

الكتاب في علوم الكتاب

تأليف

الإمام المفسر أبي حفص عمر بن علي
ابن عادل الدمشقي الحنبلي
المتوفى بعد سنة ٨٨٠ هـ

تحقيق وتعليق

الشيخ عادل أحمد عبد الموجود الشيخ علي محمد معوض

شاركة في تحقيقه برسالته الجامعة

الدكتور محمد بقدر رمضان / الدكتور محمد المتولي الدسوقي حرم

الجزء الثامن

المحتوى :

سورة الأنعام

منشورات

مركز أبي بيشة
دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب
العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة
أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة
كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات
ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©
All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

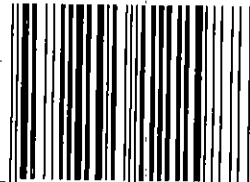
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

العنوان : رمل الطريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٢٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١) -
صندوق بريد : ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH
Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohitory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

ISBN 2-7451-2298-3



9 782745 122988

<http://www.al-ilmiyah.com.lb/>
e-mail : baydoun@dm.net.lb

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الأنعام

وهي مائة وستون وخمسون آيات، وكلماؤها ثلاثة آلاف واثنتان وخمسون كلمة، وحروفها اثنا عشر ألفاً وأربعمائة واثان وعشرون حرفاً.

نزلت بـ «مكة» [المُشْرِفَةُ]^(١) جُمْلَةً لَيْلًا، معها سَبْعُونَ ألف ملك، قَدْ سَدُّوا الخافقين لهم، وَهَلْ بِالتَّسْبِيحِ، والتَّحْمِيدِ والتَّكْبِيرِ، فقال النَّبِيُّ ﷺ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ [وبحمده الكريم]^(٢) وَخَرَّ سَاجِدًا^(٣).

وروي عنه مرفوعاً «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْأَنْعَامِ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ أُولَئِكَ السَّبْعُونَ ألف ملك لَيْلَةً وَنَهَارَةً»^(٤).

وقال الكلبي - رحمه الله تعالى - : عن أبي صالح عن ابن عباس نزلت سورة الأنعام بـ «مكة» إِلَّا قوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الأنعام: ٩١] إِلَى آخِرِ ثَلَاثِ آيَاتٍ، وقوله تعالى: ﴿قُلْ تَكَاوَلُوا أَنْتُمْ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] إِلَى قوله تعالى: «تَتَّقُونَ»^(٥) فهذه السُّتُ آيَاتٌ مَدَنِيَّاتٌ.

وعن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا نَزَلَتْ عَلَيَّ سُورَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ جُمْلَةً وَاحِدَةً

(١) سقط في أ. (٢) سقط في أ.

(٣) أخرجه الطبري في «الكبير» كما في «مجمع الزوائد» (٢٣/٧) وقال الهيثمي رواه الطبراني عن شيخه محمد بن عبد الله بن عرس عن أحمد بن محمد بن أبي بكر السلمي ولم أعرفهما.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/٣) وزاد نسبه لأبي الشيخ وابن مردويه والبيهقي في «شعب الإيمان» والسلفي في الطيوريات عن أنس بن مالك.

(٤) أخرجه الثعلبي في «تفسيره» كما في تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي (٤٥٠/١ - ٤٥١) من طريق ابن عصمة عن زيد العمي عن أبي نضرة عن ابن عباس عن أبي بن كعب مرفوعاً بلفظ: أنزلت علي سورة الأنعام جملة واحدة يشيعها سبعون ألف ملك لهم زجل بالتسبيح والتحميد فمن قرأ الأنعام صلى عليه واستغفر له السبعون ألف ملك بعدد كل آية من سورة الأنعام يوماً وليلة. وقال الحافظ في «تخريج الكشاف»: وفيه أبو عصمة وهو متهم بالكذب.

(٥) ذكره القرطبي في «تفسيره» (٢٤٦/٦) وعزاه لقتادة وابن عباس وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/٤) عن الكلبي وعزاه لأبي الشيخ.

غير سورة الأنعام»^(١) [وما جمعت الشياطين لسورة من القرآن جمعها لها، ولقد بيعت بها إليّ مع جبريل - عليه السلام - ومعه خمسون ملكاً أو خمسون ألف ملك ترفعها أو تخفضها حتى أقرؤها في صدري كما أقر ماء في الحوض، ولقد أعزني الله بها وإياكم بها عزاً لا يُدُلُّنا بعده أبداً وبها دحض حجج المشركين وعُد من الله لا يخلفه].

وعن المنكدر لما نزلت سورة «الأنعام» سيح رسول الله ﷺ، وقال: «لقد شيع هذه السورة من الملائكة ما سد الأفق».

قال الأصوليون: وسبب هذه الفضيلة أنها اشتملت على دلائل التوحيد والنبوّة والمعاد، وإبطال مذهب المبطلين والملحدين، وذلك يدل على أن علم الأصول في غاية الرفعة^(٢).

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾

قال كعب الأحمار - رضي الله عنه -: هذه الآية [الكريمة]^(٣) أول آية في التوراة^(٤)، وآخر آية في التوراة^(٥) قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمَلَكِ﴾ [الإسراء: ١١١] الآية الكريمة^(٦).

قال ابن عباس^(٧) - رضي الله عنهما -: فتَحَ اللهُ بِالْحَمْدِ^(٨)، فقال: «الحمد لله الذي خلق السموات والأرض»، وختمهم بالحمد، فقال: «وقضى بينهم بالحق»، وقيل: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الزمر: ٧٥].

فقوله: «الحمد لله» فحمد الله نفسه تعليماً لعباده، أي: احمداوا الله الذي خلق السموات والأرض خصهما بالذكر؛ لأنهما أعظم المخلوقات فيما يرى العباد، وفيهما العبرة والمنافع للعباد.

واعلم أن المدح أعم من الحمد، والحمد أعم من الشكر؛ لأن المدح يخص للمعاقل وغير المعاقل، فكما يمدح الرجل العاقل بفضله، كذلك يمدح الولول لحسن

(١) أخرجه أبو نعيم في «تاريخ أصفيهان» (١٨٩/١) وللحديث شاهد عن أسماء بنت يزيد رواه الطبراني كما في «مجمع الزوائد» (٢٣/٧) وقال الهيثمي: وفيه شهر بن حوشب وهو ضعيف وقد وثق.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في ب.

(٤) في أ: التوبة.

(٥) في أ: التوبة.

(٦) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٤٤/٥) عن كعب الأحبار وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٥/٣).

وزاد نسبه لابن الفريس في فضائل القرآن وابن المنذر وأبي الشيخ.

(٧) ذكره البغوي في تفسيره ٨٣/٢.

(٨) في ب: فتح الله الخلق بالحمد.

شَكْلِهِ، وَلَطَافَةَ خَلْقَتِهِ، وَيُمْدَحُ الْيَاقُوتُ لِصِفَاتِهِ وَصَقَالَتِهِ.

وَأَمَّا الْحَمْدُ فَلَا يَحْصُلُ إِلَّا لِلْفَاعِلِ الْمُخْتَارِ عَلَى مَا يَصْدُرُ عَنْهُ مِنَ الْإِنْعَامِ، وَإِنَّمَا كَوْنُ الْحَمْدِ أَعَمُّ مِنَ الشُّكْرِ؛ فَلَأَنَّ الْحَمْدَ عِبَارَةٌ عَنْ تَعْظِيمِ الْفَاعِلِ لِأَجْلِ مَا صَدَرَ عَنْهُ مِنَ الْإِنْعَامِ، سِوَاهُ كَانَ ذَلِكَ الْإِنْعَامُ وَاصِلًا إِلَيْكَ أَوْ إِلَى غَيْرِكَ.

وَأَمَّا الشُّكْرُ فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ تَعْظِيمِهِ لِأَجْلِ إِنْْعَامٍ وَصَلَ إِلَيْكَ، وَإِذَا عُرِفَ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا لَمْ يَقُلْ: الْمَدْحُ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَأَنَّا بَيَّنَّا أَنَّ الْمَدْحَ كَمَا يَحْصُلُ لِلْفَاعِلِ الْمُخْتَارِ، فَقَدْ يَحْصُلُ لِغَيْرِهِ.

وَأَمَّا الْحَمْدُ فَلَا يَحْصُلُ إِلَّا لِلْفَاعِلِ الْمُخْتَارِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقُلْ: «الشُّكْرُ لِلَّهِ» لِمَا بَيَّنَّا أَنَّ الشُّكْرَ عِبَارَةٌ عَنْ تَعْظِيمِ سَبَبِ إِنْْعَامٍ صَدَرَ مِنْهُ، فَيَكُونُ الْمَطْلُوبُ الْأَصْلِيُّ، وَقَبُولُ النِّعْمَةِ إِلَيْهِ، وَهَذِهِ دَرَجَةٌ حَقِيرَةٌ.

وقوله: «الْحَمْدُ لِلَّهِ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ حَمَدَهُ لِأَجْلِ كَوْنِهِ مُسْتَحَقًّا لِلْحَمْدِ، لَا لِخُصُوصِ كَوْنِهِ - تَعَالَى - أَوْصَلَ النِّعْمَةِ إِلَيْهِ فَيَكُونُ الْإِخْلَاصُ.

فصل في بيان لفظ الحمد

قوله: «الْحَمْدُ» لَفْظٌ مُفْرَدٌ مُحَلَّى بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، فَيُفِيدُ أَنَّ هَذِهِ الْمَاهِيَةَ لِلَّهِ، وَذَلِكَ يَمْنَعُ مِنْ ثُبُوتِ الْحَمْدِ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ جَمِيعَ أَقْسَامِ الْحَمْدِ وَالشَّاءِ وَالتَّعْظِيمِ لَيْسَ إِلَّا لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ شُكْرَ الْمُتَنِعِمِ^(١) وَاجِبٌ مِثْلُ شُكْرِ الْأُسْتَاذِ عَلَى

(١) لما بطل الحسن والقبح العقلي، لزم منه امتناع وجوب شكر المنعم عقلاً، وامتناع حكم عقلي، وهما قبل ورود الشرع مبنيان على ذلك، غير أن عادة الأصوليين جارية بفرض الكلام في هاتين المسألتين، إظهاراً لما يختص بكل واحدة من الإشكال والمناقضة، أو إظهاراً لسقوط كلام المعتزلة في هاتين المسألتين بعد تسليم الحسد والقبح العقليين على ما هو مذكور في الكتب المشهورة.

واعلم أن الشكر عند الخصوم ليس عبارة عن قول القائل: «الحمد لله» أو «الشكر لله»، وأمثالهما على ما يسبق إلى الأوهام؛ فإن العقل لا يوجب النطق بلفظ دون آخر، ولا على معرفة الله تعالى على ما يُظَنُّ؛ لأن الشكر هو فرع المعرفة، بل هو عبارة عن صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع، والبصر، وسائر الجوارح، وكذا التمكن والاقتدار على الكسب والمال إلى ما خلق لأجله، وأعطاه لأجله، كصرفه النظر إلى مصنوعاته، والسمع إلى تلقي الإنذارات، والذهن إلى فهم معانيها، والمال إلى أسباب البقاء مدة العمر، وعلى هذا القياس: فهذه معنى الشكر حيث جاء في كتابه الكريم، ولهذا وصف الشاكرين بالقلّة والمنعم المشكور هو الله المنعم، والواجب ما يذم تاركه.

ومحل الخلاف: أن أصحابنا أهل السنة يذهبون إلى أن وجوب هذا الشكر مأخوذ من الأنبياء، بناء على وجوب متابعتهم بعد ثبوت نبوتهم، ولا يقوم عليه برهان عقلي، والمعتزلة يذهبون إلى أن عليه برهاناً عقلياً؛ حتى إن النبي ﷺ لو نبهنا على هذه المسألة، وهذان إلى مقدماتها قبل الاعتراف بنبوته، أو تنهينا لها لحكم العقل بوجوبه بناء على البرهان العقلي.

ينظر: البحر المحيط للزركشي ١/١٤٩، البرهان لإمام الحرمين ١/٩٤، سلاسل الذهب للزركشي =

تعليمه، وشكر السلطان على عذله، وشكر المُحْسِن على إحسانه، قال عليه الصلاة والسلام: «مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ» فالجواب^(١) أَنَّ الْمَحْمُودَ وَالْمَشْكُورَ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّ صَدُورَ الْإِحْسَانِ مِنَ [قَلْبِ]^(٢) الْعَبْدِ يَتَوَقَّفُ عَلَى حُصُولِ دَاعِيَةِ الْإِحْسَانِ فِي قَلْبِ الْعَبْدِ، وَحُصُولِ تِلْكَ الدَّاعِيَةِ فِي الْقَلْبِ لَيْسَ مِنَ الْعَبْدِ، وَإِلَّا لَافْتَقَرَ فِي حُصُولِهَا إِلَى دَاعِيَةٍ أُخْرَى، وَلَزِمَ التَّسْلُسُ، بَلْ حُصُولُهَا لَيْسَ إِلَّا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَتِلْكَ الدَّاعِيَةُ عِنْدَ حُصُولِهَا يَجِبُ الْفِعْلُ، وَعِنْدَ زَوَالِهَا يَمْتَنِعُ الْفِعْلُ فَيَكُونُ الْمُحْسِنُ فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ إِلَّا اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فَيَكُونُ الْمُسْتَحِقُّ لِكُلِّ حَمْدٍ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى^(٣).

وأيضاً فإنَّ إِحْسَانَ الْعَبْدِ إِلَى الْغَيْرِ لَا يَكْمُلُ إِلَّا بِوَسْطَةِ إِحْسَانِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ لَوْلَا أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - خَلَقَ أَنْوَاعَ النِّعَمِ، وَإِلَّا لَمْ يَقْدِرِ الْإِنْسَانُ عَلَى إِصْصَالِ تِلْكَ الْحَنْظَةِ وَالْفَوَاكِهَ إِلَى الْغَيْرِ، فَظَهَرَ أَنَّهُ لَا مُحْسِنَ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا مُسْتَحِقَّ لِلْحَمْدِ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَّا اللَّهُ، فَلِهَذَا قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ».

فصل في بيان قوله: «الحمد لله» بالألف واللام

وإنَّما قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ»، وَلَمْ يَقُلْ: أَحْمَدُ اللَّهَ؛ لِأَنَّ الْحَمْدَ صِفَةُ الْقَلْبِ، فَرُبَّمَا احتَاجَ الْإِنْسَانُ إِلَى أَنْ يَذْكُرَ هَذِهِ اللَّفْظَةَ حَالِ كَوْنِهِ غَافِلًا بِقَلْبِهِ عِنْدَ اسْتِخْصَارِ مَعْنَى الْحَمْدِ، فَلَوْ قَالَ وَقْتُ غَفْلَتِهِ: أَحْمَدُ اللَّهَ [تَبَارَكَ وَتَعَالَى] كَانَ كَاذِبًا، وَاسْتَحَقَّ عَلَيْهِ الذَّنْبَ وَالْعِقَابَ حَيْثُ أَخْبِرَ عَنْ وَجُودِ شَيْءٍ لَمْ يُوجَدْ، فَإِذَا قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، فَمَعْنَاهُ أَنَّ مَا هِيَ الْحَمْدُ مُسْتَحِقَّةٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَهَذَا حَقٌّ وَصِدْقٌ، سَوَاءٌ كَانَ مَعْنَى الْحَمْدِ حَاضِرًا فِي قَلْبِهِ، أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَكَانَ هَذَا الْكَلَامُ عِبَادَةً شَرِيفَةً وَطَاعَةً، وَظَهَرَ الْفَرْقُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٤).

= ٩٩، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٨٣/١، نهاية السؤل للإسنوي ٢٦٣/١، منهاج العقول للبدخشي ١٥٧/١، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري، التحصيل من المحصول للأرموي ١٨٤/١، المنحول للغزالي ١٤، المستصفى له ٦١/١، حاشية البناني ٦٠/١، الإبهاج لابن السكي ١٣٩/١، الآيات البيّنات لابن قاسم العبادي ٩٧/١، حاشية العطار على جمع الجوامع ٨٥/١، تيسير التحرير لأمير بادشاه ١٦٥/٢، حاشية التفتازاني والشريف على مختصر المنتهى ٢١٦/١، الكوكب المنير للفتوح ٩٨.

(١) في أ: والجواب.

(٢) سقط في ب.

(٣) ينظر: تفسير الرازي ١١٨/١٢ - ١١٩.

(٤) روي أَنَّهُ تَعَالَى أَوْحَى إِلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَمْرِهِ بِالشُّكْرِ، فَقَالَ دَاوُدُ: يَا رَبِّ، وَكَيْفَ أَشْكُرُكَ، وَشُكْرِي لَكَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا أَنْ تَوْفَّقَنِي لَشُكْرِكَ، وَذَلِكَ التَّوْفِيقُ نِعْمَةٌ زَائِدَةٌ وَإِنَّمَا تَوْجِبُ الشُّكْرَ لِي أَيْضًا، وَذَلِكَ يَجْرِي إِلَى مَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ، وَلَا طَاقَةَ لِي بِفَعْلٍ مَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ؟ فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَى دَاوُدَ: لَمَّا عَرَفْتَ عِزَّكَ عَنِ شُكْرِي فَقَدْ شُكْرْتَنِي.

إذا عرفت هذا فتقول: لو قال العبد: أحمد الله كان دعوى أَنَّهُ أتى بالحمد والشكر، فيتوجه عليه ذلك =

فصل

هذه الكلمة المذكورة^(١) في أوائل خَمْسَةِ، أَوَّلُهَا سورة «الفاتحة» ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

وثانيها: هذه السورة ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الأنعام: ١] والأول أَعْمُ؛ لأنَّ العالمَ عبارةٌ عن كل موجود سوى الله تعالى.

وقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ لا يَدْخُلُ فيه إلَّا خَلْقُ السماوات والأرض، والظُّلُمَاتِ والنور، ولا يدخل فيه سَائِرُ الكائنات، فكان هذا بَعْضُ الأقسام الداخلة تحت التَّحْمِيدِ المذكور في سورة «الفاتحة».

وثالثها: سورة الكَهْفِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ [الكهف: ١].

وهذا أيضاً تحميدٌ مخصوصٌ بنوع خاص من النعمة وهي نعمة العلم والمعرفة والهداية والقرآن، وبالجملة النعمُ الحاصلة بِسَبَبِ بَعَثَةِ الرُّسُلِ عليهم الصلاة والسلام.

ورابعها: سورة «سبأ»: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَفِ السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الآية: ١].

وهذا أيضاً تحميدٌ على كَوْنِهِ مَالِكاً لِكُلِّ ما في السَّمَوَاتِ والأرضِ، وهو قِسْمٌ من الأقسام الدَّاخِلَةِ في قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

وخامسها: سورة «فاطر» ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الآية ١].

وهو أيضاً قِسْمٌ من الأقسام الدَّاخِلَةِ تحت قوله تبارك وتعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

فإن قيل: ما الفرقُ بين الخالق وبين الفاطرِ والرَّبِّ؟ وأيضاً لم قال هَاهُنَا: «خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ» بصيغة فعل الماضي، وقال في سورة «فاطر»: «الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ» بصيغة اسم الفاعل؟

فالجواب عن الأول، أَنَّ الخَلْقَ عبارة عن التَّقْدِيرِ، وهو في حقِّ الله - تعالى - عبارة عن علمه النَّافِذِ في جميع الكُلِّيَّاتِ والجزئيات، وأمَّا كَوْنُهُ فَاطِراً فهو عبارة عن الإيجاد

= السؤال، أما لو قال: الحمد لله، فليس فيه ادعاء أن العبد أتى بالحمد والثناء، بل ليس فيه إلّا أنه سبحانه مستحق للحمد والثناء، سواء قدر على الإتيان بذلك الحمد أو لم يقدر عليه، فظهر التفاوت بين هذين اللفظين من هذا الوجه.

وثالثها: أنه لو قال: أحمد الله، كان ذلك مشعراً بأنه ذكر حمد نفسه، ولم يذكر حمد غيره، أما إذا قال: الحمد لله، فقد دخل فيه حمده وحمد غيره من أول خلق العالم، إلى آخر استقرار المكلفين في درجات الجنان ودرجات النيران، كما قال تعالى: (وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) [يونس: ١٠] فكان هذا الكلام أفضل وأكمل. ينظر: الرازي ١٢/١٢٠.

(١) في أ: موجودة.

والإبداع، فكونه تعالى خالقاً إشارة إلى صفة العلم، وكونه فاطراً إشارة إلى صفة القدرة، وكونه تعالى ربّاً ومُربياً مُشتملاً على الأمرين فكان ذلك أكمل.

وأما الجواب عن الثاني، فالحق أن الخلق عبارة عن التقدير، وهو في حق الله - تعالى - عبارة عن علمه بالمعلومات، والعلم بالشيء يصح تقدّمه على وجود المعلوم؛ لأنه لا يمكن أن يعلم الشيء قبل وجوده، وأما إيجاد الشيء، فإنه لا يحصل إلا حال وجوده^(١).

فصل في قوله: «الحمد لله»

قوله: «الحمد لله» فيه قولان:

الأول: المراد احمّدوا الله، وإنما جاء على صفة الخبر لوجوه:

أحدها: أن قوله: «الحمد لله» يفيد تعظيم^(٢) اللفظ والمعنى، ولو قال: «احمدوا» لم يحصل مجموع هاتين الفائدتين.

وثانيها: أنه يفيد كونه - تعالى - مستحقاً للحمد سواء حمده حامداً أو لم يحمده.

وثالثها: أن المقصود منه ذكر الحجة فذكره بصيغة الخبر أولى.

والقول الثاني: أن المراد منه تعليم العباد، وهو قول أكثره المفسرين.

قوله: ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ فيه ثلاث سوالات^(٣):

السؤال الأول: قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ جار مجرى قولك: «جاءني الرجل الفقيه» فإن هذا يدل على وجود رجل آخر ليس بفقيه، وإلا لم يكن لذكر ذلك فائدة، وكذا هاهنا قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ يوهم أن هناك إلهاً لم يخلق السماوات والأرض، وإلا فأى فائدة^(٤) في ذكر هذه الصفة.

والجواب: أنا بينّا أن قوله: «الله» جار مجرى اسم العلم، فإذا ذكر الوصف لاسم العلم لم يكن المقصود من ذكر الوصف التمييز، بل تعريف كون ذلك المسمى موصوفاً بتلك الصفة.

مثاله: إذا قلنا: الرجل اسم للماهية، فيتناول الأشخاص الكثيرين، فكان المقصود هاهنا من ذكر الوصف تمييز هذا الرجل عن سائر الرجال بهذه الصفة.

أمّا إذا قلنا: زيد العالم، فلفظ «زيد» اسم علم، وهو لا يفيد إلا^(٥) هذه الذات المعيّنة؛ لأن أسماء الأعلام قائمة مقام الإشارات، فإذا وصفناه بالعلمية^(٦) امتنع أن يكون المقصود منه تمييز ذلك الشخص عن غيره، بل المقصود منه تعريف كون ذلك المسمى

(٤) في ب: حاجة.

(٥) سقط في ب.

(٦) في أ: بالعالم.

(١) ينظر: الرازي ١٢/١٢١.

(٢) في الرازي ١٢/١٢١: تعليم.

(٣) في ب: أسئلة.

مَوْضُوعاً بهذه الصفة ولما كان لفظ «الله» من باب أسماء الأعلام لا جَرَمَ كان الأمر على ما ذكرناه .

السؤال الثاني: لم قَدَّمَ «السَّمَاء» على «الأَرْض» مع أنَّ ظاهر التنزيل^(١) يَدُلُّ على أنَّ خَلَقَ الأَرْضَ مُقَدِّمٌ على خَلَقِ السَّمَاءِ .

الجواب: أنَّ السَّمَاءَ كالدَّائِرَةِ، والأَرْضُ كالمركز، وحُصُولُ الدَّائِرَةِ يوجبُ تعيينَ المَرْكَزِ، ولا يَتَعَكَّسُ، فَإِنَّ حُصُولَ المَرْكَزِ لا يوجبُ تعيينَ الدَّائِرَةِ لِإِمْكَانِ أَنْ يُحِيطَ بالمركزِ الوَاحِدِ دَوَائِرُ لا نهايةَ لها، فلمَّا تَقَدَّمتِ السماءُ على الأرضِ بهذا الاعتبارِ، وجب تقديم ذكرِ السماءِ على الأرضِ، وعلى قول من قال: إِنَّ السَّمَوَاتِ مَخْلُوقَةٌ قَبْلَ الأَرْضِ، وهو قول قنادة، فالسُّؤالُ زائدٌ.

السؤال الثالث: لم ذكر السماء بصيغة الجَمْعِ، والأرض بصيغة الواحدِ، مع أنَّ الأَرْضِينَ أيضاً كثيرة لقوله: ﴿وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]؟

الجواب: أنَّ السَّمَاءَ جَارِيَةٌ مجرى الفاعل، والأرض مجرى القابل، فلو كانت السَّمَاءُ واحدةً لَتَشَابَهَ الأمرُ، وذلك يخلُ بمصالحِ هذا العالمِ، فإذا كانت كثيرةً اختلفَتِ الاتِّصَالَاتُ الكَوْكَبِيَّةُ، فَحَصَلَ بسببها الفُضُولُ الأربعة، وسائر الأحوال المختلفة، وَحَصَلَ بسبب تلك الاختلافات مصالح [هذا]^(٢) العالمِ.

أما الأرض فهي قابلة للأثر، والقابلُ الوَاحِدُ كافٍ في القبول^(٣).

قوله^(٤): ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ .

«جَعَلَ» هنا تتعدى لمفعول واحد؛ لأنها بمعنى «خَلَقَ»، هكذا عِبَارَةُ النحويين، ظاهرها أنهما مُتَرَادِفَانِ، إِلَّا أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ فَرَّقَ بينهما فقال^(٥): «والفَرْقُ بينَ الخَلْقِ والجَعْلِ أَنَّ الخَلْقَ فيه معنى التقدير، وفي الجَعْلِ معنى التَّضْيِيرِ كإنشاء شيء من شيء أو تَضْيِيرِ شيء شيئاً، أو نُقْلِهِ من مكان إلى مكان، ومن ذلك ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾؛ لِأَنَّ الظُّلُمَاتِ مِنَ الأَجْزَامِ الْمُتَكَائِفَةِ، والنُّورُ مِنَ النَّارِ».

وقال الطَّبْرِيُّ^(٦): «جَعَلَ» هنا هي التي تَتَصَرَّفُ في طَرَفِ الكلام، كما تقول: «جَعَلْتُ أَفْعَلَ كذا».

فكانه قال: «جَعَلَ إظلامها وإنارتها»، وهذا لا يُشَبِّه كلام أهل اللسان^(٧)، ولكونها

(١) ينظر: الكشف ٣/٢.

(١) في أ: التأويل.

(٢) ينظر: الطبري ١٤٣/٥، والدر المصون ٣/٣.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: الرازي ١٢/١٢٣.

(٣) ينظر: الرازي ١٢/١٢٣.

(٤) ينظر: الدر المصون ٣/٣، والبحر المحيط ٧٣/٤. (٧) في أ: البيان.

عند الزمخشري لَيْسَتْ بمعنى «خَلَقَ» فَسَّرَهَا هُنَا بمعنى «أَحْدَثَ» و «أَنْشَأَ».

وكذا الراغب جعلها بمعنى «أَوْجَدَ».

ثم إِنَّ أَبَا حَيَّانَ^(١) اغْتَرَضَ عَلَيْهِ هُنَا لَمَّا اسْتَطَرَدَ، وذكر أنها تكون بمعنى صَيَّرَ ومثل بقوله: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنِثَاءً﴾ [الزخرف: ١٩]. فقال وما ذكر من أن جعل بمعنى صَيَّرَ في قوله ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ﴾ [الزخرف: ١٩] لا يصح؛ لأنهم لم يُصَيِّرُوهُمْ إِنِثَاءً، وإنما ذكر بعض النحويين أنها هنا بمعنى «سَمَّى».

قال شهاب الدين^(٢): ليس المُرَادُ بالتصيير التصيير بالفعل، بل المُرَادُ التصيير بالقول، وقد نصَّ الزمخشري على ذلك، على ما سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى، وقد ظهر^(٣) الفرق بين^(٤) تخصيص السموات والأرض بالخلق، والظلمات والنور بالجعل بما^(٥) ذكره^(٦) الزمخشري.

فصل

قال أبو العباس المقري: ورد لفظ الجعل في القرآن على خمسة أوجه:

الأول: بمعنى «خلق» قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾، وقوله ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رُوسًا مِنْ فَوْفِهَا﴾ [فصلت: ١٠]، وقوله: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً﴾ [الفرقان: ٦٢].

والثاني: بمعنى «بعث» قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٥].

والثالث: بمعنى «قدره» قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [الزمر: ٨] وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنِثَاءً﴾ [الزخرف: ١٩] وقوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَجَعَلَ لَهُ أَنْدَادًا﴾ [فصلت: ٩] أي: تقولون.

الرابع: بمعنى «بين» قال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣] أي: بيناه بحلاله وحرامه.

الخامس: بمعنى «صَيَّرَ» قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾ [الإسراء: ٤٦] أي: صيرنا، وقوله: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ﴾ [التوبة: ١٩]، وقوله: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ﴾ [النمل: ٦١]، وقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْيُنِهِمْ﴾^(٧) [يس: ٨].

فإن قيل^(٨): لم وَحَّدَ الثَّوَرُ، وجمع الظلمات؟ فالجواب من وجوه:

(١) ينظر: البحر المحيط ٧٣/٤.

(٢) ينظر: الدر المصون ٣/٣.

(٦) في أ: قاله.

(٧) سقط في أ.

(٨) ينظر: الرازي ١٢/١٢٥.

(٣) في أ: ذكر.

(٤) في أ: في.

(٥) في ب: مما.

أحدها: **إِنْ قُلْنَا: إِنَّ الظُّلُمَاتِ هِيَ الكُفْرُ، والنُّورُ هُوَ الإِيمَانُ فظاهراً؛ لأنَّ الحَقَّ واحدٌ، والباطلُ كثيرٌ.**

و**إِنْ قُلْنَا: إِنَّ الظُّلْمَةَ الكَيْفِيَّةَ المحسوسة، فالنُّورُ [عبارة] ^(١) عن تلك الكَيْفِيَّةِ الكَامِلَةِ القَوِيَّةِ وكذلك الظُّلْمَةُ الكَامِلَةُ القَوِيَّةِ ^(٢)، ثُمَّ إِنَّهَا تَقْبَلُ التَّنَاقُصَ قَلِيلاً [قليلًا] ^(٣) وتلك المَرَاتِبُ كثيرة، فلهذا عَبَّرَ عَنِ الظُّلُمَاتِ ^(٤) بصيغة الجَمْعِ.**

و**ثانيها ^(٥): أَنَّ النُّورَ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، وهو النار ^(٦)، والظُّلُمَاتُ كثيرة، فَإِنَّ مَا مِنْ جَزْمٍ إِلَّا وَلَهُ ظِلٌّ وَظُلْمَةٌ.**

و**ثالثها: أَنَّ الصَّلَاةَ الَّتِي قَبْلَهَا تَقَدَّمَ فِيهَا جَمْعٌ ثُمَّ مَفْرَدٌ، فَعَطَفْتَ هَذِهِ عَلَيْهَا ^(٧) كذلك، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي «البقرة» ^(٨) الْحِكْمَةُ فِي جَمْعِ السَّمَاوَاتِ، وَإِفْرَادِ الْأَرْضِ.**

ف**إِنْ قِيلَ ^(٩): لِمَ قُدِّمَتِ الظُّلُمَاتُ [على النور] ^(١٠) فِي الذِّكْرِ؟**
ف**الجواب: لَأنَّه ^(١١) مُوَافِقٌ فِي الْمَوْجُودِ؛ إِذَا الظُّلْمَةُ قَبْلَ النُّورِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.**

فصل في المراد بالظلمات والنور

قال الواقيدي: **كُلُّ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنَ الظُّلُمَاتِ والنُّورِ هُوَ الكُفْرُ والإِيمَانُ، إِلَّا فِي هَذِهِ الْآيَةِ، فَإِنَّهُ يُرِيدُ بِهِ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ.**

وقال الحسن: **الْمُرَادُ الكُفْرُ والإِيمَانُ ^(١٢).**

ونقل الواقيدي عن ابن عباس معناه.

وقيل: **المراد بالظلمات الجهل، وبالنور العلم.**

وقال قتادة: **يعني الجَنَّةُ والنَّارُ ^(١٣).**

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: الدر المصون ٣/٣.

(٥) في أ: شكرها.

(٦) ينظر: الرازي ١٢/١٢٥، والدر المصون ٣/٣، ٤.

(٧) سقط في أ.

(٨) سقط في أ: أنه.

(٩) قال ابن عطية: وهذا خروج عن الظاهر.

(١٠) قال القرطبي: اللفظ بجمعه؛ وفي التنزيل: ﴿أَوْ مِنْ كَانَ مَيْتًا فَأَخْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ﴾ [الأنعام: ١٢٢]. والأرض هنا: أسم للجنس، فإفرادها في اللفظ بمنزلة جمعها؛ وكذلك «والنور»، ومثله: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ [غافر: ٦٧] وقال الشاعر:

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَمِثُّوا

وقد تقدّم. وجعل هنا بمعنى: خلق لا يجوز غيره؛ قال ابن عطية. ينظر: تفسير القرطبي ٦/٢٤٩.

(١١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٤٣/٥) عن قتادة وذكره السيوطي في «الدر المثور» (٦/٣) وزاد نسبه

لعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

وقيل: معناها^(١) خَلَقَ السموات والأرض، وقد جَعَلَ الظلمات والنور؛ لأنه خلقَ الظُّلْمَةَ والنُّورَ قبل السموات والأرض.

قال قتادة: خلق الله السموات قبل الأرض، وَخَلَقَ الظُّلْمَةَ قَبْلَ النُّورِ، والجَنَّةَ قبل النَّارِ^(٢).

وروى عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ خَلْقَهُ فِي ظُلْمَةٍ، ثُمَّ أَلْقَى عَلَيْهِمْ مِنْ نُورِهِ، فَمَنْ أَصَابَهُ مِنْ ذَلِكَ النُّورِ اهْتَدَى، وَمَنْ أَخْطَاهُ ضَلَّ»^(٣). قوله تعالى: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾.

«ثُمَّ» هذه ليست للتزنيب الزماني، وإنما هي للتراخي بين الرُّبُوبِيَّينِ^(٤)، والمُرَادُ استِيعَادُ أَنْ يَغْدِلُوا بِهِ غَيْرَهُ. مع ما أوضح من الدلالات، وهذه عطف: إمَّا على قوله: «الحمد لله»، وإمَّا على قوله: «خَلَقَ السَّمَوَاتِ»^(٥).

قال الزمخشري^(٦): «فإن قلت: فما معنى «ثم»؟ قلت: استبعاد أن يغدلوا به بعد وضوح آيات قُدْرَتِهِ، وكذلك «ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ» استبعاد لأن يمتروا فيه بعدما ثبت أنه مُخَيِّبُهُمْ، ومُؤَمِّتُهُمْ وباعثُهُمْ».

وقال ابن عطية^(٧): «ثُمَّ» دَالَّةٌ عَلَى قُبْحِ فِعْلِ الَّذِينَ كَفَرُوا، فَإِنَّ خَلْقَهُ لِلْسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَغَيْرِهِمَا قَدْ تَقَرَّرَ، وَأَيَّاتُهُ قَدْ سَطَعَتْ، وَإِنْعَامُهُ بِذَلِكَ قَدْ تَبَيَّنَ، ثُمَّ مَعَ هَذَا كُلِّهِ يَغْدِلُونَ بِهِ غَيْرَهُ.

قال أبو حيَّان^(٨): ما قَالَاهُ مِنْ أَنَّهَا لِلتَّوْبِيخِ وَالِاسْتِيعَادِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَوْضَعْ^(٩) لَذَلِكَ، وَالِاسْتِيعَادُ وَالتَّوْبِيخُ مُسْتَفَادٌ مِنَ السِّيَاقِ لَا مِنْ «ثُمَّ»، وَلَمْ أَعْلَمْ أَحَدًا مِنَ النُّحَوِيِّينَ ذَكَرَ ذَلِكَ، بَلْ «ثُمَّ» هُنَا لِلْمُهْلَةِ فِي الزَّمَانِ، وَهِيَ عَاطِفَةٌ جُمْلَةً اسْمِيَّةً [عَلَى جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ]^(١٠) يَعْنِي عَلَى «الْحَمْدُ لِلَّهِ».

ثُمَّ اعْتَرَضَ عَلَى الزَّمْخَشَرِيِّ فِي تَجْوِيزِهِ^(١١) أَنْ تَكُونَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى «خَلَقَ» [لِأَنَّ

(١) في ب: معنى الآية. (٢) تقدم.

(٣) أخرجه الترمذي (٢٦٤٤) وأحمد (١٩٧/٢) والحاكم (٣١ - ٣٠/١) والطيالسي (٥٧ - منحة) وابن حبان (١٨١٢ - موارد) من حديث عبد الله بن عمرو.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح قد تداوله الأئمة وقد احتجوا بجميع رواته ثم لم يخرجوا ولا أعلم له علة» ووافقه الذهبي.

(٥) ينظر: الدر المصون ٤/٣.

(٤) في ب: التريين.

(٧) ينظر: المحرر الوجيز ١٦٦/٢، والبحر المحيط ٧٣/٤.

(٦) ينظر: الكشاف ٤/٢.

(٩) في ب: توضح.

(٨) ينظر: البحر المحيط ٧٤/٤.

(١١) في ب: تجوزه.

(١٠) سقط في ب.

«خَلَقَ»^(١) صَلَءٌ، فالمعطوف عليها يُعطى حكمها، ولكن ليس ثم رابط^(٢) يعودُ [منها]^(٣) على الموصول.

ثُمَّ قَالَ: «إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى رَأْيٍ مِنْ يَرَى الرُّبُطَ بِالظَّاهِرِ كَقَوْلِهِمْ: «أَبُو سَعِيدٍ الَّذِي رَوَيْتُ عَنْ الْخَدْرِيِّ» وَهُوَ قَلِيلٌ جَدًّا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُخْمَلَ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ».

قَالَ شَهَابُ الدِّينِ^(٤): إِنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ إِنَّمَا يَرِيدُ الْعَطْفَ بِـ «ثُمَّ» لِتَرَاخِي مَا بَيْنَ الرَّبْتَيْنِ، وَلَا يَرِيدُ التَّرَاخِي فِي الزَّمَانِ كَمَا قَدْ^(٥) صَرَّحَ بِهِ هُوَ، فَكَيْفَ يُلْزِمُهُ مَا ذَكَرَ مِنَ الْخُلُوعِ عَنِ الرَّابِطِ؟.

وَكَيْفَ يَتَخِيلُ^(٦) كَوْنَهَا لِلْمُهْمَلَةِ^(٧) فِي الزَّمَانِ كَمَا ذَكَرَ أَبُو حِيَانٍ^(٨).

قَوْلُهُ: «بِرَبِّهِمْ» يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ «كَفَرُوا»، فَيَكُونُ «يَعْدِلُونَ» بِمَعْنَى يَمِيلُونَ عَنْهُ، مِنَ الْعَدُولِ، وَلَا مَفْعُولٌ لَهُ حِينَئِذٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ «يَعْدِلُونَ» وَقَدْ مٌ لِلْقَوَاصِلِ، وَفِي «الْبَاءِ» حِينَئِذٍ احْتِمَالَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى «عَنْ» وَ «يَعْدِلُونَ» مِنَ الْعَدُولِ أَيْ: يَعْدِلُونَ عَنْ رَبِّهِمْ إِلَى غَيْرِهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهَا لِلتَّعْدِيَةِ وَيَعْدِلُونَ مِنَ الْعَدْلِ وَهُوَ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، أَيْ: ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُسَوُّونَ^(٩) بِرَبِّهِمْ غَيْرَهُ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ، فَيَكُونُ الْمَفْعُولُ مُحذُوفًا.

وَقِيلَ مَعْنَى آيَةِ كَقَوْلِ الْقَائِلِ «أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ بِكَذَا، وَتَفَضَّلْتُ عَلَيْكُمْ بِكَذَا، ثُمَّ تَكْفُرُونَ نِعْمَتِي».

قَوْلُهُ تَعَالَى: «هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ»^(١٠)

اعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْهُ ذِكْرُ دَلِيلٍ آخَرَ مِنْ دَلَائِلِ إِثْبَاتِ الصَّانِعِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْهُ ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّةِ الْمَعَادِ وَصِحَّةِ الْحَشْرِ.

أَمَّا الْأَوَّلُ فَتَقْرِيرُهُ: أَنَّهُ - تَعَالَى - لَمَّا اسْتَدَّلَّ بِخَلْقِهِ السَّمَوَاتِ وَتَعَاقِبِ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورِ عَلَى وَجُودِ الصَّانِعِ الْحَكِيمِ أَتْبَعَهُ بِالْإِسْتِذْلَالِ بِخَلْقِهِ الْإِنْسَانَ عَلَى إِثْبَاتِ هَذَا الْمَطْلُوبِ، فَقَالَ: «هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ»، وَالْمُرَادُ مِنْهُ خَلْقُ آدَمَ [لأنَّ آدَمَ

(١) سقط في ب.

(٢) في أ: يَحْتَمِلُ.

(٣) في أ: لِلْمُهْمَلَةِ.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٤/٧٤.

(٥) ينظر: الدر المصون ٤/٣.

(٦) في ب: يَسَاوُونَ.

(٧) سقط في ب.

(٨) في ب: تَرَابُطٌ.

(٩) سقط في ب.

(١٠) ينظر: الدر المصون ٤/٣.

(١١) سقط في أ.

خلق^(١) من طين، وهو أبو البشر، ويُحتملُ أن [يكون]^(٢) المراد كَوْنُ الإنسان مخلوقاً من المَنيّ، ومن ذم الطمّث، وهما يتولّدان من الدّم، والدّم إنّما يتولّد من الأغذية [والأغذية]^(٣) إمّا حيوانية أو نباتية، فإن كانت حيوانية كان الحال في [كيفية]^(٤) تولّد ذلك [الحيوان كالحال في كيفية تولّد الإنسان مخلوقاً من الأغذية النباتية، ولا شك أنها متولّدة من الطين، فثبت أن كل إنسان متولد من الطين.

إذا عرفت هذا فنقول: هذا الطينُ قد تولّدت النُطفة منه بهذا الطريق المذكور.

ثم تولّد من النُطفة أنواع الأعضاء المختلفة في الصّفة، والصورة، واللون، والشكل^(٥) مثل القلب والدماغ والكبد، وأنواع الأعضاء البسيطة كالعظام والغضاريف والرباطات والأوتار تولد الصفات المختلفة في المادة المُتشابهة، وذلك لا يمكن إلا بتقدير مُقدّر حكيم.

وإن قلنا: المقصود من هذا الكلام تقرير أمر المعاد، فلأن خلق بَدَنِ الإنسان وترتيبه على هذه الصفات المختلفة إنّما حصل بقُدرة فاعل حكيم، وتلك الحكمة والقُدرة^(٦) باقية بعد موت الحيوان، فيكون قادراً على إعادتها وإعادة الحياة فيها؛ لأنّ القادر على إيجادها من العدم قادر على إعادتها بطريق الأولى^(٧).

قوله^(٨): «مِنْ طين» فيه وجهان:

أظهرهما: أنه متعلّق بـ «خَلَقَكُمْ»، و «مِنْ» لابتداء الغاية.

والثاني: أنّه متعلّق بمحذوف على أنه حال، وهل يحتاج في هذا الكلام إلى حذف مضاف أم لا؟ فيه خلاف.

ذهب [جماعة]^(٩) كالْمَهْدَوِيّ ومكي، إلى أنه لا حذف، وأنّ الإنسان مَخْلُوقٌ من الطين.

وروي عن رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُولَدُ إِلَّا وَيُذَرُّ عَلَى النُّطْفَةِ مِنْ ثَرَابِ حُقَرَتِهِ»^(١٠).

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في ب.

(٥) سقط في أ.

(٦) سقط في ب.

(٧) سقط في ب.

(٨) سقط في ب.

(٩) سقط في ب.

(١٠) سقط في ب.

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في ب.

(٥) سقط في أ.

(٦) سقط في ب.

(٧) سقط في ب.

(٨) سقط في ب.

(٩) سقط في ب.

(١٠) سقط في ب.

(١٠) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/٢٨٠) من طريق أبي عاصم عن ابن عون عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً.

وقال أبو نعيم: هذا حديث غريب من حديث ابن عون عن محمد لم نكتبه إلا من حديث أبي عاصم النبيل عنه وهو أحد الثقات الأعلام من أهل البصرة.

وقيل: إِنَّ التُّطْفَةَ أَضْلَهَا الطِّينُ كما تقدّم.

وقال أكثرُ المُفسِّرينَ: ثُمَّ محذوفٌ، أي: خَلَقَ أضلكم أو أباكم من طينٍ، يعنون آدم وقصَّته مشهورة.

وقال امرؤ القيس: [الوافر]

٢١٠٢ - إِلَى عِرْقِ الثَّرَى رَسَخَتْ عُروقي وَهَذَا المَوْتُ يَسْلُبُنِي شَبَابِي^(١)
قالوا: أراد بعِرْقِ الثَّرَى آدم عليه الصلاة والسلام لأنه أصله.

فصل في بيان معنى «خلقكم من طين»

قوله: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ﴾ [يعني أباكم]^(٢) آدم خاطبهم به، إذ كانوا من ولده.

قال السُّدِّيُّ^(٣): بَعَثَ اللَّهُ جِبْرِيلَ إِلَى الْأَرْضِ لِيَأْتِيَهُ بِطَائِفَةٍ مِنْهَا، فَقَالَتْ الْأَرْضُ: إِنِّي أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ أَنْ تَنْقُضَ مِنِّي، فَرَجَعَ جِبْرِيلُ، وَلَمْ يَأْخُذْ، قَالَ يَا رَبِّ: إِنَّهَا عَادَتْ بِكَ، فَبَعَثَ مِيكَائِيلَ فَاسْتَعَادَتْ، فَرَجَعَ، فَبَعَثَ مَلَكَ الْمَوْتِ، فَعَادَتْ مِنْهُ بِاللَّهِ، فَقَالَ: وَأَنَا أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَخَالَفَ أَمْرَهُ فَأَخْذَ مِنْ وَجْهِ الْأَرْضِ فَخَلَطَ الْحُمْرَاءَ وَالسُّودَاءَ وَالْبَيَاضَ فَلِذَلِكَ اخْتَلَفَ أَلْوَانُ بَنِي آدَمَ، ثُمَّ عَجَّنَهَا بِالمَاءِ الْعَذْبِ وَالْمِلْحِ وَالْمَرِّ، فَلِذَلِكَ اخْتَلَفَتْ أَخْلَاقُهُمْ، فَقَالَ اللَّهُ لِمَلَكِ الْمَوْتِ: «رَحِمَ جِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ الْأَرْضَ، وَلَمْ تَرْحَمْهُمَا لَا جَرَمَ أَجْعَلُ أَرْوَاحَ مَنْ خُلِقَ مِنْ هَذَا الطِّينِ بِيَدِكَ».

وروي عن أبي هريرة - رضي الله عنه -: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ مِنْ تُرَابٍ، وَجَعَلَهُ طِينًا، ثُمَّ تَرَكَهُ حَتَّى كَانَ حَمًا مَسْنُونًا، ثُمَّ خَلَقَهُ وَصُورَهُ وَتَرَكَهُ حَتَّى كَانَ صَلْصَلًا كَالْفَخَّارِ، ثُمَّ نَفَخَ فِيهِ رُوحَهُ»^(٤).

قال القرطبي^(٥): عن سعيد بن جبَّير قال: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ مِنْ^(٦) أَرْضٍ يُقَالُ لَهَا دَجْنَاء».

قال الحسن^(٧): «وَخَلَقَ جُوجُؤُهُ مِنْ ضَرِيَّةٍ»

قال الجوهري^(٨): «ضَرِيَّةٌ» قرية لبني كِلَابٍ على طريق «البصرة»، وهي إلى «مَكَّةَ» أقرب.

وعن ابن مسعود قال: إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ إِبْلِيسَ، فَأَخَذَ مِنْ أَدِيمِ^(٩) الْأَرْضِ مِنْ عَذْبِهَا

(١) ينظر: ديواته (٤٣)، والبحر ٧٥/٤ شرح المفضليات ١/١٦٥، اللسان (وشج) الدر المصون ٤/٣.

(٢) تقدم.

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: تفسير القرطبي ٦/٢٥٠.

(٥) تقدم.

(٦) ينظر: تفسير القرطبي ٦/٢٥٠.

(٧) في ب: بين.

(٨) ينظر: الصحاح ٩/٢٤٠٩، القرطبي ٦/٢٥٠. (٩) في أ: آدم.

وملحها، فخلق منه آدم عليه الصلاة والسلام فكلُّ شيء خلقه من عَذْبها، فهو صائرٌ إلى الجَنَّةِ، وإن كان ابن كافر، وكلُّ شيء خَلَقَهُ من ملحها فهو صائرٌ إلى النَّارِ وإن كان ابن نقي؛ فَمِنْ ثَمَّ قال إبليسُ: ﴿أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١]؛ لَأَنَّهُ جاء بالطينة؛ فسمي آدم، لَأَنَّهُ خُلِقَ من أديم الأرض.

وعن عبد الله بن سلام قال: خلق الله آدم في آخر يوم الجمعة^(١).

وعن عبد الله بن عباس قال: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ كان رأسه يَمَسُّ السَّمَاءَ - قال - فوطده إلى الأرض حتى صار ستين ذراعاً في سبعة أذرع عَرْضاً».

وعن ابن عباس^(٢) - رضي الله عنهما - في حديث فيه طول: وَحَجَّ آدَمُ - عليه السلام - من «الهند» أربعين حجةً على رِجْلَيْهِ، وكان آدم حين أهبط تمسح رأسه السَّمَاءَ فمن ثَمَّ صَلَّعَ، وَأُورِثَ وَلَدُهُ الصَّلَعُ، ونَفَرَتْ من طوله دواب الأرض، فصارت وحشاً من يومئذٍ، وَلَمْ يَمُتْ حَتَّى بلغ ولده وولده أربعين ألفاً وتوفي على ثور^(٣) الجَبَل الذي أنزل؛ فقال شيث لجبريل: «صَلِّ عَلَى آدَمَ» فقال له جبريل: تقدم أنت فصل على أهلك كبر عليه ثلاثين تكبيرة، فأما خمس فهي الصلاة، وخمس وعشرون تفضيلاً لآدم.

وقيل: وكَبُرَ عليه أربعاً؛ فجعل بنو شيث آدم^(٤) في مَعَارِةٍ، وجَعَلُوا عليها حافظاً لا يَقْرَبُهُ أَحَدٌ من بني قابيل، وكان الذين يأتونه وَيَسْتَغْفِرُونَ له «بنو شيث» وكان عُمُرُ آدم تسعمائة سنة وستاً وثلاثين سنة.

قوله: «ثُمَّ قَضَى» إذا كان «قَضَى» بمعنى أظهر ف «ثُمَّ» للترتيب الزماني على أصلها؛ لَأَنَّ ذلك متأخِرٌ عن خَلْقِنَا، وهي صفة فعل، وإن كان بمعنى «كُتِبَ» و «قَدَّرَ» فهي للترتيب في الذِّكْرِ؛ لَأَنَّها صِفَةُ ذَاتٍ، وذلك مُقَدِّمٌ على خَلْقِنَا^(٥).

قوله: ﴿وَأَجَلَ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ مبتدأ وخبر، وسَوَّعَ الابتداء هنا شيثان:

أحدهما: وَصَفَهُ، كقوله: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾ [البقرة: ٢٢١].

والثاني: عَطَفَهُ بـ «ثُمَّ» والعطف من المُسَوِّغَاتِ.

قال الشاعر: [البسيط]

٢١٠٣ - عِنْدِي اضْطِبَارٌ وَشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلَتِي فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا امْرُؤٌ سَمِعَا؟^(٦)

والتنكير في الأجلين للإبهام، وهما مُسَوِّغٌ آخر، وهو التفصيل كقوله: [الطويل]

٢١٠٤ - إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْصَرَفَتْ لَهُ بِشِيقٌ وَبِشِيقٌ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلْ^(٧)

(١) ينظر: القرطبي ٦/ ٢٥٠.

(٢) تقدم.

(٣) في القرطبي ٦/ ٢٥٠ (ذروة).

(٤) تقدم.

(٥) في أ: فوضع شيث آدم.

(٦) تقدم.

(٧) تقدم.

(٥) ينظر: الدر المصون ٣/ ٤، البحر المحيط ٤/ ٧٥.

ولم يَجِبْ هُنَا تَقْدِيمُ الْخَبَرِ إِنْ كَانَ الْمَبْتَدَأُ نَكْرَةً، وَالْخَيْرُ ظَرْفًا، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١):
«لأنَّه تَخَصَّصَ بِالصِّفَةِ فَقَارَبَ^(٢) الْمَعْرِفَةَ».

قَالَ أَبُو حَيَّان^(٣): «وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَ مِنْ كَوْنِهِ مُسَوِّغًا لِلابْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ لِكُونِهَا وَصِفَتْ
لَا تَتَعَيَّنُ، لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْمُسَوِّغُ التَّفْصِيلُ» ثُمَّ أُنْشِدَ الْبَيْتَ:

٢١٠٥ - إِذَا مَا بَكَى
(٤)

قَالَ شَهَابُ الدِّينِ^(٥): وَالزَّمَخْشَرِيُّ لَمْ يَقُلْ: إِنَّهُ تَعَيَّنَ ذَلِكَ حَتَّى يُلْزِمَهُ بِهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ
أَشْهَرَ الْمُسَوِّغَاتِ فَإِنَّ الْعُطْفَ وَالتَّفْصِيلَ قَلَّ مَنْ يَذْكُرُهُمَا فِي الْمُسَوِّغَاتِ.

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٦): «فَإِنْ قُلْتَ: الْكَلَامُ السَّائِرُ أَنْ يَقَالَ: «عِنْدِي ثَوْبٌ جَيِّدٌ، وَلِي
عَبْدٌ كَيْسٌ» فَمَا أَوْجِبَ التَّقْدِيمَ؟».

قُلْتُ: أَوْجِبُهُ أَنْ الْمَعْنَى: وَأَيُّ أَجَلٍ مَسْمَى عِنْدَهُ، تَعْظِيمًا لِشَأْنِ السَّاعَةِ، فَلَمَّا جَرَى
فِيهَا هَذَا الْمَعْنَى أَوْجِبَ التَّقْدِيمَ».

قَالَ أَبُو حَيَّان^(٧): وَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ التَّقْدِيرُ: وَأَيُّ أَجَلٍ مَسْمَى عِنْدَهُ
كَانَتْ «أَيُّ» صِفَةً لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: وَأَجَلٌ أَيُّ أَجَلٍ مَسْمَى عِنْدَهُ وَلَا يَجُوزُ
حَذْفُ الصِّفَةِ إِذَا كَانَتْ «أَيًّا» وَلَا حَذْفُ مَوْصُوفِهَا وَإِبْقَاؤُهَا.

لَوْ قُلْتُ: «مَرَرْتُ بِأَيِّ رَجُلٍ» تَرِيدُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ لَمْ يَجُزْ.

قَالَ شَهَابُ الدِّينِ^(٨): وَلَمْ أَذِرْ كَيْفَ يُوَاقِظُ مَنْ فَسَّرَ مَعْنَى بَلْفِظٍ لَمْ يَدَّعِ أَنْ ذَلِكَ
الْلَفْظُ هُوَ أَضَلُّ كَلَامِ الْمَفْسَّرِ، بَلْ قَالَ: مَعْنَاهُ كَيْتُ وَكَيْتٌ؟ فَكَيْفَ يُلْزِمُهُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ
الْكَلَامُ الَّذِي فَسَّرَ بِهِ هُوَ أَضَلُّ ذَلِكَ الْمُفْسَّرِ؟ عَلَى أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ حَذْفُ مَوْصُوفٍ «أَيُّ»
وإِبْقَاؤُهَا كَقَوْلِهِ: [الْمُتْقَارِبُ]

٢١٠٦ - إِذَا حَارَبَ الْحَجَّاجُ أَيُّ مُنَافِقٍ عِلَاقَ بِسَيْفٍ كُلَّمَا هَرَّ يَفْطَعُ^(٩)

قَوْلُهُ: «ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ» قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى «ثُمَّ» هَذِهِ. وَ«تَمْتَرُونَ» تَفْتَعُونَ مِنْ
الْمِزْيَةِ، وَتَقَدَّمَ مَعْنَاهَا فِي «الْبَقَرَةِ» عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿مِنَ الْمُتَمَرِّينَ﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٤٧].

وَجَعَلَ أَبُو حَيَّان^(١٠) هَذَا مِنْ بَابِ الِاتِّفَاتِ، أَعْنِي قَوْلَهُ: «خَلَقَكُمْ ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ»، يَعْنِي
أَنْ قَوْلَهُ: «ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا» غَائِبٌ، فَالْتَفَتَ عَنْهُ إِلَى قَوْلِهِ: «خَلَقَكُمْ ثُمَّ أَنْتُمْ»، ثُمَّ كَأَنَّهُ اعْتَرَضَ
عَلَى نَفْسِهِ بِأَنْ خَلَقَكُمْ وَقَضَاءُ الْأَجَلِ لَا يَخْتَصُّ بِهِ الْكُفَّارُ، بَلِ الْمُؤْمِنُونَ مِثْلُهُمْ فِي ذَلِكَ.

(١) ينظر: الكشاف ٤/٢، والبحر المحيط ٤/٧٦.

(٢) في ب: فقابل.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٤/٧٦.

(٤) تقدم.

(٥) ينظر: الدر المصون ٤/٣٧٧، والدر ٢/٥.

وأجاب بأنه إِنَّمَا قَصَدَ الْكُفَّارُ تَنْبِيهَا لَهُمْ عَلَى خَلْقِهِ لَهُمْ وَقُدْرَتِهِ وَقَضَائِهِ لِأَجَالِهِمْ .
 قال: «وإِنَّمَا جَعَلْتُهُ مِنَ الْإِتِّفَاتِ؛ لِأَن هَذَا الْخُطَابَ، وَهُوَ «ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ» لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَنْدَرِجَ فِيهِ مَنْ اضْطَفَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالنَّبُوَّةِ وَالْإِيمَانِ «وَأَجَلَ مُسَمًّى» مُسَمًّى؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَادَّةِ الْأَسْمَاءِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ^(١)، فَقَلِبْتَ الْوَاوُ يَاءً، ثُمَّ الْيَاءُ أَلْفًا» .
 وتمتروا أصله^(٢) «تَمْتَرُونَ» فَأَعِلَّ كَنَظَائِرِهِ .

فصل في معنى «قضى»

والقضاء قد يَرِدُ بِمَعْنَى الْحُكْمِ، وَالْأَمْرُ قَالَ تَعَالَى: «وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ» [الإسراء: ٢٣]، وَبِمَعْنَى [الخبر والإعلام، قَالَ تَعَالَى: «وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ» [الإسراء: ٤] وَبِمَعْنَى صِفَةِ الْفِعْلِ إِذَا تَمَّ، قَالَ تَعَالَى: [٣] «فَقَضَيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ» [فصلت: ١٢] وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: «قَضَى فُلَانٌ حَاجَةً فُلَانٍ» .

وَأَمَّا الْأَجَلُ فَهُوَ فِي اللَّغَةِ عِبَارَةٌ عَنِ الْوَقْتِ الْمَضْرُوبِ لَانْقِضَاءِ الْمُدَّةِ، وَأَجَلَ الْإِنْسَانِ هُوَ الْمَوْقُوتُ الْمَضْرُوبُ؛ لَانْقِضَاءِ عُمرِهِ .

وَأَجَلَ الدِّينِ: مَحَلُّهُ لَانْقِضَاءِ التَّأخِيرِ فِيهِ، وَأَضْلُهُ مِنَ التَّأخِيرِ يُقَالُ: أَجَلَ الشَّيْءِ يَأْجُلُ أَجُولًا وَهُوَ أَجَلٌ إِذَا تَأَخَّرَ، وَالْأَجَلُ نَقِيضُ الْعَاجِلِ، وَإِذَا عُرِفَ هَذَا فَقَوْلُهُ: «ثُمَّ قَضَى أَجَلًا» مَعْنَاهُ: أَنَّهُ - تَعَالَى - خَصَّصَ مَوْتَ كُلِّ وَاحِدٍ بِوَقْتٍ مُعَيَّنٍ، «وَأَجَلَ مُسَمًّى عِنْدَهُ» قَالَ الْحَسَنُ، وَقَتَادَةَ، وَالضَّحَّاكُ: الْأَجَلُ الْأَوَّلُ مِنَ الْوِلَادَةِ إِلَى الْمَوْتِ . وَالْأَجَلُ الثَّانِي: مِنَ الْمَوْتِ إِلَى الْبَعْثِ، وَهُوَ الْبِرْزَخُ^(٤) وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَالَ: لِكُلِّ أَحَدٍ أَجْلَانِ أَجَلٌ مِنَ الْوِلَادَةِ إِلَى الْمَوْتِ أَدْنَى، وَأَجَلٌ مِنَ الْمَوْتِ إِلَى الْبَعْثِ، فَإِنْ كَانَ بَرًّا تَقِيًّا وَصُولًا لِلرَّحْمِ زِيدَ لَهُ مِنْ أَجَلِ الْبَعْثِ فِي أَجَلِ الْعُمُرِ، فَإِنْ كَانَ بِالْعَكْسِ قَاطِعًا لِلرَّحْمِ نُقِصَ مِنْ أَجَلِ الْعُمُرِ وَزِيدَ فِي أَجَلِ الْبَعْثِ مَخَافَةً^(٥) .

[وقال مجاهد]^(٦) وسعيد بن جبنيير: الْأَجَلُ الْأَوَّلُ أَجَلُ الدُّنْيَا، وَالثَّانِي أَجَلُ الْآخِرَةِ^(٧) .

وقال عطية عن ابن عباس: الْأَجَلُ الْأَوَّلُ: النَّوْمُ، وَالثَّانِي: الْمَوْتُ^(٨) . وقال أبو

(١) ينظر الكلام على التسمية في أول المصحف . (٢) في ب: وأصل تمترون .

(٣) سقط في أ .

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٤٦/٥) عن قتادة والضحاك .

(٥) ينظر: البحر المحيط ٧٦/٤ . (٦) سقط في أ .

(٧) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٤٧/٥) عن ابن عباس وقتادة ومجاهد والحسن .

(٨) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٤٧/٥) عن ابن عباس وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٧/٣) وزاد نسبه لابن أبي حاتم .

مُسْلِمٍ: المرادُ بِالْأَجَلِ الْأَوَّلِ: آجالُ الماضين من الخَلْقِ وقوله: «وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ»: المرادُ منه آجالُ الباقين، فخصَّ هذا الأجلَ الثاني، بكونه مُسَمًّى عِنْدَهُ؛ لأنَّ الماضين لما ماتوا صارت آجالُهُمْ معلومة، فلهذا المعنى قال: «وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ» وقيل: الأجلُ الأولُ: الموت، والأجلُ المُسَمًّى عِنْدَ اللَّهِ تعالى هو أَجَلُ الْقِيَامَةِ^(١) لأنَّ مُدَّةَ حَيَاتِهِمْ^(٢) في الآخرة، لا آخِرَ لَهَا ولا انْقِضَاءَ، ولا يَعلَمُ أَحَدٌ^(٣) كيفية الحال في هذا الأجلِ إِلَّا اللَّهُ تعالى.

وقيل: الأجلُ الأولُ مقدار ما يُقضى^(٤) من عمر كُلِّ واحدٍ، والثاني: مقدار ما بَقِيَ من عمر كُلِّ أَحَدٍ^(٥).

وقيل: هما وَاحِدٌ - يعني «جعل لأعماركم مُدَّةً تنتهون^(٦) إليها»^(٧).

وقوله: «وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ» يعني: وهو أَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ لا يعلمه غيره. قال حكماءُ الإسلامِ^(٨): إِنَّ لكلَّ إنسانٍ أَجَلَيْنِ: أحدهما: الطبيعي.

والثاني: الآجالُ الاختِرَائيَّةُ، فالطَّبِيعِيُّ هو الذي لو بَقِيَ ذلك المِزَاجُ مَصُوناً من العَوَارِضِ الخارجِية، لانتَهتْ مُدَّةُ بَقَائِهِ إلى الأوقاتِ الفلانية، وأمَّا الآجالُ الاختِرَائيَّةُ فهي التي تحصلُ بسبب من الأسبابِ الخارجِية كالعَرَقِ، والحَرَقِ، ولَدَغِ الحشرات وغيرها من الأمور المُغضِلَةِ.

وقوله: «ثُمَّ أَنْتُمْ تَمُوتُونَ» أي: تشكُّون في البعثِ.

وقيل: تَمُوتُونَ في صحة التوحيد^(٩).

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا

تَكْسِبُونَ﴾

اعلم أنَّنا إذا قلنا: المراد من الآية المُتَقَدِّمَةُ إقَامَةُ الدليل على وجود الصَّانِعِ القادر المُخْتَارِ، فالمرادُ من هذه الآية إقَامَةُ الدليل على كونه عَالِماً بِجميعِ المَعْلُومَاتِ؛ لأنها تدلُّ على كمالِ العلم.

وإن قلنا: المراد من الآية المُتَقَدِّمَةُ إقَامَةُ الدليل على صِحَّةِ المَعَادِ، فالمقصود من هذه الآية تكميل^(١٠) ذلك البيان؛ لأنَّ مُنْكَرِي المَعَادِ إِنَّمَا يُنْكَرُونَهُ لِأمرين:

(١) في أ: البعث.

(٦) في أ: بينهم.

(٢) في أ: كونهم.

(٧) ينظر: الرازي ١٢/١٢٧.

(٣) في أ: آدم.

(٨) ينظر: السابق ١٢/١٢٧، والبحر المحيط ٤/٧٦.

(٤) في ب: انقضى.

(٩) ينظر: الرازي ١٢/١٢٨.

(٥) في ب: واحد.

(١٠) في ب: تكمّل.

أحدهما: أَنَّهُمْ يَتَعَقَّدُونَ أَنَّ المؤثر في حدوث بَدَن الإنسان هو افْتِرَاجُ الطَّبَائِعِ، وإن سَلِمُوا كون المؤثر فيه قَادِرًا مَخْتَارًا، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ [غير^(١)] عالم بالجزئيات، فلا يمكنه تَمْيِيزُ الْمُطْبِيعِ مِنَ الْعَاصِي، ولا تَمْيِيزُ أَجْزَاءِ بَدَنٍ زِيدَ عَنْ أَجْزَاءِ بَدَنٍ عَمَرُو^(٢). قوله: «وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ» في هذه الآية أَقْوَالٌ كَثِيرَةٌ، وقد لُخِصَّتْ فِي اثْنَيْ عَشَرَ وَجْهًا^(٣)؛ وذلك أَنَّ «هُوَ» فيه قولان:

أحدهما: هو ضمير اسم الله - تعالى - يعودُ على ما عَادَتْ عَلَيْهِ الضَّمَايِرُ قَبْلَهُ.
الثاني: أَنَّهُ ضَمِيرُ الْقِصَّةِ، قاله أبو علي.

قال أبو حَيَّان^(٤): وَإِنَّمَا فَرَّ إِلَى هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَعَادَهُ عَلَى اللَّهِ لَصَارَ التَّقْدِيرُ لِلَّهِ اللَّهُ، فَتَرَكِبَ الْكَلَامَ مِنْ اسْمَيْنِ مُتَّحِدَيْنِ لَفْظًا وَمَعْنَى لَا نِسْبَةَ بَيْنَهُمَا إِسْنَادِيَّةً.

قال شهاب الدين^(٥): الضَّمِيرُ إِنَّمَا هُوَ عَائِدٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْمَوْصُوفِ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ الْجَلِيلَةِ، وَهِيَ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَجَعْلُ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورِ، وَخَلْقُ النَّاسِ مِنْ طِينٍ إِلَى آخِرِهَا، فَصَارَ فِي الْإِخْبَارِ بِذَلِكَ فَائِدَةٌ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ، فَعَلَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ يَكُونُ «هُوَ» مُبْتَدَأً، وَ«اللَّهُ» خَبَرُهُ، وَ«فِي السَّمَوَاتِ» مُتَعَلِّقٌ بِنَفْسِ الْجَلَالَةِ لَمَّا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ مَعْنَى الْعِبَادَةِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَهُوَ الْمَعْبُودُ فِي السَّمَوَاتِ، وَهَذَا قَوْلُ الرَّجَّاحِ^(٦)، وَابْنِ عَطِيَّةٍ^(٧)، وَالزَّمَخْشَرِيِّ^(٨).

قال الزَّمَخْشَرِيُّ: «فِي السَّمَوَاتِ» مُتَعَلِّقٌ بِمَعْنَى اسْمِ اللَّهِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: هُوَ الْمَعْبُودُ فِيهَا، وَمِنْهُ: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزَّحْرَفُ: ٨٤] أَوْ هُوَ الْمَعْرُوفُ بِالْإِلَهِيَّةِ وَالْمَتَّوَحَّدُ بِالْإِلَهِيَّةِ فِيهَا، أَوْ هُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ «اللَّهُ» [لَا يَشْرِكُهُ فِي هَذَا الْاسْمِ غَيْرُهُ].

وقال شهاب الدين^(٩): إِنَّمَا قَالَ: أَوْ هُوَ الْمَعْرُوفُ، أَوْ هُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: اللَّهُ؛ [١٠] لِأَنَّ هَذَا الْاسْمَ الشَّرِيفَ تَقَدَّمَ فِيهِ خِلَافٌ، هَلْ هُوَ مُشْتَقٌّ أَوْ لَا^(١١)؟ فَإِنْ كَانَ مُشْتَقًّا ظَهَرَ تَعَلُّقُ الْجَارِ بِهِ، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ بِمُشْتَقٍّ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَثْقُولًا أَوْ مُرْتَجَلًا، وَعَلَى كُلِّ التَّقْدِيرَيْنِ فَلَا يَعْمَلُ؛ لِأَنَّ الْأَعْلَامَ لَا تَعْمَلُ، فَاحْتَاجُ أَنْ يَتَأَوَّلَ ذَلِكَ عَلَى كُلِّ قَوْلٍ^(١٢) مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ.

فقوله: «الْمَعْبُودُ» رَاجِعٌ لِلْإِشْتِقَاقِ، وَقَوْلُهُ: «الْمَعْرُوفُ» رَاجِعٌ لَكُونِهِ عَلَمًا مَثْقُولًا،

(٢) ينظر: الرازي ١٢/١٢٨.

(١) سقط في ب.

(٤) ينظر: البحر المحیط ٤/٧٧.

(٣) ينظر: البحر المحیط ٤/٧٧. والدر المصون ٦/٤.

(٦) معاني القرآن ٢/٢٥٠.

(٥) ينظر: الدر المصون ٦/٣.

(٨) الكشف ٥/٢.

(٧) المحرر الوجيز ٢/٢٦٩.

(١٠) سقط في ب.

(٩) الدر المصون ٦/٣.

(١٢) في ب: قولين.

(١١) تقدم من الكلام على البسمة الخلاف في ذلك.

وقوله: «الَّذِي يُقَالُ لَهُ: اللَّهُ» راجع إلى كونه مُزَنَجَلًا، وكأنه - رحمه الله - اسْتَشْعَرَ بالاعتراض المذكور.

والاعتراض مَقُولٌ عن الفَارِسِيِّ.

قال: «وَإِذَا جَعَلْتَ الظَّرْفَ متعلِّقاً باسمِ اللَّهِ جازَ عندي على قياس مَنْ يقول: إِنَّ اللَّهَ أَضْلُهُ «الإله»، ومن ذَهَبَ بهذا الاسمِ مذهب الأعلامِ وجب ألا يتعلَّقَ به «عنده» إلا أن تُقدَّرَ فيه ضرباً من معنى الفعلِ»، فكأنه الزمخشري - والله أعلم - أخذَ هذا من قول الفَارِسِيِّ وبسطه، إلا أن أبا البقاء^(١) نقل عن أبي علي أنه لا يتعلَّقُ «في» باسمِ اللَّهِ؛ لأنَّه صار بدخول الألفِ واللام، والتغيير^(٢) الذي دخله كالعلم، ولهذا قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لِمَ سَيِّئًا﴾ [مريم: ٦٥] فظاهرُ هذا النقل أنه يمنعُ التعلُّقُ به وإنْ كان في الأصلِ مُشْتَقًّا.

وقال الرَّجَّاجُ^(٣): «وهو مُتَعَلِّقٌ بما تَضَمَّنَهُ اسْمُ اللَّهِ من المَعَانِي، كقولك: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ الْخَلِيفَةُ فِي الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ».

قال ابن عطية^(٤): «هذا عندي أَفْضَلُ الأقوالِ، وأكثرها إخراجاً لِفَصَاحَةِ اللَّفْظِ، وَجَزَالَةِ المعنى».

وإيضاحه أنه أراد أن يدلَّ على خَلْقِهِ وآثَارِ قُدْرَتِهِ وإِحَاطَتِهِ واستيلائه، ونحو هذه الصفات، فجمع هذه كُلُّها في قوله: «وَهُوَ اللَّهُ»؛ أي: الذي له هذه كُلُّها في السَّمَوَاتِ، وفي الأرضِ كأنه قال: وهو الخالق، والرازق، والمحيي، والمحيط في السموات وفي الأرضِ كما تقول: زيد السُّلْطَانُ في «الشام» و «العراق»، فلو قصدت ذاتَ زَيْدٍ لكان مُحَالًا، فإذا كان مَقْصِدُ قولك [زيد]^(٥) الأمرُ النَّاهِي الذي يُؤَلِّي وَيَغْزِلُ كان فَصِيحاً صَحِيحاً، فأقمت^(٦) السُّلْطَنَةَ مَقَامَ هذه الصِّفَاتِ، كذلك في الآية الكريمة أَقَمْتُ «الله» مقام تلك الصِّفَاتِ.

قال أبو حيَّان^(٧): ما ذكره الرَّجَّاجُ، وأوضحه ابن عطية صحيحٌ من حيث المعنى، لكنَّ صِنَاعَةَ النحو لا تُسَاعِدُ عليه؛ لأنَّهما زَعَمَا أن «في السموات» متعلِّقٌ باسمِ الله؛ لما تَضَمَّنَهُ من تلك المعاني، ولو صرَّحَ بتلك المعاني لم تَعْمَلْ فيه جَمِيعُهَا، بل العَمَلُ من حيث اللفظُ لواحد منها، وإن كان «في السموات» متعلِّقاً بجميعها من حيث المعنى، بل الأولى أن يتعلَّقَ بلفظِ «الله» لما تَضَمَّنَهُ من معنى الألوهية، وإن كان عَلَمًا؛ لأنَّ العَلَمَ

(١) ينظر: الإملاء ١/ ٢٣٥.

(٢) في أ: النص.

(٣) زيادة من المحرر الوجيز اقتضاها السياق.

(٤) في ب: فأقمت هذه.

(٥) معاني القرآن ٢/ ٢٥٠.

(٦) في ب: فأقمت هذه.

(٧) ينظر: المحرر الوجيز ٢/ ٢٦٧.

يَعْمَلُ فِي الظَّرْفِ لِمَا يَتَضَمَّنُهُ مِنَ الْمَعْنَى كَقَوْلِهِ: [الرجز]

٢١٠٧ - أَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ بَغْضِ الْأَخْيَانِ^(١)

لأنَّ «بَغْضَ» نُصِبَ بِالْعَلَمِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى أَنَا الْمَشْهُورُ.

قال شهاب الدين^(٢): [قوله]^(٣): «لَوْ صُرِّحَ بِهَا لَمْ تَعْمَلْ» ممنوع، بل تعمل ويكون عَمَلُهَا عَلَى سَبِيلِ التَّنَازُعِ، مع أَنَّهُ لَوْ سَكَتَ عَنِ الْجَوَابِ لَكَانَ وَاضِحاً. ولما ذَكَرَ أَبُو حَيَّانٍ مَا قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ قَالَ^(٤): «فَانْظُرْ كَيْفَ قَدَّرَ الْعَامِلُ فِيهَا وَاحِداً لَا جَمِيعَهَا».

يعني: أَنَّهُ اسْتَنْصَرَ بِهِ فِيمَا رَدَّ عَلَى الرَّجَاجِ، وَابْنُ عَطِيَّةٍ.

الوجه الثاني: أَنَّ «فِي السَّمَوَاتِ» مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ هُوَ صِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى حُذِفَتْ لِفَهْمِ الْمَعْنَى، فَقَدَّرَهَا بَعْضُهُمْ: وَهُوَ اللَّهُ الْمَعْبُودُ، وَبَعْضُهُمْ: وَهُوَ اللَّهُ الْمُدَبِّرُ، وَحُذِفَ الصِّفَةُ قَلِيلٌ جَدًّا لَمْ يَرِدْ مِنْهُ إِلَّا مَوَاضِعُ يَسِيرَةٍ عَلَى نَظَرٍ فِيهَا، فَمِنْهَا «وَكَذَّبَ بِرَبِّهِ قَوْمُكَ» [الأنعام: ٦٦] أَي: الْمَعَانِدُونَ، «إِنَّهُمْ لَيَكُنَّ مِنْ أَهْلِكَ» [هود: ٤٦] أَي: السَّاجِدِينَ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُخْمَلَ هَذَا عَلَيْهِ.

الوجه الثالث: قَالَ النَّحَّاسُ^(٥) - وَهُوَ أَحْسَنُ مَا قِيلَ فِيهِ -: إِنَّ الْكَلَامَ تَمَّ عِنْدَ قَوْلِهِ «وَهُوَ اللَّهُ»، وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمَفْعُولِ «يَعْلَمُ»، وَهُوَ «سِرَّكُمْ وَجَهْرُكُمْ»، أَي: يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرُكُمْ فِيهِمَا. وَهَذَا ضَعِيفٌ جَدًّا لِمَا فِيهِ مِنْ تَقْدِيمِ مَفْعُولِ الْمَصْدَرِ عَلَيْهِ، وَقَدْ عَرَفَ مَا فِيهِ. الوجه الرابع: أَنَّ الْكَلَامَ تَمَّ أَيْضاً عِنْدَ الْجَلَالَةِ، وَيَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ بِنَفْسِ «يَعْلَمُ» وَهَذَا ظَاهِرٌ، وَ«يَعْلَمُ» عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ مُسْتَأْنَفٌ.

الوجه الخامس: أَنَّ الْكَلَامَ تَمَّ عِنْدَ قَوْلِهِ: «فِي السَّمَوَاتِ» فَيَتَعَلَّقُ «فِي السَّمَوَاتِ» بِاسْمِ اللَّهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَيَتَعَلَّقُ «فِي الْأَرْضِ» بِ«يَعْلَمُ» وَهُوَ قَوْلُ الطَّبْرِيِّ.

وقال أبو البقاء^(٦): «وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - مَغْبُودٌ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ، وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ، وَمَا فِي الْأَرْضِ، فَلَا تَتَخَصَّصُ إِخْدَى الصِّفَتَيْنِ بِأَحَدِ الظَّرْفَيْنِ». وَهُوَ رَدٌّ جَمِيلٌ.

الوجه السادس: أَنَّ «فِي السَّمَوَاتِ» مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ «سِرَّكُمْ»، ثُمَّ قُدِّمَتِ الْحَالُ عَلَى صَاحِبِهَا، وَعَلَى عَامِلِهَا.

(١) البيت لأبي المنهال.

ينظر: لسان العرب (أبن)، الخصائص ٣/ ٢٧٠، الدرر ٥/ ٣١٠، شرح شواهد المغني ٣/ ٨٤٣، مغني

الليبي ٢/ ٤٣٤، ٥١٤، جمع الهوامع ٢/ ١١٧، الشيرازيات ٢/ ٢٧٤، الدر المصون ٣/ ٧.

(٢) الدر المصون ٣/ ٧.

(٣) سقط في ب.

(٤) ينظر: إعراب القرآن ١/ ٥٣٦.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٧٨.

(٦) الإملاء: ١/ ٢٣٥.

السابع : أنه متعلق بـ «يَكْسِبُونَ»، وهذا فاسدٌ من جهة أنه يلزم منه تقديم مفعول الصلة على الموصول ؛ لأن «ما» مَوْضُوعَةٌ اسمية، أو حرفية، وأيضاً فالمخاطبون كيف يكسبون في السموات؟ ولو ذهب هذا القائل إلى أن الكلام تم عند قوله : «في السموات»، وعلق «في الأرض» بـ «يَكْسِبُونَ» لسهل الأمر من حيث المعنى لا من حيث الصناعة.

الوجه الثامن : أن «الله» خبرٌ أول، و «في السموات» خبر ثانٍ.

قال الزمخشري^(١) : «على معنى : أنه الله^(٢)، وأنه في السموات وفي الأرض، وعلى معنى : أنه عالمٌ بما فيهما لا يخفى عليه شيء، كأن ذاته فيهما».

قال أبو حيان^(٣) : «وهذا ضعيفٌ ؛ لأن المجرور بـ «في» لا يدل على كون مقيّد، إنما يدل على كون مطلق، وتقدم جوابه مراراً».

الوجه التاسع : أن يكون «هو» مبتدأ، و «الله» بدلٌ منه، و «يَعْلَمُ» خبره، و «في السموات» على ما تقدم.

الوجه العاشر : أن يكون «الله» بدلاً أيضاً، و «في السموات» الخبر بالمعنى الذي قاله الزمخشري.

الحادي عشر : أن «هو» ضمير الشأن في محل رفع بالابتداء، والجلالة مبتدأ ثانٍ، وخبرها «في السموات» بالمعنى المتقدم، أو «يَعْلَمُ»، والجملة خبر الأول مفسرة له وهو الثاني عشر.

وأما «يَعْلَمُ» فقد عرفت^(٤) من تفاصيل ما تقدم أنه يجوز أن يكون مستأنفاً، فلا محل له، أو في محل رفع خبراً، أو في محل نصب على الحال، و «يَرْكُمُ وَجْهَكُمْ» : يجوز أن يكونا على بابهما من المضمرية، ويكونان مضافين إلى الفاعل.

وأجاز أبو البقاء^(٥) أن يكونا واقعين موقع المفعول به، أي : مُسَرَّكُم ومجهوركم، واستدل بقوله تعالى : ﴿يَعْلَمُ مَا يَرُوءُ وَمَا يَخْلُونَ﴾ [البقرة : ٧٧] ولا دليل فيه، لأنه يجوز «ما» مصدرية وهو الأليق لمناسبة المصدرين قبلها، وأن تكون بمعنى «الذي».

فصل في معنى الآية

«وهو الله في السموات والأرض» كقوله : ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف : ٨٤].

(١) ينظر : الكشف ٥/٢.

(٢) في ب : الله قادر.

(٣) ينظر : البحر المحيط ٧٨/٤.

(٤) في ب : علمت.

(٥) ينظر : الإملأ ١/٢٣٥.

وقيل: هو المعبود في السموات والأرض.
وقال محمد بن جرير^(١): معنيان: وهو الله يعلم سرركم وجهركم في السموات والأرض، يعلم ما تكسبون من الخير والشر.

فصل في شبه إنكار الفوقية

استدلّ القائلون بأن الله في السموات بهذه الآية.

قالوا: ولا [يلزمنا]^(٢) أن يقال: فيلزم أن يكون في الأرض لقوله: «وفي الأرض» وذلك يقتضي حصوله في مكانين معاً، وهو محال؛ لأننا نقول: أجمعنا على أنه ليس موجوداً في الأرض، ولا يلزم من ترك العمل بأحد الظاهرين ترك العمل بالظاهر الآخر من غير دليل، فوجب أن يبقى قوله: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾ على ظاهره ولأن من القراء من وقف عند قوله: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾، ثم ابتدء فيقول: «وفي الأرض يعلم سرركم وجهركم»، والمعنى أنه تعالى يعلم سرائركم الموجودة في الأرض، فيكون قوله: «وفي الأرض» صلة لقوله: «سرركم».

قال ابن الخطيب^(٣): والجواب: أننا نقيم الدلالة أولاً على أنه لا يمكن حمل هذا الكلام على ظاهره، وذلك من وجوه:

أحدها: أنه قال في هذه السورة: ﴿قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢] فبين أن كل ما في السموات والأرض، فهو ملك لله تعالى ومملوك له. فلو كان الله أحد الأشياء الموجودة في السموات لزم^(٤) كونه ملك نفسه، وذلك محال وكذا قوله: في «طه»: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [طه: ٦]. فإن قالوا: كلمة «ما»^(٥) مختصة بمن لا يعقل^(٦) فلا يدخل فيها ذات الله.

قلنا: لا نسلم بدليل قوله: ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَيْنَهُمَا وَالْأَرْضَ وَمَا عَلَيْهَا وَفَقِيرَ وَمَا سَوَّاهَا﴾ [الشمس: ٥ - ٧].

وقوله: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَائِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٣] والمراد بكلمة «ما» ها هنا «هو الله تعالى».

وثانيها: أن قوله: «وهو الله في السموات» إما أن يكون المراد منه أنه موجود في جميع السموات، أو المراد أنه موجود في سماء واحدة.

والثاني ترك للظاهر، والأول على قسمين، لأنه إما^(٧) أن يكون الحاصل منه -

(١) ينظر بتصرف الطبري ١٤٨/٥.

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: يعلم.

(٥) ينظر: الرازي ١٢/١٢٨.

(٦) في أ: إنما.

(٧) في أ: فيلزم.

تعالى - في أحد السَّمَوَاتِ عين ما حصل منه في سائر السَّمَوَاتِ أو غيره، والأوّل يقتضي حصول المتحيّز الواحد [في مَكَائِنٍ، وهو باطلٌ ببديهة العقل] ^(١).

والثاني يقتضي كونه - تعالى - مُرَكَّباً من الأجزاء والأبعاض، وهو مُحَالٌ.

وثالثها: أنه لو كان مَوْجُوداً في السَّمَوَاتِ لكان مَحْدُوداً متناهيّاً وكُلُّ ما كان كذلك كان قَبُولُهُ للزيادة والتَّقْصَانِ مُمَكِّناً، وكُلُّ ما كان كذلك فهو مُحَدَّثٌ.

ورابعها: أنه لو كان في السَّمَوَاتِ، فهل يَقْدِرُ على خَلْقِ عالم آخر فوق هذه السموات أو لا يَقْدِرُ ^(٢)؟ وذلك من وجهين:

والثاني ^(٣) يوجب تعجيزه وهو مُحَالٌ والأوّل ^(٤) يقتضي أنه - تعالى - لو فعل ذلك لَحَصَلَ تَحْتَ ذلك العالم، والقوم منكرون كونه تحت العالم.

وخامسها: أنه تعالى قال: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤] وقال ﴿وَمَنْ أَوْرَثَ إِلَهُ مِنْ حَلِ الْوَرِثَةِ﴾ [ق: ١٦].

وقال: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف: ٨٤] وقال: ﴿فَأَتَيْنَا تَوَلَّوْا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] وكُلُّ ذلك يُبْطِلُ القولَ بِالْمَكَانِ والجهة، وإذا ثبت بهذه الدلائل أنه لا يمكن حَمْلُ هذا الكلام على ظاهره، وجَب التَّأْوِيلُ، وهو من وجوه:

الأوّل: أن قوله: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾، أي: في تدبير السموات والأرض، كما يقال: «فلان في أمر كذا» أي: في تدبيره، وإصلاح مُهِمَّاتِهِ، كقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾.

الثاني: أن الكلام [تَمَّ] ^(٥) عند قوله: «وَهُوَ اللَّهُ» ثُمَّ ابتداءً ^(٦)، فقال: «في السَّمَوَاتِ وفي الأرض يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وجهركم»، أي: يَعْلَمُ ما في السَّمَوَاتِ سَرَائِرَ الملائكة، وفي الأرض يَعْلَمُ سَرَائِرَ البَشَرِ الإنس والجن.

الثالث: أن يكون الكلام على التقديم والتأخير، وهو «اللَّهُ يَعْلَمُ ما في السَّمَوَاتِ، وما في الأرض سِرَّكُمْ وجهركم» ^(٧).

فصل في بيان معنى «ما تكسبون»

قوله: «وَيَعْلَمُ ما تكسبون» فيه سؤال، وهو أن الأفعال إمَّا أفعال القُلُوبِ، وهو المُسْمَى بالسِّرِّ، وإمَّا أفعال الجَوَارِحِ، وهي المُسَمَّاةُ بالجَهْرِ، فالأفعال لا تخرجُ عن السِّرِّ والجهر.

(١) سقط في ب.

(٢) زاد في ب: وذلك من وجهين.

(٥) سقط في أ.

(٦) في أ: أخذ.

(٣) في ب: والأوّل.

(٧) ينظر: الرازي ١٢٩/١٢.

(٤) في ب: والثاني.

فكان قوله: ﴿وَعَلَّمَ مَا تَكْسِبُونَ﴾ يقتضي عَطَفَ الشيء على نفسه، وإنَّه فاسدٌ. والجوابُ يجبُ حَمْلُ قوله: «مَا تَكْسِبُونَ» على ما يستحقُّه الإنسانُ على فعله من ثوابٍ وعقابٍ.

والحاصلُ أنَّه مَحْمُولٌ على الْمُكْتَسِبِ^(١) كما يُقَالُ: «هذا المَالُ كَسَبُ فلان»، أي: مُكْتَسِبُهُ، ولا يجوزُ حَمْلُهُ على نفسِ الكَسْبِ؛ لأنَّه يلزم منه عَطَفُ الشيء على نفسه والآية^(٢) تدلُّ على كونِ الإنسانِ مكتسباً للفعل، والكَسْبُ هو الفعلُ المُفْضِي إلى اجْتِلَابِ نَفْعٍ، أو دَفْعِ ضَرَرٍ، ولا يوصفُ فعلُ اللَّهِ بأنه كَسَبٌ لكونه - تعالى - مُنَزَّهٌ عن جَلْبِ النَّفْعِ، ودَفْعِ الضَّرَرِ.

قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾

«من آية» فاعلُ زيدت فيه «مِنْ» لَوْجُودُ الشرطين^(٣)، فلا تَعَلَّقْ لها. و «من آيات» صفةٌ لـ «آية»، فهي في مَحَلِّ جَرٍ على اللَّفْظِ، أو رفعٍ على الموضع^(٤).

وقال الواحدي^(٥): «مِنْ» في قوله: «مِنْ آية» صفةٌ لـ «آية» أي: آيةٌ لاستغراقِ الجنسِ الذي يقع في الثَّقِي، كقولك: «ما أتاني من أحدٍ».

والثانية: في قوله: «من آياتِ رَبِّهِمْ» للتبعية.

والمعنى: وما يظهر لهم دَلِيلٌ قط من الدَّلَائِلِ التي يجب فيها التَّنَظُّرُ والاعتبار، إِلَّا كانوا عنها مُعْرِضِينَ، والمرادُ بهم أهلُ «مكة»، والمرادُ بالآياتِ: انشِقَاقُ القمرِ وغيره. وقال عطاء: يريد: من آيات القرآن.

قوله: «إِلَّا كَانُوا» هذه الجملة الكُؤْنِيَّةُ في مَحَلِّ نَصْبٍ على الحال، وفي صاحبها وجهان:

أحدهما: أنَّه الضميرُ في «تَأْتِيهِمْ».

والثاني: أنَّه «مِنْ آية» وذلك لتخصيصها^(٦) بالوصف.

و «تَأْتِيهِمْ» يحتمل أن يكون ماضِي المعنى^(٧) لقوله: «كَانُوا»، ويحتمل أن يكون مُسْتَقْبَلِ المعنى؛ لقوله «تَأْتِيهِمْ».

واعلم أنَّ الفعلَ الماضي لا يَقَعُ بَعْدَ «إِلَّا» إِلَّا بِأحدِ شَرْطَيْنِ: إمَّا وقوعه بَعْدَ فِعْلٍ

(١) في أ: المذهب. (٢) ثبت في ب: فصل.

(٣) وهذان الشرطان هما: أن يكون مجرورها نكرة، والثاني: أن يسبق بنفي أو نهي أو استفهام.

(٤) ينظر: الدر المصون ٩/٣.

(٥) ينظر: الرازي ١٢/١٣٠.

(٦) في أ: الفعل.

(٧) في ب: لتخصيصهم.

كهذه الآية، أو يقترون بـ «قد» نحو: «ما زيد إلا قد قام» وهنا التَّفَاتُ من خطابه بقوله: «خلقكم» إلى آخره إلى الغيبة بقوله: «وَمَا تَأْتِيهِمْ».

قوله تعالى: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ ﴿٥﴾

«الفاء» هنا للتَّعْقِيبِ، يعني: أنَّ الإِعْرَاضَ عن الآياتِ أَعْقَبَهُ التَّكْذِيبُ.

وقال الزمخشري^(١): «فَقَدْ كَذَّبُوا» مردودٌ على كلام محذوف، كأنه قيل: إن كانوا معرضين عن الآيات، فقد كذبوا بما هو أعظم آية وأكبرها.

وقال أبو حيان^(٢): ولا ضرورة تدعو إلى هذا في انتظام الكلام وقوله: «بالحق» من إقامة الظاهر مقام المضمَر، إذ الأصل: فقد كذبوا بها أي: بالآية.

فصل في بيان المراد «بالحق»

والمُرَادُ بِالْحَقِّ هَاهُنَا الْقُرْآنُ.

وقيل: [محمد ﷺ] وقيل: [٣] جميع الآيات.

فصل

واعلم أنَّه - تعالى - رَتَّبَ أُمُورَ هَؤُلَاءِ الْكُفَّارِ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبٍ:

أولها: كونهم معرضين عن التأمل والتفكير في الدلائل [والبينات]^(٤).

والمرتبة الثانية: كونهم مكذِّبين بها، وهذه أَرْبَعُ مَا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّ الْمُعْرِضَ عَنِ الشَّيْءِ قَدْ لَا يَكُونُ مُكَذِّباً بِهِ، بَلْ قَدْ يَكُونُ غَفِلَ عَنْهُ؛ فإِذَا صَارَ مُكَذِّباً بِهِ، فَقَدْ زَادَ عَلَى الْإِعْرَاضِ.

والمرتبة الثالثة: كونهم مُسْتَهْزِئِينَ بِهَا؛ [لِأَنَّ الْمَكْذِبَ]^(٥) بِالشَّيْءِ قَدْ لَا يَبْلُغُ تَكْذِيبَهُ بِهِ إِلَى حَدِّ الِاسْتِهْزَاءِ، فإِذَا بَلَغَ إِلَى هَذَا الْحَدِّ، فَقَدْ بَلَغَ الْعَايَةَ الْقُضُوءَ فِي الْإِنْكَارِ، [ثُمَّ]^(٦) بَيَّنَّ - تعالى - أَنَّ أُولَئِكَ الْكُفَّارَ وَصَلُوا فِي هَذِهِ الْمَرَاتِبِ الثَّلَاثَةِ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ^(٧).

قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾.

«الأنباء» جمع «نبا»، وهو ما يعظم وقعه من الأخبار، وفي الكلام حَذْفٌ، أي: يَأْتِيهِمْ مَضمُونُ الأنباء، و «به» متعلِّقٌ بخبر «كانوا».

(١) ينظر: الكشاف ٥/٢، والبحر المحيط ٧٩/٤.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٧٩/٤.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في ب.

(٥) سقط في أ.

(٦) سقط في أ.

(٧) ينظر: الرازي ١٣٠/١٢.

و «لَمَّا» حرف وجوب أو ظرف زمان، والعامل فيه «كذبوا»^(١).

و «مَا» يجوز أن تكون موصولة اسمية، والضمير في «به» عائد عليها، ويجوز أن تكون مصدرية^(٢).

قال ابن عطية^(٣): أي: أبناء كونهم مستهزئين، وعلى هذا فالضمير لا يعود عليها؛ لأنها حرفية؛ بل تعود على الحق، وعند الأخفش^(٤) يعود عليها؛ لأنها اسم عنده. ومعنى الآية: وسوف يأتيهم أخبار استهزائهم وجزاؤهم، أي: سيعلمون عاقبة استهزائهم إذا عذبوا، فقيل: يوم «بدر»، وقيل: يوم القيامة.

قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّهِمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَهُمْ ثَمَرٌ لَوْ أَنَّهُمْ إِلَّا نَحْنُ الْغَالِبُونَ﴾^(٥) وأرسلنا السماء عليهم مدرارا وجعلنا الأنهار تجري من تحته فأهلكهم بذنوبهم وأنشأنا من بعدهم قرناً آخرين ﴿٦﴾

قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ لما منعهم عن الإعراض والتكذيب، والاستهزاء بالتهديد والوعيد، أثبتة بما يجري مجرى المؤعظة، فوعظهم بالاعتبار بالقرون الماضية.

و «كم» يجوز أن تكون استفهامية وخبرية، وفي كلا التقديرين فهي معلقة للرؤية عن العمل؛ لأن الخبرية تجري مجرى الاستفهامية في ذلك، ولذلك أعطيت أحكامها من وجوب التصدير وغيره، والرؤية هنا علمية، ويضعف كونها بصرية، وعلى كلا التقديرين فهي معلقة عن العمل؛ لأن البصرية تجري مجراها، فإن كانت علمية ف «كم» وما في حيزها سادة مسد مفعولين، وإن كانت بصرية فمسد واحد.

و «كم» يجوز أن تكون عبارة عن الأشخاص، فتكون مفعولاً بها، ناصبها «أهلكنا»، و «من قرن» على هذا تمييز لها وأن تكون عبارة عن المصدر فتنتصب انتصابه ب «أهلكنا» أي: إهلاكاً، و «من قرن» على هذا صيغة لمفعول «أهلكنا» أي: أهلكنا قوماً، أو فوجاً من القرون؛ لأن قرناً يراود به الجمع، و «من» تبعيضية، والأولى لابتداء الغاية. وقال الحوفي^(٦): «من» الثانية بدل من «من» الأولى، وهذا لا يعقل فهو وهم بين، ويجوز أن تكون «كم» عبارة عن الزمان، فتنتصب على الظرف.

قال أبو حيان: تقديره: كم أزمته أهلكنا فيها.

(١) ينظر: رصف المباني ٢٨٤، والبحر المحيط ٨٠/٤.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٨٠/٤، والدر المصون ٩/٣.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٢٦٨، والبحر المحيط ٨٠/٤، والدر المصون ٩/٣.

(٤) ينظر: الدر المصون ٩/٣، والبحر المحيط ٨٠/٤.

(٥) ينظر: الدر المصون ٩/٣، والبحر المحيط ٨٠/٤.

(٦) ينظر: الدر المصون ١٠/٣، والبحر المحيط ٨٠/٤.

وجعل أبو البقاء^(١) على هذا الوجه «مِنْ قَرْنٍ» هو المفعول به، و «مِنْ» مَزِيدَةٌ فيه، وجاز ذلك؛ لأن الكلام غير موجب، والمجورور نكرة، إلا أن أبا حيان منع ذلك بأنه لا يقع إذ ذاك المفرد موقع الجمع لو قلت: «كم أزماناً ضَرَبْتَ رجلاً» أو كم مرة ضربت رجلاً لم يكن مدلول رجل رجلاً، لأن السؤال إنما يَقَعُ عن عدد الأزمنة أو المَرَّاتِ التي ضربت فيها، وبأن هذا ليس مَوْضِعَ زيادة «مِنْ» لأنها لا تَزَادُ في الاستفهام، إلا وهو استفهامٌ مَحْضٌ أو يكون بمعنى التَّفي، والاستفهام هنا لَيْسَ مَحْضاً ولا مُرَاداً به النفي. انتهى.

قال شهاب الدين^(٢): وجوابه لا يسلم.

و «قَرْنٍ» الجماعة من النَّاسِ وجمعه «قرون».

وقيل: القَرْنُ مَدَّةٌ من الزمان، يقال: ثمانون سنة، [ويقال: سِتُونُ سَنَةٍ]^(٣)، ويُقال: أربعون سنة، ويقال: ثلاثون سنة، ويقال: مائة سنة؛ لما روي أنه - عليه السلام - قال لعبد الله بن بشر المازني: «تَعِيشُ قَرْنًا» فعاش مائة سنة، فيكون معنى الآية على هذه الأقاويل من أهل قرن؛ لأنَّ القَرْنَ الزمان، ولا حَاجَةَ إلى ذلك إلا على [اعتقاد]^(٤) أنه حقيقة فيه مَجَازٌ في النَّاسِ، وسيأتي بيان أن الراجح خلافه.

وعلى القول الأول: هم القوم المقترنون واشتقاقه من الافتِرَانِ، قاله الواحدي^(٥) - رحمه الله -، وسيأتي بَقِيَّةُ الكلام عليه في الصَّفْحَةِ الثانية.

قوله: «مَكَّنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ» في موضع جرٍّ صفة لـ «قرن»، وعاد الضمير عليه جمعاً باعتبار معناه.

قاله أبو البقاء^(٦) - رضي الله عنه -، والحوافي رحمه الله. وضعفه أبو حيان^(٧) بأن «مِنْ قرنٍ» تمييز لـ «كم»، فـ «كم» هي المُحَدَّثُ عنها بالإهلاك، فهي المُحَدَّثُ عنها بالتمكين لا ما بعدها؛ إذ «من قرنٍ» يجري مجرى التبيين، ولم يُحَدَّثْ عنه.

وجوز أبو حيان^(٨) - رحمه الله تعالى - أن تكون هذه الجُمْلَةُ اسْتِثْنَاءً جواباً لسؤال مُقَدَّرٍ، قال: كأنه قيل: ما كان من حالهم؟ ف قيل: مَكَّنَاهُمْ، وجعله هو الظاهر، وفيه نظر، فإنَّ النكرة مُفَقَّرَةٌ لِلصِّفَةِ فَجَعَلَهَا صِفَةً أَلَيَقُ، والفرق بين قوله تبارك وتعالى: «مَكَّنَهُمْ فِي الْأَرْضِ» وقوله: «مَا لَوْ تَمَكَّنَ لَكُمُ» [أن «مكنه في كذا» أثبت فيها، ومنه «وَلَقَدْ

(١) ينظر: الإملاء ١/ ٢٣٥، والبحر المحيط ٤/ ٨٠، والدر المصون ٣/ ١٠.

(٢) ينظر: الدر المصون ٣/ ١٠.

(٣) ينظر: الإملاء ١/ ٢٣٥.

(٤) سقط في ب.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٨١.

(٦) سقط في أ.

(٧) ينظر: السابق.

(٨) ينظر: الرازي ٢/ ١٣١.

مَكَّنَهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَكُم فِيهِ ﴿[الأحقاف : ٢٦] وَأَمَّا مَكَّنًا لَهُ فَمَعْنَاهُ جَعَلَ لَهُ مَكَانًا، وَمِنْهُ ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الكهف : ٨٤] ﴿أَوَلَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ﴾ [القصص : ٥٧]»^(١).

ومثله «أَرْضٌ لَهُ» أي: جعل له أرضاً، هذا قول الزمخشري^(٢) - رحمه الله تعالى - وأما أبو حيَّان^(٣) - رضي الله عنه - فإنه يظهر من كلامه التَّسْوِيَةَ بينهما، فإنه قال: وتعدي «مَكَّنَ» هنا للدَّوَاتِ بنفسه وبحرف الجرِّ، والأكْثَرُ تَعْدِيَّتُهُ بِاللَّامِ [نحو]^(٤) ﴿مَكَّنَّا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف : ٢١] ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ﴾ [الكهف : ٨٤]، ﴿أَوَلَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ﴾ [القصص : ٥٧].

وقال أَبُو عُبَيْدَةَ^(٥): «مَكَّنَاهُمْ وَمَكَّنَّا لَهُمْ: لَغَتَانِ فَصِيحَتَانِ، نَحْوُ: نَصَّحْتُهُ، وَنَصَّحْتُ لَهُ» وبهذا قال أبو علي والجرجاني.

قوله: «ما لم نُمَكِّنْ لَكُمْ» في «ما» هذه خمسة أوجه^(٦):

أحدها: أَنْ تَكُونَ مَوْضُوعَةً بِمَعْنَى «الَّذِي»، وهي حينئذٍ صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحذُوفٍ، [والتقدير: التمكن الذي لم نُمَكِّنْ لَكُمْ، والعائدُ محذوفٌ أي: ^(٧)الذي لم نُمَكِّنْهُ لَكُمْ].

الثاني: أنها نكرةٌ صِفَةٌ لِمَصْدَرٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: تَمَكُّينًا مَا لَمْ نُمَكِّنْهُ لَكُمْ، ذَكَرَهُمَا الْخُوفِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى^(٨).

وردَّ أَبُو حَيَّانَ^(٩) - رحمه الله تعالى - الْأَوَّلَ بِأَنَّ «ما» بِمَعْنَى «الَّذِي» لَا تَكُونُ صِفَةً لِمَعْرِفَةٍ، وَإِنْ كَانَ «الَّذِي» يَقَعُ صِفَةً لَهَا، لَوْ قُلْتُ: «ضَرَبْتُ الضَّرْبَ مَا ضَرَبَ زَيْدٌ» تَرِيدُ الضَّرْبَ الَّذِي ضَرَبَهُ زَيْدٌ، لَمْ يَجُزْ، فَإِنْ قُلْتُ: «الضَّرْبَ الَّذِي ضَرَبَهُ زَيْدٌ» جَازٌ.

وردَّ الثاني بِأَنَّ «ما» النكرة التي تَقَعُ صِفَةً لَا يَجُوزُ حَذْفُ مَوْصُوفِهَا، لَوْ قُلْتُ: «قُمْتُ مَا وَضَرَبْتُ مَا» وَأَنْتَ تَعْنِي: قُمْتُ قِيَامًا مَا وَضَرَبْتُ ضَرْبًا مَا لَمْ يَجُزْ.

الثالث: أَنْ تَكُونَ مَفْعُولًا بِهَا لـ «مَكَّنَ» عَلَى الْمَعْنَى، لِأَنَّ مَعْنَى مَكَّنَاهُمْ: أَعْطَيْنَاهُمْ مَا لَمْ نُعْطِكُمْ، ذَكَرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(١٠) - رحمه الله -.

قال أَبُو حَيَّانَ^(١١) - رحمه الله -: «هَذَا تَضْمِينٌ، وَالتَّضْمِينُ لَا يَنْقَاسُ».

الرابع: أَنْ تَكُونَ «ما» مَصْدَرِيَّةً، وَالزَّمَانُ مَحذُوفٌ، أَي: مُدَّةٌ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ، وَالْمَعْنَى: مُدَّةٌ انْتِفَاءً التَّمَكُّينَ لَكُمْ.

(٢) ينظر: الكشاف ٦/٢.

(١) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

(٣) البحر المحيط ٨١/٤.

(٥) ينظر: مجاز القرآن ٨٦/١ البحر المحيط ٨١/٤ الدر المصون ١٠/٣.

(٦) ينظر: الدر المصون ١٠/٣ البحر المحيط ٨١/٤.

(٨) ينظر: البحر المحيط ٨١/٤ الدر المصون ١٠/٣.

(٧) سقط في ب.

(١٠) ينظر: الإملاء ٢٣٥/١ الدر المصون ١١/٢.

(٩) انظر المصدرين السابقين.

(١١) البحر المحيط ٨١/٤.

الخامس: أن تكون نكرة موصوفة بالجملة المنفية بعدها، والعائد محذوف، أي: شيئاً لم نمكّنه لكم، ذكرهما أيضاً أبو البقاء^(١) قال أبو حيان - رحمه الله تعالى - في الأخير: «وهذا أقرب إلى الصواب»^(٢).

قال شهاب الدين^(٣) - رحمه الله تعالى -: ولو قدره أبو البقاء بخاصّ لكان أحسن من تقديره بلفظ «شيء»، فكان يقول: مَكَّنَاهُمْ تمكيناً لم نمكّنه لكم.

والضمير في «يروا» قيل: عائد على المستهزئين، والخطاب في «لكم» راجع إليهم أيضاً، فيكون على هذا التيفاتاً فائدته التّغريض بقلة تمكّن هؤلاء، ونقص أحوالهم عن حال أولئك، ومع تمكينهم وكثرتهم فقد حلّ بهم الهلاك، فكيف وأنتم أقلّ منهم تمكيناً وعدداً؟.

وقال ابن عطية^(٤) - رحمه الله تعالى -: «والمُخَاطَبَةُ في «لكم» هي للمؤمنين ولجميع المعاصرين لهم ولسائر الناس كافة، كأنه قيل: لم تُمَكَّنْ يا أهل هذا العصر لكم، ويحتمل أن يُقدَّر معنى القول لهؤلاء الكفرة، كأنه قال: يا مُحَمَّدُ قُلْ لهم: «أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا» الآية، فإذا أخبرتك أنك قُلْتَ - أو أمرت أن يُقال - فلك في فصيح كلام العرب أن تحكي الألفاظ المقولة بعينها، فتجيء بلفظ المُخَاطَبَةِ، ولك أن تجيء بالمعنى في الألفاظ بالغيبة دون الخطاب» انتهى.

ومثاله: «قُلْتُ لزيد: ما أكرمك، أو ما أكرمه».

و «الْقُرْنُ» يقع على معانٍ كثيرة، فالقرن^(٥): الأئمة من الناس، سُمُوا بذلك لافتيرانهم في مُدَّةٍ من الزّمان، ومنه قوله - عليه الصلاة والسلام -: «خَيْرُ الْقُرُونِ قُرْنِي»^(٦).

وقال الشاعر [في ذلك المعنى]:^(٧) [الطويل]

٢١٠٨ - أَخْبِرْ أَخْبَارَ الْقُرُونِ الَّتِي مَضَتْ أَدْبُ كَأَنِّي كُلَّمَا قُمْتُ رَاكِعٌ^(٨)

وقال قس^(٩) بِنُ سَاعِدَةَ: [مجزوء الكامل]

٢١٠٩ - فِي الذَّاهِبِينَ الْأَوَّلِينَ نَ مِنَ الْقُرُونِ لَنَا بَصَائِرٌ^(١٠)

وقيل: أصله الارتفاع، ومنه قرْنُ الثَّوْرِ وغيره، فُسُمُوا بذلك لارتفاع السن.

(١) الإملاء ٢٣٥/١ الدر المصون ١١/٣ البحر المحيط ٨١/٤.

(٢) البحر ٨١/٤ الدر ١١/٣. (٣) ينظر: الدر ١١/٣.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٢٦٩. (٥) في ب: والقرن.

(٦) الترمذي برقم (٢٣٠٢). (٧) سقط في ب.

(٨) تقدم. (٩) في ب: قيس.

(١٠) ينظر: البحر ٧١/٤، معجم الشعراء ٢٢٢، التهذيب واللسان (بصر) الدر المصون ١١/٣.

وقيل : لأنَّ بعضهم يَقْرَأُ ببعض ، وَيُجْعَلُ مجتمعاً معه ، ومنه القُرْآنُ لِلْحَبْلِ يُجْمَعُ به بين البعيرين ، وَيُطْلَقُ على المُدَّة من الزَّمان أيضاً .

وهل إطلاقه على النَّاس والزَّمان بطريق الاشتراك^(١) ، أو الحقيقة والمجاز ؟ يُرَجَّح الثاني ؛ لأنَّ المجازَ خَيْرٌ من الاشتراك .

وإذا قلنا بالراجع ، فإنها الحقيقة^(٢) ، الظاهر أنه القَوْم ؛ لأنَّ غالب ما يُطْلَقُ عليهم ، والعَلَبَةُ مُؤَدَّةٌ بالأصالة غالباً .

(١) المشترك : هو اللفظ الواحد المتناول العدد لمعانٍ من حيث هي كذلك بطريق الحقيقة على السواء ، واحترزنا بالواحد عن المتباينين ، وبـ «متناول» العدد معانٍ عن العلم ، ومن حيث هي كذلك من حيث إنها متعددة ، لا من حيث إنها مشتركة في معنى واحد عن المتواطىء . وبـ «طريق الحقيقة» عما يكون تناوله أو بعضه بالمجاز ، وبـ «سواء» عن المنقول .

ينظر البحر المحيط للزركشي ١٢٢/٢ ، سلاسل الذهب له ص ١٧٥ ، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢٠/١ ، نهاية السؤل للإسنوي ١١٤/٢ ، زوائد الأصول له ص ٢١٤ ، منهاج العقول للبدخشي ٢٩٧/١ ، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ص ٤٨ ، التحصيل من المحصول للأرموي ٢١٢/١ ، حاشية البناني ٢٩٢/١ ، الإبهاج لابن السبكي ٢٤٨/١ ، الآيات البينات لابن قاسم العبادي ١٠٠/٢ ، حاشية العطار على جمع الجوامع ٣٨٤/١ ، التحرير لابن الهمام ٨١ ، تيسير التحرير لأمر بادشاه ١/١٨١ - ١٨٥ ، كشف الأسرار للتسفي ١٩٩/١ ، حاشية التفزازي والشريف على مختصر المنتهى ١/١٣٤ ، نسמת الأسحار لابن عابدين ص ٨٥ ، ميزان الأصول للسمرقندي ٤٩١/١ ، إرشاد الفحول للشوكاني ص ١٩ ، نشر البنود ١١٨/١ ، الكوكب المنير للفتوح ص ٤٣ ، التقرير والتحرير لابن أمير الحاج ٢١٣/١ .

(٢) قال ابن فارس : الحقيقة من قولنا : حق الشيء إذا وجب ، واشتقاقه من الشيء المحق ، وهو المحكم . تقول : ثوب محقق النسيج ، أي : محكم . وقال غيره : اشتقاقها من الاستحقاق لا من الحق ، وإلا لكان المجاز باطلاً .

وتطلق الحقيقة ويراد بها ذات الشيء وماهيته ، كما يقال : حقيقة العالم : مَنْ قام به العلم ، وحقيقة الجوهر : التحيز ، وهذا محل نظر المتكلمين .

وتطلق بمعنى اليقين ، وفي الحديث : لا يبلغ عبد حقيقة الإيمان .

وتطلق ويراد بها : المستعمل في أصل ما وضعت له في اللغة .

فقولنا : «المستعمل» خرج به اللفظ قبل الاستعمال ، فليس بحقيقة ولا مجاز ، وقولنا : «ما وضع له» أخرج المجاز إن قلنا : إنه ليس بموضوع ، فإن قلنا : موضوع قلنا : وضع أولاً .

قال ابن سيده في «المحكم» : الحقيقة في اللغة : ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه ، والمجاز بخلاف ذلك ، وحكاها في «المحصول» عن ابن جني .

البحر المحيط للزركشي ١٥٢/٢ ، سلاسل الذهب له ص ١٨٢ ، التمهيد للإسنوي ص ١٨٥ ، نهاية السؤل له ١٤٥/٢ ، منهاج العقول للبدخشي ٣٢٧/١ ، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ص ٤٦ ، التحصيل من المحصول للأرموي ٢٢١/١ ، المستقصى للغزالي ٣٤١/١ ، حاشية البناني ٣٠٠/١ ، الإبهاج لابن السبكي ٢٧١/١ ، الآيات البينات لابن قاسم العبادي ١٥٢/٢ ، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٦٨ ، حاشية العطار على جمع الجوامع ٣٩٣/١ ، المعتمد لأبي الحسين ١٤/١ ، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٤٣٧/٤ ، التحرير لابن الهمام ص ١٦٠ ، تيسير =

وقال ابن عطية^(١) - رحمه الله تعالى - : القَرْنُ أن يكون وفاة الأشياخ وولادة الأطفال، ويظهر ذلك من قوله تعالى: ﴿وَأَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ﴾ [الأنعام: ٦] فجعله مَعْنَى، وليس بواضح وقيل: القَرْنُ: النَّاسُ المجتمعون كما تقدم، قَلَّتِ السُّنُونُ أو كَثُرَتْ، واستدلوا بقوله عليه الصلاة والسلام: «خَيْرُ الْقُرُونِ قُرْنِي» وبقوله: [مجزوء الكامل]

٢١١٠ - فِي الذَّاهِبِينَ الْأَوَّلِينَ - مِنْ الْقُرُونِ لَنَا بَصَائِرُ^(٢)

ويقول القائل في ذلك: [الطويل]

٢١١١ - إِذَا ذَهَبَ الْقَوْمُ الَّذِي كُنْتَ فِيهِمْ وَخُلِفْتَ فِي قَرْنٍ فَأَنْتَ غَرِيبُ^(٣)
فأطلقوه على النَّاسِ ليفيد الاجتماع.

ثم اختلف النَّاسُ في كمية القَرْنِ حالة إطلاقه على الزَّمان، فالجمهور على أنه مائة سنة، واستدلوا له بقوله عليه السلام: «تَعِيشُ قَرْنًا»، فعاش مائة سَنَةٍ، وقيل: مائة وعشرون سنة، قاله إِيَّاسُ مُعَاوِيَةَ، ووزارة بن أَبِي أوفى.

وقيل: ثمانون نقله أبو صالح^(٤) عن ابن عَبَّاسٍ.

وقيل: سبعون؛ قاله الفراء^(٥).

وقيل: سِتُّون لقوله عليه السلام: «مُعْتَرَكُ الْمَنَآيَا مَا بَيْنَ السُّتَيْنِ إِلَى السَّبْعِينَ»^(٦).

وقيل: أربعون، حكاه محمد بن سيرين، يرفعه إلى النَّبِيِّ عليه الصَّلَاة والسَّلَامُ، وكذلك الزُّهْرَاوِيُّ أيضاً يرفعه إلى النَّبِيِّ ﷺ وقيل: ثلاثون حكاه الثَّقَافِيُّ عن أَبِي عُبَيْدَةَ^(٧)، كانوا يرون أن ما بين القرنين ثلاثون سنة.

= التحرير لأمير بادشاه ٧٢/١، ٢/٢. كشف الأسرار للنسفي ٢٢٥/١، حاشية التفتازاني والشريف على المنتهى ١٣٨/١، شرح التلويح على التوضيح لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ٧٢/١، حاشية نسيمات الأسحار لابن عابدين ص ٩٧، شرح مختصر المنار للكوراني ص ٥٨، الوجيز للكرامستي ص ٨، ميزان الأصول للسمرقندي ٥٢٧/١، تقريب الوصول لابن جزى ص ٧٣، إرشاد الفحول للشوكاني ص ٢٥٠، نشر البنود للشقيطي ٢١/١، الكوكب المنير للفتوح ص ٣٩، التقرير والتحرير لابن أمير الحاج ٢/٢.

(١) ينظر تفسير ابن عطية ٢٦٩/٢، الدر المصون ١٢/٣.

(٢) تقدم.

(٣) البيت لأبي العتاهية ينظر: ديوانه (٣٤)، اللسان (قرن) البحر ٧١/٤، القرطبي ٢٥٢/٦، الدر المصون ١٢/٣.

(٤) هو أبو صالح السمان ذكوان. ينظر: تهذيب الكمال ١٥٦/١٥.

(٥) ينظر: معاني القرآن ٣٢٨/١.

(٦) أخرجه الخطيب (٤٧٦/٥) والحكيم الترمذي كما في «كنز العمال» (٤٢٦٩٦) من حديث أبي هريرة.

(٧) ينظر مجاز القرآن ١٨٥/١ الدر المصون ١٢/٢.

وقيل: عشرون سنة، وهو رأي الحسن البصري.

وقيل: ثمانية عشر عاماً^(١).

وقيل: المقدار الوَسَطُ مثل أعمار أهل ذلك الزمان، واستُخِصِنَ هذا بأن أهل الزَّمن القديم كانوا يعيشون أربعمئة سنة، وثلاثمئة سنة، وألفاً وأكثر وأقل.

ومعنى الآية: أعطيناهم ما لم نُعْطِكُمْ.

وقال ابن عباس: أمهلناهم في العمر مثل قوم نوح وعاد وثمود^(٢).

قوله: ﴿وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِذْرَارًا﴾ يعني المَطَرُ «مِفْعَال» من الدَّرُّ و «مِذْرَارًا» حال من «السَّمَاء» إن أريد بها السحاب، فإن السحاب يوصف بكثرة التَّائِعِ أيضاً.

قال ابن عباس: مِذْرَارًا مُتَّابِعًا في أَوْقَاتِ الْحَاجَاتِ^(٣)، وإن أريد بها الماء فكذلك، وَيَدُلُّ على أنه يُرَادُ به الماء قوله في الحديث: «في أثر سماءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ»^(٤) ويقولون: ما زلنا نَطَأُ السَّمَاءَ حَتَّى أَتَيْنَاكُمْ، ومنه: [الوافر]

٢١١٢ - إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا^(٥)

أي: رَعَيْنَا ما يَنْشَأُ عنه، وإن أريد بها هذه المِظْلَةُ، فلا بُدَّ من حذف مُضَافٍ حِينَئِذٍ، أي: مَطَرُ السَّمَاءِ، ويكون «مِذْرَارًا» خالاً منه.

و «مِذْرَار» مِفْعَالٌ لِلْمُبَالِغَةِ كَامْرَأَةٌ مِذْكَارٌ ومِثْنَاتٌ.

قالوا: وأصله من «دَرَّ اللَّبَنُ» وهو كَثْرَةُ وَرُودِهِ على الحَالِبِ.

ومنه: «لَا دَرَّ دَرَّةٌ» في الدُّعَاءِ عليه بقلَّةِ الخير.

وفي المَثَلِ «سَبَقَتْ دَرَّتُهُ غِرَارُهُ»^(٦) وهي مثل قولهم: «سَبَقَ سَيْلُهُ مَطَرُهُ»^(٧) و «استدَّرت المِغْزَى»^(٨) كناية عن طلبها الفَحْلَ.

(١) في أ: سنة.

(٢) ينظر تفسير الرازي (٣١/١٢).

(٣) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٨/٣) عن ابن عباس وعزاه لابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ من طريق علي بن أبي طلحة عنه.

(٤) أخرجه أبو داود ١٦/٤ في كتاب الطب باب في النجوم حديث (٣٩٠٦).

(٥) البيت لمعود الحكماء معاوية بن مالك.

ينظر: اللسان (سمو)، القرطبي ٣/٦، تأويل مشكل القرآن ١٣٥، الأصمعيات ٢١٤، الصاحبي

٦٣، معجم الشعراء ٣٩١، المفضليات ٣٥٩، الصناعتين ٢١٢، معجم مقاييس اللغة ٩٨/٣، العمدة

٢٣٧/١، معاهد التنصيص ٢/٢٦٠، الدر المصون ١٢/٣.

(٦) ينظر: مجمع الأمثال ١١١/٢ (١٧٩٦).

(٧) ينظر: مجمع الأمثال رقم (١٧٩٧).

(٨) استدَّرت المِغْزَى: أرادت الفحل؛ يقال للمِغْزَى إذا أرادت الفحل: قد استدَّرت استدْراً، وللُّضَان: قد =

قالوا: لأنها إذا طَلَبْتُهُ حَمَلْتُ فَوَلَدْتُ فَدَرَرْتُ .

قوله: ﴿وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهِمْ﴾ إن جعلنا «جَعَلَ» تَضْيِيرِيَّةٌ ^(١) كان «تجري» مفعولاً ثانياً، وإن جعلناها إيجاديَّةً كان حالاً.

و «من تحتهم» يجوز فيه أوجه:

أن يكون متعلقاً بـ «تجري»، وهو أظهرها، وأن يكون حالاً، إما من فاعل «تجري»، أو من «الأنهار»، وأن يكون مفعولاً ثانياً لـ «جَعَلْنَا»، و «تجري» على هذا حال من الضمير في الجَارِ، وفيه ضَعْفٌ لتقدُّمها على العامل المَعْنَوِي، ويجوز أن يكون «من تحتهم» حالاً من «الأنهار» كما تقدَّم، و «تجري» حال من الضمير المُسْتَكِرُّ فيه، وفيه الضَّعْفُ المُتَقَدِّمُ ^(٢).

فصل

المُرَادُ من قوله: ﴿وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهِمْ﴾ كَثْرَةُ الْبَسَاتِينِ، والمعنى أنهم وَجَدُوا من مَنَافِعِ الدُّنْيَا أكثر مما وَجَدَهُ أَهْلُ «مَكَّةَ» المشرفة، ثُمَّ مع هذه الزيادة في الْعِزِّ، وكثرة العدد والبَسْطَةِ في المال والجِسْمِ لَمَّا كَفَرُوا فَجَرَى عليهم ما سمعتم من إهلاكهم، وهذا يوجب الاعتبار.

فإن قيل: ليس في هذا الكلام إلا أنهم هلكوا إلا أن الإهلاك غير مختص بهم، بل الأنبياء والمؤمنون كلهم أيضاً قد هلكوا فكيف يحسن إيراد هذا الكلام في مَعْرِضِ الزُّجْرِ عن الكُفْرِ مع أنه يشترك فيه الكَافِرُ والمؤمنُ؟

فالجواب: ليس المقصود منه الزُّجْرُ بمجرد المَوْتِ والهلاك، بل المُرَادُ منه أنهم بَاغُوا الدِّينَ بالدُّنْيَا؛ فعوقبوا بسبب الامْتِنَاعِ من الإيمان، وهذا المعنى غير مُشْتَرَكٍ بين الكافر والمؤمن ^(٣).

فإن قيل: كيف قال: «أَوْ لَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا» مع أَنَّ الْقَوْمَ ماتوا مُقَرَّرِينَ بِصِدْقِ مُحَمَّدٍ ﷺ فيما يخبر به عنه، وأيضاً فهم لم يُشَاهِدُوا وَقَائِعَ الْأُمَمِ السَّالِفَةِ؟

فالجواب: أن [أَقَاصِيصَ الْمُتَقَدِّمِينَ مشهورة بين الخلق فيبعد أن يقال إنهم ما سمعوا أخبارهم، ومجرد سماعها يكفي في الاعتبار.

فإن قيل: أي فائدة في ذكر إنشاء قرن آخرين بعدهم؟

فالجواب: أن ^(٤) فائدته التَّنْبِيهُ أَنَّهُ لَا يَتَعَاظَمُهُ إِهْلَاكُهُمْ وَإِخْلَاءُ بِلَادِهِمْ مِنْهُمْ، فإنه قَادِرٌ على إنشاء آخرين مَكَانَهُمْ يُعَمَّرُ بِهِمْ بِلَادُهُ، كقوله: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا﴾ [الشمس: ١٥].

= استوبلت استيبالاً، ويقال أيضاً: استندرت المغزى استندراء من المعتل، بالذال المعجمة، اللسان: «درر» ١٣٥٨.

(٢) ينظر: الدر المصون ٣/ ١٣.

(٤) سقط في أ.

(١) في ب: تفسيرية.

(٣) ينظر: الرازي ٢/ ١٣٢.

و «من بعدهم» متعلق بـ «أنشأنا».

قال أبو البقاء^(١): ولا يجوز أن يكون حالاً من «قرن»؛ لأنه ظرف زمان يعني: أنه لو تأخر عن قرن لكان يُتَوَهَّم جواز كونه صفةً له، فلما قُدِّم عليه قد يوهم أن يكون حالاً منه؛ لكنه منع ذلك كونه ظرف زمان والزمان لا يُخْبَرُ به عن الحدث ولا يُوصَفُ، وقد تقدّم أنه يصحّ ذلك بتأويل في «البقرة» عند قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] و «آخرين» صفة لـ «قرن»؛ لأنه اسم جمع كـ «قوم» و «رهط»، فلذلك اُغْتَبِرَ معناه، ومن قال: إِنَّهُ الزَّمَانُ قَدَرٌ مُضَافًا، أي: أهل قرن آخرين، وقد تقدّم أنه مرجوح، والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالُوا الَّذِي كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾ (٧)

قال الكلبي^(٢) ومقاتل: نزلت هذه الآية في النَّضْرِ بن الحرث^(٣)، وعبد الله بن أبي أمية، ونوفل بن خويلد قالوا: يا محمد لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَأْتِنَا بكتاب من عند الله، ومعه أربعة من الملائكة يشهدون معه أنه من عند الله، وأنتك رسوله، فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ﴾ مكتوباً من عنده «فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ» أي: غَابَنُوهُ وَمَسَّوْهُ بِأَيْدِيهِمْ، وذكر اللُّمَسُ ولم يذكر المُعَايَنَةُ، لأن اللُّمَسَ أبلغ في إيقاع العلم من الرؤية، ولأن السُّخْرَ يجري على المرئي، ولا يجري على الملموس^(٤).

قوله: «فِي قِرْطَاسٍ» يجوز أن يتعلّق بمحذوف على أنه صفة لـ «كتاب»، سواء أريد بـ «كتاب» المصدر، أم الشيء المكتوب، ويجوز أن يتعلّق بنفس «كتاباً»، سواء أريد به المصدر، أم الشيء المكتوب، ومن مجيء الكتاب بمعنى مكتوب قوله: [الطويل]

٢١١٣ - صَحِيفَةٌ أَتَشْكُ مِنَ الْحَجَّاجِ يُثْلَى كِتَابُهَا^(٥)

ومن الناس من جعل «كتاباً» في الآية الكريمة مَصْدَرًا؛ لأن نفس الكُتُب لا تُوصَفُ بالإنزال إلا بتجوّز بعيد، ولكنهم قد قالوا هنا ويجوز أن يتعلّق «فِي قِرْطَاسٍ» بـ «نَزَّلْنَا».

والقِرْطَاس: الصَّحِيفَةُ يُكْتَبُ فيها تُكُونُ من رَقٍّ وَكَاغِدٍ^(٦)، بكسر القاف وضمها، والفصيح الكسر، وقرئ^(٧) بِالضَّمِّ شاذًّا نَقَلَهُ أبو البقاء^(٨) - رحمه الله تعالى -

(١) ينظر: الإملاء ٢٣٦/١.

(٢) في أ: القرطبي وينظر: تفسير القرطبي ٢٥٣/٦.

(٣) ذكره القرطبي في «تفسيره» ٢٥٣/٦ عن الكلبي.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٨٢/٤.

(٥) تقدم.

(٦) الكاغد: القِرطاس مُعَرَّب. ينظر: ترتيب القاموس ٦٢/٤، اللسان (كند) (٣٨٩٢).

(٧) ينظر: الشواذ ص ٤٢.

(٨) ينظر: الإملاء ٣٣٦/١.

وَالْقِرْطَاسُ: اسم أعجميٌّ مُعَرَّبٌ، ولا يقال: قِرْطَاسٌ إلَّا إذا كان مكتوباً، وإلَّا فهو طِرْسٌ^(١) وكاغِدٌ، وقال زهير: [البسيط]

٢١١٤ - لَهَا أَحَادِيدُ مِنْ آثَارِ مَا كَانَتْهَا كَمَا تَرَدَّدَ فِي قِرْطَاسِهِ الْقَلَمُ^(٢)

قوله: «فَلَمْسُوهُ» الضمير المنصوب يجوز أن يعودَ على «القِرْطَاس»، وأن يعودَ على «كتاب» بمعنى مكتوب.

و «بأيديهم» متعلق بـ «لَمَسَ».

و «الباء» للاستعانة كعملت بالقُدُوم. و «لَقَالَ» جواب «لو»، جاء على الأفصح من اقتران جوابها المُثَبِّت باللام.

قوله: «إِنْ هَذَا» [و] «إِنْ» نافية، و «هَذَا» مُبْتَدَأٌ، و «إِلَّا سَحَرٌ» خبره، فهو استثناء مُفَرَّغٌ، والجُمْلَةُ الْمَنْفِيَّةُ فِي مَحَلِّ نَصْبِ الْقَوْلِ، وأوقع الظَّاهِرَ مَوْقِعَ الْمَضْمَرِ فِي قَوْلِهِ: «لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا» شَهَادَةً عَلَيْهِمْ بِالْكَفْرِ، والجُمْلَةُ الْامْتِنَاعِيَّةُ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ لاسْتِثْنَائِهَا.

ومعنى الآية الكريمة: أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ مَعَهُمْ شَيْءٌ لَمَّا سَبَقَ فِيهِمْ مِنْ عِلْمِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكَ لَفِئِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنْظَرُونَ﴾ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكَ لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلِيشُونَ ﴿٩﴾

وهذه شبهةٌ ثالثة^(٤) من شبهةٍ مُتَكَرِّرَةِ الثُّبُوتِ، فإنهم يقولون: لو بَعَثَ اللَّهُ إِلَى الْخَلْقِ رَسُولاً لَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الرَّسُولُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ؛ لأنَّ الْمَلِكَ أَكْثَرُ عِلْماً وَأَشَدُّ قُدْرَةً وَمَهَابَةً، وَالشُّكُّ فِي رِسَالَتِهِ قَلِيلٌ، وَالْحَكِيمُ إِذَا أَرَادَ تَحْصِيلَ مُهِمٍّ، فَإِنَّمَا يَسْتَعِينُ فِي تَحْصِيلِهِ بِمَنْ هُوَ أَفْذَرُ عَلَى تَحْصِيلِهِ، وَإِذَا كَانَ وَقُوعُ الشُّبُهَاتِ فِي ثُبُوتِ الْمَلَائِكَةِ أَقْلَ وَجَبَ إِنْ بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً إِلَى الْخَلْقِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الرَّسُولُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ.

قوله: «وقالوا: لولا» الظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ مُسْتَأْنَفَةٌ سَيَقَتْ لِلْإِخْبَارِ عَنْهُمْ لِقَرْطِ تَعَثُّيهِمْ وَتَصَلُّيهِمْ فِي كُفْرِهِمْ.

قيل: ويجوز أن تكون مَغْطُوفَةٌ عَلَى جَوَابِ «لو»، أي: لو نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَاباً لَقَالُوا كَذَا وَكَذَا، وَلَقَالُوا: لو أَنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ.

وجيءَ بِالْجَوَابِ عَلَى أَحَدِ الْجَائِزَيْنِ، أعني حَذْفِ «اللام» مِنَ الْمَثْبُتِ، وَفِيهِ بُغْدٌ؛

(١) الطَّرْسُ: الصَّحِيفَةُ، وَيُقَالُ: هِيَ الَّتِي مُجِيتٌ ثُمَّ كَتَبْتَ، وَقَالَ ابْنُ سِيدِهِ: الطَّرْسُ الْكِتَابُ الَّذِي مَحِي ثَمَّ كَتَبَ. يَنْظُرُ: اللِّسَانُ: (طرس) (٢٦٥٥).

(٢) يَنْظُرُ: الْبَحْرُ ٧١/٤، الدَّرُ الْمَصُونُ ١٤/٣.

(٣) سَقَطَ فِي أ. (٤) فِي ب: ثَانِيَةٌ.

لأن قولهم «لولا نُزِّلَ» ليس مُتَرَتِّباً على قوله: «لولا نَزَّلْنَا» و «لولا» هنا تَحْضِيضِيَّةٌ، والضميرُ في «عَلَيْهِ» الظَّاهِرُ عَوْدُهُ على النبي ﷺ.

وقيل: يجوز أن يَعُودَ على الكتاب أو القِرْطَاسِ.

والمعنى: لولا أنْزَلَ مع الكتاب مَلَكٌ يشهدُ بِصِحَّتِهِ، كما يُرَوَى في القِصَّةِ أنه قيل له: لن نؤمن لك حتى تَعْرُجَ^(١) فتأتي بكتاب، ومعه أربعة ملائكة يشهدون، فهذا يَظْهَرُ على رأي من يقول: إِنَّ الجملة من قوله: «وقالوا: لولا أنْزَلَ» معطوفةٌ على جواب «لو»، فَإِنَّهُ يتعلَّقُ به من حيث المعنى حينئذٍ.

فصل في دحض شبهة منكري النبوة

واعلم أَنَّ الله - تبارك وتعالى - أجاب عن هذه الشبهة بوجهين:

أحدهما: قوله: ﴿وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَفُضِيَ الْأَمْرُ﴾ ومعنى القضاء: الإتمام والإلزام، والمعنى: ولو أنزلنا ملكاً لم يؤمنوا، وإذا لم يؤمنوا استؤصلوا بالعذاب، وهذه سُنةُ اللَّهِ تعالى في الكفار.

والوجه الثاني: أَنَّهُمْ إذا شاهدوا الملكَ زَهَقَتْ أَرْوَاحُهُمْ من هَوْلِ ما يشاهدون؛ لأنَّ الآدمي إذا رأى الملك، فإِذَا أَن يراه على صورته الأُصْلِيَّةِ، أو على صورة البشر، فإن رآه على صورته الأُصْلِيَّةِ غُشِيَ عليه، وإن رآه على صورة البشر، فحينئذ يكون المرئي شخصاً على صورة البشر وذلك لا يتفاوت الحال فيه، سواء كان هو ملكاً أو بشراً، ألا ترى أن جميع الرسل عاينوا الملائكة في صورة البشر كأضياف إبراهيم وأضياف لوط، وخصَّهم داود وجبريل حيث تَخَيَّلَ لمريم بشراً سَوِيّاً.

واعلم أَنَّ عدم إرسال الملك فيه مصالح:

أحدها: أن رؤية إنزال الملك على البشر آية قاهرة^(٢)، فبتقدير نزوله على الكفار، فَرُبَّمَا لم يؤمنوا، كما قال الله تبارك وتعالى ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَهُمُ الْمَلَكُكَةَ﴾ إلى قوله: ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١١١]، وإذا لم يؤمنوا وجب إهلاكهم بعذاب الاستِصال^(٣).

وثانيها: ما ذكرنا من عَدَمِ قُدْرَتِهِمْ على رؤية الملائكة.

وثالثها: أَنَّ إنزال الملك معجزة قاهرة جارية مجرى الإنجاء، وإزالة الاختيار، وذلك يخلُ بمصلحة التكليف.

ورابعها: أَنَّ إنزال الملك وإن كان يَدْفَعُ الشُّبُهَاتِ من الوجوه المذكورة، لكنَّهُ يَقْوِي الشُّبُهَةَ من هذه الوجوه^(٤).

(٣) ينظر: الرازي ١٣٤/١٢.

(١) في ب: تفجر، وعليه تكون آية الإسراء.

(٤) ينظر: الرازي ١٣٤/١٢.

(٢) في أ: ظاهرة وفي الرازي ١٣٤/١٢ باهرة.

والمراد من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يُنْظَرُونَ﴾ فالفائدة في «ثم» التنبيه على أن عدم الإنظار أشد من مُضي الأمر؛ لأن المُفَاجِئَةَ أشد من نفس الشدة.

قال قتادة: ﴿وَلَوْ أَرْزَلْنَا مَلَكَ﴾ ثم لم يؤمنوا لعجل لهم العذاب ولم يؤخّر طرفة عين.

وقال مجاهد: «لقضي الأمر»، أي: لقامت القيامة^(١).

وقال الضحاك: لو أتاهم ملك في صورته لماتوا^(٢).

قوله: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكَ﴾ يعني: لو أرسلناه إليهم ملكاً لجعلناه رجلاً يعني في صورة رجل آدمي؛ لأنهم لا يستطيعون النظر إلى الملائكة، كان جبريل عليه السلام يأتي النبي ﷺ في صورة دحية الكلبي وجاء الملكان إلى داود عليه السلام في صورة رجلين، ولأن الجنس إلى الجنس أميل وأيضاً فإن طاعة الملائكة قویة، فَيَسْتَحْقِرُونَ طَاعَاتِ الْبَشَرِ، ورُبَّمَا لا يعذرونهم بالإقدام على المعاصي.

قوله تعالى: ﴿وَلَلْبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يُلِيْسُونَ﴾ في «ما» قولان:

أحدهما: أنها موصولة بمعنى «الذي»، أي: ولخلطنا عليهم ما يخلطون على أنفسهم، أو على غيرهم، قاله أبو البقاء^(٣) - رحمه الله تعالى - وتكون «ما» حيثل مفعولاً بها.

الثاني: أنها مضرية، أي: وللبسنا عليهم مثل ما يلبسون على غيرهم ويسلكونهم، والمعنى شَبَّهُوا على ضعفاتهم فُشِبَ عليهم.

قال ابن عباس: هُم أَهْلُ الْكِتَابِ، فَرَفُّوا دِينَهُمْ وَحَرَّفُوا الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، فَلَبَسَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مَا يَلْبَسُونَ^(٤).

وقرأ ابن^(٥) مُحَنِّصِينَ: «وللبسنا» بلام واحدة هي فاء الفعل، ولم يأت بلام في الجواب اكْتِفَاءً بها في المَعْطُوفِ عليه.

وقرأ الزهري^(٦): «وللبسنا» بلامين وتشديد الفعل على التثنية.

قال الواحدي^(٧): يقال: لَبَسْتُ الْأَمْرَ عَلَى الْقَوْمِ أَلْبَسُهُ لِبْساً إِذَا شَبَّهْتَهُ عَلَيْهِمْ،

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٥١/٥) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٨/٣) وزاد نسبه لعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ عن مجاهد.

(٢) أخرجه الطبري (١٥٢/٥) من طريق الضحاك عن ابن عباس وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٩/٣) وزاد نسبه لابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

(٣) ينظر: الإملاء ٢٣٦/١.

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٥٣/٥) عن ابن عباس.

(٥) ينظر: الشواذ ٤٢، البحر المحيط ٨٤/٤، الكشاف ٨/٢، الدر المصون ١٤/٣.

(٦) ينظر: الكشاف ٨/٢، البحر المحيط ٨٤/٤، الدر المصون ١٤/٣.

(٧) ينظر: الرازي ١٣٤/١٢.

وجعلته مُشْكَلًا، وأصله من التَّسْتَرُّ بالثوب، ومنه لُبِسَ الثوب؛ لأنه يُفِيد سِتْرَ النفس، والمعنى: إذا جَعَلْنَا المَلِكَ في صورة البَشَر، فهم يظنون أن ذلك المَلِكَ بَشَرًا، فيعود سؤالهم أنا لا نرضى برسالة هذا الشَّخْص، واللَّهُ أعلم.

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَسْتَهْزَيْتُ رُسُلِي مِنْ قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ (١٠)

قرأ حمزة^(١)، وعاصم، وأبو عمرو بكسر الدال على أصل التَقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، والباقون^(٢) بالضم على الإتياع، ولم يبال بالساكن؛ لأنه حَاجِزٌ غير حصين وقد تَقَرَّرَتْ هذه القاعدة بدلائلها في سورة «البقرة» عند قوله تعالى: ﴿فَمِنْ أَضْطَرٍّ﴾ [الآية ١٧٣] و «برسل» متعلق بـ «استهزى» و «مِنْ قَبْلِكَ» صفة لـ «رسل»، وتأويله ما تقدّم في وقوع «من قبل» صلة^(٣).

والمراد من الآية: التَّسْلِيَةُ لِقَلْبِ الرسول ﷺ أي: أن هذه الأنواع الكثيرة التي يعاملونك بها كانت موجودة في سائر القرون.

قوله: «فحاق بالذين سَخِرُوا»، فاعل «حاق»: «ما كانوا»، و «ما» يجوز أن تكون مَوْضُوعًا اسميةً، والعائد «الهاء» في «به»، و «به» يتعلّق بـ «يستَهْزِئُونَ»، و «يستَهْزِئُونَ» خبر لـ «كان»، و «منهم» متعلّق بـ «سَخِرُوا» على أَنَّ الضمير يعود على الرُّسُل، قال تبارك وتعالى: ﴿إِنْ سَخِرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْحَرُهُمْ﴾ [هود: ٣٨].

ويجوز أن يتعدّى الباء نحو: سَخِرْتَ به، ويجوز أن يتعلّق «منهم» بمحذوف على أنّه حالٌ من فاعل «سَخِرُوا» والضمير في «منهم» يعود على الساخرين.

وقال أبو البقاء^(٤): «على المستهزئين».

وقال الحوفي^(٥): «على أمم الرسل».

وقد ردّ أبو حيّان على الحوفي بأنه يُلْزَمُ إعادته على غير مذكور.

وجوابه أنه في قوة المذكور، وردّ على أبي البقاء بأنه يصير المعنى: فحاق بالذين سَخِرُوا كائنين من المستهزئين، فلا حاجة إلى هذه الحال؛ لأنها مفهومة من قوله: «سَخِرُوا» وجوزوا أن تكون «ما» مصدريةً، ذكره أبو حيّان ولم يتعرض^(٦) للضمير في «به».

(١) ينظر: السبعة ١٧٤، النشر ٢/٢٤٧، البحر المحيط ٤/٨٥، الدر المصون ٣/١٤.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٤/٨٥، الدر المصون ٣/١٤.

(٣) في أ: صفة.

(٤) ينظر: الإملاء ١/٢٣٦ والدر المصون ٣/١٥.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٤/٨٥ الدر المصون ٣/١٥.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٤/٨٥.

والذي يظهر أنه يعود على الرسول الذي يَتَضَمَّنُهُ الْجَمْعُ، فكأنه قيل: فَحَاقَ بِهِمْ عَاقِبَةُ اسْتِهْزَائِهِمْ بِالرَّسُولِ الْمُتَدَرِّجِ فِي جَمْلَةِ الرُّسُلِ، وَأَمَّا عَلَى رَأْيِ الْأَخْفَشِ، وَابْنِ السَّرَاجِ^(١) فتعود على «ما» المصدرية؛ لأنها اسم عندهما.

و «حاق» ألفه مُتَقَلِّبَةً عن «يأ» بدليل «يَحِيقُ»، كـ «باع» «يبيع»، والمصدر حَيْقٌ وَحَيْقٌ وَحَيْقَانِ كَالْعَلْيَانِ وَالْزَّوَانِ.

وزعم بعضهم أنه من «الْحَقُّ»^(٢)، والمستدير بالشيء، وبعضهم أنه من «الحق»، فأبدلت إحدى القافين ياءً كَتَقَلَّبَتْ، وهذا نَيْسًا بشيء.

أما الأول فلاختلاف المَادَّةِ، إِلَّا أَنْ يَرِيدُوا الْاِشْتِقَاقَ^(٣) الْأَكْبَرَ.

وأما الثاني: فلأنها دَعْوَى مُجَرَّدَةٌ من غير دليل، ومعنى «حاق» أحاط.

وقيل: عاد عليه وبأل مَكْرَهٍ، قاله الفراء. وقيل: دَارَ.

(١) ينظر: الأصول له ١/١٦١.

(٢) في ب: الحيق.

(٣) قال الشوكاني في «إرشاد الفحول»: الاشتقاق: أن تجد بين اللفظين تناسباً في المعنى والتركيب، فتزد أحدهما إلى الآخر. انظر: إرشاد الفحول ص ١٧.

وعرفه الجرجاني: بأنه «نزع لفظ من آخر، بشرط مناسبتها معنى وتركيباً، ومغايرتها في الصيغة». وأركانه أربعة:

أحدها: اسم موضوع لمعنى.

وثانيها: شيء آخر له نسبة إلى ذلك المعنى.

وثالثها: مشاركة بين هذين الاسمين في الحروف الأصلية.

ورابعها: تغير يلحق ذلك الاسم في حرف فقط، أو حركة فقط أو فيهما.

وكل واحد من هذه الأقسام: إما أن يكون بالزيادة فقط، أو بالنقصان فقط. أو بهما معاً. فهذه تسعة أقسام:

أولها: زيادة الحركة، وثانيها: زيادة الحرف، وثالثها: زيادتهما معاً، ورابعها: نقصان الحركة، وخامسها: نقصان الحرف، وسادسها: نقصانتهما معاً، وسابعها: زيادة الحرف مع نقصان الحركة، وثامنها: زيادة الحركة مع نقصان الحرف، وتاسعها: أن تزد فيه حركة وحرف وتنقص عنه - أيضاً - حركة وحرف. فهذه هي الأقسام الممكنة، وعلى اللغوي طلب أمثلة ما وجد منها.

ينظر: إرشاد الفحول ص ١٧، البحر المحيط للزركشي ٢/٧١، سلاسل الذهب له ص ١٧١، التمهيد للإنسوي ص ١٥٣، نهاية السؤل له ٢/٦٧، زوائد الأصول له ص ٢١٣، منهاج العقول للبديخي ١/٢٦٣، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ص ٤٤ التحصيل من المحصول للأرموي ١/٢٠٤، حاشية البناني ١/٢٨٠، الإبهاج لابن السبكي ١/٢٢٢، الآيات البينات لابن قاسم العبادي ٢/٧٨، حاشية العطار على جمع الجوامع ١/٣٦٨، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٨/٥٨٨، تيسير التحرير لأمر بادشاه ١/٦٧، حاشية التفنازاني والشريف على مختصر المنتهى ١/١٧١، إرشاد الفحول للشوكاني ص ١٧، نشر البنود للشنقيطي ١/١٠٧، الكوكب المنير للفتوح ص ٦٤، التعريفات للجرجاني ص ١٧.

وقال الربيع بن أنس: نَزَلَ^(١).

وقال عطاء: حَلَّ، والمعنى يدور على الإحاطة والشمول، ولا تستعمل إلا في الشر.

قال الشاعر: [الطويل]

٢١١٥ - فَأَوْطَأَ جُزْدَ الْخَيْلِ عُقْرَ دِيَارِهِمْ وَحَاقَ بِهِمْ مِنْ بَأْسِ ضَبَّةٍ حَائِقٍ^(٢)

وقال الراغب^(٣): «قيل: وأصله: حَقَّ، فقلب نحو «زَلَّ وَزَالَ»، وقد قرئ «فَأَزْلَهُمَا وَأَزَالَهُمَا» وعلى هذا ذمُّه وذامه».

وقال الأزهري^(٤): «جعل أبو إسحاق «حاق» بمعنى «أحاط»، وكأنَّ مآخذَهُ من «الْحَقُّ» وهو ما استندَارَ بِالْكَمَرَةِ^(٥)».

قال: «وجائز أن يكون الْحَقُّ فِعْلاً من «حاق يحيق»، كأنه في الأصل: حُيِقَ، فقلبت الياء واواً لأنَّضِمَامَ ما قبلها».

وهل يحتاج إلى تقدير مضاف قبل «ما كانوا»؟

نقل الواحدي عن أكثر المفسرين^(٦) ذلك، أي: عقوبة ما كانوا، أو جزاء ما كانوا، ثم قال: «وهذا إذا جعلت «ما» عبارة عن القرآن والشرعة وما جاء به النبي ﷺ، وإن جعلت «ما» عبارة عن العذاب الذي كان ﷺ يُوعدهم به إن لم يؤمنوا استغْنَيْتَ عن تقدير المضاف، والمعنى: فَحَاقَ بِهِمُ الْعَذَابُ الَّذِي يَسْتَهْزِئُونَ بِهِ، وينكرونه».

والسُّخْرِيَّةُ: الاستهزاء والتهكُّم؛ يقال: سَخِرَ مِنْهُ وَبِهِ، وَلَا يُقَالُ إِلَّا اسْتَهْزَأَ بِهِ فَلَا يَتَعَدَّى بِـ «مِنْ».

وقال الراغب^(٧): «سَخَرْتُهُ إِذَا سَخَرْتَهُ لِلْهَزْءِ مِنْهُ، يقال: رَجُلٌ سَخِرَ بَفَتْحِ الْخَاءِ إِذَا كَانَ يَسْخَرُ مِنْ غَيْرِهِ، وَسُخْرَةٌ بِسُكُونِهَا إِذَا كَانَ يُسَخَّرُ مِنْهُ وَمِثْلُهُ: «ضُحْكَةٌ وَضُحْكَةٌ»، وَلَا يَنْقَاسُ».

وقوله: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سَخِرِيًّا﴾ [المؤمنون: ١١٠] يحتمل أن يكون من التسخير، وأن يكون من السُّخْرِيَّةِ.

وقد قرئ سُخْرِيًّا وسُخْرِيًّا بضم السين وكسرهما.

وسيايأتي له مزيدُ بيان في موضعه إن شاء الله تعالى.

(١) في ب: فنزل.

(٢) ينظر: البحر ٧٢/٤، المحرر الوجيز لابن عطية ٢/٢٧٠، روح المعاني ٧/١٠٢، الدر المنصور ٣/١٥.

(٣) ينظر: المفردات [١٩٦].

(٤) ينظر: تهذيب اللغة ٥/١٢٦.

(٥) الكَمَرَةُ: رأسُ الذَّكَرِ والجمع كَمَرٌ والمكمر من الرجال: الذي أصاب الخائن طرف كمرته ينظر: لسان

العرب ٥/٣٩٢٩ [كمرا].

(٦) ينظر: الدر المنصور ٣/١٥.

(٧) ينظر: المفردات (٣٣٣) [مخرا].

قوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ أَنْظِرُوا كَيْفَ كَانَ عَقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ ﴿١١﴾

قوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ كما صبر رسول الله ﷺ في الآية الأولى^(١)، حَذَّرَ القوم في هذه الآية، وقال لرسوله: قل لهم: لا تغتروا بما وصلتم إليه من الدنيا ولذاتها، بل سيروا في الأرض لتعرفوا صحة ما أخبركم الرسول عنه من نزول العذاب بمن كذب الرسل من الأمم السالفة قبلكم. يحذر كفار «مكة»، ويحتمل هذا السير أن يكون بالعقول والفكر، ويحتمل السير في الأرض.

قوله: ﴿ثُمَّ أَنْظِرُوا﴾: عطف على «سيروا» ولم يجرى في القرآن العطف^(٢) في مثل هذا الموضع إلا بالفاء، وهنا جاء بـ «ثم» فيحتاج إلى فرق.

فذكر^(٣) الزمخشري الفرق وهو: أن جعل النظر مُسَبِّباً عن السير في قوله: «فانظروا» كأنه قيل^(٤): «سيروا لأجل النظر، ولا تسيروا سير الغافلين».

وهنا معناه إباحة السير في الأرض للتجارة وغيرها من المنافع، وإيجاب النظر في آثار الهالكين، ونبه على ذلك بـ «ثم» لمتابعت ما بين الواجب والمباح^(٥).

قال أبو حيَّان^(٦) - رضي الله عنه -: وما ذكره أولاً مُتَنَاقِضٌ؛ لأنه جعل النظر مُسَبِّباً عن السير، فكان السير سبباً للنظر، ثم قال: فكانه قيل: سيروا لأجل النظر، فجعل السير مَغْلُولاً بالنظر، والنظر سَبَبٌ له فَتَنَاقُضًا، ودعوى أن «الفاء» سببية دعوى لا دليل عليها، وإنما معناها التَّعْقِيبُ فقط، وأما «زنى ما عَزَّ فُرْجَم» فَفَهْمُ السَّببية من قَرينة غيرها.

قال: «وعلى تقدير [تسليم]^(٧) إفادتها السَّبب، فَلِمَ كان السير هنا سَيْرَ إباحة، وفي غيره سَيْرٌ إيجاب؟».

وهذا اعتراض صحيح إلا قوله: «إِنَّ «الفاء» لا تفيد السَّببية»^(٨) فإنه غير^(٩) مُرْضٍ،

(١) في ب: المتقدمة.

(٢) في ب: أن العطف.

(٣) في ب: ذكر. وينظر: الكشف ٨/٢.

(٤) في ب: قال.

(٥) ينظر: البحر المحيط للزركشي ٢٧٥/١، البرهان لإمام الحرمين ٣١٣/١، سلاسل الذهب للزركشي ١٠٩، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١١٤/١، التمهيد للإسنيوي ٦١، نهاية السؤل له ٨٠/١، زوائد الأصول للشيخ زكريا الأنصاري ١٠، التحصيل من المحصول للأرموي ١٧٤/١، المستصفى للغزالي ٧٥/١، حاشية البناني ٨٣/١، الإيهاج لابن السبكي ٦٠/١، الآيات البينات لابن قاسم العبادي ١٣٨/١ حاشية العطار على جمع الجوامع ١١٣/١، المعتمد لأبي الحسين ٥/١، تيسير التحرير لأمير بادشاه ٢٢٥/٢، حاشية التفازاني والشريف على مختصر المتهى ٢٢٥/١، شرح التلويح على التوضيح لسعد الدين مسعود بن عمر التفازاني ١٢٣/٢، الموافقات للشاطبي ١٠٩/١، ميزان الأصول للسمرقندي ١٤٥/١ - ١٤٩، الكوكب المنير للفتوح ١٣٠.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٨٥/٤.

(٧) سقط في ب.

(٨) في ب: السبب.

(٩) في ب: ليس.

[ودليله في غير هذا الموضع] ^(١) ومثل هذا المكان في كون الزمخشري جعل شيئاً علّة، ثم جعله مغلولاً ^(٢)، كما ^(٣) سيأتي إن شاء الله - تعالى - في أوّل «الفتح»، ويأتي هناك جوابه.

قوله: «كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ» «كَيْفَ» خبرٌ مقدّم، و «عاقبة» اسمها، ولم يؤنث فعلها؛ لأنّ تأنيثها غير حقيقي؛ ولأنها بتأويل المآل والمُنْتَهَى، فإنّ العاقبة مُضدٌّ على وزن «فاعلة»، وهو محفوظ في ألفاظ تقدّم ذكرها وهي منتهى الشيء وما يصير إليه.

والعاقبة إذا أُطْلِقَتْ اختصت بالثواب قال تعالى: ﴿وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨] وبالإضافة قد تستعمل في العقوبة كقوله تبارك وتعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا السَّوْءَ﴾ [الروم: ١٠]، ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [الحشر: ١٧] فَصَحَّ أَنْ تكون استيعارة من ضده كقوله تعالى: ﴿فَيَبْزُهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١].

و «كَيْفَ» مُعْلَقَةٌ للنظر، فهي في محلّ نصبٍ على إسقاطِ الخافض؛ لأنّ معناه هنا التّفكّر والتدبّر. والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ كُتِبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْفِتْنَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [١٢] «لِمَنْ» خبرٌ مقدّم واجب التقديم، لاشتيماله على ما له صدر الكلام، فإنّ «مَنْ» استفهامية [والمبتدأ «ما» وهي بمعنى «الذي»] ^(٤)، والمعنى: لمن استقرّ الذي في السموات.

وقوله: «قُلْ لِلَّهِ» قيل: إنّما أمره أن يجيب، وإن كان المقصود أن يجيب غيره؛ ليكون أوّل من بادّر بالاعتراف بذلك.

وقيل: لما سألهم كأنهم قالوا: لمن هو؟ فقال الله: قُلْ لِلَّهِ، ذكره الجرجاني فعلى هذا قوله: «قُلْ لِلَّهِ» جوابٌ للسؤال المضمّر الصادر من جهة الكفار، وهذا بعيد؛ لأنهم لم يكونوا يشكون في أنّه لله، وإنما هذا سؤالٌ تبيكيت وتوبيخ، ولو أجابوا لم يستغنهم أن يجيبوا إلا بذلك ^(٥).

وقال ابن الخطيب ^(٦): إنّ الله - تبارك وتعالى - أمره بالسؤال أولاً ^(٧)، ثمّ بالجواب ثانياً، وهذا إنّما يحسن في الموضع الذي يكون جوابه قد بلغ في الظهور إلى حيث لا يقدر على إنكاره مُتَكَبِّرٌ، ولما كانت آثار الحدوث والإمكان ظاهرة في ذوات جميع

(٥) ينظر: الدر المصون ١٦/٣ - ١٧، البحر

المحيط ٨٦/٤.

(٦) ينظر: تفسير الرازي ١٢/١٣٦.

(٧) في ب: أولاً بالسؤال

(١) في ب: في كتب النحو.

(٢) في ب: ونظيره.

(٣) في ب: ما.

(٤) سقط في ب.

الأجسام، وفي جميع صفاتها، لا جَرَمَ كان الاغْتِرَافُ^(١) بأنها بأسرها لله تعالى، ومِلْكٌ له، ومَحَلٌّ تَصَرُّفِهِ وقُدْرَتِهِ، لا جَرَمَ أمره بالسؤالِ أولاً، ثم بالجواب ثانياً لِيَدُلَّ ذلك على أنَّ الإِفْرَارَ بهذا المعنى ممَّا لا سبيل إلى دفعه أَلْبَتَّةَ، كما قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] وقوله: «اللَّهُ» خبر مبتدأ محذوف أي: هو الله.

فصل في المراد بالآية

والمقصود من هذه الآية الكريمة تَقْرِيرُ إثبات الصَّانع، وتقرير المعاد، وتقرير الثبوت، أما تقدير إثبات الصَّانع، فلأن أحوال العالم العلوي والسفلي تدلُّ على أنَّ جميع هذه الأجسام موصوفة بصفات كان يجوز عليها اتصافها بأضدادها، وإذا كان كذلك كان اختصاص كلِّ جزءٍ منها بصفة مُعَيَّنَةٍ لا بُدَّ وأن يكون لأجل أنَّ الصانع الحكيم القادر المختار خصه بتلك الصفة المعينة، وهذا يدلُّ على أنَّ العالم مع كل ما فيه مملوك لله تعالى، وإذا ثبت هذا ثبت كونه قادراً على الإعادة والحشر والنشر؛ لأن التركيب الأول إنما حصل لكونه - تبارك وتعالى - قادراً على كل الممكّنات، عالماً بكل المعلومات، وهذه القُدرة والعلم ممتنع زوالهما، فوجب صحة الإعادة ثانياً.

وإذا ثبت أنه - تعالى - مِلْكٌ مُطَاع، والمِلْكُ المُطَاع مَنْ لَهُ الأَمْرُ والنهي على عبيده، لا بُدَّ من مُبْلَغ، وذلك يدلُّ على أنَّ بعثة الأنبياء والرُّسُل عليهم الصَّلَاة والسَّلَام من الله إلى الخلق غير ممتنع، فدلَّت هذه الآية الكريمة على هذه المطالب الثلاثة، ولما سبق ذكر هذه المسائل الثلاثة ذكر الله - تبارك وتعالى - بعدها هذه الآية لتكون مقرونة^(٢) بمجموع تلك المطالب.

قوله: «كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ» أي: قَضَى وأَوْجَبَ إِيْجَابَ تَفْضُلٍ^(٣)، لا أنه مستحق عليه تعالى.

وقيل: معناه الْقَسَمُ، وعلى هذا فقوله: «لَيَجْمَعَنَّكُمْ» جوابه؛ لما تضمن من معنى الْقَسَمِ، وعلى هذا فلا توقف على قوله: «الرَّحْمَةُ».

وقال الزجاج^(٤): إن الجملة في قوله: «لَيَجْمَعَنَّكُمْ» في محل نصبٍ على أنها بدلٌ من الرحمة؛ لأنه فسّر قوله تعالى: «لَيَجْمَعَنَّكُمْ» بأنه أمهلَكُمْ وأمدَّ لكم في العُمْرِ والرُّزْقِ مع كُفْرِكُمْ، فهو تفسير للرحمة.

وقد ذكر الفراء^(٥) هذين الوجهين: أعني أن الجملة تَمَّتْ عند قوله تعالى: «الرَّحْمَةُ»، أو أنَّ «لَيَجْمَعَنَّكُمْ» بدلٌ منها، فقال: إن شئت جعلت الرَّحْمَةَ غَايَةَ الكلام، ثم

(١) في ب: الأعراف.

(٢) في الرازي مقرر ١٢/١٣٦.

(٤) ينظر: معاني القرآن له ٢/٢٥٥.

(٥) ينظر: معاني القرآن له ١/٣٢٨.

(٣) في ب: تفضيل.

اسْتَأْنَفْتَ بَعْدَهَا «لِيَجْمَعَنَّكُمْ»، وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهَا فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ كَمَا قَالَ: ﴿كَتَبَ رُبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنْتُمْ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ﴾ [الأنعام: ٥٤] قَالَ شَهَابُ الدِّينِ^(١) - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وَاسْتِشْهَادُهُ بِهَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ حَسَنٌ جَدًّا.

وَرَدَّ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٢) هَذَا بِأَنَّهُ يَلْزَمُ دُخُولَ نُونِ التَّوَكُّيدِ [فِي الْإِيجَابِ قَالَ: وَإِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَجَوَابِ الْقَسَمِ، وَرَدَّ أَبُو حَيَّانَ^(٣) حَصَرَ ابْنَ عَطِيَّةَ وَرَوَدَ نُونُ التَّوَكُّيدِ]^(٤) فِيمَا ذَكَرَ وَهُوَ صَحِيحٌ، وَرَدَّ كَوْنُ «لِيَجْمَعَنَّكُمْ» بَدَلًا مِنَ الرَّحْمَةِ بِوَجْهِ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ «لِيَجْمَعَنَّكُمْ» جَوَابُ قَسَمٍ، وَجُمْلَةُ الْجَوَابِ وَخَدَّهَا لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، إِنَّمَا يُخَكِّمُ عَلَى مَوْضِعِ جُمْلَتِي الْقَسَمِ وَالْجَوَابِ بِمَحَلِّ الْإِعْرَابِ.

قَالَ شَهَابُ الدِّينِ^(٥): وَقَدْ خَلَطَ مَكِّي الْمَذْهَبَيْنِ، وَجَعَلَهُمَا مَذْهَبًا وَاحِدًا، فَقَالَ: «لِيَجْمَعَنَّكُمْ» فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ «الرَّحْمَةِ» وَاللَّامُ لَامُ الْقَسَمِ، فَهِيَ جَوَابُ «كَتَبَ»؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى: أَوْجَبَ ذَلِكَ عَلَى نَفْسِهِ، فَفِيهِ مَعْنَى الْقَسَمِ، وَقَدْ يَظْهَرُ جَوَابُ عَمَّا أَوْرَدَهُ أَبُو حَيَّانَ عَلَى غَيْرِ مَكِّي، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ جَعَلُوا «لِيَجْمَعَنَّكُمْ» بَدَلًا مِنَ الرَّحْمَةِ - يَعْنِي: هِيَ وَقَسِيمُهَا الْمَحْذُوفُ، وَاسْتَغْنَوْا عَنْ ذِكْرِ الْقَسَمِ، لَا سِيَّمَا وَهُوَ غَيْرُ مَذْكُورٍ.

وَأَمَّا مَكِّي فَلَا يَظْهَرُ هَذَا جَوَابًا لَهُ؛ لِأَنَّهُ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ جَوَابُ لـ «كَتَبَ»، فَمِنْ حَيْثُ جَعَلَهُ جَوَابًا لـ «كَتَبَ» لَا مَحَلَّ لَهُ، وَمِنْ حَيْثُ جَعَلَهُ بَدَلًا كَانَ مَحَلُّهُ النُّصَبُ، فَتَنَاقُيَا، وَالَّذِي يَنْبَغِي فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ أَنْ يَكُونَ الْوَقْفُ عِنْدَ قَوْلِهِ: «الرَّحْمَةُ».

وَقَوْلُهُ: «لِيَجْمَعَنَّكُمْ» جَوَابُ قَسَمٍ مَحْذُوفٍ أَيْ: «وَاللَّهِ لِيَجْمَعَنَّكُمْ»، وَالْجُمْلَةُ الْقَسَمِيَّةُ لَا مَحَلَّ لَهَا بِمَا قَبْلَهَا مِنْ حَيْثُ الْإِعْرَابُ، وَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِهِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى. وَ «إِلَى» عَلَى بَابِهَا، أَيْ: لِيَجْمَعَنَّكُمْ مِنْتَهَيْنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وَقِيلَ: هِيَ بِمَعْنَى «الْلَّامُ» كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ جَمَاعُ النَّاسِ يَوْمَ﴾ [آل عمران: ٩] وَقِيلَ: بِمَعْنَى «فِي» أَيْ: لِيَجْمَعَنَّكُمْ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وَقِيلَ: هِيَ زَائِدَةٌ، أَيْ: لِيَجْمَعَنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَقَدْ يَشْهَدُ لَهُ قِرَاءَةُ مِنْ قَرَأَ ﴿تَهْوَى إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧] بَفَتْحِ «الْوَاوِ» إِلَّا أَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ هُنَا إِلَى ذَلِكَ.

وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ فِي أَوَّلِ «الْبَقَرَةِ» [البقرة: ٢] وَالْجُمْلَةُ حَالٌ مِنْ «يَوْمٍ» وَالضَّمِيرُ فِي «فِيهِ» يَعُودُ عَلَى «الْيَوْمِ».

وَقِيلَ: يَعُودُ عَلَى الْجَمْعِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِالْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ رَدٌّ عَلَى مُنْكَرِي الْقِيَامَةِ.

(١) ينظر: الدرر المصون ١٧/٣.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٢٧٢/٢.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٨٦/٤.

(٤) سقط في أ.

(٥) ينظر: الدرر ١٧/٢.

فصل في الكلام على الآية

قال بعضهم^(١): هذا كلامٌ مبتدأ لا تَعْلَقُ له بما قبله، فيه تصريح بكمال إلهيته سبحانه تعالى بقوله: ﴿قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ﴾ ثم بيّن - تبارك وتعالى - أنه يرحمهم بالأمهال، ورفع عذاب الاستئصال، وبيّن أنه يجمعهم إلى يوم القيامة.

فقوله: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾، أي: يمهّلهم.

وقوله: «لَيَجْمَعَنَّكُمْ إلى يوم القيامة» أنه لا يمهّلهم بل يحشرهم ويحاسبهم بكل ما فعلوا. وقال آخرون: إنه متعلق بما قبله^(٢)، والتقدير: «كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إلى يوم القيامة».

وقيل: إنه لما قال: كتب ربكم على نفسه الرحمة، فكأنه قيل: وما تلك الرحمة؟ فقيل: إنه تبارك وتعالى «ليجمعنكم» [إلى يوم القيامة] وذلك لأنه لولا خوف العذاب لحصل الهرج والمرج فصار يوم القيامة من أعظم أسباب الرحمة، فكان قوله: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(٣). كالتفسير لقوله: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾^(٤).

فصل في المراد بهذه الآية

اختلفوا في المراد بهذه الرحمة، فقيل: إنه - [تبارك وتعالى] - يمهّلهم مدة عُمرِهِمْ، ويدفع عنهم عذاب الاستئصال، ولا يعاجلهم بالعقوبة [في الدنيا]^(٥).

وقيل: المراد «كَتَبَ عَلَى نَفْسِ الرَّحْمَةِ» لمن ترك التكذيب بالرُّسُل، وقبل شريعتهم وتاب^(٦).

فصل في الإخبار عن سعة رحمة الله

روى أبو هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ كِتَابًا فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي»^(٨).

وروى أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة: «إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي»^(٩).

(١) تفسير الرازي ١٢/١٣٧.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: تفسير الرازي ١٢/١٣٧.

(٥) سقط في أ.

(٦) الرازي ١٢/١٣٧.

(٧) في ب: سبقت.

(٨) متفق عليه من رواية أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه البخاري في الصحيح ٢٨٧/٦، كتاب بدء الخلق: باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ...﴾ [الروم: ٢٧] الحديث (٣١٩٤)، وأخرجه مسلم في الصحيح ٢١٠٨/٤ كتاب التوبة: باب في سعة رحمة الله الحديث (٢٧٥١/١٦).

(٩) أخرجه البخاري في الصحيح ٥٢٢/١٣، كتاب التوحيد: باب قول الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ...﴾ سورة البروج الآية (٢١) الحديثان (٧٥٥٣/٧٥٥٤) واللفظ له، وأخرجه مسلم في الصحيح ٢١٠٨/٤، كتاب التوبة: باب في سعة رحمة الله الحديث (٢٧١٥/١٥).

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ مِائَةَ رَحْمَةٍ وَاحِدَةً مِنْهَا بَيْنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالْبَهَائِمِ وَالطَّيْرِ وَالْهَوَامِّ فِيهَا يَتَعَاطَفُونَ بِهَا يَتَرَاحَمُونَ، وَبِهَا تَغْطِفُ الْوُحُوشُ عَلَى أَوْلَادِهَا وَأَخْرَ نَسْعًا وَتَسْعِينَ رَحْمَةً يَرْحَمُ بِهَا عِبَادَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).

وعن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال: «قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ صَبِيٌّ، فَإِذَا امْرَأَةٌ مِنَ السَّبْيِ قَدْ تَحَلَّبَ ثَدْيُهَا لِسَقْيِي إِذْ وَجَدَتْ صَبِيًّا فِي السَّبْيِ، فَأَخَذَتْهُ فَأَلْصَقَتْهُ بِثَدْيِهَا وَأَرْضَعَتْهُ فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَتُرَوْنَ هَذِهِ طَارِحَةً وَلَدَهَا فِي الثَّارِ؟ قُلْنَا: لَا وَهِيَ تَقْدِرُ عَلَى أَنْ تَطْرَحَهُ، فَقَالَ: لَلَّهِ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بَوْلَدَهَا»^(٢).

قوله: «الَّذِينَ خَسِرُوا» فيه سِتَّةُ أَوْجِهٍ^(٣):

أحدها: أنه مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ «أَدُمُ»، وَقَدَّرَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٤) بـ «أَرِيدُ»، وَلَيْسَ بِظَاهِرٍ.

الثاني: أنه مبتدأ أَخْبِرَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: «فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ»، وَزِيدَتْ الْفَاءُ فِي خَبَرِهِ لِمَا تَضَمَّنَ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ، قَالَ الزَّجَّاجُ^(٥)، كَأَنَّهُ قِيلَ: مَنْ يَخْسِرُ نَفْسَهُ فَهُوَ لَا يُؤْمِنُ.

الثالث: أنه مجرور على أنه نَعْتُ لِلْمَكْذِبِينَ.

الرابع: أنه بَدَلٌ مِنْهُمْ، وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ بَعِيدَانِ.

الخامس: أنه مَنْصُوبٌ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ، [وَهَذَا]^(٦) قَدْ عَرَفْتَ مَا فِيهِ غَيْرَ مَرَّةٍ، وَهُوَ أَنَّهُ هَلْ يَبْدَلُ مِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ بَدَلٌ كُلٌّ مِنْ كُلِّ فِي غَيْرِ إِحَاطَةٍ وَلَا شُمُولٍ أَمْ لَا؟

ومذهبُ الْأَخْفَشِ جَوَازُهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ دَلِيلُ الْفَرِيقَيْنِ، وَرَدَّ الْمَبْرَدُ^(٧) عَلَيْهِ مَذْهَبَهُ، بِأَنَّ الْبَدَلَ مِنْ ضَمِيرِ الْخُطَابِ لَا يَجُوزُ، كَمَا لَا يَجُوزُ: «مَرَرْتُ بِكَ زَيْدٌ» وَهَذَا عَجِيبٌ؛ لِأَنَّهُ اسْتِشْهَادٌ بِمَحَلِّ النِّزَاعِ، وَهُوَ «مَرَرْتُ بِكَ زَيْدٌ»، وَرَدَّ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٨) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - رَدَّهُ فَقَالَ: «مَا فِي آيَةِ مُخَالَفٍ لِلْمِثَالِ؛ لِأَنَّ الْفَائِدَةَ فِي الْبَدَلِ مُتَرَتِّبَةٌ مِنَ الثَّانِي، فَأَمَّا فِي «مَرَرْتُ بِكَ زَيْدٌ» فَلَا فَائِدَةَ فِي الثَّانِي.

وقوله: «لَيَجْمَعَنَّكُمْ» يَصْلُحُ لِمُخَاطَبَةِ النَّاسِ كَافَّةً، فَيَفِيدُنَا إِبْدَالُ «الَّذِينَ» مِنَ الضَّمِيرِ أَنَّهُمْ هُمُ الْمُخْتَصُّونَ بِالْخُطَابِ، وَخُصُّوا عَلَى جِهَةِ الْوَعِيدِ، وَيَجِيءُ هَذَا إِبْدَالُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ ٤٣١/١٠، كِتَابُ الْأَدَبِ: بَابُ جَعَلَ اللَّهُ الرَّحْمَةَ الْحَدِيثَ (٦٠٠٠)، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ ٢١٠٨/٤، كِتَابُ التَّوْبَةِ: بَابُ سَعَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ الْحَدِيثَ (٢٧٥٢/١٩) وَالْفَلْظُ لَهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ ٤٢٦/١٠ - ٤٢٧، كِتَابُ الْأَدَبِ: بَابُ رَحْمَةِ اللَّهِ الْحَدِيثَ (٥٩٩٩)، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ ٢١٠٩/٤، كِتَابُ التَّوْبَةِ: بَابُ فِي سَعَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ الْحَدِيثَ (٢٧٥٤/٢٢).

(٣) يَنْظُرُ: الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٨٧/٤ الدَّرَجَةُ الْمَصُونُ ١٧/٣، ١٨.

(٤) يَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ لَهُ ٢٥٥/٢.

(٥) الْكَشَافُ ٩/٢.

(٦) سَقَطَ فِي ب.

(٧) فِي ب: وَرَدَ عَلَيْهِ الْمَبْرَدُ.

(٨) يَنْظُرُ: الْمَحْرُورُ الْوَجِيزُ (٢٧٢/٢).

قال أبو حيان^(١): «هذا الرَّد ليس بِجَيِّدٍ؛ لأنه إذا جعلنا «لَيَجْمَعَنَّكُمْ» صالحاً لِحِطَابِ جميع النَّاسِ كان «الَّذِينَ» بَدَلَ بعض، ويحتاج إذ ذاك إلى ضمير، تقديره: خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِيْهُمْ وقوله: «يفيدنا إِنْ دَالِ الذين من الضمير أنهم هم الْمُخْتَصُّونَ بِالْحِطَابِ، وَخُصُّوا على جِهَةِ الوَعِيدِ»، وهذا يقتضي أن يكون بدل كل من كل، فتَنَاقَضَ أَوَّلُ كلامه مع آخره؛ لأنه من حَيْثُ الصَّلَاحِيَّةُ بدل بعض، ومن حيث اخْتِصَاصُ الحِطَابِ بهم يكون بدل كل، فَتَنَاقَضَا.

قال شهاب الدين^(٢): ما أَبْعَدُهُ عَنِ التَّنَاقُضِ؛ لأن بدل البعض من الكل من جملة المَخْصُصَاتِ^(٣)، كالتخصيص بالصفة^(٤) والغاية^(٥) والشرط^(٦)، نص العلماء - رضي الله عنهم

(١) ينظر: البحر المحيط ٨٧/٤. (٢) ينظر: الدر المنصون ١٨/٣.

(٣) التخصيص بالبَدَل: أعني بدل البعض من الكل، نحو: أكلت الرغبة ثلثه، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١] ذكره ابن الحاجب في مختصره. وأنكره الصفي الهندي، قال: لأن المبدل كالمطروح، فلم يتحقق فيه معنى الإخراج، والتخصيص لا بد فيه من الإخراج؛ ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، أن تقديره: والله حج البيت على من استطاع؛ وكذا أنكره الأصفهاني شارح «المحصول»، وهذا أحد المذاهب فيه، والأكثر على أنه ليس في نية الطرح.

قال السيرافي: زعم النحويون أنه في حكم تنحية الأول، وهو المبدل منه، ولا يريدون بذلك إلغاءه، وإنما مرادهم: أن البديل قائم بنفسه، وليس تبييناً للأول؛ كتبيين النعت الذي هو تمام المنعوت، وهو معه كالشيء الواحد، ومنهم من قال لا يحسن عد البديل؛ لأن الأول في قولنا: أكلت الرغبة ثلثه، يشبه العام المراد به الخصوص، لا العام المخصوص.

تنبيهان: الأول: إذا جعلناه من المخصصات، فلا يجيء فيه خلاف الاستثناء في اشتراط بقاء الأكثر: بل سواء قل ذلك البعض أو سواه أو زاد عليه، كأكلت الرغبة ثلثه، أو نصفه، أو ثلثيه.

الثاني: يلتحق ببديل البعض في ذلك بَدَلُ الاشتمال؛ لأن في كليهما بياناً وتخصيصاً للمبدل منه. ينظر البحر المحيط ٣٥٠/٣.

(٤) والمراد بها: المعنوية لا النعت بخصوصه، نحو: أكرم العلماء الزهاد، فإن التقييد بالزهاد يُخرج غيرهم. قال إمام الحرمين في باب القضاء من «النهاية»: الوصف عند أهل اللغة معناه: التخصيص، فإذا قلت: رجل، شاع هذا في ذكر الرجال، فإذا قلت: طويل، اقتضى ذاك تخصيصاً، فلا تزال تزيد وصفاً، فيزداد الموصوف اختصاصاً، وكلما كثر الوصف قل الموصوف. اهـ.

وهي كالأستثناء في وجوب الاتصال وعودها إلى الجمل. قال المازري: ولا خلاف في اتصال التوابع وهي النعت، والتوكيد، والعطف، والبديل، وإنما الخلاف في الاستثناء. وقال بعضهم: الخلاف في الصفة النحوية، وهي التابع لما قبله في إعرابه، أما الصفة الشرطية فلا خلاف فيها.

وقال أبو البركات بن تيمية: فأما الصفات وعطف البيان والتوكيد والبديل ونحوها من المخصصات، فينبغي أن تكون بمنزلة الاستثناء. وقال الإمام فخر الدين: إذا تعقبت الصفة شيئين، فإما أن تتعلق إحداهما بالأخرى، نحو: أكرم العرب والعجم المؤمنين عادت إليهما، وإما ألا يكون كذلك، نحو: أكرم العلماء، وجالس الفقهاء الزهاد، فهنا الصفة عائدة إلى الجملة الأخيرة، وللبحث فيه مجال كما في الاستثناء. وقال الصفي الهندي: إن كانت الصفات كثيرة، وذكرت على الجمع عقب جملة تقيدت بها، أو على البديل، فلواحدة غير مُعَيَّنة منها، وإن ذكرت عقب جمل، ففي العود إلى كلها أو إلى الأخيرة الخلاف.

- على ذلك، فإذا تقررَ هذا، فالمُبْدَلُ منه بالنسبة إلى اللَّفْظِ في الظاهرِ عامٌ، وفي المعنى ليس المرادُ به إلا ما أَرَادَهُ المتكلمُ، فإذا ورد: «واقْتُلُوا المُشْرِكِينَ بني فلان» مثلاً، فالمشركون صالحٌ لكلِّ مُشْرِكٍ من حيث اللَّفْظُ، ولكنَّ المرادُ به بَنُو فلان، فالعموم في اللفظ والخُصوص في المعنى، فكذا قولُ أبي مُحمَّدٍ يَصْلُحُ لِمُخَاطَبَةِ الناس، معناه أنه يعمُّهم لفظاً.

= ينظر: البحر المحيط للزركشي ٣/٣٤١: ٣٤٤، أحكام الأمدي ٢/٢٩١، التمهيد للإسنوي ٤٠٩، نهاية السؤل له ٢/٤٤٢ - ٤٤٣، منهاج العقول للبدخشي ٢/١٢٢، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ٧٧، التحصيل من المحصول للأرموي ١/٣٨٥، حاشية البناني ٢/٢٣، الإيهاج لابن السبكي ٢/١٦١، الآيات البينات لابن قاسم العبادي ٣/٥٢، حاشية العطار على جمع الجوامع ٢/٥٨، تيسير التحرير لأمر بادشاه ١/٢٨١، ٢٨٢، حاشية التفاتاني والشريف على مختصر المتهل ٢/١٤٥، ميزان الأصول للسمرقندي ١/٤٥٢، تقريب الوصول لابن جزى ٧٦، نشر البنود للشنقيطي ١/٢٤٨. وينظر: المسودة (١٩٧) شرح العضد ٢/١٣٢.

(٥) وهي نهاية الشيء ومُنْقَطَعُهُ، وهي حدُّ ثبوت الحكم قبلها وانتفائه بعدها، ولها لفظان: «حتى، وإلى» كقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ﴾ [البقرة: ١٨٧] وقوله: ﴿وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمُرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦] ونحو: أكرم بني تميم، حتى يدخلوا أو إلى أن يدخلوا، فيقتضي تخصيصه بما قبل الدخول.

والمقصود بالغاية: ثبوت الحكم لما قبلها، والمعنى يرتفع بهذه الغاية؛ لأنه لو بقي فيما وراء الغاية، لم تكن الغاية منقطعة، فلم تكن الغاية غاية؛ لكن هل يرتفع الحكم من غير ثبوت ضد المحكوم عليه أو تدلُّ على ثبوت المحكوم عليه فقط؟ هو موضوع الخلاف كما في الاستثناء، والمختار الأول.

ينظر: البحر المحيط ٣/٣٤٤، والمصادر السابقة.

(٦) قالوا: وهو لغة: العلامة، والذي في الصحاح وغيره من كتب اللغة: ذلك في الشَّرْطِ بالتحريك، وجمعه أشرط، ومنه أشرط الساعة، أي: علاماتها، وأما الشَّرْطُ بالتسكين، فجمعه شروط في الكثرة، وأشرط في القلة كفلوس وأفلس.

وأما في الاصطلاح: فذكر فيه حدو: أولاهما: ما ذكره القرافي، وهو أن الشرط ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته؛ فاختز بالقيد الأول من المانع؛ فإنه لا يلزم من عدمه شيء، وبالثاني من السبب، فإنه يلزم من وجوده الوجود، وبالثالث من مقارنة الشرط وجود السبب فيلزم الوجود، أو وجود المانع فيلزم العدم، ولكن ليس ذلك لذاته، بل لوجود السبب والمانع. قال ابن القُشَيْرِي: والشرط لا يتخصص بالوجود؛ بل يجوز أن يكون عدماً؛ لأننا كما نشترط في قيام السواد بمنحله وجود محله، يشترط عدم ضده، ويشترط عدم القدرة على استعمال الماء في صحة التيمم.

ينظر: البحر المحيط للزركشي ٣/٣٢٧، أحكام الأمدي ٢/٢٨٨، التمهيد للإسنوي ٤٠١، نهاية السؤل له ٢/٤٣٧، منهاج العقول للبدخشي ٢/١٢٢، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ٧٧، التحصيل من المحصول للأرموي ١/٣٨٣، المستصفى للغزالي ٢/١٦٣، حاشية البناني ٢/٢٠، الإيهاج لابن السبكي ٢/١٥٥، الآيات البينات لابن قاسم العبادي ٣/٤٥، حاشية العطار ٢/٥٥، المعتمد لأبي الحسين ١/٢٤٠، تيسير التحرير لأمر بادشاه ١/٢٨٠، حاشية التفاتاني والشريف على مختصر المتهل ٢/١٤٥، ميزان الأصول للسمرقندي ١/٤٥٢، تقريب الوصول لابن جزى ٧٦، نشر البنود للشنقيطي ١/٢٣٨، الكوكب المنير للفتوح ١/٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٠. وينظر: شرح تنقيح الفصول (٨٢).

وقوله «فيفيدنا إبدال الضمير إلى آخره» هذا هو الْمُخَصَّص فلا يجيء تناقضُ أَلْبَتَّةَ، وهذا مقرر في «أصول الفقه».

السادس: أنه مَرْفُوعٌ على الذَّمِّ، قاله الزَّمَخْشَرِيُّ^(١)، وعبارته فيه وفي الوجه الأول: «نَضَبٌ على الذم أو رَفْعٌ، أي: أريد الذين خَسِرُوا أنفسهم، أو أنتم الذين خَسِرُوا أنفسهم» انتهى.

قال شهاب الدين^(٢) - رحمه الله تعالى -: «إنما قَدَّرَ المبتدأ «أنتم» ليرتبط مع قوله: «ليجمعنكم»، وقوله: «خسروا أنفسهم» من مُراعاةِ الموصول، ولو قال: «أنتم الَّذِينَ خسروا أنفسهم» مُراعاةً للخطابِ لجَازَ، تقول: أنت الذي قَعَدَ، وإن شئت: قَعَدْتَ». فإن قيل: ظَاهِرُ اللَّفْظِ يَدُلُّ على أَنَّ خُسْرَانَهُمْ سببٌ لعدم إيمانهم، والأمر على العكس؟

فالجواب: أَنَّ هذا يَدُلُّ على أَنَّ سَبَقَ القِضَاءُ بِالْخُسْرَانِ وَالْخِذْلَانِ هو الذي حملهم على الِامْتِنَاعِ مِنَ الْإِيمَانِ، وهو مذهب أهلِ السُّنَّةِ^(٣).

قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ مَسَكِنٌ فِي اللَّيْلِ وَالتَّهَارِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (١٣)

قوله: «وَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ مَسَكِنٌ»: جملة من مُبْتَدَأٍ وخبر، وفيها قولان: أظهرهما: أنها اسْتِثْنَاءٌ إخبارٌ بذلك.

والثاني: أنها في مَحَلِّ نَضَبٍ نَسَقاً على قوله: «الله»، أي: على الجملة المَحْكِيَّةِ بـ «قل» أي: قل: هو الله، وقل: له ما سَكَنَ.

و «ما» موصولة بمعنى «الذي»، ولا يجوز غَيْرُ ذلك.

و «سَكَنَ» قيل: معناه ثَبَتَ واستَقَرَّ، ولم يذكر الزَّمَخْشَرِيُّ غيره^(٤).

كقولهم: فلان يسكنُ بِلَدَةٍ كذا، ومنه قوله تبارك وتعالى ﴿وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِينِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥].

وقيل: هو مِنْ «سَكَنَ» مقابل «تَحَرَّكَ»، فعلى الأوَّل لا حذف في الآية الكريمة.

قال الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥): وتعديهِ بـ «في» كما في قوله: ﴿وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِينِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، ورجَّح هذا التفسير^(٦) ابن عطية^(٧).

وعلى الثاني اِخْتَلَفُوا، فمنهم من قال: لا بُدَّ من محذوفٍ لِفَهْمِ المعنى، وقدَّر ذلك

(١) ينظر: الكشف ٩/٢.

(٥) ينظر: الكشف ٩/٢.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٨/٣.

(٦) في ب: التقدير.

(٣) الرازي ١٣٨/١٢.

(٧) ينظر: المحرر الوجيز ٢٧٢/٢.

(٤) ينظر: الكشف ٩/٢.

المحذوف مَعْطُوفًا، فقال: تقديره: وله ما سَكَنَ وما تحرك، كقوله في موضع آخر: ﴿تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] أي: والبرَد وحذف المعطوف فاش في كلامهم، وأنشد القائل في ذلك:

٢١١٦ - كَانَ الْحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِهَا إِذَا نَجَلْتُهُ رِجْلُهَا خَذَفُ أَغْسَرَا^(١)
وقال الآخر: [الطويل]

٢١١٧ - فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حُجْرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ^(٢)
يريد: رِجْلَهَا ويدها، وبين الخير وبين.

ومنهم من قال: لا خَذَفَ؛ لأنَّ كُلَّ متحرك قد يسكن.
وقيل: لأنَّ الْمُتَحَرِّكَ أَقْلُ، والساكن أكثرُ، فلذلك أُوْثِرَ بالذَّكْرِ.
وقيل: إنما خَصَّ السُّكُونُ بالذَّكْرِ؛ لأنَّ النعمة فيه أكثر.

فصل في نظم الآية

قال أبو مسلم: وجه نَظْمِ الآية الكريمة أنه - تبارك وتعالى - ذَكَرَ في الآية الأولى: السَّمَوَاتِ والأَرْضَ؛ إذ لا مكان سِوَاهُمَا، وفي هذه الآية الكريمة ذكر الليل والنَّهَارَ، إذ لا زمان سِوَاهُمَا، فالزَّمَانُ والمكان ظرفان للمحدثات، فأخبر - تبارك وتعالى - أنه مَالِكٌ للمكان والمَكَائِنَاتِ، ومالكٌ للزَّمَانِ والزَّمَانِيَّاتِ^(٣).

قال محمد بن جرير^(٤): كُلُّ ما طلعت عليه الشَّمْسُ وَغَرَبَتْ، فهو من مَسَاكِنِ اللَّيْلِ والنَّهَارِ، والمراد جميع ما في الأرض.
وقيل: مَعْنَاهُ له ما يمرُّ عليه اللَّيْلُ والنَّهَارُ، وهو السَّمِيعُ لأصواتهم، الْعَلِيمُ بأسرارهم.

قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ أَخِيذًا وَلِيًّا فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (١٤)

قوله: «أَغْيَرَ اللَّهُ» مفعول أول لـ «أَتَّخِذُ» و «وليًّا» مفعول ثانٍ، وإنما قَدَّمَ المفعول الأول على فعله لمعنى، وهو إنكار أن يُتَّخَذَ غَيْرُ اللَّهِ وَلِيًّا لا اتِّخَاذَ الولي، ونحوه قولك لمن يهين زيدا وهو مستحق للإكرام: «أزيداً أهتت»؟! أنكزت أن يكون مثله مُهَانًا.

وقد تقدَّم هذا موضحاً في قوله: ﴿ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١٦]، ومثله: ﴿أَغْيَرَ اللَّهُ ابْنِي رَبًّا﴾ [الأنعام: ١٦٤]، ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤] ﴿اللَّهُ أَدْرَكَ

(٣) ينظر: الرازي ١٢/١٣٨.

(٤) تفسير الطبري (١٥٨/٥).

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

لَكُمْ» [يونس: ٥٩] ﴿لَا تُكْرِهِي حَرَمٌ﴾ [الأنعام: ١٤٣] وهو كثير، ويجوز أن يكون «أأخذ» متعدياً لواحد، فيكون «غير» منصوباً على الحال من «ولياً»؛ لأنه في الأصل صفة له، ولا يجوز أن يكون استثناءً أثبتته، كذا منعه أبو البقاء^(١)، ولم يبين وجهه.

والذي يظهر أن المانع تقدمه على المستثنى منه في المعنى، وهو «ولياً».

وأما المعنى فلا يأبى الاستثناء؛ لأن الاستفهام لا يراد به حقيقته، بل يراد به الإنكار، فكأنه قيل: لا أأخذ ولياً غير الله، ولو قيل كذا لكان صحيحاً، فظهر أن المانع عنده إنما هو التقييد على المستثنى منه، لكن ذلك جائز وإن كان قليلاً، ومنه: [الطويل]

٢١١٨ - وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِبَعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبٌ^(٢)

وقرأ الجمهور^(٣) «فَاطِرٌ» بالجر، وفيها تخريجان:

أحدهما - وبه قال الزمخشري والحوفي وابن عطية^(٤) - : صفة للجلالة المجرورة بـ «غير»، ولا يضر الفصل بين الصفة والموصوف بهذه الجملة الفعلية ومفعولها؛ لأنها ليست بأجنبية، إذ هي عاملة في عامل الموصوف.

الثاني - وإليه نحا أبو البقاء^(٥) - : أنه بدل من اسم الله، وكأنه قرأ من الفصل بين الصفة وموصوفها.

فإن قيل: هذا لازم له في البدل، فإنه فصل بين التابع ومتبوعه أيضاً، فيقال: إن الفصل بين البدل والمبدل فيه أسهل؛ لأن البدل على نيّة تكرار العامل، فهو أقرب إلى الفصل، وقد يرجح تخريجه بوجه آخر، وهو أن «فاطر» اسم فاعل، والمعنى ليس على المضى حتى تكون إضافته غير مخضة، فيلزم وصف المعرفة بالثكرة؛ لأنه في نيّة الانفصال من الإضافة، ولا يقال: الله فاطر السموات والأرض فيما مضى، فلا يراد حال ولا استقبال؛ لأن كلام الله - تبارك وتعالى - قديم متقدم على خلق السموات، فيكون المراد به الاستقبال قطعاً، وبدل على جواز كونه في نيّة التثوين ما يأتي ذكره عن أبي البقاء قريباً.

(١) ينظر: الإملاء ١/ ٣٣٦. (٢) البيت للكميت.

ينظر: الإنصاف ص (٢٧٥)، تخليص الشواهد ص (٨٢)، خزانة الأدب ٤/ ٣١٤، الدرر ٣/ ١٦١، شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٣٥، شرح التصريح ١/ ٣٥٥، شرح شذور الذهب ص (٣٤١)، شرح قطر الندى ص (٢٤٦)، لسان العرب (شعب)، اللمع في العربية ص (١٥٢)، المقاصد النحوية ٣/ ١١١، أوضح المسالك ٢/ ٢٦٦، شرح الأشموني ١/ ٢٣٠، شرح ابن عقيل ص (٣٠٨)، مجالس نعلب ص (٦٢)، المقتضب ٤/ ٣٩٨.

(٣) ينظر: الدر المصون ٣/ ٢٠، الكشف ٩/ ٢.

(٤) ينظر: الكشف ٩/ ٢ والمحور الوجيز ٢/ ٢٧٣ والدر المصون ٣/ ٢٠ فيه النقل عن الحوفي وكذلك البحر المحيط ٤/ ٩٠.

(٥) ينظر: الإملاء ١/ ٢٣٦.

وقرأ^(١) ابن أبي عَبلَةَ برفعِهِ، وتخرِيجِهِ سَهْلٌ، وهو أَنه خبر مبتدأ محذوف.
 وخرَّجَه ابن عطية^(٢) على أَنه مبتدأ، فيحتاج إلى تقدير خَبَرٍ، والدلالةُ عليه خفيةٌ
 بخلاف تقدير المبتدأ، فإنه ضمير الأول، أي: «هو فاطر». وقرئ شاذاً^(٣) بنصبه،
 وخرَّجَه أبو البقاء^(٤) على وجهين:

أحدهما: أَنه يَدُلُّ من «ولياً»، قال: «والمعنى على هذا أَجْعَلُ فاطر السموات والأرض
 غير الله»، كذا قدَرَهُ، وفيه نظر؛ لأنَّه جعل المفعول الأول، وهو «غير الله» مفعولاً ثانياً،
 وجعل البدل من المفعول الثاني مفعولاً أوَّل، فالتقدير عَكَسَ التركيب الأصلي.

والثاني: أَنه صِفَةٌ لـ «ولياً» قال: ويجوز أَن يكون صِفَةً لـ «ولياً» والتنوين مُرَادٌ.

قال شهاب الدين^(٥): يعني بقوله: «التنوين مُرَاد» أَنَّ اسم الفاعل عاملٌ تقديرًا، فهو
 في نيَّة الانفصال، ولذلك وقع وَضْفًا للنكرة كقوله: «هَذَا عَارِضٌ مُّطَرًّا» [الأحقاف: ٢٤].
 وهذا الوجه لا يَكَادُ يَصِحُّ، إِذ يصير المعنى: أَلتَّخِذُ غير الله وليًّا فاطر السموات
 إلى آخره، فيصِفُ ذلك الوليَّ بِأَنه فاطر السَّمَوَاتِ.

وقرأ الزُّهري^(٦): «فَطَرَ» على أَنه فَعَلَ ماضٍ، وهي جملة في مَحَلِّ نصبٍ على
 الحال من الجلالة، كما كان «فاطر» صفتها في قراءة الجمهور.

ويجوز على رأي أبي البقاء أَن تكون صِفَةٌ لـ «ولياً»، ولا يجوز أَن تكون صِفَةً
 للجلالة؛ لأنَّ الجملة نكرةٌ.

والفَطَرُ: الشَّقُّ مُطلقاً، وقِيْدُهُ الرَّاغِبُ^(٧) بالشَّقِّ طَوَلاً، وقِيْدُهُ الواحدِي بِشَقِّ الشَّيْءِ
 عند ابتدائه^(٨).

والفَطَرُ: إِبْدَاعٌ وإِيجَادُ شَيْءٍ على غير مثال، ومنه «فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ»، أي:
 أوجدَها على غير مثال يُجَنَدِي.

وعن ابن عباس^(٩): ما كُنْتُ أَذْري ما معنى فَطَرَ وفَاطِرَ، حَتَّى اختصم إليَّ أَغْرَابِيَانِ

(١) ينظر: الدر المصون ٢٠/٣، الشواذ ص (٣٦)، الكشف ٩/٢.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٢٧٣/٢.

(٣) ينظر: الدر المصون ٢٠/٣، الإملاء ٢٣٦/١.

(٤) ينظر: الإملاء ٢٣٦/١.

(٥) ينظر: الدر المصون ٢٠/٣.

(٦) ينظر: الدر المصون ٢٠/٣، الكشف ٩/٢، البحر المحيط ٩٠/٤.

(٧) ينظر: المفردات (فطر).

(٨) ينظر: الدر المصون ٢١/٣.

(٩) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٥٨/٥) عن ابن عباس وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١١/٣) وزاد
 نسبه لأبي عبيد في فضائله وابن الأنباري في «الوقف والابتداء».

في بئر، فقال أحدهما: «أنا فَطَرْتُهَا»، أي: أنشأتها وابتدأتها.

ويقال: فَطَرْتُ كذا فَطَرًا وَفَطَرَهُ فَطْرًا، وَانْفَطَرَ انْفِطَارًا وَفَطَرْتُ الشَّاةَ: حَلَبْتُهَا بِأَضْبَعَيْنِ، وَفَطَرْتُ الْعَجِينَ: خَبَزْتَهُ فِي وَثْقِهِ.

وقوله تبارك وتعالى: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠] إشارة منه إلى ما فَطَرَ، أي: أبدع وركز الناس من معرفته [ما ركز]^(١)، ففطرة الله ما رُكِّزَ من القُوَّةِ المُدْرِكَةِ لمعرفته، وهو المُشَارُ إليه بقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْنَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ يَقُولُ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧].

وعليه: «كُلُّ مولود يُؤَلَّدُ على الفِطْرَةِ» الحديث.

وهذه الآية الكريمة نزلت حين دعا إلى الله^(٢) آباءه فقال تعالى: يا محمد ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أُعْبَدُ وَلَيْتَ﴾ رباً معبوداً وناصراً ومعيناً.

قوله: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يَطْعَمُ﴾ القراءة^(٣) المشهورة ببناء الأوَّل للفاعل، والثاني للمفعول، والضمير لله تعالى، والمعنى: وهو يَرْزُقُ وَلَا يُرْزَقُ، وهو موافق لقوله تعالى: ﴿مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا﴾ [الذاريات: ٥٧].

وقرأ^(٤) سعيد بن جبير، ومجاهد بن جبر، والأعمش، وأبو حيوة، وعمرو بن عبيد، وأبو عمرو بن العلاء في رواية عنه: «وَلَا يَطْعَمُ» بفتح الياء والعين، بمعنى: ولا يأكل، والضمير لله تعالى أيضاً.

وقرأ^(٥) ابن أبي عبلة ويमान العماني: «وَلَا يُطْعِمُ» بضم الياء، وكسر العين كالأول، فالضميران - أعني هو والمُسْتَكْنَى في «يطعم» - عائدان على الله تعالى، والضمير في ولا يُطْعِمُ للولي.

وقرأ^(٦) يعقوب في رواية أبي المأمون: «وَهُوَ يُطْعَمُ وَلَا يُطْعِمُ» ببناء الأوَّل للمفعول، والثاني للفاعل، على عَكْسِ القراءة المشهورة، والضمائر الثلاثة أعني هو والمستترين في الفعلين للولي فقط أي: وذلك الولي يُطْعِمُهُ غيره، ولا يُطْعِمُ هو أحداً لِعَجْزِهِ.

وقرأ^(٧) الأشهب: «وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعِمُ» بينائهما للفاعل.

(١) سقط في أ. (٢) في أ: دين.

(٣) ينظر: الشواذ ص (٣٦)، البحر المحيط ٩٠/٤، الكشف ٩/٢، الدر المصون ٢١/٣.

(٤) ينظر: الدر المصون ٢١/٣، البحر المحيط ٩٠/٤، الإملاء ٢٣٨/١، الكشف ٩/٢.

(٥) ينظر: الدر المصون ٢١/٣، البحر المحيط ٩٠/٤.

(٦) ينظر: الدر المصون ٢١/٣، البحر المحيط ٩٠/٤.

(٧) ينظر: الدر المصون ٢١/٣، البحر المحيط ٩٠/٤، الكشف ٩/٢.

وذكر الزمخشري فيهما تخريجين^(١) ثانيهما لنفسه، فإنه قال بعد أن حكى القراءة: **وُفْسِرَ بَأَنَّ** معناه وهو **يُطْعِمُ** ولا **يَسْتَطْعِمُ**.

وحكى الأزهري^(٢): **أطعمت** بمعنى **استطعمت**، ونحوه: **أفدت**^(٣)، ويجوز أن يكون المعنى: هو **يُطْعِمُ** تارة، ولا **يُطْعِمُ** أخرى على حسب المصالح، كقولك: هو يعطي ويمنع، ويُقدر ويبسط ويغني ويُفقر.

قال شهاب الدين^(٤): هكذا ذكر أبو حيّان^(٥) هذه القراءات.

وقراءة الأشهب^(٦) هي كقراءة ابن أبي عبلة والعماني سواء لا **تَخَالَفَ** بينهما، فكان ينبغي أن يذكر هذه القراءة لهؤلاء كلهم، وإلا يوهم هذا أنهما قراءتان متغايرتان، وليس كذلك^(٧).

وقرئ شاذاً^(٨): **«يُطْعَمُ»** بفتح الياء والعين، «ولا يُطْعِمُ» بضم الياء وكسر العين، أي: وهو يأكل، ولا يطعم غيره، ذكر هذه القراءة أبو البقاء^(٩) قال: «والضمير راجع على الولي الذي هو غير الله».

فهذه ست قراءات، وفي بعضها - وهو **تَخَالَفُ** الفعلين - من صناعة البديع تجنيس التشكيل، وهو أن يكون الشكّل فارقاً بين الكلمتين، وسمّاه أسامة بن منقذ تجنيس التّحريف، وهو تسمية فطيمة، فتسميته بتجنيس التشكيل أولى.

قوله: **«قُلْ إِنِّي أُرْسِلْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ»** يعني من هذه الأمة، والإسلام بمعنى الاستسلام لأمر الله تعالى.

وقيل: **أَسْلَمَ** أخلص، و «مَنْ» يجوز أن تكون نكرة موصوفة واقعة موقع اسم جمع أي: أول فريق أسلم، وأن تكون موصولة أي: أول الفريق الذي أسلم، وأفرد الضمير في «أسلم» إمّا باعتبار «فريق» المُقَدَّر إمّا باعتبار لفظ «مَنْ»، وقد تقدّم الكلام على «أول» وكيف يُضَاف إلى مفرد بالتأويل المذكور في سورة البقرة^(١٠).

قوله: **«ولا تَكُونَنَّ»** فيه تأويلان:

أحدهما: على إضمار القول، أي: وقيل لي: لا تكونن.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة ٢/ ١٩٠.

(١) ينظر: الكشف ٢/ ٩.

(٤) ينظر: الدر المصون ٣/ ٢١.

(٣) في ب: أقرب.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٩٠.

(٦) ينظر: الكشف ٢/ ٩، الدر المصون ٣/ ٢١، البحر المحيط ٤/ ٩٠.

(٧) في ب: ولا يستطيع.

(٨) قرأ بها مجاهد ينظر: الشواذ (٤٢)، الدر المصون ٣/ ٢١.

(١٠) ينظر: الآية رقم (٤١) من سورة البقرة.

(٩) ينظر: الإملاء ١/ ٢٣٧.

قال أبو البقاء^(١): «ولو كان مَغْطُوفاً على ما قبله لَفُظاً لَقَالَ: «وَأَنْ لَا أَكُونَ» وإليه نَحَا الزمخشري^(٢) فإنه قال: «وَلَا تُكُونَنَّ» وقيل لي لا تَكُونَنَّ، ومعناه: وأمرت بالإسلام، ونُهِيت عن الشُّرْكِ».

والثاني: أنه مَغْطُوفٌ على معمول «قُلْ» حَمَلًا على المعنى، والمعنى: قل إني قيل لي: كُنْ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ، ولا تكونَنَّ من المشركين، فهما جميعاً محمولان على القَوْلِ، لكن أتى الأول بغير لفظ القول، وفيه معناه، فَحُمِلَ الثاني على المعنى. وقيل: هو عَطَفَ على «قل» أَمَرَ بَأَن يَقُولَ كَذَا، ونهي عن كذا.

قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ ﴿١٥﴾

قوله: ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي﴾ فعبدت غيره «عذاب يوم عظيم» أي عذاب يوم القيامة، و «إِنْ عَصَيْتُ» شرط خُذِفَ جوابه لدلالة ما قبله عليه، ولذلك جيء بفعل الشرط ماضياً، وهذه الجملة الشرطية فيها وجهان:

أحدهما: أنه معترضٌ بين الفعلِ، وهو «أخاف»، وبين مفعوله وهو «عذاب».

والثاني: أنها في مَحَلٍّ نَصَبٍ على الحال.

قال أبو حيان^(٣): كأنه قيل: «إني أخافُ عَاصِياً رَبِّي»، وفيه نظر؛ إذ المعنى يَأْبَاهُ. و «أَخَافُ» وما في حَيْزِهِ خبر لـ «إِنْ»، وإنَّ وما في حَيْزِهَا في مَحَلٍّ نصب بـ «قل» وقرأ ابن كثير^(٤)، ونافع «إِنِّي» بفتح الياء، وقرأ أبو عمرو، والباقون^(٥) بالإرسال.

قوله تعالى: ﴿مَنْ يُصْرِفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْنَاهُ وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْأَمِينُ﴾ ﴿١٦﴾

«مَنْ» شرطية، ومَحَلُّهَا يحتمل الرِّفْعَ والنَّصَبَ، كما سيأتي بيانه.

وقرأ الأخوان^(٦)، وأبو بكر عن عاصم: «يُصْرِفُ» بفتح الياء وكسر الراء على تسمية الفاعل.

والباقون^(٧) بضم الياء وفتح الراء على ما لم يُسَمَّ فاعله.

فأما في القراءة الأولى، ف «مَنْ» فيها تَحْتَمِلُ الرِّفْعَ والنَّصَبَ، فالرِّفْعُ من وجهٍ واحدٍ، وهو الابتداء، وخبرها فعل الشَّرْطِ أو الجواب أو هما، على حَسَبِ الخلاف، وفي مفعول «يُصْرِفُ» حيثنذ احتمالان:

(١) ينظر: الإملاء ١/٢٣٧. (٢) ينظر: الكشف ١٠/٢.

(٣) ينظر: البحر ٩١/٤ والدر ٢٢/٣. (٤) ينظر: اتحاف فضلاء البشر ٦/٢.

(٥) ينظر: اتحاف فضلاء البشر ٧/٢.

(٦) ينظر: الدر المصنوع ٢٢/٣، حجة القراءات ص (٢٤٣)، الكشف ١٠/٢، النشر ٢٥٧/٢، البحر المحيط ٩١/٤، السبعة ص (٢٥٤)، التبيان ١/٤٨٤ - ٤٨٥، الزجاج ٢٥٦/٢، المشكل ٢٤٧/٣.

(٧) ينظر: الدر المصنوع ٢٢/٣، حجة القراءات ص (٢٤٣)، إتحاف فضلاء البشر ٧/٢، النشر ٢٥٧/٢.

أحدهما: أنه مذكور وهو «يومئذ»، ولا بُدَّ من حذف مُضَافٍ، أي: من يَصْرِفُ الله عنه هَؤُلَ يومئذ أو عذاب يومئذ - فقد رحمه - فالضمير في «يَصْرِفُ»، يعود على الله تعالى، ويدلُّ^(١) عليه قراءة أبي^(٢) بن كعب «مَنْ يَصْرِفُ الله» بالتصريح به. والضميران في «عنه» و «رحمه» لـ «مَنْ».

والثاني: أنه محذوف لدلالة ما ذكر عليه قَبْلَ ذلك، أي: مَنْ يَصْرِفُ الله عنه العذاب «يومئذ» منصوب على الظرف.

وقال مكي^(٣): «ولا يَحْسُنُ أَنْ تُقَدَّرَ هاء؛ لأن الهاء إنما تُحذف من الصَّلَاتِ».

قال شهاب الدين^(٤): يعني أنه لا يُقَدَّرُ المَفْعُولُ ضميراً عائداً على عذاب يوم؛ لأن الجملة الشرطية عنده صِفَةٌ لـ «عذاب»، والعائد منها محذوف، لكنَّ الحذف إنما يكون من الصَّلَةِ لا من الصَّفَةِ، وهذا معنى قول الواحدي أيضاً^(٥)، إلا أنَّ قول مكي «إنما يُحذف من الصَّلَاتِ» يريد في الأحسن، وإلا فيحذف من الصِّفَاتِ والأخبار والأحوال، ولكنه دون الصَّلَةِ.

والنصب من وجهين:

أحدهما: أنَّه مفعول مُقَدَّم لـ «يَصْرِفُ» والضمير في «عنه» على هذا يتعيَّن عوده على العذاب المتقدم، والتقدير: أي شخص يصرف الله عن العذاب.

والثاني: أنه منصوب على الاشتغال بفعل مُضَمَّر لا يبرز، يفسره هذا الظاهر من معناه لا من لَفْظِهِ، والتقدير: مَنْ نُكْرِمُ أو مَنْ نُجْجِ يَصْرِفُ الله.

والضمير في «عنه» للشرطية.

وأما مفعول «يَصْرِفُ» على هذا فيَحْتَمِلُ الوجهين المُتَقَدِّمين، أعني كونه مذكوراً، وهو «يومئذ» على حذف مُضَافٍ، أو محذوفاً اختصاراً.

وأما القراءة الثانية فـ «مَنْ» تحتل وجهين:

أحدهما: أنها في مَحَلٍّ رفع بالابتداء، وخبره ما بعده على ما تقدَّم والفاعل المَحذُوفُ هو الله - تعالى - يدلُّ عليه قراءة أبي المُتَقَدِّمَةِ وفي القائم مقامه أربعة أوجه:

أحدها: أنه ضمير العذاب، والضمير في «عنه» يعود على «مَنْ» فقط، والظرف فيه حينئذ ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه منصوب بـ «يصرف».

(١) في ب: ودل.

(٢) ينظر: الدر المصون ٢٢/٣.

(٣) ينظر: الدر المصون ٢٣/٣.

(٤) ينظر: المصدر السابق.

(٥) ينظر: الدر المصون ٢٣/٣.

والثاني: أنه منصوب بالعذاب، أي: الذي قام ضميره مقام الفاعل، قاله أبو البقاء^(١) - رضي الله عنه - . ويلزم منه إعمال المصدر مضمراً، وقد يقال: يُغْتَفَرُ ذلك في الظروف .

الثالث: قال أبو البقاء^(٢): «إنه حال من الضمير» - يعني الضمير الذي قام مقام الفاعل، وجاز وقوع الحال ظَرْفَ زمان؛ لأنها في معنى لا عن جُثَّة .

الثاني من الأوجه الأربعة: أن القائم مقام الفاعل ضميره «مَنْ» والضمير في «عنه» يعود على العذاب، والظرف منصوب، إمّا بـ «يُضْرَفُ» وإمّا على الحال من هاء «عنه» .

والثالث من أوجه العامل في «يومئذٍ» متعذرٌ هنا وهو واضح، والتقدير: أي شخص يُضْرَفُ هو عن العذاب .

الثالث: أن القائم مقام الفاعل «يومئذٍ» إمّا على حذف مضاف أي: من يُضْرَفُ عنه فَرَعٌ أو هَوْلٌ يومئذٍ، وإمّا على قيام الظرف دون مضاف، كقولك: «سير يوم الجمعة»، وإنما بُنيَ «يومئذٍ» على الفتح لإضافته إلى غير مُتَمَكِّن^(٣)، ولو قرئ بالرفع لكان جائزاً في الكلام، وقد قرئ: «وَرَيْنَ خَزْيَ يَوْمَئِذٍ» [هود: ٦٦] فتحاً وجراً بالاعتبارين، وهما اعتبارانِ مُتَعَايِرَانِ .

فإن قيل: يلزم على عدم تقدير حذف المضاف إقامة الظرف غير التام مقام الفاعل، وقد نصوا على أن الظرف المقطوع عن الإضافة لا يُخْبَرُ به، ولا يقوم مقام فاعل، ولو قلت: «ضرب قبل» لم يَجُزْ، والظرف هنا في حكم المقطوع عن الإضافة فلا يجوز هنا قيامه مقام الفاعل، إلا على حذف مضاف، فالجواب أن هذا في قُوَّةِ الظرف المضاف؛ إذ التنوين عَوَضَ عنه، وهذا ينتهض على رأي الجمهور أما الأخفش^(٤) فلا، لأن التنوين عنده تَنْوِينٌ صَرْفٌ وَالْكَسْرُ كَسْرُ إعراب .

والرابع: أن القائم مقامه «عنه»، والضمير في «عنه» يعود على «مَنْ»، و «يومئذٍ» منصوب على الظرف، والعامل فيه «يُضْرَفُ»، ولا يجوز الوجهان الأخيران، أعني نَصْبُهُ على الحال؛ لأن الضمير للَجُثَّةِ وَالزَّمان لا يقع حالاً عنهما، كما لا يَقَعُ خبراً، وأعني كونه مَعْمُولاً للعذاب، إذ ليس هو قائماً مقام الفاعل .

والثاني من وجهي^(٥) «مَنْ» أنها في محل نصب بفعل مُضْمَرٍ يفسره الظاهر بعده، وهذا إذا جعلنا «عنه» في محل نصب بأن يُجْعَلَ القائم مقام الفاعل: إمّا ضمير العذاب، وإمّا «يومئذٍ» .

(١) ينظر: الإملاء ١/ ٢٣٧.

(٢) المصدر السابق.

(٣) في ب: ممكن.

(٤) ينظر: الدر المصون ٣/ ٢٣.

(٥) في ب: وجهين.

والتقدير: مَنْ يَكْرُمُ اللَّهُ، أو مَنْ يُنَجِّ يُصْرِفُ عَنْهُ الْعَذَابُ أو هُوَ يَوْمُئِذٍ، ونظيره: «زَيْدٌ مُرٌّ بِهِ مُرُّورٌ حَسَنٌ»، أقمّت المصدر فبقي «عنه» منصوب المَحَلِّ.

والتقدير: جاوزت زَيْدًا مُرٌّ بِهِ مُرُّورٌ حَسَنٌ، وأما إِذَا جُعِلَ «عنه» قائماً مقام الفاعل تَعَيَّنَ رَفْعُهُ بِالْإِبْتِدَاءِ.

واعلم أنه متى قلت: مَنصُوبٌ عَلَى الْإِشْتِغَالِ، فإنما يُقَدَّرُ الْفِعْلُ بَعْدَ «مَنْ»؛ لِأَنَّ لَهَا صَدْرَ الْكَلَامِ، وَلِذَلِكَ لَمْ أَظْهَرِهَا إِلَّا مُؤَخَّرًا، وَلِهَذِهِ الْعِلَّةِ مَنَعَ بَعْضُهُمُ الْإِشْتِغَالَ فِيمَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ كَالْإِسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ.

والتنوين في «يَوْمُئِذٍ» عوضٌ عَنْ جُمْلَةٍ مَحْدُوفَةٍ تَضْمَنُهَا الْكَلَامُ السَّابِقُ.

والتقدير: يَوْمُئِذٍ يَكُونُ الْجَزَاءُ، وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمَ فِي الْكَلَامِ جُمْلَةٌ مُصَرِّحٌ بِهَا يَكُونُ التَّنْوِينُ عَوَضًا مِنْهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ خِلَافُ الْأَخْفَشِ.

وهذه الجملة الشرطية يجوز فيها وجهان: الاستئناف، والوصف لـ «عذاب يوم»، فحيث جعلنا فيها ضميراً يعود على عذاب يوم، إمَّا مِنْ «يُصْرِفُ»، وإمَّا مِنْ «عنه» جاز أن تكون صفةً وهو الظاهر، وأن تكون مُسْتَأْنَفَةً، وَحَيْثُ لَمْ نَجْعَلْ فِيهَا ضَمِيرًا يَعودُ عَلَيْهِ - وَقَدْ عَرَفْتَ كَيْفِيَّةَ ذَلِكَ - تَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَةً، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ صِفَةً لَخَلْوِهَا مِنَ الضَّمِيرِ.

وَرَجَّحَ بَعْضُهُمْ إِحْدَى الْقَرَاءَتَيْنِ عَلَى الْآخَرَى، وَذَلِكَ عَلَى عَادَتِهِمْ، فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: قِرَاءَةُ «يُصْرِفُ» يَعْنِي الْمَبْنِيَّ لِلْفَاعِلِ أَحْسَنُ لِمُنَاسِبَةِ قَوْلِهِ: «رَحِمَهُ»، يَعْنِي: أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ، وَلَمْ يَقُلْ: «فَقَدْ رُحِمَ» وَاخْتَارَهَا أَبُو حَاتِمٍ، وَأَبُو عُيَيْنَةَ^(١)، وَرَجَّحَ بَعْضُهُمْ قِرَاءَةَ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ بِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى قِرَاءَةِ قَوْلِهِ: «لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ» [هود: ٨] يَعْنِي فِي كَوْنِهِ أَتَى بِصِيغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ الْمُسْتَدِّ إِلَى ضَمِيرِ الْعَذَابِ الْمَذْكُورِ أَوَّلًا.

وَرَجَّحَهَا مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ^(٢) بِأَنَّهُ أَقْلُ إِضْمَارًا، وَمَكِّي - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَلَعَّثَ فِي كَلَامِهِ فِي تَرْجِيحِهِ لِقِرَاءَةِ الْأَخْوِينِ، وَأَتَى بِأَمَثَلَةٍ فَاسِدَةٍ فِي كِتَابِ «الْهُدَايَةِ» لَهُ.

قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(٣): «وَقَدْ تَقَدَّمَ أَوَّلُ الْكِتَابِ^(٤) عَنْ ثُعَلْبٍ وَغَيْرِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ تَرْجِيحَ إِحْدَى الْقَرَاءَاتِ الْمَتَوَاتِرَةِ عَلَى الْآخَرَى بَحِثٌ تُضَعَّفُ الْآخَرَى لَا يَجُوزُ».

وَالْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ: «فَقَدْ رَحِمَهُ» فِي مَحَلِّ جَزْمٍ عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ وَالْفَاءِ وَاجِبَةٌ قَوْلُهُ: «وَذَلِكَ الْقَوْرُ» مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ جِيءَ بِهِذِهِ الْجُمْلَةُ مَقْرُورَةً لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ مَضْمُونِ

(١) ينظر: الدر المنصور ٢٤/٣ البحر المحيط ٩٢/٤.

(٢) لم يحكمها في التفسير وحكمها عنه أبو حيان في البحر ٩٢/٤ والسمين في الدر ٢٤/٣.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٢٧٤/٢.

(٤) ينظر: تفسير قول الله تعالى: «مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ».

الجملة قبلها، والإشارة بـ «ذلك» إلى المَصْدَرِ المفهوم من قوله: «يُضْرَف»، أي: ذلك الصرف.

و «المبين» يحتمل أن يكون مُتَعَدِّياً، فيكون المفعول مَحْذُوفاً، أي: المبين غيره، وأن يكون قاصراً بمعنى يبين، وقد تقدّم أنّ «أبان»، يكون قاصراً بمعنى «ظَهَرَ»، ومتعدياً بمعنى «أظهر».

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (١٧)

هذا دليل آخر في بَيَانِ أنه لا يجوز للعاقل أن يتخذ ولياً غير الله.

و «الباء» في قوله: «بِضُرٍّ» للتعدية، وكذلك في «بخير»، والمعنى: وإن يمسك الله الضُرَّ، أي: يجعلك مأساً له، وإذا مسست الضر فقد مَسَّكَ، إلا أن التعدية بالباء في الفعل المتعدي قليلة جداً، ومنه قولهم: «صَكَّكَتُ أَحَدَ الْحَجَرَيْنِ بِالْآخِرِ»^(١).

وقال أبو حيان^(٢): ومنها قوله تعالى ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَصْنَعِهِمْ بَعْضُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٥١].

وقال الواحدي^(٣) - رحمه الله - : «إن قيل: إن المَسَّ من صِفَةِ الأجسام فكيف قال: وإن يَمْسَسْكَ اللَّهُ؟

فالجواب «الباء» للتعدية، والباء والألف يتعاقبان في التعدية، والمعنى: إن أَمَسَّكَ اللَّهُ ضُرّاً، أي: جعله مأساً، فالفعل للضُرِّ، وإن كان في الظاهر قد أسند إلى اسم الله تعالى، كقولك: «ذهب زيدٌ بعمره»، وكان الذَّهَابُ فِعْلاً لعمره، غير أن زيدا هو المُسَبَّبُ له والحامل عليه، كذلك هنا المَسُّ للضُرِّ، والله - تعالى - جعله مأساً.

قوله: «فلا كاشف له»: «له»: خبر «لا»، وثمَّ مَحْذُوفٌ تقديره: فلا كاشف له عنك، وهذا المحذوف ليس متعلقاً بـ «كاشف»، إذ كان يلزم تنوينه وإعرابه، بل يتعلق بمحذوف، أي: أغنى عنه. و «إلا هو» فيه وجهان:

أحدهما: أنه بدلٌ من مَحَلِّ «لا كاشف» فإن مَحَلَّهُ الرفع على الابتداء.

والثاني: أنه بدلٌ من الضمير المُسْتَكِنِ في الخبر، ولا يجوز أن يرتفع باسم الفاعل، وهو «كاشف»؛ لأنه يصير مطوّلاً [ومتى كان مطوّلاً]^(٤) أغرب نَضْباً، وكذلك لا يجوز أن يكون بدلاً من الضمير المُسْتَكِنِ في «كاشف» للعلّة المتقدمة؛ إذ البدلُ يحلُّ مَحَلَّ المبدل منه.

(١) ينظر: البحر المحيط ٩٢/٤ الدر المصون ٢٥/٣. (٢) ينظر: الدر المصون ٢٥/٣.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٩٢/٤.

(٤) سقط في أ.

فإن قيل: المقابل للخير هو الشر، فكيف عدل عن لفظ الشر؟ والجواب أنه أراد تغليب الرحمة على ضدها، فأتى في جانب الشر بأخص منه وهو الضر، وفي جانب الرخمة بالعام الذي هو الخير تغليبا لهذا الجانب.

قال ابن عطية^(١): ناب الضر متاب الشر، وإن كان الشر أعم منه، فقابل الخير وهذا من الفصاحة عُدُولٌ عن قانون التكليف والصيغة، فإن باب التكليف وترصيع الكلام أن يكون الشيء مُفْتَرَنًا [بالذي يختص به بنوع من أنواع الاختصاص موافقة أو مضاهاة فمن ذلك]^(٢) ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا يَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرِىَ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى﴾ [طه: ١١٨ - ١١٩] فجاء بالجوع مع العزى، وبابه أن يكون مع الظما.

ومنه قول امرئ القيس: [الطويل]

٢١١٩ - كَأَنِّي لَمْ أَزْكَبْ جَوَادًا لِلدَّوْءِ وَلَمْ أَتَبَطَّنْ كَاعِبًا ذَاتَ خَلْخَالٍ
وَلَمْ أَسْبِ الرِّزْقَ الرَّوِّيَّ وَلَمْ أَقْلِ لِيَحْيِلِي كُرِّي كَرَّةً بَعْدَ إِجْفَالٍ^(٣)

ولم يوضح ابن عطية ذلك، وإيضاحه في آية «طه» اشتراك الجوع والعزى في شيء خاص وهو الخلو، فالجوع خلو وفراغ من الباطن، والعزى خلو وفراغ من الظاهر، واشتراك الظما والضحي في الاحتراق، فالظما احتراق في الباطن، ولذلك تقول: «برَدَ الماءَ حرارة كبدِي وأوام^(٤) عطشي».

والضحى: احتراق الظاهر.

وأما البيتان، فالجامع بين الركوب للدَّوْءِ وهو الصيد وتبطن الكاعب اشتراكهما في لدَّءِ الاستغلاء، والقهر والاقتناص والظفر بمثل هذا المركوب، ألا ترى إلى تسميتهن هن المرأة «ركبا»، بفتح الراء والكاف، وهو فعل بمعنى مفعول كقوله: [الرجز]

٢١٢٠ - إِنَّ لَهَا لَرْكَبًا إِرْزَبًا كَأَنَّهُ جَبْهَةٌ ذَرِي حَبَا^(٥)

وأما البيت الثاني فالجامع بين سبأ الخمر، والرجوع بعد الهزيمة اشتراكهما في البذل، فشراء الخمر بذل المال، والرجوع بعد الانهزام بذل الروح.

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٢/ ٢٧٤، الدر المصون ٣/ ٢٥.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر البيتان في ديوانه (٣٥)، العمدة ١/ ٢٥٩، الوساطة ١٩٥، حاشية الشيخ يس ١/ ٢٢٠ والمحرر الوجيز ٢/ ٢٧٤ والبيت الأول في التصريح ١/ ١١٢، التهذيب «نبط» الدر المصون ٣/ ٢٥.

(٤) في ب: أروى.

(٥) ينظر: جمهرة اللغة ص (٣٠٨) شرح المفصل ١/ ٢٨، الكتاب ٣/ ٣٢٦، لسان العرب (حبيب)، (رزب)، ما ينصرف وما لا ينصرف ص (١٢٣)، مجالس ثعلب ١/ ٢٠٢، المقتضب ٤/ ٩، الدر المصون ٣/ ٢٦.

وقدّم تبارك وتعالى مَسَّ الضُّرِّ على مَسِّ الخير لمناسبة اتّصالِ مَسِّ الضُّرِّ بما قبله من التّزهيبِ المدلول عليه بقوله تعالى: «إِنِّي أَخَافُ»، وجاء جواب الشَّرْطِ الأوّل بالحضّر إشارة إلى استِقلالِهِ بكشف الضُّرِّ دون غيره، وجاء الثاني بقوله تعالى «فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» إشارة إلى قدرته الباهرة، فيندرج فيها المَسُّ بخير وغيره، على أنّه لو قيل: إنّ جواب الثاني مَحذُوفٌ لكان وَجْهاً أي: وإن يمسسك بخير فلا رَادٌّ لِفَضْلِهِ، للتصريح بمثله في موضع آخر.

فصل

روى ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «أَهْدِي لِلنَّبِيِّ ﷺ بَعْلَةً أَهْدَاهَا لَهُ كِسْرَى، فَرَكِبَهَا بِحَبْلٍ مِنْ شَعْرِ، ثُمَّ أَرْدَفَنِي خَلْفَهُ، ثُمَّ صَارَ بِي مَلِيًّا، ثُمَّ التَّقَتَ إِلَيَّ وَقَالَ^(١): يَا غُلَامُ قُلْتُ: لَيْتَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللَّهَ تَجِدْهُ أَمَامَكَ، تَعَرَّفَ إِلَى اللَّهِ فِي الرَّحَاءِ يَعْرِفُكَ فِي الشُّدَّةِ، وَإِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِنْ اسْتَعْنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ، فَقَدْ مَضَى الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ، فَلَوْ جَهَدَ الْخَلَائِقُ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ شَيْءٌ لَمْ^(٢) يَقْضِهِ اللَّهُ سُبْحَانَهُ لَكَ لَمْ يَفْدِرُوا عَلَيْهِ، وَلَوْ جَهَدُوا أَنْ يَضُرُّوكَ عَمَّا لَمْ يَكْتُبِ اللَّهُ عَلَيْكَ مَا قَدَرُوا عَلَيْهِ، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَعْمَلَ بِالصَّبْرِ مَعَ الْيَقِينِ فَافْعَلْ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ، فَإِنَّ فِي الصَّبْرِ عَلَى مَا تَكْرَهُ خَيْرًا كَثِيرًا، وَاعْلَمْ أَنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ، وَأَنَّ مَعَ الْكَرْبِ الْفَرَجَ، وَأَنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا»^(٣).

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾

والمراد بالقاهر الغالب، وفي «القاهر» زيادةٌ معنى على القدرة وهو منع غيره من بلوغ المراد.

وقيل: المنفرد بالتدبير الذي يجبرُ الخلق على مراده.

قوله: «فوق» فيه أوجه^(٤):

أظهرها: أنه منصوبٌ باسم الفاعل قبْلَهُ، والفوقية هنا عبارة عن الاستغلاء والغلبة.

والثاني: أنه مرفوعٌ على [أنه] خبر ثانٍ، أخبر عنه بشيئين:

أحدهما: أنه قاهر.

والثاني: أنه فوق عباده بالغلبة.

والثالث: أنه بدّل من الخير.

والرابع: أنه منصوبٌ على الحال من الضمير في «القاهر» كأنه قيل: وهو القاهرُ

(١) في ب: فقال.

(٢) في ب: بما لا.

(٣) أخرجه الحاكم (٥٤١/٣) من حديث ابن عباس وقال: هذا حديث عال كبير.

وله طريق آخر بلفظ مختصر عند الترمذي (٢٥١٦) وقد تقدم تخريجه.

(٤) ينظر: الدر المصون ٢٦/٣.

مُسْتَعْلِيًّا أَوْ غَالِبًا، ذكره المهدوي وأبو البقاء^(١).

الخامس: أنها زائدة، والتقدير: وهو القَاهِرُ عِبَادَهُ.

ومثله: ﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾ [الأنفال: ١٢] وهذا مردود؛ لأن الأسماء لا تترادف^(٢).

ثم قال «وهو الحكيم» أي في أمره، «الخبير» بأعمال عباده.

قوله تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلْ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ أَيْمَنُكُمْ لَتَنسَهُونَ أَنْتَ مَعَ اللَّهِ إِلَهَهُ أُخْرِجْ قُلْ لَا أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ وَإِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ (١٩)

قال الكلبي^(٣): أتى أهل «مكة» رسول الله ﷺ، فقالوا: أرنا من يشهد بأنك رسول الله، فإننا لا نرى أحداً يصدقك، ولقد سألنا عنك اليهود والنصارى، فزعموا أنه ليس لك عندهم ذكر، فأنزل الله تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً﴾ أي: أعظم شهادة، فإن أجابوك، وإلا فقل: «اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ» على ما أقول لأنني أوحى إليّ هذا القرآن مُعْجِزاً لأنكم أنتم البُلَغَاءُ والفصحاء، وقد عجزتم عن مُعَارَضَتِهِ، فكان مُعْجِزاً، وإذا كان مُعْجِزاً كان إظهار الله - تعالى - له على وَفْقِ دَعْوَايَ شهادة من الله على كوني صادقاً في دَعْوَايَ.

قوله تعالى: ﴿أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ﴾ مبتدأ وخبر، وقد تقدّم أن «أيّاً» بعض ما تضاف إليه، فإذا كانت استفهامية اقتضى الظاهر أن يكون مُسَمًّى باسم ما أضيف إليه.

قال أبو البقاء^(٤) - رحمه الله -: «وهذا يُوجِبُ أَنْ يُسَمَّى اللَّهُ تَعَالَى «شَيْئاً»، فعلى هذا تكون الجلالة خبر مبتدأ محذوف [والتقدير: الله أكبر شَهَادَةً، و «شَهِيد» على هذين القولين خبر مبتدأ محذوف]^(٥) أي: ذلك الشيء هو الله تعالى، ويجوز أن تكون الجلالة مبتدأ خبره محذوف أي: هو شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ، والجملة من قوله: «قُلْ اللَّهُ» على الْوَجْهَيْنِ المتقدمين جواب لـ «أي» من حيث اللفظ والمعنى، ويجوز أن تكون الجلالة مبتدأ، و «شَهِيد» خبرها، والجملة على هذا جواب لـ «أي» من حيث المعنى، أي: إنها دالة على الجواب، وليست به.

قوله: «شَهَادَةً» نَصَبٌ على التمييز، وهذا هو الذي لا يَعْرِفُ النحاة غيره.

وقال ابن عطية^(٦) - رضي الله عنه -: وَيَصِحُّ عَلَى الْمَفْعُولِ بَأَنْ يُخْمَلَ «أَكْثَرُ» عَلَى

(١) ينظر: الدر المصون ٢٦/٣ الإملاء ٢٣٧/١ وأبو البقاء سقط في [ب].

(٢) في ب: لا تراه.

(٣) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٢/١٤٥) عن ابن عباس.

(٤) ينظر: الإملاء ٢٣٧/١ (٥) سقط في أ.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٢٧٥، والدر المصون ٢٧/٣.

التشبيه بالصفة المشبهة باسم الفاعل وهذا ساقط جداً؛ إذ نصَّ النحويون على أن معنى شبهها باسم الفاعل في كونها تَوَثَّتْ وتَثْنَى، وتُجْمَعُ، وأفْعَلُ مِنْ لَا تُؤْنَتُ وَلَا تُثْنَى وَلَا تُجْمَعُ، فلم يُشبه اسم الفاعل، حتَّى إِنَّ أَبَا حَيَّانَ^(١) نَسَبَ هذا الْخِطَابَ إِلَى النَّاسِخِ دُونَ أَبِي مُحَمَّدٍ.

قوله: «بيني وبينكم» متعلِّقٌ بـ «شاهد»، وكان الأصل: قل اللهُ شهيدٌ بيننا، فَكُرِّرَتْ «بين» توكيداً، وهو نظير قوله: [الوافر]

٢١٢١ - فَأَيُّي مَا وَإِيكَ كَانَ شَرًّا فَسَبَقَ إِلَى الْمَقَامَةِ لَا يَرَاهَا^(٢)
وقوله: [الرجز]

٢١٢٢ - يَا رَبِّ مُوسَى أَظْلَمِي وَأَظْلَمُنِي أَرْسَلَ عَلَيْهِ مَلِكًا لَا يَرْحَمُهُ^(٣)
وقوله: [الكامل]

٢١٢٣ - فَلَيْسَ لَقَيْتِكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ أَيُّي وَإِيكَ فَارِسُ الْأَخْرَابِ^(٤)
والجامع بينهما: أَنَّهُ لَمَّا أَضَافَ إِلَى «الياء» وَخَذَهَا احتاج إلى تكرير ذلك المضاف.
ويجوزُ أبو البقاء^(٥) أن يكون «بيني» متعلِّقاً بمحذوف على أَنَّهُ صفة لـ «شاهد»، فيكون في مَحَلِّ رَفْعٍ، والظاهر خلافه.
قوله: «وَأَوْحِي»^(٦) الجمهور على بِنَائِهِ للمفعول، وَحُذِفَ الفاعل للعلم به، وهو الله تبارك وتعالى.

و «القرآن» رفع به.

وقرأ أبو نهيك^(٧)، والجحدري، وعكرمة، وابن السَّمِيقِ: «وَأَوْحَى» بِنَائِهِ للفاعل، «القرآن» نَصْباً عَلَى المفعول به.

و «لَأُنذِرَكُمْ» متعلِّقٌ بـ «أَوْحَى».

قيل: وَثُمَّ مَغْطُوفٌ حُذِفَ لدلالة الكلام عليه، أي: لَأُنذِرَكُمْ به وَأَبَشِّرَكُمْ به، كقوله

(١) ينظر: البحر المحيط ٩٥/٤.

(٢) البيت للعباس بن مرداس.

ينظر: ديوانه ص (١٤٨)، خزانة الأدب ٣٦٧/٤، ذيل الأمالي ص (٦٠)، شرح أبيات سيبويه ٩٣، شرح ديوان زهير ص (١١٣)، شرح المفصل ١٣١/٢، الكتاب ٤٠٢/٢، لسان العرب (قوم) (أيا). الدر المصون ٢٧/٣.

(٣) تقدم.

(٤) ينظر: الإملاء ٢٣٨/١.

(٥) ينظر: الدر المصون ٢٦/٣، البحر المحيط ٩٥/٤.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٩٦/٤، الدر المصون ٢٦/٣، الشواذ ص (٣٦).

تعالى: ﴿تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١]، وتقدم فيه نظائر، وقيل: لا حاجة إليه؛ لأن المقام مقام تخويف.

فصل في بيان معنى الآية

والمعنى: اللّهُ شهيدٌ بيني وبينكم أنّي قد أبلغتكم وصدقتُ فيما قلته وادّعيته من الرسالة، والقرآن أيضاً شاهدٌ ينبؤني لأنذركم به يا أهل «مكة»، ومن بلغه القرآن العظيم. قوله تعالى: «وَمَنْ بَلَغَ» فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه في محلّ نصبٍ عطفاً على المنصوب في «لأنذركم»، وتكون «مَنْ» موصولة، والعائدُ عليها من صلتها محذوفٌ.

أعني: ولأنذر الذي بلغه القرآن الكريم من العرب والعجم. وقيل: من الثقلين.

وقيل: من بلغه [من القرآن الكريم]^(١) إلى يوم القيامة.

وعن سعيد بن جبير: «من بلغه من القرآن، فكأنما رأى محمداً عليه الصلاة والسلام»^(٢).

الثاني: أنّ في «بَلَغَ» ضميراً مرفوعاً يَعُودُ على «مَنْ»، ويكون المفعول محذوفاً، وهو منصوب المحلّ أيضاً نَسَقاً على مَفْعُول «لأنذركم» والتقدير: ولأنذر الذي بَلَغَ الحِلْمَ^(٣)، فالعائدُ هنا مُسْتَتِرٌ في الفعل.

الثالث: أنّ «مَنْ» مرفوعة المحلّ نَسَقاً على الضمير المرفوع في «لأنذركم»، وجاز ذلك؛ لأنّ الفصل بالمفعول والجارّ والمجرور أغنى عن تأكيده، والتقدير: لأنذركم به، ولينذركم الذي بَلَغَهُ القرآن.

قوله: «أأنّكم» الجمهور^(٤) على القراءة بهمزيّتين: أو لاهما للاستفهام، وهو استفهام تَقْرِيع وتوبيخ.

قال الفراء^(٥) - رحمه الله تعالى -: ولم يقل آخر لأن الآلهة جمع، والجمع يقع

(١) سقط في ب.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٦٢/٥) عن محمد بن كعب القرظي وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١٣/٣) وزاد نسبته لابن أبي شيبة وابن الضريس وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ، وينظر تفسير الرازي ١٤٧/٢.

(٣) في ب: الحكم.

(٤) ينظر: الدر المصون ٢٨/٣، البحر المحيط ٩٦/٤.

(٥) في أ: أبو حيان وينظر النقل عن الفراء في تفسير الرازي ١٤٨/١١.

عليه التأنيث، كقوله: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: ١٨٠] وقوله: ﴿فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى﴾ [طه: ٥١] [ولم يقل الأول، ولا الأولين، وكل ذلك صواب] وقد تقدّم الكلام في قراءات مثل هذا.

قال أبو حيان^(١): «وَيَسْهِيلُ الثانية، وبإدخال ألف بين الهمزة الأولى والهمزة المسهلة، روى هذه الأخيرة الأصمعي^(٢) عن أبي عمرو، ونافع» انتهى.

وهذا الكلام يؤذن بأنها قراءة مُسْتَفْرِغَةٌ، وليس كذلك، بل المَرْوِيُّ عن أبي عمرو - رضي الله عنه - المَدُّ بين الهمزتين، ولم يُخْتَلَفْ عن قالون في ذلك.

وقرىء بهمزة واحدة وهي محتملة للاستفهام، وإنّما حُدِّثَتْ لفهم المعنى، ودلالة القراءة الشهيرة عليها، وتحتمل الخبر المَخْضَر.

ثم هذه الجملة الاستفهامية، يحتمل أن تكون مَنْصُوبَةٌ مَحَلٌّ لكونها في حَيِّزِ القول، وهو الظاهر، كأنه أَمَرَ أن يقول: أي شيء أَكْثَرُ شَهَادَةً، وأن يقول: أَلَيْسَ لَكُمْ لِشَهِيدُونَ.

ويحتمل أن تكون داخلَةً في حَيِّزِهِ فلا مَحَلَّ لها حينئذٍ، و «أخرى» صفةٌ لـ «آلهة»؛ لأن ما لا يَغْفُلُ يُعَامَلُ جَمْعُهُ مُعَامَلَةٌ الواحدة المؤنثة، كقوله: ﴿مَتَارِبٌ أُخْرَى﴾ [طه: ١٨]، و ﴿الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: ١٨٠] كما تقدّم.

قوله: «إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ» [يجوز]^(٣) في «ما» هذه وجهان:

أظهرهما: أنها كَافَّةٌ لـ «إِنَّ» عن عملها، و «هو» مبتدأ، و «إله» خبر، و «واحد» صفة.

والثاني: أنها مَوْصُولَةٌ بمعنى «الذي»، وهو مبتدأ، و «إله» خبره، وهذه الجملة صلةٌ وعائد، والموصول في مَحَلٍّ نصب اسمًا لـ «إِنَّ»، و «واحد» خبرها.

والتقدير: إِنَّ الذي هو إله واحد، ذكره أبو البقاء^(٤)، وهو ضعيف، ويدلُّ على صِحَّةِ الوجه الأول تعيينه في قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌُ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، إذ لا يجوز فيه أن تكون مَوْصُولَةٌ لخلو الجملة عن ضمير الموصول.

وقال أبو البقاء^(٥) في هذا الوجه: وهو أَلَيَقُ مما قبله.

قال شهاب الدين^(٦): - رضي الله عنه -: ولا أدري ما وجه ذلك؟

فصل فيما تفيدته الآية

اعلم أنَّ هذا الكلام دلٌّ على إيجاب التَّوْحِيدِ، والبراءة من الشُّرْكِ من ثلاثة أوجه^(٧):

(٤) ينظر: الإملاء ١/٢٣٨.

(١) ينظر: البحر المحيط ٩٦/٤.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٩٦/٤، الدر المصون (٥) ينظر المصدر السابق.

(٦) ينظر: الدر المصون ٣/٢٨.

٢٨/٣.

(٧) ينظر: تفسير الرازي ١٢/١٤٨.

(٣) سقط في ب.

أولها: قوله: «قُلْ لَا أَشْهَدُ» بما تذكرونه من إثبات الشركاء.

وثانيها: قوله: «قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ»، وكلمة «إِنَّمَا» تفيد الحصر، ولفظ الواحد صريح في التوحيد، ونفي الشركاء.

وثالثها: قوله تبارك وتعالى: «وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ»، وفيه تصريح بالبراءة عن إثبات الشركاء.

قال العلماء^(١): يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَسْلَمَ ابتداءً أن يأتي بالشهادتين، ويبرأ من كل دين سوى دين الإسلام.

ونصَّ الشافعي - رحمه الله تعالى - على استحباب ضمِّ التَّيْرِي إلى الشهادة، كقوله تبارك وتعالى: «وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ» عقب التصريح بالتوحيد^(٢).

قوله تعالى: «الَّذِينَ آمَنَتْهُمْ أَكْتَبَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمُ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ» ﴿٢٠﴾

اعلم أنَّ الكُفَّارَ لَمَّا سَأَلُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى عَنْ صِفَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَانْكُرُوا ادِّلالَةَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ عَلَى بُبُوْتِهِ بَيْنَ اللَّهِ - تعالى - فِي الْآيَةِ الْأُولَى أَنَّ شَهَادَةَ اللَّهِ عَلَى صِحَّةِ بُبُوْتِهِ كَافِيَةٌ فِي ثُبُوتِهَا، ثُمَّ بَيَّنَّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّهُمْ كَذَبُوا فِي قَوْلِهِمْ: لَا نَعْرِفُ مُحَمَّدًا، لِأَنَّهُمْ يَعْرِفُونَهُ بِالْبُبُوَّةِ وَالرَّسَالَةِ، كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ.

روي أنه لما قدم رسول الله ﷺ «المدينة» قال عمر لعبد الله بن سلام: أنزل الله على نبيه هذه الآية، فكيف هذه المعرفة؟ فقال: يا عمر لقد عرفته فيكم حين رأيته، كما أعرف ابني، ولأننا أشدُّ معرفةً بمحمد منِّي بابني، لأنِّي لا أدري ما صنع النساء وأشهد أنه حق من الله تعالى^(٣).

قوله: «الَّذِينَ آمَنَتْهُمْ أَكْتَبَ» الموصول مبتدأ، و «يَعْرِفُونَهُ» خبره، والضمير المنصوب يجوز عودُه على الرسول عليه الصَّلاة والسَّلام، وعلى القرآن لتقدمه في قوله: «وَأَوْحِي إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنَ لِأُنْذِرْكُمْ بِهِ» أو على التوحيد لدلالة قوله: «إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ»، أو على كتابهم، أو على جميع ذلك، وأفرد الضمير باعتبار المعنى، كأنه قيل: يعرفون ما ذكرنا وقصصنا.

وقد تقدَّم إغراب هذه الجملة في «البقرة»^(٤).

قوله: «الَّذِينَ خَسِرُوا» فِي مَجَلَّةٍ أَرْبَعَةٍ أَوْجِهٍ:

(١) ينظر: تفسير الرازي ١٢/١٤٨. (٢) ينظر المصدر السابق.

(٣) ذكره الرازي في «التفسير الكبير» (١٢/١٤٨).

(٤) ينظر: تفسير الآية رقم (١٢١).

أظهرها: أنه مبتدأ، وخبره الجملة من قوله: «فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ»، ودخلت «الفاء» لما تقدم من شبه الموصول بالشرط.

الثاني: أنه نعت للذين آتيناهم الكتاب. قاله الزجاج^(١).

الثالث: أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هم الذين خسروا.

الرابع: أنه منصوب على الذم، وهذان الوجهان قرعان على النعت؛ لأنهما مقطوعان عنه، وعلى الأقوال الثلاثة الأخيرة يكون «فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ» من باب عطف جملة اسمية على مثلها، ويجوز أن يكون عطفاً على «خَسِرُوا»، وفيه نظر من حيث إنه يؤدي إلى ترتب عدم الإيمان على خسرانهم، والظاهر أن الخُسْرَانَ هو المترتب على عدم الإيمان وعلى الوجه الأول يكون «الذين خسروا» أعم من أهل الكتاب الجاحدين والمشركين، وعلى غيره يكون خاصاً بأهل الكتاب، والتقدير: الذين خسروا أنفسهم منهم، أي: من أهل الكتاب.

واستشكل على كونه نعتاً الاستشهاد بهم على كفار قريش وغيرهم من العرب، يعني كيف يُسْتَشْهَدُ بهم، ويُدْمُونَ في آية واحدة؟

ف قيل: إن هذا سيق للذم لا للاستشهاد.

وقيل: بل سيق للاستشهاد، وإن كان في بعض الكلام ذم لهم، لأن ذلك برجهين واعتبارين.

قال ابن عطية^(٢): فصَحَّ ذلك لاختلاف ما استشهد بهم فيه، وما دُمُوا فيه، وأن الذم والاستشهاد ليسا من جهة واحدة.

فصل في بيان المراد من ظاهر الآية

ظاهر هذه الآية الكريمة يقتضي أن يكون علمهم بنبوّة مُحَمَّدٍ ﷺ مثل علمهم بأبنائهم، وهنا سؤال - وهو أن يُقال: المكتوب في التوراة والإنجيل مُجَرَّدُ أنه سيخرج نبي في آخر الزمان يدعو الخلق إلى الحق، أو المكتوب فيه هذا المعنى مع تعيين الزمان والمكان والنسب والصفة والحلية والشكل، فإن كان الأول، فذلك القدر لا يدل على أن ذلك الشخص هو مُحَمَّدٌ ﷺ فكيف يصح أن يقال: علمهم بنبوته مثل علمهم بنبوّة أبنائهم وإن كان الثاني وجب أن يكون [جميع]^(٣) اليهود والنصارى عالمين بالضرورة بأنّ محمداً ﷺ نبي من عند الله، والكذب على الجمع العظيم لا يجوز، ولأننا نعلم بالضرورة أن التوراة والإنجيل ما كانا مُشْتَمِلَيْنِ على هذه التفاصيل التامة الكاملة؛ لأن هذا التفصيل إما

(١) ينظر: المعاني له ٢/٢٥٥.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٢٧٦، الدر المصون ٣/٢٩.

(٣) سقط في ب.

أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ كَانَ بَاقِيًا فِي الثُّورَةِ وَالْإِنْجِيلِ، أَوْ كَانَ مَعْدُومًا فِي وَقْتِ ظُهُورِهِ، لِأَجْلِ أَنْ التَّخْرِيفَ قَدْ تَطَرَّقَ إِلَيْهِمَا قَبْلَ ذَلِكَ، وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ إِخْفَاءَ مِثْلِ هَذِهِ التَّفَاصِيلِ التَّامَةِ فِي كِتَابٍ وَصَلَ إِلَى أَهْلِ الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ ^(١) مُمْتَنِعٌ.

وَالثَّانِي: أَيْضًا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَمْ يَكُنْ يَهُودُ أَهْلَ ذَلِكَ الزَّمَانِ، وَنَصَارَى ذَلِكَ الزَّمَانِ عَالِمِينَ بِنُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ عَلِمَهُمْ بِنُبُوَّةِ أَنْبِيَائِهِمْ ^(٢)، وَحَيْثُ يَنْقُطُ هَذَا الْكَلَامُ.

وَالْجَوَابُ ^(٣) أَنْ يُقَالَ: الْمُرَادُ بِ«الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ» الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، وَهَمْ كَانُوا أَهْلًا لِلنَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ، وَكَانُوا قَدْ شَاهَدُوا ظُهُورَ الْمَعْجَزَاتِ عَلَى الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَعَرَفُوا بِوَاسِطَةِ تِلْكَ الْمَعْجَزَاتِ كَوْنَهُ رَسُولًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْمَقْصُودُ بِمَعْرِفَتِهِمْ هِيَ الْمَعْرِفَةُ مِنْ طَرِيقِ النَّظَرِ، وَالِاسْتِدْلَالِ مِنْ طَرِيقِ الثَّقُلِ.

فصل في المراد بالخسران

قَالَ الْمَفْسُورُونَ ^(٤): مَعْنَى هَذَا الْخُسْرَانِ أَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - جَعَلَ لِكُلِّ آدَمِي مَنَزَلًا فِي الْجَنَّةِ وَمَنَزَلًا فِي النَّارِ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ جَعَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِلْمُؤْمِنِينَ مَنَازِلَ أَهْلِ النَّارِ فِي الْجَنَّةِ وَلِأَهْلِ النَّارِ مَنَازِلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ فِي النَّارِ وَذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُمْ لَا يُفْلِحُونَ﴾ ^(٥)

لَمَّا بَيَّنَّ خُسْرَانَ الْمُنْكَرِينَ فِي آيَةِ الْأُولَى بَيَّنَّ فِي هَذِهِ آيَةِ الْكَرِيمَةِ سَبَبَ ذَلِكَ الْخُسْرَانِ وَهُوَ أَمْرَانِ ^(٥):

أَحَدُهُمَا: الْإِفْتِرَاءُ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا، وَهَذَا الْإِفْتِرَاءُ يَحْتَمِلُ وَجُوهًا:

أَحَدُهَا: أَنْ كُفَّارَ «مَكَّةَ» الْمَشْرَفَةَ كَانُوا يَقُولُونَ: هَذِهِ الْأَصْنَامُ شُرَكَاءُ اللَّهِ، اللَّهُ أَمْرُهُمْ بِعِبَادَتِهَا، وَكَانُوا يَقُولُونَ: الْمَلَائِكَةُ بَنَاتُ اللَّهِ.

وِثَانِيهَا: أَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى كَانُوا يَقُولُونَ: حَصَلَ فِي الثُّورَةِ وَالْإِنْجِيلِ أَنْ هَاتَيْنِ الشَّرِيعَتَيْنِ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِمَا التَّنْصُحُ وَالتَّغْيِيرُ.

وِثَالِثُهَا: مَا حَكَاهُ ^(٦) تَعَالَى عَنْهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلِذَا قُمُوا فَجَسَدًا قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهِآءَ آبَائِنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ٢٨].

وِرَابِعُهَا: قَوْلُ الْيَهُودِ: ﴿نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبُّونَا﴾ [المائدة: ١٨] وَقَوْلُهُمْ: ﴿لَنْ تَمَسَّنَا

(١) فِي ب: الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ.

(٤) يَنْظُرُ الْمَصْدَرُ السَّابِقَ.

(٢) فِي أ: أَنْبِيَائِهِمْ.

(٥) يَنْظُرُ: تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ١٢/١٤٩.

(٣) يَنْظُرُ: تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ١٢/١٤٩.

(٦) فِي أ: حَكَى.

النَّكَارُ إِلَّا أَنْبَاءًا مَقْدُودَةً ﴿البقرة: ٨٠﴾ وقول جُهِلِ لَهُمْ: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران: ١٨١] ونحوه.

الأمر الثاني من أسباب خسارتهم؛ تكذيبهم بآيات الله تعالى، وقدحُهم في معجزات محمد - عليه الصلاة والسلام - وإنكارهم كون القرآن العظيم معجزة قاهرة منه، ثم إنه لما حكى عنهم سبب هذين الأمرين قال: ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾، أي: الكافرون - أي لا يظفرون بمطاليهم في الدنيا ولا في الآخرة.

قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعَاتُمْ يَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ شُرَكَاءَكُمْ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ ﴿٢٢﴾ قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾.

فيه خمسة أوجه:

أحدها: أنه منصوبٌ بفعل مُضْمَرٌ بعده، وهو على ظرفيته، أي: ويوم نحشرهم كان كيت وكيت، وحذف ليكون أبلغ في التخويف.

والثاني: أنه معطوفٌ على ظرفٍ محذوفٍ، ذلك الظرف معمول لقوله: ﴿لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾، والتقدير: أنه لا يفلح الظالمون اليوم في الدنيا، ويوم نحشرهم، قاله محمد ابن جرير^(١).

الثالث: أنه منصوبٌ بقوله: «انظر كيف كذبوا»، وفيه بُعدٌ لبُعْدِهِ من عامله بكثرة الفواصل.

الرابع: أنه مفعولٌ به بـ «اذكر» مقدراً.

الخامس: أنه مفعولٌ به أيضاً، وناصبه: اذكروا أو اتقوا يوم نحشرهم، كقوله: ﴿وَأَخْشَوْا يَوْمًا﴾ [لقمان: ٣٣] وهو كالذي قبله فلا يُعَدُّ خامساً.

وقرأ^(٢) الجمهور «نَحْشُرُهُمْ» بنون العظمة، وكذا «ثم نقول»، وقرأ^(٣) حميد، ويعقوب بياء الغيبة فيهما، وهو أنه تبارك وتعالى.

والجمهور^(٤) على ضم الشين من «نَحْشُرُهُمْ»، وأبو هريرة بكسرها^(٥)، وهما لغتان في المضارع.

والضمير المنصوب في «نَحْشُرُهُمْ» يعود على المفتريين الكاذب.

(١) ينظر: تفسير الطبري ٢٧٧/٥.

(٢) ينظر: الدر المصون ٢٩/٣، البحر المحيط ٩٨/٤.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٩٨/٤، الدر المصون ٢٩/٣، الشواذ ص (٣٨)، النشر ٢٥٧/٢.

(٤) ينظر: الدر المصون ٢٩/٣.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٩٨/٤، الدر المصون ٢٩/٣.

وقيل: على الناس كلهم، فيندرج هؤلاء فيهم، والتوبيخ مختص بهم.
وقيل: يعود على المشركين وأصنامهم، ويدل عليه قوله: ﴿لَحْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا
وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [الصفات: ٢٢].

و «جميعاً» حال من مفعول «نحشروهم»، ويجوز أن يكون توكيداً عند من أثبت من
النحويين كـ «أجمعين».

وعطف هنا بـ «ثم» للتراخي الحاصل بين الحشر والقول.

ومفعولا «تزعمون» محذوفان للعلم بهما، أي: تزعمونهم شركاء، أو تزعمون
أنهما شفعاؤكم.

وقوله: «ثم نقول للذين» إن جعلنا الضمير في «نحشروهم» عائداً على المفتريين
الكذب، كان ذلك من باب إقامة الظاهر مقام المضمر، إذ الأصل: ثم نقول لهم، وإنما
أظهر تنبيهاً على قبح الشرك.

وقوله: «أين شركاؤكم؟» سؤال تفریع وتوبيخ وتبكيث.

قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: «كُلُّ رَغَمٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَالْمُرَادُ بِهِ الْكُذْبُ»^(١).

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبُّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ (٢٣) أَظْهَرَ
كَيْفَ كَذَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَصَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٢٤﴾

قرأ حمزة^(٢) والكسائي: «يَكُنْ» بالياء من تحت، «فتنتهم» نصباً.

وابن كثير، وابن عامر، وحفص^(٣) عن عاصم: «تَكُنْ» بالياء من فوق، «فتنتهم»
رفعاً.

والباقون بالتاء^(٤) من فوق أيضاً، «فتنتهم» نصباً.

فأما قراءة الأخوين فهي أفصح هذه القراءات لإجرائها على القواعد من غير
تأويل^(٥)، وَوَجْهَهَا أَنَّ «فتنتهم» خبر مقدم، وإن قالوا بتأويل اسم مؤخر.

والتقدير: «ثم لم تكن فتنتهم إلا قولهم». وإنما كانت أفصح؛ لأنه إذا اجتمع
اسمان أحدهما أعرف، فالأحسن جعله اسماً محدثاً عنه، والآخر خبراً حديثاً عنه.

(١) ينظر: تفسير القرطبي ٢٥٨/٦.

(٢) ينظر: حجة القراءات ص (٢٤٣)، الشواذ ص (٣٦)، السبعة ص (٥٤) النشر ٢/٢٥٧، البحر المحيط

٩٩/٤، الدر المصون ٣/٣٠.

(٣) ينظر: حجة القراءات ص (٢٤٣)، الدر المصون ٣/٣٠.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٩٩/٤، الدر المصون ٣/٣٠.

(٥) في ب: تنوين.

و «أن قالوا» يشبه المضمر، والمضمر أعرف المعارف، وهذه القراءة جُعِلَ الأعرِفُ فيها اسماً لـ «كان» وغير الأعرِفِ خبرها، ولم يؤثَّ الفعل لإسناده إلى مذكر.

قال الواحدي^(١): والاختيارُ قراءة من جعل «أن قالوا» الاسم ذوي الخبر؛ لأنه إذا وصلت بالفعل لم تُوصَفْ، فأشبهت بامتناع وَضَفِهَا الْمُضْمَرِ، فكما أنَّ الْمُضْمَرَ والمظهر إذا اجتمعا كان جَعَلَ المضمر اسماً أولى من جعله خبراً، تقول: كنت القائم.

وأما قراءة ابن كثير ومن معه فـ «فتنتهم» اسْمُهَا، ولذلك أثَّتُ الفعلُ لإسناده إلى مؤنَّث، و «إِلَّا أَنْ قالوا» خَبَرُهَا، وفيه أنك جعلت غير الأعرِف اسماً، والأعرِف خبراً، فليست في قُوَّة الأولى.

وأما قراءة الباقيين فـ «فتنتهم» خبرٌ مقدَّم، و «إِلَّا أَنْ قالوا» اسمٌ مؤخَّر، وهذه القراءة وإن كان فيها جَعَلَ الأعرِف اسماً - كالقراءة الأولى، إلا أنَّ فيها لِخَاقٍ علامةً تأنيث في الفعل مع تذكير الفاعل، ولكنه بتأويل.

ف قيل: لأن قوله: «إِلَّا أَنْ قالوا» في قوة مقاتلتهم^(٢).

وقيل: لأنه هو الفِئْتَةُ في المعنى، وإذا أخبر عن الشيء بمؤنَّث اكتسب تأنيثاً، فعمول مُعَامَلَتُهُ.

وجعل أبو علي منه ﴿فَلَمَّ عَشْرَ أَثْنَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] لما كانت الأَمْثَالُ هي الحَسَنَاتُ في المعنى عُمُومٌ مُعَامَلَةٌ الْمُؤنَّثِ، فسقطت «التاء» من عَدَدِهِ، ومثل الآية قوله: [الطويل]

٢١٢٤ - أَلَمْ يَكْ غَنَرًا مَا فَعَلْتُمْ بِسَمْعِلِ وَقَدْ حَابَ مَنْ كَانَتْ سَرِيرَتُهُ الْعَذْرُ^(٣)
فـ «كانت» مُسْنَدٌ إِلَى «الْعَذْرِ» وهو مذكَّر، لكن لما أخبر عنه بمؤنَّث أثَّتُ فِعْلَهُ.

ومثله قول لبيد: [الكامل]

٢١٢٥ - فَمَضَى وَقَدَّمَهَا وَكَانَتْ عَادَةً مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَّدَتْ إِفْدَامُهَا^(٤)

قال أبو علي: فأثَّت الإقدام لما كان كالعادة في المعنى قال: وقد جاء في الكلام: «ما جاءَتْ حَاجَتُكَ» فأثَّت ضمير «ما» حيث كانت كالحاجة في المَعْنَى، ولذلك نصب «حاجتك».

وقال الزمخشري^(٥): «وإنما أثَّت [أن] قالوا» لَوْقُوعِ الخبر مؤنَّثاً كقولهم: من كانت أُمَّكَ.

(١) ينظر: تفسير الرازي ١٢/١٥١. (٢) في أ: كلامهم.

(٣) البيت لأعشى تغلب.

ينظر: أمالي الشجري ١/٢٢٩، روح المعاني ٧/١٢٣، الدر المصون ٣/٣٠.

(٤) ينظر: ديوانه ص (١٧٠)، شرح الزوزني على المعلقات السبع ١٠٥، شرح القصائد لابن النحاس ٧/١٤، شرح القصائد للتبريزي (١٧٥)، الدر المصون ٣/٣٠.

(٥) ينظر: الكشف ٢/١٢.

قال أبو حيان^(١): وكلام الزمخشري ملفق من كلام أبي علي، وأما «من كانت أمك» فإنه حمل اسم «كان» على معنى «من»، فإن لها لفظاً مفرداً مذكراً، ولها معنى بحسب ما تريد من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث، وليس الحمل على المعنى للمراعاة الخبر، ألا ترى أنه يجيء حيث لا خبر، كقوله: ﴿وَمَنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢]. وقوله: [الطويل]

٢١٢٦ - تَكُنْ مِثْلَ مَنْ بَا ذَنْبٌ يَضْطَحِبَانِ^(٢)

قال شهاب الدين^(٣) - رحمه الله تعالى -: ليت شعري، ولأي معنى خص الزمخشري بهذا الاعتراض، فإنه وارد على أبي علي أيضاً؟ إذ لئال أن يقول: التأنيث في «جاءت» للحمل على معنى «ما» وإن لها هي أيضاً لفظاً ومعنى مثل «من»، على أنه يقال: للتأنيث علتان، فذكر [إحداهما، ورجح^(٤)] أبو عبيدة قراءة الأخوين بقراءة أبي، وابن مسعود^(٥): «وما كان فنتنهم إلا أن قالوا» فلم يلحق الفعل علامة تأنيث، ورجحها غيره بإجماعهم على نصب «حجنتهم» من قوله تبارك وتعالى: ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [الجاثية: ٢٥].

وقرى شاذاً «ثم لم يكن فنتنهم إلا أنه قالوا» بتذكير «يكن»، ورفع «فنتنهم».

ووجه شدوذها سقوط علامة التأنيث، والفاعل مؤنث لفظاً، وإن كان غير حقيقي، وجعل غير الأعراف اسماً، والأعراف خبراً، فهي عكس القراءة الأولى، من الطرفين، و«أن قالوا» مما يجب تأخيرها لحضره سواء أجعل اسماً أم خبراً.

فصل في معنى الفتنة في الآية

معنى قوله: «فنتنهم»، أي: قولهم وجوابهم.

وقال ابن عباس، وقناة^(٦): معذرتهم، والفئة التجربة، فلما كان سؤالهم تجربة لإظهار ما في قلوبهم قيل: فتنة.

فصل في بيان لطيفة في الآية

قال الزجاج^(٧) - رحمه الله - في قولهم: «لم تكن فنتنهم» معنى لطيف، وذلك لأن الله - تبارك وتعالى - بين أن المشركين مفتنون بشركهم متهاككين على حبه، فأعلم

(١) ينظر: البحر المحيط ٤/١٠٠. (٢) تقدم.

(٣) ينظر: الدر المنصور ٣/٣١. (٤) سقط في ب.

(٥) ينظر: الدر المنصور ٣/٣٠، البحر المحيط ٤/٩٩، الكشاف ٢/١٢، حجة القراءات (٢٤٣).

(٦) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥/١٦٦) عن ابن عباس وقناة وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/١٤).

(٧) عن ابن عباس وزاد نسبه لابن أبي حاتم.

(٧) ينظر: تفسير الرازي ١٢/١٥١، والقرطبي ٦/٢٥٩.

في هذه الآية الكريمة أنه لم يَكُنْ افتتانهم بشركهم، وإقامتهم عليه إلا أن تَبَرَّأوا عنه وتَبَاعَدُوا، فَحَلَفُوا أنهم ما كانوا مشركين، ومثاله أن ترى إنساناً ما يُحِبُّ طريقةً مذمومة، فإذا وقع في فِتْنَةٍ بسببه تَبَرَّأ منه، فيقال له: «ما كانت محبتك لفلان إلا أن فَرَزْتَ منه»، فالْمُرَادُ بالفتنة هنا افْتِتَانُهُمْ بِالْأَوْثَانِ، ويتأكد بما روى عطاءً عن ابن عباس أنه قال: «لم تكن فتنتهم» معناه: شركهم في الدنيا، وهذا القول راجع إلى حذف المضاف؛ لأن المعنى ثُمَّ لم تكن عاقِبَةُ أمرهم فتنتهم إلا الْبَرَاءة.

قوله: «وَاللَّهُ رَبُّنَا» قرأ^(١) الأخوان: «رَبُّنَا» نَصْباً، والباقون^(٢) جرأ.

ونصبه: إمَّا على النَّدَاءِ، وإمَّا على المَدْحِ، قاله ابن عطية^(٣) - رحمه الله - وإمَّا على إضْمَارِ «أعني»، قاله أبو البقاء^(٤)، والتقدير: يَا رَبَّنَا.

وعلى كُلِّ تقدير فالجملة مُعْتَرِضَةٌ بين القسم وجوابه، وهو قوله ﴿مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ وخفضه من ثلاثة أوجه: النعت، والبدل، وعطف البيان.

وقرأ عكرمة، وسلام^(٥) بن مسكين: «وَاللَّهُ رَبُّنَا» برفعهما على المبتدأ والخبر.

قال ابن عطية^(٦): «وهذا على تَقْدِيمٍ وتأخيرٍ، كأنهم قالوا: واللَّهُ ما كُنَّا مشركين واللَّهُ رَبُّنَا» يعني: أن ثُمَّ قَسَمَا مُضْمَرًا.

فصل في الكلام على الآية

ظاهر الآية الكريمة يقتضي أنهم حَلَفُوا في القيامة أنهم ما كانوا مشركين، وهذا يقتضي إِقْدَامَهُمْ على الكذب يوم القيامة، وللمناس فيه قولان^(٧):

الأول - وهو قول أبي على الجبائي والقاضي -: أن أهل القيامة لا يجوز إقدامهم على الكذب واحتج عليه بوجه:

الأول: أن أهل القيامة يعرفون الله بالاضطرار وأنهم لو عرفوه بالاستدلال لصار موقف القيامة دَارَ تَكْلِيفٍ، وذلك باطلٌ، وإذا كانوا عارفين بالله على سبيل الاضطرار

(١) ينظر: حجة القراءات ص (٢٤٤)، السبعة ص (٢٥٥)، النشر ٢/٢٥٧، الدر المصون ٣/٣١، الكشف ١٢/٢.

(٢) ينظر: الدر المصون ٣/٣١، الوسيط في تفسير القرآن المجيد ٢/٢٦٠، الحجة لأبي زرع ص (٢٤٤)، السبعة ص (٢٥٥)، النشر ٢/٢٥٧، التبيان ١/٨٧، الزجاج ٢/٢٥٩، الفراء ١/٣٣٠، الأخفش ٢/٤٨٣، الحجة لابن خالويه ص (١٣٧).

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٢٧٨. (٤) ينظر: الإملأ ١/٢٣٨.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٤/١٠٠، الدر المصون ٣/٣١.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٢٧٨.

(٧) ينظر: تفسير الرازي ١٢/١٥١.

وجب أن يكونوا مُلجئين إلى ألا يفعلوا القبيح، وذلك يقتضي ألا يقدم أحد من أهل القيامة على الكذب، فإن قيل: لم لا يجوز أن يُقال: إنهم لما أقدموا على فعل القبيح؛ لأنهم لما عايَنُوا أهوال يوم القيامة اضطربت عقولُهم، فقالوا هذا الكذب عند اختلال عقولهم، أو يقال: إنهم نسوا كونهم مشركين في الدنيا؟

فالجواب عن الأول: أنه لا يجوز أن يحشرهم ويوبخهم بقوله: ﴿إِنَّ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾؟ ثم يحكي اعتذارهم مع أنهم غير عُقلاء، هذا لا يليق بحكمة الله تعالى. وأيضاً فلا بُدَّ وأن يكونوا عُقلاء يوم القيامة ليعلموا أنهم فيما يعاملهم الله به غير مظلومين. والجواب على الثاني: أن نسيانهم لما كانوا عليه طول عمرهم في دار الدنيا مع كمال العقل [بعيداً]^(١)، وإنما يجوز أن ينسى اليسير من الأمور.

الوجه الثاني: أن هؤلاء الذين أقدموا على الكذب إما أن يُقال: إنهم عُقلاء أو غير عُقلاء، فالثاني باطل؛ لأنه لا يليق بحكمة الله تعالى أن يحكي كلام المجانين في معرض تهديد العذر وإن كانوا عُقلاء يعلمون أن الله عالمٌ أخوالهم مُطَّلِعٌ على أفعالهم، ويعلمون أن تجويز الكذب على الله - تعالى - مُحالٌ، وأنهم لا يستفيدون بذلك الكذب إلا زيادة المَقْتِ والغَضَبِ، وإذا كان كذلك امتنع إقدامهم في مثل هذه الحالة على الكذب^(٢).

الوجه الثالث: أنهم لو كذبوا في مَوْقِفِ القيامة، ثُمَّ حَلَفُوا على ذلك الكذب لكانوا قد أقدموا على نوعين من القبيح، فإن قلنا: إنهم يستحقون بذلك العقاب، صارت الدار الآخرة دار تكليف، وأجمعوا على أن الأمر ليس كذلك.

وإن قلنا: إنهم لا يستحقون على ذلك الكذب، ولا على ذلك الخلف الكاذب عقاباً، فهذا يقتضي حصول الإذن من الله - تعالى - في ارتكاب القَبَائِح، وذلك باطل فثبت بهذه الوجوه أنه لا يجوز إقدام أهل القيامة على القبيح والكذب، وإذا ثبت هذا فَيَحْمَلُ قولهم: «والله ربنا ما كنا مشركين» في اعتقادنا وظنوننا؛ لأن القوم يعتقدون^(٣) ذلك.

فإن قيل: فعلى هذا التقدير يكونون صادقين في قولهم، فلماذا قال تبارك وتعالى: ﴿أَنْظِرْ كَيْفَ كَذَبُوا؟﴾ فالجواب أنه ليس يجب من قوله: ﴿أَنْظِرْ كَيْفَ كَذَبُوا؟﴾ أنهم كذبوا فيما تقدم ذكره من قولهم: «والله ربنا ما كنا مشركين»، بل يجوز أن يكون المراد ﴿أَنْظِرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ في دار الدنيا في أمور يخبرون عنها بأن ما هم عليه ليس بشرك، وأنهم على صواب ونحوه، فالمقصود من قوله تعالى: ﴿أَنْظِرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ اختلاف الحالتين، وأنهم كانوا في دار الدنيا يكذبون، وأنهم في الآخرة يتحرزون عن الكذب،

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: تفسير الرازي ١٢/١٥١.

ولكن حيث لا ينفعهم الصّدق، فلتعلّق أحد الأمرين بالآخر، أظهر الله - تعالى - للرسول ذلك^(١).

القول الثاني - قول جمهور المفسرين -: أن الكفار يكذبون في القيامة واستدلوا

بوجوه:

أحدها: ما حكى الله - تعالى - عنهم أنهم يقولون: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَالِمُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٧] مع أنه - تعالى - أخبر عنهم بقوله: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨].

وثانيها: قوله تبارك وتعالى: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُمْ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكَ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ أَلَّا يَأْتِيَهُمُ الْكَذِبُ﴾ [المجادلة: ١٨] بعد قوله تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ عَلَى الْكَذِبِ﴾ فَسَبَّهَ كذبهم في الآخرة بكذبهم في الدنيا.

وثالثها: ما حكاه - تعالى - عنهم: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِئْتُمْ قَالُوا لَبِئْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩].

والجواب عما قاله الجُبائي بأن يُحْمَلَ قولهم ما كانوا مشركين في ظنونهم، هذا مُخَالَفٌ لِلظَّاهِرِ، ثُمَّ قوله بعد ذلك: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا﴾ بأنه مَحْمُولٌ عَلَى كذبهم في الدنيا يوجبُ تفكيكِ نَظْمِ الآيَةِ، وَصَرَفَ أَوَّلَ الآيَةِ إِلَى أحوالِ القيامة، وَصَرَفَ آخِرَهَا إِلَى أحوالِ الدنيا، وهو في غاية البُعْدِ^(٢).

وقولهم: كذبوا في حال كَمَالِ الْعَقْلِ، وحال نُفْصَانِهِ، فنقول: لا يبعد أنهم خَالَ مَا عَاينُوا أحوالِ القيامة، وشاهدوا مُرْجِبَاتِ الْخَوْفِ الشَّدِيدِ اخْتَلَّتْ عقولهم، فذكروا هذا الكلام.

قولهم: كيف يَلِيقُ بِحِكْمَةِ اللَّهِ - تعالى - أن يحكي عنهم ما ذكره في حال اضْطِرَابِ الْعُقُولِ؟

فالجواب: هذا يوجب الخوف الشديد وذلك في دار الدنيا وأما قولهم: إنَّ المَكْلَفِينَ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونُوا عَقْلَاءَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ فنقول: اختلال عقولهم سَاعَةً وَاحِدَةً حَال مَا يَتَكَلَّمُونَ بهذا الكلام لا يمنع من كَمَالِ عقولهم في سَائِرِ الْأَوْقَاتِ^(٣).

قوله: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا﴾ «كيف» مَنصُوبٌ عَلَى حَدِّ نَصْبِهَا فِي قَوْلِهِ: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨] وقد تقدّم.

و «كيف» وما بعدها في محل نصب بـ «انظر»؛ لأنها معلقة لها عن العمل. و «كذبوا»

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: تفسير الرازي ١٢/١٥٣.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

وإن كان معناه مُسْتَقْبَلًا؛ لأنه في يوم القيامة، فهو لِتَحَقُّقِهِ أبرزه في صورة الماضي.
 وقوله: «وَضَلَّ» يجوز أن يكون نَسَقًا على «كذبوا»، فيكون داخلًا في حَيْزِ النَّظَرِ،
 ويجوز أن يكون اسْتِثْنَاءً إخباريًّا، فلا يندرجُ في حَيْزِ المنظور إليه.
 قوله «ما كانوا» يجوز في «ما» أن تكون مصدرية، أي: وضَلَّ عنهم افتراؤهم، وهو قول
 ابن عطية ويجوز أن تكون موصولة اسمية أي: وضل عنهم الذي كانوا يفترونه، فعلى الأول
 يحتاج إلى ضمير عائد على «ما» عند الجمهور، وعلى الثاني لا بُدَّ من ضمير عند الجميع.
 ومعنى الآية: انظر كيف كذبوا على أنفسهم باعْتِدَارِهِم بِالْبَاطِلِ وَتَبَرِّيهِمْ عَنِ الشَّرْكِ.
 و «ضَلَّ عنهم»: زَالَ وذهب ما كانوا يفترون من الأصنام، وذلك أنهم كانوا يَزْجُونَ
 شَفَاعَتَهَا وَنُصْرَتَهَا، فبطل ذلك كله.

قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كَلًّا أَبَوًا لَا يَقُولُوا بِهَِا حَقًّا إِذَا جَاءُوكَ يُخْبِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴿٢٥﴾﴾

قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾.

راعى لفظ «مَنْ» فأفرد، ولو راعى المعنى لجمع، كقوله في موضع آخر: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ﴾ [يونس: ٤٢].

وقوله: ﴿عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾ إلى آخره، حمل على معناها قوله: «وَجَعَلْنَا»
 «جعل» هنا يحتمل أن يكون للتَّضْيِيرِ، فيتعدى لاثنيين، أَوَّلُهُمَا: «أكِنَّة»، والثاني: الجار
 قبله، فيتعلق بمحذوف، أي: صَيَّرْنَا الْأَكِنَّةَ مُسْتَقَرَّةً عَلَى قُلُوبِهِمْ، ويحتمل أن يكون بمعنى
 «خلق»، فيتعدى لواحد، ويكون الجار قبله حالاً فيتعلق بمحذوف؛ لأنه لو تأخر لوقع
 صفة لـ «أكِنَّة».

ويحتمل أن يكون بمعنى «ألقى» فتتعلق «على» بها، كقولك: «ألقىت على زيد
 كذا»، «وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي» [طه: ٣٩].

وهذه الجملة تحتل وجهين:

أظهرهما: أنها مُسْتَأْنَفَةٌ سبقت للإخبار بما تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الْخِثْمِ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمِعِهِمْ.
 ويحتمل أن تكون في مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ، والتقدير: ومنهم من يستمع في
 حال كونه مَجْعُولًا عَلَى قَلْبِهِ كَنَانًا، وفي أذنه وَقْرًا، فعلى الأول يكون قد عطف جملة
 فعلية^(١) على اسمية^(٢)، وعلى الثاني: تكون الواو للحال، و «قد» مضمرة بعدها عند مَنْ
 يُقَدِّرُهَا قَبْلَ الْمَاضِي الْوَاقِعِ حَالًا.

والأَكِنَّةُ: جمع «كِنَان»، وهو الوعاء الجامع.

قال الشاعر:

٢١٢٧ - إِذَا مَا انْتَضَوْهَا فِي الْوَعَى مِنْ أَكِنَّةٍ حَسِبْتَ بُرُوقَ الْغَيْثِ تَأْتِي غُيُومُهَا^(١)

وقال بعضهم: «الِكْنُ» - بالكسر - ما يُحْفَظُ فيه الشَّيءُ، وبالفتح المصدر. يقال: كَنَنْتُهُ كِنًا، أي: جعلته في كِنٍ، وَجَمِعَ على «أَكَنَّان» قال تبارك وتعالى: ﴿مِنَ الْجِبَالِ أَكَنَّا﴾ [النحل: ٨١].

والكِتَانُ: الغطاء السَّاتِرُ، والفعل من هذه المادة يُسْتَعْمَلُ ثلاثياً ورُبَاعِيّاً، يقال: كَنَنْتُ الشَّيْءَ، وأَكَنَنْتُهُ كِنًا وإكَنَّانًا، إلّا أن الراغب فَرَّقَ بين «فَعَلَ» و «أَفْعَلَ»، فقال: «وَحُصِّنَ كُنْتُ بما يَسْتُرُ من بيت، أو ثوب، أو غير ذلك من الأجسام»، قال تعالى: ﴿كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَّكْنُونٌ﴾ [الصافات: ٤٩] وأَكَنَنْتُ بما يستر في النفس، قال تعالى: ﴿أَوْ أَكَنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

ويشهد لما قال قوله: ﴿إِنَّهُ لَقَرَّاءٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ﴾ [الواقعة: ٧٧ - ٧٨] وقوله تعالى: ﴿مَّا تَكُنُّ صُدُورُهُمْ﴾ [القصص: ٦٩]. و «كِنَان» يُجْمَعُ على «أَكِنَّة» في القِلَّةِ والكثْرَةِ لتضعيفه، وذلك أن فعلاً وفعلاً بفتح الفاء وكسرها يُجْمَعُ في القِلَّةِ على «أَفْعِلَة» كـ «أَحْمَرَة» و «أَفْذَلَة»، وفي الكَثْرَةِ على فُعُل كـ «حُمُر»، و «قُدُل»، إلّا أن يكون مُضَاعَفًا كـ «بَنَات»^(٢) و «كِنَان»، أو معتل اللام كـ «خِباء» و «قِباء»، ف يلتزم جمعه على «أَفْعِلَة»، ولا يجوز على «فُعُل» إلّا في قليلٍ من الكلام كقولهم: «عُنْ»، و «حُجَج» في جمع «عِنان» و «حجاج».

قال القرطبي^(٣): والأَكِنَّةُ: الأغْطِيَة مثل: الأَسِنَّة والسُّنَّان، والأَعِنَّة والعِئَان، كَنَنْتُ الشَّيْءَ في كِنَةٍ إِذَا صُنِّتَ فِيهِ، وَأَكَنَنْتُ الشَّيْءَ أَخْفَيْتُهُ، والكِنَانَةُ معروفة، والكِنَّة - بفتح الكاف والنون - امرأة أبيض، ويقال: امرأة الابن أو الأخ لأنها في كنة.

قوله: «أَنْ يَفْقَهُوه» في مَحَلٍّ نَضِبَ على المفعول من أَجْلِهِ، وفيه تأويلان سَبَقَا.

أحدهما: كَرَاهَةً أَنْ يَفْقَهُوه، وهو رأي البصريين.

والثاني: حَذَفُ «لا»، أي: أَنْ لَا يَفْقَهُوه، وهو رأي الكوفيين.

قوله: «وَقَرَأَ» عَطَفَ على «أَكِنَّة» فَيَنْتَضِبُ انتِصَابُهُ، أي: وجعلنا في آذانهم وقرأ و «في آذانهم» كقوله: «عَلَى قُلُوبِهِمْ».

وقد تقدّم أَنَّ «جَعَلَ» يحتمل معاني ثلاثة، فيكون هذا الجار مبنياً عليها من كونه مفعولاً ثانياً قُدِّمَ، أو متعلقاً بها نفسها أو حالاً.

(١) ينظر: البحر المحيط ١٠١/٤، المحرر الوجيز ٢٧٩/٢، الدر المصون ٣٢/٣.

(٢) ينظر: القرطبي: ٢٦٠/٦.

(٣) في ب: ثياب.

والجمهور على فتح ^(١) الواو من «وَقَرَأَ».

وقرأ طلحة ^(٢) بن مَرْصَفٍ بكسرهما، والفرق بين «الْوَقْر» و «الْوَقَر» أَنَّ المفتوح هو الثَقُلُ في الأذُن، يُقال منه: وَقَرْتُ أذنه بفتح القاف وكسرهما، والمُضَارِعُ تَقَرُّ وتَوَقَّرُ، بحسب الفعلين ك «تعد» و «تَوَجَّل».

وحكى أبو زيد: أَذُنٌ مَوْقُورَةٌ، وهو جَارٍ على القياس، ويكون فيه دليلٌ على أَنَّ «وَقَر» الثلاثي يكون متعدياً، وسُمِعَ «أَذُنٌ مَوْقُورَةٌ» والفعل على هذا «أَوْقَرْتُ» رباعياً كـ «أكرم».

و «الْوَقْر» - بالكسر - الجَمَلُ للحمار والبُغْلُ ونحوهما، كالوَشَقِ للبعير.

قال تعالى: ﴿فَالْمَوَلَايَ وَقَرَا﴾ [الذاريات: ٢] فعلى هذا قراءة الجمهور واضحة، أي: وجعلنا في آذانهم ثِقْلًا، أي: صَمًّا ^(٣).

وأما قراءة طَلْحَةَ، فكانه جعل آذانهم وَقَرْتُ من الصمم كما تُوقَرُ الدَّابَّةُ بالجمَل، والحاصلُ أَنَّ المادة تَدُلُّ على الثَقُلِ والرَّزَانَةِ ^(٤)، ومنه الوَقَارُ لِلثَّوَدَةِ والسَّكِينَةِ، وقوله تعالى: ﴿وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ فيه الفُضْلُ بين حَرْفِ الْعَطْفِ وما عطفه بالجار مع كون العاطف [على حرف واحد] ^(٥) وهي مسألة خلاف تقدم تَحْقِيقُهَا في قوله: ﴿أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

والظاهرُ أَنَّ هذه الآية ونظائرها مثل قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا فِي الْأَنْيَا حَسَنَةٌ وَفِي الْأَخْيَرَةِ حَسَنَةٌ﴾ [البقرة: ٢٠١] ليس مما فُضِّلَ فيه بين العاطف ومعطوفه كما تقدم.

فصل في بيان سبب نزول الآية

قال الكلبيُّ عن ابن عباس ^(٦) - رضي الله عنهما -: اجتمع أبو سفيان بن حرب، وأبو جهل بن هشام، والوليد بن المغيرة، والنضر بن الحارث، وعُتْبَةُ وشَيْبَةُ ابنا رَيْبَعَةَ، وأمِّيَّة وأبيُّ ابنا خَلْفٍ والحارث بن عامر يستمعون القرآن العظيم، فقالوا للنضر: يا أبا قتيلة: ما يقول محمد؟ قال: ما أدري ما يقول إلا أَنَّهُ يَحْرُكُ لِسَانَهُ وَشَفَتَيْهِ وَيَتَكَلَّمُ بِأَسَاطِيرِ الْأَوَّلِينَ مثل ما كنت أ حَدِّثُكُمْ عن القرون الماضية، وكان النضر كثيرَ الحديث عن القُرُونِ وأخبارها، فقال أبو سفيان: إني لأرى بغضَ ما يقول حقاً.

فقال أبو جهل: كَلَّا، لا تقر بشيء من هذا، وفي رواية: للموت أهون ^(٧) علينا من هذا، فأنزل الله تعالى: ﴿وَمَنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ أي: إلى كلامك، «وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ

(١) الدر المنصور ٣/ ٣٣.

(٢) ينظر: الكشف ١٤/ ٢، الدر المنصور ٣/ ٣٣. (٥) سقط في أ.

(٣) في ب: وقرأ، أي صمماً وثقلاً. (٦) ينظر: تفسير الرازي ١٢/ ١٥٣.

(٤) في ب: الثقل والرواية والرزانة. (٧) في ب: للموت علينا أهون.

أَكِنَّةٌ^(١) أَغْطِيَةَ جَمْع «كِنَّان»، كَالأَكِنََّةِ جَمْع «عِنَان» «أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقُرَأَ» أَي: صَمَمًا وَثِقَلًا.

فصل في بيان الدلالة من الآية

احتج أهلُ السُّنَّةِ بهذه الآية الكريمة على أنه - تعالى - قد يَضْرِفُ عن الإيمان، وَيَمْنَعُ منه؛ لأنه - تعالى - جعل القلبَ في الكِنَانِ الذي يمنعه عن الإيمان.

قالت المعتزلة^(٢): لا يمكن إخراج هذه الآية على ظاهرها لوجوه:

أحدها: أنه - تبارك وتعالى - إِنَّمَا أنزل القرآن العظيم ليكون حُجَّةً للرُّسُلِ على الكُفَّارِ، لا ليكون حُجَّةً للكُفَّارِ على الرسول ﷺ، ولو كان المراد من هذه الآية الكريمة أنه - تعالى - منع الكُفَّارَ عن الإيمان، لكان لهم أن يقولوا للرسول عليه الصلاة والسلام لما حكم بأنه منعنا من الإيمان فلم يذُمَّنا على ترك الإيمان ولم يدعونا إلى فعل الإيمان.

وثانيها: أنه تبارك وتعالى لو مَنَعَهُمْ من الإيمان، ثم دَعَاهُمْ إليه لكان ذلك تكليفاً لِلْعَاجِزِ، وهو مَنْفِيٌّ بصريح العقل، وبقوله تبارك وتعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وثالثها: أنه - تعالى - حكى ذلك الكلام عن الكُفَّارِ في معرض الذَّمِّ، فقال تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنََّةٍ مِمَّا نَدْعُونَ إِلَيْهِ وَفِي أَعَانِنَا وَقُرْ﴾ [فصلت: ٥] وقال في آية أخرى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨].

وإذا كان قد حكى عنهم هذا المذهب في معرض الذَّمِّ لهم امتنع أن يكون ذكره هنا في معرض التقرير والتوبيخ، وإلَّا لَرِمَ التَّنَاقُضُ.

ورابعها: أنه لا يَزَاعُ في أَنَّ الْقَوْمَ كانوا يَفْقَهُونَ، وَيَسْمَعُونَ، ويعقلون.

وخامسها: أَنَّ هذه الآية وَرَدَتْ في معرض الذَّمِّ على ترك الإيمان، وإذا كان هذا الصَّدُّ، والمنع من قِبَلِ اللَّهِ - تعالى - لما كانوا مَذْمُومِينَ، بل كانوا مَعْدُومِينَ.

وسادسها: أن قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُخَادِلُونَكَ﴾ يدلُّ على أنهم كانوا يفقهون، وَيُمَيِّزُونَ الْحَقَّ مِنَ الْبَاطِلِ، وعند هذا فلا بُدَّ من التأويل وهو من وجوه:

الأول: قال الجبائي^(٣): إِنَّ الْقَوْمَ كانوا يَسْتَمِعُونَ قِرَاءَةَ الرسول عليه الصلاة والسلام، لِيَتَوَصَّلُوا بسماع قراءته إلى مَعْرِفَةِ مكانه بالليل، فيقصدوا قَتْلَهُ وَإِيذَاءَهُ، فكان اللَّهُ - تبارك وتعالى - يلقي في قلوبهم النوم وهو المراد من الأَكِنََّةِ، ويثقل أَسْمَاعَهُمْ عن استماع تلك القراءة بسبب ذلك النَّوْمِ، وهو المراد من قوله: ﴿وَفِي أَعَانِنِهِمْ وَقُرْ﴾.

(١) ذكره القرطبي في «تفسيره» (٢٦١/٦) عن ابن عباس.

(٢) ينظر: الرازي ١٥٤/١٢. (٣) ينظر: تفسير الرازي ١٥٤/١٢.

الثاني: أن الإنسان الذي عَلِمَ الله - تعالى - منه أنه لا يؤمن، وأنه يموت على الكُفْرِ، فإنه - تبارك وتعالى - يَسِمُ قَلْبَهُ بعلامة مَخْصُوصَةٍ يَسْتَدِلُّ الملائكة برؤيتها على أنهم لا يُؤْمِنُونَ، فلا يَبْغُدُ تسمية تلك العلامة بالكِنَانِ والْغِطَاءِ المانع، وتلك العلامة في نفسها ليست مَانِعَةً عن الإيمان^(١).

الثالث: أَنَّهُمْ لَمَّا أَصْرُوا على الكُفْرِ، وَصَمَّمُوا عليه صار عدولهم عن الإيمان، والحالة هذه كالكِنَانِ المانع عن الإيمان، فذكر الله تبارك وتعالى الكِنَانِ كِنَايَةً عن هذا المعنى.

الرابع: إنه تعالى لما منعهم الألفاف التي يفعل بمن اهتدى، فأَخْلَاهُمْ منها، وفَوَّضَ أمورهم إلى أنفسهم لِسوءِ صَنِيعِهِمْ، لم يبعد أن يضيف ذلك إلى نفسه بقوله: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾.

الخامس: أن يكون هذا الكلام وَرَدَ حِكَايَةً لما كانوا يذكرونه من قولهم: «قلوبنا غُلْفٌ»، وقالوا: ﴿قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا نَدْعُونَ إِلَيْهِ فِي أَذَانِنَا وَقُرْ﴾ [فصلت: ٥].

فالجواب: أن العَبْدَ الذي أتى بالكُفْرِ إن لم يَقْدِرْ على الإتيان بالإيمان فقد صَحَّ قولنا: بأنه - تبارك وتعالى - هو الذي حملهُ على الكُفْرِ [وَصَدَّهُ عن الإيمان، وإن كان القادر على الكُفْرِ قَادِرًا على الإيمان فيمتنع صيرورة تلك القدرة مُضْذِرًا للكُفْرِ]^(٢) دون الإيمان إلا عند انْضِمَامِ تلك الدَّاعِيَةِ، وقد تقدَّم أن مجموع القُدْرَةِ مع الدَّاعِيَةِ يوجب الفعل، فيكون الكُفْرُ على هذا التقدير من اللّهِ تعالى، وتكون الدَّاعِيَةُ الجارة إلى الكُفْرِ كِنَانًا للقلب عن الإيمان، ووقرأ للسَّمْعِ عن اسْتِمَاعِ دَلَائِلِ الإيمان، فإذا ثبت في الدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ صِحَّةُ مَا دَلَّ عليه ظَاهِرُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ وَجِبَ حَمْلُهَا عليه عَمَلًا بِالْبَرهَانِ، وظاهر القرآن^(٣).

قوله: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كَلِمَةَ آيَةٍ﴾ أي من الْمُعْجَزَاتِ والدَّلَالَاتِ ﴿لَا يُؤْمِنُوا بِهَا﴾ وهذا يَدُلُّ على فَسَادِ تَأْوِيلِ الْجَبَائِي؛ لأنه لو كان المراد بالأَكِنَّةِ إلقاء النوم على قلوب الكُفَرَاءِ لثلا يمكنهم التَّوَصُّلُ بِسَمَاعِ صَوْتِهِ إلى وجدان مكانه، لما كان قوله: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كَلِمَةَ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا﴾ لا تَقَابُ بِذَلِكَ الكلام، ولوجب أن يُقَالَ: وجعلنا على قلوبهم أَكِنَّةً أن يسمعوها؛ لأن المقصود الذي ذكره الْجَبَائِي إنما يَحْصُلُ بِالْمَنْعِ من سماع الصَّوْتِ، أمَّا الْمَنْعُ من الْفِقْهِ لكلامه فلا تَعَلُّقَ له بما ذكره الجبائي^(٤).

قوله: «حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ» قد تقدَّم الكلام في «حَتَّى» الداخلة على «إذا» في أول «النساء».

(٣) ينظر: تفسير الرازي ١٢/١٥٥.

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٤) ينظر: تفسير الرازي ١٢/١٥٥.

(٢) سقط في أ.

وقال أبو البقاء^(١) - رحمه الله تعالى - : هنا «إذا» في موضع نصبٍ بجوابها، وهو «يقول» وليس لـ «حتَّى» هنا عَمَلٌ وإنما أفادت معنى الغاية، كما لا تعمل في الجُمْلِ.

وقال الحوفي: «حتَّى» غايةٌ و «يجادلونك» حال، «ويقول» جواب «إذا»، وهو العامل في «إذا».

وقال الزمخشري^(٢) : [هي]^(٣) «حتَّى» التي تقع بعدها الجُمْلُ، والجملةُ قوله : «إذا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ»، و «يُجَادِلُونَكَ» في موضع الحال، ويجوزُ أن تكون الجارة، فيكون «إذا جاءوك» في محلِّ الجر، بمعنى «حتَّى» وقت مجيئهم، و «يجادلونك» حالٌ. وقوله : «يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا» تفسيرٌ له، والمعنى أنه بلغ تكذيبهم الآيات إلى أنهم يجادلونك ويتكبرونك.

وفسّرَ مُجَادَلَتَهُمْ بأنهم يقولون : «إن هذا إلاّ أساطيرُ الأولين» قال أبو حيّان^(٤) : «وقد وَفَّقَ الحوفي، وأبو البقاء، وغيرهما للصواب في ذلك» ثم ذكر عبارة أبي البقاء والحوفي، وقال أيضاً : و «حتَّى» إذا وقع بعدها «إذا»، يُحتمل أن تكون بمعنى «الفاء»، ويحتمل أن تكون بمعنى «إلى أن»، فيكون التقدير : فإذا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يقول، أو يكون التقدير : وجعلنا على قلوبهم أكنةً، وكذا إلى أن قالوا : إن هذا إلاّ أساطيرُ الأولين، وقد تقدّم أن «يُجَادِلُونَكَ» حالٌ من فاعل «جَاءُوكَ»، و «يقول» : إمّا جواب : «إذا» وإمّا مفسّرةً للمجيء، كما تقدّم تقريره.

و «أساطير» فيه أقوال :

أحدها : أنه جمع لواحد مُقَدَّر، واختلَفَ في ذلك المُقَدَّر، ف قيل : أسطورة، وقيل : أسطارة، وقيل : أسطور، وقيل : أسطار، وقيل : إسْطِيرة وقال بعضهم : بل لِفِظَ بهذه المفردات.

والثاني : أنه جَمْعُ جَمْعٍ ف «أساطير» جمع «أسطار»، و «أسطار» جمع «سَطَر» بفتح الطاء، وأمّا «سَطَر» بسكونها فَجَمَعُهُ في القِلَّةِ على «أسْطَر»، وفي الكثرة على «سَطور» ك «فَلَس» و «أفْلَس» و «فُلُوس».

والثالث : أنه جَمْعُ جَمْعٍ الجَمْعِ ف «أساطير» جمع «أسطار»، و «أسطار» جمع «أسْطَر»، و «أسْطَر» جمع «سَطَر» وهذا مروِيٌّ عن الزَّجَّاج، وليس بشيء، فإنَّ «أسْطَار» ليس جمع «أسْطَر»، بل هما مثالا جَمْعُ قَلَّةٍ.

الرابع : أنه اسم جمع.

(٣) سقط في ب.

(٤) ينظر : البحر المحيط ١٠٣/٤.

(١) ينظر : الإملاء ٢٣٨/١.

(٢) ينظر : الكشاف ١٤/٢.

قال ابن عطية^(١): «هو اسم جمع لا واحد له من لفظه» وهذا ليس بشيء؛ لأنَّ النحويين قد نَصُّوا على أنه إذا كان على صيغة تَخَصُّصِ الْجُمُوعِ لم يُسمَّوْهُ اسم جمع، بل يقولون: هو جمع كـ «عَبَادِيد» و «شَمَاطِيط»، فظاهر كلام الرَّاغِبِ^(٢) - رحمه الله تعالى - أن «أساطير» جمع «سَطَر» بفتح الطاء، فإنه قال: وجمع «سَطَر» - يعني بالفتح - «أسطار» و «أساطير».

وقال المُبَرِّد - رحمه الله تعالى -: هي جمع «أُسْطُورَة» نحو: «أزْجُوْحَة» و «أراجيح» و «أخذوْثَة» و «أحاديث».

ومعنى «الأساطير»: الأحاديث الباطلة والترهات ممَّا لا حَقِيقَة له.

وقال الواحدي^(٣) - رحمه الله تعالى -: أصل «الأساطير» من «السَّطَر». وهو أن يجعل شيئاً ممتداً مؤلفاً، ومنه سَطَرُ الكتاب، وسطر من شجر مفروش.

قال ابن السكيت^(٤): يقال: سَطَرٌ وَسِطَرٌ، فمن قال: «سَطَر» فجمعه في القليل «أُسْطُر»، والتكثير «سُطُور»، ومن قال: «سِطَر» فجمعه «أُسْطَار»، و «الأساطير» جمع الجمع.

وقال الجبائي^(٥) - رحمه الله تعالى -: واحد الأساطير «أُسْطُور» و «أُسْطُورَة» و «إسْطِيرة».

قال جمهور المفسرين: أساطير الأولين ما سَطَرَهُ الأوَّلون.

وقال ابن عباس^(٦): معناه أحاديث الأولين التي كانوا يسطرونها، أي: يَكْتُبُونَهَا.

قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْتَوْنَ عَنْهُ وَإِنْ يُهْلِكُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ (٢٦)

قوله: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ في الضميرين - أعني «هم» وهاء «عنه» - أوجه:

أحدها: أن المرفوع يعود على الكُفَّار، والمجرور يعود على القرآن الكريم، وهو أيضاً الذي عَادَ عليه الضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ من «يَقْفَهُوْهُ»، والمُشَارُ إليه بقولهم: «إِنْ هَذَا».

والثاني: أَنَّ «هم» يعود على من تَقَدَّمَ ذكرهم من الكُفَّار، وفي «عنه» يعود على الرسول، وعلى هذا ففيه التَّفَاتُ من الخطاب إلى الْعَيْنِيَّة، فإن قوله: «جَاءَوكَ يُجَادِلُونَكَ» خطابٌ للرسول عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَام، فخرج من هذا الخطاب إلى الْعَيْنِيَّة.

وقيل: يعود المرفوع على أبي طالب وأتباعه.

وفي قوله: «يَنْهَوْنَ» و «يَنْتَوْنَ» تَجَنُّسُ التصريف، وهو عبارة عن انفراد كل كلمة

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٢/ ٢٨٠.

(٤) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: المفردات ٢٣٣.

(٥) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: تفسير الرازي ١٢/ ١٥٥.

(٦) ينظر: المصدر السابق.

عن الأخرى بحرف ف «ينهون» انفردت بالهاء، و «يَنَّاوُن» بالهمزة، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَحْسَبَنَّ أَنَّهُمْ يُخْسِنُونَ﴾ [الكهف: ١٠٤] ﴿بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ يَغْيِرَ لَكُمْ وَيَمَّا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ [غافر: ٧٥].

وقوله عليه الصلاة والسلام: «الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ»^(١)، وبعضهم يسميه «تجنيس التَّخْرِيف» وهو الفرق بين كلمتين بحرف وأنشدوا في ذلك قول القائل: [الكامل] ٢١٢٨ - إِنْ لَمْ أَشْنِ عَلَى ابْنِ حَزْبٍ غَارَةً لَمْ تَخُلْ يَوْمًا مِنْ نِهَابِ نَفُوسٍ^(٢) وذكر غيره أن «تجنيس التحريف» هو أن يكون الشُّكْلُ فرقاً بين كلمتين، وجعل منه «اللَّهُ تَفْتَحِ اللَّهُ» وقد تقدّم تحقيقه. وقرأ الحسن^(٣) «وَيَتَوْنَ» بإلقاء حركة الهمزة على النون وحذفها، وهو تخفيف قياسي.

و «النَّأْيُ»: البُعْدُ، قال: [الطويل]

٢١٢٩ - إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُجِيبَ لَمْ يَزَلْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةٍ يَنْبَرُحُ^(٤)

وقال الآخر في ذلك، فأجَادَ: [الطويل]

٢١٣٠ - أَلَا حَبْدًا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدٌ وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ^(٥)

عطف الشيء على نفسه للمُعَايَرَةِ اللَّفْظِيَّةِ يقال: نَأَى زَيْدٌ يَنَّاى نَأْيًا، ويتعدَّى بالهمزة، فيقال: أَذْأَيْتُهُ، وَلَا يُعْدَى بالتضعيف، وكذا كل ما كان عينه همزة.

ونقل الواحدى أنه يقال: نَأَيْتُهُ بمعنى نَأَيْتُ عَنْهُ.

وأنشد المبرِّدُ: [الطويل]

٢١٣١ - أَعَاذِلُ إِنْ يُضِيخَ صَدَايَ بِقَفْرَةٍ بَعِيداً نَأْيِي صَاحِبِي وَقَرِيبِي^(٦)

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ٣/١٤٩٣، الحديث (١٨٧٢/٩٧) وله شاهد من حديث أنس بلفظ: البركة في نواصي الخيل.

أخرجه البخاري في الصحيح ٦/٥٤، كتاب الجهاد باب الخيل معقود في نواصيها الخير الحديث (١٨٧٤/١٠٠) واللفظ لهما.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: الدر المصون ٣/٣٥، البحر المحيط ٤/١٠٤.

(٤) البيت لذي الرمة في ديوانه ص (١١٩٢)، خزانة الأدب ٩/٣٠٩ - ٣١٢، شرح الأشموني ١/١٣٤، شرح المفصل ٧/١٢٤، لسان العرب (رسم)، الدر المصون ٣/٣٥.

(٥) تقدم.

(٦) البيت للنمر بن تولب.

ينظر: الكامل ١/٣٧٣، روح المعاني ٧/١٢٧، لسان العرب (نأى) الدر المصون ٣/٣٥.

أي: نَأَى عَنِّي.

وحكى اللُّيْثُ: «نَأَيْتُ الشَّيْءَ»، أي: أَبْعَدْتُهُ، وأنشد: [الطويل]

٢١٣٢ - إِذَا مَا التَّقِيْنَا سَالَ مِنْ عِبْرَاتِنَا شَابِبٌ يُشْأَى سَيْلَهَا بِالْأَصَابِعِ^(١)
فَبَنَاءُ لِلْمَفْعُولِ، أي: يُنْحَى وَيُبْعَدُ.

والحاصلُ أنَّ هذه المادة تَدُلُّ على البُعْدِ، ومنه أَتَى أَي: أَفْعَلَ الثَّأِي. والمَثْأَى: الموضع البعيد.

قال النابغة: [الطويل]

٢١٣٣ - فَإِنَّكَ كَالْمَوْتِ الَّذِي هُوَ مُذْرِكِي وَإِنْ خِلْتُ أَنَّ الْمُنْتَأَى عَنْكَ وَاسِعٌ^(٢)

و «تَنَأَى» أي: تباعد، ومنه التَّوَيُّ لِلْحَفِيْزَةِ التي حول الجَبَاءِ لتبعد عنه الماء.

وَقُرِئَ^(٣): «وَنَاءٌ بِجَانِبِهِ» [فصلت: ٥١] وهو مَقْلُوبٌ من «نَأَى»، ويَدُلُّ على ذلك أنَّ الأصل هو المَصْدَرُ وهو «الثَّأَى» بتقديم الهمزة على حرف العلة.

فصل في المراد بالآية وسبب نزولها

معنى الآية الكريمة أنهم يَنْهَوْنَ النَّاسَ عَنْ اتِّبَاعِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَيَتَأَوَّنَ عَنْهُ، أي: يتباعدون عنه بأنفسهم نزلت هذه الآية في كُفَّار «مكة» المشرفة، قاله محمد بن الحنفية والسدي والضحاك^(٤)، وقال قتادة: يَنْهَوْنَ عَنِ الْقُرْآنِ، وعن النبي ﷺ ويتباعدون عنه^(٥).

واعلم أنَّ النهي عن النبي ﷺ مُحَالٌ فلا بد أن يكون النهي عن فعل يتعلَّق به، فذكروا فيه قولين:

الأول: ينهون عن تَدْبِيرِ الْقُرْآنِ واستماعه، وعن التَّصْدِيقِ بنبوة مُحَمَّدٍ ﷺ والإقرار برسالته.

الثاني: قال ابن عباس - رضي الله عنه - ومقاتل: نزلت في أبي طالب كان ينهى النَّاسَ عَنِ أَذَى النَّبِيِّ ﷺ وَيَمْنَعُهُمْ وَيَتَأَى عَنِ الْإِيمَانِ بِهِ أَي: يَبْعُدُ، حتى روي أنه اجتمع

(١) ينظر: اللسان (نأى) التهذيب (نأى) الدر المصون ٣/٣٥.

(٢) ينظر: ديوانه ص (٨١)، العملة لابن رشيقي ١٧٨/٢، معاهد التنصيص ٣٣٠/١، الكامل ٣٣/٣، المصون ٦٧ اللسان (نأى)، الدر المصون ٣/٣٦.

(٣) وهي قراءة ابن عامر من رواية ابن ذكوان ينظر: السبعة (٥٧٧)، الدر المصون ٣/٣٦.

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٧١/٥) عن محمد بن الحنفية وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/١٥).

(٥) وزاد نسبه لابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم.

(٥) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٧١/٥) عن قتادة وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/١٦) وزاد نسبه

لعبد الرزاق وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

إليه رؤوس المشركين، وقالوا: تَحْزِزُ^(١) من أَضْبَحْنَا وَجْهًا وَادْفَعْ إلينا محمداً، فقال أبو طالب: ما أَنْصَفْتُمُونِي أَدْفَعُ إليكم ولدي لِتَقْتُلُوهُ وَأَرْبِي وَلَدَكُمْ^(٢).

وروي أَنَّ النبي ﷺ دَعَاهُ إلى الإيمان فقال: لولا أَن تُعِيرُنِي قُرَيْشٌ لأَقْرَرْتُ بِهَا عَيْنَكَ، وَلَكِنْ أَذْبُ عَنْكَ مَا حَيْثُ^(٣)، وقال فيه أبياتاً: [الكامل]

٢١٣٤ - وَاللَّهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَنَمِهِمْ حَتَّى أَوْسَدَ فِي الثَّرَابِ دَفِينًا
فَاضْدَعُ بِأَنْرِكَ مَا عَلَيْكَ غَضَاضَةً وَأَبْشِرْ وَقَرِّ بِذَاكَ مِنْكَ عُيُونًا
وَدَعَوْتَنِي وَعَرَفْتُ أَنَّكَ نَاصِحِي وَلَقَدْ صَدَقْتَ وَكُنْتَ ثَمَّ أَمِينًا
وَعَرَضْتَ دِينًا قَدْ عَلِمْتُ^(٤) بَأْتَهُ مِنْ خَيْرِ أَذْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا
لَوْلَا الْمَلَامَةُ أَوْ حَذَارُ مَسَبَّةٍ لَوَجَدْتَنِي سَمَحاً بِذَاكَ مُبِينًا^{(٥) (٦)}

واعلم أَنَّ القول الأول أشبه لوجهين:

أحدهما: أَنَّ جميع الآيات المتقدمة في ذم طريقتهم، فلذلك كان ينبغي أَن يكون قولهم: «وهم ينهون عنه» مَحْمُولاً عَلَى أَمْرٍ مَذْمُومٍ، وإذا حملناه عَلَى أَنَّ أَبَا طَالِبٍ كَانَ يَنْهَى عَنْ إِذْيَائِهِ لَمَّا حَصَلَ هَذَا النَّظْمُ^(٧).

وثانيهما: قوله تبارك وتعالى بعد ذلك: ﴿وَلَنْ يُهْلِكَُونَ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ يعني به ما تقدم ذكره، ولا يَلِيْقُ ذَلِكَ النَّهْيُ عَنْ أَذْيَيْهِ، لَأَن ذَلِكَ حَسَنٌ لَا يُوجِبُ الْهَلَاكَ^(٨).

فإن قيل: إِنَّ قوله: ﴿وَلَنْ يُهْلِكَُونَ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ يرجع إلى قوله: «يَنَأَوْنَ عَنْهُ» لَا إِلَى قوله: «ينهون عنه»؛ لَأَن الْمَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّهُمْ يَبْعُدُونَ عَنْهُ بِمُفَارَقَةِ دِينِهِ وَتَرْكِ مُوَافَقَتِهِ وَذَلِكَ ذَمٌّ.

فالجواب أَن ظاهر قوله: ﴿وَلَنْ يُهْلِكَُونَ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ يرجع إلى كل ما تقدم ذكره، كما يقال: «فلان يبعد عن الشيء الفلاني وينفر عنه، ولا يَضُرُّ بِذَلِكَ إِلَّا نَفْسُهُ»، فلا يكون^(٩) هذا الضرر متعلقاً بأحد الأمرين دون الآخر.

(١) في ب: خذ شاباً.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٧٢/٥) والمحاكم (٣١٥/٢) والطبراني كما في «مجمع الزوائد».

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١٥/٣) وزاد نسبه للفريابي وعبد الرزاق وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن أبي حاتم وأبي الشيخ وابن مردويه والبيهقي في «الدلائل» عن ابن عباس.

(٣) ينظر: تفسير القرطبي ٢٦١/٦. (٤) في القرطبي: عرفت.

(٥) في القرطبي: يقينا.

(٦) تقدم.

(٧) ينظر: تفسير الرازي ١٥٦/١٢.

(٨) ينظر: المصدر السابق.

(٩) في ب: فيكون.

قوله: «وإن يهلكون» [إن] نافية كالتي في قوله: ﴿إِنْ هَذَا﴾ [الأنعام: ٢٥] و «أنفسهم» مفعول، وهو استثناء مفرغ، ومفعول «يشعرون» محذوف: إمّا اختصاراً، وإمّا اختصاراً، أي: وما يشعرون أنهم يهلكون أنفسهم بتماديهم في الكفر وغلوهم فيه، قاله ابن عباس^(١).

قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ تُفْعَلُ عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَلَيْلَتُنَا نَرُدُّ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٢٧)

لما بين أنهم يهلكون أنفسهم شرح كيفية ذلك الهلاك فقال: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ تُفْعَلُ عَلَى النَّارِ﴾، وجواب «لو» محذوف لفهم المعنى، والتقدير: «لرايت شيئاً عظيماً وهولاً مفضلاً»^(٢).

وحذف الجواب كثير في التثزيل، وفي النظم كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا﴾ [الرعد: ٣١].

وقول الآخر [في ذلك:]^(٣) [الطويل]

٢١٣٥ - وَجَدَكَ لَوْ شِئْنَا أَتَانَا رَسُولُهُ
وقوله: [الطويل]

٢١٣٦ - فَلَوْ أَنَّهَا نَفْسٌ تَمُوتُ جَمِيعَةً
وقول الآخر فأجاد: [الكامل]

٢١٣٧ - كَذَبَ الْعَوَازِلُ لَوْ رَأَيْنَا مُنَاخَا
وحذف الجواب أبلغ [قالوا:]^(٤) لأن السامع تذهب نفسه كل مذهب، ولو صرح له بالجواب وطّن نفسه عليه فلم يحسن منه كثيراً، ولذلك قال كثير في ذلك: [الطويل]

٢١٣٨ - فَقُلْتُ لَهَا يَا عَزُّ كُلِّ مُصِيبَةٍ إِذَا وَطُنْتُ يَوْمًا لَهَا النَّفْسُ ذَلَّتْ^(٥)
وقوله: «تري» يجوز أن تكون بصرية، ومفعولها محذوف، أي: ولو ترى حالهم،

(١) ينظر: الرازي ١٢/١٥٧. (٢) في ب: منقطعاً.

(٣) سقط في ب. (٤) تقدم.

(٥) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص (١٠٧)، سر صناعة الإعراب ٢/٦٤٨، شرح المفصل ٨/٩، لسان العرب (جمع). ابن يعيش ٨/٩، العمدة لابن رشيق ١/٢٥١، الدر المصون ٣/٣٦.

(٦) البت لجرير في ديوانه ص (٩٩١)، سر صناعة الإعراب ٢/٦٤٨، شرح المفصل ٨/٩، الدر المصون ٣/٣٦.

(٧) سقط في ب.

(٨) ينظر: ديوانه ص (٩٧)، معجم الشعراء (٢٤٣) الكامل ١/٣٢٤، الإنصاف ٢/٤٦٢، التهذيب (وطن)، اللسان (وطن).

ويجوز أن تكون القَلْبِيَّةُ، [والمعنى: ^(١)] ولو صرفت فكرك الصحيح لأن تَدَبَّرَ حَالَهُمْ لَارْذَدَّتْ يَقِينًا.

وفي «لو» [هذه] ^(٢) وجهان:

أظهرهما: أنها الامتناعية، فينصرف المضارع بعدها للمُضِيِّ، ف «إذ» باقية على أصلها من دلالتها على الزَّمَنِ الماضي، وهذا وإن كان لم يقع بعد؛ لأنه سيأتي يوم القيامة، إلا أنه أبرز في صورة الماضي لتحقيق الوَعْدِ.

والثاني: أنها بمعنى «إن» الشرطية، و «إن» ^(٣) هنا تكون بمعنى «إذا»، والذي حمل [هذا] القائل على ذلك كَوْنُهُ لم يقع بعد وقد تقدّم تأويله.

وقرأ الجمهور ^(٤) - رضي الله عنهم - : «وَقَفُوا» مبنياً للمفعول من «وقف» ثلاثياً [و «على» يحتمل أن تكون على بابها وهو الظاهر أي: حبسوا عليها، أو عرضوا عليها، وقيل: يجوز] ^(٥) أن تكون بمعنى «في»، أي: في النار، كقوله: «عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمَانَ»، أي: في ملك سليمان.

وقرأ ابن السَّمِيعِ ^(٦)، وزيد بن علي: «وَقَفُوا» مبنياً للمفاعل.

و «وَقَفَ» يتعدى ولا يتعدى، وفُرِّقَتِ الْعَرَبُ بينهما بالمُضَدِّ، فمصدر اللّازم على «فُعُول»، ومصدر المُتَعَدِّي على «فَعَلَ» ولا يقال: أَوْقَفْتُ.

قال أبو عمرو بن العلاء: «لم أَسْمَعْ شيئاً في كلام العرب: «أوقفت فلاناً»، إلا أنني لو رأيت رجلاً واقفاً فقلت له: «ما أوقفك هاهنا» لكان عندي حسناً وإنما قال كذلك؛ لأنَّ تَعْدِي الفِعْلِ بالهمزة مقيسٌ نحو: ضحك زيدٌ وأضحكته أنا، ولكن سَمِعَ غيره في «وقف» المتعدي أوقفته.

قال الراغب ^(٧): «ومنه - يعني من لفظ وقف والقوم - استُعِيرَ وقفت الدَّابَّةُ إذا سَبَلَتْهَا» فجعل الوقف حقيقةً في مَنع المشي، وفي التَّسْبِيلِ مَجَازاً على سبيل الاستِعَارَةِ، وذلك أن الشَّيْءَ المُسَبَّلَ كأنه ممنوعٌ من الحركة، والوقف لفظٌ مشتركٌ بين ما تقدّم وبين سوارٍ من عاج، ومنه: حمار مَوْقِفٌ بأَرْسَاعِهِ مِثْلُ الوقْفِ مِنَ الْبَيَاضِ.

فصل في معنى الوقوف على النار

وقال الزجاج ^(٨) - رحمه الله تعالى - : ومعنى وقفوا على النار يحتمل ثلاثة أوجه:

(١) سقط في ب. (٢) سقط في أ. (٣) في ب: وإذ.

(٤) ينظر: البحر المحيط ١٠٥/٤، الدر المصون ٣٧/٣.

(٥) سقط في أ.

(٦) ينظر: الدر المصون ٣٧/٣، البحر المحيط ١٠٥/٤.

(٧) ينظر: المفردات ٥٣٠. (٨) ينظر: تفسير الرازي ١٥٧/١٢.

الأول: يجوز أن يكون قد وقفوا عندها وهم يُعَايِثُوهَا فهم موقوفون على أن يدخلوا النار.

الثاني: يجوز أن يكون وقفوا عليها وهي تحتهم بمعنى أنهم وقفوا فوق النار على الصراط، وهو جسْرٌ فوق جَهَنَّمَ «على النار».

[الثالث:]^(١) معناه: أنهم عرفوا حقيقتها تعريفاً من قولك: «وَقَفْتُ فلاناً على كلام فلان» أي: عَلِمْتُهُ معناه وعَرَفْتُهُ، وفيه الوجه المتقدم^(٢)، وهو أن يكون «على» بمعنى «في»، والمعنى أنهم يكونون غَائِبِينَ في النار، وإثماً صَحَّ على هذا التقدير أن يقول: وقفوا على النار، لأن النار ذَرَكَاتٌ وَطَبَقَاتٌ بعضها فوق بعض، فيصح هناك معنى الاستغلاء.

قوله: «يا لَيْتَنَّا» قد تقدّم الكلام في «يا» المباشرة للحرف والفعل.

وقرأ نافع، وأبو عمرو^(٣)، وابن كثير، والكسائي «ولا نُكَذِّبُ» و «نكون» برفعهما ويُنْصِبُهُمَا حمزة^(٤)، وحفص عن عاصم، ورفع الأول ونصب^(٥) الثاني ابن عامر، وأبو بكر. ونقل أبو حيان عن ابن عامر أنه نصب الفعلين، ثم قال بعد كلام طويل: قال ابن عطية^(٦) - رضي الله عنه -: وقرأ ابن عامر في رواية هشام بن عمار عن أصحابه، عن ابن عامر^(٧): «ولا نكذب» بالرفع، و «نكون» بالنصب، فأما قراءة الرفع فيهما، ففيها ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الرفع فيهما على العطف على الفعل قبلهما، وهو «نُرَدُّ»^(٨)، ويكونون قد تَمَنَّوْا ثلاثة أشياء: الرَّدُّ إلى دار الدنيا، وعدم تكذيبهم بآيات ربهم، وكونهم من المؤمنين.

والثاني: أن «الواو» واو الحال، والمضارع خبر مبتدأ مُضْمَرٍ، والجُمْلَةُ الاسمية في محل نصب على الحال من مرفوع «نُرَدُّ».

والتقدير: يا ليتنا نُرَدُّ غير مكذّبين وكاثنين [من المؤمنين فيكون تمنّي الرد مقيداً

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: تفسير الرازي ١٢/١٥٨، وحكاة وجهاً رابعاً.

(٣) ينظر: الدر المصون ٣/٣٧، البحر المحيط ٤/١٠٥.

(٤) ينظر: حجة القراءات ص (٢٤٥)، الدر المصون ٣/٣٧، البحر المحيط ٤/١٠٥.

(٥) ينظر: الدر المصون ٣/٣٧، البحر المحيط ٤/١٠٦.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٢٨١.

(٧) ينظر: الحجة لابن خالويه ص (١٣٧ - ١٣٨)، المشكل ١/٢٤٩، ٢٥٠، الزجاج ٢/٢٦٢، ٢٦٣،

التيبان ١/٤٨٩، النشر ٢/٢٥٧، السبعة ص (٢٥٥)، الحجة لأبي زرعة ص (٢٤٥)، الدر المصون ٣/

٣٧، البحر المحيط ٤/١٠٦.

(٨) في ب: يرد.

بهاتين الحالين، فيكون الفعلان^(١) أيضاً داخلين في التمني.

وقد استشكل الناس هذين الوجهين، بأن التَّمَنِّي إنشاء، والإنشاء لا يدخله الصدق ولا الكذب، وإنما يدخلان في الأخبار، وهذا قد دخله الكذب لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَكْذِبُونَ﴾. وقد أجابوا عن ذلك بثلاثة أوجه:

أحدها: ذكره الزمخشري^(٢) - قال: هذا تَمَنُّ تَضَمَّنَ معنى العدة، فجاز أن يدخله التَّكْذِيبُ كما يقول الرَّجُلُ: «ليت الله يرزقني مالاً فأحسن إليك، وأكافئك على صنيعك» فهذا تَمَنُّ في معنى الواعد، فلو رَزَقَ مالاً ولم يُحَسِّنْ إلى صاحبه، ولم يكافئه كذب، وصَحَّ أن يقال له كاذب، كأنه قال: إن رزقني الله مالاً أحسنت إليك.

والثاني: أن قوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا يَكْذِبُونَ﴾ ليس متعلقاً بالتمني، بل هو مَخْصُصٌ إخبار من الله تبارك وتعالى، بأنهم ذَيَّنْهُمْ الكَذِبَ وهجيراًهم ذلك، فلم يدخل الكذب في التمني، وهذان الجوابان واضحان، وثانيهما أوضح.

والثالث^(٣): «أنا لا نُسَلِّمُ أَنَّ التَّمَنِّي لا يدخله الصدق ولا الكذب، بل يدخلانه، وعُزِّي ذلك إلى عيسى بن عُمَرَ، واحتج على ذلك بقول الشاعر [حيث قال]^(٤):
[الطويل]

٢١٣٩ - مَنِي إِنْ تَكُنْ حَقًّا تَكُنْ أَحْسَنَ الْمُنَى وَإِلَّا فَقَدْ عِشْنَا بِهَا زَمَنًا رَعْدًا^(٥)

قال: «وإذا جاز أن تُوصَفَ الْمُنَى بكونها حقاً جاز أن تُوصَفَ بكونها باطلاً وكذباً». وهذا الجواب ساقط جداً، فإن الذي وُصِفَ بِالْحَقِّ إنما هو الْمُنَى، و «المنى» جمع «مُنْيَةٍ» و «الْمُنْيَةُ» تُوصَفُ بِالصِّدْقِ والكذب مجازاً؛ لأنها كأنها تَعِدُ النَّفْسَ بوقوعها، فيقال لما وقع منها: صَادِقٌ، وَلَمَّا لَمْ يَقَعْ منها: كاذب، فالصِّدْقُ والكذب إنما دَخَلَا فِي الْمُنْيَةِ لا في التمني.

والثالث من الأوجه المتقدمة: أن قوله: «ولا تُكْذَّبُ» خبر لمبتدأ محذوف، والجملة استثنائية لا تعلق لها بما قبلها، وإنما عطفت هاتان الجملتان الفعليتان على الجملة المُشْتَمِلَةِ عَلَى أَدَاةِ التَّمَنِّي وما في حيزها، فليست داخلَةً فِي التَّمَنِّي أصلاً، وإنما أَخْبَرَ اللهُ - تبارك وتعالى - عنهم أنهم أَخْبَرُوا عَنْ أَنْفُسِهِمْ بأنهم لا يكذبون بآيات ربهم، وأنهم يكونون من الْمُؤْمِنِينَ، فتكون هذه الجملة وما عَطِفَ عَلَيْهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بالقول، كأنَّ التَّقْدِيرَ: فَقَالُوا: يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَقَالُوا: نحن لا نُكْذِبُ وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ.

(٢) ينظر: الكشاف ١٥/٢.

(١) سقط في أ.

(٤) سقط في ب.

(٣) في ب: وثانيهما.

(٥) البيت لرجل من بني الحارث في ذيل الأمالي ص (١٠٢) وينظر: شرح عمدة الحافظ ص (٣٦٨)، شرح الحماسة ١٤١٣/٣، روح المعاني ١٣٠/٧، الدر المصون ٣٨/٣.

واختار سيبويه^(١) هذا الوجه، وشبهه بقولهم: «دَعْنِي وَلَا أُعَوِّدُ»، أي: وأنا لا أعود تَرْكَنِي أو لم تتركني، أي: لا أعود على كُلِّ حَالٍ، كذلك معنى الآية: أَخْبَرُوا أَنَّهُمْ^(٢) لَا يُكَذِّبُونَ بآيَاتِ رَبِّهِمْ، وَأَنَّهُمْ يَكُونُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ على كلِّ حَالٍ، رُدُّوا^(٣) أو لم يُرَدُّوا.

وهذا الوجه وإن كان النَّاسُ قد ذكروه ورجَّحوه، واختاره سيبويه - رحمه الله - كما مرَّ، فإن بعضهم اسْتَشْكَلَ عليه إشْكَالاً، وهو: أَنَّ الكَذِبَ لَا يَقَعُ فِي الآخِرَةِ، فكيف وُصِّفُوا بِأَنَّهُمْ كاذِبُونَ فِي الآخِرَةِ فِي قولهم «وَلَا تُكَذِّبُ وَتَكُونُ»؟

وقد أجيب عنه بوجهين:

أحدهما: أن قوله «وَأَنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ» اسْتِثْنَاءٌ لَدَمَّهِمْ بالكذب، وأن ذلك شأنهم كما تقدَّم ذلك آنفاً.

والثاني: أَنَّهُمْ صَمَّمُوا فِي تِلْكَ الْحَالِ على أَنَّهُمْ لو رُدُّوا لما عادوا إلى الكُفْرِ لما شَاهَدُوا مِنَ الْأَفْوَالِ والعقوبات، فأخبر الله - تعالى - أَنَّ قولهم فِي تِلْكَ الْحَالِ: «وَلَا نَكْذِبُ» وإن كان عن^(٤) اعتقاد وتصميم يتغير^(٥) على تقدير الرَّدِّ، ووقوع العَوْدِ، فيصير قولهم: «وَلَا نَكْذِبُ» كذباً، كما يقول اللَّصُّ عند أَلَمِ العقوبة: «لَا أُعَوِّدُ» ويعتقد ذلك ويصمم عليه، فإذا خَلَصَ وعاد كان كاذباً.

وقد أجاب مكي^(٦) أيضاً بجوابين:

أحدهما [قريب]^(٧) مما تقدَّم، والثاني لغيره، فقال - أي: لكاذبون فِي الدُّنْيَا فِي تكذيبهم الرُّسُلَ، فإنكارهم البُعْثَ لِلْحَالِ [التي]^(٨) كانوا عليها فِي الدُّنْيَا، وقد أجاز أبو عمرو وغيره وَقُوعَ التكذيب فِي الآخِرَةِ، لأنَّهُمْ ادَّعَوْا أَنَّهُمْ لو رُدُّوا لم يُكَذِّبُوا بآيَاتِ اللَّهِ، فعلم الله ما لا يكون لو كان كيف يكون، وَأَنَّهُمْ لو رُدُّوا لم يؤمنوا ولكذبوا بآيَاتِ اللَّهِ، فأكذبهم الله فِي دَعْوَاهُمْ.

وأما نَصْبُهُمَا فبِإِضْمَارِ «أَنَّ» بعد الواو التي بمعنى «مع»، كقولك: «لَيْتَ لِي مَالاً وَأَنْفَقَ مِنْهُ» فالفعل منصوب بإِضْمَارِ «أَنَّ»، و «أَنَّ» مصدرية ينسبُ منها ومن الفعل بعدها مَصْدَرٌ، و «الواو» حرف عَطْفٍ، فيستدعي معطوفاً عليه، وليس قبلها فِي الآية إلاّ فعل، فكيف يُعْطَفُ اسْمٌ على فعل؟ فلا جَرَمَ أَنَّ نَقْدَرُ مصدرًا متوهمًا يُعْطَفُ هَذَا الْمَصْدَرُ الْمُنْسَبُ مِنْ «أَنَّ» وما بعدها عليه، والتقدير: يَا لَيْتَنَا لَنَا رَدٌّ، وانتفاء تكذيب بآيَاتِ رَبِّنا وَكَوْنٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أي: لَيْتَنَا لَنَا رَدٌّ مع هذين الشيئين، فيكون عدم التكذيب والكَوْنُ مِنَ

(١) ينظر: الكتاب ١/٤٩٨.

(٥) فِي أ: ونصبهم يتعين.

(٢) فِي ب: بأنهم.

(٦) ينظر: المشكل ١/٢٦٢.

(٣) فِي ب: يروا.

(٧) فِي أ: قرب.

(٤) فِي أ: بين.

(٨) سقط فِي أ.

المؤمنين مُتَمَنِّينَ أيضاً، فهذه ثلاثة أشياء أعني الرَّدَّ وعدم التكذيب، والكون من المؤمنين مُتَمَنِّاةً بقيد الاجتماع، لا أَنْ كُلَّ واحدٍ مُتَمَنِّي وَخَدَهُ؛ لما تقدَّم من أَنَّ هذه «الواو» شرط إضمار «أَنْ» بعدها: أَنْ تصلح «مع» في مكانها، فالنَّصْبُ يُعَيِّنُ أحدَ مُحْتَمَلَاتِهَا في قولك: «لا تأكل السَّمَكَ وتشرب اللبن» وشبهه، والإشكال المتقدِّم وهو إدخال التكذيب على التمني وارْدُ هنا، وقد تقدم جوابه إلا أَنْ بَغْضَهُ يَتَعَدَّرُ هنا، وهو كون «لا نَكْذِبُ، ونكونُ» مُسْتَأْنَفَيْنِ سَبْقًا لمجرد الإخبار، فبقي: إمَّا لكون التمني دَخَلَهُ معنى الوَعْدِ، وإمَّا أَنْ قوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَهَمُّ لَكُذِبُونَ﴾ ليس رَاجِعاً إلى تَمَنِّيهِمْ، وإمَّا لأنَّ التمني يدخله التكذيب، وقد تقدَّم فسادهُ.

وقال ابن الأنباري - رحمه الله - : «أَكْذَبَهُمْ في معنى التَّمَنِّي، لأنَّ تَمَنِّيَهُمْ رَاجِعٌ إلى معنى: «نحنُ لا نَكْذِبُ إذا رُدُّدْنَا» فَغَلَبَ^(١) عَزَّ وَجَلَّ تأويل الكلام فَأَكْذَبَهُمْ، ولم يستعمل لفظ التَّمَنِّي». وهذا الذي^(٢) قاله ابن الأنباري - رحمه الله تعالى - تقدَّم معناه بأوضح من هذا.

قال أبو حيان^(٣) : وكثيراً ما يوجد في كتب النحو أن هذه «الواو» المنصوب بعدها هو على جواب التَّمَنِّي، كما قال الزمخشري^(٤) : «وقرىء^(٥) : «ولا نَكْذِبُ، ونكون» بالنصب بإضمار «أَنْ» على جواب التمني، ومعناه^(٦) إِنْ رُدُّدْنَا لَمْ نُكْذِبُ، ونكن من المؤمنين.

قال: وليس كما ذَكَرَ، فَإِنْ نَصَبَ الفعل بعد «الواو» ليس على جهة الجواب؛ لأنَّ «الواو» لا تقع جواب الشرط، فلا يَتَعَقَّدُ مِمَّا قَبْلَهَا، ولا مِمَّا بَعْدَهَا شَرْطُ وجواب، وإنما هي واو «مع» يُعْطَفُ ما بعدها على المَصْدَرِ الْمُتَوَهَّمِ قَبْلَهَا، وهي واو العطف يتعيَّنُ مع النَّصْبِ أحدَ مَحَالِيلِهَا الثلاثة: وهي المعيةُ ويميزُهَا من «الفاء» تقديرُ «مع» موضعها، كما أنَّ فاء الجواب إذا كان بعدها فعلٌ منصوبٌ ميِّزُهَا تقديرُ شَرْطُ قَبْلَهَا أو حَالٌ مكانها وشُبْهَةٌ من قال: إنها جواب أنها تنصب في المواضع التي تنصب فيها «الفاء»، فتوهَّم أنها جواب.

وقال سيبويه^(٧) - رحمه الله تعالى - : والواو تنصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انْتَصَبَ ما بعد «الفاء»، والواو والفاء معناهما مختلفان، ألا ترى قوله: [الكامل]

٢١٤٠ - لَا تَنَّةَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ

(١) في ب: قلب.

(٢) في ب: الرد.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١٠٥/٤.

(٤) ينظر: الكشف ١٥/٢.

(٥) ينظر: الدر المصون ٣٧/٣ - ٣٨، البحر المحيط ١٠٦/٤ - ١٠٧.

(٦) في أ: وجوابه.

(٧) ينظر: الكتاب ٤٢٤/١.

(٨) تقدم.

لو دخلت «الفاء» هنا لأفسدت المعنى، وإنما أراد: لا تجمع النّهي والإتيان وتقول^(١): «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» لو أدخلت الفاء هنا لفسد المعنى.

قال أبو حيان: ويوضح لك أنها ليست بجواب أنفراد «الفاء» دونها، فإنها إذا حذفت انجزم الفعل بعدها بما^(٢) قبلها لما تضمنته من معنى الشرط إلا في النفي، فإن ذلك لا يجوز.

قال شهاب الدين^(٣) - رحمه الله تعالى -: قد سبق الزمخشري إلى هذه العبارة أبو إسحاق الزجاج، قال أبو إسحاق^(٤): نصب على الجواب بالواو في التمني كما تقول: «ليتك تصير إلينا ونكرمك».

المعنى: ليت مصيرك يقع وإكرامنا، ويكون المعنى: «ليت ردنا وقع وأن لا نكذب».

وأما كون «الواو» ليست بمعنى «الفاء» فصحيح، على ذلك جمهور النحاة، إلا أنني رأيت أبا بكر بن الأثيري خرج النص على وجهين: أحدهما: أن «الواو» بمعنى «الفاء».

قال أبو بكر: في نصب «نكذب» وجهان:

أحدهما: أن «الواو» مبدلة من «الفاء»، والتقدير: يا ليتنا نرد فلا نكذب ونكون، فتكون «الواو» هنا بمنزلة «الفاء» في قوله: «لَوْ أَنِّي لِي كَرَّةٌ فَأَكُونُ مِنَ الْمُحْسِنِينَ» [الزمر: ٥٨]. يؤكد هذا قراءة ابن مسعود، وابن أبي إسحاق «يا ليتنا نرد فلا نكذب» بالفاء [منصوباً]^(٥).

والوجه الآخر: النص على الصرف، ومعناه الحال، أي: يا ليتنا نرد غير مكذبين. أما قراءة ابن عامر - يرفع الأول ونصب الثاني - فظاهرة بما تقدم؛ لأن الأول يرتفع على حد ما تقدم من التأويلات، وكذلك نصب الثاني يتخرج على ما تقدم ويكون قد أدخل عدم التكذيب في التمني أو استأنفه، إلا أن المنصوب يحتمل أن يكون من تمام قوله: «نرد» أي: تمنوا الرد مع كونهم من المؤمنين، وهذا ظاهر إذا جعلنا: «ولا نكذب» مغطوفاً على «نرد» أو حالاً منه.

وأما إذا جعلنا «ولا نكذب» مستأنفاً، فيجوز ذلك أيضاً، ولكن على سبيل الاعتراض، ويحتمل أن يكون من تمام «ولا نكذب» أي: لا يكون منا تكذيب مع كوننا

(١) في أ: وبقوله.

(٢) في ب: مما.

(٣) ينظر: الدر المصون ٣/ ٣٩.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٢/ ٢٦٣.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٤/ ١٠٦، الدر المصون ٣/ ٤٠.

(٦) سقط في ب.

من المؤمنين في التمني، أو أستأنفه ويكون قوله: «ولا نكذب» حينئذٍ على حاله، أعني من احتماله العطف على «الرَّد» أو الحالية، أو الاستئناف، ولا يخفى حينئذٍ دخول كونهم مع المؤمنين في التَّمَنِّي وخروجه منه بما تقدّم تقريره.

وقرئ شاذّاً عكس^(١) قراءة ابن عامر، أي: يَنْصُبُ «نكذب»، ورفع «نكون»، وتخريجها على ما تقدّم إلا أنها يضعف فيها جَعْلُ «ونكون من المؤمنين» حالاً لكونه مضارعاً مثبتاً إلا بتأويل بعيد، كقوله: [المتقارب]

٢١٤١ - نَجَوْتُ وَأَزْهَيْتُهُمْ مَالِكَا^(٢)

أي: وأنا أزهيهم^(٣)، وقولهم: «قمت وأصلك عيئة»، ويدل على حذف هذا المبتدأ قراءة أبي^(٤): «ونحن نكون من المؤمنين».

فصل في تحرير معنى الرد

معنى الآية الكريمة: أنهم تَمَنَّوْا الرَّدَّ إلى حالة التكليف، لأن لَفْظَ «الرَّد» إذا استعمل في المُسْتَقْبَل من حالٍ إلى حالٍ، فالمعهود منه الرَّدُّ إلى الحالة الأولى، فإن الظاهر أن مَنْ صدر عنه تَقْصِيرٌ، ثُمَّ عاين الشَّدائد والأهوال من ذلك التقصير أنه يتمنى الرَّدَّ إلى الحالة الأولى؛ ليسعى في إزالة جميع وجوه التقصيرات ومعلوم أن الكُفَّار قَصَّرُوا في دار الدنيا، فهم يَتَمَنَّوْنَ العَوْدَ إلى الدنيا لِتَدَارُكَ تِلْكَ التَّقْصِيرَاتِ، وذلك التدارك^(٥) لا يحصل بالعَوْدِ إلى الدنيا فقط ولا بترك التكذيب فقط، ولا بعمل الإيمان، بل إِنَّمَا يَحْصُلُ التَّدَارُكُ بمجموع هذه الأمور الثلاثة، فوجب إدخال هذه الثلاثة تحت التمني.

فإن قيل: كيف يحسنُ منهم تمني الرد مع أنهم يعلمون أن الرَّدَّ لا يحصل ألبتة؟ والجواب من وجهين:

أحدهما: لعلمهم [لم]^(٦) يعلموا أن الرَّدَّ لا يحصل [ألبتة]^(٧)؟

والثاني: أنهم وإن علموا أن ذَلِكَ لا يَحْصُلُ إِلَّا أن هذا العلم لا يمنع من حصول إرادة الرَّدَّ، كقوله تبارك وتعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُخْرِجُوا مِن النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا﴾ [المائدة: ٣٧] وقوله تعالى: ﴿أَن أَفْضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٥٠] فلَمَّا صَحَّ أن يريدوا هذه الأشياء مع العلم بأنها لا تحصل، فبأن يتمنونه أقرب، لأن باب التمني أَوْسَعُ.

(١) ينظر: الدر المصون ٣/٤٠، البحر المحيط ٤/١٠٧.

(٢) تقدم. (٥) في ب: العود.

(٣) في ب: ارهبهم. (٦) سقط في أ.

(٤) ينظر: الدر المصون ٣/٤٠. (٧) سقط في ب.

قوله تعالى: ﴿بَلْ بَدَأَ لَهُمْ مَا كَانُوا يُخَفُّونَ مِنْ قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾

«بل» هنا للانتقال من قصّة إلى أخرى، وليست للإبطال، وعبارة بعضهم تؤهم أن فيها إنطالا لكلام الكفّرة، فإنه قال: «بل» ردّ لما تمثّوه أي: ليس الأمر على ما قالوه؛ لأنهم لم يقولوا ذلك رغبة منهم في الإيمان، بل قالوه إشفاقاً من العذاب وطمعاً في الرحمة.

قال أبو حيّان^(١): «ولا أدري ما هذا الكلام».

قال شهاب الدين^(٢): «ولا أدري ما وجه عدم الدرایة منه؟ وهو كلام صحيح في نفسه، فإنهم لما قالوا: يا ليتنا كانوا قالوا تمثّينا، ولكن هذا التمني ليس بصحيح، لأنهم إنما قالوه تقيّة، فقد يتمنى الإنسان شيئا بلسانه، وقلبه فارغ منه.

وقال الزجاج - رحمه الله تعالى -: «بل» هنا استدراك وإيجاب نفی، كقولهم: «ما قام زيد بل قام عمرو».

وقال أبو حيّان^(٣): «ولا أدري ما النفی الذي سبق حتى توجبه بل»؟ قال شهاب الدين^(٤) - رحمه الله تعالى -: الظاهر أن النفی الذي أراده الزجاج هو الذي في قوله: «ولا نكذب بآيات ربنا» إذا جعلناه مستأنفاً على تقدير: ونحن لا نكذب، والمعنى: بل إنهم مكذبون.

وفاعل «بدأ» قوله: «ما كانوا»، و «ما» يجوز أن تكون موصولة اسمية وهو الظاهر، أي: ظهر لهم الذي كانوا يخفّونه، والعائد محذوف، ويجوز أن تكون مصدرية، أي: ظهر لهم إخفاؤهم، أي: عاقبته، أو أطلق المصدّر على اسم المفعول، وهو بعيد، والظاهر أن الضميرين: أعني المجرور والمرفوع في قوله: «بدأ لهم ما كانوا يخفّون» عائدان على شيء واحد، وهم الكفار أو اليهود والنصارى خاصة.

وقيل: المجرور للاتباع والمرفوع للرؤساء، أي: بل بدأ للاتباع ما كان الوجهاء المتبعون يخفّونه.

فصل في معنى «يخفون»

واختلفوا في ذلك الذي أخفّوه، فقال أبو روق^(٥): إن المشركين في بعض مواقف القيامة ينجحون الشرك، فيقولون: «والله ربنا ما كنا مشركين» فينطق الله جوارحهم،

(١) ينظر: البحر المحيط ١٠٧/٤

(٢) ينظر: الدر المصون ٤١/٣

(٣) ينظر: البحر المحيط ١٠٧/٤

(٤) ينظر: الدر المصون ٤١/٣

(٥) ينظر: الرازي ١٦٠/١٢

فتشهد عليهم بالكُفْر، فذلك حين بدا لهم ما كانوا يخفون من قبل .

قال الواحدي^(١) : وعلى هذا القول أهل التفسير .

وقال المبرد^(٢) : بَدَا لَهُمْ وَبَالَ عِقَائِهِمْ وَأَعْمَالِهِمْ وَسُوءُ عَاقِبَتِهَا .

وقال الزجاج : بَدَا لِلْإِتِّبَاعِ مَا أَخْفَاهُ الرُّسَاءُ عَنْهُمْ مِنْ أَمْرِ الْبَعْثِ وَالنَّشُورِ ، قَالَ : وَيدُلُّ [على ذلك] ^(٣) أَنَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - ذَكَرَ عَقِيبَهُ : وَقَالُوا ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [المؤمنون : ٣٧] وهذا قول الحسن^(٤) .

وقال بعضهم^(٥) : هذا في الْمُتَافِقِينَ كانوا يُسِرُّونَ الْكُفْرَ ، وَيُظْهِرُونَ الْإِسْلَامَ ، وَبَدَا لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَهُوَ مَا كَانُوا يَخْفُونَ مِنْ قَبْلِ .

وقيل^(٦) : بَدَا لَهُمْ مَا كَانَ عِلْمَاؤُهُمْ يَخْفُونَ مِنْ جَحْدِ نُبُوَةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَنَعْتُهُ وَالْبَشَارَةِ بِهِ ، وَمَا كَانُوا يُخَرِّقُونَ مِنَ التَّوْرَةِ .

قوله : «وَلَوْ رَدُّوا» قرأ الجمهور^(٧) بضم الراء خالصاً .

وقرأ الأعمش^(٨) ، ويحيى بن وثاب ، وإبراهيم : «رَدُّوا» بكسرهما خالصاً .

وقد مرَّ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَاعَفَ الْعَيْنَ وَاللَّامَ يَجُوزُ فِي فَائِهِ إِذَا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ ثَلَاثَةَ الْأَوَاجِهِ الْمَذْكُورَةِ فِي «فَاءِ» الثَّلَاثِي الْمُغْتَلِّ الْعَيْنَ إِذَا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ ، نَحْوُ : قِيلَ وَبِيعَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ [ذلك]^(٩) .

وقال الشاعرُ : [الطويل]

٢١٤٢ - وَمَا جِلٌّ مِنْ جَهْلٍ حُبًّا حُلَمًا نِينَا وَلَا قَائِلُ الْمَغْرُوفِ فِينَا يُعْتَفُ^(١٠)

بكسر الحاء .

قوله : «وإنهم لكاذبون» تقدّم الكلام على هذه الجملة : هل هي مُسْتَأْنَفَةٌ أَوْ رَاجِعَةٌ إِلَى قَوْلِهِ : «يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ» ؟ .

فصل

والمعنى أَنَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَوْ رَدُّهُمْ لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُمْ تَرْكُ التَّكْذِيبِ وَفِعْلُ الْإِيمَانِ ، بَلْ كَانُوا يَسْتَمِرُّونَ عَلَى طَرِيقَتِهِمُ الْأُولَى .

فإن قيل : إن أهل القيامة قد عرفوا الله بالضرورة [وشاهدوا أنواع]^(١١) العقاب ، فمع

(١) ينظر : الرازي ١٢ / ١٦٠ .

(٧) ينظر : الدر المصون ٣ / ٤١ .

(٢) ينظر : الرازي ١٢ / ١٦٠ .

(٨) ينظر : الدر المصون ٣ / ٤١ .

(٣) في ب : عليه .

(٩) سقط في ب .

(٤) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٢ / ١٦٠) عن الحسن .

(١٠) تقدم .

(٥) ينظر : الرازي ١٢ / ١٦٠ .

(١١) سقط في أ .

(٦) ينظر : الرازي ١٢ / ١٦٠ .

هذه الأحوال كيف [يمكن] ^(١) أن يقال : إنهم يَعُودُونَ إلى الكُفْرِ والمعصية .

فالجواب : قال القاضي ^(٢) : تقديره : ولو رُدُّوا إلى حَالَةِ التكليف ، وإنَّما يَحْصُلُ الرُّدُّ [إلى] ^(٣) هذه الحالة ، إذا لم يحصل في القيامة مَعْرِفَةُ اللَّهِ بالضرورة ، ولم يحصل هناك مُشَاهَدَةُ الأحوال وعذابُ جَهَنَّمَ ، فهذا الشرط يكون مضمراً لا مَحَالَةً .

وهذا الجواب ضعيف ؛ لأن المقصود من الآية الكريمة بَيَانُ غُلُوبِهِمْ في الإصرار على الكُفْرِ ، وعدم رغبتهم في الإيمان ، فلو قَدَّرْنَا عدمَ معرفة الله في القيامة وعدمَ مشاهدة الأحوال لم يكن إصْرَارُهُمْ على كفرهم الأول مزيدَ تَعَجُّبٍ ، وإذا لم يكن اعتبار هذا الشَّرْطِ الذي ذكره القاضي ^(٤) .

وقال الواحدي ^(٥) - رحمه الله تعالى - : هذه الآية الكريمة من أَظْهَرِ الدلائل على فساد قول المُعْتَزَلَةِ ؛ لأن الله - تبارك وتعالى - بيّن أنهم لو شاهدوا النَّارَ والعذابَ ، ثم سألوا الرَّجْعَةَ ورُدُّوا إلى الدنيا لَعَادُوا إلى الشرك ، وذلك للقضاء السَّابِقِ فيهم ، وإلا فالعَاقِلُ لا يَرْتَابُ فيما شاهد .

قال القرطبي : وقد عَایَنَ إبليس ما عَایَنَ من آيات الله تبارك وتعالى ثم عَانَدَ .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ ^(٦)

قوله : ﴿ وَقَالُوا ﴾ هل هذه الجملة مَعْطُوفَةٌ على جواب «لو» والتقدير ولو رُدُّوا لَعَادُوا [ولقَالُوا] ^(١) ، أو هي مُسْتَأْنَفَةٌ ليس دَاخِلَةً في خبر ، أو هي معطوفة على قوله : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ ثلاثة أوجه :

ذكر الزمخشري ^(٧) الوجهين الأوّل والأخير ، فإنه قال : «وقالوا» عطف على «لَعَادُوا» ، أي : لو رُدُّوا لكفروا ، ولقَالُوا : إن هي إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ، كما كانوا يقولون قبل مُعَايِنَةِ القيامة ، ويجوز أن يُعْطَفَ على قوله : «وإنهم لكاذبون» [على معنى : وإنهم لَقَوْمٌ كاذبون] ^(٨) في كل شيء .

والوجه الأول منقول عن ابن زيد ، إِلَّا أن ابن عَطِيَّةَ رَدَّهُ فقال : وتوقيفُ الله - تعالى - لهم في الآية بعدها فيه دلالة على البَغْثِ والإشارة إليه بقوله : «أليس هذا بالحق» يردُّ على هذا التأويل ، وقد يُجَابُ عن هذا باختلاف حالين : فإن إقْرَارَهُمْ بالبعث حقيقة ، إنما هو في الآخرة ، وإنكارهم ذلك إنما هو في الدنيا بتقدير عَوْدِهِمْ إلى الدنيا ، فاعترافهم به في الدار الآخرة غَيْرُ مُتَأَنٍّ لإنكارهم إِيَّاهُ في الدنيا .

(٥) ينظر : المصدر السابق .

(٦) سقط في ب .

(٧) ينظر : الكشف ١٦/٢ .

(٨) سقط في ب .

(١) سقط في ب .

(٢) ينظر : الرازي ١٦٠/١٢ .

(٣) سقط في أ .

(٤) ينظر : الرازي ١٦٠/١٢ .

قوله : «إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا» «إِنْ» نافية، و «هي» مبتدأ، و «حَيَاتُنَا» خبرها، ولم يكتفوا بمجرد الإخبار بذلك حتى أبرزوها محصورةً في نفي وإثبات، و «هي» ضمير مُبْهَمٌ يفسره خبره، أي : ولا نعلم ما يُرَادُ به إلا بذكر^(١) خبره، وهو من الضمائر التي يفسرها ما بعدها لفظاً ورتبة وقد تقدم ذلك عند قوله : ﴿فَسَوَّيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة : ٢٩] وكون هذا مما يفسره ما بعده لفظاً ورتبةً فيه نظر، إذ لقائل أن يقول : «هي» تعود على شيء دلَّ على سياق الكلام، كأنهم قالوا : إِنَّ العادة المستمرة، أو إن حَالَتْنَا وما عَهِدْنَا إلَّا حياتنا الدنيا، واستند هذا القائل إلى قول الزمخشري : «هذا ضمير لا يُعْلَمُ ما يُرَادُ به إلا بذكر ما بعده».

ومثَّل الزمخشري بقول العرب «هِيَ النَّفْسُ تَتَحَمَّلُ مَا حُمِلَتْ»^(٢) و «هي» العرب تقول ما شاءت». وليس فيما قاله الزمخشري دَلِيلٌ له؛ لأنه يعني أنه لا يُعْلَمُ ما يعود عليه الضمير إلا بذكر ما بعده، وليس في هذا ما يَدُلُّ على أن الخبر مُقَسَّرٌ للضمير.

ويجوز أن يكون المعنى : إن الْحَيَاةَ إلَّا حَيَاتِنَا الدُّنْيَا، فقوله «إِلَّا حَيَاتِنَا الدُّنْيَا» دالٌّ على ما يُفَسِّرُ الضمير، وهو الْحَيَاةُ مُطْلَقاً، فصدق عليه أنه لا يعلم ما يُرَادُ به إلا بذكر ما بعده من هذه الْحَيَاةِ لا من حَيَاةٍ التفسير، وَيَدُلُّ على ما قلنا قول أبي البقاء^(٣) - رحمه الله تعالى - : هي كِنَايَةٌ عن الحياة، ويجوز أن يكون ضمير الْقِصَّةِ.

قال شهاب الدين^(٤) - رحمه الله تعالى - : أَمَّا أَوَّلُ كلامه فصحيح، وأَمَّا آخِرُهُ وهو قوله : «إِنْ هِيَ» ضمير الْقِصَّةِ فليس بشيء؛ لأن ضمير الْقِصَّةِ لا يفسرُ إلَّا بِجُمْلَةٍ مُصَرَّحٍ بِجَزَائِهَا.

فإن قيل : الكوفي يجوزُ تفسيره بالمفرد، فيكون نَحْوُ نَحْوُهُمْ؟.

فالجواب أَنَّ الكوفي إنما يُجَوِّزُهُ بمفرد عامل عمل الفعل، نحو : «إنه قائم زيد» و «ظَنَنْتُهُ قائماً زيداً» لأنه في صورة الجملة؛ إذ في الكلام مُسْنَدٌ وَمُسْنَدٌ إِلَيْهِ.

أما نحو «هو زيد» فلا يجيزه أحدٌ، على أن يكون «هو» ضمير شأن لا قِصَّةً، والدنيا صفة الحياة، وليست صِفَةً مزيلةً اشتراكاً عارضاً، يعني : أن تَمَّ حَيَاةً غير دنيا يُقَرُّون بها؛ لأنهم لا يعرفون إلَّا هذه، فهي صِفَةٌ لمجرد التوكيد، كذا قيل، ويعنون بذلك أنها لا مَفْهُومٌ لها، وإلَّا فحقيقة التوكيد غَيْرُ ظَاهِرَةٍ بخلاف «نَفَقَةٌ وَجِدَةٌ» [الحاقة : ١٣].

و «الباء» في قوله : «بمبعوثين» زائدة لتأكيد الخبر المنفي، ويحتمل مجرورها أن يكون مَنْصُوبٌ الْمَحَلُّ على أَنَّ «ما» هاهنا حجازيةٌ، أو مرفوعةٌ على أنها تميمية.

(١) في ب : تذكر.

(٢) ينظر : الهمع ١/٦٦.

(٣) ينظر : الإملاء ١/٢٣٩.

(٤) ينظر : الدر المصون ٣/٤٢.

(٥) في ب : هو.

قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿٣٠﴾﴾

قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ الآية الكريمة [الآية: ٣٠] تَمَسَّكَ بعضُ المُشَبِّهَةِ بهذه الآية، وقال: ظاهرها يدلُّ على أن أهل القيامة يَقِفُونَ عند الله - تبارك وتعالى - بالقَرْبِ منه، وذلك يدلُّ على أنه تبارك وتعالى [بحيث يحضر في مكان تارة، ويغيب عنه أخرى، وهذا خطاب؛ لأن ظاهر الآية يدل على أن الله تعالى] ^(١) يوقِفُ عليه، كما يقف أحدنا على الأرض، وذلك على كونه مُسْتَعْلِيًّا على ذات الله تعالى، وأنه باطلٌ بالاتِّفَاق، فوجب تأويله، وهو من وجهين ^(٢):

الأول: أنه من باب الحذف، تقديره: على سؤال رَبِّهِمْ أو ملك ربهم، أو جزاء ربهم، أو على ما أخبرهم به من أمر الآخرة.

الثاني: أنه من باب المَجَاز؛ لأنه كنايةٌ عن الحَبْسِ للتوبيخ، كما يوقِفُ العَبْدُ بين يَدَي سَيِّدِهِ لِيُعَاتِبَهُ، ذكر ذلك الزمخشري ^(٣)، أو يكون المراد بالوقوف المَعْرِفَةُ، كما يقول الرجل لغيره: «وَقَفْتُ على كلامك» أي: عرفتُه، ورجَّحَ الزمخشري المَجَازَ على الحذف؛ لأنه بدأ بالمجاز، ثم قال: وقيل وقفوا على جزاء ربهم ^(٤) وللناس خلاف في ترجيح أحدهما على الآخر وفيه ثلاثة مذاهب:

أشهرها: ترجيح المجاز على الإضمار.

والثاني: عكسه.

والثالث: هاهنا سواء.

قوله: «قال: أليس» في هذه الجملة وجهان:

أحدهما: أنها استِفْهَامِيَّةٌ أي: جواب سؤال مُقَدَّر، قال الزمخشري ^(٥): «قال» مَرْدُودٌ على قولِ قائل.

قال: ماذا ^(٦) قال لهم رَبُّهُمْ إِذْ أَوْقَفُوا عليه؟ فقيل: قال لهم: أليس هذا بالحق.

والثاني: أن تكون الجملة حَالِيَّةً، وصاحب الحال «رَبُّهُمْ» كأنه قيل: وَقَفُوا عليه قَائِلًا: أليس هذا بالحق؟ والمُشَارُ إليه قيل: هو ما كانوا يكذبون به من البَغْثِ. وقيل: هو العَذَابُ يدلُّ عليه «فذوقوا العذاب».

وقوله: «بما كنتم» يجوز أن تكون «ما» مَوْضُوعَةً اسميةً، والتقدير: تَكْفُرُونَهُ، والأصل: تكفرون به، فاتَّصَلَ الضمير بالفعل بعد حذف الواسطة، ولا جائز أن يُحذف،

(٤) في أ: من حرارتهم.

(٥) ينظر: الكشف ١٦/٢.

(٦) في ب: إذا.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: الرازي ١٦٠/١٢.

(٣) ينظر: الكشف ١٦/٢.

وهو مجرورٌ بحاله، وإن كان مجروراً بحرف جرٍّ بمثله الموصول لاختلاف المتعلق، وقد تقدّم إيضاحه^(١).

والأولى أن تُجَعَلَ «ما» مصدريةً، ويكون متعلقُ الكُفْرِ محذوفاً، والتقدير: بما كنتم تكفرون بالبعث، أو بالعذاب، أي: بملاقاته، أي: بكفرهم بذلك.

فإن قيل: قد قال تبارك وتعالى: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمْ﴾ [آل عمران: ٧٧]، وها هنا قد قال [لهم]^(٢): «أليس هذا بالحق؟» فما وجه الجمع؟

فالجواب: لا يكلمهم بالكلام الطيب النافع.

قال ابن عباس: هذا في موقف، وقولهم: «والله ربنا ما كنا مشركين» في موقف آخر، والقيامة مواقف، ففي موقف يُقْرَوْنَ، وفي موقف ينكرون.

قوله: ﴿فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ خَصَّ لفظ الذوق، لأنهم في كل حال يجدونه وجدان الذائق.

قوله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِقَوْلِهِمْ إِنْ كُنَّا مُبْعَثُونَ﴾ [الأنعام: ٣١]، وصف أحوال منكري البعث بأميرين:

أحدهما: حصول الخسران، أي: خسروا أنفسهم بتكذيبهم المصير إلى الله - تبارك وتعالى - بالبعث بعد الموت.

والثاني: حمل الأوزار العظيمة، فأما خسرانهم فهو حسرتهم على تفريطهم وفوات الثواب وحصول العقاب.

قوله: ﴿حَقَّ إِذَا جَاءَتْهُمْ السَّاعَةُ﴾ في نصب «بعثة» أربعة أوجه:

أحدها: أنها مصدرٌ في موضع الحال من فاعل «جاءت» أي: مُبَاغِتةٌ، وإما من

مفعوله أي: مبغوتين.

الثاني: أنها مصدرٌ على غير الصدر^(٣)؛ لأنَّ معنى «جاءتهم» بَعَثَتْهُمْ بَعَثَةً، فهو كقولهم: «أَتَيْتَهُ رَكْضاً».

الثالث: أنها منصوبة بفعل محذوف من لفظها، أي: تَبَعَثَتْهُمْ بَعَثَةً.

الرابع: بفعل [من غير لفظها، أي: أنتهم بَعَثَتْهُمْ بَعَثَةً، والبغت والبغته مفاجأة الشيء بسرعة من]^(٤) غير اعتداد به، ولا جَعْلٍ بِإِلَّ مِنْهُ حَتَّى لو استشعر الإنسان به، ثم جاء

(١) في ب: أيضاً.

(٢) في ب: المصدر.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في ب.

بسرعة من غير اعتداد به لا يُقال فيه: بَعَثَ، وكذلك قول الشاعر في ذلك: [الطويل]

٢١٤٤ - إِذَا بَعَثْتُ أَشْيَاءَ قَدْ كَانَ قَبْلَهَا قَدِيمًا فَلَا تَغْتَدِّهَا بَعَثَاتٌ^(١)

والألف واللام في «السَّاعَةِ» للعلبة كالنجم والثريا؛ لأنها غلبت على يوم القيامة، وسميت القيامة سَاعَةً لسرعة الحساب فيها على الباري تبارك وتعالى.

وقيل: لأنَّ السَّاعَةَ من الوقت الذي تقوم فيه القيامة؛ لأنها تُفَجِّأُ الناس في ساعة لا يعلمها [أحد]^(٢) إلا الله تعالى. وقوله: «قالوا» هو جواب «إذا».

قوله: «يَا حَسْرَتُنَا» هذا مجاز؛ لأنَّ الحَسْرَةَ لا يتأتى منها الإقبال، وإنما المعنى على المُبَالَعَةِ في شِدَّةِ التَّحَسُّرِ، وكأنهم نادوا التحسر، وقالوا: إن كان لك وقت، فهذا أوانُ حضورك.

ومثله: «يا ويلتنا» والمقصودُ التنبيهُ على خطأ المنادي، حيث ترك ما أخوجه تركه إلى نداء هذه الأشياء.

قال سيبويه^(٣) - رحمه الله -: فيكون المنادي هو نفس الحَسْرَةِ، والمُرَادُ بالحَسْرَةِ النَّدَامَةُ.

قال الزَّجَّاجُ^(٤) - رحمه الله تعالى -: هذا النَّدَاءُ يَنْبَهُ الناس على ما سيحصل لهم من الحَسْرَةِ، والعربُ تعبر عن تعظيم أمثال هذه الأمور باللفظة كقوله تبارك وتعالى: ﴿يَحْسِرُ عَلَى الْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠] ﴿يَحْسِرُ عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] ﴿يَتَوَلَّى الْإِذَى﴾ [هود: ٧٢] و﴿يَتَأَسَّفُ﴾ [يوسف: ٨٤] والمعنى: يا أيها الناس تنبهوا على ما وقع من الأسف، فوقع النداء على غير المنادي في الحقيقة.

قوله: «عَلَى مَا فَرَّطْنَا» متعلق^(٥) بالحسرة و«ما» مَصْدَرِيَّةٌ، أي: على تفریطنا، والضمير في «فيها» يجوز أن يعود على السَّاعَةِ، ولا بد من مضاف، أي: في شأنها والإيمان بها، وأن يعود على الصَّفَقَةِ المتضمنة في قوله: «قَدْ حَسِرَ الَّذِينَ»، قاله الحسن، أو يعود على الحياة الدنيا، وإن لم يجر لها ذِكْرٌ لكونها معلومة، قاله الزمخشري^(٦) - رحمه الله تعالى -.

وقيل: يعود على مَنَازِلِهِمْ في الجنة إذا رأوها، وهو بعيد.

والتفريط: التقصير في الشيء مع القدرة على فعله.

وقال أبو عبيد^(٧) هو التَّضْيِيعُ.

(١) ينتظر: مفردات الراغب ص(٥٥)، الدر (٤) ينظر: المرجع السابق.

المصون ٤٣/٣.

(٥) في ب: يتعلق.

(٦) ينظر: الكشف ١٧/٢.

(٧) ينظر: مجاز القرآن ١٩٠/١.

(٣) ينظر: الرازي ١٦٤/١٢.

(٢) سقط في ب.

وقال ابن بَخر: وهو السَّبْقُ ومنه الفارط، أي: السَّابِقُ للقوم، فمعنى فَرَطَ بالتشديد خَلَّى السَّبْقَ لغيره، فالتضعيف فيه للسَّلْبِ، كـ «جَلَدَتِ البعير» ومنه ﴿فَتَهَجَّدَ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ﴾ [الإسراء: ٧٩].

فصل في تحرير معنى الخسران

اعلم أن [كلمة «حتى»]^(١) غاية [لقوله: «كذبوا»]^(٢) لا لقوله: «قد خَسِرَ»، لأن خسرانهم لا غَايَةَ له، ومعنى «حتى» هاهنا أَنَّ مُنْتَهَى تكذيبهم الحُسْرَةُ يوم القيامة والمعنى: أنهم كذبوا بالْبَعْثِ إلى أن ظهرت السَّاعَةُ بَعْثَةً، فإن قيل: إنما يَتَخَسَّرُونَ عند موتهم.

فالجواب: لما كان المَوْتُ وَقُوعاً في [أحوال الآخرة و]^(٣) مقدماتها جُعِلَ من جنس السَّاعَةِ، وسُمِّيَ باسمها، فلذلك قال عليه أفضل الصلاة والسلام: «مَنْ مَاتَ فَقَدْ قَامَتْ قِيَامَتُهُ» والمراد بالسَّاعَةِ: القيامة.

قوله: «وَهُمْ يَحْمِلُونَ» [الواو] للحال، وصَاحِبُ الحال «الواو» في «قالوا» أي: قالوا: يا حَسْرَتَنَا في حَالَةِ حَمْلِهِمْ أَوْزَارَهُمْ.

وصُدِّرَت هذه الجملة بضمير مبتدأ؛ ليكون ذِكْرُهُ مَرَّتَيْنِ فهو أَبْلَغُ.

والْحَمْلُ هنا قيل: مجازٌ عن مَقَاسَاتِهِمُ الْعَذَابَ الذي سَبَبُهُ الْأَوْزَارُ.

[قال الزَّجَّاجُ: كما يُقَالُ: «ثَقُلَ عَلَيَّ كَلَامُ فُلَانٍ»]^(٤) والمعنى: كرهته.

وقيل: هو حقيقة وفي الحديث: «إِنَّهُ يُمَثَّلُ لَهُ عَمَلُهُ بِصُورَةٍ قَبِيحَةٍ مُنْتِنَةِ الرِّيحِ قَبِيحِلُهَا» وهو قول قتادة، والسُّدِّي^(٥)، وَخَصَّ الظَّهْرَ؛ لِأَنَّهُ يُطَبَّقُ [مِنَ الْحَمْلِ]^(٦) ما لَا يُطَبِّقُهُ غَيْرُهُ مِنَ الْأَعْضَاءِ كَالرَّأْسِ وَالكَاهِلِ، وهذا كما تقدم^(٧) في قوله: ﴿فَلَمَسُوهُ بِيَدِهِمْ﴾ [الأنعام: ٧]، ﴿فَتَبَدَّوْهُ وَرَأَوْهُمُ ظُهُورِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٨٧] لِأَنَّ الْيَدَ أَقْوَى فِي الْإِدْرَاكِ اللَّمَسِيِّ مِنْ غَيْرِهَا.

وَالْأَوْزَارُ: جمع «وِزْر» كـ «حِمْل» وأحمال وعِذْل وأَعْدَال.

وَالْوِزْرُ فِي الْأَصْلِ الثَّقْلُ، ومنه: وَرَزَتْهُ، أي: حَمَلَتْهُ شَيْئاً ثَقِيلاً^(٨)، ووزير الملك من هذا؛ لِأَنَّهُ يَتَحَمَّلُ أَعْبَاءَ مَا قُلَّدَهُ الْمَلِكُ مِنْ مَثُونَةٍ رَعِيَّتِهِ وَحَسْمَتِهِ^(٩) ومنه أَوْزَارُ الْحَرْبِ لِسِلَاحِهَا وَأَلَاتِهَا، قال [القاتل في ذلك]^(١٠): [المتقارب]

(٦) سقط في ب.

(٧) سقط في أ.

(٨) في ب: قليلاً.

(٩) في ب: وحشمه.

(١٠) سقط في ب.

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في ب.

(٥) انظر تفسير الرازي (١٢/١٦٤).

٢١٤٥ - وَأَعْدَدْتُ لِلْجَزْبِ أَوْزَارَهَا رَمَاحاً طَوَالاً وَخَيْلاً ذُكُوراً^(١)

وقيل: الأصل في ذلك الوزرُ بفتح الواو والزاي، وهو المَلْجَأُ الذي يُلْتَجَأُ إليه من الجَبَلِ، قال تعالى: ﴿لَا وَزَرَ﴾ [القيامة: ١١] ثم قيل للثقل: وَزْرٌ تشبيهاً بالجبل، ثم استُعِيرَ الوزرُ إلى الذنبِ تشبيهاً به في مُلاقاةِ المَشَقَّةِ، والحاصلُ أنَّ هذه المادة تدلُّ على الرِّزَاةِ والعَظَمَةِ.

قوله: «ألا ساء ما يَزُرُونَ» «ساء» هنا تحتل أوجهاً ثلاثة:

أحدها: أنها «ساء» الْمُتَصَرِّفَةُ المتعدية، ووزنها حينئذٍ «فَعَلٌ» بفتح العين، ومفعولها حينئذٍ محذوف، وفاعلها «ما».

و «ما» تحتل ثلاثة أوجه:

أن تكون موصولة اسمية، أو حرفية، أو نكرة موصوفة، وهو بعيد، [وعلی جعلها اسمية أو نكرة موصوفة تقدّر]^(٢) لها عائداً، والحرفية غير محتاجة إليه عند الجمهور.

والتقدير: ألا ساءهُمُ الذي يَزِرُونَهُ، أو شيء يزرونه، أو وزرُهُم [وبنداً ابن عطية بهذا الوجه؛ قال^(٣): كما تقول: ساءني هذا الأمر، والكلام خبر مجرد كقوله: [السيط]

٢١٤٦ - رَضِيتَ خِطَّةَ خَسْفٍ غَيْرَ طَائِلَةٍ فَسَاءَ هَذَا رِضَى يَا قَيْسَ عَيْلَانَا^(٤)

قال أبو حيان^(٥): ولا يتعين أن تكون «ما» في البيت خبراً مجرداً، بل تحتل الأوجه الثلاثة^(٦) وهو ظاهر.

الثاني: أن يكون للتعجب، فتنتقل^(٧) من «فَعَلٌ» بفتح العين [إلى]^(٨) «فَعُلٌ» بضمها، فتعطى حكم فعل التعجب من عدم التصرف، والخروج من الخبر المَحْضِ إلى الإنشاء إن قلنا: إن التعجب إنشاء، وهو الصحيح، والمعنى: ما أسوأ، أي: أقبح الذي يزرونه، أو شيئاً يزرونه، أو وزرُهُم.

الثالث: أنها بمعنى «بش» فتكون للمبالغة في الدَّمِّ فتعطى أحكامها أيضاً، ويجري الخلاف في «ما» الواقعة بعدها حسبما ذكر في ﴿يَسْكَا أَشْغَرًا﴾ [البقرة: ٩٠] وقد ظهر الفرق بين هذه الأوجه الثلاثة، فإنها في الأول متعدية متصرفة، والكلام معها خبر مَحْضٌ، وفي الأخيرين قاصرة جامدة إنشائية.

والفرق بين الوجهين الأخيرين أنَّ التعجيبة لا يُفْتَرَطُ في فاعلها ما يشترط في فاعل «بش».

(١) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ص(١٤٩)، اللسان (وزر) التهذيب ١٣ (وزر)، الدر المصون ٤٤/٣.

(٢) سقط في أ. (٣) ينظر: المحرر الوجيز ٢٨٤/٢.

(٤) ينظر: البحر ١١٢/٤، الدر المصون ٤٤/٣، والمحرر الوجيز ٢٨٤/٢.

(٥) ينظر: البحر المحيط ١١٢/٤. (٦) سقط في أ.

(٧) في ب: فتنتقل. (٨) سقط في أ.

وقال أبو حيان^(١): والفرق بين هذا الوجه يعني كونها بمعنى «بئس»، والوجه الذي قبله - يعني كونها تعجيبة - أنه لا يشترط فيه ما يشترط في فاعل «بئس» من الأحكام، ولا هو جملة منعقدة من مبتدأ وخبر، [إنما هو منعقد من فعل أو فاعل انتهى، وظاهره لا يظهر إلا بتأويل، وهو أن الدم لا بد فيه من مخصوص بالدم، وهو مبتدأ، والجملة الفعلية قبله خبره فانعقد من هذه الجملة مبتدأ وخبر]^(٢).

إلا أن لقائل أن يقول: إنما يتأتى هذا على أحد الأعراب في [المخصوص]^(٣) وعلى تقدير التسليم، فلا مدخل للمخصوص بالدم في جملة الدم بالنسبة إلى كونها فعلية، فحينئذ لا يظهر فرق بينها وبين التعجيبة في أن كلا منهما منعقدة من فعل وفاعل. قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: «بئس الحمل حملوا».

قوله تعالى: ﴿وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهُوَ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾^(٤)

قوله عز وجل: ﴿وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ﴾ يجوز أن يكون من المبالغة جعل الحياة نفس اللعب واللهو كقول [القائل]^(٥): [البسيط]

٢١٤٧ - فَإِنَّمَا هِيَ إِفْبَالٌ وَإِذْبَارٌ^(٥)

وهذا أحسن، ويجوز أن يكون في الكلام حذف، أي: وما أعمال الحياة. وقال الحسن البصري: «وما أهل الحياة الدنيا إلا أهل لعب» فقدّر شيئين محذوفين. واللهو: صرف النفس عن الجد إلى الهزل، ومنه لها يلهو. وأما لهي عن كذا فمعناه صرف نفسه، والمادة واحدة انقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، نحو: شقي ورصي.

وقال المهدوي: «الذي معناه^(٦) الصّرف لأمه ياء، بدليل قولهم: «لهيان»، ولام الأول واو».

قال أبو حيان^(٧): «وليس بشيء؛ لأن «الواو» في التثنية انقلبت ياء، فليس أصلها الياء ألا ترى تثنية «شج» : «شجيان» وهو من الشجر انتهى.

يعني: أنهم يقولون في اسم فاعله: «له» ك «شج» والتثنية مبنية على المفرد، وقد انقلبت في المفرد فلتنقلب في المثني.

(١) ينظر: البحر المحيط ١١٢/٤.

(٢) تقدم.

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: الذي جعل معناه.

(٥) في أ: في الحضور.

(٦) ينظر: البحر المحيط ١١٣/٤.

(٧) سقط في ب.

قال شهاب الدين^(١): فلنا فيه بحث حسن أودعناه «التفسير الكبير» والله الحمد [قال: وبهذا]^(٢) يظهر فساد رد المهدوي على الرُّماني، فإنَّ الرُّماني قال: «اللَّعِبُ عَمَلٌ يُشْغِلُ النَّفْسَ عَمَّا تَنْتَفِعُ بِهِ، وَاللَّهُوُ صَرْفُ النَّفْسِ مِنَ الْجَدِّ إِلَى الْهَزَلِ، يُقَالُ: لَهَيْتُ عَنْهُ، أَيَّ صَرَفْتُ نَفْسِي عَنْهُ».

قال المهدوي - رحمه الله -: «وفيه ضَعْفٌ وَبُعْدٌ، لأنَّ الذي فيه معنى الصَّرْفِ لامية ياء، بدليل قولهم في التَّثْنِيَةِ لَهَيَانُ» انتهى.

وقد تقدَّم فسادُ هذا الرَّدِّ.

وقال الراغب^(٣): «اللَّهُوُ مَا يَشْغَلُ الْإِنْسَانَ عَمَّا يَعْنيهِ وَيَهْمُهُ، يُقَالُ: لَهَوْتُ بِكَذَا أَوْ لَهَيْتُ عَنْ كَذَا: اشْتَغَلْتُ عَنْهُ بِلَهُوٍ». وهذا الذي ذكره الراغب هو الذي حمل المهدوي على التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْمَادَّتَيْنِ.

[فصل في ذم الحياة الدنيا]

اعلم أن منكري البعث تغضُّمُ رغبتهم في الدُّنْيَا، فَنَبَّهَ اللَّهُ - تعالى - في هذه الآية الكريمة على خَسَاسَتِهَا.

واعلم أن نفس هذه الحياة لا يمكن ذمها؛ لأنَّ اكتساب السَّعَادَاتِ الْآخِرِيَّةِ لَا تَصِحُّ إِلَّا فِيهَا، فلهذا السَّبَبُ حَصَلَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ قَوْلَانِ:

الأول: قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: يريد حَيَاةَ أَهْلِ الشَّرْكِ وَالنِّفَاقِ^(٤)؛ لأنَّ حَيَاةَ الْمُؤْمِنِ يَحْصُلُ فِيهَا أَعْمَالُ^(٥) صَالِحَةٍ.

والثاني: أنه عَامٌّ فِي حَيَاةِ الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ وَإِنَّمَا سَمَّاها بِاللَّعْبِ وَاللَّهُوِ؛ لأنَّ الْإِنْسَانَ حَالُ اشْتَغَالِهِ بِاللَّعِبِ وَاللَّهُوِ، فَإِنَّهُ يَلْتَمِذُ بِهِ، وَعِنْدَ انْقِضَائِهِ لَا يَبْقَى مِنْهُ إِلَّا الدَّامَةُ، [فكَذَلِكَ هَذِهِ الْحَيَاةُ لَا يَبْقَى عِنْدَ انْقِضَائِهَا إِلَّا الدَّامَةُ]^(٦)، وَفِي تَسْمِيَةِ هَذِهِ الْحَيَاةِ بِاللَّعْبِ وَاللَّهُوِ وَجُوهٌ:

أحدها: أَنَّ مُدَّةَ اللَّعِبِ وَاللَّهُوِ قَلِيلَةٌ سَرِيعَةُ الْانْقِضَاءِ، وَكَذَلِكَ هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا.

وثانيها: أَنَّ اللَّعْبَ وَاللَّهُوَ إِنَّمَا يَخْصُلُ عِنْدَ الْاِغْتِرَازِ بِظَوَاهِرِ الْأُمُورِ، وَأَمَّا عِنْدَ التَّأَمُّلِ التَّامِّ لَا يَبْقَى اللَّعْبُ وَاللَّهُوُ أَصْلًا، وَكَذَلِكَ فَإِنَّ اللَّعْبَ وَاللَّهُوَ إِنَّمَا يَخْصُلُ لِلصَّبِيَّانِ وَالْجُهَالِ وَالْمُعَقِّلِينَ.

(١) ينظر: الدر المصون ٤٥/٣.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: المفردات ٤٥٥.

(٤) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٢/١٦٥) عن ابن عباس.

(٥) سقط في ب.

(٦) سقط في ب.

وَأَمَّا الْعُقُلَاءُ وَالْحُصَفَاءُ فَقَلَمَّا يَحْصُلُ لَهُمْ خَوْضٌ فِي اللَّعِبِ وَاللَّهْوِ وَكَذَلِكَ الْإِلْتِدَادُ بِطِبْيَاتِ الدُّنْيَا لَا يَحْصُلُ إِلَّا لِلْمَغْفَلِينَ الْجُهَّالِ بِحَقَائِقِ الْأُمُورِ.

وَأَمَّا الْمُحَقِّقُونَ فَإِنَّهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ كُلَّ هَذِهِ الْخَيْرَاتِ غُرُورٌ وَلَيْسَ لَهَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ حَقِيقَةٌ مُعْتَبَرَةٌ.

قوله: «وَلِلَّذَارِ الْآخِرَةِ» قرأ الجمهور^(١) بلامين، الأولى لام الابتداء، والثانية للتعريف، وقرأوا^(٢) «الآخِرَةَ» رفعاً على أنها صِفَةٌ لـ «الدار» و «خَيْرٌ» خبرها.

وقرأ^(٣) ابن عامر: «وَلِلَّذَارِ» بلام واحدة هي لام الابتداء، و «الآخِرَةَ» جرٌّ بالإضافة، وفي هذه القراءة تأويلان:

أحدهما: قول البصريين، وهو [أنه]^(٤) من باب حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه، والتقدير: وَلِلَّذَارِ السَّاعَةِ الْآخِرَةِ، أَوْ لِلَّذَارِ الْحَيَاةِ الْآخِرَةِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ «وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا» ومثله قولهم: حَبَّةُ الْحَمَقَاءِ، وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ، وَصَلَاةُ الْأُولَى، وَمَكَانُ الْغُرْبِيِّ، [التقدير: حَبَّةُ الْبَقْلَةِ الْحَمَقَاءِ، وَمَسْجِدُ الْمَكَانِ الْجَامِعِ، وَصَلَاةُ السَّاعَةِ الْأُولَى، وَمَكَانُ الْجَانِبِ الْغُرْبِيِّ]^(٥).

وحسن ذلك أيضاً في الآية الكريمة كون هذه الصفة جَرَتْ مجرى الجوامد في إيلائها العوامل كثيراً، وكذلك كلُّ ما جاء مما تُؤَهَّمُ فيه إضافة الموصوف إلى صفته، وإنما احتاجوا إلى ذلك [كثيراً لثلاً يلزم]^(٦) إضافة الشيء إلى نفسه وهو ممتنع؛ لأن الإضافة إمَّا للتعريف، أو للتخصيص، والشيء [لا يعرّف نفسه]^(٧) ولا يُخَصِّصُهَا، وهذا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الصِّفَةَ نَفْسُ الْمَوْصُوفِ، وهو مشكل، لأنه لا يعقل تصور الموصوف مُتَّفَكِّاً عَنِ الصِّفَةِ، ولو كانت الصفة عين الموصوف لكان [ذلك]^(٨) مُحَالاً.

والثاني - وهو قول الكوفيين - أنه إذا اختلف لَفْظُ الْمَوْصُوفِ وَصِفَتُهُ جازت إضافته إليها، وأوردوا ما قَدَّمْتُهُ من الأمثلة.

قال الفرء^(٩): هي إضافة الشيء إلى نفسه، كقولك: «بَارِحَةُ الْأُولَى» و «يوم الخميس» و «حَقُّ الْيَقِينِ»، وإنما يجوز عند اختلاف اللَّفْظَيْنِ وقراءة ابن عامر موافقة لِمُضَحِّفِهِ، فإنها رسمت في مصاحف الشَّامِيِّينَ بلام واحدة.

(١) ينظر: الدر المصون ٤٦/٣، البحر المحيط ١١٣/٤، حجة القراءات ص (٢٤٦).

(٢) ينظر: الدر المصون ٤٦/٣، حجة القراءات ص (٢٤٦).

(٣) ينظر: الدر المصون ٤٦/٣، الحجة لأبي زرعة ص (٢٤٦)، السبعة ص (٢٥٦)، النشر ٢/٢٥٧، التبيان

١/٤٩٠، المشكل ١/٢٥١، المصاحف لابن أبي داود ص (٤٥)، الكشف ٢/١٧.

(٤) سقط في ب. (٧) سقط في أ.

(٥) سقط في ب. (٨) سقط في ب.

(٦) سقط في ب. (٩) ينظر: معاني القرآن ١/٣٣٠.

واختارها بعضهم لموافقتها لما أُجمِعَ عليه في «يوسف»: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [يوسف: ١٩]، وفي مَصَاحِفِ غيرهم بلامين. و «خَيْرٌ» يجوز أن يكون للتفضيل، وحُذِفَ الْمُفْضَلُ عليه لِلْعِلْمِ به، أي: خَيْرٌ من الحياة الدنيا، ويجوز أن يكون لِمُجَرَّدِ الوُصْفِ بالخيرية كقوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَ ذَلِكَ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا﴾ [الفرقان: ٢٤] و «لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ» متعلّق بمحذوف؛ لأنه صِفَةٌ لـ «خير» والذي ينبغي - [أو يتعيّن]^(١) - أن تكون «اللام» للبيان^(٢)، أي: أعني للذين، وكذا كُلُّ ما جاء من نَحْوِهِ، نحو: ﴿خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى﴾ [الضحى: ٤].

فصل في معنى الخيرية

ذكروا في وَجْهِ هذه الْخَيْرِيَّةِ وجوهاً:

أحدها: أن خيرات الدنيا [خسيسة وخيرات الآخرة شريفة وبيان ذلك من وجوه:
الأول: أن خيرات الدنيا]^(٣) ليس إلا قِصَاصُ الشُّهُوتَيْنِ، وهي في نهاية الْخَسَاسَةِ؛ لأن الحيوانات الْخَسِيسَةَ تشارك الإنسان فيها، بل ربما [كان]^(٤) أمرُ تلك الحيوانات فيها أكْمَلُ من أمر الإنسان، فالجَمَلُ أكثر أكلًا، والدِّيكُ والعصفور أكثر وقاعاً، والدُّبُّ أقوى على الفسادِ والتَّمْرِيقِ، والعَقْرَبُ أقوى على الإيذاء^(٥)، ومما يَدُلُّ على خَسَاسَتِهَا أنها لو كانت شَرِيفَةً لكان الإكثار منها يوجبُ زيادةَ الشرف فكان يجب أن يكون الإنسان الذي أذهب عمره في الْوَقَاعِ والأَثَلِ أَشْرَفَ الناس وأَعْلَاهُمْ دَرَجَةً، ومعلوم بالبدية أنه ليس الأمرُ كذلك، بل مثلُ هذا الإنسان يكون [ممقوتاً]^(٦) مُسْتَحْقَرًّا، يوصفُ بأنه بهيمةٌ أو كَلْبٌ، أو أخسُّ، وذلك لأن الناس لا يفتخرون بهذه الأحوال، بل يُخْفَوْنَهَا، ولذلك عادة الْعُقَلَاءِ عند الاشتغال بالوقاع يَخْتَفُونَ^(٧) عن النَّاسِ، وأيضاً فإن الناس إذا شَتَمَ بعضهم بعضاً لا يذكرون فيه إلا الألفاظ الدَّالَّةَ على الْوَقَاعِ، وأيضاً فإن هذه [اللذات]^(٨) سَرِيعَةُ الْانْقِصَاءِ وَالْاسْتِحْالَةِ، فثبت بهذه الوجود خَسَاسَةُ هذه الْمُلذَّاتِ.

وأما السَّعَادَاتُ الرُّوحَانِيَّةُ، فإنها سَعَادَاتٌ عَالِيَةٌ شَرِيفَةٌ، باقيةٌ مُقَدَّسَةٌ، ولذلك فإن جميع الْخَلْقِ إذا تَخَيَّلُوا في إنسان كثرة الْعِلْمِ والدِّينِ وشِدَّةَ الْانْقِبَاضِ عن اللذاتِ الْجِسْمَانِيَّةِ، فإنهم بِالطَّبْعِ يَجِيبُونَهُ وَيَخْدُمُونَهُ، ويعبدون [أنفسهم]^(٩) عِبَادَةً لِّلذَلِكَ الْإِنْسَانِ، وأشقياءٌ بالنسبة إليه، وذلك يَدُلُّ على خَسَاسَةِ اللذاتِ الْجِسْمَانِيَّةِ، وكمال مرتبة اللذاتِ الرُّوحَانِيَّةِ.

الأمر الثاني: في [بيان]^(١٠) أن خَيْرَاتِ الْآخِرَةِ أَفْضَلُ من خيرات الدُّنْيَا، وهو أن يقال:

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: يخفون.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في ب.

(٥) سقط في أ.

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: للشأن.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

(٥) في ب: الإيلام.

هَبْ أَنْ هَذِينَ النُّوعَيْنِ تَشَارَكَا فِي الْفَضْلِ إِلَّا أَنْ الْوُصُولَ إِلَى الْخَيْرَاتِ الْمَوْعُودَةِ فِي [غَدِ الْقِيَامَةِ مَعْلُومٌ قَطْعاً، وَأَمَّا الْوُصُولُ إِلَى الْخَيْرَاتِ الْمَوْعُودَةِ فِي غَدًا^(١) الدُّنْيَا فَمُغَيَّرٌ مَعْلُومٌ، بَلْ وَلَا مَظْنُونٌ، فَكَمْ مِنْ سُلْطَانٍ قَاهِرٍ فِي بُكْرَةِ الْيَوْمِ صَارَ تَحْتَ التُّرَابِ فِي آخِرِ ذَلِكَ [الْيَوْمِ]^(٢).

الأمر الثالث: هَبْ أَنَّهُ وَجَدَ الْإِنْسَانَ بَعْدَ هَذَا الْيَوْمِ يَوْمًا آخَرَ فِي الدُّنْيَا إِلَّا أَنَّهُ لَا يَذَرِي هَلْ يُمْكِنُهُ الْإِنْتِفَاعُ بِمَا جَمَعَهُ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالطَّيِّبَاتِ وَاللَّذَاتِ أَمْ لَا؟ أَمَّا كُلُّ مَا جَمَعَهُ مِنَ السَّعَادَاتِ، فَإِنَّهُ يَعْلَمُ قَطْعاً أَنَّهُ يَنْتَفِعُ بِهِ فِي الْآخِرَةِ.

الأمر الرابع: هَبْ أَنَّهُ يَنْتَفِعُ بِهَا إِلَّا أَنْ انْتِفَاعَهُ بِخَيْرَاتِ الدُّنْيَا لَا يَخْلُو عَنْ شَوَائِبِ الْمَكْرُوهَاتِ [وَالْإِنْتِفَاعُ بِخَيْرَاتِ]^(٣) الْآخِرَةِ خَالٍ [عَنْ]^(٤) شَوَائِبِ الْمَكْرُوهَاتِ.

الأمر الخامس: هَبْ أَنَّهُ يَنْتَفِعُ بِتِلْكَ الْأَمْوَالِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنْ غَيْرِ شَائِبَةٍ إِلَّا أَنْ ذَلِكَ الْإِنْتِفَاعُ [مُنْقَرِضٌ]^(٥) ذَاهِبٌ وَالْمَنَافِعُ الْمُنْقَرِضَةُ^(٦) تَحْزَنُ الْإِنْسَانَ لِمَفَارَقَتِهَا، وَكَلِمَا كَانَتْ تِلْكَ الْمَنَافِعُ أَكْمَلَ وَالَّذِ، كَانَتْ [تِلْكَ]^(٧) الْأَحْزَانُ الْحَاصِلَةُ عِنْدَ انْقِرَاضِهَا وَانْقِطَاعِهَا^(٨) أَقْوَى وَأَكْمَلَ.

فصل في المراد بقوله: «وللآخرة خير»

قال ابن عباس: المراد بِالْآخِرَةِ الْجَنَّةُ، وَأَنَّهَا خَيْرٌ لِمَنْ اتَّقَى الْكُفْرَ وَالْمَعَاصِي^(٩).

وقال الحسن: المراد نفس دار الآخرة خَيْرٌ^(١٠).

وقال الأصم: التمسكُ بِعَمَلِ الْآخِرَةِ خَيْرٌ^(١١).

وقال آخرون: نعيم الآخرة خَيْرٌ مِنْ نعيم الدنيا للذين يَتَّقُونَ الْمَعَاصِي وَالْكَبَائِرَ، فَأَمَّا الْكَافِرُ وَالْفَاسِقُ فَلَا [؛ لِأَنَّ الدُّنْيَا]^(١٢) بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ خَيْرٌ مِنَ الْآخِرَةِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ وَجَنَّةُ الْكَافِرِ»^(١٣).

قوله: «أَفَلَا تَعْقِلُونَ» قد تقدّم الكلامُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْهَمْزَةِ الدَّخِلَةِ عَلَى «الْفَاءِ» وَأَخْتِهَا «الْوَاوُ» وَ «ثَمَ».

وقرأ ابن^(١٤) عامر - رضي الله عنه - ونافع وحفص عن عاصم: «تَعْقِلُونَ» خطاباً لِمَنْ كَانَ بِحَضْرَتِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَفِي زَمَانِهِ.

(٢) ينظر: الرازي ١٢/١٦٦.

(١) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

(٣) في أ: وانتفاع خيرات.

(٦) في ب: المنقوضة.

(٥) في ب: منقوض.

(٨) في ب: وانقضائها.

(٧) سقط في أ.

(٩) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٢/١٦٧) عن ابن عباس.

(١١) ينظر: المصدر السابق.

(١٠) ينظر: المصدر السابق.

(١٣) تقدم.

(١٢) سقط في أ.

(١٤) ينظر: البحر المحيط ٤/١١٤، الدر المصون ٣/٤٦، حجة القراءات ص (٢٤٦).

والباقون^(١) بياء الغيبة ردًا على ما تقدّم من الأسماء الغائبة^(٢)، وحُذِفَ مفعول «تعلقون» لِلْعِلْمِ به، أي: أفلا تعلقون أن الأمر كما ذكر فتزهدوا^(٣) في الدنيا، أو أنها خير من الدنيا.

قوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يَكَذِبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ (٢٣)

قوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾ «قد» هنا حرف تحقيق.

وقال الزمخشري^(٤) والتبريزي: «قد نعلم» بمعنى ربّما التي تجيء لزيادة الفعل وكثرته، نحو قوله: [الطويل]

٢١٤٨ - وَلَكِنَّهُ^(٥) قَدْ يُهْلِكُ الْمَالَ نَائِلُهُ^(٦)

قال أبو حيّان^(٧): وهذا القول غير مشهور للنحاة، وإن قال به بعضهم مُستدلاً بقول [القاتل]^(٨): [البسيط]

٢١٤٩ - قَدْ أَثَرُكَ الْقِرْنَ مُضْفَرًا أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَلْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادٍ^(٩)

وقال الآخر في ذلك: [الطويل]

٢١٥٠ - أَخِي ثِقَةٍ لَا تُثْلِفُ الْخَمْرُ مَالَهُ وَلَكِنَّهُ قَدْ يُهْلِكُ الْمَالَ نَائِلُهُ^(١٠)

والذي يظهر أن التكرير لا يفهم من «قد»، وإنما فهم من سياق الكلام؛ إذ التمدّح بقتل قرن واحد غير طائل، وعلى تقدير ذلك فهو متعذّر في الآية؛ لأن علمه - تبارك وتعالى - لا يقبل التكرير.

قال شهاب الدين: قَدْ يُجَابُ عنه بأن التكرير في متعلقات العلم لا في العلم، ثم قال^(١١): وقوله بمعنى «ربّما» التي تجيء لزيادة الفعل وكثرته المشهور أن «رُبَّ» للتقليل^(١٢) لا للتكثير، وزيادة «ما» عليها لا يخرجها عن ذلك، بل هي مهيئة لدخولها على الفعل، و «ما»^(١٣) المهيئة لا تزيل الكلمة عن معناها الأصلي، كما لا تزيل^(١٤)

(١) ينظر: حجة القراءات ص (٢٤٦)، السبعة ص (٢٥٦)، النشر ٢/٢٥٧، التبيان ١/٤٩٠، المشكل ١/

٢٥١، المصاحف لابن أبي داود ص (٤٥)، البحر المحيط ٤/١١٤، الدر المصون ٣/٤٦.

(٢) في ب: الغالبة.

(٣) في ب: فيزهدوا.

(٤) ينظر: الكشف ٢/١٧.

(٥) سقط في ب.

(٦) تقدم.

(٧) ينظر: البحر المحيط ٤/١١٥.

(٨) سقط في ب.

(٩) تقدم.

(١٠) سقط في ب.

(١١) سقط في ب.

(١٢) في ب: للتعليل.

(١٣) في ب: وأما.

(١٤) في ب: يزيل.

«لَعَلَّ»، عن الترجي، ولا «كَأَنَّ» عن التشبيه، ولا «لَيْتَ» عن التمني.
وقال ابن مالك: «قد» كـ «رُبَّمَا» في التقليل والصَّرْفُ إلى معنى المضى، وتكون حينئذٍ للتحقيق والتوكيد، نحو: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزَنُكَ﴾ [الأنعام: ٣٣] ﴿وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الصف: ٥].

وقوله: [الطويل]

٢١٥١ - وَقَدْ تُذْرِكُ الْإِنْسَانَ رَحْمَةً رَبِّهِ وَلَوْ كَانَ تَحْتَ الْأَرْضِ سَبْعِينَ وَادِيًا^(١)
وقد تخلو من التقليل، وهي صَارِفَةٌ لمعنى المضى، نحو قوله: ﴿قَدْ رَأَى نَقْلًا وَجَهْلًا﴾ [البقرة: ١٤٤].

وقال مكي: و «قد» هنا وشبهه تأتي لتأكيد الشيء، وإيجابه، وتصديقه، و «نَعْلَمُ» بمعنى عَلِمْنَا.

وقد تقدم الكلام في هذه الحروف وأنها مُتَرَدِّدَةٌ بين الحَرْفِيَّةِ والاسْمِيَّةِ.
وقال أبو حيان^(٢): هُنَا «قَدْ» حرف تَوْقُّعٌ إذا دخلت على مُسْتَقْبَلِ الزمان كان التَوْقُّعُ من المتكلم؛ كقولك: قد ينزل المَطَرُ شَهْرَ كَذَا، وإذا كان مَاضِيًا أو فَعْلٌ حَالٍ بِمَعْنَى المضى كان التوقع عند السامع.

وأما المتكلم فهو مُوجِبٌ ما أخبر به، وعَبَّرَ هنا بِالْمُضَارِعِ إِذِ الْمُرَادُ الْإِتِّصَافُ بِالْعِلْمِ واستمراره، ولم يَلْحَظْ فيه الزمان كقولهم: «هو يُعْطِي وَيَمْنَعُ».

«ليحزنك» سَادٌّ مَسَدٌ المفعولين، فإنها مَعْلُوقَةٌ عَنِ الْعَمَلِ، وَكُسِرَتْ لِدُخُولِ «اللام» فِي حَزَبِهَا، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي «ليحزنك»، وَأَنَّهُ قُرِئَ بِفَتْحِ^(٣) الْبَاءِ وَضَمِّهَا مِنْ «حَزَنَهُ» وَ «أَحْزَنَهُ» فِي آلِ عِمْرَانَ.

و «الَّذِي يَقُولُونَ» فاعِلٌ، وعائدهُ محذوفٌ، أي: الذي يَقُولُونَهُ مِنْ نِسْبَتِهِمْ لَهُ إِلَى مَا لَا يَلِيقُ بِهِ، وَالضَّمِيرُ فِي «إِنَّ» ضَمِيرُ الشَّانِ وَالْحَدِيثِ وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرُهُ مُفَسَّرَةٌ لَهُ، وَلَا يَجُوزُ فِي هَذَا الْمُضَارِعِ أَنْ يَقْدَرَ بِاسْمِ فَاعِلٍ رَافِعٍ لِفَاعِلٍ كَمَا يُقَدَّرُ فِي قَوْلِكَ: «إِنْ زِيدَ يَقُومُ أَبُوهُ» لِثَلَاثٍ يَلْزَمُ تَفْسِيرُ ضَمِيرِ الشَّانِ بِمَفْرُودٍ.
وقد تقدَّمَ أَنَّهُ مَمْنُوعٌ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ.

فصل في سبب نزول الآية

قال السُّدِّيُّ: التقي الأَخْنَسُ بن شريق، وأبو جَهْلٍ بن هشام، فسأل الأَخْنَسُ أَبَا

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت. ينظر: ديوانه (٧٠) الدر المصون ٤٧/٣، البحر المحيط ٤/١١٥.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٤/١١٥.

(٣) ينظر: الكشف ١٨/٢، الدر المصون ٤٧/٣، حجة القراءات ص (٢٤٦).

جَهْلٍ فَقَالَ: يَا أَبَا الْحَكَمِ، أَخْبِرْنِي عَنْ مُحَمَّدٍ أَصَادِقٌ هُوَ أَمْ كَاذِبٌ، فَإِنَّهُ لَيْسَ هَاهُنَا أَحَدٌ يَسْمَعُ كَلَامَكَ غَيْرِي؟.

فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ: وَاللَّهِ إِنْ مُحَمَّدًا لَصَادِقٌ، وَمَا كَذَبَ مُحَمَّدٌ قَطُّ، وَلَكِنْ إِذَا ذَهَبَتْ بَنُو قُصَيٍّ بِاللَّوَاءِ وَالسَّقَايَةِ وَالْحِجَابَةِ وَالنَّدْوَةِ، وَالثَّبُوءَةِ، فَمَاذَا يَكُونُ لِسَائِرِ قُرَيْشٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ^(١).

وَقَالَ نَاجِيَةُ بْنُ كَعْبٍ: قَالَ أَبُو جَهْلٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا نَتَّهِمُكَ وَلَا نُكَذِّبُكَ، وَلَكِنَّا نُكَذِّبُ الَّذِي جِئْتَ بِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ - تَعَالَى - هَذِهِ الْآيَةَ^(٢).

وَقِيلَ: إِنَّ الْحَارِثَ بْنَ عَامِرٍ مِنْ قُرَيْشٍ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، وَاللَّهِ إِنْ اتَّبَعْنَاكَ تَتَخَطَّفُ مِنْ أَرْضِنَا، فَتَحْنُ لَا تُؤْمِنُ بِكَ لِهَذَا السَّبَبِ. وَاعْلَمْ أَنَّ فِرْقَ الْكُفَّارِ كَانُوا كَثِيرِينَ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَنْكَرُ نُبُوَّتَهُ؛ لِأَنَّهُ يَنْكَرُ أَنْ يَكُونَ الرَّسُولُ مِنَ الْبَشَرِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شُبُهَتُهُمْ، وَأَجَابَ اللَّهُ عَنْهَا^(٣).

وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْكَرُ الْبَعْثَ، وَيَقُولُ: إِنْ مُحَمَّدًا يَخْبِرُ بِالْحَشْرِ وَالنَّشْرِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ، فَيُطْعَمُ فِي رِسَالَةِ مُحَمَّدٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ شُبُهَتَهُمْ فِي هَذِهِ السُّورَةِ، وَأَجَابَ عَنْهَا.

وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يُشَافِهُهُ بِالسَّفَاهَةِ وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ الْمُخْزِنِ.

فَقِيلَ: كَانُوا يَقُولُونَ: سَاحِرٌ، وَشَاعِرٌ، وَكَاهِنٌ، وَمَجْنُونٌ وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ^(٤).

وَقِيلَ: كَانُوا يُصَرِّحُونَ بِأَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ^(٥).

وَقِيلَ: كَانُوا يَنْسُبُونَهُ إِلَى الْكَذِبِ^(٦).

(١) ذَكَرَهُ السَّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمُنْتَوَرِ» (١٨/٣) وَعَزَاهُ لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ وَأَبِي الشَّيْخِ عَنْ أَبِي يَزِيدَ الْمَدَنِيِّ.

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٤٣/٥) كِتَابَ التَّفْسِيرِ بَابَ سُورَةِ الْأَنْعَامِ (٣٠٦٤) وَالْحَاكِمُ (٣١٥/٢) وَالطَّبْرِيُّ (٥/١٨١) عَنْ نَاجِيَةِ بْنِ كَعْبٍ وَقَالَ الْحَاكِمُ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يَخْرُجْهُ وَتَعَقَّبَهُ الدَّهْلِيُّ فَقَالَ: مَا خَرَجَا لِنَاجِيَةِ شَيْئًا.

وَذَكَرَهُ السَّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمُنْتَوَرِ» (١٧/٣ - ١٨) وَزَادَ نَسْبَتَهُ لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ وَأَبِي الشَّيْخِ وَابْنَ مَرْدَوَيْهِ وَالضَّيَاءَ فِي الْمُخْتَارَةِ مِنْ طَرِيقِ نَاجِيَةِ بْنِ كَعْبٍ الْأَسَدِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

وَنَاجِيَةَ قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: صَالِحٌ وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: شَيْخٌ وَقَالَ الْعَجَلِيُّ وَابْنُ حَبَانَ: ثِقَةٌ وَانْظُرْ تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ (٣٩٩/١٠) وَتَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ (٢٩٤/٢) وَالْكَاشِفَ (١٩٥/٣) وَتَارِيخَ الْبُخَارِيِّ الْكَبِيرِ (٨/١٠٧) وَالْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ (٢٢٢٣/٨) وَمِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ (٢٣٩/٤) وَلِسَانَ الْمِيزَانِ (٤٠٧/٧) وَمَعْرِفَةَ الثَّقَاتِ (١٨٣٠).

(٤) يَنْظُرُ: الرَّازِيُّ ١٦٨/١٢.

(٣) يَنْظُرُ: الرَّازِيُّ ١٦٩/١٢.

(٦) يَنْظُرُ: الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

(٥) يَنْظُرُ: الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

قوله: «فإنهم لا يكذبونك».

قرأ^(١) نافع، والكسائي «لا يكذبونك» مُحَقَّفًا من «أَكْذَبَ».

والباقون^(٢) مثقلًا من «كَذَّبَ» وهي قراءة عليّ، وابن عباس.

واختلف الناس في ذلك، فقيل: هُما بمعنى واحد، مثل: أكثر وكَثُرَ وأنزَلَ ونَزَلَ، وقيل: بينهما فَرْقٌ.

قال الكسائي: العَرَبُ تقول: كَذَبْتُ الرجل بالتَّشْدِيدِ إذا نُسِبَ الكذب إليه، وأكذبتُه إذا نُسِبَتِ الكذب إلى ما جاء به دُونَ أَنْ تُنْسَبَ إليه، ويقولون أيضاً: أكذبت الرجل إذا وجدته كاذباً، كـ «أَحْمَدْتُهُ» إذا وجدته محموداً، فَمَعْنَى لا يُكْذِبُونَكَ مُحَقَّفًا: لا يَنْسِبُونَ الكَذِبَ إِلَيْكَ ولا يجدونك كاذباً وهو واضح.

وأما التَّشْدِيدُ فيكون خبراً مَخْصُصاً عن عدم تكذيبهم إيَّاه.

فإن قيل: هذا مُحَالٌ؛ لأنَّ بَعْضَهُمْ قد وَجَدَ منه تكذيب ضرورةً.

فالجوابُ من وجوه:

الأول: أنَّ هذا وإن كان مَنْسُوباً إلى جميعهم أغني عن التَّكْذِيبِ، فهو إنما يُرادُ بعضهم مجازاً، كقولك: ﴿كَذَّبَ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [الشعراء: ١٠٥] ﴿كَذَّبَ قَوْمُ لُوطٍ﴾ [الشعراء: ١٦٠] وإن كان فيهم من لم يكذبه، فهو عامٌّ يرادُ به الخاصُّ.

والثاني: أنه نفي للتَّكْذِيبِ لا نِفَاءً ما يَتَرْتَّبُ عليه من المَصَارِفِ، فكأنه قيل: فإنهم لا يكذبونك تكذيباً يُبَالَى به ويضرك؛ لأنك لَسْتَ بكاذِبٍ، فتكذيبُهُمْ كَلا تَكْذِيبٍ، فهو من نَفْيِ السَّبَبِ لا نِفَاءٍ مسببه.

وقال الزمخشري^(٣): والمعنى أن تكذيبك أمرٌ راجع إلى الله تعالى؛ لأنك رسوله المصدق، فهم لا يكذبونك في الحقيقة، إنما يكذبون الله بجحود آياته، فأنته عن حُرْزِكَ، كقول السيد لُغْلَامِهِ وقد أهانَهُ بعض الناس لم يهينوك وإنما أهانوني، فهو نظير قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠].

الثالث: أن القوم ما كانوا يُكْذِبُونَ به في السَّرِّ كما تقدَّم في سبب النزول، فيكون تقدير الآية: فإنَّهُمْ لا يُكْذِبُونَكَ بقلوبهم، بل بظاهر قولهم.

(١) ينظر: الدر المصون ٤٨/٣، البحر المحيط ١١٦/٤، حجة القراءات ص (٢٤٧)، الكشف ١٨/٢، النشر ٢٥٧/٢ - ٢٥٨، اتحاف فضلاء البشر ١٠/٢.

(٢) ينظر: الدر المصون ٤٨/٣، البحر المحيط ١١٦/٤، الوسيط في تفسير القرآن المجيد ٢٦٥/٢ - ٢٢٦، الحجة لأبي زرعة ص (٢٤٧ - ٢٤٩) السبعة ص (٢٥٧)، النشر، ٢٥٧ - ٢٥٨، التبيان ١/ ٤٩١، الزجاج ٢٦٦/٢، المشكل ٢٥١/١، الفراء ٣٣١/١، الحجة لابن خالويه ص (١٣٨).

(٣) ينظر: الكشف ١٨/٢.

ونظيره: قوله تعالى: ﴿وَحَدِّثُوا بِهَا وَاسْتَفْتِنَهَا أَنْفُسَهُمْ﴾ [النمل: ١٤] في قصة موسى عليه الصلاة والسلام.

الرابع: أنهم لا يقولون: أنت كذاب؛ لأنهم جرؤوك الدهر الطويل وما وجدوا منك كذباً أبته، وسموك بالأمين، وإنما جحدوا صحة نبوتك؛ لأنهم اعتقدوا أن محمداً عرض له نوع خبل ونقصان، فلاجله تحيل في نفسه كونه رسولاً من عند الله وبهذا التقدير لا ينسبونه إلى الكذب، بل هو أمين في كل الأمور إلا في هذا الوجه الواحد.

الخامس: قال ابن الخطيب^(١): المراد أنهم لا يخصونك بالكذب، بل ينكرون دلالة المعجزة الظاهرة على الصدق مطلقاً لقوله: «ولكن الظالمين بآيات الله يحدون».

والمراد أنهم يقولون في كل معجزة: إنها سحر، فالتقدير: أنهم لا يكذبونك على التعيين، بل القوم يكذبون جميع الأنبياء والرسل.

قوله: «بآيات الله» يجوز في هذا الجار وجهان:

أحدهما: أنه متعلق بـ «يحدون» وهو الظاهر، وجوز أبو البقاء^(٢) أن يتعلق بـ «الظالمين» قال: كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّا نَمُودُ النَّافَةَ مُصِرَّةً فَظَلَمُوا بِهَا﴾ [الإسراء: ٥٩] وهذا الذي قاله ليس بجيد لأن «الباء» هناك سببية، أي: ظلموا بسببها، و «الباء» هنا معناها التعدية، وهنا شيء يتعلق به تعلقاً واضحاً، فلا ضرورة تدعو إلى الخروج عنه، وفي هذه الآية إقامة الظاهر مقام المضمر، إذ الأصل: «ولكنهم يحدون بآيات الله»، ولكن ثبته على أن الظلم هو الحامل لهم على الجحد.

والجحد والجحد نفي ما في القلب ثباته، أو إثبات ما في القلب نفيه.

وقيل: الجحد إنكار المعرفة، فليس مرادفاً للنفي من كل وجه.

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبْرُوا عَلَى مَا كَذَّبُوا وَأُودُوا حَتَّى أَنَّهُمْ نَصَرُوا وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾ (٣٤)

لما أزال الحزن عن قلب رسوله - عليه الصلاة والسلام - في الآية الأولى بأن بين أن تكذيبهم يجري مجرى تكذيب الله - تعالى - ذكر في هذه الآية طريقاً آخر في إزالة الحزن عن قلبه وذلك بأن بين أن سائر الأمم عاملوا أنبياءهم بمثل هذه المعاملة، وأن أولئك صبروا على تكذيبهم وإيذائهم حتى آتاهم الله النصر والفتح والظفر، فوجب أن يقتدي بهم في هذه الطريقة.

قوله: «من قبلك» متعلق بـ «كذبت».

ومنع أبو البقاء أن يكون صفة لـ «رسل»؛ لأنه زمان، والزمان لا توصف به

(١) ينظر: الرازي ١٢/١٦٩.

(٢) ينظر: الإملاء ١/٢٤٠.

الْجُنُثُ، وقد تقدّم البحث في ذلك في «البقرة»، وهنا عند قوله: ﴿وَأَنشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا﴾ [الأنعام: ٦].

قوله: «وأودوا» يجوز فيه أربعة أوجه:

أظهرها: أنه عطف على قوله: «كُذِّبَتْ» أي: كُذِّبَتِ الرُّسُلُ، وأودوا، فصبروا على ذلك.

والثاني: أنه مَعْطُوفٌ عَلَى «صَبَرُوا» أي: فَصَبَرُوا وأودوا.

والثالث، وهو بعيد: أن يكون مَعْطُوفاً عَلَى «كُذِّبُوا»، فيكون دَاخِلاً فِي صلة الحرف الْمَصْدَرِي، والتقدير فيه: فصبروا على تكذيبهم وإيذائهم.

والرابع: أن يكون مُسْتَأْنَفاً.

قال أبو البقاء^(١): «ويجوز أن يكون الْوَقْفُ ثُمَّ عَلَى قوله: «كُذِّبُوا»، ثم استأنف

فقال: وأودوا».

وقرأ الجَمْهُور^(٢): «وأودوا» بواو بعد الهمزة؛ [من «آذَى» يؤذي] رباعياً.

وقرأ^(٣) ابن عامر في رواية شاذة: «وأدوا» من غير واو بعد الهمزة^(٤) وهو من

«أَذَيْتُ» الرجل ثلاثياً لا من «آذيت» رباعياً.

قوله: «حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُنَا» الظاهر أن هذه الغاية متعلقة بقوله: «فصبروا»، أي: كان

غَايَةُ صَبْرِهِمْ نَصْرُ اللَّهِ إِيَّاهُمْ، وَإِنْ جَعَلْنَا «وأودوا» عَطْفاً عَلَيْهِ كَانَتْ غَايَةُ لِهَمَّا؛ وهو

أَوْضَحُ وَإِنْ جَعَلْنَاهُ مُسْتَأْنَفاً كَانَتْ غَايَةُ لَهُ فَقَطْ، وَإِنْ جَعَلْنَاهُ مَعْطُوفاً عَلَى «كُذِّبَتْ» فَتَكُونُ

الغَايَةُ لِلثَّلَاثَةِ، وَ «النصر» مُضَافاً لِفَاعِلِهِ وَمَفْعُولُهُ مَحْذُوفٌ، أَي: نَصْرُنَا أَتَاهُمْ، وَفِيهِ

الْتِفَاتٌ مِنْ ضَمِيرِ الْعَبِيَّةِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ، إِذْ قَبْلَهُ «بَايَاتِ اللَّهِ»، فَلَوْ جَاءَ عَلَى ذَلِكَ لَقِيلَ

«نصره».

وفائدة الالْتِفَاتِ إِسْنَادُ النَصْرِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ الْمَشْعُرِ بِالْعِظْمَةِ.

قوله: «وَلَا مُبَدَّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ» يعني أن وَعَدَ اللَّهِ إِيَّاكَ بِالنصر حَقٌّ وَصَدَقَ لَا يُمْكِنُ

تَطَرُّقُ الْخُلْفِ وَالتَّبْدِيلِ إِلَيْهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ﴾

[الصفافات: ١٧١، ١٧٢] وقوله: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ﴾ [المجادلة: ٢١] وهذه الآية تَدُلُّ

عَلَى قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي خَلْقِ الْأَفْعَالِ؛ لِأَن كُلَّ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ عَنْ وَقْعِهِ، فَذَلِكَ الْخَبَرُ

مُتَنَبِّعُ التَّغْيِيرِ، وَإِذَا امْتَنَعَ تَطَرُّقُ التَّغْيِيرِ إِلَى ذَلِكَ الْخَبَرِ امْتَنَعَ [تَطَرُّقُ التَّغْيِيرِ إِلَى الْمَخْبَرِ

عَنْهُ]^(٥) فَإِذَا أَخْبَرَ اللَّهُ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ يَمُوتُ عَلَى الْكُفْرِ كَانَ تَرْكُ الْكُفْرِ مِنْهُ مُحَالاً، فَكَانَ

تَكْلِيفُهُ بِالْإِيمَانِ تَكْلِيفاً بِمَا لَا يُطَاقُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) ينظر: الإملاء ١/ ٢٤٠.

(٢) ينظر: الدر المصون ٤٩/ ٣.

(٣) ينظر: الدر المصون ٤٩/ ٣.

(٤) سقط في ب.

(٥) سقط في أ.

قوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ﴾ أي: خبرهم في القرآن كيف أنجيناهم ودمرنا قومهم.

وفي فاعل «جاء» وجهان:

أحدهما: هو مُضْمَرٌ، واختلفوا فيما يَعُودُ عليه هذا الضمير، فقال ابن عطية^(١): الصَّوَابُ عندي أن يقدر «جاء» أو «بيان».

وقال الرُّمَّانِي: تقديره: «نبأ».

وقال أبو حَيَّان^(٢): «الذي يظهر لي أَنَّهُ يعود على ما دَلَّ عليه المعنى من الجملة السابقة، أي: ولقد جاءك هذا الخبر من تكذيب أَتباع الرُّسُلِ للرُّسُلِ، والصَّبْرُ والإِيذَاءُ إِلَى أَنْ نُصِرُوا».

وعلى هذه الأقوال يكون «من نبأ المرسلين» في مَحَلِّ نصب على الحال وعاملها هو «جاء»؛ لأنه عامل في صاحبها.

والثاني: أَنَّ «من نبأ» هو الفاعل. ذكره الفارسي، وهذا إنما يَتِمَّشِي له على رأي الأخفش^(٣)؛ لأنه لا يشترط في زيادتها شيئاً، وهذا - كما رأيت - كلامٌ مُوجِبٌ، والمجورور بـ «مِنْ» معرفة.

وَضَعُفَ أيضاً^(٤) من جهة المعنى بأنه لم يَجْهَ كُلُّ نَبَأٍ للمرسلين؛ لقوله: ﴿مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨]، وزيادة «مِنْ» تؤدي إلى أنه جاءه جميع الأنباء؛ لأنه اسم جنس مُضَافٌ، والأمرُ بخلافه. ولم يتعرَّض الزمخشري^(٥) للفاعل إلا أنه قال: «ولقد جاءك من نبأ المرسلين بعضُ أنبيائهم وقصصهم» وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب؛ إذ «مِنْ» لا تكون فاعلة، ولا يجوز أن يكون «من نبأ» صِفَةً لمحذوف هو الفاعل، أي: ولقد جاءك نبأ من نبأ المرسلين؛ لأن الفاعل لا يُحذف بحالٍ إلا في مواضع دُكِرت، كذا قالوا.

قال أبو البقاء^(٦): «ولا يجوز عند الجميع أن تكون «من» صفةً لمحذوف، لأن الفاعل لا يُحذف، وحرف الجر إذا لم يكن زائداً لم يصحَّ أن يكون فاعلاً؛ لأن حرف الجر يَعْدِي كل فعل يعمل في الفاعل من غير تعدٍّ».

يعني بقوله: «لم يصح أن يكون فاعلاً» لم يصح أن يكون المجورور بذلك الحرف، وإلا فالحرف لا يكون فاعلاً أَبَته.

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ كِبَرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ أُسْتُظِمْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٢/ ٢٨٧.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٤/ ١١٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٢٧٤.

(٤) في ب: وضعف هذا أيضاً.

(٥) ينظر: الكشف ٢/ ١٨.

(٦) ينظر: الإملاء ١/ ٢٤٠.

الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴿٣٥﴾

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ كَبُرَ﴾: هذا شَرْطٌ، جوابه «الفاء» الداخلة على الشرط الثاني، وجواب الثاني محذوف، تقديره: فإن استطعت أن تبتغي فافعل، ثم جُعِلَ الشَّرْطُ الثاني وجوابه جَوَاباً لِلشَّرْطِ الأول، وقد تقدّم مثل ذلك في قوله: ﴿فَأَمَّا يَا أَيُّتِيكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبَعَ هَذَا فَلَا خَوْفٌ﴾ [البقرة: ٣٨] إلا أن جواب الثاني هناك مظهرٌ.

و «كان» في اسمها وجهان:

أحدهما: أنه «إعراضهم»، و «كَبُرَ» جملة فعلية في محل نصب خبراً مقدماً على الاسم، وهي مسألة خلاف: هل يجوز تقديم خبر «كان» على اسمها إذا كان فعلاً رافعاً لضمير مستتر أم لا؟

وأما إذا كان خبراً للمبتدأ، فلا يجوز أَلْبَتَّةَ لئلا يَلْتَبِسَ بباب الفاعل، واللُّبْسُ هنا مأمونٌ.

ووجهُ المنع استصحابُ الأصل، و «كَبُرَ» إذا قيل: إنه خبر «كان»، فهل يحتاج إلى إضمار «قد» أم لا؟

والظاهر أنه لا يَخْتَاجُ؛ لأنه كَثُرَ وَقُوعُ الماضي خبراً لها من غير «قد» نَظْماً وَنَثْراً، وبعضهم يخص ذلك بـ «كان» ويمنعه في غيرها من أخواتها إلا بـ «قد» ظَاهِرَةً أَوْ مُضْمَرَةً، ومن مجيء ذلك في خبر أخواتها قَوْلُ النابغة: [البيط]

٢١٥٢ - أَمْسَتْ خَلَاءَ وَأَمْسَى أَهْلُهَا اخْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدٍ^(١)

والثاني: أن يكون اسمها ضمير الأمر والشأن، والجملة الفعلية مُفسَّرةً له في محل نصب على الخبر، فإعراضُهم مرفوعٌ بـ «كَبُرَ»، وفي الوجه الأول بـ «كان»، ولا ضمير في «كَبُرَ» على الثاني، وفيه ضمير على الأول، ومثل ذلك في جواز هذين الوجهين قوله تعالى: ﴿وَدَمَّرْنَا مَا كَانَتْ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ﴾ [الأعراف: ١٣٧] ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾ [الجن: ٤]، ف «فرعون» يحتمل أن يكون اسماً، وأن يكون فاعلاً، وكذلك «سَفِيهُنَا»، ومثله أيضاً قولُ امرئ القيس: [الطويل]

٢١٥٣ - وَإِنْ تَكُ قَدْ سَاءَتْكَ مِنِّي خَلِيقَةٌ فَسَلِّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكِ تَنْسُلِ^(٢)

ف «خليقة» يحتمل الأمرين، وإظهار «قد» هنا يُرْجَحُ قول من يشترطها، وهل يجوز

(١) ينظر البيت في ديوانه ص (١٦)، جمهرة اللغة ص (١٠٥٧)، خزانة الأدب ٥/٤، الدرر ٥٧/٢، لسان العرب (لبد) (خنا)، شرح الأشموني ١/١١١، شرح عمدة الحفاظ ص (٢١٠)، شرح قطر الندى ص (١٣٤)، معجم الهوامع ١/١١٤، الدرر المصون ٥٠/٣.

(٢) تقدم.

في مثل هذا التركيب التنازع، وذلك أن كلاً من «كان» وما بعدها من الأفعال المذكورة في هذه الأمثلة يطلب المرفوع من جهة المعنى، وشروط الإعمال موجودة.

قال شهاب الدين^(١): وكنت قديماً سألت الشيخ - يعني أبا حيان - عن ذلك، فأجاب بالمنع محتجاً بأن شرط الإعمال ألا يكون أحد المتنازعين مفتقراً إلى الآخر، وألاً يكون من تمام معناه و «كان» مفتقراً إلى خبرها، وهو من تمام معناها، وهذا الذي ذكره من المنع، وترجيحه^(٢) ظاهر، إلا أن النحويين لم يذكروه في شروط الإعمال.

وقوله: «وإن كان كبير» مؤول بالاستقبال، وهو التبيين والظهور فهو كقوله: «إن كان قبيصاً قد من قبل» [يوسف: ٢٦] أي: إن تبين وظهر، وإلا فهذه الأفعال قد وقعت وانقضت فكيف تقع شرطاً؟

وقد تقدم أن المبرّد يبغي «كان» خاصة على مضيها في المعنى مع أدوات الشرط، وليس بشيء.

وأما: «فإن استطعت» فهو مستقبل معنى؛ لأنه لم يقع، بخلاف كونه «كبير» عليه إعراضهم، وقد القيمص، و «أن تبغني» مفعول الاستطاعة.

و «نفقاً» مفعول الابتغاء.

والنفق: السرب الثاقب في الأرض، وأصله من جحرة اليربوع، ومنه: الثاقباء، والقاصعاء، وذلك أن اليربوع يخفر في الأرض سرباً ويجعل له بابين، وقيل: ثلاثة: الثاقباء والقاصعاء والدابقاء، ثم يرق بالحفر ما تقارب وجه الأرض، فإذا نابه أمر دفع تلك القشرة الرقيقة وخرج، وقد تقدم استيفاء هذه المادة عند قوله: «يفقوت» [البقرة: ٣]، و «المُتَوَقِّينَ» [النساء: ٦١].

وقوله «في الأرض» ظاهره أنه متعلق بالفعل قبله، ويجوز أن يكون صفة لـ «نفقاً» فيتعلق بمحذوف وهو صفة لمجرد التوكيد، إذ النفق لا يكون إلا في الأرض.

وجوز أبو البقاء^(٣) مع هذين الوجهين أن يكون حالاً من فاعل «تبغني»، أي: وأنت في الأرض. قال: وكذلك في السماء. يعني من جواز الأوجه الثلاثة، وهذا الوجه الثالث ينبغي ألا يجوز لحلوله عن الفائدة.

والسلم: قيل المضعد، وقيل: الدرع، وقيل: السبب تقول العرب: اتخذني سلماً لحاجتك، أي: سبياً.

قال كعب بن زهير: [الطويل]

(١) ينظر: الدر المنصور ٣/ ٥٠.

(٢) ينظر: الإملاء ١/ ٢٤٠.

(٣) في ب: ترجيح.

٢١٥٤ - وَلَا لَكُمْ مَنجَى مِنَ الْأَرْضِ فَأَبْغِنَا بِهَا نَفَقاً أَوْ فِي السَّمَوَاتِ سُلُماً^(١)
وهو مُسْتَقٌّ من السَّلامَةِ، قالوا: لأنه يسلم به إلى المصعد والسُّلم مُذَكَّرٌ، وحكى
الفرَّاء تأنيثه^(٢).

قال بعضهم: ليس ذلك بالوَضْعِ، بل لأنه بمعنى المَرْقَاة، كما أنَّث بعضهم الصوت
في قوله: [البسيط]

٢١٥٥ - سَائِلُ بَنِي أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ^(٣)
لَمَّا كَانَ فِي مَعْنَى الصَّرْخَةِ.

فصل في نزول الآية

روى ابن عباس أن الحرث بن عامر بن نوفل بن عبد مَنَافٍ أتى رسول الله ﷺ في
مَخْضَرٍ^(٤) من قریش، فقالوا: يا محمد اثبتنا^(٥) بآية من عند الله، كما كانت الأنبياء تفعل
فإننا نصدق بك، فأبى الله أن يأتيهم بآية، فأعرضوا عن رسول الله ﷺ فَشَقَّ ذلك عليه،
فنزلت هذه الآية^(٦).

والمعنى: وإن عَظَمَ عليك إغْرَاضُهُمْ عن الإيمان وشَقَّ ذلك عليك. وكان - عليه
الصَّلَاة والسَّلَام - يَخْرِصُ على إيمان قومه أَشَدَّ الحرص وكانوا إذا سألوا آيةً أَحَبَّ أن
يريهم الله ذلك طَمَعاً في إيمانهم، فقال الله عزَّ وجلَّ: «فإن استطعت أن تبتغي» أي:
تطلب وتَسْجِدَ نَفَقاً - سَرَباً - في الأرض فتذهب فيه، أو سُلُماً دَرَجاً ومِصْعَداً في السماء
فَتَصْعَدَ فيه فتأتيهم بآية فافعل، ولو شاء الله لَجَمَعَهُمْ على الهدى فآمنوا كلهم، وهذا يدلُّ
على أنه - تعالى - لا يريد الإيمان من الكافر، بل يريد إبقاءه على الكُفْرِ، وتقريره: أن
قُدْرَةَ الكافر على الكُفْرِ إمَّا أن تكون صَالِحَةً للإيمان، أو غير صالحة له، فإن لم تكن
صَالِحَةً له فالقُدْرَةُ على الكُفْرِ مُسْتَلَزِمَةٌ للكفر وغير صالحة للإيمان، وخالق هذه القُدْرَةُ
يكون قد أَرَادَ الكُفْرَ منه لا مَحَالَةً، وأما إن كانت هذه القُدْرَةُ كما أنها صالحة للكُفْرِ، فهي
أيضاً صالحة للإيمان، فيكون نسبة القُدْرَةِ إلى الطرفين مستوية، فيمتنع رُجْحَانُ أحد

(١) ينظر: البحر ١١٨/٤. الدر المصون ٥١/٣.

(٢) ينظر: المذكر والمؤنث ٩٧.

(٣) البيت لرويشد بن كثير الطائي.

ينظر: الدرر ٢٣٩/٦، سر صناعة الإعراب ص (١١)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (١٦٦)،
شرح المفصل ٩٥/٥، لسان العرب (صوت)، الأشباه والنظائر ١٠٣/٢، ٢٣٧/٥، الإنصاف ص
(٧٧٣)، الخصائص ٤١٦/٢، تخلص الشواهد ص (١٤٨)، خزانة الأدب ٢٢١/٤، مع الهوامع ٢/
١٥٧، الدر المصون ٥١/٣، البحر المحيط ١١٩/٤.

(٤) ينظر: الرازي ١٧١/١٢. (٥) في ب: اثتنا.

(٦) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٧١/١٢) عن ابن عباس.

الطَّارِفَيْنِ عَلَى الْآخِرِ إِلَّا لِدَاعِيَةٍ مَرَّجَةٍ، وحصول تلك الدَّاعِيَةِ ليس من العبد، وإلا لزم التَّسْلُسُ، فثبت أن خالق تلك الدَّاعِيَةِ هو الله تعالى، وثبت أن مَجْمُوعُ القُدْرَةِ مع الدَّاعِيَةِ الخالصة يوجب الفِعْلَ، فثبت أن خالقَ مجموع تلك القدرة مع تلك الدَّاعِيَةِ المستلزمة لذلك الكفر مرید لذلك الكفر وغير مرید لذلك الإيمان.

قوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾.

نهى له عن هذه الحالة وهو قوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ﴾ فَإِنَّ من يكفر لسابق علم الله فيه، وهذا النَّهْيُ لا يقتضي إقدامه على مثل مثل هذه الحالة كقوله: ﴿وَلَا تُطِيعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ [الأحزاب: ١] لا يَدُلُّ على أنه - عليه الصلاة والسلام - أطاعهم وَقَبِلَ دِينَهُمْ، والمقصود أنه لا ينبغي أن يشتدَّ تَحَسُّرُكَ على تكذيبهم، ولا تَجَزَّعَ من إعراضهم عنك، فَإِنَّكَ لو فعلت ذلك قرب حالك من حال الجاهل، والمقصود تبعيده عن مثل هذه الحالة.

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ (٣٦)

اعلم أنه يَبَيِّنُ السَّبَبَ في كونهم يحيى لا يقبلون الإيمان، ولا يتركون الكفر فقال: «إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ»، يعني: أن الذين تحرص على أن يُصَدِّقُوا بِمَنْزِلَةِ الْمَوْتَى الذين لا يسمعون، وَإِنَّمَا يَسْتَجِيبُ من يَسْمَعُ كقوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى﴾ [النمل: ٨٠].

قال علي بن عيسى^(١): الفرق بين «يستجيب» و «يجيب» أن «يستجيب» فيه قَبُولٌ لما دُعِيَ إليه، وليس كذلك «يجيب»؛ لأنه قد يجيب بالمخالفة كقول القائل: أَتَوَافَّقُ في هذا المذهب أم تخالف؟ فيقول المجيب: أخالف.

قوله: ﴿وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾ فيه ثلاثة أوجه:

أظهرها: أنها جملة من مبتدأ وخبر سَيِّقَتٌ للإخبار بِقُدْرَتِهِ، وَأَنَّ من قدر على بَعَثِ الموتى يقدر على إحياء قلوب الكُفَرَةِ بالإيمان، فلا تَتَأَسَّفَ على من كفر.

والثاني: أن الْمَوْتَى مَنْصُوبٌ بفعل مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ الظَّاهِرُ بعده، ورجع هذا الوجه على الرَّفْعِ بالابتداء لطعف جملة الاشتغال^(٢) على جملة فعلية قبلها، فهو نظير: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١] بعد قوله: ﴿يَدْخُلُ﴾ [الإنسان: ٣١].

والثالث: أنه مرفوع على الموصول قبله، والمراد بـ «الموتى» الكُفَّارُ أي: إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الْمُؤْمِنُونَ السَّامِعُونَ مِنْ أَوَّلِ وَهْلَةٍ، وَالْكَافِرُونَ الَّذِينَ يَجِيبُهُمُ اللَّهُ - تعالى - بِالْإِيمَانِ وَيُوفِّقُهُمْ لَهُ، فَالْكَافِرُونَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ، وَحِينَئِذٍ يَسْمَعُونَ، وَأَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ فَلَا يَسْمَعُونَ الْبَيِّنَةَ، وعلى هذا فتكون الجملة من قوله: ﴿يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾ في مَحَلِّ نَضْبٍ.

على الحال، إلا أن هذا القول يبعده قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ يَرْجَعُونَ﴾، إلا أن يكون من ترشيح المجاز، وقد تقدّم له نظائر.

وقرىء^(١) «يُرجعون» من «رجع» اللازم.

اعلم أن الجسد الخالي [عن]^(٢) الروح يظهر منه الثنن والصدید، وأصلح أخواله أن يذفن تحت الثراب، والروح الخالية عن العقل يكون صاحبها مخنونا يستوجب القيد والحبس، والعقل بالنسبة إلى الروح كالروح بالنسبة إلى الجسد، والعقل يدون معرفة الله وطاعته كالضائع الباطل، فنسبة التوحيد والمعرفة إلى العقل كنسبة العقل إلى الروح، ونسبة الروح إلى الجسد؛ فمعرفة الله ومحبته هي روح الروح، فالنفس الخالية عن هذه المعرفة تكون كصفة الأموات، فلهذا السبب وصف الكفار بأنهم موتى.

قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْزِلَ آيَةً وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٣٧)

وهذا من شبهات منكري نبوة محمد ﷺ لأنهم قالوا: لو كان رسولا من عند الله فها أنزل عليه آية قاهرة.

روي أن بعض الملحدة طعن فقال: لو كان محمداً قد أوتي بآية معجزة لما صح أن يقول أولئك الكفار: لولا أنزل عليه آية، ولما قال: «قل إن الله قادر على أن ينزل آية».

والجواب أن القرآن معجزة قاهرة وبيّنة باهرة؛ لأنه - عليه الصلاة والسلام - تحدّاهم به فعجزوا عن معارضته، فدل على كونه معجزاً.

فإن قيل: فإذا كان الأمر كذلك، فكيف قالوا: «لولا أنزل عليه آية من ربه».

فالجواب من وجوه:

الأول: لعل القوم طعنوا في كون القرآن معجزة على سبيل اللجاج والعناد، وقالوا: إنه من جنس الكتب، والكتاب لا يكون من جنس المعجزات كالثورة والإنجيل والزبور، فلاجل هذه الشبهة طلبوا المعجزة.

الثاني: أنهم طلبوا معجزات [قاهرة] من جنس معجزات سائر الأنبياء مثل «فلق البحر» و «إظلال الجبل» و «إحياء الموتى».

الثالث: أنهم طلبوا مزيد الآيات على سبيل التعتن واللجاج مثل إنزال الملائكة، وإنسقاط السماء كسفاً.

الرابع: أن يكون المراد ما حكاه الله عن بعضهم في قوله: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَتْ هَذِهِ آيَةٌ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَاباً مِنَ السَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال: ٣٢].

(١) ينظر: روح المعاني ١٤٧/٧، البحر المحيط ١٢٣/٤.

(٢) في ب: من.

ثم إنه - تعالى - أجابهم بقوله : ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُزِيلَ مَائَةً﴾ ، أي : أنه قادر على إيجاد ما طلبتموه ، وتحصيل ما اقترختموه ، ولكن أكثرهم لا يعلمون .

قوله : «من ربه» فيها وجهان :

أحدهما : أنها متعلقة بـ «نزل» .

والثاني : أنها متعلقة بمحذوف ؛ لأنها صفة لـ «آية» ، أي : آية [كائنة] ^(١) من ربه .
وتقدم الكلام على «لولا» وأنها تخصيضية .

فصل في المراد بالآية

معنى قوله تعالى : ﴿وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ، أي : ما عليهم في إنزالها ، واختلفوا في تفسيرها على وجوه :

أحدها : أن يكون المراد أنه - تعالى - لما أنزل آية باهرة ومعجزة قاهرة ، وهي القرآن كان طلب الزيادة جار مجرى التحكم والتعنت الباطل ، وهو أنه سبحانه له الحكم والأمر ، فإن شاء فعل ، وإن شاء لم يفعل ؛ لأن فاعليته لا تكون إلا بحسب محض المشيئة على قول أهل السنة ^(٢) ، أو على وفق المصلحة على قول المعتزلة ^(٣) ، وعلى التقديرين فإنها لا تكون على وفق اقتراحات الناس ومطالباتهم ، فإن شاء أجابهم إليها ، وإن شاء لم يجنبهم .

الثاني : أنه لما ظهرت المعجزة القاهرة ، والدلالة الكافية لم يبق لهم عذر ولا علة ، فبعد ذلك لو أجابهم الله - تعالى - إلى اقتراحهم فلعلهم يقترحون اقتراحاً ثانياً وثالثاً ورابعاً إلى ما لا نهاية له ، وذلك يفضي إلى ألا يستقر الدليل ولا تتم الحجة ، فوجب سد هذا الباب في أول الأمر والاكتفاء بما سبق من المعجزة القاهرة .

الثالث : أنه - تعالى - لو أعطاهم ما طلبوا من المعجزات القاهرة فلو لم يؤمنوا عند ظهورها لاستحققوا عذاب الاستئصال ، فاقتضت رحمته صونهم عن هذا البلاء ، فما أعطاهم هذا المطلوب رحمة منه - تعالى - لهم ، وإن كانوا لا يعلمون كيفية هذه الرحمة .

الرابع : أنه - تعالى - علم منهم أن طلبهم هذه المعجزات لأجل العناد لا لطلب فائدة ، وعلم أنه - تعالى - لو أعطاهم مطلقهم لم يؤمنوا ، فلهذا السبب ما أعطاهم ؛ لأنه لا فائدة في ذلك .

قوله تعالى : ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمٌّ أَمْثَلُكُمْ مَا قَرَّبْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ ^(٣٨)

قوله : ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ﴾ : «من» زائدة لوجود الشرطين ، وهي مبتدأ ، و «إلا أمم» خبرها مع ما عطف عليها .

(١) سقط في ب .

(٢) ينظر : الرازي ١٢/ ١٧٣ .

(٣) ينظر : المصدر السابق .

وقوله: «في الأرض» صفة لـ «دابة»، فيجوز لك أن تجعلها في محلّ جرّ باعتبار اللفظ، وأن تجعلها في محل رفع باعتبار الموضع.

قوله: «ولا طائر» الجمهور^(١) على جرّه نسقاً على لفظ «دابة».

وقرأ^(٢) ابن أبي عبلة برفعها نسقاً على موضعها.

وقرأ^(٣) ابن عباس «ولا طير» من غير ألف، وقد تقدّم الكلام فيه، هل هو جمع أو

اسم جمع؟

وقوله: «يطير» في قراءة الجمهور يَحْتَمِلُ أن يكون في محلّ جرّ باعتبار لفظه، ويحتمل أن يكون في محلّ رفع باعتبار موضعه.

وأما على قراءة ابن أبي عبلة، ففي محلّ رفع ليس إلّا.

وفي قوله: «ولا طائر» ذكر خاص بعد عام؛ لأن الدابة تشمل على كل ما دب من طائر وغيره، فهو كقوله: ﴿وَمَلَكَيْهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨] وفيه نظر؛ إذ المُقَابَلَةُ هنا تنفي أن تكون الدابة تشمل الطائر.

قوله: «بِجَنَاحَيْهِ» فيه قولان:

أحدهما: أن «الباء» متعلّقة بـ «يطير»، وتكون «الباء» للاستيعانة.

والثاني: أن تتعلّق بمحذوف على أنها حال، وهي حال مؤكدة كما يقال: «نظرت عيني»، وفيها رفع مجازي يَتَوَهَّم؛ لأن الطَّيْرَانَ يُسْتَعَارُ في السرعة قال: [البسيط]

٢١٥٦ - قَوْمٌ إِذَا الشَّرُّ أَبْدَى نَاجِذِيهِ لَهُمْ طَارُوا إِلَيْهِ زَرَّاقَاتٍ وَوُحْشَاتٍ^(٤)

ويطلق الطَّيْرُ على العمل، قال تعالى: ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمَتْهُ طَيْرُهُ فِي غُفَّتِهِ﴾

[الإسراء: ١٣].

وقوله: «إلا أمم» خبرُ المبتدأ، وجميع وإن لم يتقدّمه إلا شيان؛ لأن المراد بهما

الجنس.

و «أمثالكم» صفة لـ «أمم»، يعني أمثالهم في الأرزاق والآجال، والموت والحياة، والحشر والنشر والاقتصاص لمظلومها من ظالمها.

وقيل: في معرفة الله وعبادته.

(١) ينظر: الدر المصون ٥٢/٣، البحر المحيط ١٢٥/٤.

(٢) ينظر: الدر المصون ٥٢/٣، الكشف ٢١/٢.

(٣) ينظر: الدر المصون ٥٢/٣.

(٤) البيت لقريط بن أنيف العنبري.

ينظر: الحماسة ص ٢٧/١، الخصائص ٢٧٠/٢، روح المعاني ١٤٣/٧، مجالس نعلب ٤٠٥/٢،

الدر المصون ٥٢/٣.

وقال مُجاهد: أَصْنَافٌ مُصَنَّفَةٌ تُعْرَفُ بِأَسْمَائِهَا، يريد أن كلَّ جنس من الحيوان أُمَّةٌ: فالطير أُمَّةٌ، والدُّوَابُّ أُمَّةٌ، والسَّبَاعُ^(١) أُمَّةٌ، تعرف بأسمائها مثل بَنِي آدَمَ يُعْرَفُونَ بِأَسْمَائِهِمْ، يقال: الإنس والناس، قال عليه الصلاة والسلام: «لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا، فَاقْتُلُوا مِنْهَا كُلَّ أَسْوَدَ بِهِيمٍ»^(٢).
وقيل: أمثالكم يَفْقَهُ بعضهم عن بعض.

فصل في وجه النظم

وجه النظم أنه - تعالى - بَيَّنَّ في الآية الأولى أَنَّهُ لو كان إِثْرُ أَلِ سَائِرِ الْمُعْجَزَاتِ مَضْلَحَةً لَهُمْ لَفَعَلَهَا إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ إِظْهَارُهَا مَضْلَحَةً لِلْمُكَلِّفِينَ لَمْ يَظْهَرْهَا، وَهَذَا الْجَوَابُ إِنَّمَا يَتِمُّ إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ تَعَالَى يُرَاعِي مَصَالِحَ الْمُكَلِّفِينَ، وَيَتَفَضَّلُ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ، فَبَيَّنَ ذَلِكَ وَقَرَّرَهُ بِأَن قَالَ: «وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ، وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ» فِي وَصُولِ فَضْلِ اللَّهِ - تعالى - وَعِنَايَتِهِ، وَرَحْمَتِهِ، وَإِحْسَانِهِ إِلَيْهِمْ، وَذَلِكَ كَالْأَمْرِ الْمُشَاهِدِ الْمَحْسُوسِ، فَإِذَا كَانَتْ آثَارُ عِنَايَتِهِ وَاصِلَةً إِلَى جَمِيعِ الْحَيَوَانَاتِ، فَلَوْ كَانَ إِظْهَارُ هَذِهِ الْمُعْجَزَاتِ مَضْلَحَةً لِلْمُكَلِّفِينَ لَفَعَلَهَا وَلَمْ يَنْخَلْ بِهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْخَلْ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ بِمَصَالِحِهَا وَمَنَافِعِهَا؛ يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ - تعالى - لَمْ يَظْهَرْ تِلْكَ الْمُعْجَزَاتِ؛ لِأَنَّ إِظْهَارَهَا يُخَلُّ بِمَصَالِحِ الْمُكَلِّفِينَ^(٣).

وقال القاضي: إِنَّهُ - تعالى - لَمَّا قَدَّمَ ذِكْرَ الْكُفَّارِ وَبَيَّنَّ أَنَّهُمْ يَرْجِعُونَ إِلَى اللَّهِ، وَيَحْشَرُونَ - بَيَّنَّ أَيْضاً بَعْدَهُ - بقوله: «وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ، وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ» - فِي أَنَّهُمْ يَحْشَرُونَ، وَالْمَقْصُودُ بَيَانُ أَنَّ الْحَشَرَ وَالْبَغْتَ كَمَا هُوَ حَاصِلٌ فِي حَقِّكُمْ، كَذَلِكَ هُوَ حَاصِلٌ فِي حَقِّ الْبَهَائِمِ^(٤).

فصل في أسئلة على الآية والإجابة عنها

حصر الحيوان في هاتين الصفتين، وهما: إِمَّا أَنْ يَدَّبَ، وَإِمَّا أَنْ يَطِيرَ.
وفي الآيات سؤالات:

(١) ذكره البغوي في تفسيره ٩٥/٢.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٥٤/٥، ٥٦، ٥٧ والدارمي في السنن ٩٠/٢، كتاب الصيد، باب في قتل الكلاب، وأبو داود في السنن ٢٦٧/٣، كتاب الصيد، باب في اتخاذ الكلب للصيد وغيره الحديث (٢٨٤٥) والترمذي في السنن ٨٠/٤. كتاب الأحكام والفوائد باب ما جاء في قتل الكلاب الحديث (١٤٨٦) والنسائي في المجتبى من السنن ١٨٥/٧ كتاب الصيد والذبائح باب الكلاب التي أمر بقتلها وابن ماجه في السنن ١٠٦٩/٢ كتاب الصيد باب النهي عن اقتناء الكلب إلا كلب صيد الحديث (٣٢٠٥). وذكره البغوي في تفسيره ٩٥/٢، والرازي ١٢/١٧٥.

(٤) ينظر: الرازي ١٢/١٧٥.

(٣) ينظر: الرازي ١٢/١٧٤.

الأول: من الحيوانات ما لا يَدْخُلُ في هذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ مثل حيتانِ الْبَحْرِ، وسائر ما يَسْبُحُ في الْمَاءِ، ويعيش فيه .

والجواب لا يبعد أن يُوصَفَ بأنها دَابَّةٌ، من حيث إنها تَدْبُ في الْمَاءِ؛ لأنَّ سَبْحَهَا في الْمَاءِ كَسَبْحِ الطَّيْرِ في الْهَوَاءِ، إلا أن وَصَفَهَا بِالذَّبِّ أَقْرَبُ إِلَى اللَّعَةِ من وَصْفِهَا بِالطَّيْرِ.

السؤال الثاني: ما الْفَائِدَةُ في تَقْيِيدِ الدَّابَّةِ بِكُونِهَا فِي الْأَرْضِ؟

والجواب من وجهين:

أحدهما: أَنَّهُ خَصَّ ما في الْأَرْضِ بِالذِّكْرِ دون ما في السَّمَاءِ اخْتِجَاجاً بِالْأَظْهَرِ؛ لأنَّ ما في السَّمَاءِ وَإِنْ كَانَ مَخْلُوقاً مِثْلَنَا فَغَيْرَ ظَاهِرٍ.

والثاني: أن المقصود من ذِكْرِ هذا الكلام أن عناية الله لِمَا كانت حَاصِلَةً في هذه الحيوانات، فلو كان إظهارُ المعجزاتِ الْقَاهِرَةِ مُضْلِحَةً لِمَا منع الله من إظهارها، وهذا الْمُقْصُودُ إِنَّمَا يَتِمُّ بِذِكْرِ مَنْ كَانَ أَدْوَنَ رُتْبَةٍ مِنَ الْإِنْسَانِ، لا بِذِكْرِ مَنْ كَانَ أَعْلَى حَالاً مِنْهُ، فلهذا المعنى قَيَّدَ الدَّابَّةَ بِكُونِهَا فِي الْأَرْضِ.

السؤال الثالث: ما الْفَائِدَةُ في قوله: «يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ» مع أن كل طائر فإنما يطير

بجناحيه؟

والجواب: ما تَقَدَّمَ من ذِكْرِ التَّوَكِيدِ أو رفع تَوَهُّمِ الْمَجَازِ.

وقيل: إنه - تعالى - [قال] ^(١) في صفة الملائكة ﴿رُسُلًا أُولُوا أَجْنَحَ مِثْنَى وَثُلُثَ وَرُبْعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾ [فاطر: ١]، فذكر [هاهنا] ^(٢) قوله: «بِجَنَاحَيْهِ» ليخرج عنه الملائكة، لِمَا بَيَّنَّا أن المقصود من هذا الكلام إِنَّمَا يَتِمُّ بِذِكْرِ مَنْ كَانَ أَدْوَنَ حَالاً مِنَ الْإِنْسَانِ لا بِذِكْرِ مَنْ كَانَ أَعْلَى مِنْهُ.

السؤال الرابع: كيف قال: «إِلَّا أُمَّمٌ» مع إفراد الدَّابَّةِ وَالطَّائِرِ؟

والجواب: ما تَقَدَّمَ من إِرَادَةِ الْجِنْسِ.

قوله: ﴿مَا قَرَّبْنَا فِي الْأَكْثَبِ مِنْ شَيْءٍ﴾: في المراد بـ «الكتاب» قولان:

الأول: الْمُرَادُ بِهِ اللَّزُجُ الْمَحْفُوظُ، قال عليه الصلاة والسلام: «جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» ^(٣)، وعلى هذا فالعموم ظاهر؛ لأن الله - تعالى - أثبت ما كان وما يكون فيه.

والثاني: المراد به القرآن؛ لأنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ إذا دخلا على الاسم الْمُفْرَدِ انصَرَفَ إلى المفهوم السَّابِقِ، وهو في هذه الآية القرآن.

(٢) سقط في أ.

(١) سقط في أ.

(٣) أخرجه الطبراني في الكبير ٢٢٣/١١ بهذا اللفظ.

وعلى هذا فهل العموم باقٍ؟ منهم من قال: نعم وإن جميع الأشياء مُثَبَّتة في القرآن إمّا بالصریح، وإمّا بالإيماء^(١).

فإن قيل: كيف قال الله تعالى: «ما فرطنا في الكتاب من شيء» مع أنه ليس فيه تفاصيل علم الطب وعلم الحساب، ولا تفاصيل كثير من المباحث والعلوم، ولا تفاصيل مذاهب الناس، ودلائلهم في علم الأصول والفروع؟

والجواب أن قوله «ما فرطنا في الكتاب من شيء» يجب أن يكون مخصوصاً ببيان الأشياء التي يجب معرفتها والإحاطة بها، واعلم أن علم الأصول موجودٌ بتمامه في القرآن على أبلغ الوجوه، وأما تفاصيل الأقاويل والمذاهب، فلا حاجة إليها.

وأما تفاصيل الفروع فالعلماء قالوا: إن القرآن دلَّ على أن الإجماع وخبر الواحد والقياس حجة في الشريعة، وإذا كان كذلك فكلُّ ما دلَّ عليه أحد هذه الأصول الثلاثة كان ذلك في الحقيقة موجوداً في القرآن قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

وقال عليه الصلاة والسلام: «عَلَيْكُمْ بِسُنِّي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي»^(٢). وروي أن ابن مسعود كان يقول: «مَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ»^(٣) يعني: الواشمة والمستوشمة، والواصلة والمستوصلة، وروي أن امرأة قرأت جميع القرآن ثم أتته فقالت: يا ابن أم عبد، تلوثت البارحة ما بين الدفتين، فلم أجد فيه لعن الواشمة، والمستوشمة، فقال: لو تلوثت لوجدتني، قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، وإن مما أتانا به رسول الله ﷺ أن قال: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ»^(٤).

وقال ابن الخطيب^(٥): يمكن وجدان هذا المعنى في كتاب الله في قوله تعالى في سورة «النساء» حين عدَّدَ قبائح الشيطان قال: ﴿وَلَا تُرْمِيهِمْ فَلْيَنْزِلْ خَلْقَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١١٩] فظاهر هذه الآية يقتضي أن تغيير الخلق يوجب اللعن.

(١) الإيماء: هو الاقتران بحكم لو لم يكن هو أو نظيره للتعليل، كان بعيداً، فيحمل على التعليل دفْعاً للاستبعاد، وعرفه بعض الأصوليين بأنه: ما يدل على علية وصف لحكم بواسطة قرينة من القرائن، ويسمى بالتنبيه أيضاً، وله ستة أنواع، وقد جعله بعضهم مسلکاً مستقلاً؛ لأنه لا يدل على العلية صراحة، وبعضهم أدرجه تحت مسلک النص.

ينظر: الإحكام للأمدى (٥٦/٣)، مختصر ابن الحاجب ص (١٨٨)، العضد (٢/٢٣٤). جمع الجوامع (٢/٢٦٦)، نهاية السؤل (٤/٦٣)، شرح الكوكب المنير ص (٥١١)، التلويح (٢/٦٨)، إرشاد الفحول ص (٢١٢).

(٣) ذكره الرازي في تفسيره ١٨٠/١٢.

(٥) ينظر: الرازي ١٧٨/١٢.

(٢) تقدم.

(٤) تقدم.

وذكر الواحدي^(١) أن الشافعي جلس في المسجد الحرام فقال: لا تسألوني عن شيء إلا أجبتكم فيه من كتاب الله، فقال رجل: ما تقول في المُحْرِمِ إذا قتل الزُّبُور؟ فقال: لا شيء عليه، فقال: أين هذا في كتاب الله؟، فقال: قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَلَيْسَ لَكُمُ الرَّسُولُ فَخْذُوه﴾ [الحشر: ٧]، ثم ذكر سنداً إلى رسول الله ﷺ أنه قال: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي»^(٢)، ثم ذكر إسناداً إلى عُمَرَ أنه قال: «لِلْمُحْرِمِ قَتْلُ الزُّبُور»^(٣).

قال الواحدي^(٤): فأجابه من كتاب الله مُسْتَنْبِطاً بثلاث درجات، وقول النبي ﷺ في حديث العسيف: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا قُضِيََنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ»^(٥) ثم قضى بالجلد والتَّغْرِيبِ على العسيف، وبالرجم على المرأة إذا اعترفت.

قال الواحدي^(٦): وليس للجلد والتَّغْرِيبِ ذَكَرٌ فِي نَصِّ الْكِتَابِ^(٧)، وهذا يَدُلُّ عَلَى

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) تقدم.

(٣) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٧٨/١٢). (٤) ينظر: الرازي (١٧٨/١٢).

(٥) أخرجه مالك (٨٢٢/٢) كتاب الحدود: باب ما جاء في الرجم حديث والبخاري (١٧٩/١٢) كتاب الحدود: باب إذا رمى امرأته أو امرأة غيره بالزنا حديث (٦٨٤٢، ٦٨٦٣) ومسلم (١٣٢٤/٣ - ١٣٢٥) كتاب الحدود: باب من اعترف على نفسه بالزنى حديث (١٦٩٧/٢٥ - ١٦٩٨) من حديث أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني.

(٦) ينظر: الرازي (١٧٨/١٢).

(٧) حدّ البكر جلد مائة وتغريب عام، ويكون كل واحد منهما حداً، فيجمع عليه بين حدّين، رجلاً كان الزاني أو امرأة.

وبه قال الأوزاعي، والثوري، وابن أبي ليلى، وأحمد بن حنبل.

وقال أبو حنيفة: ليس عليه إلا حدّ واحد وهو الجلد، فأما التغريب فهو تعزير غير مقدر، يرجع فيه إلى رأي الإمام في فعله، وتركه، أو العدول إلى تعزيره.

وقال مالك: يجمع بينهما في حد الرجل، ولا يجمع بينهما في حد المرأة، وتجلد ولا تغرب؛ لأنها عورة. واستدلوا على أن التغريب ليس بحدّ في الزنا بقول الله تعالى: ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢] فكان الدليل فيه من وجهين:

أحدهما: أنه اقتصر في حدها على الجلد، ولو وجب التغريب لقرنه به؛ لأن تأخير البيان عن وقته لا يجوز. والثاني: أن وجوب التغريب زيادة على النص، والزيادة على النص تكون نسخاً، ونسخ القرآن لا يجوز بأخبار الآحاد، قالوا ولأن رسول الله ﷺ قد منع من سفر المرأة إلا مع ذي محرم، فإن غربت مع غير ذي محرم، أسقطتم الخير، وإن غربت مع ذي محرم أوجبت التغريب على من ليس بزان، ولأنه سبب يوجب الحد فلم يجب به التغريب كالقذف وشرب الخمر؛ ولأنه زنا يوجب عقوبة فلم يجمع فيه بين حدّين كرنا الثيب.

ودليلنا حديث عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ قال: «خُذُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهَنَ سَبِيلَا الْبِكْرِ بِالْبِكْرِ جَلْدٌ مِائَةً وَتَغْرِيبٌ عَامٌ وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدٌ مِائَةً وَالرَّجْمُ». أخرجه مسلم في صحيحه ٣/٣٢٤ حديث رقم (١٦٩٦/٢٤).

فإن قيل: لما كان ما اقترن برجم الثيب من الجلد منسوخاً اقتضى أن يكون ما اقترن بجلد البكر من التغريب منسوخاً؟ قيل: نسخ أحدهما لا يوجب نسخ الآخر؛ لأن النسخ يؤخذ من النص دون القياس، وحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال للرجل: «وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدٌ مِائَةً وَتَغْرِيبٌ عَامٌ»، بعد قول الرجل: =

أن ما جاءكم به النبي ﷺ فهو عين كتاب الله . قال تعالى : ﴿لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل : ٤٤] ، وعند هذا يصح قوله تعالى : ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ والله أعلم .

وقال بعضهم : إن هذا عامٌ أريد به الخصوص ، والمعنى ما فرطنا في الكتاب من شيء يحتاج إليه المكلفون .

= وسألت رجالاً من أهل العلم فقالوا : على ابنك جلد مائة وتغريب عام ، فصار هذا الخبر يجمع نصاً ووفقاً ؛ ولأنه إجماع الصحابة ، وروي أن أبا بكر رضي الله عنه جلد وغرب إلى «فدك» .

وجلد عمر وغرب إلى «الشام» ، وجلد عثمان وغرب إلى «مصر» .

وجلد علي وغرب من «الكوفة» إلى «البصرة» ، وليس لهم في الصحابة مخالف .

فإن قيل : فقد قال عمر حين غرّب لا أنفي بعده أحداً .

وقال علي : كفي بالنفي فتنة ، فدلّ على أنهم غربوا تعزيراً يجوز لهم تركه ، ولم يكن حداً محتوماً .

قيل : أما قول عمر : «لا أنفي بعده أحداً» ، فإنما كان ذلك منه في شارب خمر نفاه ، فارتد ولحق

بالروم ، والنفي في شرب الخمر تعزير يجوز تركه ، وهو في الزنا حد لا يجوز تركه .

وأما قول علي : «كفي بالنفي فتنة» فيعني : عذاباً كما قال الله تعالى : ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾

[الذاريات : ١٣] أي يعذبون ، ولأن التغريب عقوبة تقدرت على الزاني شرعاً ، فوجب أن يكون حداً

كالجلد ؛ ولأن الزنا معصية توجب حداً أعلى ؛ وهو الجلد ، فوجب أن يقترن بأدناها غيرهما ؛ كالقتل

يوجب أعلى ؛ وهو القود ؛ وأدنى ، وهو الدية واقترن بها الكفارة .

فأما الجواب عن الآية فمن وجهين :

أحدهما : أنها تضمنت كل ما وجب بالقرآن ، والتغريب واجب بالسنة دون القرآن .

والثاني : أن الزيادة على النص عندنا لا تكون نسخاً ، ولو كانت نسخاً ، لم تكن زيادة التغريب ها هنا

نسخاً لأمرين :

أحدهما : أننا قد اتفقنا عليها ، وإن اختلفنا في حكمها ، فجعلوها تعزيراً وجعلناها حداً .

والثاني : أنها تكون نسخاً إذا تأخرت ، والتغريب ها هنا تفسير لقوله : ﴿أَوْ يُجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾

[النساء : ١٥] فكان مقدماً على قوله : ﴿الرَّائِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور : ٢] .

فخرج عن حكم النسخ .

وأما الجواب عن تغريبها مع ذي المحرم فمن وجهين :

أحدهما : أنه لما لم يمنع ذلك من تغريبها تعزيراً ، لم يمنع من تغريبها حداً .

والثاني : أن المحرم شرط عندنا في مباح السفر دون واجبه ؛ كما قال ﷺ : «لَا تَصُومَنَّ امْرَأَةٌ وَزَوْجُهَا

حَاضِرٌ ، إِلَّا بِإِذْنِهِ» محمولاً على تطوع الصوم دون مفروضه ، وهذا واجب كالحج فلم يفتقر إلى ذي محرم .

وأما الجواب عن قياسهم على حد القذف ، وشرب الخمر - فمن وجهين :

أحدهما : أنه قياس يدفع النص ، فكان مطرحاً .

والثاني : أنه لما لم يجز أن يغرب في غير الزنا تعزيراً وجاز في الزنا لم يمنع من وجوبه في الزنا حداً ،

وإن لم يجب في غير الزنا .

وأما الجواب عن قياسهم على الثيب فمن وجهين :

أحدهما : أن حد الثيب أغلظ العقوبات ، فسقط به ما دونه .

والثاني : أن الرجم فيه قد منع من حد يتعقبه ، والجلد لا يمنع والله أعلم .

ينظر : الحاوي بتحقيقنا ١٣/ ١٩٣ - ١٩٥ .

قوله: «من شيء» فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن «مِنْ» زائدة في المفعول به، والتقدير: ما فَرَطْنَا شَيْئاً، وتضمن «فرطنا» معنى تركنا وأغفلنا، والمعنى: ما أغفلنا، ولا تركنا شيئاً.

والثاني: أن «مِنْ» تَبْعِيضِيَّةٌ، أي: ما تركنا ولا أغفلنا في الكتاب بعض شيء يحتاج إليه المُكَلَّف.

الثالث: أن «من شيء» في مَحَلِّ نَصْبٍ على المصدر، و «من» زائدة فيه أيضاً. ولم يُجْزْ أبو البقاء^(١) غيره، فإنه قال: «من» زائدة، و «شيء» هنا واقع موقع المصدر، أي تفريطاً.

وعلى هذا التأويل لا يبقى في الآية حُجَّةٌ لمن ظنَّ أن الكتاب يحتوي على ذِكْرٍ كل شيء صريحاً، ونظير ذلك: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾ [آل عمران: ١٢٠].

ولا يجوز أن يكون مفعولاً به؛ لأن «فرطنا» لا يتعدى بنفسه، بل بحرف الجر، وقد عُذِّيتُ إلى «الكتاب» بـ «في»، فلا يتعدى بحرف آخر، ولا يَصِحُّ أن يكون المعنى: ما تركنا في الكتاب من شيء؛ لأن المَعْنَى على خلافه، فبان أن التأويل ما ذكرنا. انتهى.

قوله: «يحتوي على ذِكْرٍ كل شيء صريحاً» لم يقل به أحد؛ لأنه مُكَابَرَةٌ في الضروريات^(٢).

وقرأ الأعرج وعلقمة: «فَرَطْنَا» مُحَقَّفًا، فقليل: هما بِمَعْنَى وعن النقاش: فَرَطْنَا: أَخْرَنَّا، كما قالوا: «فرط الله عنك المرض» أي: أزاله.

قوله: ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾: قال ابن عباس، والضحاك: حشرها موتها^(٣).

وقال أبو هريرة: يحشر الله الخلق كلهم يوم القيامة الإنس والجن والبهائم والدواب والطيور وكل شيء، فيأخذ للجَمَاءِ من القَرَنَاءِ، ثم يقول: كوني ثُراباً^(٤)، فحينئذ يَتَمَتَّى الكافر ويقول: ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ ثُراباً﴾ [النبا: ٤٠]، ويتأكد هذا بقوله: ﴿وَإِذَا أَلْوُحُشٌ حُشِرَتْ﴾ [التكوير: ٥].

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُورٌ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ مَن يَشَاءِ اللَّهُ يَصْلِيهِ وَمَن يَشَاءُ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾^(٥)

قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ مبتدأ، وما بعده الخبر.

(١) ينظر: الإملاء ١/ ٢٤١.

(٢) ينظر: الدر المصون ٣/ ٥٣، البحر المحيط ٤/ ١٢٦.

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٨٧/ ٥) عن ابن عباس والضحاك وذكره القرطبي في «تفسيره» (٢٧١/ ٦).

(٤) أخرجه الطبري (١٨٧/ ٥) والحاكم (٣١٦/ ٢) من حديث أبي هريرة وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبي وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٠/ ٣ - ٢١) وزاد نسبه لعبد الرزاق وابن المنذر وابن أبي حاتم.

ويجوز أن يكون «صَمٌّ» خبر مبتدأ محذوف، والجملة خبرُ الأوَّل، والتقدير: والذين كَذَّبُوا بعضهم صَمٌّ، وبعضهم بُكْمٌ.
وقال أبو البقاء^(١): «صَمٌّ وَبُكْمٌ» الخبر مثل: «حُلُوٌ حَامِضٌ»، والواو لا تمنع من ذلك.

وهذا الذي قاله لا يجوز من وجهين:
أحدهما: أن ذلك إنما يكون إذا كان الخبران في معنى خبر واحد، لأنهما في معنى «مَزٌّ»، وهو «أَعْسَرُ يَسَرٌّ» بمعنى «أَضْبَطَ»، وأمَّا هذان الخبران فكل منهما مستقلٌّ بالفائدة.
والثاني: أن «الواو» لا تجوز في مثل هذا إلا عند أبي عليٍّ الفارسي وهو وجه ضعيف.
والمراد بالآيات، قيل: جميع الدلائل والحجج.
وقيل: القرآن ومحمد عليه السلام.
قوله: «في الظلمات» فيه أوجه:

أحدها: أن يكون خبراً ثانياً لقوله: «والذين كَذَّبُوا» ويكون ذلك عبارة عن العَمَى ويصير نظير الآية الأخرى: «صَمٌّ بَكْمٌ عُمَى» [البقرة: ١٨] فَعَبَّرَ عن العَمَى بلازمه، والمراد بذلك عَمَى البَصِيرَةِ.

الثاني: أنه متعلّق بمحذوف على أنه حالٌ من الضمير المُسْتَكِرِّ في الخبر، تقديره: ضالون حال كونهم مُسْتَقْرِّين في الظلمات.

الثالث: أنه صِفَةٌ لـ «بكم»، فيتعلّق أيضاً بمحذوف، أي: بكم كائنون في الظلمات.
الرابع: أن يكون ظرفاً على حقيقته، وهو ظَرْفٌ لـ «صم»، أو لـ «بكم».
قال أبو البقاء^(٢): أو لما ينوب عنهما من الفعل، أي: لأن الصفتين في قوة التصريح بالفعل.

فصل في بيان نظم الآية

في وجه النظم قولان:

الأول: أنه - تعالى - لما بيّن من حال الكُفَّار أنهم بلغوا في الكُفْرِ إلى حيث كانت قلوبهم قد صارت ميّنة عن قبول الإيمان بقوله: «إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ» فذكر هذه الآية تقريراً لذلك المعنى^(٣).

الثاني: أنه - تعالى - لما ذكر في قوله: ﴿وَمَا يَنْدَابُوا فِي الْأَرْضِ وَلَا ظَلَمٌ يَطِيرُ بِجَنَاحِهِ إِلَّا أُنْمِئْ مِثَالُكُمْ﴾ في كونها دالة على كونها تحت تدبير مُدَبِّرٍ قديم، وتحت تقدير مُقَدِّرٍ حكيم، وفي أن عناية الله مُحِيطَةٌ بهم، ورحمته واصلهٌ إليهم - قال بعده: وَالْمُكَذِّبُونَ بِهِ هَذَا الدَّلِيلُ

(٢) ينظر: الإملاء ١/ ٢٤١.

(١) ينظر: الإملاء ١/ ٢٤١.

(٣) ينظر: الرازي ١٢/ ١٨١.

والمُنكروُن لهذه العجائبِ صُمَّ لا يسمعون كلاماً، بَكُم لا ينطقون بالحق، خَائِضُونَ في ظلمات الكُفْرِ، غافلون عن تأمل هذه الدلائل^(١).

قوله: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ﴾ في «مَنْ» وجهان:

أحدهما: أنها مبتدأ، وخبرها ما بعدها، وقد عُرِفَ غير مرّة.

ومفعول «يشأ» محذوف، أي: من يشأ الله إضلاله.

والثاني: أنه مَنصُوبٌ بفعل مُضْمَرٍ يفسرُهُ ما بعده من حيث المعنى، ويقدرُ ذلك الفعل متأخراً عن اسم الشرط لئلا يلزم خروجه عن الصدر.

وقد تقدّم التثنية على ذلك، وأن فيه خلافاً، والتقدير: من يُشَقِ اللهُ يشأ إضلاله، ومن يُسَعِدُ يشأ هدايته.

فإن قيل: هل يجوز أن تكون «من» مفعولاً مقدّماً لـ «يشأ»؟

فالجواب: أن ذلك لا يجوز لفساد المعنى.

فإن قيل: أقدر مضافاً هو المفعول حُذِفَ وأقيمت «من» مقامه، تقديره: إضلال من

يشأ، وهداية من يشأ، ودلّ على هذا المضاف جواب الشرط.

فالجواب أن الأَخْفَشَ حكى عن العرب أن اسم الشرط غير الطرف، والمضاف إلى اسم الشرط لا بد أن يكون في الجزاء ضمير يعود عليه، أو على ما أضيف إليه، فالضمير في «يضلله» و «يجعله»: إما أن يعود على المضاف المحذوف، ويكون كقوله: ﴿أَوْ كَظُلُمَتِ فِي بَحْرِ لُجِّي بِقَشْنُهُ﴾ [النور: ٤٠].

فألهاء في «يغشاه» تعود على المضاف، أي: كذي ظلمات يغشاه.

وإما أن يعود على اسم الشرط [والأول ممتنع؛ إذ يصير التقدير: إضلال من يشأ الله يضلله، أي: يضلّ الإضلال، وهو فاسد.

والثاني أيضاً مُمتنعٌ لخلو الجواب من ضمير يعود على المضاف إلى اسم الشرط]^(٢).

فإن قيل: يجوز أن يكون المعنى: من يشأ الله بالإضلال، وتكون «من» مفعولاً مقدّماً؛ لأن «شاء» بمعنى «أراد»، و «أراد» يتعدى بالباء.

قال الشاعر: [الطويل]

٢١٥٧ - أَرَادَتْ عَرَارًا بِالْهَوَانِ وَمَنْ يُرِدْ عَرَارًا لَعَمْرِي بِالْهَوَانِ فَقَدْ ظَلَمَ^(٣)

قيل: لا يلزم من كَوْنِ «شاء» بمعنى «أراد» أن يتعدى تعديته، ولذلك نجد اللفظ

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) تقدم.

(٣) سقط في أ.

الواحد تختلف تعديته باختلاف متعلقه، تقول: دخلت الدار، ودخلت في الأمر، ولا تقول: دخلت الأمر، فإذا كان ذلك في اللفظ الواحد فَمَا بَالُكَ بلفظين؟ ولم يُحْفَظْ عن العرب تعديّة «شاء» بالباء، وإن كانت في معنى أراد.

فصل في أن الهداية والضلال من الله تعالى

احتج أهل السنة بهذه الآية على أن الهدى والضلال ليسا إلا من الله - تعالى - لتصريح الآية بذلك.

وأجاب المعتزلة عن ذلك بوجوه:

الأول: قال الجُبائي^(١): معناه أنه - تعالى - يجعلهم ضُماً وبُكْماً وُعْمياً يوم القيامة عند الحشر، ويكونون كذلك في الحقيقة بأن يجعلهم في الآخرة ضُماً وبُكْماً في الظلمات ويضلهم بذلك عن الجنّة، وعن طريقها، ويصيرهم إلى النار، وأكد القاضي هذا بأنه - تعالى - يبيّن في باقي الآيات أنه يحشرهم على وجوههم عُمياً وبُكْماً وُصْماً مأواهم جهنّم.

الثاني: قال الجُبائي^(٢) أيضاً: ويحتمل أنهم يكونون كذلك في الدنيا، فيكون توسّعاً من حيث أنهم جعلوا بتكذيبهم بآيات الله في الظلمات لا يهتدون إلى منافع الدنيا فسبّهم من هذا الوجه بهم وأجرى عليهم مثل صفاتهم على سبيل التشبيه.

الثالث: قال الكعبي^(٣): قوله: «صُمْ وَبُكْمْ» قائم على الشتم والإهانة، لا على أنهم كانوا كذلك في الحقيقة.

أمّا قوله: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ﴾ فقال الكعبي^(٤): ليس هذا على سبيل المجاز لأنه - تعالى - وإن أجمل القول فيه هاهنا فقد فسّره في سائر الآيات، وهو قوله: ﴿وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ﴾ [إبراهيم: ٢٧] وقوله: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦].

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانُكُم﴾ [المائدة: ١٦].

وقوله: ﴿يَشِئُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾ [إبراهيم: ٢٧] وقوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩].

فثبت بهذه الآيات أن مشيئة الهدى والضلال، وإن كانت مُجْمَلَةً في هذه الآية، إلا أنها [مخصصة]^(٥) مفصلة في سائر الآيات، فيحمل هذا المُجْمَلُ على تلك المُفَصَّلَاتِ. ثم إن المعتزلة ذكروا في تأويل هذه الآية وجوهاً:

(١) ينظر: الرازي ١٨٢/١٢.

(٢) ينظر: الرازي ١٨٢/١٢.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) ينظر: المصدر السابق.

(٥) سقط في أ.

أحدها: قوله: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ﴾ [الآية: ٣٩] مَحْمُولٌ عَلَى مَنَعِ الْأَلْطَافِ، فصاروا عندها كالصَّمِّ والبُكْمِ.

وثانيها: يضلله يوم القيامة عن طريق^(١) الجنة، وعن وجدان الثواب؛ لأنه ثبت بالدليل أنه - تعالى - لا يشاء هذا الإضلال إلا لِمَنْ يستحقه عقوبة، كما لم يشأ الهدى إلا للمؤمنين.

واعلم أن هذه الوجوه التي تكلّفها المعتزلة إنما تحسُنْ لَوْ ثَبَّتَ فِي الْعَقْلِ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ إِجْرَاءُ هَذَا الْكَلَامِ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا عِنْدَ حُصُولِ الدَّاعِي، وَبَيَّنَّا أَنَّ خَالِقَ ذَلِكَ الدَّاعِي هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَبَيَّنَّا أَنَّ عِنْدَ حُصُولِهِ يَجِبُ الْفِعْلُ فِي هَذِهِ الْمَقْدَمَاتِ الثَّلَاثِ، فَوَجِبَ الْقَطْعُ بِأَنَّ الْكُفْرَ وَالْإِيمَانَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَبِتَخْلِيْقِهِ وَتَقْدِيرِهِ وَتَكْوِينِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ إِبْطَالُ هَذِهِ الْوُجُوهِ عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] وغيرها من الآيات، فلا حاجة إلى الإعادة.

قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَيْتُكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (٤١) بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَتَنْسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ (٤١)

يجوز نقل همزة حركة الاستفهام إلى لام «قُلْ»، وتُحَذَفُ الهمزة تخفيفاً وهي قراءة^(٢) وَرَشٍ، وهو تسهيل مُطَرِّدٌ، و «أَرَأَيْتُمْ» هذه بمعنى «أخبرني»، ولها أحكام تَخْتَصُّ بِهَا، اضْطَرَبَتْ أَقْوَالُ النَّاسِ فِيهَا، وَانْتَشَرَ خِلَافُهُمْ، وَلَا بُدَّ مِنَ التَّعَرُّضِ لَذَلِكَ، فنقول: أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَتْ الْبَصَرِيَّةُ، أَوِ الْعِلْمِيَّةُ الْبَاقِيَّةُ عَلَى مَعْنَاهَا، أَوِ الَّتِي لِإِصَابَةِ الرَّثَةِ كَقَوْلِهِمْ: «رَأَيْتُ الطَّائِرَ»، أَيْ: أَصَبْتُ رَثَّتَهُ لَمْ يَجُزْ فِيهَا تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ الَّتِي هِيَ عَيْنُهَا، بَلْ تُحَقِّقُ لَيْسَ إِلَّا، أَوْ تُسَهِّلُ بَيْنَ بَيْنٍ مِنْ غَيْرِ إِبْدَالٍ وَلَا حَذْفٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُلْحَقَهَا كَافٌ عَلَى أَنَّهَا حَرْفُ خَطَابٍ، بَلْ إِنْ لَحِقَهَا كَافٌ كَانَتْ ضَمِيرًا مَفْعُولًا أَوَّلَ، وَيَكُونُ مُطَابِقًا لِمَا يُرَادُ بِهِ مِنْ تَذْكِيرٍ وَتَأْنِيثٍ، وَإِفْرَادٍ وَتَثْنِيَّةٍ وَجَمْعٍ، وَإِذَا اتَّصَلَتْ بِهَا تَاءُ الْخَطَابِ لَزِمَ مُطَابَقَتُهَا لِمَا يُرَادُ بِهَا مِمَّا ذُكِرَ، وَيَكُونُ ضَمِيرًا فَاعِلًا، نَحْوُ: أَرَأَيْتُمْ، أَرَأَيْتُمَا أَرَأَيْتُنَّ، وَيَدْخُلُهَا التَّغْلِيْقُ وَالْإِلْغَاءُ، وَإِنْ كَانَتْ الْعِلْمِيَّةُ الَّتِي ضُمِّنَتْ مَعْنَى «أَخْبِرْنِي» اخْتَصَّتْ بِأَحْكَامِ أُخَرَ.

منها: أنه يجوز تسهيل همزتها بإبدالها ألفاً، وهي مَرْوِيَّةٌ عَنْ نَافِعٍ^(٣) مِنْ طَرِيقِ

(١) فِي أ: دَخُولِ.

(٢) يَنْظُرُ: الدَّر الْمَصُون ٥٥/٣، الْبَحْر الْمَحِيط ١٢٩/٤، حِجَّة الْقِرَاءَات ص (٢٥٠) السَّبْعَةُ ص (٢٥٧)، النُّشْر ٣٩٧/١ - ٣٩٨.

(٣) يَنْظُرُ: الدَّر الْمَصُون ٥٥/٣، الْبَحْر الْمَحِيط ١٢٩/٤، حِجَّة الْقِرَاءَات ص (٢٥٠).

ورش، والثَّحَاة يَسْتَضِعُّونَ إِبْدَالَ هَذِهِ الْهَمْزَةِ أَلْفًا، بل المشهور عندهم تَنْهِيلُهَا بَيْنَ بَيْنٍ، وهي الرواية^(١) المشهورة عن نافع، لكثته قد ثَقُلَ الإِبْدَالُ الْمَخْضُ^(٢) فَطُرِبَ وَغَيْرُهُ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ قَالَ بَعْضُهُمْ: «هَذَا غَلَطٌ غَلَطٌ عَلَيْهِ»، أي: على نافع، وسبب ذلك أنه يُؤَدِّي إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ، فَإِنَّ «الْيَاءَ» بَعْدَهَا سَاكِنَةٌ.

ونقل أبو عبيد القاسم بن سلام عن أبي جعفر^(٣) ونافع، وغيرهما من أهل «المدينة» أَنَّهُمْ يُسْقِطُونَ الْهَمْزَةَ، وَيَدْعُونَ أَنَّ الْأَلْفَ خَلْفَ مِنْهَا.

قال شهاب الدين: وهذه العبارة تُشْعِرُ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ لَيْسَتْ بَدَلًا مِنَ الْهَمْزَةِ، بَلْ جِيءَ بِهَا عَوَضًا عَنِ الْهَمْزَةِ السَّاقِطَةِ.

وقال مكي بن أبي طالب: «وقد روي عن ورش إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ أَلْفًا؛ لِأَنَّ الرِّوَايَةَ عَنْهُ أَنَّهُ يَمُدُّ الثَّانِيَةَ، وَالْمَدُّ لَا يَتِمُّ إِلَّا مَعَ الْبَدَلِ، وَحَسَّنَ جَوَازَ الْبَدَلِ فِي الْهَمْزَةِ وَبَعْدَهَا سَاكِنٌ أَنَّ الْأَوَّلَ حَرْفٌ مَدٌّ وَلَيْنٌ، فَإِنَّ هَذَا الدِّينَ يَحْدُثُ مَعَ السَّكُونِ يَقُومُ مَقَامَ حَرَكَةٍ يَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى التَّطْقِ بِالسَّاكِنِ».

وقد تقدّم شيء من هذا عند قوله: ﴿أَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

ومنها: أَنْ تُحْدَفَ الْهَمْزَةُ الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ، وَبِهَا قَرَأَ الْكَسَائِيُّ^(٤)، وهي فاشية نظماً ونثراً فمن النظم قوله: [الرجز]

٢١٥٨ - أَرْنَتْ مَا جَاءَتْ بِهِ أَمْلُودَا مَرْجَلًا وَيَلْبِسُ الْبُرُودَا
أَقَائِلُنْ أَخْضِرُوا الشُّهُودَا^(٥)

وقال الآخر: [الطويل]

٢١٥٩ - أَرْنَتْكَ إِذْ هُنَّا عَلَيْكَ أَلَمْ تَحْفَ رَقِيبًا وَحَوْلِي مِنْ عَدُوِّكَ حُضَّرَ^(٦)
وَأَنشد الكسائي لأبي الأسود: [المتقارب]

٢١٦٠ - أَرْنَتْ أَمْرًا كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ أَتَانِي فَقَالَ: اتَّخِذْنِي خَلِيلًا^(٧)

(١) ينظر: الدر المصون ٥٥/٣، حجة القراءات ص (٢٥٠).

(٢) ينظر: الدر المصون ٥٥/٣.

(٣) ينظر: حجة القراءات ص (٢٥٠)، السبعة ٣/٣٠٦، إعراب القراءات السبع ١/١٥٦.

(٤) ينظر: الدر المصون ٧٥٥/٣ إتحاف فضلاء البشر ١١/٢، حجة القراءات ص (٢٥٠).

(٥) البيت لرؤية أو لرجل من هذيل. ينظر: أشعار الهذليين ٦٥١/٢ والمغني ٣٣٩/٢، الخصائص ١/١٣٦، اللسان (رأى) الدر المصون ٥٥/٣.

(٦) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه ص (٩٦)، الدر المصون ٥٥/٣.

(٧) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص (٥٣)، الأغاني ٣١٥/١٢، خزائن الأدب ١/٢٨٣، ١١/٣٧٩.

شرح شافية ابن الحاجب ٣/٣٧، شرح شواهد الشافية ص (٣١٤)، الدر المصون ٥٥/٣.

وزعم الفراء أن هذه اللَّفَّة لُغَةٌ أكثر العرب. قال: «في أَرَأَيْتَ لغتان ومعنيان: أحدهما: أن يسأل الرجل: أَرَأَيْتَ زَيْدًا، أي: أَعْلِمْتُ، فهذه مهموزة. وثانيهما: أن تقول: أَرَأَيْتَ بمعنى «أخْبِرْنِي»، فهاهنا تترك الهمزة إن شِئْتَ، وهو أكثر كلام العرب تَوَمَّى إلى تَرْكِ الهمزة للفرق بين المَعْنَيْنِ». انتهى.

وفي كيفية حذف هذه الهمزة ثلاثة أوجه:

أحدها: - وهو الظاهر - أنه اسْتَقْبَلَ الجَمْعُ بين همزتين في فعلٍ اتَّصَلَ به ضَمِيرٌ، فَخَفَّفَهُ بإسقاط إحدى الهمزتين، وكانت الثانية أولى، لأنها حصل بها الثَّقُلُ^(١)؛ ولأنَّ حذفها ثَابِتٌ في مضارع هذا الفعل، نحو: أرى، ويرى، ونرى، وترى، ولأنَّ حذف الأولى يُخِلُّ بالتَّفَاهُمِ، إذ هي للاستفهام.

والثاني: أنه أَبْدَلَ الهمزة أَلِفًا، كما فعل نَافِعٌ في رواية ورش، فالتقى ساكنان، فحذف أولهما وهو الألف.

والثالث: أنه أَبْدَلَهَا ياءً، ثم سَكَّنَهَا، ثم حذفها لالتقاء الساكنين، قاله أبو البقاء^(٢)، وفيه بُعْدٌ، ثم قال: «وَقَرَّبَ ذلك فيها حَذْفُهَا في مُسْتَقْبَلِ هذا الفعل» يعني في يرى وبابه، وَرَجَّحَ بعضهم مذهب الكسائي بأن الهمزة قد اجترىء عليها بالحذف، وأنشد: [الرجز]

٢١٦١ - إِنْ لَمْ أَقَاتِلْ فَالْيَسُونِي بُزُقَمًا^(٣)

وأنشد لأبي الأسود: [الكامل]

٢١٦٢ - يَا بَا الْمُغِيرَةِ رَبِّ أَمْرِ مُغْضِلٍ
فَرَجَّئُهُ بِالْمَكْرِ مِنِّي وَالِدَهَا^(٤)

[وقولهم: «وَيُلْمُهُ»]^(٥).

وقوله: [البسيط]

٢١٦٣ - وَيُلْمُهَا خُلَّةٌ قَدْ سَيْطَ مِنْ دَمِهَا
فَجَعُ وَوَلَعٌ وَإِخْلَافٌ وَتَبْدِيلٌ^(٦)

وأنشد أيضاً: [الوافر]

٢١٦٤ - وَمَنْ رَأَى مِثْلَ مَغْدَانِ بْنِ سَعْدٍ
إِذَا مَا النُّسْعُ طَالَ عَلَى الْمَطِيَّةِ^(٧)

أي: وَمَنْ رَأَى.

(٢) ينظر: الإملاء ٢٤١/١.

(١) في ب: النقل.

(٣) تقدم.

(٤) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ملحق ديوانه ص (٣٧٨)، المقرب ٢/٢٠٠، الممتع في التصريف ٢/٦٢٠، خزانة الأدب ٣٤١/١٠، وصف المباني ص ٤٤. الدر المصون ٥٦/٣.

(٦) تقدم.

(٥) سقط في ب.

(٧) ينظر: اللسان (رأى) الدر المصون ٥٦/٣.

ومنها: أنه لا يَدْخُلُهَا تَعْلِيقٌ، ولا إلغاء؛ لأنها [بمعنى] ^(١) «أخبرني» و «أخبرني» لا يُعْلَقُ عند الجمهور.

قال سيبويه ^(٢): «وتقول: أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ؟ لا يَحْسُنُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ فِي «زَيْدٍ»، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: «أَرَأَيْتَ أَبُو مَنْ أَنْتَ؟» لَمْ يَحْسُنْ؛ لَأَنَّ فِيهِ مَعْنَى أَخْبَرَنِي عَنْ زَيْدٍ، وَصَارَ اسْتِفْهَامٌ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي» وَقَدْ خَالَفَ سِيبَوِيهَ غَيْرُهُ مِنَ النُّحَوِيِّينَ وَقَالُوا: كَثِيرًا مَا تُعْلَقُ «أَرَأَيْتَ» وَفِي الْقُرْآنِ مِنْ ذَلِكَ كَثِيرٌ، وَاسْتَدَلُّوا بِهَذِهِ الْآيَةِ الَّتِي نَحْنُ فِيهَا، وَبِقَوْلِهِ: ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى أَوَّلَ يَمَلِّمْ﴾ [العلق: ١٣، ١٤]، وَبِقَوْلِهِ:

٢١٦٥ - أَرَيْتَ مَا جَاءَتْ بِهِ أَمْلُودًا ^(٣)

وهذا لا يرد على سيبويه، وسيأتي تأويل ذلك قريباً.

ومنها: أنها تَلْحَقُهَا «التاء»، فَيَلْتَزِمُ إِفْرَادُهَا وَتَذْكِيرُهَا، وَيُسْتَعْنَى عَنْ لِحَاقِ عِلَاقَةِ الْفُرُوعِ بِهَا بِلِحَاقِهَا بِالْكَافِ، بِخِلَافِ الَّتِي لَمْ تُضْمَنْ مَعْنَى «أخبرني» فَإِنَّهَا تُطَابِقُ فِيهَا، كَمَا تَقَدَّمَ مَا يُرَادُ بِهَا.

ومنها: أنه يلحقها «كاف» هي حرف خطاب تطابق ما يُرَادُ بِهَا مِنْ إِفْرَادٍ وَتَذْكِيرٍ وَضِدِّيهِمَا، وَهَلْ هَذِهِ «التاء» فاعل، و «الكاف» حرف خطاب [تبيين أحوال التاء، كما تبينه إذا كانت ضميراً، أو التاء حرف خطاب] ^(٤) و «الكاف» هي الفاعل، وَاسْتَعْيِرَ ضَمِيرُ النَّصْبِ فِي مَكَانِ ضَمِيرِ الرَّفْعِ، أَوْ «التاء» فاعلٌ أَيْضاً، و «الكاف» ضمير في موضع المفعول الأول؟

ثلاثة مذاهب مشهورة، الأول: قول البصريين، والثاني: قول الفراء ^(٥)، والثالث: قول الكسائي، وَلْتَقْتَصِرْ عَلَى بَعْضِ أَدْلَةٍ كُلِّ فَرِيقٍ.

قال أبو علي: «قولهم: «أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا فَعَلَ» بَفَتْحِ «التاء» فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، فَالْكَافُ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ لِلْخِطَابِ مُجَرِّدًا، وَمَعْنَى الْأَسْمِيَةِ مَخْلُوعٌ مِنْهُ، أَوْ يَكُونُ دَالًّا عَلَى الْأَسْمِ مَعَ دَلَالَتِهِ عَلَى الْخِطَابِ، وَلَوْ كَانَ اسْمًا لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ الَّذِي بَعْدَهُ هُوَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ مَفْعُولُهَا الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ فِي الْمَعْنَى، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِهِ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ مَخْلُوعًا مِنْهُ الْأَسْمِيَّةُ، وَإِذَا ثَبِتَ أَنَّهُ لِلْخِطَابِ مَعْرَى مِنَ الْأَسْمِيَةِ ثَبِتَ أَنَّ «التاء» لَا تَكُونُ لِمُجَرِّدِ الْخِطَابِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَلْحَقَ الْكَلِمَةُ عَلَامَتَا خِطَابٍ، كَمَا لَا يَلْحَقُهَا عَلَامَتَا تَأْنِيثٍ وَلَا عَلَامَتَا اسْتِفْهَامٍ، فَلَمَّا لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ أَفْرَدَتْ «التاء» فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ لَمَّا كَانَ الْفِعْلُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ، وَجُعِلَ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ اسْتِعْنَاءٌ بِمَا

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: الكتاب ١/١٢٢.

(٤) سقط في أ.

(٥) ينظر: معاني القرآن ١/٣٣٣.

(٣) تقدم.

يَلْحَقُ «الكاف»، ولو لحق «التاء» علامة الفروع لاجتماع علامتين للخطاب مما كان يَلْحَقُ «التاء»، ومما كان يلحق «الكاف»، فلما كان ذلك يُؤدِّي إلى ما لا نظير له رُفِضَ، وأجري على ما عليه سائر كلامهم.

وقال الزَّجَّاج^(١) بعد حكايته مذهب الفراء: «وهذا القول لم يقبله النحويون القدماء وهو خطأ؛ لأن قولك: «أرأيت^(٢) زيداً ما شأنه» لو تعدت الرؤية إلى «الكاف» وإلى زيد لصار المعنى: أرأت نفسك زيداً ما شأنه وهذا مُحَالٌ» ثم ذكر مذهب البصريين.

وقال مكِّي بن أبي طالب^(٣) بعد حكايته مذهب الفراء: «وهذا مُحَالٌ، لأن «التاء» هي «الكاف» في «أرأيتكم»، فكان يجب أن تظهر علامة جمع «التاء»، وكان يجب أن يكون فاعلان لفعل واحد وهما لشيء واحد، ويجب أن يكون معنى قولك: «أرأيتك زيداً ما صنع»: «أرأيت نفسك زيداً ما صنع؛ لأن «الكاف» هو المُخاطَبُ، وهذا مُحَالٌ في المعنى، ومُتَنَاقِضٌ في الإعراب والمعنى؛ لأنك تستفهم عن نفسه في صدر السؤال، ثم ترد السؤال إلى غيره في آخره وتبخطبه أولاً، ثم تأتي بغائب آخر، أو لأنه بصير ثلاثة مفعولين لـ «أرأيت»، وهذا كله لا يجوز. ولو قلت: «أرأيتك عالماً بزيد» لكان كلاماً صحيحاً، وقد تعدى «رأى» إلى مفعولين».

وقال أبو البقاء^(٤) بعدما حكى مذهب البصريين: «والدليل على ذلك أنها - أي «الكاف» - لو كانت اسماً لكانت: إمّا مَجْرُورَةً - وهو باطل إذ لا جازر هنا - وإمّا مَرْفُوعَةً، وهو باطل أيضاً لأمرين:

أحدهما: أن «الكاف» ليست من ضمائر الرفع.

والثاني: أنها لا رافع لها؛ إذ ليست فاعلاً؛ لأن «التاء» فاعل، ولا يكون لفعل واحد فاعلان، وإمّا أن تكون منصوبة، وذلك باطل لثلاثة أوجه:

أحدها: أن هذا الفعل يتعدى إلى مفعولين كقولك: «أرأيت زيداً ما فعل» فلو جعلت «الكاف» مفعولاً لكان ثالثاً.

والثاني: أنه لو كان مفعولاً لكان هو الفاعل في المعنى، وليس المعنى على ذلك، إذ ليس الغرض أرأيت نفسك، بل أرأيت غيرك، ولذلك قلت: «أرأيتك زيداً، وزيد غير المُخاطَبِ، ولا هو بدل منه.

والثالث: أنه لو كان منصوباً على أنه مفعول لظهرت علامة التننية والجمع والتأنيث في «التاء» فكنت تقول: أرأيتكما، أرأيتكن، ثم ذكر مذهب الفراء ثم قال: «وفيما ذكرنا إبطالاً لمذهبه».

(٣) ينظر: المشكل ١/ ٢٦٦.

(١) ينظر: معاني القرآن ٢/ ٢٧٠.

(٤) ينظر: الإملاء ١/ ٢٤٢.

(٢) في ب: أرأيتك.

وقد انتصر أبو بكر بن الأنباري لمذهب الفراء بأن قال: «لو كانت «الكاف» تأكيداً لوَقعت التثنية والجمع بالتاء، كما يَقَعَان بها عند عدم «الكاف»، فلما فُتِحَتْ «التاء» في خطابِ الجمعِ ووقعَ مِيسَمُ الجمعِ لغيرها كان ذلك دليلاً على أن «الكاف» غيرُ تأكيدٍ. ألا ترى أن «الكاف» لو سَقَطَتْ لم يَصْلُحْ أن يُقالَ لجماعة: أَرَأَيْتَ، فوضَحَ بهذا انصِرَافُ الفِعْلِ إلى «الكاف»، وأنها واجبةٌ لازمةٌ مُفْتَقَرَةٌ إليها». وهذا الذي قاله أبو بكرٍ باطلٌ بالكاف اللاحقة لاسم الإشارة، فإنها يَقَعُ عليها مِيسَمُ الجمعِ، رَمَعَ ذلك هي حرفٌ.

وقال الفراء^(١): «موضعُ «الكاف» نصب، وتأويلها رَفْعٌ؛ لأن الفعل يَتَحَوَّلُ عن «التاء» إليها، وهي بِمَنْزِلَةِ «الكاف» في «دونك» إذا أَغْرِي بها، كما تقول: «دُونُكَ زَيْدًا» فتجد «الكاف» في اللَّفْظِ خَفْضًا، وفي المعنى رَفْعًا؛ لأنها مَأْمُورَةٌ، فكَذَلِكَ هذه «الكاف» موضعها نصبٌ، وتأويلها رفعٌ».

قال شهاب الدين^(٢): «وهذه الشُّبْهَةُ باطِلَةٌ لما تقدَّم، والخلافُ في «دونك» و «إليك» وبابهما مَشْهُورٌ تقدَّم التثنية عليه مراراً».

وقال الفراء أيضاً كلاماً حَسَنًا [رَأَيْتَ أَنْ أَذْكَرَهُ فَإِنَّهُ مُبِينٌ نَافِعٌ]^(٣) قال: للعرب في «أَرَأَيْتَ» لغتان ومعنيان:

أحدهما: رُؤْيَا الْعَيْنِ، فإذا رَأَيْتَ هذا عَدَيْتَ الرُّؤْيَا بِالضَّمِيرِ إِلَى الْمُخَاطَبِ، وَتَصَرَّفَ تَصَرُّفَ سَائِرِ الْأَفْعَالِ، تقول للرجل: «أَرَأَيْتَكَ عَلَى غَيْرِ هَذِهِ الْحَالِ»، تريدُ: هَلْ رَأَيْتَ نَفْسَكَ، ثُمَّ تُثْنِي وَتَجْمَعُ فتقول: «أَرَأَيْتَمَا كَمَا، أَرَأَيْتُمُوكُمْ، أَرَأَيْتُكُمْ».

والمعنى الآخر: أَنْ تقول: «أَرَأَيْتَكَ» وَأَنْتَ تريد معنى «أخبرني»، كقولك: أَرَأَيْتَكَ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا مَاذَا تَفْعَلُ، أَي: أَخْبِرْنِي، وَتَرِكَ «التاء» إِذَا أَرَدْتَ هَذَا الْمَعْنَى مُوَحَّدَةً عَلَى كُلِّ حَالٍ تقول: «أَرَأَيْتَكُمَا، أَرَأَيْتُكُمْ، أَرَأَيْتُكُمْ»، وَإِنَّمَا تَرَكْتَ الْعَرَبُ «التاء» وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَرِيدُوا أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ وَقَعًا مِنَ الْمُخَاطَبِ عَلَى نَفْسِهِ، فَاتَّخَفُوا مِنْ عِلَامَةِ الْمُخَاطَبِ بِذِكْرِهِ فِي الْمَكَانِ، وَتَرَكُوا «التاء» عَلَى التَّذْكِيرِ وَالتَّوْحِيدِ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْفِعْلُ وَقَعًا، وَالرُّؤْيَا مِنَ الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ الَّتِي يُعَدِّيها الْمُخَاطَبُ إِلَى نَفْسِهِ بِالْمَكْنَى مِثْلَ: ظَنَنْتَنِي وَرَأَيْتَنِي، وَلَا يَقُولُونَ ذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ التَّامَةِ، لَا يَقُولُونَ لِلرَّجُلِ: قَتَلْتُكَ بِمَعْنَى: قَتَلْتَ نَفْسَكَ، وَلَا أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ، كَمَا يَقُولُونَ: مَتَى تَطُّوكَ خَارِجًا؟ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ أَرَادُوا الْفَصْلَ بَيْنَ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ يُلْغَى، وَبَيْنَ الْفِعْلِ الَّذِي لَا يَجُوزُ الْغَاوَةُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: «أَنَا أَظُنُّ خَارِجًا» فَتُلْغِي «أَظُنُّ» وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى «أَنْ رَأَاهُ اسْتَفْقَ» [العلق: ٧] وَلَمْ يَقُلْ: رَأَى نَفْسَهُ.

(١) ينظر: معاني القرآن ١/ ٣٣٣.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: الدر المصون ٣/ ٥٨.

وقد جاء في ضرورة الشعر إخراج الأفعال التامة مُجَرَى النواقص؛ قال جرّان العود:
[الطويل]

٢١٦٦ - لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ صَرَّتَيْنِ عِدْمَتِي وَعَمَّا الْآقِي مِنْهُمَا مُتْرَخِزُ^(١)

والعرب تقول: «عِدْمَتِي وَوَجَدْتَنِي وَقَدَّتْنِي» وليس بوجه الكلام. انتهى.

واعلم أنَّ النَّاسَ اختلفوا في الجملة الاستفهامية الواقعة بعد المنصوب بـ «أرأيتك» [نحو: «أرأيتك»]^(٢) زِيداً ما صنع؟

فالجُمهور على أنَّ «زِيداً» مفعول أوَّل، والجملة بعده في محلِّ نصبٍ سادَّةٌ مَسَدٌ المفعول الثاني.

وقد تقدّم أنه لا يجوزُ التَّعليقُ في هذه، وإن جاز في غيرها من أخواتها نحو: علمت زيداً أبو مَنْ هو.

وقال ابن كَيْسَانَ: «إن هذه الجملة الاستفهامية في أرأيتك زيداً ما صنع بَدَلٌ من أرأيتك».

وقال الأَخْفَشُ: «إنه لا بُدَّ بعد «أرأيت» التي بمعنى «أخبرني» من الاسم المُسْتَخْبِر عنه، وَيَلْزَمُ الجُمْلَةُ التي بعده الاستفهام؛ لأن «أخبرني» موافق لمعنى الاستفهام».

وزعم أيضاً أنها تخرج عن بابها، فتكون بمعنى «أما» أو «تنبّه»، وحينئذٍ لا يكون لها مَفْعُولَانِ، ولا مَفْعُولٌ واحدٌ، وجعل من ذلك: «أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْنَتَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ» [الكهف: ٦٣].

وهذا ينبغي ألا يجوز؛ لأنه إخراجٌ لِلْفِظَةِ عن موضوعها من غير دافع إلى ذلك. إذا تَقَرَّرَ هذا فَيُلْزَجُ إلى الآية الكريمة فَتَقُولُ، وبالله التوفيق: اختلف النَّاسُ في هذه الآية على ثلاثة أقوال:

أحدها: أن المفعول الأول، والجملة الاستفهامية التي سَدَّتْ مسدً الثاني مَحْذُوفَانِ لفهم المعنى، والتقدير: أرأيتكم عبادتكم الأضنَامَ هل تنفعكم؟ أو اتَّخَذَكُمُ غَيْرَ اللَّهِ إِلَهًا هَلْ يَكْشِفُ ضُرُكُم؟ ونحو ذلك، فـ «عِبَادَتَكُمُ» أو «اتَّخَذَكُمُ» مفعول أوَّل، والجملة الاستفهامية سادَّةٌ مسدَّةٌ الثَّاني، و «النَّاء» هي الفاعل، و «الكاف» حرف خطاب.

الثاني: أن الشَّرْطَ وجوابه - وسيأتي بَيَانُهُ - قد سَدَّ مسدَّ المفعولين؛ لأنهما قد حَصَلَا المعنى المقصود، فلم يَحْتَجْ هذا الفعل إلى مَفْعُولٍ، وليس بشيء؛ لأن الشَّرْطَ وجوابه لم يُعْهَدْ فيهما أن يَسُدَّ مسدَّ مفعولي «ظَنُّ»، وكونُ الفاعل غير مُحْتَاجٍ لمفعول

(١) البيت لجران العود ينظر: ديوانه ص(٤٠) وينظر: شرح المفصل ٨٨/٧، وينظر: تذكرة النحاة ص(٤٢١). ابن يعيش ٨٨/٧، معاني الفراء ١٠٦/٢، ابن الشجري ٣٩/١، الدر المصون ٥٨/٣.

(٢) سقط في ب.

إِخْرَاجَ لَهُ عَنْ وَضْعِهِ، فَإِنْ عَنَى بِقَوْلِهِ: «سَدًّا مَسْدُهُ» أَنَّهَمَا دَالَانِ عَلَيْهِ فَهُوَ الْمُدْعَى.

والثالث: أن المفعول الأول محذوف، والمسألة من باب التنازع بين «أرايتكم وأتاكم»، والمُتَنَازِعُ فِيهِ هُوَ الْفُطْرُ «العذاب» وهذا اختيار أبي حيان، ولشورْدُ كلامه ليظهر فإنه كلام حسن قال: «فنقول: الذي نختاره أنها باقية على حكمها في التعدي إلى اثنين، فالأول منصوب، والثاني لم نجد بالاستقراء إلا جملة استفهامية أو قسمية.

فإذا تقرر هذا فنقول: المفعول الأول في هذه الآية محذوف، والمسألة من باب التنازع، تنازع «أرايتكم» والشرط على «عذاب الله» فأعمل الثاني، وهو «أتاكم»، فارتفع «عذاب» به، ولو أعمل الأول لكان التركيب: «عذاب» بالنصب، ونظير ذلك «اضرب إن جاءك زيد» على إعمال «جاءك»، ولو نصب لجاز، وكان من إعمال الأول.

وأما المفعول الثاني، فهو الجملة من الاستفهام «أَغَيَّرَ اللَّهُ تَدْعُونَ» والرباط لهذه الجملة بالمفعول الأول المحذوف محذوف تقديره: أَغَيَّرَ اللَّهُ تَدْعُونَ لِكَشْفِهِ، والمعنى: قل: أرايتكم عذاب الله إن أتاكم - أو الساعة إن أتتكم - أَغَيَّرَ اللَّهُ تَدْعُونَ لِكَشْفِهِ، أو لكشف نوازلها». انتهى.

والتقدير الإغرابي الذي ذكره يَحْتَاجُ إِلَى بَعْضِ إِنْصَاحٍ، وتقديره: قل: أرايتكموه أو أرايتكم إياه إن أتاكم عذاب الله، فذلك الضمير هو ضمير العذاب لما عمل الثاني في ظاهره أَعْطِيَ الْمُلْعَى ضَمِيرَهُ، وإذا أَضْمَرَ فِي الْأَوَّلِ حُذِفَ مَا لَمْ يَكُنْ مَرْفُوعاً، أو خبراً في الأصل، وهذا الضمير ليس مرفوعاً، ولا خبراً في الأصل، فلاجل ذلك حُذِفَ وَلَا يَنْبُتُ إِلَّا ضَرُورَةً.

وأما جواب الشرط ففيه خمسة أوجه:

أحدها: أنه محذوف، فقدرة الزمخشري: «إن أتاكم عذاب الله من تدعون».

قال أبو حيان: «وإصلاحه أن تقول: «فَمَنْ تَدْعُونَ» بالفاء؛ لأن جواب الشرط إذا وقع جملة استفهامية فلا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْفَاءِ».

الثاني: أنه «أرايتكم»، قاله الحوفي، وهو قاسدٌ لوجهين:

أحدهما: أن جواب الشرط لا يتقدم عند جمهور البصريين، إنما جوزه الكوفيون، وأبو زيد، والمبرد.

والثاني: أن الجملة المصدرة بالهمزة لا تقع جواباً للشرط البتة، إنما يقع من الاستفهام ما كان بـ «هل» أو اسم من أسماء الاستفهام، وإنما لم تقع الجملة المصدرة بالهمزة جواباً؛ لأنه لا يَخْلُو: أن تأتي معها بالفاء، أو لا تأتي بها، لا جائز ألا تأتي بها؛ لأن كُلَّ مَا لَا يَضْلُحُ شَرْطاً يَجِبُ افْتِرَاقُهُ بِالْفَاءِ إِذَا وَقَعَ جَوَاباً.

ولا جائز أن تأتي بها؛ لأنك: إما أن تأتي بها قبل الهمزة، نحو: «إن قمت فأزيد

مُنْطَلِقٌ»، أو بعدها نحو: «أَفَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ»، وكلاهما مُمْتَنِعٌ، أمّا الأوّل فلتَصَدَّرِ «الفاء» على الهمزة.

وأما الثاني، فإنه يُؤدِّي إلى عدم الجواب بالفاء في موضع كان يجبُ فيه الإتيانُ بها وهذا بخلاف هل، فإنك تأتي بالفاء قبلها، فنقول: «إن قمت فهل زيد قائم؟»؛ لأنه ليس لها تمامُ التصدير الذي تَسْتَحِقُّهُ الهمزة، ولذلك تَصَدَّرَتْ على بعض حروف العطف، وقد تقدّم [مشروحاً]^(١) مراراً.

الثالث: أنه «أغير الله» وهو ظاهرُ عبارة الزمخشري، فإنه قال: «ويجوز أن يتعلّق الشرطُ بقوله: «أغير الله تدعون»، كأنه قيل: أغير الله تدعون إن أتاكم عذابُ الله».

قال أبو حيّان: ولا يجوز أن يتعلّق الشرطُ بقوله: «أغير الله»؛ لأنه لو تعلّق به لكان جواباً له، لكنه لا يقع جواباً؛ لأن جواب الشرط إذا كان استفهاماً بالحرف لا يقع إلا بـ «هل» وذكر ما قدّمته إلى آخره، وعزاه الأخفش عن العرب، ثم قال: «ولا يجوز أيضاً من وجه آخر؛ لأننا قد قرّرنا أنّ «أرايتك» متعدية إلى اثنين؛ أحدهما في هذه الآية محذوف، وأنه من باب التنازع، والآخر وقعت الجملة الاستفهامية موقعه، فلو جعلتها جواب الشرط لبقيت «أرايتكم» متعدية إلى واحد، وذلك لا يجوز».

قال شهاب الدين^(٢): وهذا لا يلزمُ الزمخشري، فإنه لا يرتضي ما قاله من الإعراب المُشار إليه.

قوله: «يلزم تعديها لواحده».

قلنا: لا نُسلّم، بل يتعدّى لاثنتين محذوفين ثانيهما جملة الاستفهام، كما قدّره غيرة: بـ «أرايتكم عبادتكم هل تنفعكم» ثم قال: «وأيضاً التزامُ العرب في الشرط الجائي بعد «أرايت» مُضِيّ الفعل دليلٌ على أنّ جواب الشرط محذوف؛ لأنه لا يُحذف جواب الشرط إلا عند مُضِيّ فعله، قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٤٧] ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٤٦] ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ﴾ [القصص: ٧١] ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ﴾ [يونس: ٥٠] ﴿أَفَرَأَيْتُمْ إِنْ مَتَّعْنَاهُمْ سِنِينَ﴾ [الشعراء: ٢٠٥] ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾ [العلق: ١٣] إلى غير ذلك من الآيات.

وقال الشاعر: [الرجز]

٢١٦٧ - أَرُنْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَمْلُوداً^(٣)

وأيضاً مجيء الجملة الاستفهامية مصدرةً بهمزة الاستفهام دليلٌ على أنها ليست جواب الشرط، إذ لا يصحُّ وقوعها جواباً للشرط انتهى.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: الدر المصون ٦٠/٣.

(٣) تقدم.

ولمَّا جَوَّزَ الزمخشري أن الشرط مُتَعَلِّقٌ بقوله: «أَغَيِّرَ الله» سأل سؤالاً، وأجاب عنه، قال: «فإن قلت: إن علقت الشرط به، فما تصنع بقوله: «فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ» مع قوله: «أَوْ أَتَنَكَّمُ السَّاعَةَ»، وقوارع الساعة لا تُكْشَفُ عن المشركين؟

قلت: قد اشترط في الكشف المَشِيئَةُ وهو قوله: «إِنْ شَاءَ» إِيذَانًا بأنه إِنْ فَعَلَ كان له وَجْهٌ من الحكمة، إلا أنه لا يَفْعَلُ لَوَجْهِ آخَرَ من الحكمة أرجح منه.

قال أبو حيَّان^(١): «وهذا مَبْنِيٌّ على أن الشرط متعلق بـ «أَغَيِّرَ الله» وقد اسْتَدَلَّلْنَا على أنه لا يَجُوزُ».

قال شهاب الدين^(٢): ترك الشيخ التَّثْبِيهَ على ما هو أَهَمُّ من ذلك، وهو قوله: «إِلَّا» أنه لا يفعل لوجه آخر من الْحِكْمَةِ أَرْجَحُ منه «وهذا أَضَلُّ فاسدٌ من أَصُولِ الْمُعْتَزَلَةِ يزعمون أن أفعاله - تعالى - تابعة لمصالح وحكم، يترجح مع بعضها الفعل، ومع بعضها الترك، ومع بعضها يَجِبُ الفعل أو الترك، تعالى الله عن ذلك، بل أفعاله لا تُعَلَّلُ بغرض من الأغراض، ﴿لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، كما تقرر في علم الأصول.

الرابع: أن جواب الشرط محذوف تقديره: إن أتاكم عذاب الله، أو أتتكم الساعة [دَعَوْتُمْ]^(٣) ودلَّ عليه قوله: «أَغَيِّرَ الله تدعون».

الخامس: أنه مَحْذُوفٌ أيضاً، ولكنه مُقَدَّرٌ من جنس ما تقدَّم في المعنى، تقديره: إن أتاكم عذاب الله، أو أتتكم الساعة فأخبروني عنه أَتَدْعُونَ غير الله لِكْشِفِهِ، كما تقول: «أخبرني عن زيد إن جاءك ما تصنع به»، أي: إن جاءك فأخبرني عنه، فحذف الجواب لدلالة «أخبرني» عليه، ونظيره: أنت ظالمٌ إن فعلت، أي: فأنت ظالمٌ، فحذف «فأنت ظالمٌ» لدلالة ما تقدَّم عليه.

وهذا ما اختاره أبو حيَّان.

قال: «وهو جارٍ على قواعد العربية» وادَّعى أنه لم يره لغيره.

قوله: «أَغَيِّرَ الله تَدْعُونَ».

«غَيَّرَ» مفعول مُقَدَّمٌ لـ «تَدْعُونَ»، وتقديره: إمَّا للاختصاص كما قال الزمخشري: بَكْتَهُمْ بقوله: أَغَيِّرَ الله تَدْعُونَ، بمعنى: اتَّخِصُّونَ آلِهَتَكُمْ بالدُّعَاةِ فيما هو عَادَتُكُمْ إذا أَصَابَكُمْ ضَرْبٌ، أم تدعون الله دونها، وإمَّا لِلإِنْكَارِ عليهم في دُعَائِهِمْ لِلْأَصْنَامِ؛ لأنَّ الْمُتَكْرَرِ إنما هو دُعَاءُ الْأَصْنَامِ لَا نَفْسُ الدُّعَاءِ، ألا ترى أنك إذا قلت: «أَزِيدُ تَضْرِبُ» إنما تُتَكْرَرُ كَوْنُ «زيد» محلاً لِلضَّرْبِ، [ولا تُتَكْرَرُ نَفْسُ الضَّرْبِ]،^(٤) وهذا من قَاعِدَةِ بَيَانِيَّةِ قَدَمَتِ التَّنْبِيهِ عليها عند قوله تعالى: ﴿وَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي﴾ [المائدة: ١١٦].

(١) ينظر: البحر المحيط ٤/ ١٣٠.

(٢) ينظر: الدر المصون ٣/ ٦٠.

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في ب.

قوله: «إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» جوابه مَحذُوفٌ لدلالة الكلام عليه، وكذلك مَعْمُولٌ «صَادِقِينَ»، والتقدير: إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فِي دَعْوَاكُمْ أَنْ غَيْرَ اللَّهِ إِلَهٌ، فَهَلْ تَدْعُونَهُ لِيَكْشِفَ مَا يَحُلُّ بِكُمْ مِنَ الْعَذَابِ؟

فصل في المراد من الآية

معنى الآية: قال ابن عباس: قل يا محمد لهؤلاء المشركين: أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ قَبْلَ الْمَوْتِ، أَرَأَيْتُمْ السَّاعَةَ يَعْنِي الْعَذَابَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَتَرْجِعُونَ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ فِي دَفْعِ الْبَلَاءِ وَالضَّرِّ، أَوْ تَرْجِعُونَ إِلَى اللَّهِ فِي دَفْعِ الْبَلَاءِ وَالْمُخْتَلَةِ لَا إِلَى الْأَصْنَامِ وَالْأَوْثَانِ^(١)، وَأَرَادَ أَنْ الْكُفَّارَ يَدْعُونَ اللَّهَ فِي أَحْوَالِ الْأَضْطِرَارِ كَمَا أَخْبَرَ اللَّهُ عَنْهُمْ «وَإِذَا غَشِيَهُمْ مَوَاجٌ كَظُلُومٍ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الْآلِينَ» [لقمان: ٣٢] لَا جَرَمَ قَالَ: «بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ» «بَلْ» حَرْفُ إِضْرَابٍ وَانْتِقَالٍ، لَا يُبْطَلُ لِمَا عُرِفَ غَيْرَ مَرَّةٍ مِنْ أَنَّهَا فِي كَلَامِ اللَّهِ كَذَلِكَ، وَ «إِيَّاهُ» مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِلَاخْتِصَاصِ عِنْدَ الزَّمْخَشَرِيِّ^(٢)، وَلِذَلِكَ قَالَ: بَلْ تَخْصُونَهُ بِالِدُّعَاءِ، وَعِنْدَ غَيْرِهِ لِلَاغْتِنَاءِ، وَإِنْ كَانَ تَمَّ حَضَرٌ وَاخْتِصَاصٌ فَمِنْ قَرِينَةٍ أُخْرَى، وَ «إِيَّاهُ» ضَمِيرٌ مَنْصُوبٌ مُنْفَصِلٌ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي «الْفَاتِحَةِ»^(٣).

وقال ابن عطية^(٤): «هنا «إِيَّاهُ» اسم مُضْمَرٌ أُجْرِيَ مَجْرَى الْمَظْهَرَاتِ فِي أَنَّهُ مَضاف أَبْدَأَ».

قال أبو حيان^(٥): وَهَذَا خِلَافُ مَذْهَبِ سَبِيئِيَّةٍ^(٦) أَنْ مَا بَعْدَ «إِيَّاهُ» حَرْفُ يَبِينُ أَحْوَالَ الضَّمِيرِ، وَلَيْسَ مُضَافاً لِمَا بَعْدَهُ لِثَلَاثِ تَغْرِيفِ الْإِضَافَةِ، وَذَلِكَ يَسْتَدْعِي تَنْكِيرَهُ، وَالضَّمَائِرُ لَا تَقْبَلُ التَّنْكِيرَ فَلَا تَقْبَلُ الْإِضَافَةَ.

قوله: «مَا تَدْعُونَ» يَجُوزُ فِي «مَا» أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ:

أظهرها: أَنَّهَا مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى «الَّذِي»، أَيْ: فَيَكْشِفُ الَّذِي تَدْعُونَ، وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ لِاسْتِكْمَالِ الشَّرْطِ، أَيْ: تَدْعُونَهُ.

الثاني: أَنَّهَا ظَرْفِيَّةٌ، قَالَه ابْنُ عَطِيَّةٍ^(٧)، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ مَفْعُولٌ «يَكْشِفُ» مَحذُوفاً تَقْدِيرُهُ: فَيَكْشِفُ الْعَذَابَ مُدَّةَ دَعَائِكُمْ، أَيْ: مَا دُمْتُمْ دَاعِيَنَّهُ وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ^(٨): وَهَذَا مَا لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ مَعَ أَنَّ فِيهِ وَضْلَهَا بِمُضَارِعٍ، وَهُوَ قَلِيلٌ جَدّاً تَقُولُ: «لَا أَكَلَّمُكَ مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ»، وَيُضَعَفُ: «مَا تَطَلَّعَ الشَّمْسُ».

(١) ذكره الرازي في «التفسير الكبير» (١٢/١٨٤) عن ابن عباس.

(٢) ينظر: الكشف ٢/٢٢.

(٣) آية ٥.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٢٩١.

(٥) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٢٩١.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٤/١٣٢.

(٧) ينظر: البحر المحيط ٤/١٣٢.

قال شهاب الدين^(١): قوله: «بمضارع» كان ينبغي أن يقول: «مثبت»؛ لأنه متى كان متفياً بـ «لم» كثر وصلها به، نحو قوله: [الطويل]

٢١٦٨ - وَلَنْ يَلْبَثَ الْجَهْلَالُ أَنْ يَنْهَضَمُوا^(٢) أَخَا الْحِلْمِ مَا لَمْ يَسْتَعِنِ بِجَهْلُولٍ^(٣)
وَمِنْ وَصَلَهَا بِمضارع مثبت قوله: [الوافر]

٢١٦٩ - أَطُوفَ مَا أَطُوفُ ثُمَّ أَوِي إِلَى أُمِّي وَيَرْوِيَنِي النَّقِيعُ^(٤)
وقول الآخر: [الوافر]

٢١٧٠ - أَطُوفَ مَا أَطُوفُ ثُمَّ أَوِي إِلَى بَيْتِ قَمِيدَتُهُ لِكَاعٍ^(٥)
فـ «أَطُوفُ» صِلَةٌ لـ «ما» الظرفية.

الثالث: أنها نكرة مؤنونة ذكره أبو البقاء^(٦)، والعائد أيضاً محذوف أي: فيكشف شيئاً تدعونه، أي: تدعون كشفه، والحذف من الصفة أقل منه من الصلة.

الرابع: أنها مضدرية، قال ابن عطية^(٧): «ويصح أن تكون مضدرية على حذف في الكلام».

قال الزجاج^(٨): وهو مثل: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢].

قال شهاب الدين^(٩): فيكشف سبب دعائك وموجه.

قال أبو حيّان^(١٠): وهذه دَعْوَى محذوف غير مُعَيَّن، وهو خلاف الظاهر.

وقال أبو البقاء^(١١): «وليست مضدرية إلا أن تجعلها مصدراً بمعنى المفعول» يعني

(١) ينظر: الدر المصون ٦٢/٣. (٢) في ب: ينتمصوا.

(٣) البيت لكعب الغنوي ينظر: الهمع ٨٢/١، الخزانة ٥٧٣/٨، الأصمعيات ٧٦، الدر المصون ٦٢/٣.

(٤) البيت لنفيع بن جرموز البشمي.

ينظر: المؤلف والمختلف ص (١٩٥)، نوادر أبي زيد ص (١٩)، وينظر: الدرر ٥٤/٥، شرح الأشموني ٣٣٢/٢، شرح عمدة الحفاظ ص (٥١٢)، لسان العرب (نقع)، المقاصد النحوية ٢٤٧/٤، المقرب ٢١٧/١، ٢٠٦/٢، همع الهوامع ٥٣/٣٢، الدر المصون ٦٢/٣.

(٥) البيت للحطيط في ملحق ديوانه ص (١٥٦)، جمهرة اللغة ص (٦٦٢)، خزانة الأدب ٤٠٤/٢، ٤٠٥، الدرر ٢٥٤/١، شرح التصريح ١٨٠/٢، شرح المفصل ٥٧/٤، المقاصد النحوية ٤٧٣/١، ٤٧٣/٤، ٢٢٩، ولأبي الغريب النصري في لسان العرب (لكع) وينظر: أوضح المسالك ٤٥/٤، شرح شذور الذهب ص (١٢٠)، شرح ابن عقيل ص (٧٦)، المقتضب ٢٣٨/٤، همع الهوامع ٨٢/١، ١٧٨، الدر المصون ٦٢/٣.

(٦) ينظر: الإملاء ٢٤٢/١.

(٧) ينظر: المحزر الوجيز ٢٩١/٢. (٨) ينظر: معاني القرآن ٢٧١/٢.

(٩) ينظر: الدر المصون ٦٢/٣. (١٠) ينظر: البحر المحيط ١٣٢/٤.

(١١) ينظر: الإملاء ٢٤٢/١.

يصير تقديره: فيكشف مَدْعُوكُمْ، أي: الذي تَدْعُونَ لأجله، وهو الضُّرُّ ونحوه.

قوله: «إليه» فيما يتعلّق به وجهان:

أحدهما: أن يتعلّق بـ «تَدْعُونَ»، والضَّمير حينئذٍ يعود على «ما» الموصولة، أي: الذي تَدْعُونَ إلى كَشْفِهِ، و «دعا» بالنسبة إلى متعلّق الدعاء يتعدّى بـ «إلى» أو «اللام».

قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ﴾ [فصلت: ٣٣] ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ﴾ [النور: ٤٨].

وقال: [الطويل]

٢١٧١ - وَإِنْ أَدْعَ لِلْجُلَى أَكُنْ مِنْ حُمَاتِهَا (١)

وقال: [البيط]

٢١٧٢ - وَإِنْ [دَعَوْتُ] (٢) إِلَى جُلَى وَمَكْرَمَةٍ يَوْمًا سَرَاةٍ كِرَامِ النَّاسِ فَادْعِينَا (٣)

وقال: [المتقارب]

٢١٧٣ - دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مَسُورًا فَلَبَّى فَلَبَّنِي يَدِّي مَسُورًا (٤) والثاني: أن يتعلّق بـ «يكشف».

قال أبو البقاء (٥): «أي: يرفعه إليه» انتهى.

والضميرُ على هذا عائدٌ على الله تعالى، وذكر أبو البقاء وجهي التعلّق ولم يتعرّض للضمير، [وقد عرّفته] (٦).

وقال ابن عطية (٧): والضمير في «إليه» يَحْتَمِلُ أن يعود إلى الله، بتقدير: فيكشف ما تدعون فيه إليه.

قال أبو حيّان (٨): وهذا ليس بحَيِّدٍ؛ لأنَّ «دعا» يتعدّى لمفعول به دون حَرْفٍ جرّ:

(١) البيت لطرفة ينظر: ديوانه (٨٥) شرح القصائد للتبريزي (١٨٤)، التهذيب ٤٨٧/١٠ (جل) اللسان (جلل) الدر المصون ٦٢/٣.

(٢) في ب: دعيت. (٣) تقدم.

(٤) البيت لرجل من بني أسد.

ينظر: الدرر ٦٨/٣، شرح التصريح ٣٨/٢، شرح شواهد المغني ٩١٠/٢، لسان العرب (لبى)، المقاصد النحوية ٣٨١/٣، وأوضح المسالك ١٢٣/٣، خزانة الأدب ٩٢/٢، ٩٣، سر صناعة الإعراب ٧٤٧/٢، شرح أبيات سيبويه ٣٧٩/١، شرح الأشموني ٣١٢/٢، شرح ابن عقيل ص (٣٨٣، ٣٨٥)، الكتاب ٣٥٢/١، المحتسب ٧٨/١، ٢٣/٢، مغني اللبيب ٥٧٨/٢، همع الهوامع ١٩٠/١، الدر المصون ٦٣/٣.

(٦) سقط في ب.

(٥) ينظر: الإملاء ٢٤٢/١.

(٨) ينظر: البحر المحيط ١٣٣/٤.

(٧) ينظر: المحرر الوجيز ٢٩١/٢.

﴿أَدْعُوهُ اسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، ﴿إِذَا دَعَاكَ﴾ [البقرة: ١٨٦] ومن كلام العرب: «دَعَوْتُ اللَّهَ سَمِيعاً».

قلت: ومثله: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠] ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا﴾ [الأعراف: ٥٥] قال: «ولا تقول بهذا المعنى: «دعوت إلى الله» بمعنى: دعوت الله، إلا أنه يمكن أن يُصَحَّحَ كلامه بمعنى التَّضَمُّينِ، ضَمَّنَ «تدعون» معنى «تلتجؤون فيه إلى الله» إلا أن التضمين ليس بقياس، لا يُصَارُ إليه إلا عند الضَّرُورَةِ، ولا ضرورة تدعو إليه هنا».

قال شهاب الدين^(١): ليس التضمين مَقْصُوراً على الضرورة، وهو في القرآن أكثر من أن يُخَصَّرَ، وقد تقدَّم منه جملة صَالِحَةٌ، وسيأتي إن شاء الله - تعالى - مثلها على أنه قد يُقَالُ: تجويزُ أبي مُحَمَّدٍ عَوْدَ الضمير إلى الله - تعالى - مَحْمُولٌ على أن «إليه» مُتَعَلِّقٌ بـ «يكشف»، كما تقدَّم نَقْلُهُ عن أبي البقاء، وأن معناه يرفعه إليه، فلا يلزم المحذور المذكور، لولا أنه يُعَكَّرُ عليه تقديره بقوله: «تدعون فيه إليه»، فتقديره: «فيه» ظاهره أنه يَزْعُمُ تَعَلُّقَهُ بـ «تدعون».

قوله: «إِنْ شَاءَ» جوابه مَحْذُوفٌ لِفَهْمِ المعنى، ودلالة ما قبله عليه، أي: إِنْ شَاءَ أَنْ يَكْشِفَ كَشْفًا، وادِّعَاءُ تقديم جواب الشرط هنا واضح لاقتراحه بـ «الفاء» فهو أَحْسَنُ من قولهم: «أنت ظالم إن فعلت» لكن يمنع من كونها جواباً هنا أنها سَبَبِيَّةٌ مرتبة، أي: أنها أفادت تَرْتِيبَ الكَشْفِ عن الدعاء، وأن الدِّعَاءَ سَبَبٌ فيه، على أن لنا خِلَافاً في «فاء» الجزاء: هل تفيد السَّبَبِيَّةَ أو لا؟

قوله: ﴿وَتَتَسَوَّنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾ الظاهر في «ما» أن تكون مَوْصُولَةٌ اسمية، والمُرَادُ بها ما عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مُطْلَقاً: الْعُقَلَاءُ وغيرهم، إلا أنه غَلَبَ غير العقلاء عليهم كقوله: ﴿وَاللَّهُ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ [النحل: ٤٩] والعائد محذوف، أي: ما تُشْرِكُوهُ مع الله في الْعِبَادَةِ.

وقال الفارسي: «الأصل: وتَسَوَّنَ دُعَاءَ ما تشركون، فحذف المضاف».

ويجوز أن تكون مَضْرُوبَةٌ، وحيث لا تَخْتِاجُ إلى عائد عند الجمهور.

ثم هل هذا المصدر باقٍ على حقيقته؟ أي: تَتَسَوَّنَ الإشراك نفسه لما يُلْحَقُكُمْ مِنَ الدُّهْشَةِ وَالْحَيْرَةِ، أو هو واقع موقع المفعول به، أي: وتَسَبُّونَ المُشْرِكَ به، وهي الأصنام وغيرها، وعلى هذه فمعناه كالأوَّلِ، وحيث لا يحتمل أن يكون السياق على بابه من «العُقَلَاءِ» وأن يكون بمعنى التَّزَكِّي، وإن كانوا [ذاكرين]^(٢) لها أي: للأصنام وغيرها.

فصل في المراد من الآية

معنى الآية فيكشف الضّر الذي من أجله دَعَوْتُمْ إن شاء، وهذه الآية تدلّ على أنه - تعالى - قد يجيب الدّعاء إن شاء، وقد لا يجيبه.

فإن قيل: قوله: ﴿أَدْعُوْنِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] يفيد الجزم بالإجابة، وهاهنا علّق الإجابة على المشيئة، فكيف يجمع بين الآيتين؟

فالجواب أن يقال: تارةً يَجْزَمُ سُبْحَانَهُ بالإجابة، وتارةً لا يجيب إمّا بحسب المشيئة كما يقول أهل السُّنّة، أو بحسب رعاية المصلحة كما يقول المعتزلة، ولمّا كان كلا الأمرين حاصلاً لا جزم وردت الآيتين على هذين الوجهين^(١).

فصل في أن أصل الدين هو الحجة

وهذه الآية من أقوى الدلائل على أن أصل الدين هو الحُجّة والدليل، لا يخصّ التقليد؛ لأنه - تعالى - كان يقول لِعِبْدَةِ الْأَوْثَانِ إذا كنتم ترجعون عند نزول الشدائد إلى الله لا إلى الأصنام والأوثان، فلم تقدمون على الأصنام التي لا تَنْتَفِعُونَ بعبادتها أَلْبَتّةً، وهذا الكلام إنما يفيد لو كان ذكر الدليل والحُجّة مقبولا، أمّا لو كان مَرْدُوداً وكان الواجب التقليد كان هذا الكلام ساقطاً.

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُم بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّةِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ﴾ (٤٢) ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (٤٣).

في الكلام حذف تقديره: «أَرْسَلْنَا رُسُلًا إِلَى أُمَمٍ فَكَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ» وهذا الحذف ظاهر جداً.

و «مِن قَبْلِكَ» متعلّق بـ «أَرْسَلْنَا»، وفي جعله صِفَةً لـ «أُمَمٍ» كلام تقدّم مِراراً، وتقدّم تفسير ﴿الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّةِ﴾ [البقرة: ١٧٧] ولم يُلَفْظْ لهما بِمُذَكِّرٍ على «أَفْعَل».

قوله: ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا﴾.

«إِذْ» منصوب بـ «تَضَرَّعُوا» فَصَلَ به بين حرف التحضيض وما دخل عليه، وهو جائز حتى في المفعول به، تقول: «لولا زيدا ضَرَبْتُ»، وتقدّم أن حرف التّخْضِيع مع الماضي يكون معناه التّوْبِخُ، والتّضَرُّعُ: «تَفَعَّلَ» من الضَّرَاعَةِ؛ وهي الذَّلَّةُ والهَيْئَةُ المسببة عن الانقياد إلى الطاعة، يقال: «ضَرَعَ يَضْرَعُ ضِرَاعَةً فهو ضَارِعٌ وضَرَعٌ».

قال الشاعر: [الطويل]

(١) ينظر: الفخر الرازي ١٢/١٨٤.

٢١٧٤ - لِيُبَكِّ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِفُ^(١) وللسهولة والتذلل المفهومة من هذه المادة اشتقوا منها للتذلي اسماً فقالوا له: «ضَرَعاً».

قوله: ﴿وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ «لكن» هنا واقعة بين ضدين، وهما اللين والقسوة؛ وذلك أن قوله: «تَضَرَّعُوا» مُشْعِرٌ باللين والسهولة، وكذلك إذا جعلت الضراعة عبارة عن الإيمان، والقسوة عبارة عن الكفر، وعبرت عن السبب بالمُسَبِّب، وعن المُسَبَّب، ألا ترى أنك تقول: «أَمِنَ قَلْبُهُ فَتَضَرَّعَ»، وقسا قلبه فكفر» وهذا أحسن من قول أبي البقاء^(٢): «ولكن» استدراك على المعنى، أي ما تَضَرَّعُوا ولكن يعني أن التَّخَضُّيضَ في معنى التَّفَيُّ، وقد يَتَرَجَّعُ هذا بما قاله الزمخشري^(٣) فإنه قال: مَعْنَاهُ تَفَيُّ التَضَرُّعِ كَأَنَّهُ قِيلَ: لَمْ يَتَضَرَّعُوا إِذْ جَاءَهُمْ بِأَسْتَأْ، ولكنه جاء بـ «لولا» ليفيد أنه لم يكن لهم عُذْرٌ في تَرْكِ التَضَرُّعِ إِلَّا قَسَوَةَ قُلُوبِهِمْ، وإعجابهم بأعمالهم التي زَيَّنَهَا الشَّيْطَانُ لَهُمْ. قوله: «وَزَيَّنَ لَهُمْ» هذه الجملة تَحْتَمِلُ وجهين:

أحدهما: أن تكون استثنائية أخبر تعالى عنهم بذلك.

والثاني - وهو الظاهر -: أنها داخلة في حيز الاستدراك فهو نسق على قوله: «قَسَتْ قُلُوبُهُمْ» وهذا رأي الزمخشري فإنه قال^(٤): «لم يكن لهم عُذْرٌ في تَرْكِ التَضَرُّعِ إِلَّا قَسَوَةَ قُلُوبِهِمْ وإعجابهم بأعمالهم» كما تقدّم و «ما» في قوله: «ما كانوا» يحتمل [أن تكون موصولة اسمية أي: الذي كانوا يعملونه]^(٥) وأن تكون مصدرية، أي: زَيَّنَ لَهُمْ عَمَلَهُمْ، كقوله: ﴿زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَالَهُمْ﴾ [النمل: ٤] وَيَتَعَدُّ جَعْلُهَا نَكْرَةً موصوفة.

فصل

دلت هذه الآية مع الآية التي قبلها على مذهب أهل السنة، لأنه بيّن في الآية الأولى أن الكفار يرجعون إلى الله - تعالى - عند نزول الشدائد ثم بيّن في هذه الآية أنهم لا يَرْجِعُونَ إلى الله - تعالى - عند كل ما كان من جنس الشدائد، بل قد يبقون مُصِرِّينَ على الكُفْرِ غير راجعين إلى الله تعالى، وذلك يَدُلُّ على أَنَّ من لم يَهْدِهِ الله لم يَهْتَدِ سواء شَاهَدَ الآيات أو لم يُشَاهَد.

فإن قيل: أَلَيْسَ قوله: «بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ» يَدُلُّ على أنهم تَضَرَّعُوا، وما هنا يقول: «قَسَتْ قُلُوبُهُمْ ولم يتضرَّعوا».

فالجواب: أولئك أقوامٌ وهؤلاء أقوامٌ آخرون، أو نقول: أولئك تَضَرَّعُوا لطلب إزالة

(١) تقدم.

(٢) ينظر: الإملاء ١/ ١٤٢.

(٣) ينظر: الكشاف ٢/ ٢٣.

(٤) سقط في أ.

(٥) ينظر: الكشاف ٢/ ٢٣.

البليّة ولم يتضرّعوا على سبيل الإخلاص لله تعالى، فلهذا الفَرْق حَسَنُ الإِثْبَاتِ والنفي^(١).

فصل

احتج الجُبَّائي^(٢) بقوله: «لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ» على أنه - تعالى - إنما أَرْسَلَ الرسل إليهم، وإنما سَلَطَ الْبَاسَاءَ وَالضَّرَاءَ عَلَيْهِمْ لإِرَادَةِ أَنْ يَتَضَرَّعُوا أو يؤمنوا؛ وذلك يَدُلُّ على أنه - تعالى - أراد الإيمان والطاعة من الكل.

والجوابُ أن كلمة «لَعَلَّ» لِلتَّرَجُّيِ وَالتَّمَنِّي، وهو في حق الله - تعالى - مُحَالٌ، وأنتم حملتموه على إرادة هذا الْمَطْلُوبِ، ونحن نحمله على أنه - تعالى - عاملهم مُعاملة لو صدرت عن غير الله لكان الْمَقْصُودُ منه هذا المعنى، فأما تعليل حكم الله - تعالى - ومشيئته، فذلك مُحَالٌ على ما ثبت بالدليل، ثم نقول: إن دَلَّتْ هذه الآية على قولكم من هذا الوجوه، فإنها تَدُلُّ على ضِدِّ قولكم من وجهٍ آخر، وذلك لأنها تَدُلُّ على أنهم إنما لم يَتَضَرَّعُوا لِقَسْوَةِ قُلُوبِهِمْ، ولأجلِ أَنَّ الشَّيْطَانَ زَيَّنَ لَهُمْ أَعْمَالَهُمْ، فنقول: تلك الْقَسْوَةُ إِنْ [حصلت بفعلهم احتاجوا في إيجادها إلى سبب آخر ولزم التسلسل وإن]^(٣) حصلت بفعل الله - تعالى - فالقول قولنا.

وأيضاً: هَبْ أَنْ الْكُفَّارَ إِنَّمَا أَقْدَمُوا عَلَى هذا الفعل القبيح [بسبب تزيين الشيطان، إلا أنا نقول: ولم بقي الشيطان مصراً على هذا الفعل القبيح]^(٤) فإن كان ذلك لأجل شيطان آخر تَسْلَسَلْ إلى غير نهاية، وإذا بطلت هذه التَّقَادِيرُ وانتهت إلى أَنَّ كُلَّ أَحَدٍ إِنَّمَا يُقَدِّمُ تَارَةً عَلَى الْخَيْرِ وَأُخْرَى عَلَى الشَّرِّ؛ لأجل الدَّوَاعِي التي تحصل في قَلْبِهِ ثم ثبت أن تلك الدَّوَاعِي لا تحصل إلا بإيجاد الله، فحينئذٍ يَصُحُّ قولنا، ويفسد قولهم بالكلية، والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ ﴿٤٤﴾ فَقَطَّعَ دَائِرَ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٤٥﴾﴾

وهذا من تمام القصة الأولى بين تعالى أنه أخذهم بِالْبَاسَاءِ وَالضَّرَاءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُوا ثُمَّ بَيَّنَّ فِي هذه الآية أنهم لما نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ مِنَ الْبَاسَاءِ وَالضَّرَاءِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ، وَنَقَلْنَاهُمْ مِنَ الْبَاسَاءِ وَالضَّرَاءِ إِلَى الرَّاحَةِ وَالرَّخَاءِ، وَأَنْوَاعِ الْآلَاءِ وَالنِّعَمَاءِ وَالْمَقْصُودُ أنه - تعالى - عَامَلَهُمْ بِتَسْلِيْطِ الْمَكَارِهِ وَالشَّدَائِدِ تَارَةً، فلم ينتفعوا به، فنَقَلْنَاهُمْ مِنْ تِلْكَ الْحَالَةِ إِلَى ضِدِّهَا، وهو فتح أبواب الخيرات عليهم، فلم ينتفعوا به أيضاً، وهذا كما يَفْعَلُهُ الْأَبُ الْمُشْفِقُ بَوْلَدِهِ يُخَاشِئُهُ تَارَةً وَيُلَاطِفُهُ أُخْرَى طَلِباً لَصَلَاحِهِ.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

(١) ينظر: الرازي ١٢/١٨٥.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

قوله: «فَتَحْنَا»: قرأ الجمهور^(١) «فَتَحْنَا» مخففاً، وابن^(٢) عامر «فَتَحْنَا» مثقلاً،
والثقل مؤذن بالتكثير؛ لأن بغده «أبواب» فناسب التكثير والتخفيف هو الأصل.

وقرأ ابن عامر أيضاً في «الأعراف» «لَفَتَحْنَا» [الأعراف: ٩٦] وفي «القمر»
«فَفَتَحْنَا» [القمر: ١١] بالتشديد أيضاً، وشدد أيضاً «فَتَحَّتْ يَأْجُوجُ» [الأنبياء: ٩٦]
والخلاف أيضاً في «فَتَحَّتْ أَوْبُهَا» في «الزمر» في الموضعين [آية ٧١، ٧٣]، «وَفُتِحَتْ
أَسْمَاءُ» في النبأ [آية ١٩] فإن الجماعة^(٣) وافقوا ابن عامر على تشديدها، ولم يقرأها
بالتخفيف^(٤) إلا الكوفيون، فقد جرى ابن عامر على نمط واحد في هذا الفعل، والباقون
شدّدوا في المواضع الثلاثة المشار إليها، وحققوا في الباقي جمعاً بين اللغتين.

قوله: «فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ» «إذا» هي الفجائية، وفيها ثلاثة مذاهب:

مذهب سيبويه^(٥) أنها ظرف مكان، ومذهب جماعة منهم الرياشي أنها ظرف زمان،
ومذهب الكوفيين^(٦) أنها حرف، فعلى تقدير كونها ظرفاً زماناً أو مكاناً الناصب لها خبر
المبتدأ، أي: أبلِسُوا في مكان إقامتهم أو في زمانها.

والإبلاس: الإطراق.

وقيل: هو الحزن المعترض من شدة البأس، ومنه اشتق «إبليس» وقد تقدّم في
موضعه، وأنه هل هو أعجمي أم لا؟

قال القرطبي^(٧): المبلّس الباهت الحزين الآيس من الخير الذي لا يحير جواباً لشدة
ما نزل به من سوء الحال.

قال العجاج: [الرجز]

٢١٧٥ - يَا صَاحِ هَلْ تَعْرِفُ رَسْمًا مُكْرَسًا قَالَ: نَعَمْ أَعْرِفُهُ وَأَبْلَسًا^(٨)

أي: تحير لهول ما رأى، ومن ذلك اشتق اسم إبليس، وأبلس الرجل سكت،

(١) ينظر: الدر المصون ٦٥/٣، حجة القراءات ص (٢٥١) إتحاف فضلاء البشر ١٢/٢، اعراب القراءات
السبع ١٥٧/١، النشر ٢٥٨/٢.

(٢) ينظر: الدر المصون ٦٥/٣، حجة القراءات ص (٢٥٠)، النشر ٢٥٨/٢، إتحاف فضلاء البشر ١٢/٢،
اعراب القراءات السبع ١٥٧/١.

(٣) ينظر: الدر المصون ٦٥/٣، حجة القراءات ص (٢٥٠)، إتحاف فضلاء البشر ١٢/٢، النشر ٢٥٨/٢.

(٤) ينظر: الدر المصون ٦٥/٣، حجة القراءات ص (٢٥٠)، إتحاف فضلاء البشر ١٢/٢، النشر ٢٥٨/٢.

(٥) ينظر: الكتاب.

(٦) ينظر: الدر المصون ٦٥/٣، الكتاب لسبويه ٣١١/٢.

(٧) ينظر: القرطبي ٢٧٥/٦.

(٨) ينظر: ديوانه ضمن مجموع أشعار العرب ٣١/٢، واللسان (كرس)، وتهذيب اللغة ٥٣/١ (كرس).

والطبري ١٩٤/٥، والقرطبي ٢٧٥/٦.

وَأَبْلَسَتِ النَّاقَةُ وَهِيَ مَبْلَأٌ إِذَا لَمْ تَرَغْ مِنْ شِدَّةِ الضَّبْعَةِ يُقَالُ: ضَبِعَتِ النَّاقَةُ تَضْبِعُ ضَبْعَةً وَضَبْعاً إِذَا أَرَادَتِ الْفَخْلَ.

فصل في معنى الآية

المعنى: فتحنا عليهم أبواب كل شيء كان مغلقاً عنهم من الخير، أي: لمّا قَسَتْ قلوبهم ولم يَتَقَطَّطُوا ونَسُوا ما ذكروا به من الوَعْظِ فَتَحْنَا عليهم أبواب الخير مكان البلاء والشدة حتى إذا فَرَحُوا بما أوتوا، وهذا فَرَحٌ بِطَرٍ مثل فرح قارون بما أصاب من الدنيا. قال الحسن: في هذه الآية مَكْرٌ بالقوم ورب الكعبة^(١).

وقال عليه السلام: «إِذَا رَأَيْتَ اللَّهَ يُعْطِي الْعَاصِي، فَإِنَّ ذَلِكَ اسْتِذْجَارٌ مِنَ اللَّهِ» ثم قرأ هذه الآية. ثم قال «أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً»: فُجَاءَةً أَيْنَ مَا كَانُوا^(٢).

قال أهل المعاني^(٣): وإنما أخذوا في حالِ الرَّاحَةِ وَالرَّخَاءِ ليكون أشدَّ لِتَحْسُرِهِمْ على ما قَاتَهُمْ من حال السلامة والعافية، «فإذا هم مُبْلِسُونَ» أَيَسُونَ من كُلِّ خَيْرٍ.

قال الفراء^(٤): المُبْلِسُ الذي انقطع رَجَاؤُهُ، ولذلك قيل للذي سكت عند انقطاع حُجَّتِهِ: قد أَبْلَسَ.

وقال الرَّجَّاجُ^(٥): المُبْلِسُ الشديد الحسرة الحزين.

قوله: «فَقَطَّعَ ذَابِرُ الْجُمْهُورِ^(٦) عَلَى «فَقَطَّعَ» مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ «ذَابِرُ» مَرْفُوعٌ بِهِ.

وقرأ عِكْرَمَةُ^(٧): «قَطَعَ» مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ، وهو الله تعالى، «ذَابِرُ» مَفْعُولٌ بِهِ، وفيه التَّفَاتُ، إذ هو خروج من تكلم في قوله: «أَخَذْنَاهُمْ» إِلَى غَيْبَةٍ.

و«الذَّابِرُ» التَّابِعُ من خَلْفٍ، يقال: ذَبَرَ الْوَلَدُ وَالِدَهُ، وَذَبَرَ فُلَانٌ الْقَوْمَ يَذْبُرُهُمْ ذُبُوراً وَذُبْرًا.

وقيل: الذَّابِرُ الْأَصْلُ، يقال: قَطَعَ اللَّهُ ذَابِرَهُ، أي: أصله قاله الْأَضْمَعِيُّ، وقال أَبُو

عُبَيْدٍ: «ذَابِرُ الْقَوْمِ آخِرُهُمْ»، وَأَنْشَدُوا لِأُمَيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ: [البسيط]

٢١٧٦ - فَاسْتَوْصِلُوا بِعَذَابِ حَصِّ ذَابِرِهِمْ فَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ صَرْفًا وَلَا انْتَصَرُوا^(٨)

(١) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٢/٣ - ٢٣) وعزاه لابن أبي حاتم وأبي الشيخ عن الحسن.

(٢) أخرجه أحمد (١٤٥/٤) والطبري (١٩٣/٥) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٥٤٠) والطبراني كما في «مجمع الزوائد» (٢٣/٧) من حديث عقبة بن عامر.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٢/٣) وزاد نسبه لابن أبي حاتم وابن المنذر وأبي الشيخ وابن مردويه.

(٤) ينظر: الرازي ١٨٧/١٢.

(٣) ينظر: الرازي ١٨٦/١٢.

(٦) ينظر: الدر المصون ٦٥/٣.

(٥) ينظر: المصدر السابق.

(٧) ينظر: الدر المصون ٦٥/٣.

(٨) البيت لأُمَيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ ينظر: ديوانه ص (٣٢)، تفسير القرطبي ٢٧٥/٦، الطبري ١٩٤/٥، الدر المصون ٦٥/٣.

ومنه دَبَرَ السَّهْمُ الْهَدَفَ، أي: سقط خَلْفَهُ.

وفي الحديث عن عبد الله بن مسعود: «مِنَ النَّاسِ مَنْ لَا يَأْتِي الصَّلَاةَ إِلَّا دُبْرِيًّا» أي: في آخر الوقت^(١).

فصل في المراد بالآية

والمعنى أن الله - تعالى - استأصلهم بالعذاب، فلم يبق منهم بقية.

و «الحمد لله رب العالمين».

قيل: على هلاكهم.

وقيل: تعليم للمؤمنين كيف يَحْمَدُونَهُ، حَمَدَ اللَّهُ نَفْسَهُ عَلَى أَنْ قَطَعَ دَابِرَهُمْ؛ لَأَنَّهُ نِعْمَةٌ عَلَى الرُّسُلِ، فَذَكَرَ الْحَمْدَ تَعْلِيمًا لَهُمْ، وَلَمَنْ آمَنَ بِهِمْ أَنْ يَحْمَدُوا اللَّهَ عَلَى كِفَايَتِهِ شَرُّ الظَّالِمِينَ، وَلِيَحْمَدَ مُحَمَّدَ وَأَصْحَابَهُ رَبَّهُمْ إِذَا أَهْلَكْنَا الْمَكْذِبِينَ.

وتضمنت هذه الآية الحجة على وجوب ترك الظلم لما تعقب من قطع الدابر إلى العذاب الدائم مع استحقاق القاطع للحمد من كل حامد.

قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَمَّ عَلَى قُلُوبِكُمْ مِّنْ إِلَهِ غَيْرِ اللَّهِ يَأْتِيَكُمْ بِهِ أَنْظَرُ كَيْفَ نَصْرُكَ الْأَيْدِ ثُمَّ هُمْ يَصْذَقُونَ﴾ (٤٦)

﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ﴾ المفعول الأول محذوف، تقديره: أرايتم سَمْعَكُمْ وأبصاركم إن أخذها الله، والجملة الاستفهامية في موضع الثاني، وقد تقدم أن أبا حيان يجعله من التنازع، وجواب الشرط محذوف على نحو ما مر.

وقال الحوفي: وحرف الشرط وما اتصل به في موضع نصب على الحال، والعامل في الحال «أرايتم» كقولك: «أضرته إن خرج» أي: خارجاً، وجواب الشرط ما تقدم مما دخلت عليه همزة الاستفهام وهذا إعراب لا يظهر.

ولم يؤت هنا بـ «كاف» الخطاب، وأتي به هناك؛ لأن التهديد هناك أعظم فناسب التأكيد بالإتيان بـ «كاف» الخطاب ولما لم يؤت بالكاف وجب بروز علامة الجمع في التاء لئلا يلتبس، ولو جيء معها بالكاف لاستغني بها كما تقدم، وتوحيد السمع، وجمع الأبصار مفهوم مما تقدم في «البقرة».

قوله: «مَنْ إِلَهٌ» مبتدأ وخبر، و «مَنْ» استفهامية، و «غير الله» صفة لـ «إله» و «يأتيتكم» صفة ثانية، و «الهاء» في «به» تعود على «سمعكم».

وقيل: تعود على الجميع، ووُحِدَ ذهاباً به مذهب اسم الإشارة.

وقيل: تعود على الهدى المدلول عليه بالمعنى.

وقيل: يَعُوذُ عَلَى الْمَأْخُودِ وَالْمَخْتُومِ المدلول عليهما بالأخْذِ وَالْعَثْمِ، والاستفهامُ هنا للإنكار.

والجمهور^(١): «بِهْ انظر» بكسر الهاء على الأصل، وروى المُسَيَّبِيُّ عن نافع «بِهْ انظر» بضم الهاء [وهي لغةٌ من يقرأ «فخسفنا بهو وبدارهُو الأرض» فحذف «الواو» لالتقاء الساكنين، فصَارَ «بِهْ انظر» والباقون بكسرها^(٢).
وقرأ حمزة^(٣)، والكسائي «يَصْدُقُونَ» بِإِشْمَامِ الرَّاي، والباقون بالصاد^(٤).

فصل في معنى الآية

قال ابنُ عَبَّاسٍ: المعنى: أَيُّهَا الْمُشْرِكُونَ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ، أَي: أَذْهَبَ وَانْتَزَعَ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ، وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ، أَي: طَبَعَ عَلَى قُلُوبِكُمْ فَلَمْ تَعْقِلِ الْهُدَى^(٥).
وقيل: معناه: أزال عقولكم حتى تصيروا كالمجانين.
وقيل: المرادُ من هذا الخَتْمِ الأمانة.

فصل في إثبات الصانع

المرادُ من هذا الكلام الدلالةُ على وجودِ الصانع الحكيم المُخْتَار؛ لأنَّ أَشْرَفَ أَعْضَاءِ الْإِنْسَانِ هُوَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْقَلْبُ، وَالْأَذُنُ مَحَلُّ الْقُوَّةِ السَّمَاعَةِ، وَالْعَيْنُ مَحَلُّ الْقُوَّةِ الْبَاصِرَةِ، وَالْقَلْبُ مَحَلُّ الْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْعَقْلِ، فَلَوْ زَالَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ عَنْ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ اخْتَلَّتْ أَمْرُ الْإِنْسَانِ، وَبَطَلَتْ مَصَالِحُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.
ومن المعلوم بالضرورة أَنَّ الْقَادِرَ عَلَى تَحْصِيلِ هَذِهِ الْقُوَى فِيهَا، وَصَوْنِهَا عَنْ الْآفَاتِ لَيْسَ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ كَانَ الْمُنْعِمُ بِهِذِهِ النِّعْمِ الْعَظِيمَةِ هُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

قوله: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْأَيَّاتِ﴾.

«كَيْفَ» مَعْمُولٌ لـ «نُصَرِّفُ» وَنَصْبُهَا: إمَّا عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْحَالِ، أَوْ التَّشْبِيهِ بِالظَّرْفِ، وَهِيَ مُعْلَقَةٌ لـ «انظر» فَهِيَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِإِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ، وَهَذَا ظَاهِرٌ مِمَّا تَقَدَّمَ.
و «نُصَرِّفُ»: نُبَيِّنُ، وَ «يَصْدُقُونَ» معناه: يُغْرِضُونَ، يُقَالُ: صَدَفَ عَنِ الشَّيْءِ صَدْفًا وَصَدُوفًا وَصَدَافِيَةً، وَصَادَفْتُهُ مُصَادَفَةً أَي: لَقِيتُهُ عَنْ إِغْرَاضٍ مِنْ جِهَتِهِ.

قال عَدِيُّ بْنُ الرَّقَاعِ: [البسيط]

(١) ينظر: الدر المصون ٦٦/٣، البحر المحيط ١٣٥/٤، إتحاف فضلاء البشر ١٢/٢، السبعة ٣/٣١٠.

(٢) ينظر: الدر المصون ٦٦/٣، البحر المحيط ١٣٥/٤، إتحاف فضلاء البشر ١٢/٢، السبعة ٣/٣١٠.

(٣) ينظر: إتحاف فضلاء البشر ١٢/٢. (٤) ينظر: إتحاف فضلاء البشر ١٢/٢.

(٥) ذكره القرطبي في «تفسيره» (٢٧٦/٦) عن ابن عباس.

٢١٧٧ - إِذَا ذَكَرْنَ حَدِيثاً قُلْنَ أَحْسَنَهُ وَهْنٌ عَنْ كُلِّ سُوءٍ يَتَّقِي صُدْفٌ^(١)
«صُدْفٌ» جمع «صُدُوفٍ» كـ «صُبُرٍ» في جمع «صُبُورٍ».

وقيل: معنى «صُدْفٌ»: «مال»، مأخوذ من الصَّدْفِ في البعير، وهو أن يميل خُفُّه من اليد إلى الرِّجْلِ من الجانب الوَحْشِيِّ.
و «الصَّدْفُ» جمع «صُدْفَةٍ»، وهي المحَاَرَةُ التي تكون فيها الدُّرَّة.
قال: [البسيط]

٢١٧٨ - وَزَادَهَا عَجَباً أَنْ رُحْتُ فِي سُبُلٍ وَمَا دَرْتُ دَوْرَانَ الدَّرِّ فِي الصَّدْفِ^(٢)
و «الصَّدْفُ» و «الصَّدْفُ» بفتح الصاد والدال وضمّهما، وضم الصاد وسكون الدال ناحية الجبل المُرتَفِع، وسيأتي لهذا مزيد بيان.

فصل في دفع شبهة للمعتزلة

قال الكعبي^(٣): دلّت هذه الآية على أن الله - تعالى - مَكْنُهُم من الفهم، ولم يخلق فيهم الإغراض والصدّ، ولو كان تعالى هو الخالق للكفر فيهم لم يكن لهذا الكلام معنى.
واحتج أهل السُنَّة بعين هذه الآية قالوا: إنه - تعالى - بيّن أنه بالغ في إظهار هذه الدلالة وفي تقريرها، وإزالة الشبهات عنها، ثم إنهم مع هذه المبالغة الفاطحة للغدير ما زادوا إلا تمادياً في الكُفْر والعناد، وذلك يدلُّ على أن الهدى والإضلال لا يحصلان إلا بهداية الله - تعالى - وإضلاله، فدلالة الآية على قولنا أقوى من دلالتها على قولهم.

قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَعْتَهُ أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (٤٧)

اعلم أن الدلائل المتقدمة كانت مختصة بأخذ السَّمْع والبَصَر والقلب، وهذا عامٌّ في جميع أنواع العذاب، والمعنى أنه لا دافع لنوع من أنواع العذاب، ولا مُحَصِّل لخير من الخَيْرَاتِ إلا الله تعالى، فوجب أن يكون هو المَعْبُود دون غيره.

والمراد بـ «الْبَعْتَةُ» العذاب الذي يأتيهم فجأةً من غير سَبَقٍ علامة، والمراد بـ «الْجَهْرَةُ» العذاب الذي يأتيهم مع سَبَقٍ علامة تدلُّ عليه.

وقال الحسن: «بَعْتُهُ» أو «جَهْرَةً»: معناه: لَيْلاً أو نهاراً^(٤).

(١) البيت في تفسير الطبري ١٩٥/٥، المحرر الوجيز ٥٣٤/٢، اللسان (صدق) القرطبي ٤٢٨/٦، البحر ١٢٢/٤ الدر المنصون ٦٦/٣.

(٢) البيت لأبي هفان ينظر: التبيان ٢٨١/١، والوساطة ص ٣٢٥ والبحر ١٢٢/٤ والدر المنصون ٦٦/٣.

(٣) ينظر: الرازي ١٨٨/١٢.

(٤) ينظر: الرازي ١٨٩/١٢.

قال القاضي^(١): «والأول أولى؛ لأنه لو جاءهم ذلك العذاب لئلاً وقد عاينوا قُدُومَهُ لم يكن بَغْتَةً، ولو جاءهم نهاراً وهم لا يشعرون بقُدومه لم يكن جَهْرَةً».

قوله: «هل يهلك» هذا استِفْهَامٌ بمعنى الثَّقِي؛ ولذلك دخلت «إلاً» وهو استثناء مُفَرَّغٌ، والتقدير: ما يُهْلِكُ إلا القَوْمُ الظالمون، وهذه الجملة الاستفهامية في موضع المفعول الثاني لـ «أرأيتمكم» والأول مَحْذُوفٌ، وهو من التَّنَازُعِ على رأي أبي حنَّان^(٢) كما تقدَّم تَقْرِيرُهُ.

وقال أبو البقاء^(٣): الاستِفْهَامُ هنا بمعنى الثَّقِير، فلذلك نَابَ عن جواب الشرط، أي: إن أتاكم هلكتم، والظاهر ما تقدَّم، ويجيء هنا قول الحوفي المتقدَّم في الآية قبلها من كون الشرط حالاً.

وقرأ ابن محيصن^(٤): «هل يَهْلِكُ» مَبْنِيًّا للفاعل.

فإن قيل: إن العذاب إذا نزل لم يَخْصُلْ فيه التَّمْيِيزُ بَيْنَ الْمُطِيعِ والعاصي. فالجواب أن العذاب وإن عَمَّ الأَبْرَارَ والأَشْرَارَ في الظاهر، إلا أن الهلاك في الحقيقة مُخْتَصٌّ بالظالمين؛ لأن الأَخْيَارَ يستوجبون [بسبب نزول تلك]^(٥) المضارَّ بهم أنواعاً عظيمة من الثواب والدَّرَجَاتِ الرفيعة عند الله.

قوله تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ وَالَّذِينَ كَذَبُوا يَتَّيْنِنَا يَمْسُهُمُ الْعَذَابُ يَمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴿٤٩﴾

والمقصود من هذه الآية أن الأنبياء إنما بُعِثُوا مُبَشِّرِينَ بالشواب على الطاعات، ومُنْذِرِينَ بالعِقَابِ على المعاصي، ولا قُدْرَةَ لهم على إظهار الآيات والمُعْجَزَاتِ، بل ذلك مَقْصُوفٌ إلى مَشِئَةِ الله وحكمته.

قوله: ﴿إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾ حالٌ من «المرسلين»، وفي هذه الحال معنى الغلبة، أي: لم نرسلهم لأن نقترح عليهم الآيات، بل لأن يبشروا وينذروا.

وقرأ إبراهيم^(٦) ويحيى: «مُبَشِّرِينَ» بالتخفيف، وقد تقدَّم أن «أُبَشِّرَ» لغة في «بَشَّرَ».

قوله: «فَمَنْ آمَنَ» يجوز في «مَنْ» أن تكون شَرْطِيَّةً، وأن تكون مَوْصُولَةً، وعلى كلا التقديرين فَمَحَلُّهَا رفع بالابتداء.

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٤/١٣٦.

(٣) ينظر: الإملاء ١/٢٤٣.

(٤) ينظر: الدر المصون ٣/٦٧، إتحاف فضلاء البشر ٢/١٢.

(٥) ينظر: الدر المصون ٣/٦٧.

(٦) سقط في أ.

والخبر «فلا خوف» فإن كانت شَرْطِيَّةً، فالفاء جواب الشرط، وإن كانت مَوْصُولَةً فالفاء زائدة لشبه الموصول بالشرط، وعلى الأول يكون محلّ الجملتين الجزم، وعلى الثاني لا محلّ للأولى ومحلّ الثانية الرفع، وحمل على اللفظ فأفرد في «آمن» و «أصلح»، وعلى المعنى فجمع في «فلا خوف عليهن ولا هم يحزنون»، ويقوي كونها موصولة مقابلتها بالموصول بعدها في قوله: «والذين كذبوا».

وقرأ^(١) علقمة: «نُصِبُهم»: بنون مضمومة من «أُصِبَ كذا» «العذاب» نصباً، والمسن في اللغة التقياء الشئيين من غير فصل.

وقرأ الأغمش^(٢)، ويحيى بن وثاب «يَفْسِقُونَ» بكسر السين، وقد تقدّم أنها لغة، و «ما» مصدرية على الأظهر، أي: يَفْسِقُهُمْ.

فصل في رد شبهة للقاضي

قال القاضي^(٣): إنه - تعالى - علّل عذاب الكفار؛ لأنهم فاسقين، فاقتضى أن يكون كل فاسق كذلك، فيقال له: هذا معارض بما أنه خص الذين كفروا وكذبوا بآيات الله وهذا يدل على أنه من لم يكن مكذباً بآيات الله ألا يلحقه هذا الوعيد أصلاً، وأيضاً فإن كان هذا الوعيد معللاً بفِسْقِهِمْ فلم قلتم: إن فسق من عرف الله، وأقر بالشوحيد والنبوة والمعاد مُسَاوٍ لِفِسْقٍ من أنكر هذه الأشياء؟

قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنَّا تَعَيُّنُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ (٥٠)

هذا بقية الكلام على قوله: «لولا أنزل عليه آية من ربه» فقال الله تعالى: قل لهؤلاء الأقوام: إني بعثت مبشراً ومنذراً وليس لي أن أتحكم على الله.

واعلم أن القوم كانوا يقولون: إن كنت رسولاً من عند الله فاطلب من الله حتى يوسع علينا منافع الدنيا وخيراتهما، فقال الله تعالى: قل لهم «إني لا أقول لكم عندي خزائن الله»، فهو - تعالى - يؤتي الملك من يشاء، ويعز من يشاء، ويذل من يشاء، لا بيدي.

الخزائن: جمع «خزانة»، وهو اسم للمكان الذي يخزن فيه الشيء، وخزن الشيء إحرازه بحيث لا تناله الأيدي^(٤).

قوله: ﴿وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ﴾ في محلّ هذه الجملة وجهان:

أحدهما: النّصْبُ عَطْفاً على قوله: «عندي خزائن الله» لأنه من جملة المقول، كأنه قال: «لا أقول لكم هذا القول، ولا هذا القول».

(٣) ينظر: الرازي ١٢/١٨٩.

(١) ينظر: الدر المصون ٣/٦٧.

(٤) ينظر: الرازي ١٢/١٩٠.

(٢) ينظر: الدر المصون ٣/٦٧.

قاله الزمخشري^(١). وفيه نظرٌ من حيث إنه يُؤدِّي إلى أنه يصير التقدير: ولا أقول لكم: لا أعلم الغيب وليس بصحيح.

والثاني: أنه معطوف على «لا أقول» لا مَعْمُولٌ له، فهو أمرٌ أن يخبر عن نفسه بهذه الجُمْلِ الثلاث فهي معمولةٌ للأمر الذي هو «قل»، وهذا تخريج أبي حيَّان^(٢) قال بعد أن حكى قول الزمخشري: «ولا يتعيَّن ما قاله، بل الظاهر أنه مَعْطُوفٌ على لا أقول» إلى آخره.

فصل في معنى الآية

والمعنى: أن القوم يقولون: إن كنت رَسُولاً من عند الله، فلا بُدَّ وأن تخبرنا عمَّا سَيَقَعُ في المستقبل من المَصَالِحِ والمضارِّ حتى نَسْتَعِدَّ لتحصيل تلك المنافع، ولدفع تلك المضارِّ، فقال تعالى: «قل: إني لا أعلم الغيب ولا أقول: إني ملك» ومعناه: أنهم كانوا يقولون: ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الظُّلُمَاتِ وَيَنْتَشِي فِي الْأَسْرَاقِ﴾ [الفرقان: ٧] ويستزوج ويخالط الناس، فقال تعالى: قل لهم: إني لست من الملائكة.

فصل في بيان فائدة هذه الأحوال

اختلفوا في الفائدة من ذكر هذه الأحوال الثلاثة، ف قيل: المرادُ منه أن يُظهِرَ الرسول من نفسه التَّوَّاضُعَ لله، والاعتراف بِعُبُودِيَّتِهِ حتى لا يعتقد فيه مثل اعتقاد النَّصَارَى في المسيح عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ.

وقيل: إن القوم كانوا يَقْتَرِحُونَ عليه إظهارَ المعجزات القاهرة، كقولهم: ﴿لَنْ تُؤْمِنَكَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا﴾ [الإسراء: ٩٠] فقال تعالى في آخر الآية: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٣] يعني: أنا لا أدعي إلا الرسالة والنُّبُوَّةَ، وهذه الأمور التي طلبتموها، فلا يمكن تحصيلها إلا بقدرة الله.

وقيل: المرادُ من قوله: «لا أقول لكم عندي خزائن الله»، أي: لا أدعي كوني مَوْصُوفاً بِالْقُدْرَةِ، ولا أعلم الغيب، أي: لا أدعي كوني مَوْصُوفاً بعلم الله تعالى، وبمجموع هَذَيْنِ الكلامين حَصَلَ أنه لا يدعي الإلهية.

ثم قال: «ولا أقول لكم: إني ملك» وذلك؛ لأنه ليس بعد الإلهية دَرَجَةٌ أعلى حالاً من الملائكة فصار حاصل الكلام كأنه يقول: لا أدعي الإلهية، ولا أدعي الملكية، ولكن أدعي الرِّسَالَةَ، وهذا مُنْصِبٌ لا يمتنع حصوله [للشُّرْ] ^(٣) فكيف أَطْبَقْتُمْ على استنكار قولي^(٤).

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: الرازي ١٢/١٩١.

(١) ينظر: الكشاف ٢/٢٦.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٤/١٣٧.

فصل في رد شبهة الجبائي في تفضيل الملائكة

قال الجبائي: دَلَّتِ الآية على أَنَّ الْمَلَكَ أَفْضَلُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ؛ لَأَن [معنى الكلام]^(١) لا أَدْعِي مَثْرَلَةً أَقْوَى مِنْ مَثْرَلَتِي، ولولا أَنَّ الْمَلَكَ أَفْضَلُ، وإلاَّ لَمْ يَصَحَّ.

قال القاضي^(٢): إِنْ كَانَ الْغَرَضُ بِهَا نَفِي^(٣) طَرِيقَةِ التَّوَاضُّعِ، فَالْأَقْرَبُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَلَكَ أَفْضَلُ، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ نَفْيَ قُدْرَتِهِ عَنْ أَعْمَالٍ لَا يَقْوَى عَلَيْهَا إِلَّا الْمَلَائِكَةُ لَمْ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِمْ أَفْضَلَ.

قوله: ﴿إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ﴾.

يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ إِلَّا بِالْوَحْيِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَحْكُمُ مِنْ تَلَقُّاءِ نَفْسِهِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَأَنَّهُ مَا كَانَ يَجْتَهِدُ، وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤].

وَاسْتَدَلَّ نَفَاهُ الْقِيَاسَ بِهَذَا النَّصِّ، قَالُوا: لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَا كَانَ يَعْمَلُ إِلَّا بِالْوَحْيِ النَّازِلِ، فَوَجِبَ الْأَجْوَزُ لِأَحَدٍ مِنْ أُمَّتِهِ أَنْ يَعْمَلَ إِلَّا بِالْوَحْيِ النَّازِلِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأعراف: ١٥٨] وَذَلِكَ يَنْفِي جَوَازَ الْعَمَلِ بِالْقِيَاسِ.

ثُمَّ أَكَّدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ﴾، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَمَلَ بِغَيْرِ الْوَحْيِ يَجْرِي مَجْرَى عَمَلِ الْأَعْمَى، وَالْعَمَلُ بِمَقْتَضَى نَزُولِ الْوَحْيِ يَجْرِي مَجْرَى عَمَلِ الْبَصِيرِ، ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾.

وَالْمُرَادُ مِنْهُ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْعَاقِلِ أَنْ يَعْرِفَ الْفَرْقَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْبَابَيْنِ، وَأَلَّا يَكُونَ غَافِلًا عَنْ مَعْرِفَةِ اللَّهِ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُخْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا سَفِيحٌ لَّهُمْ يَنْفُونَ﴾ ﴿٥١﴾.

لَمَّا وَصَفَ الرِّسْلَ بِكَوْنِهِمْ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ أَمَرَ الرَّسُولَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِالْإِنْذَارِ، فَقَالَ: «وَأَنْذِرْ» أَي: خَوْفَ بِهِ، أَي: بِالْقُرْآنِ، قَالَه ابْنُ عَبَّاسٍ، وَالزَّجَّاجُ^(٤) لِقَوْلِهِ تَعَالَى قَبْلَ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ﴾.

وَقَالَ الضَّحَّاكُ: «وَأَنْذِرْ بِهِ» أَي: بِاللَّهِ^(٥).

وَقَوْلُهُ: «الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُخْشَرُوا» أَي: يُتَعَثَّرُوا، فَقِيلَ: الْمُرَادُ بِهِمُ الْكَافِرُونَ الَّذِينَ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمْ؛ لِأَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كَانَ يُخَوِّفُهُمْ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، وَكَانَ بَعْضُهُمْ

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: الرازي ١٢/١٩١.

(٤) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٢/١٠٢) عن ابن عباس.

(٥) انظر المصدر السابق.

(٣) في أ: بها يعني.

يَتَأَثَّرُ مِنْ ذَلِكَ التَّخْوِيفِ، وَيَقُولُ: رُبَّمَا كَانَ الَّذِي يَقُولُهُ مُحَمَّدٌ حَقًّا، وَلَا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، لِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُمْ يُحْشَرُونَ إِلَى رَبِّهِمْ، وَالْعِلْمُ خِلَافُ الْخَوْفِ وَالظَّنِّ.

وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ الْمُؤْمِنُونَ؛ لِأَنَّهُمْ وَإِنْ [تَيَقَّنُوا] ^(١) الْحَشَرَ فَلَمْ يَتَيَقَّنُوا الْعَذَابَ الَّذِي يَخَافُ مِنْهُ لَتَجْوزِيَهُمْ أَلَّا يَمُوتَ أَحَدُهُمْ عَلَى الْإِيمَانِ، وَتَجْوزِيَهُمْ أَلَّا يَمُوتُوا عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ، فَلِهَذَا السَّبَبِ كَانُوا خَائِفِينَ مِنَ الْحَشْرِ بِسَبَبِ أَنَّهُمْ كَانُوا مَجْزُوزِينَ لِحَصُولِ الْعَذَابِ وَخَائِفِينَ مِنْهُ.

وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِهِمُ الْمُؤْمِنُونَ؛ لِأَنَّهُمُ الْمُقَرَّرُونَ بِصِحَّةِ الْحَشْرِ وَالنَّشْرِ وَالْقِيَامَةِ وَالْبَعْثِ، فَهُمْ الَّذِينَ يَخَافُونَ مِنْ عَذَابِ ذَلِكَ الْيَوْمِ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ يَتَنَاوَلُ الْكُلَّ؛ لِأَنَّهُ لَا عَاقِلَ إِلَّا وَهُوَ يَخَافُ الْحَشَرَ، سِوَاهُ قَطْعِ بِحَصُولِهِ أَوْ شَكِّ فِيهِ، وَلِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ مَبْعُوثًا إِلَى الْكُلِّ، وَإِنَّمَا خَصَّ الَّذِينَ يَخَافُونَ الْحَشَرَ؛ لِأَنَّهُ انْتِفَاعُهُمْ بِذَلِكَ الْإِنْذَارِ أَكْمَلُ؛ لِأَنَّهُ خَوْفُهُمْ يَحْمِلُهُمْ عَلَى إِعْدَادِ الزَّادِ لِيَوْمِ الْمَعَادِ.

قَوْلُهُ: «لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ» الْعَامِلُ فِيهِ «يَخَافُونَ» وَهَاهُنَا بَخْثٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُرَادُ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يَحْشَرُوا إِلَى رَبِّهِمُ الْكُفَّارَ، فَالْكَلَامُ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ شَفَعَاءُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى كَانُوا يَقُولُونَ: «عَنْ أَبْنَاءِ اللَّهِ وَأَجْبَتُهُمْ» [المائدة: ١٨] فَكَذَّبَهُمُ اللَّهُ فِيهِ.

وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى: «مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَسْبٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ» [غافر: ١٨]، وَقَالَ: «فَمَا نَعْمُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ» [المدثر: ٤٨].

وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ الْمُسْلِمِينَ، فَنَقُولُ: قَوْلُهُ: «لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ» [لا] ^(٢) يَنَافِي مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ لِلْمُؤْمِنِينَ، فَنَقُولُ: لِأَنَّ شَفَاعَةَ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّسُلِ لِلْمُؤْمِنِينَ إِنَّمَا تَكُونُ بِإِذْنِ اللَّهِ - تَعَالَى - لِقَوْلِهِ: «مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ» [البقرة: ٢٥٥] فَلَمَّا كَانَتْ تِلْكَ الشَّفَاعَةُ بِإِذْنِ اللَّهِ كَانَتْ فِي الْحَقِيقَةِ مِنَ اللَّهِ.

قَوْلُهُ: «لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ».

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَأَنْذَرَهُمْ لَكِي يَخَافُوا فِي الدُّنْيَا، وَيَتَنَهَوُا عَنِ الْكُفْرِ وَالْمَعَاصِي ^(٣).
قَالَتِ الْمَعْتَزِلَةُ ^(٤): وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ - تَعَالَى - أَرَادَ مِنَ الْكُفَّارِ التَّقْوَى وَالطَّاعَةَ، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى مِثْلِ هَذَا النَّوعِ مِرَارًا.

قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدْوَى وَالْمَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا

(٣) ينظر: الرازي ١٢/١٩٢.

(١) في ب: يَتَّقُوا.

(٤) ينظر: الرازي ١٢/١٩٣.

(٢) سقط في أ.

عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٥٢﴾

قال سلمان، وخباب بن الأرت: فينا نزلت هذه الآية^(١).

جاء الأقرع بن حابس التميمي، وعيينة بن حصن القراري، وذوهم من المؤلفة قلوبهم فوجدوا النبي ﷺ قاعداً مع بلال، وصهيب، وعمار، وخباب في ناس من ضعفاء المؤمنين، فلما رأوهم حوله حقروهم، فأتوه فقالوا: يا رسول الله لو جلست في صدر المسجد، ونقيت عنّا هؤلاء وأزواح جبابهم، وكان عليهم جباب صوف ولم يكن عليهم غيرها، لجالسناك وأخذنا عنك، فقال رسول الله ﷺ: ما أنا بطارد المؤمنين، قالوا: فإنّا نحب أن تجعل لنا منك مجلساً تعرف به العرب فضلنا، فإن وفود العرب تأتيك، فنستحيي أن ترانا العرب مع هؤلاء الأعبد، فإذا نحن جئنا فأبعدهم عنّا، فإذا نحن فرغنا فافعد معهم إن شئت، فقال: «نعم» طمعاً في إيمانهم.

قال: ثم قالوا: اكتب لنا عليك بذلك كتاباً.

قال: فدعا بالصحيفة، ودعا علياً ليكتب، قال: ونحن قعود في ناحية، إذ نزل جبريل عليه السلام بقوله: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ﴾ إلى قوله: «بالشاكرين» فلقى رسول الله ﷺ الصحيفة من يده، ثم دعانا فأتيناه وهو يقول «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ» وكنا نقعد معه حتى تمس ركبنا ركبته، فإذا أراد أن يقوم قام وتركنا، فأنزل الله تعالى: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدْرِ وَالْعُدْوَانِ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الكهف: ٢٨] فترك القيام عنّا إلى أن يقوم عنه وقال: «الحمد لله الذي أمرني أن أصبر نفسي مع قوم من أمّتي معكم المخيا ومعكم الممات»^(٢).

فصل في بيان شبهة الطاعنين في العصمة

اختجّ الطاعنون في عصمة الأنبياء بهذه الآية من وجوه:

أحدها: أنّه - عليه الصلاة والسلام - طردهم، والله - تعالى - نهاه عن ذلك، فكان ذنباً.

وثانيها: أنّه - تعالى - قال: «فَطْرُدْهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ» وقد ثبت أنه طردهم.

(١) ينظر: الرازي ١٢/١٩٣.

(٢) أخرجه الطبري (١٩٩/٥) وأبو يعلى وابن أبي شيبة كما في «المطالب العالية» (٣/٣٣٢) حديث (٣٦١٨) عن خباب.

وأخرجه ابن ماجه مختصراً (١٧٣/٢).

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٠/٣) وزاد نسبه لابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ وابن مردويه.

وثالثها: أنه - تعالى - حكى عن نوح أنه قال: ﴿وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١١٤] ثم إنه - تعالى - أمر مُحَمَّدًا - عليه الصلاة والسلام - بِمُتَابَعَةِ الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - في جميع الأعمال الْحَسَنَةِ بقوله: ﴿فِيَهْدِيهِمْ أَسْفُودًا﴾ [الأنعام: ٩٠] فوجب على محمد - عليه الصلاة والسلام - ألا يَطْرُدَهُمْ [فلما طردهم]^(١) كان ذلك ذنبًا. ورابعها: أنه قال: ﴿وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تَرِيدَ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٢٨] وقال: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [طه: ١٣١].
فنهاه عن الالتفات إلى زينة الحياة الدنيا، فكان ذلك ذنبًا.

وخامسها: أن أولئك الْفُقَرَاء كانوا كُلَّمَا دخلوا إلى رسول الله ﷺ بعد هذه الواقعة يقول: «مَرْحَبًا بِمَنْ عَاتَبَنِي رَبِّي فِيهِمْ»^(٢) أو لَفْظًا هذا معناه، وذلك أيضاً يدل على الذنب. فالجواب عن الأول: أنه - عليه الصلاة والسلام - ما طَرَدَهُمْ لأجل الاستخفاف بهم والاستينكاف من فقرهم، وإنما عَيَّنَ لجلوسهم وقتًا مُعَيَّنًا سوى الوقت الذي كان يَخْضُرُ فيه أَكْبَرُ قريش، وكان غرضه التَّلَطُّفُ بهم في إِدْخَالِهِمْ في الإسلام، ولعله - عليه الصلاة والسلام - كان يقول: هؤلاء الْفُقَرَاء من المسلمين لا يفوتهم [بسبب هذه]^(٣) الْمُعَامَلَةُ شيء من أمرهم في الدنيا وفي الدين، وهؤلاء الْكُفَّار فَإِنَّهُ يَفُوتُهُمُ الدِّينُ وَالْإِسْلَامُ، فكان ترجيح هذا الجانب أَوْلَى، فأَقْصَى ما يقال: إن هذا الاجتهاد وقع خطأ، إلا أن الْخَطَأَ في الاجتهاد مَغْفُورٌ.

وأما قولهم: إنه - عليه الصلاة والسلام - طَرَدَهُمْ، فيلزم كونه من الظالمين؟ فالجواب: أن الظلم عبارة عن وضع الشيء في غير موضعه، والمعنى أن أولئك الْفُقَرَاء كانوا يَسْتَحْجِثُونَ التعظيم من الرسول - عليه الصلاة والسلام - فلَمَّا طَرَدَهُمْ عن ذلك المجلس، فكان ذلك ظُلْمًا، إلا أنه من باب تَرْكِ الْأَوَّلَى أو الْأَفْضَل، لا من باب ترك الواجبات، وكذلك الجواب عن سائر الوجوه، فَإِنَّا نَحْمِلُ كُلَّ هذه الوجوه على تَرْكِ الْأَفْضَلِ وَالْأَكْمَلِ وَالْأَوَّلَى، واللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: «بِالْعُدَاةِ»: قرأ^(٤) الجمهور «بِالْعُدَاةِ» هنا وفي «الكهف» وابن عامر^(٥) «بِالْعُدُوَّةِ» بضم الغين وسكون الدال، وفتح الواو في الموضعين، وهي قراءة أبي عبد

(١) سقط في أ.

(٢) ذكره الرازي في «التفسير الكبير» (١٢/١٩٣ - ١٩٤).

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: الدر المصون ٦٨/٣، البحر المحيط ١٣٩/٤، حجة القراءات ص(٢٥١)، النشر ٢/٢٥٨، إتحاف فضلاء البشر ١٢/٢ - ١٣.

(٥) ينظر: الدر المصون ٦٨/٣، البحر المحيط ١٣٩/٤، حجة القراءات ص(٢٥١)، إتحاف فضلاء البشر ١٢/٢، النشر ٢/٢٥٨.

الرحمن^(١) السِّلْمِي، والحسن البَضْرِي، ومَالِكُ بْنُ دِينَارٍ، وأَبِي رَجَاءٍ العَطَارِدِي، ونَصْرُ بْنُ عَاصِمٍ اللَّيْثِي، والأَشْهَرُ^(٢) فِي «الْعُدْوَةِ» أَنَّهَا مُعْرِفَةٌ بِالْعَلَمِيَّةِ، وَهِيَ عَلَمِيَّةُ الْجِنْسِ كـ «أَسَامَةِ» فِي الْأَشْخَاصِ، وَلِذَلِكَ مُنِعَتْ مِنَ الصَّرْفِ.

وقال الفراء^(٣): «سمعت أبا الجراح يقول: ما رأيت [كغدوة]^(٤) قط، يريد عِدَاةَ يَوْمِهِ». قال: «ألا ترى أن العرب لا تُضَيِّفُهَا، فكذا لا يدخلها الألف واللام، إنما يقولون: جثتك غداة الخميس».

وقال الفراء في كتاب «المعاني»^(٥) في «سورة الكهف»: «قرأ أبو عبد الرحمن السِّلْمِيُّ: «بِالْعُدْوَةِ وَالْعَشِيِّ» وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَرَأَ بِهَا غَيْرَهُ، وَالْعَرَبُ تُدْخِلُ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي «الْعُدْوَةِ»؛ لِأَنَّهَا مَعْرِفَةٌ بِغَيْرِ أَلْفٍ وَلَامٍ فَذَكَرَهُ إِلَى آخِرِهِ.

وقد طعن أبو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سُلَافٍ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ، فَقَالَ: «إِنَّمَا نَرَى ابْنَ عَامِرٍ، وَالسِّلْمِيَّ قَرَأَ تِلْكَ الْقِرَاءَةَ اتِّبَاعًا لِلخَطِّ، وَلَيْسَ فِي إِثْبَاتِ «الْوَاوِ» فِي الْكِتَابِ دَلِيلٌ عَلَى الْقِرَاءَةِ بِهَا؛ لِأَنَّهُمْ كَتَبُوا «الصَّلَاةَ» وَ «الزَّكَاةَ» بِالْوَاوِ، وَلَفْظُهُمَا عَلَى تَرْكِهَا، وَكَذَلِكَ «الْعِدَاةُ» عَلَى هَذَا وَجَدْنَا الْعَرَبَ».

وقال الفارسيُّ: الْوَجْهُ قِرَاءَةُ الْعَامَةِ «بِالْعِدَاةِ»؛ لِأَنَّهَا تَسْتَعْمَلُ نَكْرَةً وَمَعْرِفَةً بِاللَّامِ، فَأَمَّا «عُدْوَةٌ» فَمَعْرِفَةٌ، وَهُوَ عَلَمٌ وَضِعَ لِلتَّعْرِيفِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تُدْخَلَ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِلتَّعْرِيفِ، كَمَا لَا تُدْخَلُ عَلَى سَائِرِ الْأَعْلَامِ، وَإِنْ كَانَتْ قَدْ كُتِبَتْ بِالْوَاوِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُدْخَلُ عَلَى ذَلِكَ، أَلَا تَرَى «الصَّلَاةَ» وَ «الزَّكَاةَ» بِالْوَاوِ، وَلَا تُقْرَأُ بِهَا، فَكَذَلِكَ «الْعِدَاةُ».

قال سيبويه^(٦): «عُدْوَةٌ وَبُكْرَةٌ جُعِلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا اسْمًا لِلْحَبِينِ، كَمَا جَعَلُوا: «أُمَّ حَبِينٍ»^(٧) اسْمًا لِدَابَّةٍ مَعْرُوفَةٍ إِلَّا أَنَّ هَذَا الطَّعْنُ لَا يُلْتَمِزُ إِلَيْهِ، وَكَيْفَ يُظَنُّ بِمَنْ تَقَدَّمَ أَنَّهُمْ

(١) ينظر: الدر المصون ٦٨/٣، البحر المحيط ١٣٩/٤.

(٢) ينظر: الدر المصون ٦٨/٣، البحر المحيط ١٣٩/٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن ١٣٩/٢. (٤) سقط في أ.

(٥) ينظر: المعاني للفراء ١٣٩/٢. (٦) ينظر: الكتاب ٤٨/٢.

(٧) أُمُّ حَبِينٍ بِحَاءٍ مَهْمَلَةٍ مَضمُومَةٍ، وبَاءٍ مَوْحِدَةٍ مَفْتُوحَةٍ مَخْفَفَةٍ، دُوبِيَّةٌ مِثْلُ ابْنِ عَرَسٍ، وَابْنُ أَوَى، وَسَامُ أَبْرِصٍ وَابْنُ قُتْرَةٍ إِلَّا أَنَّهُ تَعْرِيفٌ جِنْسٍ، وَرَبِمَا أَدْخَلَ عَلَيْهِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ، ثُمَّ لَا يَكُونُ بِحَذْفِهَا مِنْهُ نَكْرَةً، وَإِنَّمَا سَمِيَ بِذَلِكَ مِنَ الْحَبِينِ تَقُولُ: فَلَانُ بِهِ حَبِينٌ فَهُوَ أَحْبَبُ، أَيْ: مُسْتَقْفَى بِذَلِكَ؛ لَكِبَرِ بَطْنِهَا وَهِيَ عَلَى خَلْقَةِ الْحَرَبَاءِ غَيْرِ الصَّدْرِ، وَقِيلَ: هِيَ أَنْثَى الْحَرَابِيِّ، وَهِيَ أُمُّ حَبِينٍ وَهِيَ أَمَهَاتُ حَبِينٍ، وَهِيَ دَابَّةٌ عَلَى قَدْرِ الْكَفِّ تُشَبِّهُ الضَّبَّ غَالِبًا؛ قَالَهُ أَبُو مَنْصُورٍ الْأَزْهَرِيُّ، وَمَا نَقَلَهُ مِنْ كَوْنِهَا أَنْثَى الْحَرَابِيِّ هُوَ الَّذِي نَقَلَهُ صَاحِبُ الْكَفَايَةِ، فَإِنَّهُ قَالَ: الْحَرَبَاءُ ذَكَرُ أُمِّ حَبِينٍ وَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: هِيَ أَعْرَضُ مِنَ الْعِظَاءَةِ، وَفِي رَأْسِهَا عَرَضٌ، وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ: إِنَّهَا غَبْرَاءُ لَهَا أَرْبَعُ قَوَائِمٍ عَلَى قَدْرِ الضَّفْدَعَةِ الَّتِي لَيْسَتْ بِضَخْمَةٍ يَنْظُرُ: حَيَاةُ الْحَيَوَانَ ٢٨٦/١.

يَلْحَنُونَ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ مِمَّنْ يُسْتَشْهَدُ بِكَلَامِهِ فَضْلاً عَنْ قِرَاءَتِهِ، وَنَضْرُ بْنُ عَاصِمٍ شَيْخُ النُّحَاةِ، أَخَذَ هَذَا الْعِلْمَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ يَنْبُوعِ الصَّنَاعَةِ، وَابْنُ عَامِرٍ لَا يَعْرِفُ اللَّحْنَ؛ لِأَنَّهُ عَرَبِيٌّ، وَقَرَأَ عَلَى عَثْمَانَ بْنِ عِفَّانٍ وَغَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَكِنْ أَبُو عُبَيْدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَمْ يَعْرِفْ أَنْ تَنْكِيرَ «عُدْوَةَ» لُغَةً ثَانِيَةً^(١) عَنْ الْعَرَبِ حَكَاهَا سِيبَوِيهِ وَالْخَلِيلُ.

قَالَ سِيبَوِيهِ^(٢): زَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: «أَتَيْتُكَ الْيَوْمَ عُدْوَةَ وَبُكْرَةَ» فَجَعَلَهُمَا مِثْلَ «ضُخْوَةَ».

قَالَ الْمَهْدَوِيُّ: «حَكَى سِيبَوِيهِ وَالْخَلِيلُ أَنَّ بَعْضَهُمْ يُنْكَرُ فَيَقُولُ: «عُدْوَةَ» بِالتَّنْوِينِ، وَبِذَلِكَ قَرَأَهُ ابْنُ^(٣) عَامِرٍ، كَأَنَّهُ جَعَلَهُ نَكْرَةً، فَأَدْخَلَ عَلَيْهَا الْأَلْفَ وَاللَّامَ».

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَاسِيُّ: «وَجْهٌ دَخُولُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهَا أَنَّهُ يَجُوزُ وَإِنْ كَانَتْ مَعْرِفَةً أَنْ تُنْكَرَ، كَمَا حَكَى أَبُو زَيْدٍ «لَقِيْتَهُ فَيْئَةً» غَيْرَ مَضْرُوفَةٍ «وَالْفَيْئَةُ بَعْدَ الْفَيْئَةِ» أَيْ: الْحَيْنَ بَعْدَ الْحَيْنِ، فَالْحَقُّ «لَامٌ» التَّعْرِيفُ مَا اسْتَعْمَلَ مَعْرِفَةً، وَوَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّهُ يُقَدَّرُ فِيهِ التَّنْكِيرُ وَالشُّيُوعُ، كَمَا يُقَدَّرُ فِيهِ ذَلِكَ إِذَا تَنَّى». وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ^(٤): قَرَأَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَمَالِكُ بْنُ دِينَارٍ، وَابْنُ عَامِرٍ: «بِالْعُدْوَةِ» قَالَ: «وَبَابُ عُدْوَةَ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً إِلَّا أَنَّهُ يَجُوزُ تَنْكِيرُهَا كَمَا تُنْكَرُ الْأَسْمَاءُ الْأَعْلَامُ، فَإِذَا نُكِرَتْ دَخَلَتْهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِلتَّعْرِيفِ».

وَقَالَ مَكِّي بْنُ أَبِي طَالِبٍ^(٥): «إِنَّمَا دَخَلَتْ الْأَلْفُ وَاللَّامُ عَلَى «عُدَاةٍ» لِأَنَّهَا نَكْرَةٌ، وَأَكْثَرُ الْعَرَبِ يَجْعَلُ «عُدْوَةَ» مَعْرِفَةً فَلَا يُنَوِّنُهَا، وَكُلُّهُمْ يَجْعَلُ «عُدَاةً» نَكْرَةً فَيُنَوِّنُهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ «عُدْوَةَ» نَكْرَةً وَهُمْ الْأَقْلُ» فَثَبَتَ بِهَذِهِ الثُّقُولِ الَّتِي ذَكَرْتُهَا عَنْ هَؤُلَاءِ الْأَثَمَةِ أَنَّ قِرَاءَةَ ابْنِ عَامِرٍ سَالِمَةٌ مِنْ طَعْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، وَكَأَنَّهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَمْ يَحْفَظْهَا لُغَةً.

وَأَمَّا «الْعَشْيُ» فَنَكْرَةٌ، وَكَذَلِكَ «عَشِيَّةٌ».

وَهَلِ الْعَشْيُ مُرَادِفٌ لـ «عَشِيَّةٍ» أَيْ: إِنَّ هَذَا اللَّفْظَ فِيهِ لُغَتَانِ: التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ، أَوْ أَنَّ «عَشِيَّةً» جَمْعُ «عَشِيَّةٍ» فِي الْمَعْنَى عَلَى حَدِّ «قَمَحٍ» وَ «قَمَحَةٍ»، وَ «شَعِيرٍ» وَ «شَعِيرَةٍ»، فَيَكُونُ اسْمُ جِنْسٍ، خِلَافَ مَشْهُورٍ، وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذْ عَرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِئَاتُ الْإِغْيَادُ﴾ [ص: ٣١] إِذِ الْمُرَادُ هُنَا عَشِيَّةٌ وَاحِدَةٌ، وَاتَّفَقَتْ مُصَاحِفُ الْأَمْصَارِ عَلَى رَسْمِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ «الْعُدْوَةَ» بِالْوَاوِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ قِرَاءَةَ ابْنِ عَامِرٍ لَيْسَتْ مُسْتَنْدَةً إِلَى مَجْرَدِ الرِّسْمِ، بَلْ إِلَى الثَّقَلِ، وَثَمَّ «أَلْفَاظٌ اتَّفَقَ»^(٦) أَيْضاً عَلَى رَسْمِهَا بِالْوَاوِ، وَاتَّفَقَ عَلَى قِرَاءَتِهَا بِالْأَلْفِ، وَهِيَ: «الصَّلَاةُ، وَالزَّكَاةُ، وَصَلَاةٌ، وَمِسْكَاةٌ، [وَالرِّبَا،]^(٧) وَالنَّجَاةُ وَالْحَيَاةُ»، وَحَرْفُ اتَّفَقَ عَلَى رَسْمِهِ بِالْوَاوِ، وَاخْتَلَفَ فِي قِرَاءَتِهِ بِالْأَلْفِ وَالْوَاوِ، وَهُوَ «الْعُدَاةُ» وَأَصْلُ

(١) فِي ب: ثَابِتَةٌ. (٢) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٤٨/٢.

(٣) يَنْظُرُ: الدَّرُ الْمَصُونُ ٦٨/٣، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ١٣٩/٤.

(٤) يَنْظُرُ: إِعْرَابُ الْقُرْآنِ ٥٤٨/١. (٥) يَنْظُرُ: الْمَشْكَلُ ٢٧٦/١.

(٦) سَقَطَ فِي ب. (٧) سَقَطَ فِي أ.

عَدَاة: عَدُوَّة، تحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فَقُلِّيتْ أَلْفَا.

وقرأ ابن^(١) أبي عُبَيْلَةَ: «بالغدوات والعَشِيَّات»، جمع «عَدَاة» و «عَشِيَّة» وروى عن أبي^(٢) عبد الرحمن أيضاً «بَالْغُدُوِّ» بتشديد الواو من غير هاء.

فصل في المراد بالآية

قال ابن عباس [معنى الآية]^(٣) يَغْبُدُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يعني صلاة الصبح، وصلاة العصر، وهو قول الحسن ومجاهد^(٤).

وروي عنه أن المراد الصلوات الخمس^(٥)، وذلك أن ناساً من الفقراء كانوا يُصَلُّونَ مع النبي ﷺ فقال ناسٌ من الأشراف: «إِذَا صَلَّيْنَا فَأَخَّرَ هَؤُلَاءِ فَلْيُصَلُّوا خَلْفَنَا» فنزلت هذه الآية^(٦).

وقال مُجَاهِدٌ: صَلَّيْتُ الصَّبْحَ مع سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، فلما سلم الإمام ابْتَدَرَ النَّاسُ القاص، فقال سعيد: ما أسرع الناس إلى هذا المَجْلِسِ، فقال مجاهد: فَقُلْتُ: يَتَأَوَّلُونَ قوله تعالى: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدْوَةِ وَالْعَشِيِّ﴾ فقال: أفي هذا هو؟ إنما ذلك في الصَّلَاةِ التي انصرفنا عنها الآن^(٧).

وقال إبراهيم النخعي: يعني: يذكرون رَبَّهُمْ^(٨).

وقيل: المُرَادُ حقيقة الدعاء.

قوله: «يُرِيدُونَ» هذه الجملة في مَحَلِّ نَصْبٍ على الحال من فاعل «يَدْعُونَ» أو من مفعوله، والأوَّلُ هو الصحيح، وفي الكلام حَذْفٌ، أي: يريدون بدعائهم في هَذَيْنِ الوقتين وجهه.

فصل في الرد على شبهة المجسمة

تمسكت المَجَسِّمَةُ في إثبات الأَعْضَاءِ لِلَّهِ - تعالى - بهذه الآية، وسائر الآيات

(١) ينظر: الدر المصون ٦٨/٣، البحر المحيط ١٣٩/٤.

(٢) ينظر: الدر المصون ٦٨/٣، البحر المحيط ١٣٩/٤.

(٣) سقط في أ.

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٠١/٥) عن مجاهد وقتادة.

(٥) أخرجه الطبري (٢٠١/٥ - ٢٠٢) عن ابن عباس ومجاهد وإبراهيم والشعمي.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٦/٣) عن ابن عباس وزاد نسبه لابن المنذر وابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه.

(٦) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٦/٣) وعزاه لابن مردويه عن ابن عباس.

وأخرجه أيضاً الطبري (٢٠٣/٥) عنه أيضاً.

(٧) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٠٢/٥) عن مجاهد.

(٨) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٠٣/٥) عن إبراهيم النخعي.

الْمُنَاسِبَةِ، كقوله تعالى: ﴿وَبَيْنَ يَدَيْهِ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] والجواب: أن قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] يقتضي الوجدانية الثابتة، وذلك يتنافى التركيب من الأجزاء والأجزاء، فثبت أنه لا بُدَّ من التأويل، وهو من وجهين:

أحدهما: قوله: «يُرِيدُونَ وَجْهَهُ»، أي: يريدونه إلا أنهم يذكرون [لفظ الوجه للتعظيم كما يقال: هذا وجه الرأي، وهذا وجه الدليل الثاني]: ^(١) أن من أحب ذاتاً أحب أن يرى وَجْهَهُ، ف رؤية الوجه من لوازم المحبة، فلهذا السبب جعل الوجه كناية عن المحبة، وطلب الرضى.

والثاني: أن المراد بالوجه القصد والنية؛ كقول الشاعر: [البسيط]

٢١٧٩ - اسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَسْتُ أَحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهَ وَالْعَمَلَ ^(٢)

وقد تقدّم بيانه عند قوله: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١١٥].

قوله: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾.

«ما» هذه يجوز أن تكون الحجازية الناصبة للخبر، فيكون «عليك» في محل نصب على أنه خبرها، عند مَنْ يُجَوِّزُ إِعْمَالَهَا في الخبر المُقَدَّم إذا كان ظرفاً أو حرف جرٍّ، وأما إذا كانت تَمِيمِيَّةً، أو متعينة إِمَالَهَا في الخبر المُقَدَّم مُطْلَقاً كان «عليك» في محل رفع خبراً مُقَدِّماً، والمبتدأ هو «مِنْ شَيْءٍ» زيدت فيه «مِنْ».

وقوله: «مِنْ حِسَابِهِمْ» قالوا: «مِنْ» تَبْعِيضِيَّةٌ، وهي في محل نصب على الحال، وصاحب الحال هو «مِنْ شَيْءٍ»؛ لأنها لو تأخرت عنه لكانت صِفَةً له، وصفة النكرة متى قُدِّمَتْ انْتَصَبَتْ على الحال، فعلى هذا تتعلّق بمحذوف، والعامل في الحال الاستقراء في «عليك»، ويجوز أن يكون «مِنْ شَيْءٍ» في محل رفع بالفاعلية، ورافعه «عليك» لاعتماده على النفي، و «مِنْ حِسَابِهِمْ» حال أيضاً من «شَيْءٍ» العامل فيها الاستقرار والتقدير: ما استقرَّ عليك شَيْءٌ من حسابهم.

وأجيز أن يكون «مِنْ حِسَابِهِمْ» هو الْخَبَرُ: إمّا لـ «ما»، وإمّا للمبتدأ، و «عليك» حال من «شَيْءٍ»، والعامل فيها الاستقراء، وعلى هذا فيجوز أن يكون «مِنْ حِسَابِهِمْ» هو الرفع للفاعل على ذاك الوجه، و «عليك» حال أيضاً كما تقدّم تقريره، وكون «مِنْ

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: أدب الكاتب ٥٢٤، والأشباه والنظائر ٢٦/٤، وأوضح المسالك ٢٨٣/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٥، وخزانة الأدب ١١١/٣، ١٢٤/٩، والدرر ١٨٦/٥، وشرح أبيات سيوبه ٤٢/١، وشرح التصريح ٣٩٤/١، وشرح شذور الذهب ص ٧٤٩، وشرح المفصل ٦٣/٧، ٥١/٨، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٨١، والكتاب ٣٧/١، ولسان العرب (غفر)، والمقاصد النحوية ٢٢٦/٣، والمقتضب ٣٢١/٢، وجمع الهوامع ٨٢/٢.

حَسَابِهِمْ» هو الخبر، و «عليك» هو الحال غير واضح؛ لأن مَحَطَّ الفائدة إنما هو «عليك».

قوله: ﴿وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ كالذي قبله، إِلَّا أَنَّ هُنَا يَمْتَنِعُ بَعْضُ مَا كَانَ جَائِزاً هُنَاكَ، وذلك أن قوله: «مِنْ حِسَابِكَ» لا يجوز أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الْحَال؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ تَقْدُمُهُ عَلَى عَامِلِهِ الْمَعْنَوِيِّ، وَهُوَ مَمْتَنِعٌ، أَوْ ضَعِيفٌ لَا سِيَّماً وَقَدْ تَقَدَّمَ هُنَا عَلَى الْعَامِلِ فِيهَا، وَعَلَى صَاحِبِهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْحَالَ إِذَا كَانَتْ ظَرْفًا أَوْ حَرْفَ جَرٍّ كَانَ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْعَامِلِ [الْمَعْنَوِيِّ] ^(١) أَحْسَنَ مِنْهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، فَحَيْثُ نَذِرُ لَكَ أَنْ تَجْعَلَ قَوْلَهُ: «مِنْ حِسَابِكَ» بَيَانًا لَا حَالًا، وَلَا خَبْرًا حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ هَذَا الْمَخْذُورِ، وَكُونَ «مِنْ» هَذِهِ تَبْعِيضِيَّةً غَيْرَ ظَاهِرٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ خَطَابُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فِي الْجُمْلَتَيْنِ تَشْرِيفًا لَهُ، وَلَوْ جَاءَتْ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ عَلَى نَمَطِ الْأُولَى لَكَانَ التَّرَكِيبُ «وَمَا عَلَيْهِمْ مِنْ حِسَابِكَ مِنْ شَيْءٍ» فَتَقَدَّمَ الْمَجْرُورُ بِـ «عَلَى» كَمَا قَدَّمَهُ فِي الْأُولَى، لَكِنَّهُ عَدَلَ عَنْ ذَلِكَ لَمَّا تَقَدَّمَ.

وفي هَاتَيْنِ الْجُمْلَتَيْنِ مَا يَسْمِيهِ أَهْلُ الْبَدِيعِ: رَدُّ الْأَعْجَازِ عَلَى الصَّدُورِ ^(٢)، كَقَوْلِهِمْ: «عَاذَاتِ السَّادَاتِ سَادَاتِ الْعَادَاتِ» وَمِثْلُهُ فِي الْمَعْنَى قَوْلُ الشَّاعِرِ: [الطَّوِيل]

٢١٨٠ - وَلَيْسَ الَّذِي حَلَّلْتَهُ بِمَحَلِّ وَلَيْسَ الَّذِي حَرَّمْتَهُ بِمَحَرَّمٍ ^(٣)

وقال الزمخشري ^(٤) - بعد كلام قَدَّمَهُ فِي مَعْنَى التَّفْسِيرِ - : فَإِنْ قُلْتَ : أَمَا كَفَى قَوْلَهُ : «مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ» حَتَّى ضَمَّ إِلَيْهِ : ﴿وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ ؟

قلت : قد جعلت الجملتان بمنزلة جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَقَصِدَ بِهَا مُؤَدَّى وَاحِدٍ، وَهُوَ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ : ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤].

ولا يستقل بهذا المعنى إِلَّا الْجُمْلَتَانِ جَمِيعًا، كَأَنَّهُ قِيلَ : «لَا تُؤَاخِذُ أَنْتَ وَلَا هُمْ بِحِسَابِ صَاحِبِهِ» قَالَ أَبُو حَيَّانَ ^(٥) : «لَا تُؤَاخِذُ أَنْتَ... إِلَى آخِرِهِ تَرْكِيبٌ غَيْرُ عَرَبِيٍّ، لَا يَجُوزُ عَوْدُ الضَّمِيرِ هُنَا غَائِبًا وَلَا مُخَاطَبًا؛ لِأَنَّهُ إِنْ [عَادَ] ^(٦) غَائِبًا فَلَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ اسْمٌ مُفْرَدٌ

(١) سقط في أ.

(٢) وهو في النَّثَرِ أَنْ يُجْعَلَ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ الْمَكْرُورِ أَوْ الْمُتَجَانِسِينَ أَوْ الْمُلْحَقِينَ بِهِمَا فِي أَوَّلِ الْفَقْرَةِ، وَالْآخَرُ فِي آخِرِهَا؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : «وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهَ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ»، وَقَوْلِهِمْ : (الْجَيْلَةُ تَزُكُّ الْجَيْلَةَ). وَقَالَ تَعَالَى : «قَالَ إِنِّي لَمَمْلُوكٌ مِنَ الْقَالِينَ».

وفي الشُّعْرِ : أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا فِي عَجَزِ الْبَيْتِ، وَالْآخَرُ فِي صَدْرِ الْمِصْرَاعِ الْأَوَّلِ، أَوْ فِي حَشْوِهِ، أَوْ عَجْزِهِ، أَوْ فِي صَدْرِ الثَّانِي.

ينظر : التبيان ص ٤٩٦، دقائق البحر ١١١، وحسن التوسل ٢١٤، والطراز ٣٩٢/٢، الإيضاح ٣٩٠/٢.

(٣) البيت للبحرّي ينظر : ديوانه ٢٠١/٣، تحرير التحيير ٢٦٦/٢، البحر ١٤١/٤، الدر المنصون ٧٠/٣.

(٤) ينظر : الكشف ٢٨/٢.

(٥) ينظر : البحر المحيط ١٤٠/٤.

(٦) سقط في ب.

غائب يعود عليه، إنما تقدّم قوله: «هم» ولا يمكن العود عليه على اعتقاد الاستغناء بالمفرد عن الجمع، لأنه يصير التركيب بحساب صاحبهم، وإن أعيد مخاطباً، فلم يتقدّم مخاطب يعود عليه، إنما تقدّم قوله: «لا تُؤَاخِذْ أَنْتَ» ولا يمكن العود إليه، فإنه ضمير [مخاطب]^(١)، فلا يعود عليه غائباً ولو أبرزته مخاطباً لم يصح التركيب أيضاً، فإصلاح التركيب أن يقال: «لا يُؤَاخِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ، ولا منهم بحساب صاحبه، أو لا تُؤَاخِذْ أَنْتَ بحسابهم، ولا هم بحسابك، أو لا تُؤَاخِذْ أَنْتَ ولا هم بحسابكم»، فتغلب الخطاب على الغيبة، كما تقول: أنت وزيد تضربان.

قال شهاب الدين^(٢): والذي يظهر أن كلام الزمخشري صحيح ولكن فيه حذف، وتقديره: لا يُؤَاخِذْ كُلُّ وَاحِدٍ أَنْتَ ولا هم بحساب صاحبه، وتكون «أنت ولا هم» بدلاً من «كل واحد»، والضمير في صاحبه عائد على [قوله: «كل واحد»]^(٣)، ثم إنه وقع [في]^(٤) محذور آخر مما أضلح به كلام الزمخشري، وذلك أنه قال: ولا تُؤَاخِذْ أَنْتَ وَلَا هُمْ بحسابكم، وهذا التركيب يحتمل أن يكون المراد، بل الظاهر نفى المؤاخظة بحساب كُلِّ وَاحِدٍ بالنسبة إلى نفسه هو، لا أن كُلِّ وَاحِدٍ غير مؤاخذ بحساب غيره، والمعنى الثاني هو المقصود.

والضمائر الثلاثة، أعني التي في قوله: «مِنْ حِسَابِهِمْ» و«عليهم» و«فتطردهم» أيضاً عودها على نوع واحد، وهم الذين يدعون ربهم، وبه قال الطبري إلا أنه فسر الحساب بالرزق الدنيوي.

وقال الزمخشري^(٥)، وابن عطية^(٦): «إِنَّ الضَّمِيرَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ يَعُودَانِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ، والثالث يعود على الداعين».

قال أبو حيان^(٧): «وقيل: الضمير في «حسابهم»، و«عليهم» عائد على [المشركين]^(٨) [وتكون الجملتان اغترافاً بين التثني وجوابه]، وظاهر عبارته أن الجملتين لا تكونان اغترافاً إلا على اعتقاد كون الضميرين في «حسابهم»، و«عليهم» عائدتين على [المشركين]^(٩)».

وليس الأمر كذلك، بل هما اغترافان بين التثني، وهو «وَلَا تَطْرُدْ» وبين جوابه وهو «فَتَكُونُ»، وإن كانت الضمائر كلها للمؤمنين.

ويدل على ذلك أنه قال بعد ذلك في «فَتَكُونُ»: وجوز أن تكون جواباً للتثني في

(١) في ب: غائب.

(٢) ينظر: الدر المصون ٣/ ٧٠.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز ٢/ ٢٩٥.

(٧) ينظر: البحر المحيط ٤/ ١٤٠.

(٣) سقط في أ.

(٨) سقط في أ.

(٤) في أ: على.

(٩) سقط في أ.

(٥) ينظر: الكشف ٢/ ٢٨.

قوله: «ولا تطرد»، وتكون الجملتان، وجوابُ الأولِ اغْتِرَاضاً بين النَّهْيِ وجوابه، فجعلهما اعتراضاً مُطْلَقاً من غير نَظَرٍ إلى الضميرين، ويعني بالجملتين «ما عليك من حسابهم من شيء» و «من حسابك عليهم من شيء» وبجواب الأولِ قوله: «فتطردهم».

قوله: «فتطردهم» فيه وجهان:

أحدهما: مَنْصُوبٌ على جواب [النفي]^(١) بأحد معنيين فقط، وهو انْتِفَاءُ الطَّرْدِ لانْتِفَاءِ كون حسابهم عليه وحسابه عليهم؛ لأنه يَنْتَفِي الْمُسَبَّبُ بانْتِفَاءِ سَبَبِهِ، ولنوضح ذلك في مثال وهو: «ما تأتينا مُحَدَّثًا» بنصب «فتحدَّثنا» وهو يحتمل معنيين:

أحدهما: انتفاء الإتيان، وانتفاء الحديث، كأنه قيل [ما يكون منك إتيان، فكيف يقع منك حديث؟ وهذا المعنى هو المقصود بالآية الكريمة، أي: ما يكون مؤاخذه كل واحد بحساب صاحبه، فكيف يقع طرد؟ والمعنى الثاني: انتفاء الحديث، وثبوت الإتيان]^(٢).

كأنه قيل: ما تأتينا مُحَدَّثًا، بل تأتينا غير مُحَدَّثٍ، وهذا المعنى لا يليق بالآية الكريمة، والعلماء - رحمهم الله - وإن أطلقوا قولهم: إن منصوبٌ على جواب النفي، فإنما يريدون المعنى الأول دون الثاني، والثاني أن يكون منصوباً على جواب النهي قوله: «فتكون» ففي نصبه وجهان:

أظهرهما: أنه منصوب عَطْفاً على «فتطردهم»، والمعنى: الإخبارُ بانْتِفَاءِ حسابهم، والطَّرْدُ والظلم الْمُسَبَّبُ عن الطرد.

قال الزمخشري^(٣): ويجوز أن تكون عَطْفاً على «فتطردهم» على وجه السبب؛ لأن كونه ظالماً مُسَبَّبٌ عن طَرْدِهِم.

والثاني من وَجْهَي النصب: أنه منصوبٌ على جواب النهي في قوله: «ولا تطرد». ولم يذكر مكي^(٤)، ولا الواحدي، ولا أبو البقاء^(٥) غيره.

قال أبو حيان: «أن يكون «فتكون» جواباً للنهي في قوله: «ولا تطرد» كقوله: «لَا تَقْرَأُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيَسْحَکُمْ بِذَلِكَ» [طه: ٦١]، وتكون الجملتان وجوابُ الأولِ اعتراضاً بين النهي وجوابه».

قال شهاب الدين^(٦): قد تقدّم أن كونهما اغْتِرَاضاً لا يتوقَّفُ على عَوْدِ الضمير في قوله: «من حسابهم» و «عليهم» على المشركين كما هو المفهوم من قوله هاهنا، وإن كان كلامه قبل ذلك كما حكينا عنه يُشعرُ بذلك.

(٤) ينظر: المشكل ٢٩٧/١.

(١) في أ: النهي.

(٥) ينظر: الإملاء ٢٤٣/١.

(٢) سقط في أ.

(٦) ينظر: الدر المصون ٧١/٣.

(٣) ينظر: الكشف ٢٨/٢.

فصل في شبهة للكفار

ذكروا في قوله : « ما عَلَيْكَ من حِسَابِهِمْ من شيء » قولين :

الأول : أن الكُفَّار طَعَنُوا في إيمان أولئك الفقراء ، وقالوا : يا محمد إنهم [إنما]^(١) اجتمعوا عندك ، وقبلوا دينك ؛ لأنهم يجدون بهذا السبب مأْكُولاً ومَلْبُوساً عندك ، وإلَّا فهم فارغون عن دينك ، فقال الله تعالى : إن كان الأمرُ على ما يقول هؤلاء ، فما يلزمك إلا اغْتِبَارُ الظَّاهِر ، وإن كان بَاطِنُهُمْ غير مُرْضٍ عند اللّهِ ، فحسابهم عليه لازمٌ لهم لا يتعدى إليك ، كما أن حسابك عليك لا يتعدى إليهم ، كقوله : ﴿ وَلَا زُرُؤُا زُرَّةٌ وَزِدُّا أُخْرَىٰ ﴾ [الأنعام : ١٦٤] .

الثاني : المعنى : ما عليك من حِسَابِ رِزْقِهِمْ من شيء فتملهم وتطردهم ، فتكون من الظالمين لهم ؛ لأنهم لما استَوْجَبُوا مزيد التقريب كان طَرْدُهُمْ ظُلْماً لهم^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوا أَهَٰؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِن بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ ﴾ (٥٣)

«الكاف» في محل نصبٍ على أنها نعتٌ لمصدر محذوف ، والتقدير : ومثل ذلك الفُتُون المتقدم الذي فهم من سياق أخبار الأمم الماضية فتناً بعض هذه الأمة ببعض ، فالإشارة بذلك إلى الفُتُون المَذْلُولِ عليه بقوله : « فَتَنَّا » ، ولذلك قال الزمخشري^(٣) : ومثل ذلك الفتن العظيم فتن بعض الناس ببعض فجعل الإشارة لمصدرٍ فَتَنًا . وانظر كيف لم يَتَلَفَظْ هو بإسناد الفِتْنَةِ إلى اللّهِ - تعالى - في كلامه ، وإن كان الباري - تعالى - قد أسندَها ، بل قال : فتن بعض الناس فِتْنَةً للمفعول على قَاعِدَةِ المعتزلة .

وجعل ابن^(٤) عطية الإشارة إلى طلب الطُّرْدِ ، فإنه قال بعد كلام يتعلّق بالتفسير : « والإشارة بذلك إلى ما ذُكِرَ من طلبهم أن يطرد الضَّعْفَةُ » .

قال أبو حيان^(٥) : ولا ينتظم هذا التشبيه ؛ إذ يصير التقدير : مثل طلب الطرد فَتَنًا بعضهم ببعض والمُتَبَادَرُ إلى الذَّهْنِ من قولك : « ضربتُ مثل ذلك » المُمَائِلَةُ في الضرب ، أي : مثل ذلك الضرب لا أن تَقَعَ المُمَائِلَةُ في غير الضرب ، وقد تقدّم مراراً أن سيويه^(٦) يجعل مثل ذلك حالاً من ضمير المَصْدَرِ المقدر .

قوله : « لِيَقُولُوا » في هذه « اللام » وجهان :

أظهرهما : - وعليه أكثر المعربين والمُفَسِّرِينَ - أنها لام « كي » ، والتقدير : ومثل

(١) سقط في أ . (٤) ينظر : المحرر الوجيز ٢/ ٢٩٦ .

(٢) ينظر : الرازي ١٢/ ١٩٥ - ١٩٦ . (٥) ينظر : البحر المحيط ٤/ ١٤٢ .

(٣) ينظر : الكشف ٢/ ٢٨ . (٦) ينظر : الكتاب ١/ ١١٦ .

ذلك الْفُتُونُ فَتَنَّا لِيَقُولُوا هذه المقالة ابتلاء مِنَّا وامْتِحَانًا.

والثاني: أنها «لام» الصَّيْرُورَةُ أي: العاقبة كقوله: [الوافر]

٢١٨١ - لِدُوا لِلْمَوْتِ وابْنُوا لِلْخَرَابِ (١)

﴿فَالْفَقْتُ مَالٌ فَرَعَوْتُ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾ [القصص: ٨]، ويكون قولهم «أهؤلاء» إلى آخره صادراً على سبيل الاستخفاف.
قوله: «أهؤلاء» يجوز فيه وجهان:

أظهرهما: أنه منصوب المحل على الاشتغال بفعل مَحْذُوفٍ يُفسَّرُ الفعل الظاهر، العامل في ضميره بوساطة «على»، ويكون المفسر من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، والتقدير: أَفْضَلَ الله هؤلاء مَنْ عليهم، أو اختار هؤلاء مَنْ عليهم، ولا محل لقوله: «مَنْ الله عليهم» لكونها مفسرة، وإنما رجَّح هنا إضمار الفعل؛ لأنه وقع بعد أداة يغلَّبُ إيلاء الفعل لها.

والثاني: أنه مرفوع المحل على أنه مبتدأ، والخبر: مَنْ الله عليهم، وهذا وإن كان سائماً من الإضمار الموجود في الوجه الذي قبله، إلا أنه مَرْجُوحٌ لما تقدَّم، و «عليهم» متعلِّقٌ بـ «مَنْ».

و «مَنْ بَيْنَنَا» يجوز أن يتعلَّقَ به أيضاً.

قال أبو البقاء^(٢): «أي: مَيَّزَهُمْ عَلَيْنَا، ويجوز أن يكون حالاً».

قال أبو البقاء^(٣) أيضاً: أي: مَنْ عليهم منفردين، وهذان التفسيران تفسيران معنًى لا تفسيراً إعراباً، إلا أنه لم يَسْفَهُمَا إلا تفسيري إعراب.

والجملة من قوله: «أهؤلاء مَنْ الله» في محل نصب بالقول.

وقوله: «بأَعْلَمَ بالشَّاكرين» الفرق بين الباءين أن الأولى لا تعلِّقُ لها لكونها زائدة في خبر «ليس»، والثانية متعلِّقة بـ «أَعْلَمَ» وتعدي العلم بها لِمَا ضُمِّنَ من معنى الإحاطة، وكثيراً ما يقع ذلك في عبارة العلماء، فيقولون: علم بكذا والعلم بكذا لما تقدَّم.

فصل في تحرير معنى الفتنة في الآية

معنى هذه الْفِتْنَةُ أَنْ كُلَّ واحد من الفريقين مُبتَلَى بصاحبه، فَرُوسَاءُ الْكُفَّارِ الْأَغْنِيَاءِ

(١) صدر بيت لأبي العتاهية وعجزه:

فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى ذَهَابٍ

ينظر: ديوانه ص (٣٣)، وللإمام علي بن أبي طالب ينظر: الجنى الداني ص (٩٨)، شرح التصريح / ١٢، والهمع ٢/ ٣٢، وأوضح المسالك ٣/ ٣٣، شرح الكافية ٢/ ٣٢٨، الدرر اللوامع ٢/ ٣١، وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٩، والدرر المصنوع ٣/ ٧٢.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: الإملاء ١/ ٢٤٤.

كَانُوا يَخْسُدُونَ فَفَرَّاءَ الصَّحَابَةِ عَلَى كَوْنِهِمْ سَابِقِينَ لِلْإِسْلَامِ مُسَارِعِينَ إِلَى قَبُولِهِ، فَقَالُوا: وَلَوْ دَخَلْنَا فِي الْإِسْلَامِ لَوَجِبَ عَلَيْنَا أَنْ نَتَّقَادَ لِهَؤُلَاءِ الْفُقَرَاءِ الْمَسَاكِينِ، وَأَنْ نَعْتَرِفَ لَهُمْ بِالتَّبَعِيَّةِ، فَكَانَ ذَلِكَ يَشُقُّ عَلَيْهِمْ، وَنَظِيرُهُ: ﴿أَمْ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْذِّكْرَ مِنْ بَيْنِنَا﴾ [ص: ٨]، ﴿لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١].

وَأَمَّا فَفَرَّاءَ الصَّحَابَةِ فَكَانُوا يَرَوْنَ أَوْلَئِكَ الْكُفَّارَ فِي الرِّاحَاتِ وَالْمَسَرَاتِ وَالطَّيِّبَاتِ وَالْخَصْبِ وَالسَّعَةِ، فَكَانُوا يَقُولُونَ: كَيْفَ حَصَلَتْ هَذِهِ الْأَحْوَالُ لِهَؤُلَاءِ الْكُفَّارِ مَعَ أَنَّا بَقِيْنَا فِي [هذه]^(١) الشَّدَّةِ وَالضُّيْقِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ﴾ فَأَحَدَ الْفَرِيقَيْنِ يَرَى الْآخَرَ مُقَدِّمًا [عليه]^(٢) فِي الْمَنَاصِبِ الدِّينِيَّةِ^(٣)، وَيَقُولُونَ: أَهَذَا الَّذِي فَضَّلَهُ اللَّهُ عَلَيْنَا؟

وَأَمَّا الْمُحَقِّقُونَ فَهَمُ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ أَنَّ كُلَّ مَا فَعَلَهُ اللَّهُ - تَعَالَى - فَهُوَ حَقٌّ وَحِكْمَةٌ وَصَوَابٌ وَلَا عِتْرَاضَ عَلَيْهِ، إِمَّا بِحُكْمِ الْمَلَكِيَّةِ كَمَا هُوَ قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ^(٤)، وَإِمَّا بِحَسَبِ الْمَصْلُحَةِ كَمَا هُوَ قَوْلُ الْمُعْتَزِلَةِ^(٥) فَكَانُوا صَابِرِينَ فِي وَقْتِ الْبَلَاءِ، شَاكِرِينَ فِي وَقْتِ الْآلَاءِ وَالتَّعْمَّاءِ وَهُمْ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِي حَقِّهِمْ: «أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ».

فصل

رَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ قَالَ: جَلَسْتُ فِي نَقْرِ مِنْ ضُعَفَاءِ الْمُهَاجِرِينَ، وَإِنْ بَعْضُهُمْ لَيْسَتْ بِرُ مِنْ بَعْضِ مِنَ الْعُرَى، وَقَارِءٌ يَقْرَأُ عَلَيْنَا، إِذْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَامَ عَلَيْنَا فَلَمَّا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَكَتَ الْقَارِءُ، فَسَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: مَا كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ؟ قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: كَانَ قَارِءٌ يَقْرَأُ وَكُنَّا نَسْتَمِعُ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ مِنْ أُمَّتِي مَنْ أَمَرَنِي أَنْ أَضْبِرَ نَفْسِي مَعَهُمْ»، قَالَ: ثُمَّ جَلَسَ وَسَطْنَا لِيَعْدَلَ بِنَفْسِهِ فِينَا، ثُمَّ قَالَ بِيَدِهِ هَكَذَا فَتَحَلَّقُوا، وَبَرَزَتْ وَجُوهُهُمْ لَهُ قَالَ: فَمَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَرَفَ مِنْهُمْ أَحَدًا غَيْرِي.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُبَشِّرُوا يَا مَعْشَرَ صَعَالِيكِ الْمُهَاجِرِينَ بِالنُّورِ النَّامِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قَبْلَ الْأَغْنِيَاءِ بِنِصْفِ يَوْمٍ، وَذَلِكَ مِقْدَارُ خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ»^(٦).

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: الرازي ١٩٦/١٢.

(٣) في أ: الدنيوية.

(٤) ينظر: المصدر السابق.

(٦) أخرجه أحمد في المسند ٩٦٠٦٣/٣. وأبو داود في السنن ٣٤٧/٢ كتاب العلم: باب القصص الحديث (٣٦٦٦) قوله: «فقام علينا» أي وقف على رؤوسنا أي كنا غافلين عن مجيئه فنظرنا فإذا هو قائم فوق رؤوسنا يستمع إلى كتاب الله. وقوله: «ثم قال بيده» أي أشار بيده و«صعاليك المهاجرين» أي جماعة الفقراء من المهاجرين جمع صعلوك.

فصل في بيان الدلالة من الآية

احتج أهل السنة^(١) بهذه الآية على مسألة خلق الأفعال من وجهين:

الأول: أن قوله: «فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ» تصريح بأن إلقاء تلك الفتن من الله تعالى، والمراد من تلك الفتن ليس إلا اغتراضهم على الله في أن جعل أولئك الفقراء رؤساء في الدين، والاعتراض على الله كفر، وذلك يدل على أنه - تعالى - هو الخالق للكفر.

والثاني: أنه - تعالى - حكى عنهم أنهم قالوا: «أهؤلاء من الله عليهم من بيننا» أي: من عليهم بالإيمان بالله، ومتابعة الرسول، وذلك يدل على أن هذا المعنى إنما حصل من الله تعالى؛ لأنه لو كان الموجد للإيمان هو العبد فالله ما من عليه بهذا الإيمان، بل العبد هو الذي من على نفسه بهذا الإيمان.

أجاب الجبائي^(٢) عنه بأن الفتن في التكليف ما توجب التشديد وإنما فعلنا ذلك ليقولوا: أهؤلاء أي: ليقول بعضهم لبعض استيفاهما لا إنكاراً [أهؤلاء]^(٣) من الله عليهم من بيننا بالإيمان أجاب الكعبي^(٤) عنه بأن قال: «وكذلك فتنا بعضهم ببعض ليصبروا أو ليسكروا، فكان عاقبة أمرهم أن قالوا: أهؤلاء من الله عليهم من بيننا» على مثاله قوله تعالى: ﴿فَالْقَظْفَةُ أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَرًّا﴾ [القصص: ٨].

والجواب عن الوجهين أنه عدول عن الظاهر من غير دليل، والدليل العقلي قائم على صحة هذا الظاهر؛ لأنه لما كانت مشاهدة هذه الأحوال توجب الأنفة، والأنفة توجب العصيان والإضرار على الكفر، وموجب الموجب موجب، فكان الإلزام وإرداء^(٥)، والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا يَجْهَلْهُ شَرًّا تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٥٤)

«إذا» منصوب بجوابه، أي: فقل سلام عليكم وقت مجيئهم أي: أوقع هذا القول كله في وقت مجيئهم إليك، وهذا معنى واضح.

وقال أبو البقاء^(٦): «والعامل في «إذا» معنى الجواب، أي: إذا جاءوك سلم عليهم» ولا حاجة تدعو إلى ذلك مع قوّة المعنى؛ لأن كونه يُبلغهم السلام والإخبار بأنه كتب على نفسه الرحمة، وأنه من عمل سوءاً بجهالة غفر له لا يقوم مقامه السلام فقط، وتقديره يقضي إلى ذلك.

(٤) ينظر: الرازي ١٢/١٩٧.

(٥) ينظر: المصدر السابق.

(٦) ينظر: الإملاء ١/٢٤٤.

(١) ينظر: الرازي ١٢/١٩٦.

(٢) ينظر: الرازي ١٢/١٩٧.

(٣) سقط في أ.

وقوله: «سلام» مبتدأ، وجاز الابتداء به وإن كان نكرة؛ لأنه دُعاء، والدُّعاء من المُسَوَّغَاتِ.

وقال أبو البقاء^(١): «لما فيه من معنى الفعل» وهذا ليس من مذهب جمهور البصريين، وإنما هو شيء نُقِلَ عن الأخفش: أنه إذا كانت النكرة في معنى الفعل جاز الابتداء بها ورفعها الفاعل، وذلك نحو: «قائم أبواك» ونقل ابن مالك أن سيبويه^(٢) أوماً إلى جوازه، واستدلال الأخفش بقوله: [الطويل]

٢١٨٢ - خَيْرٌ بَنُو لِهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيَا مَقَالَةً لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ^(٣)

ولا دليل فيه؛ لأنَّ «فعيلاً» يقع بلفظ واحدٍ للمفرد وغيره، فـ «خير» خبرٌ مقدَّم، واستدلَّ له أيضاً بقول الآخر: [الوافر]

٢١٨٣ - فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمُسَوَّبُ قَالَ: يَا لَا^(٤)

فـ «خير» مبتدأ، و «نحن» [فاعل]^(٥) سَدَّ مَسَدَ الخبر.

فإن قيل: لِمَ لا يجوز أن يكون «خير» خبراً مقدِّماً، و «نحن» مبتدأ مؤخر؟

قيل: لثلاثِ يَلَزَمُ الفضلُ بين «أفعل» و «مِنْ» بأجنبي بخلاف جَعَلَهُ فاعلاً، فإن الفاعل كالخبر بخلاف المبتدأ.

و «عليكم» خبرُهُ، و «سلامٌ عليكم» أبلغ من «سلاماً عليكم» بالنصب، وقد تقرر هذا في أوَّلِ «الفاتحة» عند قراءة «الحَمْدُ» و «الحَمْدُ».

وقوله: «كَتَبَ رَبُّكُمْ» في محلِّ نصب بالقول؛ لأنه كالتفسير لقوله: «سلامٌ عليكم».

فصل في نزول الآية

قال عكرمة: نزلت في الذين نهى الله - عزَّ وجلَّ - نَبِيَّهُ ﷺ عن طردهم، وكان

(١) ينظر: الإملاء ٢٤٤/١.

(٢) ينظر: الكتاب ١٦٦/١.

(٣) البيت لرجل من الطائنين.

ينظر: تخلص الشواهد ص (١٨٢)، شرح التصريح ١٥٧/١، المقاصد النحوية ٥١٨/١، أوضح المسالك ١٩١/١، الدرر ٧/٢، شرح الأشموني ٩٠/١، شرح ابن عقيل ص (١٠٣)، شرح عمدة الحافظ ص (١٥٧)، شرح قطر الندى ص (٢٧٢)، همع الهوامع ٩٤/١، الدر المصون ٧٣/٣.

(٤) البيت لزهير بن مسعود الضبي.

ينظر: تخلص الشواهد ص (١٨٢)، خزنة الأدب ٦/٢، الدرر ٤٦/٣، شرح شواهد المغني ٥٩٥/٢، ٨٤٧، المقاصد النحوية ٥٢٠/١، نوادر أبي زيد ص (٢١)، الخصائص ٢٧٦/١، ٢٧٥/٢، ٢٢٨/٣، ووصف المباني ص (٢٩)، ٢٣٧، ٣٥٤، شرح ابن عقيل ص (١٠٢)، لسان العرب (يا)، مغني اللبيب ٢١٩/١، ٤٤٥/٢، همع الهوامع ١٨١/١، الدر المصون ٧٣/٣.

(٥) سقط في ب.

النبي ﷺ إذا رآهم بدأهم بالسلام^(١).

وقال عطاء: نزلت في أبي بكر، وعُمَر، وعُثْمَان، وعلي، وبلال، وسالم، وأبي عُبَيْدَةَ، ومُضْعَب بن عَمِير، وحَمْزَة، وجعفر، وعُثْمَان بن مَطْعُون، وعَمَّار بن يَاسِر، والأرقم بن أبي الأرقم وأبي سَلَمَةَ بن عَبْدِ الْأَسَدِ^(٢).

قال ابن الخطيب^(٣): «وها هنا إشكال، وهو أن النَّاس اتفقوا على أن هذه السُّورَة نزلت دفعةً واحدة، وإذا كان كذلك، فكيف يمكن أن يُقال في كُلِّ واحدٍ من آيات هذه السُّورَة: إن سبب نزول هذه الآية الأمرُ الفلاني بِعَيْنِهِ، بل الأقرب أن تُحمَل هذه الآية على عمومها، فكل من آمن بالله دخل تحت هذا التشريف».

فصل فيما يطلق عليه لفظ «السلام»

قال المبرِّد^(٤): السَّلَامُ في اللغة على أربعة أشياء:

فمنها سلمت سلاماً، وهو معنى الدعاء.

ومنها أنه اسمٌ من أسماء الله تعالى.

ومنها الإسلام.

ومنها الشَّجَرُ العظيمُ أحسبهُ مسمًى بذلك لسلامته من الآفات.

ومنها أيضاً اسمٌ للحِجَارَةِ الصُّلْبَةِ، وذلك أيضاً لسلامتها من الرِّخَاوَةِ.

ثم قال الزجاج^(٥): «سلام عليكم» هاهنا يحتمل أن يكون له تأويلان:

أحدهما: أن يكون مَصْدَر: سَلَّمْتُ تسليماً وسلاماً، مثل «السَّراح» من «التَّسريح»، ومعنى

سلمت عليه سلاماً: دعوت بأن يَسَلَّمَ من الآفات في دينه ونفسه، والسَّلَامُ بمعنى التَّسْلِيمِ.

والثاني: أن يكون «السَّلَامُ» جَمْعُ «السلامة»، فمعنى قولك: السَّلَامُ عليكم السَّلَامَةُ عليكم.

وقال ابن الأنباري^(٦): قال قوم: السَّلَامُ هو الله تعالى، فمعنى السَّلَامُ عليكم [يعني

الله عليكم]^(٧) أي: على حفظكم، وهذا بعيدٌ في هذه الآية لتأكيد السَّلَام، ولو كان مُعْرِفاً لصَحَّ هذا الوجه.

فصل في الكلام على «السلام»

قال قوم^(٨): إنَّه - تعالى - لَمَّا أَمَرَ الرسول - عليه الصلاة والسلام - بأن يقول لهم

(٥) ينظر: المصدر السابق.

(٦) ينظر: الرازي ٤/١٣.

(٧) سقط في أ.

(٨) ينظر: الرازي ٤/١٣.

(١) أخرجه الطبري (٢٠٠/٥) عن عكرمة.

(٢) أخرجه الطبري (٢٠٠/٥) عن عكرمة.

(٣) ينظر: الرازي ٣/١٣.

(٤) ينظر: الرازي ٤/١٣.

«سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ» كان هذا من قول الله فَيَدُلُّ على أنه - تعالى - قال لهم في الدُّنْيَا: سَلَامٌ عليكم كتب ربكم على نفسه الرحمة .
ومنهم من قال^(١): بل هذا من كلام الرُّسُولِ ﷺ .

فصل في معنى «كتب»

كتب كذا [على فلان]^(٢) يفيد الإيجاب، أي: بمعنى قَضَى، وكلمة «على» أيضاً تُفيدُ الإيجابَ، ومجموعهما مُبالغة في الإيجاب، وهذا يقتضي كونه - تعالى - راحماً لِعِبَادِهِ على سبيلِ الْوُجُوبِ، واختلفوا في ذلك الوجوب؟
فقال أهل^(٣) السُّنَّةِ: له - سُبْحَانَهُ وتعالى - أن يتصرَّفَ في عبادِهِ كَيْفَ شَاءَ وأراد إلا أنه أوجب الرَّحْمَةَ على نَفْسِهِ على سبيلِ الْفَضْلِ والكرم .
وقالت المعتزلة^(٤): إن كونه عالماً بِقُبْحِ الْقَبَائِحِ، وعالماً بكونه غنياً عَنْهَا يمنعُه من الإقدام على الْقَبَائِحِ، ولو فعله كان ظالماً، وَالظُّلْمُ قَبِيحٌ، والقُبْحُ منه مُحَالٌ.

فصل في الدلالة في الآية

دلَّت هذه الآية على جواز تسمية ذاتِ الله - تعالى - بالنفس، أيضاً قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦] يَدُلُّ عليه، والنَّفْسُ هنا بمعنى الدَّاتِ والحقيقة، لا بمعنى الْجِسْمِ والدَّمِ؛ لأنه - تعالى - مُقَدَّسٌ عَنْهُ؛ لأنه لو كان جِسْماً لكان مُرَكَّباً، والمُرَكَّبُ ممكن .

وأيضاً إنه أَحَدٌ، والأخذُ لا يكون مُرَكَّباً، وما لا يكون مركباً لا يكون جسماً .
وأيضاً الأَجْسَامُ متماثلةٌ في تمام الماهية، فلو كان جِسْماً لحصل له مِثْلٌ، وذلك باطِلٌ؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] .

فصل في دحض شبهة المعتزلة

قالت المعتزلة^(٥): «كَتَبَ رَبُّكُمْ على نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ» يَنَافِي كونه تعالى يخلق الكُفْرَ في الكَافِرِ، ثم يُعَذِّبُهُ عليه أَبَدَ الْآبَادِ، وينافي أن يقال: إنه يمنعُه من الإيمان، ثم يأمره حال ذلك الْمَنَعِ بالإيمان، ثم يعذبه على ذلك .

وأجيب بأنه - تعالى - نَافِعٌ ضارٌّ محيي مميت، فهو - تعالى - فعل تلك الرَّحْمَةَ البالغة، وفعل هذا الْقَهَرُ البالغ ولا مُناقاة بين الأمرين .

(١) ينظر: المصدر السابق .

(٢) ينظر: الرازي ٤/١٣ .

(٣) سقط في أ .

(٤) ينظر: الرازي ٤/١٣ - ٥ .

(٥) ينظر: الرازي ٤/١٣ .

قوله : «أَنَّهُ، فَأَنَّهُ» قرأ ابن عامر^(١)، وعاصم بالفتح فيهما، وابن كثير وأبو عمرو، وحمزة^(٢)، والكسائي بالكسر فيهما، ونافع^(٣) بفتح الأولى، وكسر الثانية، وهذه القراءات الثلاث في المتواتر، والأعرج بكسر^(٤) الأولى وفتح الثانية عكس قراءة نافع، هذه رواية الزهراوي عنه، وكذا الداني.

وأما سيبويه فروى قراءته كقراءة نافع، فيحتمل أن يكون عنه روايتان.

فأما القراءة الأولى ففتح الأولى فيها من أربعة أوجه :

أحدها : أنها بدل من «الرحمة» بدل شيء من شيء، والتقدير : «كتب على نفسه أنه من عمل» إلى آخره، فإن نفس هذه الجمل المتضمنة للإخبار بذلك رَحْمَةً.

والثاني : أنها في محل رفع على أنها مبتدأ، والخبر محذوف، أي : «عليه أنه من عمل» إلى آخره.

والثالث : أنها [فتحت] على تقدير حذف حرف الجر، والتقدير : «لأنه من عمل»، فلما حذفت «اللام» جرى في محلها الخلاف المشهور.

الرابع : أنها مفعول بـ «كتب»، و «الرحمة» مفعول من أجله، أي : أنه كتب أنه من عمل لأجل رحمته إياكم.

قال أبو حيّان^(٥) : وينبغي ألا يجوز؛ لأن فيه تهيئة العامل للعمل، وقطعه عنه.

وأما فتح الثانية فمن خمسة أوجه :

أحدها : أنها في محل رفع على أنها مبتدأ، والخبر محذوف، أي : فَعَفْرَانُهُ وَرَحْمَتُهُ حاصلان أو كائنان، أو فعلية غفرانه ورحمته.

وقد أجمع القراء على فتح ما بعد «فاء» الجزاء في قوله : ﴿الَّذِينَ يَمْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ مِنْ يُكَادِرُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَأَنْتَ لَهُمْ تَارَ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة : ٦٣] ﴿كُتِبَ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ مِنْ تَوْلَاهُ فَأَنْتَ يُضِلُّهُمْ﴾ [الحج : ٤] كما أجمعوا على كسرها في قوله : ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [الجن : ٢٣].

(١) ينظر : الدر المصون ٧٣/٣، البحر المحيط ١٤٤/٤، حجة القراءات ص (٢٥٢) - (٢٥٣)، إتحاف فضلاء البشر ١٣/٢، الحجة للقراء السبعة ٣١١/٣، الوسيط في تفسير القرآن المجيد ٢٧٧/٢، النشر ٢٥٨/٢.

(٢) ينظر : الدر المصون ٧٣/٣، البحر المحيط ١٤٤/٤، حجة القراءات ص (٢٥٢) - (٢٥٣)، إتحاف فضلاء البشر ١٣/٢، الحجة للقراء السبعة ٣١١/٣، الوسيط في تفسير القرآن المجيد ٢٧٧/٢، النشر ٢٥٨/٢، القطع والائتناف (٣٠٥ - ٣٠٦)، روح المعاني ١٦٥/٧.

(٣) ينظر : الدر المصون ٧٣/٣، البحر المحيط ١٤٤/٤، الوسيط في تفسير القرآن المجيد ٢٧٧/٢، حجة القراءات ص (٢٥٢) - (٢٥٣)، الحجة للقراء السبعة ٣١١/٣، النشر ٢٥٨/٢، القطع والائتناف (٣٠٥ - ٣٠٦).

(٤) ينظر : الدر المصون ٧٣/٣، البحر المحيط ١٤٤/٤، الوسيط في تفسير القرآن المجيد ٢٧٧/٢، حجة القراءات ص (٢٥٢) - (٢٥٣)، الحجة للقراء السبعة ٣١١/٣، النشر ٢٥٨/٢.

(٥) ينظر : البحر المحيط ١٤٤/٤.

الثاني: أنها في محل رفع على أنها خبر مبتدأ محذوف، أي: فأمره أو شأنه أنه غفورٌ رحيم.

الثالث: أنها تكرير للأولى كُرِّرَتْ لَمَّا طَالَ الكلام وعطفت عليها بالفاء، وهذا مَثْقُولٌ عن أَبِي جَعْفَرِ النحاس، وهذا وهمٌ فاحشٌ؛ لأنه يُلْزَمُ منه أَحَدُ مَحْذُورَيْنِ: إمَّا بقاء مبتدأ بلا خبر، أو شرط بلا جواب.

وبيان ذلك أَنَّ «مَنْ» في قوله: «أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ» لا تخلو: إمَّا أن تكون مَوْصُولَةً أو شرطية، وعلى كلا التقديرين، فهي في محل رفع بالابتداء، فلو جعلنا «أَنَّ» الثانية مَعْطُوفَةً على الأولى لَزِمَ عَدَمُ خبر المبتدأ، وجواب الشرط، وهو لا يجوز.

وقد ذكر هذا الاعتراض، وأجاب عنه الشيخ شهاب الدين أبو شامة فقال: «ومنهم مَنْ جعل الثانية تكريراً للأولى لأجل طول الكلام على حَدِّ قوله: ﴿أَيُعَذِّبُكَ اللَّهُ إِذَا يَشَاءُ وَكَنتُمْ تُرَايَا وَعِظَلَمَّا أَتَاكُمْ تُخْرِجُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥] ودخلت «الفاء» في «فأنه غفور» على حَدِّ دخولها في ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ يَمُوتُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٨] على قول من جعله تكريراً لقوله: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٨] إلا أن هذا ليس مثل «أَيُعَذِّبُكُمْ أَلَيْسَ؟» لأن هذه لا شرط فيها، وهذه فيها شرطٌ، فيبقى بغير جواب.

ف قيل: الجواب محذوف لدلالة الكلام عليه تقديره: غفر لهم» انتهى.

وفيه بُعْدٌ، وسيأتي هذا الجواب أيضاً في القراءة الثانية منقولاً عن أَبِي البقاء، وكان ينبغي أن يجيب به هنا، لكنه لم يفعل ولم يظهر فَرْقٌ في ذلك.

الرابع: أنها بدلٌ من الأولى، وهو قول الفراء^(١) والزجاج^(٢) وهذا مَرْدُودٌ بشيئين:

أحدهما: أَنَّ البدل لا يدخل فيه حَرْفٌ عطفٍ، وهذا مقترن بحرف العطف، فامتنع أن يكون بدلاً.

فإن قيل: نجعل «الفاء» زائدة، فالجواب أن زيادتها غير زائدة، وهو شيء قال به الأخفش^(٣).

وعلى تقدير التسليم فلا يجوز ذلك من وَجْهِ آخر، وهو خُلُوُّ المبتدأ، أو الشرط عن خبرٍ أو جواب.

والثاني من الشيئين: خُلُوُّ المبتدأ، أو الشرط عن الخبر، أو الجواب كما تقدَّم تقريره، فإن قيل: نجعل الجواب مَحْذُوفاً - كما تقدَّم نقله عن أَبِي شامة - قيل: هذا بعيد عن الفهم.

(١) ينظر: معاني القرآن ١/٣٣٦.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٣٤، ١٢٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٢/٢٧٨.

الخامس: أنها مرفوعة بالفاعلية، تقديره: «فاستقرَّ أنَّه غفورٌ رحيمٌ» أي: استقرَّ وثبت غُفرانُه، ويجوز أن يُقدَّر في هذا الوجه جازاً رافعاً لهذا الفاعل عند الأخفش تقديره: فعليه أنه غفورٌ؛ لأنه يرفع به وإن لم يعتمد، وقد تقدَّم تحقيقه مراراً.

وأما القراءة الثانية: فكسر الأولى من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها مُستأنفةٌ، وأن الكلام تامٌ قبلها، وجيء بها وبما بعدها كالنفسير لقوله: «كتب ربُّكم على نفسه الرُّحمة».

والثاني: أنها كُسِرَتْ بعد قولٍ مُقدَّر، أي: قال الله ذلك، وهذا في المعنى كالذي قبله.

والثالث: أنه أجري «كتب» مُجرى «قال»، فَكُسِرَتْ بعده كما تُكسَرُ بعد القول الصريح، وهذا لا يَتِمُّشَى على أصول البصريين.

وأما كَسْرُ الثانية فمن وجهين:

أحدهما: أنها على الاستئناف بمعنى أنها في صدرِ جملةٍ وقعت خبراً لـ «من» الموصولة، أو جواباً لها إن كانت شرطاً.

والثاني: أنها عُطِفَتْ على الأولى، وتكريرٌ لها، ويعترض على هذا بأنه يلزَمُ بقاء المبتدأ بلا خبر، والشرط بلا جزاء، كما تقدَّم ذلك في المفتوحيتين.

وأجاب أبو البقاء^(١) عن ذلك بأن خبر «من» محذوف دلٌّ عليه الكلام، وقد تقدَّم أنه كان ينبغي أن يجيب بهذا الجواب في المفتوحيتين عند من جعل الثانية تَكْرِيراً للأولى، أو بدلاً منها ثم قال: ويجوز أن يكون العائدُ محذوفاً، أي: فإنه غفورٌ له.

قال شهاب الدين^(٢): قوله: «ويجوز» ليس بجيّد، بل كان ينبغي أن يقول: ويجب؛ لأنه لا بُدَّ من ضميرٍ عائدٍ على المبتدأ من الجملة الخبرية، أو ما يقوم مقامه إن لم يكن نفس المبتدأ.

وأما القراءة الثالثة: فيؤخَذُ فُتَحَ الأولى وكَسْرُ الثانية مما تقدَّم من كسرها وفتحها بما يليق من ذلك، وهو ظاهر.

وأما القراءة الرابعة: فكذلك.

وقال أبو شامة: «وأجاز الرَّجَّاجُ^(٣) كَسْرَ الأولى، وَفَتَحَ الثانية، وإن لم يقرأ به».

قال شهاب الدين^(٤): وقد قَدِّمْتُ أنَّ هذه قراءة الأعرج وأن الزهراوي وأبا عمرو الداني نقلوها عنه، فكان الشَّيْخُ لم يَطَّلِعْ عليها.

(١) ينظر: الإملاء ١/ ٢٤٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٢/ ٢٧٨.

(٢) ينظر: الدر المصون ٣/ ٧٥.

(٤) ينظر: الدر المصون ٣/ ٧٥.

وتقدّم أن سببويه لم يَزو عن الأُغْرَجِ إلا كقراءة نافع فهذا مما يصلح أن يكون عُذْراً للزَّجَاجِ، وأمّا أبو شامة فإنه متأخّر، فعدم إطلاعه عَجيبٌ.

و «الهاء» في «أنه» ضمير الأمر والقيصة، و «مَنْ» يجوز أن تكون شرطية، وأن تكون موصولة، وعلى كل تقدير فهي مُبْتَدَأَةٌ، و «الفاء» وما بعدها في محلّ جَزْمٍ جواباً إن كانت شرطاً، وإلاّ ففي محلّ رفع خبراً إن كانت موصولة، والعائدُ محذوفٌ، أي: غفورٌ له.

و «الهاء» في «بعده» يجوز أن تعود على «السوء»، وأن تعود على العمل المفهوم من الفعل كقوله: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ﴾ [المائدة: ٨]، والأول أولى؛ لأنه أصرّح، و «منكم» مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ إذ هو حالٌ من فاعل «عمل»، ويجوز أن تكون «مِنْ» لِلْبَيَانِ، فيعمل فيها «أعني» مقدراً.

وقوله: «بجهالة» فيه وجهان:

أحدهما: أنه مُتَعَلِّقٌ بـ «عمل» على أن «الباء» للسببية، أي: عمله بسبب الجهل، وعبر أبو البقاء^(١) في هذا الوجه عن ذلك بالمفعول به وليس بواضح.

والثاني: وهو الظاهر أنه للحال، أي: عمله مُصَاحِباً لِلْجَهَالَةِ، و «مِنْ» في «مِنْ بعده» لابتداء الغاية.

فصل في تحرير معنى الآية

قال الحسن: كل من عمل مَغْصِيَةً فهو جاهل^(٢). ثم اختلفوا؛ قال مجاهد: لا يعلم حلالاً من حرام فمن جهاته ركب الأمر^(٣). وقيل: جاهل بما يورثه ذلك الذنب.

وقيل: جهالته من حيث إنه آثر المَغْصِيَةَ على الطاعة، والعاجل القليل على الآجل الكثير، ثم تاب من^(٤) بعد ورجع عن ذنبه، وأصلح عمله.

قيل: وأخلص توبته فإنه غفورٌ رحيمٌ.

قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نَقُصِّلُ الْأَيَّاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ ﴿٥٥﴾ قُلْ إِنِّي نُهَيْتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قُلْ لَا أَنْبَأُكُمْ أَهْوَاءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾

«الكاف» نعتٌ لمصدر مَحْذُوفٍ، أو حال من ضمير ذلك المصدر، كما هو رأي

(١) ينظر: الإملاء ١/ ٢٤٤.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٠٧/٥) عن الحسن.

(٣) أخرجه الطبري (٢٠٧/٥) عن الحسن وذكره القرطبي في «تفسيره» (٦/ ٢٨٠).

(٤) ينظر: الرازي ١٣/ ٥.

سبويه^(١)، والإشارة بذلك إلى التفصيل السابق، تقديره: مثل ذلك التفصيل البين، وهو ما سبق من أحوال الأمم نُفَصِّلُ آيات القرآن.

وقال ابن عطية^(٢): والإشارة بقوله: «وكذلك» إلى ما تقدّم، من النهي عن طرد المؤمنين، وبيان فساده بنزع المعارضين لذلك.

و «نُفَصِّلُ الْآيَاتِ» نَبَّيْنَاهَا وَتَشْرَحُهَا، وهذا شبيه بما تقدّم له في قوله: ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا﴾ [الأنعام: ٥٣] وتقدّم أنه غير ظاهر.

قوله: «وَلِئَلَّسْتَيْنِ سَبِيلٌ» قرأ الأخوان^(٣)، وأبو بكر: «وَلِئَلَّسْتَيْنِ» بالياء من تحت، و «سَبِيلٌ» بالرفع.

ونافع^(٤): «وَلِئَلَّسْتَيْنِ» بالثاء من فوق، «سَبِيلٌ» بالنصب، والباقون: بالثاء من فوق، و «سَبِيلٌ» بالرفع. وهذه القراءات دائرة على تذكير «السبيل» وتأنيثه وتعدّي «استبان» ولزومه، وإيضاح هذا أن لغة نجد وتميم تذكير «السبيل» وعليه قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٦].

ولغة «الحجاز» التأنيث، وعليه ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾ [يوسف: ١٠٨] وقوله: ﴿لَمْ تَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ تَبْغُوا عِوَجًا﴾ [آل عمران: ٩٩].

وقوله: [البسيط]

٢١٨٤ - خَلَّ السَّبِيلَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهَا^(٥)

وأما «استبان» فيكون متعدّياً، نحو: «استبنت الشيء»، ويكون لازماً نحو: «استبان الصُّنْعُ» بمعنى «بان»، فمن قرأ بالياء من تحت، ورفع فإنه أشدّ الفعل إلى «السبيل»، فرفعه على أنه مذكر وعلى أن الفعل لازم.

(١) ينظر: الكتاب ١/١١٦.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٢٩٧.

(٣) ينظر: الدر المصون ٣/٧٦، البحر المحيط ٤/١٤٤، الوسيط ٢/٧٧، الكشف ٢/٢٩، الحجة لأبي زرعة ص (٢٥٣)، السبعة ص (٢٥٨)، النشر ٢/٢٥٨، الزجاج ٢/٢٧٩ - ٢٨٠، التبيان ١/٥٠١، الفراء ١/٣٣٧، الأخفش ٢/٤٩٠.

(٤) ينظر: الدر المصون ٣/٧٦، البحر المحيط ٤/١٤٥، الوسيط ٢/٧٧، الكشف ٢/٢٩، الحجة لأبي زرعة ص (٢٥٣)، السبعة ص (٢٥٨)، النشر ٢/٢٥٨، الزجاج ٢/٢٧٩ - ٢٨٠، التبيان ١/٥٠١، الفراء ١/٣٣٧.

(٥) صدر بيت لجريز وعجزة:

وأبرز ببرزة حيث اضطرك القدر

ديوانه ١/٢١١، شرح التصريح ٢/١٩٥، الصاحبي في فقه اللغة ص (١٨٦)، الكتاب ١/٢٥٤، لسان العرب (برز)، المقاصد النحوية ٤/٣٠٧، أوضح المسالك ٤/٧٨، الرد على النحاة ص (٧٥)، شرح الأشموني ٢/٤٨١، شرح المفصل ٢/٣٠، الدر المصون ٣/٧٦.

ومن قرأ بالتاء من فوق، فكذلك ولكن على لغة التأنيث، ومن قرأ بالتاء من فوق، ونصب «السييل» فإنه [أسند الفعل إلى المخاطب، ونصب «السييل» على^(١) المفعولية وذلك على تعديته أي: ولتستين أنت سبيل المجرمين، فالتاء في «تستين» مختلفة المعنى، فإنها في إحدى القراءتين للمخاطب، وفي الأخرى للتأنيث وهي في كلا الحالين للمضارعة، و «تستين» منصوب بإضمار «أن» بعد لام «كي»، وفيما يتعلق به هذه اللام وجهان: أحدهما: أنها معطوفة على عِلَّةٍ محذوفة، وتلك العِلَّةُ معمولة لقوله: «نُقْضِلُ» والمعنى: وكذلك نُقْضِلُ الآيات لتستين لكم ولتستين.

والثاني: أنها متعلقة بمحذوف مُقدَّر بعدها، أي: ولتستين سبيل المجرمين فَضَّلْنَاهَا ذلك التَّفْصِيل، وفي الكلام حَذْفُ مَعْطُوفٍ على رأي، أي: وسبيل المؤمنين كقوله تعالى: ﴿سَرَّيْلٌ يَفِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١].

وقيل: لا يحتاج إلى ذلك لأن المقام إنما يَفْتَضِي ذِكْرَ المجرمين فقط؛ إذ هم الذين أثاروا ما تقدم ذكره وقيل: لأن الضدين إذا كانا بحيث لا يَحْضُلُ بينهما واسطة، فمتى بَانَتْ حَاصِيَةُ أحد القسمين بانت حَاصِيَةُ القسم الآخر، والحق والباطل لا وَاسِطَةٌ بينهما، فمتى اسْتَبَانَتْ طريقة المجرمين، فقد استبانَتْ طريقة المُحَقِّقِينَ أيضاً لا محالة.

قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي نُهَيْتُ أَنْ أُعْبِدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قُلْ لَا أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ «أن أعبد» في محل «أن» الخلاف المشهور، إذ هي على حذف حرف، تقديره: نهيت عن أن أعبد الذين تدعون من دون الله قل: لا أتبع أهواءكم في عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ، وطرُد الفقراء.

قوله «قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا» «إذن» حرف جواب وجزاء، ولا عمل لها هنا لعدم فعل تعمل فيه، والمعنى: «إن اتبعت أهواءكم ضللت وما اهتديت» فهي في قُوَّة شرط وجزاء. وقرأ^(٢) الجمهور «ضَلَلْتُ» بفتح «اللام» الأولى.

وقرأ^(٣) أبو عبد الرحمن، ويحيى، وطلحة: بكسرها وقد تقدّم أنها لغة.

وقل صاحب «التحرير» عن يحيى، وابن أبي ليلى أنهما قرءا هنا وفي «ألم السجدة»: «إِذَا ضَلَلْنَا» [السجدة: ١٠] بصاد غير معجمة يقال: صل اللحم أي: أتنن، وهذا له بَغْضُ مُنَاسِبَةٍ في آية «السجدة»، وأما هنا فمعناه بعيد أو ممتنع.

وروى العباس عن ابن مجاهد^(٤) في «الشواذ» له: «ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ»، أي: دُونًا فِي الصَّلَاةِ، وهي [الْأَرْضُ] الصَّلْبَةُ.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: الدر المصون ٧٧/٣، البحر المحيط ١٤٥/٤.

(٣) ينظر: الدر المصون ٧٧/٣، البحر المحيط ١٤٥/٤.

(٤) ينظر: الدر المصون ٧٧/٣، البحر المحيط ١٤٥/٤.

وقوله: «وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ» تأكيد لقوله: «قَدْ ضَلَلْتُ» وأتى بالأولى جملة فعلية لِيَتَدَلَّ على تَجَدُّدِ الفعل وحدوثه، وبالثانية اسمية لتدل على الثبوت. والمعنى «وما أنا من المهتدين، يعني إن فعلت ذلك، فقد تركت سبيل الحق، وسلكت غير سبيل الهدى».

قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِ مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ ۚ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقْضُ الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ ﴿٥٧﴾﴾

قوله: ﴿إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي﴾ أي: على بيان أو بصيرة وبرهان من ربي.

قوله: «وَكَذَّبْتُم بِهِ» في هذه الجملة وجهان:

أحدهما: أنها مُسْتَأَنَفَةٌ سَبَقَتْ للإخبار بذلك.

والثاني: أنها في محل نصب على الحال، وحيث هل يحتاج إلى إضمار «قد» أم لا؟ و «الهاء» في «به» يجوز أن تعود على «رَبِّي»، وهو الظاهر.

وقيل: على القرآن؛ لأنه كالمذكور.

وقيل: على استعجالهم بالعذاب؛ لأنهم كانوا يقولون: ﴿إِنْ كَانَتْ هَذَاهُ الْحَقُّ مِن عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا﴾ [الأنفال: ٣٢].

وقيل: على بيّنة؛ لأنها في معنى البيان.

وقيل: لأن «التاء» فيها للمبالغة، والمعنى على أمرٍ يبين من ربي.

و «مِن رَّبِّي» في محل جر صفة لـ «بيّنة».

قوله: «مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ» كان عليه الصلاة والسلام يخوفهم نزول العذاب، فقال تعالى: قل يا محمد: ما عندي ما تَسْتَعْجِلُونَ به، يعني قولهم: ﴿إِنْ كَانَتْ هَذَاهُ الْحَقُّ مِن عِنْدِكَ﴾ الآية.

وقيل: أراد به القيامة؛ لقوله تعالى: ﴿يَسْتَعْجِلُ بِهَا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا﴾ [الشورى: ١٨].

قوله: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ أي: في تأخير عذابهم.

قوله: «يَقْضُ الْحَقُّ» قرأ نافع، وابن كثير^(١)، وعاصم «يَقْضُ» [بضاد مهملة مشددة]^(٢) مرفوعة، وهي قراءة ابن عباس، والباقون بضاد^(٣) معجمة مخففة مكسورة، وهاتان في المتواتر.

(١) ينظر: الدر المنصون ٧٧/٣، البحر المحيط ١٤٥/٤، حجة القراءات ص (٢٥٤)، النشر ٢٥٨/٢، إتحاف فضلاء البشر ١٤/٢، الكشف ٣٠/٢.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: الدر المنصون ٧٧/٣، البحر المحيط ١٤٥/٤، حجة القراءات ص (٢٥٤)، النشر ٢٥٨/٢، إتحاف فضلاء البشر ١٤/٢، الفراء ٣٣٧/١ - ٣٣٨، الزجاج ٢٨١/٢ - ٢٨٢، التبيان ٥٠٢/١، الحجة لابن خالويه (١٤٠ - ١٤١).

وقرأ عبد الله، وأبي، ويحيى^(١) بن وثاب، والنخعي، والأعمش، وطلحة: «يَقْضِي بالحق» من القضاء.

وقرأ سعيد بن جبير^(٢)، ومجاهد: «يقضي بالحق وهو خير القاضين». فأما قراءة «يقضي» فَمِنْ القضاء.

ويؤيده قوله: «وَهُوَ خَيْرُ الْقَاضِلِينَ» فَإِنَّ الْفَضْلَ يَنَاسِبُ الْقَضَاءَ، وَلَمْ يُرْسَمِ إِلَّا بِضَادٍ، كَأَنَّ «الْبَاءَ» حَذَفَتْ خَطَأً كَمَا حَذَفَتْ لَفْظاً لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ، كَمَا حُذِفَتْ مِنْ نَحْوِ: ﴿فَمَا تُغْنِ الْتُّدُرُ﴾ [القم: ٣].

وكما حذفت «الواو» في ﴿سَتَلْعُ أَزْيَانَهُ﴾ [العلق: ١٨]، ﴿وَمَعَ اللَّهُ الْبَطِلُ﴾ [الشورى: ٢٤] كما تقدم.

وأما قراءة تُصَبِّ «الحق» بعده، ففيه أربعة أوجه:
أحدها: أنه مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، أَي: يَقْضِي الْقَضَاءَ الْحَقَّ.
والثاني: أنه ضَمَّنَ «يقضي» معنى «ينفذ»، فلذلك عدَّاهُ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ.
الثالث: أَن «قضى» بمعنى «صَنَعَ» فَيَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ تَضْمِينٍ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الْهَذَلِيِّ شِعْرًا: [الكامل]

٢١٨٥ - وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنَعَ السَّوَابِغِ تُبَعُّ^(٣)
[أي: صنعهما]^(٤) داود.

الرابع: أنه عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ، أَي: يَقْضِي بِالْحَقِّ، فَلَمَّا حَذَفَ انْتَصَبَ مَجْرُورُهُ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ: [الوافر]

٢١٨٦ - تَمْرُونَ الدِّبَارِ وَلَمْ تَعُوجُوا^(٥)
ويؤيد ذلك القراءة بهذا الأصل.

وأما قراءة «يَقْضُ» فَمِنْ «قَصَّ الْحَدِيثَ»، أَوْ مِنْ «قَصَّ الْأَثَرَ» أَي: تَتَبَّعَهُ.
قال تعالى: ﴿تَحَنَّنْ فَقْصْ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣].

ورجَّحَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ الْقِرَاءَةَ الْأُولَى بِقَوْلِهِ: «الْقَاضِلِينَ» وَحِكَايَةِ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «أَهُوَ يَقْضُ الْحَقُّ أَوْ يَقْضِي الْحَقُّ» فَقَالُوا: «يَقْضُ» فَقَالَ: لَوْ كَانَ «يَقْضُ» لَقَالَ: «وَهُوَ خَيْرُ

(١) ينظر: الدر المصون ٧٧/٣، البحر المحيط ١٤٦/٤.

(٢) ينظر: الدر المصون ٧٧/٣، البحر المحيط ١٤٦/٤، الوسيط في تفسير القرآن المجيد ٢٧٩/٢، الحجة لأبي زرععة ص(٢٥٤)، السبعة ص(٢٥٩)، النشر ٢/٢٥٨، الفراء ١/٣٣٧ - ٣٣٨، إتحاف فضلاء البشر ١٤/٢.

(٤) سقط في ب.

(٣) تقدم.

(٥) تقدم.

القاصين» أقرأ أحد بهذا؟ وحيث قال: وهو خير الفاضلين فالفضل إنما يكون في القضاء. وكان أبا عمرو لم يبلغه «وهو خير القاصين» قراءة، وقد أجاب أبو علي الفارسي عما ذكره أبو العلاء، فقال: «الْقَصَصُ» هنا بمعنى القول، وقد جاء القول في الفضل أيضاً، قال تعالى ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ فَضْلٍ﴾ [الطارق: ١٣].

وقال تعالى: ﴿أُنْكِرْتَ إِلَهُكُمْ ثُمَّ قُضِلْتَ﴾ [هود: ١].

وقال تعالى: «وَنُقْضِلُ الْآيَاتِ» فقد حمل الفضل على القول، واستعمل معه كما جاء مع القضاء، فلا يلزم من الفاصل أن يكون معيناً لـ «يقضي».

فصل في الاحتجاج بالآية لأهل السنة

احتج أهل السنة بقوله: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ على أنه لا يقدر العبد على أمر من الأمور إلا إذا قضاه الله، فيمتنع منه فعل الكفر إلا إذا قضى الله وحكم به، وكذلك في جميع الأفعال؛ لأن قوله: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [يفيد الحصر]^(١).

واحتج المعتزلة بقوله: «يقضي الحق»، ومعناه: أن كل ما قضى به فهو الحق، وهذا يقتضي ألا يريد الكفر من الكافر، ولا المعصية من العاصي؛ لأن ذلك ليس بحق^(٢)، والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنَّ عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ لَفُضِيَ الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالظَّالِمِينَ﴾ (٥٨)

أي: لو أن في قُدْرَتِي وإمكانِي ما تستعجلون به من العذاب لأهلككم عاجلاً غضباً لربي واقتصاصاً من تكذيبكم به، ولتخلصت سريعاً.

قوله «والله أعلم بالظالمين» من باب إقامة الظاهر مقام المضمّر تنبيهاً على استحقاقهم ذلك بصفة الظلم، إذ لو جاء على الأضل لقال والله أعلم بكم والمعنى أنني لا أعلم وقت عقوبة الظالمين، والله - تعالى - يعلم ذلك، فهو يؤخر إلى وقته. والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿وَعِنْدُ مَفَاتِحِ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْغَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلْمَةٍ أَرْضٍ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَأْسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ (٥٩)

في «مفاتيح» ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه جمع «مِفْتَاح» بكسر الميم والقصر، وهو الآلة التي يُفْتَحُ بها نحو: «مَنْجَل وَمَنْجَل».

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: الرازي ٧/١٣.

والثاني : أنه جمع «مَفْتَح» بفتح الميم وهو المكان . ويؤيده تَفْسِيرُ ابن عَبَّاسٍ : هي خزائن المطر^(١) .

قال الفراء^(٢) : قوله تعالى : ﴿مَا لَنْ مَفَاتِحُ لَنُتَوَّ بِالْعَصْبَةِ﴾ [القصص : ٧٦] يعني : خزائنه .

فعلى الأول فقد جعل للغيب [مفاتيح]^(٣) على الاستِعَارَةِ ؛ لأن المفاتيحَ يُتَوَصَّلُ بها إلى ما في الخزائن المُسْتَوْتِي منها بالأغلاقِ والأقَال .

وعلى الثاني : فالمعنى : وعنده خزائن الغَيْبِ ، والمراد منه القُدْرَةُ على كل الممكنات .
والثالث : أنه جمع «مِفْتَاح» بكسر الميم والألف ، وهو الآلة أيضاً إلا أن هذا فيه ضعفٌ من حيث إنه كان ينبغي أن تُقْلَبَ ألف المفرد ياءً ، فيقال : مفاتيح ك «دنانير» ولكنه قد نقل في جمع «مِصْبَاح» «مَصَابِيح» ، وفي جمع «مِخْرَاب» «مَحَارِب» ، وفي جمع «قرقور» «قراقر» ، وهذا كما أتوا بالياء في جمع ما لا مدة في مفرده كقولهم : «دَرَاهِم» و «صَيَارِيف» في جمع «دِرْهَم» و «صَيْرَف» قال : [البسيط]

٢١٨٧ - تَنْفِي يداها الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيِ الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ^(٤)
وقالوا : عَيْلٌ وَعَيَائِلٌ ؛ قال : [الرجز]

٢١٨٨ - فِيهَا عَيَائِلٌ أَسْوَدٌ وَنُمُرٌ^(٥)

الأصل عَيَائِلٌ وَنُمُورٌ [فزاد في]^(٦) ذلك ونقص .

وقد قرئ^(٧) «مفاتيح» بالياء ، وهي تؤيد أن «مَفَاتِح» جمع «مِفْتَاح» ، وإنما حذفت مدته .

وجوِّزَ الواحِدِيُّ أن يكون «مَفَاتِح» جمع «مَفْتَح» بفتح الميم ، على أنه مصدر قال بعد كلام حكاه عن أبي إسحاق : فعلى هذا «مفاتيح» جمع «المَفْتَح» بمعنى الفَتْحِ كأن المعنى : وعنده فَتُوِّحَ الغيب ، أي : هو يفتح الغَيْبَ على مَنْ يَشَاءُ من عباده . وقال أبو البقاء^(٨) : «مفاتيح» جمع «مفتح» ، والمفتح الخزانة .

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢١/٥) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٨/٣) وزاد نسبه لابن أبي حاتم .

(٢) ينظر : الفخر الرازي ٨/١٣ . (٣) سقط في أ .

(٤) تقدم .

(٥) البيت لحكيم بن معية . ينظر : الكتاب ٥٧٤/٣ ، المقتضب ٢٠١/٢ ، الأشموني ٢٩٠/٤ ، المقرب ٢/ ١٠٨ - ١٦٣ ، شرح شواهد الشافية ٣٧٦ ، اللسان (عيل) ، الدر المصون ٧٩/٣ .

(٦) سقط في أ .

(٧) ينظر : الدر المصون ٧٩/٣ ، البحر المحيط ١٤٨/٤ .

(٨) ينظر : الإملاء ٢٤٥/١ .

فأما ما يفتح به فهو «المَفْتاحُ»، وجمعه «مفاتيح»، وقد قيل: «مفتح» أيضاً انتهى يريد جمع «مَفْتَح» أي: بفتح الميم.

وقد قيل: مفتاح، يعني أنها لغة قليلة في الآلة، والكثير فيها المد، وكان ينبغي أن يوضح عبارته فإنها موهمة، ولذلك شرحناها.

فصل

روى ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ. لَا يَعْلَمُ مَا تَفِيضُ الْأَرْحَامُ أَحَدٌ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا يَعْلَمُ مَا فِي غَدِّ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا يَعْلَمُ مَتَى يَأْتِي الْمَطَرُ أَحَدٌ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا تَذَرِي نَفْسٌ بَأْيَ أَرْضٍ تَمُوتُ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا يَعْلَمُ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا اللَّهُ»^(١).

وقال الضحَّاك، ومقاتل: «مفاتيح الغيب»: خزائن الله، وعلم نزول العذاب^(٢).

وقال عطاء: ما غاب عنكم من الثواب والعقاب^(٣).

وقيل: انْقِصَاءُ الْأَجَالِ وقيل: أحوال العباد من السَّعَادَةِ وَالشَّقَاوَةِ، وخواتيم أعمالهم.

وقيل: إنه ما لم يكن بعد أنه يكون أم لا يكون وما يكون كيف يكون، وما لا يكون أن لو كان كيف يكون.

وقال ابن مسعود: أوتي نبيكم كُلُّ شيءٍ إِلَّا مَفَاتِيحَ الْغَيْبِ^(٤).

[نقل القرطبي^(٥) عن ابن عبد البر قال في كتاب «الكافي»^(٦): من المكاسب

(١) أخرجه البخاري من رواية عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في الصحيح ٢٩١/٨ كتاب التفسير (٦٥) باب: «وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو» [الأنعام: ٥٩].

(٢) ذكره القرطبي في «تفسيره» (٤/٧) عن الضحَّاك.

(٣) انظر المصدر السابق.

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢١٠/٥) عن ابن مسعود وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢٨/٣) وزاد نسبه لابن مردويه.

(٥) ينظر: تفسير القرطبي ٤/٧.

(٦) قال فيه أما بعد: فإن بعض إخواننا من أهل الطلب، والعناية، والرغبة في الزيادة من التعلم سألتني أن أجمع له كتاباً مختصراً في الفقه، يجمع المسائل التي هي أصول وأمّهات لما يبنى عليها من الفروع والبيّنات في فوائد الأحكام، ومعرفة الحلال والحرام، يكون جامعاً مهذباً، وكافياً مقرباً، ومختصراً مبوباً يستذكر به عند الاشتغال، وما يدرك الإنسان من الملل، ويكفي عن المؤلفات الطوال، ويقوم مقام المذاكرة عند عدم المدارسة، فرأيت أن أجيبه إلى ذلك؛ لما رجوت فيه من عون العالم المقتصر، ونفع الطالب المسترشد؛ التماساً لثواب الله عز وجل، في تقريبه على من أراده، واعتمدت فيه على علم أهل المدينة، وسلكت فيه مسلك مذهب الإمام أبي عبد الله مالك بن أنس رحمه الله. وانظر القول فيه وعبارته: أجمع العلماء من السلف والخلف أن الربا الذي نزل القرآن بتحريمه: هو أن يأخذ =

المُجْمَع على تحريمها الرِّبَا، ومُهُورُ البَغَايَا والسُّخْتِ والرشَا وأخذ الأجرة على النياحة وأخذ الأجرة على الغناء وعلى الكَهَانَةِ وأدْعَاءِ علم الغيب، وأخبار السماء وعلى الزُّمَر واللَّعِبِ والباطل كله^(١).

قوله «لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ» في مَحَلِّ نَضْبٍ على الحالِ من «مفتاح» والعامل فيها الاستِثْقَارُ الذي تَضَمَّنَهُ حرف الجر لوقوعه خبراً.

وقال أبو البقاء^(٢): نفس الظَّرْفِ إن رفعت به «مفتاح»، أي: إن رفعته به فاعلاً، وذلك على رأي الأَخْفَشِ، وتَضَمَّنَهُ الاستِثْقَارُ لا بد منه على كل قول، فلا فَرْقَ بين أن يرفع به الفاعل، أو يجعله خبراً.

قوله: «وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ» قال مجاهد: البر والبحر: القُرَى والأمصار لا يحدث فيها شيء إلا يعلمه.

وقيل: هو البر والبحر المعروف.

قالت الحكماء في تفسير هذه الآية: ثبت أن العلمَ بالعلَّةِ علة للعلم بالمعلول وأن العلمَ بالمعلول لا يكون عِلَّةً للعلم بالعلَّةِ.

وإذا ثبت هذا فنقول: إن الموجود إما أن يكون واجباً لذاته، أو ممكناً لذاته، والواجب لذاته ليس إلا الله تعالى، وكل ما سواه فهو ممكن لذاته، والممكن لذاته لا يوجد إلا بتأثير الواجب لذاته، فكلُّ مَا سِوَى الحق سبحانه، فهو موجودٌ بإيجاده وتكوينه.

وإذا ثبت ذلك، فنقول: علمه بذاته يوجب علمه بالآثر الأول الصادر منه، ثم علمه بذلك الآثر الأول يُوجِبُ علمه بالآثر الثاني؛ لأن الآثر الأول عِلَّةٌ قريبة في الآثر الثاني، وقد ذكرنا أن العلمَ بالعلَّةِ يوجب العلمَ بالمعلول فبدأ أولاً بِعِلْمِ الغيبِ، وهو علمه بذاته المنصوصة، ثم يحصل له من علمه بذاته علمه بالآثار الصادرة عنه على تَرْتِيبِهَا المعتبر، ولما كان علمه بذاته لم يحصل إلا لذاته لا جرمَ صَحَّ أن يقال: «وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ» ثم إن القَضَايَا الْعَقْلِيَّةَ الْمَخْصُصَةَ يصعبُ تَحْصِيلُ العلم بها على سبيلِ التمام والكمال إلا لِلْعُقَلَاءِ الْكَامِلِينَ الَّذِينَ أَلْفَوْا اسْتِحْضَارَ الْمَعْقُولَاتِ، ومثل هذا الإنسان يكون كالتادر.

وقوله: «وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ» قَضِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ مَخْصُصَةٌ للإنسان الذي يقوى عقله على الإحاطة بمعنى هذه القضية نادر جداً، والقرآن إنما أُنْزِلَ لِيَنْتَفِعَ بِهِ جَمِيعُ

= صاحب الدين لتأخير دينه بعد حلوله عوضاً عينا أو عرضاً، وهو معنى قول العرب: إما أن تقضي وإما أن تربي. ينظر: الكافي ٩، ٣٠٢.

(٢) ينظر: الإملاء ١/ ٢٤٥.

(١) سقط في ب.

الْخَلْقِ، فلذلك ذكر لهذه القضية العقلية مثالا من الأمور المَحْسُوسَةِ الداخلة تحت هذه القضية العقلية ليصير ذلك المَعْقُولُ بمعاونة هذا المثال المحسوس ^(١) مَعْلُوماً [مفهوماً] ^(٢) لكل أحد، فقال: «وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ» لأن ذلك أحد أقسام مَعْلُوماتِ الله - تعالى - وقد ذكر البر؛ لأن الإنسان قد شاهد أحوال البر، وكثرة ما فيه من المُدُنِ وَالْقُرَى وَالْمَفَاوِزِ وَالْجِبَالِ وَالثَّلَالِ، وكثرة ما فيها من الحيوان والنبات والمعادن.

وأما الْبَحْرُ وإحاطة الْعَقْلِ بأحواله أَقْلُ إِلَّا أَنَّ الْحِسَّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَجَائِبَ الْبَحَارِ فِي الْجَمَلَةِ أَكْثَرُ، وطولها وعرضها أعظم، وما فيها من الحيوانات وأجناس المخلوقات أعجب.

فإذا اسْتَحْضَرَ الْخَيَالَ صُورَةَ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ عَلَى هَذِهِ الْوُجُوهِ، ثم عرف أن مجموعها قِسْمٌ حَقِيرٌ مِنَ الْأَقْسَامِ الدَّاخِلَةِ تَحْتَ قَوْلِهِ: «وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ» فيصير هذا المَثَالُ الْمَحْسُوسُ مَقْوًى وَمَكْمَلًا لِلْعَظَمَةِ الْحَاصِلَةِ تَحْتَ قَوْلِهِ: «وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ» وكذلك قوله: «وَمَا تَسْقُطُ مِنْ رَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا» لأن الْعَقْلَ يَسْتَحْضِرُ جَمِيعَ مَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مِنَ الْمُدُنِ وَالْقُرَى وَالْمَفَاوِزِ وَالْجِبَالِ وَالثَّلَالِ، ثم يستحضر كَمَّ فِيهَا مِنَ الثَّجَمِ وَالشَّجَرِ، ثم يستحضر أَنَّهُ لَا يَتَغَيَّرُ حَالُ وَرَقَةٍ إِلَّا وَالْحَقُّ - سبحانه - يَعْلَمُهَا، ثم يتجاوز من هذا المثال إلى مثالٍ آخَرَ أَشَدَّ مِنْهُ هَيْئَةً، وهو قوله: «وَلَا حَيَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ» وذلك لأن الْحَيَّةَ تَكُونُ فِي غَايَةِ الصُّغَرِ، وَ «ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ» مَوْضِعٌ يَخْفَى أَكْبَرُ الْأَجْسَامِ وَأَعْظَمُهَا، فإذا سَمِعَ أَنَّ تِلْكَ الْحَيَّةَ الصَّغِيرَةَ الْمُلْقَاةَ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ عَلَى اتِّسَاعِهَا وَعَظَمِهَا لَا تَخْرُجُ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ أَلَيْتَةً صَارَتْ هَذِهِ الْأَمْثَالُ مُنْبَهَةً عَلَى عَظَمِ عَظَمَتِهِ مَقْوِيَةً لِلْمَعْنَى الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ» ثم إنه - تعالى - لَمَّا قَوَّى ذَلِكَ الْأَمْرَ الْمَعْقُولَ الْمَخْضُ الْمَجْرَدَ بِذِكْرِ هَذِهِ الْجُزْئِيَّاتِ الْمَحْسُوسَاتِ عَادَ إِلَى ذِكْرِ تِلْكَ الْقَضِيَّةِ الْمَخْضَةِ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى، فقال: «وَلَا رَظِيٍّ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ» وهو عَيْنُ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ: «وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ».

قوله: «مِنْ وَرَقَةٍ» فاعل «تسقط»، و «من» زائدة لاستيعراق الجنس.

وقوله: «إِلَّا يَعْلَمُهَا» حالٌ من «ورقة»، وجاءت الحال من النكرة لاعتمادها على النَّفْيِ، والتقدير: وما تسقط من ورقة إلا عالم هو بها، كقولك: ما أكرمت أحداً إلا صالحاً.

قال شهاب الدين ^(٣): ويجوز عندي أن تكون الْجُمْلَةُ نَعْتاً لـ «ورقة» وإذا كانوا أَجَازُوا فِي قَوْلِهِ: «إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ» [الحجر: ٤] أن تكون نَعْتاً لـ «قرية» في قوله:

(١) ينظر: الرازي ٨٩/١٣

(٣) ينظر: الدر المصنوع ٧٩/٣.

(٢) سقط في أ.

﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْنٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] مع كونها بالواو ويعتذرون عن زيادة «الواو» فَبَانَ يجيزوا ذلك هنا أولى .

وحينئذ فيجوز أن تكون في موضع جرٍّ على اللفظ، أو رفع على المَحَلِّ، [والمعنى: يريد ساقطة أو نائية أي: يعلم عدد ما يسقط من ورق الشجر، وما يبقى عليه . وقيل: يعلم كم انقلبت ظهراً لبطنٍ إلى أن سقطت على الأرض]^(١).

قوله: «ولا حَبَّةٌ عطف على لفظ «ورقة»، ولو قرئ بالرفع لَكَانَ على الموضع والمراد: الحب المعروف في بطون الأرض .

وقيل: تحت الصَّخْرَةِ في أسفل الأرضين و «في ظلمات» صِفَةٌ لـ «حَبَّة» .

قوله: ﴿وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ﴾ مَعْطُوفَانِ أيضاً على لَفْظِ «ورقة»، وقرأهما^(٢) ابن السَّمِينُ، والحسن، وابن أبي إسحاق بالرفع على المَحَلِّ، وهذا هو الظاهر ويجوز أن يكونا مبتدئين، والخبر قوله: «إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ» .

ونقل الزمخشري^(٣) أن الرُّفْعَ في الثلاثة أعني قوله «ولا حَبَّةٌ ولا رَطْبٌ ولا يَابِسٌ» وذكر وَجْهَيْ الرفع المتقدمين، ونظر الوجه الثاني بقولك: لا رجل منهم ولا امرأة إلا في الدار .

قال ابن عباس: المراد بـ «الرطب» الماء، و «اليابس» البادية^(٤) .

وقال عطاء: يريد ما بَيَّنَّ وما لَا يَبُتُّ .

وقيل: ولا حَيٍّ ولا مَوَاتٍ .

وقيل: هو عبارة عن كل شيء .

قوله: «إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ» في هذه الاستثناء غُمُوضٌ، فقال الزمخشري^(٥): وقوله «إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ» كال تكرار لقوله: «إِلَّا يَغْلُمُهَا» لأن معنى «إِلَّا يَغْلُمُهَا» ومعنى «إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ» واحد .

و «الكتاب» علم الله، أو اللُّوْحُ، وأبرزه أبو حيَّان^(٦) في عبارة قريبة من هذه فقال: «وهذا الاستثناء جارٍ مُجْرَى التوكيد، لأن قوله «ولا حَبَّةٌ» «ولا رطب» «ولا يابس» معطوف على «مِنْ وَرَقَةٍ»، والاستثناء الأول مُنْسَحَبٌ عليها، كما تقول: ما جاءني من رجل إلا أكرمه، ولا امرأة، فالمعنى إلا أكرمتها، ولكنه لما طال الكلام أعيد الاستثناء على سبيل التوكيد، وحسنه كونه فاصلة» انتهى .

(١) سقط في ب .

(٢) ينظر: الدر المصون ٧٩/٣، البحر المحيط ١٤٩/٤ .

(٣) ينظر: الكشف ٣١/٢ .

(٤) ذكره السيوطي بمعناه في «الدر المنثور» (٢٩/٣) وعزاه لأبي الشيخ عن ابن عباس .

(٥) ينظر: الكشف ٣١/٢ .

(٦) ينظر: البحر المحيط ١٥٠/٤ .

وجعل صاحب «النظم» الكلام تاماً عند قوله: «وَلَا يَأْسِ»، ثم استأنف خبراً آخر بقوله: «إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ» بمعنى: وهو في كتاب مُبِينٍ أيضاً، قال: لأنك لو جعلت قوله: «إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ» متصلاً بالكلام الأول لفسد المعنى، وبيان فسادة في فصل طويل مذكور في سورة «يونس» في قوله: «وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ» [يونس: ٦١].

قال شهاب الدين^(١): إنما كان فاسد المعنى من حيث اعتقد أنه استثناء آخر مستقل، وسيأتي كيف فساده.

أما لو [جعله]^(٢) استثناء مؤكداً للأول، كما قاله الزمخشري^(٣) لم يفسد المعنى. وكيف يُتصورُ تمام الكلام على قوله تعالى: «وَلَا يَأْسِ»، ويبدأ بـ «إِلَّا»، وكيف تقع «إِلَّا» هكذا؟

وقد نحا أبو البقاء^(٤) لشيء مما قاله الجرجاني، فقال: «إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ» أي: إلا هو في كتاب مُبِينٍ، ولا يجوز أن يكون استثناء يعمل فيه «يعلمها»؛ لأن المعنى يصير: وما تَسْقُطُ من ورقة إلا يعلمها إلا في كتاب، فينقلب معناه إلى الإثبات، أي: لا يعلمها في كتاب، وإذا لم يكن إلا في كتاب، وجب أن يعلمها في الكتاب، فإذاً يكون الاستثناء الثاني بدلاً من الأول، أي: «وما تَسْقُطُ من ورقة إلا هي في كتاب، وما يعلمها إلا هو» انتهى. وجوابه ما تقدم من جعل الاستثناء تأكيداً، وسيأتي تقريره إن شاء الله - تعالى - في سورة «يونس».

فصل في المراد بالكتاب

في الكتاب المُبِينِ قولان:

الأول: هو عِلْمُ الله - تعالى - وهو الأضوب^(٥).

وقال الزجاج^(٦): يجوز أن يكون الله - تعالى - أثبت كَيْفِيَّةَ المعلومات في كتاب من قبل أن يَخْلُقَ الخلق، كما قال: «مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا» [الحديد: ٢٢]. وفائدة هذا الكتاب أمور:

أحدها: أنه - تعالى - إنما كتب هذه الأحوال في اللوح المحفوظ لِتَتَفَقَّ الملائكة على إنفاذ عِلْمِ اللَّهِ في المعلومات، وأنه لا يغيب عنه مما في السموات والأرض شيء، فيكون في ذلك عِبْرَةٌ تامة كاملة للملائكة الموكِّلين باللوح المحفوظ؛ لأنهم يقلِّبون به ما يحدث في هذا العالم فيجدونه مُوافِقاً له.

(١) ينظر: الدر المصون ٨٠/٣.

(٤) ينظر: الإملاء ٢٤٥/١.

(٢) في ب: جملة.

(٥) ينظر: الرازي ١٠/١٣.

(٣) ينظر: الكشف ٣١/٢.

(٦) ينظر: المصدر السابق.

وثانيها: يجوز أن يقال: إنه - تعالى - ذكر الوَرْقَةَ والحَبَّةَ تَنْبِيْهَا لِلْمُكَلَّفِيْنَ عَلَى أَمْرِ الْحِسَابِ وإِعْلَاماً بِأَنَّهُ لَا يَفُوتُهُ مِنْ كُلِّ مَا يَصْنَعُونَ فِي الدُّنْيَا شَيْءٌ؛ لَأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَا يَهْمِلُ مِنَ الْأَحْوَالِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا ثَوَابٌ وَعِقَابٌ وَتَكْلِيفٌ، فَيَأْنُ لَا يَهْمِلُ الْأَحْوَالَ الْمُشْتَمِلَةَ عَلَى الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ أُولَى.

وثالثها: أنه - تعالى - لَمَّا أُثْبِتَ أَحْوَالَ جَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ فِي ذَلِكَ عَلَى التَّفْصِيلِ التَّامِّ، امْتَنَعَ أَيْضاً تَغْيِيرُهَا، وَالْأَلْزَمُ الْكَذِبُ، فَيَصِيرُ [كُتْبُهُ^(١)] جُمْلَةُ الْأَحْوَالِ فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ مُوجِباً تَاماً [وَسَبَباً كَامِلاً^(٢)]، فِي أَنَّهُ يَمْتَنِعُ تَقَدُّمُ مَا تَأْخُرُ، وَتَأْخُرُ مَا تَقَدِّمُ، كَمَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(٣) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَى أَجَلٌ مُّسَمًّى ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٤)

لَمَّا بَيَّنَّ تَعَالَى كِمَالَ عِلْمِهِ فِي الْآيَةِ الْأُولَى - بَيَّنَّ كِمَالَ قُدْرَتِهِ بِهَذِهِ الْآيَةِ، وَهُوَ كَوْنُهُ قَادِراً عَلَى نَقْلِ الذُّوَابِ مِنَ الْمَوْتِ إِلَى الْحَيَاةِ، وَمِنَ النَّوْمِ إِلَى الْيَقَظَةِ، وَاسْتِقْلَالَهُ بِحِفْظِهَا فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، وَتَدْبِيرِهَا عَلَى أَحْسَنِ الْوُجُوهِ فِي خَالَ النَّوْمِ وَالْيَقَظَةِ.

قوله: «بِاللَّيْلِ» مُتَعَلِّقٌ بِمَا قَبْلَهُ عَلَى أَنَّهُ ظَرَفٌ لَهُ، وَ «الْبَاءُ» تَأْتِي بِمَعْنَى «فِي»، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْهُ جُمْلَةُ صَالِحَةٍ.

وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٥) هُنَا: وَجَازَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ «الْبَاءَ» لِلْإِلْصَاقِ وَالْمُلَاصِقِ لِلزَّمَانِ وَالْمَكَانِ حَاصِلٌ فِيهِمَا، يَعْنِي فِي هَذِهِ الْعِلَاقَةِ الْمَجْزُوءَةِ لِلتَّجْوِزِ، وَعَلَى هَذَا فَلَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ يَتَوَبَّ حَرْفٌ مَكَانَ آخَرٍ، بَلْ نَقُولُ: هِيَ هُنَا لِلْإِلْصَاقِ مَجَازاً، نَحْوُ مَا قَالُوهُ فِي «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، وَأَسْنَدُ الثَّوْقِيِّ هُنَا إِلَى ذَاتِهِ الْمُقَدَّسَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْفِرُ مِنْهُ هُنَا، إِذِ الْمُرَادُ بِهِ الدَّعَةُ وَالرَّاحَةُ، وَأَسْنَدُ إِلَى غَيْرِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿تَوَفَّاتُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام: ٦١] ﴿يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ﴾ [السجدة: ١١] لِأَنَّهُ يَنْفِرُ مِنْهُ، إِذِ الْمُرَادُ بِهِ الْمَوْتُ.

وَهَاهُنَا بَحْثٌ، وَهُوَ أَنَّ النَّائِمَ لَا شَكَّ أَنَّهُ حَيٌّ، وَمَتَى كَانَ حَيّاً لَمْ تَكُنْ رُوحُهُ مَقْبُوضَةً أَلْبَنَةً، فَلَا بُدَّ هَا هُنَا مِنْ تَأْوِيلٍ، وَهُوَ أَنَّهُ حَالُ النَّوْمِ تَعَوُّزُ الْأَرْوَاحِ الْحَسَّاسَةِ مِنَ الظَّاهِرِ فِي الْبَاطِنِ، فَصَارَتِ الْحَوَاسُّ الظَّاهِرَةُ مُعْطَلَةً عَنْ أَعْمَالِهَا، فَعِنْدَ النَّوْمِ صَارَ ظَاهِرُ الْجَسَدِ مُعْطَلاً عَنْ كُلِّ الْأَعْمَالِ، فَحَصَلَ بَيْنَ النَّوْمِ وَبَيْنَ الْمَوْتِ مُشَابَهَةٌ مِنْ هَذِهِ الْحَيِّيَّةِ، فَلِذَلِكَ صَحَّ إِطْلَاقُ لَفْظِ الْمَوْتِ وَالْوَفَاةِ عَلَى النَّوْمِ^(٥).

قوله: «مَا جَرَحْتُمْ» الظَّاهِرُ أَنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ، وَإِنْ كَانَ كَوْنُهَا مُوصُولَةً اسْمِيَّةً أَكْثَرُ

(١) سقط في أ.

(٤) ينظر: الإملاء ١/ ٢٤٥.

(٢) سقط في أ.

(٥) ينظر: الرازي ١٣/ ١١.

(٣) تقدم.

ويجوز أن تكون نكرة موصوفة بما بعدها، والعائد على كلا التقديرين الآخرين محذوف، وكذا عند الأخفش وابن السراج^(١) على القول الأول.

و «بالنَّهَارِ» كقوله: «باللَّيْلِ»، والضمير في «فيه» عائد على «النَّهَارِ»، وهذا هو الظاهر.

قال أبو حيَّان^(٢): «عاد عليه لفظاً، والمعنى: في يوم آخر، كما تقول: عندي درهم ونصفه».

قال شهاب الدين^(٣): «ولا حاجة في الظاهر على عودِه على نظير المذكور، إذ عودُه على المذكور لا محذور فيه».

وأما ما ذكره من نحو «درهم ونصفه» فلضرورة انتفاء العي من الكلام، قالوا: لأنك إذا قلت: «عندي درهم» عليم أن عندك نصفه ضرورة.

فقولك بعد ذلك: «ونصفه» تضطر إلى عودِه إلى نظير ما عندك، بخلاف ما نحن فيه. وقيل: يعود على اللَّيْلِ.

وقيل: يعود على التَّوْفِي، وهو النوم، أي: يوقظكم في خلال النوم.

وقال الزمخشري^(٤): «ثم يبعثكم من القبور في شأن الذي قطعتم به أعماركم من النوم باللَّيْلِ، وكسب الآثام بالنَّهَارِ» انتهى. وهو حسن.

وحصَّ اللَّيْلِ بالتَّوْفِي، والنَّهَارَ بالكسب وإن كان قد يُتَام في هذا ويُكسَب في الآخر اعتباراً بالحال الأغلب.

وقدَّم التَّوْفِي بالليل؛ لأنه أبلغ في المنة عليهم، ولا سيما عند من يخصَّ الجرح بكسب الشرِّ دون الخير، ومعنى «جرحتم» أي: كسبتم من العمل بالنَّهَارِ.

قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ﴾ [المائدة: ٤] أي: الكواكب من الطير والسباع، وأحدثها «جارحة».

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ﴾ [الجاثية: ٢١] أي: اكتسبوا.

وبالجملة فالمراد منه أعمال الجوارح.

قوله: «لِيُقْضَى أَجَلٌ»: الجمهور على «لِيُقْضَى»^(٥) مبنياً للمفعول، و «أَجَلٌ» رفع به، وفي الفاعل المحذوف احتمالان:

أحدهما: أنه ضمير الباري تعالى.

(١) ينظر: الأصول ١/ ١٦١.

(٤) ينظر: الكشف ٢/ ٣٢.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٤/ ١٥١.

(٥) ينظر: الدر المنصون ٣/ ٨١، البحر المحيط

(٣) ينظر: الدر المنصون ٣/ ٨٠.

٤/ ١٥١.

والثاني: أنه ضمير المخاطبين أي: لتقضوا آجالكم.

وقرأ أبو رجاء^(١)، وطلحة: «لَيَقْضِي» مَبْنِيًّا للفاعل، وهو الله تعالى، و «أَجَلًا» مفعول به، و «مُسَمًى» صفة، فهو مرفوع على الأول، ومنصوب على الثاني، ويترتب على ذلك خلاف للقرءاء في إمالة ألفه، و «اللام» في «ليقضي» متعلقة بما قبلها من مجموع الفعلين، أي: يتوفاكم ثم يبعثكم لأجل ذلك.

والمراد: الأجل المسمى، أي: عمركم المكتوب.

والمعنى: يبعثكم من نومكم إلى أن تَبْلُغُوا آجَالَكُمْ.

واعلم أنه - تعالى - لما ذكر أنه يُنِيمُهُمْ أولاً، ثم يوقظهم ثانياً كان ذلك جَارِيًا مُجْرَى الإحياء بعد الإماتة، فلذلك استدل به على صِحَّةِ الْبَعْثِ وَالْقِيَامَةِ، فقال: ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيَنْتَشِكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ في ليلكم ونهاركم في جميع أحوالكم.

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَفْقَاهُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفْرِطُونَ ﴿٦١﴾ ثُمَّ رُدُّوْا إِلَىٰ اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقُّ ۚ لَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ ﴿٦٢﴾﴾

قد تقدّم الكلام على هذه الآية أول السورة.

قوله: ﴿وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾: فيه خمسة أوجه:

أحدها: أنه عطف على اسم الفاعل الواقع صلة لـ «أل»؛ لأنه في معنى يَفْعَلُ، والتقدير: وهو الذي يقهر عباده ويرسل، فعطف الفعل على الاسم؛ لأنه في تأويله، ومثله عند بعضهم: ﴿إِنَّ الْمُصْذِقِينَ وَالْمُصَفِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا﴾ [الحديد: ٨] [قالوا]^(٢): «أَقْرَضُوا» عطف على «مُصْذِقِينَ» الواقع صلة لـ «أل»؛ لأنه في معنى: إِنَّ الَّذِينَ صَدَّقُوا وَأَقْرَضُوا، وهذا ليس بشيء؛ لأنه يلزم من ذلك الْفَضْلُ بَيْنَ أُنْعَاضِ الصَّلَةِ بِأَجْنَبِي، وذلك أن «وَأَقْرَضُوا» من تمام صلة «أل» في «الْمُصْذِقِينَ»، وقد عطف على الموصول قوله «الْمُصْذِقَاتِ» وهو أجنبى، وقد تقرر غير مرّة أنه لا يتبع الموصول إلا بعد تمام صلته.

وأما قوله تعالى: ﴿فَوَقَّهَ صَفَّاتٍ وَيَقْبِضُنَّ﴾ [الملك: ١٩] ف «يَقْبِضُنَّ» في تأويل اسم، أي: وقابضات.

ومن عطف الاسم على الفعل لكونه في تأويل الاسم قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥].

وقوله: [الطويل]

(١) ينظر: الدر المصون ٨١/٣، البحر المحيط ١٥١/٤.

(٢) في ب: قال.

٢١٨٩ - فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا [يُبِيرُ]^(١) عَدُوَّهُ [وَمُجِرًا]^(٢) عَطَاءً يَسْتَخِفُّ الْمَعَابِرَ^(٣)

والثاني: أنها جملة فعلية على جملة اسمية وهي قوله: «وَهُوَ الْقَاهِرُ».

والثالث: أنها مَعْطُوفَةٌ عَلَى الصَّلَةِ، وما عطف عليها، وهو قوله: «يَتَوَقَّأَكُمُ» و «يَعْلَمُ» وما بعده، أي: وهو الذي يتوفاكم ويرسل.

الرابع: أنه خبر مبتدأ محذوف، والجملة في محل نصب على الحال، وفي صاحبها وجهان:

أظهرهما: أنه الضمير المُسْتَكِنُ في «القاهر».

والثاني: أنها حال من الضمير المُسْتَكِنُ في الظرف، هكذا قال أبو البقاء^(٤)، ونقله عنه أبو حيَّان^(٥) قال: «وهذا الوجه أضعف الأعراب».

وقولهما: «الضمير الذي في الظرف» ليس هنا ظَرْفٌ يُتَوَهَّمُ كون هذه الحال من ضمير فيه، إلا قوله: «فَوْقَ عِبَادِهِ»، ولكن بأيّ طريق يتحمّل هذا الظرف ضميراً؟

والجواب: أنه قد تقدّم في الآية المشبهة لهذه أن «فَوْقَ عِبَادِهِ» فيه خمسة أوجه:

ثلاثة منها تتحمّل فيها ضَمِيرًا، وهي: كونه خبراً ثانياً، أو بدلاً من الخبر، أو حالاً، وإنما اضطررنا إلى تقدير مبتدأ قَبْلَ «يُرْسَلُ»؛ لأن المضارع المثبت إذا وقع حالاً لم يقتنر بالواو كما تقدّم إيضاحه.

والخامس: أنها مُسْتَأْنَفَةٌ سَيَقَتْ للإخبار بذلك، وهذا الوجه هو في المعنى كالثاني. قوله: «عليكم» يحتمل ثلاثة أوجه:

أظهرها: أنه متعلق بـ «يرسل» ومنه ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكَ شَوَاطِدٌ مِّن نَّارٍ﴾ [الرحمن: ٣٥] ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٣٣] ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا﴾ [الفيل: ٣]. إلى غير ذلك.

والثاني: أنه متعلق بـ «حَفَظَ»، يقال: حفظت عليه عمله، فالتقدير: ويرسل حَفَظَةً عَلَيْكُمْ.

قال أبو حيَّان^(٦): أي: يحفظون عليكم أعمالكم، كما قال: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ﴾ [الأنفطار: ١٠] كما تقول: حفظت عليك ما تعمل فقله كما قال تشبيه من حيث المعنى، لا أن «عَلَيْكُمْ» تعلق بـ «حافظين»؛ لأن «عَلَيْكُمْ» هو الخبر لـ «أن»، فيتعلق بمحذوف.

(١) في ب: يشير. (٢) في ب: ويجر.

(٣) البيت للتأنيذ الذي في ديوانه ص (٧١)، رصف المباني ص (٤١١)، شرح ابن عقيل ص (٥٠٥)،

المقاصد النحوية ١٧٦/٤. الدر المصون ٨١/٣.

(٤) ينظر: الإملاء ٢٤٥/١. (٥) البحر المحيط ١٥١/٤.

(٦) ينظر: البحر المحيط ١٥١/٤.

والثالث: أنه مُتَعَلِّقٌ بمحذوف على أنه حالٌ من «حَفَظَتهُ»؛ إذ لو تأخَّرَ لجاز أن يكون صِفَةً لها.

قال أبو البقاء^(١): «عَلَيْكُمْ» فيه وجهان:

أحدهما: هو مُتَعَلِّقٌ بـ «يرسل».

والثاني: أن يكون في نِيَّةِ التَّأخير، وفيه وجهان:

أحدهما: أن يتعلَّقَ بنفس «حَفَظَتهُ»، والمفعول محذوف، أي: يرسل عليكم من يحفظ أعمالكم.

والثاني: أن يكون صفة لـ «حَفَظَتهُ» قدمت فصارت حالاً. قوله: والمفعول محذوف يعني: مفعول «حَفَظَتهُ»، إِلَّا أَنَّهُ يُؤْهِمُ أَنَّ تقدير المفعول خاصٌّ بالوجه الذي ذكره، وليس كذلك، بل لا بُدَّ من تقديره على كُلِّ وَجْهِ، و «حَفَظَتهُ» إنما عمل في ذلك المقدَّر لكونه صِفَةً لمحذوفٍ تقديره: ويرسل عليكم ملائكة حَفَظَتهُ؛ لأنه لا يعمل إلا بشروط هذا منها، أعني كونه معتمداً على موصوف، و «حَفَظَتهُ» جمعٌ «حافظ»، وهو مُتَقَاسٍ في كُلِّ وَضْعٍ على فاعلٍ صحيح «اللام» لعاقلي مذكَّر، كـ «بَارٌّ» و«بَرَّةٌ»، و«فاجرٌ» و«فَجَرَةٌ»، و «كاملٌ» و «كَمَلَهُ»، وينقل في غير العاقل، كقوله: «غَرَابٌ نَاعِقٌ» و «غَرَبَانٌ نَعَقَ»^(٢).

فصل في معنى الحفظة

هؤلاء الحفظة هم المذكورون في قوله تعالى: ﴿لَمْ مَعِيبَتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد: ١١].

وقوله: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨] وقوله: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ كِرَامًا كَثِيرِينَ﴾ [الانفطار: ١٠، ١١].

والمقصود بهؤلاء الحفظة ضبطُ الأعمال ثم اختلفوا ف قيل: إنهم يكتبون الطاعات والمعاصي والمباحات بأسرها لقوله تعالى: ﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ [الكهف: ٤٩].

وعن ابن عباس أن مع كُلِّ إنسان ملكين؛ أحدهما: عن يمينه، والآخر عن يساره، فإذا تكلَّم الإنسان بحَسَنَةٍ كتبها [من]^(٣) على اليمين، وإذا تكلَّم بسِيئَةٍ قال مَنْ على اليمين للذي على اليسار: انتظره لعلَّه يتوب منها، فإن لم يَتُبْ كتبت عليه^(٤).

والأوَّلُ أقوى؛ لأن قوله: «يُرْزِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَتهُ» يفيد حَفَظَتهُ الكل من غير تخصيص.

والثاني: أن ظاهرَ هذه الآية يدلُّ على اطلاع هؤلاء الحَفَظَتهُ على الأقوال والأفعال

(٣) سقط في أ.

(١) ينظر: الإملاء ٢٤٥/١.

(٤) ينظر: تفسير الرازي (١٣/١٣).

(٢) في ب: نفعه.

أما على صفات القلوب، وهو العلم والجهل، فليس في هذه الآيات ما يدل على اطلاعهم عليها.

أما في الأقوال، فلقوله تعالى: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨].

وأما في الأفعال، فلقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ كِرَامًا كَثِيرِينَ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الأنفطار: ١٠ - ١٢].

وأما الإيمان والكفر، والإخلاص والإشراك فلم يدل دليل على اطلاع الملائكة عليها.

فصل في فائدة توكيل الملائكة علينا

وفي فائدة جعل الملائكة موكلين على بني آدم وجوه:

أحدها: أَنَّ الْمُكَلَّفَ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ مُوَكَّلِينَ بِهِ يُخْصُونَ عَلَيْهِ عَمَلَهُ، وَيَكْتَبُونَهُ فِي صَحِيفَةٍ تُعْرَضُ عَلَى رِءُوسِ الْأَشْهَادِ فِي مَوَاقِفِ الْقِيَامَةِ كَانَ ذَلِكَ أَزْجَرَ لَهُ عَنِ الْقَبَاحِ.

والثاني: يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْكِتَابَةُ لِفَائِدَةِ وَزْنِ تِلْكَ الصُّحُوفِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ لِأَنَّ وَزْنَ الْأَعْمَالِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ، أَمَّا وَزْنُ الصُّحُوفِ مُمَكِّنٌ.

وثالثها: يَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ، وَيَحْكُمُ مَا يَرِيدُ، وَيَجِبُ عَلَيْنَا الْإِيمَانُ بِكُلِّ مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ، سَوَاءً عَقَلْنَاهُ أَمْ لَمْ نَعْقَلْهُ.

قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ﴾ تقدم مثله.

وقوله: «تَوَفَّاهُ» قرأ الجمهور^(١) «تَوَفَّاهُ»، ماضياً بقاء التأنيث لتأنيث الجمع.

وقرأ حمزة^(٢): «تَوَفَّاهُ» من غير تاء تأنيث، وهي تحتمل وجهين:

أظهرهما: أَنَّهُ مَاضٍ، وَإِنَّمَا حُذِفَ تَاءُ التَّأْنِيثِ لَوَجْهَيْنِ:

أحدهما: كَوْنُهُ تَأْنِيثًا مُجَازِيًّا.

والثاني: الْفَضْلُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ بِالْمَفْعُولِ.

والثاني: أَنَّهُ مُضَارِعٌ، وَأَصْلُهُ: تَتَوَفَّاهُ بَتَاءَيْنِ، فَحُذِفَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى خِلَافٍ فِي آيَتَيْهِمَا كـ «تَنَزَّلُ» وَبَابِهِ، وَحَمَزَةُ عَلَى بَابِهِ فِي إِمَالَةِ مِثْلِ هَذِهِ الْأَلْفِ.

وقرأ الأعمش^(٣): «يَتَوَفَّاهُ» مُضَارِعاً بِيَاءِ الْعَيْبَةِ اعْتِبَاراً بِكَوْنِهِ مُؤَنَّثًا مُجَازِيًّا، أَوْ

لِلْفَضْلِ، فَهُوَ كَقِرَاءَةِ حَمَزَةِ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مِنْ حَيْثُ تَذْكِيرُ الْفِعْلِ وَكَقِرَاءَتِهِ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَتَى بِهِ مُضَارِعاً.

(١) ينظر: الدر المصون ٨١/٣، البحر المحيط ١٥٢/٤.

(٢) ينظر: الدر المصون ٨١/٣، البحر المحيط ١٥٢/٤.

(٣) ينظر: الدر المصون ٨١/٣، البحر المحيط ١٥٢/٤.

وقال أبو البقاء ^(١): «وقرىء شاذاً» ^(٢) «تَتَوَفَّاهُ» على الاستِقْبَالِ، ولم يذكر بياء ولا تاء.

فصل في بيان أن الوفاة من الله

قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر: ٤٢].

وقال: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾ [تبارك: ٢] وهذان النِّصَانِ يَدُلُّانِ عَلَى أَنَّ تَوَفِّي الأرواح ليس إلّا من الله.

وقال تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّنَكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة: ١١]. وهذا يقتضي أن الوفاة لا تحصل إلّا من ملك الموت.

وقال في هذه الآية: «تَوَفَّاهُ رُسُلُنَا»، فهذه النصوص الثلاثة كالمُتَنَاقِضَةِ.

والجواب: أن التَّوَفِّي في الحقيقة إنما حَصَلَ بِقُدْرَةِ الله تعالى، وهو في الظاهر مَفْوُضٌ إِلَى مَلِكِ الْمَوْتِ، وهو الرئيس المُنْطَلَق في هذا الباب، وله أَعْوَانٌ وَخُدَمٌ، فَحَسُنَتْ إِضَافَةُ التَّوَفِّي إِلَى هذه الثلاثة بحسب الاعتبار الثلاثة.

وقيل: أراد بالرُّسُلِ ملك الموت وحده، وذكر الواحد بلفظ الجمع.

وجاء في الأخبار أَنَّ اللَّهَ - تعالى - جعل الدُّنْيَا بين يَدَي مَلِكِ الْمَوْتِ كالمائدة الصَّغِيرَةِ، فَيَقْبِضُ مِنْ هَاهُنَا، وَمِنْ هَاهُنَا، فَإِذَا كَثُرَتْ الأرواح يدعو الأرواح فتجيب له.

فصل في بيان أن الحفظة لا شأن لهم بالموت

قال بعضهم ^(٣): هؤلاء الرُّسُلُ الَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ الْخَلْقَ هُمُ الْحَفَظَةُ يَحْفَظُونَهُ فِي مُدَّةِ الْحَيَاةِ، وَعِنْدَ مَجِيءِ الْمَوْتِ يَتَوَفَّوْنَهُ، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّ الْحَفَظَةَ غَيْرُ الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَ الْوَفَاةَ.

قوله: «وَهُمْ لَا يَقْرَظُونَ» هذه الجملة تحتل وجهين:

أظهرهما: أَنَّهَا حَالٌ مِنْ «رُسُلِنَا».

والثاني: أَنَّهَا اسْتِثْنَائِيَّةٌ سَيَقَتْ لِلْإِخْبَارِ عَنْهُمْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، وَالْجُمْهُورُ ^(٤) عَلَى التَّشْدِيدِ فِي «يَقْرَظُونَ»، وَمَعْنَاهُ: لَا يَقْصُرُونَ.

وقرأ عمرو بن عُبيد ^(٥)، وَالْأَعْرَجُ «يَقْرَظُونَ» مخففاً من «أفرط»، وفيها تأويلان:

أحدهما: أَنَّهَا بِمَعْنَى: لَا يَجَاوِزُونَ الْحَدَّ فِيمَا أُمِرُوا بِهِ.

(١) ينظر: الإملاء ١/ ٢٤٥.

(٢) ينظر: الدر المصون ٨٣/ ٣، البحر المحيط ١٥٢/ ٤، حجة القراءات ص (٢٥٤).

(٣) ينظر: الرازي ١٣/ ١٤.

(٤) ينظر: الدر المصون ٨٣/ ٣، البحر المحيط ١٥٣/ ٤، حجة القراءات ص (٢٥٤).

(٥) ينظر: الدر المصون ٨٣/ ٣، البحر المحيط ١٥٣/ ٤، حجة القراءات ص (٢٥٤).

قال الزمخشري^(١): «فالتفريط: التواني والتأخير عن الحد، والإفراط: مجاوزة الحد، أي: لا ينقصون مما أمروا به، ولا يزيدون».

والثاني: أن معناه لا يتقدمون على أمر الله، وهذا يحتاج إلى نقل أن «أفرط» بمعنى «فرط»، أي: تقدم.

قال الجاحظ قريباً من هذا فإنه قال: «معنى لا يفرطون: لا يدعون أحداً يفرط عنهم، أي: يسبقهم ويفوتهم».

وقال أبو البقاء^(٢): «يقرأ بالتخفيف، أي: لا يزيدون على ما أمروا به، وهو قريب مما تقدم».

قوله: «ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ».

قيل^(٣): المردود: هم الملائكة يعني كما يموت ابن آدم تموت أيضاً الملائكة.

وقيل: المراد: البشر يعني: أنهم بعد موتهم يُردُّون إلى الله تعالى. وهذه الآية تدل على أن الإنسان ليس مُجَرَّدَ هذه البنية؛ لأن صريح هذه الآية يدل على حصول الموت للعبد، ويدل على أنه بعد الموت يُردُّ إلى الله، والميت مع كونه ميتاً لا يمكن أن يرد إلى الله؛ لأن ذلك الرد ليس بالمكان والجهة لكونه - تعالى - مُتَعَالِياً عن المكان والجهة، فوجب أن يكون ذلك الرد مُفسَّراً بكونه مُنْقَاداً لِحُكْمِ اللَّهِ.

وما لم يكن حياً لم يصح هذا المعنى فيه.

وقد ثبت أن هاهنا مؤناً وحياة، أما الموت فنصيب البدن، فبقي أن تكون الحياة نصيب النفس والروح، فلما قال تعالى: «ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ» ثبت أن المَرْدُودَ هو النَّفْسُ وَالرُّوحُ، وثبت أن الإنسان ليس إلا النَّفْسُ وَالرُّوحُ، وهو المطلوب.

فصل في عموم الآية

الآية في المؤمنين والكافرين جميعاً، وقد قال في آية أخرى «وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ» [محمد: ١١]. فكيف وجه الجمع؟

فقيل: المولى في تلك الآية بمعنى الناصر، ولا ناصر للكفار، والمولى هاهنا بمعنى الملك الذي يتولى أمورهم، والله - عز وجل - مالك الكل ومتولي أمورهم.

وقيل: المراد - هاهنا - المؤمنين خاصة يُردُّون إلى مولاهم، والكفار فيه تبع.

قوله: «مَوْلَاهُمْ الْحَقُّ» صفتان لله عز وجل.

وقرأ الحسن^(٤)، والأعمش: «الحق» نصباً، وفيه تأويلان:

(١) ينظر: الكشف ٣٢/٢.

(٣) ينظر: الرازي ١٥/١٣.

(٢) ينظر: الإملاء ٢٤٥/١.

(٤) ينظر: الدر المصون ٨٣/٣، البحر المحيط ١٥٣/٤.

أظهرهما: أنه نَعَتْ مقطوع.

والثاني: أنه نَعَتْ مَصْدَر محذوف، أي: رَدُّوا الرَّدَّ الحَقُّ لا الباطل، وقرئ^(١): رَدُّوا بكسر الرَّاء، وتقدَّم تخريجها.

والضميرُ في «مَولاهم» فيه ثلاثة أوجه:

أظهرها: أنه للعباد في قوله: «فَوْقَ عِبَادِهِ»، فقوله: ﴿وَرِيسِلْ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾ التِمَات؛ إذ الأصل: ويرسل عليهم، وفائدة هذا الالتفاتِ التَّشْبِيهُ والإيقاظُ.

والثاني: أنه يعود على الملائكة المعنيتين بقوله: «رسلنا» يعني أنهم يموتون كما يموت بَنُو آدَمَ، وَيُرَدُّونَ إِلَى رَبِّهِمْ كما تقدَّم.

والثالث: أنه يعود على «أحدٍ» في قوله: ﴿جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ﴾ [الأنعام: ٦١]؛ إذ المراد به الجَمْعُ لا الإفراد.

قوله: «أَلَا لَهُ الْحُكْمُ»، أي: لا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ؛ لقوله: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٤٠]، والمراد بِالْحُكْمِ القضاء «وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ»، أي: حسابه يرفع لا يحتاج إلى فِكْرٍ وروية، واختلفوا في كيفية هذا الحساب^(٢)، ف قيل: إنه - تعالى - يحاسب الخَلْقَ بنفسه دفعة واحدة لا يشغله كلامٌ عن كلام.

وقيل: بل يأمر الله الملائكة أن يحاسب كُلَّ واحدٍ منهم واحداً من العباد؛ لأنه - تعالى - لو حاسب الكُفَّارَ بنفسه لتكلَّم معهم، وذلك باطلٌ؛ لقوله تعالى في صِفَةِ الكُفَّارِ ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾.

فصل في رد شبهة حدوث الكلام

احتجَّ الجُبَّائي^(٣) بهذه الآية على حُدُوثِ كلام الله.

قال: لو كان كلامه قديماً لوجب أن يكون مُتَكَلِّماً بِالْمُحَاسَبَةِ الآن، وقبل خلقه، وذلك مُحَالٌ؛ لأنَّ المُحَاسَبَةَ تقتضي حكاية عمل تقدَّم.

وأجيب بالمُعَارَضَةِ بِالْعِلْمِ، فإنه تعالى كان قبل المَعْلُومِ^(٤) عالماً بأنه سَيُوجَدُ، وبعد وجوده صار عالماً بأنه وجد قبل ذلك، ولم يَلْزَمْ منه تَغْيِيرُ الْعِلْمِ، فَلِمَ لا يجوز مثله في الكلام. والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّيْنٍ أَجَنَّا مِنْ هَذِهِ لَتَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ (١٣) قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ ﴿١٤﴾ وهذا نوع آخر من الدلالة على كمالِ القُدرةِ الإلهية، وكمال الرحمة والفضل والإحسان.

(١) ينظر: الدر المصون ٨٣/٣، البحر المحيط ١٥٣/٤. (٢) ينظر: الرازي ١٦/١٣.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) ينظر: الرازي ١٦/١٣.

وقرأ السبعة هذه^(١) مشددة: ﴿قُلِ اللَّهُ يَتَّبِعُكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٤] قرأها الكوفيون وهشام بن عامر عن ابن عامر مشددة كالأولى. وقرأ الثنيتين^(٢) بالتخفيف من «أنجي» حميد بن قيس، ويعقوب، وعلي بن نصر عن أبي عمرو، وتحصل من ذلك أن الكوفيين وهشاماً يثقلون في الموضعين، وأن حميداً ومن معه يحققون فيهما، وأن نافعاً، وابن كثير، وأبا عمرو، وابن ذكوان عن ابن عامر يثقلون الأولى، ويحققون الثانية، والقراءات واضحة، فإنها من: نجى وأنجي، فالتضعيف والهزلة كلاهما للتعدية.

فالكوفيون وهشام التزموا التعدية بالتضعيف، وحميد وجماعته التزموا بالهزلة. والباقيون جمعوا بين التعديتين جمعاً بين اللغتين كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَلْكَفُونُ أَنَّهُنَّ كُفَرُوا﴾ [الطارق: ١٧].

والاستفهام للتقرير والتوبيخ، وفي الكلام حذف مضاف، أي: من مهالك ظلمات، أو من مخاوفها، والظلمات كثية عن الشدائد والأهوال إذا سافروا في البر والبحر. قوله: «تدعونه» في محل نصب على الحال، إما من مفعول «ينجيكم»، وهو الظاهر، أي: ينجيكم داعين إياه، وإما من فاعله، أي: مدعواً من جهنم. قوله: «تضرعاً وخفية» يجوز فيها وجهان:

أحدهما: أنهما مصدران في موضع الحال، أي: تدعونه متضرعين ومخفين. والثاني: أنها مصدران من معنى العامل لا من لفظه كقولك: قعدت جلوساً. وقرأ الجمهور^(٣): «خفية» بضم الخاء، وقرأ^(٤) أبو بكر بكسرهما، وهما الغتان، كالعدوة والعدوة، والأسوة والإسوة.

وقرأ الأعمش^(٥): «وخيفة» كالتي في «الأعراف» وهي من الخوف، قُلِبَتْ «الواو»

(١) ينظر: الدر المصون ٨٤/٣، الوسيط في تفسير القرآن المجيد ٢٨٢/٢، الحجة لأبي زرعة ص(٢٥٥)، السبعة ص(٢٥٩)، النشر ٢٥٩/٢، التبيان ٥٠٤/١، الزجاج ٢٨٣/٢، الحجة لابن خالويه ص(١٤١)، إتحاف فضلاء البشر ١٥/٢.

(٢) ينظر: الدر المصون ٨٤/٣، الوسيط ١٨٢/٢، الحجة لأبي زرعة ص(٢٥٥)، السبعة ص(٢٥٩)، النشر ٢٥٩/٢، التبيان ٥٠٤/١، الزجاج ٢٨٣/٢، الحجة لابن خالويه ص(١٤١)، إتحاف فضلاء البشر ١٥/٢.

(٣) ينظر: الدر المصون ٨٤/٣، البحر المحيط ١٥٤/٤، الحجة لأبي زرعة ص(٢٥٥).

(٤) ينظر: الدر المصون ٨٤/٣، البحر المحيط ١٥٤/٤، الوسيط ٢٨٢/٢، الفراء ٣٣٨/١، الحجة لأبي زرعة ص(٢٥٥)، السبعة ص(٢٥٩)، النشر ٢٥٩/٢، التبيان ٥٠٤/١، الزجاج ٢٨٤/٢، الحجة لابن خالويه ص(١٤١)، إتحاف فضلاء البشر ١٦/٢.

(٥) ينظر: البحر المحيط ١٥٤/٤، الدر المصون ٨٤/٣، الوسيط ٢٨٢/٢، الفراء ٣٣٨/١، الحجة لأبي زرعة ص(٢٥٥)، السبعة ص(٢٥٩)، النشر ٢٥٩/٢، التبيان ٥٠٤/١، الزجاج ٢٨٤/٢، الحجة لابن خالويه ص(١٤١)، إتحاف فضلاء البشر ١٦/٢.

ياء لانكسار ما قبلها وسكونها، ويظهر على هذه القراءة أن يكون مفعولاً من أجله لولا ما يَأْبَاهُ «تَضْرُعاً» من المعنى.

قوله: «لَئِنْ أَنْجَيْنَا» الظاهر أن هذه الجملة القسمية تفسير للدُّعَاءِ قبلها. ويجوز أن تكون مَنْصُوبَةٌ الْمَحَلِّ على إضمار القول، ويكون ذلك القول في محلِّ نصب على الحال من^(١) فاعل «تدعونه» أي: تدعونه قائلين ذلك، وقد عرف مما تقدّم غير مرّة كيفية اجتماع الشرط والقسم.

وقرأ الكوفيون^(٢) «أَنْجَانَا» بلفظ الغيبة مُرَاعَاةً لِقَوْلِهِ «تَدْعُونَهُ» والباقون^(٣) «أَنْجَيْنَا» بالخطاب حكاية لخطابهم في حالة الدعاء، وقد قرأ كُلُّ بما رسم في مصحفه، فإن في مصاحف «الكوفة»: «أَنْجَانَا»، وفي غيرها: «أَنْجَيْنَا».

قوله: «مِنْ هَذِهِ» متعلّق بالفعل قَبْلَهُ، و «مِنْ» لا ابتداء الغاية، و «هذه» إشارة إلى الظلمات، لأنها تجري مجرى المؤنثة الواحدة، وكذلك في «منها» تعود على الظلمات. وقوله: «وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ» عطف على الضمير المجرور بإعادة حرف الجر، وهو واجب عند البصريين، وقد تقدّم.

و «الْكَرْبُ» غاية الغم الذي يأخذ النَّفْسَ.

قوله: «ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ» يريد أنهم يُقِرُّونَ أن الذي يدعونه عند الشدة هو الذي يُنَجِّيهم، ثم يشركون معه الأصنام التي علموا أنها لا تضر ولا تنفع.

قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْسِكُمْ لِسَانًا وَيَرْبِقَ بَعْضُكُم بِأَسْ بَعْضٍ أَنْظُرْ كَيْفَ نَصَرَفَ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ ۖ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ ۚ لِكُلِّ نَبَلٍ مُّسْتَقَرٌّ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٦٧﴾

وهذا نوع آخر من دلائل التوحيد ممزُوجٌ بالتحذير فبين كونه - تعالى - قادراً على إيصال العذاب إليهم من هذه الطُّرُقِ المختلفة تارة من فوقهم، وتارة من تحت أرجلهم، فقل: هذا حقيقة.

فأما العذاب من فوقهم كالمطر النازل عليهم في قِصَّةِ نوح، والصَّاعِقَةِ، والريِّح، والصَّيْحَةِ، ورَمِي أصحاب القيل.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: الدر المصون ٨٥/٣، البحر المحيط ١٥٤/٤، إتحاف فضلاء البشر ١٦/٢، الوسيط ٢٨٣/٢، الحجة لأبي زرة ص(٢٥٥)، السبعة ص(٢٥٩)، النشر ٢٥٩/٢، التبيان ٥٠٥/١، الحجة لابن خالويه ص(١٤١ - ١٤٢)، المصاحف لابن أبي داود ص(٣٩، ٤٨).

(٣) ينظر: الدر المصون ٨٥/٣، البحر المحيط ١٥٤/٤، إتحاف فضلاء البشر ١٦/٢، الوسيط ٢٨٣/٢، الحجة لأبي زرة ص(٢٥٥)، السبعة ص(٢٥٩)، النشر ٢٥٩/٢، التبيان ٥٠٥/١، الحجة لابن خالويه ص(١٤١ - ١٤٢)، روح المعاني ١٧٩/٧.

وأما الذي من تحت أرجلهم: كالرَّجْفَةَ والخَسْفَ، وقيل: حبس المطر والنبات. وقيل: هذا مجاز.

قال مجاهد وابن عباس في رواية عكرمة: «مِنْ فَوْقَكُمْ» أي: من الأمراء، أو من تحت أرجلكم من العبيد والسفلة^(١).

قوله: «عَذَاباً مِنْ فَوْقَكُمْ» يجوز أن يكون الظرف متعلقاً بـ «نبعث» وأن يكون متعلقاً بمحذوف على أنه صفة لـ «عذاباً» أي: عذاباً كائناً من هاتين الجهتين. قوله: «أَوْ يَلْسَنُكُمْ شَيْعاً» عطف على «نبعث».

والجمهور^(٢) على فتح الياء من «يَلْسَنُكُمْ» وفيه وجهان:

أحدهما: أنه بمعنى يخلطكم فرقاً مختلفين على أهواء شتى كل فرقة مشايعة لإمام، ومعنى خَلَطَهُمْ: إنشأ القتال بينهم، فيختلطون في ملاحم القتال كقول الحماسي: [الكامل] ٢١٩٠ - وَكَيْبِيَّةٌ لَبَسَتْهَا بِكْتِيْبَةٌ حَتَّى إِذَا التَّبَسَّتْ تَفَضَّتْ لَهَا يَدَيِ

فَتَرَكْتَهُمْ تَقْصُ الرِّمَاحَ ظُهُورَهُمْ مَا بَيْنَ مُنْعَقِرٍ وَآخِرِ مُسْنَدٍ^(٣)

وهذه عبارة الزمخشري^(٤): فجعله من اللبس الذي هو الخلط، وبهذا التفسير الحسن ظهر تعدي «يلبس» إلى المفعول، و «شيعاً» نصب على الحال، وهي جمع «شيعه» كـ «سِدْرَةٍ» و «سِدْرٍ».

وقيل: «شيعاً» منصوب على المصدر من معنى الفعل الأول، أي: إنه مصدر على غير الصدر كقعدت جلوساً.

قال أبو حيَّان^(٥): «ويحتاج في جعله مصدراً إلى نقل من اللغة».

ويجوز على هذا أيضاً أن يكون حالاً كـ «أَتَيْتُهُ رَكْضاً» أي: راكضاً، أو ذا ركض.

وقال أبو البقاء^(٦): والجمهور على فتح الياء، أي: يَلْسَنُ عليكم أموركم، فحذف حرف الجر والمفعول، والأجود أن يكون التقدير: أو يَلْسَنُ أموركم، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

فصل في معنى الآية

قال المُفسِّرون: معناه: أن يجعلكم فرقاً، ويثبت فيكم الأهواء المختلفة. وروى عمرو بن دينار عن جابر، قال: لما نزلت هذه الآية ﴿قُلْ هُوَ الْقَائِدُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ

(١) ينظر: الرازي ١٩/١٣.

(٢) ينظر: الدر المصون ٨٥/٣، البحر المحيط ١٥٥/٤/٤.

(٣) البينان للقرّار السلمي.

ينظر: الحماسة ١٩١/١، البحر ١٥٥/٤ مشاهد الإنصاف ٢٦/٢، الدر المصون ٨٥/٣.

(٥) البحر المحيط ١٥٥/٤.

(٤) ينظر: الكشف ٣٣/٢.

(٦) ينظر: الإملاء ٢٤٦/١.

عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ قَبْلِكُمْ» قال رسول الله ﷺ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ» قال: «أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكَ» قال: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ». قال: «أَوْ يَلِيْسُكُمْ شَيْعًا وَيَذِيْقَ بَعْضُكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ» قال رسول الله ﷺ: «هذا أهْوَنُ أَوْ هَذَا أَيْسَرُ»^(١) وعن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه قال: أقبلنا مع رسول الله ﷺ حتى مررنا على مسجد بني مُعاوية، فدخل وصلى ركعتين، وصلينا معه فناجى ربه طويلاً، ثم قال: «سَأَلْتُ رَبِّي ثَلَاثًا: أَلَا يُهْلِكُ أُمَّتِي فَأَعْطَانِيهَا، وَسَأَلْتُهُ أَلَا يُهْلِكُ أُمَّتِي بِالسَّنَةِ فَأَعْطَانِيهَا، وَسَأَلْتُهُ أَلَا يَجْعَلَ بَأْسَهُمْ بَيْنَهُمْ فَمَتَّعْنِيهَا»^(٢) وعن ابن عمر أن النبي ﷺ دعا في مسجد، فسأل الله ثلاثاً فأعطاه اثنتين، ومنعه واحدة، سألَهُ أَلَا يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِهِ عَدُوًّا مِنْ غَيْرِهِمْ يَظْهَرُ عَلَيْهِمْ، فأعطاه ذلك، وسألَهُ أَلَا يَهْلِكُهُم بِالسَّنِينَ، فأعطاه ذلك، وسألَهُ أَلَا يَجْعَلَ بَأْسَ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ فَمَنَعَهُ ذَلِكَ»^(٣).

فصل في مزيد بيان عن الآية

ظاهر قوله تعالى: «أَوْ يَلِيْسُكُمْ شَيْعًا» أنه يجعلهم على الأهواء المختلفة، والمذاهب المتنافية، والحق منها ليس إلا لواحد، وما سواه فهو باطل، وهذا يقتضي أنه - تعالى - قد يحمل المُكَلِّفَ على اعتقاد الباطل.

وقوله: «وَيَذِيْقَ بَعْضُكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ» لا شك أن أكثرها ظلم ومعصية، وهذا يدل على كونه - تعالى - خالقاً للخير والشر.

وأجاب الخُضْمُ^(٤) عنه بأن الآية تدلُّ على أنه - تعالى - قادر عليه، وعندنا أن الله - تعالى - قَادِرٌ عَلَى الْقُبْحِ، إنما النزاع في أنه - تعالى - هل يفعل ذلك أم لا؟

وأجيب بأن وَجْهَ التَّمَسُّكِ بِالْآيَةِ شيء آخر، فإنه قال: «هُوَ الْقَادِرُ» على ذلك، وهذا يفيد الحَضْرَ، فوجب أن يكون غَيْرُ الله غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى ذَلِكَ، وقد حصل الاختلاف بين الناس، فثبت بِمُقْتَضَى الْحَضْرِ المذكور ألا يكون ذلك صَادِرًا عن غير الله، فوجب أن يكون صَادِرًا عن الله، وهو المطلوب.

فصل في إثبات النظر والاستدلال

قالت المعتزلة والحشوية^(٥): هذه الآية من أدلِّ الدلائل على المَنَعِ من النظر

(١) أخرجه البخاري ١٤١/٨ - كتاب التفسير: باب قوله تعالى: «قُلْ هُوَ الْقَادِرُ» (٤٦٢٨) وطرفه في (٧٣١٣ - ٧٤٠٦) والترمذي ٢٤٤/٥ كتاب تفسير القرآن: باب ما جاء في الأنعام (٣٠٦٥).

والطبري في «تفسيره» (٢٢٠/٥) والبغوي في شرح السنة (٢٧٢/٧) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٢/٣) وزاد نسبه لعبد الرزاق وعبد بن حميد ونعيم بن حماد في الفتن وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن حبان وأبي الشيخ وابن مردويه والبيهقي في «الأسماء والصفات».

(٢) أخرجه مسلم في الصحيح ٢٢١٦/٤، كتاب الفتن باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض الحديث (٢/٢٨٩٠) والسُّنَّة: الفتح العام.

(٣) تقدم.

(٤) ينظر: الرازي ٢٠/١٣.

(٥) ينظر: المصدر السابق.

والاستدلال؛ لأن فَتَحَ تلك الأبواب يفيد وقوع الاختلاف، والمُنَازعة في الأديان، وتفريق الخلائق إلى هذه المذاهب والأديان، وذلك مَذْمُومٌ بهذه الآية، والمُفْضِي إلى المذموم مَذْمُومٌ، فوجب أن يكون فتح باب النظر والاستدلال مَذْمُومًا.

وأجيبوا بالآيات الدالة على وجوب النَّظَر والاستدلال كما تقدَّم مراراً.

فصل في قراءة «يلبسكم»

قرأ^(١) أبو عبد الله المدني: «يُلْبِسُكُمْ» بضم الياء من «الْبَسَ» رباعياً، وفيه وجهان: أحدهما: أن يكون المفعول الثاني مَحْذُوفًا، تقديره أو يُلْبِسُكُمْ الْفِتْنَةَ، و «شيعة» على هذا حال، أي: يلبسكم الْفِتْنَةَ في حال تَفَرُّقِكُمْ وَشَتَاتِكُمْ. الثاني: أن يكون «شيعة» هو المفعول الثاني، كأنه جعل الناس يلبسون بعضهم مجازاً كقوله: [المتقارب]

٢١٩١ - لَبِسْتُ أَنَسًا فَأَفْتَيْتُهُمْ وَأَفْتَيْتُ بَعْدَ أَنَسٍ أَنَسًا^(٢)
والشَّيْعَةُ: من يَتَقَوَّى بهم الإنسان، والجمع: «شيعة» كما تقدم، و «أشياع»، كذا قاله الراغب^(٣)، والظاهر أن «أشياعاً» جمع «شيعة» كـ «عنب» و «أغتاب»، و «ضلع» و «أضلاع» و «شيعة» جمع «شيعَة» فهو جمع الجمع.

قوله: «وَيُذَيِّقُ نَسَقًا عَلَى يَبْعَثُ»، والإِذَاقَةُ استِعَارَةٌ، وهي فاشية: ﴿ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾ [القمر: ٤٨]، ﴿ذُقْ إِنَّكَ﴾ [الدخان: ٤٩]، ﴿فَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ [الأنعام: ٣٠].

وقال: [الوافر]

٢١٩٢ - أَذْقَانَهُمْ كُثُوسَ الْمَوْتِ صِرْفًا وَذَاقُوا مِنْ أَيْثُنَا كُثُوسًا^(٤)
وقرأ الأعمش^(٥): «وَيُذَيِّقُ» بنون العظمة، وهو التِّقَاتُ، فائدته تعظيم الأمر، والتحذير من سطوته.

قوله: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُوْنَ﴾.

قال القاضي^(٦): هذا يَدُلُّ على أنه - تعالى - أراد بتصريف الآيات، وتقرير هذه البينات أن يفهم الكل تلك الدلائل، ويفقه الكل تلك البينات. وأجيب بأن ظاهر الآية يَدُلُّ على أنه - تعالى - ما صَرَّفَ هذه الآيات إلا لمن فقه

(١) ينظر: الدر المصون ٨٥/٣، البحر المحيط ١٥٥/٤.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: المفردات ٢٧١.

(٤) البيت في البحر ١٥٦/٤، الدر المصون ٨٦/٣.

(٥) ينظر: الدر المصون ٨٦/٣، البحر المحيط ١٥٦/٤.

(٦) ينظر: الرازي ٢٠/١٣.

وفهم، فأما من أغْرَضَ وتمردَ فهو تعالى ما صرفَ هذه الآيات لهم.

قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِدِينِ لَّهِ الْفُلُ وَأَنَّهُ لَآتٍ لَّهُمْ نَارٌ﴾.

قوله: «وكذبَ به» «الهاء» في «به» تعود على العذاب المُتَقَدِّم في قوله: «عذاباً مِنْ فَوْقِكُمْ» قاله الزمخشري^(١).

وقيل: تعود على القرآن.

وقيل: تعود على الوعيد المتضمن في هذه الآيات المتقدمة.

وقيل: على النبي ﷺ وهذا بعيد؛ لأنه خُوطِبَ بالكاف عَقِيبَهُ، فلو كان كذلك لقال: وكذب به قومك، وأدعاء الالتفات فيه أبعد.

وقيل: لا بد من حذفِ صِفَةٍ هنا، أي: وكذب به قومك المُعَانِدُونَ، أو الكافرون؛ لأن قومه كلهم لم يُكْذِبُوهُ، كقوله: ﴿إِنَّهُمْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦] أي الناجين، وحذف الصفة وبقاء الموصوف قليل جداً، بخلاف العكس.

وقرأ ابن أبي عبلة^(٢): «وكذبت» بقاء التأنيث، كقوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [الشعراء: ١٠٥]، ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ﴾ [الشعراء: ١٦٠] باعتبار الجماعة.

قوله: «وهو الحق» في هذه الجملة وجهان:

الظاهر منهما: أنها استئناف.

والثاني: أنها حالٌ من «الهاء» في «به»، أي: كذبوا به في حال كونه حقاً، وهو أعظم في القبح.

والمعنى أن الضمير في «به» للعذاب، فمعنى كونه حقاً لا بد أن ينزل بهم، وإن عاد إلى القرآن، فمعنى كونه حقاً، أي: كتاب منزل من عند الله، وإن عاد إلى تصريف الآيات أي: أنهم كذبوا كون هذه الأشياء دلالاً، وهو حق^(٣).

قوله: «عَلَيْكُمْ» مُتَعَلِّقٌ بما بعده، وهو توكيد، وقدم لأجل الفواصل، ويجوز أن يكون حالاً من قوله: «بِوَكِيلٍ»؛ لأنه لو تَأَخَّرَ لجاز أن يكون صفة له، وهذا عند من يُجِزُّ تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف، وهو اختيار جماعة، وأنشدوا عليه: [الخفيف]

٢١٩٣ - غَايِلًا تَغْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرْءِ ۖ فَيُذْعَى وَلَا تَحِينَ إِبَاءً^(٤)

(١) ينظر: الكشاف ٢/٣٤.

(٢) ينظر: الدر المصون ٨٦/٣، البحر المحيط ١٥٦/٤.

(٣) ينظر: الرازي ٢١/١٣.

(٤) البيت في الأشموني ١٧٧/٢، المقاصد النحوية ١٦١/٣، الدر المصون ٨٦/٣.

فقدم «غافلاً» على صاحبها، وهو «المراء»، وعلى عاملها وهو «تَغَرُّضٌ» فهذا أولى ومنه [الطويل]

٢١٩٤ - لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا إِلَى حَبِيبٍ إِنَّهَا لَحَبِيبٌ^(١)
أي: إلى هيمان صادياً، ومثله: [الطويل]

٢١٩٥ - فَلَنْ يَكُ أَذْوَادُ أَصْبَنَ وَنِسْوَةٌ^(٢) فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْغًا بِقَتْلِ حِبَالٍ^(٣)
«فَرْغًا» حال من «يقتل»، و «حبال» بالمهملة اسم رجل مع أن حرف الجر هنا زائد، فجوازه أولى مما ذكرناه.

فصل في المراد بالآية

معنى الآية: قل لهم يا محمد: لست عليكم بَرَقِيبٍ، وقيل: بِمُسْلَطَ الزمكم الإيمان شتم أو أبيتكم، وأجازيكم على تكذيبكم، وإعراضكم عن قبول الدلائل، إنما أنا رسول ومُنْذِرٌ، والله المُجَازِي لكم بأعمالكم.

قال ابن عباس والمفسرون: نسختها آية القتال، وهو بعيد^(٣)
قوله: ﴿لِكُلِّ نَبْرٍ مُسْتَقَرٌّ﴾ [الأنعام: ٦٧] يجوز رفع «نبراً» بالابتدائية، وخبره الجار قبله، وبالفاعلية عند الأخفش بالجار قبله، ويجوز أن يكون «مستقر» اسم مصدر أي: استقرار [مكان، أو زمان؛]^(٤) لأن ما زاد على الثلاثي كان المصدر منه على زنة اسم المفعول؛ نحو: «المدخل» و «المخرج» بمعنى «الإدخال» و «الإخراج»، والمعنى أن لكل وعد ووعد من الله استقرار، ولا بد وأن يعلموا [أن الأمر كما أخبر الله تعالى]^(٥) ويجوز أن يكون مكان الاستقرار أو زمانه [وأن]^(٦) لكل خبر يخبره الله وقتاً أو مكاناً يحصل فيه من غير خُلفٍ ولا تأخير، وهذا الذي خَوَّفَ الكفار به يجوز أن يكون المراد به عذاب الآخرة، ويجوز أن يكون المراد منه الاستيلاء عليهم بالحرب والقتل في الدنيا.

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُبْسِئُكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾^(٦٨)
قال تعالى في الآية الأولى: ﴿وَكَذَّبَ بِرَبِّهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ فتبين به أنه لا يجب على الرسول ملازمة المكذبين بهذا الدين.

(١) البيت للمجنون ينظر: ديوانه ص (٤٩)، سبط اللائىء ص (٢٤٠٠)، ولعمرو بن حزام في خزنة الأدب ٢١٢/٣، ٢١٨، الشعر والشعراء ص (٦٢٧)، وهو لكثير عزة في ديوانه ص (٥٢٢)، السمط ص (٤٠٠)، المقاصد النحوية ١٥٦/٣، ولقيس بن ذريح في ديوانه ص (٦٢) في شرح الأشموني ١/ ٢٤٩، شرح ابن عقيل ص (٣٣)، شرح عمدة الحفاظ ص (٤٢٨)، الدر المصنوع ٨٧/٣.

(٢) تقدم.

(٣) سقط في أ.

(٣) ينظر: الرازي ٢١/١٣.

(٤) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

وبَيَّن في هذه الآية أن أولئك المكذِّبين إن ضَمُّوا إلى كُفْرِهِمْ وتكذيبِهِم الاستِهْزَاءَ بالدين والطَّغْن في الرسول، فإنه يجب الإعراض عنهم، وترك مُجَالَسَتِهِمْ.
قوله: ﴿وَإِنَّا رَأَيْنَا الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيءِ آبَائِنَا فَأَعْرَضْنَا عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثِ غَيْرِهِ﴾ فـقيل: الخطاب للنبى ﷺ والمراد به غيره.

وقيل: الخطاب لغيره، أي: إذا رأيت أيها السَّامِعُ الذين يخوضون في آياتنا.
نقل الواحدي^(١) أن المشركين كانوا إذا جالسوا المؤمنين وَقَعُوا في رسول الله ﷺ والقرآن فَسْتَمَوْا واستهزءوا فأمرهم ألا يقعدوا معهم حتى يَخُوضُوا في حديث غيره.
والخَوْضُ في اللغة عبارة عن المُفَاوَضَةِ على وجه اللَّعِبِ واللَّعِبِ.
قال تعالى حكاية عن الكفار: ﴿وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْفَاطِنِينَ﴾ [المثدر: ٤٥] وإذا قال الرجل: تركت القوم يَخُوضُونَ أفاد أنهم شرَّعُوا في كَلِمَاتٍ لا ينبغي ذِكْرُهَا.
قوله: «إِذَا» منصوب بجوابها، وهو «فَأَعْرَضْنَا»؛ أي: فأعرض عنهم في هذا الوقت و «رَأَيْتُ» هنا تحتل أن تكون البصريَّة، وهو الظاهر، ولذلك تعدَّت لواحد.
قال أبو حيان^(٢): «ولا بُدَّ من تقدير حالٍ مَخْذُوفَةٍ، أي: وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا، وهم خائضون فيها، أي: وإذا رأيتهم مُلْتَبِسِينَ بالخَوْضِ فيها». انتهى.
قال شهاب الدين^(٣): «ولا حَاجَةٌ إلى ذلك؛ لأن قوله: «يَخُوضُونَ» مُضَارِع، والراجح حَالِيَّتُهُ وأيضاً فإن «الَّذِينَ يَخُوضُونَ» في قُوَّةِ الخائضين، واسم الفاعل حَقِيقَةٌ في الحال بلا خلاف، فيحمل هذا على حقيقته، فيُسْتَقْنَى عن حذف هذه الحال التي قدرها وهي حال مؤكدة.

ويحتمل أن تكون علمية، وضَعَفَ أبو حيان^(٤) بأنه يَلْزَمُ منه حذف المفعول الثاني، وحذفه إما اقْتِصَارًا، وإما اخْتِصَارًا، فإن كان الأول: فممنوع اتفاقاً وإن كان الثاني: فالصحيح المَنْعُ حتى منع ذلك بعض النحويين،

قوله: «غَيْرِهِ» «الهاء» فيها وجهان:
أحدهما: أنها تعود على الآيات، وعاد مفرداً مذكراً؛ لأن الآيات في معنى الحديث والقرآن.
وقيل: إنها تعود على الخَوْضِ، أي: المدلول عليه بالفعل كقوله: [الوافر]
٢١٩٦ - إِذَا نُهِى السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ وَخَالَفَ وَالسَّفِيهُ إِلَى خِلَافِ^(٥)
أي: جرى إلى السَّفِيهِ، دَلَّ عليه الصَّفَةُ كما دَلَّ الفعل على مصدره؛ أي: حتى يخوضوا في حديث غير الخَوْضِ.

(١) ينظر: الرازي ٢١/١٣.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٤/١٥٧.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٤/١٥٧.

(٤) تقدم.

(٥) ينظر: الدر المصون ٣/٨٧.

وقوله: «وَأَمَّا يُنْسِيَنَّكَ» قراءة^(١) العامة «يُنْسِيَنَّكَ» بتخفيف السين من «أَنْسَاء» كقوله: «وَمَا أَنْسَيْنِي إِلَّا الشَّيْطَانُ» [الكهف: ٦٣] «فَأَنْسَأَهُ الشَّيْطَانُ» [يوسف: ٤٢].

وقرأ ابن عامر^(٢): بتشديد هاء من «نساء»، والتعدي جاء في هذا الفعل بالهمزة مرة، وبالتضعيف أخرى، كما تقدم في «أَنْجَى» و «نَجَّى» و «أَمَهَلَ» و «مَهَلَ».

والمفعول الثاني محذوف في القراءتين؛ تقديره: وإما يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ الذَّكَرَ أو الحق.

والأحسن أن يقدر ما يليق بالمعنى، أي: وإما ينسينك الشيطان ما أمرت به من ترك مُجَالَسَةِ الخائضين بعد تذكيرك، فلا تقعد بعد ذلك معهم، وإنما أبرزهم ظاهرين تسجيلاً عليهم بصفة الظلم، وجاء الشرط الأول بـ «إذا»؛ لأن خَوْضَهُمْ في الآيات مُحَقَّقٌ، وفي الشرط الثاني بـ «إن» لأن إِنْسَاءَ الشيطان له ليس أمراً مُحَقَّقاً، بل قد يقع وقد لا يقع، وهو مَعْصُومٌ منه.

ولم يجر مصدر على «فعلٍ» غير «ذَكَرَى».

وقال ابن عطية^(٣): «وَأَمَّا» شرط، ويلزمها في الأغلب النون الثقيلة، وقد لا تلزم كقوله: [البيسط]

٢١٩٧ - إِمَّا يُصِيبُكَ عَذَابٌ فِي مُنَاوَاةٍ (٤)

وهذا الذي ذكره من لزوم التوكيد هو مذهب الرَجَّاحِ، والنَّاسُ على خلافه، وأنشدوا ما أنشده ابن عطية وأبياتاً آخر منها: [الرجز]

٢١٩٨ - إِمَّا تَرَنِ فِي يَوْمِ الْحَمْرِ (٥)

وقد تقدّم طرف من هذه المسألة أوّل البقرة، إلا أن أحداً لم يقل: يلزم توكيده بالثقيلة دون الخفيفة، وإن كان ظاهر كلام ابن عطية ذلك.

قوله تعالى: «وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَكِنْ ذِكْرٌ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ» ﴿١٩﴾

يجوز أن تقدّر «ما» حجازية، فيكون «مِنْ شَيْءٍ» اسمها، و «مِنْ» مزيدة فيه لتأكيد

(١) ينظر: الدر المصون ٨٨/٣، البحر المحيط ١٥٧/٤ - ١٥٨.

(٢) ينظر: الدر المصون ٨٨/٣، البحر المحيط ١٥٧/٤.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٣٠٤/٢.

(٤) صدر بيت وعجزه.

يوماً فقد كنت تستعلي وتنتصر

ينظر: القرطبي ١١/٧، فتح القدير ١٢٢/٢، الدر المصون ٨٨/٣.

(٥) تقدم.

الاستغراق، و «على الذين يَتَّقُونَ» خبرها عند من يُجيزُ إعمالها مقدمة الخبر مطلقاً، أو يرى ذلك في الظَّرْفِ وعديله.

و «مِنْ حِسَابِهِمْ» حالٌ من «شيء» لأنه لو تأخر لكان صِفَةً، ويجوز أن تكون مُهْمَلَةً إما على لُغَةٍ «تميم» وإما على لغة «الحجاز» لِقَوَاتٍ شرط، وهو تقديم خبرها وإن كان ظرفاً، وتحقيق ذلك مما تقدّم في قوله: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٥٢].
قوله: «ولَٰكِنْ ذَكَرْ» فيه أربعة أوجه:

أحدها: أنها مَنْصُوبَةٌ على الْمَصْدَرِ بفعل مُضْمَرٍ، فَقَدَرَهُ بعضهم أمراً؛ أي: ولكن ذكروهم ذَكَرْ، وبعضهم قَدَرَهُ خبراً؛ أي: ولكن يذكرونهم ذكرى.
الثاني: أنه مبتدأ خَبَرُهُ محذوف؛ أي: ولكن عليهم ذكرى، أو عليكم ذكرى؛ أي: تذكيرهم.

الثالث: أنه خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: هو ذكرى؛ أي: النهي عن مُجَالَسَتِهِمْ والامتناع منها ذكرى.

الرابع: أنه عطفٌ على موضع «شيء» المجرور بـ «مِنْ»؛ أي: ما على الْمُتَّقِينَ من حسابهم شيء، ولكن عليهم ذكرى، فيكون من عَطَفِ المفردات، وأما على الأوجه السابقة فمن عطف الجُمَلِ.
وقد رَدَّ الزمخشري^(١) هذا الوجّه الرابع، ورَدَّهُ عليه أبو حيان.

فأما رَدَّ الزمخشري^(٢)، فقال: «ولا يجوز أن يكون عَطْفاً على مَحَلٍّ من شيء؛ كقولك: «ما في الدار من أحد ولكن زيد»؛ لأن قوله: «مِنْ حِسَابِهِمْ» يَأْبَى ذلك».

قال أبو حيان^(٣): كأنه تَحْوِيلٌ أن في العَطْفِ يلزم القَيْدُ الذي في المعطوف عليه، وهو «مِنْ حِسَابِهِمْ» فهو قيد في «شيء» فلا يجوز عنده أن يكون من عَطَفِ المفردات عطفاً على «من شيء» على الموضع؛ لأنه يصير التقدير عنده: ولكن ذكرى من حسابهم، وليس المعنى على هذا، وهذا الذي تَحْوِيلُهُ ليس بشيء، ولا يلزم في العطف بـ «لكن» ما ذكر؛ تقول: ما عندنا رَجُلٌ سَوٌّ ولكن رَجُلٌ صِدْقٍ، وما عندنا رَجُلٌ من تميم ولكن رَجُلٌ من قريش، وما قام من رَجُلٍ عالم ولكن رَجُلٌ جاهل، فعلى هذا الذي قَرَّرْنَاهُ يجوز أن يكون من عطف الجمل كما تقدم، وأن يكون من عَطَفِ المفردات والعطف بالواو، ولكن جيء بها للاستدراك.

قال شهابُ الدِّينِ^(٤): قوله: «تقول: ما عندنا رجل سوء ولكن رجل صدق» إلى

(١) ينظر: الكشف ٣٥/٢.

(٢) ينظر: الدر المصون ٨٩/٣.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١٥٨/٤.

(٤) ينظر: المصدر السابق.

آخر الأمثلة التي ذكرها لا يَرُدُّ على الزمخشري^(١)؛ لأن الزمخشري وغيره من أهل اللسان والأصوليين يقولون: إنَّ العطف ظاهراً في التشريك، فإن كان في المعطوف عليه قيدٌ، فالظاهرُ تقييد المعطوف بذلك القيد؛ إلا أن تجيء قرينة صارفةً، فيحال الأمر عليها.

فإذا قلت: ضربت زيداً يوم الجمعة وعمراً، فالظاهر اشتراك عمرو مع زيد في الضرب مقيداً بيوم الجمعة، فإن قلت: وعمراً يوم السبت لم يشاركه في قيده، والآية الكريمة من قبيل النوع الأول؛ أي: لم يؤت مع المعطوف بقرينة تُخرجه، فالظاهر مُشاركته للأول في قيده، ولو شاركه في قيده لزم منه ما ذكر الزمخشري، وأما الأمثلة التي أوردتها فالمعطوف مُقيّد بغير القيد الذي قيد به الأول، وإنما كان ينبغي أن يُمثَّل بقوله: «ما عندنا رجل سوء ولكن امرأة وما عندنا رجل من تميم ولكن صبي»، فالظاهر من هذا أن المعنى: ولكن امرأة سوء، ولكن صبي من قريش.

وقول الزمخشري^(٢): «عطفاً على محل: من شيء» ولم يقل: عطفاً على لفظه لفائدة حسنَةٍ يَعْسُرُ مَعْرِفَتَهَا، وهو أن «لكن» حرف إيجاب، فلو عطف ما بعدها على المجرور بـ «من» لفظاً لزم زيادة «من» في الواجب، وجمهور البصريين على عدم زيادتها فيه، ويدلُّ على اعتبار الإيجاب في «لكن» أنهم إذا عطفوا بعد خبر «ما» الحجازية أبطلوا النصب؛ لأنها لا تعمل في المتنقض النفي، و «بل» كـ «لكن» فيما ذكرنا.

فصل في النزول

روي عن ابن عباس أنه قال: لما نزلت هذه الآية ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ قال المسلمون: لئن كنّا كلما استهزأ بالمشركون بالقرآن، وخاضوا فيه فمنا عنهم لما قدّرنا على أن نجلس في المسجد الحرام، وأن نطوف بالبيت، وهم يخوضون أبداً^(٣).

وفي رواية: قال المسلمون: فإنّا نخاف الإثم حين نتركهم، ولا ننهاهم، فأنزل الله ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ﴾ أي: من آثام الخائفين من شيء «ولكن ذكرى» أي: ذكروهم وعظّوهم بالقرآن، والذكرُ والذكرى واحد، يريد ذكروهم ذكرى لعلهم يتقون الخوض إذا وعظّموهم، فرخص في مجالستهم على الوغظ لعلهم يمنعهم ذلك من الخوض.

وقيل: لعلهم يستحيون.

قوله تعالى: ﴿وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِباً وَلَهْوَاً وَغَرَّتُهُمْ الْحَيَوةُ الدُّنْيَا﴾

(١) ينظر: الكشف ٣٥/٢.

(٢) ينظر: الكشف ٣٥/٢.

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٢٦/٥) عن أبي مالك وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٧/٣) عن أبي مالك وسعيد بن جبير وزاد نسبه لعبد بن حميد وأبي داود في ناسخه وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

وَذَكِّرْ بِهِ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ وَإِنْ تَعَدَّلَ كُلُّ عَدْلٍ لَا يُؤْخَذَ مِنْهَا أُولَئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُوا بِمَا كَسَبُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴿٧٠﴾

«اتَّخَذُوا» فيها وجهان :

أحدهما : أنها مُتَعَدِّيَّةٌ لواحد، على أنها بمعنى «اكتسبوا» و «عملوا»، و «لهوا» ولعباً على هذا مفعول من أجله ؛ أي : اكتسبوه لأجل اللهو واللعب .

والثاني : أنها المُتَعَدِّيَّةُ إلى اثنين : أولهما «دينهم» ، وثانيهما «لعباً ولهوا» .

قال أبو حيان^(١) : ويظهر من بعض كلام الزمخشري^(٢) ، وكلام ابن عطية^(٣) أن «لعباً ولهوا» هو المفعول الأول ، و «دينهم» هو المفعول الثاني .

قال الزمخشري^(٤) : أي دينهم الذي كان يجب أن يأخذوا به لعباً ولهواً ، وذلك أن عبادتهم وما كانوا عليه من تَبَجِيرِ الْبَحَائِرِ وتسييب السَّوَابِ من باب اللَّهْوِ واللَّعْبِ ، واتِّبَاعِ هَوَى النَّفْسِ ، وما هو من جِنْسِ الْهَزْلِ لا الجدِّ ، أو اتَّخَذُوا ما هو لَعِبٌ ولهو من عبادة الأصنام ديناً لهم ، أو اتَّخَذُوا دينهم الذي كُلَّفُوهُ ، وهو دين الإسلام لعباً ولهواً حيث سخروا به ؛ قال : «فظاهر تقديره الثاني يدل على ما ذكرنا» .

وقال ابن عطية^(٥) : «وأضاف الدِّينَ إليهم على مَعْنَى أَنَّهُمْ جَعَلُوا اللَّعْبَ واللَّهْوَ ديناً ، ويحتمل أن يكون المعنى : اتَّخَذُوا دِينَهُمُ الذي كان يَتَّبِعِي لَهُمْ لعباً ولهواً ، فتفسيره الأول هو ما ذكرناه عنه» . انتهى .

قال شهاب الدين^(٦) : وهذا الذي ذَكَرَاهُ إنما ذَكَرَاهُ تفسير معنى لا تفسير إعراب ، وكيف يجعلان النكرة مَفْعُولاً أَوَّلَ ، والمعرفة مفعولاً ثانياً من غير داعية إلى ذلك ، مع أنهما من أكابر أهل هذا اللسان ، وانظر كيف أبرزا ما جَعَلَاهُ مفعولاً أول معرفة ، وما جعلاه ثانياً نكرة في تركيب كلامهما [يخرج] على كلام العرب ، فكيف يظن بهما أن يجعلوا النكرة محدثاً عنها ، والمعرفة حديثاً في كلام الله تعالى ؟

قوله تعالى : ﴿وَعَرَّثَهُمُ الْخَيْرَ الدُّنْيَا﴾ تحتمل وجهين :

أحدهما : أنها مستأنفة .

والثاني : أنها عطف على صلة «الذين» ، أي : الذين اتَّخَذُوا وَغَرَّثَهُمْ ، وقد تقدم معنى «الغُرُور» في آخر آل عمران .

(١) ينظر : البحر المحيط ١٥٩/٤ .

(٤) ينظر : الكشاف ٣٥/٢ .

(٢) الكشاف ٣٦/٢ .

(٥) المحرر الوجيز ٣٠٥/٢ .

(٣) المحرر الوجيز ٣٠٥/٢ .

(٦) ينظر : الدر المصون ٩٠/٣ .

وقيل هنا: غَرَّتْهُمْ من «الغَرَّ» بفتح الغين، أي: ملأت أفواههم وأشبعتهم، وعليه قول الشاعر: [الطويل]

٢١٩٩ - وَلَمَّا التَّقَيْنَا بِالْحُلَيْبَةِ غَرَّنِي بِمَغْرُوفِهِ حَتَّى خَرَجْتُ أَفُوقُ^(١)

فصل في معنى الآية

المُرَاد من هؤلاء الذين اتخذوا دينهم لعباً ولهواً، يعني الكفار الذين إذا سَمِعُوا آيات الله استهزءوا بها وتلاعبوا.

وقيل: إن الله - تعالى - جعل لكل قوم عيداً واتَّخَذَ كل قوم دينهم؛ أي عيدهم لعباً ولهواً، وعيد المسلمين الصلاة والتكبير، وفعل الخير مثل الجمعة والفطر والتحر.

وقيل: إن الكُفَّار كانوا يحكمون في دين الله بمجرد [التشهي والتمني مثل تحريم]^(٢) السَّوَابِجِ وَالْبَحَائِرِ.

وقيل: اتخذهم الأصنام وغيرها ديناً لهم.

وقيل: هم الذين ينصرون الدين ليتوسَّلُوا به إلى أخذ المناصب والرياسة، وغلبة الخصم، وجمع الأموال، فهؤلاء الذين [نصروا الدين]^(٣) لأجل الدنيا، وقد حكم الله على الدنيا في سائر الآيات بأنها لعبٌ ولَهْوٌ.

ويؤكد هذا الوجه قوله تعالى: ﴿وَعَرَّتْهُمْ الْحَيَوةُ الدُّنْيَا﴾.

قوله: «وذكر به» أي: بالقرآن، يدلُّ له قوله: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: ٤٥] وقيل: يعود على «حسابهم».

وقيل: على «الدين» أي: الذي يجب عليهم أن يتدائروا، ويعتقدوا بصحته.

وقيل: هذا ضمير يفسره ما بعده، وسيأتي إيضاحه.

قوله: «أَنْ تُبْسَلَ» في هذا وجهان:

المشهور - بل الإجماع - على أنه مفعول من أَجَلِه، وتقديره: مَخَافَةَ أَنْ تُبْسَلَ، أو كراهة أَنْ تُبْسَلَ أو ألا تبسل.

والثاني: قال أبو حيان^(٤) بعد أن نقل الاتفاق على المفعول من أَجَلِه: «ويجوز عندي أن يكون في موضع جرٍّ على البدل من الضمير، والضمير مفسر بالبدل، ويضمّر الإنسال لما في الإضمار من التَّخْصِيم، كما أضمرنا ضمير الأمر والشأن، والتقدير: وذكر

(١) ينظر البيت في البحر ٤/١٦٠، روح المعاني ٧/١٨٦، والدر المصون ٣/٩٠، حاشية الشهاب على

البيضاوي ٤/٨٠.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٤/١٦٠.

بارتهان النفوس، وجبسها بما كسبت، كما قالوا: «اللهم صلّ عليه الرؤوف الرحيم»، وقد أجاز ذلك سيبويه^(١)؛ قال: فإن قلت: ضربت وضربوني قومك، نَصَبْتُ إلا في قول من قال: «أكلوني البراغيث» أو تحمله على البَدَل من المضمَر.

وقال أيضاً: فإن قلت: «ضربني وضربتهم قومك، رفعت على التقديم والتأخير إلا أن تجعل هاهنا البَدَل، كما جعلته في الرفع». انتهى.
وقد روي قوله: [الطويل]

٢٢٠٠ - فَاَسْتَاكَتْ بِهٖ عُودٌ لِسَجَلٍ^(٢)

بجر «عود» على البَدَل من الضمير.

قال شهاب الدين^(٣): أما تفسير الضمير غير المرفوع بالبَدَل، فهو قول الأخفش، وأنشد عليه هذا العَجَزَ وأوله: [الطويل]

٢٢٠١ - إِذَا هِيَ لَمْ تَسْنَكْ بِعُودِ أَرَاكِ تَنْخُلَ فَاَسْتَاكَتْ بِهٖ عُودٌ لِسَجَلٍ^(٤)

والبيت لطفيل الغنوي، يروى برفع «عود»، وهذا هو المشهور عند النحاة، ورفع على إعمال الأول، وهو «تَنْخُلُ»، وإهمال الثاني وهو «فَاَسْتَاكَتْ»، فأعطاه ضميره، ولو أعمله لقال: «فاستاك بعود إسحل»، ولا يمكن لانكسار البيت، والرواية الأخرى التي استشهد بها ضعيفة جداً لا يعرفها أكثر المغريين، ولو استشهد بما لا خلاف عليه فيه كقوله: [الطويل]

٢٢٠٢ - عَلَى خَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضُرَّ بِالْمَاءِ حَاتِمٌ^(٥)

بجر «حاتم» بدلاً من الهاء في «جوده»، والقوافي مجرورة لكان أولى.

والإنسَالُ: الارتهان، ويقال: أُنْسَلْتُ ولدي وأهلي، أي ارتهنتهم؛ قال: [الوافر]

٢٢٠٣ - وَإِنْسَالِي بَنِي بَغْيِرٍ جُرْمَ بَعْوَنَاهُ وَلَا بِدَمٍ مُرَاقٍ^(٦)

(١) ينظر: الكتاب ٣٩/١.

(٢) جزء من عجز بيت وتماهه في البيت الذي يليه، والبيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص(٤٩٨)، الرد على النحاة ص(٩٧)، شرح المفصل ٧٩/١، الكتاب ٧٨/١، ولطفيل الغنوي في ديوانه ص(٦٥)، شرح أبيات سيبويه ١٨٨/١، ولعمر أو لطفيل أو للمقتع الكندي في المقاصد النحوية ٣٢/٣، ولعبد الرحمن بن أبي ربيعة المخزومي أو لطفيل الغنوي في شرح شواهد الإيضاح ص(٨٩)، أمالي ابن الحاجب ١/٤٤٤، الدرر ١/٢٢٢، شرح الأشموني ١/٢٠٥، همع الهوامع ١/ج٦٦، الدر المصون ٣/٩١ البحر المحيط ٤/١٦٠.

(٣) ينظر: الدر المصون ٣/٩١.

(٤) تقدم قرئاً.

(٥) تقدم.

(٦) البيت لعوف بن الأحوص الباهلي.

ينظر: لسان العرب (بعاء)، التهذيب ٣/٢٤١، القرطبي ٧/١٣، مجاز القرآن ١/١٩٤، الدر المصون ٩١/٣.

بَعُونَا: جَعَيْنَا، وَالْبَعُورُ: الْجَنَائِدُ.

وقيل: الإِبْسَالُ أَنْ يُسْلِمَ الرجل نفسه لِلْهَلَكَةِ وقال الراغب^(١): «الْبَسْلُ: ضَمُّ الشَّيْءِ وَمَنْعُهُ، وَلِتَضْمِينِهِ مَعْنَى الضَّمِّ اسْتَعْيِرَ لِنَقْطَةِ الْوَجْهِ، فَقِيلَ: هُوَ بَاسِلٌ وَمُبَسَّلٌ الْوَجْهَ، وَلِتَضْمِينِهِ مَعْنَى الْمَنْعِ قِيلَ لِلْمُحَرَّمِ وَالْمُرْتَهَنِ: بَسْلٌ»، ثُمَّ قَالَ: وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْحَرَامِ وَالْبَسْلِ أَنَّ الْحَرَامَ عَامٌ فِيمَا كَانَ مَمْنُوعاً مِنْهُ بِالْقَهْرِ وَالْحَكْمِ، وَالْبَسْلُ هُوَ الْمَمْنُوعُ بِالْقَهْرِ، وَقِيلَ لِلشَّجَاعَةِ: بَسَالَةٌ؛ إِمَّا لِمَا يُوصَفُ بِهِ الشَّجَاعُ مِنْ غُبُوسٍ وَجْهِهِ، وَلِأَنَّهُ شَدِيدُ الْبُسُورَةِ يَقَالُ بِسَرِ الرَّجُلِ إِذَا اشْتَدَّ عُبُوسُهُ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ عَسَيْتُمْ فِى غُبُوسٍ مُّشْرَكِينَ﴾ [المدثر: ٢٢] فَإِذَا زَادَ قَالُوا: بَسْلٌ، أَوْ لِكَوْنِهِ مُحَرَّماً عَلَى أَقْرَانِهِ، أَوْ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ مَا فِي حُوزَتِهِ، وَمَا تَحْتَ يَدِهِ مِنْ أَعْدَائِهِ وَالْبُسْلَةُ: أَجْرَةُ الرَّاقِي مَأْخُودَةٌ مِنْ قَوْلِ الرَّاقِي: أَبَسَلْتُ زَيْداً؛ أَيْ: جَعَلْتُهُ مُحَرَّماً عَلَى الشَّيْطَانِ، أَوْ جَعَلْتُهُ شَجَاعاً قَوِيّاً عَلَى مُدَافَعَتِهِ، وَ«بَسْلٌ» فِي مَعْنَى «أَجَلٌ» وَ«بَسْلٌ» أَيْ: فَيَكُونُ حَرْفٌ جَوَابٌ كـ «أَجَلٌ»، وَاسْمٌ فَعْلٌ بِمَعْنَى اكْتَفَى كـ «بَسَّ».

وقوله «بِمَا» متعلق بـ «بَسْلٌ»، أَيْ بِسَبَبِ، وَ«مَا» مُصَدَّرِيَّةٌ، أَوْ بِمَعْنَى «الَّذِي»، أَوْ نَكْرَةً وَأَمْرَهَا وَاضِحٌ.

فصل في معنى التبسل

قال مجاهد وعكرمة والسدي: قال ابن عباس: «تُبَسَّلُ»: تَهْلِكُ^(٢)، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ثُرْتَهُنَّ فِي جَهَنَّمَ بِمَا كَسَبَتْ فِي الدُّنْيَا، وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَّاءِ^(٣).

وقال قتادة: تُخْبَسُ فِي جَهَنَّمَ^(٤).

وقال الضحاك: تُحَرَّقُ.

وقال الأخفش: تُجَارَى.

وروي عن ابن عباس: تُفَضَّحُ^(٥) وقال ابن زيد: تُؤْخَذُ^(٦).

قوله: «لَيْسَ لَهَا» هَذِهِ الْجُمْلَةُ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ:

أحدها: أَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ سَبَقَتْ لِلْإِخْبَارِ بِذَلِكَ.

والثاني: أَنَّهَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ صِفَةٌ لـ «نَفْسٍ».

(١) ينظر: المفردات ٤٦.

(٢) ذكره الرازي في «تفسيره» (٢٤/١٣) عن الحسن ومجاهد.

(٣) ينظر: الرازي ٢٤/١٣.

(٤) أخرجه الطبري (٢٢٩/٥) عن قتادة وابن زيد.

(٥) أخرجه الطبري (٢٢٩/٥) عن ابن عباس وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣٩/٣) وزاد نسبه لابن

المنذر وابن أبي حاتم والرازي ٢٤/١٣.

(٦) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٢٩/٥) عن ابن زيد.

والثالث: أنها في مَحَلٍّ نَضَبٌ حالاً من الضمير في «كسبت».

قوله: «مِنْ دُونِ» في «مِنْ» وجهان:

أظهرهما: أنها لا ابتداءً الغاية.

والثاني: أنها زَائِدَةٌ نقله ابن عطية^(١)، وليس بشيء، وإذا كانت لا ابتداءً الغاية، ففيما

يتعلّق به وجهان:

أحدهما: أنها حالٌ من «وليّ»؛ لأنها لو تأخّرت لكانت صِفَةً له فتعلّق بمحذوف

هو حال.

الثاني: أنها خبر «ليس» فتعلّق بمحذوف أيضاً هو خبر لـ «ليس»، وعلى هذا

فيكون «لها» متعلّقاً بمحذوف على البيان، كما تقدم نظيره، و «من دون الله» فيه حذف مضاف أي: من دون عذابه وجزائه وليّ ولا شفيع يشفع لها في الآخرة.

قوله: «وَإِنْ تَعْدِلْ» أي: تَفْتَدِي «كُلَّ عَدْلٍ»: كُلُّ فداء، و «كل» منصوب على

المصدرية؛ لأن «كل» بحسب ما تضاف إليه هذا هو المشهور، ويجوز نَضْبُهُ على

المفعول به؛ أي: وَإِنْ تَعْدِلْ يَدَاهَا كُلُّ مَا تَفْدِي بِهِ لَا يُؤْخَذُ، فالضمير في «لا يُؤْخَذُ» على

الأول، قال أبو حيّان: «عائد على المَعْدُولِ به المفهوم من سياق الكلام، ولا يعود إلى

المصدر؛ لأنه لا يُسْنَدُ إليه الأخذ، وأما في «وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ» [البقرة: ٤٨] فيمعى

المَفْدِيّ به فيصح» انتهى. أي: إنه إنما أسند الأخذ إلى العَدْلِ صريحاً في «البقرة»؛ لأنه

ليس المراد المصدر، بل الشيء المَفْدِيّ به، وعلى الثاني يعود على «كل عدل»؛ لأنه

ليس مصدراً فهو كآية البقرة.

وقال ابن الخطيب^(٢): ويمكن حَمْلُ الأخذ هنا بمعنى القَبُولِ؛ قال تعالى ﴿وَيَأْخُذْ

أَلَصَدَقَتِ﴾ [التوبة: ١٠٤] أي: يقبلها وإذا [ثبت هذا فيُحْمَلُ]^(٣) الأخذ هاهنا على القبول

ويزول المحذور، وفي إسناد الأخذ إلى المصدر عبارة عن الفعل يعني يؤخذ مسنداً «إلى»

منها لا إلى ضميره أي: لأن العدل بالمعنى المصدري لا يؤخذ، بخلاف قوله: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ

مِنْهَا عَدْلٌ﴾ فإنه المَفْدِيّ به.

قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُوا﴾، يجوز أن يكون «الَّذِينَ» خبراً، و «لهم شراب» خبراً

ثانياً، وأن يكون «لهم شراب» حالاً؛ إما من الضمير في «أُبْسِلُوا» وإما من الموصول

نفسه، و «شراب» فاعلٌ لاعتماد الجار قبله على ذي الحال، ويجوز أن يكون «لهم

شراب» مُسْتَأْنَفًا، فهذه ثلاثة أوجه، ويجوز أن يكون «الذين» بدلاً من «أُولَئِكَ» أو نعتاً

فيتعين أن تكون الجملة من «لهم شراب» خبراً للمبتدأ، فيحصل في الموصول أيضاً ثلاثة

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٣/٣٠٦.

(٣) سقط في أ.

(٢) ينظر: الرازي ١٣/٢٤.

أوجه؛ كونه خبيراً، أو بدلاً، أو نعتاً فجاءت مع ما قبلها ستة أوجه في هذه الآية، و «شراب» يجوز رفعه من وجهين؛ الابتدائية والفاعلية عند الأخفش، وعند سيبويه أيضاً على أن يكون «لهم» هو خبر المبتدأ أو حالاً، حيث جعلناه حالاً، و «شراب» مرفوع به لاعتماده على ما تقدم، و «من حميم» صفة لـ «شراب» فهو في محل رفع، ويتعلق بمحذوف.

و «شراب» فعال بمعنى مفعول كـ «طعام» بمعنى «مطعم»، و «شراب» بمعنى «مشروب» لا يَنْقَاسُ ولا يقال: «أكال» بمعنى «مأكول» ولا «ضراب» بمعنى «مضروب».

والإشارة بذلك إلى الذين اتخذوا في قول الزمخشري^(١) والحوافي، فلذلك أتى بصيغة الجمع، وفي قول ابن عطية^(٢) وأبي البقاء^(٣) إلى الجنس المفهوم من قوله «أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ» إذ المراد به عموم الأنفس، فلذلك أشير إليه بالجمع، ومعنى الآية: أولئك الذين أسلموا أسلموا للهلاك بما كسبوا «لهم شراب من حميم وعذاب أليم بما كانوا يكفرون».

قوله تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَا اللَّهَ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانًا لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَىٰ أَتُنَبِّئُكُمْ بِإِشْرِكِ هُدَىٰ اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَأَمْرًا يُسَلِّمُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٧١﴾ وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٧٢﴾﴾

المقصود من هذه الآية الرّد على عبدة الأصنام، وهي مؤكدة لقوله تعالى قبل ذلك: ﴿قُلْ إِنْ تُحِبُّ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٦].

فقوله: «أدعوا من دون الله» أي: أنعبد من دون الله النافع الضار ما لا يقدر على نفعنا إن عبدناه، ولا على ضررنا إن تركناه.

قوله «أدعوا» استفهام توبيخ وإنكار، والجملة في محل نصب بالقول، و «ما» مفعولة بـ «ندعوا»، وهي موصولة أو نكرة موصوفة، و «من دون الله» متعلق بـ «ندعوا».

قال أبو البقاء^(٤): «ولا يجوز أن يكون حالاً من الضمير في «يَنْفَعُنَا» ولا معمولاً لـ «يَنْفَعُنَا» لتقدمه على «ما»، والصلة والصفة لا تعمل فيما قبل الموصول والموصوف.

قوله: «من الضمير في يَنْفَعُنَا» يعني به المرفوع العائد على «ما» وقوله: «لا تعمل فيما قبل الموصول والموصوف» يعني: أن «ما» لا تخرج عن هذين القسمين ولكن يجوز أن يكون «من دون» حالاً من «ما» نفسها على قوله؛ إذ لم يجعل المانع من جعله حالاً من ضميره الذي في «يَنْفَعُنَا» إلا صناعياً لا معنوياً، ولا فرق بين الظاهر وضميره بمعنى

(٣) ينظر: الإملاء ١/ ٢٤٧.

(١) ينظر: الكشف ٢/ ٣٦.

(٤) ينظر: الإملاء ١/ ٢٤٧.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٢/ ٣٠٦.

أنه إذا جازَ أن يكون حالاً من ظاهره، جاز أن يكون حالاً من ضميره، إلا أن يمنع مانع.
قوله: «وَنُرَدُّ» فيه وجهان:

أظهرهما: أنه نَسَقَ على «نَدُّوا» فهو داخل في حَيْزِ الاستفهام المُتَسَلِّطِ عليه القَوْلُ.

الثاني: أنه حالٌ على إضمار مبتدأ؛ أي: ونحن نُرَدُّ.

قال أبو حيَّان^(١) بعد نقله هنا عن أبي البقاء: «وهو ضعيف لإضمار المبتدأ، ولأنها تكون حالاً مؤكدة»، وفي كونها مؤكدة نظراً؛ لأن المؤكدة ما فهم معناها من الأول، وكأنه يقول: من لازم الدعاء «من دون الله» الارتداد على العقب.

قوله: «عَلَى أَغْقَابِنَا» فيه وجهان:

أحدهما: أنه متعلقٌ بـ «نُرَدُّ».

والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوف على أنه حال من مرفوع «نرد» أي: نرد راجعين على أغقابنا، أو منقلبين، أو متأخرين كذا قدزوة، وهو تفسير معنى؛ إذا المُقَدَّرُ في مثله كَوْنٌ مُطْلَقٌ، وهذا يحتمل أن يقال فيه: إنه حال مؤكدة، و «بعد إذ» مُتَعَلِّقٌ بـ «نُرَدُّ».

[ومعنى الآية: ونرد على أعقابنا إلى الشُّرْكِ مرتدين بعد إذ هدانا الله إلى الإسلام.

يقال لكل من أَعْرَضَ عن الحق إلى الباطل: إنه رجع إلى خَلْفٍ، ورجع على عَقْبِيهِ، ورجع القَهْقَرَى؛ لأن الأصل في الإنسان الجَهْلُ ثم يترقى ويتعلم حتى يتكامل، ويحصل له العلم. قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ﴾ [النحل: ٧٨] فإذا رجع من العِلْمِ إلى الجَهْلِ مرة أخرى، فكأنه رجع إلى أَوَّلِ أمره، فلهذا السبب يقال: فلان رُدُّ على عَقْبِيهِ^(٢).

قوله «كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ» في هذه الكاف وجهان:

أحدهما: أنه نَعَتْ مصدرٍ محذوف؛ أي: نُرَدُّ رَدّاً مثل رُدِّ الذين.

الثاني: في مَحَلٍّ نصب على الحال من مرفوع «نرد»، أي: نرد مُشْبِهِينَ الذي استهوته الشياطين، فمن جَوَزَ تعدُّدَ الحالِ جعلها حالاً ثانية، إن جعل «على أعقابنا» حالاً، ومن لم يُجَوِّزْ ذلك جعل هذه الحال بدلاً من الحال الأولى، أو لم يجعل على أعقابنا حالاً، بل متعلقاً بـ «نرد». والجمهور على^(٣) «استهْوَتْهُ» بقاء التانيث، وحمزة^(٤) «اسْتَهْوَاهُ» وهو على قاعدته من الإمالة، والوجهان معروفان مما تقدم في ﴿تَوَفَّنَهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام: ٦١] وقرأ^(٥) أبو عبد الرحمن والأعمش: «اسْتَهْوَتْهُ الشَّيْطَانُ» بتأنيث الفعل، والشیطان مفرداً.

(١) ينظر: البحر المحيط ٩٣/٤.

(٢) سقط في ب.

(٣) ينظر: الدر المصون ٩٤/٣، البحر المحيط ١٦٢/٤، حجة القراءات ص(٢٥٦).

(٤) ينظر: الدر المصون ٩٤/٣، البحر المحيط ١٩٢/٤، حجة القراءات ص(٢٥٦).

(٥) ينظر: الدر المصون ٩٤/٣، البحر المحيط ١٦٢/٤، روح المعاني ١٨٩/٧.

قال الكسائي^(١): «وهي كذلك في مصحف ابن مسعود»، وتوجيه هذه القراءة أنا نُؤوّل المذكور بمؤنث كقواهم: «أنته كتابي فاحتقرها»؛ أي: صحيفتي، وتقدّم له نظائر.

وقرأ الحسن البصري^(٢): «الشَّيَاطُون» وجعلوها لَخْنًا، ولا تَصِلُ إلى اللَّحْنِ، إلا أنها لَعِيَّةٌ رديئة، سُمِعَ: حول بستان فلان بساتون وله سلاطون، ويُحْكِي أنه لما حكيت قراءة الحسن لَحْنَهُ بعضهم، فقال الفراء^(٣): «أي والله يُلْحِنُونَ الشيخ، ويستشهدون بقول رؤبة». ولعمري لقد صدق الفراء في إنكار ذلك.

والمراد بـ «الَّذِي» الْجِنْسُ، ويحتمل أن يراد به الواحد الْفَذُّ.

قوله: «في الْأَرْضِ» فيه أربعة أوجه:

أحدها: أنه مُتَعَلِّقٌ بقوله: «اسْتَهْوَتْهُ».

الثاني: أنه حالٌ من مفعول «اسْتَهْوَتْهُ».

الثالث: أنه حالٌ من «حيران».

الرابع: أنه حالٌ من الضمير الْمُسْتَكِنُ في «حيران»، و «حيران» حال إما من «هاء»

«استهوته» على أنها بدلٌ من الأولى، وعند من يجيز تعددّها، وإما من «الَّذِي»، وإما من

الضمير المستكن في الظرف، و «حيران» مؤنثه «حيري»، فلذلك لم يَنْصَرِفْ، والفعل

حَارَ يَحَارُ حَيْرَةً وَحَيْرَانًا وَحَيْرُورَةً، و «الحيران» الْمُتَرَدِّدُ في الأمر لا يهتدي إلى مَخْرَجٍ.

وفي اشتقاق «اسْتَهْوَتْهُ» قولان:

الأول: أنه مشتق من الْهُوَيِّ في الأرض، وهو النزول من الموضع العالي إلى

الوَهْدَةِ [السافلة]^(٤) العميقة [في قعر الأرض]^(٥) فشبه الله تعالى حال هذا الضالّ به،

كقوله: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [الحج: ٣١] ولا شك أن الإنسان حال

هُوَيٍّ من المكان العالي إلى الوَهْدَةِ العميقة يكون في غاية الاضطراب والدهشة والحيرة.

والثاني: أنه مُشْتَقٌّ من اتَّبَعَ الْهُوَى والميل، فإنه من كان كذلك، فإنه ربما بلغ

النهاية في الحيرة.

واعلم أن هذا المثل في غاية الْحُسْنِ؛ لأن الذي يَهْوِي من المكان العالي إلى

الْوَهْدَةِ العميقة، يحصل له كمال التَّرَدُّدِ والدهشة والحيرة؛ لأنه لا يعرف على أي موضع

يزداد بَلَاؤُهُ بسبب سقوطه عليه أو يَقِلُّ^(٦).

(١) ينظر: الدر المصون ٩٤/٣، البحر المحيط ١٦٢/٤، روح المعاني ١٨٩/٧.

(٢) ينظر: الدر المصون ٩٤/٣، البحر المحيط ١٦٢/٤، روح المعاني ١٨٩/٧.

(٣) ينظر: الدر المصون ٩٤/٣، البحر المحيط ١٦٢/٤، روح المعاني ١٨٩/٧.

(٤) سقط في أ.

(٥) سقط في أ.

(٦) ينظر: الرازي ٢٠/١٣.

قوله «لَهُ أَصْحَابٌ» جملة في محل نصب صفة لـ «حيران»، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في «حيران»، وأن تكون مستأنفة^(١)، و «إلى الهدى» متعلقة بـ «يدعونه»، وفي مصحف ابن مسعود وقراءته: «أتينا» بصيغة الماضي، و «إلى الهدى» على هذه القراءة متعلّق به، وعلى قراءة الجمهور، فالجملة الأمرية في محل نصب بقول مضمّر أي يقولون: اثنتا والقول المضمّر في محل صفة لأصحاب وكذلك «يدعونه». قالوا: نزلت هذه الآية في عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه فإنه كان يدعو أباه إلى الكُفر، وأبوه يدعوّه إلى الإيمان.

وقيل: المراد أن لذلك الكافر الضالّ أصحاباً يدعونه إلى ذلك الضلال، ويسمونه بأنه هو الهدى، والصحيح الأوّل.

ثم قال تعالى: ﴿قُلْ إِيَّاكَ هُدًى اللَّهُ هُوَ الْهُدَى﴾ يَزَجُرُ بذلك عن عبادة الأصنام، كأنه يقول: لا تفعل ذلك، فإن الهدى هدى الله لا هادي غيره. قوله: «وَأْمُرْنَا لِنُسْلِمَ» في هذه «اللام» أقوال:

أحدها: وهو مذهب سيبويه^(٢) أن هذه اللام بعد الإرادة والأمر وشبههما مُتَعَلِّقَةٌ بمحذوف على أنها خبر للمبتدأ، وذلك المبتدأ هو مصدرٌ من ذلك الفعل المتقدم، فإذا قلت: أردت لتقوم وأمرت زيّداً ليذهب، كان التقدير: الإرادة للقيام، والأمر للذهاب، كذا نقل أبو حيّان^(٣) ذلك عن سيبويه وأصحابه، وفيه ضَعْفٌ تقدّم في سورة النساء عند قوله ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُثَبِّتَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦].

الثاني: أن مفعول الأمر والإرادة محذوف، وتقديره: وأمرنا بالإخلاص لنسلم.

الثالث: قال الزمخشري^(٤): هي تَغْلِيلٌ للأمر بمعنى أمرنا وقيل لنا أسلموا لأجل أن نسلم.

الرابع: أن «اللام» زائدة؛ أي: أمرنا أن نسلم.

الخامس: أنها بمعنى «الباء» أي بأن نسلم.

السادس: أن «اللام» وما بعدها مفعول الأمر واقعة موقع «أن» أي: أنهما مُتَعاقِبَانِ، فتقول: أمرتك لتقوم، وأن تقوم، وهذا مذهب الكوفيين.

وقال ابن عطية^(٥): ومذهب سيبويه أن «لِنُسْلِمَ» في موضع المفعول، وأن قولك: أمرت لأقوم وأن أقوم يجريان سواءً وقال الشاعر: [الطويل]

(١) ينظر: الدر المصون ٣/ ٩٤، البحر المحيط ٤/ ١٦٢.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٤٧٩.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٤/ ١٦٣.

(٥) ينظر: المحرر الوجيز ٢/ ٣٠٨.

(٤) ينظر: الكشف ٢/ ٣٧.

٢٠٤٤ - أَرِيدُ لَأَنْتَسِيَ حُبَّهَا فَكَأَنَّمَا نَمَثُلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ طَرِيقٍ^(١)

وهذا ليس مذهب سيوييه، إنما مذهبه ما تقدّم تحقيقه في «سورة النساء».

قوله «وَأَنْ أَقِيمُوا» فيه أقوال:

أحدها: أنها في محل نصب بالقول نسقاً على قوله: «إِنْ هُدَى اللَّهُ هُوَ الْهُدَى» أي: قل هذين الشيئين.

والثاني: أنه نسق على «لنسلم» أي: وأمرنا بكذا للإسلام، ولنقيم الصلاة، و «أن» تُوصل بالأمر كقولهم: كتبت إليه بأن قم، حكاة سيوييه^(٢) وهذا زأْي الزَّجَاجِ^(٣).

والثالث: أنه نسق على «أَتَيْنَا» قال مكّي^(٤): لأن معناه: «أن اثنتا»، وهو غير ظاهر.

والرابع: أنه مَعْطُوفٌ على مفعول الأمر المقدر، والتقدير: وأمرنا بالإيمان، وبإقامة الصلاة قاله ابن عطية^(٥).

قال أبو حيّان^(٦): وهذا لا بأس به، إذ لا بُدَّ من تقدير المفعول الثاني لـ «أمرنا» ويجوز حذف المعطوف عليه لِقَهْمِ المعنى؛ تقول: أَضْرَبْتُ زيداً؟ فتجيب نعم وعمرأ؛ التقدير: ضربته وعمرأ.

وقد أجاز الفراء: «جاءني الذي وزيد قائمان»، التقدير: الذي هو وزيد قائمان، فحذف «هو» لدلالة المعنى عليه، وهذا الذي قاله أنه لا بأس به ليس من أصول البصريين.

و «أما نعم وعمرأ» فلا دلالة فيه؛ لأن «نعم» قامت مقام الجملة المحذوفة. وقال مكّي^(٧) قريباً من هذا القول، إلا أنه لم يُصَرِّحْ بحذف المعطوف عليه، فإنه قال: و «أن» في موضع نصب بحذف الجار، تقديره: وبأن أقيموا، فقوله: وبأن أقيموا هو معنى قول ابن عطية، إلا أن ذلك [أوضحه]^(٨) بحذف المعطوف عليه.

وقال الزمخشري^(٩): فإن قلت: علام عطف قوله: «وَأَنْ أَقِيمُوا»؟ قلت: على موضع «لنسلم» كأنه قيل: وأمرنا أن نسلم، وأن أقيموا.

قال أبو حيّان^(١٠): وظاهر هذا التقدير أن «لنسلم» في موضع المفعول الثاني لـ «أمرنا» وعطف عليه: «وَأَنْ أَقِيمُوا» فتكون اللام على هذا زَائِدَةٌ، وكان قد تقدّم قبل هذا أن «اللام» تعليل للأمر، فتناقض كلامه؛ لأن ما يكون علّةً يستحيل أن يكون مفعولاً،

(١) تقدم.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٤/١٦٤.

(٢) ينظر: الكتاب ١/٤٧٩.

(٧) ينظر: المشكل ١/٢٧١.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٢/٢٨٨.

(٨) سقط في أ.

(٤) ينظر: المشكل ١/٢٧١.

(٩) ينظر: الكشف ٢/٣٨.

(٥) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٣٠٨.

(١٠) ينظر: البحر المحيط ٤/١٦٤.

ويدلُّ على أنه أراد بقوله: «أن نسلم» في موضع المفعول الثاني قوله بعد ذلك: ويجوز أن يكون التقدير: وأمرنا لأن نسلم، ولأن أقيموا، أي للإسلام وإقامة الصلاة، وهذا قول الرِّجَّاج، فلو لم يكن هذا القول مغايراً لقوله الأول لاتَّحَدَّ قَوْلَاهُ، وذلك خُلْفٌ.

قال الرِّجَّاج^(١): «أن أقيموا» عطف على قوله: «لنسلم»، تقديره: وأمرنا لأن نسلم، وأن أقيموا.

قال ابن عطية^(٢): واللفظُ يُمانِعُهُ، لأن «نسلم» معرب، و «أقيموا» مبني، وعطف المبني على المعرب لا يجوز، لأن العطف يقتضي التَّشْرِيكَ في العامل.

قال أبو حيان^(٣): وما ذكر من أنه لا يعطف المبني على المعرب ليس كما ذكر، بل يجوز ذلك نحو: «قام زيد وهذا»، وقال تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمُهُ يَوْمَ الْفَيْكَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ [هود: ٩٨] غَايَةُ ما في الباب أن العامل يُؤثَّرُ في المعرب، ولا يُؤثَّرُ في المبني، وتقول: «إن قام زيد ويقصدني أكرمه»، ف «إن» لم تُؤثَّرْ في «قام»؛ لأنه مبني، وأثرت في «يقصدني»؛ لأنه معرب ثم قال ابن عطية^(٤): «اللهم إلا أن تجعل العطف في «إن» وحدها، وذلك قلق، وإنما يَنْخَرُجُ على أن يقدر قوله: «وأن أقيموا» بمعنى «ولنقم»، ثم خرجت بلفظ الأمر لما في ذلك من جزالة اللفظ، فجاز العطف على أن يلغى حكم اللفظ، ويعول على المعنى، ويشبه هذا من جهة ما حكاه يونس عن العرب: ادخلوا الأول فالأول، وإلا فلا يجوز إلا الأول فالأول بالنصب».

قال أبو حيان^(٥): وهذا الذي استدركه بقوله: «اللهم إلا» إلى آخره هو الذي أراد به الرِّجَّاج بعينه، وهو «أن أقيموا» معطوف على «أن نسلم»، وأن كليهما عِلَّةٌ للمأمور به المحذوف، وإنما قلق عند ابن عطية؛ لأنه أراد بقاء «أن أقيموا» على معناها من موضوع الأمر، وليس كذلك؛ لأن «أن» إذا دخلت على فعل الأمر، وكانت المضدرية انْسَبَكَ منها ومن الأمر مصدر، وإذا انْسَبَكَ منهما مصدر زال معنى الأمر، وقد أجاز النحويون سيبويه وغيره أن تُوصَلَ «أن» المصدرية الناصبة للمضارع بالماضي والأمر.

قال سيبويه^(٦): وتقول: كتبت إليه بأن قم، أي بالقيام، فإذا كان الحكم كذا كان قوله: «لنسلم» و «أن أقيموا» في تقدير الإسلام وإقامة الصلاة، وأما تشبيه ابن عطية له بقوله: ادخلوا الأول فالأول: بالرفع، فليس بتشبيه؛ لأن ادخلوا لا يمكن لو أزيل عنه الضمير أن يتسلَّطَ على ما بعده، بخلاف «أن» فإنها تُوصَلُ بالأمر، فإذا لا شبه بينهما انتهى.

(١) ينظر: معاني القرآن ٢/٢٢٨.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٣٠٨.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٣٠٨.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٤/١٦٤.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٤/١٦٤.

(٦) ينظر: الكتاب ١/٤٧٩.

أما قول أبي حيان^(١): «وانما قلق عند ابن عطية^(٢)؛ لأنه أراد بقاء «أَنْ أَقِيمُوا» على معناها من موضوع الأمر»، فليس القلق عنده لذلك فقط كما حصره الشيخ، بل لأمر آخر من جهة اللفظ، وهو أن السِّيَاق التَّرْكِيبيَّ يقتضي على ما قاله الزجاج أن يكون «لنسلم وأن نقيم»، فتأتي في الفعل الثاني بضمير المتكلم، فلما لم يقل ذلك قلق عنده، ويدل على [ما ذكرته]^(٣) قول ابن عطية^(٤): «بمعنى: ولنقم ثم خرجت بلفظ الأمر» إلى آخره.

والخامس: أنه مَحْمُولٌ على المعنى؛ إذ المعنى قيل لنا: أَسْلِمُوا وَأَنْ أَقِيمُوا.

وقال الزجاج^(٥): «فإن قيل: كيف حَسُنَ عطف قوله: «وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَاتَّقَوْهُ» على قوله «وَأَمَرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ»؟»

فالجواب من وجهين:

الأول: أن يكون التقدير: وأمرنا لنسلم لرب العالمين، ولأن نقيم الصلاة.

الثاني: أن يكون التقدير: وأمرنا فقيل لنا أَسْلِمُوا لِرَبِّ الْعَالَمِينَ، وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ.

فإن قيل: هَبْ أَنْ الْمُرَادَ مَا ذَكَرْتُمْ، لَكِنْ مَا الْحِكْمَةُ فِي الْعُدُولِ عَنْ هَذَا اللَّفْظِ الظَّاهِرِ، وَالتَّرْكِيْبِ الْمَوَافِقِ لِلْعَقْلِ إِلَى ذَلِكَ اللَّفْظِ الَّذِي لَا يَهْتَدِي الْعَقْلُ إِلَى مَعْنَاهُ، إِلَّا بِالتَّأْوِيلِ؟

فالجواب: لَأَنَّ الْكَافِرَ مَا دَامَ [يَبْقَى]^(٦) عَلَى كُفْرِهِ كَانَ كَالْغَائِبِ الْأَجْنَبِيِّ، فَلَا جَرَمَ خُوطِبَ بِخُطَابِ الْغَائِبِينَ، فَيَقَالُ لَهُ: «وَأَمَرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ» فَإِذَا أَسْلَمَ [وَأَمِنَ]^(٧) ودخل في الإيمان صار كالقريب الحاضر، فَلَا جَرَمَ خُوطِبَ بِخُطَابِ الْحَاضِرِينَ، وَيَقَالُ لَهُ «وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَاتَّقَوْهُ» فالمقصود من ذِكْرِ هَذَيْنِ النُّوعَيْنِ مِنَ الْخُطَابِ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ حَالَتِي الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، وَتَقْرِيرِهِ أَنَّ الْكَافِرَ بَعِيدٌ غَائِبٌ، وَالْمُؤْمِنُ قَرِيبٌ حَاضِرٌ.

فصل في أنه لا هدى إلا هدى الله

اعلم أن الله - تعالى - لما بَيَّنَّ أَوَّلًا أَنَّ الْهُدَى النَّافِعَ هُوَ هَدَى اللَّهِ، أُرْدَفَ ذَلِكَ الْكَلَامَ الْكُلِّيَّ بِذِكْرِ أَشْرَفِ أَقْسَامِهِ عَلَى التَّرْتِيبِ، وَهُوَ الْإِسْلَامُ، وَهُوَ رِئِيسُ الطَّاعَاتِ الرُّوحَانِيَّةِ، وَالصَّلَاةُ الَّتِي هِيَ رِئِيسَةُ الطَّاعَاتِ الْجِسْمَانِيَّةِ، وَالتَّقْوَى الَّتِي هِيَ رِئِيسَةُ بَابِ التَّوَكُّلِ وَالْإِحْتِرَازِ عَنْ كُلِّ مَا لَا يَنْبَغِي، ثُمَّ بَيَّنَّ مَنَافِعَ هَذِهِ الْأَعْمَالِ، فَقَالَ: «وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُخْشَرُونَ» يَعْنِي أَنَّ مَنَافِعَ هَذِهِ الْأَعْمَالِ إِنَّمَا تَظْهَرُ فِي يَوْمِ الْحِشْرِ.

(١) ينظر: البحر المحيط ٤/١٦٤.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٣٠٨.

(٣) في ب: هذا.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٣٠٨.

(٥) ينظر: الفخر الرازي ١٣/٢٦.

(٦) سقط في أ.

(٧) سقط في أ.

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ عَلَيْكُمْ الْغَيْبُ وَالشَّهَادَةُ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْحَبِيرُ﴾ (٧٣)

لَمَّا بَيَّنَّ فِي الآيَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ فساد طريقة عبادة الأصنام ذكر هاهنا ما يدل على أن لا معبود إلا الله، وذكرها هاهنا أنواعاً من الدلائل:

أحدها: قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾ تقدم أول السورة.

وقوله: «بالحق» قيل: الباء بمعنى اللام، أي إظهاراً للحق؛ لأنه جعل صنعة دليلاً على وحدانيته، فهو نظير قوله: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطَلًا﴾ [آل عمران: ١٩١]، وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَعِينًا﴾ [الدخان: ٣٨].

وثانيها: قوله: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ في «يوم» ثمانية أوجه:

أحدها: - وهو قول الزَّجَّاج^(١) - أنه مفعول به لا ظَرْفٌ، وهو معطوف على الهاء في «اتقوه» أي: واتقوا يوماً أي: عقاب يوم يقول، أو هوله أو فزعه، فهو كقوله تعالى في موضع آخر: ﴿وَأَنْفِقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي﴾ [البقرة: ٤٨] على المشهور في إعرابه.

والثاني: أنه مفعول به أيضاً، ولكنه نَسَقَ على السموات والأرض، أي: وهو الذي خَلَقَ يوم يقول.

الثالث: أنه مفعول لـ «اذكر» مقدراً.

الرابع: أنه منصوب بعامل مقدر، وذلك العامل الْمُقَدَّرُ مفعول فعل مقدر أيضاً، والتقدير: واذكروا الإعادة يوم يقول: كن، أي يوم يقول الله للأجساد: كوني مُعَادَةً.

الخامس: أنه عَطْفٌ على موضع قوله: «بالحق» فإن موضعه نَضْبٌ، ويكون «يقول» بمعنى قال ماضياً، كأنه قيل: وهو الذي خلق السموات والأرض بالحق ويوم قال لها: كن.

السادس: أن يكون «يوم يقول» خبراً مقدماً، والمبتدأ «قوله»، «والحق» صفته، أي: قوله الحق في يوم يقول: كن فيكون، وإليه نحا الزمخشري^(٢)، فإنه قال: «قوله الحق» مبتدأ، و «يوم يقول» خبره مقدماً عليه، وائْتِصَابُهُ بمعنى الاستقرار، كقولك: «يوم الجمعة القتال» واليوم بمعنى الحين، والمعنى: أنه خلق السموات والأرض قائماً بالحكم، وحين يقول لشيء من الأشياء: كن فيكون ذلك الشيء قوله الحق والحكمة.

فإن قيل: قول الله حَقٌّ في كل وقت، فما الفائدة في تخصيص هذا اليوم بهذين الوصفين؟ فالجواب: لأن هذا اليوم لا يَظْهَرُ فيه من أَحَدٍ نَفْعٌ ولا ضرر، كما قال تعالى: ﴿وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٩] فلهذا السبب حَسُنَ هذا التخصيص^(٣).

(١) ينظر: معاني القرآن ٢/٢٨٨.

(٢) ينظر: الكشاف ٢/٣٨.

(٣) ينظر: الرازي ١٣/٢٧.

السابع: أنه مَنْصُوبٌ على الظرف، والناصب له معنى الجملة التي هي «قوله الحق» أي: حق قوله في يوم يقول: كن.

الثامن: أنه مَنْصُوبٌ بمحذوف دلّ عليه بالحق.

قال الزمخشري^(١): «وَاتَّصَابَ اليوم بمحذوف دلّ عليه قوله: «بالحق»، كأنه قيل: «وحين يكون ويقدر يقوم بالحق» قال أبو حيان^(٢): «وهذا إعراب مُتَكَلِّفٌ».

قوله: «فيكون» هي هنا تامة، وكذلك قوله: «كُنْ» فتكتفي هنا بمرفوع، ولا تحتاج إلى منصوب، وفي فاعلها أربعة أوجه:

أحدها: أنه ضمير جميع ما يخلقه الله - تعالى - يوم القيامة، كذا قَيَّدهُ أبو البقاء^(٣) بيوم القيامة.

وقال مكي^(٤): «وقيل: تقدير المضمر في «فيكون» جميع ما أراد»، فأطلق ولم يَقَيِّدهُ وهذا أولى وكان أبا البقاء أخذ ذلك من قرينة الحال.

الثاني: أنه ضمير الصور المنفوخ فيها، ودلّ عليه قوله: «يَوْمَ يُفْخَخُ فِي الصُّورِ» [طه: ١٠٢].

الثالث: هو ضمير اليوم؛ أي: فيكون ذلك اليوم العظيم.

الرابع: أن الفاعل هو «قوله» و «الحق» صفته؛ أي: فيوجد قوله الحق، ويكون الكلام على هذا تاماً على «الحق».

قوله «قوله الحق» فيه أربعة أوجه:

أحدها: أنه مبتدأ، و «الحق» نعت، وخبره قوله: «يوم يقول».

والثاني: أنه فاعل لقوله: «فيكون»، و «الحق» نعت أيضاً، وقد تقدّم هذان الوجهان.

الثالث: أن «قوله» مبتدأ، و «الحق» خبره أخبر عن قوله بأنه لا يكون إلا حقاً.

والرابع: أنه مبتدأ أيضاً، و «الحق» نعت، و «يوم يُفْخَخُ» خبره وعلى هذا ففي قوله: «وله الملك» ثلاثة أوجه:

أحدها: تكون جُمْلَةً من مبتدأ وخبر معترضة بين المبتدأ وخبره، فلا محل لها حينئذ من الإعراب.

والثاني: أن يكون «الملك» عطفاً على «قوله» و «أل» فيه عوض عن الضمير، و «له» في محل نصب على الحال من «الملك» العامل فيه الاستقراء، والتقدير: قوله الحق، وملكه كائناً له يوم ينفخ، فأخبر عن القول الحق والملك الذي لله بأنهما كائنان في يوم ينفخ في الصور.

(١) ينظر: الكشف ٣٨/٢.

(٣) ينظر: الإملاء ٢٤٨/١.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١٦٥/٤.

(٤) ينظر: المشكل ٢٧٢/١.

الثالث: أن الجملة من «وله الملك» في محل نصبٍ على الحال، وهذا الوجه ضعيفٌ لشئيين:

أحدهما: أنها تكون حالاً مؤكدة، والأصل أن تكون مؤسسة.

الثاني: أن العامل فيها معنوي؛ لأنه الاستقرار المُقَدَّرُ في الظرف الواقع خبراً، ولا يجيزه إلا الأخفش، ومن تابعه، وقد تقدّم تقرير مذهبه.

قوله: «يَوْمَ يُنْفَخُ» فيه ثمانية أوجه:

أحدها: أنها خبر لقوله تعالى: «قوله الحق»، وقد تقدم تحقيقه.

الثاني: أنه بدلٌ من «يوم يقول» فيكون حُكْمُهُ حُكْمَ ذاك.

الثالث: أنه ظرف لـ «تحشرون» أي: وهو الذي إليه تحشرون في يوم يُنْفَخُ في الصور.

الرابع: أنه منصوب بنفس المُلْك، أي: وله المُلْك في ذلك اليوم.

فإن قيل: يلزم من ذلك تقييد الملك بـ «يوم النّفخ»، والملك له كل وقت.

فالجواب: ما تقدم في قوله «الحق»، وقوله: «لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ» [غافر: ١٦]

وقوله: «وَالْأَمْرُ يُؤَمَّرُ لِلَّهِ» [الأنفطار: ١٩] وهو أن فائدة الإخبار بذلك أنه أثبت المُلْك والأمر في يوم لا يمكن لأحد أن يدعي فيها شيئاً من ذلك.

الخامس: أنه حالٌ من المُلْك، والعامل فيه «له» لما تضمنته من معنى الفعل.

السادس: أنه منصوب بقوله: «يقول».

السابع: أنه مَنْصُوبٌ بعالم الغيب بعده.

الثامن: أنه منصوبٌ بقوله تعالى: «قوله الحق» فقد تحصّل في كل من اليومين

ثمانية أوجه.

والجمهور^(١) على «يُنْفَخُ» مبنياً للمفعول بياء الغيبة، والقائم مقام الفاعل الجار

بعده.

وقرأ أبو عمرو^(٢) في رواية عبد الوارث: «نُفَخُ» بنون العظمة مبنياً للفاعل.

والصُّورُ: الجمهور على قراءته^(٣) ساكن العين وقرأه الحسن البصري^(٤) بفتحها.

فأما قراءة الجمهور، فاختلفوا في معنى «الصُّور» [فيها]^(٥) فقال جماعة الصور:

جمع «صورة» كالصُّوف جمع «صوفة»، والثوم جمع «ثومة»، وهذا ليس جمعاً صناعياً،

(١) ينظر: الدر المصون ٩٨/٣ - ٩٩، البحر المحيط ١٦٥/٤.

(٢) ينظر: الدر المصون ٩٨/٣ - ٩٩، البحر المحيط ١٦٥/٤.

(٣) ينظر: الدر المصون ٩٨/٣ - ٩٩، البحر المحيط ١٦٥/٤.

(٤) ينظر: الدر المصون ٩٨/٣ - ٩٩، البحر المحيط ١٦٥/٤.

(٥) سقط في أ.

وإنما هو اسم جنس، إذ يفرق بينه وبين واحده بتاء التانيث، وأَيَّدُوا هذا القول بقراءة الحسن المتقدمة.

وقال جماعة: الصُّور هو القَرْنُ.

قال مجاهد كَهَيْئَةِ البُوق، وقيل: هو بلغة أهل اليمن، وأنشدوا: [السريع أو الرجز]

٢٢٠٥ - نَحْنُ نَطْخَاهُمْ عَدَاةَ الْجَمْعَيْنِ بِالشَّامِخَاتِ فِي غُبَارِ الثَّقَفَيْنِ
نَطْحاً شَدِيداً لَا كَنَاطِحِ الصُّورَيْنِ^(١)

وَأَيَّدُوا ذلك بما ورد في الأحاديث الصحيحة، وقال عبد الله بن عمرو بن العاص: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ قال: ما الصُّور؟ قال: «قَرْنٌ يُنْفَخُ فِيهِ» وعن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال: «كَيْفَ أَنْعَمَ وَصَاحِبُ الصُّورِ قَدْ التَّقَمَهُ وَأَصْغَى سَمْعَهُ وَحَتَّى جَبْهَتُهُ يَنْتَظِرُ مَتَى يُؤْمَرُ». فقالوا: يا رسول الله وما تأمرنا؟ فقال: «قُولُوا: حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ».

وقيل في صفته: إنه قَرْنٌ مستطيل فيه أبخاش، وأن أرواح الناس كلهم فيه، فإذا نفخ فيه إسرافيل خرجت رُوحُ كُلِّ جَسَدٍ من بخش من تلك الأبخاش.

وأنحى أبو الهيثم على من ادَّعى أن الصور جمع «صورة»، فقال: «وقد اعترض قوم فأنكروا أن يكون الصور قَرْناً كما أنكروا العَرْشَ والميزان والصراط، وادَّعوا أن الصور جمع «صورة»، كالصوف جمع الصوفة، ورووا ذلك عن أبي عبيدة، وهذا خطأ فاحش، وتحريف لكلام الله - عز وجل - عن مواضعه؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَصُورَكُمْ فَأَخْسَنَ صُورَكُمْ﴾ [غافر: ٦٤] و «نفخ في الصور» فمن قرأها: و «نفخ في الصور» أي بالفتح، وقرأ «فَأَخْسَنَ صُورَكُمْ» أي بالسكون فقد افترى الكذب على الله - عز وجل - وكان أبو عبيدة صاحب أخبار غريبة ولم يكن له معرفة بالنحو».

قال الأزهرِيُّ^(٢): قد احتج أبو الهيثم فأحسن الاحتجاج، ولا يجوز عندي غير ما ذهب إليه، وهو قول أهل السنة والجماعة انتهى.

[قال السمين: ولا ينبغي أن ينسب ذلك إلى هذه الغاية التي ذكرها أبو الهيثم]^(٣).

قال ابن الخطيب^(٤) ومما يقوِّي هذا الوجه أنه لو كان المراد نفخ الروح في تلك الصورة لأضاف ذلك إلى نفسه؛ لأن نَفْخَ الأرواح في الصور يضيفه الله إلى نفسه؛ كقوله: ﴿إِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ [الحجر: ٢٩] وقال: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا﴾

(١) ينظر: القرطبي ١٥/٧، البحر ١٤٤/٤، غريب القرآن ٢٦، الدر المنصور ٩٩/٣.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة ٢٢٩/١٢.

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: الرازي ٢٨/١٣.

[التحريم: ١٢] وقال ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، وأما نفخ الصور بمعنى النفخ في القرن، فإنه تعالى يضيفه لا إلى نفسه كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِرَ فِي الْأُنُورِ﴾ [المدثر: ٨] وقال: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَبَقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نَفَخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨].

وقال الفراء: «يُقَالُ: نفخ في الصور، ونفخ الصور»، وأنشد: [البسيط]

٢٢٠٦ - لَوْلَا ابْنُ جَعْدَةَ لَمْ يَفْتَحْ فَهَنْدُكُمْ وَلَا خُرَاسَانُ حَتَّىٰ يُنْفَخَ الصُّورُ^(١)

قوله: «عَالِمُ الْغَيْبِ» في رفعه أربعة أوجه:

أحدها: أن يكون صِفَةً لـ «الذي» في قوله: «وهو الذي خلق»، وفيه بُعْدٌ لَطُولِ الْفَصْلِ بِأَجْنَبِي.

الثاني: أنه خبر مبتدأ مضمّر أي: هو عالم.

الثالث: أنه فاعل لقوله: «يقول» أي: يوم يقول عالم الغيب.

والرابع: أنه فاعل بفعل محذوف يَدُلُّ عليه الفعل المبني للمفعول؛ لأنه لما قال: «ينفخ في الصور» سأل سَائِلٌ فقال: من الذي يُنْفَخُ فيه؟ ف قيل: «عَالِمُ الْغَيْبِ»، أي: ينفخ فيه عالم الغيب، أي: يأمر بالنفخ فيه لقوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ الرِّجَالُ﴾ [النور: ٣٦، ٣٧] أي: تُسَبِّحُهُ.

ومثله أيضاً قول الآخر: [الطويل]

٢٢٠٧ - لِيُبْنِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ^(٢)

أي: مَنْ يَبْكِيهِ؟ ف قيل: ضارع، أي: يبكيه ضارع لخصومة.

ومثله: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] في قراءة من بيني «زَيْنٌ» للمفعول ورفع «قَتَلَ»، و «شركاؤهم» كأنه قيل: من زَيْنُهُ لهم؟ ف قيل: زَيْنُهُ شُرَكَاءُهُمْ، والرفع على ما تقدم قراءة الجمهور^(٣).

وقرأ الحسن البصري^(٤) والأعمش: «عالم» بالجر وفيها ثلاثة أوجه:

أحسنها: أنه بدل من الهاء في «له».

[الثاني: أنه بدل من «رب العالمين»، وفيه بُعْدٌ لَطُولِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمَبْدَلِ مِنْهُ]^(٥)

(١) ينظر البيت في معاني القرآن للفراء ١/٣٤٠، اللسان (نفخ)، الدر المصون ٣/٩٩.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: الدر المصون ٣/١٠٠، البحر المحيط ٤/١٦٥.

(٤) ينظر الدر المصون ٣/١٠٠، البحر المحيط ٤/١٦٥.

(٥) سقط في أ.

الثالث: أنه نعت للهاء في «له»، وهذا إنما يتمشى على رأي الكسائي حيث يُجيز نعت المضممر بالغائب، وهو ضعيف عند البصريين والكوفيين غير الكسائي.

فصل في بيان المقصود من ذكر أحوال البعث

اعلم أنه - تعالى - ما ذكر أحوال البعث في القيامة إلا وقرّر فيه أصلين أحدهما: كونه قادراً على المُمكنات.

والثاني: كونه عالماً بكل المعلومات؛ لأن بتقدير: ألا يكون قادراً على كل الممكنات لم يُقدّر على البعث والحشر، وردّ الأرواح إلى الأجساد، وبتقدير ألا يكون عالماً بجميع الجزئيات لم يصحّ ذلك فيه؛ لأنه ربما اشتبه المطيع بالعاصي والمؤمن بالكافر، فلا يحصل المقصود الأصلي من البعث والقيامة، أما إذا ثبت حصول هذين الصفتين كمل الغرض، فقوله: ﴿وَلَهُ الْمَلَأْتُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي السُّورِ﴾ يدل على كمال القدرة، وقوله ﴿عَلَيْمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ يدل على كمال العلم، فلزم بمجموعهما أن يكون قوله حقاً وحكمة وصدقاً، وقضاياه مبرّأة عن الجور والعبث، ثم قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَكِيمُ الْغَفُورُ﴾ والحكيم: هو المصيب في أفعاله، والخبير: هو العالم بحقائقها من غير اشتباه. والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَرَزَرَأْتَنِي أَخَذَ أَسْوَماً إِلَهَةً إِيَّيْكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (٧٤)

اعلم أنه - تعالى - يَحْتَجُّ كثيراً على مشركي العرب بأحوال إبراهيم - عليه السلام - وذلك لأنه رَجُلٌ يَعْتَرِفُ بِفَضْلِهِ جميع الطوائف والملل، فالمشركون كانوا معترفين بفضله، مُتَشَرِّفِينَ بأنهم من أولاده، وسائر الملل تعظمه، فلهذا السبب ذكر الله حاله في معرض الاحتجاج، والسبب في حصول هذه المرتبة العظيمة لإبراهيم عليه الصلاة والسلام أنه سلّم قلبه للعرفان، ولسانه للبرهان، وبدنه للنيران، وولده للقربان، وماله للضيّان.

أما تسليم قلبه للعرفان، فهو قوله: ﴿أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١].

وأما تسليم لسانه للبرهان: فَمُنَاطَرَتُهُ مع نمرود، حيث قال: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨] ومناظرته مع الكفار بالفعل حين كسر أصنامهم، وجعلها جذاً، وقوله بعد ذلك: ﴿أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَفْعَلُكُمْ شَيْئاً وَلَا يَضُرُّكُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٦].

وأما تسليم بدنه للنيران: فحين أُلْقِيَ فيها.

وأما تسليم ولده للقربان: فحين أمر بذبح ولده «قَتْلُهُ لِلْجَبِينِ».

وأما تسليم ماله للضيّان: فمشهورة.

قوله: «وَإِذْ قَالَ» «إِذْ» منصوب بفعل محذوف، أي: اذكر، وهو معطوف على

«أقيموا»: قاله أبو البقاء^(١)، وقال: في محل خَفُضَ بالظرف.

قوله: «آزَرَ» الجمهور^(٢) على «آزَرَ» بزنة «آدم»، مفتوح الزاي والراء، وإعرابه حيثنذ على أوجه:

أحدها: أنه بدلٌ من أبيه، أو عطف بيان له إن كان آزر لَقَباً له، وإن كان صفة له بمعنى المخطيء [كما قال الزجاج^(٣) أو المعوج كما قاله الفراء^(٤)، وسليمان التيمي، أو الشيخ الهرم كما قاله الضحاك فيكون نعتاً لـ «أبيه»، أو حالاً منه بمعنى: وهو في حال اغْوِجَاجٍ أو خطأ، وينسب للزجاج.

وإن قيل: إن «آزر» كان اسم صنم كان أبوه يعبد، كما قاله سعيد بن المسيب ومجاهد، فيكون إذ ذاك عطف بيان لـ «أبيه» أو بدلاً منه، ووجه ذلك أنه لما لازم عبادته نُزِرَ به وصار لقباً له كما قال بعض المحدثين: [البسيط]

٢٢٠٨ - أَدْعَى بِأَسْمَاءَ نَبَزَا فِي قَبَائِلِهَا كَانَ أَسْمَاءُ أَضَحَّتْ بَغَضَ أَسْمَائِي^(٥)

كذا نَسَبَهُ الزمخشري^(٦) إلى بعض المحدثين، ونسبه أبو حيان لبعض النحويين:

قال الزمخشري: «كما نيز ابن قيس بـ «الرقيات» [اللاتي] كان يُشَبُّ بهن ف قيل: ابن قيس الرُقَيَّات»^(٧) أو يكون على حذف مضاف، أي لـ «أبيه» عابد آزر، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مُقَامَهُ، وعلى هذا فيكون عابد صفة لـ «أبيه» أغْرِبَ هذا بإعرابه، أو يكون منصوباً على الذم.

و «آزر» ممنوع من الصرف، واختلف في علّة منعه، فقال الزمخشري^(٨): والأقرب أن يكون وزن «آزر» «فاعل» كـ «عابر» و «شالغ» و «فالغ» فعلى هذا هو ممنوع للعلمية والعُجْمَةِ.

وقال أبو البقاء^(٩): ووزنه «أفعل» ولم ينصرف للعُجْمَةِ، والتعريف على قول من لم يشتقه من الأزر أو الوزر، ومن اشتقّه من واحد منهما قال: هو عربي، ولم يصرفه للتعريف، ووزن الفعل، وهذا الخلاف يشبه الخلاف في «آدم» وقد تقدّم أن اختيار الزمخشري فيه أنه «فاعل» كـ «عابر» ومن جرى على ذلك، وإذا قلنا بكونه صِفَةً على ما قاله الزجاج بمعنى المخطيء، أو بمعنى المعوج، أو بمعنى الهرم، كما قاله الفراء

(١) ينظر: الإملاء ١/٢٤٨.

(٢) ينظر: الدر المصون ٣/١٠٠ - ١٠٢، البحر المحيط ٤/١٦٩.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٢/٢٩٠. (٤) ينظر: معاني القرآن ١/٣٤٠.

(٥) البيت لأبي محمد عبدالله الخازن.

ينظر: شرح شواهد الشافية ص (٢٩٨)، الانصاف ٢/٣٠، البحر ٤/١٦٩، الدر المصون ٣/١٠٠، الكشف ٢/٣٩.

(٧) سقط في أ.

(٦) ينظر: الكشف ٢/٣٩.

(٩) ينظر: الإملاء ١/٢٤٨.

(٨) ينظر: الكشف ٢/٣٩.

والضحاك، فيشكل مَنعُ صرفه، وسيشكل أيضاً وقوعه صِفَةً للمعرفة. وقد يُجَابُ عن الأول بأن الإشكال قد يندفع بادِّعاء وزنه على «أفعل»، فيمتنع حينئذ للوزن والصفة كـ «أحمر» وبابه، وأما على قول الزمخشري فلا يَتَمَشَّى ذلك.

وعن الثاني: بأننا لا نُسَلِّمُ أنه نَعَتْ لأبيه، حتى يلزم وصف المعارف بالنكرات، بل هو منصوب على الذَّمِّ، أو على أنه على نِيَّةِ الألف واللام قالهما الزجاج^(١).

والثاني ضعيف؛ لأنه حَدَفَ «أل» وأراد معناها؛ إما أن يؤثر منع الصرف كما في «سحر» ليوم بعينه، ويسمى عدلاً؛ وإما أن يؤثر بناءً ويسمى تَضَمُّناً كـ «أمس» وفي «سحر» و «أمس» كلام طويل، ولا يمكن أن يقال: إن «آزر» امتنع من الصرف كما امتنع «سحر» أي للعدل عن «أل»؛ لأن العدل يمنع فيه مع التعريف، فإنه لوقت بعينه، بخلاف هذا فإنه وصف كما فرضتم. وقرأ أبى بن كعب^(٢)، وعبد الله بن عباس، والحسن، ومجاهد، ويعقوب في آخرين بضم الراء على أنه منادى حذف حرف ندائه كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩] أو كقوله: [الطويل]

٢٢٠٩ - لِيَبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ^(٣)

في أحد الوجهين، أي يا يزيد، ويؤيدُهُ ما في مصحف أبي: «يا آزر» بإثبات حرفه، وهذا إنما يَتَمَشَّى على دعوى أنه عَلِمَ، وإما على دعوى وَصْفِيَّتِهِ فضعيف؛ لأن حذف حرف النداء يقل فيها كقولهم: [الخفيف]

٢٢١٠ - أَفْتَدِ مَغْتَوِّقٌ وَصَاحٌ شَمَز^(٤)

وقرأ ابن عباس^(٥) في رواية «أزرأ» بهمزيين مفتوحتين [وزاي ساكنة]^(٦) وراء منونة منصوبة، و «تتخذ» بدون همزة استفهام، ولما حكى الزمخشري^(٧) هذه القراءة لم يسقط همزة الاستفهام من «أتخذ» فأما على القراءة الأولى، فقال ابن عطية^(٨) مُفسِّراً لمعناها: «أعْضُداً وَقُوَّةً وَمُظَاهَرَةً عَلَى اللَّهِ تَتَّخِذُ»، وهو من قوله: ﴿أَشَدُّ بِهِ أَزْرَى﴾ [طه: ٣١]. انتهى.

(١) ينظر: معاني القرآن ٢/٢٩١.

(٢) ينظر: الدر المصون ٣/١٠٠، ١٠٢، البحر المحيط ٤/١٦٩، النشر ٢/٢٥٩.

(٣) تقدم.

(٤) جزء بيت وتامه:

... ولا تسزل ذاكر الممو ت فَنَسِيَانَهُ ضَلَالٍ مَبِينٍ

ينظر: الهمع ١/١١١، الأشموني ١/٢٢٨، التصريح ١/١٨٥، شرح ابن عقيل ١/٢٦٥، الدر المصون ٣/١٠١.

(٥) ينظر: الدر المصون ٣/١٠٠ - ١٠٢، البحر المحيط ٤/١٦٩، النشر ٢/٢٥٩.

(٦) سقط في أ.

(٧) ينظر: الكشف ٢/٣٩.

(٨) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٣١٠.

وعلى هذا فيحتمل «آزرًا» أن ينتصب من ثلاثة أوجه :

أحدها: أنه مَفْعُولٌ من أجله و «أصناماً آلهة» منصوب بـ «تتخذ» على ما سيأتي بيانه، والمعنى: أتتخذ أصناماً آلهة لأجل القوة والمُظَاهرة.

والثاني: أنه ينتصب على الحال؛ لأنها في الأصل صفة لـ «أصناماً» فلما قُدِّمَتْ عليها، وعلى عاملها انتصبت على الحال.

والثالث: أن ينتصب على أنه مفعول ثانٍ قُدِّم على عامله، والأصل: أتتخذ أصناماً آلهة آزرًا، أي قوة ومُظَاهرة.

وأما القراءة الثانية فقال الزمخشري^(١): هو اسم صَنَم، ومعناه أتعبد آزرًا على الإنكار، ثم قال: تتخذ أصناماً آلهة تثبتاً لذلك وتقريراً، وهو داخل في حكم الإنكار؛ لأنه كالبيان له، فعلى هذا «آزرًا» منصوب بفعل محذوف يَدُلُّ عليه المعنى، ولكن قوله: «وهو داخل في حكم الإنكار» يقوي أنه لم يقرأ «أتتخذ» بهمزة الاستفهام؛ لأنه لو كان معه همزة استفهام لكان مستقلاً بالإنكار، ولم يحتج أن يقول: هو داخل في حكم الإنكار، لأنه كالبيان له.

وقرأ ابن عباس أيضاً^(٢) وأبو إسماعيل «أزرًا» بهمزة استفهام بعدها همزة مكسورة، ونصب الراء منونة، فجعلها ابن عطية بدلاً من واو اشتقاقاً من الوزر كـ «إسادة» و «إشاح» في: «وسادة» و «وشاح».

وقال أبو البقاء^(٣): وفيه وجهان:

أحدهما: أنَّ الهمزة الثانية فاء الكلمة، وليست بدلاً من شيء، ومعناها الثقل وجعله الزمخشري اسم صَنَم، والكلام فيه كالكلام في «آزرًا» المفتوح الهمزة وقد تقدم.

وقر الأعمش^(٤): «إزرًا تَتَّخِذُ» بدون همزة استفهام، ولكن بكسر الهمزة وسكون الزاي ونصب الراء منونة، ونصبه واضح مما تقدم، و «تَتَّخِذُ» يحتمل أن تكون المتعدية لاثنتين بمعنى التَّضْيِيرَةِ، وأن تكون المتعدية لواحد؛ لأنها بمعنى «عمل»، ويحكى في التفسير أنَّ أباه كان ينحتها ويصنعها، والجملة الاستفهامية في مَحَلِّ نصب بالقول، وكذلك قوله: «إني أراك» و «أراك» يحتمل أن تكون العلمية، وهو الظاهر فتتعدى لاثنتين، وأن تكون بَصَرِيَّةً، وليس بذاك فـ «في ضلال» حال، وعلى كلا التقديرين يتعلق

(١) ينظر: الكشف ٣٩/٢.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٠١/٣، البحر المحيط ١٦٩/٤، إتحاف فضلاء البشر ١٧/٢.

(٣) ينظر: الإملاء ٢٤٨/١.

(٤) ينظر: الدر المصون ١٠١/٣، البحر المحيط ١٦٩/٤، إتحاف فضلاء البشر ١٧/٢.

بمحذوف، إلا أنه في الأول أحد جزئي الكلام، وفي الثاني فَضْلَةٌ.
«مُبين» اسم فاعل من «أبان» [لازماً]^(١) بمعنى ظَهَرَ، ويجوز أن يكون من المُتَعَدِّي،
والمفعول محذوف، أي: مبين كفركم بخالفكم، وعلى هذا فقول ابن عطية ليس بالفعل
المُتَعَدِّي المنقول من بان يبين غير مسلم، وجعل الضلال ظرفاً محيطاً بهم مبالغة في
اتِّصافِهِمْ به، فهو أبلغ من قوله: «أَرَاكُمْ ضَالِّينَ».

فصل في اختلاف المفسرين حول «آزر»

قال محمد بن إسحاق، والضحاك، والكلبي^(٢): آزر اسم أبي إبراهيم عليه السلام
وهو تارح أيضاً مثل إسرائيل ويعقوب، وكان من «كوثي»^(٣) قرية من سواد «الكوفة» وقال
مقاتل بن حيان وغيره^(٤): آزر لقب لأبي إبراهيم واسمه تارح.

وقال سليمان التيمي^(٥) هو سَبَّ وعيب، ومعناه في كلامهم المعوج.
وقيل: معناه الشيخ الهرم بالخوارزمية والفارسية أيضاً^(٦) وهذان الوجهان مبنيان
على من يقول: إن في القرآن ألفاظاً قليلة غير عربية.

وقال سعيد بن المسيب، ومجاهد: آزر صنم، وإنما سمي والد إبراهيم به لوجهين^(٧)
أحدهما: أنه جعل نفسه مُخْتَصِصاً لعبادته، ومن بالغ في مَحَبَّةِ أحد، فقد يُجْعَلُ اسم
المحبوب اسماً للمحب؛ قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِسْمِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١].
الثاني: أن يكون المراد عابد آزر، فحذف المضاف، وأضيف المضاف إليه مُقَامَهُ.

وقيل: إن والد إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - كان اسمه تارح، وكان آزر عمًّا
له، والعم قد يُطْلَقُ عليه لفظ الأب، كما حكى الله تعالى عن أولاد يعقوب: ﴿تَعْبُدُوا لِلَّهِ
وَلِلَّهِ ءَابَاؤُكُمْ وَإِرْهَافُهُمْ وَإِسْمَاعِيلُ وَإِسْحَاقُ﴾ [البقرة: ١٣٣].

ومعلوم أن إسماعيل كان عمًّا ليعقوب، وقال عليه الصلاة والسلام «رُدُّوا عَلَيَّ أَبِي
الْعَبَّاسِ» فكذا هاهنا.

قال ابن الخطيب^(٨): وهذه التكاليف إنما يجب المصير إليها إذا دلَّ دليل قاهرٌ على
أن والد إبراهيم ما كان اسمه آزر، وهذا الدليل لم يوجد ألبتة، فأبي حاجة تحمِلنا على
هذه التأويلات؟ ومما يَدُلُّ على صِحَّةِ ما قلنا أن اليهود والنصارى والمشركيين كانوا في
غاية الحرص على تكذيب الرسول وإظهار النسب.

(١) سقط في أ.

(٥) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: تفسير القرطبي ١٦/٧.

(٦) ينظر: المصدر السابق والفخر الرازي ٣٢/١٣.

(٣) ينظر: البغوي ١٠٨/٢.

(٧) ينظر: الرازي ٣٢/١٣.

(٤) ينظر: البغوي ١٠٨/٢.

(٨) ينظر: المصدر السابق.

فصل في دحض شبهة للشيعة

قالت الشيعة: إن أحداً من آباء الرسول وأجداده ما كان كافراً، وأنكروا كون والد إبراهيم كافراً، وقالوا: إن أزر كان عمَّ إبراهيم، واحتجوا بوجوه:

الأول: أن آباء الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - ما كانوا كفَّاراً لوجوه:

أحدها: قوله تعالى: ﴿وَقَبَّلَكَ فِي السَّجْدَيْنِ﴾ [الشعراء: ٢١٩]. قيل: معناه أنه كان ينتقل روحه من ساجد إلى ساجد فدلَّت الآية على أن آباء محمد - عليه السلام - كانوا مسلمين.

وحينئذ يجب القطع بأن والد إبراهيم كان مسلماً.

فإن قيل: قوله: ﴿وَقَبَّلَكَ فِي السَّجْدَيْنِ﴾ يحتمل وجوهاً:

منها: أنه لما نُسِخَ قَرْضُ قِيَامِ اللَّيْلِ طَافَ الرَّسُولُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ عَلَى بُيُوتِ أَصْحَابِهِ لِيَنْظُرَ مَاذَا [يَصْنَعُونَ لَشِدَّةِ]^(١) حِرْصِهِ عَلَى مَا يَظْهَرُ مِنْهُمْ مِنَ الطَّاعَاتِ، فوجدَها كَبُيُوتِ الزَّائِبِ لِكثْرَةِ مَا سَمِعَ مِنْ أَصْوَاتِ قِرَاءَتِهِمْ وَتَسْبِيحِهِمْ وَتَهْلِيلِهِمْ، فيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْ تَقْلِبِهِ فِي السَّاجِدِينَ طَوَافُهُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ [عَلَى السَّاجِدِينَ]^(٢) وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ صَلَاتُهُ بِالْجَمَاعَةِ، وَاخْتِلَاطُهُ بِهِمْ حَالَ الصَّلَاةِ.

ويحتمل أن يكون المراد تَقَلُّبَ بَصَرِهِ فِيمَنْ يُصَلِّي خَلْفَهُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ «أَتِمُّوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ فَإِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي».

ويحتمل أن يكون المراد أنه لا يخفى حالك على الله - تعالى - كلما أقمت وتقلبت في الساجدين في الاشتغال بأمور الدين.

وإذا احتمل ظاهراً الآية هذه الوجوه سقط ما ذكرتم.

فالجواب: لفظ الآية يحتمل الكل، ويحصل المقصود حينئذ، لأن حَمَلَ ظَاهِرِ الْآيَةِ عَلَى الْبَغْضِ لَيْسَ بِأَوَّلَى مِنَ الْبَغْضِ وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَحَدًا مِنْ آبَاءِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَا كَانُوا مُشْرِكِينَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَمْ أَزَلْ أُنْقَلُ مِنْ أَضْلَابِ الطَّاهِرِينَ إِلَى أَزْحَامِ الطَّاهِرَاتِ». وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨] فوجب القول بأن أحداً من أجداده ما كان مشركاً، فوجب القطع بأن والد إبراهيم كان إنساناً آخر غير أزر.

الحجة الثانية: أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام شافههُ بِالْغِلْظَةِ وَالْجَفَاءِ، وَمُشَافَهَةُ الْأَبِ بِذَلِكَ لَا يَجُوزُ، أَمَا مُشَافَهَتُهُ بِالْجَفَاءِ وَالْغِلْظَةِ فَمِنْ وَجْهَيْنِ:

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

أحدهما: على قراءة الضم يكون محمولاً على النداء، ونداء الأب بالاسم الأضلي من أعظم أنواع الإيذاء.

وثانیهما: إذا قلنا بأنه المعوج أو المخطيء أو اسم الضنم، فتسميته له بذلك من أعظم أنواع الإيذاء له، وإنما قلنا: إن مشافهة الآباء بالجفاء والغلظة لا تجوز لقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣] وقال تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِمَا أَمَرَ﴾ [الإسراء: ٢٣] وهذا عام في حق الأب الكافر والمسلم.

وأيضاً فلا أمره - تعالى - موسى عليه الصلاة والسلام حين بعثه إلى فرعون بالرفق معه فقال تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئِنَّا﴾ [طه: ٤٤] وذلك لرعاية حق تربية فرعون لموسى فالوالد أولى بالرفق.

وأيضاً فالدعوة مع الرفق أكثر تأثيراً في القلب، وأما التغليظ فإنه يوجب التثفير والبغذ عن القبول؛ قال تعالى لمحمد عليه الصلاة والسلام ﴿وَحَدِّثْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥] فكيف يليق بإبراهيم مثل هذه الخشونة مع أبيه.. وأيضاً قال تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَكَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ﴾ [هود: ٧٥] فكيف يليق بالرجل الحليم مثل هذا الجفاء مع الأب الحجة الثالثة: قوله عليه الصلاة والسلام: «رُدُّوا عَلَيَّ أَبِي الْعَبَّاسِ»^(٢) يعني عمه.

الحجة الرابعة: يحتمل أن آزر كان والد إبراهيم وقد يقال له: الأب؛ قال تعالى: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ﴾ إلى قوله: ﴿وَعِيسَى﴾ [الأنعام: ٨٤] فجعل عيسى من ذرية إبراهيم، مع أن إبراهيم كان جد عيسى من قبل الأم.

وقال عليه الصلاة والسلام في حق الحسن «إِنَّ ابْنِي هَذَا»^(٣) فثبت بهذه الوجوه أن «آزر» ما كان والد إبراهيم.

والجواب عن الأول أن نص الكتاب يدل على أن آزر كان كافراً وأنه والد إبراهيم، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أَسْتَفْقَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا بَيَّنَّ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾ [التوبة: ١١٤].

وأما قوله: ﴿وَنَقَّبَكَ فِي السَّجْدَيْنِ﴾ [الشعراء: ٢١٩] فقد تقدم أنه يحتمل وجوهاً. وقولهم: «وَتَحْمَلُ الآية على الكل» فنقول: هذا مُحَال؛ لأن حَمَلَ اللفظ المشترك على جميع معانيه لا يجوز، وأيضاً حمل اللفظ على حقيقته ومجازه معاً لا يجوز، وأما قوله عليه الصلاة والسلام: «لَمْ أَزَلْ أَنْقُلْ مِنْ أَضْلَابِ الطَّاهِرِينَ إِلَى أَرْحَامِ الطَّاهِرَاتِ»

(١) سقط في أ.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٤٨٤/١٤) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/٣١٥) وابن عساكر (٧/٣٣٦) - تهذيب.

(٣) تقدم.

فذلك مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ [مَا وَقَعَ فِي نَسَبِهِ]^(١) مَا كَانَ سِفَاحًا، كَمَا وَزَدَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ «وُلِدْتُ مِنْ نِكَاحٍ لَا مِنْ سِفَاحٍ».

وأما قوله: التَّغْلِيظُ مَعَ الْأَبِّ لَا يَلِيْقُ بِإِبْرَاهِيمَ قُلْتُ: إِنَّمَا أَغْلَظْتُ عَلَيْهِ لِأَجْلِ إِضْرَارِهِ عَلَى الْكُفْرِ، وَإِلَّا فَهُوَ أَوَّلُ مَا رَفَقَ بِهِ فِي الْمُخَاطَبَةِ، كَمَا ذَكَرَ فِي سُورَةِ «مَرْيَمَ» ﴿يَتَابَتِ إِلَيَّ قَدْ جَاءَنِي﴾ [الآية: ٤٣] ﴿يَتَابَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ﴾ [مريم: ٤٤] ﴿يَتَابَتِ إِلَيَّ أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنْ الرَّحْمَنِ﴾ [مريم: ٤٥] وَهَذَا غَايَةُ اللَّطْفِ وَالرَّفْقِ، فَحِينَ أَصْرُ عَلَى كُفْرِهِ اسْتَحَقَّ التَّغْلِيظَ، وَقَالَ: ﴿يَتَابَرَهُمْ لِمَنْ لَمْ تَنْتَهُ لَأَرْجَمَنَّكَ﴾ [مريم: ٤٦].

فصل في تحرير معنى «الصنم»

وَالصَّنَمُ لُغَةً: كُلُّ جُثَّةٍ صُوِّرَتْ مِنْ نُحَاسٍ أَوْ فُضَّةٍ وَعُدِدَتْ مُتَقَرِّبًا بِهَا إِلَى اللَّهِ وَقِيلَ: مَا اتَّخَذَ مِنْ صُفْرِ وَرِثَ وَنَحَاسٍ وَحَجَرٍ وَنَحَوَهَا فَصَنَّمْ، وَمَا اتَّخَذَ مِنْ خَشَبٍ فَوَثَّنَ وَقِيلَ بِلَهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

وقيل: الصَّنَمُ مَعْرَبٌ مِنْ شَمْنٍ، وَالصَّنَمُ أَيْضًا الْعَبْدُ الْقَوِيُّ، وَهُوَ أَيْضًا خَبِيثُ الرَّائِحَةِ، وَيُقَالُ: صَنَمَ أَيَّ صُورٍ، وَيَضْرِبُ بِهِ الْمَثْلُ فِي الْحُسْنِ وَقَالَ: [السريع]

٢٢١١ - مَا فُتِمَتْ مِنْ مَرْمَرٍ صُوِّرَتْ أَوْ ظَنِبَتْ فِي خَمَرٍ عَاطِفُ
أَحْسَنَ مِنْهَا يَوْمَ قَالَتْ لَنَا وَالذُّمُّعُ مِنْ مُفْلَتِهَا وَاكْفُ
لَأَنْتَ أَخْلَى مِنْ لَذِيذِ الْكَرَى وَمِنْ أَمَانٍ نَالَهُ خَائِفُ^(٢)
وقال ابن الأثير^(٣): الصَّنَمُ كُلُّ مَعْبُودٍ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى.

وقيل: مَا كَانَ لَهُ جِسْمٌ أَوْ صُورَةٌ فَهُوَ صَنَمٌ، وَمَا لَمْ يَكُنْ لَهُ جِسْمٌ أَوْ صُورَةٌ فَهُوَ وَثَنٌ وَشَمْنٌ.

قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾ (٧٥)

«وكذلك» في هذه الكاف ثلاثة أوجه:

أظهرها: أَنَّهَا لِلتَّشْبِيهِ، وَهِيَ فِي مَحَلٍّ نَصَبٍ نَعْتًا لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، فَقَدَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤): «وَمِثْلُ ذَلِكَ التَّعْرِيفُ وَالتَّصْيِيرُ نَعْرِفُ إِبْرَاهِيمَ وَنَبَصْرَهُ مَلَكُوتَ». وَقَدَّرَهُ الْمَهْدَوِيُّ: «وَكَمَا هَدَيْنَاكَ يَا مُحَمَّدُ أَرَيْنَا إِبْرَاهِيمَ».

(١) سقط في أ.

(٢) الآيات لإبراهيم بن المدبر. ينظر: أمالي القالي ٢٩/١، الدر المنصون ٣/١٠٤.

(٣) ينظر: النهاية ٣/٥٦. (٤) ينظر: الكشاف ٢/٤٠.

قال أبو حيان^(١): وهذا بعيدٌ من دلالة اللفظ.

قال شهاب الدين^(٢): إنما كان بعيداً؛ لأن المحذوف من غير المَلْفُوظِ به، ولو قدره بقوله: «وكما أريناك يا محمد الهداية»، لكان قريباً لدلالة اللفظ والمعنى معاً عليه. وقدره أبو البقاء^(٣) بوجهين:

أحدهما: قال: «هو نَضَبٌ على إضمار «أَرَيْنَا» تقديره: وكما رآه أباه وقومه في ضلال مبين، أريناه ذلك؛ أي: ما رآه صواباً بإطلاعنا إياه عليه».

الثاني: قال: «ويجوز أن يكون منصوباً بـ «نرى» التي بعده على أنه صِفَةٌ لمصدر محذوف؛ تقديره نريه ملكوت السموات والأرض رُؤيةً كَرُؤيةً ضلال أباه انتهى».

قال شهاب الدين^(٤) فقله: «على إضمار أريناه» لا حاجة إليه التَّيَّةُ، ولأنه يقتضي عدم ارتباط قوله: «نري إبراهيم ملكوت» بما قبله.

الثاني: أنها للتَّعْلِيلِ بمعنى «اللام» أي: ولذلك الإنكار الصَّادِرُ منه عليهم، والدعاء إلى الله في زَمَنِ كان يُدْعَى فيه غير الله آلهة نريه ملكوت.

الثالث: أن «الكاف» في مَحَلِّ رفع على خبر ابتداء مضمر، أي: والأمر كذلك، أي كما رآه من ضلالتهم نقل الوجهين الآخرين أبو البقاء^(٥) وغيره.

و «نري» هذا مضارع، والمراد به حكاية حالٍ ماضيه، والتقدير: كذا نري إبراهيم ملكوت السموات والأرض.

و «نري» يحتمل أن تكون المتعدية لاتنين؛ لأنها في الأصل بصرية، فأكسبتها همزة النقل مفعولاً ثانياً، وجعلها ابن عطية^(٦) مَثْقُولَةً من «رأى» بمعنى «عرف»، وكذلك الزمخشري^(٧) فإنه قال فيما قدمت حكايته عنه: «ومثل ذلك التعريف تُعَرَّفُ».

قال أبو حيان^(٨) بعد حكايته كلام ابن عطية: «ويحتاج كون «رأى» بمعنى «عرف» ثم يتعدى بالهمزة إلى مفعولين إلى نقل ذلك عند العرب، والذي نقل النحويون أن «رأى» إذا كانت بصرية تعدت لمفعول، وإذا كانت بمعنى «علم» الناصبة لمفعولين تعدت إلى مفعولين».

قال شهاب الدين^(٩): والعَجَبُ كيف خص بالاعتراض ابن عطية دون الزمخشري، وهذه الجملة المُشْتَمِلَةُ على التشبيه، أو التعليل معترضة بين قوله: «وإذا قال إبراهيم منكرأ

(١) ينظر: البحر المحيط ١٧٠/٤.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٠٢/٣.

(٣) ينظر: الإملاء ٢٤٨/١.

(٤) ينظر: الدر المصون ١٠٢/٣.

(٥) ينظر: الإملاء ١٤٩/١.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز ٣١١/٢.

(٧) ينظر: الكشف ١٤٠/٢.

(٨) ينظر: البحر المحيط ١٧٠/٤.

(٩) ينظر: الدر المصون ١٠٣/٣.

على أبيه وقومه عبادة الأصنام، وبين الاستدلال عليهم بوحداية الله - تعالى - ويجوز ألا تكون معترضة إن قلنا: إن قوله: «فلما» عطف على ما قبله، وسيأتي «والملكوت» مصدر على «فعلت» بمعنى المُلْك، وبني على هذه الزُنة، والزيادة للمبالغة.

قال القرطبي^(١): وزيدت الواو النافية للمبالغة، وقد تقدم ذلك عند ذكر ﴿يَاطْلُفُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

والجمهور على «مَلَكُوت»^(٢) بفتح اللام.

وقرأ أبو السَّمال^(٣) بسكونها، وهي لغة، والجمهور^(٤) أيضاً على «ملكوت» بتاء مثناة.

وعكرمة قراها^(٥) مثناة، وقال: أصلها «ملكوثا» باليونانية أو بالنبطية.

وعن النخعي هي «ملكوثا» بالعبرانية، وعلى هذا قراءة الجمهور يحتمل أن تكون من هذا، وإنما عُرِبَت الكلمة فَتَلَاغَبُوا بها، وهذا كما قالوا في اليهود بأنهم سُمُوا بذلك لأجل يَهُوذَا بن يعقوب بذال معجمة، ولكن لما عُرِبَتُ العرب أتوا بالذال المهملة، إلا أن الأحسن أن يكون مُشتَقاً من المُلْك؛ لأن هذه الزُنة وَرَدَتْ في المصادر كـ «الرَّغَبُوت» و «الرَّهَبُوت» و «الرَّحْمُوت» و «الجَبْرُوت» و «الطَّاعُوت» وهل يختص ذلك بِمُلْكِ الله تعالى أم يقال له ولغيره؟.

فقال الراغب^(٦): «والملكوت مُختَصٌّ بِمُلْكِ الله تعالى وهذا الذي ينبغي».

وقال أبو حيَّان^(٧): «ومن كلامهم: له ملكوت اليمن، وملكوت العراق»، فعلى هذا

لا يختص.

والجمهور^(٨) على «نري» بنون العظمة.

وقرىء^(٩): «نُري» بتاء من فوق «إبراهيم» نصباً، «ملكوت» رفعاً، أي: تريبه دلائل

الربوبية، فأسند الفعل إلى الملكوت مؤولاً بمؤنث، فلذلك أنث فعله.

فصل في المراد بالآية

قال ابن عباس: يعني خلق السموات والأرض^(١٠).

(١) ينظر: القرطبي ١٧/٧.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٠٣/٣، البحر المحيط ١٧١/٤.

(٣) ينظر: الدر المصون ١٠٣/٣، البحر المحيط ١٧١/٤.

(٤) ينظر: الدر المصون ١٠٣/٣، البحر المحيط ١٧١/٤.

(٥) ينظر: الدر المصون ١٠٣/٣، البحر المحيط ١٧١/٤.

(٦) ينظر: المفردات ٤٧٣.

(٧) ينظر: البحر المحيط ١٧٠/٤.

(٨) الدر المصون ١٠٣/٣.

(٩) البحر المحيط ١٠٣/٣، الدر المصون ١٠٣/٣.

(١٠) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٤١/٥).

وقال مجاهد، وسعيد بن جبير: يعني مَلَكُوتِ السموات والأرض، وذلك أنه أُقيِمَ على صخرة وكشف له عن السموات والأرض حتى العرش، وأسفل الأرضين ونظر إلى مكانه في الجنة فذلك قوله: ﴿وَأَقْبَنَتْهُ أَجْرُهُ فِي الدُّنْيَا﴾ [العنكبوت: ٢٧]، أي: أريناه مكانه في الجنة^(١).

وروي عن سلمان ورفعه بعضهم عن علي لما رأى إبراهيم ملكوت السموات والأرض أبصر رجلاً على فاحشة فدعا عليه فهلك ثم أبصر آخر فأراد أن يدعو عليه فقال له عز وجل يا إبراهيم إنك رجل مستجاب الدعوة فلا تدعُ علي عبدي فإنما أنا من عبدي على ثلاث خلال إما أن يتوب فأتوب عليه وإما أن أخرج منه نسمة تعبدني، وإما أن يبعث إليَّ فإن شئت غفرت له وإن شئت عاقبته^(٢).

وفي رواية عن ابن عباس: وأما من يتولى فإن جهنم من ورائه^(٣). وطعن القاضي في هذه الرواية من وجوه^(٤).

أحدها: أن أهل السماء من الملائكة المقرون، وهم لا يعصون الله.

وثانيها: أن الأنبياء لا يدعون بهلاك المذنب إلا عن أمر الله وإذا أذن الله فيه لم يجز أن يمنعه من إجابة دعائه.

وثالثها: أن ذلك الدعاء إما أن يكون صواباً أو خطأ؛ فإن كان صواباً فلم رده في المرة الثانية؟ وإن كان خطأ فلم قبله في المرة الأولى؟ ثم قال وأخبار الأحاد إذا وردت على خلاف المعقول وجب التوقف فيها.

ويمكن أن يجاب عنه بأن الرجل المذنب الذي رآه كان في ملكوت الأرض. وعن الثانية بأنه يحمل أن يكون قد أذن في الدعاء على الأول، ومنع في الثاني للاحتمال الذي ذكره في قوله: «يخرج منه نسمة تعبدني».

وعن الثالث أن الدعاء للأول.

وقيل: هذه الآراء كانت بعين البصيرة والعقل لا بالبصر؛ لأن المَلَكُوت عبارة عن الملك، والملك عبارة عن القدرة، والقدرة إنما تعرف بالعقل.

فإن قيل: رؤية القلب على هذا حاصلة لجميع الموحدين؟.

(١) أخرجه الطبري (٢٤١/٥ - ٢٤٢) عن مجاهد وسعيد بن جبير.

(٢) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤٥/٣) وعزاه لابن مردويه عن علي بن أبي طالب.

(٣) أخرجه أبو الشيخ وابن مردويه والبيهقي في الشعب من طريق شهر بن حوشب عن معاذ بن جبل كما في «الدر المنثور» (٤٥/٣).

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤٥/٣) وعزاه لسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وابن المنذر وأبي الشيخ.

وعزاه أيضاً (٤٥/٣) لعبد بن حميد وأبي الشيخ عن عطاء.

(٤) ينظر: الرازي ٣٦/١٣.

فالجواب^(١): أنهم وإن كانوا يعرفون أصل هذا الدليل إلا أن الاطلاع على آثار حكمة الله - تعالى - في كُلِّ واحد من مخلوقات هذا العالم بحسب أجناسها، وأنواعها، وأشخاصها، وأحوالها مما لا يحصل إلا لأكابر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ولهذا كان عليه الصلاة والسلام يقول في دعائه: «اللَّهُمَّ أَرِنَا الْأَشْيَاءَ كَمَا هِيَ»^(٢).

فصل في تفسير الملكوت

قال قتادة: «ملكوت السموات»: الشمس، والقمر، والنجوم، وملكوت الأرض: الجبال، والشجر، والبحار^(٣).

قوله: «وليكون» فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن «الواو» زائدة، أي: نريه ليكون من المؤمنين بالله، و «اللام» متعلقة بالفعل قبلها، إلا أن زيادة «الواو» ضعيفة ولم يقل بها إلا الأخفش^(٤) ومن تابعه.

الثاني: أنها علّة لمحذوف، أي: وليكون أريناه إياه ذلك، والتقدير: وليكون من الموقنين برؤية ملكوت السموات والأرض.

الثالث: أنها عطف على علّة محذوفة، أي: ليستدل وليكون، أو ليقيم الحجة على قومه، واليقين: عبارة عن علم يحصل بعد زوال الشبهة بسبب التأمل، ولهذا المعنى لا يوصف علم الله بكونه يقيناً؛ لأن علمه غير مسبوق بالشبهة، وغير مستفاد من الفكر والتأمل.

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ

الْأَفْلَهِ﴾ (٧٦)

قوله: «فَلَمَّا جَنَّ» يجوز أن تكون هذه الجملة نسقاً على قوله: «وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ» عطفاً للدليل على مدلوله، فيكون «وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ» معترضاً كما تقدم، ويجوز أن تكون مغلطوة على الجملة من قوله: «وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ».

قال ابن عطية^(٥): «الفاء» في قوله: «فَلَمَّا» رابطة جملة ما بعدها بما قبلها، وهي ترجح أن المراد بالملكوت التفضيل المذكور في هذه الآية، والأول أحسن، وإليه نحا الزمخشري^(٦).

و «جَنَّ»: سَتَرَ وقد تقدم اشتقاق هذه المادة عند ذكر ﴿الْجَنَّةِ﴾ [البقرة: ٢٥] وهنا خصوصية لذكر الفعل المسند إلى الليل يقال: جَنَّ عليه الليل، وأجن عليه بمعنى: أظلم فيستعمل قاصراً، وَجَنَّهُ وَأَجَنَّهُ، فيستعمل متعدياً فهذا مما اتفق فيه فَعَلَ وَأَفْعَلَ لزوماً

(١) ينظر: معاني القرآن ١٢٥.

(١) ينظر: الرازي ٣٧/١٣.

(٥) ينظر: المحرر الوجيز ٣١٢/٢.

(٢) ذكره الرازي في تفسيره ٣٧/١٣.

(٦) ينظر: الكشف ٤٠/٢.

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٤٣/٥) عن قتادة.

وتعدياً إلا أن الأجودَ في الاستعمال جَنَّ عليه الليل، وأجنه الليل، فيكون الثلاثي لازماً وأفعل متعدياً.

ومن مجيء الثلاثي متعدياً قوله: [المتقارب]

٢٢١٢ - وَمَاءٍ وَرَدَتْ قُبَيْلَ الْكَرَى وَقَدْ جَنَّتْ السُّدْفُ الْأَذْمُ^(١)
ومصدره جَنَّ وجنان وجنون.

وفرق الرَّاعِبُ^(٢) بين «جَنَّهُ» و «أَجَنَّهُ»، فقال: جنه إذا ستره، وأجنه جعل له ما يجنه، كقولك: قَبَرْتُهُ وَأَقْبَرْتُهُ، وَسَقَيْتُهُ وَأَسْقَيْتُهُ وقد تقدم لك شيء من هذا عند ذكر «حزن» و «أحزن» [البقرة: ٣٨] ويحتمل أن يكون «جَنَّ» في الآية الكريمة متعدياً حذف المفعول فيها، تقدير: جَنَّ عليه الأشياء والمبصرات.

قوله: «رَأَى كَوَكْبًا» هذا جواب «لَمَّا»، وللقراء فيه وفيما بعده من الفعلين خلاف كبير بالنسبة إلى الإمالة وعدمها، وتلخيصه أن «رَأَى» الثابت الألف فأمال راءه وهمزته إمالة مَخْصُصَةٌ^(٣) الأخوان، وأبو بكر عن عاصم، وابن ذكوان عن ابن عامر، وأمال الهمزة منه فقط دون الراء أبو عمرو وبكمال، وأمال السوسي بخلاف عنه عن ابن عمرو الراء أيضاً، فالسوسي في أحد وجهيه يوافق الجماعة المتقدمين، وأمال وَرَشَ الراء والهمزة بَيْنَ من هذا الحرف، حيث وقع هذا كله ما لم يَتَّصِلْ به ضمير نحو ما تقدم، فأما إن اتَّصَلَ به ضمير نحو: «فَرَأَاهُ فِي سَوَاءٍ» [الصفات: ٥٥] «فَلَمَّا رَأَاهَا» [النمل: ١٠] «وَإِذَا رَأَاكَ الَّذِينَ» [الأنبياء: ٣٦]، فابن ذكوان عنه وجهان، والباقيون على أصولهم المتقدمة.

وأما «رَأَى» إذا حذف ألفه فهو على قسمين: قسم لا تعود فيه ألبة لا وضلاً ولا وقفاً، نحو: «رَأَتْهُمْ مِنْ مَّكَانٍ» [الفرقان: ١٢] «رَأَوْا الْعَذَابَ» [يونس: ٥٤] فلا إمالة في شيء منه، وكذا ما انقلبت ألفه ياء نحو: «رَأَيْتَ نَمَّ رَأَيْتَ» [الإنسان: ٢٠].

وقسمُ حُذِفَتْ ألفه لا لِقَاءِ السَّاكِنِينَ وضلاً، وتعود وقفاً نحو: «رَأَا الْقَمَرَ» [الأنعام: ٧٧] «رَأَا الشَّمْسَ» [الأنعام: ٧٨] «وَرَأَا الْمُجْرِمُونَ النَّارَ» [الكهف: ٥٣] «وَإِذَا رَأَا الَّذِينَ ظَلَمُوا» [النحل: ٨٥] فهذا فيه خلاف أيضاً بين أهل الإمالة اعتباراً باللفظ تارة، وبالأصل أخرى، فأمال الراء وحدها من غير خلاف حمزة وأبو بكر عن عاصم والسوسي بخلاف عنه وحده، وأما الهمزة فأمالها مع الراء أبو بكر والسوسي بخلاف عنهما، هذا كله إذا وصلت، أما إذا وقفت فإن الألف تَرْجِعُ لعدم الْمُفْتَضِي لِحَذْفِهَا، وحكم هذا

(١) البيت لعامر بن سدوس أو للبرق الهذلي أو لعياض بن خويلد الخناعي، ينظر: ديوان الهذليين ٥٦/٣، اللسان (سدف)، البحر ١٦٧/٤، الدر المنصون ١٠٤/٣.

(٢) ينظر: المفردات ٩٨.

(٣) ينظر: السبعة ٢٦٠، والنشر ٤٤/٢، والحجة ٢٥٦.

الفعل حينئذٍ حكم ما لم يتَّصِلْ به سَاكِنٌ فيعود فيه التَّفْصِيلُ المُتَقَدِّمُ، كما إذا وقفت على «رَأَى» من نحو: ﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧]. فأما إمالة الرَاء من «رَأَى» فلا تبايعها لإمالة الهمزة، هكذا عبارتهم، وفي الحقيقة الإمالة إنما هي الألف لانقلابها عن الياء، والإمالة أن تنحي بالألف نحو الياء وبالفتحة قبلها نحو الكسرة، فمن ثَمَّ صَحَّ أن يقال: أميلت الراء لإمالة الهمزة، وأما تفصيل ابن دَكْوَانَ بالنسبة إلى اتِّصَالِهِ بالضمير وعدمه، فَوَجْهُهُ أن الفعل لما اتَّصَلَ بالضمير بعدت ألفه عن الظَّرْفِ، فلم تُمَلَّ.

ووجه من أمال الهمزة في «رَأَى الْقَمَرَ» مُرَاعَاةٌ للألف وإن كانت محذوفة، إذ حذفها عَارِضٌ، ثم منهم من اقْتَصَرَ على إمالة الهمزة؛ لأن اعتباراً وَجُودَهَا ضَعِيفٌ، ومنهم من لم يَقْتَصِرْ أعطى لها حكم الموجودة حَقِيقَةً، فأتبع الراء للهمزة في ذلك. والكوكب: النجم، ويقال فيه: كَوَكَبَةٌ.

وقال الراغب^(١): «لا يقال فيه أي في النجم: كوكب إلا عند ظُهُورِهِ». وفي اشتقاقه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه من مادة «وَكَبَ» فتكون الكَافُ زائدةً، وهذا القول قاله الشيخ رضي الدين الصَّغَانِي^(٢) قال رحمه الله تعالى: «حق كَوَكَبَ أن يُذَكَّرَ في مادة «وَكَبَ» عند خُذَّاق النحويين، فإنها وردت بكاف زائدة عندهم، إلا أن الجوهري^(٣) أوردتها في تركيب «ك» و «ب» ولعلَّه تبع في ذلك اللَّيْثُ، فإنه ذكره في الرباعي ذاهباً إلى أن الواو أَصْلِيَّةٌ. فهذا تصريح من الصَّغَانِي بزيادة الكاف، وزيادة الكاف عند النحويين لا يجوز، وحروف الزيادة مَحْضُورَةٌ في تلك العشرة، فأما قولهم: «هِنْدِيٌّ وَهِنْدِكِيٌّ» بمعنى واحدٍ، وهو المنسوب إلى «الهند»، وقول الشاعر: [الطويل]

٢٢١٣ - وَمُفَرِّقَةٌ ذُهُمٌ وَكُمْتِ كَانَتْهَا طَمَاطِمٌ مِّنْ فَوْقِ الْوَفَازِ هَنَادِكُ^(٤)

فظاهره زيادة الكاف، ولكن خَرَجَهَا النحويون على أنه من باب «سبط وسبطر» أي: مما جاء فيه لَفْظَانِ، أحدهما أطول من الآخر، وليس بأَصْلٍ له، فكما لا يُقَالُ: الراء زائدة باتِّفَاقٍ، كذلك هذه الكاف، وكذلك قال أبو حَيَّان: «وليت شعري، من خُذَّاق النحويين الذين يَرَوْنَ زيادتها لا سِيَّما أول الكلمة».

والثاني: أن الكلمة كُلُّهَا أَصُولٌ رباعية مما كُرِّرَتْ فيها الفاء، فوزنها فَعْفَلْ كـ «فَوَقْلٌ» وهو بناء قليل.

(١) ينظر: المفردات ٤٢٠.

(٢) ينظر: التكملة والذيل ٢٦١/١.

(٣) ينظر: الصحاح ٢١٣/١.

(٤) البيت لكثير عزة ينظر: ديوانه ص(٣٤٧)، سر صناعة الإعراب ٢٨١/١، لسان العرب (هند)، الممتع في التصريف ٢٠٢/١. الدر المصون ١٠٥/٣.

والثالث: ساق الرَّاغِب^(١) أنه من مادة: كَبَّ وَكَبَّكَ، فإنه قال: وَالْكَبْكَبَةُ تَدْهُوُرُ الشيءَ فِي هُوَّةٍ، يَقل: كَبَّ وَكَبَّكَ، نحو: كَفَّ وَكَفَّكَ، وَصَرَّ الرِّيحَ وَصَرَّرَ. والكواكب النجوم البادية، فظاهر هذا السِّياقِ أن الواو زائدة، والكاف بَدَلٌ من إحدى الياءين وهذا غريب جداً.

قوله: «قال هذا ربي» في «قال» ثلاثة أوجه:

أظهرها: أنه استئناف أخبر بذلك القول، أو استفهم عنه على حسب الخلاف. والثاني: أنه نعت لـ «كوكباً» فيكون في محل نصب، وكيف يكون نعتاً لـ «كوكباً» ولا يساعد من حيث الصناعة، ولا من حيث المعنى؟ أما الصناعة فلعدم الضمير العائد من الجملة الواقعة صفةً إلى موصوفها، ولا يقال: إن الرابط حَصَلَ باسم الإشارة؛ لأن ذلك خاصٌّ بباب المبتدأ والخبر، ولذلك يكثر حذفُ العائد من الصِّفة، ويقُلُ من الخبر، فلا يَلْزَمُ من جواز شيء في هذا جوازه في شيء، وأدعاء حذف ضمير بعيد، أي قال فيه: هذا رَبِّي، وأما المعنى فلا يُوَدِّي إلى أن التَّقدير: رأى كوكباً مُتَّصِفاً بهذا القول، وذلك غير مراد قطعاً.

والثالث: أنه جوابُ «فَلَمَّا جَنَّ» وعلى هذا فيكون قوله: «رأى كوكباً» في محل نَصْبٍ على الحال، فلما جَنَّ عليه الليل راثياً كوكباً و«هذا رَبِّي» مَحْكِيٌّ بالقول، فقيل: هو خبر مخض بتأويل ذكره أهل التفسير.

وقيل: بل هو على حذف همزة الاستفهام، أي: أهذا ربي، وأنشدوا: [الطويل]

٢٢١٤ - لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَنَمِ أَمْ بِثَمَانِ^(٢)
وقوله: [المنسرح]

٢٢١٥ - أَفَرَحُ أَنْ أَرَزَا الْكَرَامَ وَأَنْ أَوْرَثَ دَوْدَا شَصَائِصاً نَبَلا
وقوله: [الطويل]

٢٢١٦ - طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبَيْضِ أَطْرُبُ وَلَا لَعِباً مِنِّي وَدُو الشَّيْبِ يَلْبُ^(٣)
وقوله: «وَتِلْكَ نَمَتْهُ عَلَى» [الشعراء: ٢٢] قالوا: تقديره أوسع؟ وأفرح؟ وأذو؟ وأتلك؟

قال ابنُ الأَثَرِيِّ: «وهذا لا يجوز إلا حيث يكون ثم فاصلٌ بين الخبر والاستفهام، إن دَلَّ دليل لفظي كوجود «أم» في البيت الأول، بخلاف ما بعده». والأقول: الغيبة والذهاب؛ يقال: أَقْلُ يَأْقُلُ أَقْولاً.

قال ذو الرمة: [الطويل]

٢٢١٧ - مَصَابِيحُ لَيْسَتْ بِاللَّوَاتِي تَقُودُهَا نُجُومٌ وَلَا بِالْأَفْلَاتِ شُمُوسُهَا^(١)
والإِفال: صِغَارُ الغَنَمِ .
والأفيل: الفَصِيلُ الضَّئِيلُ .

فصل في بيان رؤية الملك

قال أكثر المفسرين: أن مَلِكَ ذلك الزَّمانِ رأى رؤيا وعبرها المعبرون بأنه يُولَدُ غلام يكون هلاكُ مُلْكِهِ على يَدَيْهِ، فأمر بذبح كُلِّ غلام يُولَدُ، فحملت أم إبراهيم به، وما أظهرت حَمْلَهَا للناس، فلما جاءها الطَّلُقُ ذَهَبَتْ إلى كَهْفٍ في جَبَلٍ، ووضعت إبراهيم - عليه السلام - وسدَّت الباب بِحَجَرٍ فجاء جبريل - عليه السلام - ووضع أَصْبَعَهُ في فَمِهِ، فخرج منه رِزْقُهُ، وكان يتعهَّدُ جبريل - عليه السلام - وكانت الأم تأتيه أحيانا تُرَضِعُهُ، وبقي على هذه الصفة حتى كَبُرَ وَعَقِلَ، وعرف أن له رَبًّا، فسأل أمه فقال لها: مَنْ رَبِّي؟ قالت: أنا، فقال: وَمَنْ رَبُّكَ؟ قالت: أبوك فقال: ومن رَبُّ أبي؟ فقالت: مَلِكُ البلد .

فعرِف إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - جَهَّالَتِهَا بربِّها، فنظر من باب ذلك الغار ليرى شيئا يَسْتَدِلُّ به على وجود الرُّبِّ - سبحانه وتعالى - فرأى النُّجُمَ الذي كان هو أَضْوَاءُ نجم في السماء^(٢) .

فقبل: كان المشتري، وقيل: كان الزهرة، فقال: هذا رَبِّي إلى آخر القِصَّةِ .

ثم القائلون بهذا القول اختلفوا، فمنهم من قال: هذا كان بعد البلوغ، ومنهم من قال: كان هذا قَبْلَ البلوغ والتكليف، واثَّقَ أكثر المحققين^(٣) على فسادِ هذا القول .

وقالوا: لا يجوز أن يَكُونَ لله رَسُولٌ يأتي عليه وَفَتْ من الأَوْقَاتِ إلا وهو مَوْحَدٌ به عارف، ومن كُلِّ معبود سواه بَرِيءٌ، وكيف يتوَهَّمُ هذا على من عَصَمَهُ الله وَطَهَّرَهُ وآتاه رُشْدَهُ من قَبْلُ، وأخبر عنه فقال تعالى: ﴿إِذْ جَاءَ رَبُّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الصفافات: ٨٤] .

وأراه ملكوت السَّمَوَاتِ والأَرْضِ، أفتراه أراه الملكُوتَ لِيُوقِنَ؟ فلما أُيقِنَ رأى كوكباً قال: «هذا ربي» معتقداً فهذا لا يكون أبداً .

واحتجوا بوجوه:

أحدها: أن القول بِرُبُوبِيَّةِ الجماد كُفْرٌ بالإجماع^(٤)، والكفر لا يجوز على الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - بالإجماع .

والثاني: أن إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - كان قد عرف رَبَّهُ قَبْلَ هذه الواقعة

(١) ينظر: ديوانه (٤٢٥) اللسان (ذلك)، مجاز القرآن ١/١٩٩، الدر المصون ٣/١٠٦ .

(٢) ينظر: الرازي ١٣/٣٩ .

(٣) ينظر: الرازي ١٣/٣٩ .

(٤) ينظر: المصدر السابق .

بالدليل ؛ لأنه أخبر عنه أنه قال قَبْلَ هذه الواقعة لأبيه آزر ﴿أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا إِلَهًا إِنِّي أَرَكَ وُقُومَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام : ٧٤].

الثالث : حكي عنه أنه دعا أباه إلى التَّوْحِيدِ ، وتَرْكِ عبادة الأصنام بالرَّفْقِ حيث قال : ﴿يَتَأْتٍ لِمَ تَعْبُدُوا مَا لَا يَرْفَعُ وَلَا يُنْزِلُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾ [مريم : ٤٢] وحكي في هذا الموضوع أنه دعا أباه إلى التوحيد ، وتَرْكِ عبادة الأصنام بالكلام الخشن ، ومن المعلوم أن من دعا غَيْرَهُ إلى الله ، فإنه يُقَدِّمُ الرَّفْقَ على العُنْفِ ، ولا يخوض في التَّغْلِيظِ إلا بعد اليأس التام ، فدلَّ على أن هذه الواقعة إنما وقعت بعد أن دعا أباه مراراً ، ولا شك أنه إنما اشتغل بدعوة أبيه بعد فراغه من مهمِّ نفسه ، فثَبَّتَ أن هذه الواقعة إنما وَقَعَتْ بعد أن أَرَاهُ الله مَلَكَوَتِ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ ، ومن كان مَنصِبُهُ في الدِّينِ كذلك ، وعلمه بالله كذلك ، فكيف يليق به أن يعتقد ألوهية الكواكب ؟

الرابع : أنَّ دلائل الحُدُوثِ في الأفلاك ظاهرةً من وجوه كثيرة ، ومع هذه الوجوه الظاهرة كيف يليق بأقلِّ العقلاء نصيباً من العقل والفهم أن يقول بربوبية الكواكب فضلاً عن أغفلِّ العقلاء ، وأعلمِّ العلماء ؟

الخامس : أنه قال في صفته ﴿إِذْ جَاءَ رَبُّكَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الصفات : ٨٤] وقال تعالى : ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهٖ عَالِمِينَ﴾ [الأنبياء : ٥١] أي : آتيناه رشده من قَبْلِ أَوَّلِ زَمَانِ الفكرة وقوله «وكنا به عالمين» أي بطهارته وكماله ، ونظيره قوله تعالى : ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام : ١٢٤].

السادس : قوله تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكَوَتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾ أي : بسبب بتلك الإراءة يكون من الموقنين ، ثم قال بعده : ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ﴾ و «الفاء» تقتضي الترتيب ، فدلَّت الفاء في قوله : ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ﴾ على أن هذه الواقعة حصلت بعد أن صار من الموقنين العارفين بربه .

السابع : أن هذه الواقعة إنما حَصَلَتْ بسبب مُنَاطَرَةِ إِبْرَاهِيمَ عليه الصلاة والسلام مع قومه ، لأنه - تعالى - لما ذكر هذه القصة قال : ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾ [الأنعام : ٨٣] ولم يقل : على نفسه ، فعلم أن هذه المُبَاحَثَةَ إنما جَرَتْ مع قومه ؛ لأجل أن يرشداهم إلى الإيمان والتوحيد ، لا لأجل أن إبراهيم - عليه السلام - كان يَطْلُبُ الدِّينَ والمعرفة لنفسه .

الثامن : أن قولهم : إن إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - إنما اشتغل بالنظر في الكواكب والشمس والقمر حال كونه في الغار باطل ؛ لأن لو كان الأمر كذلك ، فكيف يقول : يا قوم إني بريء مما تشركون ، مع أنه كان في الغار لا قوم ولا صنم .

التاسع : قوله تعالى : ﴿وَحَاجُّهُ قَوْمُهُ قَالُوا نُحِبُّهُ فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا﴾ [الأنعام : ٨٠].

فكيف يُحَاجُّونه وهم لم يَرَوْهُ ولم يَرَهُمْ ، وهذا يدلُّ على أنه - عليه الصلاة والسلام -

- إنما اشتغل بالنظر في الكواكب والشمس والقمر بعد مُخَالطة قومه، ورأهم يعبُدون الأصنام، ودَعَوُهُ إلى عِبَادَتِهَا، فقال: «لَا أَحِبُّ الْآفَلِينَ» رَدًّا عَلَيْهِمْ، وَتَنْبِيهًا عَلَى فَسَادِ قَوْلِهِمْ.

العاشر: أنه - تعالى - حُكِيَ عنه أنه قال للقوم: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١] وهذا يَدُلُّ على أن القوم كانوا خَوْفُهُ بِالْأَصْنَامِ كما قال قوم هود عليه الصلاة والسلام: ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوْرَةٍ﴾ [هود: ٥٤] وهذا الكلام لا يليق بالغار.

الحادي عشر: أن تلك اللَّيْلَةُ كانت مَسْبُوقَةً بالنهار، ولا شك أن الشمس كانت طَالِعَةً في اليوم المتقدم، ثم غَرَبَتْ، فكان ينبغي أن يستدل بغروبها السَّابِق على أنها لا تصلح للإلهية، وإذا بَطُلَ صِلَاحِيَّةُ الشمس للإلهية بطل ذلك في القمر والكوكب بطريق الأَوَّلَى^(١).

هذا إذا قلنا: إن هذه الواقعة كان المقصود منها تحصيل المَعْرِفَةِ لنفسه، أما إذا قلنا: المقصود منها إلْزَامُ الْقَوْمِ وَالْجَاوِزِ، فهذا السؤال غير وَارِدٍ، لأنه يمكن أن يقال: إنه إنما اتَّفَقَتْ مِثَالَتُهُ مع القوم حال طُلُوعِ ذَلِكَ النَجْمِ، ثم امْتَدَّتْ الْمُنَاطَرَةُ إِلَى أَنْ طَلَعَ القمر، وطلع الشمس بعده، وعلى هذا التقدير فالسؤال غير وَارِدٍ، فثبت بهذه الدلائل الظَّاهِرَةُ أنه لا يجوز أن يقال: إن إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - قال على سبيل الْجَزْمِ «هذا ربي»، وإذا بطل هذا بقي ها هنا اِخْتِمَالَانِ:

الأول: أن يقال: هذا كلام إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - بعد البلوغ، ولكن ليس الغَرَضُ منه إثبات رُبُوبِيَّةِ الكواكب، بل الغرض منه أحد أمور ستة^(٢):

أولها: أن إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - لم يقل: «هذا ربي» على سبيل الإخبار، بل الغَرَضُ منه أنه كان يُنَاطِرُ عَبْدَةَ الكواكب، وكان مذهبه أن الكواكب رُبُّهُمْ، فذكر إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - ذلك الْقَوْلَ الذي قالوه بلفظهم وعبارتهم، حتى يرجع إليه فَيُنِطِلُهُ كما يقول الواحد منا إذا نَاطَرَ مَنْ يَقُولُ بِقَدَمِ الْجِسْمِ، فيقول: الجسم قَدِيمٌ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَلِمَ نَرَاهُ؟ ولم نشاهده مركباً متغيراً؟ فقلوه: الجسم قديم إعادة لكلام الْخَضَمِ حتى يلزم المَحَالِ عليه، فكذا هاهنا قال: «هَذَا رَبِّي» حكاية لقول الْخَضَمِ، ثم ذكر عَقِبَهُ مَا يَدُلُّ عَلَى فِسَادِهِ، وهو قوله: «لَا أَحِبُّ الْآفَلِينَ»، ويؤيد هذا أنه - تعالى - مَدَحَهُ فِي آخِرِ الْآيَةِ عَلَى هَذِهِ الْمُنَاطَرَةِ بقوله: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾.

وثانيها: أن قوله تعالى: «هَذَا رَبِّي» في زعمكم واعتقادكم، فلما غاب قال: لو كان إِلَهًا لَمَا غَابَ كَمَا قَالَ: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩]، أي: عند

نفسك وبزعمك، وكقوله تعالى: ﴿وَأَنْظِرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلَمْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧] يريد إلهك بزعمك، وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَاؤِي﴾ [القصص: ٦٢] أي: في زعمهم.

وثالثها: أن المراد منه الاستيفهام على سبيل الإنكار، تقديره: أهذا ربِّي، إلا أنه أسقط حرف الاستيفهام استغناءً لدلالة الكلام عليه، كقوله ﴿أَفَاَيْنَ مَتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤].

ورابعها: أن يكون القول مضمراً فيه، والتقدير: يقولون: هذا ربِّي، وإضمار القول كثير كقوله: ﴿وَإِذْ رَفَعَ إِبْرَاهِيمَ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا﴾ [البقرة: ١٢٧] أي يقولون: ربنا، وقوله: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣] أي: يقولون: ما نعبدهم، فكذا ها هنا تقديره: أن إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - قال لقومه: يقولون: هذا ربِّي، أي: هذا الذي يُدَبِّرُنِي وَيُرَبِّيُنِي.

خامسها: أن إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - ذكر هذا الكلام على سبيل الاستهزاء. سادسها: أنه - عليه الصلاة والسلام - كان مأموراً بالدعوة، فأراد أن يستدرج القوم بهذا القول، ويعرفهم خطأهم وجهلهم في تعظيم ما عظموه، وكانوا يعظمون النجوم ويعبدونها، فذكر كلاماً يوهم كونه مساعداً لهم على مذهبيهم، وقلبه مطمئن بالإيمان، ومقصوده من ذلك أن يريهم النقص الداخل على فساد مذهبهم وبطلانهم، فأراهم أنه يعظم ما عظموه، فلما أقل أراهم النقص الداخل على النجوم ليريه، ويشب خطاً ما يدعون كمثل الحواري الذي ورد على قوم يعبدون الصنم فأظهر تعظيمه فأكرموا حتى صدروا عن رأيه في كثير من الأمور إلى أن ذهبتهم عدو فساوؤوه في أمره، فقال: الرأي أن تدعوا هذا الصنم حتى يكشف عنا ما قد أظننا، فاجتمعوا عليه يتضرعون، فلما تبين لهم أنه لا ينفع ولا يدفع، دعاهم إلى أن يدعوا الله، فدعوه فصرف عنهم ما كانوا يخدرون وأسلموا.

واعلم أن المأمور بالدعوة إلى الله كان بمنزلة المَكْرَه على كلمة الكفر، وهو عند الإكراه يجوز إجراء كلمة الكفر على اللسان؛ قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦] وإذا جاز ذكر كلمة الكفر لإصلاح بقاء شخص واحد فبأن يجوز إظهار كلمة الكفر لتخليص عالم من العقلاء عن الكفر والعقاب المؤبد أولى.

وأيضاً المَكْرَه على ترك الصلاة، ثم صلى حتى قتل، استحق الأجر العظيم، ثم إذا كان وقت القتال مع الكفار، وعلم أنه لو اشتغل بالصلاة انهزم عسكر الإسلام وجب عليه ترك الصلاة، والاشتغال بالقتال، حتى لو صلى وترك القتال أثم، ولو ترك الصلاة وقاتل، استحق الثواب، بل نقول: إن من كان في الصلاة ورأى طفلاً، أو أعمى أشرف على الحرق أو غرق، وجب عليه قطع الصلاة لإنقاذ الطفل، والأعمى من البلاء، فكذا ها هنا

تكلم إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - بهذه الكلمات ليظهر من نفسه موافقة القوم، حتى إذا أورد عليهم الدليل المُنْبَطِل لقولهم، كان قَبُولُهُمْ لذلك الدليل أَتَمَّ، وانتفاعهم به أَكْمَل، ويقوي هذا الوجه أنه - تعالى - حكى عنه مثل هذا الطريق في قوله: ﴿فَنظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ فَتَوَلَّوْا عَنْهُ مُدْبِرِينَ﴾ [الصافات: ٨٨ - ٩٠].

وذلك لأنهم كانوا يَسْتَدِلُّونَ بِعِلْمِ النجوم على حصول الحوادث المستقبلية، فوافقهم إبراهيم على هذا الطريق في الظاهر، مع أنه كان بريئاً عنه في الباطن، ومقصوده أن يتوسل بهذا الطريق إلى كَسْرِ الأصنام، فإذا جازت الموافقة في الظاهر هاهنا مع كونه بريئاً عنه في الباطن، فلم لا يجوز أن يكون في مسألتنا كذلك؟

وأما الاحتمال الثاني: فهو أنه - عليه الصلاة والسلام - ذكر هذا الكلام قبل البلوغ، وتقريره أن يقال: كان قَدْ خُصَّ إبراهيم - عليه السلام - بالعقل الكامل، والقريحة الصافية، فخطر بباليه قبل بلوغه إثبات الصانع - تعالى - فتفكَّرَ فرأى النجوم، فقال: «هَذَا رَبِّي» فلما شاهد حَرَكَاتِهِ قال: «لَا أَحِبُّ الْآفَلِينَ» ثم إنه - تعالى - أكمل بلوغه في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَتَقَوَّمُ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾.

والاحتمال الأول أَوْلَى بالقبول؛ لما ذكرنا من الدلائل.

فإن قيل: إن إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - استدَلَّ بأقوال الكواكب، على أنه لا يجوز أن يكون رَبًّا له، والأقوال عبارة عن غَيْبِيَّةِ الشَّيْءِ بعد ظهوره فيدلُّ على الحدوث من حيث إنه حركة، وعلى هذا التقدير فيكون الطُّلُوعُ أيضاً دليلاً على الحدوث، فَلِمَ ترك إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - الاستدلال على حدوثها بالطلوع، وعوَّل في إثبات هذا المطلوب على الأقوال؟

الجواب: أن الطلوع والأقوال يشتركان في الدلالة على الحدوث، إلا أن الدليل الذي يحتاج به الأنبياء في مَعْرِضِ دعوة الخَلْقِ كلهم إلى الله لا بُدَّ وأن يكون ظاهراً، بحيث يشترك في فَهْمِهِ الذِّكْرِيُّ وَالْغَيْبِيُّ، والعاقل والغافل، ودلالة الحركة على الحدوث وإن كانت يَقِينِيَّةٌ إلا أنها دَقِيقَةٌ لا يعرفها إلا الأفاضِلُ من الخَلْقِ، أما دلالة الأقوال على هذا المقصود، فإنها ظَاهِرَةٌ يعرفها كل أَحَدٍ، فإن الآفِلَ يزول سُلْطَانُهُ وَقَتَّ الأقول، فكانت دلالة الأقول على هذا المقصود أَتَمَّ، وأيضاً فيحتمل أنه إنما استدلَّ بالأقوال من حيث إن الأقول غيبية، فإن الإله المَعْبُودَ العالم العادل لا يغيب، ولهذا استدَلَّ بظهور الكواكب، وبُزُوغِ القمر والشمس على الإلهية، واستدلَّ بأقوالهم على عدم الإلهية، ولم يتعرض للاستدلال بالحركة، وهل هي تَدُلُّ على الحدوث أم لا؟

قال ابن الخطيب: وفيه دققة^(١) وهو أنه - عليه الصلاة والسلام - إنما كان يُنَاطِرُهُمْ

(١) ينظر: الرازي ١٣/٤٣ - ٤٤.

وهم كانوا مُتَّجِمِينَ، ومذهبهم أن الكوكب إذا كان في الرُّبْع الشرقي، ويكون صاعداً إلى وسط السماء كان قوياً عظيم التأثير، أما إذا كان غربياً وقريباً من الأفول، فإنه يكون ضَعِيفَ الأثر قليل القُوَّة، فَنَبَّهَ بهذه الدقيقة على أن الإله هو الذي لا تتغير قُدْرَتُهُ إلى العَجْزِ، وكماله إلى النقصان، ومذهبكم أن الكوكب حال كونه في الرُّبْع الغربي يكون ضَعِيفَ القوة، ناقص التأثير، عاجزاً عن التدبير، وذلك يَدُلُّ على القَدْح في إلهيته، فظهر على قول المنجمين أن للأفول مَزِيدَ خاصية في كونه موجباً لِلْقَدْح في إلهيته والله أعلم.

فإن قيل: إن تلك اللَّيْلَةُ كانت مَسْبُوقَةً بنهارٍ ليل، فكان أَفُولُ الكواكب والقمر والشمس حاصلاً في الليل السَّابِق والنهار السَّابِق، وبهذا التقدير لا يبقى للأفول الحاصل في تلك الليلة فائدة؟

فالجواب: أنا قد بَيَّنَّا أنه - عليه الصَّلَاة والسَّلَام - إنما أورد هذا الدَّلِيلَ على القوم الذين كان يدعوهم من عِبَادَةِ النجوم إلى التوحيد، فلا يَتَعَدُّ أن يقال: إنه - عليه الصلاة والسلام - كان جالساً مع أولئك الأقوام ليلة من الليالي، فَرَجَرَهُمْ عن عبادة الكواكب، فبينما هو في تَقْرِيرِ ذلك الكلام، إذ رفع بَصَرَهُ إلى كوكب مُضِيٍّ، فلما أَقْلَ قال إبراهيم عليه الصلاة والسلام: لو كان هذا الكوكب إلهاً لما انْتَقَلَ من الصُّعُودِ إلى الأفول ومن القُوَّةِ إلى الضعف، ثم في أثناء ذلك الكلام طَلَعَ القمر وأقْلَ فأعاد عليهم ذلك، وكذا القول في الشمس^(١).

فصل في الدلالة في الآية

دَلَّتِ الآية على أحكام:

أحدها: دَلَّتْ على أنه ليس بِجِسْمٍ، إذ لو كان جِسْماً غائِباً أبداً لكان آفلاً أبداً. وأيضاً يمتنع أن يكون - تعالى - بحيث ينزل من العَرْشِ إلى السماء تارةً، ويصعد من السماء إلى العرش أخرى، وإلاَّ يحصل معنى الأفول.

وثانيها: دَلَّتِ الآية على أنه - تعالى - ليس مَحَلًّا لِلصِّفَاتِ المحدثَةِ، كما يقول الكرامية، وإلاَّ لكان متغيراً، وحيث يحصل معنى الأفول، وذلك مُحَالٌ.

ثالثها: دَلَّتِ الآية على أنَّ الدين يجب أن يكون مَبْنِياً على الدليل، لا على التَّقْلِيدِ، وإلاَّ لم يكن لهذا الاستدلالِ فائدة.

ورابعها: دَلَّتِ الآية على أن معارف الأنبياء برَبِّهِمْ استِدْلَالِيَّةٌ لا ضرورية، وإلاَّ لما احتاج إبراهيم - عليه السلام - إلى الاستدلال.

وخامسها: دَلَّتِ الآية على أنه لا طَرِيقَ إلى تحصيل معرفة الله - تعالى - إلاَّ بِالنَّظَرِ

والاستدلال في أحوال مخلوقاته، إذ لو أمكن تحصيلها بطريق آخر لما عدل إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - لهذه الطريقة.

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِعًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَيْنَ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ﴾ (٧٧)

«بَازِعًا» حال من «القمر»، والبزوغ: الطلوع، يقال: بَزَغَ بفتح الزاي، يَبْزُغُ بضمها بزوغاً، والبُزُوعُ: الابتداء في الطلوع.

قال الأزهرى^(١): كأنه مأخوذ من البَزْغ وهو الشَّقُّ كأنه بثوره يَشُقُّ الظُّلْمَةَ شَقًّا، ويستعمل قاصراً ومتعدياً، يقال: بَزَغَ الْبَيْطَارُ الدَّابَّةَ، أي: أسال دَمَهَا، فبزغ هو، أي: سال، هذا هو الأصل.

ثم قيل لكل طلوع: بزوغ، ومنه بَزَغَ ثَابُ الصَّبِي والبعير تشبيهاً بذلك. والقمر معروف سُمِّيَ بذلك لِبَيَاضِهِ، وانتشار ضَوْوِهِ، والاقَمَرُ: الحمار الذي على لون الليلة القمراء، والقَمَرَاءُ ضوء القمر.

وقيل: سُمِّيَ القمر قمرًا؛ لأنه يقمر ضوء الكواكب ويفوز به، واللَّيَالِي الْقَمَرُ: ليالي تَدَوَّرِ القمر، وهي الليالي البَيَضُ؛ لأن ضوء القمر يستمر فيها إلى الصباح.

قيل: ولا يقال له قمرًا إلا بعد امتلائه في ثالث ليلة وقبلها هلالٌ على خلاف بين أهل اللغة تقدم في البقرة عند قوله: ﴿عَنِ الْأَهْلَةِ﴾ [البقرة: ١٨٩] فإذا بلغ بعد العشر ثالث ليلة، قيل له: «بدر» إلى خامس عشر.

ويقال: قمرت فلاناً، أي: خدعته عنه، وكأنه مأخوذ من قَمِرَتِ الْقَرْبَةُ: فَسَدَتِ بالقَمَرَاء.

قوله: ﴿لَيْنَ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي﴾ يدل على أن الهداية ليست إلا من الله، ولا يمكن حمل لفظ الهداية إلا على التمكين، وإزاحة الأغذار، وتَضْبِيبِ الدلائل؛ لأن كل ذلك كان حاصلاً لإبراهيم عليه السلام.

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَنْفَوْرٌ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا فَتَرَكُونَ﴾ (٧٨)

إنما ذكر اسم الإشارة مذكراً والمشار إليه مؤنث لأحد وجوه: إما ذهاباً بها مذهب الكواكب، وإما ذهاباً بها مذهب الضوء والنور، وإما بتأويل الطالع أو الشخص؛ كما قال الأعشى: [السريع]

٢٢١٨ - قَامَتْ تُبَكِّبُهُ عَلَى قَبْرِهِ مَنْ لَيْسَ بِفَدِكَ يَسَا عَسَامِرُ

(١) ينظر: تهذيب اللغة ٤٦/١٣.

تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرٌ^(١)
أو الشيء، أو لأنه لما أخبر عنها بمذكّر أعطيت حكمه؛ تقول: هذ ذاك الإنسان
وتيك الإنسان؛ قال: [البسيط]

٢٢١٩ - تَبَيَّتْ نُعْمَى عَلَى الْهَجْرَانِ غَائِبَةً سَفِيًّا وَرَغِيًّا لِذَلِكَ الْغَائِبِ الرَّازِي^(٢)
فأشار إلى «نعمى» وهي مؤنث إشارة المذكر لوصفها بوصف الذكور، أو لأن فيها
لُعْنَتَيْنِ: التذكير والتأنيث، وإن كان الأكثر التأنيث، فقد جمع بينهما في الآية الكريمة فأثت
في قوله: «بازغة»، وذكر في قوله: «هذا».

وقال الزمخشري^(٣): «جعل المبتدأ مثل الخبر لكونهما عبارة عن شيء واحد؛
كقولهم: ما جاءت حاجتك، ومن كانت أمك، و﴿لَوْ تَكُنْ فَنَلْنَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [الأنعام:
٢٣] وكان اختيار هذه الطريقة واجباً لصيانة الربّ عن شبهة التأنيث، إلا تراهم قالوا في
صفة الله: علاّم، ولم يقولوا: علاّمة، وإن كان أبلغ؛ احترازاً من علامة التأنيث».
قلت: وهذا قريب مما تقدّم في أن المؤنث إذا أخبر عنه بمذكّر عومل معاملة
المذكر، نحو: «هذ ذاك الإنسان».

وقيل: لأنها بمعنى: هذا النّير، أو المرئي.
قال أبو حيّان^(٤): «ويمكن أن يقال: إن أكثر لغة الأعاجم لا يفرقون في الضمائر،
ولا في الإشارة بين المذكر والمؤنث سواء، فلذلك أشار إلى المؤنث عندنا حين حكى
كلام إبراهيم بما يشار به إلى المذكر، بل لو كان المؤنث يفرّج لم يكن له علامة تدلّ
عليه في كلامهم، وحين أخبر - تعالى - عنها بقوله: «بازغة» و«أفلت» أتت على مقتضى
العربية، إذ ليس ذلك بحكاية انتهى».

وهذا إنما يظهر أن لو حكى كلامهم بعينه في لغتهم، أما شيء يعبر عنه بلغة
العرب، ويعطى حكمه في لغة العجم، فهو محلّ نظر.

فصل في بيان سبب تسمية العبرية والسريانية

قال الطبري: إن إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - إنما نطق بالعبرانية حين عبّر النّهر
فأرأى من الثمرود حيث قال للذين أرسلهم في طلبه: إذا وجدتم من يتكلم بالسريانية فأتوني

(١) ينظر البينان في: شرح المفصل ١٠١/٥، والإنصاف ٥٠٧/٢، وسمط اللاك ١٧٤/١، والإشياء
والنظائر ١٧٧/٥، ٢٣٨، وآمالي المرتضى ٧١/١ - ٧٢، ولسان العرب (عمز).

(٢) البيت للناطقة الذبياني ينظر: ديوانه (٤٩)، مشاهد الانصاف ٢٦/١، الكشف ٢٦/١، الدر المصون
١٠٧/٣.

(٣) ينظر: الكشف ٤١/٢.

(٤) ينظر: البحر المحيط ١٧٢/٤.

به، فلما أذركوه استنطقوه، فَحَوَّلَ اللهُ نُطْقَهُ لِسَاناً عِبْرَانِيًّا، وذلك حين عبر التَّهَرَّ، فسميت العبرانية لذلك.

وأما السُّرْيَانِيَّةُ فذكر ابن سلام أنها سميت بذلك؛ لأن الله - سبحانه وتعالى - حين علم آدم الأسماء عَلَّمَهُ سِرًّا من الملائكة، وأنطقه بها حينئذ، فَسُمِّيَتِ السريانية لذلك، والله أعلم.

قوله: «هَذَا أَكْبَرُ» أي: أكبر الكواكب جِزْماً، وأقواها قوة، فكان أولى بالإلهية. قوله: ﴿إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ «ما» مصدرية، أي: بريء من إشراككم، أو موصولة أي: من الذين يشركونه مع الله في عبادته، فحذف العائد، ويجوز أن تكون الموصوفة والعائد محذوف أيضاً، إلا أن حَذَفَ عائد الصِّفَةِ أَقلَّ من حَذَفِ عائد الصِّلَةِ، فالجملة بعدها لا محل لها على القولين الأولين، ومحلها الجر على الثالث، ومعنى الكلام أنه لما ثبت بالدليل أن هذه الكواكب لا تصلح للربوبية والإلهية، لا جَرَمَ تَبَرُّاً من الشُّرْكِ.

فإن قيل: هَبْ أن الدليل دَلَّ على أن الكواكب لا تصلح للربوبية، لكن لا يلزم من هذا نَفْيُ الشُّرْكِ مطلقاً؟

فالجواب: أن القوم كانوا مُسَاعِدِينَ على نَفْيِ سائر الشُّركاء، وإنما نازعوا في هذه الصورة المعينة، فلما ثبت بالدليل أن هذه الأشياء ليست أَرْبَاباً، وثبت بالاتفاق نَفْيُ غيرها، لا جرم حصل الجِزْمُ بنفي الشركاء.

قوله تعالى: ﴿إِنِّي وَجْهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾^(١) حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٧٩﴾

المراد: وجهت عبادتي وطاعتي لعبادته ورضاه، كأنهم نَفَّوْا بذلك وَهُمْ من يَتَوَهَّمُ الجهة، وسبب جواز هذا المجاز أن من كان مُطِيعاً لغيره مُتَقَاداً لأمره، فإنه يَتَوَجَّهُ بوجهه إليه، فجعل توجيه الوجه إليه كنايةً عن الطاعة.

وفتح الباء^(٢) من وجهي نافع، وابن عامر، وحفص عن عاصم، والباقون تركوا^(٣) هذا الفتح.

قوله: «لِلَّذِي فَطَرَ» قدروا قبله مُضَافاً؛ أي: وجهت وَجْهِيَ لعبادته كما تقدم و «حَنِيفًا» حال من فاعل «وَجَّهْتُ».

وقد تقدَّم تفسير هذه الألفاظ، و «ما» يحتمل أن تكون الحجازية، وأن تكون التميمية.

قوله تعالى: ﴿وَحَاجُّهُ قَوْمُهُ قَالِ أَمْحَجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَلْتُ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٢٠.

(٣) ينظر: إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٢٠.

يَوْمَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٨٠﴾

لما أورد إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - الحجة عليهم المذكورة، أورد القوم عليه حُجَجًا على صحة أقوالهم:

منها: أنهم تَمَسَّكُوا بالتقليد، كقولهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ﴾ [الزخرف: ٢٢] وكقولهم للرسول عليه الصلاة والسلام: ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥]. وكقول قوم هود: ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوْرَةٍ﴾ [هود: ٥٤]. فذكروا من جنس هذا الكلام، وإلا فالله - تعالى - لم يَخْلِكْ محتاجتهم.

فأجاب الله - تعالى - عن حُجَّتِهِمْ بقوله تعالى: ﴿قَالَ اتَّخَذْتُمْ مِثْلِي فِي اللَّهِ﴾.

قرأ نافع^(١)، وابن ذكوان، وهشام بخلاف عنه بنون خفيفة، والباقون بنون^(٢) ثقيلة، والتثقيب هو الأصل؛ لأن النون الأولى نون الرفع في الأمثلة الخمسة، والثانية نون الوقاية، فاستثقل اجتماعهما، وفيهما لغات ثلاث: الفُكُّ وتركهما على حالهما، والإدغام، والحذف، وقد قرئ بهذه اللغات كلها في قوله تعالى: ﴿أَفَعَبَرَ اللَّهُ بِتَمْرِ زَوْفَىٰ أَغْبَدُ﴾ [الزمر: ٦٤] وهنالك لم تقرأ إلا بالحذف أو الإدغام، ونافع بالحذف، والباقون^(٣) يفتحون النون، لأنها عندهم نون رفع، وفي سورة النحل: ﴿تُشَفُّوْنَ فِيهِمْ﴾ [آية: ٧٧] بفتح النون عند الجمهور، لأنها نون رفع، ويقرؤه نافع بنون مكسورة خفيفة على الحذف، فنافع حذف إحدى النونين في جميع المواضع المذكورة فإنه يقرأ في الزمر أيضاً بحذف أحدهما.

وقوله تعالى: ﴿أَتَمَدَّيْنِي﴾ في الأحقاف [آية: ١٧] قرأه هشام بالإدغام^(٤)، والباقون بالإظهار^(٥) دون الحذف.

واختلف النحاة^(٦) في أيُّهُمَا المحذوفة؛ فمذهب سيبويه^(٧) ومن تبعه أن المحذوفة

(١) ينظر: الدر المصون ١٠٨/٣، البحر المحيط ١٧٤/٤، إتحاف فضلاء البشر ٢٠/٢، الحجة لأبي زرعة ص(٢٥٧ - ٢٥٨)، السبعة ص(٢٦١)، النشر ٢/٢٥٩، التبيان ٦/٥١٢ - ٥١٣، الحجة لابن خالويه ص(١٤٣)، البيان ١/٣٢٨.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٠٨/٣، البحر المحيط ١٧٤/٤، إتحاف فضلاء البشر ٢٠/٢، الحجة لأبي زرعة ص(٢٥٧ - ٢٥٨)، السبعة ص(٢٦١)، النشر ٢/٢٥٩، التبيان ١/٥١٢ - ٥١٣، الحجة لابن خالويه ص(١٤٣)، البيان ١/٣٢٨.

(٣) ينظر: الدر المصون ١٠٨/٣، البحر المحيط ١٧٤/٤، إتحاف فضلاء البشر ٢٠/٢، الحجة لأبي زرعة ص(٢٥٧ - ٢٥٨)، السبعة ص(٢٦١)، النشر ٢/٢٥٩، التبيان ١/٥١٢ - ٥١٣، الحجة لابن خالويه ص(١٤٣)، البيان ١/٣٢٨.

(٤) ينظر: الدر المصون ١٠٨/٣، البحر المحيط ١٧٤/٤.

(٥) ينظر: الدر المصون ١٠٨/٣، ينظر: الدر المصون ١٠٨/٣.

(٦) ينظر: الكتاب ٣/٥١٩، الدر المصون ١٠٨/٣.

هي الأولى واستدلَّ سيبويه على ذلك بأن نون الرفع قد عُمِدَ حذفها دون مُلاقاةٍ مِثْلِ رَفْعاً؛ وأنشد: [الطويل]

٢٢٢٠ - فَإِنْ يَكُ قَوْمٌ سَرَّهُمْ مَا صَنَعْتُمْ سَخَتَلِبُوهَا لَاقِحاً غَيْرَ بَاهِلٍ^(١)

أي: فَسَخَتَلِبُوهَا، لا يقال: إن النون قد حذفت جُزْماً في جواب الشرط؛ لأن الفاء هنا واجبة الدخول لعدم صلاحية الجملة الجزائية شرطاً، وإذا تقرر وجوب الفاء، وإنما حذفت ضرورةً ثبت أن نون الرفع كان من حقها الثبوت، إلا أنها حذفت ضرورة، وأنشدوا أيضاً قوله: [الرجز]

٢٢٢١ - أَيْبْتُ أَسْرِي وَتَبَيْتِي تَذْلِكِي وَجَهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي^(٢)
أي: تَبَيْتِي وتذلكين.

وفي الحديث: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا» ف «لا» الدَّاخِلَةُ عَلَى «تدخلوا» و «تؤمنوا» نافية لا ناهية لفساد المعنى عليه، وإذا ثبت حَذْفُهَا دون مُلاقاةٍ مِثْلِ رَفْعاً فَلَانِ تَحذف مع مُلاقاةٍ مِثْلِ اسْتِثْقَالاً بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى، وَأَيْضاً فَإِنَّ النُّونَ نَائِبَةً عَنِ الضَّمَّةِ، وَالضَّمَّةُ قَدْ عُمِدَ حَذْفُهَا فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ؛ كَقِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو ﴿يُفَرِّقُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠] و ﴿يُفْعِلْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] و ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] وَيَابَهُ بِسُكُونِ آخِرِ الْفِعْلِ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ: [السريع]

٢٢٢٢ - قَالَيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرُ مُسْتَحْقِبٍ إِنْمَاءً مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ^(٣)

وإذا ثَبَتَ حَذْفُ الْأَصْلِ، فَلْيُثَبِتْ حَذْفُ الْفَرْعِ لئلا يلزم تَفْضِيلُ فَرْعٍ عَلَى أَصْلِهِ، وَأَيْضاً فَإِنَّ ادِّعَاءَ حَذْفِ نَوْعِ الِرفْعِ لَا يُخَوِّجُ إِلَى حَذْفٍ آخَرَ، وَحَذْفُ نُونِ الْوَقَايَةِ قَدْ يُخَوِّجُ إِلَى ذَلِكَ، وَبَيَانُهُ بِأَنَّهُ إِذَا دَخَلَ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ عَلَى أَحَدِ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ، فَلَوْ كَانَ الْمَحذُوفُ نُونَ الْوَقَايَةِ لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ تُحَذَفَ هَذِهِ النُّونُ، وَهِيَ تَسْقُطُ لِلنَّاصِبِ وَالْجَازِمِ، بِخِلَافِ ادِّعَاءِ حَذْفِ نُونِ الِرفْعِ، فَإِنَّهُ لَا يَخَوِّجُ إِلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا عَمَلَ لَهُ فِي الَّتِي لِلْوَقَايَةِ.

ولقائل أن يقول: لا يلزم من جوازِ حَذْفِ الْأَصْلِ حَذْفُ الْفَرْعِ؛ لِأَنَّ فِي الْأَصْلِ قُوَّةً تَقْتَضِي جَوَازَ حَذْفِهِ، بِخِلَافِ نُونِ الْوَقَايَةِ، وَدُخُولِ الْجَازِمِ وَالنَّاصِبِ لَمْ نَجِدْ لَهُ شَيْئاً يَحذفه؛ لِأَنَّ النُّونَ حَذَفَتْ لِعَارِضٍ آخَرَ.

واستدلُّوا لسببويه بأن نون الوقاية مَكْسُورَةٌ، فَبَقَاؤُهَا عَلَى حَالِهَا لَا يَلْزَمُ مِنْهُ تَغْيِيرٌ، بِخِلَافِ مَا لَوْ ادِّعَيْنَا حَذْفَهَا، فَإِنَّهُ يَلْزَمُنَا تَغْيِيرَ نُونِ الِرفْعِ مِنْ فَتْحٍ إِلَى كَسْرٍ، وَتَعْلِيلُ الْعَمَلِ أَوَّلَى، وَاسْتَدْلُوا أَيْضاً بِأَنَّهَا قَدْ حَذَفَتْ مَعَ مِثْلِهَا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ نُونُ وَقَايَةٍ؛ كَقَوْلِهِ: [البسيط]

٢٢٢٣ - كُلُّ لَهُ نِيَّةٌ فِي بُغْضِ صَاحِبِهِ بِنِعْمَةِ اللَّهِ تَفْلِيحُكُمْ وَتَقْلُونَا^(١)

أي : وتَقْلُونَا، فالمحذوف نون الرفع لا نون «نا» ؛ لأنها بعض ضمير، وعورض هذا بأن نون الرفع أيضاً لها قوة لدالاتها على الإعراب، فحذفها أيضاً لا يجوز، وجعل سيبويه المحذوفة من قول الشاعر : [الوافر]

٢٢٢٤ - نَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَّاتِ إِذَا فَلَّيْنِي^(٢)

نون الفاعل لا نون الوقاية، واستدل الأخفش بأن الثقل إنما حصل بالثانية ؛ ولأنه قد استغني عنها، فإنه إنما أتى بها ليقى الفعل من الكسر، وهو مأمون لوقوع الكسر على نون الرفع، ولأنها لا تدل على معنى، بخلاف نون الرفع، وأيضاً فإنها تحذف في نحو ليتني، فيقال : ليتني ؛ كقوله : [الوافر]

٢٢٢٥ - كَمُنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ : لَيْتَنِي أَصَادِفُهُ وَأَتْلِفُ بَغْضَ مَالِي^(٣)

واعلم أن حذف النون في هذا النحو جائز فصيح، ولا يلتفت إلى قول مَنْ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ أَوْ قَلِيلٍ مِنَ الْكَلَامِ، ولهذا عيب على مكِّي بن أبي طالب حيث قال^(٤) : «الحذف بعيد في العربية قبيح مكروه، وإنما يجوز في الشعر للوزن، والقرآن لا يحتمل ذلك فيه ؛ إذ لا ضرورة تدعو إليه».

وتجاسر بعضهم فقال : «هذه القراءة - أعني تخفيف النون - لحن».

وهذان القولان مرذوران عليهما ؛ لتواتر ذلك، وقد تقدم الدليل على صحته لغة.

وأيضاً فإن الثقات نقلوا أنها لغة ثابتة للعرب، وهم «غطفان» فلا معنى لإنكارها.

و «في الله» متعلق بـ «أحتاجوني» لا بـ «حاجة»، والمسألة من باب التنازع، وأعمل الثاني ؛ لأنه لما أضمر في الأول حذف، ولو أعمل الأول لأضمر في الثاني من غير حذف، ومثله : «يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ» [النساء : ١٧٦] كذا قال أبو حيان، وفيه نظر من حيث إن المعنى ليس على تسلط «وحاجة» على قوله : «في الله» ؛ إذ الظاهر انقطاع الجملة القولية عما قبلها.

(١) البيت للفضل بن العباس ينظر : شرح الحماسة ٢٢٦/١، روح المعاني ٢٠٤/٧، التبيان ٥١٣/١، الدر المنصور ١٠٩/٣.

(٢) تقدم برقم ٨١٩.

(٣) البيت لزيد الخليل ينظر : ديوانه ص (٨٧)، تخلص الشواهد ص (١٠٠)، خزانة الأدب ٣٧٥/٥، ٣٧٧، الدرر ٢٠٥/١، شرح أبيات سيبويه ٩٧/٢، شرح المفصل ١٢٣/٣، الكتاب ٣٧٠/٢، لسان العرب (بيت)، المقاصد النحوية ٣٤٦/١، نوادر أبي زيد ص (٦٨)، وجواهر الأدب ص (١٥٣)، ووصف المباني ص (٣٠٠، ٣٦١)، سر صناعة الإعراب ٥٥٠/٢، شرح الأشموني ٥٦/١، شرح ابن عقيل ص (٦١)، مجالس ثعلب ص (١٢٩)، المتقضب ٢٥٠/١، مع الهوامع ١٠٦٤/١، الدر المنصور ١٠٩/٣.

(٤) ينظر : المشكل ٢٧٤/١.

وقوله: «فِي اللَّهِ» أي: في شأنه، ووحدانيته.

قوله «وَقَدْ هَدَانِي» أي: للتوحيد والحق، وهذه الجملة في مَحَلِّ نصبٍ على الحال، وفي صاحبها وجهان:

أظهرهما: أَنَّهُ الْيَاءُ فِي «أَتَحَاجُونِي»، أي: أَتَجَادِلُونِي فيه حال كوني مهدياً من عنده.

والثاني: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ «اللَّهُ» أي: أَتَخَاصِمُونَ فيه حال كونه هادياً لي، فحجتكم لا تُجَدِّي شيئاً؛ لَأَنَّهَا دَاجِضَةٌ.

قوله: «وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ» هذه الجملة يجوز أن تكون مستأنفة، أخبر عليه الصلاة والسلام بأنه لا يخاف ما يشركون به، وإنما يُقَتُّهُ بِرَبِّهِ، وكانوا قد خَوَّفُوهُ مِنْ ضَرَرٍ يَحْصُلُ لَهُ بِسَبَبِ سَبِّ آلِهِتِهِمْ.

ويحتمل أن تكون في مَحَلِّ نصبٍ على الحال باعتبارين:

أحدهما: أن تكون ثانيةً عَطْفاً عَلَى الأولى، فتكون الحالان من الياء في «أَتَحَاجُونِي».

والثاني: أَنَّهَا حَالٌ مِنْ «الْيَاءِ» فِي «هَدَانِي»، فتكون جملةً حاليةً من بعض جملة حالية، فهي قريبة من الحال المتداخلة، إِلَّا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِضْمَارٍ مُبْتَدَأٍ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ قَبْلَ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ، لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ الْمُنْفِي بِـ «لَا» حُكْمُهُ حُكْمُ الْمُثْبِتِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا تَبَاشِيرُهُ الْوَاوِ.

و «مَا» يجوز فيها الأوجه الثلاثة: أن تكون مصدرية، وعلى هذا فالهاء في «به» لا تعود على «مَا» عند الجمهور، بل تَعُودُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، والتقدير: وَلَا أَخَافُ إِشْرَاقَكُمْ بِاللَّهِ، والمفعول محذوف؛ أي: ما تشركون غير اللَّهِ به، وأن تكون بمعنى «الذي»، وأن تكون نَكْرَةً موصوفة، والهاء في «به» على هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ تعود على «مَا»، والمعنى: وَلَا أَخَافُ الَّذِينَ تَشْرِكُونَ اللَّهَ بِهِ، فحذف المفعول أيضاً، كما حذفه في الوجه الأول.

وقدّر أبو البقاء^(١) قبل الضمير مُضَافاً، فقال: ويجوز أن تكون الهاء عائدة على «مَا»؛ أي: وَلَا أَخَافُ الَّذِي تَشْرِكُونَ بِهِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ.

قوله: «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئاً» في هذا الاستثناء قولان:

أظهرهما: أَنَّهُ مُتَّصِلٌ.

والثاني: أَنَّهُ مَنْقُطٌ، والقائلون بالاتِّصَالِ اختلفوا في المستثنى منه، فجعله الزمخشري^(٢) زماناً، فقال: «إِلَّا وَقْتُ مَشِيئَةِ رَبِّي شَيْئاً يَخَافُ، فحذف الوقت، يعني: لَا

(٢) ينظر: الكشف ٢/٤٢.

(١) ينظر: الإملاء ١/٢٥٠.

أَخَافُ مَعْبُودَاتِكُمْ فِي وَقْتٍ قَطُّ؛ لَأَنهَا لَا تَقْدِرُ عَلَى مَنفَعَةٍ وَلَا مُضَرَّةٍ، إِلَّا إِذَا شَاءَ رَبِّي». وجعله أبو^(١) البقاء حالاً، فقال: تقديره إلا في حال مشيئة ربِّي، أي: لا أخافها في كُلِّ حالٍ إلا في هذه الحال.

وممن ذهب إلى انقطاعه ابن عطية^(٢)، والحوفي، وأبو البقاء في أحد الوجهين. فقال الحوفي: تقديره: «ولكن مشيئة الله إياي بضُرُّ أخاف».

وقال غيره: معناه: ولكن إن شاء ربِّي شيئاً، أي سواء فيكون ما شاء. وقال ابن عطية^(٣): استثناء ليس من الأول، ولما كانت قوة الكلام أنه لا يخاف ضراً، استثنى مشيئة ربِّه في أن يريده بضراً. قوله: «شيئاً» يجوز فيه وجهان:

أظهرهما: أنه منصوب على المصدر تقديره: إلا أن يشاء ربِّي شيئاً من المشيئة. والثاني: أنه مفعول به لـ «شيئاً»، وإنما كان الأول أظهر لوجهين: أحدهما: أن الكلام المؤكد أقوى وأثبت في النفس من غير المؤكد.

والثاني: أنه قد تقدّم أن مفعول المشيئة والإرادة لا يذكران إلا إذا كان فيهما غرابة كقوله: [الطويل]

٢٢٢٦ - وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ (٤)

فصل في بيان معنى الاستثناء

إنما ذكر عليه الصلاة والسلام هذا الاستثناء؛ لأنه لا يبعد أن يحدث للإنسان في مستقبل عمره شيء من المكاره، والحمقى من الناس يحملون ذلك على أنه إنما حدث ذلك المكروه بسبب أنه طعن في إلهية الأصنام، فذكر إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - ذلك حتى إنّه لو حدث به شيء من المكاره لم يحمل على هذا السبب.

وقوله: «وسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْماً» يعني: أنه عالم الغيوب، فلا يفعل إلا الخير والصلاح والحكمة، فتقدير أن يحدث من مكاره الدنيا شيء، فذلك؛ لأنه - تعالى - عرف وجه الصلاح والخير فيه، لا لأجل أنه عقوبة على الطعن في إلهية الأصنام. قوله: «علماً» فيه وجهان:

أظهرهما: أنه منصوب على التمييز، وهو محوّل عن الفاعل، تقديره: «وسِعَ علم ربِّي كُلَّ شَيْءٍ» كقوله: «وَأَشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا» [مريم: ٤] أي: شيب الرأس.

(١) ينظر: الإملاء ١/ ٢٥٠.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٢/ ٣١٥.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٢/ ٣١٥.

(٤) تقدم برقم ٢٧٠.

والثاني: أنه مَنْصُوبٌ على المفعول المطلق، لأن معنى وَسِعَ: عَلِمَ. قال أبو البقاء^(١): «لأنَّ ما يَسَعُ الشَّيْءُ فَقَدْ أَحَاطَ بِهِ، والعالم بالشيء مُحِيطٌ بعلمه».

قال شهاب الدين^(٢): وهذا الَّذِي ادَّعَاهُ من المجاز بعيدٌ.

و «كل شيء» مفعول لـ «وسع» على التقديرين.

و «أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ» جملة تقرير وتوبيخ، ولا محل لها لاستثناها، والمعنى: أفلا تتذكرون أن نَفْيَ الشركاء والأضداد والأنداد عن اللّٰه لا يوجب حلول العذاب ونزول العقاب، والسَّغْي في إثبات التوحيد والتنزيه لا يوجب استحقاق العذاب والعقاب.

قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللّٰهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾﴾

قد تقدّم الكلام على «كيف» في أوّل البقرة [آية ٢٨]، و «ما» يجوز فيها ثلاثة أوجه، أعني كونها مَوْصُولَةٌ اسميّة، أو نكرة موصوفة، أو مصدرية، والعائد على الأولين محذوف، أي: ما أشركتموه باللّٰه، أو إشراككم باللّٰه غيره.

وقوله: «وَلَا تَخَافُونَ» يجوز في هذه الجملة أن تكون نَسَقاً على «أَخَافُ» فتكون دَاخِلَةً في حَيْزِ التَّعَجُّبِ والإنكار، وأن تكون حالية، أي: وكيف أخاف الذي تشركون حال كونكم أنتم غير خائفين عاقبة إشراككم، ولا بُدَّ من إضمار مبتدأ قبل المضارع المنفي بـ «لا» لما تقدّم غير مرّة، أي: كيف أخاف الذي تشركون، أو عاقبة إشراككم حال كونكم آمنين من مَكْرِ اللّٰه الذي أشركتم به غيره، وهذه الجملة وإن لم يكن فيها رَابِطٌ يعود على ذي الحال لا يَضُرُّ ذلك؛ لأن الواو بنفسها رابطة.

وانظر إلى حُسْنِ هذا النّظْمِ السَّوِيِّ، حيث جعل متعلّق الخَوْفِ الواقع منه الأصنام، ومتعلّق الخوف الواقع منهم إشراكهم باللّٰه غيره تَرْكَاً لأن يعادل الباري - تعالى - لأصنامهم لو أُبْرَزَ التركيب على هذا، فقال: «ولا تخافون اللّٰه» مُقَابَلَةً لقوله: «وكيف أخاف معبوداتكم». وأتى بـ «ما» في قوله: «ما أشركتم» وفي قوله: «ما لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا» إلا أنهم غير عقلاء؛ إذ هي جماد وأخجار وخشب كانوا يَنْحِتُونَهَا ويعبدونها.

وقوله: «مَا لَمْ يُنَزَّلْ» مفعول لـ «أشركتم»، وهي موصولة اسميّة أو نكرة، ولا تكون مَصْدَرِيَّةً لفساد المعنى، و «به» و «عليكم»، متعلّقان بـ «يُنَزَّلُ» ويجوز في «عَلَيْكُمْ» وجه

(٢) ينظر: الدر المصون ٣/ ١١١.

(١) ينظر: الإملاء ١/ ٢٥٠.

آخر، وهو أن يكون حالاً، من «سُلْطَانًا»؛ لأنه لو تَأَخَّرَ عنه لجاز أن يكون صِفَةً.
 وقرأ الجمهور^(١): «سُلْطَانًا» ساكن اللام حيث وقع، وقرئ^(٢) بِضَمِّهَا، وهل هي
 لغة مُسْتَقَلَّةٌ، فثبت فيها بناء فعل بضم الفاء والعين، أو هي إتياع حركة لأخرى.
 ومعنى الآية: وكيف أَخَافَ الأصنام التي لا قُدْرَةَ لها على النُّفْعِ والضَّرِّ ولا تُبْصِرُ
 ولا تَسْمَعُ، وأنتم لا تخافون من الشُّرْكِ الذي هو أعظم الذنوب، وليس لكم حُجَّةٌ على
 ذلك.
 وقوله: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾.

أي: ما لكم تنكرون عَلَيَّ الأَمْنَ في موضع الأمان، ولا تنكرون على أنفسكم الأَمْنَ
 في موضع الخوف فقال: «فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ» ولم يَقُلْ: «فَأَيُّنَا أَحَقُّ نَحْنُ أم أنتم» إلزاماً
 لِخُصْمِهِ بما يدَّعِيهِ عليه، واحترازاً من تَرْكِيبَةِ نفسه، فعدل عنه إلى قوله: «فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ
 أَحَقُّ بِالْأَمْنِ»، يعني: فريق المشركين أم الموحدين؟ وهذا بخلاف قول الآخر: [الكامل].
 ٢٢٢٧ - فَلَيْسَ لِقَبِيضِكَ خَالِيقِينَ لَتَغْلِبَنَّ أَيْسِي وَإِيَّكَ فَارِسُ الْأَخْرَابِ^(٣)
 فَلِلَّهِ فَصَاحَةُ الْقُرْآنِ وآدابه.

وقوله: «إِنْ كُنْتُمْ» جوابه محذوف، أي: فأخبروني، ومتعلق العلم محذوف،
 ويجوز ألا يُرَادَ له مفعول؛ أي: إن كنتم من ذوي العلم.
 قوله: «الَّذِينَ آمَنُوا» هل هو من كلام إبراهيم، أو من كلام قومه، أو من كلام الله
 تعالى؟ ثلاثة أقوال، وعليها يَتَرْتَّبُ الإعراب.

فإن قلنا: إنها من كلام إبراهيم كانت جواباً عن السؤال في قوله «فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ».
 وكذا إن قلنا: إنها من كلام قومه، وأنهم أجابوا بما هو حُجَّةٌ عليهم كأن الموصول
 خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هم الذين آمنوا، وإن جعلناه من كلام الله تعالى، وأنه أَمَرَ نَبِيَّهٖ
 بأن يجيب به السؤال المتقدم، فكَذَلِكَ أيضاً.
 وإن جعلناه لِمُجَرَّدِ الإخبار من الباري - تعالى - كان الموصول مبتدأ، وفي خبره
 أوجه:

أحدها: أنه الجملة بعده، فإن «أولئك» مبتدأ ثانٍ، و«الأمن» مبتدأ ثالث، و«لهم»
 خبره، والجملة خَبَرُ «أولئك»، و«أولئك» وخبره خبر الأول.
 الثاني: أن يكون «أولئك» بَدَلًا أو عطف بيان، و«لهم» خبر الموصول، و«الأمن»
 فاعلٌ به لاعتماده.

(١) ينظر: الدر المصون ١١٢/٣، البحر المحيط ١٧٥/٤.

(٢) ينظر: الدر المصون ١١٢/٣، البحر المحيط ١٧٥/٤.

(٣) تقدم.

الثالث: كذلك، إلا أنَّ «لهم» خبرٌ مقدَّم، و «الأمْن» مبتدأ مؤخر، والجُمْلَةُ خبر الموصُول.

الرابع: أن يكون «أولئك» مبتدأً ثانياً، و «لهم» خبره، و «الأمْن» فاعل به، والجُمْلَةُ خبر الموصُول.

الخامس: وإليه ذهب أبو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ، والحوافي أن «لهم الأمْن» خبر الموصُول، وأن «أولئك» فَاصِلَةٌ، وهو غريب؛ لأنَّ الفَصْلَ من شَأْنِ الضَّمائر لا من شَأْنِ أسماء الإشارة.

وأما على قولنا بأن «الذين» خبر مبتدأ محذوف، فيكون «أولئك» مبتدأً فقط، وخبره الجُمْلَةُ بعده، أو الجار وَحْدَهُ، و «الأمْن» فاعل به، والجُمْلَةُ الأولى على هذا مَنصُوبَةٌ بقولٍ مُضْمَرٍ، أي: قُلْ لهم الذين آمنوا إن كانت من كلام الخليل، أو قالوا هم الذين إن كانت من كلام قومه.

قوله: «وَلَمْ يَلْبِسُوا» يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أنها مَغْطُوفَةٌ على الصَّلَةِ، فلا محلَّ لها حيثنَّ.

والثاني: أن تكون الواو للحال، والجُمْلَةُ بعدها في محلِّ نصبٍ على الحال، أي: آمنوا غير مُلبَّسينَ إيمانهم بِظُلْمٍ.

وهو كقوله تعالى: «أَنْ يَكُونَ لِي غُلَمٌ وَلَمْ يَمَسِّنْ بَشَرًا» [مريم: ٢٠]، ولا يُلْتَمَظُ إلى قول ابن عصفور، حيث جعل وقوع الجُمْلَةِ المنفية حالاً قليلاً، ولا إلى قول ابن خَرُوفٍ، حيث جعل الواو واجِبَةَ الدخول على هذه الجُمْلَةِ، وإن كان فيها ضَمِيرٌ يعود على الحال.

والجمهور^(١) على «يَلْبِسُوا» بفتح الياء بمعنى «يخلطونه».

وقرأ^(٢) عكرمةً بضمها من الإلباس. «وَهُمْ مُهْتَدُونَ» يجوز استئنافها وحاليتها.

فصل في تفسير الآية

روى عَلَقَمَةُ عن عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لما نزلت ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ شَقَّ ذلك على المُسلمينَ، فقالوا: يا رسول الله، فأئنا لا يَظْلَمُ نفسه، فقال: ليس ذلك، إِنَّمَا هُوَ الشَّرْكُ، أَلَمْ تَسْمَعُوا إِلَى مَا قَالَ لُقْمَانُ لابنه: «يَبْنَى لَا تَشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ»^(٣) [لقمان: ١٣].

(١) ينظر: الدر المصون ١٦٣/٣، البحر المحيط ١٧٦/٤.

(٢) ينظر: الدر المصون ١١٣/٣، البحر المحيط ١٧٦/٤.

(٣) أخرجه البخاري ١٠٩/١ كتاب الإيمان: باب ظلم دون ظلم (٣٢) وفي ٤٨/٦ كتاب أحاديث الأنبياء: باب قول الله تعالى: «واتخذ الله إبراهيم خليلاً» (٣٣٦٠) وفي ٥٣٧/٦ (٣٤٢٨)، (٣٤٢٩).

قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ (٨٣)

«تلك» إشارة إلى الدلائل المُتقدِّمة من قوله: ﴿وَكَذَلِكَ نُرَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الأنعام: ٧٥] إلى قوله: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٧٩].

وقيل: إشارة إلى القوم لما خَوْفُهُمُ بِأَنَّ آلِهَتَهُمُ تُحْبِلُهُ لِأَجْلِ شَتْمِهِ إِيَّاهَا، فقال لهم: أَفَلَا تَخَافُونَ أَنْتُمْ حَيْثُ أَقْدَمْتُمْ عَلَى الشُّرْكِ بِاللَّهِ، وَسَوِّتُمْ فِي الْعِبَادَةِ بَيْنَ خَالِقِ الْعَالَمِ وَمُدَبِّرِهِ، وَبَيْنَ الْخَشَبِ الْمُنْحَوْتِ. وقيل: إشارة إلى الكل.

ويجوز في «حُجَّتُنَا» وجهان:

أحدهما: أن يكون خبر المبتدأ، وفي «آتَيْنَاهَا» حينئذٍ وجهان:

أحدهما: أنه في مَحَلٍّ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ، وَالْعَامِلُ فِيهَا مَعْنَى الْإِشَارَةِ، وَيَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ التَّضْرِيحُ بِوُقُوعِ الْحَالِ فِي نَظِيرَتِهَا. كقوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ﴾ [النمل: ٥٢]. والثاني: أنه في مَحَلٍّ رَفَعَ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ ثَانٍ أَخْبَرَ عَنْهَا بِخَبَرَيْنِ، أَحَدُهُمَا مَفْرَدٌ، وَالْآخَرُ جُمْلَةٌ.

والثاني من الوجهَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ: أن تكون «حُجَّتُنَا» بدلاً أو بَيَاناً لـ «تلك»، والخبر الجملة الفعلية.

وقال الحوفي: «إن الجملة مِنْ «آتَيْنَاهَا» فِي مَوْضِعِ النِّعْتِ لـ «حُجَّتُنَا» عَلَى نَيْتَةِ الْإِنْفِصَالِ؛ إِذِ التَّقْدِيرُ: حُجَّةٌ لَنَا» يَعْنِي الْإِنْفِصَالُ مِنَ الْإِضَافَةِ لِيُخْصَلَ التَّنْكِيرُ الْمُسَوِّغُ لَوُقُوعِ الْجُمْلَةِ صِفَةً لـ «حُجَّتُنَا» وَهَذَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقَالَ.

وقال أيضاً: إِنَّ «إِبْرَاهِيمَ» مَفْعُولُ ثَانٍ لـ «آتَيْنَاهَا»، وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ هُوَ «هَاءُ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَقَرَةِ، فَإِنَّ هَذَا مَذْهَبُ السَّهْلِيِّ عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [البقرة: ٥٣]. وَأَنَّ مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ أَنْ تَجْعَلَ الْأَوَّلَ مَا كَانَ عَاقِلاً، وَالثَّانِي غَيْرَهُ، وَلَا يَبَالِي بِتَقْدِيمٍ وَلَا تَأْخِيرٍ.

فصل في الدلالة في الآية

قوله: «آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ» يَذُلُّ عَلَى أَنَّ تِلْكَ الْحُجَّةَ إِنَّمَا حَصَلَتْ لِإِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بِإِيْتَاءِ اللَّهِ وَإِظْهَارِهِ تِلْكَ الْحُجَّةَ فِي عَقْلِهِ، وَذَلِكَ يَذُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ وَالْكَفْرَ لَا يَخْصُلَانِ إِلَّا بِخَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى، وَيُؤَكِّدُهُ قَوْلُهُ: «نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ» فَإِنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ - تَعَالَى - رَفَعَ دَرَجَاتِ إِبْرَاهِيمَ بِسَبَبِ أَنَّهُ - تَعَالَى - أَنَا تِلْكَ الْحُجَّةُ.

ولو كَانَ حُصُولُ الْعِلْمِ بِتِلْكَ الْحُجَّةِ مِنْ قِبَلِ إِبْرَاهِيمَ لَا مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى، لَكَانَ إِبْرَاهِيمُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - هُوَ الَّذِي رَفَعَ دَرَجَاتٍ نَفْسَهُ.

قوله: «عَلَى قَوْمِهِ» فيه وجهان:

أحدهما: أنه مُتَعَلِّقٌ بـ «آيَاتِنَا» قاله ابن عطية^(١) والحوافي، أي: أظهرناها لإبراهيم على قَوْمِهِ.

والثاني: أنها مُتَعَلِّقَةٌ بمحذوف؛ على أنها حالٌ، أي: آتيناهُ إبراهيم حُجَّةً على قومه، أو دليلاً على قومه، كذا قدَّرَهُ أبو البقاء^(٢)، ويلزم من هذا التَّقديرِ أن تكون حالاً مؤكَّدة؛ إذ التَّقديرُ: وتلك حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا لَهُ حُجَّةً.

وقدَّره أبو حيَّان^(٣) على حَذْفِ مُضَافٍ، فقال: أي: آتيناهُ إبراهيم مُسْتَعْلِيَةً على حُجَجِ قَوْمِهِ قَاهِرَةً لها وهذا أحسن.

ومنع أبو البقاء^(٤) أن تكون مُتَعَلِّقَةٌ بـ «حجَّتُنَا» قال: لأنها مَصْدَرٌ و «آتَيْنَاهَا» خَبَرٌ أو حالٌ، وكلاهما لا يفصل به بين المَوْضُولِ وَصِلَتِهِ.

ومنع أبو حيَّان^(٥) ذلك أيضاً، ولكن لكون الحُجَّةِ لَيْسَتْ مَصْدَرًا.

قال: إنما هو الكلامُ المؤلَّفُ للاستدلال على الشيء، ثم قال: ولو جعلناها مَصْدَرًا لم يَجُزْ ذلك أيضاً؛ لأنه لا يُفْصَلُ بالخبرِ، ولا بمثل هذه الحال بين المصدرِ ومطلوبه.

وفي مَنَعِهِ ومنَعَ أبي البقاء ذلك نظراً؛ لأنَّ الحالَ وإن كانت جُمْلَةً لَيْسَتْ أَجْنَبِيَّةً حَتَّى يُمْنَعُ الفَصْلُ بها؛ لأنها من جملة مَطْلُوبَاتِ المصدرِ، وقد تقدَّم تَظْيِيرُ ذلك بأشبع من هذا.

قوله: «نَرَفَعُ» فيه وجهان:

الظاهر منهما: أنها مُسْتَأْنَفَةٌ لا مَحَلَّ لها من الإعراب.

الثاني: - جَوَزهُ أبو البقاء^(٦)، وبدأ به - أنها في مَوْضِعِ الحالِ من «آتيناهُ» يعني من فاعل «آتَيْنَاهَا»، أي: في حال كوننا رَافِعِينَ، ولا تكون حالاً من المفعولِ؛ إذ لا ضمير فيها يَعودُ إليه.

ويُقرأ «نَرَفَعُ»^(٧) بتون العَظَمَةِ، وبياء الغَنِيَّةِ^(٨)، وكذلك «نُشَاء» وقرأ أهل الكُوفَةِ^(٩): «دَرَجَاتٍ» بالتَّثْنِينِ، وكذلك التي في يوسف [آية ٧٦] والباقون^(١٠) بالإضافةِ فيهما، فقراءة الكوفيين يُحْتَمَلُ نَصَبُ «درجات» فيها من خمسة أوجه:

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٣١٦/٢. (٢) ينظر: الإملاء ٢٥٠/١.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١٧٦/٤. (٤) ينظر: الإملاء ٢٥٠/١.

(٥) ينظر: البحر المحيط ١٧٦/٤. (٦) ينظر: الإملاء ٢٥٠/١.

(٧) ينظر: الدر المصون ١١٤/٣.

(٨) ينظر: إتحاف فضلاء البشر ٢٠/٢، حجة أبي زرعة ص (٢٥٨)، الدر المصون ١١٤/٣، البحر المحيط ١٧٦/٤.

(٩) ينظر: إتحاف فضلاء البشر ٢٠/٢، النشر ٢٦٠/٢، الدر المصون ١١٤/٣، البحر المحيط ١٧٦/٤.

(١٠) ينظر: الدر المصون ١١٤/٣، البحر المحيط ١٧٦/٤، حجة أبي زرعة ص (٢٥٨)، إتحاف فضلاء

البشر ٢٠/٢، النشر ٢٦٠/٢.

أحدها: أنها مَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِ، و «مَنْ» مفعول «نرفع»؛ أي: نرفع من نِشَاء مراتب ومنازل.

والثاني: أن يَنْتَصِبَ عَلَى أنه مفعول ثانٍ قُدِّمَ عَلَى الْأَوَّلِ، وذلك يحتاج إلى تَضْمِينِ «نرفع» معنى فعل يتعدى لاثنيين، وهو «نُعْطِي» مثلاً، أي: نعطى بالرفع من نِشَاء درجات، أي: رُتَبًا، فالدرجاتُ هي المرفوعة لقوله: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ﴾ [غافر: ١٥]. وفي الحديث: «اللَّهُمَّ ارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي عَلِّيَيْنِ»، وإذا رُفِعَت الدرجة فقد رُفِعَ صَاحِبُهَا.

والثالث: يَنْتَصِبُ عَلَى حَذْفِ حرف الجر؛ أي: إلى منازل، أو إلى درجات. الرابع: أن يَنْتَصِبَ عَلَى التَّمْيِيزِ، ويكون مَحْوًىً مِنَ الْمَفْعُولِيَّةِ، فتؤول إلى قراءة الجماعة^(١)؛ إذ الأصل: «نرفع درجات من نِشَاء» بالإضافة، ثُمَّ حُوِّلَ كقوله: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]، أي: عيون الأرض.

الخامس: أنها مُنْتَصِبَةٌ عَلَى الحالِ، وذلك على حَذْفِ مُضَافٍ، أي: ذوي درجات، ويشهد لهذه القراءة قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعْضُكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ [الأنعام: ١٦٥]، ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ﴾ [الزخرف: ٣٢] ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وأما قراءة الجماعة^(٢): ف «درجات» مفعول «نرفع».

فصل في معنى الدرجات

قيل: الدَّرَجَاتُ درجات أعماله في الآخرة.

وقيل: تِلْكَ الْحَجَجُ درجاتٌ رفيعة؛ لأنها تُوجِبُ الثَّوَابَ العظيم.

وقيل: نرفع درجات من نِشَاء بالعلم والفهم والفضيلة والعقل، كما رفعنا درجات إبراهيم حتى اهْتَدَى. وَالْخَطَابُ فِي «إِنَّ رَبَّكَ» لِلرَّسُولِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وقيل: للخليل إبراهيم، فعلى هذا يَكُونُ فِيهِ التَّفَاتُ من الغيبة إلى الخطاب مُنْتَهَاً بذلك على تَشْرِيفٍ له وقوله: «حَكِيمٌ عَلِيمٌ»؛ أي: إنما نرفع درجات من نِشَاء بمقتضى الحكمة والعلم، لا بموجب الشَّهْوَةِ وَالْمُجَازَفَةِ، فإن أفعال الله - تعالى - مُنْزَهَةٌ عَنِ الْعَبَثِ.

قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَمِن دُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ

(١) ينظر: الدر المصون ٣/ ١١٤، البحر المحيط ٤/ ١٧٦.

(٢) الدر المصون ٣/ ١١٤.

﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِيلَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴿٨٥﴾ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيُوسُفَ وَلُوطًا
وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٨٦﴾ وَمِنَ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ وَاجْتَبَيْنَاهُمْ وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى
صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٨٧﴾ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحِطَ عَنْهُمْ
مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٨٨﴾

في «وهبنا» وجهان:

أصحهما: أنها مَغْطُوفَةٌ على الجملة الاسمية من قوله: «وَنِلْكَ حُجَّتُنَا» وعطف
الاسمية على الفعلية وعكسه جائز.

والثاني: أجازَه ابن عطية^(١)، وهو أن يكون نَسَقًا على «آتَيْنَاهَا»، وَرَدَهُ أَبُو حَيَّان^(٢)
بأن «آتَيْنَاهَا» لها مَحَلٌّ من الإعراب، إمَّا الخبر وإمَّا الحال، وهذه لا مَحَلَّ لها؛ لأنها لو
كانت مَغْطُوفَةٌ على الْخَبَرِ أو الْحَالِ لاشتَرَطَ فيها رابط، و «كُلًّا» مَنصُوبٌ بـ «هَدَيْنَا»
بعده. والتقدير: وكل واحدٍ من هؤلاء المذكورين.

فصل في المراد بالهداية

اختلفوا في المراد بهذه الهداية، وكذا في قوله: ﴿وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ وقوله في
آخر الآيات ﴿ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ﴾ قال بعض الْمُحَقِّقِينَ^(٣): المراد بهذه الهداية
الثَّوَابُ العظيم، وهو الهداية إلى طريق الجنة؛ لقوله بعده ﴿وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ وجزاء
المحسنين هو الثَّوَاب، وإمَّا الإرشاد إلى الدين، فلا يكون جَزَاءً على عَمَلِهِ.

وقيل: لا يَبْعُدُ أن يكون المراد الهداية إلى الدين، وإنما كان جَزَاءً على الإحسان
الصادر منهم؛ لأنهم اجْتَهَدُوا في طَلَبِ الْحَقِّ، فَاللَّهُ - تعالى - جَاوَزَهُمْ على حُسْنِ طَلَبِهِمْ
بإيصالهم إلى الحق، كقوله ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩].

وقيل: المراد بهذه الهداية الإِرشَادُ إلى النُّبُوَّةِ والرسالة؛ لأن الهداية المَخْصُوصَةَ
بالأنبياء ليست إلا ذلك.

فإن قيل: لو كان كذلك لكان قوله: ﴿وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ يقتضي أن تكون
الرَّسَالَةُ جَزَاءً على عمل، وذلك باطل.

فالجواب أن قوله: ﴿وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ يحمل على الجزاء الذي هو الثَّوَابُ،
فيزول الإشكال.

واعلم أنه - تعالى - لما حكى عن إبراهيم أنه أَظْهَرَ حُجَّةَ اللَّهِ في التوحيد، وَدَبَّ
عنها عَدَدٌ وجوه نعمه وإحسانه إِلَيْهِ.

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٣١٦/٢.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١٧٦/٤.

(٣) ينظر: الرازي ٥٤/١٣.

فأولها: قوله: ﴿وَلَنَلَكُ حُجَّتًا مَّا تَبْتَغِيهِمْ عَلَىٰ قَوْمِهِ﴾ أي: نحن آتيناك تلك الحجة، وهديناك إليها، وأفقنا عقله على حقيقتها، وذكر نفسه باللفظ الدال على العظمة [وذلك يوجب] أن تكون تلك النعمة عظيمة.

وثانيها: أنه - تعالى - خصه بالرفعة إلى الدرجات العالية، وهو قوله: ﴿تَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ﴾.

وثالثها: أنه - تعالى - جعله عزيزاً في الدنيا؛ لأنه جعل للأنبياء والداد، والرسل من نسله ومن ذريته، وأبقى هذه الكرامة في نسله إلى يوم القيامة فقال: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ يَصْلِيهِ وَ«يَعْقُوبَ» بَعْدَهُ مِنْ إِسْحَاقَ.

فإن قيل: لم لم يذكر إسماعيل - عليه الصلاة والسلام - مع إسحاق، بل أخرج ذكره عنه^(١) بدرجات؟

فالجواب: أن المقصود بالذكر هاهنا أنبياء بني إسرائيل، وهم بأسرهم أولاد إسحاق.

وأما إسماعيل فإنه لم يخرج من صلبه نبي إلا محمد عليه الصلاة والسلام، [ولا يجوز ذكر محمد - عليه الصلاة والسلام - في هذا المقام؛ لأنه تعالى أمر محمداً^(٢) أن يحتج على العرب في نفي الشرك بالله بأن إبراهيم لمَّا ترك الشرك وأصرَّ على التوحيد رزقه الله النعم العظيمة في الدنيا بأن آتاه أولاداً كانوا أنبياء وملوكاً، فإذا كان المحتج بهذه الحجة هو محمد - عليه الصلاة والسلام - امتنع أن يذكر في هذا المعرض.

فهذا السبب لم يذكر إسماعيل مع إسحاق.

قوله: ﴿وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ فالمُرَادُ أَنَّهُ - تعالى - جعل إبراهيم في أشرف الأنساب؛ لأنه رزقه أولاداً مثل إسحاق ويعقوب، وجعل أنبياء بني إسرائيل من نسلهما، وأخرجه من أصلاب آباء طاهرين مثل «نوح» و«شيث» و«إدريس»، والمقصود بيان كرامة إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - بحسب الأولاد والآباء.

قوله: «من ذريته» «الهاء» فيها وجهان:

أحدهما: أنها تعود على نوح؛ لأنه أقرب مذكور، ولأن إبراهيم ومن بعده من الأنبياء كلهم منسوبون إليه، [ولأنه ذكر من جملتهم لوطاً، وهو كان ابن أخي إبراهيم أو أخته، ذكره مكِّي وغيره، وما كان من ذريته، بل كان من ذرية نوح عليه السلام، وكان رسولاً في زمن إبراهيم.

وأيضاً: يونس - عليه الصلاة والسلام - ما كان من ذرية إبراهيم.

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

وأيضاً قيل: إنَّ ولد الإنسان لا يُقال: إِنَّهُ ذُرِّيَّةٌ، فعلى هذا إسماعيل - عليه الصلاة والسلام - ما كان من ذُرِّيَّةِ إبراهيم^(١).

الوجه الثاني: أنها تعود على إبراهيم؛ لأنه المحدث عنه والقصَّة مَسْوُوقَةٌ إلى ذكره وخبره، وإنما ذكر نوحاً، لأن إبراهيم كونه من أولاده أحد موجبات رَفْعِهِ إبراهيم - ولكن رُدَّ هذا القَوْل بما تقدَّم من كون لوط ليس من ذُرِّيَّتِهِ إنما هو ابن أخيه أو أخته ذكر ذلك مكى^(٢) وغيره.

وقد أجيب عن ذلك، فقال ابن عباس: هؤلاء الأنبياء كلهم مُضَافُونَ إلى ذُرِّيَّةِ إبراهيم، وإن كان فيهم من لم يلحقه بولادة من قبل أم ولا أب؛ لأن لوطاً ابن أخي إبراهيم، والعرب تجعل العمَّ أباً، كما أخبر الله - تعالى - عن ولد «يعقوب» أنهم قالوا: ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ [البقرة: ١٣٣].

وقال أبو سليمان الدمشقي: «وَهَبْنَا لَهُ لُوطاً» في الْمُعَاظِدَةِ والمُنَاصَرَةِ، فعلى هذا يكون «لوطاً» منصوباً بـ «وَهَبْنَا» من غير قيد؛ لكونه من ذُرِّيَّتِهِ.

وقوله: «داود» وما عطف عليه مَنصُوبٌ إما بفعل الهَبَةِ، وإما بفعل الهداية. و «مِن ذُرِّيَّتِهِ» يجوز فيها وجهان:

أحدهما: أنه متعلِّقٌ بذلك الفعل المحذوف، وتكون «مِن» لابتداء الغاية. والثاني: أنها حال أي: حال كون هؤلاء الأنبياء مُنْصُوبِينَ إليه.

قوله: «وَكَذَلِكَ نَجْزِي» الكاف في مَحَلِّ نَضْبٍ نعتاً لمصدر محذوف، أي: نجزيهم جَزَاءً مِثْلَ ذَلِكَ الْجَزَاءِ، ويجوز أن يكون في مَحَلِّ رَفْعٍ، أي الأمر كذلك، وقد تقدَّم ذلك في قوله: «وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ».

ومعنى «كذلك» أي: كما جزينا إبراهيم على تَوْجِيدِهِ بأن رفعنا درجته، ووهبنا له أولاداً أنبياءً أَتَقِيَاءَ، كذلك نجزي المحسنين على إحسانهم.

فصل في بيان نسب بعض الأنبياء

«داود» ابن إيشا.

و «سليمان» هو ابنه.

و «أيوب» ابن موص بن رازح بن روم بن عيص بن إسحاق بن إبراهيم.

و «يوسف» ابن يَعْقُوبَ بن إسحاق بن إبراهيم.

و «موسى» ابن عمران بن يصهر بن قاهث بن لاوي بن يعقوب.

و «هارون» أخو موسى أكبر منه بَسَنَةً، وليس ذكرهم على ترتيب أزمانهم.

واعلم أنه - تعالى - ذكر أولاً أربعة من الأنبياء، وهم: «نوح» و «إبراهيم» و «إسحاق» و «يعقوب»، ثم ذكر من ذُرِّيَّتِهِمْ أربعة عشر من الأنبياء: «داود»، و «سليمان»، و «أيوب»، و «يوسف»، و «موسى»، و «هارون»، و «زكريا»، و «يحيى»، و «عيسى»، و «إلياس»، و «إسماعيل»، و «إليسع»، و «يونس»، و «لوطاً».

فإن قيل: رعاية الترتيب واجبّة، والترتيب إمّا أن يعتبر بحسب الفضل والدرجة، وإمّا أن يعتبر بحسب الزمان، والترتيب بحسب هذين النوعين غير معتبر هنا فما السبب فيه؟
فالجواب أن «الواو» لا توجب الترتيب، وهذه الآية أخذ الدلائل على صحّة هذا المطلوب.

قوله: «وزكريا» هو ابن إد وبرخيا و «يحيى» هو ابنه و «عيسى» هو ابن مريم ابنة عمران.

واستدلّ بهذه الآية على أن الحسن والحسين من ذُرِّيَّةِ رسول الله - ﷺ - لأن الله - تعالى - جعل عيسى من ذُرِّيَّةِ إبراهيم، وهو لا ينسب إلى إبراهيم إلا بالأمّ، فكذلك الحسن والحسين ويقال: إن أبا جعفر الباقر استدلّ بهذه الآية عند الحجّاج بن يوسف الثقفي^(١).

فصل فيما يستفاد من الآية

قال أبو حنيفة والشافعي: من وقف^(٢) على ولده وولد ولده دخل فيه أولاد بناته أيضاً ما تناسلوا، وكذلك في الوصيّة للقرابات يدخل فيه ولد البنات، والقرابة عند أبي حنيفة كلّ ذي رَحِمٍ مَحْرَمٍ، ويسقط عنده ابن العمّ وابن العمّة وابن الخال وابن الخالة؛ لأنهم ليسوا بِمَحْرَمِينَ.

وقال الشافعي رحمه الله تعالى: القرابة كلّ ذي رَحِمٍ مَحْرَمٍ وغيره، فلم يسقط عنده ابن العم وقال مالك: لا يدخل في ذلك ولد البنات^(٣).

وإذا قال: لقرابتي وعقبتي فهو كقوله: لولدي وولد ولدي^(٤).

قوله: «وإلياس» قال ابن مسعود: هو إدريس وله اسمان مثل «يعقوب» و «إسرائيل»، والصحيح أنه غيره؛ لأن - تعالى - ذكره في ولد نوح، وإدريس جد أبي نوح، وهذا إلياس بن يسي بن فتاح بن العيزار بن هارون بن عمران «كُلٌّ مِنَ الصّالِحِينَ».

وقوله: «وإسماعيل» هو ابن إبراهيم.

و «إليسع» [وهو ابن أخطوب بن العجوز]^(٥).

(١) ينظر: الرازي ١٣/ ٥٥.

(٢) ينظر: القرطبي ٧/ ٢٢.

(٣) ينظر: تفسير القرطبي ٧/ ٢٣.

(٤) ينظر: تفسير القرطبي ٧/ ٢٣.

(٥) سقط في ب.

قرأ الجمهور^(١) «الْيَسَعَ» بلام واحدة وفتح الياء بعدها .

وقرأ الأخوان^(٢): «الْيَسَع» بلام مشددة وياء ساكنة بعدها، فقراءة الجمهور فيها تأويلان: أحدهما: أنه منقول من فعل مضارع، والأصل: «يُوسَع» كـ «يُؤْعَد»، فَوَقَعَتِ الواو بين ياء وكسرة تقديرية؛ لأن الفَتْحَةَ جيء بها لأجل حرف الحَلَقِ، فحُذِفَتْ لحذفها في «يضع» و «يدع» و «يهب» وبابه، ثم سمي به مُجَرِّداً عن ضمير، وزيدت فيه الألف واللام على حد زيادتها في قوله: [الطويل]

٢٢٢٨ - رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً شَدِيداً بِأَعْيَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ^(٣)
وكقوله: [الرجز]

٢٢٢٩ - بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا^(٤)
وقيل الألف واللام فيه للتعريف كأنه قدر تنكيره.

والثاني: أنه اسم أعجمي لا اشتقاق له؛ لأن «اليسع» يقال: إنه يوشع بن نون فتى موسى، فالألف واللام فيه زائدتان، أو معرفتان كما تقدم.

وهل «أل» لازمة له على تقدير زيادتها؟

فقال الفارسي: إنها لازمة شذوذاً، كلزومها في «الآن».

وقال ابن مالك: «ما قَارَنْتِ الْأَدَاةَ ثَقْلَهُ كَالنُّضْرِ وَالثُّغْمَانِ، أَوْ ارْتَجَالَهُ كَالْيَسَعِ وَالسَّمَوِلِ، فَإِنَّ الْأَغْلَبَ ثُبُوتُ أَل فِيهِ وَقَدْ تَحْدَفُ».

وأما قراءة الأخوين^(٥)، فأصله لَيْسَعَ، كـ «ضَيْغَمٌ وَصَيْرَفٌ» وهو اسم أعجمي، ودخول الألف واللام فيه على الوجهين المتقدمين.

(١) ينظر: الدر المصون ١٧٨/٣، البحر المحيط ١١٥/٤ - ١١٦، إتحاف فضلاء البشر ٢١/٢، الحجة لأبي زرع ٢٥٩ - ٢٦٠، السبعة ٢٦٢، النشر ٢٦٠/٢، التبيان ٥١٦/١، الزجاج ٢٦٩/٢، المشكل ٢٥٩/١ - ٢٦٠، إعراب القراءات السبع ١٦٣/١، روح المعاني ٢١٤/٧.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٧٨/٣، البحر المحيط ١١٥/٤ - ١١٦، إتحاف فضلاء البشر ٢١/٢، الحجة لأبي زرع ٢٥٩ - ٢٦٠، السبعة ٢٦٢، النشر ٢٦٠/٢، التبيان ٥١٦/١، الزجاج ٢٦٩/٢، المشكل ٢٥٩/١ - ٢٦٠، إعراب القراءات السبع ١٦٣/١، الفراء ٣٤٢/١، الأخفش ٤٩٦/٢ - ٤٩٧، الحجة لابن خالويه ص (١٤٤)، البيان ٢٣٠/١، الرازي ٦٦/١٣.

(٣) البيت لابن ميادة وهو الرماح بن أبرد.

ينظر: الإنصاف ٣١٧/١، ابن يعيش ٤٤١، الخزانة ٢٢٦/٢، المغني ٥٢/١، معاني الفراء ٣٤٢/١، الدر المصون ١١٦/٣.

(٤) البيت لأبي النجم العجلي.

ينظر: المقتضب ٤٩/٤، الإنصاف ٣١٧/١، لسان العرب (وبر)، همع الهوامع ٨٠/١، المنصف ٣/١٣٤، المغني ٥٢/١، الدر المصون ١١٦/٣.

(٥) ينظر: الدر المصون ١١٦/٣ والبحر المحيط ١٧٨/٤.

واختار أبو عبيدة قراءة التخفيف، فقال: «سمعنا هذا الشيء في جميع الأحاديث: اليسع ولم يُسمَّ أحدٌ منهم اللّيسع»، وهذا لا حُجَّةَ فيه؛ لأنه روى اللفظ بأحد لُغَتَيْهِ، وإنما أثر الرواة هذه اللفظة لِخِفَّتِهَا لا لعدم صِحَّةِ الأخرى.

وقال الفراء^(١) في قراءة التشديد: «هي أشبه بأسماء العجم».

قوله «يونس»: هو يونس بن متى، وقد تقدم أن فيه ثلاث لغات [النساء: ١٦٣] وكذلك في سين «يُوسُف» وقوله: «ولوطاً» وهو لوط بن هارون ابن أخي إبراهيم. قوله: «وكلاً فَضَّلْنَا» كقوله: «كلاً هَدَيْنَا».

قوله «علَى الْعَالَمِينَ» اسْتَدَلُّوا بهذه الآية على أن الأنبياء أفضل من الملائكة؛ لأن «العالم» اسم لكل موجود سوى الله - تعالى - فدخل فيه الملائكة. وقال بعضهم^(٢) معناه فَضَّلْنَاهُمْ على عالمي زمانهم.

قوله: «وَمِنْ آبَائِهِمْ» «آبَائِهِمْ»: فيه وجهان:

أحدهما: أنه مُتَعَلِّقٌ بِذَلِكَ الْفِعْلِ الْمَقْدَرِ، أي: وهدينا من آبائهم، أو فَضَّلْنَا مِنْ آبَائِهِمْ، و «مِنْ» تَبْعِيضِيَّةٌ قال ابن عطية^(٣): «وَهَدَيْنَا مِنْ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ جَمَاعَاتٍ»، ف «مِنْ» لِلتَّبْعِيضِ، والمفعول محذوف.

الثاني: أنه معطوف على «كُلًّا»، أي: وَفَضَّلْنَا بَعْضَ آبَائِهِمْ.

وقدّر أبو البقاء^(٤) هذا الوجه بقوله: «وفضّلنا كلاً من آبائهم، وهدينا كلاً من آبائهم». وإذا كانت لِلتَّبْعِيضِ دَلَّتْ على أن آباء بعضهم كانوا مشركين.

وقوله: «وَذُرِّيَّاتِهِمْ»، أي: وَذُرِّيَّةُ بَعْضِهِمْ، لأن «عيسى» و «يحيى» لم يكن لهما وَلَدٌ، وكان في ذرية بعضهم من كان كافراً.

وقوله: «وَإِخْوَانَهُمْ» «وَاجْتَنَيْنَاهُمْ» يجوز أن يعطف على «فَضَّلْنَا»، ويجوز أن يكون مُسْتَأْنَفًا وكرر لفظ الهداية تأكيداً، ولأن الهداية أَضْلُ كل خير، والمعنى: اضْطَفَيْنَاهُمْ، وأرشدناهم إلى صراط مستقيم.

قوله: «ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ» المشار إليه هو الْمَصْدَرُ الْمَفْهُومُ مِنَ الْفِعْلِ قَبْلَهُ؛ إما الْاجْتِبَاءَ، وإما الهداية؛ أي: ذلك الاجتباء هو هُدَى، أو ذلك الهدى إلى الطريق المستقيم هدى الله، ويجوز أن يكون «هدى الله» خبراً، وأن يكون بدلاً من «ذلك» والخبر «يهدي به»، وعلى الأول يكون «يهدي» حالاً، والعامل فيه اسم الإشارة ويجوز أن يكون خبراً ثانياً، و «مِنْ عِبَادِهِ» تَبْيِينٌ أو حال؛ إما مِنْ «مَنْ» وإما من عَائِدِهِ المحذوف.

(١) ينظر: معاني القرآن ٣٤٢/١.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٣١٨/٢.

(٢) ينظر: الرازي ٥٤/١٣.

(٤) ينظر: الإملاء ٢٥١/١.

فصل في تحرير معنى الهداية

يجوز أن يكون المراد من هذه الهداية معرفة الله - تعالى - وتزويده عن الشرك؛ لقوله تعالى بعده: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ وإذا ثبت ذلك ثبت أن الإيمان لا يحصل إلا بخلق الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَ فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَيَكْفُرُنَّ بِهَا﴾ (٨٩) ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَفْتَدَةٌ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ (٩٠)

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ﴾ أي: الكتب المنزلة عليهم، و «الحكم» يعني العلم والفقه، و «النبوة». والإشارة بـ «أولئك» إلى الأنبياء الثمانية عشر المذكورين، ويحتمل أن يكون المراد بـ «آتيناهم الكتاب» أي: الفهم التام لما في الكتاب، والإحاطة بحقائقه، وهذا هو الأولى؛ لأن الثمانية عشر لم ينزل على كل واحد منهم كتاباً إلهياً على التعيين. قوله «فإن يكفر بها» هذه «الهاء» تعود على الثلاثة الأشياء، وهي: الكتاب والحكم والنبوة، وهو قول الزمخشري.

وقيل: يعود على «النبوة» فقط؛ لأنها أقرب مذكور، والباء في قوله: «لَيَكْفُرُنَّ بِهَا» مُتَعَلِّقَةٌ بخبر «ليس»، وقدم على عاملها، والباء في «بكافرين» زائدة توكيداً.

فصل في معنى الآية

معنى قوله: «يَكْفُرُ بِهَا هَؤُلَاءِ» يعني أهل «مكة» ﴿فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَيَكْفُرُنَّ بِهَا﴾ (٨٩) قال ابن عباس: المراد بالقوم الأنصار، وأهل «المدينة»، وهو قول مجاهد (١).

وقال قتادة والحسن: يعني الأنبياء الثمانية عشر (٢).

قال الزجاج (٣): ويدل عليه قوله بعد هذه الآية: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَفْتَدَةٌ﴾.

وقال أبو رجاء العطاردي (٤) فإن يكفر بها أهل الأرض، فقد وكلنا بها أهل السماء، يعني الملائكة، وهو بعيد؛ لأن اسم القوم كل ما يقع على غير بني آدم.

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥/٢٦٠) عن ابن عباس ومجاهد وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/٥٢) وزاد نسبه لابن المنذر وابن أبي حاتم.

(٢) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/٥٢) عن قتادة وعزاه لعبد الرزاق وابن المنذر وابن أبي حاتم. وأخرجه الطبري في «تفسيره» (٥/٢٦٠).

(٣) ينظر: الفخر الرازي ٥٦/١٣. (٤) ينظر: المصدر السابق.

وقال مجاهد: هم الفرس^(١).

وقال ابن زيد: كل من لم يكفر، فهو منهم، سواء كان ملكاً، أو نبياً، أو من الصحابة، أو من التابعين^(٢).

قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ «أولئك» مفعول مُقَدَّم لـ «هدى الله» وَيَضَعُفُ جعله مبتدأ على حذف العائد، أي: هداهم الله كقوله: ﴿أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠] برفع «حُكْمُ» [والإشارة بـ «أولئك» إلى الأنبياء المتقدم ذكرهم]^(٣).

قوله ﴿فَبِهَذَا هِمُّ افْتَدِهِ﴾ قرأ^(٤) الأخوان بحذف الهاء في الوصل والباقون أثبتوها^(٥) وَضَلًّا وَوَقْفًا، إلا أن ابن عامر بكسرها، ونقل ابن ذكوان عنه^(٦) وجهين:

أحدهما: الكسر من غير وصل بمدة، والباقون^(٧) بسكونها. أما في الوقف فإن القراء اتَّفَقُوا على إثباتها ساكنةً واختلفوا في «ماليته» و «سلطانيته» في «الحاقّة» وفي «ماهيته» في «القارعة» بالنسبة إلى الحذف والإثبات، واتَّفَقُوا على إثباتها في «كتابيته» و «حسابيته» فأما قراءة الأخوين^(٨)، فالهاء عندهما للسكّن، فلذلك حَذَفَاها وَضَلًّا؛ إذ محلها الوقف، وأثبتاها وفقاً لإتباعاً لرسم المصحف، وأما من أثبتها ساكنة، فيحتمل عنده وجهين:

أحدهما: هي هاء سَكَنَ، ولكنها ثبتت وَضَلًّا إجزاء للوصل مجرى الوقف، كقوله: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ﴾ [البقرة: ٢٥٩] في أحد الأقوال كما تقدم.

والثاني: أنها ضمير المصدر سَكَنَتْ وَضَلًّا إجزاء للوصل مجرى الوقف، نحو: ﴿تَوَلَّوْهُ﴾ [آل عمران: ١٤٥] و ﴿فَأَلْفَتْهُ﴾ [النمل: ٢٨٨] و ﴿أَرْجَتْهُ﴾ [الأعراف: ١١١]، و ﴿تَوَلَّوْهُ﴾ [النساء: ١١٥] و ﴿وَتَضَلَّوْهُ﴾ [النساء: ١١٥].

واختلف في المصدر الذي تعود عليه هذه «الهاء»، فقيل: الهدى، أي اقتدى

(١) ذكره الرازي في «التفسير الكبير» (٥٦/١٣) عن مجاهد.

(٢) ذكره الرازي (٥٦/١٣) عن ابن زيد.

(٣) سقط في ب.

(٤) ينظر: الدر المصون ١١٧/٣، البحر المحيط ١٨٠/٣، إتحاف فضلاء البشر ٢١/٢، الحجة لأبي زرعة ص (٢٦٠)، السبعة ص (٢٦٢)، النشر ١٤٢/٢، التبيان ٥١٧/١، الزجاج ٢٩٧/٢.

(٥) ينظر: الدر المصون ١١٧/٣، البحر المحيط ١٨٠/٣، إتحاف فضلاء البشر ٢١/٢، الحجة لأبي زرعة ص (٢٦٠)، السبعة ص (٢٦٢)، النشر ١٤٢/٢، التبيان ٥١٧/١، الزجاج ٢٩٧/٢، الحجة لابن خالويه ص (١٤٥).

(٦) ينظر: الدر المصون ١١٧/٣، البحر المحيط ١٨٠/٣، الكشف ٤٣٩/١، روح المعاني ١٤/٢.

(٧) ينظر: الدر المصون ١١٧/٣، البحر المحيط ١٨٠/٣، إتحاف فضلاء البشر ٢١/٢، الحجة لأبي زرعة ص (٢٦٠)، السبعة ص (٢٦٢)، النشر ١٤٢/٢، التبيان ٥١٧/١، الزجاج ٢٩٧/٢، الحجة لابن خالويه ص (١٤٥)، هامش السبعة ص (٢٦٢) عن أبي على الفارسي.

(٨) ينظر: الدر المصون ١١٧/٣، البحر المحيط ١٨٠/٤.

الهدى، والمعنى اقتد اقتداء الهدى، ويجوز أن يكون الهدى مفعولاً لأجله؛ أي: فبهدهم اقتد لأجل الهدى.

وقيل: الاقتداء؛ أي: اقتد الاقتداء، ومن إضمار المصدر قول الشاعر: [البسيط]

٢٢٣٠ - هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَذْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ^(١)

أي: يَذْرُسُ الذَّرْسُ، ولا يجوز أن تكون «الهاء» ضمير القرآن؛ لأن الفعل قد تعدى له، وإنما زيدت «اللام» تَقْوِيَةً له، حيث تقدّم معموله، وكذلك جعل النُحَاةُ نُضِبَ «زيداً» من «زيداً صَرَبَتْهُ» بفعل مُقَدَّرٍ، خلافاً للفراء^(٢).

قال ابن الأثيري: «إنها ضمير المصدر المؤكد النائب عن الفعل، وإن الأصل: اقتد اقتد، ثم جعل المَصْدَرُ بَدَلاً من الفعل الثاني، ثم أَضْمَرَ فَأَتَّصَلَ بالأول».

وأما قراءة ابن عامر^(٣) فالظَّاهِرُ فيها أنها ضمير، وَخَرَّكَتْ بالكسْرِ من غير وَضَلٍ وهو الذي يسميه القراء الاختِلَاسَ تَارَةً، وبالصلة وهو المُسَمَّى إشباعاً أخرى كما قرئ: ﴿أَرْجَمَ﴾ [الأعراف: ١١١] ونحوه.

وإذا تقررَ هذا فقول ابن مُجَاهِدٍ عن ابن عامر «يُثِمُّ الهاء من غير بُلُوغِ ياء» وهذا غلط؛ لأن هذه «الهاء» هاء وَفَقٍ لا تعرب في حالٍ من الأحوال، أي: لا تحرك وإنما تدخل ليتبين بها حركة ما قبلها ليس بِجَيِّدٍ لما تقرر من أنها ضَمِيرُ المَصْدَرِ، وقد رَدَّ القَارِسِيُّ^(٤) قول ابن مجاهد بما تقدم.

والوجه الثاني: أنها هاء سَكَنٍ أَجْرِيَتْ مُجَرَّي الضمير، كما أجريت هاء الضمير مُجَرَّاهَا في السُّكُونِ، وهذا ليس بِجَيِّدٍ، ويروى قول المتنبي: [البسيط]

٢٢٣١ - وَاحِرٌ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَمِيمٌ^(٥)

بضم «الهاء» وكسرها على أنها «هاء» السَّكَنِ، شُبِّهَتْ بهاء الضمير فحركت، والأحسن أن تجعل الكسر لالتقاء الساكنين لا لشبهها بالضمير؛ لأن «هاء» الضمير لا تكسر بعد الألف، فكيف بما يشبهها؟

والاقتداء في الأصلِ طَلَبُ المُوَافَقَةِ قاله اللَّيْثُ. ويقال: قدوة وقُدو وأصله من القدو وهو أصل البناء الذي يتشعب منه تصريف الاقتداء.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٨٢/١٠.

(١) تقدم برقم ٨٤٠.

(٤) ينظر: الحجة ٤١٢/٢.

(٣) ينظر: الدر المصون ١١٨/٣.

(٥) صدر بيت وعجزه:

ومن بجسمي وحالي عنده سقم

ينظر: ديوانه ١٨٠/٤، ابن يعيش ٤٤/١٠، التصريح ١٨٣/٢، العمدة ١٢٣/٢، الدر المصون ٣/

قال الواحدي^(١): الاقتداء في اللغة: الإتيان بمثل فعل الأول لأجل أنه فعله و «بهداهم» متعلق بـ «اقتده». وجعل الزمخشري تقديمه مفيداً للاختصاص على قاعدته.

فصل فيما يقتدى بهم فيه

هذا خطاب للنبي ﷺ واختلفوا في الشيء الذي أمر النبي ﷺ بالاقتداء بهم فيه.

ف قيل: المراد أن يقتدي بهم في الأمر الذي أجمعوا عليه، وهو التوحيد والتثنية عن كل ما لا يليق بالباري سبحانه وتعالى في الذات والصفات والأفعال.

وقيل: المراد الاقتداء بهم في شرائعهم إلا ما خصه الدليل على هذا، فالآية دليل على أن شرع من قبلنا^(٢) يلزماً وقيل: المراد به إقامة الدلالة على إنطال الشرك، وإقامة التوحيد؛ لأنه ختم الآية بقوله: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحِطَ اللَّهُ بِهَذَا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٨٨] ثم أكد إضرارهم على التوحيد وإنكارهم للشرك بقوله: ﴿فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَيَكْفُرُوا بِهَا كَيْفَرًا﴾ ثم قال: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبْهَتُهُمْ أَقْتَدَ﴾ أي: اقتد بهم في نفي الشرك، وإثبات التوحيد، وتحمل سفاهات الجهال.

وقال آخرون: اللفظ مطلق فيحمل على الكل إلا ما خصه الدليل المنفصل.

قال القاضي^(٣) يبعد حمل هذه الآية على أمر الرسول بمطابقة الأنبياء المتقدمين في شرائعهم لوجوه:

أحدها: أن شرائعهم مختلفة متناقضة فلا يصح مع تناقضها أن يكون مأموراً بالاقتداء بهم في تلك الأحكام^(٤) المتناقضة.

وثانيها: أن الهدى عبارة عن الدليل دون نفس العمل، وإذا ثبت هذا، فنقول: دليل ثبات شرعهم كان مخصوصاً بتلك الأوقات فقط، فكيف يستدل بذلك على اتباعهم في شرائعهم في كل الأوقات.

وثالثها: أن كونه - عليه الصلاة والسلام - متبعا لهم في شرائعهم يوجب أن يكون منصبه أقل من منصبهم، وذلك باطل بالإجماع، فثبت بهذه الوجوه أنه لا يمكن حمل الآية على وجوب الاقتداء بهم في شرائعهم.

والجواب عن الأول، أن قوله: «فبهداهم اقتده» يتناول الكل فأما ما ذكرتم من كون بعض تلك الأحكام متناقضة بحسب شرائعهم، فنقول: العام يجب تخصيصه في هذه الصورة، ويبقى فيما عداها حجة.

(١) ينظر: الرازي ٥٨/١٣.

(٢) ينظر: البحر المحيط للزركشي ٣٩/٦، التمهيد للإسوي ٤٤١، المنحول للغزالي ٢٣١، تخرج الفروع على الأصول للزنجاني ٣٦٩، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١٤٩/٥، إرشاد الفحول للشوكاني ٢٣٩.

(٣) ينظر: الرازي ٥٧/١٣.

(٤) في أ: الأحوال.

وعن الثاني: أنه - عليه الصلاة والسلام - لو كان مأموراً بأن يَسْتَدِلَّ بالدليل الذي اسْتَدَلَّ به الأنبياء المتقدمون لم يكن ذلك مُتَابِعَةً؛ لأن المسلمين لما اسْتَدَلُّوا بحدوث العالم على وجود الصانع لا يقال: إنهم مُتَّبِعُونَ لليهود والنصارى في هذا الباب؛ لأن المستدلَّ بالدليل يكون أصلاً في ذلك الحكم، ولا تعلق له بمن قبله أَلَبَّةً، والاقتداء والاتباع لا يحصل إلا إذا كان فعل الأول سبباً لوجوب الفعل عن الثاني.

وعن الثالث: أنه أمر الرسول بالافتداء بجميعهم في جميع الصفات الحميدة، والأخلاق الشريفة، وذلك لا يوجب كونه أقلَّ مرتبة من الكلِّ على ما يأتي في الفصل الذي بعده.

فصل في أفضلية نبينا محمد ﷺ

اخْتَجَّ العلماء بهذه الآية على أن الرسول ﷺ أفضل من جميع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام؛ لأن خِصَالَ الكمال وصفات الشرف كانت مفرقة فيهم فـ «داود» و «سليمان» كانا من أصحاب الشكر على النعمة، و «أيوب» كان من أصحاب الصبر على البلاء، و «يوسف» كان جامعاً لِهَاتَيْنِ الحاليتين، و «موسى» عليه الصلاة والسلام كان صاحب الشريعة القويَّة القاهرة، والمعجزات الظاهرة و «زكريا» و «يحيى» و «عيسى» و «إلياس» كانوا أصحاب الزُّهْد، و «إسماعيل» كان صاحب الصدق و «يونس» كان صاحب التضرع.

وثبت أنه - تعالى - إنما ذكر كُلَّ واحد من هؤلاء الأنبياء؛ لأن الغالب عليه خِصْلَةٌ مُعَيَّنَةٌ من خِصَالِ المَدْح والشرف، ثم إنه تعالى لما ذكر الكلَّ أمر محمداً - عليه الصلاة والسلام - بأن يقتدي بهم بأسرهم، فكان التقدير كأنه - تعالى - أمر محمداً أن يجمع من خِصَالِ العبوديَّة والطاعة كُلَّ الصفات التي كانت مُتَفَرِّقَةً فيهم بأجمعهم، ولما أمره الله - تبارك وتعالى - بذلك امتنع أن يقال: إنه قَصُرَ في تحصيلها، فثبت أنه حَصَلَهَا، ومتى كان الأمر كذلك وجب أن يقال: إنه أَفْضَلُهُمْ بَكَلِّيَّتِهِمْ^(١).

قوله: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ لما أمره بالاقتداء بهدى الأنبياء المتقدمين، وكان من جُمْلَةِ هدايتهم ترك طلب الأجر في إيصال الدين، وإبلاغ الشريعة لا جرم اقتدى بهم في ذلك فقال: «قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا» [و «الهاء» في «عليه»]^(٢) تعود على القرآن والتبليغ أضمرنا وإن لم يَجْرِ لهما ذكرٌ لدلالة السياق عليهما، و «أن» نافية ولا عمل لها على المشهور، ولو كانت عاملة لبطل عملها بـ «إلا» في قوله: «إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرِي» أن يذكره ويعظه. «وللعالمين» متعلق بـ «ذكرى» و «اللام» معدية أي: إن القرآن العظيم إلا تذكير للعالمين، ويجوز أن تكون متعلقة بمحذوف على أنها صِفَةٌ للذكرى، وهذه الآية تدلُّ على أنه ﷺ مَبْعُوثٌ إلى كل أهل الدنيا لا إلى قَوْمٍ دون قَوْمٍ.

(١) ينظر: الرازي ٥٨/١٣.

(٢) سقط في ب.

قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَن أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ يَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ يُبَدُّونَهَا وَيُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا ءَابَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩١﴾﴾

قوله: وما قدروا الله حق قدره الآية الكريمة.

اعلم أن مدار القرآن على إثبات التوحيد والثبوت، فالله - تعالى - لما حكى عن إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - أنه أثبت دليل [التوحيد]،^(١) وإبطال الشرك ذكر بعده تقرير أمر النبوة، فقال: «وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ» حين أنكروا النبوة والرسالة، فهذا بيان وجه النظم. «حَقَّ قَدْرِهِ» منصوب على المصدّر، وهو في الأصل صفة للمصدر، فلما أضيف الوصف إلى موصوفه انتصب على ما كان ينتصب عليه موصوفه، والأصل قدرة الحق كقولهم: «جزد قطيفة وسحق عمامة».

وقرأ الحسن البصري^(٢)، وعيسى الثقفي: «قَدَرُوا» بتشديد الدال «قدره» بتحريكها، وقد تقدّم أنهما لغتان. قوله: «إِذْ قَالُوا» منصوب بـ «قدروا»، وجعله ابن عطية^(٣) منصوباً بـ «قدره» [وفي كلام ابن عطية^(٤) ما يشعر بأنها]^(٥) للتعليل، و «من شيء» مفعول به زيدت فيه «من» لوجود شرطى الزيادة.

فصل في معنى الآية

قال ابن عباس: ما عظموا الله حق تعظيمه^(٦).
وروي عنه أيضاً أنه قال: معناه ما آمنوا أن الله على كل شيء قدير^(٧).
وقال أبو العالية^(٨): ما وصفوا الله حق صفته.
وقال الأخفش^(٩): ما عرفوه حق معرفته، وحقق الواحدى^(١٠) رحمه الله - تعالى - فقال: قَدَرَ الشَّيْءَ إِذَا سَبَرَهُ وَخَرَّرَهُ، وأراد أن يعلم مقداره يقدره بالضمير قدراً، ومنه قوله

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: الدر المصون ١١٨/٣، البحر المحيط ١٨١/٤، إتحاف فضلاء البشر ٢٢/٢.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٣٢٠/٢.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز ٣٢٠/٢.

(٥) سقط في أ.

(٦) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٥٣/٣) من طريق السدي عن أبي مالك وعزاه لابن أبي حاتم.

وذكره الرازي في «تفسيره» (٦٠/١٣) عن ابن عباس.

(٧) أخرجه الطبري (٢٦٣/٥) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٥٣/٣) وزاد نسبه لابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ وابن مردويه عن ابن عباس.

(٨) ذكره الرازي في «تفسيره» (٦٠/١٣) عن أبي العالية.

(٩) ينظر: ٦٠/١٣.

(١٠) ينظر: المصدر السابق.

عليه الصَّلَاة والسَّلَام: «إِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَاذْكُرُوا لَهُ» أي: فاطلبوا أَنْ تَعْرِفُوهُ هذا أصله في اللغة، ثم يقال لمن عرف شيئاً: هو يَقْدِرُ قَدْرَهُ، وإن لم يعرفه بِصِفَاتِهِ: إنه لا يقدر قَدْرَهُ، فقولُه: «وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ» صحيح في كُلِّ المعاني المذكورة^(١) ولما حكى عنهم أنهم ما قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قدره بَيَّنَّ السَّبَبَ فيه، وهو قولهم: ﴿مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ﴾. واعلم أن كُلَّ من أنكر التَّبُوءَ والرُّسَالَه فهو في الحقيقة ما عرف الله حَقَّ مَعْرِفَتِهِ، وتقديره من وُجُوه:

الأول: أن مُنْكَرَ البعث والرسالة إما أن يقول: إنه - تبارك وتعالى - ما كَلَّفَ أحداً من الخَلْقِ [تكليفاً أصلاً]^(٢) أو يقول: إنه - تبارك وتعالى - كَلَّفَهُمْ، والأول باطل؛ لأن ذلك يقتضي أنه - تبارك وتعالى - أَبَاحَ لهم جَمِيعَ المُتَنَكَّرَاتِ والقَبَائِحِ، نحو [شتم]^(٣) الله وَوَضَفَهُ بما لا يليق به والاستِخْفَافَ بالأنبياء - عليهم الصَّلَاة والسَّلَام - والرسَل، والإعراض عن شُكْرِ الله - تعالى - ومُقَابَلَةِ الإِنْعَامِ بالإساءة، وكل ذلك باطل. وإن سلم أنه - تعالى - كَلَّفَ الخَلْقَ بالأمر [والنهي فها هنا لا بُدَّ]^(٤) من مُبْلَغٍ وشارع مُبَيَّنٍّ، وما ذلك إلا للرُّسُولِ.

فإن قيل لم لا يجوز أن يُقَالَ: العقل كافٍ في إيجاب المرجبات، واجتناب المقبحات؟

فالجواب: هَبْ أن الأمر كما قلتم إلا أنه لا يمتنع تأكيدُ التعريف العَقْلِيِّ بالتعريفات المشروعة على أُلْسِنَةِ الأنبياء والرسَل - عليهم الصَّلَاة والسلام - فثبت أن كل من مَنَعَ من البعثة والرسالة، فقد طَعَنَ في حكمة الله - تعالى - وكان ذلك جَهْلًا بصفة الإلهية، وحيث يَصْدُقُ في حقه قوله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾.

والوجه الثاني في تقرير هذا المعنى: أن من الناس من يقول: إنه يمتنع بعثة الأنبياء والرسَل عليهم الصَّلَاة والسلام؛ لأن يمتنع [إظهاراً]^(٥) المعجزة على وَفْقِ دَعْوَاهُ تصديقاً له، والقائلون بهذا القول لهم مَقَامَات.

أحدها: أن يقولوا: إنه ليس في الإِمْكَانِ خَزَقُ العادات، ولا إيجاد شيء على خلاف ما جَرَتْ به العَادَةُ.

والثاني: يسلمون إِمْكَانَ ذلك، إلا أنهم يَقُولُونَ: إن بتقدير حُصُولِ هذه الأفعال الخَارِقَةِ لِلْعَادَاتِ، فلا دلالة لها على صِدْقِهِ من الرسالة، وكلا القولين يوجب القَدْحَ في كمالِ قُدْرَةِ الله - تعالى -.

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) سقط في أ.

(٤) في أ: النفي فيها هنا لا بد.

(٥) سقط في أ.

(٣) سقط في أ.

أما الأول وهو أنه ثبت أن الأجسام مُتَمَائِلَةٌ، وثبت أن ما يحتمله الشيء وجب أن يحتمل مثله، وإذا كان كذلك كان جِسْمُ الْقَمَرِ وَالشَّمْسِ قَائِلًا لِلتَّمَرُّقِ وَالتَّفَرُّقِ، فإن قلنا: إن الإله غير قادرٍ عليه كان ذلك وَضْفاً له بِالْعَجْزِ، وَتُقْصَانِ الْقُدْرَةِ، وحينئذ يصدق في حق هذا القائل أنه ما قدر الله حقَّ قدره.

وإن قلنا: إنه - تعالى - قادر عليه، وحينئذ لا يمتنع عَقْلاً انشِقَاقُ القمرِ، ولا حصول سائر المعجزات.

وأما المقام الثاني: وهو أن [حدوث]^(١) هذه الأفعال الخارقة عند دَعْوَى مُدَّعِي النبوة يَدُلُّ على صِدْقِهِ، فهذا أيضاً ظاهرٌ على ما قدر في كتب الأصول، فثبت أن كُلَّ من أنكر مَكَانَ البعثة والرسالة، فقد وصف الله تَبَارَكَ وتعالى بِالْعَجْزِ وَتُقْصَانِ الْقُدْرَةِ، فكل من قال ذلك، فهو ما قَدَّرَ اللَّهُ حقَّ قَدْرِهِ.

والوجه الثالث: أنه لما ثبت حُدُوثُ العالم، فنقول: حدوثه يَدُلُّ على أن إله العالم قَادِرٌ عليهم حكيم، وأن الخَلْقَ كلهم عَبِيدُهُ، وهو مَالِكُهُمْ وَمَلِكُهُمْ على الإطلاق والملكُ الْمُطَاعُ يجب أن يكون له أمر ونهي، وتكليف على عِبَادِهِ، وأن يكون له وَغْدٌ على الطاعة، وَوَعِيدٌ على المعصية، وذلك لا يتم ولا يكمل إلا بإرسال الرسل وإنزال الكتب، فكل من أنكر ذلك فَقَدْ طَعَنَ في كونه تعالى مَلِكاً مُطَاعاً، ومن اعتقد ذلك، فهو ما قدر الله حقَّ قدره.

فصل في بيان سبب النزول

في هذه الآية الكريمة [يَحْثُ]^(٢) صَغَبٌ، وهو أن يقال: هؤلاء الذين حكى الله عنهم أنهم قالوا: ﴿مَا أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ﴾ إما أن يقال: إنهم كُفَّار قريش، أو يقال: إنهم أهل الكتاب من اليهود والنصارى، فإن كان الأول فكيف يمكن إبطال قولهم بقوله: ﴿قُلْ مَنْ أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ أَلَدَى جَاءَ بِهِ مُوسَى﴾ وذلك أن كُفَّار قريش والبراهمة يُنْكِرُونَ رسالة محمد - عليه الصلاة والسلام - فكذلك يُنْكِرُونَ رسالة سائر الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - فكيف يَحْسُنُ إيراد هذا الإلزام عليهم.

وإن كان قائل هذا القول من أهل الكتاب فهو أيضاً مشكل؛ لأنهم لا يقولون هذا القول، وكيف يقولونه مَعَ أن مَذْهَبَهُمْ أن التوراة كِتَابٌ أُنْزِلَ الله على موسى، والإنجيل كتابٌ أُنْزِلَ الله على عيسى - عليه الصلاة والسلام - وأيضاً فهذه السورة مَكِّيَّةٌ، والمُتَاطَرَةُ التي وقعت بين رسول الله ﷺ وبين اليهود والنصارى كلها مَدَنِيَّةٌ، فكيف يمكن حمل هذه الآية الكريمة عليها، فهذا تقدير الإشكال في هذه الآية.

واعلم أن النَّاسَ اختلفوا فيه على قولين، والقول أن هذه الآية نزلت في حق اليهود، وهو المشهور عند الجمهور^(٣).

(٣) ينظر: الرازي ١٣/٦١.

(٢) سقط في أ.

(١) في ب: حصول.

وقال ابن عباس وسعيد بن جبّير: إن مالك بن الصيف كان من أحبار اليهود ورؤسائهم وكان رجلاً سمياً فدخل على رسول الله ﷺ فقال له رسول الله ﷺ: «أنشدك بالذي أنزل التوراة على موسى هل تجد في التوراة أن الله يَبْغِضَ الْخَبَرَ السَّمِينُ، وأنت الْخَبَرَ السَّمِينُ وقد سَمِنتَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تُطْعِمُكَ الْيَهُودُ» فضحك القوم فغضب [مالك]^(١) بن الصيف ثم التفت إلى عمر، فقال: «مَا أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ» فقال له قومه: وملك؟ ما هذا الذي بلغنا عنك، [أَلَيْسَ]^(٢) أن الله أنزل التوراة على موسى، فَلِمَ قلت: ما أنزل الله على بشر من شيء؟ فقال مالك بن الصيف: إنه أَغْضَبَنِي، فقلت ذلك فقالوا له: وأنت إن غضبت تقول على الله غَيْرَ الْحَقِّ، فنزعوه عن رياستهم؛ وجعلوا مكانه كَغَبِّ بْنِ الْأَشْرَفِ^(٣).

وقال السُّدِّيُّ: نزلت في فَنَحَاصٍ بْنِ عَازُورَاءَ^(٤) وهو قائل هذه المَقَالَةِ.

قال ابن عباس: قالت اليهود: يا محمد أنزل الله عليك كتاباً؟ قال: «نَعَمْ». قالوا: والله ما أنزل من السماء كتاباً، فأنزل الله تبارك وتعالى «مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ»^(٥)؛ إذ قالوا: «مَا أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ»، وفي سبب النزول سؤالات:

السؤال الأول: لَفْظُ الْآيَةِ وَإِنْ كَانَ مُطْلَقاً إِلَّا أَنَّهُ يَتَقَيَّدُ بِحَسَبِ الْعُرْفِ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَرَادَتْ أَنْ تَخْرُجَ [مِنَ الدَّارِ]^(٦) فغضب الزَّوْجُ، فقال: إِنْ خَرَجْتَ مِنَ الدَّارِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَإِنْ كَثِيراً مِنَ الْفُقَهَاءِ قَالُوا: اللَّفْظُ وَإِنْ كَانَ مُطْلَقاً إِلَّا أَنَّهُ بِحَسَبِ الْعُرْفِ يَتَقَيَّدُ بِتِلْكَ الْمَرْأَةِ، فَكَذَا هَاهُنَا فَقَوْلُهُ: «مَا أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ» وَإِنْ كَانَ مُطْلَقاً بِحَسَبِ أَضْلِلِ اللُّغَةَ إِلَّا أَنَّهُ يَتَقَيَّدُ بِتِلْكَ الْوَاقِعَةِ بِحَسَبِ الْعُرْفِ، فَكَانَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ﴾ فِي أَنَّهُ يَبْغِضُ الْخَبَرَ السَّمِينُ، وَإِذَا كَانَ هَذَا الْمُطْلَقُ مَخْمُولاً عَلَى هَذَا الْمُقَيَّدِ لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ: ﴿مَنْ أُنْزِلَ أَلَّا يَكْتَنِبَ أَلَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُوراً وَهَدًى﴾ مَبْطُلًا لِكَلَامِهِ.

السؤال الثاني: أَنَّ مَالِكَ بْنَ الصَّيْفِ كَانَ مُفْتَخِراً بِكَوْنِهِ يَهُودِيّاً مُتَظَاهِراً بِذَلِكَ، وَمَعَ هَذَا الْمَذْهَبِ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَقُولَ: مَا أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْعَصَبِ الْمَذْهَبِ لِلْعَقْلِ، أَوْ عَلَى سَبِيلِ طَغْيَانِ اللِّسَانِ، وَمِثْلُ هَذَا الْكَلَامِ لَا يَلِيقُ بِاللَّهِ - تَبَارَكَ

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٦٢/٥) عن سعيد بن جبير وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٥٤/٣) عن سعيد وزاد نسبه لابن المنذر وابن أبي حاتم.

وذكره الرازي في تفسيره (٦١/١٣) عن ابن عباس.

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٦٣/٥) عن السدي وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٥٣/٣ - ٥٤) وعزاه لابن أبي حاتم وأبي الشيخ عنه ولم ينسبه للطبري.

(٥) أخرجه الطبري (٢٦٣/٥) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٥٣/٣) وزاد نسبه لابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ وابن مردويه عن ابن عباس.

(٦) سقط في أ.

وتعالى - إنزال القرآن الباقي على وجه [الدهر]^(١) في إبطاله .

والقول الثاني: أن القائل: ما أنزل الله على بشر من شيء من كُفَّار قريش، وفيه سؤال: هو أن كُفَّار قريش كانوا ينكرون نبوة جميع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فكيف يمكن إلزامهم بنبوة موسى، وأيضاً فما بعد هذه الآية لا يليق بكُفَّار قريش، وإنما يليق باليهود، وهو قوله: ﴿تَجْعَلُونَهُ قَرَاتِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعِلَّمْتُمْ مَا لَمْ نَأْمُرُوا بِأَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ﴾ وهذه الأحوال لا تليق إلا باليهود وهو قول من يقول: إن أول الآية خطاب للكفار، وآخرها خطاب مع اليهود^(٢)، وهذا فاسد، لأنه يوجب تفكيك نظم الآية، وفساد تركيبها، وذلك لا يليق بكلامنا، فضلاً عن كلام رب العالمين، فهذا تقرير الإشكال على هذا القول^(٣).

أما السؤال الأول: فيمكن دفعه بأن كُفَّار قريش كانوا مُخْتَلَطِينَ باليهود والنصارى، وكانوا قد سمعوا من الفريقين على سبيل التواتر ظهور المعجزات القاهرة على يد موسى - عليه الصلاة والسلام - مثل: «انْقِلَابِ الْعَصَى ثُعْبَانًا» و «فَلَقِ الْبَحْرِ» و «إِظْلَالِ الْجَبَلِ» وغيرها، والكفار كانوا يَطْعَنُونَ في نبوة محمد - عليه الصلاة والسلام - بسبب أنهم كانوا يَطْلُبُونَ منه أمثال هذه المعجزات [وكانوا] يقولون: لو جئتنا بأمثال هذه المعجزات لآمنَّا بك، فكان مجموع هذه الكلمات جارياً مجرى ما يوجب عليهم الاعتراض، والاعتراف بنبوة موسى عليه الصلاة والسلام، وإذا كان الأمر كذلك [لم يبعد إيراد]^(٤) نبوة موسى إلزاماً عليهم في قولهم: ﴿مَا أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ﴾.

وأما الثاني: فجوابه أن كفار قريش، وأهل الكتاب لما اشتركوا في إنكار نبوة محمد ﷺ لم يَتَعَدَّ أن يكون الكلام بعضه خطاباً مع كفار «مكة» وبقية خطاباً مع اليهود والنصارى.

فصل فيما يستفاد من الآية

دَلَّتْ هذه الآية الكريمة على أحكام:

منها: أن النِّكَرَةَ في موضع النفي تفيد العموم، فإن قوله: ﴿مَا أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ﴾ نِكَرَةٌ في موضع النفي، فلو لم تغد العموم لما كان قوله تبارك وتعالى: ﴿قُلْ مَنْ أُنْزِلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى﴾ إنطالاً له ونقضاً عليه، وكان استidlالاً فاسداً.

ومنها: أن النَّقْضَ يقدح في صِحَّة الكلام؛ لأنه - تبارك وتعالى - نَقَضَ قولهم: ﴿مَا أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ﴾ بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أُنْزِلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى﴾ فلو لم يَدُلَّ النَّقْضُ على فساد الكلام لما كانت هذه الحجة مُفِيدَةً لهذا المطلوب^(٥).

(١) في أ: ألزم.

(٢) ينظر: الرازي ٦٢/١٣.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) سقط في أ.

(٥) ينظر: الرازي ٦٣/١٣.

واعلم أن من يقول: إن الفارق بين الصورتين يمنع من كون النقض مبطلاً ضعيف إذ لو كان الأمر كذلك لَسَقَطَتْ حُجَّةُ اللَّهِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ؛ لأن اليهود كانوا يقولون: معجزات موسى عليه الصلاة والسلام أظْهَرُ وأبهر من معجزاتك، فلم يلزم من إثبات النبوة هناك إثباتها هاهنا، ولو كان هذا الفرق [مقبولاً لسقطت هذه الحجة، وحيث لا يجوز القول بسقوطها، علمنا أن النقض^(١) على الإطلاق مبطل.

قوله: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ﴾.

وصف الكتاب بصفتين:

أحدهما: قوله: «نوراً» وهو مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، وفي صاحبها وجهان:

أحدهما: أنه «الهاء» في «به»، فالعامل فيها «جاء».

والثاني: أنه «الكتاب»، فالعامل فيه «أنزل»، و «للناس» صِفَةٌ لـ «هدى» وسماء «نوراً» تشبيهاً له بالنور الذي يبين به الطريق.

فإن قيل: فعلى هذا لا يَبْقَى بَيِّنٌ كونه نوراً، وبين كونه هُدى للناس قَرْقُ، فعطف أحدهما على الآخر يوجب التَّعَايُرَ.

فالجواب: أن للنور صفتان:

أحدها: كونه في نَفْسِهِ ظاهراً جَلِيّاً.

والثانية: كونه بحيث يكون سَبَباً لظهور غيره، فالمراد من كونه «نوراً وهدى» هذان الأمران وقد وُصِفَ الْقُرْآنُ أيضاً بهذين الوصفين، فقال: ﴿وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدَى بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى: ٥٢].

قوله: «تَجْعَلُونَهُ» قرأ ابن كثير^(٢) وابن عمرو بياء الغيبة، وكذلك «يَبْدُونَهَا وَيُخْفُون كثيرًا» والباقون^(٣) بقاء الخطاب في الثلاثة الأفعال، فأما الغيبة فَلِلْحَمْلِ عَلَى مَا تَقْدِمُ مِنَ الْغَيْبَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَدَرُوا﴾ إلى آخره.

وعلى هذا فيكون في قوله: «وَعُلَّمْتُمْ» تأويلان:

أحدهما: أنه خطاب لهم أيضاً وإنما جاء به على طريق الالتفات.

والثاني: أنه خطاب إلى المؤمنين اعترض به بين الأمر بقوله: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ﴾ وبين قوله: «قل الله».

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: الدر المصون ١١٩/٣، البحر المحيط ١٨١/٤، الحجة لأبي زرعة ص (٢٦٠ - ٢٦١) السبعة ١٦٢ - ٢٦٣، النشر ٢/٢٦٠، التبيان ١/٥١٨ - ٥١٩.

(٣) ينظر: الدر المصون ١١٩/٣، البحر المحيط ١٨١/٤، الحجة لأبي زرعة ص (٢٦٠ - ٢٦١) السبعة ١٦٢ - ٢٦٣، النشر ٢/٢٦٠، التبيان ١/٥١٨ - ٥١٩.

وأما القراءة بتاء الخطاب ففيها مناسبة لقوله: «وَعَلَّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ» وَرَجَّحَهَا مكِّي وجماعة كذلك قال مكِّي: «وذلك حَسَنٌ في المُشَاكَلَةِ والمُطَابَقَةِ، واتَّصَالِ بعض الكلام ببعض، وهو الاختيار لذلك، ولأن أكثر القراء عليه».

قال أبو حيَّان^(١): «ومن قال: إن المنكرين العرب، أو كفار قريش لم يكن جعل الخطاب لهم، بل يكون قد اعترض بني إسرائيل فقال خلال السُّؤال والجواب: تجعلونه قراطيس [يبدونها]^(٢)، ومثل هذا يَبْغُذُ وَثُوعُهُ؛ لأن فيه تَفْكِيكاً لِلنَّظْمِ، حيث جعل أول الكلام خُطَاباً لكفار قريش، وآخره خطاباً لليهود».

قال: «وقد أُجِيبَ بالجميع لما اشتركوا في إنكار بُبُوَةِ رسالة رسول ﷺ جاء بعض الكلام خُطَاباً للعرب وبعضه خطاباً لبني إسرائيل».

قوله: «تَجْعَلُونَهُ قَرَاتِيسَ»: يجوز أن تكون «جعل» بمعنى «صَيَّرَ» وأن تكون بمعنى «ألقى» أي: يضعونه في كاغِدٍ.

وهذه الجملة في محل نصب على الحال، إما من «الكتاب» وإما من «الهاء» في «به» كما تقدم في «نورا».

قوله: «قَرَاتِيسَ» فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه على حذف حرف الجر، أي: في قراطيس وورق، فهو شبيه بالظَرْفِ المبهم، فلذلك تعدَّى إليه الفعل بنفسه.

والثاني: أنه على حذف مضاف، أي: يجعلونه ذَا قَرَاتِيسَ.

والثالث: أنهم نَزَّلُوهُ مَنَزَلَةَ القراطيس، وقد تقدم تفسير القراطيس. والجملة من

قوله: «تبدونها» في محل نصب صِفَةً لـ «قراطيس» وأما «تحفون» فقال أبو البقاء^(٣): إنها صفة أيضاً لها، وقد ر ضميراً محذوفاً، أي: تحفون منها كثيراً.

وأما مكِّي^(٤) فقال: «وتحفون» مبتدأ لا مَوْضِعَ له من الإعراب. انتهى.

كانه لما رأى خُلُوَ الجملة من ضمير يَعودُ على «قراطيس» منع كونه صِفَةً، وقد تقدم أنه مُقَدَّرٌ، وهو أولى، وقد جَوَزَ الواحدي في «تبدون» أن يكون حالاً من ضمير «الكتاب» من قوله: «تَجْعَلُونَهُ قَرَاتِيسَ» على أنه يجعل الكتاب القراطيس في معنى؛ لأنه مُكْتَتَبٌ فيها. انتهى.

قوله: «عَلَى أَنْ تَجْعَلَ» اغْتِذَازٌ عن مجيء خبره مؤنثاً، وفي الجملة فهو بعيد أو ممتنع.

قوله: «وَعَلَّمْتُمْ» يجوز أن يكون على قراءة الغيبة في «يَجْعَلُونَهُ»، وما عطف

(١) ينظر: البحر المحيط ٤/ ١٨١.

(٣) ينظر: الإملاء ١/ ٢٥٢.

(٤) ينظر: المشكل ١/ ٢٧٧.

(٢) سقط في ب.

مُسْتَأْنَفٌ، وأن يكون حالاً، وإنما أتى به مُخَاطَباً لأجل الالتفات، وأما على قراءة تاء الخطاب فهو حالٌ، ومن اشترط «قد» في الماضي الواقع حالاً أضمرها هنا، أي: وقد علمتم ما لم تعلموا.

والأكثر على أن الخطاب هذا لليهود؛ يقول: علمتم على لسان محمد ﷺ [فضيعوه ولم ينتفعوا به].

وقال مجاهد: هذا خطاب للمسلمين يذكرهم النعمة فيما علمهم على لسان محمد ﷺ^(١).
فإن قيل: إن كل كتاب لا بد وأن يوضع في القراطيس، فإذا كان الأمر كذلك في كل الكتب، فما السبب في أن الله - تبارك وتعالى - حكى هذا المعنى في معرض الذم لهم؟
فالجواب: أن الذم لم يقع على هذا المعنى فقط، بل المراد أنهم لما جعلوه قراطيس، وقرئوه وبغضوه، لا جرم قدروا على إبداء البغض وإخفاء البعض، وهو الذي فيه صفة محمد ﷺ.

فإن قيل: كيف يقدر على ذلك، مع أن التوراة كتاب وصل إلى أهل المشرق والمغرب، وعرفه أكثر أهل العلم وحفظوه، ومثل هذا الكتاب لا يمكن إدخال الزيادة والنقصان فيه، كما أن الرجل في هذا الزمان إذا أراد إدخال الزيادة والنقصان في القرآن لم يقدر على ذلك، فكذا القول في التوراة؟

فالجواب أنا ذكرنا في سورة «البقرة» أن المراد من التخريف تفسير آيات التوراة بالوجوه الفاسدة الباطلة، كما يفعله المبطلون في زماننا هذا بآيات القرآن^(٢).

فإن قيل: هب أنه حصل في التوراة آيات دالة على نبوة محمد ﷺ إلا أنها قليلة ولم يخفوا من التوراة إلا تلك الآيات، فكيف قال: «ويخفون كثيراً».

فالجواب أن القوم [كانوا]^(٣) يخفون الآيات الدالة على نبوة محمد ﷺ وكذلك يخفون الآيات المشتملة على [آيات الأحكام ألا ترى أنهم حاولوا]^(٤) إخفاء الآية الدالة على رجم [الزاني]^(٥) المخصن.

قوله: «قل الله لفظ الجلالة يجوز فيها وخهان:

أحدهما: أن يكون فاعلاً لفعل محذوف أي: قل أنزله، وهذا هو الصحيح للتصريح بالفعل في قوله: ﴿لَقَوْلُنَّ خَلَقْنَهُنَّ الْعَزِيزُ﴾ [الزخرف: ٩].

والثاني: أنه مبتدأ، والخبر محذوف، تقديره: والله أنزله، ووجهه مناسبة مطابقة الجواب للسؤال، وذلك أن جملة السؤال اسمية، فلتكن جملة الجواب كذلك.

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: أحكام آخر كما أخفوا الآية الدالة.

(٣) ينظر: الرازي ١٣/٦٥.

(٤) سقط في أ.

(٥) سقط في أ.

ومعنى الآية الكريمة: قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى فإن أجابوك وإلا فقل فأنت الله الذي أنزلت، أي أن العقل السليم والطبع المستقيم يشهد بأن الكتاب الموصوف بالصفات المذكورة المؤيد قول صاحبه بالمعجزات القاهرة والدلالات الباهرة مثل معجزات موسى عليه الصلاة والسلام لا يكون إلا من الله - تعالى - فلما صار هذا المعنى ظاهراً لظهور الحجّة القاطعة، لا جرم قال تبارك وتعالى لمحمد عليه الصلاة والسلام: قل لهم المُنزّل لذلك الكتاب هو الله، ونظيره قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَىٰ شَيْءٌ أَكْثَرُ شَهَادَةً قُلِّ اللَّهُ شَهِيدًا﴾ [الأنعام: ١٩] كما أن الرجل الذي يريد إقامة الدلالة على الصانع يقول: من الذي أخذت الحياة بعد عديمها، ومن الذي أخذت العقل بعد الجهالة ومن الذي أودع الحديقة القوة الباصرة، وفي الصمّاح القوة السامعة، ثم إن هذا القائل بعينه يقول: الله، والمقصود أنه بلغت هذه الدلالة إلى حيث يجب على كل عاقل أن يعترف بها، فسواء أقر الخصم به أو لم يقر فالمقصود حاصل هكذا هاهنا.

قوله: ﴿ثُمَّ ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ يجوز أن يكون «في خَوْضِهِمْ» متعلقاً بـ «ذرهم»، وأن يتعلق بـ «يلعبون»، وأن يكون حالاً من مفعول «ذَرَهُمْ» وأن يكون حالاً من فاعل «يلعبون» [فهذه أربعة أوجه^(١)] وأما «يلعبون» فيجوز أن يكون حالاً من مفعول «ذرهم».

ومن منع أن تتعدّد الحال لواحد لم يُجزَ حينئذ أن يكون «في خَوْضِهِمْ» حالاً من مفعول «ذرهم»، بل يجعله إما متعلقاً بـ «ذرهم»، كما تقدّم أو بـ «يلعبون»، أو حالاً من فاعله. ويجوز أن يكون «يلعبون» حالاً من ضمير «خَوْضِهِمْ» وجاز ذلك لأنه في قوّة الفاعل؛ لأن المصدر مضاف لفاعله؛ لأن التقدير: «ذرهم يخوضون لأعبين» وأن يكون حالاً من الضمير في «خَوْضِهِمْ» إذا جعلناه حالاً؛ لأنه يتضمّن معنى الاستقرار، فتكون حالاً متداخلة.

فصل في معنى الآية

معنى الكلام إذا أقمت الحجّة عليهم، وبلغت في الإعذار والإنذار هذا المبلغ العظيم لم يبق عليك من أمرهم شيء ألبتة، ونظيره قوله تعالى: ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَعُ﴾ [الشورى: ٤٨]. قال بعضهم^(٢): هذه الآية منسوخة بآية السيف، وهذا بعيد؛ لأن قوله: «ثُمَّ ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ» مذكور لأجل التهديد، ولا ينافي ذلك حصول المقاتلة، فلم يكن ورود الآية الكريمة الدالة على وجوب المقاتلة رافعاً لمدلول هذه الآية، فلم يحصل النسخ.

قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَهُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ (٩٢)

قوله: «هذا» إشارة إلى القرآن، أي: القرآن كتاب مبارك «أنزلناه مصدق الذي بين يديه».

وفيه دليل على تقديم الصِّفة غير الصريحة على الصريحة، وأجيب عنه بأن «مَبَارَكٌ» خبر مبتدأ مضمّر، وقد تقدّم تحقيق هذا في قوله ﴿يَقْوَىٰ مُحِيطُهُمْ﴾ [المائدة : ٥٤].

وقال الواحدي : «مبارك» : خبر الابتداء فصل بينهما بالجملة، والتقدير : هذا [كتاب] ^(١) مبارك أنزلناه، كقوله : ﴿وَهَذَا ذِكْرُ مَبَارَكٍ أَنْزَلْنَاهُ﴾ [الأنبياء : ٥٠].

قال شهاب الدين ^(٢) : وهذا الذي ذكره لا يَتَمَشَّى إلا على أن قوله : «مبارك» خبر ثانٍ لـ «هذا» وهذا بعيد جداً وإذا سلّم له ذلك، فيكون «أنزلناه» عنده اعتراضاً على ظاهر عبارته، ولكن لا يحتاج إلى ذلك، بل يجعل «أنزلناه» صفة لـ «كتاب» ولا محذور حينئذ على هذا التقدير، وفي الجملة فالوجه ما تقدّم فيه من الإعراب.

وقدّم وصفه بالإنزال على وصفه بالبركة، بخلاف قوله تعالى : ﴿وَهَذَا ذِكْرُ مَبَارَكٍ أَنْزَلْنَاهُ﴾.

قالوا [لأن الأهم] ^(٣) هنا وصفه بالإنزال إذا جاء عقيب إنكارهم أن ينزل الله على بشر شيء، بخلاف هناك، ووقعت الصفة الأولى جُمْلَةً فعلية؛ لأن الإنزال يَتَجَدَّدُ وقتاً فوقتاً والثانية اسماً صريحاً؛ لأن الاسم يدلُّ على الثبوت والاستقرار، وهو مقصود هنا أي : [بركته] ^(٤) ثابتة مستقرة.

قال القرطبي ^(٥) رحمه الله : «ويجوز نصب «مبارك» في غير القرآن العظيم على الحال، وكذا : مصدق الذي بين يديه».

فصل في المقصود بالإنزال

قوله : «أنزلناه» المقصود أن يُعلم أنه من عند الله لا من عند الرسول، وقوله تعالى : «مبارك» قال أهل المعاني أي : كثير خيره دائم منفعته يبشر بالثواب والمغفرة، ويزجر عن القبيح والمعصية.

قوله : «مُصَدِّقٌ» صِفةٌ أيضاً، أو خبر بعد خبر على القول بأن «مبارك» خبر لمبتدأ مضمّر وقع صِفةً لنكرة؛ لأنه في نِية الانفصال، كقوله تعالى : ﴿هَذَا عَارِضٌ مُّطَرٌّ﴾ [الأحقاف : ٢٤] وكقول القائل في ذلك : [البسيط]

٢٢٣٢ - يَا رَبِّ عَابِطُنَا لَوْ كَانَ يَغْرِفُكُمْ ^(٦)

وقال مكي : «مُصَدِّقُ الذي» نعت لـ «الكتاب» على حذف التنوين لالتقاء الساكنين

(٢) ينظر : الدر المصون ٣/ ١٢٠.

(١) سقط في أ.

(٤) في أ : شركته.

(٣) في أ : لا يتم.

(٥) ينظر : تفسير القرطبي ٧/ ٢٧.

(٦) صدر بيت لجرير وعجزه :

لا تَلْقَى مَبَاعِدَةَ مِنْكُمْ وَحَرَمَاتِنَا

ينظر : ديوانه، ابن يعيش ٣/ ٥١، معاني الفراء (١٥/٢)، الدر المصون ٣/ ١٢٠.

و «الذي» في موضع نصب وإن لم يقدر حذف التنوين كان «مصدق» خبراً و «الذي» في موضع خفض، وهذا الذي قاله عَلَطٌ فاحش؛ لأن حَذَفَ التنوين إنما هو الإضافة اللفظية، وإن كان اسم الفاعل في نيَّة الانفصال، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين إنما يكون في ضرورة أو نُدُور؛ كقوله: [المتقارب]

٢٢٣٣ - وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(١)

والنحويون كلهم يقولون في «هذا ضارب الرجل»: إن حَذَفَ التنوين للإضافة تَخْفِيفاً، ولا يقول أحد منهم في مثل هذا: إنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين.

فصل في معنى التصديق في الآية

معنى كونه «مصدقاً لما قبله» من الكتب المنزلة قبله أنها [توافقنا في نفي الشرك وإثبات التوحيد]^(٢).

قوله: «ولتتذّر» قرأ الجمهور^(٣) بقاء الخطاب للرّسول عليه الصلاة والسلام، وأبو بكر^(٤) عن عاصم بياء الغيبة، والضمير للقرآن الكريم، وهو ظاهر أي: ينذر بمواعظه ورواجره ويجوز أن يعود على الرسول - عليه الصلاة والسلام - للعلم به. وهذه «اللام» فيها وجهان:

أحدهما: هي متعلّقة بـ «أنزلنا» عطف على مُقَدِّر قَدْرُهُ أبو البقاء: «ليؤمنوا ولتتذّر»، وقَدَّرَهَا الزمخشري^(٥)، فقال: «ولتتذّر» معطوف على ما دَلَّ عليه صفة الكتاب، كما قيل أنزلناه للبركات وليصدق ما تقدّمه من الكتب والإنذار.

والثاني: أنها متعلّقة بمحذوف متأخّر، أي ولتتذّر أنزلناه.

قوله: «أم القرى» يجوز أن يكون من باب الحذف، أي: أهل أم القرى، وأن يكون من باب المجاز أطلق لِلْحَمْلِ إلى المجلّ على الحال، وإنهما أولى أعني المجاز والضمير في المسألة ثلاثة أقوال، تقدم بيّانها، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَسَكِلَ الْفَرِيَّةُ﴾ [يوسف: ٨٢] وهناك وَجْه لا يمكن هنا، وهو أنه يمكن أن يكون السؤال للقرية حَقِيقَةً، ويكون ذلك مُعْجَزَةً للنبي، وهنا لا يتأتى ذلك وإن كانت القرية أيضاً نفسها هنا تَتَكَلَّمُ إلا أن الإنذار لا يقع لعدم فائدته.

(١) تقدم. (٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: الدر المصون ١٢١/٣، البحر المحيط ١٨٣/٤، إتحاف فضلاء البشر ٢٢/٢، السبعة ص (٢٦٣)، النشر ٢/٢٦٠، ٢٩٨، التبيان ١/٥١٩ - ٥٢٠.

(٤) ينظر: الدر المصون ١٢١/٣، البحر المحيط ١٨٣/٤، إتحاف فضلاء البشر ٢٢/٢، السبعة ص (٢٦٣)، النشر ٢/٢٦٠، ٢٩٨، التبيان ١/٥١٩ - ٥٢٠، الحجة لابن خالويه ص (١٤٥).

(٥) ينظر: الكشف ٤٥/٢.

وقوله: «وَمَنْ حَوَّلَهَا» عطف على «أهل» المحذوف، أي: ولتنذر مَنْ حول أم القرى، ولا يجوز أن يعطف على «أم القرى»، إذ يلزم أن يكون معنى «ولتنذر» أهل من حولها ولا حاجة تدعو إلى ذلك؛ لأن «من حولها» يقبلون الإنذار.

قال أبو حيان^(١): ولم يحذف «من»، فيعطف حول على «أم القرى»، وإنه لا يصح من حيث المعنى؛ لأن «حول» ظَرْفٌ لا ينصرف، فلو عطف على «أم القرى» لصار مفعولاً به لعطفه على المفعول به، وذلك لا يجوز؛ لأن العرب لا تستعمله إلا ظرفاً.

فصل في تسمية «مكة»

اتفقوا على أن أم القرى «مكة» سميت بذلك؛ قال ابن عباس: لأن الأرضين دحيت^(٢) من تحتها، فهي أصل الأرض كلها كالأم أصل [النسل].

قال الأصم: سميت بذلك؛ لأنها قِبْلَةُ أهل الدنيا، فصارت هي كالأصل^(٣) وسائر البلاد والقرى تابعة.

وأيضاً من أصول عبادات أهل الدنيا الحجُّ وهو إنما يكون في هذه البلدة، فلهذا السبب يجتمع الخلق إليها، كما يجتمع الأولاد إلى الأم.

وأيضاً فلما كان أهل الدنيا يجتمعون هناك بسبب الحج لا جَرَمَ يحصل هناك أنواع من التجارات والمنافع ما لا يحصل في سائر البلاد، ولا شك أن الكسب والتجارة من أصول المنافع، فلهذا السبب سميت «مكة» بأم القرى.

وقيل^(٤): «مكة» المشرفة أوَّلُ بلدة سُكِنَتْ في الأرض.

قوله: «من حولها» يدخل فيه سائر البلدان والقرى.

قال المفسرون^(٥): المراد أهل الأرض شَرْقاً وَغَرْباً.

قوله: «والذين يؤمنون بالآخرة» يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أنه مرفوع بالابتداء، وخبره «يؤمنون» ولم يتحد المبتدأ والخبر لِتَغَايُرِ متعلقيهما، فلذلك جاز أن يقع الخبر بلفظ المبتدأ، وإلا فيمتنع أن تقول: «الذي يقوم يقوم»، و «الذين يؤمنون يؤمنون»، وعلى هذا فذكر الفضلة هنا واجب، ولم يتعرض النحويون لذلك، ولكن تعرضوا لِتَطَايُرِهِ.

والثاني: أنه مَنْصُوبٌ عَطْفاً على «أم القرى» أي: لينذر الذين آمنوا، فيكون

(١) ينظر: البحر المحيط ٤/١٨٣.

(٢) أخرجه الطبري (٥/٢٦٧) عن قتادة وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/٥٥) ونسبه لعبد الرزاق وعبد بن حميد وابن المنذر.

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: الرازي ١٣/٦٧.

(٥) ينظر: الرازي ١٣/٦٧.

«يؤمنون» حالاً من الموصول، وليست حالاً مؤكدة؛ لما تقدم من تسويغ وقوعه خبراً، وهو اختلاف المتعلق، و «الهاء» في «به» تعود على القرآن، أو على الرسول.

فصل في معنى الآية

ذكر العلماء في [معنى] ^(١) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ أي: الذي يؤمن بالآخرة، وهو الذي يؤمن بالوعيد والوعيد، والثواب والعقاب، ومن كان كذلك فإنه تعظم ^(٢) رغبته في تحصيل الثواب، ورهبته عن حلول العقاب، ويبالغ في النظر في دلائل التوحيد والنبوة، فيصل إلى العلم والإيمان ^(٣).

وقال بعضهم: إن دين محمد عليه الصلاة والسلام [مبني على الإيمان بالبعث والقيامة، وليس لأحد من الأنبياء مبالغة في تقرير هذه القاعدة مثل ما في شريعة محمد عليه الصلاة والسلام فلهذا السبب كان الإيمان بنبوة محمد عليه الصلاة والسلام وبصحة الآخرة أمرين متلازمين] ^(٤).

قوله: ﴿وَهُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ حال، وقدم «على صلاتهم» لأجل الفاصلة، وذكر أبو علي في «الروضة»، أن أبا بكر ^(٥) قرأ «على صَلَاتِهِمْ» جمعاً والمراد المحافظة على الصلوات الخمس.

فإن قيل: الإيمان بالآخرة يحمل على كل الطاعات، فما الفائدة في تخصيص الصلاة؟ فالجواب: أن المقصود التنبيه على أن الصلاة أشرف العبادات بعد الإيمان بالله تعالى، ألا ترى أنه لم يقع اسم الإيمان على شيء من العبادات الظاهرة، إلا على الصلاة، كما قال تبارك وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣] أي: صلاتكم، ولم يقع اسم الكفر على شيء من المعاصي إلا على ترك الصلاة، قال عليه الصلاة والسلام: «مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ مُتَعَمِّدًا فَقَدْ كَفَرَ».

فلما اختصت الصلاة بهذا النوع من التشريف خصها الله - تبارك وتعالى - بالذكر هاهنا.

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ (٩٣)

لما بين كون القرآن كتاباً نازلاً من عند الله، وبين شرفه ورفعته ذكر بعده ما يدل

(٤) سقط في أ.

(٥) ينظر: إتحاف فضلاء البشر ٢/٢٢، البحر

المحيط ٤/١٨٣.

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: متعظم.

(٣) ينظر: الرازي ١٣/٦٧.

على وعيد من ادّعى النبوة والرسالة كذباً وافتراءً.

قال قتادة: نزلت هذه الآية في مسيلمة الكذاب الحنفي صاحب «اليمامة» وفي الأسود العنسي صاحب «صنعاء» كانا يدّعيان الرسالة والنبوة من عند الله كذباً وافتراءً، وكان مسيلمة يقول لمحمد ﷺ: محمد رسول قريش، وأنا رسول بني حنيفة^(١).

وقال أبو هريرة - رضي الله عنه -: إن النبي ﷺ قال: «بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ إِذْ أُوْتِيَتْ خَزَائِنُ الْأَرْضِ، فَوُضِعَ فِي يَدَيَّ سِوَارَانِ مِنْ ذَهَبٍ فَكَبَّرَا عَلَيَّ وَأَهْمَانِي، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيَّ أَنْ أَنْفَخَهُمَا فَذَهَبًا فَأَوَّلَتْهُمَا الْكُذَّابِينَ الَّذِينَ أَنَا بَيْنَهُمَا صَاحِبَ صَنْعَاءَ وَصَاحِبَ يَمَامَةَ»^(٢).

قال القاضي^(٣): الذي يفتري على الله الكذب يدخل فيه من يدعي الرسالة كذباً ولكن لا يقتصر عليه؛ لأن العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب.

قال القرطبي^(٤): ومن هذا النمط من أعرض عن الفقه والسنن وما كان عليه السلف من السنن فيقول: وقع في خاطري كذا، أو أخبرني قلبي بكذا، فيحكمون بما وقع في قلوبهم ويغلب عليهم من خواطرهم، ويزعمون أن ذلك لصفاؤها من الأكدار، وخلوها من الأغيار، فتتجلى لهم العلوم الإلهية، والحقائق الربانية، فيقفون على أسرار الكليات، ويعلمون أحكام الجزئيات فيستغنون بها عن أحكام الشرائع، ويقولون: هذه الأحكام الشرعية العامة إنما يحكم بها على الأغبياء العامة، وأما الأولياء، وأهل الخصوص فلا يحتاجون إلى تلك الخصوص.

وقوله تعالى: «ومن أظلم» مبتدأ وخبر، وقوله: «كذباً» فيه أربعة أوجه:

أحدها: أنه مفعول «افتري» أي: اختلق كذباً وافتعله.

الثاني: أنه مضدّر له على المعنى، أي: [افتري] افتراء، وفي هذا نظر؛ لأن المعهود في مثل ذلك إنما هو فيما كان المضدّر فيه نوعاً من الفعل، نحو: قعد القُرْصَاءُ أو مُرَادِفاً له كـ «قعدت جلوساً» أما ما كان المصدر فيه أعم من فعله نحو: افتري كذباً، وتقرّص قعوداً، فهذا غير معهود، إذ لا فائدة فيه والكذب أعم من الافتراء، وقد تقدّم تحقيقه.

الثالث: أنه مفعول من أجّله، أي: افتري لأجل الكذب.

الرابع: أنه مصدر واقع موقع الحال، أي: افتري حال كونه كاذباً، وهي حال مؤكدة.

وقوله: «أو قال» عطف على «افتري» و «إلى» في محل رفع لقيامه مقام الفاعل، وجوز أبو البقاء أن يكون القائم مقام الفاعل ضمير المصدر، قال: تقديره: «أوحى إليّ

(٣) ينظر: الرازي ١٣/٦٨.

(١) ينظر: الفخر الرازي ١٣/٦٨.

(٤) ينظر: القرطبي ٧/٢٧.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٦٩/٥) عن قتادة.

الوحي»، أو الإيحاء. والأول أولى؛ لأن فيه فائدة جديدة، بخلاف الثاني فإن معنى المصدر مفهوم من الفعل قبله.

قوله: «وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ» جملة حالية، وحذف الفاعل هنا تعظيماً له؛ لأن الموحى هو الله تعالى.

قوله: «وَمَنْ قَالَ» مجرور المَحَل؛ لأنه نَسَقَ على «مَنْ» المجرور بـ «من» أي: وممن قال، وقد تقدم نظير هذا الاستفهام في «البقرة» وهناك سؤال وجواب.

قوله «سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ» وقرأ أبو حيو^(١): «سَأُنْزِلُ» مضعفاً وقوله: «مثل» يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أنه منصوب على المفعول به، أي: سأُنْزِلُ قرآنًا مِثْلَ ما أنزل الله، و «ما» على هذا موصولة اسمية، أو نكرة موصوفة، أي: مثل الذي أنزله، أو مثل شيء أنزله.

والثاني: أن يكون نعتاً لمصدر محذوف، تقديره: سأُنْزِلُ إنزالاً مِثْلَ ما أنزل الله، و «ما» على هذا مصدرية، أي: مثل إنزال الله.

فصل في نزول الآية

قيل: نزلت هذه الآية الكريمة في عبد الله بن أبي سَرْج كان قد أسلم، وكان يكتب الوحي للنبي ﷺ فكان إذا أملى عليه «سميعاً بصيراً» كتب عليمًا حكيمًا، وإذا أملى عليه «عليمًا حكيمًا» كتب «غفوراً رحيمًا» فلما نزل قوله تعالى: «وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ» [المؤمنون: ١٢] أملاها رسول الله ﷺ فعجب عبد الله من تفصيل خلق الإنسان، فلما انتهى إلى قوله: «ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ» فقال: «فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ» [المؤمنون: ١٤] فقال النبي ﷺ: «اكتبها فهكذا نزلت» فشك عبد الله. فقال: لئن كان محمد صادقاً فقد أوحى إلي كما أوحى إليه فارتد عن الإسلام، ولحق بالمشركين، ثم رجع عبد الله إلى الإسلام قبل فتح «مكة» المشرفة، إذ نزل النبي ﷺ.

وقال ابن عباس رضي الله عنهما وغيره: يريد النضر بن الحارث، والمستهزئين، وهو جواب لقولهم: «لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا» [الأنفال: ٣١] وقوله في القرآن: «إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ» فكل أحد يمكنه الإتيان [بمثله]^(٢).

«وَلَوْ تَرَى» يا محمد «إذ الظالمون» و «إذ» منصوب بـ «ترى»، ومفعول الرؤية محذوف، أي: ولو ترى الكفار الكذبة، ويجوز ألا يقدر لها مفعول، أي: ولو كنت من أهل الرؤية في هذا الوقت، وجواب «لو» محذوف، أي: لَرَأَيْتُ أمراً عظيماً. و «الظالمون» يجوز أن تكون فيه «أل» للجنس، وأن تكون للعهد، والمراد بهم من تقدم

(١) ينظر: الدر المصون ١٢٢/٣، البحر المحيط ١٨٤/٤. (٢) في أ: مثله.

ذكره من المشركين واليهود والكذبة المفترين و «فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ» خبر المبتدأ،
والجملة في مَحَلِّ خَفَضٍ بِالظَّرْفِ .

و «الْغَمَرَاتُ» جمع «غَمْرَة» وهي الشدة المفطعة وأصلها مِنْ غَمَرَهُ الماءُ إِذَا سَتَرَهُ،
و غَمَرَهُ كُلُّ شَيْءٍ كَثَرَتْهُ وَمَعْظَمُهُ، ومنه غمرة الموت وغمرة الحرب .
ويقال: غمرت الشيء إذا علاه وغطاه .

قال الزَّجَّاجُ^(١): يقال لكل من كان في شيء كثير: قد غَمَرَهُ ذلك وغمره الدَّيْنُ إِذَا
كثر عليه، ثم يقال لِلْمَكَارِهِ والشَّدَائِدِ: غمرات، كأنها تَسْتُرُ بغمرها وتنزل به قال في
ذلك: [الوافر]

٢٢٣٤ - وَلَا يُنْجِي مِنَ الْغَمَرَاتِ إِلَّا بَرَكَاءُ الْقِتَالِ أَوْ الْفِرَارُ^(٢)
ويجمع على «غَمَرٍ» كـ «غَمْرَة» و «غَمَرٍ» كقوله: [الوافر]

٢٢٣٥ - وَحَانَ لِسَالِكَ الْغَمَرِ انْقِشَاعُ^(٣)
ويروى «انحسار» .

وقال الرَّاعِبُ^(٤): أصل الغَمَرِ إِزَالَةُ أثر الشيء ومنه قيل للماء الكثير الذي يزيل أثر
سيله: غمر وغامر، وأنشد غير الراغب على غامر: [الكامل]

٢٢٣٦ - نَصَفَ النَّهَارَ الْمَاءُ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْقَيْبِ لَا يَنْذِرِي^(٥)
ثم قال: «والغمرة مُعْظَمُ الماءِ لِسِتْرِهَا مَقَرُّهَا، وجعلت مثلاً لِلْجَهَالَةِ التي تغمر
صاحبها» .

وَالْغَمَرُ: الذي لم يُجَرَّبِ الأمور، وجمعه أَغْمَارٌ، وَالْغَمَرُ: - بالكسر - الْحِفْدُ،
وَالْغَمَرُ بِالْفَتْحِ: الماء الكثير، وَالْغَمَرُ يَفْتَحُ الْغَيْنَ والميم: ما يغمر من رائحة الدَّسَمِ سائر
الروائح، ومنه الحديث «مَنْ بَاتَ وَفِي يَدَيْهِ غَمَرٌ» .

وغمر يده، وغمر عرضه دنس، ودخلوا في غَمَارِ الناس وخمارهم، والغمرة ما

(١) ينظر: الفخر الرازي ١٣/٦٩ .

(٢) البيت لبشر بن أبي خازم. ينظر: شرح المفضليات ٣/١١٩٣، جامع البيان ١١/٥٣٨، اللسان (برك)،
الدر المصون ٣/١٢٣ .

(٣) تقدم . (٤) ينظر: المفردات ٣٦٥ .

(٥) البيت للمسيب بن علس، ونسب للأعشى ميمون .

ينظر: أدب الكاتب ص (٣٥٩)، إصلاح المنطق ص (٢٤١، ٢٥٠)، شرح شواهد المغني ٢/٨٧٨،
لسان العرب (نصف)، وللأعشى في جمهرة اللغة ص (١٢٦٢)، خزانة الأدب ٣/٢٣٣، ٥/٢٣٥،
٢٣٦، الدرر ٤/١٧، تذكرة النحاة ص (٦٨٣)، رصف المباني ص (٤١٩)، سر صناعة الإعراب ٢/
٦٤٢، شرح الأشموني ١/٢٦٠، شرح المفصل ٢/٦٥، مغني اللبيب ٢/٥٠٥، ٦٣٦، همع الهوامع
١/٢٤٦، الدر المصون ٣/١٢٣ .

يطلى به من الرُّغفران، ومنه قيل للقدح الذي يتناول به الماء: غمر، وفلان مُغَامِر إذا رمى نفسه في الحَرْب، إما لِتَوَغَّلِه وخوضه فيه، وإما لِتَصَوَّرِ الغمارة منه.

قوله: «والملائكة باسطو أيديهم» [جملة في محل نصب على الحال من الضمير^(١)] المستكن في قوله: «في غمرات»، و «أيديهم» خفض لفظاً، وموضعه نصب أي: باسطو أيديهم بالعذاب يضربون وجوههم وأدبارهم وقوله «أخرجوا» منصوب المحل بقول مضمر، والقول يُضمر كثيراً، تقديره: يقولون: أخرجوا، كقوله: ﴿يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤] أي: يقولون: سلام عليكم، وذلك القول المضمر في محل نصب على الحال من الضمير في «باسطو».

فإن قيل: إنه لا فذرة لهم على إخراج أرواحهم من أجسادهم، فما الفائدة في هذا الكلام؟

فالجواب: أن في تفسير هذه الكلمة وجوه:

أحدها: ولو ترى الظالمين إذ صاروا إلى غمرات الموت في الآخرة، فأدخلوا جهنم، وغمرات الموت عبارة عما يصيبهم هناك من أنواع الشدائد والعذاب، والملائكة باسطو أيديهم [عليهم بالعذاب] يَبْكُتُونَهُمْ بقولهم: أخرجوا أنفسكم من هذا العذاب الشديد إن قدرتم.

وثانيها: أن المعنى «ولو ترى إذ الظالمون في غمرات الموت» عند نزول الموت في الدنيا، والملائكة باسطو أيديهم لِقَبْضِ أرواحهم يقولون لهم: أخرجوا أنفسكم من هذه الشدائد، وخلصوها من هذه الآلام.

وثالثها: «أخرجوا أنفسكم» [أي: أخرجوها إلينا] من أجسادكم، وهذه عبارة عن العُنف والتشديد في إزهاق الروح من غير تنفيس وإمهال كما يفعل الغريم الملازم المُلْح، ويقول: أخرج ما لي عليك الساعة، ولا أبرح من مكاني حتى أُنزعه من أخطأك.

ورابعها: أن هذه اللَّفْظَةَ كناية عن شِدَّةِ حالهم، وأنهم بلغوا في البلاء الشديد إلى حيث يتولَّى بنفسه إزهاق روحه.

خامسها: أنه ليس بأمر، بل هو وعيدٌ [وتقريع]^(٢) كقول القائل: امض الآن لثرى ما يحلُّ بك.

قوله: «اليوم تُجْزَوْنَ» في هذا الظرف وجهان:

أظهرهما: أنه منصوبٌ بـ «أخرجوا» بمعنى: أخرجوها من أبدانكم، فهذا القول في الدنيا، ويجوز أن يكون في يوم القيامة، والمعنى خَلَّصُوا أنفسكم من العذاب، كما تقدّم، فالوقف على قوله: «اليوم»، والابتداء بقوله: «تُجْزَوْنَ عذاب الهون».

(٢) سقط في أ.

(١) في أ: خفض لفظاً وموضعه نصب.

والثاني: أنه منصوب بـ «تجزون» والوقف حينئذ على «أنفسكم»، والابتداء بقوله: «اليوم»، والمراد بـ «اليوم» يحتمل أن يكون وقت الاحتضار، وأن يكون يوم القيامة، و «عذاب» مفعول ثانٍ، والأول قام مقام الفاعل.

والهُون: الهوان؛ قال تعالى: ﴿أَمْسِكُمْ عَلَىٰ هُونٍ﴾ [النحل: ٥٩].

وقال ذو الأصبع: [البسيط]

٢٢٣٧ - إِذْهَبَ إِلَيْكَ فَمَا أُمِّي بِرَاعِيَةٍ تَزَعَى الْمَخَاضَ وَلَا أَغْضِي عَلَى الْهُونِ^(١)

وقالت الخنساء: [المقارب]

٢٢٣٨ - يُهَيِّئُ الثُّفُوسَ وَهُونَ الثُّفُو مِنْ يَوْمِ الْكَرِيهَةِ أَبْقَى لَهَا^(٢)

وأضاف العذاب إلى الهون إيداناً بأنه متمكن فيه، وذلك أنه ليس كل عذاب يكون فيه هون؛ لأنه قد لا يكون فيه هون؛ لأنه قد يكون على سبيل الزجر والتأديب ويجوز أن يكون من إضافة الموصوف إلى صفته، وذلك أن الأضل العذاب الهون وصف به مبالغة، ثم أضافه إليه على حد إضافته في قولهم: بقله الحمقاء ونحوه، ويدل عليه أن الهون بمعنى قراءة عبد الله وعكرمة كذلك.

و «الهون» بفتح الهاء: الرفق والدعة؛ قال تبارك وتعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣].

واعلم أنه - تبارك وتعالى - جمع هناك بين الإيلام والإهانة، فكما أن الشواب شرطه أن يكون منقعة معروفة بالتعظيم، فكذا العقاب شرطه أن يكون مضرّة مقرونة بالإهانة.

قوله: «بِمَا كُنْتُمْ» «ها» مصدرية، أي: بكونكم قائلين غير الحق، وكونكم مستكبرين و «الباء» متعلقة بـ «تجزون» أي: بسببه، و «غير الحق» نصبه من وجهين:

أحدهما: أنه مفعول به، أي: تذكرون غير الحق.

والثاني: أنه نعت مَصْدَرٍ محذوف، أي: تقولون القول غير الحق.

وقوله: «وكنتم» يجوز فيه وجهان:

أظهرهما: أنه عطف على «كنتم» الأولى، فتكون صلة كما تقدم.

والثاني: أنها جملة مُسْتَأَنَفَةٌ سبقت للإخبار بذلك و «عن آياته» متعلق بخبر «كان»،

وقدم لأجل الفواصل، والمراد بقوله: «كنتم عن آياته تَسْتَكْبِرُونَ» أي: تَتَعَطَّمُونَ عن الإيمان بالقرآن لا تُصَدِّقُونَهُ.

(١) ينظر: تفسير الطبري ٥/٢٧٢، الأمالي ١/٢٥٦، لسان العرب (هون)، الدر المصون ٣/١٢٤.

(٢) البيت ينظر: تفسير الطبري ٥/٢٧٢، لسان العرب (هون)، شرح الحماسة ١/١٤٠، الأغاني ١٣/١٣٦، الدر المصون ٣/١٢٤.

وذكر الواحدي^(١) أي: لا تُصَلُّونَ له، قال عليه الصلاة والسلام: «مَنْ سَجَدَ لِلَّهِ سَجْدَةً»^(٢) بِنِيَّةٍ صَادِقَةٍ فَقَدْ بَرِيَءَ مِنَ الْكِبَرِ»^(٣).

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْتُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَرَكُم مَّا خَوَلْتُمْ وِرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَصَلَ عَنْكُم مَّا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾^(٩٤)

«فُرَادَى» منصوب على الحال من فاعل «جِئْتُمُونَا»، و «جِئْتُمُونَا» فيه وجهان: أحدهما: أنه بمعنى المستقبل، أي: تجيئوننا، وإنما أبرزه في صورة الماضي لِتَحْقِيقِهِ كقوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ أَمُرُ اللَّهَ﴾ [النحل: ١] ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤].

والثاني: أنه ماضٍ، والمراد به حكاية الحال بين يدي الله - تعالى - يوم يُقال لهم ذلك، فذلك اليوم يكون مجيئهم ماضياً بالنسبة إلى ذلك اليوم.

واختلفوا في قول هذا القائل، فقليل: هو قول الملائكة الموكِّلين بعقابهم. وقيل: هو قول الله تعالى، ومنشأ هذا الخلاف أن الله - تبارك وتعالى - هل يَتَكَلَّمُ مع الكُفَّارِ أم لا؟ فقوله تبارك وتعالى في صفة الكفار: «وَلَا يَكَلِّمُهُمْ» يوجب ألا يتكلم معهم، فلهذا السبب وقع الاختلاف، والأول أقوى؛ لأن هذه الآية الكريمة معطوفة على ما قبلها، والعطف يوجب التشريك.

واختلفوا في «فُرَادَى» هل هو جمع أم لا، والقائلون بأنه جَمْعٌ اختلفوا في مُفْرَدِهِ: فقال القراء: «فُرَادَى» جمع «فَرْدٍ وفَرِيدٍ وفَرْدَانٍ» فيجوز أن يكون جَمْعاً لهذه الأشياء. وقال ابن قُتَيْبَةَ^(٤): هو جمع «فَرْدَانٍ» كَسَكْرَانٍ وسُكَارَى وعَجَلَانٍ وعُجَالَى.

وقال قوم: هو جمع فَرِيدٍ كَرَدِيفٍ وَرَدَافِي، وأسير وأسارى، قاله الراغب^(٥)، وقال: هو جمع «فَرْدٍ» بفتح الراء، وقيل بسكونها، وعلى هذا فالفها للتأنيث كالف «سُكَارَى» و «أسارى» فيمن لم يتصرف.

وقيل: هو اسم جمع؛ لأن «فرد» لا يجمع على فُرَادَى فرد أفراد، فإذا قلت: جاء القوم فُرَادَى فمعناه واحداً واحداً.

قال الشاعر: [الطويل]

٢٢٣٩ - تَرَى الثُّغَرَاتِ الرُّزُقَ تَحْتَ لَبَانِهِ فُرَادَى وَمَثْنَى اثْقَلَتْهَا صَوَاهِلُهُ^(٦)

(٢) سقط في أ.

(١) ينظر: الرازي ١٣/ ٧١.

(٣) ذكره المتقي الهندي في كنز العمال (٣٠٨/ ٧) رقم (١٩٠١٧) وعزاه إلى الديلمي عن ابن عباس.

(٥) ينظر: المفردات ٣٧٥.

(٤) ينظر: تفسير غريب القرآن ١٥٧.

(٦) تقدم.

ويقال: **فَرَدَ** يُفَرِّدُ فُرُوداً فهو **فَارِدٌ**، وأفردته أنا، ورجل **أَفْرَدٌ**، وامرأة **فَرْدَاءٌ** كأحمر وحمراء، والجمع على هذا **فُرْدٌ** ك**حُمْرٍ**، ويقال في **فُرَادَى**: «**فَرَادٌ**» على زنة «**فَعَالٌ**»، فينصرف، وهي لغة «تميم» وبها قرأ عيسى^(١) بن عمر، وأبو حيوة: «وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَاداً» وقال أبو البقاء^(٢): «وقرئ بالشاذ^(٣) بالتنوين على أنه اسم صحيح، فقال في الرفع **فُرَادٌ** مثل: «تَوَامٌ ودخال وهو جمع قليل». انتهى.

ويقال أيضاً: جاء القوم **فُرَادَ** غير منصرف، فهو كأحاد و**رَبَاعٍ** في كونه معدولاً صفة، وهو قراءة شاذة هنا.

وروى خارجة عن نافع، وأبي عمرو كليهما^(٤) أنهما قرأ «**فُرَادَى**» مثل «**سُكَارَى**» اعتباراً بتأنيث الجماعة، كقوله تبارك وتعالى: «وَوَرَى النَّاسَ سُكْرَى وَمَا هُمْ بِسُكْرَى» [الحج: ٢] فهذه أربع قراءات مشهورة، وثلاث في الشواذ فراد الرجال، فراداً كأحاد، فَرْدَى كَسُكْرَى. قوله: «**كَمَا خَلَقْنَاكُمْ**» في هذه أوجه:

أحدها: أنها **مَنْصُوبَةٌ** المحل على الحال من فاعل «جئتمونا» فمن أجاز **تَعَدَّدَ** الحال أجاز من غير تأويل، ومن منع ذلك جعل «الكاف» بدلاً من «فُرَادَى».

الثاني: أنها في **مَحَلٍّ** نصب **نَعْتاً** لمصدر محذوف، أي: مجيئاً مثل مجيئكم يوم خلقناكم، وقدره^(٥) مكي: منفردين انفراداً مثل حالكم أول مرة، والأول أحسن؛ لأن دلالة الفعل على **المَصْدَرِ** أقوى من دلالة **الْوَصْفِ** عليه.

الثالث: أن «الكاف» في **مَحَلٍّ** نصب على الحال من الضمير **المُسْتَكْنَى** في «فُرَادَى»، أي: مشبهين ابتداء خلقكم، كذا قدره أبو البقاء^(٦)، وفيه نظر؛ لأنهم لم يشبهوا بابتداء خلقهم، وصوابه أن يقدر **مُضَافاً** أي: مشبهة حالكم حال ابتداء خلقكم.

قوله: «**أَوَّلَ مَرَّةٍ**» **مَنْصُوبٌ** على ظرف الزمان، والعامل فيه «خلقناكم»، و «مرة» في الأصل مصدر لـ «**مَرَّ يَمُرُّ مَرَّةً**» ثم اتسع فيها، فصارت زماناً.

قال أبو البقاء^(٧) رحمه الله: «وهذا **يَدُلُّ** على قوة شبه الزمان بالفعل».

وقال أبو حيان^(٨): «وانتصب «**أَوَّلَ مَرَّةٍ**» على الظرف، أي: أول زمان ولا يتقدَّر أول خلق؛ لأن أول خلق يستدعي **خَلْقاً** ثانياً، إنما ذلك إعادة لا **خَلْقٌ**».

يعني: أنه لا يجوز أن يكون **المَرَّةُ** على بابها من **المَصْدَرِيَّةِ**، ويقدر أول مرة من **الخَلْقِ** لما ذكر.

(٥) ينظر: المشكل ٢٧٨/١.

(٦) ينظر: الإملاء ٢٥٣/١.

(٧) ينظر: المصدر السابق.

(٨) ينظر: الدر المصون ١٢٥/٣، البحر المحيط ١٨٥/٤. (٨) ينظر: البحر المحيط ١٨٥/٤ - ١٨٦.

(١) ينظر: المشكل ٢٧٨/١.

(٢) ينظر: الإملاء ٢٥٣/١.

(٣) ينظر: الدر المصون ١٢٥/٣.

قوله: «وَتَرَكْتُمْ» فيها وجهان:

أحدهما: إنها في محل نصب على الحال من فاعل «جئتمونا»، و «قد» مضمرة على رأي الكوفيين أي: وقد تركتم.

والثاني: أنها لا محل لها لاستثناها، و «ما» مفعولة بـ «ترك»، وهي موصولة اسمية، ويضعف جعلها نكرة موصوفة، والعائد محذوف، أي: ما خولناكموه، و «ترك» متعدية لواحد؛ لأنها بمعنى التخليه ولو ضمنت معنى «صير» تعدت لاثنيين، و «خول» يتعدى لاثنيين؛ لأنه بمعنى «أعطى وملك»، والخول ما أعطاه الله من النعم.

قال أبو النجم: [الرجز]

٢٢٤٠ - كَوْمِ الذَّرَى مِنْ خَوْلِ الْمُخَوَّلِ^(١)

فمعنى: خولته كمن أملكته الخول فيه كقولهم: خولته، أي: ملكته المال.

وقال الراغب^(٢): التَّخْوِيلُ فِي الْأَصْلِ إِعْطَاءُ الْخَوْلِ.

وقيل: إعطاء ما يصير له خولاً وقيل: إعطاء ما يحتاج أن يتعهده من قولهم: «فلان خال مال وخايل مال أي حسن القيام عليه».

وقوله: «وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ» متعلق بـ «تركتكم» ويجوز أن يضمن «ترك» هنا معنى «صير»، فيتعدى لاثنيين: أولهما: الموصول، والثاني هذا الظرف متعلق بمحذوف، أي: وصيرتم بالترك الذي خولناكموه كائناً وراء ظهوركم.

قوله تعالى: «وَمَا نَرَى» الظاهر أنها المتعدية لواحد، فهي بصرية، فعلى هذا يكون «معكم» متعلق بـ «نرى»، ويجوز أن يكون بمعنى «علم»، فيتعدى لاثنيين، ثانيهما هو الظرف، فيتعلق بمحذوف، أي: ما نراهم كاثنيين معكم، أي: مصاحبيتكم.

إلا أن أبا البقاء^(٣) استضعف هذا الوجه، وهو كما قال: إذ يصير المعنى: وما يعلم شفعاءكم معكم، وليس المعنى عليه قطعاً.

وقال أبو البقاء^(٤) - رحمه الله -: «ولا يجوز أن يكون أي معكم حالاً من «الشفعاء»؛ إذ المعنى يصير أن شفعاءهم معهم ولا تراهم». وفيما قاله نظر لا يخفى، وذلك أن النفي إذا دخل على ذات يقيد، ففيه وجهان:

(١) عجز بيت وصدرة:

أعطى فلم يَبْخُلْ ولم يُبْخُلْ

من أرجوزة طويلة مع شرحها في الطرائف الأدبية ٥٧ - ٧١، اللسان (خول)، مجاز القرآن ١٨٨/٢، وشواهد المغني ص ١٥٤، والمعاهد ٧/١، الخزانة ٣٩٠/٢، الدر المنصور ١٢٦/٣، والقرطبي ٢٣٧/١٥.

(٣) ينظر: الإملاء ٢٥٤/١.

(٢) ينظر: المفردات ١٦٣.

(٤) ينظر: المصدر السابق.

أحدهما: نفي تلك الذات بقيدها.

والثاني: نفي القيد فقط دون نفي الذات.

فإن قلت «ما رأيت زيدا ضاحكاً»، فيجوز أنك لم ترَ زيدا ألبتة، ويجوز أنك رأيت من غير ضحك، فكذا هاهنا، إذ التقدير: وما نرى معكم شفعاءكم مصاحبيكم، يجوز أن لم يروا الشفعاء ألبتة، ويجوز أن يروهم دون مصاحبتهم لهم، فمن أين يلزم أنهم يكونون معهم، ولا يرونهم من هذا التركيب، وقد تقدم تحقيق هذه القاعدة في أوائل سورة البقرة^(١) في قوله: ﴿لَا يَسْتَلُوكَ النَّاسُ إِلَّا حَقًّا﴾ [البقرة: ٢٧٣].

و «أنهم» سد مسد المفعولين لـ «زعم» و «فيكم» متعلق بنفس شركاء، والمعنى: الذين زعمتم أنهم شركاء الله فيكم، أي في عبادتكم، أو في خلقكم، لأنكم أشركتموهم مع الله - تعالى - في عبادتكم وخلقكم.

وقيل «في» بمعنى «عند»، ولا حاجة إليه.

وقيل: المعنى أنهم يتحملون عنكم نصيباً من العذاب، أي: شركاء في عذابكم إن كنتم تعتقدون فيهم أنكم إذا أصابتكم نائبة شاركوكم فيها.

فصل في معنى الآية

معنى الآية الكريمة: ﴿يَجْتُمِعُونَ قُرْدَى كَمَا خَلَقْتُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾: حُفَاةٌ عُرَاةٌ، وخُلِفْتُمْ ما أعطيناكم من الأموال والأولاد والخدم خلف ظهوركم في الدنيا، وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء، وذلك أن المشركين زعموا أنهم يعبدون الأصنام؛ لأنهم شركاء الله، وشفعاؤهم عنده، والمراد من الآية التفرع والتويخ، وذلك لأنهم صرفوا جدهم وجهدهم إلى تحصيل المال والجاء، وعبدوا الأصنام لاعتقادهم أنها شفعاؤهم عند الله تبارك وتعالى، ثم أنهم لما وردوا محفل القيامة لم يبق لهم من تلك الأموال شيء، ولم يجدوا من تلك الأصنام شفاعَةً فبقوا فرادى على كل ما حصلوه في الدنيا، وعولوا عليه، بخلاف أهل الإيمان، فإنهم صرفوا همهم إلى الأعمال الصالحة، فَبَقِيََتْ معهم في قبورهم، وحضرت معهم في محفل القيامة، فهم في الحقيقة ما حضروا فرادى.

قوله «لقد تقطع بينكم». قرأ نافع، والكسائي^(٢)، وعاصم في رواية حفص عنه «بَيْنَكُمْ» نَضْباً، والباقون^(٣) «بَيْنَكُمْ» رفعاً.

(١) الآية ٢٧٣.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٢٦/٣، البحر المحيط ١٨٦/٤، إتحاف فضلاء البشر ٢٢/٢ - ٢٣، الحجة لأبي زرة ٢٦١ - ٢٦٢، السبعة ٢٦٣، النشر ٢/٢٦٠.

(٣) ينظر: الدر المصون ١٢٦/٣، البحر المحيط ١٨٦/٤، إتحاف فضلاء البشر ٢٢/٢ - ٢٣، الحجة لأبي زرة ٢٦١ - ٢٦٢، السبعة ٢٦٣، النشر ٢/٢٦٠، التبيان ١/٥٢٢، الزجاج ٢/٣٠٠، الفراء ١/٣٤٥، المشكل ١/٢٦٢ - ٢٦٣، المستدرک ٢/٢٣٨ الحجة ٢٦٣.

فأما القراءة الأولى ففيها سبعة أوجه :

أحدها، وهو أحسنها : أن الفاعل مضمَر يعود على الاتِّصالِ، والاتِّصال وإن لم يكن مذكوراً حتى يعود عليه ضمير، لكنه تقدَّم ما يدلُّ عليه، وهو لفظ «شركاء»، فإن الشركة تشعر بالاتِّصال، والمعنى : لقد تقطع بينكم الاتِّصال على الظرفية .

الثاني : أن الفاعل هو «بينكم»، وإنما بقي على حاله منصوباً حملاً له على أغلب أحواله، وهو مذهب الأخفش، وجعلوا من ذلك أيضاً قوله : ﴿يَقْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾ [الحج : ١٧] فيمن بناه إلى المفعول، وكذا قوله تعالى : ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن : ١١] [قال الواحدي^(١) : كما جرى في كلامهم]^(٢) منصوباً ظرفاً، تركوه على ما يكون عليه في أكثر الكلام ثم قال في قوله : ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾، فـ «دُونَ» في موضع رفع عندهم، وإن كان منصوب اللفظ، ألا ترى أنك تقول : منا الصالحون، ومنا الظالمون، إلا أن الناس لما حَكَّوا هذا المذهب لم يتعرَّضوا على هذا الظرف، بل صرحوا بأنه مُعَرَّبٌ، وهو مرفوع المحل قالوا : أو إنما بقي على اتِّصافه اعتباراً بأغلب أحواله في كلام أبي حيان، لما حكى مذهب الأخفش ما يصرح بأنه مَبْنِيٌّ، فإنه قال : وخرجه الأخفش على أنه فاعل، ولكنه مبني حملاً على أكثر أحوال هذا الظرف، وفيه نظر؛ لأن ذلك لا يَصْلُحُ أن يكون عِلَّةُ البناء، وعِلَلُ البناء مَحْضُورَةٌ ليس هذا منها .

ثم قال أبو حيان^(٣) : «وقد يُقَالُ لإضافته إلى مبني كقوله ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن : ١١] وهذا ظاهر في أنه جعل حمله على أكثر أحواله عِلَّةً لبنائه كما تقدم .

الثالث : أن الفاعل محذوف و «بينكم» صِفَةٌ له قامت مقامه، تقديره : لقد تقطع وصل بينكم . قاله أبو البقاء^(٤)، وردَّه أبو حيان^(٥) بأن الفاعل لا يُحذف، وهذا غير ردِّ عليه، فإنه يعني بالحذف عدم ذكره لفظاً وأن شيئاً قام مقامه، فكأنه لم يحذف .

وقال ابن عطية^(٦) : «ويكون الفعل مُسْتنداً إلى شيء محذوف، أي : لقد تقطع الاتِّصال بينكم والارتباط ونحو هذا» .

وهذا وجه واضح، وعليه فسَّرَ الناس، وردَّه أبو حيان^(٧) لما تقدم، ويجب عنه بأنه عبر بالحذف عن الإضمار، لأن كلا منهما غير موجود لفظاً .

الرابع : أن «بينكم» هو الفاعل، وإنما بني لإضافته إلى غير مُمكن، كقوله تعالى : ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ نَيْلٍ مَا أَنتُمْ نَاطِقُونَ﴾ [الذاريات : ٢٣] بفتح «مِثْل»، وهو تابع لـ «حق» المرفوع، ولكنه

(١) ينظر : الفخر الرازي ١٣/٧٢ .

(٢) سقط في أ .

(٥) ينظر : البحر المحيط ٤/١٨٦ .

(٦) ينظر : المحرر الوجيز ٢/٣٢٥ .

(٧) ينظر : البحر المحيط ٤/١٨٦ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ٤/١٨٦ .

(٤) ينظر : الإملاء ١/٢٥٤ .

- بني لإضافته إلى غير متمكّن، وسيأتي في مكانه، ومثله قول الآخر في ذلك: [الرمّل]
- ٢٢٤١ - تَتَدَاعَى مَنَاجِرُهُ بِدَمٍ مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ^(١)
بفتح «مثل» مع أنها تَابِعَةٌ لـ «دم»، ومثله قول الآخر: [البسيط]
- ٢٢٤٢ - لَمْ يَمْلُغِ الشَّرْبُ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ^(٢)
بفتح «غير»، وهي فاعل «يمنع»، ومثله قول النابغة: [الطويل]
- ٢٢٤٣ - أَتَانِي أَبَيْتَ اللَّغْنِ أَتُكُّ لُمْتَنِي وَتِلْكَ النَّيِّ تَسْنُكُ مِنْهَا الْمَسَامِغُ
مَقَالَةٌ أَنْ قَدْ قُلْتَ: سَوْفَ أَنَالُهُ وَذَلِكَ مِنْ تِلْقَاءِ مِثْلِكَ رَائِعٌ^(٣)
فـ «مقالة» بدل من «أنتك لُمْتَنِي»، وهو فاعل، والرواية بفتح تاء «مقالة» لإضافتها إلى «أن» وما في حيزها.

الخامس: أن المسألة من باب الإغمال، وذلك أن «تَقَطَّعَ» و «ضَلَّ» كلاهما يَتَوَجَّهَانِ عَلَى «مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ» كل منهما يطلبه فاعلاً، فيجوز أن تكون المسألة من باب إعمال الثاني، وأن تكون من إعمال الأول، لأنه ليس هنا قرينة تُعَيِّنُ ذلك، إلا أنه تقدم في «البقرة» أن مذهب البصريين اخْتِيَارُ إعمال الثاني، ومذهب الكوفيين بالعكس، فعلى اختيار البصريين يكون «ضَلَّ» هو الرافع لـ «مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ» واحتاج الأول لفاعل فأعطيناه ضميره فاستتر فيه، وعلى اختيار الكوفيين يكون «تَقَطَّعَ» هو الرافع لـ «مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ»، وفي «ضَلَّ» ضمير فاعل به، وعلى كلا القولين فـ «بينكم» منصوب على الظرف، وناصبه «تَقَطَّعَ» هو الرافع. السادس: أن الظرف صِلَةٌ لموصول محذوف تقديره: تَقَطَّعَ مَا بَيْنَكُمْ، فحذف الموصول وهو «ما» وقد تقدّم أن ذلك رأي الكوفيين، وتقدم ما استشهدوا به عليه من القرآن، وأبيات العرب، واستدل القائل بذلك بقول الشاعر حيث قال في ذلك: [الطويل]

- ٢٢٤٤ - يُدِيرُونَنِي عَنْ سَالِمٍ وَأَدِيرُهُمْ وَجِلْدَةٌ بَيْنَ الْآنِفِ وَالْعَيْنِ سَالِمٌ^(٤)

(١) ينظر البيت في: المقرب ١/١٠٢، ابن يعيش ٨/١٣٥، لسان العرب (حمص)، ابن الشجري ٢/٢٦٦، الدر المصون ٣/١٢٧.

(٢) البيت لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص (٨٥)، جمهرة اللغة ص (١٣١٦)، خزانة الأدب ٣/٤٠٦، ٤٠٧، الدرر ٣/١٥٠، ولأبي قيس بن رفاعة في شرح أبيات سيبويه ٢/١٨٠، شرح شواهد المغني ١/٤٥٨، شرح المفصل ٣/٨٠، خزانة الأدب ٦/٥٣٢، ٥٥٢، ٥٥٣، سر صناعة الإعراب ٢/٥٠٧، شرح التصريح ١/١٥، الكتاب ٢/٣٢٩، لسان العرب (نطق)، (وقل)، مغني اللبيب ١/١٥٩، همع الهوامع ١/٢١٩، الدر المصون ٣/١٢٧.

(٣) ينظر: ديوانه ص (٥٤)، المغني ص ٥١٨/٢، معاهد التنصيص ١/٣٣٣١، الدر المصون ٣/١٢٧.

(٤) البيت لأبي الأسود، وقيل لعبدالله بن عمرو وقيل لعبد الله بن معاوية ينظر: أمالي القالي ١/١٥، اللسان (دور)، الدر المصون ٣/١٢٨.

وقول الآخر في ذلك : [البسيط]

٢٢٤٥ - مَا بَيْنَ عَوْفٍ وَإِبْرَاهِيمَ مِنْ نَسَبٍ إِلَّا قَرَابَةٌ بَيْنَ الزُّنُجِ وَالزُّوْمِ^(١)
تقديره: وَجَلْدَةُ مَا بَيْنَ، وَإِلَّا قَرَابَةٌ مَا بَيْنَ، ويدل على ذلك قراءة عبد الله،
ومجاهد^(٢)، والأعمش: «لقد تقطع ما بينكم».

السابع: قال الزمخشري^(٣): «لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ»: لقد وقع التَّقَطُّعُ بينكم، كما
تقول: جمع بين الشَّيْئَيْنِ، تريد أوقع الجمع بينهما على إسناد الفعل إلى مصدره بهذا
التأويل قول حَسَنٍ، وذلك لِأَن لَوْ أَضْمَرَ فِي «تَقَطَّعَ» ضَمِيرَ الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنْهُ لَصَارَ
التقدير: تَقَطَّعَ التَّقَطُّعُ بَيْنَكُمْ، وَإِذَا تَقَطَّعَ التَّقَطُّعُ بَيْنَهُمْ حَصَلَ الْوَضَلُ، وَهَذَا ضِدُّ
الْمَقْصُودِ، فَاحْتَاجَ أَنْ قَالَ: إِنْ الْفِعْلُ أَسْنَدَ إِلَى مَصْدَرِهِ بِالتَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ، إِلَّا أَنْ أَبَا
حَيَّانَ^(٤) اعْتَرَضَهُ، فَقَالَ: «فَظَاهَرَهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِجَيِّدٍ، وَتَحْرِيرُهُ أَنَّهُ أَسْنَدَ الْفِعْلَ إِلَى ضَمِيرِ
مَصْدَرِهِ فَأَضْمَرَهُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَسْنَدَهُ إِلَى صَرِيحِ الْمَصْدَرِ، فَهُوَ مُحذُوفٌ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ
الْفَاعِلِ، وَمَعَ هَذَا التَّقْدِيرِ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْإِسْنَادِ مَفْقُودٌ فِيهِ، وَهُوَ تَغْيِيرُ الْحُكْمِ
وَالْمَحْكُومِ عَلَيْهِ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّحِدَ الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ فِي لَفْظٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ
فَائِدَةٍ، لَا تَقُولُ: قَامَ الْقَائِمُ، وَلَا قَعْدَ الْقَاعِدِ، فَتَقُولُ: إِذَا أَسْنَدَ الْفِعْلَ إِلَى مَصْدَرِهِ، فَأَمَّا
إِلَى مَصْدَرِهِ الصَّرِيحِ مِنْ غَيْرِ إِضْمَارٍ، فَيَلْزَمُ حَذْفُ الْفَاعِلِ، وَإِمَّا عَلَى ضَمِيرِهِ، فَيَبْقَى تَقَطُّعُ
التَّقَطُّعِ، وَهُوَ مِثْلُ: قَامَ الْقَائِمُ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ، مَعَ أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَيْضاً فُسَادُ الْمَعْنَى كَمَا
تَقْدُمُ مِنْهُ أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَحْصَلَ لَهُمُ الْوَضَلُ».

قال شهاب الدين^(٥): وهذا الذي أورده الشَّيْخُ لَا يَرِدُ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ
الزمخشري^(٦) عَلَى إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى مَصْدَرِهِ بِهَذَا التَّأْوِيلِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ التَّأْوِيلُ.
وأما القراءة الثانية ففيها ثلاثة أوجه:

أحدها: أَنَّهُ اتَّسَعَ فِي هَذَا الظَّرْفِ، فَأَسْنَدَ الْفِعْلَ إِلَيْهِ، فَصَارَ اسْمًا كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ
الْمُتَصَرِّفِ فِيهَا، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥]
فَاسْتَعْمَلَهُ مَجْرُورًا بِـ «مِنْ» وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَرَأَى بُنْيَ وَبَيْنَكَ﴾ [الكهف: ٧٨] ﴿جَمَعَ بَيْنَهُمَا﴾
[الكهف: ٦١] ﴿شَهْدَةُ بَيْنَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] وَحَكَى سِيبَوَيْهٍ: «هُوَ أَحْمَرُ بَيْنَ الْعَيْنَيْنِ»^(٧)

(١) البيت لجريز - ينظر: ديوانه (٣٩٣) وروايته فيه:

ما بين تيم وإسماعيل من نسب
إلا القرابة بين الزنج والروم
الدر المصون ١٢٨/٣.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٢٦/٣ - ١٢٧، البحر المحيط ١٨٦/٤.

(٣) ينظر: الكشف ٤٧/٢. (٤) ينظر: البحر المحيط ١٨٦/٤.

(٥) ينظر: الدر المصون ١٣٠/٣. (٦) ينظر: الكشف ٤٧/٢.

(٧) ينظر: الكتاب ١٠٠/١ وكذلك قولهم: «هُوَ حَيِّدٌ وَجْهُ الدَّارِ» مِنْ هَذَا الْبَابِ.

وقال عترة: [الكامل]

٢٢٤٦ - وَكَأَنَّمَا أَقْصُ الْإِكَامِ عَشِيَّةٌ بِقَرِيبٍ بَيْنِ الْمَنَسَمَيْنِ مُصَلِّمٍ^(١)

وقال مهلهل: [الوافر]

٢٢٤٧ - كَأَنَّ رِمَاحَنَا أَشْطَانُ بِثَرٍ بَعِيدَةٍ بَيْنِ جَالِيْنَهَا جَرُورٍ^(٢)

فقد استعمل في هذه المواضع كلها مضافاً إليه متصرفاً فيه، فكذا هنا، ومثله قوله:

[الطويل]

٢٢٤٨ - وَجِلْدَةٌ بَيْنِ الْأَنْفِ وَالْعَيْنِ سَالِمٍ^(٣)

وقوله في ذلك: [البسيط]

٢٢٤٩ - إِلَّا قَرَابَةً بَيْنِ الرَّجْلِ وَالرُّومِ^(٤)

وقول القائل في ذلك: [الطويل]

٢٢٥٠ - وَلَمْ يَثْرِكِ النَّبْلُ الْمُخَالِفُ بَيْنُهَا أَخَا لَاحٍ [قَدْ] يَزْجَى وَمَا نَوْرَةُ الْهِنْدِ^(٥)

يروى برفع «بينها» وفتحها على أنها فعل لـ «مخالف»، وإنما بُني لإضافته إلى ذلك

ومثله في ذلك: «أمام» و «دون»، كقوله: [الكامل]

٢٢٥١ - فَعَدَّتْ كِلَا الْفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمُخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا^(٦)

برفع «أمام»، كقول القائل في ذلك: [الطويل]

٢٢٥٢ - أَلَمْ تَرَ أَنِّي قَدْ حَمَيْتُ حَقِيقَتِي وَبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دُونُهَا^(٧)

برفع «دون».

(١) ينظر: ديوانه ص (١٩٩)، شرح التبريزي على المعلقات ص (٢٨١)، الدر المصون ١٢٩/٣.

(٢) ينظر: لسان العرب (بين)، المحتسب ١٩٠/٢، أمالي القالي ١٣٢/٢، مجالس العلماء ص (١٤٣)،

شرح الحماسة ٣٩٩/١ الكامل ٣٧٦/١، مجاز القرآن ٢٠١/١. الدر المصون ١٢٩/٣.

(٣) عجز بيت لأبي الأسود وصدره:

يديرُونَنِي عَنْ سَالِمٍ وَأَدِيرُهُم

ينظر: ديوانه ٢٥٠، الدر المصون ١٢٩/٣.

(٤) تقدم.

(٥) ينظر: الدر المصون ١٢٩/٣.

(٦) البيت من معلقة لبيد بن ربيعة.

ينظر: الكتاب ٤٠٧/١، المقتضب ١٠٢/٣، ابن يعيش ٤٤/٢، همع الهوامع ٢١٠/١، الدرر ١/

١٧٨، لسان العرب (كلا) شواهد الكشف ٥٤٢، الدر المصون ١٢٩/٣.

(٧) البيت لموسى بن جابر.

ينظر: الحماسة ٣٧١/١، شذور الذهب ص (٨١)، التصريح ٢٩٠/١، همع ٢١٣/١، الدر المصون

١٢٩/٣.

الثاني: أن «بين» اسم غير ظرف، وإنم منعناها الوصل، أي: لقد تقطع وصلكم. ثم للناس بعد ذلك عبارتان تؤذن بأن «بَيْنَ» مصدر «بَانَ يَبِينُ بَيْنًا» بمعنى «بعد»، فيكون من الأضداد، أي: إنه مشترك اشتراكاً لفظياً يستعمل للوصل والفراق كـ «الجون» للأسود، والأبيض، ويعزى هذا لأبي عمرو، وابن جني، والمهدوي، والزهري، وقال أبو عبيد: وكان أبو عمرو يقول: معنى «تقطع بينكم» تقطع فصارت هنا اسماً بغير أن يكون معها «ما».

وقال الزجاج^(١): والرفع أجود، ومعناه: لقد تقطع وصلكم، فقد أطلق هؤلاء أن «بين» بمعنى الوصل، والأصل في الإطلاق الحقيقة، إلا أن ابن عطية طعن فيه، وزعم أنه لم يسمع من العرب البَيْنَ بمعنى الوصل، وإنما انتزع ذلك من هذه الآية الكريمة، لو أنه أريد بالبين الافتراق، وذلك عن الأمر البعيد، والمعنى: لقد تقطعت المسافة بينكم لطولها، فعبّر عن ذلك بالبين.

قال شهاب الدين^(٢): فظاهر كلام ابن عطية يؤذن بأنه فهم أنها بمعنى الوصل حقيقة، ثم رده بكونه لم يسمع من العرب، وهذا منه غير مرضٍ، لأن أبا عمرو وأبا عبيد وابن جني، والزهراوي، والمهدوي، والزجاج أئمة يقبل قولهم.

وقوله: «وإنما انتزع من هذه الآية» ممنوع، بل ذلك مفهوم من لغة العرب، ولو لم يكن من نقلها إلا أبو عمرو لكفى به، وعبارته تؤذن بأنه مجاز، ووجه المجاز كما قال الفارسي^(٣) أنه لما استعمل «بين» مع الشيئين المتلاسين في نحو: «بيني وبينك رَجِمَ وصداقة» صارت لاستعمالها في هذه المواضع بمعنى الوصلة، وعلى خلاف الفرقة، فلهذا جاء: «لَقَدْ تَقَطَّعَ وَصْلُكُمْ» وإذا تقدَّرَ هذا، فالقول بكونه مجازاً أولى من القول بكونه مشتركاً؛ لأنه متى تعارض الاشتراك والمجاز، فالمجاز خير منه عند الجمهور.

وقال أبو علي أيضاً: ويدل على أن هذا المرفوع هو الذي استعمل ظرفاً أنه لا يخلو من أن يكون الذي هو مَصْدَرٌ، فلا يجوز أن يكون هذا القسم؛ لأن التقدير يصير: لقد تقطع افتراقكم، وهذا خلاف المقصد، والمعنى أي: ألا ترى أن المراد وَصْلُكُمْ، وما كُنْتُمْ تَتَأَلَّفُونَ عليه.

فإن قلت: كيف جاز أن يكون بمعنى: الوصل، وأصله: الافتراق، والتباين. قيل: إنه لما استعمل مع الشيئين المتلاسين في نحو: «بيني وبينك شركة» فذكر ما تقدم عنه من وجه المجاز.

وأجاز أبو عبيدة، والزجاج^(٤)، وجماعة: قراءة الرفع، قال أبو عبيدة: وكذلك

(٣) ينظر: الحجة ٣/٣٥٨، ٣٥٩.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٢/٣٠٠.

(١) ينظر: معاني القرآن ٢/٣٠٠.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٣/٣٢٥.

يَقْرُؤُهَا بِالرَّفْعِ؛ لَأَنَّ قَدْ وَجَدْنَا الْعَرَبَ تَجْعَلُ «بَيْنَ» اسْمًا مِنْ غَيْرِ «مَا»، وَيُصَدِّقُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَلِّغْنَا تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا﴾ [الكهف: ٦١] فجعل «بَيْنَ» اسْمًا مِنْ غَيْرِ «مَا»، وكذلك قَوْلُهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -: ﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨] قَالَ: «وَقَدْ سَمِعْنَاهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ أَشْعَارِهَا» ثُمَّ ذَكَرَ مَا ذَكَرْتَهُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ، ثُمَّ قَالَ: «وَقَرَأُهَا الْكَسَائِيُّ»^(١) نَصَبًا، وَكَانَ يَعْتَبِرُهَا بِحَرْفِ عَبْدِ اللَّهِ: «لَقَدْ تَقَطَّعَ مَا بَيْنَكُمْ». وَقَالَ الرَّجَاجُ^(٢): وَالرَّفْعُ أَجُودُ، وَالتَّضْبُجُ جَائِزٌ، وَالْمَعْنَى: «لَقَدْ تَقَطَّعَ مَا كَانَ مِنَ الشَّرْكَاءِ بَيْنَكُمْ».

الثالث: أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَاهُ؛ إِذَا الْمَعْنَى: لَقَدْ تَفَرَّقَ جَمْعُكُمْ وَتَشَتَّتَ، وَهَذَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ تَفْسِيرَ إِعْرَابٍ.

قَوْلُهُ: «مَا كُنْتُمْ» «مَا» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً اِسْمِيَّةً، أَوْ نَكْرَةً مَوْصُوفَةً، أَوْ مَصْدَرِيَّةً، وَالْعَائِدُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ مَحذُوفٌ، بِخِلَافِ الثَّالِثِ فَالتَّقْدِيرُ: تَزَعَمُونَهُمْ شُرَكَاءَ أَوْ شُفَعَاءَ؛ فَالْعَائِدُ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ، وَشُرَكَاءُ هُوَ الثَّانِي؛ فَالْمَفْعُولَانِ مَحذُوفَانِ اخْتِصَارًا؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِمَا إِنْ قُلْنَا: إِنَّ «مَا» مَوْصُولَةٌ اِسْمِيَّةٌ، أَوْ نَكْرَةً مَوْصُوفَةً، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْحَذْفُ اخْتِصَارًا؛ إِنْ قُلْنَا: إِنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ لَا تَحْتَاجُ إِلَى عَائِدٍ، بِخِلَافِ غَيْرِهَا، فَإِنَّهَا تَفْتَقِرُ إِلَى عَائِدٍ؛ فَلَا بَدَّ مِنَ الِاتِّفَاتِ إِلَيْهِ، وَحِينَئِذٍ يَلْزَمُ تَقْدِيرُ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، وَمِنَ الْحَذْفِ اخْتِصَارًا: [الطويل]

٢٢٥٣ - بَأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيِّ سُنَّةٍ نَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسِبُ؟^(٣)
أَي: تَحْسِبُ حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْغَيْبِ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكُمْ اللَّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾

لَمَّا قَرَّرَ التَّوْحِيدَ وَأَزْدَقَهُ بِتَفْرِيرِ أَمْرِ التَّبَوُّةِ، وَتَكَلَّمَ فِي بَعْضِ تَفَارِيعِ هَذَا الْأَصْلِ، عَادَ إِلَى ذِكْرِ الدَّلَائِلِ الدَّالَّةِ عَلَى وَجُودِ الصَّانِعِ، وَكَمَالِ قُدْرَتِهِ، وَحِكْمَتِهِ، وَعِلْمِهِ، تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ الْأَصْلِيَّ مِنْ جَمِيعِ الْمَبَاحِثِ الْعَقْلِيَّةِ، وَالنَّقْلِيَّةِ: مَعْرِفَةُ اللَّهِ بِذَاتِهِ، وَصِفَاتِهِ، وَأَعْمَالِهِ.

قَوْلُهُ: «فَالِقُ الْغَيْبِ»: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْإِضَافَةُ مَخْصُصَةً، عَلَى أَنَّهَا اسْمُ فَاعِلٍ بِمَعْنَى الْمَاضِي؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ كَانَ، وَيَذَلُّ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ: «فَلَقَ» فَعَلًا مَاضِيًا، وَيَجُوزُ أَنْ

(١) ينظر: البحر المحيط ٤/١٨٦، الدر المصون ٣/١٣٠، والمحرم الوجيز ٢/٣٢٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٢/٣٠٠.

(٣) البيت للكميت بن زيد ينظر: المقرب ١/١١٦، الهمع ١/١٥٢، وأوضح المسالك ١/٢٠٢، التصريح

تكون الإضافة غير مَحْضَةٍ، على أنه بِمَعْنَى الحال والاستقبال، وذلك على حِكَايَةِ الحال؛ فيكون «الْحَبُّ» مجرورُ اللَّفْظِ منصوبُ المَحَلِّ، و «الْفَلَقُ»: هو شَقُّ الشيء، وقيدته الرَّاعِبُ^(١) بِإِبْرَانَةِ بَعْضِهِ مِنْ بَعْضٍ، وَالْفَلَقُ الْمُطْمِئِنُّ مِنَ الْأَرْضِ بَيْنَ الرُّبُوتَيْنِ وَ «الْفَلَقُ» مِنْ قَوْلِهِ - تعالى -: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١]: مَا عَلَّمَهُ اللَّهُ لِمُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - حَتَّى فَلَقَ الْبَحْرَ لَهُ.

وقيل: الصُّبْحُ، وقيل: هي الْأَنْهَارُ الْمُسَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ - تعالى -: ﴿وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا﴾ [النمل: ٦١].

وَالْفَلَقُ بِالْكَسْرِ بِمَعْنَى: الْمَفْلُوقُ كَالنَّكَثِ وَالنَّقْضِ، وَمِنْهُ: «سَمِعْتُهُ مِنْ قُلُقٍ مِنْهُ».

وقيل: الْفَلَقُ الْعَجَبُ [وقيل: مَا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ].

قال الرَّاجِزُ فِي ذَلِكَ: [الرجز]

٢٢٥٤ - وَأَعْجَباً لِهَذِهِ الْفَلَيْقَةِ هَلْ تُذْهِبُ الْقُوبَاءَ الرِّيْقَةَ^(٢) [٣]

وَالْقَالِقُ وَالْفَلَيْقُ: مَا بَيْنَ الْجَلَيْنِ، وَمَا بَيْنَ السَّنَامَيْنِ الْبَعِيرِ.

وَفَسَّرَ بَعْضُهُمْ «فَالِقٌ» هُنَا، بِمَعْنَى: «خَالِقٌ».

قيل: وَلَا يُعْرَفُ هَذَا لُغَةً، وَهَذَا لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ؛ لِأَن هَذَا مَنْقُولٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالضُّحَّاكُ أَيْضاً، لَا يُقَالُ ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ التَّفْسِيرِ لِلتَّقْرِيبِ؛ لِأَن الْفَرَاءَ نَقَلَ فِي اللَّغَةِ: أَنَّ «فَطَرَ وَخَلَقَ وَفَلَقَ» بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

[وَالنَّوَى]: اسْمُ جَنْسٍ، مُفْرَدُهُ «نَوَاةٌ»، عَلَى حَدِّ «قَمَحٍ وَقَمْحَةٍ»، وَالنَّوَى: الْبُعْدُ أَيْضاً. وَيُقَالُ: نَوَتْ الْبُسْرَةَ وَأَنْوَتْ، فَاشْتَدَّتْ نَوَاتُهَا، وَلَامِ «النَّوَاةِ» بِانْقِلَابِ عَيْنِهَا وَوَاوٍ، وَالْأَكْثَرُ التَّغَايِيرُ.

فصل في معنى الآية

قال ابن عباس، والضُّحَّاكُ، ومُقَاتِلُ: «فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى»: خَالِقُ الْحَبِّ^(٤). قال الواحدي^(٥): «ذَهَبُوا بِ «فَالِقٍ» مَذْهَبَ «فَاطِرٍ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنِ الْفَرَاءِ ثَقْلُهُ ذَلِكَ لُغَةً.

(١) ينظر: المفردات ٣٨٥.

(٢) الرجز لابن قتان. ينظر: اللسان (قوب)، وإصلاح المنطق ص ٣٤٤، وجمهرة اللغة ص ٩٦٥، ١٠٢٦، ١٢٣٣، والجنى الداني ص ١٧٧، وشرح التصريح ١٨١/٢، وشرح شواهد الشافية ص ٣٩٩، وشرح شواهد المغني ٧٩١/٢. وكتاب اللامات ص ٨٨. ومغني اللبيب ٣٧٢/٢، والمتصف ٦١/٣.

(٣) سقط في ب.

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥/٢٧٥ - ٢٧٦) عن ابن عباس والضُّحَّاكُ وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/٦٠) وعزاه لابن أبي حاتم عن ابن عباس.

(٥) ينظر: الرازي ٧٤/١٣.

وقال الحسن، وقتادة، والسُّدِّيُّ: معناه: الشَّقُّ، أي: يشق الحَبَّة من السُّنْبَلَةِ، والثَّوَاة عن الثُّخَلَةِ، فيخرجُها منها^(١).

وقال الرَّجَّاجُ: يَشُقُّ الحبة اليَابِسَةَ، والثَّوَاة اليَابِسَةَ، فيُخْرِجُ منها وَرَقاً أَخْضَرَ.

وقال مُجَاهِدٌ^(٢): يعني الشَّقَّينِ اللذين فيهما؛ أي: يَشُقُّ الحَبَّ عن الثَّبَاتِ، ويخرجُ مِنْهُ، ويشقُّ الثَّوَى عن الثُّخْلِ، ويُخْرِجُها منها، و «الحب» جمع «حَبَّة»، وهو اسمٌ لجميع البُذُورِ والحُبُوبِ من البُرِّ، والشَّعِيرِ، والدُّرَّة، وكل ما لَمْ يُؤْكَلِ حَبًّا، كالثَّمَرِ، والمشمشِ، والخوخِ، ونحوها.

وقال ابن الخطيب^(٣): إن الشيء قبل دُخُولِهِ في الوجود، كان مَعْدُوماً مَخْضاً، ونَفْياً صِرْفاً؛ فإذا أَخْرَجَهُ المَوْجِدُ من العدم إلى الوجود، فكأنه بحسب التَّخَيُّلِ والثَّوَاهِمِ، شَقٌّ ذَلِكَ العَدَمِ، وَفَلَقَهُ، وَأَخْرَجَ ذَلِكَ المُحَدَّثَ من ذَلِكَ الشَّقِّ، فبهذا التَّأْوِيلِ لا يَبْغِدُ حَمْلُ القَائِلِ عَلَى المَوْجِدِ، والمُحَدَّثِ المُبْدِعِ.

فإذا عَرَفْتَ ذلك؛ فَتَقُولُ: إذا وَقَعَتِ الحَبَّةُ، أو الثَّوَاةُ في الأَرْضِ الرُّطْبِيَّةِ، ثم مَرَّ عليه مَدَّةٌ، أَظْهَرَ اللَّهُ في تِلْكَ الحَبَّةِ والثَّوَاةِ [من أَغْلَاهَا ومن أَسْفَلِهَا شَقّاً آخراً] أما الشَّقُّ الذي يَظْهَرُ في أَعْلَى الحَبَّةِ والثَّوَاةِ؛ فإنه يَخْرُجُ مِنْهُ الشَّجَرَةُ الصَّاعِدَةُ إِلَى الهَوَاءِ.

وأما الشَّقُّ الذي أَسْفَلَ تِلْكَ الحَبَّةِ والثَّوَاةِ؛ فيكون سَبَباً لاتِّصَالِ الشَّجَرَةِ الصَّاعِدَةِ في الهَوَاءِ بِالشَّجَرَةِ الهَابِطَةِ في الأَرْضِ. ثم هَاهُنَا عَجَائِبُ:

أحدها: أن طَبِيعَةَ تِلْكَ الشَّجَرَةِ إِنْ كَانَتْ تَقْتَضِي الهَوِيَّ في عُمُقِ الأَرْضِ؛ فَكَيْفَ تَوَلَّدَتْ مِنْهُ الشَّجَرَةُ الصَّاعِدَةُ في الهَوَاءِ، وَإِنْ كَانَتْ تَقْتَضِي الصُّعُودَ في الهَوَاءِ؛ فَكَيْفَ تَوَلَّدَتْ مِنْهَا الشَّجَرَةُ الهَابِطَةُ في الأَرْضِ، فلما تَوَلَّدَتْ مِنْهَا هَاتَانِ الشَّجَرَتَانِ، مع أن الحَسَّ والعَقْلَ يَشْهَدُ بِكونِ طَبِيعَةِ إِحْدَى الشَّجَرَتَيْنِ مُضَادّاً لَطَبِيعَةِ الشَّجَرَةِ الأُخْرَى؛ عَلِمْنَا أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِمُقْتَضَى الطَّبْعِ وَالْخَاصِيَّةِ، بَلْ بِمُقْتَضَى الإِبْدَاعِ، وَالْإِيجَادِ، وَالتَّكْوِينِ، وَالْاِخْتِرَاعِ.

وثانيها: أن بَاطِنَ الأَرْضِ صَلَبٌ كَثِيفٌ لَا تَنْفُذُ الْمَسَلَّةُ الْقَوِيَّةُ فِيهِ، وَلَا يَغُوصُ السَّكِينُ الحَادِثُ الْقَوِي فِيهِ، مع أَنَّا نَشَاهِدُ أَطْرَافَ تِلْكَ العُرُوقِ في غَايَةِ الرُّقَّةِ واللِّطَافَةِ، بحيث لو دَلَكْهَا الْإِنْسَانُ بِأَصْبَعِهِ بِأَدْنَى قُوَّةٍ؛ لَصَارَ كَالْمَاءِ، ثُمَّ إِنَّهَا مع غَايَةِ لَطَافَتِهَا تَقْوَى عَلَى التَّفُوزِ فِي تِلْكَ الأَرْضِ الصَّلْبَةِ، وَالْعُزْصِ فِي بَاطِنِ تِلْكَ الْأَجْرَامِ الْكَثِيفَةِ، فَحُصُولُ هَذِهِ الْقُوَّةِ الشَّدِيدَةِ لِهَذِهِ الْأَجْرَامِ الَّتِي فِي غَايَةِ اللَّطَافَةِ، لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ بِتَقْدِيرِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ.

(١) أخرجه الطبري (٥/ ٢٧٥ - ٢٧٦) عن السدي وأبي مالك وذكره السيوطي (٣/ ٦١) عن أبي مالك وزاد نسبه لسعيد بن منصور وابن المنذر.

(٢) أخرجه الطبري (٥/ ٢٧٥) عن مجاهد.

(٣) ينظر: الرازي ٧٤/١٣.

وثالثها: أنه يتولد من تلك النواة شجرة، ويحصل في تلك الشجرة طبائع مختلفة؛ فإن قشر الخشب له طبيعة مخصوصة، وفي داخل تلك القشرة جزم الخشبة، وفي داخل تلك [الخشبة]^(١) جسم رخو لطيف يشبه العهن المنقوش، ثم إنه يتولد من ساق الشجرة أغصانها، ويتولد من الأغصان الأوزاق، والأزهار، والأنوار، ثانياً، ثم الفاكهة ثالثاً، ثم قد يحصل للفاكهة أربعة أنواع من القشور كالجوز واللوز؛ فإن قشره الأعلى هو الجرم الأخضر، وتحت جزم القشر الذي يشبه الخشب، وتحت القشر الذي كالغشاء الرقيق المحيط باللُب، وذلك اللُب مشتمل على جزم كثيف هو أيضاً كالقشرة، وعلى جزم لطيف هو كالدهن، وهو المقصود الأضلي؛ فتولد هذه الأجسام المختلفة في طبائعها، وصفاتها، وألوانها، وأشكالها، وطعومها، مع تساوي تأثيرات الطبائع، والفصول الأربعة، والطبائع الأربع، يدل على أنها إنما حدثت بتدبير العليم، الحكيم، المختار، القادر، لا بتدبير الطبائع والعناصر.

ورابعها: أنك قد تجد الطبائع الأربعة حاصلة في الفاكهة الواحدة، فالأترج^(٢) قشره حار يابس، ولحمه بارد رطب، وحماضه بارد يابس، وبذره حار يابس، وكذلك العنب: قشره وعجمه بارد يابس، وماؤه ولحمه حار رطب؛ فتولد هذه الطبائع المتضادة، والخواص المتنافرة عن الحبة الواحدة، لا يكون إلا بإيجاد الفاعل المختار.

وخامسها: أنك تجد أحوال الفواكه مختلفة؛ فبعضها يكون اللب في الداخل، والقشر في الخارج كما في الجوز واللوز، وبعضها تكون الفاكهة في الخارج، وتكون الخشبة في الداخل، كالخوخ والمشمش، وبعضها تكون النواة لها لب كالشمش، والخوخ، وبعضها لا لب له ككوى التمر، وبعض الفواكه لا يكون له من الداخل والخارج قشر، بل يكون مطلوباً [كالتين]^(٣) فهذه أحوال مختلفة في الفواكه.

وأيضاً الحبوب المختلفة في الأشكال والصور، فشكل الجئطة كأنها نصف دائرة، وشكل الحمص على وجه آخر، فهذه الأشكال المختلفة، لا بد وأن تكون لأسرار وحكم علم الخالق أن تركيبها لا يكمل إلا على هذا الشكل.

وأيضاً: فقد تكون الثمرة الواحدة غذاء لحيوان، وسمّاً لحيوان آخر؛ فاختلاف هذه

(١) سقط في أ.

(٢) جنس شجر من الفصيلة البرتقالية، وهو ناعم الأغصان والورق والثمر، وثمره كالليمون الكبار، وهو ذهبي اللون، ذكي الرائحة، حامض الماء، ينبت في البلاد الحارة. يعرف في الشام باسم «أترنج» و«كباد»، وفي مصر والعراق «أترج»، كما يسمى «تفاح العجم» و«تفاح ماهي»، و«اليمون اليهود» لأنهم يحملونه في الأعياد، وقد ورد ذكره في سفر اللاويين من التوراة: «تأخذون لأنفسكم ثمر الأترج بهجة». وورد ذكره في حديث لرسول الله محمد عليه الصلاة والسلام هو: «مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن كمثل الأترجة: طعمها طيب وريحها طيب» ينظر: قاموس الغذاء ص ١٠.

(٣) في أ: كالطين.

الصفات والأحوال، مع اتحاد الطبائع، وتأثير الكواكب، يَدُلُّ على أنها إنما حصلت بتخليق الفاعل، المُخْتَار، الحكيم.

وسادسها: أُنْكَ تَجِدُ في الورقة الواحدة من أوراق الشجرة خطأ واحداً مُستقيماً في وسطها، كأنه بالنسبة لتلك الورقة، كالشخاع بالنسبة إلى بدن الإنسان، فكأنه يَتَفَرَّقُ من الشخاع أعصاب كثيرة بمنتهى ويسرة في بدن الإنسان، ثم لا يزال ينفصل عن شعبه شعب أخرى، ولا تزال تستدق حتى تخرج عن الحس والإبصار لدقتها، فكَذَلِكَ في تلك الورقة ينفصل عن ذلك الخط الكبير الوسطاني خيوط مختلفة، وعن كلٍّ منهما خيوط أخرى أدق من الأولى، ولا تزال كذلك حتى تخرج تلك الخيوط عن الحس والبصر.

والخالق - تعالى - إنما فعل ذلك، حتى أن القوى الجارية المذكورة في جزم تلك الورقة، تقوى على جذب الأجزاء اللطيفة الأرضية في تلك المجاري الضيقة، فالوقوف على عناية حكمة الخالق في اتحاد تلك الورقة الواحدة، واختلاف أشكال الأوراق؛ تؤذن أن عنايته في اتحاد حكمة الشجرة أكمل.

وإذا عرفت أنه - تبارك وتعالى - إنما خلق الثبات لمصلحة الحيوان، علمت أن عنايته في تخليق الحيوان أكمل؛ ولما علمت أن المقصود من تخليق الحيوانات [هو الإنسان] ^(١) علمت أن عنايته في تخليق الإنسان أكمل.

ثم إنه - تبارك وتعالى - لما خلق الحيوان والثبات ليكون غذاءً ودواءً للإنسان بحسب جسده، والمقصود من تخليق الإنسان: هو المعرفة، والمحبة، والخدمة؛ لقوله - تبارك وتعالى -: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

قوله: «يخرج» يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أنها جملة مستأنفة، فلا محل لها.

والثاني: أنها في موضع رفع خبراً ثانياً؛ لأن قوله: «مُخْرَجٌ» يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أنه معطوف على «فالق»، ولم يذكر الزمخشري ^(٢) غيره، أي: الله فالق ومُخْرَجٌ، أخبر فيه بهذين الخبرين؛ وعلى هذا فيكون «يُخْرَجُ» على وجهه، وعلى كونه مستأنفاً فيكون معترضاً على جهة البيان لما قبله من معنى الجملة.

والثاني: أنه يكون معطوفاً على «يُخْرَجُ»، وهل يجعل الفعل في تأويل اسم [ليصح عطف الاسم عليه، أو يجعل الاسم بتأويل الفعل؛ ليصح عطفه عليه؟ احتمالان مبنيان على ما تقدم في «يُخْرَجُ».

إن قلنا: إنه مستأنف فهو فعلٌ غير مؤول باسم؛ فيرد الاسم إلى معنى الفعل، فكان «مُخْرَجٌ» في قوة «يُخْرَجُ».

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: الكشاف ٢/٤٧.

وإن قلنا: إنه خبر ثان لـ «إن»، وهو بتأويل اسم^(١) واقع موقع خبر ثان؛ فلذلك عطف عليه اسم صريح، ومن عطف الاسم على الفعل لكون الفعل بتأويل اسم قول الشاعر في ذلك: [الطويل]

٢٢٥٥ - فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يَبِيرُ عَدْوَهُ وَمُجِرِ عَطَاءٍ يَسْتَحِفُّ الْمَعَابِرَ^(٢)
وقول القائل في ذلك: [الرجز]

٢٢٥٦ - يَا رَبُّ بِبَيْضَاءٍ مِنَ الْعَوَاهِجِ أَمْ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجٍ^(٣)
وقول القائل في ذلك: [الرجز]

٢٢٥٧ - بَاتَ يُغَشِّيْهَا بِعُضْبٍ بَاتِرٍ يَفْصِدُ فِي أَسْوَقِهَا وَجَائِرٍ^(٤)
أي: مُبِيرًا، أَمْ صَبِيٍّ حَابٍ، قاصِدٍ.

قوله: «الحي» اسم لما يكون موصوفاً بالحياة، و «الميت» اسم للخالي عن صفة الحياة، وعلى هذا فالنبات لا يكون حياً، وفي تفسير هذا الحي والميت قولان:
الأول: حمل هذا اللفظ على الحقيقة.

قال ابن عباس: أخرج من النطفة بشراً أحياء، ثم يخرج من البشر الحي نطفة ميتة، ويخرج من البَيْضَةِ فُرُوجَةً حَيَّةً، ثم يخرج من الدجاجة بَيْضَةً مَيْتَةً^(٥).
القول الثاني: يُحْمَلُ على المجاز «يخرج» النبات الحَيَّ من الحبِّ اليابس، ويخرج الحبُّ اليابس من النَّبَاتِ الحَيِّ النَّامِي.

وقال ابن عباس - رضي الله عنهما -: يخرج المؤمن من الكافر، كما في حق إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - والكافر من المؤمن، كما في حق ولد نوح - عليه الصلاة والسلام - والعاصي من المطيع وبالعكس.

وقرأ نافع^(٦)، وحمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم: «الميت» مُشَدَّدَةُ الياء في الكلمتين، والياقون بالتخفيف^(٧) فيهما.

قوله: «ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ» قيل: معناه: ذلكم الله، المبدئ، الخالق، التافع، الضار، المحيي، المميت، «فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ»: تُضَرَّفُونَ عن الحق في إثبات القول بعبادة الأصنام.

(١) سقط في أ.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: ابن الشجري ١٦٧/٢، لسان العرب درج، التصريح ١٤٢/١، التهذيب ١٠/٦٤٣، الأشموني ١٢٠/٣، الدر المصون ٣/١٣٢.

(٤) ينظر: معاني الفراء ٢١٣/١، ومعاني الزجاج ٤١٢/١، ابن الشجري ١٦٧/٢، الأشموني ٣/١٢٠، الخزانة ٥/١٤٠، الدر المصون ٣/١٣٢.

(٥) ذكره القرطبي في «تفسيره» (٣٠/٧) عن ابن عباس.

(٦) ينظر: إتحاف فضلاء البشر ٢/٢٣. (٧) ينظر: إتحاف فضلاء البشر ٢/٢٣.

وقيل: المراد: أنكم لما شاهدتم أنه - تبارك وتعالى - يُخرج الحي من الميت، ثم شاهدتم أنه أخرج البدن الحي من الطُفَّة الميتة، فكيف تستبعدون أن يُخرج البدن الحي من التراب الرميم مرة أخرى، والمقصود: الإنكار على تكذيبهم بالحشر والنشر، وأيضاً الضدان متساويان في النسبة، فكما لا يمنع الانقلاب من أحد الضدين إلى الآخر، وجب ألا يمنع الانقلاب من الثاني إلى الأول، فكما لا يمنع حصول الموت بعد الحياة، وجب أيضاً حصول الحياة بعد الموت، وعلى كلا التقديرين، فيخرج منه جواز البعث والنشر.

فصل في إثبات خلق الأفعال لله

تمسكوا بقوله: «فَأَنى تُؤَفِّكُونَ» على أن فعل العبد ليس مخلوقاً لله - تعالى - لأنه لو خلق الإفك فيه، فكيف يليق به أن يقول مع ذلك: «فَأَنى تُؤَفِّكُونَ» والجواب: أن القدرة بالنسبة إلى الضدين متساوية، فترجع أحد الطرفين على الآخر لا لمرجح، فحينئذ لا يكون هذا الرجحان من الضد، بل يكون مخصّ الاتفاق فكيف يحسن أن يقال له: «فَأَنى تُؤَفِّكُونَ» وأن تؤفّف ذلك المرجح على حصول مرجح، وهو الداعية الجازمة إلى الفعل، فحصول تلك الداعية يكون من الله - تعالى - وعند حصولها يجب الفعل، ويلزمكم كما ألزمتونا^(١).

قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ (٩٦)

هذا نوع آخر من دلائل وجود الصانع وعلمه وقدرته وحكمته، فالنوع الأول من دلالة النبات والحيوان، والنوع الثاني من أنواع الفلك.

وقوله: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾ نعت لاسم الله - تعالى -، وهو كقوله «فالق الحب» فيما تقدّم. والجمهور^(٢) على كسر همزة «الإصباح» وهو المصدر: أصبح يصبح إصباحاً.

وقال الليث والزجاج: إن الصبح والصبح والإصباح واحد، وهما أول النهار وكذا الفراء^(٣).

وقيل: الإصباح: ضوء الشمس بالنهار، وضوء القمر بالليل. رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس^(٤).

وقيل: هو إضاءة الفجر نُقِلَ ذلك عن مجاهد، والظاهر أن «الإصباح» في الأصل

(١) ينظر: الرازي ٧٧/١٣.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٣٢/٣، البحر المحيط ١٨٩/٤، إتحاف فضلاء البشر ٢٣/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٣٤٦/١.

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٧٧/٥) عن مجاهد وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٦١/٣) وعزاه لابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ عن مجاهد.

مصدر كالإقبال والإدبار سُمِّيَ به الصبح، وكذا الإسماء وقال امرؤ القيس: [الطويل]

٢٢٥٨ - أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلُ بِصُبح وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ^(١)

وقرأ الحسن^(٢) وأبو رجاء وعيسى بن عمر: «الأصباح» بفتح الهمزة، وهو جمع «صُبح» نحو: قُفْل وأقْفَال، وبرد وأبراد، وينشد قوله: [الرجز]

٢٢٥٩ - أَفَنَسِي رِيحاً وَبَنِي رِيحٍ تَنَاسُخُ الْأَنْسَاءِ وَالْأَصْبَاحِ^(٣)

بفتح الهمزة من «الأمساء» و «الأصباح» على أنهما جمع «مُسي» و «صُبح»، وبكسرهما على أنهما مَصْدَرَان، وقرئ^(٤) «فالق الأصباح» بفتح «الأصباح» على حذف التنوين لالتقاء الساكنين كقول القائل في ذلك: [المقارب]

٢٢٦٠ - وَلَا ذَاكِرَ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلاً^(٥)

وقرئ «وَالْمَقِيْبِي أَصْلَوَةٌ» [الحج: ٣٥] و «لَذَائِقُوا أَلْعَذَابِ» [الصافات: ٣٨] بالنصب حَمَلاً لِلنَّوْنِ عَلَى التَّنْوِينِ، إِلَّا أَنْ سَيَّبُوهُ^(٦) - رحمه الله تعالى - لَا يُجِيزُ حَذْفُ التَّنْوِينِ لالتقاء الساكنين إِلَّا فِي شَعْرٍ، وَقَدْ أَجَازَهُ الْمُبَرِّدُ فِي الشَّعْرِ.

وقرأ يحيى^(٧) والنخعي وأبو حيوة: «فلق» فعلاً ماضياً، وقد تقدّم أن عبد الله قرأ الأولى كذلك، وهذا أدلُّ على أن القراءة عندهم سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ أَلَا تَرَى أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ كَيْفَ قرأ «فلق الحب» فعلاً ماضياً، وقرأ «فالق الإصباح» والثلاثة المذكورين بعكسه.

قال الزمخشري^(٨): فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا مَعْنَى «فَلَقَ الصَّبْحِ»، وَالظُّلْمَةُ هِيَ الَّتِي تَفْلُقُ عَنِ الصُّبْحِ، كَمَا قَالَ: [الطويل]

٢٢٦١ - تَفَرِّي لَيْلٍ عَنْ بَيَاضِ نَهَارٍ^(٩)

(١) ينظر: ديوانه ص (١٨)، الأزهية ص (٢٧١)، خزانة الأدب ٢/٣٢٦، ٣٢٧، سر صناعة الإعراب ٢/٥١٣، لسان العرب (ثلث)، المقاصد النحوية ٤/٣١٧، وأوضح المسالك ٤/٩٣، جواهر الأدب ص (٧٨)، رصف المباني ص (٧٩)، شرح الأشموني ٢/٤٩٣. شرح القصائد العشر (١٠١) معاهد التنصيص ١/٢٦٤، الدر المصون ٣/١٣٢.

(٢) ينظر: الدر المصون ٣/١٣٢، البحر المحيط ٤/١٨٩، الكشف ٢/٤٨.

(٣) ينظر البيت في البحر ٤/١٨٩، حاشية الكشف للفتازاني ٢/٣٣٣، التهذيب ٤/٢٦٣، مشاهد الإنصاف ٢/٣٨، اللسان (صبح)، الرازي ١٣/١٨، الدر المصون ٣/١٣٢.

(٤) ينظر: الدر المصون ٣/١٣٢، البحر المحيط ٤/١٨٩، إتحاف فضلاء البشر ٢/٢٣.

(٥) تقدم.

(٦) ينظر: الدر المصون ٣/١٣٢، البحر المحيط ٤/١٨٩، إتحاف فضلاء البشر ٢/٢٣.

(٨) ينظر: الكشف ٢/٤٨.

(٩) عجز بيت لأبي نواس، وصدرة:

تردّت به ثم انفري عن أديمها

ينظر: الكشف ٢/٤٩، ديوانه (٣١٢)، مشاهد الإنصاف ٢/٣٨، الدر المصون ٣/١٣٣.

قلت: فيه وجهان:

أحدهما: أن يُرَادَ: فالتق ظلمة الإصباح، يعني أنه على حذف مضاف.

والثاني: أنه يُرَادَ: فالتق الإصباح الذي هو عمود الفجر عن بياض النهار وإسقاره، وقالوا: انشق عمود الفجر وانصدع، وسموا الفجر فلماً بمعنى مفلوق؛ قال الطائي: [البسيط] ٢٢٦٢ - وَأَزْرَقَ الْفَجْرُ يَبْدُو قَبْلَ أَنْ يَبْضِهَ^(١)

وقرىء^(٢): «فالتق» و «جاعل» بالنصب على المذح انتهى.

وأشدد غيره في ذلك: [البسيط]

٢٢٦٣ - فَانْشَقَّ عَنْهَا عَمُودُ الْفَجْرِ جَافِلَةً عَذَوَ النَّحُوصِ تَخَافُ الْقَائِنَ لِلْحِمَا^(٣)

قال الليث^(٤): الصبح والصبح هما أوّل النهار، وهو الإصباح أيضاً، قال تبارك وتعالى: «فالتق الإصباح» يعني الصبح.

وقيل: إن الإصباح مصدر سُمِّيَ به الصبح كما تقدم.

قوله: «وَجَاعَلَ اللَّيْلَ» قرأ الكوفيون^(٥): «جَعَلَ» فعلاً ماضياً، والباقون بصيغة اسم الفاعل والرّسم يحتملهما، و «اللَّيْلُ» مَنْصُوبٌ عند الكوفيين بمقتضى قراءتهم، ومجرور عند غيرهم، وَوَجَّهَ قراءتهم له فعلاً مناسبة ما بعده، فإن بعده أفعالاً ماضية نحو: «جَعَلَ لَكُمْ التُّجُومَ» و «هُوَ الَّذِي أَنْشَأَ» إلى آخر الآيات ويكون «سَكَنًا» إما مفعولاً ثانياً على أَنَّ الْجَعَلَ [بمعنى التصيير، وإما حالاً على أنه بمعنى]^(٦) الخلق، وتكون الحال مُقَدَّرَةً، وأما قراءة غيرهم فـ «جاعل» يحتمل أن يكون بمعنى المضى، ويؤيده قراءة الكوفيين، والماضي عند البصريين لا يعمل إلا مع «أَل» خلافاً لبعضهم في مَنَعَ إعمال المعرّف بها، وللكسائي^(٧) في إعماله مُطْلَقاً، فإذا تَقَرَّرَ ذلك فـ «سَكَنًا» مَنْصُوبٌ بفعل مُضْمَرٍ عند البصريين^(٨)، وعلى مقتضى مذهب الكسائي ينصبه به.

(١) صدر بيت لحاتم الطائي وعجزه:

وَأَوَّلُ الْغَيْثِ قَطْرُ ثَمٍ يَنْسَكِبُ

ينظر: الكشف ٤٩/٢، العمدة ١٩/١، الدر المصون ١٣٣/٣.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٣٢/٣، البحر المحيط ١٩٠/٤.

(٣) ينظر: حاشية الشهاب ١٠٠/٤، الدر المصون ١٣٣/٣.

(٤) ينظر: الرازي ٨٠/١٣.

(٥) ينظر: الدر المصون ١٣٣/٣، البحر المحيط ١٩٠/٤، إتحاف فضلاء البشر ٢٣/٢، الحجة لأبي زرعة ٢٦٢، السبعة ٢٦٣، النشر ٢/٢٦٠، التبيان ١/٥٢٣، الزجاج ٢/٢٠١، الحجة لابن خالويه ١٤٦.

(٦) سقط في أ.

(٧) ينظر: الدر المصون ١٣٣/٣، البحر المحيط ١٩٠/٤، إتحاف فضلاء البشر ٢٣/٢.

(٨) ينظر: الدر المصون ١٣٣/٣، البحر المحيط ١٩٠/٤.

وزعم أبو سعيد السيرافي أن اسم الفاعل المتعدي إلى اثنين يجوز أن يعمل في الثاني، وإن كان ماضياً.

قال: لأنه لما أضيف إلى الأول تعدّرت إضافته للثاني، فتعين نصبه له.
وقال بعضهم: لأنه بالإضافة أشبه المعرف بـ «أل» فيستعمل مطلقاً فعلي هذا «سكناً» منصوب به أيضاً وأما إذا قلنا: إنه بمعنى الحال والاستقبال، فَنُصِبَ به، و «سكن» فعل بمعنى مفعول كالقبض بمعنى مَقْبُوض، ومعنى سَكَن، أي ما يسكن إليه الرجل، ويطمئن إليه استئناساً به واسترواحاً إليه من زَوْجٍ أو حبيب، ومنه قيل للنار سكن؛ لأنه يُسْتَأْسُ بها، ألا تراهَم كيف سمّوها المُوْنَسَة^(١).

قوله: «وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ حُسْبَانًا» قرأ الجمهور^(٢) بنصب «الشَّمْسُ» و «القمر» وهي واضحة على قراءة الكوفيين^(٣)، أي: يَعْطِفُ هذين المنصوبين على المنصوبين بـ «جعل» و «حُسْبَانًا» فيه الوجهان في «سَكَنًا» من المفعول الثاني والحال.

وأما على قراءة^(٤) الجماعة فإن اعتقدنا كَوْنَهُ ماضياً فلا بُدَّ من إضمار فعلٍ ينصّبهما، أي: وجعل الشمس.

وإن قلنا: إنه غير ماضٍ فمذهب سيبويه^(٥) أيضاً أن التَّضَبُّ بإضمار فعل، تقول: هذا ضاربٌ زيدا الآن أو غداً أو عمراً بنصب عَمَرُو، وبفعل مُقَدَّرٍ لا على موضع المجرور [باسم الفاعل، وعلى رأي غيره يكون النصب]^(٦) على محل المجرور، وينشدون قوله: [البيط]
٢٢٦٤ - هَلْ أَنْتَ بَاعَتْ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبَدَ رَبُّ أَخَا عَوْنٍ بَنَ مِخْرَاقٍ^(٧)

بنصب «عبد»، وهو محتمل للوجهين على المذهبين.

وقال الزمخشري^(٨): أو يعطفان على محل «الليل».

فإن قلت: كيف يكون لـ «الليل» محلّ، والإضافة حقيقية، لأن اسم الفاعل المضاف إليه في معنى المضيّ، ولا تقول: زيد ضارب عمراً أمس.

(١) ينظر: الرازي ١٣/ ٨١.

(٢) ينظر: الدر المصون ٣/ ١٣٣، البحر المحيط ٤/ ١٩٠، إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٢٣، الحجة لأبي زرعة ٢٦٢، السبعة ٢٦٣، النشر ٢/ ٢٦٠، التبيان ١/ ٥٢٣، الزجاج ٢/ ٢٠١، الحجة لابن خالويه ١٤٦.

(٣) ينظر: الدر المصون ٣/ ١٣٣.

(٤) ينظر: الدر المصون ٣/ ١٣٣ - ١٣٤، البحر المحيط ٤/ ١٩٠.

(٥) ينظر: الكتاب ١/ ٥٦، ٨٦.

(٦) سقط في أ.

(٧) ينظر البيت في الكتاب ١/ ٧١، خزنة الأدب ٧/ ٢١٥، همع الهوامع ٢/ ١٤٥، الدرر ٢/ ٢٠٤، المقتضب ٤/ ١٥١، الدر المصون ٣/ ١٣٤.

(٨) ينظر: الكشف ٢/ ٥٠.

قلت: ما هو بمعنى الماضي، وإنما هو دالٌّ على فِعْلٍ مستمر في الأزمنة.

قال أبو حيان^(١): أما قوله: إنما هو دالٌّ على فعل مستمر في الأزمنة يعني: فيكون عاملاً، ويكون للمجرور إذ ذاك بعده مَوْضِعٌ فيعطف عليه «الشمس والقمر» قال: «وهذا ليس بصحيح إذا كان لا يَتَقَيَّدُ بزمن خاص، وإنما هو للاستمرار، فلا يجوز له أن يعمل، ولا لمجروره محل، وقد نَصُّوا على ذلك، وأنشدوا عليه قول القائل في ذلك: [البسيط]

٢٢٦٥ - أَلْقَيْنَتْ كَاسِبَهُمْ فِي قَفَرٍ مُظْلِمَةٍ^(٢)

فليس «الكاسب» هنا مقيداً بزمان، و «إن» تَقَيَّدُ بزمان فإما أن يكون ماضياً دون «أل» فلا يعمل عند البصريين، أو بـ «أل» أو حالاً أو مستقبلاً، فيعمل فيضاف على ما تقرر في النحو». ثم قال: وعلى تقدير تسليم أن الذي للاستمرار يعلم، فلا يجوز العطف على محل مجروره، بل مذهب^(٣) سيبويه - رحمه الله - في «الذي» بمعنى الحال والاستقبال ألاَّ يَجُوزُ العطف على محل مجروره، بل على النصب بفعل مقدّر لو قلت: هذا ضارب زيد وعمراً [لم يكن نصب عمراً]^(٤) على المحل [على الصحيح]^(٥) وهو مذهب سيبويه؛ لأن شَرْطَ العطف على الموضع مفقود، وهو أن يكون للموضع محرز لا يتغير، وهذا مَوْضِعٌ في علم النحو.

قال شهاب الدين^(٦): وقد ذكر الرَّمْخُسِيُّ في أول الفاتحة في «مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ» [الفاتحة: ٢] أنه لما لم يُقَصِّدْ به زمانٌ صارت إضافته مَحْضَةً، فلذلك وَقَعَ صفة للمعارف فمن لازم قوله: إنه يتعرف بالإضافة ألاَّ يعمل؛ لأن العامل في نِيَّةِ الانفصال عن الإضافة، ومتى كان في نِيَّةِ الانفصال كان نكرة ومتى كان نكرة فلا يقع صِفَةٌ للمعرفة، وهذا حَسَنٌ حيث يرد عليه بقوله: وقد تقدم تحقيق هذا في الفاتحة.

وقرأ أبو حيوة^(٧): «وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ» جَرّاً نَسَقاً على اللفظ وقرأ^(٨) شاذاً «وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ» رَفْعاً على الابتداء، وكان من حَقِّه أن يقرأ «حُسْبَانًا» رَفْعاً على الخبر، وإنما قرأه نَصْباً فالخبر حينئذ محذوف، تقديره مَجْعُولَانِ حُسْبَانًا، أو مخلوقان حُسْبَانًا.

فإن قلت: لا يمكن في هذه القراءة رَفْعُ «حسبان» حتى تلزم القارئ بذلك؛ لأن الشَّمْسَ والقمر ليسا نَفْسَ الحسبان.

فالجواب: أنهما في قراءة النصب إما مَفْعُولَانِ أُولَانِ، و «حسبان» ثانٍ، وإما

(١) ينظر: البحر المحيط ١٩٠/٤. (٢) تقدم.

(٣) ينظر: الكتاب ٥٦/١، ٨٦/١. (٤) سقط في أ.

(٥) سقط في أ. (٦) ينظر: الدر المصون ١٣٣/٣، ١٣٤.

(٧) ينظر: الدر المصون ١٣٣/٣ - ١٣٤، البحر المحيط ١٩٠/٤، حجة القراءات لأبي زرعة (٢٦٢).

إتحاف فضلاء البشر ٢٤/٢، التبيان ٥٢٣/١، الزجاج ٢٠١/٢.

(٨) انظر الدر المصون ١٣٣/٣ - ١٣٤، البحر المحيط ١٩٠/٤، الحجة لأبي زرعة (٢٦٢)، إتحاف

فضلاء البشر ٢٤/٢، التبيان ٥٢٣/١، النشر ٢٦٠/٢.

صاحباً حال، و «حَسْبَان» حال، والمفعول الثاني هو الأوَّل، والحال لا بد وأن تكون صَادِقَةً على ذي الحال، فمهما كان الجواب لكم كان لنا والجواب ظاهر مما تقدّم.

والْحُسْبَانُ فيه قولان :

أحدهما : أنه جمع، فقيل : جمع «حِسَاب» كـ «رِكَاب» و «رُكْبَان» و «شِهَاب» و «شُهْبَان»، وهذا قول أبي عبيد^(١) والأخفش^(٢) وأبي الهيثم والمبرد.

وقال أبو البقاء^(٣) : هو جمع «حِسَابَة» وهو غَلَطٌ؛ لأن الحِسَابَة : الْقِطْعَةُ من النار، وليس المراد ذلك قطعاً.

وقيل : بل هو مصدر كـ «الرُّجْحَان» والنقصان و «الْحُسْرَان»، وأما الحساب فهو اسم لا مُصَدَّرٌ وهذا قول ابن السُّكَيْتِ.

وقال الزمخشري^(٤) : و «الْحُسْبَان» بالضم مصدر حَسَبْتُ يعني بالفتح، كما أن الحِسْبَان بالكسر مصدر حَسِبْتُ يعني بالكسر ونظيره : الكُفْرَان والشُّكْرَان.

وقيل : بل الحِسْبَان والحُسْبَان مصدران، وهو قول أحمد بن يحيى، وأنشد أبو عبيد عن أبي زَيْد في مجيء الحُسْبَان مصدراً قوله : [الطويل]

٢٢٦٦ - عَلَى اللَّهِ حُسْبَانِي إِذَا النَّفْسُ أَشْرَفَتْ عَلَى طَمَعٍ أَوْ خَافَ شَيْئاً ضَمِيرُهَا^(٥)
وانتصاب «حُسْبَاناً» على ما تقدّم من المفعولية، أو الحالية.

وقال ثعلب عن الأخفش^(٦) : إنه منصوب على إسقاط الخافض، والتقدير : يجزيان بِحُسْبَانٍ؛ كقوله : ﴿لَمَنْ خَلَقَتْ طِينًا﴾ [الإسراء : ٦١] أي : من طين.

وقوله : «ذَلِكَ» إشارة إلى ما تقدّم من الفلق، أو الجعل، أو جميع ما تقدم من الأخبار في قوله «فَالِقَ الْهَبِّ» إلى «حُسْبَاناً».

ومعنى الآية الكريمة : جعل الشمس والقمر بحسابي معلوم لا يجاوزانه حتى يتهَيَّئَا إلى أقصى منازلهما «ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ» فـ «العزیز» إشارة إلى كمال قُدْرَتِهِ، و «العلیم» إشارة إلى كمال عِلْمِهِ، والمعنى : أن تقدير أجرام الأفلاك بصفات المخصوصة وَهَيْئَتِهَا المحدودة، وحركاتها المقدرة بالمقادير المخصوصة في البُطْء والسرعة لا يمكن تحصيله إلا بِقُدْرَةٍ كاملة متعلقة بجميع الممكنات، وعلم نافذ في جميع المعلومات من الكُلِّيَّاتِ والجزئيات، وذلك مختص بالفاعل المختار سبحانه وتعالى.

(٢) ينظر : معاني القرآن ٢/ ٢٨٢.

(١) ينظر : إعراب القرآن ١/ ٢٠١.

(٤) ينظر : الكشف ٢/ ٥٠.

(٣) ينظر : الإملاء ١/ ٢٥٤.

(٥) ينظر البيت في اللسان (حسب)، تهذيب اللغة ٤/ ٣٣١ (حسب)، الدر المصون ٢/ ١٣٥.

(٦) ينظر : معاني القرآن ٢/ ٢٨٢.

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ قَدْ فَضَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (٩٧)

وهذا نوع ثالث على كمال القدرة.

فقوله: ﴿جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ﴾ الظاهر أن «جعل» بمعنى «خلق»، فتكون متعدية لواحد، و «لكم» متعلق بـ «جعل»، وكذا «لِتَهْتَدُوا».

فإن قيل: كيف يتعلّق حَرْفًا جَزْ متحداً في اللفظ والمعنى؟

فالجواب: أن الثاني بدل من الأول بدل اشتمال بإعادة العامل، فإن «ليتهتدوا» جاز ومجرور؛ إذ اللام لام «كي»، والفعل بعدها منصوب بإضمار «أن» عند البصريين، وقد تقدّم تقريره. والتقدير: جعل لكم النجوم لاهتدائكم، ونظيره قوله: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾ [الزخرف: ٣٣] ف «ليبيوتهم» بدل «لمن يكفر» بإعادة العامل.

وقال ابن عطية^(١): «وقد يمكن أن يكون بمعنى «صير»، ويُقدّرُ المفعول الثاني من «لتهتدوا» أي: جعل لكم النجوم هداية».

قال أبو حيان^(٢): «وهو ضعيف لندور حذف أحد مفعولي «ظن» وأخواتها».

قال شهاب الدين^(٣) - رحمه الله - : لم يدّع ابن^(٤) عطية حَذْفَ المفعول الثاني حتى يجعله ضعيفاً، إنما قال: إنه [بدل]^(٥) من «لتهتدوا»، أي: فَيُقَدَّرُ مُتَعَلِّقُ الجار الذي وقع مفعولاً ثانياً، كما يُقَدَّرُ في نظائره، والتقدير: جعل لكم النجوم مُسْتَقَرَّةً أو كائنة لاهتدائكم.

وأما قوله: «جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ» هداية فلايضاح المعنى وبيانه.

والنجوم مَعْرُوفَةٌ، وهي جمع «نَجْم»، والنَّجْمُ في الأصل مصدر؛ يقال: نجم الكوكب ينجم نجماً ونجوماً، فهو ناجمٌ، ثم أُطْلِقَ على الكواكب مجازاً، فالنجم يستعمل مرة اسماً للكوكب ومرة مصدراً، والنجوم تُسْتَغْمَلُ مَرَّةً للكواكب وتارة مصدراً ومنه نَجَمُ الثُّبْتُ؛ أي: طلع، ونجم قَرْنُ الشاة وغيرها، والنجم من النبات ما لا ساق له، والشجر ما له ساق، والتَّنجِيمُ: التفريق، ومنه نجوم الكتابة تشبيهاً بتفريق الكواكب.

فصل في معنى الآية

معنى الآية الكريمة: خَلَقَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا إِلَى الطَّرِيقِ وَالْمَسَالِكِ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ، حيث لا يرون شمساً ولا قمرأ، وهو أن السَّائِرَ فِي الْبَحْرِ وَالْقَفَارِ يَهْتَدِي بِهَا

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٣٢٦/٢.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١٩١/٤.

(٣) ينظر: الدر المصون ٣٢٦/٣.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز ٣٢٦/٢.

(٥) سقط في أ.

في الليل إلى مَفْصِدِهِ وإلى الْقِبْلَةِ، وأيضاً إنها زينة السماء كما قال: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ﴾ [تبارك: ٥] وقال: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكُوْكَبِ﴾ [الصافات: ٦]. ومن منافعها أيضاً كونها رُجوماً للشياطين، ثم قال: «قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ» وفيه ثلاثة أوجه: أحدها: أنَّ هذه النجوم كما يمكن أن يستدلَّ بها على [الطرقات في ظلمات البر والبحر فكذلك يمكن أن يُستدلَّ بها على] ^(١) معرفة الصانع الحكيم، وكمال قُدْرَتِهِ وعلمه.

والثاني: أن يكون المراد هاهنا من العلم: العقل، فيكون نظير قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ إلى قوله: ﴿لَا يَتَذَكَّرُ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤] وقوله في آل عمران: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ﴾ إلى قوله: ﴿لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٠].

[الثالث: ^(٢) أن المراد من قوله: «لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ» أي: لقوم يتفكرون ويتأملون، ويستدلون بالمحسوس على المعقول، ويتنقلون من الشاهد إلى الغائب.

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ﴾ (٩٨)

وهذا نوع رابع من دلائل وجود الإله سبحانه وتعالى وكمال قدرته وعلمه، وهو الاستدلال بأحوال الإنسان، فقوله: «مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ»، يعني آدم عليه الصلاة والسلام، وهي نفس واحدة، وحواء مخلوقة من ضِلْعٍ من أضلاعه، فصار كل [الناس] ^(٣) من نفسٍ واحدة، وهي آدم.

فإن قيل: فما القول في عيسى؟

فالجواب: أنه مخلوق من مريم التي هي مخلوقة من أبوينها.

فإن قيل: أليس القرآن الكريم دالٌّ على أنه مخلوق من الكلمة أو من الروح المنفوخ فيها، فكيف يصح ذلك؟!.

فالجواب: أن كلمة «من» تفيد ابتداء الغاية ولا نزاع أن ابتداء عيسى عليه الصلاة والسلام كان من مريم، وهذا القدر كان في صحّة هذا اللفظ.

قال القاضي ^(٤): فرق بين قوله تبارك وتعالى: «أَنْشَأَكُمْ» وبين قوله: «خَلَقَكُمْ» لأنْ أَنْشَأَكُمْ يفيد أنه خلقكم لا ابتداء، ولكن على وجه النمو والنشوء لا من مظهر من الأبوين، كما يقال في النبات: إنه تعالى أَنْشَأَهُ بمعنى ^(٥) النمو والزيادة إلى وقت الانتهاء.

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في ب.

(٣) في ب: الإنسان.

(٤) ينظر: الرازي ٨٤/١٣.

(٥) سقط في أ.

قوله: «مُسْتَوْدَعٌ» قرأ ابن كثير وأبو عمرو^(١) بكسر القاف، والباقون^(٢) بفتحها، وأما «مُسْتَوْدَعٌ» فالكل قرأه مفتوح^(٣) الدال، وقد روى الأعور عن أبي عمرو بن^(٤) العلاء كسرهما فمن كسر القاف جعل «مُسْتَقَرًّا» اسم فاعل، والمراد به الأشخاص، وهو مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: فمنكم مُسْتَقَرٌّ؛ إما في الأصلاب، أو البطون، أو القبور، وعلى هذه القراءة تتناسق «ومستودع» بفتح الدال.

وجوز أبو البقاء^(٥) في «مُسْتَقَرٌّ» بكسر القاف أن يكون مكاناً وبه بدأ.

قال: «فيكون مكاناً يستقر لكم» انتهى.

يعني: والتقدير: ولكم مكان يستقر، وهذا ليس بظاهر البتة؛ إذ المكان لا يوصف بكونه مُسْتَقَرًّا بكسر القاف، بل بكونه مُسْتَقَرًّا فيه.

وأما «مستودع» بفتحها، فيجوز أن يكون اسم مفعول، وأن يكون مكاناً، وأن يكون مصدرأ، فيقدر الأول: فمنكم مستقر في الأصلاب، ومستودع في الأرحام، أو مستقر في الأرض ظاهراً، ومستودع فيها باطناً، ويقدر للثاني: فمنكم مستقر، ولكم مكان تستودعون فيه، ويقدر للثالث: فمنكم مستقر ولكم استيداع.

وأما من فَتَحَ القاف فيجوز فيه وجهان فقط: أن يكون مكاناً، وأن يكون مصدرأ، أي: فلکم مكان تَسْتَقِرُّونَ فيه، وهو الصُّلْبُ، أو الرحم، أو الأرض، أو لكم استقرار فيما تقدّم، وينقص أن يكون اسم مفعول؛ لأن فعله قاصر لا يُبْنَى منه اسم مفعول به [فيكون اسم مكان والمستقر بمنزله المقر؛ وإن كان كذلك لم يجز أن يكون خبر المضمّر «منكم» بل يكون خبره «لكم» فلتقدير لكم مقر بخلاف^(٦) مستودع حيث جاز فيه الأوجه الثلاثة.

وتوجيه قراءة^(٧) أبي عمرو في رواية الأعور عنه في «مستودع» بالكسر على أن يجعل الإنسان كأنه مُسْتَوْدَعُ رزقه وأجله حتى إذا نَفِدَا كأنه رَذُهُمَا وهو مجاز حسن، ويقوي ما قلته قول الشاعر: [الطويل]

(١) ينظر: الدر المصون ١٣٦/٣، البحر المحيط ١٩١/٤، إتحاف فضلاء البشر ٢٤/٢، الوسيط في تفسير القرآن المجيد ٣٠٤/٢، حجة أبي زرعة ٢٦٢ - ٢٦٣، السبعة ٢٦٣، النشر ٢٦٠/٢، التبيان ٥٢٣/٢ - ٥٢٤، الزجاج ٣٠١/٢ - ٣٠٢، الفراء ٣٤٧/١، المشكل ٢٦٣/١، الحجة لابن خالويه ١٤٦.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٣٦/٣، البحر المحيط ١٩١/٤، إتحاف فضلاء البشر ٢٤/٢، الوسيط في تفسير القرآن المجيد ٣٠٤/٢، حجة أبي زرعة ٢٦٢ - ٢٦٣، السبعة ٢٦٣، النشر ٢٦٠/٢، التبيان ٥٢٣/٢ - ٥٢٤، الزجاج ٣٠١/٢ - ٣٠٢، الفراء ٣٤٧/١.

(٣) ينظر: الدر المصون ١٣٧/٣، المحرر الوجيز ٣٢٦/٢، البحر المحيط ١٩١/٤.

(٤) ينظر: الدر المصون ١٣٦/٣، المحرر الوجيز ٣٢٧/٢، البحر المحيط ١٩٢/٤.

(٥) ينظر: الإملاء ٢٥٤/١. (٦) سقط في أ.

(٧) ينظر: الدر المصون ١٣٦/٣.

٢٢٦٧ - وَمَا الْمَالُ وَالْأَهْلُونَ إِلَّا وَدِيعَةٌ وَلَا بُدَّ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الْوَدَائِعُ^(١)

والإنشاء: الإحداث والتربية، ومنه: إنشاء السحاب، وقال تبارك وتعالى: ﴿أَوْمِنْ يُنْشَأُ فِي الْحَلِيقَةِ﴾ [الزخرف: ١٨] فهذا يُرادُ به التربية، وأكثر ما يستعمل الإنشاء في إحداث الحيوان، وقد جاء في غيره قال تبارك وتعالى: ﴿وَيُنْشَأُ السَّحَابُ الْقُبَالُ﴾ [الرعد: ١٢]. والإنشاء: قسيم الخير، وهو ما لم يكن له خارج، وهل هو مندرج في الطلب أو بالعكس، أو قسم برأسه؟ خلاف.

وقيل على سبيل التقريب: هو مقارنة اللفظ لمعناه.

قال الرمخشري^(٢): «إِنْ قُلْتَ: فلم قيل: «يعلمون» مع ذكر النجوم، و «يفقهون» مع ذكر إنشاء بني آدم؟

قلت: كَانَ إِنْشَاءُ الْإِنْسِ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ، وَتَصْرِيفُهُمْ عَلَى أَحْوَالٍ مُخْتَلِفَةٍ أَلْطَفُ وَأَدْقُ صَنْعَةٍ وَتَدْبِيرٍ، فَكَانَ ذِكْرُ الْفَقْهِ الَّذِي هُوَ اسْتِعْمَالُ فِطْنَةٍ، وَتَدْقِيقُ نَظَرٍ مُطَابِقًا لَهُ».

فصل في تفسير الاستقرار

قال ابن عباس في أكثر الروايات: إن المستقر هو الأزحام، والمستودع الأصلاب^(٣).

قال كريب: كتب [جزيير إلى]^(٤) ابن عباس يسأله عن هذه الآية الكريمة، فأجاب: «المستودع»: الصلب، و «المستقر»: الرحم، ثم قرأ ﴿وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾ [الحج: ٥].

قال سعيد بن جبير: قال ابن عباس رضي الله عنهما: هل تزوجت؟ قلت: لا، قال: أما إنه ما كان من مستودع في ظهرك، فسيخرجه الله عز وجل^(٥) ويؤيده أيضاً أن النطفة لا تبقى في [صلب الأب زماناً طويلاً والجنين يبقى في رحم الأم زماناً طويلاً فلما كان المَكْتُ في الرحم أكثر مما في صلب الأب كان حمل الاستقرار على المكث في الرحم]^(٦) أولى.

وقيل: «المستقر» صلب الأب، و «المستودع» رحم الأم؛ لأن النطفة حصلت في

(١) البيت للبد، وهو في ديوانه ص (٨٩)، شرح الحماسة ١/ ١٤٤، الدر المصون ٣/ ١٣٦.

(٢) ينظر: الكشف ٥٠/ ٢ - ٥١.

(٣) أخرجه الطبري (٢٨٣/ ٥) والحاكم (٣١٦/ ٢) من حديث ابن عباس وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٦٦/ ٣) من طرق عن سعيد بن جبير وزاد نسبتة لسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

(٤) سقط في أ.

(٥) أخرجه الطبري (٢٨٣/ ٥) عن سعيد بن جبير وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٦٦/ ٣) وعزاه لعبد الرزاق.

(٦) سقط في أ.

صَلَبِ الْأَبِّ لَا مِنْ قَبْلِ الْغَيْرِ، وَحَصَلَتْ فِي رَحِمِ [الْأُمِّ بِفَعْلِ الْغَيْرِ]^(١) فَأَشْبَهَتْ الْوَدِيعَةَ كَأَنَّ الرَّجُلَ أَوْدَعَهَا مَا كَانَ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ.

وقال الحسن: «المستقر» حاله بعد الموت، و «المستودع» حاله قبل الموت^(٢)؛ لأنه أشبه الوديعَةَ لكونها مُشْرِفَةً عَلَى الذَّهَابِ وَالزَّوَالِ وَقِيلَ الْعَكْسُ.

وقال مجاهد: «مستقر» على ظَهْرِ الْأَرْضِ، و «مستودع» عند الله في الْآخِرَةِ^(٣)؛ لقوله عز وجل ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَّا جِزِين﴾ [البقرة: ٣٦].

وقيل: المستودع: القبر، والمستقر: الجنة والنار.

وقال أبو مُسْلِمٍ^(٤): تقديره: هو الذي أَنشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ، فَمَنْكُمْ ذَكَرَ وَمَنْكُمْ أَنْثَى إِلَّا أَنَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عُبِّرَ عَنِ الذَّكْرِ بِالْمُسْتَقَرِّ، لِأَنَّ النُّطْفَةَ مِمَّا تَتَوَلَّدُ فِي صَلْبِهِ، وَتَسْتَقِرُّ هُنَاكَ، وَعَبِّرَ عَنِ الْأُنْثَى بِالْمُسْتَوْدَعِ؛ لِأَنَّ رَحِمَهَا شَبِيهَ بِالْمُسْتَوْدَعِ لِتِلْكَ النُّطْفَةِ، وَالْمَقْصُودُ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ التَّفَاوُتُ فِي الصِّفَاتِ أَنَّ هَذَا الْاِخْتِلَافَ لَا يَدُلُّهُ مِنْ سَبَبٍ وَمُؤَثَّرٍ، وَذَلِكَ هُوَ الْفَاعِلُ الْمُخْتَارُ الْحَكِيمُ.

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا مَخْرُجًا مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنْ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قَنَاطِيرُ ذَاتِ نَبْتٍ وَجَنَّتْ مِنْ عَسَلٍ وَأَلْزَبُونَ وَالرُّمَّانَ مُشَبَّهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِّهِ أَنْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٩٩﴾﴾

وهذا نَوْعٌ حَامِسٌ مِنَ الدَّلَائِلِ عَلَى كَمَالِ قُدْرَتِهِ تَعَالَى وَعِلْمِهِ وَحِكْمَتِهِ وَرَحْمَتِهِ وَإِحْسَانِهِ إِلَى خَلْقِهِ.

قوله: «فَأَخْرَجْنَا» فِيهِ الْيَقَاتُ مِنْ غِيَةِ إِلَى تَكَلُّمِ بَنِي الْعِظْمَةِ وَالْبَاءُ فِي «بِهِ» لِلْسَّبَبِيَّةِ.

وقوله: «نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ» قِيلَ: الْمُرَادُ كُلُّ مَا يَسْمَى نَبَاتًا فِي اللُّغَةِ.

قال الفراء^(٥): «رَزَقَ كُلَّ شَيْءٍ، أَي: مَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ غِذَاءً لِكُلِّ شَيْءٍ، فَيَكُونُ مَخْصُوصًا بِالْمَتَغَذِّي بِهِ».

وقال الطَّبْرِي^(٦): «هُوَ جَمِيعُ مَا يَنْمُو مِنَ الْحَيَوَانِ وَالنَّبَاتِ وَالْمَعَادِنِ؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ يَتَغَذَّى بِالْمَاءِ».

(١) سقط في أ.

(٢) أخرجه الطبري (٢٨٦/٥) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٦٦/٣) عن الحسن وقناة وعزاه لأبي الشيخ.

(٣) أخرجه الطبري (٢٨٣ - ٢٨٢/٥) عن مجاهد وابن عباس.

(٤) ينظر: معاني القرآن ١/٣٤٧.

(٥) ينظر: الرازي ١٣/٨٥.

(٦) ينظر: الطبري ٥/٢٨٧.

ويترتب على ذلك صناعة إعرابية، وذلك أننا إذا قلنا بقول غير الفراء كانت الإضافة راجعة في المعنى إلى إضافة شبه الصفة لموصوفها، إذ يصير المعنى على ذلك: فَأَخْرَجْنَا بِهِ كُلَّ شَيْءٍ مُنْبِتٍ، فإن النبات بمعنى المُنْبِتِ، وليس مصدراً كهو في ﴿أَلَيْسَ مِنَ الْأَرْضِ بِآَنَاءَ﴾ [نوح: ١٧] وإذا قلنا بقول الفراء: كانت الإضافة إضافة بين مُتْبَائِنِينَ؛ إذ يصير المعنى غذاء كل شيء أو رزقه، ولم ينقل أبو حيان عن الفراء غير هذا القول والفراء له في هذه الآية القولان المُتَقَدِّمان، فإنه قال: «رزق كل شيء» قال: وكذا جاء في التفسير، وهو وجه الكلام، وقد يجوز في العربية أن تضيف النبات إلى كل شيء، وأنت تريد بكل شيء الثبات أيضاً، فيكون مثل قوله: «حَقَّ الْيَقِينِ وَالْيَقِينُ هُوَ الْحَقُّ».

فصل في دحض شبهة للمعتزلة

هذه الآية تقتضي نزول المطر من السماء.

قال الجُبَّائِيُّ^(١): إن الله - تبارك وتعالى - ينزل الماء من السماء إلى السحاب، ومن السحاب إلى الأرض لظاهر النص قال بعض الفلاسفة^(٢): إن المُخَارَاتِ الكثيرة تجتمع في باطن الأرض، ثم تَصْعَدُ، وترتفع إلى الهواء، فينعقد الغيم منها، وَيَتَقَاطَرُ، وذلك هو المطر، فقيل: المراد أنزل من جانب السماء ماء.

وقيل: ينزل من السحاب، وسمي السحاب سماء؛ لأن العرب تسمي كل ما فوقك سماء كسماء البيت.

ونقل الواحدِيُّ^(٣) في «السيط» عن ابن عباس - رضي الله عنهما - يريد بالماء هاهنا المطر، ولا تنزل نقطة من الماء إلا ومعها مَلَكٌ^(٤).

قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ يدل على أن إخراج النبات بواسطة الماء، وذلك يوجب القول بالطبع، والمتكلمون ينكرونه.

قال الفراء: هذا الكلام يدل على أنه أخرج به نبات كل شيء، وليس الأمر كذلك، وكأن المراد: فأخرجنا [به نبات كل شيء له نبات، وإذا كان كذلك فالذي لا نبات له لا يكون داخلاً فيه وقوله: «فأخرجنا»^(٥) بعد قوله: «أنزل» فيه التيقن، وهو من الفصاحة المذكور في قوله تبارك وتعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢].

وقوله تبارك وتعالى: «فأخرجنا» هذه النون تسمى نون العظمة لا نون الجمع كقوله: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [نوح: ١] ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩] ﴿إِنَّا أُنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١].

(٤) ذكره الرازي في «التفسير الكبير» (١٣/٨٧) عن

ابن عباس.

(٥) سقط في أ.

(١) ينظر: الرازي ١٣/٨٦.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

قوله: «فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ» في الهاء وجهان:

أحدهما: أن يعود على النَّبَاتِ، وهو الظاهر، ولم يذكر الزمخشري غيره، وتكون «من» على بابها من كونها لابتداء الغاية، أو تكون «من» للتبويض، وليس كذلك.

والثاني: يعودُ على الماء، وتكون «من» سَبَبِيَّةً.

وذكر أبو البقاء^(١) - رحمه الله تعالى - الوجهين، فقال: «فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ» أي: بسببه، ويجوز أن تكون الهاء في «منه» راجعةً على النبات، وهو الأشبه، وعلى الأول يكون «فَأَخْرَجْنَا» بدلاً من «أَخْرَجْنَا» الأول أي: أنه يكتفى في المعنى بالإخبار بهذه الجملة الثانية، وإلا فالبديل الصناعي لا يظهر، فالظاهر أن «فأخرجنا» عطف على «فأخرجنا» الأول. وقال أبو حيان^(٢): وأجاز أبو البقاء^(٣) - رحمه الله تعالى - أن يكون بدلاً من «فأخرجنا».

قلت: إنما جعله بدلاً بناءً على عَوْدِ الضمير في «منه» على الماء فلا يَصِحُّ أن يحكى عنه أنه جَعَلَهُ بدلاً مطلقاً؛ لأن البدلية لا تتصوّر على جعل الهاء في «منه» عائدةً على النبات، والخَضِرُ بمعنى الأخضر كـ «عُور» و «أعور».

قال أبو إسحاق^(٤): يقال: أخضر يخضر فهو خضر وأخضر كـ «أعور» فهو عُور وأعور.

والخُضْرَة أحد الألوان، وهو بين البياض والسواد ولكنها إلى السواد أقرب، وكذلك أُطْلِقَ الأسود على الأخضر، وبالعكس، ومنه «سواد العراق» لِخُضْرَة أرضه بالشجر، وقال تبارك وتعالى: ﴿مُدَّعَاثَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤] أي: شديداً السواد لريّهما، والمُخَاضِرَة مُبَايَعَة الخُضِرِ والثمار قبل بلوغها، والخضيرة: نخلة ينثر بُسْرُهَا أخضر.

وقوله عليه الصلاة والسلام: «إِيَّاكُمْ وَخُضْرَاءَ الدَّمَنِ» فقد فَسَّرَهُ رسول الله ﷺ بقوله: «الْمَرْأَةُ الْحَسَنَاءُ فِي الْمَنْبِتِ السُّوءِ»^(٥) والدَّمَنُ: مَطَارُحُ الرِّبَالَةِ، وما يُسْتَقْدَرُ، فقد ثَبَّتَ منها ما يَسْتَحْسِنُهُ الراي.

قال اللَّيْثُ: الخضر في كتاب الله الرَّزْغُ والكلأ، وكل نبت من الخضر.

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: يريد القمح والشعير والسلت والذرة والأرز، والمراد بهذا الخضر العود الأخضر الذي يخرج أولاً، وتكون السُّبُلَةُ مركبةً عليه من فوقه^(٦) قوله: «نُخْرِجُ مِنْهُ» أي: من الخضر.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١٩٣/٤.

(١) ينظر: الإملاء ٢٥٤/١.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٣٠٢/٢.

(٣) ينظر: الإملاء ٢٥٤/١.

(٥) ذكره الحافظ العراقي (٣٨/٢) في تخريج الإحياء وقال: رواه الدارقطني في الأفراد والرامهرمزي في الأمثال من حديث أبي سعيد الخدري، قال الدارقطني: تفرد به الواقدي وهو ضعيف.

(٦) ذكره القرطبي في «تفسيره» (٣٢/٧).

والجمهور^(١) على «نخرج» مُسْتَدّاً إلى ضمير المعظم نفسه.

وقرأ ابن محيصن^(٢) والأعمش: «يخرج» بياء الغيبة مبنياً للمفعول و «حَبَّ» قائم مقام فاعله، وعلى كلتا القراءتين تكون الجملة صفة لـ «خَضِرًا» وهذا هو الظاهر، وجوزوا فيها أن تكون مُسْتَأْنَفَةً، و «متراكب» رفعا ونصباً صفة لـ «حَبَّ» بالاعتبارين، والمعنى أن تكون الحَبَّات متراكبة بعضها فوق بعض، مثل [سَنَابِل] ^(٣) البُرِّ والشعير والأرز، وسائر الحبوب، ويحصل فوق السُّنْبَلَةِ أجسام دقيقة حادة كأنها الإبر، والمقصود [من تخليقها مَنَعُ الطير من التَّقَاطِ تلك الحَبَّات المتراكبة].

قوله: ﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ﴾ يجوز في هذه الجملة أوجه: [٤]

أحسنها: أن يكون «من النخل» خبراً مقدماً، و «من طلعتها» بدل بعض من كل بإعادة العامل، فهو كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١].

و «قِنْوَانٌ» مبتدأ مؤخر، وهذه الجملة ابتدائية عطفت على الفعلية قبلها.

الثاني: أن يكون «قِنْوَانٌ» فاعلاً بالجار قبله، وهو «من النخل» و «من طلعتها» على ما تقدّم من البدلية، وذلك على رأي الأخفش.

الثالث: أن تكون المسألة من باب التَّنَازُع، يعني أن كلاً من الجارين يطلب «قِنْوَانٌ» على أنه فاعل على رأي الأخفش، فإن أعملت الثاني، وهو مختار قول البصريين أضمرت في الأول، وإن أعملت الأول كما هو مختار قول الكوفيين أضمرت في الثاني.

قال أبو البقاء^(٥): والوجه الآخر أن يرتفع «قِنْوَانٌ» على أنه فاعل «من طلعتها» فيكون في «من النخل» ضمير يفسره «قِنْوَانٌ» وإن رفعت [«قِنْوَانٌ»] ^(٦) بقوله: «ومن النخل» على قول من أعمل أول الفعلين جاز، وكان في «من طلعتها» ضمير مرفوع قلت: فقد أشار بقوله: على أنه فاعل «من طلعتها» إلى إعمال الثاني.

الرابع: أن يكون «قِنْوَانٌ» مبتدأ، و «من طلعتها» الخبر، وفي «من النخل» ضمير، تقديره ونبت من النخل شيء أو ثمر، فيكون «من طلعتها» بدلاً منه. قاله أبو^(٧) البقاء رحمه الله، وهذا كلام لا يصح؛ لأنه بعد أن جعل «من طلعتها» الخبر، فكيف يجعله بدلاً؟ فإن قيل: يجعله بدلاً منه؛ لأن «من النخل» خبر للمبتدأ.

(١) ينظر: الدر المصون ١٣٧/٣، البحر المحيط ١٩٢/٤ - ١٩٣.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٣٧/٣، البحر المحيط ١٩٢/٤ - ١٩٣.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

(٥) ينظر: الإملاء ٢٥٥/١.

(٦) سقط في أ.

(٧) ينظر: الإملاء ٢٥٥/١.

فالجواب: أنه قد تقدّم هذا الوجه، وجعله مقابلاً لهذا، فلا بد أن يكون هذا غيره، فإنه قال قبل ذلك: وفي رفعه وجهان:

أحدهما: هو مبتدأ، وفي خبره وجهان:

أحدهما: هو «من النخل»، و «من طلعتها» بدل بإعادة الجار.

قال أبو حيان^(١): وهذا إعراب فيه تخليط.

الخامس: أن يكون مبتدأ محذوف الخبر لدلالة «أخرجنا» عليه، تقديره: ومخرجه من طلع النخل «قنوان». هذا نص الزمخشري^(٢)، وهو كما قال أبو حيان^(٣) لا حاجة إليه؛ لأن الجملة مُسْتَقِلَّة في الإخبار بدونه.

السادس: أن يكون «من النخل» متعلقاً بفعل مقدر، ويكون «من طلعتها قنوان» جملة ابتدائية في موضع المفعول بـ «نخرج» وإليه ذهب ابن عطية^(٤)، فإنه قال: «ومن النخل» تقديره: «نخرج من النخل»، و «من طلعتها قنوان» ابتداء خبر مقدم، والجملة موضع المفعول بـ «نخرج».

قال الشيخ^(٥): وهذا خطأ؛ لأن ما يتعدى إلى مفعول واحد لا تقع الجملة في موضع مفعوله إلا إذا كان الفعل مما يعلق، وكان في الجملة مانع يمنع من العمل في شيء من مفرداتها على ما شرح في النحو، و «نخرج» ليس مما يعلق، وليس في الجملة ما يمنع من العمل في مفرداتها؛ إذ لو سُلِّطَ الفعل على شيء من مفردات الجملة لكان التركيب: ويخرج من النخل من طلعتها قنوان [بالنصب مفعولاً به].

وقال أبو حيان^(٦): ومن قرأ «يخرج منه حب متراكب» جاز أن يكون قوله «ومن النخل من طلعتها قنوان»^(٧) معطوفاً عليه نحو: ضرب في الدار زيد وفي السوق عمرو أي: إنه يعطف «قنوان» على حب «ومن النخل» على «منه»، ثم قال: «وجاز أن يكون مبتدأ وخبراً وهو الأوجه».

والقنوان جمع لـ «قنو»، كالصُّنُون جمع لـ «صنو» والقنو: العذق بكسر العين وهو عُقُودُ النخلة، ويقال له: الكِبَاسَةُ.

قال امرؤ القيس: [الطويل]

٢٢٦٨ - وَفَرَزَ يَغْشَى الْمَثَنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ أُثِيبُ كَقَنْوِ النَّخْلَةِ الْمُتَعَفِّكِ^(٨)
وقال الآخر [الطويل]:

(٥) ينظر: البحر المحيط ١٩٣/٤.

(٦) ينظر: البحر المحيط ١٩٣/٤.

(٧) سقط في أ.

(٨) تقدم.

(١) ينظر: البحر المحيط ١٩٣/٤.

(٢) ينظر: الكشف ٥١/٢.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١٩٣/٤.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز ٣٢٧/٢.

٢٢٦٩ - سَوَامِقُ جَبَّارٍ أَثِيثٍ فُرُوعُهُ وَعَالَيْنِ قِنُونَانِ مِنَ الْبُسْرِ أَحْمَرًا^(١)
والقنوان: جمع تكسير.

قال أبو علي: الكسرة التي في قنوان ليست التي في «قِنُو»؛ لأن تلك حذفت في التكسير، وعاقبتها كسرة أخرى كما قُدِّرَ تَغْيِيرُ كسرة «هَجَان» جمعاً عن كسرتيه مفرداً، فكسرة «هجان» جمعاً لكسرة «ظراف».

قال الواحدي - رحمه الله -: وهذا مما تَوَضَّعُ الضمة في آخر «منصور» على قول من قال «يا حارٌّ» يعني بالضمة ليست التي كانت فيه في قول من قال: «يا حار» يعني بالكسر وفيه لغات:

فلُغَةُ «الحجاز»: «قِنُون» بكسر القاف، وهي قراءة^(٢) الجمهور وقرأ الأعمش، والحباب^(٣) عن أبي عمرو - رضي الله عنه -، والأعرج بضمها، ورواها السلمي عن علي بن أبي طَلْحَةَ، وهي لغة «قيس».

ونقل^(٤) ابن عطية عكس هذا، فجعل الضم لغة «الحجاز»، فإنه قال: «وروي عن الأعرج ضم القاف على أنه جمع «قِنُو» بضم القاف».

قال الفراء: «وهي لغة «قيس»، وأهل «الحجاز»، والكسر أشهر في العرب».

واللغة الثالثة «قِنُون» بفتح القاف، وهي قراءة أبي عمرو - رحمه الله تعالى - في رواية هارون عنه، وخَرَّجَهَا ابن^(٥) جني على أنها اسم جمع «قِنُو» لا جمعاً؛ إذ ليس في صِيغِ الجمع ما هو على وَزْنِ «فَعْلَان» بفتح الفاء، ونظيره الزمخشري^(٦) بـ «رَكْب»، وأبو البقاء^(٧) - رحمه الله بـ «الباقِر»، وتنظير أبي البقاء أَوْلَى؛ لأنه لا خلاف في «الباقِر» أنه اسم جمع، وأما «رَكْب» ففيه خلاف لأبي الحسن مشهور، ويَدُلُّ على ذلك أيضاً شيء آخر وهو أنه قد سمع في المفرد كسر القاف، وضمها، فجاء الجمع عليهما، وأما الفتح فلم يَرِدْ في المفرد.

واللغة الرابعة «قِنَيَان» بضم القاف مع الياء دون الواو.

والخامسة: «قِنَيَان» بكسر القاف مع الياء أيضاً، وهاتان لغتا «تميم» و «ربيع».

وأما المفرد فلا يقولونه بالياء أصلاً، بل بالواو، سواء كسروا القاف أم ضموها، فلا يقولون إلا قِنُوا وقِنُوا، ولا يقولون: قِنِيّاً ولا قِنِيّاً، فخالف الجمع مفردة في المادة، وهو

(١) تقدم.

(٢) ينظر: الدر المصون ٣/١٣٩، البحر المحيط ٤/١٩٣.

(٣) ينظر: الدر المصون ٣/١٣٩، البحر المحيط ٤/١٩٣.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٣٢٨. (٥) ينظر: المحتسب ١/٢٢٣.

(٦) ينظر: الكشف ٢/٥١. (٧) ينظر: الإملاء ١/٢٥٥.

غريب، واختلف في مدلول «القنوّ»؛ ف قيل: هو الجُمَار، وهذا يكاد يكون غلطاً، وكيف يوصف بكونه دائماً؛ أي: قريب الجنى، والجُمَار إنما هو في قلب النخلة؟ والمشهور أنه العذق كما تقدم ذلك.

وقال ابن عباس: يريد العراجين التي قد تدلت من الطلع دانية ممن يجتنئها^(١).
وروي عنه أنه قال قصار النخل اللاصقة عذوقها بالأرض^(٢).

قال الزجاج^(٣) ولم يقل: ومنها قنوان بعيدة؛ لأن ذكر أحد القسمين يدل على الثاني، لقوله: «سَرِيلٌ تَقِيكُمْ الْحَرَّ» [النحل: ٨١]، ولم يقل: سرايل تقيكم البرد.
وقيل أيضاً: ذكر الدانية القريبة، وترك البعيدة؛ لأن النعمة^(٤) في القرية أكثر.

قال أبو عبيد: «وإذا ثُنِيَتْ قَنَوَا» قلت: قَنَوَان بكسر النون ثم جاء جمعه على لفظ الاثنين مثل: صِنَو وصِنَوَان، والإعراب على النون في الجمع [وليس لهما في كلام العرب نظير؛ قال الشاعر: [الطويل]

٢٢٧٠ - ومال بِقِنَوَانِ البُسْرِ أَخْمَرًا^(٥)

قال شهاب الدين^(٦): إذا وقف على «قنوان» المثنى رفعاً، وعلى «قنوان» جمعاً وقع الاشتراك اللفظي، ألا ترى أنك إذا قلت «عندي قنوان» وقفاً احتمل ما ذكرته في الثنية والجمع، وإذا وصلت وقع الفرق، فإنك تجعل الإعراب على النون حال جمعه كخِرْبَان وصردان، وتكسر النون في الثنية، ويقع الفرق أيضاً بوجوه آخر:
منها انقلاب الألف ياء نصباً وجراً في الثنية نحو رأيت قَنَوِيكَ وصَنَوِيكَ، ومررت بقَنَوِيكَ وصَنَوِيكَ.

ومنها: حذف نون الثنية إضافة وثبوت النون في الجمع^(٧).
نحو: جاء قنواك وصنواك [وقنوانك وصنوانك]^(٨) ومنها في النسب فإنك تحذف علامتي الثنية، فتقول: قنوي وصنوي، ولا تحذف الألف والنون إذا أردت الجمع بل تقول: قنواني وصنواني، وهذان اللفظان في الجمع تكسيران يشبهان الجمع تصحيحاً، وذلك أن كلاً منهما لحق آخره علامتان في حال الجمع مزيديتان، ولم يتغير معهما بناء الواحد، والفرق ما تقدم.

وأيضاً فإن الجمع من قَنَوَان وصِنَوَان إنما فهمناه من صيغة فعلان، لا من الزيادتين، بخلاف «الزيديين» فإن الجمع فهمناه منهما، وهذا الفصل الذي ذكرته من محاسن علم الإعراب والتصريف واللغة.

(٥) تقدم.

(٦) ينظر: الدر المصون ٣/ ١٤٠.

(٧) سقط في أ.

(٨) سقط في أ.

(١) انظر تفسير ارازي (١٣/ ٨٨).

(٢) انظر المصدر السابق.

(٣) ينظر: معاني القرآن ١٣/ ٨٩.

(٤) ينظر: المصدر السابق.

وقال الراغب^(١) بعد أن ذكر أنه العذق: والقناة تُشْبِهُ الْقَنْوُ فِي كَوْنِهَامَا عُضْوَيْنِ، وَأَمَّا القناة التي يجري فيها الماء قيل لها ذلك؛ لأنها تشبه القناة في الخط والامتداد. وقيل: أصله من قَنَيْتُ الشيء إذا اذخرته؛ لأنها مُدْخَرَةٌ لِلْمَاءِ. وقيل: هو من قَانَاهُ أي: خالطه.

قال امرؤ القيس: [الطويل]

٢٢٧١ - كَبِكَرٍ مُّقَانَاةِ الْبَيَاضِ بِضَفَرَةٍ عَذَاهَا تُمَيِّرُ الْمَاءَ غَيْرَ مُحَلَّلٍ^(٢)
وَأَمَّا «الْقَنَا» الذي هو الاحديذاب في الأنف فَيُشْبِهُ فِي الْهَيْئَةِ بِالْقَنَا يُقَالُ: رَجُلٌ أَقْنَى، وَامْرَأَةٌ قَنْوَاءٌ، كَأَخْمَرٍ وَحَمْرَاءَ.

وَالطَّلُعُ: أَوَّلُ مَا يَخْرُجُ مِنَ النَّخْلَةِ فِي أَكْمَامِهِ.

قال أبو عبيد: الطَّلُعُ: الْكُفْرَى قَبْلَ أَنْ تَنْشَقَّ عَنِ الْإِغْرِضِ وَالْإِغْرِضُ يُسَمَّى طَلْعًا يُقَالُ: أَطْلَعَتِ النَّخْلَةُ إِذَا أَخْرَجَتْ طَلْعَهَا تَطْلُعُ إِطْلَاعًا وَطَلَعَ الطَّلْعُ يَطْلُعُ طُلُوعًا؛ فَفَرَّقُوا بَيْنَ الْإِسْنَادَيْنِ، وَأَنَشَدَ بَعْضُهُمْ فِي مَرَاتِبِ مَا تُثْمِرُهُ النَّخْلُ قَوْلَ الشَّاعِرِ: [الرجز]

٢٢٧٢ - إِنْ شِئْتَ أَنْ تَضْبِطَ يَا خَلِيلُ أَسْمَاءَ مَا تُثْمِرُهُ النَّخِيلُ
فَأَسْمَعُهُ مَوْصُوفًا عَلَى مَا أَذْكَرُ طَلْعٌ وَبَغْدَةٌ خِلَالٌ يَظْهَرُ
وَبَلَحٌ ثُمَّ يَلِيهِ بُسْرٌ وَرُطْبٌ تَجْنِيهِ ثُمَّ تَمْرٌ
فَهَذِهِ أَسْوَاعُهَا يَا صَاحِبَ مَضْبُوطَةٍ عَنْ صَاحِبِ الصَّحَاحِ^(٣)

قوله: «وَجَنَاتٍ» الْجُمْهُورُ عَلَى كَسْرِ التَّاءِ^(٤) مِنْ «جَنَاتٍ»؛ لِأَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ نَسَقًا عَلَى «نَبَاتٍ» أَي: فَأَخْرَجْنَا بِالْمَاءِ النَّبَاتَ وَجَنَاتٍ، وَهُوَ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِ تَشْرِيفًا لِهَٰذَيْنِ الْجَنَسَيْنِ عَلَى غَيْرِهِمَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّيْكَئِذِ وَرُسُلِهِ وَجَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨] وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُهُ: ﴿وَمِنْ أَلْتَحُلِّ مِنْ طَلْعِهَا قَنْوَانٌ﴾ جُمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ وَإِنَّمَا جِيءَ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ مُعْتَرِضَةً وَأَبْرَزَتْ فِي صُورَةِ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ تَعْظِيمًا لِلْمِثَّةِ بِهِ لِأَنَّهُ مِنْ أَعْظَمِ قَوَاتِ الْعَرَبِ، وَلِأَنَّهُ جَامِعٌ بَيْنَ الثَّقَفِ وَالْقُوَّةِ.

(١) ينظر: المفردات ٤١٤.

(٢) ينظر: ديوانه ص (١٦)، شرح المفصل ٩١/٦، لسان العرب (نمر)، (حلال) (قنا). شرح المفضليات للتبريزي ٤٧/١، شرح القصائد العشر ٩٧، ابن يعيش ٩١/٦، التهذيب ١١٤/٩ (قنا) الدر المصون ١٤٠/٣.

(٣) ينظر الأبيات في الدر المصون ١٤٠/٣ وفي الصحاح: الخَلَالُ (بِالْفَتْح): الْبَلَحُ.

(٤) ينظر: الدر المصون ١٤٠/٣، البحر المحيط ١٩٣/٤، إتحاف فضلاء البشر ٢٤/٢، الوسيط في تفسير القرآن المجيد ٣٠٥/٢، الحجة لأبي زرع ٢٦٤، التبيان ٥٢٥/١، الحجة لابن خالويه ١٤٦، الزجاج ٣٠٣/٢، الطبري ١٩٥/٧، القرطبي ٤٩/٧.

ويجوز أن ينتصب «جنات» نسقاً على «خَضِرَاءَ»، وجوز الزمخشري^(١) - وجعله الأحسن - أن ينتصب على الاختصاص، كقوله: ﴿وَالْمَقِيَمِي الصَّلَاةُ﴾ [الحج: ٣٥].

قال: «لفضل هذين الصنفين» وكلامه يفهم أن القراءة الشهيرة عنده رفع «جَنَاتٍ» والقراءة بنصبهما شاذة، فإنه أوّل ما ذكر توجيه الرفع كما سيأتي، ثم قال: «وقرئ»^(٢) «وجناتٍ» بالنصب، فذكر الوجهين المتقدمين.

وقرأ الأعمش، ومحمد^(٣) بن أبي ليلى، وأبو بكر في رواية عنه عن عاصم «وجنات» بالرفع وفيها ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها مرفوعة بالابتداء، والخبر محذوف، واختلفت عبارة المعربين في تقديره فمنهم من قدره متأخراً ومنهم من قدره متقدماً؛ فقدّره الزمخشري^(٤) متقدماً أي: وثمّ جنات، وقدره أبو البقاء: ومن الكرم جناتٌ، وهذا تقدير حسن لمُقابلة قوله: «وَمِنَ النَّخْلِ» أي: من النخل كذا، ومن الكرم كذا، وقدره^(٥) النحاس «ولهم جناتٌ»، وقدره ابن عطية^(٦): «ولكم جناتٌ».

ونظيره قوله في قراءته ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة: ٢٢] بعد قوله: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّغَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ﴾ [الواقعة: ١٧، ١٨] أي: ولهم حورٌ عِينٌ، ومثل هذا اتَّفَقَ على جوازه سيبويه، والكسائي، والفراء.

وقدره الزمخشري^(٧)، وأبو حيان متأخراً؛ فقال: أي: وجنات من أعناب أخرجنها قال الشيخ ودلّ على تقديره قوله قبل: «فأخرجنّا» كما تقول: أكرمت عبد الله وأخوه، أي: وأخوه أكرمته.

قال شهاب الدين^(٨): وهذا التّقديرُ سَبَقَهُ إليه ابن الأثيري، فإنه قال: «الجنات» رفعت بمضمر بعدها تأويلها: وجنات من أعناب أخرجنها، فجري مجرى قول العرب «أكرمت عبد الله وأخوه» تريد وأخوه أكرمته.

قال الفرزدق: [الطويل]

٢٢٧٣ - عَدَاةَ أَحَلَّتْ لَابْنِ أَضْرَمَ طَغْنَةً حُصَيْنِ عَيْبِطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخُمْرِ^(٩)

(١) ينظر: الكشف ٥٢/٢.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٤٠/٣، البحر المحيط ١٩٣/٤، إتحاف فضلاء البشر ٢٤/٢، الوسيط في تفسير القرآن المجيد ٣٠٥/٢، الحجة لأبي زرعة ٢٦٤، التبيان ٥٢٥/١، الحجة لابن خالويه ١٤٦.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١٩٣/٤، الدر المصون ١٤٠/٣، والمحور الوجيز ٣٢٨/٢.

(٤) ينظر: الكشف ٥٢/٢. (٥) ينظر: إعراب القرآن ٥٦٩/١.

(٦) ينظر: المحور الوجيز ٣٢٨/٢. (٧) ينظر: الكشف ٥٢/٢.

(٨) ينظر: الدر المصون ١٤١/٣.

(٩) ينظر: ديوانه ٢٥٤/١، سمط اللآلي ص (٣٦٧)، شرح التصريح ٢٧٤/١، المقاصد النحوية ٢/٢ =

فرع «الخمير» وهي مفعولة على معنى : والخمر أحلّها الطّعنة .

والوجه الثاني : أن يرتفع عطفاً على «قنوان» تغليبا للجوار؛ كقول الشاعر : [الوافر]

٢٢٧٤ - وَرَجَّحْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا^(١)

فنسق «العيون» على «الحواجب» تغليبا للمجاورة، والعيون لا تُرَجَّحُ كما أن الجنات من الأعناب لا يَكُنُّ من الطَّلْع، هذا نص مذهب ابن الأنباري أيضاً، فَتَحَصَّلَ له في الآية الكريمة مذهبان، وفي الجملة فالجواب ضَعِيفٌ، وقد تقدّم أنه من خَصَائِصِ النَّعْتِ .
والثالث : أن يُعْطَفَ على «قنوان» .

قال الزمخشري^(٢) : على معنى مُحَاطَة أو مخرجة من النخل قنوان، وجنات من أعناب أي من نبات أعناب .

قال أبو حيان^(٣) رحمه الله تعالى : وهذا العطفُ على ألاّ يلحظ فيه قيدٌ من النخل، فكأنه قال : ومن النخل قنوانٌ دائية، وجنات من أعناب حاصلة، كما تقول : «من بني تميم رجل عاقل ورجل من قريش مُنْطَلِقَان» .

قال شهاب الدين^(٤) رحمه الله : وقد ذكر الطبري أيضاً هذا الوجه أعني عطفها على «قنوان»، وضَعَفَهُ ابن عطية^(٥)، كأنه لم يظهر له ما ظهر لأبي القاسم من المعنى المشار إليه، ومنع أبو البقاء^(٦) عطفه على «قنوان»، قال : «لأن العنب لا يخرج من النخل» .
وأنكر أبو عبيد وأبو حاتم هذه القراءة قال أبو حاتم : «هذه القراءة محال لأن الجنات من الأعناب لا تكون من النخل» .

قال شهاب الدين^(٧) : أما جواب أبي البقاء فيما قاله الزمخشري .

وأما جواب أبي عبيد وأبي حاتم فيما تقدّم من تَوْجِيهِ الرفع، و «من أعناب» صفة لـ «جنات» فتكون في محل رفع ونصب بحسب القراءة، وتعلق بمحذوف .

قوله : «وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانُ» لم يقرأهما أحد إلاّ مَنْصُوبَيْنِ، ونصبهما : إما عطف على «جنات»، وإما على «نبات» وهذا ظاهر قول الزمخشري^(٨)، فإنه قال : وقرئ «وجنات» بالنصب عطفاً على «نبات كل شيء» أي : وأخرجنا به جنات من أعناب، وكذلك قوله : «وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانُ» .

= ٤٥٦ ، والإنصاف ١/ ١٨٧ ، وأوضح المسالك ٢/ ٩٦ ، شرح المفصل ١/ ٣٢ ، ٨/ ٧٠ . الدر المصون ٣/ ١٤١ وحسين هذا : هو ابن أصرم ، فارس من سادات ضبة ، قتل بين يدي أم المؤمنين عائشة .

(١) تقدم . (٢) ينظر : الكشف ٢/ ٥٢ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ٤/ ١٩٤ . (٤) ينظر : الدر المصون ٣/ ١٤١ .

(٥) ينظر : المحرر الوجيز ٢/ ٣٢٨ . (٦) ينظر : الإملاء ١/ ٢٥٥ .

(٧) ينظر : الدر المصون ٣/ ١٤١ . (٨) ينظر : الكشف ٢/ ٥٢ .

ونص أبو البقاء^(١) على ذلك فقال: «وجنات» بالنصب عطفاً على «نبات» ومثله «الزيتون والرمان».

وقال ابن عطية^(٢): عطفاً على «حباً» وقيل على «نبات» وقد تقدم أن في المعطوف الثالث فصاعداً احتمالين:

أحدهما: عطفه على ما يليه.

والثاني: عطفه على الأول نحوه مررت بزيد وعمرو وخالد، فخالد يحتمل عطفه على زيد وعمرو، وقد تقدم أن فائدة الخلاف تظهر في نحو: «مررت بك وبزيد وبعمرو»، فإن جعلته عطفاً على الأول لزم الباء، وإلاً جازت.

و «الزيتون» وزنه «فَيْعُول» فالياء مزيدة، والنون أصلية لسقوط تلك في الاشتقاق، وثبوت ذي، قالوا: أرض زنته، أي: كثيرة الزيتون، فهو نظير قِنْصُوم، لأن فَعْلُولاً مقفود، أو نادر ولا يتوهم أن تاءه أصلية ونونه مزيدة لدلالة الزَيْتِ، فإنهما مادَّتان مُتغايرتان، وإن كان الزيت مُغتصراً منه، ويقال: زات طعامه، أي: جعل فيه زَيْناً، وزات رأسه أي: دهنته به، وإزادات: أي أدَّهَنَ أبدلت تاء الافتعال دالاً بعد الزاي كازْدَجَرَ وإزْدَانً.

و «الرُّمَّان» وزنه فُعَال نونه أصلية، فهو نظير: عُثَابٌ وَحْمَاضٌ، لقولهم: أرض رَمْنُهُ أي: كثيرته.

قال الفراء: قوله تعالى: ﴿وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ﴾ يريد شجر الزيتون، وشجر الرمان؛ كقوله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] يريد أهلها.

فصل في معنى تقدم النخل على الفواكه في الآية

ذكر تبارك وتعالى هاهنا أربعة أنواع من الأشجار: النخل والعنب والزيتون والرمان، وقدم الزرع على الشجر؛ لأن الزرع غذاء، وثمار الأشجار فواكه، والغذاء مقدّم، وقدم النخل على الفواكه؛ لأن الثمر يجري مجرى الغذاء بالنسبة إلى العرب.

قال الحكماء^(٣): بينه وبين الحيوان مشابهة في خواص كثيرة لا توجد في النبات، ولهذا قال عليه الصلاة والسلام: «أَكْرِمُوا النُّخْلَةَ فَإِنَّهَا عَمَّتْكُمْ فَإِنَّهَا خُلِقَتْ مِنْ طِينِ آدَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ»^(٤).

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٣٢٨/٢.

(١) ينظر: الإملاء ٢٥٥/١.

(٣) ينظر: الرازي ٨٩/١٣.

(٤) أخرجه العقيلي (٢٥٦/٤) وابن عدي في «الكامل» (٣٣٠/١) وأبو نعيم في الحلية (١٢٣/٦) من طريق

مسرور بن سعيد عن الأوزاعي عن عروة بن رويم عن علي بن أبي طالب به مرفوعاً.

قال أبو نعيم: غريب من حديث الأوزاعي عن عروة تفرد به مسرور بن سعيد وقال العقيلي: حديثه غير محفوظ ولا يعرف إلا به.

وقال الألباني: موضوع ينظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة (٢٦٣).

وذكر العنب عقيب النخل؛ لأن العنب أشرف أنواع الفواكه؛ لأنه أول ما يظهر يصير مُتَنَفِّعاً به إلى آخر الحال، فأول ما يظهر على الشجر خِيوطٌ خُضْرٌ رقيقة حَامِضَةٌ الطعم لذيذة، وقد يمكن اتِّخَاذُ الصبائغ منه، ثم يظهر بعده الجُصْرُمُ، وهو طعام شريف للأصحاء والمرضى، وقد يتخذون من الحصرم أشربة لطيفة المذاق نافعة لأصحاب الصفراء، وقد يتخذ الطبخ منه، لأنه أَلَذُّ الطبايح الحامضة، ثم إذا تم العنب فهو أَلَذُّ الفواكه وأشهاها فيمكن أذخار العنب المعلق سنة أو أكثر وهو أَلَذُّ الفواكه^(١) المدخرة، ثم يخرج منه أربعة أنواع من المتناولات: وهي الزبيب والدنس والخمر والخَلُّ، ومنافع هذه الأربع لا تنحصر إلا في مجلدات والخمر فإن كان الشَّرْعُ قد حرَّمها، ولكنه تبارك وتعالى قال في صفتها: ﴿وَمَنْعٌ لِلنَّاسِ﴾ ثم قال: ﴿وَلِأَنَّهُمَا أَكْثَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩] والأطباء يتخذون من عجمه جوارشات عظيمة النفع للمعدة الضعيفة الرطبة، فتبين أن العنب كأنه سلطان الفواكه، وأما الزيتون فهو أيضاً كثير النفع كثير البركة؛ لأنه يمكن تَنَاوُلُهُ كما هو، وينفصل عنه أيضاً دهن كثير عظيم النفع في الأكل، وسائر وجوه الاستعمال وأما الرمان فحاله عجيب^(٢) جداً؛ لأنه جسم مُرَكَّبٌ من أربعة أقسام: قشره وشحمه وعجمه وماؤه، فأما الأقسام الثلاثة وهي القشر والشحم والعجم، فهي باردة يابسة أرضية كثيفة قابضة عَقِصَةٌ قوية في هذه الصفات وأما ماء الرمان فبالضد من هذه الصفات، فإنه أَلَذُّ الأشربة وألطفها، وأقربها^(٣) إلى الاعتدال، وأشدّها مناسبة للطبايع المعتدلة ففيه تقوية للمزاج الضعيف، وهو غذاء من وجبه، ودواء من وجه آخر، فإذا تأملت في الرمان وجدت الأقسام الثلاثة في غاية الكثافة التامة الأرضية، ووجدت القسم الرابع وهو ماء الرمان في غاية اللطافة والاعتدال، فكانه تبارك وتعالى جمع فيه بين المتضادين المتعارين، فكانت دلالة القدرة والحكمة فيه أكمل وأتم.

نَبَّه تعالى بذكر هذه الأقسام الأربعة [التي هي أشرف أنواع النبات]^(٤) على الباقي.

قوله: «مُشْتَبِهًا» حال؛ إما من «الرمان» لِقُرْبِهِ، وحذفت الحال من الأول؛ تقديره: والرمان مشتبهًا، ومعنى التشابه أي في اللون، وعدم التشابه أي في الطعم.

وقيل: هي حال من الأول، وحذفت حال الثاني، وهذا كما تقدّم في الخبر المحذوف، نحو: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرَاضَهُ﴾ [التوبة: ٦٢] وإلى هذا نحا الزمخشري^(٥)، فإنه قال: تقديره: والزيتون مشتبهًا، وغير مشتبه، والرمان كذلك؛ كقول القائل في ذلك: [الطويل]

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: عظيم.

(٣) في ب: وأقومها.

(٤) سقط في ب.

(٥) ينظر: الكشف ٥٢/٢.

٢٢٧٥ - رَمَانِي بِأَمْرِ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئاً..... (١)

أي: ولم يقل: مشتهين اكتفى بوصف أحدهما أو على تقدير: «والزيتون مشتهياً وغير متشابه، والرُّمَّان كذلك».

قال أبو حيان^(٢): «فعلى قوله يكون تقدير البيت: كنت منه بريئاً، والدي كذلك، أي: بريئاً، والبيت لا يتعيَّن فيه ما ذكره؛ لأن «بريئاً» على وزن «فعليل» كصديق ورفيق، فَصَحَّ أن يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع، فيحتمل أن يكون «بريئاً» خبر «كان» على اشتراك الضمير والظاهر المعطوف عليه إذ لا يجوز أن يكون خبراً عنهما، ولا يجوز أن يكون حالاً عنهما، إذ لو كان كذلك لكان التركيب مشتهين وغير مشتهين».

وقال أبو البقاء^(٣): «حَالٌ من «الرمان» ومن الجميع، فإن عَنَى في المعنى فصحيح، ويكون على الحذف، وكما تقدم فإن أراد بالصُّنَاعَةَ، فليس بشيء؛ لأنه كأنه يلزم المطابقة. والجمهور على «مشتبهاً». وقرئ^(٤) شاذاً «متشابهاً» وغير متشابه كالثانية، وهما بمعنى واحد قال الزمخشري: «كقولك اشبه الشيطان، وتشابها كاستَوَيَا وتَسَاوَيَا والافتعال والتَّغَاوُلُ يشتركان كثيراً». انتهى وقد جمع بينهما في هذه الآية الكريمة في قوله «مشتبهاً وغير متشابه».

فصل في معنى «متشابه» في الآية

قال بعضهم: متشابه في اللون والشكل، مع أنها تكون مُتَشَابِهَةً في الطعم واللَّذَّةُ، فإن الأعناب والرمان قد تكون مُتَشَابِهَةً في الصورة واللون والشكل، مع أنها تكون مختلفة في الحلاوة والحُمُوضَة.

وقيل: إن أكثر الفواكه يكون ما فيها من القِشْرِ والعجم متشابهة في الطعم والخاصية.

وقال قتادة: مشتهياً وَرَقُّهَا مختلفاً^(٥) ثمرها؛ لأن وَرَقَّ الزيتون يشبه ورق الرمان. وقيل: إنك إذا أخذت عنقود العنب وجذت جميع حبَّاته نَاضِجَةً حلوة طيبة إلا حَبَّاتٍ مخصوصة لم تدرك، بل بقيت على أوَّل حالها في الحموضة والعُقُوصَة، وعلى هذا فبعض حَبَّات ذلك العنقود متشابه، وبعضها غير متشابه.

(١) جزء بيت لعمر بن أحمد وينسب للأزرق بن طرفة. والبيت بتمامه:

رمانِي بِأَمْرِ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئاً وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي

ينظر: الكتاب ٧٥/١، شرح الحماسة ٩٣٦/٢، الهمع ١١٦/١، الدرر ٨٥/١، الدر المصون ٣/١٤٣.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١٩٤/٤.

(٣) ينظر: الإملاء ٢٥٥/١.

(٤) ينظر: الدر المصون ١٤٢/٣، البحر المحيط ١٩٤/٤، إتحاف فضلاء البشر ٢٤/٢.

(٥) ينظر: الرازي ٩٠/١٣.

قوله: «إِلَى ثَمَرِهِ» متعلق بـ «انظروا» وهو بمعنى الرؤية، وإنما تَعَدَّتْ بـ «إِلَى» لما تَتَضَمَّنُهُ من التفكير.

وقرأ^(١) الأخوان «ثَمَرِهِ» بضمين، والباقون^(٢): بفتحيتين.

وقرئ^(٣) شاذاً بضم الأول، وسكون الثاني.

وأما قراءة^(٤) الأخوين فتحتمل أربعة أوجه:

أحدها: أن يكون اسماً مفرداً؛ كطُوب وعُنُق.

والثاني: أنه جمع الجمع، فثَمَر جمع: ثمار، وثمار جمع ثَمرة وذلك نحو: أكم جمع إكّام، وإكّام جمع أكّمة، فهو نظير كُتبان وكُتّب.

والثالث: أنه جمع «ثَمَر» كما قالوا: أسد وأسُد.

والرابع: أنه جمع: ثمرة.

قال الفارسي: «الأخسن أن يكون جمع ثَمرة، كخَشَبَة وخُشْب، وأكّمة وأكُم، ونظيره في المعتل: لابة ولُوب، وثاقَة ونوق، وسَاحَة وسُوح».

وأما قراءة^(٥) الجماعة، فالثَمَر اسم جنس، مفردة ثمرة، كشجر وشجرة، وبقر وبقرة، وجَرَز وجَرَزَة.

وأما قراءة^(٦) التسكين فهي تخفيف قراءة الأخوين وقيل: بل هي جمع «ثمرة» كبُذُن جمع «بَذَنَة»، ونقل بعضهم أنه يقال: ثمرة بزنة سمرة، وقياسها على هذا ثَمَر كَسَمَر يحذف التاء إذا قصد جمعه، وقياس تكسيره أثمار، كعضد وأغضاد.

وقد قرأ^(٧) أبو عمرو الذي في سورة «الكهف» بالضم وسكون الميم، فهذه القراءة التي هنا فصيحة كان قياس أبي عمرو أن يقرأهما شيئاً واحداً لولا أن القراءة مُسْتَدَّهَا النقل.

وقرأ أبو عمرو^(٨) والكنائي وقنبل «خُشْب» والباقون بالضم^(٩) فهذه القراءة نظير تيك.

وهذا الخلاف أعني في «ثمره» والتوجيه بعينه جارٍ في سورة يس [آية ٣٥] وأما

(١) ينظر: الدر المصون ١٤٣/٣، البحر المحيط ١٩٥/٤، الكشف ٥٢/٢، إتحاف فضلاء البشر ٢٥/٢، الحجة لأبي زرة (٢٦٤).

(٢) ينظر: الدر المصون ١٤٣/٣، البحر المحيط ١٩٥/٤، الكشف ٥٢/٢، إتحاف فضلاء البشر ٢٥/٢، الحجة لأبي زرة (٢٦٤).

(٣) ينظر: الدر المصون ١٤٣/٣، البحر المحيط ١٩٥/٤، الكشف ٥٢/٢، إتحاف فضلاء البشر ٢٥/٢، الحجة لأبي زرة (٢٦٤).

(٤) ينظر: الدر المصون ١٤٣/٣، البحر المحيط ١٩٥/٤.

(٥) ينظر: الدر المصون ١٤٣/٣. (٦) ينظر: الدر المصون ١٤٣/٣.

(٧) ينظر: الدر المصون ١٤٣/٣. (٨) ينظر: الدر المصون ١٤٣/٣.

(٩) ينظر: الدر المصون ١٤٣/٣، البحر المحيط ١٩٥/٤، إتحاف فضلاء البشر ٢٥/٢.

الذي في سورة «الكهف» ففيه ثلاث قراءات: فعاصم يقرؤه بفتحيتين، كما يقرؤه في هذه السورة، وفي يس فاستمر على عَمَلٍ واحد، والأخوان يقرآنه بضميتين في السور الثلاث، فاستمر على عمل واحد، وأما نافع وابن كثير وابن عامر فقرأوا في «الأنعام» و «يس» بفتحيتين، وقرأوا ما في «الكهف» بضميتين.

وأما أبو عمرو فقرأ ما في «الأنعام» و «يس» بفتحيتين، وما في «الكهف» بضممة وسكون، وقد ذكروا في توجيه الضمتين في «الكهف» ما لا يمكن أن يأتي في السورتين، وذلك أنهم قالوا في الكهف: الثَّمَرُ بالضم: المال، وبالفتح المأكول.

قوله: «إِذَا أَثْمَرَ» ظرف لقوله: «انْظُرُوا» وهو يحتمل أن يكون متمحضاً للظرف، وأن يكون شرطاً، وجوابه محذوف أو متقدم عند من يرى ذلك أي: إذا أثمر فانظروا إليه.

قوله: «وَيَنْعِهِ» الجمهور^(١) على فتح الباء مِنْ «يَنْعِهِ» وسكون النون.

وقرأ^(٢) ابن محيصن بضم الباء، وهي قراءة قتادة والضحاك.

وقرأ إبراهيم^(٣) بن أبي عَبْلَةَ واليماني: يانعة، ونسبها الزمخشري^(٤) لابن محيصن، فيجوز أن يكون عنه قراءتان، والينع بالفتح والضم مصدر يَنْعَتِ الثمرة؛ أي: نضجت، والفتح لغة «الحجاز» والضم لغة بعض «نجد»، ويقال أيضاً: يَنْع بضم الباء والنون ويُنوع بواو بعد ضمتين.

وقيل: اليَنْع بالفتح جمع «يانع» كناجر وتَجَر، وصاحب وصَحْب، ويقال: يَنْعَت الثمرة، وأينعت ثلاثياً ورباعياً بمعنى.

وقال الحجاج: «أرى رءوساً قد أُيْنَعَتْ وحن قِطَافُهَا»، ويانع: اسم فاعل.

وقيل: أينعت الثمرة وينعت اخْمَرَتْ قاله الفراء^(٥)، ومنه الحديث في المُلَاعَنَةِ: «إِنْ وَلَدَتْهُ اخْمَرَتْ مِثْلَ الْيَنْعَةِ»^(٦). وهي خَزَزَةٌ حمراء، قيل: هي العقيق، أو نوع منه ويقال: يَنْعَت تَيْنَع بفتح العين في الماضي وكسرهما في المستقبل، هذا قول أبي عبيد^(٧) وأنشد: [المديد]

٢٢٧٦ - فِي قَبَابٍ حَوْلَ دَسْكَرَةٍ حَوْلَهَا الرُّيُثُونُ قَدْ يَنْعَمَا^(٨)

(١) ينظر: الدر المصون ١٤٣/٣، البحر المحيط ١٩٥/٤، الكشاف ٥٢/٢، إتحاف فضلاء البشر ٢٥/٢.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٤٣/٣، البحر المحيط ١٩٥/٤، الكشاف ٥٢/٢، إتحاف فضلاء البشر ٢٥/٢.

(٣) ينظر: الدر المصون ١٤٣/٣، البحر المحيط ١٩٥/٤، الكشاف ٥٢/٢، إتحاف فضلاء البشر ٢٥/٢.

(٤) ينظر: الكشاف ٥٢/٢. (٥) ينظر: معاني القرآن ١/٣٤٨.

(٦) سيأتي تخريجه في سورة النور، تفسير آيات اللعان.

(٧) ينظر: الرازي ٩١/١٣.

(٨) البيت للأحوص، وقيل لعبد الرحمن بن حسان أو للأخطل أو ليزيد بن معاوية ينظر: مجاز القرآن ١/

٢٠٢، معاني القرآن للزجاج ٢/٢٠٤، لسان العرب (دسكر - ينع) الكامل ١/٣٨٤، الخزانة ٧/٣١٢،

الدر المصون ١٤٤/٣.

وقال الليث بعكس هذا، أي بكسرهما في الماضي، ويفتحها في المستقبل وأينعت فهي تينع وتونع إيناعاً ويتعاً يفتح الياء ويتعاً بضم الياء، والنعت يانع ومونع. فإن قيل هذا في أول حال حدوث الثمرة، وقوله: «وينعه» أمر بالنظر في حال تمامها وكمالها، والمقصود منه أن هذه الثمار في أول حدوثها على صفات مخصوصة عند كمالها تنتقل إلى أحوال متضادة للأحوال السابقة.

قيل: إنها كانت موصوفة بالخضرة، فتصير سوداء، أو حمراء، أو صفراء، أو كانت موصوفة بالحموضة، وربما كانت في أول الأمر باردة بحسب الطبيعة، فتصير في آخر الأمر حارة بحسب الطبيعة، فحصول هذه التبدلات والتغيرات لا بد له من سبب ليس هو تأثير الطبايع والفصول والأنجم والأفلاك؛ لأن نسبة هذه الأفعال بأسرها إلى جميع هذه الأجسام المتباينة متساوية متشابهة، والنسب المتشابهة لا يمكن أن تكون سبباً لحدوث الحوادث المختلفة، ولما بطل إسناد حدوث هذه الحوادث إلى الطبايع والأنجم والأفلاك، وجب إسنادها إلى القادر الحكيم العليم المدبر لهذا العالم على وفق الرحمة والمصلحة والحكمة، فناسب ختام هذه الآية الكريمة بقوله: «إن في ذلك لآيات لقوم يؤمنون» للدلالة على ما تقدم في وُحْدَانِيَّتِهِ، وإيجاده المصنوعات المختلفة من أنها نابتة من أرض واحدة، وتُسقى بماء واحد، وهذه الدلائل إنما تنفع المؤمنين دون غيرهم، كقوله تبارك وتعالى: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢].

قال القاضي رحمه الله^(١): المراد لمن يطلب الإيمان بالله - تبارك وتعالى -؛ لأنه لمن آمن ولمن لا يؤمن فإن قيل: لم أوقع الاختلاف بين الخلق في هذه المسألة مع وجود مثل هذه الدلالة [الجلية الظاهرة القوية؟].

أجيب عنه بأن قوة الدليل لا تفيد ولا تنفع إلا إذا قدر الله للعبد حصول الإيمان، فكأنه قيل: هذه الدلالة على قوتها وظهورها دلالة لمن سبق قضاء الله تعالى في حقه بالإيمان. فأما من سبق قضاء الله له بالكفر لم ينتفع بهذه الدلالة ألبتة أصلاً فكان المقصود من هذه التخصيص التنبيه على ما ذكرنا.

قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْإِلَهِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ﴾ (١٠٠)

لما ذكر البراهين الخمسة من دلائل العالم الأعلى والأسفل على ثبوت الإلهية، وكمال القدرة والحكمة، ذكر بعد ذلك أن من الناس من أثبت لله شركاء، وهذه المسألة تقدم ذكرها، إلا أن المذكور هنا غير ما تقدم ذكره؛ لأن مثبتي الشريك طوائف منها عبدة

الأصنام فهم يقولون: الأصنام شركاء لله في العبودية والتكوين.

ومنها من يقول: مدبر هذا العالم هو الكواكب، وهؤلاء فريقان منهم من يقول: إنها واجبة الوجود لذواتها، ومنهم من يقول: إنها ممكنة الوجود لذواتها محدثة، خالقها هو الله تبارك وتعالى، إلا أنه تبارك وتعالى قَوَّضَ تدبير هذا العالم الأسفل إليها، وهؤلاء هم الذين نَظَرَهُمُ الخليل عليه السلام بقوله: ﴿لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦].

ومنها الذين قالوا: للعالم إلهان: أحدهما: يفعل الخير خالق النور والناس والدُّوَابِّ والأنعام والثاني: يفعل الشر، [وهو إبليس]^(١) خالق الظلمة، والسَّباع والحَيَّات والعقارب، وهم مذكورون هاهنا.

قال ابن عباس رضي الله عنهما والكلبي: نزلت هذه الآية في الزنادقة أثبتوا الشرك لإبليس [في الخلق]^(٢).

قال ابن عباس رضي الله عنهما: والذي يقوي هذا قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَبَّأً﴾^(٣) [الصفافات: ١٥٨] فإنما وصف بكونه من الجن؛ لأن لفظ الجن مشتق من الاستتار، والملائكة الروحانيون لا يرون بالعيون، فصارت كأنها مستترة عن العيون، فلهذا أطلق لفظ الجن عليها.

قال ابن الخطيب - رحمه الله -^(٤): هو مذهب المَجُوس، وإنما قال ابن عباس رضي الله عنهما: هذا قول الزنادقة؛ لأن المجوس يُلقَّبُونَ بالزنادقة^(٥)؛ لأن الكتاب الذي زعم زرادشت أنه نُزِّلَ عليه من عند الله تبارك وتعالى مسمى بالزند، والمنسوب إليه يسمى زندي، ثم أُعْرِبَ فقيلاً: زنديق، ثم جمع فقيلاً: الزنادقة.

واعلم أن المَجُوسَ قالوا في كل ما في هذا العالم من الخيرات فهو من يزدان، وجميع ما فيه من الشر فهو من اهرمن وهو المسمى بـ «إبليس» في شرعنا، ثم اختلفوا فقال أكثرهم: هو محدث، ولهم في كيفية حدوثه أقوال عجيبة^(٦).

وقال بعضهم: إنه قَدِيمٌ أَزَلِيٌّ، واتفقوا أنه شريك لله - تعالى - في تدبير هذا العالم، فَخَيَّرَهُ من الله تبارك وتعالى، وَشَرَّهُ من إبليس لَعَنَهُ الله، فهذا شرح قول ابن عباس رضي الله عنهما^(٧).

فإن قيل: القوم أثبتوا لله شريكاً واحداً، وهو إبليس، فكيف حكى الله تعالى عنهم أنهم أثبتوا لله شركاء.

فالجواب: أنهم يقولون: عَسَكَرُ الله هم الملائكة، وعسكر إبليس هم الشياطين،

(٢) سقط في ب.

(١) سقط في ب.

(٣) ذكره القرطبي في «تفسيره» (٣٤/٧) عن الكلبي وذكره الرازي في تفسيره (٩٢/١٣) عن ابن عباس.

(٤) ذكره الرازي في «تفسيره» (٩٢/١٣). (٥) ينظر: الفخر الرازي (٩٢/١٣).

(٧) ينظر: الرازي (٩٣/١٣).

(٦) ينظر: الرازي (٩٢/١٣).

والملائكة فيهم كثرة عظيمة، وهم أرواح طاهرة مُقَدَّسَةٌ يُلْهَمُونَ الأرواح البشرية للخيرات والطاعات، والشياطين فيهم أيضاً كثرة عظيمة تلقي الوسوس الخبيثة إلى الأرواح البشريَّة، والله تبارك وتعالى مع عَسْكَرِهِ من الملائكة يحاربون إبليس مع عَسْكَرِهِ من الشياطين، فلهذا حكى الله تبارك وتعالى عنهم أنهم أثبتوا لله شركاء الجن^(١).

قوله: «شُرَكَاءُ الْجِنِّ» الجمهور^(٢) على نصب «الجن» وفيه خمسة أوجه:

أحدها: وهو الظاهر أن الجنَّ هو المفعول الأوَّل.

والثاني: هو «شركاء» قدم، و «الله» متعلِّق بـ «شركاء»، والجعل هنا بمعنى التَّصْيِير، وفائدة التقديم كما قال الزمخشري^(٣) اسْتِعْظَامُ أَنْ يَتَخَذَ اللهُ شَرِيكَ مِنْ كَانَ مُلْكاً أَوْ جَنِيّاً أَوْ إِنْسِيّاً، ولذلك قدم اسم الله - تبارك وتعالى - على الشركاء انتهى. ومعنى كونهم جعلوا الجنَّ شركاء لله هو أنهم يَغْتَقِدُونَ أَنَّهُمْ يَخْلُقُونَ مِنَ الْمَضَارِّ وَالْحَيَّاتِ وَالسَّبَاعِ، [كما جاء في التفسير]^(٤).

وقيل: ثُمَّ طائفة من الملائكة يُسَمَّوْنَ الْجِنَّ كان بعض العرب يعبدها.

الثاني: أن يكون «شركاء» مفعولاً أوَّل، و «الله» متعلِّق بمحذوف على أنه المفعول الثاني، و «الجن» بدل من «شركاء» أجاز ذلك الزمخشري^(٥)، وابن عطية^(٦)، والحوافي، وأبو البقاء^(٧)، ومكي بن أبي طالب^(٨) إلا أن مكياً لما ذكر هذا الوجْه جعل اللام من «الله» مُتَعَلِّقَةً بـ «جعل» فإنه قال: الجنَّ مفعول أوَّل لـ «جَعَلَ» و «شركاء» مفعول ثانٍ مقدم، واللام في «الله» متعلِّقة بـ «شركاء» وإن شِئْتَ جَعَلْتَ «شركاء» مفعولاً أوَّل، و «الجن» بدلاً من «شركاء»، و «الله» في موضع المفعول الثاني، واللام متعلِّقة بـ «جعل».

قال شهاب الدين^(٩): بعد أن جعل «الله» مفعولاً ثانياً كيف يُتَصَوَّرُ أن يجعل اللام متعلِّقة بالجعل؟ هذا ما لا يجوز لأنه لما صار مفعولاً ثانياً تعيَّن تعلُّقه بمحذوف على ما عرفته غير مرَّة.

قال أبو حيَّان^(١٠): «وما أجازوه» - يعني الزمخشري ومن معه - لا يجوز؛ لأنه يصح للبدل أن يحل محلَّ المبدل منه، فيكون الكلام منتظماً لو قلت: وجعلوا الله الجنَّ لم يصح، وشرط البدل أن يكون على نيَّة تَكَرَّرِ العامل على أشهر القولين، أو معمولا للعامل في المبدل منه على قول، وهذا لا يصح هنا ألَبَتَ لما ذكرنا.

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٤٥/٣، البحر المحيط ١٩٦/٤، الكشاف ٥٢/٢.

(٣) الكشاف ٥٢/٢. (٧) ينظر: الإملاء ٢٥٥/١.

(٤) سقط في ب. (٨) ينظر: المشكل ٢٨٢/١.

(٥) ينظر: الزمخشري ٥٢/٢. (٩) ينظر: الدر المصون ١٤٤/٣.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز ٣٢٩/٢. (١٠) ينظر: البحر المحيط ١٩٦/٤.

قال شهاب الدين^(١) - رحمه الله تعالى - هذا القول المنسوب للزمخشري، ومن ذكر معه سبقهم إليه الفراء^(٢) وأبو إسحاق^(٣)، فإنهما أجازا أن يكونا مفعولين قدم ثانيهما على الأول، وأجازا أن يكون «الجن» بدلاً من «الشركاء» ومفسراً للشركاء هذا نص عبارتهم، وهو معنى صحيح أعني كون البَدَل مفسراً، فلا معنى لرد هذا القول، وأيضاً فقد ردّ على الزمخشري^(٤) عند قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ آعْبُدَ﴾ [المائدة: ١١٧] فإنه لا يلزم في كل بدل أن يحل محل المبدل منه، قال: «ألا ترى إلى تجويز النحويين «زيد مررت به أبي عبد الله» ولو قلت: «زيد مررت بأبي عبد الله» لم يجز إلا على رأي الأخفش»، وقد سبق هذا في «المائدة» فقد قرّر هو أنه لا يلزم حُلُولُ البَدَل مَحَلَّ المبدل منه، فكيف يَرُدُّ به هنا؟

الثالث: أن يكون «شركاء» هو المَفْعُولُ الأول، و «الجن» هو المفعول الثاني قاله الحوفي، وهذا لا يَصِحُّ لِمَا عَرَفْتَ أَنَّ الأول في هذا الباب مبتدأ في الأصل، والثاني خبر في الأصل، وتقرّر أنه إذا اجتمع مَعْرِفَةٌ ونكرة جَعَلَتِ المعرفة مبتدأ، والنكرة خبراً من غير عكس، إلا في ضرورة تقدّم التَّثْبِيهِ على الوارد منها.

الرابع: أن يكون «شركاء الجن» مفعولين على ما تقدّم بيانه، و «الله» متعلق بمحذوف على أنه حال من «شركاء»؛ لأنه لو تأخّر عنها لجاز أن يكون صفة لها قاله أبو البقاء^(٥)، وهذا لا يَصِحُّ؛ لأنه يصير المعنى: جعلوهم شركاء في حال كونهم لله، أي: مملوكين، وهذه حال لازمة لا تَنفَكُ، ولا يجوز أن يقال: إنها غير منتقلة؛ لأنها مؤكدة؛ إذ لا تأكيد فيها هنا، وأيضاً فإن فيه تَهْيِئَةَ العامل في معمول وقطعه عنه، فإن «شركاء» يطلب هذا الجاز ليعمل فيه، والمعنى مُنْصَبٌّ على ذلك.

الخامس: أن يكون «الجن» مَنُصُوباً بفعل مضمّر جواب لسؤال مقدر، كأن سائلاً سأل، فقال بعد قوله تعالى ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾: مَنْ جَعَلُوا لله شركاء؟ فقل: الجن، أي: جعلوا الجن.

نقله أبو^(٦) حيّان عن شيخه أبي جعفر بن الزبير، وجعله أحسن مما تقدم؛ قال: «ويؤيد ذلك قراءة أبي حيوة^(٧)، ويزيد بن قطيب «الجن» رفعاً على تقدير: هم الجن جواباً لمن قال: جعلوا لله شركاء؟ فقل: هم الجن، ويكون ذلك على سبيل الاستعظام لما فعلوه، والاستيقاض بمن جعلوه شريكاً لله تعالى».

(١) ينظر: الدر المصون ١٤٤/٣ - ١٤٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٣٠٥/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٣٤٨/١.

(٤) ينظر: الإملاء ٢٥٥/١.

(٥) ينظر: الكشف ٥٢/٢.

(٦) ينظر: البحر المحيط ١٩٦/٤.

(٧) ينظر: البحر المحيط ١٩٦/٤، الدر المصون ١٤٥/٣، والمحرم الوجيز ٣٢٩/٢.

وقال مكي^(١): «وأجاز الكسائي رفع «الجن» على معنى هم الجن». فلم يزوها عنه قراءة، وكأنه لم يطلع على أن غيره قرأها كذلك.

وقرأ شعيب بن أبي حمزة^(٢)، ويزيد بن قطيب، وأبو حيوة في رواية عنهما أيضاً «شركاء الجن» بخفض «الجن».

قال الزمخشري^(٣): «وقرئ بالجر على الإضافة التي للتبيين، فالمعنى: أشركوهم في عبادتهم؛ لأنهم أطاعوهم كما أطاعوا الله».

قال أبو حيان^(٤): «ولا يتضح معنى هذه القراءة؛ إذ التقدير: وجعلوا شركاء الجن لله».

قال شهاب الدين^(٥): «معناها واضح بما فسره الزمخشري^(٦) في قوله، والمعنى: أشركوهم في عبادتهم إلى آخره، ولذلك سماها إضافة تبيين أي أنه بين الشركاء، كأنه قيل: الشركاء المطيعين للجن».

قوله: «وخلقهم».

الجمهور^(٧) على «خلقهم» بفتح اللام فعلاً ماضياً، وفي هذه الجملة احتمالان:

أحدهما: أنها حالية فـ «قد» مضمرة عند قوم، وغير مضمرة عند آخرين.

والثاني: أنها مُستأنفة لا محل لها، والضمير في «خلقهم» فيه وجهان:

أحدهما: أنه يعود على الجاعلين، أي: جعلوا له شركاء، مع أنه خلقهم وأوجدهم

منفرداً بذلك من غير مشاركة له في خلقهم، فكيف يشركون به غيره ممن لا تأثير له في خلقهم؟

والثاني: أنه يعود على الجن، أي: والحال أنه خلق الشركاء، فكيف يجعلون

مخلوقه شريكاً له؟

وقرأ يحيى^(٨) بن يعمر: «وخلقهم» بسكون اللام.

قال أبو حيان^(٩) - رحمه الله -: «وكذا في مصحف عبد الله».

قال شهاب الدين^(١٠): قوله: «وكذا في مصحف عبد الله» فيه نظرٌ من حيث إن

الشكل الاصطلاحي أعني ما يدل على الحركات الثلاث، وما يدل على السكون كالجاء منه كانت حيث مصاحف السلف منها مجردة، والضبط الموجود بين أيدينا اليوم أمر

(١) ينظر: المشكل ٢٨٢/١.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٤٥/٣، البحر المحيط ١٩٦/٤.

(٣) ينظر: الكشف ٥٢/٢. (٤) ينظر: البحر المحيط ١٩٦/٤.

(٥) ينظر: الدر المصون ١٤٥/٣. (٦) ينظر: الكشف ٥٢/٢.

(٧) ينظر: الدر المصون ١٤٥/٣، البحر المحيط ١٩٦/٤.

(٨) ينظر: الدر المصون ١٤٦/٣، البحر المحيط ١٩٦/٤.

(٩) ينظر: البحر المحيط ١٩٧/٤. (١٠) ينظر: الدر المصون ١٤٦/٣.

حادث، يقال: إن أول من أحدثه يحيى بن يعمر، فكيف يُنسب ذلك لمُصَحِّف عبد الله بن مسعود؟

وفي هذه القراءة تأويلان:

أحدهما: أن يكون «خَلَقَهُم» مصدراً بمعنى اختلاقهم.

قال الزمخشري^(١): أي اختلاقهم للإفك، يعني: وجعلوا لله خَلَقَهُم حيث نسبوا قبائحهم إلى الله في قولهم: «وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا» انتهى.

فيكون «الله» هو المفعول الثاني قُدِّمَ على الأول.

والتأويل الثاني: أن يكون «خَلَقَهُم» مَصْدَرًا بمعنى مخلوقهم، فيكون عَطْفًا على «الجن»، ومفعوله الثاني محذوف، تقديره: وجعلوا مخلوقهم وهو ما يَنْجُتُونَ من الأصنام كقوله تعالى: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْجُتُونَ﴾ [الصفافات: ٥٩] شركاء الله تعالى.

قوله تعالى: «وَحَرِّقُوا» قرأ الجمهور^(٢) «حَرِّقُوا» بتخفيف الراء، ونافع بتشديدها.

وقرأ ابن^(٣) عباس بالحاء المهملة والفاء وتخفيف الراء، وابن عمر كذلك أيضاً، إلا أنه شَدَّدَ الراء، والتخفيف في قراءة الجماعة بمعنى الاختلاق.

قال الفراء^(٤): يقال: «خَلَقَ الْإِفْكَ وَحَرَّقَهُ وَخَتَلَقَهُ وَافْتَرَاهُ وَفَتَعَلَهُ وَحَرَّصَهُ» بمعنى كذب فيه.

والتشديد للتكثير، لأن القائلين بذلك خَلَقُوا كثير وجَمٌّ غفير.

وقيل: هما لغتان، والتخفيف هو الأصل [وحكى الزمخشري أنه سئل الحسن عن هذه الكلمة، فقال: كلمة عربية كانت العرب تقولها كان الرجل إذا كذب كَذْبَةً في نادي القوم يَقُولُ له بعضهم: قد خرقها والله أعلم]^(٥).

وقال الزمخشري^(٦): «ويجوز أن يكون من خَزَقِ الثوب إذا شَقَّه، أي: اشتقوا له بَيِّنٌ وبناتٍ»

وأما قراءة الحاء المهملة فمعناها التزوير، أي: زَوَّروا له أولاداً؛ لأن المَزُورَ مُحَرَّفٌ وَمُعَيَّرٌ الحق إلى الباطل.

وقوله: «بِغَيْرِ عِلْمٍ» فيه وجهان:

(١) ينظر: الكشف ٥٣/٢.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٤٦/٣، البحر المحيط ١٩٦/٤، إتحاف فضلاء البشر ٢٥/٢، حجة أبي زرة ص (٢٦٤).

(٣) ينظر: الدر المصون ١٤٦/٣، البحر المحيط ١٩٦/٤، إتحاف فضلاء البشر ٢٥/٢، حجة أبي زرة ص (٢٦٤).

(٥) سقط في أ.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٣٤٨/١.

(٦) ينظر: الكشف ٥٣/٢.

أحدهما: أنه نَفَثَ لمصدر محذوف؛ أي: حَرَقُوا له حَرْقاً بغير علمٍ قاله أبو البقاء^(١)، وهو ضعيف المعنى.

الثاني: وهو الأحسن: أن يكون منصوباً على الحال من فاعل «حَرَقُوا» أي: افتعلوا الكذب مُصاحِبِينَ للجهل وهو عدم العلم كقول اليهود ﴿عَزَّزْتُ أَبْنَاءَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] وقول النصارى: ﴿الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] وقول كُفَّار العرب: الملائكة بناتُ الله، ثم إنه تبارك وتعالى نَزَّهَ نفسه، فقال: «سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ»، والمقصود تَنْزِيهِهُ الله تعالى عن كل ما لا يليقُ به.

واعلم أنه تبارك وتعالى حكى عن الكُفَّارِ أنه أثبتوا له بَنِينَ وبنات، أما الذين أثبتوا البَنِينَ فمنهم النُّصارى، وقوم من اليهود، وأما الذين أثبتوا البنات فهم العرب الذين يَقُولُونَ: الملائكة بناتُ الله.

وقوله: «بِغَيْرِ عِلْمٍ» كالتثنية على ما هو الدليل القاطع على فسادِ هذا القول؛ لأن الإله يجب أن يكون واجبُ الوجود لذاته [فولده إما أن يكون واجب الوجود لذاته، أو لا يكون، فإن كان واجب الوجود لذاته]^(٢) كان مُسْتَقِلًّا بنفسه قائماً بذاته لا تعلق له في وجوده بالآخر، ومن كان كذلك لم يكن له وَلَدٌ أَلْبَنَةٌ؛ لأن الولد مُشْعَرٌ بالفرعية والحاجة. وإن كان مُمَكِّنَ الوجود، فحينئذ يكون وجودُهُ بإيجاد واجب الوجود لذاته، فيكون عَبْدًا له لا ولدًا له، فثبت أن من عرف أن الإله ما هو اِمْتَنَعَ من أن يُثَبِّتَ له البنات والبنين.

وأيضاً فإن الولد يحتاج إليه ليقوم مقامه بعد فناءه، وهذا إنما يُقال في حَقِّ مَنْ يَفْتَنُ، أما من تقدَّس عن ذلك لم يعقل الولد في حقِّه.

أيضاً فإن الولد يشعر بكونه مُتَوَلِّدًا عن جُزءٍ من أجزاء الوالد، وذلك إنما يعقل في حَقِّ المُركَّبِ من الأجزاء، أما الفرد الواجب لذاته فَمُحَالٌ، فمن علم ما حقيقة الله؛ اسْتَحَالَ أن يقول: له ولد، فكان قوله تبارك وتعالى: ﴿وَحَرَقُوا لَمْ يَبِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ إشارة إلى هذه الدقيقة.

قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَتَى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (١٠١) ذَلِكَمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ (١٠٢)

لما بيّن فساد أقوال المشركين شرَّع في إقامة الدلالة على فساد قول من يثبت له الولد، فقال: «بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ».

والإبداع: عبارة عن تكوين الشيء من غير سَبَقٍ مثالي، وتقدّم الكلام عليه في «البقرة».

وقرأ الجمهور^(١) برفع العين، وفيها ثلاثة أوجه:

أظهرها: أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو بَدِيعٌ، فيكون الوقف على قوله: «والأرض» فهي جملة مستقلة بنفسها.

الثاني: أنه فاعل بقوله: «تعالى»، أي: تعالى بديع السموات، وتكون هذه الجملة الفعلية مَعطوفة على الفعلِ المقدّر قبلها، وهو النَّاصِبُ لـ «سبحان» فإن «سبحان» كما تقدّم من المصادرِ اللازم إضمار ناصبها.

الثالث: أنه مبتدأ وخبره ما بعده من قوله: «أَنِّي يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ».

وقرأ المنصور^(٢) «بديع» بالجر قال الزمخشري^(٣): ردّا على قوله: «وجعلوا لله»، أو على «سبحانه» كذا قاله، ولم يبين على أي وجه من وجوه الإعراب هو وكذا أبو حيّان - رحمه الله - حكاه عنه ومُرّ عليه، ويريد بالرد كونه تابعاً، إما: لله، أو للضمير المجرور في «سُبْحَانَهُ»، وتبعيته له على كونه بدلاً من «الله» تعالى أو من الهاء في «سُبْحَانَهُ»، ويجوز أن يكون نَعْتاً لله على أن تكون إضافة «بديع» مَخْصَةً كما ستعرفه.

وأما تَبَعِيَّتُهُ للهاء فيتعين أن يكون بدلاً، ويمتنع أن يكون نَعْتاً، وإن اعتقدنا تعريفه بالإضافة لمُعَارِضٍ آخر، وهو أن الضمير لا ينعت إلا ضمير الغائب على رأي الكسائي، فعلى رأيه قد يجوز ذلك.

وقرأ أبو صالح الشامي^(٤): «بديع» نصباً، ونَضْبُهُ على المَدَح، وهي تؤيد قراءة الجر، وقراءة الرفع المتقدمة يحتمل أن تكون أَصْلِيَّةُ الإِتْبَاعِ بالجر على البَدَلِ ثم قطع التابع رفعاً.

و «بديع» يجوز أن يكون بمعنى «مُبْدِع» وقد سَبَقَ معناه، أو تكون صِفَةً مشبهة أضيفت لمرفوعها، كقولك: فلان بديعُ الشعر، أي: بديع شعره، وعلى هذين القولين، فإضافته لَفْظِيَّةٌ؛ لأنه في الأوّل من باب إضافة اسم الفاعل إلى منصوبه، وفي الثاني من باب إضافة الصفة المشبهة إلى مرفوعها، ويجوز أن تكون بمعنى عديم النظير والمثل فيهما، كأنه قيل: البديع في السموات والأرض، فالإضافة على هذا إضافة مَخْصَةٌ.

قوله: ﴿أَنِّي يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ﴾ «أَنِّي» بمعنى «كيف» [أو «من أين»]^(٥) وفيها وجهان:

أحدهما: أنها خبر كان الناقصة، و «له» في محل نصب على الحال، و «ولد» اسمها،

(١) ينظر: الدر المنصور ١٤٦/٣.

(٤) ينظر: الدر المنصور ١٢٥/٣، البحر المحيط

(٢) ينظر: الدر المنصور ١٤٦/٣.

١٨٥/٤، إتحاف فضلاء البشر ٢٢/٢.

(٣) ينظر: الكشف ٥٣/٢.

(٥) سقط في ب.

ويجوز أن تكون مَنْصُوبَةٌ على التشبيه بالحال أو الظرف، كقوله: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨].. والعامل فيها قال أبو البقاء^(١): «[يكون]»^(٢) وهذا على رأي من يجيز في «كان» أن تعمل في الأحوال والظروف وشبههما، و«له» خبر يكون، و«ولد» اسمها. ويجوز في «يكون» أن تكون تامة، وهذا أحسن أي: كيف يوجد له ولد، وأسباب الولدية مُتَّفِقَةٌ؟

قوله: ﴿وَلَوْ تَكَّنْ لَمْ صَحِبْهُ﴾ هذه «الواو» للحال، والجملة بعدها في محل نصب على الحال من مضمون الجملة المتقدمة، أي: كيف يُوجد له ولد، والحال أنه لم يكن له رَوْجٌ، وقد عَلِمَ أن الولد إنما يكون من بين ذكرٍ وأنثى، وهو مُتَزَّةٌ عن ذلك والجمهور^(٣) على «تكن» بالتاء من فوق.

وقرأ النخعي^(٤) بالياء من تحت وفيه أربعة أوجه:

أحدها: أن الفعل مسند إلى «صاحبة» أيضاً كالقراءة المشهورة، وإنما جاز التذكير لِلْفَضْلِ كقوله: [الوافر]

٢٢٧٧ - لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَاطُ أُمَّ سَوَاءٍ^(٥)

وقول القائل: [البسيط]

٢٢٧٨ - إِنْ أَمْرًا غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةً بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورٌ^(٦)

وقال ابن عطية^(٧): «وتذكير «كان» وأخواتها مع تأنيث اسمها أسهل من ذلك في سائر الأفعال».

قال أبو حيَّان^(٨) - رحمه الله -: «ولا أعرف هذا عن النحويين، ولم يُفَرِّقُوا بين «كان» وغيرها».

قال شهاب^(٩) الدين: هذا كلامٌ صحيح، ويؤيده أن الفارسي وإن كان يقول بِحَرْفِيَّةِ

(٢) سقط في ب.

(١) ينظر: الإملاء ٢٥٦/١.

(٤) ينظر: الدر المصون ١٤٧/٣ المحتسب ٢٢٤/١.

(٣) ينظر: الدر المصون ١٤٧/٣.

(٥) صدر بيت لجرير وعجزه:

على باب استها صلب وشام

ينظر: ديوانه ٢٨٣/٢، المقتضب ١٤٥/٢، الإنصاف ١٧٥/١، الأمالي لابن الشجري ١٥٣/٣، الدر المصون ١٤٧/٣.

(٦) ينظر: الإنصاف ١٧٤/١، تخلص الشواهد ص(٤٨١)، الخصائص ٤١٤/٢، الدرر ٢٧١/٦، شرح

الأسموني ١٧٣/١، شرح شذور الذهب ص(٢٢٤)، شرح المفصل ٩٣/٥، اللسان (غرر)، اللمع

ص(١١٦)، المقاصد النحوية ٤٧٦/٢، همع الهوامع ١٧١/٢، البحر ٣٩٣/٢.

(٨) ينظر: البحر المحيط ١٩٧/٤.

(٧) ينظر: المحرر الوجيز ٣٢٩/٢.

(٩) ينظر: الدر المصون ١٤٨/٣.

بعضها كـ «ليس»، فإنه لا يجوز حَذَفَ التاء منها لو قلت: «ليس هند قائمة» لم يَجُزْ.
 الثاني: أن في «يكون» ضميراً يعود على الله تعالى، و «له» خبر مُقَدَّم، و «صاحبة» مبتدأ مؤخر، والجملة خبر «يكون».

الثالث: أن يكون «له» وخَدَهُ هو الخبر، و «صاحبة» فاعل به لاغْتِمَادِهِ وهذه أولى مِمَّا قبله، لأن الجارَّ أَقْرَبُ إلى المفرد، والأصل في الأخبار الإفراد.

الرابع: أن في «يكون» ضمير الأمر والشأن، و «له» خبر مُقَدَّم، و «صاحبة» مبتدأ مؤخر، والجملة خبر «يكون» مفسرة لضمير الشأن، ولا يجوز في هذا أن يكون «له» هو الخبر وخَدَهُ، و «صاحبة» فاعل به، كما جاز في الوجه قبله.

والفرق أن ضمير الشأن لا يُفسر إلا بجملة صريحة، وقد تقدّم أن هذا النوع من قبيل المفردات، و «[تكن]»^(١) يَجُوزُ أن تكون التائِصَةُ أو التامة حسبما تقدّم فيما قبلها.

وقوله: «وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ» هذه جملة إخبارية مُسْتَأَنَفَةٌ، ويجوز أن تكون حالاً وهي حال لازمة.

فصل في إبطال نسبة الولد إلى الله تعالى عن ذلك

اعلم أن المَفْصُودَ من الآية بيان إبطال من يثبت الولد منه تبارك وتعالى، فيقال لهم: إما أن تريدوا بكونه ولدًا لله تبارك وتعالى [كما هو المعهود من كون الإنسان ولدًا لأبيه]^(٢) أو أبدعه من غير تقدّم نُطْقَةٍ ووالد، وإما أن تريدوا بكونه ولدًا لله كما هو المألوف، وإما أن تريدوا بكونه ولدًا لله مفهوماً ثالثاً مغايراً لهذين المفهومين، أما الأول فباطل؛ لأنه - تبارك وتعالى - وإن كان يحدث الحوادث في مثل هذا العالم الأسفل، بناء على أسباب معلومة، إلا أن النصارى يسلمون أن العالم الأسفل محدث.

فصل في رد شبهة النصارى

وإذا كان كذلك لزمهم الاعتِرَافُ بأن الله - تعالى - خلق السَّمَوَاتِ والأرض من غير سبق مادّة، وإذا كان كذلك وَجِبَ أن يكون إَخْدَاتُهُ للسَّمَوَاتِ والأرض إِبْدَاعاً، فلو لزم من مجرد كونه مُبْدِعاً [لإحداث عيسى - عليه الصَّلَاة والسلام - كونه والدًا له لزم من كونه مُبْدِعاً]^(٣) للسَّمَوَاتِ والأرض أن يكون والدًا لهما، وذلك مُحَالٌ، فلزم من كونه مُبْدِعاً لعيسى عليه الصَّلَاة والسلام ألا يكون والدًا لهما وهذا هو المراد من قوله: «بَدِيعُ السَّمَوَاتِ والأرض» وإنما ذكر السَّمَوَاتِ والأرض فقط، ولم يذكر ما فيهما، لأن حدوث ما في السَّمَوَاتِ والأرض ليس على سبيل الإبداع، أمّا حُدُوثُ ذَاتِ السَّمَوَاتِ والأرض،

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في أ.

فقد كان على سبيل الإبداع، فحصل الإبداع بِذِكْرِ السموات والأرض لا بذكر ما فيهما، وإن أرادوا من الولادة الأمر المعهود في الحيوانات، فهذا أيضاً باطل من وجوه:

أولها: أن الولادة لا تَصُحُّ إلا ممن له زوجة وشهوة ينفصل عنه بِجُزْءٍ في باطن تلك الصَّاحبة، وهذه الأحوال إنما تثبت في حَقِّ الجسم الذي يصح عليه الاجتماع والافتراق، والحركة والسكون والشهوة واللذة، وكل ذلك على خالق العالم مُحَالٌ، وهذا هو المراد من قوله: «أَتَى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً».

ثانيها: أن تحصيل الولد بهذا الطريق المعتاد إنما يصح في حق من لا يكون قادراً على الخلق، وأمّا الخالق لكل الممكنات، القادر على كل المحدثات، فإذا أراد إحداث شيء قال له: «كن فيكون» ومن كان هذا صفته يمتنع إحداث شخص بطريق الولادة، وهذا هو المراد من قوله: «خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ».

وثالثها: أن هذا الولد إما أن يكون قديماً أو محدثاً، لا جائز أن يكون قديماً؛ لأن القديم يجب كونه واجب الوجود لِدَايَتِهِ وما كان واجباً لذاته غني عن غيره، فيمتنع كونه ولداً لغيره، فبقي أن يكون الولد محدثاً، وإذا كان والداً كان محدثاً فنقول: إنه تبارك وتعالى عالم بجميع المَعْلُومَات، فإذا علم أن له في تحصيل الولد كمالاً ونفعاً أو يعلم أنه ليس الأمر كذلك، فإن كان الأول فلا وَقْتُ يفرض أن الله - تعالى - خلق هذا الولد فيه إلا والداعي إلى إيجاد هذا الولد كان حاصلاً قبله، فيلزم حُصُولُ الولد قبل ذلك، وهذا يوجب كون ذلك الولد أزلماً وهو مُحَالٌ.

وإن علم أنه ليس في تحصيل الولد كمال ونفع، فيجب ألا يحدثه ألبتة، وهذا هو المراد من قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ وأما الاحتمال الثالث فذلك باطلٌ غير مُتَّصِرٍ، ولا مفهوم للعقل، فالقول بإثبات الولادة بناء على ذلك مخض الجهل، وهو باطلٌ.

قوله: «ذَلِكُمْ» أي: ذلكم الموصوف بتلك الصفات المتقدمة لله تعالى فاسم الإشارة مبتدأ، و «الله» تعالى خبره، وكذا «ربكم»، وكذا الجملة من قوله: «لا إله إلا هو»، وكذا «خالق».

قال الزمخشري^(١): «وهو مبتدأ وما بعده أخبار مترادفة».

قال شهاب الدين^(٢): وهذا عند من يُجِيزُ تَعَدُّدَ الخبر مُطْلَقاً، ويجوز أن يكون «الله» وَخْدَهُ هو الخبر، وما بعده أبدالٌ، كذا قال أبو البقاء^(٣)، وفيه نظرٌ من حيث إن بعضها مُشْتَقٌّ، والبديل يَقِلُّ بِالمُشْتَقَّاتِ، وقد يقال: إنَّ هذه وإن كانت مُشْتَقَّةً ولكنها بالنسبة إلى

(١) ينظر: الكشف ٥٣/٢.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٤٨/٣.

(٣) ينظر: الإملاء ٢٥٦/١.

الله - تعالى - من حيث اختصاصها به صارت كالجواميد، ويجوز أن يكون «الله» تعالى هو البدل، وما بعده أخبار أيضاً.

ومن منع تعدد الخبر قدر قبل كل خبر مبتدأ أو يجعلها كلها بمنزلة اسم واحد، كأنه قيل: ذلك الموصوف هو الجامع بين هذه الصفات.

فصل في إثبات وحدانية الله تعالى

اعلم أنه - تبارك وتعالى - لما أقام الحجة على وجود الإله القادر المختار الحكيم، وبين فساد كل من ذهب إلى الإشراك، وفصل مذهبهم، وبين فساد كل واحد منها، ثم حكى مذهب من أثبت لله البين، وبين فساد القول بها بالدليل القاطع، فعند هذا ثبت أن إله العالم فرد أحد صمد منزلة عن الشريك والنظير، ومنزلة عن الأولاد، فعند هذا صرح بالنتيجة، فقال: ﴿ذَلِكَ كُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ﴾ ولا تعبدوا غيره، فهو المطلع بمهمات جميع العباد، وهو الذي يسمع دعاءهم وحاجتهم، وهو الوكيل لكل أحد على حصول مهماته.

اعلم أنه - تبارك وتعالى - بين في هذا السورة بالدلائل القاطعة الكثيرة افتقار الخلق إلى خالق وموجد ومبدع ومدبر، ولم يذكر دليلاً منفصلاً يدل على نفي الشركاء والأضداد والأنداد، بل نقل قولاً من أثبت الشريك من الجن، ثم أبطله ثم أتى بالتوحيد المخض بعده، فقال: ﴿ذَلِكَ كُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ﴾ وإقامة الدليل على وجود الخالق وتزييف دليل من أثبت لله - تعالى - شريكاً كيف يوجب الجزم بالتوحيد المخض، وللعلماء في إثبات التوحيد طرق:

أحدها: قال المتقدمون: الصانع الواحد كاف في كونه إلهاً للعالم ومدبراً له، والقول بالزائد على الواحد متكافئ، لأن الزائد على الواحد لم يدل الدليل على ثبوته، ولم يكن إثبات عدد أولى من إثبات عدد آخر، فلزم إما إثبات آلهة لا نهاية لها، وهو محال، أو إثبات عدد معين، مع أنه ليس ذلك العدد أولى من سائر الأغداد، وهو أيضاً محال، وإذا بطل القسمان تعين القول بالتوحيد.

الثاني: أن الإله القادر على كل الممكنات العالم بكل المعلومات كاف في تدبير العالم، فلو قدرت إلهاً ثانياً لكان ذلك الثاني إما أن يكون فاعلاً مختاراً أو موجد الشيء من حوادث العالم أولى بكون الأول باطلاً لأنه لما كان كل واحد منهما قادراً على جميع الممكنات، فكل فعل يفعله أحدهما صار كونه فاعلاً لذلك الفعل مانعاً للآخر عن تحصيل مقصوده ومقدوره، وذلك يوجب كون كل واحد منهما سبباً لعجز الآخر وهو محال، وإن كان الثاني لا يفعل فعلاً، ولا يوجد شيئاً كان ناقصاً معطلاً، وذلك لا يصلح للإلهية.

الثالث: أن الإله الواحد لا بد وأن يكون [كاملاً]^(١) في صفة الإلهية، فلو فرضنا إلهاً ثانياً لكان ذلك الثاني إما أن يكون مُشاركاً للأول في جميع صفات الكمال أو لا، فإن كان مشاركاً للأول في جميع صفات الكمال، فلا بد وأن يكون متميزاً بأمرها، إذ لو لم يحصل الامتياز [بأمر من الأمور لم يحصل التعدد والاثنية، وإذا حصل الامتياز بأمر ما، فذلك الأمر المميز إما أن يكون من صفات الكمال أو لا يكون، فإن كان من صفات الكمال مع أنه حصل الامتياز به]^(٢) لم يكن جميع صفات الكمال مشتركاً فيه بينهما وإن لم يكن ذلك المميز من صفات الكمال، فالموصوف به يكون مَوْصُوفاً بصفة ليست من صفات الكمال، وذلك نُقْصَان، فثبت بهذه الوجوه الثلاثة أن الإله الواحد كافٍ في تدبير العالم، وأن الزائد يجب نقيته.

تمسك العلماء - رضي الله عنهم - بقوله تبارك وتعالى «خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ» على أنه - تبارك وتعالى - هو الخالق لأعمال العباد قالوا: لأن أعمال العباد أشياء، والله خَالِقٌ لكل شيء بحكم هذه الآية، فوجب كونه خالقاً لها.

قالت المعتزلة^(٣): هذا اللَّفْظُ وإن كان عاماً إلا أنه حصل مع هذه الآية وجوه تدلُّ على أن أعمال العباد خارجة عن هذا العموم.

أحدها: أنه - تبارك وتعالى - قال: «خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاغْبُوهُ» ولو دخلت أعمال العباد تحته لصارَ تقدير الآية الكريمة: إنا خلقنا أعمالكم، فافعلوها بأعيانها أنتم مرة أخرى، وذلك قاسدٌ.

وثانيها: أنه - تبارك وتعالى - إنما [قال: «خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ» في معرض المدح والثناء على نفسه، فلو دخل تحت أعمال العباد لخرج عن كونه مدحاً؛ لأنه لا يليق به تعالى أن يَمْتَدِّحَ بِخَلْقِ الزنا واللواط، والسرقة والكفر.

وثالثها: أنه - تبارك وتعالى - قال بعد هذه الآية: «فَدَجَاءَكُمْ بِصَافِرٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ، وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا» وهذا تصريح بكون العبد مستقلاً بالفعل والترك، وأنه لا مانع له ألبيته من الفعل والترك، وذلك يدلُّ على أن فعل العبد غير مخلوق لله تعالى [إذ لو كان مخلوقاً لله - تعالى - لما]^(٤) كان العبد مستقلاً به؛ لأنه إذا أوجده الله تعالى امتنع من العبد دفعه، وإذا لم يوجده الله - تعالى - امتنع من العبد تحصيله، وإذا دلت الآية على كون العبد مستقلاً بالفعل والترك، وامتنع أن يقال: فعل العبد مخلوق لله تعالى ثبت أن قوله تعالى: «فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ، وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا» يوجب تخصيص ذلك العموم.

(١) سقط في ب.

(٤) سقط في ب.

(٥) سقط في أ.

(٣) ينظر: الرازي ١٣/١٠٠.

والجواب: أن الدليل العقلي قد ساعد على صحة ظاهر هذه الآية الكريمة؛ لأن الفعل موقوف على الداعي، وخالق الداعي هو الله - تعالى - ومجموع القدرة مع الداعي يوجب الفعل، وذلك [يقضي]^(١) كونه - تعالى - خالق كل شيء فاعبدوه، ويدل على أن كونه خالقاً لكل الأشياء سبب للأمر [بالعبادة]^(٢) لأنه رتب الأمر بالعبادة على كونه خالقاً للأشياء بقاء التعقيب، وترتيب الحكم مشعر بالسببية.

فصل في دحض شبهة للمعتزلة في الصفات وخلق القرآن

احتج كثير من^(٣) المعتزلة بقوله تبارك وتعالى: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ على نفي الصفات، وعلى كون القرآن مخلوقاً، أما نفي الصفات، فإنهم قالوا: لو كان - تعالى - عالماً بالعلم قادراً بالقدرة لكان ذلك العلم والقدرة إما أن يقال: إنهما قديمان أو محدثان، والأول باطل؛ لأن عموم قوله: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ يقتضي كونه - تبارك وتعالى - خالقاً لكل الأشياء وخَصَصْنَا هذا العموم بحسب ذاته تعالى ضرورة أنه يمتنع أن يكون خالقاً لنفسه، فيبقى على عمومه فيما عداه.

وإن قلنا بحدوث علم الله تعالى وقدرته، فهو باطل بالإجماع، ولأنه يلزم افتقار إيجاد ذلك العلم والقدرة إلى سبق علم آخر، وقدرة أخرى، وذلك محال. أما تمسكهم بهذه الآية على كون القرآن مخلوقاً فقالوا: لأن القرآن شيء وكل شيء فهو مخلوق لله - تبارك وتعالى - بحكم هذا العموم وأقصى ما في الباب أن هذا العموم دخله التخصيص في ذات الله - تبارك وتعالى - إلا أن العام المخصوص حجة في غير محل التخصيص.

وجوابه: أن تخصيص هذا العموم بالدلائل الدالة على أن كلام الله - تبارك وتعالى -

قديم.

قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ ﴿١١٣﴾

قال سعيد بن المسيب: لا تحيط به الأبصار.

وقال عطاء: كلت أبصار المخلوقين عن الإحاطة به.

وقال ابن عباس: لا تدركه الأبصار في الدنيا وهو يرى في الآخرة^(٤).

قوله: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ أي: لا يخفى عليه شيء ولا يفوته ﴿وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾.

قال ابن عباس: اللطيف بأوليائه، الخبير بهم^(٥).

وقال الأزهرى^(٦): اللطيف الرفيق بعباده.

(١) سقط في أ. ذكره القرطبي في تفسيره ٣٠٧/٧.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة ٣٤٧/١٣.

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: بالعداوة.

(٣) ينظر: الرازي ١٠٠/١٣.

وقيل: اللطيف الذي يُنسي العباد ذنوبهم لئلا يَحْجَلُوا، واللطافة ضد الكثافة، والمراد منه الرقة، وذلك في حق الله تعالى ممتنع، فوجب المصير إلى التأويل، وهو من وجوه^(١):

أحدها: لطف صنعه في تركيب أبدان الحيوانات من الأجزاء الدقيقة، والمنافذ الضيقة التي لا يعلمها أحد إلا الله تبارك وتعالى.

وثانيها: لَطِيفٌ بعباده حيث ينسي عليهم عند الطاعة، ويأمرهم [بالتَّوْبَةِ عند]^(٢) المعصية، ولا يقطع عنهم موادَّ رحمته، سواء كانوا مطيعين أو عُصاة.

وثالثها: لَطِيفٌ بهم حيث لا يأمرهم فوق طاقتهم، وينعم عليهم بما هو فوق استحقاقهم.

وأما الخبير فهو من الخير، وهو العلم، والمعنى: أنه لَطِيفٌ بعباده مع كونه عالماً بما هم عليه من ارتكاب المعاصي والقبايح.

وقال الزمخشري^(٣): اللَّطِيفُ معناه: أنه يلطف عن أن تُذركَ الأبصار الخبير بكل لطيف، فهو يُذركَ الأبصار ولا يلطف شيء عن إدراكه.

فصل فيما تدل عليه الآية

احتج أهل السُّنة بهذه الآية على أنه - تبارك وتعالى - لا تُذركَ الأبصار، وذلك مما يساعد الخصم عليه، وعليه بنوا استِدْلالَهُمْ على نفي الرؤية، فنقول: لو لم يكن تعالى جَائِزَ الرُّؤْيَةِ لما حَصَلَ التَّمَدُّحُ بقوله: «لا تُذركَ الأبصار»؛ ألا ترى أن الممدوح لا يَصِحُّ رؤيته، والعلوم والقدرة والإرادة والروائح والطعوم لا يَصِحُّ رؤية شيء منها ولا مدح شيء منها في كونها بحيث لا يَصِحُّ رؤيتها، فثبت أن قوله: «لا تُذركَ الأبصار» يفيد المدح، وثبت أن ذلك إنما يفيد المَدْحَ لو كان صَحِيحَ الرُّؤْيَةِ، وهذا يَدُلُّ على أن قوله تعالى: «لَا تُذَرِكُكَ الْأَبْصَارُ» يفيد كونه - تعالى - جَائِزَ الرُّؤْيَةِ، وتحقيقه أن الشيء إذا كان في نفسه بحيث يمتنع رؤيته، فحينئذ لا يَلْزَمُ من عدم رؤيته مَدْحٌ وتَعْظِيمٌ لذلك الشيء، أما إذا كان في نفسه جَائِزَ الرُّؤْيَةِ، ثم إنه قدر على حجب الأبصار عن رؤيته، وعن إدراكه كانت هذه الْقُدْرَةُ دَالَّةً على المدح والعظمة، فثبت أن هذه الآية دَالَّةٌ على أنه - تعالى - يجوزُ رُؤْيَتُهُ بحسب ذاته، وإذا ثبت هذا وجب الْقَطْعُ بأن المؤمنين يرونه يوم القيامة، والدليل عليه أن القائل قائلان قائل قال بجواز الرؤية، مع أن المؤمنين يرونه، وقال قال: لا يرونه، ولا تجوز^(٤) رؤيته.

(٣) ينظر: الكشف ٥٤/٢.

(١) ينظر: الفخر الرازي ١٣/١٠١.

(٤) سقط في أ.

(٢) في ب: بالطاعة عن.

فأما القول بأنه - تعالى - تجوز رؤيته، مع أنه لا يراه أحد من المؤمنين، فهذا قول لم يقل به أحد من الأمة، فكان باطلاً^(١).

الثاني: أن نقول: المراد بـ «الأبصار» في قوله: «لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ» ليس هو نفس الإبصار، فإن البَصَرَ لا يدرك شيئاً ألبتة في موضع من المواضع، بل المدرك هو المبصر، فوجب القطع بأن المراد من قوله: «لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ» هو إدراك المبصرين، ومعتزلة^(٢) البصرة يوافقون بناء على أنه - تعالى - يبصر الأشياء، فكان تعالى من جملة المبصرين، فقولته تعالى: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ يقتضي كونه تعالى مُبْصِراً لنفسه ومن قال: إن المؤمنين يرونه يوم القيامة، فدلّت الآية الكريمة على أنه جائز الرؤية، وعلى أن المؤمنين يرونه يوم القيامة، وإذا اختصرتنا هذا الاستدلال قلنا قوله تعالى: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ المراد منه إنما نفس البصر، أو المبصر على التقديرين يلزم كونه - تعالى - مبصراً لإبصار نفسه، أو كونه مبصراً لذات نفسه، وإذا ثبت هذا وجب أن يراه [المؤمنون]^(٣) يوم القيامة ضرورة أنه لا قائل بالفَرْقِ^(٤).

الثالث: أن لفظ «الأبصار» صيغة جَمْعٍ دَخَلَ عليها الألف واللام، فهي تفيد الاستغراق في قوله: ﴿تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾.

[فإذا كان كذلك كان قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾^(٥) يفيد أنه لا تراه جميع الأبصار، فهذا يفيد سَلْبَ الْعُمُومِ، ولا يفيد عموم السلب، وإذا عُرِفَ هذا فنقول: تخصيص هذا السلب بالمجموع يدل على ثبوت الحكم في بعض أفراد المجموع؛ ألا ترى أن الرجل إذا قال: إن زيدا ما ضربه كل الناس فإنه يفيد أنه ضربه بعضهم، وإذا قيل: إن محمداً ﷺ ما آمن به كل الناس أفاد أنه آمن به بعض الناس، فكذلك قوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ معناه أنه: لا تدركه كل الأبصار، فوجب أن يفيد أنه تُدْرِكُهُ بَعْضُ الْأَبْصَارِ أقصى ما في الباب أن يقال: هذا تمسك بدليل الخطاب، فنقول: هب أنه كذلك إلا أنه دليل صحيح؛ لأن بتقدير ألا يحصل الإذراك لأحد البتة كان تخصيص هذا السلب بالمجموع من حيث هو مجموع عبثاً، وصَوْنُ كلام الله - تعالى - عن العبث واجب.

الرابع: نقل أن ضرار بن عمرو الكوفي كان يقول: إن الله - تعالى - لا يرى بالعين، وإنما يرى بحاسة سادسة يخلقها يوم القيامة واحتج بهذه الآية الكريمة، فقال: دلّت [هذه] الآية الكريمة على تخصيص نفي إذراك الله - تبارك وتعالى - بالبصر، وتخصيص الحكم بالشيء يدل على أن الحال في غيره بخلافه، فوجب أن يكون إذراك الله - تبارك وتعالى - بغير البصر جائزاً في الجملة، ولما ثبت أن سائر الحواس الموجودة

(١) ينظر: الرازي ١٣/١٠٢.

(٢) ينظر: الرازي ١٣/١٠٣.

(٣) ينظر: الرازي ١٣/١٠٣.

(٤) سقط في أ.

(٥) سقط في أ.

الآن لا تَصْلُحُ لذلك وجب أن يقال: إنه تعالى يخلق يوم القيامة حَاسَةً سَادِسَةً بها تحصل رُؤْيَةُ الله - تعالى - ^(١) وإدراكه.

واستدلَّ المعتزلة بهذه الآية الكريمة على نفي الرُّؤْيَةِ من وجهين:

الأول: قالوا: الإِذْرَاكُ بِالْبَصَرِ عبارة عن الرُّؤْيَةِ بدليل لو قال قائل: أدركته ببصري، وما رأيته، أو قال: رأيته، وما أدركته ببصري، فإنَّ كلامه يكون متناقضاً، فثبت أن الإِذْرَاكَ بِالْبَصَرِ عبارة عن الرُّؤْيَةِ، وإذا ثبت هذا فنقول قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ يقتضي أنه لا يَرَاهُ شيء من الأبْصَارِ في شيء من الأحوال، ويدل على صِحَّة هذا العموم وجهان:

الأول: أنه يضح استثناء جميع الأشخاص، وجميع الأحوال عنه، فيقال: لا تدركه الأبصار إلا بصر فلان وإلا في الحالة الفلانية، والاستثناء يُخْرِجُ من الكلام ما لولاه لدخل، فثبت أن عُمُومَ هذه الآية الكريمة يُفِيدُ عموم النفي عن كُلِّ الأشخاص، وفي جميع الأحوال، وذلك يَدُلُّ على أن أحداً لا يرى الله - تعالى - في حالٍ من الأحوال.

الثاني: أن عائشة - رضي الله عنها - لما أنكرت قولَ ابنِ عباس - رضي الله عنه - في أنَّ محمداً ﷺ رأى ربه ليلة المعراج تَمَسَّكَتْ بهذه الآية، ولو لم تكن هذه الآية تفيد العموم بالنسبة إلى كُلِّ الأشخاص، وكُلِّ الأحوال لما تَمَّ ذلك الاستدلال، وكانت من أعظم ^(٢) الناس بلغة العرب.

الوجه الثاني: أن قوله: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ مَذْحٌ وثناء، فوجب أن يكون قوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ مَذْحاً وثناء، وإلا لزم أن يقال: إن ما ليس بِمَذْحٍ وثناء وَقَعَ في خلال ما هو مَذْحٌ وثناء، وذلك يوجب الرِّكَاكَةَ وهي غير لائِقَةٍ بكلام الله - تبارك وتعالى - وإذا ثبت هذا فنقول: كل ما كان عَدَمُهُ ^(٣) مَذْحاً، ولم يكن من بابِ الْفِعْلِ كان ثَبُوتُهُ نَقْصاً في حق الله - تبارك وتعالى - والنَّقْصَانُ على الله مُحَالٌ. واعلم أن الْقَوْمَ إنما قيدوا ذلك بما لا يكون من بابِ الْفِعْلِ؛ لأنه تعالى تَمَدَّحٌ يَنْفِي الظُّلْمَ عن نفسه في قوله: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْماً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٨] ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦] مع أنه تبارك وتعالى قَادِرٌ على الظُّلْمِ عندهم، وذكروا هذا القيد دَفْعاً لهذا النقص عن كلامهم فهذا [غاية] ^(٤) تقرير كلامهم في هذا الباب.

والجواب عن الأول من وجوه:

أحدها: لا نُسَلِّمُ أن إِذْرَاكَ الْبَصَرِ عبارة عن الرُّؤْيَةِ؛ لأن لَفْظَ الإِذْرَاكِ في أصل اللغة عبارة عن اللُّحُوقِ والوُضُوءِ؛ قال تعالى: ﴿قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمَذْكُونٌ﴾ [الشعراء: ٦١]

(٣) في أ: عريته.

(٤) سقط في أ.

(١) ينظر: الرازي ١٣/١٠٣.

(٢) في أ: أهل.

أَي لِمُلْحَقُونَ، وقال: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَذْرَكَهُ الْفَرْقُ﴾ [يونس: ٩٠] أي: لحقه، ويقال: أدرك فلان فلاناً، وأدرك الغلامُ الحلمَ، أي: بلغ، وأدركت الثمرة، أي: نَضَجَتْ، فثبت أن الإدراكَ هو الوُصُولُ إلى الشيء، وإذا عُرِفَ هذا فنقول المرئي إذا كان له حَدٌّ ونهايةً، وأدركه البَصَرُ بجميع حُدُوده وجوانبه ونهايته صارَ ذلك الإبصارُ كأنه أَخَاطَ به فَتَسَمَّى هذه الرؤيةُ إدراكاً.

أما إذا لم يُحِطِ البَصَرُ بجوانب المرئي لم تُسَمَّ تلك الرؤيةُ [إدراكاً، فالحاصل أن الرؤية] ^(١) جنسٌ تحته نوعان: رؤية مع الإحاطة [ورؤية لا مع الإحاطة، والرؤية مع الإحاطة] ^(٢) هي التي تسمى إدراكاً، فنفي الإدراك يفيد نفي الجنس، فلم يلزم من نفي الإدراكِ على الله - تعالى - نفي الرؤية عن الله، وهذا وَجْهٌ حَسَنٌ في الاعتراضِ على كلامهم، فإن قالوا: إن قلتم: إن الإدراك يُغَايِرُ الرؤية، فقد أَفْسَدْتُمْ على أنفسكم الوجوه الأربعة التي تَمَسَّكْتُمْ بها في هذه الآية الكريمة على إثبات الرؤية.

قلنا: هذا يفيد أنه إدراكٌ أَخَصُّ من الرؤية، وإثبات الأخصِّ يوجب إثبات الأعمِّ، أما نفي الأخصِّ فلا يوجب نفي الأعمِّ، فثبت أن البيانَ الذي ذَكَرْنَاهُ يبطل كلامهم، ولا يبطل كلامنا.

وثانيها: أن نقول: هَبْ أن الإدراك يفيد عموم النفي عن كل الأشخاص في كُلِّ الأحوال، فلا نُسَلِّمُ أنه يفيد نفي العموم، إلا أن نفي العموم غير، وعموم النفي غير، وقد دَلَّلْنَا على أن هَذَا اللَّفْظَ لا يفيد إلا نفي العموم، وَبَيَّنَّا أن نفي العموم يوجب ثبوت الخُصُوصِ ^(٣).

وأما قولهم: إن عَائِشَةَ تَمَسَّكَتْ بهذه الآية في نفي الرؤية، فنقول: معرفة مفردات اللغة إنما تُكْتَسَبُ من علماء اللغة، فأما كيفية الاستدلال بالدليل، فلا يُزَجَعُ فيه إلى التَّقْلِيدِ، وبالجُمْلَةِ فالدليل العقلي دَلٌّ على أن قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ﴾ يفيد نفي العموم وثبت بصريح العقل أن نفي لعموم مُغَايِرُ لعموم النفي، ومقصودهم إنما يَتِمُّ لو دَلَّتْ الآية الكريمة على عُمُومِ النفي، فَسَقَطَ كَلَامُهُمْ ^(٤).

وثالثها: أن نقول: صيغة الجَمْعِ كما تُحْمَلُ [على الاستغراق فقد تُحْمَلُ] ^(٥) على المعهود السابق أيضاً، وإذا كان كذلك، فقله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ﴾ وهي الأخداقُ وما دامت تبقى على هذه الصفات التي هي مَوْصُوفَةٌ بها في الدنيا لا تدرك الله تعالى، وإنما تدرك الله تعالى إذا تَبَدَّلَتْ صِفَاتُهَا، وَتَغَيَّرَتْ أحوالها، فَلِمَ قلتم: إن حصول هذه التغيرات لا تدرك الله تعالى.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

(٥) ينظر: الرازي ١٠٥/١٣.

ورابعها: سَلَّمْنَا أَنْ الْأَبْصَارَ لَا تُدْرِكُ اللَّهَ - تبارك وتعالى - فَلَيْمَ لَا يَجُوزُ حُصُولُ إدْرَاكِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِحَاسَّةٍ سَادِسَةٍ مُغَايِرَةٍ لِهَذِهِ الْحَوَاسِّ، كَمَا قَالَ ضَرَارُ بْنُ عَمْرٍو بِهِ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَلَا يَبْقَى بِالْتَّمَسُكِ بِهَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ فَائِدَةٌ.

وخامسها: هَبْ أَنْ هَذِهِ الْآيَةُ عَامَّةٌ، إِلَّا أَنَّ الْآيَاتِ الدَّالَّةَ عَلَى إثْبَاتِ رُؤْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى خَاصَّةٌ، وَالْخَاصُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَامِّ، وَحِينَئِذٍ يَنْتَقِلُ الْكَلَامُ إِلَى أَنَّ بَيَانَ أَنَّ تِلْكَ الْآيَاتِ هَلْ تَدُلُّ عَلَى حُصُولِ رُؤْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَمْ لَا؟

وسادسها: أَنْ نَقُولَ بِمُوجِبِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ، فَنَقُولُ: سَلَّمْنَا أَنَّ الْأَبْصَارَ لَا تُدْرِكُ اللَّهَ تَعَالَى - فَلَمْ قَلْتُمْ: إِنْ الْمُبْصِرِينَ لَا يُدْرِكُونَ اللَّهَ تَعَالَى.

وأما الوجه الثاني فقد بيَّنَّا أَنَّهُ يَمْتَنِعُ حُصُولُ التَّمَدُّحِ بِتَقْيِ الرُّؤْيَةِ لَوْ كَانَ تَعَالَى فِي ذَاتِهِ بِحَيْثُ تَمْتَنِعُ رُؤْيَتُهُ، ثُمَّ إِنَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَخْجُبُ الْإِبْصَارَ عَنْ رُؤْيَتِهِ فَسَقَطَ كَلَامُهُم بِالْكَلِيَّةِ، ثُمَّ نَقُولُ: إِنْ النَّفْيُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا لِحُصُولِ الْمَدْحِ وَالثَّنَاءِ، لِأَنَّ النَّفْيَ الْمَحْضَ، وَالْعَدَمَ الصَّرْفَ لَا يَكُونُ سَبَبًا مُوجِبًا إِلَى الْمَدْحِ وَالثَّنَاءِ، وَالْعِلْمُ بِهِ ضَرُورِيٌّ، بَلْ إِذَا كَانَ النَّفْيُ دَلِيلًا عَلَى حُصُولِ صِفَةٍ ثَابِتَةٍ مِنْ صِفَاتِ الْمَدْحِ وَالثَّنَاءِ، فَإِنَّ ذَلِكَ النَّفْيَ يوجب الْمَدْحَ.

مثاله: أَنْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَأْخُذْهُمْ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] أَنَّ هَذَا النَّفْيَ فِي حَقِّ الْبَارِي - تَعَالَى - يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ عَالِمًا بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ أَبَدًا مِنْ غَيْرِ تَبَدُّلٍ وَلَا زَوَالٍ، وَكَذَا قَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ يَطْعَمُ وَلَا يَطْعَمُ﴾ [الأنعام: ١٤] يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ قَائِمًا بِنَفْسِهِ غَنِيًّا فِي ذَاتِهِ؛ لِأَنَّ الْجَمَادَ أَيْضًا لَا يَأْكُلُ وَلَا يَطْعَمُ، وَإِذَا ثَبِتَ هَذَا فَقَوْلُهُ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ يَمْتَنِعُ أَنْ يُفِيدَ الْمَدْحَ وَالثَّنَاءَ، إِلَّا إِذَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى مُوجُودٍ يَفِيدُ الْمَدْحَ وَالثَّنَاءَ، وَذَلِكَ هُوَ الَّذِي قُلْنَا: إِنَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - قَادِرٌ عَلَى حَجْبِ الْأَبْصَارِ، وَمَنْعِهَا عَنْ إدْرَاكِهِ وَرُؤْيَتِهِ، فَانْقَلَبَ الْكَلَامُ عَلَى الْمَعْتَزَلَةِ، وَسَقَطَ الْاسْتِدْلَالُ. وَاعْلَمْ أَنَّ الْقَاضِيَ ذَكَرَ وَجُوهًا أُخَرَ تَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الرُّؤْيَةِ، وَهِيَ خَارِجَةٌ عَنِ التَّمَسُّكِ بِهَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ.

فأولها: أَنَّ الْحَاسَّةَ إِذَا كَانَتْ سَلِيمَةً، وَكَانَ الْمَرْتِي حَاضِرًا، وَكَانَتِ الشَّرَاطِطُ الْمَعْتَبَرَةُ حَاصِلَةً، وَهُوَ أَلَّا يَحْصُلَ الْقُرْبُ الْقَرِيبُ، وَلَا الْبَعْدُ الْبَعِيدُ، وَلَا يَحْصُلُ الْحِجَابُ، وَيَكُونُ الْمَرْتِي مُقَابِلًا، أَوْ فِي حَكْمِ الْمُقَابِلِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ حُصُولُ الرُّؤْيَةِ؛ إِذْ لَوْ جَازَ مَعَ حُصُولِ هَذِهِ الْأُمُورِ أَلَّا تَحْصُلَ الرُّؤْيَةُ جَازَ أَنْ يَكُونَ بِحَضْرَتِنَا بَوَاقَاتٍ وَطِبَلَاتٍ وَلَا نَسْمَعُهَا وَلَا نَرَاهَا، وَذَلِكَ يوجب السُّفْسُطَةَ وَإِذَا ثَبِتَ هَذَا فَنَقُولُ: إِنْ انْتِفَاءُ الْقُرْبِ الْقَرِيبِ وَالْبَعْدِ الْبَعِيدِ، وَالْحِجَابِ، وَحُصُولِ الْمُقَابِلَةِ فِي حَقِّ اللَّهِ - تَعَالَى - مَمْتَنِعٌ، فَلَوْ صَحَّحَتْ رُؤْيَتُهُ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمُقْتَضِي لِحُصُولِ تِلْكَ الرُّؤْيَةِ هُوَ سَلَامَةُ الْحَاسَّةِ، وَكَوْنُ الْمَرْتِي بِحَيْثُ تَصِحُّ رُؤْيَتُهُ.

وثانيها: أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ مَرْتِيًّا كَانَ مُقَابِلًا، أَوْ فِي حَكْمِ الْمُقَابِلِ، وَاللَّهُ - تَعَالَى - لَيْسَ كَذَلِكَ، فَوَجَبَ أَنْ تَمْتَنِعَ رُؤْيَتُهُ.

وثالثها: قال القاضي^(١): ويقال لهم كيف يراه أهل الجنة دون أهل النار، فإما أن يقرب منهم أو يقابلهم، فيكون حاله معهم دون أهل النار، وهذا يوجب أنه جسم يجوز عليه القرب والبعد والحجاب.

ورابعها: قال: أهل الجنة دون أهل النار يروونه في كل حال حتى عند الجماع وغيره، وهو باطل، ويروونه في حال دون حال، وهو أيضاً باطل؛ لأن ذلك يوجب أنه - تبارك وتعالى - مرة يقرب، وأخرى يبعد، وأيضاً فَرَوْنَهُ أَغْظَمُ اللَّذَاتِ، وإذا كان كذلك وَجِبَ أَنْ يَكُونُوا مُشْتَهَيْنَ^(٢) لتلك الرؤية أبداً، فإذا لم يَرَوْهُ في بَعْضِ الْأَوْقَاتِ وَقَعُوا فِي الْغَمِّ وَالْحُزْنِ، وذلك لا يليق بصفات أهل الجنة. وهذه الوجوه في غاية الضعف.

أما الأول: فيقال: هَبْ أَنْ الْأَجْسَامَ وَالْأَعْرَاضَ عِنْدَ سَلَامَةِ الْحَاسَةِ، وحضور المرئي، وحصول سائر الشرائط واجبة فلم قلت: إنه يلزم منه وجوب حصول الرؤية إذا كان المرئي بحيث تَصِحُّ رُؤْيَاهُ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ ذَاتَهُ تَعَالَى مُخَالِفَةً لِسَائِرِ الذَّوَاتِ، ولا يلزم من ثبوت حكمه في شيء ثبوت مثل ذلك الحكم فيما يُخَالِفُهُ.

وأما الثاني: يقال: النزاع وقع في أن الموجود الذي لا يكون مُخْتَصِصاً بمكان وجهة هل تجوز رؤيته أم لا؟ فإما أن تدعوا أن العلم بامتناع رؤية هذا الموجود الموصوف بهذه الصفة عِلْمٌ بديهي، أو تقولوا: علم استدلائي، والأوّل باطل؛ لأنه لو كان العلم به بديهيّاً لما وقع الخلاف فيه بين العقلاء، وأيضاً فيتقدير أن يكون هذا العلم بديهيّاً كان الاشتغال بِذِكْرِ الدَّلِيلِ عَبَثاً فَاتَرَكُوا الدَّلِيلَ، واكتفوا بِذِكْرِ هَذِهِ الْبَدِهيَّةِ.

وإن كان الثاني: فنقول قولكم المرئي يجب أن يكون مُقَابِلاً، أو في حكم المقابل، فلا فائدة في هذا الكلام إلا إعادة الدّغوى.

وأما الثالث: فيقال له: لم لا يجوز أن يقال: إنّ أهل الجنة يرونه، وأهل النار لا يرونه؟ لا لأجل القرب والبعد، بل لأنّه - تعالى - يخلق الرؤية في عُيُونِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، ولا يَخْلُقُهَا فِي عُيُونِ أَهْلِ النَّارِ، فلو رجعت في إبطال هذا الكلام^(٣) إلى أن تَجْوِيزُهُ يُفْضِي إِلَى تَجْوِيزِ أَنْ يَكُونَ بِحَضْرَتِنَا بَوَاقَاتٍ وَطَبَلَاتٍ لَا نَرَاهَا وَلَا نَسْمَعُهَا، كان هذا رُجُوعاً إِلَى الطَّرِيقَةِ الْأُولَى، وقد سبق جوابها.

وأما الرابع: فيقال: لم لا يجوز أن يُقَالَ: إنّ المؤمنين بدون الله - تبارك وتعالى - في حال دون حال [وقوله: فإنه يقتضي أن يقرب منه مرة ويبعد أخرى، فنقول: هذا غرور إلى أن الإنصار لا يَحْصُلُ إِلَّا عِنْدَ الشَّرَائِطِ الْمَذْكُورَةِ وَقَدْ سَبَقَ جَوَابُهُ، وقوله: الرؤية أَغْظَمُ اللَّذَاتِ، فيقال له: إنّها وإن كانت كذلك، إلّا أنه لا يبعد أن يقال: يشتهونها في حال دون حال بدليل أن سَائِرَ لَذَاتِ الْجَنَّةِ، ومنافعها لَذِيذٌ طَيِّبَةٌ، ثم إنها تَحْصُلُ فِي حَالٍ

(٣) في أ: المقام.

(٢) في أ: مستهزين.

(١) ينظر: الرازي ١٠٦/١٣.

دون حال^(١). فهذا تمام الكلام في الجواب عن الوجوه التي ذكرها.

وأما الدلالة الدالة على أن المؤمنين يَرَوْنَ الله تعالى ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣].

وقال مقاتل: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ﴾ [المطففين: ١٥] قال مالك: لو لم يَرِ الْمُؤْمِنُونَ رَبَّهُمْ يوم القيامة لم يُعَدَّ الله للكفار الحجاب، وقال: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ نِعْمًا وَمَلَأَ كِبْرًا﴾ [الإنسان: ٢٠] بفتح الميم وكسر اللام على إحدَى القراءات، ولما طلب موسى عليه الصلاة والسلام من الله تعالى الرؤية دَلَّ ذلك على جواز رؤية الله تعالى.

وأيضاً علَى الرؤية على استقرار الجبل حيث قال: ﴿فَإِنْ أَسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] واستقرار الجبل جائز، والمعلَق على الجائز جائز.

والوجوه الأربعة المُتَقَدِّمَةُ في أوَّل الآية الكريمة سيأتي الكلام عليها وعلى هذه الآيات، وما يشبهها في الدلالة في مواضعها إن شاء الله تعالى.

وأما الأخبار فكثيرة منها قوله عليه الصلاة والسلام: «سَتَرُونَ رَبُّكُمْ كَمَا تَرُونَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»^(٢) وقال عليه السلام: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبُّكُمْ عَيْنًا» وقرأ عليه الصلاة والسلام قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِمُتَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] قال: «الحُسْنَى» هي الجنة و «الزِيَادَةُ» هي النَّظَرُ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ^(٣).

واختلف الصحابة في أن النبي ﷺ هل رأى رَبَّهُ ليلة المعراج؟ ولم يُكْفَرْ بعضهم بعضاً بهذا السَّبَب، ولا نَسَبَهُ إلى الْبِدْعَةِ والضلالة، وهذا يَدُلُّ على أنهم كانوا مجتمعين على أنه لا امْتِنَاعَ عَقْلًا في رُؤْيِيهِ تعالى، والله تعالى أعلم، وصَلَّى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلَّم.

قوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ﴾ ﴿١٧١﴾

لَمَّا بَيَّنَّ بِالْبَيِّنَاتِ الباهرة، والدلائل القاهرة المطالب الإلهية عاد إلى تَقْرِيرِ الدَّعْوَةِ والتبليغ والرسالة، وإنما ذكر الفعل لشئئين:

(١) سقط في أ.

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري في الصحيح ٣٣/٢، كتاب مواقيت الصلاة باب فضل صلاة العصر وفي ١٣/٤١٩، كتاب التوحيد باب قول الله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة الآية (٢٣)، (٢٤)] الحديث (٧٤٣٤) ومسلم في الصحيح ٤٣٩/١ كتاب المساجد (٥) باب فضل صلاتي الصبح والعصر الحديث (٦٣٣/٢١١) وقوله: «لا تضامون» بضم التاء وتخفيف الميم من الضميم، وهو الظلم، قال الجافظ ابن حجر وهو الأكثر، وفي نسخة بفتح التاء وتشديد الميم من التضام بمعنى التزام.

(٣) أخرجه مسلم في الصحيح ١٦٣/١، كتاب الإيمان باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى الحديث (١٨١/٢٩٧) و(١٨١/٢٩٨).

أحدهما : الفصل بالمفعول .

والثاني : كون التأنيث مَجَازِيًّا .

والبَصَائِرُ : جمع «بَصِيرَةٍ» وهي الدلالة التي توجب إِبْصَارَ النفوس للشيء ومنه قيل للذِّمِّ الدال على القَتِيلِ «مبصرة» والبصيرة مُخْتَصَّةٌ بالقلب [كالبَصَرِ للعَيْنِ] ، هذا قول بعضهم .

وقال الراغب^(١) : «ويقال لقوة القلب المُدْرِكَةُ : «بَصِيرَةٌ وَبَصَرٌ»^(٢) قال تبارك وتعالى : ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾ [القيامة : ١٤] وقال تعالى : ﴿مَا رَأَى الْبَصَرُ وَمَا طَفَى﴾ [النجم : ١٧] وتقدم تحقيق هذا في أوائل سورة «البقرة» .

وأراد بالبصائر الآيات المتقدمة ، وهي في نَفْسِهَا لَيْسَتْ بِبَصَائِرٍ إِلَّا أَنَّهَا لقوتها وجلالتها تُوجِبُ البصائر لمن عرفها ، ووقَّفَ على حَقَائِقِهَا ، فلما كانت سَبَباً لحصول البصائر سميت بالبصائر .

قوله : «مِنْ رَبِّكُمْ» يجوز أن يتعلَّقَ بالفعل قبله ، وأن يتعلَّقَ بمحذوف على أنه صِفَةٌ لما قبله ، أي : بصائر كائنة من ربكم و «من» في الوجهين لابتداء الغاية مَجَازاً .

قوله : «فَمَنْ أَبْصَرَ» يجوز أن تكون شَرْطِيَّةٌ ، وأن تكون مَوْصُولَةٌ فالفاء جواب الشرط على الأوَّل ، ومزِيْدَةٌ في الخبر لشبه المَوْصُولِ باسم الشرط على الثاني ، ولا بُدَّ قبل لام الجرِّ من مَحْذُوفٍ يَصِحُّ به الكلام ، والتقدير : فالإِبْصَارُ لِنَفْسِهِ ، وَمَنْ عَمِيَ فَالْعَمَى عليها ، فالإبصار والعَمَى مُتَبَدِّلَانِ ، والجارُّ بعدهما هو الْحَبَرُ ، والفاء دَاخِلَةٌ على هذه الجملة الواقعة جواباً أو خبراً ، وإنما حُذِفَ مُتَبَدِّلُهَا للعلم به ، وقُدِّرَ الزجاج^(٣) قريباً من هذا ، فقال : «فلنفسه نَفَعُ ذلك ومن عَمِيَ فعليها ضَرَرُ ذلك» .

وقال الزمخشري^(٤) : «فَمَنْ أَبْصَرَ الحق وآمن فلنفسه أبصر وإياها نفع ، ومن عمي فعليها ، أي : فعلى نفسه عَمِيَ ، وإياها ضرر» .

قال أبو حيَّان^(٥) : وما قُدِّرناه من المصدر أَوَّلَى ، وهو : فالإبصار والعمى لوجهين : أحدهما : أن المَحْذُوفَ يكون مفرداً لا جملة ، والجار يكون عُمْدَةً لا فَضْلَةً ، وفي تقديره هو المحذوف جملة ، والجار والمجرور فَضْلَةٌ .

والثاني : وهو أقوى ، وذلك أنه لو كان التقدير فِعْلاً لم تدخل الفاء سواء كانت شَرْطِيَّةً أم مَوْصُولَةً مشبهة بالشرط ؛ لأن الفعل الماضي إذا لم يكن دُعَاءً ولا جَامِداً ، ووقع جواب الشرط أو خبر مبتدأ مُسَبَّهٌ بالشرط لم تدخل الفاء في جواب الشرط ، ولا في خبر

(١) ينظر : المفردات ٤٩ .

(٢) ينظر : الكشاف ٥٥/٢ .

(٣) سقط في أ .

(٤) ينظر : البحر المحيط ١٩٩/٤ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ٣٠٦/٢ .

المبتدأ لو قلت: «من جاءني فأكرمته» لم يَجُزْ بخلاف تقديرنا، فإنه لا بُدَّ فيه من الفاء، ولا يجوز حذفها إلا في الشعر.

قال شهاب الدين^(١): «وهذا التقدير الذي قدَّره الزمخشري سبقه إليه الكلبي، فإنه قال: فَمَنْ أَبْصَرَ صَدَقَ وَأَمِنَ بِمُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَلِنَفْسِهِ عَمَلٌ وَمَنْ عَمِيَ فَلَمْ يُصَدِّقْ فَعَلَى نَفْسِهِ جَنَى الْعَذَابِ»^(٢) وقوله: إن الفاء لا تَدْخُلُ فيما ذُكِرَ قد يُنَازَعُ فيه، وإذا كانوا فيما يَصْلُحُ أن يكون جواباً صريحاً، ويظهر فيه أثر الجازم كالمضارع يجوز فيه دُخُولُ الفاء نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [البقرة: ٩٥] فالماضي بدخولها أولى وأخرى.

فصل في بيان عود المنافع للبشر

قال القاضي: إنه - تعالى - بيّن لنا أن المنافع تعود إلينا لا لمنافع تعود إلى الله تبارك وتعالى، وأيضاً إن المرء يعدّو له عن النَّظَرِ يَضُرُّ بنفسه، ولم يؤت إلا من قبله لا من قبل ربه، وأيضاً إنه متمكّن من الأمرين، فلذلك قال: «فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا» قال: وهذا يبطل قول المجبرة [في أنه - تعالى - يكلف بلا قدرة] وجوابه المعارضة بسؤال الداعي.

قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ﴾ أي: برقيب أخصي عليكم أعمالكم، إنما أنا رَسُولُهُ أبلغكم رسالات ربي، وهو الحفيظ عليكم الذي لا يخفى عليه شيء من أعمالكم.

فصل في معنى الآية

قال المفسرون: هذا كان قبل الأمر بالقتال، فلما أُمِرَ بالقتال صار حَفِيظاً عليهم، ومنهم من يقول: آية القتال ناسخة لهذه الآية الكريمة، وهو بعيد؛ لأن الأصل عَدَمُ النَّسخ.

قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ أَدْرَسَتْ وَلَيْسَتِمْ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (١٠٥)

لما شرع في إثبات النبوات بدأ بحكاية شبهات المشركين لنبوة محمد ﷺ.

الشبهة الأولى: قولهم: يا محمد إن هذا القرآن الذي جئتنا به كلام تستفيده من مذاكرة العلماء، وتُنظِّمُهُ من عند نفسك، ثم تقرأه علينا، وتزعم أنه وحي نزل عليك من عند الله تعالى.

و «الكاف» في محل نصب نعت لمصدر محذوف، فقدَّره الزجاج: ونُصَرِّفُ الآياتِ مثل ما صرَّفناها فيما تلي عليكم، وقدَّره غيره: نُصَرِّفُ الآياتِ في غير هذه السورة.

تَضْرِيْفًا مِثْلَ التَضْرِيْفِ فِي هَذِهِ السُّورَةِ.

والمِراد بالتَضْرِيْفِ أَنَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَأْتِي بِهَا مُتَوَاتِرَةً حَالًا بَعْدَ حَالٍ.

قوله: «وَلِيَقُولُوا» الجمهور على كسر^(١) اللام وهي لام كي، والفِعْلُ بعدها منصوب بإضمار «أن» فهو في تأويل مصدر مَجْزُورٍ بها على ما عرف [غير مرّة]، وسماها أبو البقاء^(٢) وابن عطية^(٣) لام الصَّيْزُورَةِ، كقوله تبارك وتعالى: ﴿فَالنَّقْطَةُ الْعَالِ فَرَقَتُوكَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَذَابٌ وَحَرًا﴾ [القصص: ٨] وكقوله: [الوافر]

٢٢٧٩ - لِيَذُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ^(٤)

أي: لما صار أمرهم إلى ذلك عَبَّرَ بهذه العبارة، والعِلَّةُ غير مُرَادَّةٍ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ، وَالْمُحَقِّقُونَ يَأْتُونَ جَعْلَهَا لِلْعَاقِبَةِ وَالصَّيْزُورَةِ، وَيُؤَوَّلُونَ مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْمَجَازِ.

وجوّز أبو البقاء^(٥) فيها الوجهين؛ أعني كونها «لام» العاقبة، أو العلة حقيقة، فإنه قال: «واللام لام العاقبة، أي: إن أمرهم يَصِيرُ إِلَى هَذَا».

وقيل: إنه قَصَدَ بالتَضْرِيْفِ أَنْ يَقُولُوا: درست عقوبة لهم، يعني: فهذه عِلَّةٌ صَرِيحَةٌ، وَقَدْ أَوْضَحَ بَعْضُهُمْ هَذَا، فَقَالَ: المعنى: يُصَرِّفُ هَذِهِ الدَّلَائِلَ حَالًا بَعْدَ حَالٍ لِيَقُولَ بَعْضُهُمْ: درست فيزدادوا كُفْرًا، وَتَنْبِيْهُ لِبَعْضِهِمْ فَيَزِدَادُوا إِيمَانًا، وَنَحْوُ: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦].

وأبو علي جعلها في بَغْضِ الْقَرَاءَاتِ لَامَ الصَّيْزُورَةِ، وَفِي بَعْضِهَا لَامَ الْعِلَّةِ؛ فَقَالَ: وَاللَّامُ فِي «لِيَقُولُوا» فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ، وَمَنْ وَافَقَهُ بِمَعْنَى: لَثَلَا يَقُولُوا؛ أَي: صُرِّفَتْ الْآيَاتُ، وَأُخْكِمَتْ لَثَلَا يَقُولُوا: هَذِهِ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ قَدِيمَةٌ قَدْ بَلِيَتْ وَتَكَرَّرَتْ عَلَى الْأَسْمَاعِ، وَاللَّامُ عَلَى سَائِرِ الْقَرَاءَاتِ لَامَ الصَّيْزُورَةِ.

قال شهاب الدين^(٦): قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ دَرَسَتْ بوزن أَكَلْتُ وَسَرَقْتُ فَعَلًا مَاضِيًا مُسْنَدًا لِضَمِيرِ الْآيَاتِ، وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُ الْقَرَاءَاتِ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ مُتَوَاتِرَهَا وَشَادَهَا.

قال أبو حيَّان^(٧): «وَمَا أَجَازَهُ مِنْ إِضْمَارٍ «لَا» بَعْدَ اللَّامِ الْمَضْمُرِ بَعْدَهَا «أَنْ» هُوَ مَذْهَبُ لِبَعْضِ الْكُوفِيِّينَ، كَمَا أَضْمَرُوهَا بَعْدَ «أَنْ» الْمُظْهَرَةِ فِي «أَنْ تَضِلُّوا» [النساء: ١٧٦] وَلَا يَجِيزُ الْبُصْرِيُّونَ إِضْمَارَ «لَا» إِلَّا فِي الْبَقَسِمِ عَلَى مَا تَبَيَّنَ فِيهِ».

ثم هذه «اللام» لا بد لها من مُتَعَلِّقٍ، فَقَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ وَغَيْرُهُ مُتَأَخَّرًا، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٨): «وَلِيَقُولُوا» جَوَابُهُ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ تُصَرِّفُهَا.

(٥) ينظر: الإملاء ١/٢٥٦.

(١) ينظر: الدر المصون ٣/١٤٩.

(٦) ينظر: الدر المصون ٣/١٥٠.

(٢) ينظر: الإملاء ١/٢٥٦.

(٧) ينظر: البحر المحيط ٤/٢٠١.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٣/٣٣١.

(٨) ينظر: الكشاف ٢/٥٥.

(٤) تقدم.

فإن قلت: أي فَرَقَ بين اللَّامَيْنِ في «ليقولوا» و «لنبيئته»؟

قال شهاب الدين^(١): الفَرَقُ بينهما أن الأولى مَجَازٌ، والثانية حَقِيقَةٌ، وذلك أن الآياتِ صُرِّفَتْ للتبيين، ولم تُصَرَّفْ ليقولوا: دارست، ولكن لأنه لما حَصَلَ هذا القولُ بتصريف الآيات كما حَصَلَ للتبيين شبه به فسبقَ مَسَافَةٌ.

وقيل: ليقولوا كما قيل لنبيه.

قال شهاب الدين^(٢): فقد نَصَّ هنا على أن لام «ليقولوا» عِلَّةٌ مَجَازِيَّةٌ.

وجوز بعضهم أن تكون هذه اللام نَسْقاً على عِلَّةٍ محذوفة.

قال ابن الأنباري: «دخلت الواو في «ليقولوا» عطفاً على مضمَر، التقدير: وكذلك نصرف الآيات لنلزمهم الحجة وليقولوا». قال شهاب الدين^(٣) وعلى هذا فاللام مُتَعَلِّقَةٌ بفعل التصريف، من حيث المعنى، ولذلك قَدَّرَهُ مَنْ قَدَّرَهُ مُتَأَخِّراً ب «نُصَرِّفُ».

وقال أبو حيان^(٤): «ولا يتعين ما ذكره المُعَرِّبُونَ والمُفَسِّرُونَ من أن اللام لام كي، أو لام الصِّيْرُورَةِ، بل الظاهر أنها لام الأمر والفعل مَجْزُومٌ بها، ويُؤَيِّدُهُ قراءة من سَكَنَ اللام، والمعنى عليه يَتِمَّكُنُ، كأنه قيل: وكذلك نُصَرِّفُ الآيات، وليقولوا هم ما يقولون من كَوْنِهَا دَرَسَتْهَا وتَعَلَّمَتْهَا أو دَرَسْتُهَا هي، أي: بَلَيْتُ وقَدَمْتُ، فإنه لا يُحْتَقَلُ بهم ولا يُلْتَفَتُ إلى قولهم وهو أمرٌ معناه الوعيدُ والتهديد، وعدمُ الاكتراثِ بقولهم، أي: نُصَرِّفُهَا وليدَعُوا فيها ما شَاءُوا، فإنه لا اكْتِرَاتٍ يَدْعُواهُمْ».

وفيه نظرٌ من حيث إنَّ المعنى على ما قاله النَّاسُ وفهموه، وأيضاً فإن بعده «ولنبيئته» وهو نَصٌّ في لام كي، وأما تسكين اللام في القراءة الشَّاذَّةَ، فلا يَدُلُّ لاحتمال أن تكون لام كي سَكَنَتْ إجزاءً للكلمة مُجَرِّى: كَيْفَ وَكَيْدٌ.

وقد رَدَّ أبو حيان على الزمخشري؛ حيث قال^(٥): «وليقولوا جوابه محذوف» فقال: وتَسْمِيَّتُهُ ما يتعلَّقُ به قوله: «وليقولوا» جواباً اضْطِلَاحٌ غريب لا يقال في «جئت» من قولك: «جئت لتقوم» إنه جواب.

قال شهاب الدين: هذه العبارة قد تَكَرَّرَتْ للزمخشري، وسيأتي ذلك في قوله: ﴿وَلَنَصِفَنَّ﴾ [الأنعام: ١١٣] أيضاً.

وقال الشيخ هناك: «وهذا اضْطِلَاحٌ غريب».

والذي يظهر أنه إنما يُسَمَّى هذا النحو جواباً، لأنه يَقَعُ جواباً لسائلٍ تقول: أين الذي يتعلَّقُ به هذا الجار؟ فيجيب به، فُسَمِيَ جواباً بهذا الاغْتِيَارِ، وأضيف إلى الجار في

(١) ينظر: الدر المصون ٣/ ١٥٠.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٢٠١.

(٥) البحر المحيط ٤/ ٢٠٠.

قوله: «وَلْيَقُولُوا» جوابه؛ لأن الإضافة تقع بأذني ملامسة، وإلا فكلام إمام يتكرر لا يُحمل على فساد.

وأما القراءات التي في «درست» فثلاث في المتواتر: فقرأ ابن عامر: «دَرَسَتْ» بِرِثَّة: ضَرَبَتْ، وابن كثير وأبو عمرو «دَارَسَتْ» بِرِثَّة: قَابَلَتْ أَنْتَ، والباقون «دَرَسَتْ» بِرِثَّة: ضَرَبَتْ أَنْتَ.

فأما قراءة ابن عامر: فمعناها بَلَّيْتُ وَقُدِّمْتُ، وتكررَتْ على الأسماع، يشيرون إلى أنها من أحاديث الأولين، كما قالوا: «أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ»^(١).

وأما قراءة ابن كثير، وأبي عمرو: فمعناها: دَارَسَتْ يَا مُحَمَّدَ غَيْرَكَ مِنْ أَهْلِ الْأَخْبَارِ الْمَاضِيَةِ، والقرون الخالية حَفِظْتُهَا فَقُلْتُهَا، كما حكى عنهم فقال: «إِنَّمَا يَعْلَمُهُ بَشَرٌ لِّسَاتٍ أَلَدَى يَلْحَدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَبِي» [النحل: ١٠٣].

وفي التفسير: أنهم كانوا يقولون: هو يُدَارِسُ سَلَمَانَ وَعَدَّاسًا.

وأما قراءة الباقرين: فمعناها: حَفِظْتُ وَأَتَقَنْتُ بِالذُّرْسِ أَخْبَارَ الْأَوَّلِينَ، كما حكى عنهم «وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا» [الفرقان: ٥] أي: تكرر عليها بالدرس يحفظها.

قال ابن عباس رضي الله عنهما: وليقولوا أهل «مكة» حين تَفَرَّأَ عليهم القرآن: وَدَرَسْتَ تَعَلَّمْتَ مِنْ يَسَارٍ وَجَبَرٍ، وَكَانَا عَبْدَيْنِ مِنْ سَبِي الرُّومِ قَرَأْتَ عَلَيْنَا تَزَعُمُ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ^(٢).

حكى الواحدي^(٣) في قوله: درس الكتاب قولين:

الأول: قال الأصمعي: أصله من قولهم: درس الطعام إذا دَرَسَهُ يَذْرُسُهُ دراساً، والذُّرْسُ الدِّيَاسُ بِلُغَةِ أَهْلِ «الشَّامِ»، قال: ودرس الكلام من هذا، أي: يدرسه فيخفف على لسانه.

والثاني: قال أبو الهيثم^(٤): درست الكتاب، أي: ذللت بكثرة القراءة حتى خَفَّ حِفْظُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: درست الثوب أذْرُسُهُ دَرْسًا، فهو مَذْرُوسٌ وَدَرِيسٌ، أي: أَخْلَقْتُهُ، ومنه قيل للثوب الخلق: دريس لأنه قد لان والدراسة الرياضة، ومنه درست السُّورة حتى

(١) ينظر: الدر المصون ٣/ ١٥١ السبعة ٢٦٤، النشر ٢/ ٢٦١ الحجة للفارسي ٣/ ٣٧٣، المحتسب ١/ ٢٢٥ إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٢٥ الوسيط ٢/ ٣٠٩ الحجة لأبي زرعة (٢٦٣) التبيان ١/ ٢٥٨ القراء ١/ ٣٤٩ المشكل ١/ ٢٦٤.

(٢) أخرجه الطبري (٥/ ٣٠٠) وذكره السيوطي في «الدر المثور» (٣/ ١٧) وزاد نسبه لابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه.

(٤) ينظر: الرازي ١٣/ ١١١.

(٣) ينظر: الرازي ١٣/ ١١١.

حفظتها قال الواحدي: وهذا القول قريب مما قال الأصمعي، بل هو نفسه لأن المعنى يعود إلى التذليل والتلئين.

وقرىء هذا الحرف في الشاذ عشر قراءات أخر فاجتمع فيه ثلاث عشرة قراءة؛ فقرأ ابن عباس بخلاف عنه، وزيد بن علي، والحسن البصري، وقتادة «دُرِسَتْ» فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول مسنداً لضمير الإناث، وفُسِّرَها ابن جني والزمخشري بمعنيين في أحدهما إشكال. قال أبو الفتح^(١): «يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ عَفَّتْ أَوْ بَلَيْتْ».

وقال أبو القاسم: «بمعنى قُرِئَتْ أَوْ عُفِيَتْ».

قال أبو حيَّان^(٢): «أما معنى قُرِئَتْ وَبَلَيْتْ فظاهرٌ لأن دَرَسَ بمعنى كَرَّرَ القراءة متعدداً، وأما «دَرَسَ» بمعنى بلي وانمحي فلا أخفَّضَهُ متعدداً، ولا وَجَدْنَا فيمن وَقَفْنَا على شعره [من العرب] إلا لازماً».

قال شهاب الدين^(٣): لا يحتاج هذا إلى استقراء، فإن معناه لا يحتمل أن يكون متعدداً؛ إذ حَدَّثَهُ لا يتعدى فاعله، فهو كـ «قام» و «قعد»، فكما أننا لا نحتاج في معرفة قصور «قام» و «قعد» إلى استقراء، بل نَعْرِفُهُ بالمعنى، فكذا هذا.

وقرىء^(٤) «دُرِسَتْ» فعلاً ماضياً مشدداً مبنياً للفاعل المخاطب، فيحتمل أن يكون للتكثير، أي: دُرِسَتْ الكُتُبُ الكثيرة كـ «دُبِّحَتِ الغنم»، و «قُطِّعَتْ الأثواب» وأن تكون للتعدي، والمفعولان محذوفان، أي: دُرِسَتْ غيرك الكتاب، وليس بظاهر؛ إذ التفسير على خلافه.

وقرىء دُرِسَتْ كالذي قبله إلا أنه مَبْنِيٌّ للمفعول، أي: دُرِسَكَ غَيْرُكَ الكُتُبُ، فالتضعيف للتعدي لا غير.

وقرىء «دُورِسَتْ» مسنداً لثناء المُخاطَبِ من «دَارَسَ» كـ «قاتل» إلا أنه بُنِيَ للمفعول، فقلبت ألفه الزائدة واواً، والمعنى: دَارِسَكَ غَيْرُكَ.

وقرىء^(٥) «دَارِسَتْ» بقاء ساكنة للتأنيث لِحَقَّتْ آخر الفعل، وفي فاعله احتمالان:

أحدهما: أنه ضمير الجماعة أَضْمِرَتْ، وإن لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ لدلالة السياق عليها أي: دارستك الجماعة يُشِيرُونَ لأبي فكيهة، وسلمان، وقد تقدَّم ذلك في قراءة ابن كثير، وأبي عمرو رحمهما الله تعالى.

والثاني: ضمير الإناث على سبيلِ المُبالغة، أي: إن الآيات نفسها دَارِسَتْكَ، وإن كان المراد أهلها.

(١) ينظر: المحاسب ١/٢٢٦.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٤/٢٠٠.

(٣) ينظر: الدر المصون ٣/١٥١.

(٤) ينظر: المصدر السابق.

(٥) ينظر: الدر المصون ٣/١٥١.

وقرئ «دَرَسَتْ» بفتح الدال، وضم الراء مُسْتَدًّا إلى ضمير الإناث، وهو مُبَالِغَةٌ في «دَرَسَتْ» بمعنى: بَلَّيْتُ وقَدَّمْتُ وانمَحَّتْ، أي: اشدَّتْ دُرُوسُهَا وبَلَاها.

وقرأ أبي^(١) «دَرَسَ» وفاعله ضمير النَّبِيِّ ﷺ، أو ضمير الكتاب بمعنى قرأه النَّبِيُّ، وتلاهُ، وكُرِّرَ عليه، أو بمعنى يلي الكتاب وأَمَحَى، وهكذا في مصحف عبد الله «دَرَسَ».

وقرأ الحسن^(٢) في رواية «دَرَسَنَ» فعلاً ماضياً مسنداً لنون الإناث هي ضمير الآيات، وكذا هي في بعض مصاحف ابن مسعود.

وقرئ «دَرَسَنَ» كالذي قبله إلا أنه بالتشديد بمعنى اشدَّتْ دُرُوسُهَا وبَلَاها، كما تقدم.
وقرئ^(٣) «دَارِسَاتٍ» جمع «دَارِسَةٍ»؛ بمعنى: قديمات، أو بمعنى ذات دُرُوسٍ، نحو: ﴿عِيسَى رَاضِيَةً﴾ [الحاقة: ٢١] و ﴿مَلَكًا دَافِقًا﴾ [الطارق: ٦] وارتفاعها على خبر ابتداء مضمير، أي: هُنَّ دَارِسَاتٌ، والجمله في محل نصب بالقول قبلها.

قوله: «ولنبيته» تقدم أن هذا عطف على ما قبله؛ فحكمه حُكْمُهُ، وفي الضمير المَنْصُوب أربعة احتمالات:

أحدها: أنه يعود على الآيات، وجاز ذلك وإن كانت مُؤَنَّثَةٌ؛ لأنها بِمَعْنَى: الْقُرْآن.

الثاني: أنه يعود على الكتاب، لدلالة السياق عليه، ويُقَوِّي هذا: أنه فاعل لـ «دَرَسَ» في قراءة مَنْ قَرَأَهُ كذلك.

الثالث: أنه يعود على المصدر المفهوم من نُصِرَفَ، أي: نبين التَّضْرِيفَ.

الرابع: أنه يعود على المصدر المفهوم من: «لِنَبِيَّتِهِ» أي: نبين التَّبَيُّينَ، نحو: «ضَرَبْتُهُ زَيْدًا» أي: «ضربت الضَّرْبَ زَيْدًا»، و «لِقَوْمٍ» متعلق بالفعل قبله، و «يَعْلَمُونَ»: في محل جرٍّ صفة للنكرة قبلها.

قال ابن عباس - رضي الله عنهما - يُريد أولياءه الذين هداهم إلى سبيل الرِّشَاد.

وقيل: نُصِرَفَ الآيات ليشقى بها قَوْمٌ، وَيَسْعُدُ بها آخرون؛ فمن قال: «دَرَسَتْ» فهو شقي، ومن تبين له الحقُّ، فهو سَعِيدٌ.

قوله تعالى: ﴿أَنْتَ بِنَاءٌ مَّا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ

﴿١٠٦﴾ وَلَوْ سَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ ﴿١٠٧﴾﴾

لما حَكَى عَنِ الْمُشْرِكِينَ أَنَّهُمْ يَنْسِبُونَهُ فِي إِظْهَارِ هَذَا الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ إِلَى الْاِفْتِرَاءِ، وَإِلَى مُدَارَسَةِ مَنْ يَسْتَفِيدُ هَذِهِ الْعُلُومَ مِنْهُمْ، ثُمَّ يَنْظُمُهَا قُرْآنًا، وَيَدَّعِي أَنَّهُ نَزَلَ عَلَيْهِ مِنْ

(١) ينظر: البحر المحيط ٢٠٠/٤، الدر المصون ١٥١/٣، المحرر الوجيز ٣٣١/٢.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٢٠٠/٤، الدر المصون ١٥٢/٣.

(٣) ينظر: المصدران السابقان.

اللَّهِ، أتبعه بقوله: ﴿أَتَيْعَ مَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ لثلاثا يصير ذلك القول سبباً لفتوره عن تبليغ الدَّعْوَةِ والرَّسَالَةِ، والمَقْصُود: تقوية «قَلْبِهِ»، وإزالة الحُزْنَ الذي حَصَلَ بِسَمَاعِ تلك الشُّبْهَةِ^(١).

قوله: «ما أَوْحَىٰ» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «ما»: اسميَّة، والعائد هو القائم مقام الفاعل، و«إليك»: فَضْلَةٌ، وَأَجَازُوا أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً، والقائم مقام الفاعل حينئذٍ: الجار والمجرور، أي: الإيحاء الجائي مِنْ رَبِّكَ، و«مِنْ» لابتداء الغاية مَجَازاً، ف«مِنْ رَبِّكَ»: متعلِّقٌ بـ «أَوْحَىٰ».

وقيل: بل هو حالٌ من «ما» نَفْسِهَا.

وقيل: بل هو حالٌ من الضَّمير المُسْتَرِ في «أَوْحَىٰ» وهو بِمَعْنَى ما قَبْلَهُ. وقوله: «لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ» جملة مُعْتَرِضة بَيْنَ هَاتَيْنِ الْجُمْلَتَيْنِ الْأَمْرِيَّتَيْنِ، هذا هو الأَحْسَن.

وَجُوزُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢) أَنْ تَكُونَ حَالاً مِنْ «رَبِّكَ» وهي حالٌ مُؤَكِّدَةٌ، تقديره: مِنْ رَبِّكَ مُنْفَرِداً.

قوله: «وَأَعْرَضَ عَنِ الْمُشْرِكِينَ» أي: لا تُجَادِلُهُمْ.

وقيل: المراد: ترك المُقَاتَلَةِ؛ فَلِذَلِكَ قَالُوا: إِنَّهُ مَنسُوخٌ، وهذا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِتَرْكِ الْمُقَاتَلَةِ فِي الْحَالِ لَا يَقِيدُ الْأَمْرَ بِتَرْكِهَا دَائِماً، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَمْ يَجِبِ التَّزَامُ النَّسْخِ^(٣).

قوله: «وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ»: مفعول المشيئة مَحْذُوفٌ، أي: «لَوْ شَاءَ اللَّهُ إِيْمَانَهُمْ» وقد تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يُذَكَّرُ إِلَّا لِغَرَابِطِهِ، والمعنى: لَا تَلْتَفَتْ إِلَى سَفَاهَاتِ هَؤُلَاءِ الْكُفَّارِ، فَإِنِّي لَوِ ارْزَدْتُ إِزَالََةَ الْكُفْرِ عَنْهُمْ، لَقَدَّرْتُ، وَلَكِنِّي تَرَكْتُهُمْ مَعَ كُفْرِهِمْ، فَلَا يَشْتَغِلُ قَلْبُكَ بِكَلِمَاتِهِمْ^(٤).

وَتَمَسَّكَ أَهْلُ السُّنَّةِ بِقَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا﴾ والمعنى: لَوْ شَاءَ أَلَّا يُشْرِكُوا، مَا أَشْرَكُوا، وَحَيْثُ لَمْ يَحْصُلِ الْجَزَاءُ، لَمْ يَحْصُلِ الشَّرْطُ.

وَقَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ: ثَبِتَ بِالذَّلِيلِ أَنَّهُ - تَعَالَى - أَرَادَ مِنَ الْكُلِّ الْإِيْمَانَ، وَمَا شَاءَ مِنْ أَحَدِ الْكُفْرِ، وَهَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ تَقْتَضِي: أَنَّهُ - تَعَالَى - مَا شَاءَ مِنَ الْكُلِّ الْإِيْمَانَ؛ فَوَجِبَ التَّوْفِيقُ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ، فَيَحْمِلُ مَشِيئَةُ اللَّهِ لِإِيْمَانِهِمْ، عَلَى مَشِيئَةِ الْإِيْمَانِ الْاِخْتِيَارِيِّ الْمَوْجِبِ لِلثَّوَابِ، وَيَحْمِلُ عَدَمَ مَشِيئَتِهِ لِإِيْمَانِهِمْ، عَلَى الْإِيْمَانِ الْحَاصِلِ بِالْقَهْرِ وَالْجَبْرِ، يَعْنِي: أَنَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - مَا شَاءَ مِنْهُمْ أَنْ يَحْمِلَهُمْ عَلَى الْإِيْمَانِ عَلَى سَبِيلِ الْقَهْرِ وَالْإِجْءَاءِ؛ لِأَنَّ

(١) ينظر: الرازي ١١٣/١٣.

(٣) ينظر: الرازي ١١٣/١٣.

(٢) ينظر: الإملاء ١/٢٥٧.

(٤) ينظر: الرازي ١١٣/١٣.

ذلك يُبْطِلُ التَّكْلِيفَ، ويخرج الإنسان عن استحقاق الثَّواب.

والجواب من وجوه:

أحدها: أنه - تبارك وتعالى - ما شاء مِنْهُمْ أَنْ يَحْمِلَهُمْ عَلَى الْإِيمَانِ عَلَى سَبِيلِ الْقَهْرِ وهو الذي أَقْدَرَ الْكَافِرَ عَلَى الْكُفْرِ فَقُدْرَةُ الْكُفْرِ إِنْ لَمْ تَصْلُحْ لِلإِيمَانِ، فَخَالِقُ تِلْكَ الْقُدْرَةِ لَا شَكَّ أَنَّهُ كَانَ مُرِيداً لِلْكَفْرِ، فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً لِلإِيمَانِ، لَمْ يَتَرَجَّحْ جَانِبُ الْكُفْرِ عَلَى جَانِبِ الْإِيمَانِ، إِلَّا عِنْدَ حُصُولِ دَاعٍ يَدْعُو إِلَى الْإِيمَانِ، وَإِلَّا لَزِمَ رُجْحَانُ أَحَدِ طَرَفَيْ الْمُتَمَكِّنِ عَلَى الْآخَرِ [لَا] ^(١) لِمَرْجَحٍ. وهو مُحَالٌ، وَمَجْمُوعُ الْقُدْرَةِ مَعَ الدَّاعِي إِلَى الْكُفْرِ، يُوجِبُ الْكُفْرَ، فَإِذَا كَانَ خَالِقُ الْقُدْرَةِ وَالدَّاعِي هُوَ اللَّهُ - تعالى -، وَثَبِتَ أَنَّ مَجْمُوعَهُمَا يُوجِبُ الْكُفْرَ، ثَبِتَ أَنَّ اللَّهَ - تعالى - أَرَادَ الْكُفْرَ مِنَ الْكَافِرِ.

وثانيها: أَنَّ اللَّهَ - تبارك وتعالى - كَانَ عَالِماً بِعَدَمِ الْإِيمَانِ مِنَ الْكَافِرِ، وَوُجُودِ الْإِيمَانِ مَعَ الْعِلْمِ بِعَدَمِ الْإِيمَانِ مُتَضَادَّانِ، وَمَعَ وُجُودِ أَحَدِ الضَّدَّتَيْنِ كَانَ حُصُولُ الضَّدِّ الثَّانِي مُحَالاً، وَمَعَ الْعِلْمِ بِكَوْنِهِ مُحَالاً غَيْرَ مُرَادٍ، فَاِمْتَنَعَ أَنْ يَقَالَ: إِنَّهُ - تعالى - يَرِيدُ الْإِيمَانَ مِنَ الْكَافِرِ.

وثالثها: هَبْ أَنْ الْإِيمَانَ الْاِخْتِيَارِي أَفْضَلُ وَأَنْفَعُ مِنَ الْإِيمَانِ الْحَاصِلِ بِالْجَبْرِ وَالْقَهْرِ، إِلَّا أَنَّهُ - تعالى - لَمَّا عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ النَّفْعَ لَا يَحْصُلُ الْبَتَّةَ، فَقَدْ كَانَ يَجِبُ فِي رَحْمَتِهِ وَحُكْمَتِهِ، أَنْ يَخْلُقَ فِيهِمُ الْإِيمَانَ عَلَى سَبِيلِ الْإِلْجَاءِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِيمَانَ وَإِنْ كَانَ لَا يُوجِبُ الثَّوَابَ الْعَظِيمَ، فَأَقْلَ مَا فِيهِ أَنْ يُخَلِّصَهُ مِنَ الْعِقَابِ الْعَظِيمِ، وَتَرَكَ إِجْبَادَ هَذَا الْإِيمَانِ فِيهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِلْجَاءِ، يُوجِبُ وَقُوعَهُ فِي أَشَدِّ الْعَذَابِ، وَذَلِكَ لَا يَلِيْقُ بِالرَّحْمَةِ وَالْإِحْسَانِ، كَمَا إِنَّ الْوَالِدَ إِذَا كَانَ لَهُ وَلَدٌ عَزِيزٌ، وَكَانَ الْأَبُ فِي غَايَةِ الشَّفَقَةِ، وَكَانَ الْوَلَدُ وَاقِفاً عَلَى طَرَفِ الْبَحْرِ، فَيَقُولُ لَهُ الْوَالِدُ: غُصْ فِي قَعْرِ هَذَا الْبَحْرِ؛ لِتَسْتَخْرِجَ اللَّالِيءَ الْعَظِيمَةَ الرَّفِيعَةَ الْغَالِيَةَ، وَعَلِمَ الْوَالِدُ قَطْعاً أَنَّهُ إِذَا غَاصَّ فِي الْبَحْرِ، هَلَكَ، فَهَذَا الْأَبُ وَإِنْ كَانَ مُشْفِفاً عَلَيْهِ، وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنَ الْغُوصِ فِي قَعْرِ الْبَحْرِ، وَيَقُولُ لَهُ: اتْرُكْ طَلَبَ اللَّالِيءِ؛ فَإِنَّكَ لَا تَجِدُهَا وَتَهْلِكُ، وَالْأَوَّلَى لَكَ أَنْ تَكْتَفِيَ بِالرُّزْقِ الْقَلِيلِ مَعَ السَّلَامَةِ، فَأَمَّا أَنْ يَأْمُرَهُ بِالْغُوصِ فِي قَعْرِ الْبَحْرِ مَعَ تَيَقُّنِ الْهَلَاكِ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الرَّحْمَةِ؛ وَكَذَا هَهُنَا ^(٢).

قوله: «وَمَا جَعَلْنَاكَ» «جعل» بمعنى: صَيَّرَ فَالْكَافُ مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَ «حَفِيفاً» هُوَ الثَّانِي، وَ «عَلَيْهِمْ» متعلقٌ بِهِ، قُدِّمَ لِلَاَهْتِمَامِ أَوْ لِلْفَوَاصِلِ، وَمَفْعُولُ «حَفِيفاً» مَحْذُوفٌ، أَيْ: «حَفِيفاً عَلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ».

قال أَبُو الْبَقَاءِ ^(٣): «هَذَا يُؤَيِّدُ قَوْلَ سَيِّبُوهِ ^(٤) فِي إِعْمَالِ فَعِيلٍ يَعْنِي: أَنَّهُ مِثَالُ مُبَالِغَةٍ، وَلِلنَّاسِ فِي إِعْمَالِهِ وَإِعْمَالِ فَعِلٍ خِلَافُ أَثْبَتَهُ سَيِّبُوهِ، وَنَفَاهُ غَيْرُهُ.

(٣) ينظر: الإملاء ١/ ٢٥٧.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٥٥.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: الرازي ١٣/ ١١٤.

[قال شهاب الدين^(١)]: وكيف يُؤيده وليس شيء في اللفظ يشهد له؟

قوله: «وَمَا أَنْتَ بِمُجْزٍ أَنْ تَكُونَ «مَا» الْحِجَازِيَّةُ؛ فَيَكُونَ «أَنْتَ»: اسْمُهَا، و «بُوكِيلٌ»: خَبَرُهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ التَّمِيمِيَّةُ؛ فَيَكُونَ «أَنْتَ»: مُبْتَدَأٌ و «بُوكِيلٌ»: خَبَرُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ عَلَى كَلَا التَّقْدِيرَيْنِ، وَ «عَلَيْهِمْ»: مُتَعَلِّقٌ بِبُوكِيلٍ قَدْ مَآ تَقَدَّمَ فِيمَا قَبْلَهُ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ هِيَ فِي مَعْنَى الْجُمْلَةِ قَبْلَهَا؛ لِأَنَّ مَعْنَى مَا أَنْتَ وَبُوكِيلٌ عَلَيْهِمْ، هُوَ بِمَعْنَى: مَا جَعَلْنَاكَ حَفِيزًا عَلَيْهِمْ، أَي: رَقِيبًا.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَمَّا بَيَّنَّ أَنَّ لَا قُدْرَةَ لِأَحَدٍ عَلَى إِزَالَةِ الْكُفْرِ عَنْهُمْ، خَتَمَ الْكَلَامَ بِمَا يَكْمُلُ مَعَهُ تَبْصِيرُ الرُّسُولِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا بَيَّنَّ لَهُ قَدْرَ مَا جَعَلَ إِلَيْهِ، فَذَكَرَ أَنَّهُ مَا جَعَلَهُ عَلَيْهِمْ حَفِيزًا وَلَا وَكِيلًا، وَإِنَّمَا فَوَّضَ إِلَيْهِ الْبَلَاغَ بِالْأَمْرِ، وَالنَّهْيِ، وَالْبَيَانَ بِذِكْرِ الدَّلَائِلِ، فَإِنْ انْقَادُوا لِلْقَبُولِ، فَفَعَلَهُ عَائِدٌ إِلَيْهِمْ، وَإِلَّا فَضَرَّه عَائِدٌ إِلَيْهِمْ.

قَالَ عَطَاءٌ: وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيزًا: تَمْنَعُهُمْ مِنْهُ، أَي: لَمْ تُبْعَثْ لِتَحْفَظَ الْمُشْرِكِينَ مِنَ الْعَذَابِ، إِنَّمَا بُعِثْتَ مُبَلِّغًا، وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ عَلَى سَبِيلِ الْمَنْعِ لَهُمْ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدَاوًا بَغِيرَ عِلْمٍ كَذَلِكَ رِيًّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَلَيْهِمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٠٨﴾﴾

اعْلَمْ أَنَّ مُتَعَلِّقَ هَذَا بِمَا قَبْلَهُ: أَنَّهُ لَا يَنْبَغُ أَنْ يَغْضُ الْمُسْلِمِينَ كَانَ إِذَا سَمِعَ قَوْلَ الْمُشْرِكِينَ لِلرُّسُولِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - إِنَّمَا جَمَعْتَ هَذَا الْقُرْآنَ مِنْ مُدَارَسَةِ النَّاسِ، غَضِبَ، وَشَتَمَ آلِهَتَهُمُ الْمُعَارِضَةَ، فَهِيَ اللَّهُ - تَعَالَى - عَنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّكَ مَتَى شَتَمْتَ آلِهَتَهُمْ، غَضِبُوا، قَرِيبًا ذَكَرَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - بِمَا لَا يَنْبَغِي، فَلِذَلِكَ وَجَبَ الْإِحْتِرَازُ عَنْ ذَلِكَ الْمَقَالِ، وَهَذَا تَنْبِيْهُ عَلَى أَنَّ الْخَضْمَ إِذَا شَافَهُ خَضَمَهُ بِجَهْلٍ وَسَفَاهَةٍ، لَمْ يَجَزْ لِحَضْمِهِ أَنْ يُشَافَهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ، فَإِنْ ذَلِكَ يُوجِبُ فَتْحَ بَابِ الْمُشَاتَمَةِ وَالسَّفَاهَةِ، وَذَلِكَ لَا يَلِيْقُ بِالْعُقْلَاءِ.

فصل في المراد بالآية

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - لَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصْبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨] قَالَ الْمُشْرِكُونَ: يَا مُحَمَّدُ، لَتَنْتَهَيْنَ عَنْ سَبِّ آلِهَتِنَا، أَوْ لَتَهْجُرَنَّ رَبَّنَا؛ فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ^(٣)، وَهَئِنَا إِشْكَالَانِ.

أَحَدُهُمَا: أَنَّ النَّاسَ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ هَذِهِ السُّورَةَ نَزَلَتْ دَفْعَةً وَاحِدَةً، فَكَيْفَ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: سَبَبَ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ كَذَا.

(١) ينظر: الدر المصون ١٥٣/٣.

(٢) سقط في أ.

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣٠٤/٥) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٧١/٣) وزاد نسبه لابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه عن ابن عباس وينظر: الرازي ١١٤/١٣.

والثاني: أن الكُفَّار كانوا مُقَرَّبِينَ بِاللَّهِ - تعالى -؛ لقوله - تبارك وتعالى -: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] وكانوا يَقُولُونَ: إِنَّمَا نَعْبُدُ الْأَصْنَامَ؛ لِتَصِيرَ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ، فكيف يُعَقَّلُ إِقْدَامُهُمْ عَلَى شَتْمِ اللَّهِ وَسَبِّهِ.

وقال السُّدِّيُّ: لما قربت وفاة أبي طالب، قالت فُرَيْشُ: ندخل عليه، ونطلب منه أن ينهي ابن أخيه عثاً، فإننا نستحي أن نقتله بعد موته، فتقول العرب: كان يمتعه عمه، فلما مات، قتلوه؛ فانطلق أبو سفيان، وأبو جهل، والنضر بن الحارث، وأميه وأبي ابنا خلف، وعقبة بن أبي معيط، وعمر بن العاص، والأسود بن أبي البختري إليه، وقالوا: يا أبا طالب، أنت كبيرنا وسيّدنا، وإن محمداً أذاناً وآلهتنا، فنحب أن تدعوه وتنهاه عن ذكر آلهتنا، ولدعاه وإلهه، فدعاه، فقال: يا محمد، هؤلاء قومك، وبنو عمك يطلبوك أن تتركهم على دينهم، وأن يتركوك على دينك، وقد أنصفك قومك، فأقبل منهم، فقال النبي ﷺ: أرايتم إن أعطيتكم هذا هل أنتم معطي كلمة إن تكلمتم بها ملكتم بها العرب، وذات لكم بها العجم قال أبو جهل: نعم وأبيك، لنعطيتكها، وعشرة أمثالها، فما هي؟ قال: «قولوا: لا إله إلا الله» فأبوا ونفروا، فقال أبو طالب: قل غيرها يا ابن أخي، فقال: يا عم، ما أنا بالذي أقول غيرها، ولو أتوني بالشمس فوضعوها في يدي. فقالوا: لتكفن عن سب آلهتنا، أو لنشتمك أو لنشتمن من يأمرك بذلك، فأنزل الله - تعالى - الآية الكريمة^(١).

وفيه الإشكالان، ويمكن الجواب من وجوه:

الأول: أنه رُبُّما كان بعضهم قائلًا بالدَّهر ونفي الصَّانع، فيأتي بهذا النوع من الشَّفاعَة.

الثاني: أن الصَّحابة - رضي الله عنهم - متى شتموا الأصنام، فهم كانوا يشتُمون الرُّسُولَ - عليه الصلاة والسلام - فالله - تعالى - أجرى شتم الرُّسُولِ مَجْرَى اللَّهِ - تعالى -؛ كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] وكقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأحزاب: ٥٧].

الثالث: أنه رُبُّما كان في جهالهم، من كان يعتقد أن شيطاناً يخمله على ادعاء النبوة والرَّسالة، ثم إنه لجَهِلُه، كان يُسمي ذلك الشَّيطان بأنه إله محمد، فكان يشتُم إله محمد بناءً على هذا التَّأويل.

وقال قتادة: كان المسلمون يسبون أصنام الكُفَّار، فنهاهم الله - تعالى - عن ذلك؛ لئلاَّ يسبوا الله، فإنهم جهلة^(٢).

(١) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٧١/٣) وعزاه لابن أبي حاتم، والبغوي في تفسيره ١٢١/٢.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣٠٥/٥) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٧٢/٣) وزاد نسبه لعبد الرزاق وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

فإن قيل: شتم الأضنام من أصول الطاعات، فكيف يحسن أن ينهى عنه.
فالجواب: أن هذا الشتم وإن كان طاعة، إلا أنه إذا وقع على وجه يستلزم وجود
منكر عظيم، وجب الاختراز منه، والأمر ههنا كذلك؛ لأن هذا الشتم كان يستلزم
إفدامهم على شتم الله، وشتم رسوله، وعلى فتح باب السفاهة، وعلى تنفيرهم عن قبول
الدين، وإدخال الغيظ والغضب في قلوبهم، فلهذه المنكرات وقع النهي عنه.
قوله: «مِنْ دُونِ اللَّهِ» يجوز أن يتعلق بـ «يَدْعُونَ» وأن يتعلق بمحذوف على أنه
حال: إما من الموصول، وإما من عائده المحذوف، أي: يَدْعُونَهُمْ حَالُ كُوبِهِمْ مُسْتَقِرِّينَ
مِنْ دُونِ اللَّهِ.

قوله: «فَيَسُبُّوا» الظاهر أنه منصوب على جواب النهي بإضمار أن بعد الفاء، أي:
«لَا تَسُبُّوا آلِهَتَهُمْ، فقد يترتب عليه ما يكرهون مِنْ سَبِّ اللَّهِ»، ويجوز أن يكون مَجْزُومًا
نسقًا على فعل النهي قبله؛ كَقَوْلِهِمْ: «لَا تَمُدُّدَهَا، فتشققها» وَجَازٌ وَقُوعُ «الَّذِينَ» - وإن كان
مُخْتَصًّا بِالْعُقَلَاءِ - على الأضنام التي لا تعقل، معاملة لها معاملة العقلاء؛ كما أوقع عليها
«مِنْ» في قوله: ﴿كَمَنْ لَا يَعْقِلُ﴾ [النحل: ١٧].

قال شهاب الدين^(١): وفيه نظر؛ لأن «الَّذِي» و «الَّتِي» وسائر الموصولات ما عدا
«مَنْ» فإنها تدخل على العقلاء وغيرهم، تقول: أنت الرجل الذي قام، ورأيت الفرس
الذي اشتريته، قال: ويجوز أن يكون ذلك للتغليب، لأن المعبود مِنْ دُونِ اللَّهِ عقلاء؛ كـ
«المسيح» و «عزير» و «الملائكة» وغيرهم، [فغلب] ^(٢) العاقل، وهذا بعيد؛ لأنَّ
المسلمين لا يسبون هؤلاء ويجوز أن يُراد بالذين يَدْعُونَ: المشركين، أي: لا تَسُبُّوا
الكفرة الذين يَدْعُونَ غيرَ اللَّهِ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وهو وَجْهٌ وَاضِحٌ.

قوله: «عَدُوا» الجمهور على فتح العين، وسكون الدال، وتخفيف الواو^(٣)، ونصبه
من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه منصوب على المصدر؛ لأنه نوع من العامل فيه؛ لأنَّ السبَّ من جنس
العَدُو.

والثاني: أنه مفعول من أجله، أي: لأجل العَدُو، وظاهر كلام الرجاج^(٤): أنه خلط
القَوْلَيْنِ، فجعلهما قولًا واحدًا، فإنه قال: «وعَدُوا» منصوب على المصدر؛ لأن المعنى:
فَتَعَدُّوا عَدُوًّا.

قال: «ويكون بإرادة اللام» والمعنى: فَيَسُبُّوا اللَّهَ لِلظُّلْمِ.

(١) ينظر: الدر المصون ١٥٣/٣. (٢) في أ: فعلنا.

(٣) ينظر: الدر المصون ١٥٣/٣، إتحاف فضلاء البشر ٢٦٦/٢، النشر ٢٦١/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٣٠٨/٢.

والثالث: أنه منصوب على أنه واقع مَوْقِع الحالِ المؤكدة؛ لأنَّ السَّبَّ لا يَكُونُ إلا عَذْوًا.

وقرأ الحسن^(١)، وأبو رجاء، ويعقوب، وقتادة، وسلام، وعبد الله بن زيد: «عَذْوًا» بضم العين والدال، وتشديد الواو، وهو مصدر أيضاً لـ «عَدَا» وانتِصابه على ما تقدّم من الأوجه الثلاثة.

وقرأ ابن كثير^(٢) في رواية - وهي قراءة أهل مكة المشرفة^(٣) فيما نقله النحاس: «عَذْوًا» بفتح العين، وضم الدال، وتشديد الواو، بمعنى: أعداء، ونُصِبَهُ على الحالِ المؤكدة، و «عَذْوٌ» يجوز أن يَقَعَ خبراً عن الجمع، قال - تعالى -: ﴿هُرُّ الْعَدُوِّ﴾ [المنافقون: ٤]، وقال - تعالى -: ﴿إِنَّ الْكُفْرَ كَأَنَّهُ عَذْوٌ مُبِينٌ﴾ [النساء: ١٠١]، ويقال: عَدَا يَعْذُو عَذْوًا، وعَذْوَانًا وعَدَاءً، و «بغير عِلْمٍ» حال، أي: «يَسْبُونَهُ غير عَالِمِينَ» أي: «مُصَاحِبِينَ لِلْجَهْلِ»؛ لأنه لو قَدَّرَ حَقَّ قَدْرَهُ، لما أَقْدَمُوا عليه.

فصل في دحض شبهة للمعتزلة

قال الجُبَّائي^(٤): دلّت هذه الآية الكريمة، على أنه لا يجوز أن يُفَعَلَ في الكُفَّار ما يَزْدَادُون به بُعْدًا عن الحقِّ، إذ لو جازَ أن يُفَعَلَ، لجازَ أن يأمر به وكان لا ينهي عملاً ذَكَرْنَا، ولا يأمر بالرفق بهم عند الدعاء؛ كقوله لموسى، ولهازون: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤] وذلك يَبْطِلُ مذهب الجبزية.

قالوا: وهذه الآية الكريمة تدلُّ على أنَّ الأمر بالمَعْرُوف، قد يقبح إذا أدَّى إلى اِزْتِكَابِ مُنْكَرٍ، والنهي عن المُنْكَرِ يَقْبَحُ إذا أدَّى إلى زيادة مُنْكَرٍ، وغلبة الظنِّ قائمة مقام العلم في هذا الباب، وفيه تأديب لمن يَدْعُو إلى الدين؛ لئلا يتشاغل بما لا فائدة له في المَطْلُوب؛ لأنَّ وصف الأوثان بأنها جَمَادَات لا تَنْفَعُ ولا تَضُرُّ، يكفي في القَدْحِ في إلهيَّتها، فلا حاجة مع ذلك إلى شتمها.

قوله: «كَذَلِكَ»: نعت لمصدر مَحْذُوف، أي: زَيْنًا لهؤلاء أعمالهم تزيينًا، مثل تزييننا لكل أمة عملهم.

وقيل: تقديره: مثل تزيين عبادة الأصنام للمُشْرِكِينَ «زَيْنًا لكل أمة عملهم» وهو قَرِيب من الأول، والمعنى: زينا لكل أمة عملهم من الخير والشر، والطاعة والمَعْصِيَةِ، ثم إلى ربهم مَرْجِعُهُمْ، فَيُنَبِّهُهُمْ ويجازيهم بما كانوا يَعْمَلُونَ.

(١) ينظر: الدر المصون الموضع السابق النشر ٢/٢٦١ المحتسب ١/٢٢٦ إتحاف فضلاء ٢/٢٦١.

(٢) ينظر: الدر المصون ٣/١٥٣. (٣) ينظر: إعراب القرآن ١/٥٧٣.

(٤) ينظر: الرازي ١٣/١١٥.

فصل في الاستدلال بالآية

احتج أهل السُّنة بهذه الآية الكريمة، على أن الله - تعالى - زين للكافر الكفر، وللمؤمن الإيمان، وللعاصي المعصية، وللمطيع الطاعة.

قال الكفبي: حمل الآية على هذا المعنى مُحال؛ لأنه - تبارك وتعالى - هو الذي يَقُولُ ﴿الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ﴾ [محمد: ٢٥] ويقول ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ يُغْرِقُهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧] ثم إنهم ذكروا في الجواب وجوهاً:

الأول: قال الجبائي^(١): زيناً لكل أمة تقدمت ما أمرناهم به من قول الحق.

وقال الكفبي^(٢): إنه - تعالى - زين لهم ما ينبغي أن يعملوا، وهم لا ينتهون.

الثاني: قال الآخرون^(٣): زيناً لكل أمة من أمة الكفار سوء عملهم، أي: جعلناهم وشأنهم، وأمهلناهم حتى حسن عندهم سوء عملهم.

الثالث: أمهلنا الشيطان حتى زين لهم.

الرابع: زيناه في زعمهم، وهذه وجوه ضعيفة؛ لأن الدليل العقلي [القاطع]^(٤) دل على صحة ما أشعر به ظاهر النص؛ لأننا بينا أن صدور الفعل عن العبد، يتوقف على حصول الداعي، وأن تلك الداعية لا بد وأن تكون بتخليق الله - تعالى -، ولا معنى لتلك الداعية إلا عمله واعتقاده، أو ظنه باشتغال ذلك الفعل على نفع زائد، ومصلحة راجحة، وإذا كانت تلك الداعية حصلت بفعل الله - تعالى -، امتنع أن يصدر عن العبد فعل، ولا قول، ولا حركة، إلا إذا زين الله - تعالى - ذلك الفعل في قلبه، وضميره، واعتقاده، وأيضاً: أن الإنسان لا يختار الكفر والجهل، مع العلم بكونه كُفراً وجهلاً، والعلم بذلك ضروري، بل إنما يختاره لا اعتقاد كونه إيماناً، وعلماً، وصدقاً، وحقاً، فلولا سابقة الجهل الأول، لما اختار هذا الجهل الثاني. ثم إنه لما اختار ذلك الجهل السابق، فإن كان اختيار ذلك لسابق آخر، لزم أن يستمر ذلك إلى ما لا نهاية له من الجهالات، وذلك مُحال؛ فوجب انتهاء تلك الجهالات إلى جهل أول يخلقه الله - تعالى - فيه ابتداءً، وهو بسبب ذلك الجهل ظن في الكفر كونه إيماناً، وحقاً، وعلماً؛ فثبت إنه يستحيل من الكافر اختيار الكفر والجهل، إلا إذا زين الله - تعالى - ذلك الجهل في قلبه؛ فثبت بهذين البرهانتين القاطعتين، أن الذي يدل عليه ظاهر هذه الآية؛ هو الحق الذي لا محيد عنه، فبطلت تأويلاتهم بأسرها؛ لأن المصير إلى التأويل إنما يكون عند تعذر حمل الكلام على ظاهره، وأما لما قال الدليل على أنه يمكن العُدول عن الظاهر، فسقطت هذه التكاليفات، وأيضاً: فقلوه: «كذلك زيناً لكل أمة عملهم» بعد قوله: «فيسبوا الله عدواً بغير علم»

(١) ينظر: الرازي ١١٦/١٣.

(٢) ينظر: الرازي ١١٦/١٣.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) سقط في أ.

مشعر بأن إقدامهم على ذلك المنكر إنما كان بتزيين الله تعالى، فأمّا أن يُحمَل ذلك على أنه - تبارك وتعالى - زين الأعمال الصالحة في قلوب الأمم، فكان هذا كلام مُنقطع عما قبله، وأيضاً: فقلوه: ﴿كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾: يتناول الأمم الكافرة والمؤمنة، فتخصيص هذا الكلام بالأمة المؤمنة، ترك لإظهار العموم.

قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾ وَنَقَلِبْ أَقْدَسَهُمْ وَابْصُرْهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١١٠﴾﴾

قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ الآية الكريمة.

لما طعنوا في الثبوت بمدارسة العلماء، حتى عرّف التّوراة والإنجيل، ثم جعل السّور والآيات بهذا الطريق، وأجاب الله - تعالى - عن هذه الشبهة، ذكر في هذه الآية شبهة لهم أخرى، وهي أن هذا القرآن العظيم ليس من جنس المعجزات البينة، ولو أنك يا محمد جئتنا بمعجزة وبينة باهرة، لآمتنا بك وحلفوا على ذلك، وبالعوا على ذلك في تأكيد الحلف.

قال الواحدي^(١): «إِنَّمَا سُمِّيَ الْيَمِينُ بِالْقَسَمِ؛ لِأَنَ الْيَمِينَ مَوْضُوعَةٌ لِتَأْكِيدِ الْخَبَرِ الَّذِي يُخْبَرُ بِهِ الْإِنْسَانُ: إِمَّا مُثَبِّتًا لِلشَّيْءِ، وَإِمَّا نَافِيًا، وَلَمَّا كَانَ الْخَبَرُ يَدْخُلُهُ الصَّدْقُ وَالْكَذِبُ، اخْتِاجُ الْمُخْبِرِ إِلَى طَرِيقٍ بِهِ يُتَوَسَّلُ إِلَى تَرْجِيحِ جَانِبِ الصَّدْقِ عَلَى جَانِبِ الْكَذِبِ، وَذَلِكَ هُوَ الْحَلْفُ، وَلَمَّا كَانَتِ الْحَاجَةُ إِلَى ذِكْرِ الْحَلْفِ، إِنَّمَا تَخْصُلُ عَنْ انْقِسَامِ النَّاسِ عِنْدَ سَمَاعِ ذَلِكَ الْخَبَرِ إِلَى مُصَدِّقٍ بِهِ وَمُكَذِّبٍ بِهِ، سَمُّوا الْحَلْفَ بِالْقَسَمِ، وَيُتَوَاتَرُ تِلْكَ الصَّبْغَةُ عَلَى «أَفْعَلٍ» وَقَالُوا: أَقْسَمَ فَلَانٌ يَقْسِمُ إِقْسَامًا، وَأَرَادُوا: أَنَّهُ أَكَّدَ الْقَسَمَ الَّذِي اخْتَارَهُ، وَأَحَالَ الصَّدْقَ إِلَى الْقَسَمِ الَّذِي اخْتَارَهُ بِوَاسِطَةِ الْحَلْفِ وَالْيَمِينِ.

قوله: «جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ» تقدم الكلام عليه في «المائدة»^(٢).

وقرأ طلحة بن مضرّف^(٣): «لَيُؤْمِنُنَّ» مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ مُؤَكَّدًا بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ، وَمَعْنَى «جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ»: قَالَ الْكَلْبِيُّ وَمُقَاتِلٌ: إِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ بِاللَّهِ جَهْدَ يَمِينِهِ^(٤)، وَقَالَ الرَّجَّاجُ^(٥): بِالْعَوَا فِي الْإِيمَانِ.

فصل في سبب النزول

قال مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ الْقُرْظِيُّ: قَالَتْ قُرَيْشٌ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّكَ تُخْبِرُنَا أَنَّ مُوسَى - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كَانَتْ مَعَهُ عَصَا يَضْرِبُ بِهَا الْحَجَرَ، فَيَنْفَجِرُ مِنْهُ الْمَاءُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ عَيْنًا،

(١) ينظر: الرازي ١١٧/١٣.

(٢) ذكره الرازي في «تفسيره» (١١٧/١٣ - ١١٨).

(٣) الآية: ٥٣.

(٤) ينظر: الرازي ١١٨/١٣.

(٥) ينظر: الدر المصون ١٥٤/٣.

وَتُخْبِرُنَا: أَنْ عَيْسَى كَانَ يُخْبِي الْمَوْتَى، وَأَنْ صَالِحاً أَخْرَجَ النَّاقَةَ مِنَ الْجَبَلِ؛ فَأَتَيْنَا أَنْتَ أَيْضاً بَابَةً، لِتُصَدِّقَكَ. فقال - عليه الصلاة والسلام -: ما الذي تُحِبُّونَ؟ قالوا: تَجْعَلْ لَنَا الصِّفَا ذَهَباً، أَوْ ابْعَثْ لَنَا بَعْضَ مَوْتَانَا حَتَّى نَسْأَلَهُ عَنْكَ؛ أَحَقُّ مَا تَقُولُ، أَمْ بَاطِلٌ، أَوْ أَرْنَا الْمَلَائِكَةَ يَشْهَدُونَ ذَلِكَ، فقال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَإِنْ فَعَلْتَ بَعْضَ مَا تَقُولُونَ، أَتُصَدِّقُونَنِي؟ قالوا: نَعَمْ، وَاللَّهِ، لَأَنْ فَعَلْتَ، لَتَتَّبِعَنَّكَ، فقام - عليه الصلاة والسلام - يَدْعُو فَجَاءَهُ جَبْرِيلُ - عليه الصلاة والسلام - وقال: إِنْ شِئْتَ، كَانَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ كَانَ، فَلَمْ يَصْدُقُوا عَنْده، لَتُعَذِّبَهُمْ، وَإِنْ شِئْتَ تَرَكْتَهُمْ حَتَّى يَتُوبَ تَائِبُهُمْ، فقال - عليه الصلاة والسلام - بَلْ حَتَّى يَتُوبَ تَائِبُهُمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ - تعالى - الآيةَ الْكَرِيمَةَ^(١).

وقيل: لِمَا نَزَلَ قَوْلُهُ - تعالى -: ﴿إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَظَلَّتْ أَعْيُنُهُمْ لِمَا خَصَبُوا﴾ [الشعراء: ٤]، أَفَسِمَ الْمُشْرِكُونَ بِاللَّهِ، لَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ، لِيُؤْمِنُوا بِهَا، فَنَزَلَتْ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ.

وَاحْتَلَفُوا فِي الْمُرَادِ بِالْآيَةِ.

فقيل: ما تَقَدَّمَ مِنْ جَعْلِ الصِّفَا ذَهَباً.

وقيل: هِيَ الْأَشْيَاءُ الْمَذْكُورَةُ فِي قَوْلِهِ - تبارك وتعالى -: ﴿لَنْ تُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَمُوتَ لَنَا مِنْ الْأَرْضِ يَبُوءُ﴾ [الإسراء: ٩٠].

وقيل: إِنْ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يُخْبِرُهُمْ: بِأَنَّ عَذَابَ الْاسْتِئْصَالَ كَانَ يَنْزِلُ بِالْأَمَمِ الْمَاضِيَةِ الَّذِينَ كَذَبُوا أَنْبِيَاءَهُمْ، فَالْمُشْرِكُونَ طَلَبُوا مِثْلَهَا.

قوله: «إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ» ذَكَرُوا فِي لَفْظَةِ «عِنْدَ» وَجْهًا:

فقيل: معناه: أَنَّهُ - تبارك وتعالى - هُوَ الْمُخْتَصَّ بِالْقُدْرَةِ عَلَى أَمْثَالِ هَذِهِ الْآيَاتِ دُونَ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْمُعْجَزَاتِ الدَّالَّةَ عَلَى النُّبُوتِ، شَرْطُهَا أَنْ لَا يَقْدِرَ عَلَى تَخْصِيلِهَا أَحَدٌ إِلَّا اللَّهُ - تعالى -.

وقيل: الْمُرَادُ بِالْعِنْدِيَّةِ: أَنَّ الْعِلْمَ بِأَنْ يُجَادَ هَذِهِ الْمُعْجَزَاتِ، هَلْ يَقْتَضِي إِقْدَامَ هَؤُلَاءِ الْكُفَّارِ عَلَى الْإِيمَانِ أَمْ لَا؟ لَيْسَ إِلَّا عِنْدَ اللَّهِ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَعِنْدُ مَقَاتِحِ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩].

وقيل: الْمُرَادُ: أَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ مَعْدُومَةً فِي الْحَالِ، إِلَّا أَنَّهُ - تعالى - مَتَى شَاءَ، أَوْجَدَهَا، فَهِيَ جَارِيَةٌ مُجْرَى الْأَشْيَاءِ الْمَوْضُوعَةِ عِنْدَ اللَّهِ، يُظْهِرُهَا مَتَى شَاءَ، وَلَيْسَ لَكُمْ أَنْ تَتَحَكَّمُوا فِي طَلِبِهَا، وَلَفْظُ «عِنْدَ» عَلَى هَذَا؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ﴾ [الحجر: ٢١].

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٣٠٦/٥) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٧٢/٣) وانظر الرازي (١٣/

قوله: «وَمَا يُشْعِرُكُمْ» «ما»: استِفْهَامِيَّةٌ مُبْتَدَأٌ، والجملة بَعْدَهَا خَبَرُهَا، وفاعل «يُشْعِرُ» يعود عَلَيْهَا، وهي تتعدى لاثنتين.

الأول: ضمير الخطاب.

والثاني: مَحْذُوفٌ، أي: وأيُّ شَيْءٍ يَدْرِيكُكُمْ إيمانُهم [إذا جَاءَتْهُمْ الآيات التي افْتَرَحُوهَا].

قال أبو علي^(١): «مَا» اسْتِفْهَامٌ، وَقَاعِلٌ «يُشْعِرُكُمْ» ضمير «مَا» والمعنى: وما يُذْركُمْ إيمانهم؟ فحذف المفعول، وحذف المفعول كثير^(٢).

والمعنى أي: بِتَقْدِيرِ أَنْ تَجِيَهُمْ هَذِهِ الآيات، فهم لا يُؤْمِنُونَ.

وقرأ العامة^(٣): أنها بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ، وابن كثير وأبو عمرو، وأبو بكر بخلاف عنه بِكَسْرِهَا.

فأما قراءة الكسر: فَوَاضِحَةٌ اسْتِجْوَدَهَا النَّاسُ: الْخَلِيلُ وَغَيْرُهُ، لَأَن مَعْنَاهَا: اسْتِثْنَاءٌ إِخْبَارٌ بَعْدَ إِيمَانٍ مِنْ طُبْعٍ عَلَى قَلْبِهِ، وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ.

قال سيبويه^(٤): سَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ يَعْنِي: قِرَاءَةَ الْفَتْحِ فَقُلْتُ: مَا مَتَّعَ أَنْ يَكُونَ كَقَوْلِكَ: مَا يُذْرِيكَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ؟ فَقَالَ: لَا يَخْسَنُ ذَلِكَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، إِنَّمَا قَالَ: «وَمَا يُشْعِرُكُمْ» ثُمَّ ابْتَدَأَ؛ فَأَوْجَبَ، فَقَالَ: «إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ، لَا يُؤْمِنُونَ» وَلَوْ فَتَحَ، فَقَالَ: «وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ»، لَكَانَ عُذْرًا لَهُمْ، وَقَدْ شَرَحَ النَّاسُ قَوْلَ الْخَلِيلِ، وَأَوْضَحُوهُ، فَقَالَ الْوَاحِدِيُّ وَغَيْرُهُ: لِأَنَّكَ لَوْ فَتَحْتَ «أَنَّ» وَجَعَلْتَهَا الَّتِي فِي نَحْوِ: بَلَّغْنِي أَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، لَكَانَ عُذْرًا لِمَنْ أَخْبَرَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: «إِنَّ زَيْدًا لَا يُؤْمِنُ» فَقُلْتُ: وَمَا يُذْرِيكَ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ؟ كَانَ الْمَعْنَى: أَنَّهُ يُؤْمِنُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، كَانَ عُذْرًا لِمَنْ نَفَى عَنْهُ الْإِيمَانَ، وَلَيْسَ مُرَادُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ، إِقَامَةُ عُذْرِهِمْ، وَوُجُودُ إِيمَانِهِمْ.

وقال الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥): «وَقُرِئَ» «إِنَّهَا» بِالْكَسْرِ؛ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ قَدْ تَمَّ قَبْلَهُ بِمَعْنَى: «مَا يُشْعِرُكُمْ مَا يَكُونُ مِنْهُمْ» ثُمَّ أَخْبَرَهُمْ بِعِلْمِهِ فِيهِمْ، فَقَالَ: إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ، لَا يُؤْمِنُونَ.

وأما قِرَاءَةُ الْفَتْحِ: فَقَدْ وَجَّهَهَا النَّاسُ عَلَى سِتَّةِ أَوْجُهٍ:

أظهرها: أَنَّهَا بِمَعْنَى: لَعَلَّ، حَكَى الْخَلِيلُ «أَتَيْتَ السُّوقَ أَنَّكَ تَشْتَرِي لَنَا مِنْهُ شَيْئًا» أَي: «لَعَلَّكَ» فَهَذَا مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ - كَمَا حَكَاهُ الْخَلِيلُ - شَاهِدٌ عَلَى كَوْنِ «أَنَّ» بِمَعْنَى لَعَلَّ وَأَنْشَدَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ [الطويل]

(١) ينظر: الرازي ١١٨/١٣. (٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: الحجة للفارسي ٣٧٦/٣، الدر المنصور ١٥٤/٣ المحتسب ٢٢٦/١، النشر ٢٦١/٢، الوسيط ٣/٣١١، البيان ١/٥٣٠ ومجاز القرآن ١/٢٠٤ الأخص ١/٢٠١ الحجة لأبي زرعه ص ٢٦٥. السبعة ٢٦٥.

(٤) ينظر: الكتاب ٤٦٢/١. (٥) ينظر: الكشف ٥٧/٢.

- ٢٢٨٠ - أَرَيْنِي جَوَاداً مَاتَ هُزْلاً لَأَتْنِي أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بِخِيَلٍ مُخَلَّدًا^(١)
وقال امرؤ القيس - أنشدته الزمخشري - [الكامل]
- ٢٢٨١ - عُوَجًا عَلَى الطَّلَلِ الْمُحِيلِ لَأَتْنَا نَبْكِي الدِّيارَ كَمَا بَكَى ابْنُ حِذَامٍ^(٢)
وقال جرير: [الوافر]
- ٢٢٨٢ - هَلْ أَنْتُمْ عَائِجُونَ بِنَا لَعْنَا نَرَى العَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الخِيَامِ^(٣)
وقال عدي بن زيد: [الطويل]
- ٢٢٨٣ - أَعَاذِلْ مَا يُدْرِيكَ أَنَّ مَنِيَّتِي إِلَى سَاعَةٍ فِي اليَوْمِ أَوْ فِي ضَحَى الغَدِ^(٤)
وقال آخر: [الرجز]

٢٢٨٤ - قُلْتُ لِشَيْبَانَ اذْنُ مِنْ لِقَائِهِ أَنَا نُغْذِي النَّاسَ مِنْ شِوَائِهِ^(٥)
فـ «أَنْ» في هذه المواضع كلها بمعنى: «لعل»، قالوا: ويدل على ذلك أنها في مَضْحَفِ أَبِي وقراءته^(٦): «وما أذْرَاكُمْ لعلها إذا جاءت لا يؤمنون» وتُقِلُّ عنه: «وما يُشْعِرُكُمْ لعلها إذا جاءت لا يؤمنون» ذكر ذلك أبو عبيد وغيره، ورجحوا ذلك أيضاً بأن «لعل» قد كثر ورودها في مثل هذا التركيب؛ كقوله - تعالى -: «وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ» [الشورى: ١٧]، «وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ يَرْكَبُ» [عبس: ٣]، وممن جعل «أَنْ» بمعنى: «لعل» أيضاً، يحيى بن زياد الفراء^(٧).

ورجح الزجاج^(٨) ذلك، فقال: «زعم سيبويه عن الحليل، أن معناها: «لعلها» قال: وهذا الوجه أقوى في العربية وأجود» ونسب القراءة لأهل المدينة، وكذا أبو جعفر^(٩).

قال شهاب الدين^(١٠): «وقراءة الكوفيين، والشاميين أيضاً، إلا أن أبا علي الفارسي ضعّف هذا القول الذي استجوده الناس، وقوّه تَخْرِيجاً لهذه القراءة، فقال: «الْبُوقُ الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ «لَعَلٌّ» لَا يَنَاسِبُ قِرَاءَةَ الْكُسْرِ، لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى حُكْمِهِ - تعالى - عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ» ولكنه لما مَنَعَ كونها بمعنى: «لعل»، لم يجعلها مَعْمُولَةً لـ «يُشْعِرُكُمْ» بل جعلها على حَذَفٍ لَامِ الْعِلَّةِ، أي: لأنها، والتقدير عنده: «قل إنما الآيات عند الله،

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) ينظر: تفسير الرازي ١٣/١٤٤، تفسير الطبري ١٢/٤١، لسان العرب (أنن). الدر المصون ٣/١٥٤.

(٥) البيت لأبي النجم العجلي.

ينظر: الكتاب ٣/١١٦، الإنصاف ٢/٥٩١، القرطبي ٧/٦٤، الطبري ١٢/٤٣، مجالس ثعلب ١/

١٢٧، الدر المصون ٣/١٥٤.

(٦) ينظر: الدر المصون ٣/١٥٥.

(٧) ينظر: معاني القرآن ١/٣٥٠.

(٨) ينظر: معاني القرآن ٢/٣١٠.

(٩) ينظر: إعراب القرآن ١/٥٧٣.

(١٠) ينظر: الدر المصون ٣/١٥٥.

لأنّها إذا جاءت لا يؤمنون». فهو لا يأتي بها؛ لإضرارهم على كفرهم، فيكون نظير: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرِيدَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ﴾ [الإسراء: ٥٩]، أي بالآيات المقترحة، وعلى هذا فيكون قوله: «وما يشعركم» اعتراضاً بين العلة والمعلول.

الثاني: أن تكون «لا» مزيدة، وهذا رأي الفراء^(١) وشيخه، قال: ومثله: ﴿وَمَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢] أي: «أن تسجد» فيكون التّقدير: وما يشعركم أنّها إذا جاءت يؤمنون، والمعنى على هذا: أنّها لو جاءت لم يؤمنوا، وإنّما حمّله على زيادتها ما تقدّم من أنّها لو تقدّر زائدة، لكان ظاهر الكلام عذراً للكفار، وأنهم يؤمنون كما عرفت تخفيفه أولاً، إلا أن الزجاج^(٢) نسب ذلك إلى الغلط، فقال: «والذي ذكر أن «لا» لغو، غلط؛ لأن ما يكون لغواً، لا يكون غير لغو، ومن قرأ بالكسر، فالإجماع: على أن «لا» غير لغو» فليس يجوز أن يكون معنى لفظه: مرة الثّني، ومرة الإيجاب في سياق واحد.

وانتصر الفارسي لقول الفراء، ونفى عنه الغلط، فإنّه قال: «يجوز أن تكون «لا» في تأويل زائدة، وفي تأويل غير زائدة؛ كقول الشاعر في ذلك: [الطويل]

٢٢٨٥ - أبى جوده لا البخل واستعجلت نعم به من فتى لا يمنع الجود نائله^(٣)

يُنشد بالوجهين، أي: ينصب «البخل» وجره، فمن نصّبه، كانت زائدة، أي: «أبى جوده البخل» ومن خفض، كانت غير زائدة، وأضاف «لا» إلى البخل.

قال شهاب الدين^(٤): وعلى تقدير النّصب، لا يلزم زيادتها؛ لجواز أن تكون «لا» مفعولاً بها، و «البخل» بدل منها، أي: «أبى جوده لفظ «لا» ولفظ «لا» هو بخل». وقد تقدّم لك طرف من هذا محققاً عند قوله - تعالى -: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] [في أوائل هذا الموضوع]^(٥) وسيمرّ بك مواضع منها؛ كقوله - تعالى -: ﴿وَحَرِّمْنَا عَلَى قَرْبَةٍ أَهْلَ كُنْهَاتِ الْأَنْبِيَاءِ﴾ [الأنبياء: ٩٥].

قالوا: تحتمل الزيادة، وعدمها وكذا ﴿وَمَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، ﴿لَوْلَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩].

الثالث: أن الفتح على تقدير لام العلة، والتّقدير: «إنما الآيات التي يفتري حونها عند الله؛ لأنّها إذا جاءت لا يؤمنون»، و «ما يشعركم» اعتراض كما تقدّم تحقيق ذلك عن أبي عليّ، فأغنى عن إعادته، وصار المعنى: «إنّما الآيات عند الله، أي: المقترحة لا يأتي بها؛ لانتفاء إيمانهم، وإضرارهم على كفرهم».

الرابع: أن في الكلام حذف مَعْطُوف على ما تقدّم.

(١) ينظر: معاني القرآن ١/٣٥٠.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٢/٣١٠.

(٤) ينظر: الدر المصون ٣/١٥٥.

(٥) سقط في ب.

(٣) تقدم.

قال أَبُو جَعْفَرٍ فِي مَعَانِيهِ: وَقِيلَ فِي الْكَلَامِ حَذَفٌ، وَالْمَعْنَى: وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ أَوْ يُؤْمِنُونَ، فَحَذَفَ هَذَا لِعِلْمِ السَّامِعِ، وَقُدْرَةِ غَيْرِهِ: «مَا يُشْعِرُكُمْ بِانْتِفَاءِ الْإِيمَانِ، أَوْ وَقُوعِهِ».

الخامس: أَنْ «لَا» غَيْرُ مَزِيدَةٍ، وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ حَذَفٌ، بَلِ الْمَعْنَى: «وَمَا يُذَرِّبُكُمْ انْتِفَاءَ إِيمَانِهِمْ» وَيَكُونُ هَذَا جَوَابًا لِمَنْ حُكِمَ عَلَيْهِمْ بِالْكَفْرِ وَيُشَسَّ مِنْ إِيمَانِهِمْ.

وقال الزَّمَخْشَرِيُّ^(١): «وَمَا يُشْعِرُكُمْ: وَمَا يُذَرِّبُكُمْ أَنَّهَا، أَي: أَنْ الْآيَاتِ الَّتِي يَقْتَرِحُونَهَا» «إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا» يَغْنِي: «أَنَا أَعْلَمُ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا، وَأَنْتُمْ لَا تَذَرُونَ بِذَلِكَ». وَذَلِكَ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ كَانُوا حَرِصِينَ عَلَى إِيمَانِهِمْ، وَطَامِعِينَ فِيهِ إِذَا جَاءَتْ تِلْكَ الْآيَةُ، وَيَتَمَنَّوْنَ مَجِيئَهَا، فَقَالَ - عَزَّ وَجَلَّ -: «وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ» عَلَى مَعْنَى: أَنْكُمْ لَا تَذَرُونَ مَا سَبَقَ عِلْمِي بِهِمْ، أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ؛ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: ﴿كَمَا لَا يُؤْمِنُوا بِهِمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١١٠] انْتَهَى.

قال شهاب الدِّين^(٢): تَسَطُّ قَوْلُهُ إِنَّهُمْ كَانُوا يَطْمَعُونَ فِي إِيمَانِهِمْ، مَا جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ: أَنَّ الْمُشْرِكِينَ قَالُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنْزِلْ عَلَيْنَا آيَةً الَّتِي قَالَ اللَّهُ فِيهَا: ﴿إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنْ أَسْمَاءٍ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْتَقَهُمْ لَهَا خَصُوعِينَ﴾ [الشعراء: ٤] وَنَحْنُ وَاللَّهُ نُؤْمِنُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَمَا يُشْعِرُكُمْ» إِلَى آخِرِهَا وَهَذَا الْوَجْهُ: هُوَ اخْتِيَارُ أَبِي حَيَّانَ^(٣)، فَإِنَّهُ قَالَ: «وَلَا يَخْتِاجُ الْكَلَامُ إِلَى زِيَادَةِ «لَا» وَلَا إِلَى هَذَا الْإِضْمَارِ، يَعْنِي حَذَفَ الْمَغْطُوفِ، وَلَا إِلَى «أَنَّ» بِمَعْنَى: لَعَلَّ، وَهَذَا كُلُّهُ خُرُوجٌ عَنِ الظَّاهِرِ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ، بَلِ حَمَلُهُ عَلَى الظَّاهِرِ أَوْلَى، وَهُوَ وَاضِحٌ سَائِعٌ، أَي: وَمَا يُشْعِرُكُمْ وَيُذَرِّبُكُمْ بِمَعْرِفَةِ انْتِفَاءِ إِيمَانِهِمْ، لَا سَبِيلَ لَكُمْ إِلَى الشُّعُورِ بِهَا».

السادس: أَنْ «مَا» حَرْفُ نَفْيٍ، يَغْنِي: أَنَّهُ نَفَى شُعُورَهُمْ بِذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا فَيُطْلَبُ لـ «يُشْعِرُكُمْ» فَاعِلٌ.

فَقِيلَ: هُوَ ضَمِيرُ اللَّهِ - تَعَالَى - أَضْمَرَ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ، وَفِيهِ تَكْلُفٌ بَعِيدٌ، أَي: «وَمَا يُشْعِرُكُمْ اللَّهُ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ الْآيَاتِ الْمُفْتَرَحَةُ لَا يُؤْمِنُونَ». وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْبَقَرَةِ كَيْفِيَّةَ قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو لـ «يُشْعِرُكُمْ» وَ «يُذَرِّبُكُمْ» [آل عمران: ١٦٠]، وَنَحْوُهُمَا عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿إِنْ أَلَّفَ يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧]، وَخَاصِلُهَا ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: الضَّمُّ الْخَالِصُ، وَالِاخْتِلَاسُ، وَالسُّكُونُ الْمُحْضَرُّ.

وقرأ الجمهور^(٤): «لَا يُؤْمِنُونَ» بِيَاءِ الْغَنِيَّةِ، وَابْنُ عَامِرٍ، وَحَمْزَةُ بِنَاءِ الْخِطَابِ.

(٢) ينظر: الدر المنصون ١٥٦/٣.

(١) ينظر: الكشاف ٥٧/٢.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٢٠٤/٤.

(٤) ينظر: الدر المنصون ١٥٧/٣ إعراب القراءات السبع ١٦٧/١ السبعة ٢٦٥، النشر ٢٦١/٢ الحجة لابن خالويه (١٤٧) الوسيط ٣١١/٢ الحجة لأبي زرعة (٢٦٧) إتحاف فضلاء البشر ٢٦/٢.

وقرأ أيضاً في الجاثية [آية: ٦] ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ تُؤْمِنُونَ﴾: بالخطاب، وافقهما عليها الكسائي، وأبو بكر عن عاصم، والباقون: بالياء للغيبة، فتحصل من ذلك أن ابن عامر، وحزمة يقرآن بالخطاب في الموضعين، وأن نافعاً، وابن كثير، وأبا عمرو، وحفصاً عن عاصم، بالغيبة في الموضعين، وأن الكسائي، وأبا بكر عن عاصم: بالغيبة هنا، وبالخطاب في الجاثية، فقد وافق أحد الفريقين في إحدى السورتين والآخر في أخرى.

فأما قراءة الخطاب هنا: فيكون الظاهر من الخطاب في قوله: «وما يُشعِرُكم» أنه للكفار، ويتضح معنى هذه القراءة على زيادة «لا» أي: وما يُشعِرُكم أنكم تؤمنون، إذا جاءت الآيات التي طلبتموها كما أفسنتم عليه، ويتضح أيضاً على كون «أن» بمعنى: لعل، مع كون «لا» نافية، وعلى كونها علة بتقدير: حذف اللام، أي: «إنما الآيات عند الله فلا يأتىكم بها؛ لأنها إذا جاءت لا يؤمنون بها» ويتضح أيضاً على كون المغطوف مخذولاً، أي: «وما يُذريكم بعدم إيمانكم، إذا جاءت الآيات أو وقوعه؛ لأن مال أمركم مغيب عنكم، فكيف تفسمون على الإيمان عند مجيء الآيات؟» وإنما يُشكل؛ إذا جعلنا «أن» معمولة لـ «يُشعِرُكم» وجعلنا «لا»: نافية غير زائدة؛ إذ يكون المعنى: «وما يُذريكم أيها المشركون بانتفاء إيمانكم، إذا جاءتكم»، ويؤول هذا الإشكال بأن المعنى: أي شيء يُذريكم بعدم إيمانكم، إذا جاءتكم الآيات التي افترختموها؟ يعني: لا يمر هذا بخواطركم، بل أنتم جازمون بالإيمان عند مجيئها، لا يصدكم عنه صاذاً، وأنا أعلم أنكم لا تؤمنون وقت مجيئها؛ لأنكم مطبوع على قلوبكم.

وأما على قراءة الغيبة، فتكون الهمزة معها مكسورة؛ وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وأبي بكر عن عاصم، ومفتوحة؛ وهي قراءة نافع، والكسائي، وحفص عن عاصم.

فعلى قراءة ابن كثير ومن معه يكون الخطاب في: «وما يُشعِرُكم» جائزاً فيه وجهان:

أحدهما: أنه خطاب للمؤمنين، أي: «وما يُشعِرُكم أيها المؤمنون إيمانهم» ثم استأنف إخباراً عنهم بأنهم لا يؤمنون، فلا تطمئعوا في إيمانهم.

الثاني: أنه للكفار، أي: «وما يُشعِرُكم أيها المشركون ما يكون منكم» ثم استأنف إخباراً عنهم بعدم الإيمان؛ لعلمه السابق فيهم وعلى هذا ففي الكلام التفات من خطاب إلى غيبة.

وعلى قراءة نافع يكون الخطاب للكفار، وتكون «أن» بمعنى: لعل، كذا قاله أبو شامة، وغيره.

وقال أبو حيان^(١) في هذه القراءة: «الظاهر أن الخطاب للمؤمنين، والمعنى: «وما

يُذَرِّكُمْ أَتُهَا الْمُؤْمِنُونَ، أَنَّ الْآيَةَ الَّتِي تَقْتَرِحُونَهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ» يعني: أَنَا أَغْلَمُ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا» ثم ساق كلام الرَّمْخُسِيِّ بِعَيْنِهِ الَّذِي قَدَّمَتْ ذَكَرَهُ عَنْهُ فِي الرَّجْهِ الْخَامِسَ قَالَ: «وَيَبْعُدُ جَدًّا أَنْ يَكُونَ الْخِطَابُ فِي «وَمَا يُشْعِرُكُمْ» لِلْكَفَّارِ».

قال شهاب الدين^(١): إِنَّمَا اسْتَبْعَدَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِ فِي «أَنَّ» هَذِهِ أَنَّهَا بِمَعْنَى: «لَعَلَّ» كَمَا حَكَيْتَهُ عَنْهُ.

وقد جَعَلَ أَبُو حَيَّانٍ فِي مَجْمُوعٍ «أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ» بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَسْرِ الهمزة وَفَتْحِهَا، وَالْخِطَابِ وَالْغَيْبَةِ أَرْبَعَ قِرَاءَاتٍ، قَالَ: وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ، وَأَبُو عَمْرٍو، وَالْعَلَيْمِيُّ، وَالْأَغَشَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ.

وقال ابن عطية^(٢): ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم في رواية داود الأودي^(٣): إِنَّمَا بِكَسْرِ الهمزة، وَقَرَأَ بَاقِي السَّبْعَةِ: بِفَتْحِهَا، وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحَمْزَةً: «لَا تُؤْمِنُونَ» بِنَاءِ الْخِطَابِ، وَالْبَاقُونَ بِنَاءِ الْغَيْبَةِ؛ فَتَرْتَبُ أَرْبَعَ قِرَاءَاتٍ: الْأُولَى: كَسْرُ الهمزة وَالْيَاءِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَأَبِي بَكْرٍ بِخِلَافِ عَنْهُ فِي كَسْرِ الهمزة ثُمَّ قَالَ: الْقِرَاءَةُ الثَّانِيَّةُ: كَسْرُ الهمزة وَالتَّاءِ وَهِيَ رِوَايَةُ الْعَلَيْمِيِّ وَالْأَغَشَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ، وَالْمُنَاسِبُ: أَنْ يَكُونَ الْخِطَابُ لِلْكَفَّارِ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ، وَكَأَنَّهُ قِيلَ: «وَمَا يُذَرِّكُمْ أَتُهَا الْكَفَّارُ وَمَا يَكُونُ مِنْكُمْ؟» ثُمَّ أَخْبَرَهُمْ عَلَى جِهَةِ الْجَزْمِ، أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ عَلَى تَقْدِيرِ مَجِيئِهَا، وَيَبْعُدُ جَدًّا أَنْ يَكُونَ الْخِطَابُ فِي: «وَمَا يُشْعِرُكُمْ» لِلْمُؤْمِنِينَ، وَفِي «تُؤْمِنُونَ» لِلْكَفَّارِ، ثُمَّ ذَكَرَ الْقِرَاءَةَ الثَّلَاثَةَ، وَالرَّابِعَةَ، وَوَجَّهَهُمَا بِنَحْوِ مَا نَقَلْتَهُ عَنْهُ الثَّلَاثَ، وَفِي اثْنَاتِهِ الْقِرَاءَةُ الثَّانِيَّةُ نَظَرٌ لَا يَحْفَى؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا حَكَى قِرَاءَةَ الْخِطَابِ فِي «تُؤْمِنُونَ» لَمْ يَحْكُهَا إِلَّا عَنْ حَمْزَةٍ، وَابْنُ عَامِرٍ فَقَطْ، وَلَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمَا أَبُو بَكْرٍ لَا مِنْ طَرِيقِ الْعَلَيْمِيِّ، وَالْأَغَشَى وَلَا مِنْ طَرِيقِ غَيْرِهِمَا، وَالْفَرَضُ: أَنَّ حَمْزَةَ وَابْنَ عَامِرٍ يَفْتَحَانِ هَمْزَةَ «أَنَّهَا» وَأَبُو بَكْرٍ يَكْسِرُهَا وَيَفْتَحُهَا وَلَكِنَّهُ لَا يَقْرَأُ: «يُؤْمِنُونَ» إِلَّا بِنَاءِ الْغَيْبَةِ، فَمَنْ أَيْنَ تَجِيءُ لَنَا قِرَاءَةُ بِكَسْرِ الهمزة، وَالْخِطَابِ؟ وَإِنَّمَا أَتَيْتُ بِكَلَامِهِ بِرُمَّتِهِ؛ لِيَعْرِفَ الْمَأْخُذَ عَلَيْهِ ثُمَّ إِنِّي جَوَزْتُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ رِوَايَةُ رَوَاهَا، فَكَشَفْتُ كِتَابَهُ فِي الْقِرَاءَاتِ، وَكَانَ قَدْ أَفْرَدَ فِيهِ فَضْلًا أَفْرَدَ بِهِ الْعَلَيْمِيُّ فِي رِوَايَتِهِ، فَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ قَرَأَ: «تُؤْمِنُونَ» بِالْخِطَابِ الْبَيِّنَةِ، ثُمَّ كَشَفْتُ كِتَابَ فِي الْقِرَاءَاتِ عَدِيدَةً، فَلَمْ أَرَهُمْ ذَكَرُوا ذَلِكَ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ لَمَّا رَأَى لِلْهِمَزَةِ حَالَتَيْنِ، وَلِحَرْفِ الْمُضَارَعَةِ فِي «يُؤْمِنُونَ» حَالَتَيْنِ، ضَرَبَ اثْنَيْنِ فِي اثْنَيْنِ فَجَاءَ مِنْ ذَلِكَ أَرْبَعُ قِرَاءَاتٍ، وَلَكِنْ إِخْذَاهَا مُهْمَلَةً، وَقَوْلُهُ: «لَا يُؤْمِنُونَ» مُتَعَلِّقَةٌ مَخْذُوفٌ؛ لِلْعِلْمِ بِهِ، أَيْ: «لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا».

قوله: «وَتَقَلَّبَ» فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَجْهَانِ:

(١) ينظر: الدر المصون ١٥٧/٣.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٣٣٣/٢.

(٣) فِي الْأَصْلِ: الْإِبَادِي.

أحدهما: - ولم يقل الرَّمْخَشَرِي غيره - أنها وما عَطَفَ عَلَيْهَا من قوله: «وَيَذَرُهُمْ» عطف على «يُؤْمِنُونَ» داخل في حُكْمِ «وَمَا يُشْعِرُكُمْ»، بمعنى: «وما يُشْعِرُكُمْ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ» «وما يشعركم أَنَّا نَقْلِبُ أَفئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ»، «وما يُشْعِرُكُمْ أَنَّا نَذَرُهُمْ» وهذا يُسَاعِدُهُ ما جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَابْنِ زَيْدٍ^(١).

والثاني: أَنَّهَا اسْتِثْنَاءٌ إِخْبَارٌ، وَجَعَلَهُ أَبُو حَيَّانَ الظَّاهِرُ، وَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ.

و «الْأَفئِدَةُ»: جمع فؤاد، وهو الْقَلْبُ، وَيَطْلُقُ عَلَى الْعَقْلِ.

وقال الرَّائِغِبُ^(٢): الْفُؤَادُ كَالْقَلْبِ، لَكِنْ يُقَالُ لَهُ: فُؤَادٌ إِذَا اعْتَبَرَ بِهِ مَعْنَى: «التَّقْوُدُ» أَي: «التَّوَقُّدُ» يُقَالُ: «فَأَذْتُ اللَّحْمَ»: «شَوَيْتُهُ» وَمِنْهُ «لَحْمٌ فَيْدٌ» أَي: «مَشْوِيٌّ» وَظَاهِرٌ هَذَا: أَنَّ الْفُؤَادَ غَيْرَ الْقَلْبِ، وَيُقَالُ لَهُ: «فُؤَادٌ» بِالْوَاوِ الصَّرِيحَةِ، وَهِيَ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ؛ لِأَنَّهُ تَخْفِيفٌ قِيَاسِيٌّ، وَبِهِ يَفْرَأُ وَزَش فِيهِ وَفِي نَظَائِرِهِ وَصَلًا وَوَقْفًا، وَخَمْزَةً وَوَقْفًا وَيُجْمَعُ عَلَى: أَفئِدَةٍ، وَهُوَ جَمْعُ مُنْقَاسٍ، نَحْوُ: «غُرَابٍ»، وَ «أَغْرِبَةٌ» وَيَجُوزُ «أَفئِدَةٌ» بَيَاءٌ بَعْدَ الْهَمْزَةِ، وَقَرَأَ بِهَا هِشَامٌ فِي سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ^(٣)، وَسَيَأْتِي إِنْ - شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -.

فصل في المراد من الآية

قال ابن عباس: يَغْنِي: وَيُحَوِّلُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْإِيمَانِ، فَلَوْ جَنَّتْهُمْ بِالْآيَاتِ الَّتِي سَأَلُوا مَا آمَنُوا بِهَا كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ، [أَي: كَمَا لَوْ يُؤْمِنُوا بِمَا قَبْلَهَا مِنَ الْآيَاتِ مِنْ انْتِشَاقِ الْقَمَرِ وَغَيْرِهِ^(٤)].

وقيل: كَمَا لَوْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ^(٥)؛ يَعْنِي: مُعْجَزَاتُ مُوسَى وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أُوتِيَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ﴾ [القصص: ٤٨].

وقال عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: الْمَرَّةُ الْأُولَى: دَارُ الدُّنْيَا لَوْ رُذُّوا مِنْ الْآخِرَةِ إِلَى الدُّنْيَا نَقْلَبَ أَفئِدَتُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ عَنِ الْإِيمَانِ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا فِي الدُّنْيَا قَبْلَ مَمَاتِهِمْ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ رُذُّوا لَكَادُوا لِمَا هُمْ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [الأنعام: ٢٨].

فصل في بيان معنى التقلب

التَّغْلِيبُ، وَالْقَلْبُ وَاحِدٌ: وَهُوَ تَحْوِيلُ الشَّيْءِ عَنْ وَجْهِهِ، وَهَذِهِ الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكُفْرَ وَالْإِيمَانَ بِقَضَاءِ اللَّهِ، وَقَدَرِهِ، وَمَعْنَى تَغْلِيبِ الْأَفئِدَةِ وَالْأَبْصَارِ: هُوَ أَنَّهُ إِذَا جَاءَتْهُمْ الْآيَاتُ الْقَاهِرَةُ الَّتِي افْتَرَحُوهَا وَعَرَفُوا كَيْفِيَّةَ دَلَالَتِهَا عَلَى صِدْقِ الرُّسُولِ ﷺ [إِلَّا أَنَّهُ

(١) أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٣٠٩/٥) وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدَّر الْمُنْتَوَر» (٧٣/٣) وَعَزَاهُ لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ.

(٢) يَنْظُرُ: الْمَفْرَدَات ٣٨٦.

(٣) الْآيَةُ: ٣٧.

(٤) يَنْظُرُ: الْقُرْطُبِيُّ (٤٤/٧) وَالرَّازِيُّ (١٢٠/١٣) فَقَدْ ذَكَرَا هَذَا الْمَعْنَى.

(٥) سَقَطَ فِي ب.

تعالى^(١) إذا قلب قلوبهم وأبصارهم على ذلك الوجه، بقوا على الكفر ولم ينتفعوا بتلك الآيات^(٢).

قال الجبائي^(٣): مَغْنَاهُ: «وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ فِي جَهَنَّمَ، عَلَى لَهَبِ النَّارِ وَجَمْرِهَا؛ لِنُعَذِّبَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فِي دَارِ الدُّنْيَا».

وقال الكعبي^(٤): الْمُرَادُ بِـ «وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ»: نَفْعَلُ بِهِمْ كَمَا نَفْعَلُ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْقَوَائِدِ وَالْأَلْطَافِ، مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوا أَنْفُسَهُمْ عَنْ هَذَا الْحَدِّ؛ بِسَبَبِ كُفْرِهِمْ.

وقال القاضي^(٥): الْمُرَادُ: «وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ فِي الْآيَاتِ الَّتِي ظَهَرَتْ، فَلَا تَجِدُهُمْ يُؤْمِنُونَ بِهَا آخِرًا كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَا أَوَّلًا وَهَذِهِ وَجُوهٌ ضَعِيفَةٌ».

أما قول الجبائي: فمدفوع؛ لأنه - تعالى - قال: «وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ» ثم عَطَفَ عَلَيْهِ، وَقَالَ: «وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ» فقولُه: «وَنَذَرُهُمْ» ليس مما يَخْصُلُ فِي الْآخِرَةِ، فَكَانَ سُوءًا لِلنَّظْمِ فِي كَلَامِ اللَّهِ - تعالى - حَيْثُ قَدَّمَ الْمُؤَخَّرَ، وَأَخَّرَ الْمُقَدَّمَ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ.

وأما قول الكعبي: فَضَعِيفٌ؛ لأنه إنما استحق الجزمان والخذلان على زعمه؛ بسبب أَنَّهُمْ قَلَّبُوا أَفْئِدَةً أَنْفُسَهُمْ فَكَيْفَ يَحْسَنُ إِضَافَتُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ: «وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ» أَي: نَقْلِبُ الْقَلْبَ مِنْ حَالَةٍ إِلَى حَالَةٍ، وَمِنْ صِفَةٍ إِلَى صِفَةٍ وَعَلَى مَا يَقُولُهُ الْقَاضِي فَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، بَلِ الْقَلْبُ بَاقٍ عَلَى حَالَةٍ وَاحِدَةٍ إِلَّا أَنَّهُ - تعالى - أَدْخَلَ التَّقْلِيلَ وَالتَّبْدِيلَ فِي الدَّلَائِلِ.

فصل

إنما قَدَّمَ اللَّهُ - تعالى - ذَكَرَ تَقْلِيلِ الْأَفْئِدَةِ عَلَى تَقْلِيلِ الْأَبْصَارِ؛ لِأَن مَوْضِعَ الدَّوَاعِي وَالصَّوَارِفِ هُوَ الْقَلْبُ [فَإِذَا حَصَلَتْ الدَّاعِيَةُ فِي الْقَلْبِ، انْصَرَفَ الْبَصَرُ إِلَيْهِ شَاءَ أَمْ أَبَى، وَإِذَا حَصَلَتْ الصَّوَارِفُ فِي الْقَلْبِ]^(٦) انْصَرَفَ الْبَصَرُ عَنْهُ هُوَ، وَإِنْ كَانَ يُبْصِرُهُ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَصِيرُ ذَلِكَ الْإِبْصَارُ سَبَبًا لِلْوُقُوفِ عَلَى الْقَوَائِدِ الْمَطْلُوبَةِ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَمَنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا» [الأنعام: ٢٥]، فَلَمَّا كَانَ الْمَعْدَنُ هُوَ الْقَلْبُ، وَأَمَّا السَّمْعُ وَالْبَصَرُ؛ فَهُمَا آتَانِ لِلْقَلْبِ كَانَا لَا مَحَالَةَ تَابِعَيْنِ لِأَحْوَالِ الْقَلْبِ، فَلِهَذَا السَّبَبِ وَقَعَ الْإِبْتِدَاءُ بِذِكْرِ تَقْلِيلِ الْقُلُوبِ ههنا، ثُمَّ اتَّبَعَهُ بِذِكْرِ السَّمْعِ.

(٤) ينظر: الرازي ١٣/١٢٠.

(٥) ينظر: المصدر السابق.

(٦) سقط في أ.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: الرازي ١٣/١٢٠.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

قوله: «كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ» الكاف في محل نصب، نَعْتًا لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ و «مَا» مَصْدَرِيَّةٌ، والتقدير كما قال أبو البقاء^(١): تَقْلِيْبًا كَكُفْرِهِمْ عُقُوبَةً مُسَاوِيَةً لِمَعْصِيَتِهِمْ، وَقَدَّرَهُ الْحَوْفِيُّ: فَلَا يُؤْمِنُونَ بِهِ إِيْمَانًا ثَانِيًا، كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ [وقيل: الكاف هُنَا لِلتَّغْلِيلِ، أَي: «نَقَلَبْ أَفْتَدَتْهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ؛ لَعَدَمِ إِيْمَانِهِمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ».

وقيل: فِي الْكَلَامِ حَذَفَ تَقْدِيرُهُ: «فَلَا يُؤْمِنُونَ بِهِ ثَانِي مَرَّةً كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ»^(٢).

وَقَالَ بَعْضُ الْمَفْسَّرِينَ: الْكَافُ هُنَا مَعْنَاهَا: الْمُجَازَاةُ، أَي: «لَمَّا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ، تُجَازِيهِمْ بِأَنْ نَقْلَبَ أَفْتَدَتْهُمْ عَنِ الْهُدَى، وَنَطْبَحَ عَلَى قُلُوبِهِمْ»، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: وَنَحْنُ نَقْلَبُ أَفْتَدَتْهُمْ؛ جَزَاءً لَمَّا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ، قَالَه ابْنُ عَطِيَّةٍ^(٣) قَالَ أَبُو حِيَانٍ^(٤) وَهُوَ مَعْنَى التَّغْلِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، إِلَّا أَنْ تَسَمِيَّتْ ذَلِكَ بِالْمُجَازَاةِ غَرِيبَةً لَا تُعْهَدُ فِي كَلَامِ التَّحْوِيلِينَ.

قَالَ شَهَابُ الدِّينِ^(٥): قَدْ سَبَقَ ابْنُ عَطِيَّةٍ إِلَى هَذِهِ الْعِبَارَةِ.

قَالَ الْوَاحِدِيُّ^(٦): وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعْنَى الْكَافِ فِي «كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا»: مَعْنَى الْجَزَاءِ، وَمَعْنَى الْآيَةِ: وَنَقْلَبُ أَفْتَدَتْهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ، عُقُوبَةٌ لَهُمْ عَلَى تَرْكِ الْإِيْمَانِ فِي الْمَرَّةِ الْأَوَّلَى، وَالْهَاءُ فِي «بِهِ» تَعُودُ عَلَى اللَّهِ - تَعَالَى -، أَوْ عَلَى رَسُولِهِ، أَوْ عَلَى الْقُرْآنِ، أَوْ عَلَى الْقَلْبِ الْمَذْلُولِ عَلَيْهِ بِالْفِعْلِ، وَهُوَ أَبْعَدُهَا، وَ «أَوَّلَ مَرَّةٍ»: نَصَبٌ عَلَى ظَرْفِ الزَّمَانِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ.

وَقَرَأَ إِبْرَاهِيمُ التَّخْمِي^(٧): «وَيَقْلَبُ - وَيَذَرُهُمْ - بِالْيَاءِ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرُ الْبَارِي - تَعَالَى -». وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ: «نَقْلَبُ أَفْتَدَتْهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ» عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَرَفَعَ مَا بَعْدَهُ عَلَى قِيَامِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ، كَذَا رَوَاهُ الزُّمَخْشَرِيُّ^(٨) عَنْهُ، وَالْمَشْهُورُ بِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ، إِنَّمَا هُوَ التَّخْمِيُّ أَيْضًا، وَرَوَى عَنْهُ: «وَيَذَرُهُمْ» بَيَاءُ الْغِيْبَةِ كَمَا تَقَدَّمَ وَسُكُونُ الرَّاءِ، وَخَرَجَ أَبُو^(٩) الْبَقَاءِ هَذَا التَّسْكِينِ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: التَّسْكِينُ لِتَوَالِي الْحَرَكَاتِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَجْزُومٌ عَطْفًا عَلَى «يُؤْمِنُوا» وَالْمَعْنَى: جَزَاءً عَلَى كُفْرِهِمْ، وَأَنَّهُ لَمْ يَذَرَهُمْ فِي طَغْيَانِهِمْ، بَلْ بَيَّنَّ لَهُمْ، وَهَذَا الثَّانِي لَيْسَ بِظَاهِرٍ، وَ «يَغْمَهُونَ» فِي مَحَلِّ حَالٍ أَوْ مَفْعُولٍ ثَانٍ؛ لِأَنَّ التَّرْكَ بِمَعْنَى: التَّضْيِيرِ.

(٢) سقط في أ.

(١) ينظر: الإملاء ٢٥٧/١.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٢٠٦/٤.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٣٣٤/٢.

(٦) ينظر: الرازي ١٢٢/١٣.

(٥) ينظر: الدر المصون ١٥٨/٣.

(٧) ينظر: الدر المصون ١٥٨/٣ إتحاف فضلاء البشر ٢٧/٢.

(٩) ينظر: الإملاء ٢٥٨/١.

(٨) ينظر: الكشف ٥٨/٢.

فصل في معنى الآية

قال عطاء: المَعْنَى: أَخَذْلَهُمْ، وَأَدْعُهُمْ فِي ضَلَالَتِهِمْ يَتِمَادُونَ^(١).

قال الجُبَّائِي^(٢): المَعْنَى: ونذرهم، أي: لا تَحُولَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اخْتِيَارِهِمْ مِنْ ذَلِكَ لَكِنْ نَمْنَعُهُمْ مِنْ ذَلِكَ بِمُعَاجَلَةِ الْهَلَاكِ وَغَيْرِهِ، لَكِنَّا نُمَهِّلُهُمْ إِنْ أَقَامُوا عَلَى طُغْيَانِهِمْ، فَذَلِكَ مِنْ قِبَلِهِمْ وَهُوَ يُوجِبُ تَأْكِيدَ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ.

وقال أهل السُّنَّةِ^(٣): نَقَلَّبَ أَفْئِدَتَهُمْ مِنَ الْحَقِّ إِلَى الْبَاطِلِ، وَنَتْرَكَهُمْ فِي ذَلِكَ الطُّغْيَانِ، وَفِي ذَلِكَ الضَّلَالِ وَالْعَمَى.

وَيُقَالُ لِلْجُبَّائِي: إِنَّكَ تَقُولُ: إِنْ إِلَهَ الْعَالَمِ مَا أَرَادَ بِعِبَادِهِ إِلَّا الْخَيْرَ وَالرَّحْمَةَ، فَلَمْ تَرْكُ هَذَا الْمُسْكِينَ حَتَّى عَمِيَ فِي طُغْيَانِهِ؟ وَلَمْ لَا يَخْلُصْ عَنْهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِلْجَاءِ وَالْقَهْرِ؟ أَفْصَى مَا فِي الْبَابِ؛ أَنَّهُ إِنْ فَعَلَ بِهِ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مُسْتَحِقًّا إِلَى الثَّوَابِ، فَيَقُوتُهُ اسْتِحْقَاقُ فَقْطٍ، وَقَدْ يَسْلَمُ مِنَ الْعِقَابِ، أَمَّا إِذَا تَرَكَهُ فِي ذَلِكَ الْعَمَى مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ يَمُوتُ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَا يَخْصُلُ لَهُ اسْتِحْقَاقُ الثَّوَابِ، وَيَحْصُلُ لَهُ الْعِقَابُ الْعَظِيمُ الدَّائِمُ، فَالْمُفْسِدَةُ الْحَاصِلَةُ عَنْ خَلْقِ الْإِيمَانِ فِيهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِلْجَاءِ، مَفْسِدَةٌ وَاحِدَةٌ؛ وَهِيَ فَوَاتُ اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ مَعَ حُصُولِ الْعِقَابِ الشَّدِيدِ، وَالزَّحِيمِ الْمُخْسِنِ النَّاطِرِ إِلَى عِبَادِهِ، لَا بُدَّ وَأَنْ يَرْجِعَ الْجَانِبَ الَّذِي هُوَ أَكْثَرُ إِضْلَاحًا، وَأَقْلَ فُسَادًا، فَعَلِمْنَا أَنَّ إِنْقَاءَ ذَلِكَ الْكَافِرِ فِي ذَلِكَ الْعَمَى وَالطُّغْيَانِ، يَفْذَحُ فِي أَنَّهُ لَا يَرِيدُ بِهِ إِلَّا الْخَيْرَ وَالْإِحْسَانَ^(٤).

قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا زَلَلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتُ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبَلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ يَجْهَلُونَ﴾

اعلم: أنه - تبارك وتعالى - بيّن في هذه الآية الكريمة تفصيل ما ذكره مجملًا في قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ بيّن أنه - تعالى - لو أعطاهم ما طلبوه من إنزال الملائكة حتى رأوهم عيانًا، وإحياء الموتى حتى كلموهم، وشهدوا لك بالثبوت كما سألوا، بل زاد في ذلك ما لا يبلغه افتراءهم بأن يحشر عليهم كل شيء قبلاً، ما كانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله.

قال ابن عباس: المستهزئون بالقرآن العظيم كانوا خمسة: الوليد بن المغيرة المخزومي، والعاص بن وائل السهمي، والأسود بن عبد يغوث الزهري، والأسود بن المطلب، والحارث بن حنظلة، ثم إنهم أتوا لرسول الله ﷺ ورهط من أهل مكة المشرفة، وقالوا له: أرنّا الملائكة يشهدوا بأنك رسول الله، أو ابعت لنا بعض موتانا

(٣) ينظر: الرازي ١٢٢/١٣.

(٤) ينظر: المصدر السابق.

(١) ذكره البغوي في تفسيره ١٢٣/٢.

(٢) ينظر: الرازي ١٢٢/١٣.

حَتَّى نَسْأَلَهُمْ أَحَقُّ مَا تَقُولُ أَمْ بَاطِلٌ، أَوْ اثْنًا بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ قَبِيلًا، أَي: كَفِيلًا بِمَا تَدَّعِيهِ، فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ^(١).

وهذا يُشَكِّلُ بِاتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّ هَذِهِ السُّورَةَ نَزَلَتْ دَفْعَةً وَاحِدَةً، بَلِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ: جَوَابُ مَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ، وَهُوَ أَنَّهُمْ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ، لَوْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لِيُؤْمِنُوا بِهَا، فَذَكَرَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - هَذَا الْكَلَامَ بَيَانًا لِكُذِّبِهِمْ كَاذِبِينَ، وَأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي إِنْزَالِ الْآيَاتِ، وَإِظْهَارِ الْمُعْجَزَاتِ بَعْدَ الْمُعْجَزَاتِ، بَلِ الْمُعْجِزَةُ الْوَاحِدَةُ لَا بُدَّ مِنْهَا لِيَتَمَيَّزَ الصَّادِقُ عَنِ الْكَاذِبِ، فَأَمَّا الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا، فَتَحْكُمُ مَخْضَ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَلَهُمْ أَنْ يَطْلُبُوا بَعْدَ ظُهُورِ الْمُعْجِزَةِ الثَّانِيَةِ ثَالِثَةً، وَبَعْدَ الثَّالِثَةِ رَابِعَةً، وَيَلْزَمُ مِنْهُ أَلَّا تَسْتَقِرَّ الْحُجَّةُ، وَأَنْ لَا يَنْتَهِيَ الْأَمْرُ إِلَى مَقْطَعٍ وَمَفْصَلٍ، وَذَلِكَ يُوجِبُ سَدَّ بَابِ الثُّبُوتِ.

قوله: «قَبِيلًا» قرأ^(٢) نافع، وابن عامر: «قَبِيلًا» هنا وفي الْكَهْفِ بِكسر الْقَافِ، وَفَتْحِ الْبَاءِ، وَالْكَوْفِيُّونَ هُنَا وَفِي الْكَهْفِ بِضَمِّهَا وَأَبُو عَمْرٍو، وابن كثير بِضَمِّهَا هُنَا، وَكَسْرِ الْقَافِ، وَفَتْحِ الْبَاءِ فِي الْكَهْفِ، وَقَرَأَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَأَبُو حَنِوَةَ، وَأَبُو رَجَاءٍ بِالضَّمِّ وَالسُّكُونِ.

وقرأ ابْنِي الْأَعْمَشُ «قَبِيلًا» بِيَاءِ مُثَنَّاةٍ مِنْ تَحْتِ بَعْدِ بَاءِ مَوْحِدَةٍ مَكْسُورَةٍ، وَقَرَأَ طَلْحَةُ بْنُ مَصْرُوفٍ: «قَبْلًا» بِفَتْحِ الْقَافِ وَسُكُونِ الْبَاءِ.

فَأَمَّا قِرَاءَةُ نَافِعٍ، وَابْنِ عَامِرٍ فِيهَا وَجْهَانِ:

أحدهما: أَنَّهَا بِمَعْنَى مُقَابَلَةٍ، أَي: مُعَايِنَةٌ وَمُشَاهَدَةٌ، وَانْتِصَابُهُ عَلَى هَذَا الْحَالِ قَالَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ^(٣)، وَالْفَرَّاءُ^(٤)، وَالزَّجَّاجُ^(٥)، وَنَقَلَهُ الْوَاحِدِيُّ أَيْضًا عَنْ جَمِيعِ أَهْلِ اللُّغَةِ، يُقَالُ: «لَقِيْتَهُ قَبِيلًا» أَي عَيَانًا.

وقال ابن الأَثَرِي: قَالَ أَبُو ذَرٍّ: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنِّيأَ كَانَ آدَمُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، كَانَ نَبِيًّا كَلَّمَهُ اللَّهُ قَبْلًا^(٦) وَبِذَلِكَ فَسَّرَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ، وَقَتَادَةُ، وَابْنُ زَيْدٍ، وَلَمْ يَخْلِكِ الزَّمَخْشَرِيُّ غَيْرَهُ، فَهُوَ مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ كَمَا تَقَدَّمَ.

والثاني: أَنَّهَا بِمَعْنَى نَاجِيَةٍ وَجْهَةً قَالَهُ الْمُبَرِّدُ، وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ كَأَبِي زَيْدٍ، وَانْتِصَابُهُ حِينَئِذٍ عَلَى الظَّرْفِ، كَقَوْلِهِمْ: «لِي قَبْلُ فَلَانِ دَيْنٌ» وَ«مَا قَبْلَكَ حَقٌّ»، وَيُقَالُ:

(١) ذكره الفخر الرازي في «تفسيره» (١٢٣/١٣) عن ابن عباس.

(٢) ينظر: الدر المنصور ١٥٩/٣، الحجة لأبي زرعة ٢٦٧ السبعة ٢٦٦، النشر ٢/٢٦٢ المشكل ١/٢٦٥ التبيان ١/٥٣٢ معاني القرآن للزجاج ٢/٣١١ للفراء ١/٣٥١ للأخفش ٢/٥٠١ إعراب القراءات ١/١٦٧.

(٣) ينظر: مجاز القرآن ١/٢٠٤. (٤) ينظر: معاني القرآن ١/٣٥١.

(٥) ينظر: معاني القرآن ٢/٣١١.

(٦) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٥١/١) وعزاه لعبد بن حميد والآجري في الأربعين من حديث أبي ذر.

«لَقِيتُ فُلَانًا قَبْلًا، ومُقابِلَةً، وَقُبْلًا، وَقُبْلًا وَقَبِيلًا، وَقَبِيلًا». كله بِمَعْنَى واحد، ذكر ذلك أَبُو زَيْدٍ، وَأَتْبَعَهُ بِكَلَامٍ طَوِيلٍ مُفِيدٍ فَرَحَمَهُ اللَّهُ - تعالى - وَجَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا.
وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْبَاقِينَ هُنَا ففِيهَا أَوْجُهُ:

أحدها: أَنْ يَكُونَ «قُبْلًا» جَمْعُ قَبِيلٍ، بِمَعْنَى: كَفِيلٍ؛ «كَرْغِيفٍ» وَ «رُغْفٍ»، وَ «قَضِيبٍ» وَ «قُضْبٍ»، وَ «نَضِيبٍ» وَ «نُضْبٍ». وَائْتِصَابُهُ حَالًا.

قال الفراء^(١) والزجاج^(٢): جَمْعُ قَبِيلٍ بِمَعْنَى: كَفِيلٍ أَيْ: كَفِيلًا بِصَدَقِ مُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -، وَيُقَالُ: قَبِلْتُ الرَّجُلَ أَقْبَلُهُ قَبَالَةً بِفَتْحِ الْبَاءِ فِي الْمَاضِي وَالْقَافِ فِي الْمَصْدَرِ، أَيْ: تَكَفَّلْتُ بِهِ، وَالْقَبِيلُ، وَالْكَفِيلُ، وَالزَّعِيمُ، وَالْأَذِينُ وَالضُّمِينُ، وَالْحَمِيلُ، بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

وَأَمَّا سُمِّيَتِ الْكَفَالَةُ قَبَالَةً؛ لِأَنَّهَا أَوْكَدُ تَقَبُّلٌ، وَبِاعْتِبَارِ مَعْنَى الْكَفَالَةِ سُمِّيَ الْعَهْدُ الْمَكْتُوبُ: قَبَالَةً.

وقال الفراء^(٣) فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ: «قُبْلًا» جَمْعُ «قَبِيلٍ» وَهُوَ «الْكَفِيلُ» قَالَ: وَإِنَّمَا اخْتَرْتُ هُنَا أَنْ يَكُونَ الْقَبِيلُ فِي مَعْنَى الْكَفَالَةِ؛ لِقَوْلِهِمْ: «أَوْ تَأْتِي بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا» [الْإِسْرَاءُ: ٩٢] يَضْمِنُونَ ذَلِكَ.

الثاني: أَنْ يَكُونَ جَمْعُ قَبِيلٍ، بِمَعْنَى: جَمَاعَةٌ جَمَاعَةٌ، أَوْ صَنَفًا صَنَفًا. وَالْمَعْنَى: «وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ فَوْجًا فَوْجًا، وَنَوْعًا نَوْعًا مِنْ سَائِرِ الْمَخْلُوقَاتِ».

الثالث: أَنْ يَكُونَ «قُبْلًا» بِمَعْنَى: قَبْلًا كَالْقِرَاءَةِ الْأُولَى فِي أَحَدٍ وَجْهَيْنِهَا وَهُوَ الْمُوَاجَهَةُ أَيْ: مُوَاجَهَةٌ وَمُعَانِيَةٌ، وَمِنْهُ «آتَيْكَ قُبْلًا لَا دُبْرًا» أَيْ: آتَيْكَ مِنْ قَبْلِ وَجْهِكَ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ كَانَتْ قَبِيضُهُمْ قَدْ مِنْ قَبْلٍ﴾ [يُوسُفُ: ٢٦]. وَقُرِئَ^(٤): «لَقَبِلَ عِدْتَهُنَّ» [الطَّلَاقُ: ٤١]، أَيْ: لَاسْتَقْبَالَهُنَّ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ^(٥): «وَقَدْ يَكُونُ قُبْلًا: مِنْ قَبْلِ وَجُوهِهِمْ».

وَأَمَّا الَّذِي فِي سُورَةِ الْكَهْفِ: فَإِنَّهُ يَصِحُّ فِيهِ مَعْنَى الْمُوَاجَهَةِ، وَالْمُعَانِيَةِ، وَالْجَمَاعَةِ صَنَفًا صَنَفًا؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَذَابِ: الْجَنَسَ، وَسَيَأْتِي لَهُ مَزِيدُ بَيَانٍ. وَ «قُبْلًا» نَضَبٌ عَلَى الْحَالِ - كَمَا مَرَّ - مِنْ «كُلٍّ»، وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً؛ لِغُمُومِهِ، وَإِضَافَتِهِ، وَتَقَدُّمِ أَنَّهُ فِي أَحَدٍ أَوْجُهُ يُنَضَّبُ عَلَى الظَّرْفِ عِنْدَ الْمُبَرَّدِ.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٣١١/٢.

(١) ينظر: معاني القرآن ٣٥٠/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٣٥٠/١.

(٤) ينظر: الدر المصون ١٥٩/٣، المحرر الوجيز ٣٣٥/٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن ٣٥٠/١.

وأما قراءة الحسن فمخففة من المضموم، وقرأه أبي بالأضل وهو المفرد.
وأما قراءة طلحة فهو ظرف مقطوع عن الإضافة، معناه: أو يأتي بالله والملائكة
قبله، ولكن كان ينبغي أن يبنى؛ لأن الإضافة مرادة.

قوله: «ما كانوا» جواب «لو» وقد تقدم أنه إذا كان منفيًا، امتنعت اللام.
وقال الحوفي: «التقدير لما كانوا حذف اللام وهي مرادة» وهذا ليس بجيد؛ لأن
الجواب المنفي بـ «ما» يقل دخولها، بل لا يجوز عند بعضهم، والمنفي بـ «لم» ممتنع
النبته.

وهذه اللام لام الجحود جائزة للمصدر المؤول من «أن» والمنصوب بها، وقد تقدم
تحقيقه - بعون الله تعالى -.

قوله: «إلا أن يشاء الله» يجوز أن يكون متصلًا، أي: ما كانوا ليؤمنوا في سائر
الأحوال إلا في حال مشيئة الله، أو في سائر الأزمان إلا في زمان مشيئته.
وقيل: إنه استثناء من علة عامة، أي: «ما كانوا ليؤمنوا لشيء من الأشياء إلا لمشيئة
الله تعالى».

والثاني: أن يكون منقطعًا، نقل ذلك الحوفي وأبو البقاء، واستبعده أبو حيان.

فصل في معنى الآية ودحض شبهة المعتزلة

معنى الآية الكريمة: أنه - تعالى - لو أظهر جميع تلك الأشياء العجيبة لهؤلاء
الكفار؛ فإنهم لا يؤمنون إلا أن يشاء الله إيمانهم.

قال أهل السنة^(١): فلما لم يؤمنوا دل على أنه - تعالى - ما شاء منهم الإيمان،
وهذا نص في المسألة.

قالت المعتزلة^(٢): دل الدليل على أنه - تبارك وتعالى - أراد الإيمان من جميع
الكفار، وذكر الجبائي الوجوه المذكورة المشهورة.

أولها: أنه - تبارك وتعالى - لو لم يرد منهم الإيمان، لما أمرهم، ولم يجب
عليهم.

وثانيها: لو أراد الكفر من الكافر، لكان الكافر مطيعاً لله تعالى بفعل الكفر، لجاز
أن يأمر به.

وثالثها: لو جاز من الله أن يريد منهم الكفر، لجاز أن يأمر به.

رابعها: لو جاز أن يريد منهم الكفر لجاز أنه يأمرنا بأن نريد منهم الكفر. قالوا:

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(١) ينظر: الرازي ١٣/١٢٣.

فثبت بهذه الدلائل أنه تعالى ما شاء إلا الإيمان منهم وظاهر هذه الآية يقتضي أنه تعالى ما شاء الإيمان منهم والتناقض بين الدلائل مُمتنع، فوجب الجمع، وطريقه أن نقول: إنه - تبارك وتعالى - شاء من الكل الإيمان الذي يفعلونه على سبيل الاختيار، وأنه - تعالى - ما شاء منهم الإيمان على سبيل الإلجاء والقهر، وبهذا الطريق زال الإشكال، وهذا كلام ضعيف من وجوه:

الأول: أن الإيمان الذي سمّوه بالإيمان الاختياري إن عتونا به أن قدرته صالحة إلى الإيمان والكفر على السوية، ثم إنه يصدر عنها الإيمان دون الكفر لا لداعية مُرجحة، ولإرادة مُميّزة، فهذا قول برجحنا أحد طرفي الممكن على الآخر، لا لمُرجح وهو مُحال، وأيضاً: فبتقدير أن يكون ذلك مفعولاً في الجملة، إلا أن حصول ذلك الإيمان لا يكون منه، بل يكون حادثاً لا لسبب ولا مؤثر أضلاً؛ لأن الحاصل هنا ليس إلا القدرة، وهي بالنسبة إلى الضدين على السوية، ولم يصدر من هذا القدر تخصيص لأحد الطرفين على الآخر بالوقوع والرجحان، ثم إن أحد الطرفين قد حصل بنفسه، فهذا لا يكون صادراً منه، بل يكون صادراً لا عن سبب البتة، وذلك ينطّل القول بالفعل، والفاعل، والتأثير والمؤثر أضلاً، وذلك لا يقوله عاقل، وأما إن كان هذا الذي سمّوه بالإيمان الاختياري، هو أن قدرته وإن كانت صالحة للضدين، إلا أنه لا تصير مضرراً للإيمان، إلا إذا انضم إلى تلك القدرة حصول داعية الإيمان، فهذا قول بأن مصدر الإيمان هو مجموع القدرة مع الداعي، وذلك المجموع موجب للإيمان، فهذا عين ما يُسمونه بالجبر، وأنتم تُنكرونه، فثبت أن هذا الذي سمّوه بالإيمان الاختياري لم يخلص منه معنى مفعول مفهوم، وهذا كلام في غاية القوة.

الوجه الثاني: سلّمنا أن الإيمان الاختياري متميّز عن الإيمان الحاصل بتكوين الله - تعالى -، إلا أنا نقول قوله - تعالى -: ﴿وَلَوْ أَنَّا زَلَلْنَا إِلَهُكُمْ﴾ وكذا ﴿مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾ معناه: ما كانوا ليؤمنوا إيماناً اختياريّاً؛ بدليل أن عند ظهور هذه الأشياء لا يتعد أن يؤمنوا إيماناً على سبيل الإلجاء والقهر، فثبت أن قوله: ﴿مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾ على سبيل الاختيار، ثم استثنى عنه، وقال: ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ والمستثنى يجب أن يكون من جنس المستثنى منه، والإيمان الحاصل بالإلجاء والقهر ليس من جنس الإيمان الاختياري، فثبت أنه لا يجوز أن يكون المراد منه الإيمان الاختياري؛ وحينئذ يتوجه دليل أهل السنة، وتسقط أقوال المعتزلة.

فصل في دحض شبهة المعتزلة

قال الجبائي^(١): قوله - تبارك وتعالى -: ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ يدل على حدوث

(١) ينظر: الرازي ١٣/ ١٢٤.

المَشِيئَةِ؛ لَأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ قَدِيمَةً لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ، كَمَا لَا يُقَالَ: لَا يَذْهَبُ زَيْدٌ إِلَى الْبَصْرَةِ، إِلَّا أَنْ يُؤْخَذَ اللَّهُ، وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّا إِذَا قُلْنَا لَا يَكُونُ كَذَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، فَهَذَا يَفْتَضِي تَغْلِيْقَ حَدُوثِ هَذَا الْجَزَاءِ عَلَى حُصُولِ الْمَشِيئَةِ، فَلَوْ كَانَتْ الْمَشِيئَةُ قَدِيمَةً، لَكَانَ الشَّرْطُ قَدِيمًا، وَيَلْزَمُ مِنْ حُصُولِ الشَّرْطِ، حُصُولُ الْمَشْرُوطِ، فَيَلْزَمُ كَوْنُ الْجَزَاءِ قَدِيمًا، وَالْحَسُّ عَلَى أَنَّهُ مُخَدَّثٌ، فَوَجِبَ كَوْنُ الشَّرْطِ حَادِثًا، وَإِذَا كَانَ الشَّرْطُ هُوَ الْمَشِيئَةُ لَزِمَ الْقَوْلُ بِكَوْنِ الْمَشِيئَةِ حَادِثَةً.

والجواب أَنَّ الْمَشِيئَةَ وَإِنْ كَانَتْ قَدِيمَةً، إِلَّا أَنَّ تَعَلُّقَهَا بِإِحْدَاثِ ذَلِكَ الْمُخَدَّثِ فِي الْحَالِ، إِضَافَةٌ حَادِثَةٌ وَهَذَا الْقَدْرُ يَكْفِي لِصِحَّةِ هَذَا الْكَلَامِ. ثُمَّ قَالَ - تَعَالَى -: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ﴾ أَي: يَجْهَلُونَ بِأَنَّ الْكُلَّ مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ وَبِقَضَائِهِ وَقَدْرِهِ.

وقالت^(١) المعتزلة: الْمُرَاد: أَنَّهُمْ جَهِلُوا أَنَّهُمْ يَبْقَوْنَ كُفَّارًا عِنْدَ ظُهُورِ آيَاتِ اللَّهِ الَّتِي طَلَبُوهَا، وَالْمَعْجَزَاتِ الَّتِي افْتَرَحُوهَا وَكَانَ أَكْثَرُهُمْ يَظُنُّونَ ذَلِكَ.

قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ (١١٢)

الكاف في «كَذَلِكَ» فِي مَحَلِّ تَضْبٍ، نَعْتًا لِمَصْدَرٍ مَخْدُوفٍ، فَقَدْرُهُ الزَّمْخَشَرِيُّ: «كَمَا خَلَقْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ أَعْدَائِكَ، كَذَلِكَ فَعَلْنَا بِمَنْ قَبْلَكَ».

وقال الواحدي: «وكذلك» مَنْسُوقٌ عَلَى قَوْلِهِ: «وَكَذَلِكَ زَيْنًا» أَي: فَعَلْنَا ذَلِكَ كَذَلِكَ «جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا»، ثُمَّ قَالَ: وَقِيلَ: مَعْنَاهُ جَعَلْنَا لَكَ عَدُوًّا كَمَا جَعَلْنَا لِمَنْ قَبْلَكَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ: «وكذلك» عَطْفًا عَلَى مَعْنَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْكَلَامِ، وَمَا تَقَدَّمَ يَدُلُّ مَعْنَاهُ عَلَى أَنَّهُ جَعَلَ لَهُ أَعْدَاءً [وَالْمُرَاد: تَسْلِيَةَ النَّبِيِّ ﷺ]، أَي: كَمَا ابْتَلَيْتَ بِهِؤُلَاءِ الْقَوْمَ، فَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ قَبْلَكَ أَعْدَاءً^(٢).

و «جَعَلَ» يَتَعَدَّى لِأَتْنَيْنِ بِمَعْنَى: صَيَّرَ. وَأَعْرَبَ الزَّمْخَشَرِيُّ، وَأَبُو الْبَقَاءِ^(٣) وَالْحَوْفِيُّ هُنَا نَحْوَ إِعْرَابِهِمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْإِنِّ﴾ [الأنعام: ١٠٠] فَيَكُونُ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ «شَيَاطِينَ الْإِنْسِ»، وَالثَّانِي «عَدُوًّا»، وَ «الْكُلُّ»: حَالٌ مِنَ «عَدُوًّا» لِأَنَّهُ صِفَتُهُ فِي الْأَصْلِ، أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِالْجَعْلِ قَبْلَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ «عَدُوًّا» وَ «لِكُلِّ» هُوَ الثَّانِي قُدِّمَ، وَ «شَيَاطِينَ»: بَدَلٌ مِنَ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ.

وَالِإِضَافَةُ فِي: «شَيَاطِينَ الْإِنْسِ» يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ لِمَوْصُوفِهَا، وَالْأَصْلُ: الْإِنْسُ وَالْجِنُّ الشَّيَاطِينُ، نَحْوُ: جَرَدَ قَطِيفَةً، وَرَجَّحْتُهُ: بِأَنَّ الْمَقْصُودَ: التَّسْلِيَةَ وَالِاتِّسَاءَ بِمَنْ سَبَقَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، إِذْ كَانَ فِي أَمَمِهِمْ مَنْ يُعَادِلُهُمْ، كَمَا فِي أُمَّةٍ مُحَمَّدٌ ﷺ،

(٣) ينظر: الإملاء ١/ ٢٥٨.

(١) ينظر: الرازي ١٣/ ١٢٥. (٢) سقط في أ.

ويحتمل أن تكون من الإضافة التي بمعنى اللام، وليست من باب إضافة صفة لموصوف، والمعنى: الشياطين التي للإنس، والشياطين التي للجن، فإن إنليس قسم جنده قسمين: قسم مُتَسَلِّط على الإنس، وآخر على الجن، كذا جاء في التفسير. ووقع «عدوًا» مفعولاً ثانياً لـ «شياطين» على أحد الإعرابين بلفظ الإفراد؛ لأنه يُكْتَفَى به في ذلك، وتقدم شواهد، ومنه ما أنشده ابن الأثيري: [الطويل]

٢٢٨٦ - إِذَا أَنَا لَمْ أَنْفَعْ صَدِيقِي بِوَدِّهِ فَإِنَّ عَدُوِّي لَنْ يَضُرَّهُمْ بُغْضِي^(١)

فأعاد الضمير من «يضرهم» على «عدو» فدل على جمعيته؛ وكقوله تعالى: ﴿صَيْفُ بَرِّهِمْ الْمَكْرُومِينَ﴾ [الذاريات: ٢٤]، ﴿أَوِ الْطِفْلَ الَّذِي تَرَىٰ يُطْهَرُونَ﴾ [النور: ٣١] ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا خَشِيرٌ﴾ [الأنبياء: ١٧]، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [العصر: ٢، ٣].

وقيل لا حاجة إلى هذا التكليف، والتقدير وكذلك جعلنا لكل واحد من الأنبياء عدوًا واحدًا، إذ لا يجب أن يكون لكل واحد من الأنبياء أكثر من عدو واحد.

فصل في دلالة الآية

دل ظاهر قوله - تعالى - : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾ على أنه - تبارك وتعالى - هو الذي جعل أولئك الأعداء أعداء للنبي ﷺ، ولا شك أن تلك العداوة مغضية وكفر، فهذا يقتضي أن خالق الخير، والشر، والطاعة، والمغضية، والإيمان والكفر هو الله تعالى.

وأجاب الجبائي^(٢) عنه: بأن المراد من هذا الجعل: الحكم والبيان فإن الرجل إذا حكم بكفر إنسان، قيل: إنه كفره، وإذا أخبر عن عدالته، قيل إنه عدله، فكذا ههنا أنه - تعالى - لما بين للرسول - عليه الصلاة والسلام - كونهم أعداء له لا جرم قال: إنه جعلهم أعداء له وأجاب الأصم^(٣): بأنه - تعالى - لما أرسل محمداً ﷺ إلى العالمين، وخصه بتلك المعجزات، حسدوه، وصار ذلك الحسد سبباً للعداوة القوية فلهذا قال إنه - تعالى - : جعلهم أعداء له ونظيره قول المتنبي: [الطويل]

٢٢٨٧ - وَأَنْتَ الَّذِي صَيَّرْتَهُمْ [لِي] حُسَدًا^(٤)

وأجاب الكفبي^(٥) عنه: بأنه - تبارك وتعالى - أمر الأنبياء بعداوتهم، وأعلمهم

(١) ينظر البيت في تفسير الفخر الرازي ١٣/١٥٤، البحر ٤/٢٠٩، الدر المصون ٣/١٦٠.

(٢) ينظر: الرازي ١٣/١٢٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) عجز بيت وصدده:

أزل حسد الحساد عني بكبتهم

ينظر: ديوان المتنبي ٢/١٢٦، والفخر الرازي ١٣/١٢٤.

(٥) ينظر: الرازي ١٣/١٢٥.

كونهم أعداء له، وذلك يَفْتَضِي صَيُورَتَهُمْ أَغْدَاءَ لِلْأَنْبِيَاءِ - عليهم الصلاة والسلام -؛ لأنَّ العَدَاوَةَ لَا تَحْصُلُ إِلَّا مِنَ الْجَانِبَيْنِ، فلهذا جَازَ أَنْ يُقَالَ: إنه - تعالى - جعلهم أعداء لِلْأَنْبِيَاءِ - عليهم الصلاة والسلام -.

وهذه أجوبة ضَعِيفَةٌ لما تقدَّم أَنَّ الْأَفْعَالَ مُسَنَّدَةٌ إِلَى الدَّاعِي، وهي حَادِثَةٌ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ - تعالى -، وإذا كان كذلك، صَحَّ مَذْهَبُنَا، ثُمَّ هَهُنَا بَحْثٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنَّ الْعَدَاوَةَ، وَالصَّدَاقَةَ يَمْتَنِعُ أَنْ تَحْصُلَ بِاخْتِيَارِ الْإِنْسَانِ؛ فَإِنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَبْلُغُ فِي عَدَاوَةِ غَيْرِهِ إِلَى حَيْثُ لَا يَقْدِرُ أَلْبَتَّةَ عَلَى إِزَالَةِ تِلْكَ الْحَالَةِ عَنْ قَلْبِهِ، بَلْ قَدْ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِخْفَاءِ أَثَارِ تِلْكَ الْعَدَاوَةِ، وَلَوْ أَتَى بِكُلِّ تَكْلُفٍ وَحِيلَةٍ، لَعَجَزَ عَنْهُ، وَلَوْ كَانَ حُصُولُ الْعَدَاوَةِ وَالصَّدَاقَةِ فِي الْقَلْبِ بِاخْتِيَارِ الْإِنْسَانِ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ مَتَمَكِّناً مِنْ قَلْبِ الْعَدَاوَةِ بِالصَّدَاقَةِ، وَبِالْعَكْسِ، فَكَيْفَ لَا، وَالشُّعْرَاءُ عَرَفُوا أَنَّ ذَلِكَ خَارِجٌ عَنِ الْوُسْعِ قَالَ الْمُتَنَبِّي: [المتقارب]

٢٢٨٨ - يُرَادُ مِنَ الْقَلْبِ نِسْيَانُكُمْ وَتَسَابِي الطَّبَاعِ عَلَى النَّاقِلِ^(١)
والعاشق الذي يشتدَّ عِشْقُهُ [قد] يَخْتَالُ بِجَمِيعِ الْحِيلِ فِي إِزَالَةِ عِشْقِهِ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ حُصُولُ ذَلِكَ الْحُبِّ وَالْبُغْضِ بِاخْتِيَارِهِ، لَمَا عَجَزَ عَنْ إِزَالَتِهِ.

فصل في معنى الآية

قال عِكْرَمَةُ، وَالضُّحَّاكُ، وَالْكَلْبِيُّ^(٢): الْمَعْنَى: شَيَاطِينُ الْإِنْسِ الَّتِي مَعَ شَيَاطِينِ الْجِنِّ، وَذَلِكَ أَنَّ إِبْلِيسَ قَسَمَ جَنْدَهُ فَرِيقَيْنِ، فَبِعَثَ فَرِيقاً مِنْهُمْ إِلَى الْإِنْسِ، وَفَرِيقاً إِلَى الْجِنِّ، وَكَلَا الْفَرِيقَيْنِ أَغْدَاءَ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَوْلِيَائِهِ، وَهُمْ يَلْتَقُونَ فِي كُلِّ حِينٍ، فَيَقُولُ شَيْطَانُ الْإِنْسِ لَشَيْطَانِ الْجِنِّ: أَضَلَلْتُ صَاحِبِي بِكَذَا، فَأَضِلُّ صَاحِبَكَ بِمِثْلِهِ، وَيَقُولُ شَيْطَانُ الْجِنِّ لَشَيْطَانِ الْإِنْسِ كَذَلِكَ. فَلِذَلِكَ وَصَّى بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ.

وقال قَتَادَةُ، وَمُجَاهِدٌ، وَالْحَسَنُ: إِنْ مِنَ الْإِنْسِ شَيَاطِينٍ، كَمَا أَنَّ مِنَ الْجِنِّ شَيَاطِينٍ^(٣)، وَالشَّيْطَانُ الثَّانِي الْمَتَمَرِّدُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.

قالُوا: إِنْ الشَّيْطَانُ إِذَا أَغْيَاهُ الْمُؤْمِنُ، وَعَجَزَ عَنْ إِغْوَائِهِ، ذَهَبَ إِلَى مُتَمَرِّدٍ مِنَ الْإِنْسِ، وَهُوَ شَيْطَانُ الْإِنْسِ، فَأَغْرَاهُ بِالْمُؤْمِنِ لِيَفْتَنَهُ، يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا رَوَى عَنْ أَبِي ذَرٍّ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَلْ تَعَوَّذْتَ بِاللَّهِ مِنْ شَيَاطِينِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ، قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَهَلْ لِلْإِنْسِ مِنْ شَيَاطِينٍ، قَالَ: نَعَمْ، هُمْ شَرٌّ مِنْ شَيَاطِينِ الْجِنِّ^(٤).

(١) ينظر: ديوان المتنبي ١٧/٢. والفخر الرازي ١٣/١٢٦.

(٢) ذكره القرطبي في «تفسيره» (٤٥/٧).

(٣) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٧٤/٣) وعزاه لعبد الرزاق وابن المنذر.

وذكره القرطبي في «تفسيره» (٤٥/٧) عن ابن عباس وضعفه.

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣١٤/٥ - ٣١٥) وأحمد (١٧٨/٥) من حديث أبي ذر.

وذكره ابن كثير في «تفسيره» (٣١٢/٣) وقال: هذا فيه انقطاع.

وقال مالك بن دينار: إن شياطين الإنس أشد علي من شياطين الجن، وذلك أبي إذا تعوذت بالله، ذهب عني شيطان الجن، وشيطان الإنس يجيني، فيجُرني إلى المعاصي^(١).
 قوله: «يُوحِي» يُحْتَمَلُ أن يكون مُسْتَأْنَفًا، أَخْبَرَ عَنْهُمْ بِذَلِكَ، وَأَن يَكُونَ حَالًا مِنْ «شَاطِطِينَ» وَأَن يَكُونَ وَصْفًا لـ «عَدُوًّا» وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ وَاقِعٌ مَوْقِعَ أَغْدَاءٍ، فَلِذَلِكَ عَادَ الضَّمِيرُ عَلَيْهِ جَمْعًا فِي قَوْلِهِ «بَعْضُهُمْ» أَنْتَهَى.

فصل في معنى قوله: «يُوحِي»

الوحي: هو عبارة عن الإيماء، والقول السريع، والزُخْرُفُ هو الذي يَكُونُ بَاطِنُهُ باطلاً، وظاهر مُزَيَّنًا، يقال: فلان يزخرف كلامه، إذا زَيَّنَهُ بِالْبَاطِلِ والكذب، وكلُّ شَيْءٍ حَسَنٍ مُمَوَّهٍ، فَهُوَ مُزَخْرَفٌ وَالزُّخْرَفُ: الزَّيْنَةُ، وكلام مُزَخْرَفٍ، [أي]: مُتَمَقِّقٌ، وَأَصْلُهُ الذَّهَبُ، وَلَمَّا كَانَ الذَّهَبُ مُغْجِبٌ لِكُلِّ أَحَدٍ، قِيلَ لِكُلِّ مُسْتَحْسِنٍ مَزِينٍ: زُخْرَفٌ.

وقال أبو عبيدة: كل ما حَسَنَتُهُ، وَزَيَّنَتُهُ، وَهُوَ بَاطِلٌ: فَهُوَ زُخْرَفٌ، وَهَذَا لَا يَلْزَمُ، إِذْ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَا هُوَ زَيْنَةٌ حَقٌّ، وَبَيْتٌ مُزَخْرَفٌ، أَي: مُزَيَّنٌ بِالتَّقْشِ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَدْخُلِ الْكَعْبَةَ حَتَّى أَمَرَ بِالزُّخْرَفِ فَنُحِّيَ يَعْنِي: أَنَّهُمْ كَانُوا يُزَيِّنُونَ الْكَعْبَةَ بِتَقْوِشٍ وَتَصَاوِيرٍ مُمَوَّهَةٍ بِالذَّهَبِ، فَأَمَرَ بِإِخْرَاجِهَا.

قوله: «عُرُورًا» قِيلَ: نُصِبَ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ، أَي: لَا يَغُرُّوْا غَيْرَهُمْ.

وقيل: هُوَ مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، أَي: غَارِبِينَ، وَأَن يَكُونَ مَنصُوبًا عَلَى الْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ بِمَعْنَاهُ، كَأَنَّهُ قِيلَ: «يَغُرُّونَ عُرُورًا بِالْوَحْيِ».

قوله: «وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ» مَا أَلْقَوْهُ مِنَ الْوَسْوَاسَةِ فِي الْقُلُوبِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي الْمَشِيبَةِ وَمَذْلُولِهَا مَعَ الْمُعْتَزَلَةِ.

قوله: «وَمَا يَفْتَرُونَ» «مَا» مَوْصُولَةٌ اسْمِيَّةٌ، أَوْ نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ، وَالْعَائِدُ عَلَى كَلَامِ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ مَحْذُوفٌ، أَي: «وَمَا يَفْتَرُونَهُ» أَوْ مَصْدَرِيَّةٌ، وَعَلَى كُلِّ قَوْلٍ فَمَحَلُّهَا نَصْبٌ، وَفِيهِ وَجْهَانِ:

أحدهما: أَنَّهَا نَسَقٌ عَلَى الْمَفْعُولِ فِي: «فَدَرَهُمْ» أَي: أَثَرَهُمْ، وَاتْرَكَ أَفْتَرَاءَهُمْ.

والثاني: أَنَّهَا مَفْعُولٌ مَعَهُ، وَهُوَ مَرْجُوحٌ؛ لِأَنَّهُ مَتَى أَمَكْنَ الْعَطْفَ مِنْ غَيْرِ ضَعْفٍ فِي التَّرَكِيبِ، أَوْ فِي الْمَعْنَى، كَانَ أَوَّلَى مِنَ الْمَفْعُولِ مَعَهُ.

قال ابن عباس - رضي الله عنهما - يُرِيدُ بِقَوْلِهِ: «فَدَرَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ»: مَا زَيَّنَ لَهُمْ إِبْلِيسُ وَعَرَّهَمُ^(٢).

(١) ذكره أبو حيان في «البحر المحيط» ٤/ ٢١٠.

(٢) ذكره الفخر الرازي في «التفسير الكبير» (١٣/ ١٢٨) وكذلك أبو حيان في «البحر المحيط» (٤/ ٢١٠).

قوله تعالى: ﴿وَلِتَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرَبُّهُمَا وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُّقْتَرِفُونَ﴾ ﴿١١٣﴾

في هذه اللام ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها لام «كَي» والفعل بعدها منصوب بإضمار «أن» وفيما يتعلق به احتمالان:

الاحتمال الأول: أن يتعلق بـ «يُوجي» على أنها نسق على «عُرُورًا» و «عُرُورًا» مفعول له، والتقدير: «يُوجي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ لِلْعُرُورِ وَلِلصُّغُو»، ولكن لما كان الْمَفْعُولُ لَهُ الْأَوَّلُ مُسْتَكْمِلًا لَشُرُوطِ النَّصْبِ، نُصِبَ، ولما كان هذا غير مُسْتَكْمِلٍ لِلشُّرُوطِ، وصل الفعل إليه بِحَرْفِ الْعِلَّةِ، وقد فَاتَهُ مِنَ الشُّرُوطِ كونه لم يَتَّحِدْ فِيهِ الْفَاعِلُ، فَإِنَّ فاعِلَ الْوَحْيِ: «بَعْضُهُمْ»، وفاعل الصُّغُو: «الْأَفئِدَةُ» وفات أيضاً مِنَ الشُّرُوطِ صَرِيحُ الْمَصْدَرِيَّةِ.

والاحتمال الثاني: أن يتعلق بِمَحذُوفٍ مَتَأَخَّرَ بَعْدَهَا، فَقَدَّرَهُ الزُّجَاجُ: وَلِتَصْغَىٰ إِلَيْهِ فَعَلُوا ذَلِكَ، وكذا قَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ، فقال: وَلِتَصْغَىٰ جَوَابُهُ مَحذُوفٌ، تقديره: وليكون ذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا عَلَى أَنْ اللَّامُ لامُ الصَّيْرُورَةِ.

والوجه الثاني: أن اللَّامُ لامُ الصَّيْرُورَةِ وهي الَّتِي يَعْبُرُونَ عَنْهَا بِلَامِ الْعَاقِبَةِ، وهو رأي الزَّمَخْشَرِيِّ، كما تقدَّم حكايته عنه.

الوجه الثالث: أنها لامُ الْقَسَمِ.

قال أبو البقاء^(١): «إلا أنها كُسِرَتْ لَمَّا لم يؤكد الفعل بالثَّوْنِ» وما قاله غير مَعْرُوفٍ، بل الْمَعْرُوفُ فِي هَذَا الْقَوْلِ: أَنَّ هَذِهِ لَامُ كَيٍّ، وهي جوابُ قِسْمٍ مَحذُوفٍ، تقديره: واللَّهِ لَتَصْغَىٰ فَوْضِعَ «لِتَصْغَىٰ» مَوْضِعَ «لَتَصْغَيْنِ» فصار جوابُ الْقَسَمِ مِنْ قَبِيلِ الْمَفْرَدِ؛ كَقَوْلِكَ: «والله ليقوم زيد» أي: «أخْلِفْ بالله لقيام زيد» هذا مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَأُنْشِدَ: [الطويل]

٢٢٨٩ - إِذَا قُلْتُ قَدْ نَبِيَّ قَالَ بِاللَّهِ حَلْفَةً لَتُغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا^(٢)

فقوله: «لتغني» جوابُ الْقَسَمِ، فقد ظَهَرَ أَنَّ هَذَا الْقَائِلَ يَقُولُ بِكُونِهَا لَامُ كَيٍّ، غَايَةُ

(١) ينظر: الإملاء ٢٥٨/١.

(٢) البيت لحريث بن عتاب.

ينظر: خزانة الأدب ٤٣٤/١، ٤٣٥، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٣، الدرر ٢١٧/٤، مجالس نعلب ص(٦٠٦)، المقاصد النحوية ٣٥٤/١، تخلص الشواهد ص(١٠٧)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص(٥٥٩)، شرح شواهد المغني ٥٥٩/٢، ٨٣٠، شرح المفصل ٨/٣، مغني اللبيب ٢١٠/١، المقرب ٧٧/٢، مع الهوامع ٢٠٤١/٢، الدر المصون ١٦٢/٣.

ما في الباب أنَّها وقعت مَوْقع جواب الْقَسَم لا أَنَّها جوابٌ بِنَفْسِها، وكُسِرَتْ لِمَا حُدِفَتْ منها نون التَّوكِيد، ويدلُّ على فساد ذلك، أَنَّ التَّوْنَ قد حُدِفَتْ، ولَاَمَ الجواب بآقية على فَتْحِها، قال القائل في ذلك: [الطويل]

٢٢٩٠ - لَئِنْ تَكْ قَدْ ضَاعَتْ عَلَيْكُمْ بَيُوتُكُمْ لَيَعْلَمَنَّ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ^(١)
فَقوله: «لَيَعْلَمَنَّ» جوابُ الْقَسَم الموطأ له بِاللَّام في «لَئِنْ» ومع ذلك فَهِيَ مَفْتُوحَةٌ مع حَذْفِ نُونِ التَّوكِيد.

والضَّمِير في قوله: «مَا فَعَلُوهُ» وفي: «إِلَيْهِ» يَعُود: إمَّا على الْوَحْي، وإمَّا على الرُّخْف، وإمَّا على الْقَوْل، وإمَّا على الْغُرُور، وإمَّا على الْعِدَاوَةِ؛ لِأَنَّها بمعنى: التَّعَادِي. ولتَصْنَعِي أي تَمِيل وهذه المَادَّةُ تدل على المِيل، ومنه قوله - تعالى -: «فَقَدْ صَعَتَ قُلُوبُكُمَا» [التَّحْرِيم: ٥]، وفي الحديث: «فَأَضَعِي لَهَا الْإِنَاءَ»^(٢) وصَاغِيَةُ الرَّجُل: قَرَابَتُهُ الَّذِينَ يَمِيلُونَ إِلَيْهِ، وعَيْن صَغَوَى أي: مَائِلَةٌ، قال الْأَعْشَى: [الطويل]

٢٢٩١ - تَرَى عَيْنَهَا صَفَوَاءَ فِي جَنْبِ مَوْقِهَا تُرَاقِبُ فِي كَفِّي الْقَطِيعَ الْمُحَرَّمَا^(٣)
وَالصَّغَا: مَبْلٌ في الْحَنَكِ وَالْعَيْنِ، وصَغَتِ الشَّمْسُ والنَّجْمُ: أي مَالَتْ لِلْغُرُوبِ. ويقال: «صَغَوْتُ، وَصَغَيْتُ، وَصَغَيْتُ» فَاللَّامُ واو أو ياء، ومع الْبَاءِ تُكْسَرُ عَيْنُ الْمَاضِي وتُفْتَحُ.

قال أَبُو حَيَّان^(٤): «فَمَصْدَرُ الْأَوَّلِ صَغَوُ، وَالثَّانِي صُغِي وَالثَّالِثُ صَغَا، وَمُضَارِعُهَا يَصْنَعِي بفتح العين».

قال شهاب الدِّين^(٥): قد حَكَى الْأَضْمَعِيُّ في مصدر صَغَا يَصْنَعُو صَغَا، فليس «صَغَا» مُخْتَصًّا بِكَوْنِهِ مَصْدَرًا لـ «صُغِي» بِالْكَسْرِ.

وزاد الْفَرَاءُ: «صُغِيًّا» وَ «صُغَوًّا» بِالْيَاءِ وَالْوَاوِ مُشَدَّدَتَيْنِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَمُضَارِعُهَا، أي مُضَارِعُ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثَةِ: يَصْنَعِي يَفْتَحُ الْغَيْنَ» فَقَدْ حَكَى أَبُو عُبَيْدٍ عَنِ الْكَسَائِيِّ: صَغَوْتُ أَضْعُو، وَكَذَا ابْنُ السَّكَيْتِ حَكَى: صَغَوْتُ أَضْعُو، فَقَدْ خَالَفُوا بَيْنَ مُضَارِعِهَا، وَصَغَوْتُ أَضْعُو هُوَ الْقِيَاسُ الْفَاشِي، فَإِنْ فَعَلَ الْمُغْتَلُّ اللَّامَ بِالْوَاوِ قِيَاسَ مُضَارِعِهِ: يَفْعَلُ بِضَمِّ الْعَيْنِ.

(١) تقدم.

(٢) أخرجه أَبُو دَاوُدَ (٦٠/١) كتاب الطهارة: باب سؤر الهرة حديث (٧٥) والترمذي (١٥٣/١ - ١٥٤) كتاب الطهارة: باب سؤر الهرة - حديث (٩٢) والنسائي (٥٥/١) كتاب الطهارة: باب سؤر الهرة وابن ماجه (١٣١/١) كتاب الطهارة: باب الوضوء بسؤر الهرة حديث (٣٦٧) وأحمد (٣٠٣/٥) من حديث أبي قتادة وقال الترمذي: حسن صحيح.

(٣) ينظر: ديوانه ص (٣٤٥)، التهذيب ١٥٩/٨ (صغا) شرح القصائد العشر (٣٤٢)، اللسان (صغا)، الدر المصون ١٦٢/٣.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٢١١/٤. (٥) ينظر: الدر المصون ١٦٢/٣.

وقال أبو حيَّان أيضاً: «وهي - يعني الأفعال الثلاثة - لازمة» أي: لا تتعدَّى، وأضغى مثلها لازم، ويأتي متعدّياً، فتكون الهمزة للتثقل، وأنشد على «أضغى» اللازم قول الشاعر: [البسيط]

٢٢٩٢ - تَرَى السَّفِيهَ بِهِ عَنْ كُلِّ مُحْكَمَةٍ زَيْغٌ وَفِيهِ إِلَى التَّشْبِيهِ إِضْفَاءٌ^(١)
قال شهاب الدين: ومثله قول الآخر: [البسيط]

٢٢٩٣ - تُضْغِي إِذَا شَدَّهَا بِالرَّخْلِ جَانِحَةً حَتَّى إِذَا اسْتَوَى فِي عَزْرِهَا تَشِبُّ^(٢)
وتقول: أضغى فلان بأذنه إلى فلان، وأنشد على «أضغى» المتعدّي قول الآخر: [البسيط]

٢٢٩٤ - أَصَاخَ مِنْ نَبَاةٍ أَضْغَى لَهَا أَذْنَا صِمَاخُهَا بِدَخِيسِ الثُّوقِ مَسْتُورٌ^(٣)
وفي الحديث: «فأضغى لها الإناء» وهذا الذي زعمه من كَوْنِ صَغَى، أو صَغِي، أو صَغَاً يكون لازماً غير مُوافِقٍ عليه، بل قد حَكَى الرَّاعِبُ^(٤) أَنَّهُ يُقَالُ: صَغَيْتُ الْإِنَاءَ وَأَصْغَيْتُهُ [وَصَغَيْتُ بِكَسْرِ الْغَيْنِ] يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ، وَإِنَّمَا قِيلَتْ الْوَاوُ يَاءً؛ لَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا؛ كَقَوِي، وَهُوَ مِنَ الْقُوَّةِ.
وقراءة^(٥) النَّخْعِي، والجَرَّاحِ بن عبد الله: «ولتضغى» من أضغى رباعياً وهو هنا لازم.

وقرأ الحسن: «ولتضغى وليرضوه وليقتروا» بسكون اللام في الثلاثة، وقال أبو عمرو الداني: «قراءة الحسن إنما هو: «ولتضغى» بكسر الغين». قال شهاب الدين^(٦): فتكون كقراءة النَّخْعِي.

وقيل: قرأ الحسن: «ولتضغى» بكسر اللام كالعامة، وليرضوه وليقتروا بسكون اللام، وخرجوا تسكين اللام على أحد وجهين: إما أنها لام كي، وإما سكتت إجراء لها مع ما بعدها مُجْرَى كَيْدٍ، ونَمِر.

(١) ينظر البيت في تفسير القرطبي ٤٦/٧، تفسير الطبري ٣١٨/٥، اللسان (صفا)، الدر المصون ١٦٣/٣ ورواية اللسان: «عَنْ كُلِّ مَكْرُومَةٍ بِدَلِّ عَنْ كُلِّ مُحْكَمَةٍ».

(٢) البيت لذي الرمة في ديوانه ص(٤٨)، شرح أبيات سيبويه ١١٩/٢، شرح المفصل ٩٧/٤، ٤٧/٧، الكتاب ٦٠/٣، لسان العرب (صفا)، (عجل)، جمهرة اللغة ص(٧٠٦)، مجاز القرآن ٢٠٥/١، التهذيب ١٦٠/٨ (صفا)، الدر المصون ١٦٣/٣.

وفي اللسان: «بالكور» بدل «بالرحل».

(٣) البيت للناطقة الذيباني ينظر: ديوانه ٧٢، البحر المحيط ٢٠٨/٤، الدر المصون ١٦٣/٣.

(٤) ينظر: المفردات ٢٨٢.

(٥) ينظر: الدر المصون ١٦٣/٣، المحتسب ٢٢٧/١، إتحاف فضلاء البشر ٢٨/٢.

(٦) ينظر: الدر المصون ١٦٣/٣.

قال ابن جني: «وهو قوي في القياس، شاذ في السماع».

والثاني: أنها لام الأمر، وهذا وإن تمشى في «ليزضوه وليقتروا» فلا يتمشى في «ولتضغى» إذ حرف العلة يحذف جزماً.

قال أبو البقاء^(١): «وليس لام الأمر؛ لأنه لم يجزم الفعل».

قال شهاب الدين: قد ثبت حذف العلة جزماً في المتواتر، فمنها: ﴿أَرْسِلْهُ مَعًا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ [يوسف: ١٢] ﴿إِنَّكُمْ مِنْ يَتَقٍ وَبَصِيرٍ فَإِنَّكَ اللَّهُ﴾ [يوسف: ٩٠] ﴿سَنُفَرِّقُكَ فَلَا تَنسَ﴾ [الأعلى: ٦] ﴿لَا تَحْنُفْ دَرْكًا وَلَا تَحْنُفْ﴾ [طه: ٧٧] وفي كل ذلك تأويلات ستف عنيها - إن شاء الله تعالى - فلنكن هذه القراءة الشاذة مثل هذه المواضع، والقول بكون لام «لتضغى» لام «كئي» سكنت؛ ليتوالي الحركات واللامين بعدها لامي أمر بعيد وثقه.

وقال النحاس^(٢): ويقرأ: «وليتقروا» يعني بالسكون، قال: «وفيه معنى التهديد».

يريد: أنه أمر تهديد؛ كقوله: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠]، ولم يحك التشكين في «لتضغى»، ولا في «ليزضوه».

و «ما» في «ما هم مقترفون» موصولة اسمية، أو نكرة موصوفة مصدرية، والعائد على كلا القولين الأولين مخذوف، أي: «ما هم مقترفوه».

[و] قال أبو البقاء^(٣): «وأثبت الثون لما حذفت الهاء» يريد: أن الضمير المتصل باسم الفاعل المثنى والمجموع على حده، تحذف له ثون التثنية والجمع، نحو: «هذان ضارباياه» و «هؤلاء ضاربوه» فإذا حذف الضمير زال الموجب، فتعود الثون، وهذا هو الأكثر، أعني: حذف الثون مع اتصال الضمير، وقد ثبت؛ قال القائل: [الطويل]

٢٢٩٥ - وَلَمْ يَزْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَ جَمِيعاً وَأَيْدِي الْمُغْتَفِينَ رَوَاهِقُهُ^(٤)

وقال القائل في ذلك: [الطويل]

٢٢٩٦ - هُمُ الْفَاعِلُونَ الْخَيْرُ وَالْأَمْرُونَ^(٥)

والافتراء: الاكتساب، واقترف فلان لأهله، أي: اكتسب، وأكثر ما يقال في الشر والدنْب، ويطلق في الخير، قال - تعالى -: ﴿وَمَنْ يَفْقَرَفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَّهُ فِيهَا حَسَنَةً﴾ [الشورى: ٢٢٣].

وقال ابن الأثيري: «قَرَفَ واقتَرَفَ: اكتسب» وأنشد في ذلك: [الطويل]

(١) ينظر: الإملاء ٢٥٨/١.

(٢) ينظر: إعراب القرآن ٥٧٦/١.

(٤) تقدم.

(٣) ينظر: الإملاء ٢٥٨/١.

(٥) تقدم.

٢٢٩٧ - وَإِنِّي لَأَتِي مَا أَتَيْتُ وَإِنِّي لَمَّا افْتَرَقْتُ نَفْسِي عَلَيَّ لَرَاهِبٌ^(١)

وأصل القَرْفِ والافتِرَاف: قَشْرُ لحاء الشَّجَر، والجِلْدَةُ من أَعْلَى الحرج وما يُوْخَذُ منه قَرْف، ثُمَّ اسْتَعِيرَ الْاِفْتِرَافُ لِلَاكْتِسَابِ حَسَنًا كَانَ، أَوْ سَيِّئًا وَفِي السَّيِّئِ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا وَقَارَفَ فُلَانٌ أَمْرًا: تَعَاطَى مَا يُعَابَ بِهِ.

وقيل: الاعتراف يُزِيلُ الْاِفْتِرَافَ، وَرَجُلٌ مُقْرِفٌ، أَي: هَجِينٌ، قَالَ الشَّاعِرُ:

[الرمْل]

٢٢٩٨ - كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَى وَشَرِيفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ^(٢)

وَقَرَفْتُهُ بِكَذَا: أَتَهَمْتُهُ، أَوْ عَيْبْتُهُ بِهِ، وَقَارَفَ الذَّنْبَ وَعَبْرَهُ، إِذَا أَنَاهُ وَلَاصَقَهُ، وَقَارَفَ امْرَأَتَهُ، إِذَا جَامَعَهَا، وَالْمُقْتَرِفُ مِنَ الْحَيْلِ: الْهَجِينُ، وَهُوَ الَّذِي أُمُّهُ بَرَذُونَةٌ، وَأَبُوهُ عَرَبِيٌّ. وَقِيلَ: بِالْعَكْسِ.

وقيل: هُوَ الَّذِي دَانَ الْهَجْنَةَ وَقَارَفَهَا، وَمِنْ حَدِيثِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى فِي الْبَرَادِيزِ مَا قَارَفَ الْعِتَاقَ مِنْهَا، فَأَجْعَلَ لَهُ مِنْهُمَا وَاحِدًا، أَي: قَارَبَهَا وَذَاتَاهَا، نَقَلَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ.

فصل في تقدير الآية

قال ابن الخطيب [قال أصحابنا]^(٣) تقدير الآية الكريمة: وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِنْ شَيَاطِينِ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ، وَصَفْتُهُ: أَنَّهُ يُوجِي بِغَضُّهُمْ إِلَى بَعْضِ زُخْرَفِ الْقَوْلِ غُرُورًا، وَإِنَّمَا فَعَلْنَا ذَلِكَ لِتَضَعَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ أَي: أَوْجَدْنَا الْعِدَاةَ فِي قُلُوبِ الشَّيَاطِينِ الَّذِينَ مِنْ صَفْتِهِمْ مَا ذَكَرْنَاهُ، لِيَكُونَ كَلَامُهُمُ الْمُرْخَرَفُ مَقْبُولًا عِنْدَ هَؤُلَاءِ الْكُفَّارِ.

قالوا: وَإِذْ حَمَلْنَا الْآيَةَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، يَظْهَرُ أَنَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يُرِيدُ الْكُفْرَ مِنَ الْكَافِرِ.

أَجَابَ الْمُعْتَرِظُ عَنْهُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

الأول: قال الجُبَّائِيُّ^(٤): إِنْ هَذَا الْكَلَامُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْأَمْرِ، وَمَعْنَاهُ: الزَّجْرُ؛ كَقَوْلِهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -: ﴿وَأَسْتَفْزِرُ مِنْ أَسْطَقَتْ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجَلِبُ عَلَيْهِمْ﴾ [الإِسْرَاءُ: ٦٤] وَكَذَا قَوْلُهُ: «وَلِيَرِضُوهُ، وَلِيَقْتَرِفُوا» وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: كَأَنَّهُ قَالَ لِلرَّسُولِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «فَذَرُهُمْ

(١) الْبَيْتُ لِلْبَيْدِ يَنْظُرُ: مِلْحَقُ دِيَوَانِهِ (٢٢١) الدَّرُ الْمَصُونُ ٣/١٦٤.

(٢) الْبَيْتُ لِأَنَسٍ بْنِ زَيْمٍ وَيَنْسَبُ لِأَبِي الْأَسْوَدِ الدَّوْلِيِّ يَنْظُرُ الْبَيْتَ فِي: الْكِتَابِ ١/٦٧، الْمَقْتَضِبُ ٣/٦١،

ابْنُ يَعِيشَ ٤/١٣٢، الْإِنْصَافُ ١/٣٠٣، الدَّرُ الْمَصُونُ ٣/١٦٤.

(٣) سَقَطَ فِي ب.

(٤) يَنْظُرُ: الرَّازِيُّ ١٣/١٢٨.

وما يَقْتَرُونَ» ثم قال لَهُمْ على سَبِيلِ التَّهْدِيدِ «وَلِتَضَعِي إِلَيْهِ أَفْئِدَتَهُمْ، وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ».

الوجه الثاني: قال الكَعْبِي^(١) إِنَّ هذه اللَّامَ لامِ العاقبة، أي: ستَتَوَلَّى عاقبة أمرهم إلى هذه الأحوال.

قال القَاضِي^(٢): وَيَبْعُدُ أَنْ يَقَالَ: هذه العاقبة تحَصُلُ في الآخِرَةِ؛ لِأَنَّ الإِلْجَاءَ حَاصِلٌ فِي الآخِرَةِ.

قال: فلا يَجُوزُ أَنْ تَمِيلَ قُلُوبُ الْكُفَّارِ إِلَى قُبُولِ الْمَذْهَبِ الْبَاطِلِ، وَلَا أَنْ يَرْضَوْهُ، وَلَا أَنْ يَقْتَرِفُوا الذُّنُوبَ، بَلْ يَجِبُ أَنْ تُحْمَلَ عَلَى أَنَّ عَاقِبَةَ أَمْرِهِمْ فِي الدُّنْيَا تَتَوَلَّى إِلَى أَنْ يَقْبَلُوا الْبَاطِلَ، وَيَرْضَوْا بِهِ، وَيَعْمَلُوا بِهِ.

الوجه الثالث: وهو الذي اختاره^(٣) أَبُو مُسْلِمٍ، قال: اللَّامُ فِي قَوْلِهِ: «وَلِتَضَعِي إِلَيْهِ أَفْئِدَةً» متعلق بقوله: «يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا» والتَّقْدِيرُ: أَنْ يَعْضَمَ يُوحِي إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ لِيُغَرِّوْا بِذَلِكَ، «وَلِتَضَعِي إِلَيْهِ أَفْئِدَةً الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا» الذُّنُوبَ، وَيَكُونُ الْمُرَادُ أَنَّ مَقْصُودَ الشَّيَاطِينِ مِنْ ذَلِكَ الْإِيحَاءُ: هُوَ مَجْمُوعُ هَذِهِ الْمَعَانِي.

والجواب عما ذكره الجُبَّائِي مِنْ وَجْهِهِ، ذَكَرَهَا الْقَاضِي:

أحدها: أَنَّ الْوَاقِعَ فِي قَوْلِهِ: «وَلِتَضَعِي» تَقْتَضِي تَعَلُّقَهُ بِمَا قَبْلَهُ، فَحُمِلَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ بَعِيدٍ.

وثانيها: أَنَّ اللَّامَ فِي قَوْلِهِ: «وَلِتَضَعِي» لَامُ كَيْ، فَيَبْعُدُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ لَامُ الْأَمْرِ، وَيَقْرُبُ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ تَخْرِيفًا لِكَلَامِ اللَّهِ - تَعَالَى -، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَأَمَّا قَوْلُ الْكَعْبِيِّ بِأَنَّهَا لَامُ الْعَاقِبَةِ، فَضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ هَذَا مَجَازٌ، وَحُمِلَ عَلَى «كَيْ» حَقِيقَةً أُولَى، وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي مُسْلِمٍ، فَهُوَ أَحْسَنُهَا، إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ: «يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا» يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْغَرَضُ مِنْ ذَلِكَ الْإِيحَاءُ: هُوَ التَّغْرِيرُ، وَإِذَا عَطَفْنَا عَلَيْهِ قَوْلَهُ: «وَلِتَضَعِي إِلَيْهِ أَفْئِدَةً» فَهَذَا أَيْضًا عَيْنُ التَّغْرِيرِ، لَا مَعْنَى التَّغْرِيرِ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَمِيلُ إِلَى مَا يَكُونُ بَاطِلًا قَبِيحًا، وَظَاهِرًا حَسَنًا.

قوله: «وَلِتَضَعِي إِلَيْهِ أَفْئِدَةً» عَيْنُ هَذِهِ الْاسْتِمَالَةِ، فَلَوْ عَطَفْنَا عَلَيْهِ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْطُوفُ عَيْنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ، أَمَّا إِذَا قُلْنَا: تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُوحِي زُخْرُفَ الْقَوْلِ؛ لِأَجْلِ التَّغْرِيرِ، وَإِنَّمَا جَعَلْنَا مِثْلَ هَذَا الشَّخْصِ عَدُوًّا لِلنَّبِيِّ؛ لِتَضَعِي إِلَيْهِ أَفْئِدَةَ الْكُفَّارِ، فَيَبْعُدُوا بِذَلِكَ السَّبَبِ عَنْ قُبُولِ دَعْوَةِ ذَلِكَ النَّبِيِّ، وَحِينَئِذٍ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ عَطْفُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ، فَمَا ذَكَرْنَاهُ أُولَى.

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: الرازي ١٣/١٢٩.

فصل في معنى الإنسان

قالوا: الإنسان شيء مُغَايِرٌ لِلْبَدَنِ، ثم اختلفوا: منهم من قال: الْمُتَعَلِّقُ الْأَوَّلُ هو الْقَلْبُ، وبواسطته تتعلّق النَّفْسُ؛ كسائر الأَعْضَاءِ، كالْذِمَاقِ، وَالْكَبِدِ، ومنهم من قال: الْقَلْبُ متعلّق النَّفْسِ الْحَيَوَانِيَّةِ، وَالذِمَاقُ متعلّق النَّفْسِ النَّاطِقَةِ، وَالْكَبِدُ متعلّق النَّفْسِ الطَّبِيعِيَّةِ، وَالْأَوَّلُونَ تَمَسَّكُوا بِهَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ؛ فَإِنَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - جَعَلَ مَحَلَّ الصُّغَى الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْمَيْلِ وَالْإِرَادَةِ: الْقَلْبُ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مُتَعَلِّقَ النَّفْسِ: الْقَلْبُ.

قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ ابْتِغَى حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ﴿١١٤﴾﴾

لَمَّا حَكَى عَنِ الْكُفَّارِ أَنَّهُمْ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ إِيمَانِهِمْ، لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ، لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا، وَأَجَابَ عَنْهُ: بِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي إِظْهَارِ تِلْكَ الْآيَاتِ؛ لِأَنَّهُ - تَعَالَى - لَوْ أَظْهَرَهَا، لَبَقُوا مُصْبِرِينَ عَلَى كُفْرِهِمْ، بَيَّنَّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ الدَّلِيلَ الدَّالَّ عَلَى نُبُوته، قَدْ حَصَلَ فَكُلُّ مَا طَلَبُوهُ مِنَ الزِّيَادَةِ، لَا يَجِبُ الْإِلْتِفَاتُ إِلَيْهِ.

قوله: «أَفَغَيْرَ» يَجُوزُ نَصْبُ «غَيْرَ» مِنْ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنَّهُ مَفْعُولٌ لـ «ابْتِغَى» مُقَدِّمًا عَلَيْهِ، وَلِئِي الْهَمْزَةُ لَمَّا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ اتَّخَذُوا رَبًّا﴾ [الأنعام: ١٤] وَيَكُونُ «حَكَمًا» حِينَئِذٍ: إِمَّا حَالًا، وَإِمَّا تَمَيِّزًا لـ «غَيْرَ» ذَكَرَهُ الْحَوْفِيُّ، وَأَبُو الْبَقَاءِ^(١)، وَابْنُ عَطِيَّةٍ^(٢)؛ كَقَوْلِهِمْ: «إِنَّ لَنَا غَيْرَهَا إِلَّا».

الثاني: أَنَّهُ يَنْتَصِبُ «غَيْرَ» عَلَى الْحَالِ مِنْ «حَكَمًا» لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَضْفًا لَهُ، وَ «حَكَمًا» هَذَا الْمَفْعُولُ بِهِ؛ فَتَحْصُلُ فِي نَصْبِ «غَيْرَ» وَجْهَانِ، وَفِي نَصْبِ «حَكَمًا» ثَلَاثَةُ أَرْجَهِ: كَوْنُهُ حَالًا، أَوْ مَفْعُولًا، أَوْ تَمَيِّزًا. وَالْحَكْمُ أَبْلَغُ مِنَ الْحَاكِمِ.

قيل: لَأَنَّ الْحَكْمَ مَنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ الْحُكْمُ، بِخِلَافِ الْحَاكِمِ، فَإِنَّهُ يُصَدِّقُ غَيْرَهُ.

وقيل: لَأَنَّ الْحَكْمَ لَا يَحْكُمُ إِلَّا بِالْعَدْلِ، وَالْحَاكِمُ قَدْ يَجُورُ، وَمَعْنَى الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: قُلْ لَهُمْ يَا مُحَمَّدُ: أَغْفِرِ اللَّهُ أَطْلَبَ قَاضِيًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: اجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ حَكَمًا، فَأَجَابَهُمْ بِهِ.

قوله: «وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ» هَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ فَاعِلٍ: «ابْتِغَى»، وَ «مُفَصَّلًا»: حَالٌ مِنَ «الْكِتَابِ» أَيُّ مُبَيَّنًّا فِيهِ أَمْرُهُ وَنَهْيُهُ، وَالْمُرَادُ بِالْكِتَابِ: الْقُرْآنُ الْعَظِيمُ، وَقِيلَ «مُفَصَّلًا» أَيُّ: خَمْسًا خَمْسًا، وَعَشْرًا عَشْرًا، كَمَا قَالَ: ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ [الفرقان: ٣٢].

وقوله: «وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ»: مُبْتَدَأٌ، «وَيَعْلَمُونَ»: خَبَرُهُ، وَالْجُمْلَةُ مُسْتَأْنَفَةٌ،

(١) ينظر: الإملاء ١/٢٥٩.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٣٣٧.

والمراد بهم: علماء اليهود والنصارى الذين آتيناهم التوراة والإنجيل.

وقيل: هم مؤمنو أهل الكتاب، وقال عطاء: رؤساء أصحاب النبي ﷺ^(١) والمراد بالكتاب: القرآن العظيم، يعلمون أنه منزّل.

قرأ^(٢) ابن عامر، وحفص عن عاصم: «مُنْزَلٌ» بتشديد الزاي، والباقون بتخفيفها، وقد تقدّم: أن أنزل ونزل لغتان، أو بينهما فرق، و «من ربك» لا ابتداء الغاية مجازاً، و «بالحق» حال من الضمير المستكن في «مُنْزَلٌ» أي: ملتصقاً بالحق، فالباء للمصاحبة.

قوله: «فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُتَمَرِّينَ» أي: من الشاكين أنهم يعلمون ذلك.

وقيل: هذا من باب التهنيج والإلهاب؛ كقوله - تعالى -: «وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ» [الأنعام: ١٤].

وقيل: هذا خطاب لكل أحد، والمعنى: لما ظهرت الدلائل، فلا ينبغي أن يمتري فيه أحد.

وقيل: هذا الخطاب وإن كان في الظاهر للرّسول، إلا أن المراد أمته.

قوله تعالى: «وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَتِهِ، وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ» (١١٥)

في نصب «صِدْقًا وَعَدْلًا» ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكونا مَصْدَرَيْنِ في موضع الحال، أي: تَمَّتْ الْكَلِمَاتُ صَادِقَاتٍ فِي الْوَعْدِ، عَادِلَاتٍ فِي الْوَعْدِ.

الثاني: أنهما نَصَبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ.

قال ابن عطية^(٣): «وَهُوَ غَيْرُ صَوَابٍ» وممن قال بكونه تَمْيِيزاً: الطبري، وأبو البقاء^(٤).

الثالث: أنهما نصب على المفعول من أجله، أي: تَمَّتْ لِأَجْلِ الصَّدَقِ وَالْعَدْلِ الْوَاقِعَيْنِ مِنْهُمَا، وهو محل نظر، ذكر هذا الوجه أبو البقاء^(٥).

وقرأ الكوفيون هنا، وفي يونس في قوله: «كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا» [يونس: ٣٣]، «إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ» [يونس: ٩٦] موضعان، وفي غافر: «وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ» [غافر: ٦] «كلمة» بالافراد، وافقهم ابن كثير، وأبو عمرو على

(١) ذكره القرطبي في «تفسيره» (٤٧/٧).

(٢) ينظر: الدر المصون ١٦٥/٣ السبعة ٢٦٦ إتحاف فضلاء البشر ٢٨/٢ النشر ٢/٢٦٢.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٣٣٧.

(٤) ينظر: الإملاء ١/٢٥٩.

(٥) ينظر: المصدر السابق.

مَا فِي يُوسُفَ وَغَاثِرٍ، دُونَ هَذِهِ السُّورَةِ، وَالْبَاقُونَ: بِالْجَمْعِ فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ^(١).

قال أبو حيان^(٢): «قرأ الكُوفِيُّونَ هُنَا وَفِي يُوسُفَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَفِي الْمُؤْمِنِ: «كَلِمَةً» بِالْإِفْرَادِ، وَنَافِعٌ جَمِيعَ ذَلِكَ «كَلِمَاتٍ» بِالْجَمْعِ، تَابِعَهُ أَبُو عَمْرٍو، وَابْنُ كَثِيرٍ هُنَا».

قال شهاب الدين^(٣): كَيْفَ نَسِيَ ابْنَ عَامِرٍ؟ لَا يُقَالُ: إِنَّهُ قَدْ أَسْقَطَهُ النَّاسِخُ وَكَانَ الْأَصْلُ «وَنَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ»؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «تَابَعَهُ» وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ، لَقَالَ: «تَابَعَهُمَا».

ووجه الإفراد: إرادة الجنس، وهو نظير: رسالته ورسالاته.

وقولهم: قال زهير في كلمته، أي: قصيدته، وقال قُتَيْبٌ في كلمته، أي: خُطْبَتِهِ، فَكَذَا مَجْمُوعُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وَقِرَاءَةُ الْجَمْعِ ظَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّ كَلِمَاتِهِ - تَعَالَى - مَتَّبِعَةٌ بِالنُّسْبَةِ إِلَى الْأَمْرِ، وَالنُّهْيِ، وَالْوَعْدِ، وَالْوَعِيدِ، وَأَرَادَ بِالْكَلِمَاتِ: أَمْرَةً وَنَهْيَةً وَوَعْدَةً وَوَعِيدَةً، فِي الْأَمْرِ وَالنُّهْيِ.

وقال قتادة، ومقاتل: صِدْقًا فِيمَا وَعَدَ عَدْلًا فِيمَا حَكَمَ^(٤)، وَهَذَا الْكَلَامُ كَمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْخُلْفَ فِي وَعْدِ اللَّهِ مُحَالٌ؛ فَيَدُلُّ أَيْضًا: عَلَى أَنَّ الْخُلْفَ فِي وَعِيدِهِ مُحَالٌ، بِخِلَافِ مَا قَالَهُ الْوَاجِدِيُّ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -: «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَدِّيًا فَجَزَاءُؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا» [النساء: ٩٣] إِنَّ الْخُلْفَ فِي وَعِيدِ اللَّهِ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ وَعْدَ اللَّهِ وَوَعِيدَهُ كَلِمَةُ اللَّهِ، فَيَجِبُ كَوْنُهَا مَوْضُوعَةً بِالصِّدْقِ؛ لِأَنَّ الْكَذِبَ نَقْصٌ، وَالنَّقْصُ عَلَى اللَّهِ مُحَالٌ، وَلَا يَجُوزُ إِثْبَاتُ أَنَّ الْكَذِبَ عَلَى اللَّهِ مُحَالٌ بِالذَّلَائِلِ السَّمْعِيَّةِ؛ لِأَنَّ [صَحَّةَ الدَّلَائِلِ السَّمْعِيَّةِ مَوْضُوعَةً عَلَى أَنَّ الْكَذِبَ عَلَى اللَّهِ مُحَالٌ، فَلَوْ أَثْبَتْنَا امْتِنَاعَ أَنَّ الْكَذِبَ عَلَى اللَّهِ مُحَالٌ] لَزِمَ الدُّوْرُ، وَهُوَ بَاطِلٌ، وَأَجْمَعُوا عَلَى الْجَمْعِ فِي قَوْلِهِ: «لَا مَبْدَلَ لِكَلِمَتِي»^(٥) «وَلَا مَبْدَلَ لِكَلِمَتِ اللَّهِ» [الأنعام: ٣٤].

قوله: «لا مبدل لِكَلِمَاتِهِ» يحتمل أن لا يكون لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ؛ لِأَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ، وَأَنْ تَكُونَ جُمْلَةً حَالِيَّةً مِنْ فَاعِلٍ «تَمَّتْ».

فإن قلت: فأين الرابطة بين ذي الحال، والحال؟

فالجواب أن الربط حصل بالظاهر، والأصل: لا مبدل لها، وإنما أبرزت ظاهرة؛ تَعْظِيمًا لَهَا وَلِإِضَافَتِهَا إِلَى لَفْظِ الْجَلَالَةِ الشَّرِيفَةِ.

قال أبو البقاء: ولا يجوز أن يكون حالاً من «ربك»؛ لِثَلَاثِ أَسْفَلٍ بَيْنَ الْحَالِ

(١) ينظر: الدر المصون ٣/١٦٤، إتحاف فضلاء البشر ٢/٢٨. إعراب القراءات ١/١٦٧ - ١٦٨.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٤/٢١٢. (٣) ينظر: الدر المصون ٣/١٦٥.

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥/٣١٩) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/٧٥) وعزاه لعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

(٥) سقط في أ.

وصاحبها بالأجنبي، وهو: «صدقاً وعدلاً» إلا أن يُجْعَلَ «صدقاً وعدلاً»: حالاً من «ربك» لا من «الكلمات».

قال شهاب الدين^(١): فإنه إذا جعل «صدقاً وعدلاً»: حالاً من «ربك» لم يلزم منه فضل؛ لأنهما حالان لذي حال، ولكن قاعدته تمنع تعدد الحال لذي حال واحدة، وتمنع أيضاً مجيء الحال من المضاف إليه، وإن كان المضاف بغض الثاني، ولم يمنع هنا بشيء من ذلك، والرسم في «كلمات» في المواضع التي أشرت [إلى] اختلاف القراء فيها مُحْتَمِلٌ لِخِلَافِهِمْ، فإنه في المصحف الكريم من غير ألف بعد الميم.

[وقوله تعالى: «إِنْ يَتَّبِعُونَ»، «وإن هم إلا يخرصون» «إن» نافية، بمعنى: ما في الموضعين «والخرص»: الحذر ويعبر به عن الكذب والافتراء، وأصله من التطني، وهو قول ما لم يستيقن، ويتحقق؛ قاله الأزهري^(٢).

ومنه خرص النخل، يقال: «خرصها» الخارص خرصاً، فهي «خرص» فالمفتوح مصدر، والمكسور بمعنى: مفعول؛ كالقُضِّضِ والتَّقْضِضِ، والدَّبْحِ والدَّبْحِ^(٣).

فصل في معنى الآية

قال ابن عباس - رضي الله عنهما - معنى «لا مُبَدِّلُ لِكَلِمَاتِهِ»: لا راد لقضائه ولا مُغَيِّرُ لِحُكْمِهِ، ولا خُلفَ لوعده، وهو السميع العليم^(٤).

وقيل المراد بـ «الكلمات»: القرآن لا مُبَدِّلُ له لا يزيد فيه المُفْتَرُونَ، ولا يُنْقِصُونَ؛ كقوله - تبارك وتعالى -: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وقيل: المراد: أنها محفوظة عن التناقض؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾.

وقيل المراد: أن أحكام الله - تبارك وتعالى - لا تقبل التبدل والزوال؛ لأنها أزلية، والأزلي لا يزول، وهذا الوجه أحد الأصول القويّة في إثبات الخير؛ لأنه - تبارك وتعالى - لما حكم على زيد بالسعادة، وعلى عمرو بالشقاوة، ثم قال: «لا مُبَدِّلُ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ» لزم منه امتناع أن يقلب السعيد شقيّاً، والشقي سعيداً، وهو معنى قوله - عليه الصلاة والسلام -: جفّ القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة.

قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تُطْعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُصِلُوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾

لما أجاب عن شبه الكفار، وبين صحة نبوة محمد ﷺ بالدليل، بين بعد زوال

(١) ينظر: الدر المصون ٣/ ١٦٥. (٢) ينظر: تهذيب اللغة ٧/ ١٣٠.

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: تفسير القرطبي (٤٧/ ٧) والبحر المحيط ٤/ ٢١٢.

الشُّبْهَة، وظهور الحُجَّة، أنه لا يَنْبَغِي للعَاقِل أن يَلْتَفِت إلى كَلِمَات الجُهَّال، وهذه الآية الكَرِيْمَة تَدُلُّ على أَنَّ أَكْثَر أَهْلِ الْأَرْض كانوا ضَلَالًا.

وقيل: إِنَّهُمْ جَادَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَالْمُؤْمِنِينَ فِي أَكْلِ الْمَيْتَةِ، فَقَالُوا: تَأْكُلُونَ مَا تَقْتُلُونَ، وَلَا تَأْكُلُونَ مَا قَتَلَهُ اللَّهُ، فَقَالَ اللَّهُ - تعالى -: «وَأَنْ تُطْعَ أَكْثَر مَنْ فِي الْأَرْضِ» أَي: أَنْ تُطْعِمَهُمْ فِي أَكْلِ الْمَيْتَةِ، يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ، أَي: عَنِ الطَّرِيقِ الْحَقِّ، ثُمَّ قَالَ: «إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ» يريد: أَنَّ دِينَهُم الَّذِي هُمْ عَلَيْهِ ظَنٌّ، وَهُوَ لَمْ يَأْخُذْهُ عَلَى بَصِيرَةٍ «وَأِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ»: يَكْذِبُونَ فِي ادِّعَاءِ الْقَطْعِ.

فصل في رد شبهة نفاة القياس

تَمَسَّكَ نَفَاةُ الْقِيَاسِ بِهَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - بَالَعَ فِي ذَمِّ الْكُفَّارِ فِي كَثِيرٍ مِنْ آيَاتِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ بِكَوْنِهِمْ مُتَّبِعِينَ لِلظَّنِّ، وَالشَّيْءَ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - مُوجِبًا لِلذَّمِّ، [لَا بَدَّ وَأَنْ يَكُونَ فِي أَقْصَى مَرَاتِبِ الذَّمِّ، وَالْعَمَلُ بِالْقِيَاسِ يُوجِبُ اتِّبَاعَ الظَّنِّ، فَوَجِبَ كَوْنُهُ مَذْمُومًا] ^(١) مُحَرَّمًا لَا يَقَالُ: لَمَّا وَرَدَ الدَّلِيلُ الْقَاطِعُ بِكَوْنِهِ حُجَّةً، كَانَ الْعَمَلُ بِهِ عَمَلًا بِدَلِيلٍ مَقْطُوعٍ، لَا بِدَلِيلٍ مَظْنُونٍ؛ لِأَنَّ هَذَا مَذْفُوعٌ مِنْ وَجْهِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ ذَلِكَ الدَّلِيلَ الْقَاطِعَ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَقْلِيًّا، أَوْ سَمْعِيًّا، وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا مَجَالَ لَهُ فِي أَنَّ الْعَمَلُ بِالْقِيَاسِ جَائِزٌ، أَوْ غَيْرَ جَائِزٍ، وَلَا سِيَّمَا عِنْدَ مَنْ يُنْكِرُ تَحْسِينَ الْعَقْلِ وَتَقْيِيحَهُ.

وَالثَّانِي أَيْضًا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ السَّمْعِيَّ إِمَّا يَكُونُ قَاطِعًا لَوْ كَانَ مُتَوَاتِرًا، وَكَانَتْ الدَّلَالَةُ قَاطِعَةً غَيْرَ مُحْتَمَلَةٍ لَوْجِهٍ آخَرَ سِوَى هَذَا الْمَعْنَى الْوَاحِدِ، وَلَوْ حَصَلَ مِثْلُ هَذَا الدَّلِيلِ، لَعَلِمَ النَّاسُ بِالضَّرُورَةِ كَوْنَ الْقِيَاسِ حُجَّةً، وَلَا رَفَعَ الْخِلَافَ فِيهِ، فَحَيْثُ لَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ، عَلِمْنَا أَنَّ الدَّلِيلَ الْقَاطِعَ عَلَى صِحَّةِ الْقِيَاسِ مَفْقُودٌ.

الثَّانِي: هَبْ أَنَّهُ وُجِدَ الدَّلِيلُ الْقَاطِعُ عَلَى أَنَّ الْقِيَاسَ حُجَّةً، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ لَا يَتِمُّ الْعَمَلُ بِالْقِيَاسِ إِلَّا مَعَ اتِّبَاعِ الظَّنِّ؛ لِأَنَّ التَّمَسُّكَ بِالْقِيَاسِ مَبْنِيٌّ عَلَى مَقَامَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْحُكْمَ فِي مَحَلِّ الْوِفَاقِ مَعْلُولٌ بِكَذَا.

وَالثَّانِي: أَنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى حَاصِلٌ فِي مَحَلِّ الْخِلَافِ، فَهَذَانِ الْمَقَامَانِ إِنْ كَانَا مَعْلُومَيْنِ عَلَى سَبِيلِ الْقَطْعِ وَالْيَقِينِ، فَهَذَا مِمَّا لَا خِلَافَ فِي صِحَّتِهِ بَيْنَ الْعُقَلَاءِ، وَإِنْ كَانَ مَجْمُوعُهُمَا أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا ظَنًّا؛ فَحَيْثُ لَا يَتِمُّ الْعَمَلُ بِهَذَا الْقِيَاسِ إِلَّا بِمُتَابَعَةِ الظَّنِّ، وَحَيْثُ يَدْخُلُ تَحْتَ النَّصِّ الدَّالِّ عَلَى أَنَّ مُتَابَعَةَ الظَّنِّ مَذْمُومَةٌ.

وَالْجَوَابُ: لَمْ يَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ الظَّنَّ عِبَارَةٌ عَنِ الْاِغْتِقَادِ الرَّاجِحِ إِذَا لَمْ يُسْتَدَّ

إلى أَمارة، [وهو مثل اعتقاد الكُفَّار، أمّا إذا كان الاعتقاد الرَّاجِحُ مستنداً إلى أَمارة] (١)
فهذا الاعتقاد لا يُسمَّى ظناً، وبهذا الطريق سَقَطَ الاستدلال.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ (١١٧)

في «أعلم» قولان:

أحدهما: أنها ليست للتفضيل، بل بِمَعْنَى اسم فاعل في قوته، كأنه قيل: إن ربك هو يَعْلَمُ.

قال الواحدي - رحمه الله -: «ولا يجوز ذلك؛ لأنه لا يطابق: وهو أعلم بالمُهْتَدِينَ».

والثاني: أنها على بابها من التفضيل، ثم اختلف هؤلاء في محل «مَنْ» فقال بعض البصريين: هو جَرُّ بحرف مُقَدَّر حَذَفَ وبقي عمله؛ لقوة الدلالة عليه بقوله: «وهو أعلم بالمُهْتَدِينَ» وهذا ليس بشيء؛ لأنه لا يُحَذَفُ الجارُ ويبقى أثره إلا في مواضع تقدّم التنبيه عليها، وما ورد بخلافها، فضرورة؛ كقوله: [الطويل]

أشارت كَلْبِيبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ (٢) ٢٢٩٩ -

وقوله: [الكامل]

حَتَّى تَبْدَحَ فَاذْتَقَى الْأَعْلَامِ (٣) ٢٣٠٠ -

الثاني: أنها في محلّ نصب على إسقاط الخافض؛ كقوله: [الوافر]

تَمْرُونَ الدِّيارَ وَلَمْ تَعُوجُوا (٤) ٢٣٠١ -

قاله أبو الفتح. وهو مَرْدُودٌ من وجهين:

الأول: أن ذلك لا يطرّد.

الثاني: أن أفعل التفضيل لا تنصب بنفسها؛ لصغفها.

الثالث: - وهو قول الكوفيين - أنه نصب بنفس أفعل، فإنها عندهم تعمل عمل الفعل.

الرابع: أنها منصوبة بفعل مُقَدَّر يدل عليه أفعل؛ قاله الفارسي؛ وعليه خرّج قول

الشاعر: [الطويل]

أَكْرَهَ وَأَخْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ وَأَضْرَبَ مِثْلًا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا (٥) ٢٣٠٢ -

فـ «القوانيس» نصب بإضمار فعل، أي: يضرب القوانيس؛ لأن أفعل ضعيفة كما

تقرّر.

(١) سقط في ب.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

الخامس: أنها مَرْفُوعَة المحلّ بالابتداء، و «يُضِلُّ»: خَبَره، والجُمْلَة مُعَلَّقة لأفْعَل التَّفْضِيل؛ فهي في محلّ نَصْب بها؛ كأنه قيل: أعلم أيُّ النَّاسِ يَضِلُّ كقوله: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ لَحْرِينَ أَحَقُّ﴾ [الكهف: ١٢]، وهذا رأي الكسائي، والزَّجَّاج^(١)، والمُبَرِّد، ومَكِّي^(٢)، إلا أن أبا حيان^(٣) ردَّ هذا؛ بأن التَّغْلِيْق فرع ثُبُوت العمل في المَفْعُول به، وأفْعَل لا يَعْمَل فيه، فلا يُعَلَّق.

والرَّاجِح من هذه الأقوال: نَصْبُها بمضمر، وهو قول الفارسي، وقواعد البصريين مُوَافِقَةٌ لَهُ، ولا يَجُوز أن تكون «مَنْ» في محلّ جرٍّ بإضافة أفْعَل إليها؛ لثَلَا يلزم مَحْذُور عَظِيم، وذلك أن أفْعَل التَّفْضِيل لا تُضَاف إلّا إلى جِنْسِها، فإذا قُلْتُ: «زَيْدٌ أَعْلَمُ الضَّالِّينَ» لَزِمَ أن يكون «زَيْدٌ» بِنِصْف الضَّالِّينَ، أي: مُتَّصِفٌ بِالضَّلَالِ، فهذا الِوَجْه مُسْتَحِيلٌ في الآية الكريمة، وهذا عند من قرأ^(٤) «يَضِلُّ» بفتح حَرْفِ المَضَارعة، أمّا من قرأ بِضَمِّه: «يَضِلُّ» - وهو الحسن، وأحمد بن أبي سُرَيْج -، فقال أبو البقاء^(٥): «يَجُوز أن تكون «مَنْ» في موضع جرٍّ بإضافة «أفْعَل» إليها».

قال: «إمّا على مَعْنَى: هو أَعْلَمُ المُضِلِّينَ، أي: من يجد الضَّلَال وهو من أضَلَّته، أي: وَجَدته ضالًّا؛ مثل أحمَدُته، أي: وَجَدته مَحْمُودًا، أو بِمَعْنَى: أنه يَضِلُّ عن الهدى».

قال شهاب الدِّين^(٦): ولا حَاجَة إلى اِزْتِكَابِ مِثْل هذا في مِثْل الأماكن الحَرَجَة، وكان قد عُبِّرَ قَبْل ذلك بِعِبَارَات اسْتَعْظَمْتُ النُّطْقَ بها، فَضَرَبْتُ عَنْهَا إلى أُمَثِلَة من قَوْلِي، وَالَّذِي تُحْمَلُ عليه هذه القراءة، ما تَقَدَّمَ من المُخْتَار؛ وهو النُّصْب بِمُضْمَر، وفاعل «يَضِلُّ» على هذه القراءة: ضمير يَعُود على الله - تعالى - على مَعْنَى: يَجِدُه ضالًّا، أو يَخْلُقُ فيه الضَّلَال «لا يسأل عما يَفْعَل» ويجوز أن يكون ضمير «مَنْ» أي: أَعْلَم مَنْ يَضِلُّ النَّاسَ، والمَفْعُول مَحْذُوف. وأمّا على القراءة الشَّهيرة، فالفَاعِل ضمير «مَنْ» فقط، و «مَنْ»: يَجُوز أن تُكون مَوْصُولَة، وهو الظَّاهر، وأن تكون نَكِرَة مَوْصُوفَة، ذكره أبو البقاء^(٧).

فإن قيل هو «أَعْلَمُ بالمُهْتَدِينَ» يوجب وقوع التَّفَاوُت في عِلْمِ الله، وهو مُحَال؟
فالجواب: أن حُصُول التَّفَاوُت في علم الله مُحَال، إلّا أن المَفْعُود من هذا اللَّفْظ: العِناية بِإِظْهَار هداية المُهْتَدِينَ فوق الهداية بِإِظْهَار ضلال الضَّالِّينَ، ونظيره قوله - تعالى -:

(١) ينظر: معاني القرآن ٣١٤/٢.

(٢) ينظر: المشكل ٢٨٥/١.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٢١٣/٤.

(٤) ينظر: إتحاف فضلاء البشر ٢٩/٢، الدر المصون ١٦٧/٣.

(٥) ينظر: الإملاء ٢٥٩/١.

(٦) ينظر: الدر المصون ١٦٧/٣.

(٧) ينظر: الإملاء ٢٥٩/١.

﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧] فذكر الإحسان مرتين، والإساءة مرة واحدة، ومعنى قوله - تعالى - : ﴿أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾، أي: يُجَازِي كَلَامًا بِمَا يَسْتَحِقُّونَ.

قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا وَمِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِفَاتِنَةٍ مُؤْمِنِينَ﴾ (١١٨) وَمِمَّا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنْ كَثِيرًا لِيُضِلُّوا بِأَهْوَاءِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ﴾ (١١٩)

في هذه الفاء وجهان:

أحدهما: أنها جواب شرط مُقَدَّر.

قال الزَّمَخْشَرِيُّ بعد كلام: فقيل للمسلمين: إِنْ كُنْتُمْ مُتَحَقِّقِينَ بِالْإِيمَانِ، فَكُلُوا [وذلك أَنَّهُمْ كانوا يَقُولُونَ للمسلمين: إِنَّكُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّكُمْ تَعْبُدُونَ اللَّهَ، فما قتله الله أَحَقُّ أَنْ تَأْكُلُوا مِمَّا قَتَلْتُمُوهُ أَنْتُمْ، وقال الله - تعالى - للمسلمين: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ (١).]

والثاني: أنها عَاطِفَةٌ على مَحذُوفٍ.

قال الواحدي: «ودخلت الفاء للعطف على ما دلَّ عليه أوَّل الكلام، كأنه قيل: كونوا على الهدى، فَكُلُوا». والظاهر: أنها عاطفة على ما تقدَّم من مَضْمُون الجُمْلِ المُتَقَدِّمَةِ، كأنه قيل: «اتَّبِعُوا ما أَمَرَكُمُ اللَّهُ تعالى من أَكْلِ المُذَكَّى دون الميتة، فَكُلُوا».

فإن قيل: إنهم كانوا يُبَيِّحُونَ أَكْلَ ما ذُبِحَ على اسمِ الله - تعالى -، ولا يُنَازِعُونَ فيه، وإنما النزاع في أَنَّهُمْ أَيْضاً كانوا يُبَيِّحُونَ أَكْلَ الميتة، والمُسلِمُونَ كانوا يُحَرِّمُونَهَا، وإذا كان كذلك، كان وَرُود الأمر بِإِبَاحَةِ ما ذَكَرَ اسمُ الله عليه عِبْثاً؛ لأنَّه يقتضي إثبات الحُكْمِ في المُتَقَيِّ عليه، وترك الحُكْمِ في المُخْتَلَفِ فيه.

فالجواب: لعلَّ القوم كانوا يحرمون أَكْلَ المُذَكَّاة، ويُبَيِّحُونَ أَكْلَ الميتة، فالله - تبارك وتعالى - ردَّ عليهم في الأمرين، فحكم بحلِّ المُذَكَّاة بقوله: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ وبتحرير الميتة بقوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ أو يُخَمَلُ قوله: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ على أن المراد: اجعلوا أَكْلَكُمْ مقصوراً على ما ذكر اسمُ الله عليه، فيكون المَعْنَى على هذا الوجه، تحريم أَكْلِ الميتة فقط.

قوله: «وما لَكُمْ» مُبْتَدَأٌ وخبر، وقوله: «أَلَّا تَأْكُلُوا» فيه قولان:

أحدهما: هو على حَذْفِ حَرْفِ الجرِّ، أي: أي شيء اسْتَقَرَّ في مَنع الأكلِ ممَّا ذكر اسمُ الله عليه؛ وهو قول أبي إسحاق (٢) الرَّجَاجُ، فلما حُذِفَتْ «في» جرى القولان

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٢/ ٣١٤.

المشهوران، ولم يذكر الزمخشري غير هذا الوجه^(١).

الثاني: أنها في محل نصب على الحال، والتقدير: وأي شيء لكم تاركين للأكل، ويؤيد ذلك وقوع الحال الصريحة في مثل هذا التركيب كثيراً، نحو: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدر: ٤٩]، إلا أن هذا مردود بوجهين:

أحدهما: أن «أن» تخلص الفعل للاستقبال، فكيف يقع ما بعدها حالاً؟

والثاني: أنها مع ما بعدها مؤولة بالمصدر، وهو أشبه بالمضمرات كما تقدم تحريره، والحال إنما تكون نكرة.

قال أبو البقاء^(٢): إلا أن يُقدَّر حذف مضاف، فيجوز، أي: «وما لكم ذوي ألا تأكلوا» وفيه تكلف، فمفعول «تأكلوا» محذوف بقيت صفته، تقديره: «شيئاً مما ذكر اسم الله» ويجوز ألا يراد مفعول، بل المراد: وما لكم ألا يقع منكم الأكل، وتكون «من» لا ابتداء الغاية، أي: أن لا تبتدئوا بالأكل من المذكور عليه اسم الله، وزعم: أن «لا» مزيدة، وهذا فاسد؛ إذ لا داعي لزيادتها.

قوله: «وقد فصل لكم ما حرم» قرأ^(٣) ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر: بينائهما للمفعول، ونافع، وحفص عن عاصم: بينائهما للفاعل، وحمزة، والكسائي، وأبو بكر عن عاصم^(٤): ببناء الأول للفاعل، وبناء الثاني للمفعول، ولم يأت عكس هذه، وقرأ عطية الموفى كقراءة الأخوين، إلا أنه خفف الصاد من «فصل» والقائم مقام الفاعل: هو الموصول، وعائده من قوله: «حرم عليكم». والفاعل في قراءة من بنى للفاعل ضمير الله - تعالى -، والجملة في محل نصب على الحال.

فصل في المراد من الآية

قوله: «فصل لكم ما حرم عليكم» قال أكثر المفسرين: هو المراد من قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْسَةُ وَالْدِّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾ في أول المائدة [الآية: ٣]، وفيه إشكال، وهو أن سورة الأنعام مكية، وسورة المائدة من آخر ما أنزل الله - تعالى - بالمدينة، فقوله: «فصل» يجب أن يكون ذلك المفصل متقدماً على هذا المخمل، والمدني متأخر عن المكي، فيمتنع كونه متقدماً، ولقائل أن يقول: المفصل: هو قوله - تبارك وتعالى - بعد هذه الآية الكريمة: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، الآية، وهي وإن كانت مذكورة بعد هذه الآية بقليل، إلا أن هذا القدر من التأخير لا يمنع أن يكون هو المراد، خصوصاً أن السورة نزلت دفعة واحدة بإجماع المفسرين على ما تقدم، فيكون في حكم المقارن.

(٢) ينظر: الإملاء ٢٥٩/١.

(١) ينظر: الكشف ٦١/٢.

(٣) ينظر: الدر المصون ١٦٨/٣. إعراب القراءات ٦٨/١، إتحاف فضلاء البشر ٢٩/٢.

(٤) ينظر: الدر المصون ١٦٨/٣، المحرر الوجيز ٣٣٩/٢.

قوله: «إِلَّا مَا اضْطَرَّرْتُمْ إِلَيْهِ» في الاستثناء وجهان:

أحدهما: أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ، قاله ابن عطية، والخوفاي.

والثاني: أَنَّهُ [استثناء] ^(١) متَّصِلٌ.

قال أبو البقاء ^(٢): «مَا» في مَوْضِعِ نَضْبِ عَلَى الاستثناء من الجنس من طريق المعنى؛ لأنه وَيُخْهَمُ بترك الأكل مِمَّا سُمِّيَ عَلَيْهِ، وذلك يَتَضَمَّنُ الإباحة مُطْلَقًا.

قال شهاب الدين ^(٣): «الْأَوَّلُ أَوْضَحَ وَالْإِتِّصَالُ قَلَقُ الْمَعْنَى، ثُمَّ قَالَ: «وَقَوْلُهُ: «وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ» أَي: فِي حَالِ الْإِخْتِيَارِ، وَذَلِكَ حَلَالٌ حَالِ الْإِضْطِرَارِ».

قوله: «وَإِنَّ كَثِيرًا لِّيُضِلُّونَ» قرأ الكوفيون ^(٤) بضم الياء، وكذا التِّي في يونس: ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّوا﴾ [الآية: ٨٨] والباقيون: بِالْفَتْحِ، وسيأتي لذلك نَظَائِرُ فِي إِبْرَاهِيمَ وَغَيْرِهَا، والقراءتان وَاضِحَتَانِ؛ فَإِنَّهُ يُقَالُ: ضَلَّ فِي نَفْسِهِ، وَأَضَلَّ غَيْرَهُ، فَالْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ عَلَى قِرَاءَةِ الْكُوفِيِّينَ، وَهِيَ أَبْلَغُ فِي الدَّمِّ، فَإِنَّهَا تَتَضَمَّنُ فُبْحَ فِعْلِهِمْ، حَيْثُ ضَلُّوا فِي أَنْفُسِهِمْ، وَأَضَلُّوا غَيْرَهُمْ؛ كَقَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧].

قيل المراد به: عمرو بن لُحَيٍّ فَمِنْ دُونِهِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْبَحَائِرَ وَالسَّوَائِبَ وَقِرَاءَةَ الْفَتْحِ لَا تُجَوِّجُ إِلَى حَذْفٍ، فَرَجَّحَهَا بَعْضُهُمْ بِهَذَا وَأَيْضًا: فَإِنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى الْفَتْحِ فِي «صَ» عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [٢٦].

وقوله: «بِأَهْوَاتِهِمْ» متعلق بـ «يَضِلُّونَ» والبَاءُ سَبَبِيَّةٌ، أَي: بِسَبَبِ اتِّبَاعِهِمْ أَهْوَاءَهُمْ، وَشَهَوَاتِهِمْ.

وقوله: «بِغَيْرِ عِلْمٍ» متعلق بِمَحْذُوفٍ، لِأَنَّهُ حَالٌ، أَي: يَضِلُّونَ مُصَاحِبِينَ لِلْجَهْلِ، أَي: مُلْتَبِسِينَ بِغَيْرِ عِلْمٍ.

فصل في المراد بالآية

قيل: المراد: عمرو بن لُحَيٍّ كما تقدَّم؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ غَيَّرَ دِينَ إِسْمَاعِيلَ. وقال الرَّجَّاجُ ^(٥): المراد منه الَّذِينَ يُحَلِّلُونَ الْمَيْتَةَ، وَيُنَظِّرُونَكُمْ فِي إِحْلَالِهَا، وَيَحْتَاجُونَ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِمْ لِمَا أَحَلَّ مَا تَذْبُحُونَهُ أَنْتُمْ، فَبِأَن يَحِلَّ مَا يَذْبُحُهُ اللَّهُ أَوَّلَى، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا يَضِلُّونَ فِيهِ مِنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ، وَالطَّعْنِ فِي نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَإِنَّمَا يَتَّبِعُونَ فِيهِ الْهَوَى

(٢) ينظر: الإملاء ٢٥٩/١.

(١) سقط في ب.

(٣) ينظر: الدر المصون ١٦٨/٣.

(٤) ينظر: الدر المصون ١٦٨/٣، المحرر الوجيز ٣٣٩/٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن ١٣٦/١٣.

والشَّهْوَةَ [بغير عِلْمٍ، وهذه الآية تدلُّ على أن التقليد حَرَامٌ؛ لأنه قول بمحض الهَوَى والشَّهْوَةَ] ^(١) ثم قال: «إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ» أي: هو العالم بما في صَمَائِرِهِمْ من التَّعَدِّي، وطلب نُصْرَةِ الْبَاطِلِ، والسَّغْيِ في إِخْفَاءِ الْحَقِّ، وإذا كان عَالِمًا بِأَخْوَالِهِمْ وَقَادِرًا على مجازاتهم فهو تعالى يجازيهم عليها والمقصود منه التَّهْدِيدُ والتَّخْوِيفُ.

قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا ظَهَرَ الْآثِمِ وَبَاطِنَهُ إِنَّ الَّذِينَ يَكْسِبُونَ الْإِثْمَ سَيُجْزَوْنَ بِمَا كَانُوا يَقْتَرِفُونَ﴾ 

لما بين أنه فَصَّلَ الْمُحَرَّمَاتِ، أَتْبَعَهُ بما يَجِبُ تَرْكُهُ بِالْكُلِّيَّةِ، والمُرَادُ به: ما يُوجِبُ الْإِثْمَ، وهي الذُّنُوبُ كُلُّهَا.

قال قتادة: المُرَادُ «بِباطِنه وظاهره»: علانيته وسريته.

وقال مجاهد: ظاهره مِمَّا يَعْمَلُهُ الْإِنْسَانُ بِالْجَوَارِحِ مِنَ الذُّنُوبِ، وباطنه: ما يَتَوَهَّجُ وَيَقْصُده بقلبه؛ كالمُصِرِّ على الذَّنْبِ ^(٢).

وقال الكلبي: ظاهره: الزُّنَا، وباطنه الْمُخَالَةُ ^(٣)، وأكثر المُفَسِّرِينَ على أَنَّ ظاهره: الإعلان بِالزُّنَا، وهم أَصْحَابُ الرَّايَاتِ، وباطنه: الاستِسْرَارُ، وكانت العرب يُجِبُّونَ الزُّنَا، وكان الشَّرِيفُ يَسْتَسِرُّ به، وغير الشَّرِيفِ لا يُبَالِي به، فَيُظْهِره.

وقال سعيد بن جبير: ظاهر الإثم: نكاح المحارم، وباطنه: الزُّنَا ^(٤).

وقال ابن زيد: ظاهره: الثَّعْرِيُّ مِنَ الثِّيَابِ فِي الطَّوَافِ وَالْبَاطِنُ: الزُّنَا ^(٥)، وروى حيَّان عن الكلبي - رحمه الله - ظاهر الإثم: طَوَافُ الرِّجَالِ بِالْبَيْتِ نَهَارًا عُرَاةً، وباطنه: طَوَافُ النِّسَاءِ بِاللَّيْلِ عُرَاةً ^(٦).

وقيل هذا التَّهْيِ عامٌّ في جميع المُحَرَّمَاتِ، وهو الْأَصَحُّ؛ لِأَن تَخْصِيفَ اللَّفْظِ الْعَامِ بِصُورَةٍ مُعَيَّنَةٍ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، غَيْرُ جَائِزٍ، ثم قال: «إِنَّ الَّذِينَ يَكْسِبُونَ الْإِثْمَ سَيُجْزَوْنَ بِمَا كَانُوا يَقْتَرِفُونَ» وَالْإِثْمُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَظَاهَرُ النَّصِّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ وَأَنَّ

(١) سقط في أ.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣٢٣/٥) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٧٨/٣) وعزاه لابن المنذر وأبي الشيخ.

(٣) انظر البحر المحيط لأبي حيَّان (٢١٤/٤).

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣٢٤/٥) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٧٧/٣ - ٧٨) وعزاه لابن أبي شيبه وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم.

وانظر البحر المحيط لأبي حيَّان الأندلسي (٢١٤/٤).

(٥) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣٢٤/٥) وذكره أبو حيَّان في «البحر المحيط» (٢١٤/٤).

(٦) ذكره البغوي في تفسيره ١٢٧/٢.

يُعَاقِبُ الْمُذْنِبَ عَلَى الذَّنْبِ، إِلَّا أَنَّ الْمُسْلِمِينَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا تَابَ، لَمْ يُعَاقَبْ، وَأَهْلُ السُّنَّةِ زَادُوا شَرْطاً، وَهُوَ أَنَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - قَدْ يَغْفُو عَنِ الْمُذْنِبِ؛ لِقَوْلِهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء : ٤٨] الآية .

قوله تعالى : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَيْكَ أَوْلِيَاءَهُمْ لِيَجْذِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ (١٢١)

لما بين حلَّ كُلِّ مَا ذُبِحَ عَلَى اسْمِ اللَّهِ - تعالى - ذكر بعده تَحْرِيمَ مَا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عليه، وَيَدْخُلُ فِيهِ الْمَيْتَةُ، وَمَا ذُبِحَ عَلَى ذِكْرِ الْأَضْنَامِ .

قال عطاء : كُلُّ مَا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عليه من طعامٍ أو شرابٍ، فهو حرامٌ؛ لِعُمُومِ الآية (١) .

وقال ابنُ عَبَّاسٍ : الآية الكريمة في تَحْرِيمِ المَيْتَاتِ وَمَا فِي مَعْنَاهَا (٢)، وَنُقِلَ عَنْ عَطَاءِ الآية الكريمة، وَفِي تَحْرِيمِ الذَّبَائِحِ الَّتِي كَانُوا يَذْبَحُونَهَا عَلَى اسْمِ الْأَضْنَامِ، وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فِي ذَبِيحَةِ الْمُسْلِمِ، إِذَا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ .

فذهب قومٌ إلى تَحْرِيمِهَا سِوَا تَرْكِ التَّسْمِيَةِ عَامِداً أَوْ نَاسِيَاً، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ سِيرِينَ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ، وَطَائِفَةٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ لِظَاهِرِ الآية الكريمة .

وذهب قومٌ إلى تَحْلِيلِهَا، يُزَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (٣)، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ .

وذهب قومٌ إلى أَنَّهُ إِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَامِداً، لَمْ يَحِلَّ، وَإِنْ تَرَكَهَا سَهْواً، أَحِلَّتْ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ، وَمَذْهَبُ أَحْمَدُ .

وَمَنْ أَبَاحَهَا، قَالَ : الْمُرَادُ مِنَ الآية الكريمة : الْمَيْتَاتِ، وَمَا ذُبِحَ عَلَى غَيْرِ اسْمِ اللَّهِ؛ لِقَوْلِهِ : ﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ وَالْفِسْقُ فِي غَيْرِ ذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ؛ كَمَا قَالَ فِي آخِرِ السُّورَةِ الْعَظِيمَةِ : ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ . . . إِلَى قَوْلِهِ ﴿أَوْ فِسْقًا أَهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَفْسُقُ أَكَلُ ذَبِيحَةِ الْمُسْلِمِ الَّذِي تَرَكَ التَّسْمِيَةَ، وَأَيْضاً : قَوْلُهُ - تعالى - : ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَيْكَ أَوْلِيَاءَهُمْ لِيَجْذِلُوكُمْ﴾ وَهَذِهِ الْمُنَاطَرَةُ إِنَّمَا كَانَتْ فِي مَسْأَلَةِ الْمَيْتَةِ عَلَى أَنَّ الْمُشْرِكِينَ قَالُوا لِلْمُسْلِمِينَ : مَا يَقْتُلُهُ الصَّغَرُ وَالْكَلْبُ تَأْكُلُونَهُ، وَمَا يَقْتُلُهُ اللَّهُ

(١) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٣٨/١٣) عن عطاء .

(٢) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٧٨/٣) وعزاه لابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ وابن مردويه .

(٣) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٧٨/٣) وعزاه لسعيد بن منصور وعبد الرزاق وعبد بن حميد وابن المنذر عن ابن عباس بلفظ : مَنْ ذَبَحَ فَنَفْسِي أَنْ يَسْمِيَ فَلْيَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَلْيَأْكُلْ وَلَا يَدْعُ لِلشَّيْطَانِ إِذَا ذَبَحَ عَلَى الْفَطْرَةِ فَإِنَّ اسْمَ اللَّهِ فِي قَلْبِ كُلِّ مُسْلِمٍ .

فَلَا تَأْكُلُونَهُ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّهُمْ قَالُوا: تَأْكُلُونَ مَا تَقْتُلُونَهُ، وَلَا تَأْكُلُونَ مَا يَقْتُلُهُ اللَّهُ - تَعَالَى - ^(١)، وَهَذِهِ الْمَنَازِرَاتُ مَخْصُوصَةٌ بِأَكْلِ الْمَيْتَةِ، وَقَالَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -: ﴿وَلَنْ أَطْعِمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ وَهَذَا مَخْصُوصٌ بِمَا ذُبِحَ عَلَى اسْمِ النَّصْبِ، يَعْنِي: لَوْ رَضِيتُمْ بِهَذِهِ الذَّبِيحَةِ الَّتِي ذُبِحَتْ عَلَى اسْمِ الْهَدْيَةِ لِلْأَوْثَانِ، فَقَدْ رَضِيتُمْ بِالْهِيتِهَا فَذَلِكَ يُوجِبُ الشَّرْكَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَأَوَّلُ آيَةِ الْكَرِيمَةِ، وَإِنْ كَانَ عَامًّا بِحَسَبِ الصَّيْغَةِ، إِلَّا أَنْ آخَرَهَا لِمَّا حَصَلَتْ فِيهِ هَذِهِ الْقُبُودُ الثَّلَاثَةُ، عَلِمْنَا أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْعُمُومِ: الْخُصُوصُ، وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ هُنَا أَقْوَامٌ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ بِشِرْكٍ يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ، لَا يُذَرِّي يَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا أَمْ لَا، قَالَ: «اذْكُرُوا أَنْتُمْ اسْمَ اللَّهِ، وَكَلُوا» وَلَوْ كَانَتْ التَّسْمِيَةُ شَرْطًا لِلْإِبَاحَةِ، كَانَ الشُّكُّ فِي وُجُودِهَا مَانِعًا كَالشُّكِّ فِي أَضَلِّ الذَّبْحِ.

قَوْلُهُ: «وَأَنَّهُ لَفُسَقٌ» هَذِهِ الْجُمْلَةُ فِيهَا أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ:

أَحَدُهَا: أَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ، قَالُوا: وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَشْشُوقَةٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَى طَلِبِيَّةٌ، وَهِيَ خَبَرِيَّةٌ، وَتُسَمَّى هَذِهِ الْوَاوُ، وَاوِ الْاسْتِثْنَاءِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهَا مَشْشُوقَةٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَلَا يُبَالِي بِتَخَالُفِهِمَا، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّبَوَيْهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ ذَلِكَ، [وَقَدْ أُرِدْتُ مِنْ ذَلِكَ شَوَاهِدُ صَالِحَةٍ مِنْ شَيْعِرٍ وَغَيْرِهِ] ^(٢).

الثَّالِثُ: أَنَّهَا حَالِيَّةٌ، أَيْ: «لَا تَأْكُلُوهُ، وَالْحَالُ: أَنَّهُ فُسَقٌ». وَقَدْ تَبَجَّحَ الْإِمَامُ ^(٣) الرَّازِي بِهَذَا الْوَجْهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، حَيْثُ قَلَبَ دَلِيلَهُمْ عَلَيْهِمْ بِهَذَا الْوَجْهِ، وَذَلِكَ أَنََّّهُمْ يَمْنَعُونَ مِنْ أَكْلِ مَتْرُوكِ التَّسْمِيَةِ، وَالشَّافِعِيَّةُ لَا يَمْنَعُونَ مِنْهُ اسْتَدَلَّ عَلَيْهِمُ الْحَقَنِيَّةُ بِظَاهِرِ هَذِهِ الْآيَةِ.

فَقَالَ الرَّازِي: هَذِهِ الْجُمْلَةُ حَالِيَّةٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَغْطُوفَةٌ لِتَخَالُفِهِمَا طَلِبًا وَخَبَرًا، فَتَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ حَالِيَّةٌ، وَإِذَا كَانَتْ حَالِيَّةً، كَانَ الْمَعْنَى: «لَا تَأْكُلُوهُ حَالُ كَوْنِهِ مُفْسَقًا»، ثُمَّ هَذَا الْفُسْقُ مُجْمَلٌ قَدْ فُسِّرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، فَقَالَ: «أَوْ فُسَقًا أَهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ» يَعْنِي: أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ عَلَى الذَّبِيحَةِ غَيْرَ اسْمِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَكْلُهَا؛ لِأَنَّهُ فُسَقٌ.

وَنَحْنُ نَقُولُ بِهِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ، وَلَا اسْمُ غَيْرِهِ، أَنْ تَكُونَ حَرَامًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِالتَّقْسِيرِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَالتَّرَاوُعُ فِيهِ مُحَالٌ مِنْ وَجْهِ:

مِنْهَا: أَنَّنَا لَا نُسَلِّمُ امْتِنَاعَ عَطْفِ الْخَبَرِ عَلَى الطَّلَبِ، وَالْعَكْسُ، كَمَا قَدَّمْتُهُ عَنْ سَيِّبَوَيْهِ، وَإِنْ سَلِّمُ، فَالْوَاوُ لِلْاسْتِثْنَاءِ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَمَا بَعْدَهَا مُسْتَأْنَفٌ، وَإِنْ سَلِّمُ أَيْضًا،

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١١١/٢) كِتَابُ الصَّيْدِ: بَابُ فِي أَكْلِ ذَبَائِحِ أَهْلِ الْكِتَابِ حَدِيثُ (٢٨١٩) عَنْ ابْنِ

عَبَّاسٍ.

(٢) يَنْظُرُ: الرَّازِي ١٣/١٣٩.

(٣) سَقَطَ فِي ب.

فَلَا تُسَلِّمُ أَنْ «فَسَقًا» فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى مُبَيَّنٌ لِلْفِسْقِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، فَإِنْ هَذَا لَيْسَ مِنْ بَابِ الْمُجْمَلِ وَالْمُبَيَّنِ^(١)؛ لِأَنَّ لَهُ شُرُوطًا لَيْسَتْ مَوْجُودَةً هُنَا. وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ مُشْتَمِلٌ مِنْ كَلَامِ الرَّمَحْشَرِيِّ، فَإِنَّهُ قَالَ^(٢):

فَإِنْ قُلْتُ: قَدْ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ إِلَى جَوَازِ أَكْلِ مَا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ بِنِسْيَانٍ أَوْ عَمْدٍ.

قُلْتُ: قَدْ تَأَوَّلَهُ هَؤُلَاءِ بِالْمَيْتَةِ، وَبِمَا ذَكَرَ غَيْرُ اسْمِ اللَّهِ عَلَيْهِ؛ كَقَوْلِهِ: «أَوْ فِسْقًا أَهْلُ لَغْوِ اللَّهِ بِهِ» فَهَذَا أَضَلُّ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْخَطِيبِ وَتَبَجَّحَ بِهِ وَالضَّمِيرُ فِي «أَنَّهُ» يُحْتَمَلُ أَنْ يَعُودَ عَلَى الْأَكْلِ الْمَذْكُورِ عَلَيْهِ بِ «لَا تَأْكُلُوا»، وَأَنْ يَعُودَ عَلَى الْمَوْصُولِ، وَفِيهِ حَيْثُوتَانِ وَأَوِيلَانِ: أَنْ تَجْعَلَ الْمَوْصُولَ نَفْسَ الْفِسْقِ مِبَالِغَةً.

أَوْ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَيْ: «وَإِنْ أَكَلَهُ لَفِسْقٌ» أَوْ عَلَى الذِّكْرِ الْمَقْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ: «ذَكَرَ» قَالَ أَبُو حَيَّانَ^(٣): «وَالضَّمِيرُ فِي «إِنَّهُ»: يَعُودُ عَلَى الْأَكْلِ، قَالَهُ الرَّمَحْشَرِيُّ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ» قَالَ شَهَابُ الدِّينِ^(٤) - رَحِمَهُ اللَّهُ -: لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَيْهِ بَلْ ذَكَرَ: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ عَلَى الْمَوْصُولِ، وَذَكَرَ التَّأْوِيلَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ، فَقَالَ: «الضَّمِيرُ رَاجِعٌ عَلَى مُصَدَّرِ الْفِعْلِ الدَّاخِلِ عَلَيْهِ حَرْفِ التَّهْنِئَةِ، بِمَعْنَى: وَإِنَّ الْأَكْلَ مِنْهُ لَفِسْقٌ، أَوْ عَلَى الْمَوْصُولِ عَلَى أَنَّ أَكْلَهُ لَفِسْقٌ، أَوْ جَعَلَ مَا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ فِسْقًا».

قَوْلُهُ: «وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لِيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ» مِنَ الْمُشْرِكِينَ لِيُخَاصِمُوا مُحَمَّدًا وَأَصْحَابَهُ فِي أَكْلِ الْمَيْتَةِ.

وَقَالَ عِكْرِمَةُ: الْمُرَادُ بِالشَّيَاطِينِ: مَرَدَّةُ الْمُجُوسِ، لِيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ مِنْ مُشْرِكِي قُرَيْشٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا نَزَلَ تَحْرِيمُ الْمَيْتَةِ، سَمِعَهُ الْمُجُوسُ مِنْ أَهْلِ قَارِسَ، فَكَتَبُوا إِلَى قُرَيْشٍ - وَكَانَتْ بَيْنَهُمْ مَكَاتِبَةٌ - أَنَّ مُحَمَّدًا وَأَصْحَابَهُ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ يَتَّبِعُونَ أَمْرَ اللَّهِ - تَعَالَى - ثُمَّ يَزْعُمُونَ أَنَّ مَا يَذْبَحُونَهُ حَلَالًا، وَمَا يَذْبَحُهُ اللَّهُ حَرَامٌ فَوَقَعَ فِي نَفْسِ نَاسٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ ذَلِكَ، فَانْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ.

(١) المبين لغة: الموضح، وفي الاصطلاح له معنيان:

الأول ما احتاج إلى البيان، وقد ورد عليه بيانه.

الثاني: الخطاب المبتدأ المستغني عن البيان.

ينظر: المصباح المنير (٧٠/١)، المعتمد (٣١٩/١)، المحصول (١ - ٢٢٧/٣)، الإحكام للأعدي (١٧٨/٢)، المستصفى (٣٤٥/١)، شرح تنقيح الفصول ص (٣٨)، المنهاج بشرح نهاية السؤل (٢/٥٢٤)، شرح الكوكب (٤٣٧/٣)، إرشاد الفحول ص (١٦٧)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص (٢٦٦).

(٣) ينظر: الدر المصون ١٦٩/٣ - ١٧٠.

(٢) ينظر: الكشف ٦١/٢ - ٦٢.

(٤) ينظر: الإملاء ٢٦٠/١.

قوله: «لِيَجَادِلُوكُمْ» متعلق بـ «يُوحُونَ» أي: «يُوحُونَ لِأَجْلِ مُجَادَلَتِكُمْ»، وأصل «يُوحُونَ» يُوجِيُونَ؛ فأعلّ.

قوله: «وإن أطمعتموهم» قيل: إنَّ التَّوْطِئَةَ للقسم، فلذلك أجيب القسم المُقَدَّر بقوله: «إنكم لمُشْرِكُونَ» وحذف جواب الشرط؛ لسدَّ جواب القسم مسدَّه. وجاز الحذف؛ لأن فعل الشرط ماضٍ.

وقال أبو البقاء^(١): حذف الفاء من جواب الشرط، وهو حسن إذا كان الشرط يلفظ الماضي، وهو ههنا كذلك، وهو قوله: «وإن أطمعتموهم».

قال شهاب الدين^(٢): كأنه زعم: أنَّ جواب الشرط هو الجملة من قوله: «إنكم لمُشْرِكُونَ» والأصل: «فإنكم» بالفاء؛ لأنها جملة اسمية، ثم حذفت الفاء؛ لكون فعل الشرط يلفظ المضى، وهذا ليس بشيء؛ فإن القسم مُقدَّر قَبْلَ الشرط ويدل على ذلك حذف اللام الموطئة قبل «إن» الشرطية، وليس فعل الشرط ماضياً؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ لَّمْ يَنْتَهِرَا وَتَوَحَّيَا لَتَكُونَا مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣] فَهَهُنَا لَا يُمكنه أَنْ يَقُولَ: إنَّ الفاء مَحذُوفَةٌ؛ لأنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ مُضَارِعٌ، وَكَأَنَّ أَبَا الْبَقَاءِ - وَاللهُ أَعْلَمُ - أَخَذَ هَذَا مِنَ الْخَوْفِ؛ فَإِنِّي رَأَيْتُهُ فِيهِ كَمَا ذَكَرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ، وَرَدَّهُ أَبُو حَيَّانٍ بِنَحْوِ مَا تَقَدَّمَ.

فصل في معنى الآية

والمعنى: وإن أطمعتموهم في استيخال المينة، إنكم لمُشْرِكُونَ، وإنما سُمي مشركاً؛ لأنه أثبت حاكماً سوا الله، وهذا هو الشرك.

وقال الزَّجَّاج: وفيه دليل على أنَّ كُلَّ مَنْ أَحَلَّ شَيْئاً مِمَّا حَرَّمَ اللهُ، وَحَرَّمَ مَا أَحَلَّ اللهُ، فَهُوَ مُشْرِكٌ.

قوله تعالى: ﴿أَرَمَنْ كَانَ مِيتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مِثْلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (١٢٢)

لما ذكر تعالى في الآية الأولى؛ أنَّ المُشْرِكِينَ يُجَادِلُونَ الْمُؤْمِنِينَ فِي دِينِ اللهِ - تعالى - ذكر مثلاً يدل على حال المؤمن المهتدي، وعلى حال الكافر الضال فبين أن المؤمن بمنزلة مَنْ كَانَ مِيتًا؛ فَجُعِلَ حَيًّا بَعْدَ ذَلِكَ، وَأَعْطِيَ نُورًا يَهْتَدِي بِهِ فِي مَصَالِحِهِ، وَأَنَّ الْكَافِرَ بِمَنْزِلَةِ الْمُتَغَمِّسِ فِي ظُلُمَاتٍ لَا خَلَاصَ لَهُ مِنْهَا، فَيَكُونُ مُتَحِيرًا دَائِمًا.

قوله: «أَوْ مَنْ كَانَ» تقدّم أن الهمزة يجوز أن تكون مقدّمة على حرف العطف، وهو رأي الجمهور، وأن تكون على حالها وبينها وبين الواو فعل مُضَمَّرٌ، و «مَنْ» في محل رفع

(١) ينظر: الدر المصون ١٧٠/٣.

(٢) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٨١/٣) وعزاه لعبد بن حميد وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

بالبتداء، و «كَمَنْ» خَبْرُهُ، وهي مَوْضُوعَةٌ، و «يمشي» في محلِّ نَضْبِ صِفَةٍ لـ «ثَوْرًا». قال قتادة: أراد بـ «النور»: كِتَابُ اللَّهِ - تعالى - بَيِّنَةٌ معَ الْمُؤْمِنِ، بها يعمل، وبها يأخذ، وإليها يَنْتَهِي^(١)، و «مَثَلُهُ» مُبْتَدَأٌ و «فِي الظُّلُمَاتِ»: خَبْرُهُ، والجُمْلَةُ صِلَةٌ «مَنْ» و «مَنْ» مَجْرُورَةٌ بِالكَافِ، وَالْكَافُ وَمَجْرُورُهَا كَمَا تَقَدَّمَ في محلِّ رفع خبراً لـ «مَنْ» الأولى و «لَيْسَ بِخَارِجٍ» في محلِّ نَضْبِ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْمَوْضُوعِ، آي: «مِثْلُ الَّذِي اسْتَقَرَّ فِي الظُّلُمَاتِ حَالٌ كَوْنُهُ مُقِيمًا فِيهَا».

وقال أَبُو الْبَقَاءِ^(٢): «لَيْسَ بِخَارِجٍ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «مِنْهَا» وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْهَاءِ فِي «مَثَلُهُ» لِلْفَضْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَالِ بِالْخَبَرِ». وجعل مَكِّي^(٣) الجُمْلَةَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِّ فِي «الظُّلُمَاتِ» وَقَرَأَ طَلْحَةُ بْنُ مَصْرُوفٍ: «أَقَمَنْ كَانَ» بِالْفَاءِ بَدَلَ الْوَائِ.

فصل في المراد بالآية

اختلفوا في هذه الآية الكريمة على قولين:

أحدهما: أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي رَجُلَيْنِ بَأَعْيَانِهِمَا.

قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: «جَعَلْنَا لَهُ ثَوْرًا» يريد: حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، «كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ» يريد: أَبَا جَهْلَ بْنَ هِشَامٍ، وَذَلِكَ أَنَّ أَبَا جَهْلَ رَمَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِقَرْيَةٍ، فَأَخْبِرَ حَمْزَةً بِمَا فَعَلَ أَبُو جَهْلٍ وَهُوَ رَاجِعٌ مِنْ قُدُومِهِ مِنْ صَيْدٍ، وَبِيَدِهِ قَوْسٌ وَحَمْزَةُ لَمْ يَوْمِنْ بَعْدَ، فَأَقْبَلَ غَضَبَانًا حَتَّى عَلَا أَبَا جَهْلٍ بِالْقَوْسِ، وَهُوَ يَتَضَرَّعُ إِلَيْهِ، وَيَقُولُ: أَبَا يَعْلَى، أَمَا تَرَى مَا جَاءَ بِهِ، سَفَهَ عَقْلُنَا، وَسَبَّ آلِهَتُنَا، وَخَالَفَ آبَاءَنَا، فَقَالَ حَمْزَةُ: وَمَنْ أَشْفَهُ مِنْكُمْ، تَعْبُدُونَ الْحِجَارَةَ مِنْ دُونِ اللَّهِ؛ أَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْآيَةَ^(٤).

وقال الضَّحَّاكُ: نَزَلَتْ فِي عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَأَبِي جَهْلٍ^(٥).

وقال عِكْرِمَةُ، وَالْكَلْبِيُّ: نَزَلَتْ فِي عُمَارِ بْنِ يَاسِرٍ، وَأَبِي جَهْلٍ^(٦).

(١) ينظر: الإملاء ١/ ٢٦٠.

(٢) ينظر: المشكل ١/ ٢٧٨.

(٣) ذكره الرازي في «التفسير الكبير» (١٣/ ١٤١).

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥/ ٣٣٢) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ٨١) وزاد نسبه لابن أبي حاتم. وينظر: تفسير الرازي (١٣/ ١٤١).

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ٨١) عن زيد بن أسلم وعزاه لابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ. (٥) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥/ ٣٣٢) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ٨١) وعزاه لابن أبي شيبه وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

(٦) انظر تفسير الرازي (١٣/ ١٤١).

وقال مُقَاتِل: نزلت في النَّبِيِّ ﷺ وأبي جَهْل، وذلك أَنَّهُ قال: زَاخَمَنَا بنو عَبْدِ مَنَاف في الشَّرَف، حتَّى إذا صِرْنَا كُفْرسي رَهان قالوا: مِثْلًا نَبِيٍّ يُوحى إِلَيْهِ، والله لا نُؤْمِنُ به إِلَّا أن يَأْتِيَنَا وَخي كما يَأْتِيهِ، فنزلت الآية الكريمة^(١).

القول الثاني: أَن هذه الآية الكريمة عَامَّة في حقِّ المؤمنين والكافرين، وهذا هو الحقُّ؛ لأنَّ تَخْصِيصَ العامِّ بغير دَلِيل تحكُّم؛ وأيضاً: فلقولهم إن السُّورة نزلت دَفْعَةً واحدة، فالقول بأنَّ سَبَبَ هذه الآية الكريمة المَعْنِيَّة كذا وكذا مُشْكَل.

قوله: «كَذَلِكَ زَيْنٌ» نَعْتُ لِمَضَرٍّ، فَقَدَّرَهُ بَعْضُهُمْ: «زَيْنٌ لِلْكَافِرِينَ تَزِينًا كما أُخْبِنَا الْمُؤْمِنِينَ» وَقَدَّرَهُ آخَرُونَ: «زَيْنٌ لِلْكَافِرِينَ تَزِينًا لكون الكافرين في ظُلُمات مُقِيمِينَ فيها» والفاعل المَحذُوف من «زَيْنٌ» المَثْبُوب عنه هو الله - تعالى - ويجوزُ أَن يَكُونَ الشَّيْطَانُ، وقد صرَّحَ بِكُلِّ من الفَاعِلَيْن مَعَ لفظ «زَيْنٌ»، قال - تعالى - «وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ الشَّيْطَانُ، [٤]»، وقال - تعالى -: «وَرَزَيْتَ لَهُمُ الشَّيْطَانَ أَعْمَلَهُمْ» [العنكبوت: ٣٨]، و «مَا كَانُوا يَغْمَلُونَ»: هو القَائِم مقام الفَاعِل، و «ما» يَجُوزُ أَن تَكُونَ مَوْضُوعَة اسميَّة أو حَرْفِيَّة أو نَكِيرَة مَوْضُوفَة والعائدُ على القولِ الأولِ والثالثِ محذوفٌ، دون الثاني عند الجمهورِ، على ما عُرِفَ غير مرَّةٍ.

وقال الزجاج^(٢): «موضع الكافِ رفعٌ، والمعنى: مثل ذلك الذي قَصَصْنَا عَلَيْكَ، زَيْنٌ لِلْكَافِرِينَ أَعْمَالُهُمْ».

فصل في بيان خلق الأفعال

دَلَّت هذه الآية الكريمة على أَن الكُفْرَ، والإيمانَ من الله تعالى؛ لأنَّ قوله «فَأُخْبِنَا» وقوله: «وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ» كنايةٌ عن المعرفة، والهدى؛ وذلك يدلُّ على أَن هذه الأمور من الله - تبارك وتعالى - والدلائلُ العقليةُ ساعدت على صِحَّتِهِ، وهو دليلُ الداعي المتقدم.

وأيضاً فالعاقِل لا يختار الجهل، والكفر لنفسه؛ فمن المحال أَن يختارَ الإنسانُ جَعَلَ نَفْسِهِ كَافِراً جاهلاً، فلما قصد لتحصيل الإيمانِ والمعرفة، ولم يحصلْ له ذلك، وإنما حصلَ ضدهُ، وهو: الكُفْرُ، والجهْلُ؛ علمنا أَن ذلك بإيجادِ غَيْرِهِ.

فإن قيل: إنما اختاره لاعتقاده في ذلك الجهل، أَنَّهُ عِلْمٌ.

فالجواب: أَنَّ حَاصِلَ هذا الكلام أَنَّهُ إنما اختار هذا الجهْلَ لسابقةِ جهْلٍ آخر، والكلام في ذلك الجهْلِ السَّابِقِ كما في المسبوقِ كذلك إلى غَيْرِ نهاية، فوجب الانتهاء إلى جهْلٍ يحصل فيه لا بإيجاده، وهو المطلوبُ.

قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنْفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ (١٢٣)

قيل «كذلك» نسق على «كذلك» قبلها ففيها ما فيها.

وقدَّره الزَّمَخْشَرِيُّ^(١) بأن معناه: «وكما جعلنا في مكة المشرفة صناديدها ليمكروا فيها، كذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها» واللام في «لِيَمْكُرُوا» يجوز أن تكون للعاقبة؛ وأن تكون للعلَّة مجازاً، و «جَعَلَ» تَضْيِيرِيَّةٌ؛ فتتعدَّى لاثنتين، واختلَف في تقديرهما: والصحيح أن تكون «في كُلِّ قَرْيَةٍ» مَفْعُولاً ثانياً قُدِّمَ على الأول، والأول «أكابر» مضافاً لمجرميها.

والثاني: أن «في كُلِّ قَرْيَةٍ» مفعول - أيضاً - مقدَّم، و «أكابر» هو الأول، و «مُجْرِمِيهَا» بدلٌ من «أكابر»؛ ذكر ذلك أبو البقاء^(٢).

الثالث: أن يكون «أكابر» مفعولاً ثانياً قُدِّمَ، و «مُجْرِمِيهَا» مفعول أول آخر، والتقدير: جَعَلْنَا في كُلِّ قَرْيَةٍ مجرميها أكابر، فيتعلق الجار بنفس الفعل قبله؛ ذكر ذلك ابنُ عَطِيَّةَ^(٣).

قال أبو حيان^(٤): «وما أجازاه - يعني: أبنا البقاء، وابنُ عَطِيَّةَ - خطأً وذهولاً عن قاعدة نحوية، وهي: أن أفعل التفضيل إذا كانت بـ «من» مَلْفُوظاً بها، أو مقدرة، أو مضافة إلى نكرة كانت مفردة مذكرة على كل حال، سواء كانت لمذكر، أم مؤنث، مفرد أم مثنى أم مجموع، وإذا ثُبِّثَ أو جُمِعَتْ أو أُنْثِثَ وطابقت ما هي له، لزمها أحد أمرين: إمَّا الألف واللام، وإمَّا الإضافة لمعرفة.

وإذا تقرَّر ذلك، فالقول بكون «مُجْرِمِيهَا» بدلاً، أو بكونه مفعولاً أول، و «أكابر» مفعول ثانٍ - خطأً؛ لاستلزام أن يبقى «أكابر» مجموعاً وليست فيه ألف ولا ميم، ولا هي مضافة لمعرفة». قال: «وقد تنبَّه الكرماني إلى هذه القاعدة فقال: أضاف «أكابر» إلى «مُجْرِمِيهَا» لأن أفعل لا يجمع إلا مع الألف واللام، أو مع الإضافة.

قال أبو حيان^(٥): «وكان ينبغي أن يُقَيَّدَ بالإضافة إلى معرفة».

قال شهاب الدين^(٦): «أما هذه القاعدة فمسلمة، ولكن قد ذكر مكِّي^(٧) مثل ما ذكر عن ابنِ عَطِيَّةَ سواء، وما أظنَّه أخذ إلا منه، وكذلك الواحدي أيضاً، ومنع أن تجوز إضافة «أكابر» إلى «مُجْرِمِيهَا»؛ قال رحمه الله: «والآية على التثنية، والتأخير تقديره:

(١) ينظر: الإملاء ١/ ٢٦٠.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٢/ ٣٤١.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٢١٧.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٢١٧.

(٥) ينظر: الدر المصون ٣/ ١٧١.

(٦) ينظر: المشكل ١/ ٢٨٧.

(٧) ينظر: الدر المصون ٣/ ١٧١.

«جَعَلْنَا مُجْرِمِيهَا أَكَابِرَ» ولا يجوز أن تكون الأكابر مضافة؛ لأنه لا يتم المعنى، ويحتاج إلى إضمار المفعول الثاني للجعل؛ لأنك إذا قلت: «جعلت زَيْدًا» وسكت لم يُفد الكلام حتى تقول: رئيساً أو ذليلاً، أو ما أشبه ذلك، ولأنك إذا أضفت الأكابر، فقد أضفت النعت إلى المنعوت؛ وذلك لا يجوز عند البصريين.

قال شهاب الدين^(١): هذان الوجهان اللذان ردَّ بهما الواحدي لَيْسَا بِشَيْءٍ.

أما الأول فلا نسلم أنا نُضْمِرُ المفعول الثاني، وأنه يَصِيرُ الكلام غير مُفِيدٍ، وأما ما أوردته من الأمثلة، فليس مُطَابِقاً؛ لأننا نقول: إنَّ المفعول الثاني - هنا - مذكورٌ مصرَّحٌ به، وهو الجارُّ والمجرورُ السابق.

وأما الثاني: فلا نُسَلِّمُ أنه مِنْ بابِ إضافة الصِّفَةِ لموصوفها؛ لأن المجرمين أكابر وأصاغِرُ، فأضاف للبيان لا لِقَصْدِ الوصف.

الرابع: أنَّ المفعول الثاني محذوف، قالوا: وتقديره: «جعلنا في كُلِّ قرية أكابر مجرميها فساقاً لِيَمْكُرُوا» وهذا ليس بشيء؛ لأنه لا يحذف شيء إلاً لدليل، والدليل على ما ذكره غير واضح.

وقال ابن عطية^(٢): «ويقال أكابرة كما يقال أخمر وأخامرة»؛ قال الشاعر: [الكامل]

٢٣٠٣ - إِنَّ الْأَخَامِرَةَ الثَّلَاثَةَ أَتَلَفْتُ مَالِي وَكُنْتُ بِهِنَّ قَدْماً مُؤَلَعاً^(٣)

قال أبو حيان^(٤): «ولا أغلَمَ أحداً أجاز في جمع أفضل أفاضلة، بل نصَّ النحويون على أن: أفعل التفضيل يجمع للمذكر على الأفضلين، أو على الأفاضل».

قال شهاب الدين^(٥): وهذه التاء يذكرها النحويون أنها تكون دالةً على النسب في مثل هذه البنية، قالوا: الأزارقة، والأشاعثة؛ في الأزرق ورهطه، والأشعث وبنيه، وليس بقياس، وليس هذا من ذلك في شيء.

والجمهورُ على «أكابر» جمعاً.

وقرأ^(٦) ابنُ مُسْلِمٍ: «أكبر مجرميها» بالإنفراد، وهو جائزٌ، وذلك أنَّ أفعل التفضيل إذا أضيفت لمعرفة وأريد بها غيرُ الإنفراد، والتذكير؛ جاز أن يُطابق، كالقراءة المشهورة

(١) المحرر الوجيز ٣٤١/٢.

(٢) البيت للأعشى وهو في المقرب (٢٨/٢)، الطبري ٣٣٤/٥، اللسان (حمر)، الدر المصون ١٧٢/٣، والمحرر الوجيز ٣٤١/٢، والبحر المحيط ١٧/٤.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٢١٧/٤. (٤) ينظر: الدر المصون ١٧٢/٣.

(٥) ينظر: الدر المصون ١٧٢/٣، البحر المحيط ٢١٧/٤.

(٦) أخرجه الترمذي (١١٦٢) وأحمد (٢٥٠/٢) وأبو داود (٤٦٨٢) والحاكم (٣/١) وابن حبان (٤١٦٤) - الإحسان) من حديث أبي هريرة بلفظ: أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً وخياركم خيارهم لنسائهم.

هنا، وفي الحديث: «أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا»^(١) وجاز أن يُفْرَدَ، وقد أُجْمِعَ على ذلك في قوله: ﴿وَلَنَجْذِثَنَّهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٩٦].

فصل

قال الزجاج: إنما جعل المجرمين أكابر لأنهم لأجل رياستهم أقدر على المكر [والغدر]^(٢)، وترويح الأباطيل على الناس من غيرهم، ولأن كثرة المال، والجاه تحمل الناس على المبالغة في حفظها، وذلك الحفظ لا يتم إلا بجميع الأخلاق الذميمة: من الغدر، والمكر، والكذب، والغيبة، والنميمة، والأيمان الكاذبة، ولو لم يكن للمال والجاه سوى أن الله - تبارك وتعالى - وصف بهذه الصفات الذميمة من كان له مال وجاه لكفى ذلك ذليلاً على خَسَاسَةِ المال والجاه.

قوله: ﴿وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنْفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾.

والمراد ما ذكره الله تعالى في قوله: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣]. واعلم أن سنة الله [- تبارك و] تعالى - أنه يجعل في كل قرية أتباع الرسل ضعافهم لقوله في قصة نوح - عليه الصلاة والسلام -: ﴿أَتُومِنُ لَكَ وَأَتَّبِعَكَ الْأَرْدَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١] وجعل فسادهم أكابرهم ليمنكروا فيها، وذلك أنهم اجلسوا في كل طريق من طرق مكة [المشرقة]^(٣) أزبعة نفر^(٤) ليضربوا الناس عن الإيمان بمحمد ﷺ يقولون لكل من يقدم: إياكم وهذا الرجل، فإنه كاهن، ساحر، كذاب.

وقوله: ﴿وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [لأن وبال مكربهم عليهم وهم ما يشعرون أنه كذلك].

قالت المعتزلة: «وما يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنْفُسِهِمْ»^(٥) مذكور في مفرض التهديد، والزجر، فلو كان ما قبل هذه الآية الكريمة، يدل على أنه تعالى أراد منهم أن يَمَكُرُوا بالناس - فكيف يليق بالرحيم الحكيم أن يريد منهم المَكْرَ، ويخلقه فيهم، ثم يَهْدِدُهُمْ عليه، ويعاقبُهُمْ أشد العقاب، ومعارضتهم تقدمت مراراً.

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُوا يَمْكُرُونَ﴾ (١٢٤)

قال المفسرون^(٦): إن الوليد بن المغيرة قال: والله لو كانت النبوة حقاً لكنث أولى

(٤) سقط في أ.

(٥) انظر تفسير الرازي (١٤٣/١٤٣).

(٦) انظر المصدر السابق.

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في ب.

بها منك ؛ لأنني أكبرُ منك سيئاً، وأكثرُ منك مَلاً، وولداً؛ فنزلت الآيةُ الكريمةُ.

وقال الضحاكُ: أرادَ كُلُّ واحدٍ منهم أن يَخْصَّ بالوحي، والرسالة؛ كما أخبر تعالى عنهم: ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُؤْتَى صُحُفًا مُنَشَّرَةً﴾^(١) [المدثر: ٥٢] فظاهر هذه الآية الكريمة التي نحن في تفسيرها يدلُّ على ذلك أيضاً، وهذا يدلُّ على أنَّ جماعةً منهم كانوا يَقُولُونَ هذا الكلام.

وقال مقاتلٌ: نزلت في أبي جهل؛ وذلك أنه قال: زَاَحَمْنَا بَنُو عَبْدِ مَنَافٍ فِي الشَّرَفِ؛ حَتَّى إِذَا صَرَرْنَا كَفَرَسِي رِهَانٍ، قَالُوا مِنَّا نَبِيٌّ يُوحَى إِلَيْهِ، وَاللَّهُ لَنْ نُؤْمِنَ بِهِ، وَلَنْ نَتَّبِعَهُ أَبَداً؛ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَا وَحْيٍ، كَمَا يَأْتِيهِ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ - تبارك وتعالى - الآيةَ^(٢).

وقوله: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى تُؤْتَى مَثَلُ مَا أُوتِيَ رَسُولُ اللَّهِ﴾.

فيه قولان:

أشهرهما: أن القومَ أرادوا أن تحصلَ لهم النبوة، والرسالة؛ كما حصلتَ لمحمدٍ ﷺ وأن يكونوا متبوعين لا تابعين.

والقول الثاني: نُقِلَ عن الحسن، وابن عباس أن المعنى: وإذا جاءتهم آيةٌ من القرآن تأمرهم باتِّباع النبي ﷺ قالوا: «لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعاً...» إلى قوله: ﴿حَتَّى نُنْزِلَ عَلَيْكَ كِتَابًا مَقْرُونًا﴾ [الإسراء: ٩٣] مِنَ اللَّهِ - عزَّ وجلَّ - إلى أبي جهل، وإلى فلانٍ وفلانٍ، كتاباً على حدة^(٣)؛ وعلى هذا فالتقديرُ ما طلبوا النبوة وإنما طلبوا أن يَأْتِيَهُمْ بآياتٍ قاهرةٍ مثل مُعْجَزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ؛ كي تدل على صِحَّةِ نبوة محمدٍ - عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -.

قال المحققون^(٤): وَالْأَوَّلُ أَقْوَى لِأَنَّ قَوْلَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ لَا يَلِيقُ إِلَّا بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ.

وقوله: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ فيه تنبيهٌ على أن أقلَّ ما لا بُدَّ مِنْهُ فِي حُصُولِ النُّبُوَّةِ، وَالرِّسَالَةِ؛ الْبَرَاءَةُ عَنِ الْمَكْرِ، وَالْحَدِيْعَةُ، وَالْعَذَرُ، وَالْغُلُّ، وَالْحَسَدُ، وَقَوْلُهُمْ ﴿لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى تُؤْتَى مَثَلُ مَا أُوتِيَ رَسُولُ اللَّهِ﴾ عَيْنُ الْمَكْرِ، وَالْغُلُّ وَالْحَسَدُ؛ فَكَيْفَ تَحْصُلُ النُّبُوَّةُ، وَالرِّسَالَةُ مَعَ هَذِهِ الصِّفَاتِ الذَّمِيمَةِ؟

قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾.

في «حَيْثُ» هذه وجهان:

أحدهما: أَنَّهَا خَرَجَتْ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ، وَصَارَتْ مَفْعُولاً بِهَا عَلَى السَّعَةِ، وَلَيْسَ الْعَامِلُ

(٣) ينظر: تفسير الرازي ١٣/١٤٤.

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٤) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: تفسير الرازي ١٣/١٤٣.

«أَعْلَمُ» هذه؛ لما تقدّم مِنْ أَنَّ أَفْعَلَ لا تنصبُ المفعول به.

قال أَبُو عَلِيٍّ: «لا يجوزُ أَنْ يَكُونَ العاملُ في «حَيْثُ»: «أَعْلَمُ» هذه الظاهرة، ولا يجوزُ أَنْ تَكُونَ «حَيْثُ» ظرفاً؛ لأنه يصيرُ التقديرُ: «اللَّهُ أَعْلَمُ في هذا الموضع» ولا يوصفُ اللَّهُ تعالى بأنه أَعْلَمُ في مواضع، وأوقات؛ لأن علمه لا يختلف باختلاف الأماكن، والأزمنة، وإذا كان كذلك، كان العاملُ في «حَيْثُ» فعلاً يَدُلُّ عليه «أَعْلَمُ» و «حَيْثُ» لا يَكُونُ ظرفاً، بل يَكُونُ اسماً، وانتصابه على المفعول به على الاتساع، ومثل ذلك في انتصاب «حَيْثُ» على المفعول به اتساعاً قولُ الشَّمَاح: [الطويل]

٢٣٠٤ - وَحَلَّاهَا عَنْ ذِي الْأَرَاكَةِ عَامِرٌ أَخُو الْخَضِرِ يَزِمِي حَيْثُ تُكْوَى النَّوَاجِزُ^(١)

ف «حَيْثُ» مفعولة؛ لأنه ليس يُريدُ أنه يَزِمِي شيئاً حيث تكون النواجز، إنما يريدُ أنه يرمي ذلك الموضع. وتبع الناسُ الفارسيَّ على هذا القول.

فقال الحوفيُّ: «لَيْسَتْ ظرفاً؛ لأنه تعالى لا يَكُونُ في مكانٍ أَعْلَمُ منه في مكانٍ آخر، وإذا لم تكن ظرفاً، كانت مفعولاً بها؛ على السَّعة، وإذا كانت مفعولاً، لم يعملَ فيها «أَعْلَمُ»؛ لأن «أَعْلَمُ» لا يعملُ في المفعول به فيَقْدَرُ لها فِعْلٌ وعِبارةٌ ابنُ عَطِيَّة، وأبي البقاء^(٢) نحو مِنْ هذا.

وأخذ التبريزيُّ كلامَ الفارسيِّ [فتقله]^(٣)، وأنشد البيتَ المتقدم.

والثاني: «أَنَّهَا باقيةٌ على ظَرْفِيَّتِهَا بطريق المجاز، وهذا القولُ لَيْسَ بشيءٍ، ولكنَّ أَجَارَهُ أَبُو حَيَّانٍ مختاراً له على ما تقدم.

فقال: «وما أَجَارُوهُ مِنْ أَنَّهُ مفعولٌ به على السَّعة أو مفعولٌ به على غيرِ السَّعة - تَأْيَاهُ قواعدُ النُّحو؛ لأن النحويِّينَ نَصُّوا على أَنَّ «حَيْثُ» مِنَ الظُّرُوفِ التي لا تتصرف، وشدَّ إضافة «لَدَى» إليها، وجَرَّها «بِالْيَاءِ»، و ب «في»، ونصُّوا على أَنَّ الظرفَ المتوسِّعَ فيه لا يَكُونُ إِلَّا مُتَصَرِّفاً، وإذا كان كذلك، امتنع نصبُ «حَيْثُ» على المفعول به، لا على السَّعة، ولا على غَيْرِهَا.

والذي يَظْهَرُ لي إقْرَارُ «حَيْثُ» على الظُّرفيةِ المجازيةِ، على أَنَّ يَضْمَنَ «أَعْلَمُ» معنى ما يتعدَّى إلى الظرف، فيكونُ التقديرُ: «اللَّهُ أَنْفَذَ عِلْماً حَيْثُ يجعلُ رسالاته» أي: «هو نافذُ العلمِ في الموضع الذي يجعلُ فيه رسالاته، والظرفُ هنا مجازٌ كما قلنا».

قال شهابُ الدِّينِ^(٤): قد ترك ما قاله الجمهورُ، وتتابعوا عليه، وتأوَّلَ شيئاً هو

(١) ينظر: ديوانه ص (١٨٢)، المعاني الكبير ٧٨٣/٢، الأزمنة والأمكنة ١٠٦/٦، الاقتضاب (٤٥١)

جمهرة أشعار العرب (١٥٤)، الدر المصون ١٧٢/٣.

(٢) ينظر: الإملاء ٢٦٠/١. (٣) سقط في ب.

(٤) ينظر: الدر المصون ١٧٣/٣.

أَعْظَمَ مما فَرَّ مِنْهُ الْجُمْهُورُ، وذلك أنه يلزمه على ما قَدَّرَ أَنَّ عِلْمَ اللَّهِ فِي نَفْسِهِ يَتَفَاوَتُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْأُمْكِنَةِ، فَيَكُونُ فِي مَكَانٍ أَبْعَدَ مِنْهُ فِي مَكَانٍ، ودَعَوَاهُ مَجَازُ الظَّرْفِيَّةِ لَا يَنْفَعُهُ؛ فِيمَا ذَكَرْتَهُ مِنَ الْإِشْكَالِ، وَكَيْفَ يُقَالُ مِثْلُ هَذَا؟ وَقَوْلُهُ: «نَصَّ النِّحَاةَ عَلَى عَدَمِ تَصَرُّفِهَا» هَذَا مَعَارِضٌ - أَيْضاً - بِأَنَّهُمْ نَصُّوا عَلَى أَنَّهَا قَدْ تَتَصَرَّفُ بِغَيْرِ مَا ذَكَرَ هُوَ مِنْ كَوْنِهَا مَجْرُورَةً بِـ «لَدَى» أَوْ «إِلَى» أَوْ «فِي» مِنْهُ: أَنَّهَا جَاءَتْ اسْمًا لـ «إِنَّ» فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ: [الخفيف]

٢٣٠٥ - إِنَّ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَنْتَ رَاجِي - هِ حِمَى فِيهِ عِرَّةٌ وَأَمَانٌ^(١)

فـ «حَيْثُ» اسْمٌ «إِنَّ»، وَ «حِمَى» خَبَرُهَا، أَيْ: إِنَّ مَكَانًا اسْتَقَرَّ مِنْ أَنْتَ رَاجِيهِ مَكَانٌ يَحْمِي فِيهِ الْعِرَّةَ وَالْأَمَانَ، وَمِنْ مَجِيئِهَا مَجْرُورَةً بِـ «إِلَى» قَوْلِ الْقَائِلِ فِي ذَلِكَ: [الطويل]

٢٣٠٦ - فَشَدَّ وَلَمْ يَنْظُرْ بُيُوتاً كَثِيرَةً إِلَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمَّ قَشْعَمٍ^(٢)

وَقَدْ يَجَابُ عَنِ الْإِشْكَالِ الَّذِي أَوْرَدْتُهُ عَلَيْهِ، بِأَنَّهُ لَمْ يُرْذَ بِقَوْلِهِ «أَنْفَذَ عِلْمًا» التَّفْضِيلَ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الظَّاهِرُ بَلْ يُرِيدُ مُجَرَّدَ الْوُضُفِ؛ وَبَدَلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: أَيْ هُوَ نَافِذُ الْعِلْمِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَجْعَلُ فِيهِ رِسَالَاتِهِ، وَلَكِنْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَصْرَحَ بِذَلِكَ، فَيَقُولُ: وَلَيْسَ الْمُرَادُ التَّفْضِيلَ.

وَرَوَى «حَيْثُ يَجْعَلُ» بِفَتْحِ الثَّاءِ، وَفِيهَا احْتِمَالَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا فَتْحَةٌ بِنَاءٍ؛ طَرْدًا لِلْبَابِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهَا فَتْحَةٌ إِعْرَابٍ؛ لِأَنَّهَا مَعْرَبَةٌ فِي لُغَةِ بَنِي قَقْعَسَ، حَكَاهَا الْكِسَائِيُّ.

[وَفِي «حَيْثُ» سِتُّ لُغَاتٍ: حَيْثُ: بِالْيَاءِ بَتْنَلِثِ الثَّاءِ، وَحَوْثُ: بِالْوَاوِ، مَعَ تَثْنِثِ الثَّاءِ]^(٣).

وَقَرَأَ^(٤) ابْنُ كَثِيرٍ، وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ «رِسَالَتَهُ» بِالْإِفْرَادِ، وَالْبَاقُونَ: «رِسَالَاتِهِ» بِالْجَمْعِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَوْجِيهُ ذَلِكَ فِي الْمَائِدَةِ^(٥)؛ إِلَّا أَنْ بَعْضَ مَنْ قَرَأَ هُنَاكَ بِالْجَمْعِ - وَهُوَ حَفْصٌ - قَرَأَ هُنَا بِالْإِفْرَادِ، وَبَعْضُ مَنْ قَرَأَ هُنَاكَ بِالْإِفْرَادِ - وَهُوَ أَبُو عَمْرٍو، وَالْأَخْوَانُ، وَأَبُو بَكْرِ، عَنْ عَاصِمٍ - قَرَأَ هُنَا بِالْجَمْعِ، وَمَعْنَى الْكَلَامِ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَحَقُّ بِالرِّسَالَةِ».

قَوْلُهُ: ﴿سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ﴾ قِيلَ: الْمُرَادُ بِالصَّغَارِ ذُلٌّ وَهَوَانٌ يَحْصُلُ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ.

(١) ينظر: الدرر ١٢٩/٣، مغني اللبيب ١٣٢/١، معجم الهوامع ٢١٢/١، الدرر المصون ١٧٣/٣.

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص (٢٢)، خزانة الأدب ١٥/٣، ٨/٧، ١٣، ١٧، الدرر ٣/٣.

١٢٧، شرح شواهد المغني ١/٣٨٤، لسان العرب (قشعم)، مغني اللبيب ١٣١/١، معجم الهوامع ١/٢١٢، الدرر المصون ١٧٣/٣.

(٣) سقط في ب.

(٤) ينظر: الدرر المصون ١٧٣/٣، إتحاف فضلاء البشر ٢٩/٢.

(٥) الآية: ٦٧.

وقيل: الصغار في الدنيا، وعذاب شديد في الآخرة.

قوله: «عند الله» يجوز أن ينتصب بـ «يُصيب» ويجوز أن ينتصب بـ «صغار»؛ لأنه مصدر، وأجازوا أن يكون صفة لـ «صغار»؛ فيتعلق بمحذوف، وقدره الزجاج^(١) فقال: «ثابت عند الله تعالى».

والصغار: الذل والهوان، يقال منه: صغر يصغر صغراً وصغراً وصغاراً، فهو صاغِرٌ.

وأما ضد الكبر فيقال منه: صغر يصغر صغراً فهو صغيرٌ، هذا قول الليث، فوقع الفرق بين المعنيين بالمصدر، والفعل.

وقال غيره: إنه يُقال: صغر، وصغر من الذل.

والعندية هنا: مجاز عن حشرهم يوم القيامة، أو عن حكمه وقضائه بذلك؛ كقولك: ثبت عند فلان القاضي، أي: في حكمه، ولذلك قدم الصغار على العذاب؛ لأنه يُصيبهم في الدنيا.

و «بما كانوا» الباء للسببية أي: إنما يُصيبهم ذلك بسبب مكربهم، وكبدهم، وحسدِهِمْ و «مَا» مصدرية، ويجوز أن تكون بمعنى الذي.

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (١٢٥)

قال المفسرون: لما نزلت هذه، سئل رسول الله ﷺ عن شرح الصدر، قال: «نور يُقذفه الله - تعالى - في قلب المؤمن، فينشرح له وينفسح»^(٢) قيل: فهل لذلك أمانة؟ قال: «نعم، الإنابة إلى دار الخلود، والتجافي عن دار الغرور، والاستعداد للموت قبل نزوله».

قوله: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ﴾ كقوله: «مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضْلِلْهُ» و «مَنْ» يجوز أن تكون مرفوعة بالابتداء، وأن تكون منصوبة بمقدر بعدها على الاشتغال، أي: مَنْ يُوَفِّقُ اللَّهُ يُرِدْ أَنْ يَهْدِيَهُ، و «أَنْ يَهْدِيَهُ» مفعول الإرادة، والشرح: البسط والسعة، قاله الليث. وقال ابن قتيبة^(٣): «هو الفتح، ومنه: شَرَحْتُ اللَّحْمَ، أي: فَتَحْتُهُ» وشرح الكلام:

(١) ينظر: معاني القرآن ٣١٨/٢.

(٢) أخرجه الطبري (٣٣٦/٥) والحاكم (٣١١/٤) وابن أبي شيبة (٢٢٢/٣) من حديث ابن مسعود. وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٨٣/٣) وزاد نسبه لابن أبي الدنيا وأبي الشيخ وابن مردويه والبيهقي في «شعب الإيمان».

(٣) ينظر: المشكل (١٥٩).

بَسَطَهُ وَفَتَحَ مَغْلَقَهُ، وَهُوَ اسْتِعَارَةٌ فِي الْمَعَانِي، حَقِيقَةٌ فِي الْأَعْيَانِ. وَ «لِلْإِسْلَامِ» أَي: لِقَبُولِهِ.

قوله: «وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا».

يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْجَعْلُ هُنَا بِمَعْنَى التَّضْيِيرِ، وَأَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْخَلْقِ، وَأَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى سَمَى، وَهَذَا الثَّلَاثُ ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُعْتَزِلَةُ، كَالْفَارِسِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ مُعْتَزِلَةِ النُّحَاةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - لَا يُضَيِّرُ وَلَا يَخْلُقُ أَحَدًا كَذَا، فَعَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ «ضَيِّقًا» مَفْعُولًا ثَانِيًا عِنْدَ مَنْ شَدَّدَ يَاءَهُ، وَهَمْ^(١) الْعَامَّةُ غَيْرُ ابْنِ كَثِيرٍ، وَكَذَلِكَ عِنْدَ مَنْ خَفَّفَهَا سَاكِنَةً، وَيَكُونُ فِيهِ لُغَتَانِ: التَّثْقِيلُ وَالتَّخْفِيفُ؛ كَمِيتٌ وَمَيْتٌ، وَهَيْنٌ وَهَيْنٌ.

وقيل: الْمُخَفَّفُ مَصْدَرٌ ضَاقَ يَضِيقُ ضَيْقًا؛ كَقَوْلِهِ - تَعَالَى -: «وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ» [النحل: ١٢٧]، يُقَالُ: ضَاقَ يَضِيقُ ضَيْقًا وَضَيْقًا بِفَتْحِ الضَّادِ وَكَسْرِهَا.

وَبِالْكَسْرِ قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ^(٢) فِي النَّحْلِ^(٣) وَالتَّنْمِيلِ^(٤)، فَعَلَى جَعْلِهِ مَصْدَرًا يَجِيءُ فِيهِ الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ فِي الْمَصْدَرِ الْوَاقِعِ وَضَفَالِ «جُثَّةٍ»، نَحْوُ: «رَجُلٌ عَذْلٌ» وَهِيَ حَذْفُ مُضَافٍ، وَالْمُبَالَغَةُ، أَوْ وَقُوعُهُ مَوْقِعَ اسْمِ الْفَاعِلِ، أَي: يَجْعَلُ صَدْرَهُ ذَا ضَيْقٍ، أَوْ ضَائِقًا، أَوْ نَفْسَ الضَّيْقِ؛ مُبَالَغَةً، وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ: أَنَّهُ عِنْدَهُ اسْمُ صِفَةٍ مُخَفَّفٍ مِنْ «فَعِيلٍ» وَذَلِكَ أَنَّهُ اسْتَغْرَبَ قِرَاءَتَهُ فِي مَصْدَرٍ هَذَا الْفِعْلِ، دُونَ الْفَتْحِ فِي سُورَةِ النَّحْلِ وَالتَّنْمِيلِ، فَلَوْ كَانَ هَذَا عِنْدَهُ مَصْدَرًا، لَكَانَ الظَّاهِرُ فِي قِرَاءَتِهِ الْكَسْرَ كَالْمَوْضِعَيْنِ الْمُشَارِ إِلَيْهِمَا، وَهَذَا مِنْ مَحَاسِنِ عِلْمِ النُّحُوِّ وَالْقِرَاءَاتِ، وَالْخِلَافُ الْجَارِي هُنَا جَارٍ فِي الْقُرْآنِ^(٥).

وَقَالَ الْكِسَائِيُّ: «الضَّيْقُ بِالتَّشْدِيدِ فِي الْأَجْرَامِ، وَبِالتَّخْفِيفِ فِي الْمَعَانِي».

وَوَزَنَ ضَيْقٌ: «فَعِيلٌ» كَمِيتٌ وَسَيْدٌ عِنْدَ جُمْهُورِ النُّحَوِيِّينَ ثُمَّ أَذْغِمَ، وَيَجُوزُ تَخْفِيفُهُ كَمَا تَقَدَّمَ تَخْرِيرُهُ.

قَالَ الْفَارِسِيُّ: «وَالْيَاءُ مِثْلُ الْوَائِ فِي الْحَذْفِ وَإِنْ لَمْ تَعْتَلَّ بِالْقَلْبِ كَمَا اعْتَلَّتِ الْوَائُ، أَتْبَعَتِ الْيَاءُ الْوَائِ فِي هَذَا؛ كَمَا أَتْبَعَتْ فِي قَوْلِهِمْ: «أَتَسَّرَ» مِنَ الْيُسْرِ، فَجَعِلَتْ بِمَنْزِلَةِ اتَّعَدَ».

وَقَالَ ابْنُ الْأَثْبَارِيِّ: «الَّذِي يُثْقَلُ الْيَاءُ يَقُولُ: وَزَنَهُ مِنَ الْفِعْلِ «فَعِيلٌ» وَالْأَصْلُ فِيهِ ضَيِّقٌ عَلَى مِثَالِ كَرِيمٍ» وَ «نَبِيلٌ» فَجَعَلُوا الْيَاءَ الْأَوَّلَى أَلِفًا؛ لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا مِنْ حَيْثُ أَعْلَوْا ضَاقَ يَضِيقُ، ثُمَّ اسْقَطُوا الْأَلِفَ بِسُكُونِهَا وَسُكُونِ يَاءِ «فَعِيلٍ» فَأَشْفَقُوا مِنْ أَنْ

(١) ينظر: الدر المصون ٣/ ١٧٤، السبعة ٢٦٨، الحجة لأبي زرع ٢٧١، النشر ٢/ ٢٦٢، التبيان ١/ ٥٣٧.

(٢) ينظر: الدر المصون ٣/ ١٧٤.

(٣) الآية: ٧٠.

(٤) الآية: ١٣.

(٥) الآية: ١٢٧.

يَلْتَبِسَ «فَعِيل» بـ «فَعْل» فزادوا ياء على الياء ليكمل بها بناء الحَرْفِ، ويقع فيها فَرْقٌ بين «فَعِيل» و «فَعْل».

والذين خَفَّفُوا الياءَ قالوا: «أَمِنَ اللَّبَسُ؛ لَأَنَّهُ قَدْ عُرِفَ أَصْلُ هَذَا الْحَرْفِ، فَالْتَفَتَ بِمَعْرِفَتِهِ مَانِعَةً مِنَ اللَّبَسِ».

وقال البصريون [وزنه من الفعل «فَعِيل»، فأذعمت الياء في التي بعدها، فشدد ثم جاء التخفيف، قال: وقد ردَّ القراء وأصحابه هذا على البصريين]^(١) وقالوا: «لا يُعْرَفُ في كلام العرب اسمٌ على وزن «فَعِيل» يَغْنُون: بكسر العين، إنما يُعْرَفُ «فَعْل» يَغْنون: بفتحها، نحو: «صَيْقَل» و «هَيْكَل» فمتى ادعى مُدْعٍ في اسم مُغْتَلٍّ ما لا يُعْرَفُ في السَّالِمِ، كانت دَعْوَاهُ مردودة» وقد تقدّم تحرير هذه الأقوال عند قوله - تبارك وتعالى -: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ [البقرة: ١٩] فليراجع ثَمَّةً.

وإذا قلنا: إِنَّهُ مُخَفَّفٌ مِنَ الْمَشْدَدِ؛ فهل المَحذُوفُ الياء الأولى أو الثَّانِيَّةُ؟ خلافٌ مرَّتْ لَهُ نَظَائِرُهُ.

وإذا كانت «يَجْعَل» بمعنى: يَخْلُقُ، فيكون «صَيْقًا» حالًا، وإن كانت بمعنى «سَمَّى»، كانت مفعولاً ثانياً، والكلام عليه بالنسبة إلى التشديد والتخفيف، وتقدير المعاني كالکلام عليه أولاً.

و «حَرْجًا» و «حَرْجًا» يفتح الرءاء وكسرها: هو المُتَزَايِدُ فِي الضِّيقِ، فهو أَحْصُ من الأول، فكل حَرْجٍ من غير عَكْسٍ، وعلى هَذَا فالمَفْتُوح والمَكْسُور بِمَعْنَى واحدٍ، يقال: رَجُلٌ حَرْجٌ وَحَرْجٌ قال الشاعر: [الرجز]

٢٣٠٧ - لا حَرْجَ الصُّدْرِ ولا عَنِيفُ^(٢)

قال القراء^(٣) - رحمه الله -: هو في كَسْرِهِ وَنَضْبِهِ بِمَنْزِلَةِ «الْوَحْد» و «الوَحْد»، و «الْفَرْد» و «الْفَرْد» و «الدَّنْف» و «الدَّنْف».

وفرق الزجاج^(٤) والفارسي بينهما فقالا: «المَفْتُوح مُصْدَر، والمَكْسُور اسمُ فاعِلٍ». قال الزجاج: «الحَرْجُ أَضْيَقُ الضِّيقِ، فَمَنْ قَالَ: رَجُلٌ حَرْجٌ - يعني بالفتح - فمعناه: دُو حَرْجٍ فِي صَدْرِهِ، وَمَنْ قَالَ حَرْجٌ - يعني بالكسر - جعله فاعلاً، وكذلك دَنَفٌ وَدَنَفٌ». وقال الفارسي: «مَنْ فَتَحَ الرءاء، كان وضفاً بالمصدر، نحو: قَمَنْ وَحَرَى وَدَنَفٌ، ونحو ذلك من المصادر التي يوصف بها، ولا تكون «كَبَطَل» لأن اسم الفاعل في الأمر العام إنما على فَعْلٍ».

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر في اللسان (حرج)، التهذيب (حرج)، الدر المصون ٣/١٧٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن ١/٣٥٤. (٤) ينظر: معاني القرآن ٢/٣١٩.

ومن قرأ^(١) «حَرْجًا» - يعني بكسر الراء - فهو مثل «ذَيْفٍ وَفَرِقٍ بِكُسْرِ الْعَيْنِ» .
وقيل: «الْحَرْجُ» بِالْفَتْحِ جمع حَرْجَةٍ؛ كَقَصَبَةٍ وَقَصَبٍ، والمَكْسُورُ صِفَةٌ؛ كَذَيْفٍ
وأصل المادَّة من الشَّابُكِ وشِدَّةِ التَّضَايُقِ، فَإِنَّ الْحَرْجَةَ غَيْضَةٌ من شَجَرِ السَّلَمِ ملتفة لا
يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهَا .
قال العجاج: [الرجز]

٢٣٠٨ - عَايَنَ حَيًّا كَالْجِرَاحِ نَعْمَةً^(٢)

الجراح: جَمْعُ جَرْجٍ، وَجَرْجٌ جَمْعُ حَرْجَةٍ، وَمِنْ غَرِيبٍ مَا يُحْكَى: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَرَأَ
هَذِهِ الْآيَةَ، فَقَالَ: هَلْ هُنَا أَحَدٌ مِنْ بَنِي بَكْرٍ؟ فَقَالَ رَجُلٌ: نَعَمْ، قَالَ: مَا الْحَرْجَةُ فَيْكُمْ؟ قَالَ:
الْوَادِي الْكَثِيرُ الشَّجَرِ الْمُسْتَمْسِكِ؛ الَّذِي لَا طَرِيقَ فِيهِ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «فَهَكَذَا قَلْبُ الْكَافِرِ»
هَذِهِ رِوَايَةُ عُيَيْنَدِ بْنِ عُمَيْرٍ^(٣). وَقَدْ حَكَى أَبُو الصَّلْتِ الثَّقَفِيُّ هَذِهِ الْحِكَايَةَ بِأَطْوَلٍ مِنْ هَذَا، عَنْ
عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: قَرَأَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ هَذِهِ الْآيَةَ فَقَالَ: «ابْغُونِي رَجُلًا مِنْ بَنِي كِنَانَةَ،
وَأَجْعَلُوهُ رَاعِيًا» فَأَتَوْهُ بِهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: «يَا فَتَى مَا الْحَرْجَةُ فَيْكُمْ؟» قَالَ: «الْحَرْجَةُ فِينَا الشَّجَرَةُ
تُحْدِقُ بِهَا الْأَشْجَارُ فَلَا يَصِلُ إِلَيْهَا رَاعِيَةٌ وَلَا وَحْشِيَّةٌ». فَقَالَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «وَكَذَلِكَ
قَلْبُ الْكَافِرِ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْخَيْرِ»^(٤).

وبعضهم يخكي هذه الحكاية عن عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَالْمُتَنَصِّرِ لِمَنْ قَرَأَ بِالْكَسْرِ
قَالَ: قَرَأَهَا بَغُضٍّ أَضْحَابُ عُمَرَ لَهُ بِالْكَسْرِ، فَقَالَ: «ابْغُونِي رَجُلًا مِنْ كِنَانَةَ رَاعِيًا، وَلِيَكُنْ
مِنْ بَنِي مُذَلِّجٍ». فَأَتَوْهُ بِهِ، فَقَالَ: «يَا فَتَى، مَا الْحَرْجَةُ تَكُونُ عِنْدَكُمْ؟» فَقَالَ: «شَجَرَةٌ
تَكُونُ بَيْنَ الْأَشْجَارِ لَا يَصِلُ إِلَيْهَا رَاعِيَةٌ وَلَا وَحْشِيَّةٌ». فَقَالَ: كَذَلِكَ قَلْبُ الْكَافِرِ، لَا يَصِلُ
إِلَيْهِ شَيْءٌ [مِنَ الْخَيْرِ]^(٥).

قال أبو حيان^(٦): «وَهَذَا تَنْبِيْهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - عَلَى اسْتِثْقَاكِ الْفِعْلِ مِنْ اسْمِ الْعَيْنِ
«كَاسْتَنْتَوَقَّ وَاسْتَحْجَرَ».

قال شهاب الدين^(٧): لَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ اسْتَنْتَوَقَّ وَاسْتَحْجَرَ فِي شَيْءٍ؛ لِأَنَّ هَذَا مَعْنَى

(١) ينظر: الحجة لأبي زرعة ٢٧١ السبعة ٢٦٨ النشر ٢/٢٦٢ الحجة لابن خالويه ١٤٩ التبيان ١/٥٣٧
معاني القرآن للزجاج ٢/٣١٩.

(٢) ينظر: ديبوانه ٤٣٤، اللسان (حرج)، المنصف ٣/١٤، الدر المصون ٣/١٧٥، وبعده: يكون أقصى
شأنه مُخْرَجَةٌ.

(٣) ذكره القرطبي (٥٤/٧).

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣٣٧/٥) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٨٤/٣) وزاد نسبه لعبد بن
حميد وابن المنذر وأبي الشيخ عن أبي الصلت الثقفى.

(٥) سقط في ب. (٦) ينظر: البحر المحيط ٤/٢٢.

(٧) ينظر: الدر المصون ٣/١٧٦.

مُسْتَقِيلٌ، ومَادَّةٌ مُسْتَقِيلَةٌ مُتَصَرِّفَةٌ، نحو: «حَرْجٌ يَخْرُجُ فهو حَرْجٌ وَحَارِجٌ» بخلاف تِيك الألفاظ، فَإِنَّ معناها يَضْطَرُّ فيه إلى الأخذ من الأسماء الجائدة، فإن مَعْنَى قولك: استَنَوَقَ الجمل، أي: «صار كالناقة»، واستَخَجَرَ الطَّيْن، أي: «صار كالحجر»، وليس لنا مَادَّةٌ مُتَصَرِّفَةٌ إلى صَيَغِ الأفعال من لَفْظِ الحَجَرِ والنَّاقَةِ، وَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ: حَرْجٌ صَدْرُهُ لَيْسَ بِكَ ضَرُورَةٌ أَنْ تَقُولَ: «صار كالحَرْجَةِ» بل مَعْنَاهُ: «تَزَايِدُ ضَيْقِهِ»، وأما تَشْبِيهُ عُمَرَ بن الخطاب، فلإِبْرَازِهِ المَعْنَايَ فِي قَوَالِبِ الأَعْيَانِ؛ مبالغة في البيان.

وقرأ^(١) نافع وأبو بكر عن عاصم: «حَرْجًا» بكسر الراء والباقون: بفتحها وقد عُرِفَا، فأَمَّا على قراءة الفتح، فإن كان مُصَدَّرًا، جاءت فيه الأوجه الثلاثة المتقدمة في نظائره، وإن جُعِلَ صِفَةً، فلا تَأْوِيلَ.

وَنَضْبُهُ على القراءتين: إمَّا على كونه نَعْتًا لـ «ضَيْقًا»، وإمَّا على كونه مَفْعُولًا به تعدد، وذلك أَنَّ الأفعال التواسِخَ إِذَا دَخَلَتْ على مُبْتَدَأٍ وخبر، كان الخبران على حالهما، فكما يَجُوزُ تعدُّدُ الخبر مُطْلَقًا أو بِتَأْوِيلٍ في المبتدأ والخبر الصَّرِيحَيْنِ، كذلك في المَنْسُوخَيْنِ حين تَقُولَ: «زَيْدٌ كَاتِبٌ شَاعِرٌ فَقِيهٌ» ثم تَقُولَ: ظَنَنْتُ زَيْدًا كَاتِبًا شَاعِرًا فَقِيهًا، فتَقُولَ: «زَيْدًا» مَفْعُولُ أَوَّلِ، «كَاتِبًا» مَفْعُولُ ثَانٍ، «شَاعِرًا» مَفْعُولُ ثَالِثٍ، «فَقِيهًا» مَفْعُولُ رَابِعٍ؛ كما تَقُولَ: خير ثانٍ وثالث ورابع ولا يَلْزَمُ من هذا أن يتعدَّى الفِعْلُ لثلاثة ولا أَرْبَعَةَ؛ لأن ذلك بالنسبة إلى تعدُّد الألفاظ، فَلَيْسَ هذا كقولك في: أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا فاضلاً، إِذِ المَفْعُولُ الثَّالِثُ هناك لَيْسَ مُتَكَرِّرًا لشيء واحد؛ وإنما يَبْنُتُ هذا لأن بَعْضَ النَّاسِ وهم في فَهْمِهِ، وقد ظَهَرَ لك ممَّا تَقَدَّمَ أن قوله: «ضَيْقًا حَرْجًا» ليس فيه تَكَرُّرٌ.

وقال مكي^(٢): «ومعنى حَرْجٍ - يعني بالكسر - كمعنى ضَيْقٍ، كَرَّرَ لاختلاف لفظه للتأكيد» قال شهاب الدين: إنما يكون للتأكيد حيث لم يَظْهَرِ بَيِّنُهَا فَارِقٌ فَتَقُولَ: كَرَّرَ لاختلاف اللفظ؛ كقوله: ﴿صَلَوْتُ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةً﴾ [البقرة: ١٥٧] وكقوله: [الوافر]

وَالْقَسَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمِينًا^(٣) ٢٣٠٩ -

وقوله: [الطويل]

وهَذَا أَتَى مِنْ دُونِهَا الشَّائِي وَالْبُعْدُ^(٤) ٢٣١٠ -

وأما هُنَا فقد تَقَدَّمَ الفَرْقُ بَيْنَهُمَا بِالْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ أو غير ذلك.

وقال أبو البقاء^(٥): «وقيل: هو جَمْعٌ «حَرْجَةٍ» مثل قصبة وقَصَب، والهَاءُ فيه للمبالغة».

(١) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٢٢٠، المحرر الوجيز ٢/ ٣٤٣، والدر المصون ٣/ ١٧٦.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: المشكل ١/ ٣٨٨.

(٤) ينظر: الإملاء ١/ ٢٦٠.

(٥) تقدم.

قال شهاب الدين^(١): «ولا أذري كَيْفَ تَوْهَمُ كَوْنُ هذه الهاء الدالة على الْوَحْدَةِ في مُفْرَدِ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ؛ كثرة وبُرة وثَبَّةٌ للمبالغة، كهي في رَاوِيَةٍ وَنَسَابَةٍ وفُرُوقَةٍ؟»

فصل في الدلالة من الآية

تَمَسَّكَ أَهْلُ السُّنَّةِ بهذه الآية الْكَرِيمَةِ في أَنَّ الْهِدَايَةَ وَالضَّلَالَ مِنَ اللَّهِ - تعالى -؛ لِأَنَّ لَفْظَهَا يَدُلُّ عَلَى الْمَسْأَلَةِ، وَيَدُلُّ عَلَى الدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ الْمَتَقَدِّمِ فِي الْمَسْأَلَةِ وَهُوَ الْعِلْمُ وَالِدَّاعِي، وَبَيَانُهُ أَنَّ الْعَبْدَ قَادِرٌ عَلَى الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ، وَقُدْرَتُهُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ عَلَى السُّوِيَّةِ، فَيَمْتَنِعُ صُدُورُ الْإِيمَانِ عَنْهُ بَدَلًا مِنَ الْكَفْرِ، أَوْ الْكَفْرِ بَدَلًا مِنَ الْإِيمَانِ، إِلَّا إِذَا حَصَلَ فِي الْقَلْبِ دَاعِيَةٌ إِلَيْهِ، وَتِلْكَ الدَّاعِيَةُ لَا مَعْنَى لَهَا، إِلَّا عِلْمُهُ أَوْ اعْتِقَادُهُ أَوْ ظَنُّهُ يَكُونُ ذَلِكَ الْفِعْلُ مُشْتَمِلًا عَلَى مَصْلَحَةٍ زَائِدَةٍ، وَمَنْفَعَةٍ رَاجِحَةٍ، فَإِذَا حَصَلَ هَذَا الْمَعْنَى فِي قَلْبِهِ، دَعَاهُ ذَلِكَ إِلَى فِعْلِ ذَلِكَ الشَّيْءِ، وَإِنْ حَصَلَ فِي الْقَلْبِ عِلْمٌ أَوْ اعْتِقَادٌ أَوْ ظَنٌّ بِكَوْنِ ذَلِكَ الْفِعْلِ مُشْتَمِلًا عَلَى مَفْسَدَةٍ رَاجِحَةٍ وَصُورٍ زَائِدَةٍ، دَعَاهُ ذَلِكَ إِلَى تَرْكِهِ، وَثَبَتَ أَنَّ حُصُولَ هَذِهِ الدَّوَاعِي لَا يَدُّ وَأَنْ تَكُونَ مِنَ اللَّهِ - تعالى -، وَإِذَا ثَبِتَ ذَلِكَ فَقَوْلُ: يَسْتَحِيلُ أَنْ يَصْدُرَ الْإِيمَانُ عَنِ الْعَبْدِ إِلَّا إِذَا خَلَقَ اللَّهُ فِي قَلْبِهِ اعْتِقَادًا أَنَّ الْإِيمَانَ رَاجِحَ الْمَنْفَعَةِ، زَائِدَ الْمَصْلَحَةِ، فَحِينَئِذٍ يَمِيلُ قَلْبُهُ وَتَرْغَبُ نَفْسُهُ فِي تَحْصِيلِهِ، وَهَذَا هُوَ انْشِرَاحُ الصَّدْرِ لِلْإِيمَانِ، فَإِنْ حَصَلَ فِي الْقَلْبِ أَنَّهُ مَفْسَدَةٌ عَظِيمَةٌ فِي الدِّينِ وَالْدُّنْيَا، وَأَنَّهُ يُوجِبُ الْمَضَارَّ الْكَثِيرَةَ، فَحِينَئِذٍ يَتَرْتَّبُ عَلَى هَذَا الْاعْتِقَادِ نَفَرَةٌ عَظِيمَةٌ عَنِ الْإِيمَانِ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْ أَنَّهُ - تبارك وتعالى - يَجْعَلُ صَدْرَهُ ضَيْقًا حَرَجًا.

قالت المعتزلة^(٢): «لَنَا هَهُنَا مَقَامَانِ:

الأول: فِي بَيَانِ أَنَّهُ لَا دَلَالَةَ لَكُمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ.

والثاني: التَّأْوِيلُ الْمُنَاطِقُ لِمَذْهَبِنَا.

أما المقام الأول: فَتَقْرِيرُهُ مِنْ وَجْهِ:

أحدها: أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ لَيْسَ فِيهَا أَنَّهُ - تبارك وتعالى - أَضَلَّ قَوْمًا أَوْ يُضِلُّهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا أَنَّهُ [مَتَى أَرَادَ أَنْ يَهْدِيَ إِنْسَانًا، فَعَلَ بِهِ كَيْثَ وَكَيْثَ، وَإِذَا أَرَادَ إِضْلَالَهُ فَعَلَ بِهِ كَيْثَ وَكَيْثَ، وَلَيْسَتْ الْآيَةُ أَنَّهُ]^(٣) - تعالى - يُرِيدُ ذَلِكَ أَوْ لَا يُرِيدُ ذَلِكَ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ - تبارك وتعالى -: «لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَنْزِعَ هَؤُلَاءَ لَنَخَذَنَّهُ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ» [الأنبياء: ١٧]، فَبَيَّنَ أَنَّهُ - تبارك وتعالى - كَيْفَ يَفْعَلُ اللَّهُ لَوْ أَرَادَهُ، وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ - تبارك وتعالى - لَا يُرِيدُ ذَلِكَ وَلَا يَفْعَلُهُ.

وثانيها: أَنَّهُ - تعالى - لَمْ يَقُلْ: وَمَنْ يَرُدُّ أَنْ يُضِلَّهُ عَنِ الْإِسْلَامِ، بَلْ قَالَ: «وَمَنْ يَرُدُّ

(١) ينظر: الدر المصون ١٧٦/٣ - ١٧٧.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: الرازي ١٤٦/١٣.

أَنْ يُضِلَّهُ» فلم قلتم: إن المراد: وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ عن الإيمان.

وثالثها: أنه - تبارك وتعالى - بين في آخر الآية الكريمة، أنه إنما يفعل هذا الفعل بهذا الكافر جزاء على كفره، وأنه ليس ذلك على سبيل الابتداء، فقال: ﴿كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

ورابعها: أن قوله - تبارك وتعالى -: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرِمًا﴾ يدل على تقدم الضيق والحرج على حصول الضلال، وأن لحصول ذلك المتقدم أثر في حصول الضلال، وذلك باطل بالإجماع، أما عندنا، فلا نقول به وأما عندكم؛ فلأن المفتضي لحصول الجهل والضلال هو الله - تبارك وتعالى - يخلقه فيه بقدرته. وأما المقام الثاني: فهو تفسير الآية الكريمة على ما يطابق مذهبنا، وذلك من وجوه:

الأول: وهو اختيار الجبائي^(١)، ونصرة القاضي^(٢) أن تقدير الآية الكريمة: فمن يرد الله أن يهديه إلى طريق الجنة، يشرح صدره للإسلام، حتى تثبت عليه ولا يزول عنه، وتفسير هذا الشرح: هو أنه - تعالى - يفعل به اللطاف تدعوه إلى البقاء على الإيمان والثبات عليه، وهذه اللطاف لا يمكن فعلها بالمؤمن، إلا بعد أن يصير مؤمناً حتى يدعوه إلى البقاء على الإيمان والثبات عليه، وإليه الإشارة بقوله - تبارك وتعالى -: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ سَبِيلَهُ﴾ [التغابن: ١١] ويقول: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]، فإذا آمن العبد وأراد ثباته على الإيمان، فحينئذ يشرح صدره، أي: يفعل به اللطاف التي تقتضي ثباته على الإيمان ودوامه عليه، وأما إذا كفر وعاند وأراد الله - تبارك وتعالى - أن يضلّه عن طريق الجنة، فعند ذلك^(٣) يلقي في صدره الضيق والحرج، ثم سأل الجبائي نفسه، فقال: كيف يصح ذلك ونجد الكفار طيبي النفوس، لا غم لهم ألبته ولا حزن^(٤).

وأجاب عنه: بأنه - تبارك وتعالى - لم يخبر بأنه يفعل بهم ذلك في كل وقت، فلا يمتنع كونهم في بغض الأوقات طيبي القلوب، وسأل القاضي نفسه على هذا الجواب سؤالاً آخر، فقال: فيجب أن تقطعوا في كل كافر بأنه يجد في نفسه ذلك الضيق في بغض الأوقات.

وأجاب عنه: بأنه قال: وكذلك نقول ودفع ذلك لا يمكن خصوصاً عند ورود أدلة الله - تبارك وتعالى -، وعند ظهور نصرة الله للمؤمنين، وعند ظهور الدلة والصغار فيهم. التاويل الثاني: أن المراد: فمن يرد الله أن يهديه إلى الجنة، فيشرح صدره للإسلام

(٣) في أ: فحينئذ.

(٤) ينظر: الرازي ١٣/١٤٦.

(١) ينظر: الرازي ١٣/١٤٦.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

[أي: يشرح صدره للإسلام]^(١) في ذلك الوقت الذي يَهْدِيهِ فيه إلى الجَنَّةِ؛ لأنه لما رأى أن بسبب الإيمان وجد هذه الدَّرَجَةُ العَالِيَّةُ، يزداد رَغْبَتَهُ في الإيمان، ويَحْصُلُ مَزِيدُ انْشِرَاحٍ [في صدره]^(٢)، ومن يُرْذُ أن يُضِلَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عن طَرِيقِ الْجَنَّةِ، فَبَيَّنَ ذلك الوقتَ يَصِيقُ صدره؛ بسبب الحُزْنِ الَّذِي نَالَهُ عن الحِرْمَانِ مِنَ الْجَنَّةِ والدُّخُولِ فِي النَّارِ.

التأويل الثالث: أن في الكلام تقديم وتأخير، والمعنى: من شَرَحَ صدر نفسه بالإيمان، فقد أراد الله أن يَهْدِيَهُ، أي: يَخْصُهُ بِاللُّطَافِ الدَّاعِيَةِ إِلَى الثَّبَاتِ عَلَى الْإِيمَانِ، هذا مَجْمُوعُ كَلَامِهِمْ.

والجواب عن قولهم أولاً: أنه لم يَقُلْ في هَذِهِ الآية أنه يُضِلُّهُ، بل قال: إِنَّهُ لو أَرَادَ أن يُضِلَّهُ، لفعل كذا وكذا، فنقول: إن قَوْلَهُ فِي آخِرِ الآيةِ الْكَرِيمَةِ: «كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ» تَضْرِيحٌ بَأَنَّهُ يَفْعَلُ بِهِمْ ذَلِكَ الضَّلَالُ؛ لِأَن حَرْفَ «الْكَافِ» فِي قَوْلِهِ: «كَذَلِكَ» يُبَيِّنُ التَّشْبِيهَ، وَالتَّقْدِيرَ: وَكَمَا جَعَلْنَا ذَلِكَ الضِّيقَ وَالْحَرْجَ فِي صدره، فَكَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرَّجْسَ عَلَى قُلُوبِ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ^(٣).

والجواب عن الثاني: وهو أن قوله: «وَمَنْ يُرْذُ أَنْ يُضِلَّهُ» لَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ أَنْ يُضِلَّهُ عَنِ الدِّينِ، فَتَقُولُ: إن قَوْلَهُ فِي آخِرِ الآيةِ: «كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ» تَضْرِيحٌ بِأَنَّهُ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَمَنْ يُرْذُ أَنْ يُضِلَّهُ» هُوَ أَنْ يُضِلَّهُ عَنِ الدِّينِ.

والجواب عن الثالث: وهو أنه - تبارك وتعالى - إِنَّمَا يُلْقِي الضِّيقَ وَالْحَرْجَ فِي صُدُورِهِمْ جَزَاءً عَلَى كُفْرِهِمْ فنقول: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْمُرَادَ ذَلِكَ، بَلِ الْمُرَادُ: كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرَّجْسَ عَلَى قُلُوبِ الَّذِينَ قَضَى عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ، وَإِذَا جَعَلْنَا الآيةَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، سَقَطَ مَا ذَكَرُوهُ.

والجواب عن قولهم: إنَّ ظَاهِرَ الآيةِ الْكَرِيمَةِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ ضِيقُ الصِّدْرِ وَحَرْجُهُ شَيْئاً مُتَقَدِّماً عَلَى الضَّلَالِ، أَوْ مُوَجِّباً لَهُ، فنقول: وَالْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ - تبارك وتعالى - إِذَا خَلَقَ فِي قَلْبِهِ اعْتِقَاداً بِأَنَّ الْإِيمَانَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ يُوجِبُ الدَّمَّ فِي الدُّنْيَا، وَالْعُقُوبَةَ فِي الْآخِرَةِ، فَهَذَا الْاعْتِقَادُ يُوجِبُ اعْرَاضَ النَّفْسِ عَنْ قَبُولِ ذَلِكَ الْإِيمَانِ، وَهَذِهِ الْحَالَةُ شَبِيهَةٌ بِالطَّرِيقِ الضِّيقِ؛ لِأَنَّ الطَّرِيقَ إِذَا كَانَ ضَيْقاً، لَمْ يَقْدِرِ الدَّاخِلُ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ فَذَلِكَ الْقَلْبُ إِذَا حَصَلَ فِيهِ ذَلِكَ الْاعْتِقَادُ، امْتَنَعَ دُخُولُ الْإِيمَانِ فِيهِ فَلَأَجَلَ حُصُولِ الْمُشَابَهَةِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، جَازَ إِطْلَاقُ لَفْظِ الضِّيقِ وَالْحَرْجِ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ التَّأْوِيلَاتِ الثَّلَاثَةِ فَتَقُولُ:

أما الأول: فإن حَاصِلَ ذَلِكَ الْكَلَامِ يَرْجِعُ إِلَى تَفْسِيرِ الضِّيقِ وَالْحَرْجِ، فَلَمَّا كَانَ الْمُرَادُ مِنْهُ حُصُولُ الْغَمِّ وَالْحُزْنِ فِي قَلْبِ الْكَافِرِ، فَذَلِكَ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا يَحْصُلُ فِي

(٣) ينظر: الرازي ١٣/٤٧.

(٢) سقط في ب.

(١) سقط في ب.

قَلْبَ الْمُؤْمِنِينَ زِيَادَةً يَعْرِفُهَا كُلُّ أَحَدٍ، ومعلوم أن الأمر ليس كذلك، بل الأمر في حزن الكافر والمؤمن على السوية، بل كان الحزن والبلاء في حق المؤمن أكثر، قال - تبارك وتعالى -: ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِسُفْهَاتٍ مِنْ فَضْلِهِ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ [الزخرف: ٣٣]، وقال عليه الصلاة والسلام: «خُصَّ البلاء بالأنبياء ثم بالأمثل فالأمثل»^(١).

والجواب عن الثاني: أنه مدفوع؛ لأنه يزجج حاصله إلى إيضاح الواضحات؛ لأن كل أحد يعلم بالضرورة أن كل من هداه الله إلى الجنة بسبب الإيمان يفرح بسبب تلك الهداية، وينشرح صدره للإيمان مزيد انشراح في ذلك الوقت، وكذلك القول في قوله: المراد: ومن يضل عن طريق الجنة بأنه يضيق قلبه في ذلك الوقت، فحصول هذا المعنى معلوم بالضرورة، وحمل الآية الكريمة عليه إخراج للآية عن الفائدة.

والجواب عن التأويل الثالث: فهو يقتضي تفكيك نظم الآية؛ لأن الآية الكريمة تقتضي أن يحصل انشراح الصدر من قبل الله - تبارك وتعالى - أولاً، ثم يترتب عليه حصول الهداية والإيمان، وأنتم عكستم القضية، فقلتم: العبد يجعل نفسه أولاً منشراح الصدر، ثم إن الله - تبارك وتعالى - أولاً بعد ذلك يهديه، بمعنى أنه يخصه بمزيد اللطاف الداعية له إلى الثبات على الإيمان، والدلائل اللفظية إنما يمكن التمسك [بها إذا أبقينا ما فيها من التركيبات والترتبات، فأما إذا أبطلناها وأزلناها، لم يمكن التمسك]^(٢) بشيء منها أصلاً، وفتح هذا الباب يوجب ألا يمكن التمسك بشيء من الآيات، ولكن طعن في القرآن العظيم، وإخراج له عن كونه حجة.

قوله: «كأئماً» «ما» هذه مهيئة لدخول كأن على الجمل الفعلية؛ كهي في «ولئما توفون» [آل عمران: ١٨٥].

قوله: «يصعد» وقرأ^(٣) ابن كثير: «يصعد» ساكن الصاد، مخفف العين، مضارع «صعد» أي: ارتفع، وأبو بكر عن عاصم: «يصاعد» بتشديد الصاد بعدها ألف، وأصلها يتصاعد، أي: «يتعاطى الصعود ويتكلفه» فأدغم التاء في الصاد تخفيفاً، والباقون: «يصعد» بتشديد الصاد والعين دون ألف بينهما، من «يصعد» أي: يفعل الصعود ويكلفه، والأصل: «يتصعد» فأدغم كما في قراءة شعبة وهذه الجملة التشبيهية يحتمل أن تكون مستأنفة، شبه فيها حال من جعل الله صدره ضيقاً حرجاً؛ بأنه بمنزلة من يطلب الصعود إلى السماء المظلمة أو إلى مكان مرتفع [وغير^(٤) كالعقبة الكؤود. والمعنى: أنه يسبق عليه الإيمان كما يسبق عليه صعود السماء، وجوزوا فيها وجهين آخرين:

(٢) سقط في أ.

(١) تقدم.

(٣) ينظر: السبعة ٢٦٨ النشر ٢/٢٦٢ البيان ١/٥٣٨، الحجة لابن خالويه ١٤٩.

(٤) سقط في ب.

أحدهما: أن يكون مَفْعُولاً آخر تعدد كما تعدد ما قَبْلَهَا.

والثاني: أن يَكُون حالاً وفي صاحبها احتمالان:

أحدهما: هو الضَّمِيرُ الْمُسْتَكِرُّ في «ضَيْقاً».

والثاني: هو الضَّمِيرُ في «حَرْجاً»، و «في السَّمَاءِ» متعلق بما قَبْلَهُ.

قوله: «كَذَلِكَ يَجْعَلُ» هو كُنْظَاثَرُهُ وَقَدْرُهُ الرَّجَاجُ^(١): «مثل ما قَصَصْنَا عَلَيْكَ يَجْعَلُ» أي: فيكون مُبْتَدَأً وخبراً، أو نَعَتْ مَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، فَلَمْ أَنْ تَرْفَعِ «مِثْلُ» وَأَنْ تَنْصِبَهَا بِالِاغْتِيَارَيْنِ عِنْدَهُ، وَالْأَحْسَنُ أَنْ يُقَدَّرَ لَهَا مَصْدَرٌ مُنَاسِبٌ كَمَا قَدَرَهُ النَّاسُ، وَهُوَ: مِثْلُ ذَلِكَ الْجَعْلُ - أي: جَعَلَ الصُّدْرَ ضَيْقاً حَرْجاً - «يَجْعَلُ اللَّهُ الرَّجْسَ» كَذَا قَدْرَهُ مَكِّي^(٢) وَغَيْرُهُ، وَ «يَجْعَلُ» يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى «أَلْقَى» وَهُوَ الظَّاهِرُ، فَتَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ بِنَفْسِهَا وَلِلْآخَرِ بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَلِذَلِكَ تَعَدَّتْ هُنَا بِ «عَلَى» وَالْمَعْنَى: «كَذَلِكَ يُلْقِي اللَّهُ الْعَذَابَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ».

ويجوز أن تكون بِمَعْنَى صَبَّرَ، أي: «يُصَبِّرُهُ مُسْتَعْلِياً عَلَيْهِمْ مُحِيطاً بِهِمْ»، وَالتَّقْدِيرُ الصَّنَاعِي: مُسْتَقِرّاً عَلَيْهِمْ.

فصل في بيان معنى الرجس

قال ابن عباس - رضي الله عنه -: الرَّجْسُ هُوَ الشَّيْطَانُ^(٣).

وقال الكلبي: هو المأثم.

وقال مجاهد: الرَّجْسُ: مَا لَا خَيْرَ فِيهِ^(٤).

وقال عطاء: الرَّجْسُ الْعَذَابُ مِثْلُ الرَّجْزِ^(٥).

وقيل هو النَّجَسُ؛ رُوي أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الرَّجْسِ وَالنَّجَسِ»^(٦).

وقال الرَّجَاجُ^(٧): الرَّجْسُ: اللَّعْنَةُ فِي الدُّنْيَا، وَالْعَذَابُ فِي الْآخِرَةِ.

(١) ينظر: معاني القرآن ٣/١٩٠. (٢) ينظر: المشكل ١/٢٨٩.

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥/٣٤١) وذكره القرطبي (٧/٥٥).

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥/٣٤٠) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/٨٤) وعزاه لعبد بن حميد وابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

وذكره الرازي في «تفسيره» (١٣/١٥٠) والقرطبي (٧/٥٥).

(٥) انظر تفسير الرازي (١٣/١٥٠) والبحر المحيط (٤/٢٢٠).

(٦) أخرجه أبو داود في «المراسيل» (رقم ٢) عن الحسن مرسلاً وأخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة»

رقم (١٨) عن أنس بن مالك مرفوعاً وأخرجه أيضاً رقم (٢٥) عن ابن عمر.

وأخرجه ابن ماجه (٢٩٩) عن أبي أمامة مرفوعاً.

(٧) ينظر: الفخر الرازي ١٣/١٥٠.

قوله تعالى: ﴿وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَذْكُرُونَ﴾ (١٢٦)

«هذا» إشارة إلى ما تقدم تقريره، وهو أن الفعل يتوقف على الداعي، وحصول تلك الداعية من الله - تبارك وتعالى - فوجب كون الفعل من الله - تعالى -، وذلك يوجب التوحيد المخلص، وسماه صراطاً؛ لأن العلم به يؤدي إلى العلم بالتوحيد الحق. وقيل: «هذا» إشارة إلى الذي أنت عليه يا محمد طريق ربك ودينه الذي ارتضى لنفسه، مستقيماً لا عوج فيه وهو الإسلام.

وقال ابن مسعود - رضي الله عنهما - و «هذا» إشارة إلى القرآن الكريم (١).

قوله - تعالى -: «مُسْتَقِيمًا» حال من «صِرَاطُ» والعاقل فيه أحد شيئين: إما «ها» لما فيها من معنى التبيين، وإما «ذا» لما فيه من معنى الإشارة، وهي حال مؤكدة لا مبينة؛ لأن صراط الله لا يكون إلا كذلك.

قال الواحدي (٢): انتصب «مُسْتَقِيمًا» على الحال، والعاقل فيه معنى هذا، وذلك أن «ذا» يتضمن معنى الإشارة؛ كقولك: هذا زيد قائماً، معناه: أشير إليه في حال قيامه، وإذا كان العاقل في الحال معنى الفعل لا الفعل، لم يجز تقديم الحال عليه، لا يجوز «قائماً هذا زيد» و [يجوز] ضاحكاً جاء زيد.

ثم قال تبارك وتعالى: ﴿قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ﴾ أي: ذكرناها فضلاً فضلاً، بحيث لا يختلط واحد منها بالآخر، وقوله: «لِقَوْمٍ يَذْكُرُونَ».

قال ابن الخطيب (٣): فالذي أظنه والعلم عند الله أنه - تبارك وتعالى - إنما جعل مقطع هذه الآية الكريمة هذه اللفظة؛ لأنه تقرّر في عقل كل واحد أن أحد طرفي الممكن لا يترجح على الآخر إلا لمرجح، فكأنه - تبارك وتعالى - يقول للمعتزلي: أيها المعتزلي، تذكر ما تقرّر في عقلك أن الممكن لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا لمرجح، حتى تروى الشبهة عن قلبك بالكلفة في مسألة القضاء والقدر.

قوله تعالى: ﴿لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَهُمْ وَلِيُّهَا بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (١٢٧)

قوله - تعالى -: «لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ» يحتمل أن تكون هذه الجملة مستأنفة، فلا محل لها؛ كأن سائلاً سأل عما أعد الله لهم، ف قيل له ذلك، ويحتمل أن يكون حالاً من فاعل «يَذْكُرُونَ»، ويحتمل أن يكون وصفاً لقوم، وعلى هذين الوجهين فيجوز أن تكون الحال أو الوصف الجار والمجرور فقط، ويرتفع «دار السلام» بالفاعلية، وهذا عندهم أولى؛ لأنه أقرب إلى المفرد من الجملة، والأصل في الوصف والحال والخبر الأفراد، فما قرب إليه فهو أولى.

(١) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٣/١٥٣).

(٢) ينظر: الرازي ١٣/١٥٣.

(٣) ينظر: الرازي ١٣/١٥٤.

و «عِنْدَ رَبِّهِمْ» حال من «دَارٍ» وَيُجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ «عِنْدَ» بِنَفْسِ «السَّلَامِ»؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ، أَي: يُسَلِّمُ عَلَيْهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ، أَي: فِي جَنَّتِهِ، وَيُجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ بِالِاسْتِفْرَارِ فِي «لَهُمْ».

وقوله: «وَهُوَ وَلِيُّهُمْ» يحتمل أيضاً الاستِثْنَاءَ، وَأَنْ يَكُونَ حَالاً، أَي: لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ، وَالْحَالُ أَنَّ اللَّهَ وَلِيُّهُمْ وَنَاصِرُهُمْ.

«وَبِمَا كَانُوا» الْبَاءُ سَبَبِيَّةٌ، وَ «مَا» بِمَعْنَى الَّذِي، أَوْ نَكْرَةً أَوْ مَصْدَرِيَّةً.

فصل في معنى السلام

قيل: السَّلَام اسم من أَسْمَاءِ اللَّهِ - تعالى - والمعنى: دار الله كما قيل: الْكَعْبَةُ بَيْتُ اللَّهِ، وَالْخَلِيفَةُ عَبْدُ اللَّهِ.

وقيل: السَّلَام صفة الدَّارِ بِمَعْنَى: دَارِ السَّلَامَةِ، وَالْعَرَبُ تُلْحِقُ هَذِهِ الْهَاءَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَصَادِرِ وَتَحذفُهَا، يَقُولُونَ: ضَلَالٌ وَضَلَالَةٌ، وَسَفَاهٌ وَسَفَاهَةٌ، وَرَضَاعٌ وَرَضَاعَةٌ، وَلَذَاذٌ وَلَذَازَةٌ.

وقيل: السَّلَام جمع السَّلَامَةِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ الْجَنَّةُ بِهَذَا الْاسْمِ؛ لِأَنَّ أَنْوَاعَ السَّلَامَةِ بِأَسْرِهَا حَاصِلَةٌ فِيهَا، وَفِي الْمُرَادِ بِهَذِهِ الْعِنْدِيَّةِ وَجْوه:

أحدها: أَنَّهَا مُعَدَّةٌ عِنْدَهُ كَمَا تَكُونُ الْحُقُوقُ مُعَدَّةٌ مِهْيَاةً حَاضِرَةً؛ كَقَوْلِهِ: ﴿جَزَاؤُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [البينة: ٨].

ثانيها: أَنَّ هَذِهِ الْعِنْدِيَّةَ تُشِيرُ بِأَنَّ هَذَا الْأَمْرَ الْمُؤَخَّرَ مَوْصُوفٌ بِالْقُرْبِ مِنَ اللَّهِ - تبارك وتعالى -، وَهَذَا لَيْسَ قُرْبٌ بِالْمَكَانِ وَالْجِهَةِ، فَوَجِبَ كَوْنُهُ بِالشَّرَفِ وَالرُّتْبَةِ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الشَّيْءَ بَلَغَ فِي الْكَمَالِ وَالرَّفْعَةِ إِلَى حَيْثُ لَا يُعْرِفُ كُنْهَهُ، إِلَّا أَنَّهُ كَقَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مِمَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧].

وثالثها: هِيَ كَقَوْلِهِ فِي صِفَةِ الْمَلَائِكَةِ: ﴿وَمَنْ عِنْدُكُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩]، وَقَوْلِهِ: «أَنَا عِنْدَ الْمُنْكَسِرَةِ قُلُوبُهُمْ»^(١)، وَ «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي»^(٢)، وَقَالَ - تعالى -: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقِي عِنْدَ مَلِكٍ مُقَدِّرٍ﴾ [القمر: ٥٥]، وَقَالَ: ﴿جَزَاؤُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [البينة: ٨] وَكُلُّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حُصُولَ كَمَالِ صِفَةِ الْعِنْدِيَّةِ بِوَاسِطَةِ صِفَةِ الْعُبُودِيَّةِ.

وقوله: «وَهُوَ وَلِيُّهُمْ» يدل على قُرْبِهِمْ مِنَ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الْوَلِيَّ مَعْنَاهُ الْقَرِيبُ، لَا وَلِيَّ لَهُمْ إِلَّا هُوَ، ثُمَّ قَالَ: «بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ»؛ وَإِنَّمَا ذَكَرَ ذَلِكَ لِئَلَّا يَنْقَطِعَ الْعَبْدُ عَنِ الْعَمَلِ.

(١) ذَكَرَهُ الْعَجَلُونِي فِي كَشْفِ الْخُفَا (٢٠٣/١) وَقَالَ: قَالَ فِي الْمَقَاصِدِ: ذَكَرَهُ فِي الْبَدَايَةِ لِلْغَزَالِيِّ وَقَالَ الْقَارِئُ عَقِبَهُ: وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْكَلَامَ فِي هَذَا الْمَقَامِ لَمْ يَبْلُغِ الْغَايَةَ.

(٢) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ.

قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يَخْشَرُهُمْ جَمِيعًا يَمَعَشَرُ الْجَنِّ قَدْ اسْتَكْبَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَّغْنَا آجَلَنَا الَّذِي أَجَلْتَ لَنَا قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ (١٢٨)

لما بين حال من يتمسك بالصراط المستقيم ، بين بعده حال من يكون بالضد من ذلك ؛ ليكون قصّة أهل الجنة مُردفة بقصّة أهل النار ، وليكون الوعيد مذكوراً بعد الوعد .

قوله : « وَيَوْمَ يَخْشَرُهُمْ » يجوز أن ينتصب بفعل مقدر ، فقدّره أبو البقاء (١) تارة بـ « اذْكُرْ » ، وتارة بالقول المخدوف العامل في جملة النداء من قوله : « يَا مَعْشَرَ أَيُّ » . ويقول : « يَا مَعْشَرَ يَوْمَ نَخْشَرُهُمْ » ، وقدّره الزمخشري (٢) : « وَيَوْمَ يَخْشَرُهُمْ وَقُلْنَا يَا مَعْشَرَ » كان ما لا يوصف لفظاً .

قال أبو حيّان (٣) : « وما قلناه أولى » يعني : من كونه منصوباً بـ « يَقُولُ » المحكي به جملة النداء ، قال : « لا يستلزامه حذف جملتين : إحداهما جملة « وَقُلْنَا » ، والأخرى العاملة في الظرف » وقدّره الزجاج بفعل قول مني للمفعول : « يقال لهم : يَا مَعْشَرَ يَوْمَ نَخْشَرُهُمْ » وهو معني حسن ؛ كأنه نظر إلى معني قوله : « وَلَا يَكْلَمُهُمْ وَلَا يَرْكَبُهُمْ » فيتاه للمفعول ، ويجوز أن ينتصب « يَوْمَ » بقوله : « وَلِيَّهُمْ » لما فيه من معني الفعل ، أي : « وهو يتولاهم بما كانوا يعملون ، ويتولاهم يوم يَخْشَرُهُمْ » ، و « جميعاً » حال أو توكيد على قول بعض النحويين .

وقرأ حفص (٤) : « يَخْشَرُهُمْ » بياء الغيبة رداً على قوله : « ربهم » أي : « ويوم يَخْشَرُهُمْ ربُّهم » والصّير في « يَخْشَرُهُمْ » يعود إلى الجن والإنس بجمعهم في يوم القيامة . وقيل : يعود إلى الشياطين الذين تقدم ذكرهم في قوله : « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ » .

قوله : « يَا مَعْشَرَ » في محل نصب بذلك القول المضمر ، أي : « نقول أو قلنا » ، وعلى تقدير الزجاج يكون في محل رفع ؛ لقيامه مقام الفاعل المنوب عنه ، والمعشر الجماعة ؛ قال القائل : [الوافر]

٢٣١١ - وَأَبْغَضُ مَنْ وَضَعْتُ إِلَيْهِ لِسَانِي مَعْشَرَ عَنْهُمْ أَدُوْدُ (٥)

(١) ينظر : الإملاء ١/ ٢٦١ .

(٢) ينظر : الكشف ٢/ ٦٤ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ٤/ ٢٢٢ .

(٤) ينظر : إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٣٠ - ٣١ ، الدر المصون ٣/ ١٧٨ ، السبعة ٢٦٩ ، النشر ٢/ ٢٦٢ .

(٥) البيت لعقيل بن علفة ، وهو في الدرر ١/ ٢٨٦ ، مع الهوامع ١/ ٨٨ . وحاشية يس على شرح التصريح ١٢٨/ ١ ، شرح الحماسة ١/ ٤٠١ الدر المصون ٣/ ١٧٨ .

والجمع: مَعَاشِرُ؛ كقوله - عليه الصلاة والسلام -: «تَحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا تُورَثُ»^(١). قال الأودي: [البسيط]

٢٣١٢ - فِينَا مَعَاشِرُ لَنْ يَبْنُوا لِقَوْمِهِمْ وَإِنْ بَنَى قَوْمُهُمْ مَا أَفْسَدُوا عَادُوا^(٢)

قوله تعالى: «مِنَ الْإِنْسِ» في محل نصب على الحال، أي: أُولِيَاؤُهُمْ حال كونهم من الإنس، ويجوز أن تكون «مِنَ» لِبَيَانِ الْجِنْسِ؛ لأن أُولِيَاءَهُمْ كانوا إنساً وجناً، والتقدير: أُولِيَاؤُهُم الذين هم الإنس، و «رَبَّنَا» حُذِفَ مِنْهُ حَرْفُ النَّدَاءِ.

وقوله: «قال أُولِيَاؤُهُم مِنَ الْإِنْسِ» يعني: أُولِيَاءُ الشَّيَاطِينِ الَّذِينَ أَطَاعُوهُمْ من الإنس، «رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ» والمعنى: استكفرتُم من الإنس بالاضلال والإغواء، أي: أضللتم كثيراً.

وقال الكلبي: استمْتَاعَ الإنس بالجن هو الرُّجُلُ كان إذا سافر وترك بأرض قفر، وخاف على نفسه من الجن، قال: أعوذ بسيد هذا الوادي من سُفْهَاءِ قَوْمِهِ، فبيث آمناً في جوارهم، وأما استمْتَاعُ الجن بالإنس، فهو أَنَّهُمْ قَالُوا: قد سَعَدْنَا الْإِنْسَ مع الجن، حتى عَادُوا بِنَا فَيَزَادُوا شَرَفًا فِي قَوْمِهِمْ وَعِظَمًا فِي أَنْفُسِهِمْ؛ كقوله - تبارك وتعالى -: ﴿وَأَنْتُمْ كَانْتُمْ مِنْ أَهْلِ الْإِنْسِ يَوْمَذَلِكَ مِنْ آلِ الْإِنْسِ يَوْمَذَلِكَ مِنْ آلِ الْإِنْسِ قَرَادُهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦].

وقيل: استمْتَاعُ الإنس بالجن ما كَانُوا يَلْقَوْنَ إِلَيْهِمْ من الْأَرَاغِبِ، وَالسُّخْرِ وَالْكَهَانَةِ، وَتَزِينِهِمْ لَهُمُ الْأُمُورُ الَّتِي يَهْوُونَهَا، وَتَسْهِيلِ سَبِيلِهَا عَلَيْهِمْ، وَاسْتِمْتَاعُ الْجِنِّ بِالْإِنْسِ طَاعَةُ الْإِنْسِ لَهُمْ فِيمَا يُزَيِّتُونَ لَهُمْ مِنَ الضَّلَالَةِ وَالْمَعَاصِي.

وقال محمد بن كعب القرظي: هو طاعة بعضهم بعضاً^(٣)، وقيل: قوله: «رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ» كلام الإنس خاصة.

قوله: ﴿وَلَكِنَّا أَجَلْنَا أَلْوَيْ أَجَلْتَ لَنَا﴾ قرأ الجمهور: «أَجَلْنَا» بالإنفراد؛ لقوله: «الَّذِي» وقرئ^(٤): «أَجَالْنَا» بالجمع على أفعال «الَّذِي» بالإنفراد والتذكير وهو نعت للجمع.

فقال أبو علي: هو جنس أوقع «الَّذِي» موقع «الَّتِي».

قال أبو حيان^(٥): وإغرابه عندي بدل؛ كأنه قيل: «الْوَقْتُ الَّذِي» وحينئذ يكون جنساً ولا يكون إغرابه نعتاً؛ لعدم المطابقة بينهما، وفيه نظر؛ لأن المطابقة تشترط في البذل أيضاً، وكذلك نصُّ النَّحَاةِ عَلَى قَوْلِ النَّابِغَةِ: [الطويل]

(١) تقدم.

(٢) ينظر: البحر ٢٢٣/٤، الدر المصون ١٧٨/٣.

(٣) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٨٥/٣) وعزاه لسعيد بن منصور وابن المنذر وابن أبي حاتم.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٢٢٣/٤، الدر المصون ١٧٨/٣.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٢٢٣/٤.

٢٣١٣ - تَوَهَّمْتُ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِنَّةٍ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَمَامُ سَابِغٍ
رَمَادٌ كَكُحْلِ الْعَيْنِ أَبْيَسُهُ وَنَوَى كَجَذْمِ الْحَوْضِ أَثْلَمُ خَاشِعٌ^(١)
أي: رماد ونوى مقطوعان على «هما رماد ونوى» لا بدل من آياتٍ لِعَدَمِ الْمُطَابَقَةِ،
ولذلك لم يَرْوِ إِلَّا مَرْفُوعَيْنِ لَا مَنْصُوتَيْنِ.

فصل في المراد بالآية

معنى الآية: أن ذلك الاستمتاع كان إلى أجل معين ووقفت مَحْدُودٌ، ثُمَّ جَاءَتْ
الْحَيَّةُ وَالْحَسْرَةُ وَالذُّمَّةُ مِنْ حَيْثُ لَا دَفْعَ، وَاخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ الْأَجْلِ.
فَقِيلَ: هُوَ وَقْتُ الْمَوْتِ.

وقيل: هُوَ وَقْتُ الْبَغْيِ وَالْقِيَامَةِ، وَالَّذِينَ قَالُوا بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ قَالُوا: إِنَّهُ بَدَلٌ عَلَى أَنْ
كُلٌّ مِنْ مَاتَ مِنْ مَقْتُولٍ وَغَيْرِهِ، فَإِنَّ يَمُوتُ بِأَجَلِهِ؛ لَأَنَّهُمْ أَقَرُّوا بَأَنَّا بَلَّغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَلْتِ
لَنَا، وَفِيهِمُ الْمَقْتُولُ وَغَيْرُ الْمَقْتُولِ، ثُمَّ قَالَ - تَعَالَى -: «النَّارُ مَثْوَاكُمْ» أَي: الْمَقَامُ وَالْمَقَرُّ
وَالْمَصِيرُ.

قوله: «خَالِدِينَ فِيهَا» مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، وَهِيَ حَالٌ مُقَدَّرَةٌ، وَفِي الْعَامِلِ فِيهَا
ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ:

أحدها: أَنَّهُ «مَثْوَاكُمْ» لِأَنَّهُ هُنَا اسْمُ مَضَدٍ لَا اسْمُ مَكَانٍ، وَالْمَعْنَى: النَّارُ ذَاتُ
ثَوَائِكُمْ، أَي: إِقَامَتَكُمْ فِي هَذِهِ الْحَالِ، وَلِذَلِكَ رَدُّ الْفَارِسِيِّ عَلَى الرَّجَّاحِ^(٢)؛ حَيْثُ قَالَ:
الْمَثْوَى «الْمَقَامُ»، أَي: «النَّارُ مَكَانُ ثَوَائِكُمْ» أَي: إِقَامَتَكُمْ.

قال الْفَارِسِيُّ: «الْمَثْوَى عِنْدِي فِي الْآيَةِ: اسْمٌ لِلْمَضَدِ دُونَ الْمَكَانِ؛ لِحُصُولِ الْحَالِ
مُغْمَلًا فِيهَا وَاسْمُ الْمَكَانِ لَا يَغْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلْفِعْلِ فِيهِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ
مَكَانًا، ثَبَتَ أَنَّهُ مَضَدٌ، وَالْمَعْنَى: «النَّارُ ذَاتُ إِقَامَتِكُمْ فِيهَا خَالِدِينَ». فَالْكَافُ وَالْمِيمُ فِي
الْمَعْنَى فَاعِلُونَ، وَإِنْ كَانَ فِي اللَّفْظِ خَفْضٌ بِالْإِضَافَةِ؛ وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ: [الطَوِيلُ]

٢٣١٤ - وَمَا هِيَ إِلَّا فِي إِزَارٍ وَعِلْقَةٍ مَغَارِ ابْنِ هَمَامٍ عَلَى حَيٍّ جُثْعَمًا^(٣)
وهذا يدلُّ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، الْمَعْنَى: «وَمَا هِيَ إِلَّا إِزَارٌ وَعِلْقَةٌ وَقْتُ إِغَارَةِ ابْنِ

(١) ينظر: ديوانه (٧٩)، المقرب (١/٢٤٧)، مجاز القرآن (١/٣٣)، الخزانة (٢/٤٥٣)، شرح شواهد الشافعية (١٠٨)، الكتاب (٢/٨٦)، المقتضب (٤/٣٢٢)، الدر المصون (٣/١٧٩) وروي في الخزانة صدر البيت الثاني هكذا:

رَمَادٌ كَكُحْلِ الْعَيْنِ مَا إِنْ تُبَيِّسُهُ

(٢) ينظر: معاني القرآن (٢/٣٢٠).

(٣) البيت لحميد بن ثور ينظر: الكتاب (١/٢٣٥)، المقتضب (٢/١٢١)، الخصائص (٢/٢٠٨)، المحتسب (٢/٢٦٦)، ابن يعيش (٦/١٠٩)، اللسان «علق»، الدر المصون (٣/١٧٩).

هَمَام»، ولذلك عَدَّاهُ بـ «عَلَى»، ولو كان مَكَانًا، لما عَدَّاهُ؛ فَثَبَّتَ أَنَّهُ اسْمُ مصدر لا مَكَان، فهو كقولك: «آتِيكَ خُفُوقَ الثَّجَمِ وَمَقْدِمَ الْحَاجِّ»، ثم قال «وإِنَّمَا حَسُنَ ذَلِكَ فِي الْمَصَادِرِ لِمُطَابَقَتِهَا الزَّمَانِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ مُنْقَضٌ غَيْرُ بَاقٍ كَمَا أَنَّ الزَّمَانَ كَذَلِكَ».

والثاني: أَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا فِعْلٌ مَحذُوفٌ، أَي: يَتَوَوَّنُ فِيهَا خَالِدِينَ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ الْمَقْدَرُ «مُتَوَاكُم» ويراد بـ «مُتَوَاكُم» مكان الثَّوَاءِ، وَهَذَا جَوَابٌ عَنْ قَوْلِ الْفَارِسِيِّ الْمَعْتَرِضِ بِهِ عَلَى الرَّجَاحِ.

الثالث: قاله أبو البقاء^(١): أَنَّ الْعَامِلَ مَعْنَى الْإِضَافَةِ، وَمَعْنَى الْإِضَافَةِ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ عَامِلًا أَلْبَتَّةَ، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

قوله: «إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ» اختلفوا في المُسْتَثْنَى منه:

فقال الجمهور: هو الْجُمْلَةُ الَّتِي تَلِيهَا، وَهِيَ قَوْلُهُ: «النَّارُ مُتَوَاكُمُ خَالِدِينَ فِيهَا» وسيأتي بيانه عن قُرْبٍ.

وقال أبو مُسْلِمٍ: «هُوَ مُسْتَثْنَى مِنْ قَوْلِهِ: «وَبَلَّغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَّلْتَ لَنَا» أَي: إِلَّا مَنْ أَهْلَكَتْهُ وَاخْتَرَمَتْهُ قَبْلَ الْأَجَلِ الَّذِي سَمَّيْتَهُ لِكُفْرِهِ وَضَلَالِهِ». وَقَدْ رَدَّ النَّاسُ عَلَيْهِ هَذَا الْمَذْهَبَ مِنْ حَيْثُ الصَّنَاعَةِ، وَمِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى. أَمَّا الصَّنَاعَةُ فَمِنْ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، لَكَانَ التَّرْكِيبُ «إِلَّا مَا شِئْتَ» لِيُطَابَقَ قَوْلُهُ: «أَجَّلْتَ».

والثاني: أَنَّهُ قَدْ فَصَلَ بَيْنَ الْمُسْتَثْنَى وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ بِقَوْلِهِ: «قَالَ النَّارُ مُتَوَاكُمُ خَالِدِينَ فِيهَا» وَمِثْلَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ.

وَأَمَّا الْمَعْنَى: فَلَأَنَّ الْقَوْلَ بِالْأَجَلَيْنِ: أَجَلَ الْاخْتِرَامِ، وَالْأَجَلَ الْمَسْمَى بِاطِلٍ؛ لِدَلَالَتِهِ مَقَرَّةً فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

ثم اختلفوا في هَذَا الِاسْتِثْنَاءِ: هَلْ هُوَ مُتَّصِلٌ أَوْ مُنْقَطِعٌ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ:

فذهب مَكِّي بْنُ^(٢) أَبِي طَالِبٍ، وَأَبُو الْبَقَاءِ^(٣) فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِمَا: إِلَى أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ، وَالْمَعْنَى: «قَالَ النَّارُ مُتَوَاكُمُ إِلَّا مَنْ آمَنَ مِنْكُمْ فِي الدُّنْيَا» كَقَوْلِهِ: «لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى» [الدخان: ٥٦] أَي: لَكِنِ الْمَوْتَةُ الْأُولَى، فَإِنَّهُمْ قَدْ ذَاقُوهَا فِي الدُّنْيَا كَذَلِكَ هَذَا؛ لَكِنِ الَّذِينَ شَاءَهُمُ اللَّهُ أَنْ يُؤْمِنُوا مِنْكُمْ فِي الدُّنْيَا، وَفِيهِ بَعْدٌ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ مُتَّصِلٌ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مَا هُوَ؟

فقال قوم: هُوَ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِينَ فِي قَوْلِهِ: «مُتَوَاكُمُ» أَي: إِلَّا مَنْ آمَنَ فِي الدُّنْيَا بَعْدَ

(١) ينظر: الإملاء ١/ ٢٦١.

(٣) ينظر: الإملاء ١/ ٢٦١.

(٢) ينظر: المشكل ١/ ٢٩٠.

أن كان من هؤلاء الكفرة. علله ابن عباس، و «ما» هنا بمعنى «مَنْ» التي لِلْعُقْلَاءِ، وساغ وقوعها هنا؛ لأن المراد بالمستثنى نوع وصنف، و «ما» تقع على أنواع من يَغْلُ، وقد تقدّم تحقيق هذا في قوله: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣].

ولكن قد استبعد هذا؛ من حيث إن المستثنى مخالف للمستثنى منه في زمان الحكم عليهما، ولا بد أن يشتركا في الزمان، لو قلت: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا»، كان معناه [إلا زيدا] فإنه لم يَمُ، ولا يَصِحُّ أن يكون المعنى: فإنه سيقوم في المستقبل، ولو قلت: «سَأُضْرِبُ الْقَوْمَ إِلَّا زَيْدًا»^(١)، كان معناه: فإنني لا أضربه في المستقبل، ولا يصحُّ أن يكون المعنى: فإنني ضربه فيما مضى اللهم إلا أن يجعل استثناء منقطعاً كما تقدّم تفسيره.

وذهب قوم: إلى أن المستثنى منه زمان، ثم اختلف القائلون بذلك:

فمنهم من قال: ذلك الزمان هو مدة إقامتهم في البرزخ، أي: «القُبُور».

وقيل: «هو المدة التي بين حشرهم إلى دخولهم النار». وهذا قول الطبري^(٢) قال: «وساغ ذلك من حيث إن العبارة بقوله: «النَّارُ مَثْوَاكُمْ» لا يخص بها مستقبل الزمان دون غيره».

وقال الزجاج^(٣): «هو مجموع الزمانين، أي: مدة إقامتهم في القُبُور، ومدة حشرهم إلى دخولهم النار».

وقال الزمخشري^(٤): «إلا ما شاء الله، أي: يخلّدون في عذاب النار الأبد كلّهُ إلا ما شاء الله إلا الأوقات التي يُنْقَلُونَ فيها من عذاب النار إلى عذاب الزمهرير؛ فقد روي: أنهم يدخلون وادياً فيه من الزمهرير ما يقطع أوصالهم، فيتعاوون ويطلبون الرّدّ إلى الجحيم».

وقال قوم: «إلا ما شاء الله» هم العصاة الذين يدخلون النار من أهل التوحيد، ووقعت «ما» عليهم؛ لأنهم نوع كأنه قيل: إلا النوع الذي دخلها من العصاة، فإنهم لا يخلّدون فيها، والظاهر أن هذا استثناء حقيقة؛ بل يجب أن يكون كذلك.

وزعم الزمخشري^(٥): أنه يكون من باب قول المؤثر الذي طفر بواتره، ولم يرَ يُحَرِّقُ عليه أثيابه، وقد طلب أن يُنْفَسَ عن خناقهِ: «أهلكني الله إن نفستُ عنك إلا إذا شئت» وقد علم أنه لا يشاء ذلك إلا التّشقي منه بأقصى ما يقدر عليه من التّشديد والتّغنيف، فيكون قوله: «إلا إذا شئت» من أشد الوعيد مع تهكم.

قال شهاب الدين^(٦): ولا حاجة إلى ادعاء ذلك مع ظهور معنى الاستثناء فيه،

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: الطبري ٣٤٣/٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٣٢١/٢.

(٤) ينظر: الكشاف ٦٥/٢.

(٥) ينظر: الكشاف ٦٥/٢.

(٦) ينظر: الدر المصون ١٨٠/٣.

وإرتكاب المجازِ وإبرازِ ما لم يَقَعْ في صورةِ الواقعِ .

وقال الحسن البصريُّ: «إلا ما شاء الله؛ أي: من كَوْنهم في الدُّنْيَا بغيرِ عذابٍ»^(١)
فجعل المستثنى زمنَ حياتهم، وهو أبعدُ ممَّا تقدَّم .

وقال الفراء - وإليه نحا الزُّمخشري^(٢) - : «والمعنى: إلا ما شاء الله من زيادة في العذاب» .

وقال غيره: إلا ما شاء الله من الثَّكال، وكُلُّ هذا إنَّما يتمشَّى على الاستثناء المنقطع .

قال أبو حيان^(٣): «وهذا راجعٌ إلى الاستثناء من المضدر الذي يدلُّ عليه معنى الكلام؛ إذ المعنى: يُعَذَّبون في النَّارِ خَالِدِينَ فيها إلا ما شاء الله من العذابِ الزَّائِدِ على النَّارِ، فإنَّه يُعَذَّبهم، ويَكُونُ إذ ذاك استثناءً منقطعاً؛ إذ العذابُ الزَّائِدُ على عذابِ النَّارِ لم يندرج تحت عذابِ النَّارِ» .

وقال ابن عطية^(٤): «ويُتَّجه عندي في هذا الاستثناء أن يكون مُحَاطَبَةً لِلنَّبِيِّ ﷺ وأُمته، وليس مما يُقالُ يوم القيامة، والمستثنى هو من كان من الكفرة يومئذ يؤمن في علم الله؛ كأنه لما أُخْبِرهم أنه يُقالُ للكُفَّار: «النَّارُ مَثْوَاكُمْ» استثنى لهم من يُمكن أن يؤمن ممَّن يَرَوْنَهُ يومئذ كافرين، وتقع «مَا» على صِفَةٍ من يَغفل، ويؤيِّد هذا التأويل أيضاً قوله: «إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ» أي: بمن يُمكن أن يؤمن منهم» .

قال أبو حيان^(٥): «وهو تأويلٌ حسن، وكان قد قال قبل ذلك: «والظَّاهر أن هذا الاستثناء هو من كلام الله - تعالى - للمُحَاطَبِينَ، وعليه جَاءت تفاسير الاستثناء» وقال ابن عطية^(٦) ثم ساقه إلى آخره، فكيف يستحسنُ شيئاً حَكِيم عليه بأنَّه خلاف الظَّاهر من غير قَرينةٍ قويَّةٍ مُخرِجةٍ لِلْفِظ عن ظاهره؟

قوله: «إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ» أي: فيما يَفْعَلُهُ من ثواب وعقاب وسائر وجوه المجازِ، أو كأنه يقول: إنما حَكَمْتُ لهؤلاء الكُفَّار بعذاب الأبد؛ لعلمي أنَّهم يَسْتَحِقُّون ذلك .

وقيل: «عليم» بالَّذي استثناه وبِمَا في قُلُوبهم من البرِّ والتَّقوى .

قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُؤَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (١٢٩)

قوله: «وَكَذَلِكَ نُؤَلِّي» أي: كما خَذَلْنَا عَصاةَ الإنسِ والجنِّ حتى اسْتَمْتَعَ بعضهم ببَغْضِ، كذلك نَكِلُ بَعْضَهُمْ إلى بَغْضِ في الثُّنْرةِ والمُعونة وقيل: نُسَلِّطُ بَعْضَهُمْ على

(١) انظر البحر المحيط لأبي حيان (٢٢٤/٤) . (٤) ينظر: المحرر الوجيز ٣٤٦/٢ .

(٢) ينظر: البحر المحيط ٢٢٤/٤ .

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٣٤٦/٢ .

(٤) ينظر: البحر المحيط ٢٢٤/٤ .

بَغْضٍ، فَيَأْخُذُ مِنَ الظَّالِمِ بِالظَّالِمِ؛ كما جاء «من أَعَانَ ظالماً، سَلَطَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ»
قال قتادة: نجعل بَغْضَهُمْ أولياءَ لِبَغْضِ، فالمؤمنُ ولي المؤمن أين كان، والكافرُ
وَلِيُّ الكافر حَيْثُ كَانَ^(١).

وروى مَعْمَرُ عن قتادة: يتبع بَغْضُهُمْ بَغْضاً في النَّارِ من المَوَلَاةِ^(٢).

وقيل: مَعْنَاهُ: تُؤَلِّي ظِلْمَةَ الْجِنِّ ظِلْمَةَ الْإِنْسِ، وتُؤَلِّي ظِلْمَةَ الْإِنْسِ ظِلْمَةَ الْجِنِّ،
أي: نَكْبِلُ بَغْضَهُمْ إِلَى بَغْضِ؛ كقوله - تبارك وتعالى -: ﴿تَوَلَّاهُ مَا تَوَلَّى﴾ [النساء: ١١٥]
فهِيَ نَعَتْ لِمَضْذَرٍ مَحْذُوفٍ، أو في محلِّ رَفْعٍ، أي: الأمرُ مثل تَوَلَّيَةِ الظَّالِمِينَ، وهو رأي
الرَّجَّاحِ في غَيْرِ مَوْضِعٍ.

وروى الكلبيُّ عن أبي صالح في تفسيريها: هو أَنَّ الله - تبارك وتعالى - إذا أرادَ يَقُومَ
خَيْراً وَلَّى أَمْرَهُمْ خَيْراً لَهُمْ، وإذا أرادَ يَقُومَ شَرّاً وَلَّى أَمْرَهُمْ شَرّاً لَهُمْ^(٣).

وروى مالك بن دينار قال جاء في [بَغْضِ] كتب الله المَنْزِلَةَ أَنَّا اللهُ مَالِكُ الْمُلُوكِ،
قُلُوبُ الْمُلُوكِ بِيَدِي، فمن أَطَاعَنِي، جَعَلْتُهُمْ عَلَيْهِ رَحْمَةً، ومن عَصَانِي جَعَلْتُهُمْ عَلَيْهِ
نِقْمَةً، لا تَشْغَلُوا أَنْفُسَكُمْ بِسَبِّ الْمُلُوكِ، لكن تَوَبُّوا إِلَيَّ أَعْطَيْتُكُمْ عَلَيْهِمْ.
وقوله: «بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ» تقدَّم نظيره.

قوله تعالى: ﴿يَمْعَشَرُ الْجِنُّ وَالْإِنْسُ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ
مَا يَنْتَهِى وَيُذِذُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا شَهِدْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا وَغَرَّتْهُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَى
أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾ (١٣٠)

هذه الآية من بَقِيَّةِ توبيخ الكُفَّارِ يوم القيامة.

قال أهل اللغة: المَعْشَرُ كُلُّ جَمَاعَةٍ أَمْرُهُمْ واحد، وَيَخْصُلُ بَيْنَهُمْ مَعَاشِرَةٌ وَمُخَالَطَةٌ،
وَالْجَمْعُ: مَعَاشِرٌ^(٤).

قوله: «مِنْكُمْ» في محلِّ رفع صفة لرُسُلٍ، فيتعلَّقُ بِمَحْذُوفٍ، وقوله: «يَقُصُّونَ»
يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً ثَانِيَةً، وجاءت كَذَا مَجِيئاً حَسَناً، حيث تَقَدَّمَ ما هو قَرِيبٌ مِنَ الْمُفْرَدِ
على الْجُمْلَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ، وفي صَاحِبِهَا وَجْهَانِ:

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣٤٤/٥) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٨٥/٣) وعزاه لعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣٤٤/٥) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٨٥/٣) وعزاه لعبد الرزاق وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

(٣) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٨٦/٣) وعزاه لأبي الشيخ من طريق منصور بن أبي الأسود عن الأعمش بمعناه.

(٤) ينظر: الرازي ١٣/١٥٩.

أحدهما: هو رُسُلٌ وَجَّازٌ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً؛ لَتَخْصُصِهِ بِالْوَضْعِ.

والثاني: أنه الضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ فِي «مِنْكُمْ» وقوله: «رُسُلٌ مِنْكُمْ» زعم الفراء: أن في هذه الآية حَذْفَ مُضَافٍ، أي: «أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْ أَحَدِكُمْ، يعني: من جِنْسِ الْإِنْسِ» قال: كقوله - تعالى -: ﴿يَخْرُجُ مِنْهَا الْقَوْلُ وَالْمَرْجَاتُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، وإنما يَخْرُجَانِ مِنَ الْمِلْحِ ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِ نُورًا﴾ [نوح: ١٦]، وإنما هو في بَعْضِهَا، فَالتَّقْدِيرُ: يَخْرُجُ مِنْ أَحَدِهِمَا، وجعل القمر في إِحْدَاهُمَا فحذف للعلم به، وإنما احتاج الفراء إلى ذلك؛ لأن الرُّسُلَ عنده مُخْتَصَّةٌ بِالْإِنْسِ، يعني: أنه لم يَغْتَقِدْ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَ لِلْجِنِّ رُسُلًا مِنْهُمْ، بل إنما أَرْسَلَ إِلَيْهِمُ الْإِنْسَ، كما يُرَوَّى فِي التَّفْسِيرِ، وعليه قَامَ الْإِجْمَاعُ أَنَّ النَّبِيَّ مُحَمَّدًا ﷺ مَرْسَلٌ لِلْإِنْسِ وَالْجِنِّ، وهذا هو الْحَقُّ، أعني: أَنَّ الْجِنَّ لَمْ يُرْسَلْ مِنْهُمْ إِلَّا بِوَاسِطَةِ رِسَالَةِ الْإِنْسِ؛ كما جاء في الْحَدِيثِ مَعَ الْجِنِّ الَّذِينَ لَمَّا سَمِعُوا الْقُرْآنَ وَلُّوا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ، وَلَكِنْ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ، وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ رُسُلَ الْجِنِّ مِنَ الْإِنْسِ لِلْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَهُوَ أَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهِمْ رُسُلٌ مُجَازًا؛ لَكُونِهِمْ رُسُلًا بِوَاسِطَةِ رِسَالَةِ الْإِنْسِ، وَزَعَمَ قَوْمٌ مِنْهُمْ الضَّحَّاكُ: أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَ لِلْجِنِّ رُسُلًا مِنْهُمْ يُسَمَّى يُوسُفُ^(١).

قال ابن الخطيب: وَدَعَوَى الْإِجْمَاعُ فِي هَذَا بَعِيدٌ؛ لِأَنَّهُ كَيْفَ يَنْعَقِدُ الْإِجْمَاعُ مَعَ حُصُولِ الْإِخْتِلَافِ، قَالَ: وَيُمْكِنُ أَنْ يَخْتَجَّ الضَّحَّاكُ بِقَوْلِهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا﴾ [الأنعام: ٩٢].

قال المفسرون: وَالسَّبَبُ فِيهِ أَنَّ اسْتِثْنَاءَ الْإِنْسَانِ بِالْإِنْسَانِ أَكْمَلَ مِنْ اسْتِثْنَائِهِ بِالْمَلِكِ، فَوَجِبَ فِي حُكْمِ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَنْ يَجْعَلَ رُسُلَ الْإِنْسِ مِنَ الْإِنْسِ؛ لِيَكْمَلَ الْاسْتِثْنَاءُ، وَهَذَا الْمَعْنَى حَاصِلٌ فِي الْجِنِّ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ رُسُلُ الْجِنِّ مِنَ الْجِنِّ؛ لِتَزُولِ التَّفَرُّقَةُ وَيَخْصُلَ كَمَالُ الْاسْتِثْنَاءِ.

وقال الكلبي: كَانَتْ الرُّسُلُ قَبْلَ أَنْ يُبْعَثَ مُحَمَّدٌ ﷺ يُبْعَثُونَ إِلَى الْجِنِّ وَإِلَى الْإِنْسِ جَمِيعًا^(٢).

وقال مُجَاهِدٌ: الرُّسُلُ مِنَ الْإِنْسِ وَالتَّنْذِرُ مِنَ الْجِنِّ، ثُمَّ قَرَأَ [قوله - تعالى -]: ﴿وَلَوْ إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ﴾^(٣) [الأحقاف: ٢٩]، وَهُمْ قَوْمٌ يَسْمَعُونَ كَلَامَ الرُّسُلِ فَيُبَلِّغُونَ الْجِنَّ مَا سَمِعُوا، وَلَيْسَ لِلْجِنِّ رُسُلٌ.

ثُمَّ قَالَ: «يَقْضُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي» أَي: يَفْرَءُونَ عَلَيْكُمْ كُتُبِي «وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا» وَهُوَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، فَلَمْ يَجِدُوا عِنْدَ ذَلِكَ إِلَّا الْاعْتِرَافَ، فَذَلِكَ قَالُوا: شَهِدْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا.

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٤/٢٢٦).

(١) ينظر: الرازي ١٣/١٦٠.

(٣) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/٨٦) وعزاه لعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم.

فإن قيل : كيف أقرؤا في هذه الآية الكريمة بالكُفْرِ ، وَجَحَدُوا في قوله : ﴿وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام : ٢٣] .

فالجواب : يوم القيامة يوم طويل ، والأحوال فيه مُخْتَلِفَةٌ ، فتارة يُقْرَؤون وأخرى يَجْحَدُونَ ، وذلك يَدُلُّ على شِدَّةِ الْخَوْفِ واضْطِرَابِ أحوالهم ، فإن من عَظُمَ خَوْفُهُ ، كَثُرَ الاضطِرَابُ في كلامه ، قال - تبارك وتعالى - : ﴿وَعَرَّثَهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾ أي : أنهم إنما وقعوا في الكُفْرِ بسبب أنَّ الحياة الدُّنْيَا عَرَّثَهُمْ ، حتى لم يُؤْمِنُوا وشَهِدُوا على أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ ، وحمل مُقَاتِلُ قوله «وشَهِدُوا على أَنفُسِهِمْ» بأنه تُشْهَدُ عَلَيْهِمُ الْجَوَارِحُ بِالشُّرْكِ والكُفْرِ ومَقْصُودُهُ دفع التَّكْرَارِ عن الآية الكريمة ، وهذه الآية تُدَلُّ على أَنَّهُ لا تكليف قَبْلَ رُودِ الشَّرْعِ ، وإلا لم يَكُنْ لهذا التَّغْلِيلِ فَائِدَةٌ .

قوله تعالى : ﴿ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ﴾ (١٣١)

قوله : ﴿ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى﴾ فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ الْحَبَرُ ، أي : ذَلِكَ الأمر .

الثاني : عكس ذلك الأمر .

الثالث : أنه مَضْبُوبٌ بِاصْطِمَارِ فِعْلٍ ، أي : فَعَلْنَا ذَلِكَ ، وإنما يَظْهَرُ الْمَعْنَى إذا عُرِفَ الْمُسَازُ إليه ، وهو يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ إِنْثِيَاتِ الرُّسُلِ قَاصِمِينَ الْآيَاتِ ، وَمُنْذِرِينَ بِالْحَشْرِ والجزاء ، وأن يكون ذلك الَّذِي قَصَصْنَا من أَمْرِ الرُّسُلِ وأَمْرٍ من كَذَبٍ ، ويحتمل أن يكون إِشَارَةً إِلَى السُّؤَالِ الْمَفْهُومِ من قوله : «أَلَمْ يَأْتِكُمْ» وقوله : «أَنْ لَمْ يَكُنْ» يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ : أحدهما : أنه على حَذْفِ لامِ الْعِلَّةِ أي : ذَلِكَ الْأَمْرُ الَّذِي قَصَصْنَا ، أو ذَلِكَ الْإِثْنَانِ ، أو ذَلِكَ السُّؤَالُ لِأَجْلِ «أَنْ لَمْ يَكُنْ» فلما حَذَفَتِ اللَّامُ احْتَمَلُ مَوْضِعُهَا الْجَرَ والنَّصْبُ كما عُرِفَ مِرَارًا .

والثاني : أن يَكُونَ بَدَلًا من ذلك .

قال الزَّمَخْشَرِيُّ^(١) : وَلَكِ أَنْ تَجْعَلَهُ بَدَلًا من ذلك ؛ كقوله : ﴿وَقَصَّيْنَا إِلَى ذَلِكَ الْأَمْرِ أَنَّ دَابِرَ هَذِهِ مَقْطُوعٌ مُضْمَرٌ﴾ [الحجر : ٦٦] انتهى .

فيجوز أن يَكُونَ في محلِّ رَفْعٍ أو نَصْبٍ على ما تَقَدَّمَ في ذلك ، إِلاَّ أَنْ الزَّمَخْشَرِيَّ الْقَائِلَ بِالْبَدَلِيَّةِ لَمْ يَذْكُرْ لِأَجْلِ ذَلِكَ إِلاَّ الرَّفْعَ على خَبَرٍ مُبْتَدَأٍ مُضْمَرٍ ، و «أَنْ» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ النَّاصِبَةَ لِلْمُضَارِعِ ، وَأَنْ تَكُونَ مُحَقَّقَةً ، واسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّانِ ، و «لَمْ يَكُنْ» في محلِّ رَفْعٍ خَبَرُهَا ، وهو نَظِيرُ قوله : ﴿أَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾ [طه : ٨٩] .

وقوله : [البسيط]

٢٣١٥ - فِي فِتْنَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَن هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيُسْتَعِيلُ^(١) و «بِظُلْمٍ» يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ:

أظهرهما: أنه مُتَعَلِّقٌ بِمَخْذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ «رُبُكَ» أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «مُهْلِكَ» أَي: لَمْ يَكُنْ مُهْلِكُ الْفَرَى مُلْتَبِساً بِظُلْمٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنَ الْفَرَى، أَي: مُلْتَبِسَةً بِذُنُوبِهَا، وَالْمَعْنَيَانِ مُتَقُولَانِ فِي التَّفْسِيرِ.

والثاني: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ «مُهْلِكَ» عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ وَهُوَ بَعِيدٌ، وَقَدْ ذَكَرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢).

وقوله: «وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ» جُمْلَةٌ حَالِيَةٌ أَي: لَمْ يُنْذِرُوا حَتَّى يَنْبَغِثَ إِلَيْهِمْ رَسُولٌ تُنْذِرُهُمْ، وَقَالَ الْكَلْبِيُّ: يُهْلِكُهُمْ بِذُنُوبِهِمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمُ الرَّسُلُ^(٣).

وقيل: مَعْنَاهُ لَمْ يَكُنْ لِيُهْلِكَهُمْ دُونَ التَّنْبِيهِ وَالتَّذْكِيرِ بِالرُّسُلِ، فَيَكُونُ قَدْ ظَلَمَهُمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَجْرَى السُّنَّةَ أَلَا يَأْخُذُ أَحَدًا إِلَّا بَعْدَ وُجُودِ الذَّنْبِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مُذْنِبًا إِذَا أُمِرَ فَلَمْ يَأْتِمْ، وَنَهِيَ فَلَمْ يَنْتَهَ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ إِنْذَارِ الرَّسُلِ، وَهَذِهِ الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا وَجُوبَ وَلَا تَكْلِيفَ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ.

قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِمَّا عَمِلُوا وَمَا رُبُّكَ يَفْصِلُ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ (١٣٢)

أَي: وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ فِي الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، عَلَى قَدْرِ أَعْمَالِهِمْ فِي الدُّنْيَا، وَحَذَفَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ لِلْعِلْمِ بِهِ، أَي: وَلِكُلِّ فَرِيقٍ مِنْهُمْ مِنَ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ.

قوله: «مِمَّا عَمِلُوا» فِي مَحَلِّ رَفْعٍ نَعْتًا لـ «دَرَجَاتٍ».

وقيل: وَلِكُلِّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ خَاصَّةً.

وقيل: وَلِكُلِّ مِنَ الْكُفَّارِ خَاصَّةً؛ لِأَنَّهَا جَاءَتْ عَقِيبَ خُطَابِ الْكُفَّارِ، إِلَّا أَنَّهُ يَبْعَدُهُ قَوْلُهُ: «دَرَجَاتٍ»، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْمُرَادَ بِهَا هُنَا الْمَرَاتِبَ، وَإِنْ غَلَبَ اسْتِعْمَالُهَا فِي الْخَيْرِ «وَمَا رُبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ» قَرَأَ الْعَامَّةُ^(٤) بِالْغَيْبَةِ زَدًا عَلَى قَوْلِهِ: «وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ» وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ بِالْخُطَابِ مُرَاعَاةً لِمَا بَعْدَهُ فِي قَوْلِهِ: «يُذْهِبُكُمْ»، «مِنْ بَعْدِكُمْ»، كَمَا «أَنْشَأَكُمْ».

قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَاءُ كَمَا أَنْشَأَكُمْ مِنْ ذُرِّيَةِ قَوْمٍ آخَرِينَ﴾ (١٣٣) إِنْ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ (١٣٤)

لِمَا بَيَّنَّ ثَوَابَ الْمُطِيعِينَ وَعِقَابَ الْعَاصِينَ، وَبَيَّنَّ أَنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ دَرَجَةً مَخْصُوصَةً فِي

(٢) ينظر: الإملاء ١/ ٢٦١.

(١) تقدم.

(٣) ذكره البغوي في تفسيره ١٣٢/ ٢.

(٤) ينظر: إتحاف فضلاء البشر ٣١/ ٢، الدر المصون ١٨٣/ ٣، السبعة ٢٦٩، الحجة لأبي زرعة ٢٧٢ البحر المحيط ٢٢٧/ ٤.

الثواب والعقاب، بيّن أنه غير محتاج إلى ثواب المطيعين، أو ينتقص بمغصية المذنبين؛ لأنه - تعالى - غني لذاته عن جميع العالمين، ومع كونه غنياً، فإن رحمته عامة كاملة.

قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: ذو الرّحمة بأوليائه وأهل طاعته.

قوله: «وربك الغني» يجوز أن يكون الغنيّ والرّحمة خبرين أو وصفين، و «إن يشأ» وما بعده خبر الأول، أو يكون «الغني» وصفاً و «ذو الرّحمة» خبراً، والجُملة الشرطيّة خبر ثان أو مُستأنف.

فصل في دحض شبهة للمعتزلة

قالت المعتزلة: هذه الآية الكريمة دالة على كونه عادلاً منزهاً عن فعل القبيح، وعلى كونه رحيماً مُحسناً بعباده؛ لأنه - تبارك وتعالى - عالم بقبح القبائح، وعالم بكونه غنياً عنه، وكل من كان كذلك، فإنه متعالٍ عن فعل القبيح، وتقريره من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن في الحوادث ما يكون قبيحاً؛ كالظلم والسّفه والكذب والعَبَث، وهذا غير مذكور في الآية لغاية ظهوره.

وثانيها: أنه - تعالى - عالم بالمعلومات؛ لقوله: «وَمَا رُبُّكَ يَفْعَلُ عَمَّا يَسْكُرُ».

وثالثها: أنه - تعالى - غني عن الحاجات؛ لقوله: «وربك الغني» وإذا ثبتت هذه المقدمات، ثبت أنه عالم بقبح القبائح وعالم بكونه غنياً عنها، وإذا ثبت هذا، امتنع كونه فاعلاً لها؛ لأن المُقَدِّم على فعل القبيح إما أن يكون إقْدَامُهُ لجهله بكونه قبيحاً، وإما لاحتياجه، فإذا كان عالماً بالكل، امتنع كونه جاهلاً بقبح القبائح، وذلك يدل على أنه - تعالى - منزّه عن فعل القبيح، فحينئذٍ يقطع بأنه لا يظلم أحداً فلما كلف عبده الأفعال الشاقة، وجب أن يُبَيِّهَهُم عليها، ولما رتب العقاب^(١) على فعل المعاصي، وجب أن يكون عادلاً فيها، فحينئذٍ انتفى الظلم عن الله - تعالى -، فما الفائدة في التكليف؟

قال ابن الخطيب^(٢): والجواب أن التكليف إحسان ورّحمة على ما قرّر في كتب الكلام.

قوله: «إن يشأ يذهبكم» فقيل: المراد يهلككم يا أهل مكّة، وقيل: يُمَيِّتُكُمْ، وقيل: يحتمل ألا يبلغهم مبلغ التكليف، ويستخلف من بعد إذهابكم؛ لأن الاستخلاف لا يكون إلا على طريق البدل.

قوله: «مَا يَشَاءُ» يجوز أن تكون «مَا» واقعة على ما هو من جنس آدميين، وإلّا ما أتى بـ «مَا» وهي لغیر العاقل للإيهام الحاصل، ويجوز أن تكون واقعة على غير العاقل وأنه يأتي بجنس آخر، ويجوز أن تكون واقعة على النوع من العقلاء كما تقدّم.

(١) في أ: العذاب.

(٢) ينظر: الرازي ١٣/١٦٥.

قوله: «كَمَا أَنْشَأَكُمْ فِيهِ وَجْهَانِ:

أحدهما: أنه مَصْدَرٌ عَلَى غَيْرِ الْمَصْدَرِ؛ لقوله: «وَيَسْتَخْلِفُ» لَأَنَّ مَعْنَى «يَسْتَخْلِفُ» يُنْشِئُ.

والثاني: أنها نَعَتْ مَصْدَرٌ مَحْذُوفٌ، تقديره: استَخْلَفَ مِثْلَ مَا أَنْشَأَكُمْ.

وقوله: «مِنْ ذُرِّيَّةٍ» متعلق بـ «أَنْشَأَكُمْ» وفي «مِنْ» هذه أَوْجُه:

أحدها: أنها لا ابتداء الغاية، أي: ابْتَدَأَ إِنْشَاءَكُمْ مِنْ ذُرِّيَّةٍ قَوْمٍ.

الثاني: أنها تَبْعِيضِيَّةٌ، قاله ابن عطية^(١).

الثالث: بمعنى البدل، قال الطبري وتبعه مكي بن أبي طالب: هي كقولك:

«أَخَذْتُ مِنْ ثَوْبِي ذَهَبًا» أي: بَدَلَهُ وَعَوَّضَهُ، وكون «مِنْ» بمعنى البدل قَلِيلٌ أَوْ مُمْتَنِعٌ، وما ورد منه مُؤَوَّلٌ؛ كقوله - تعالى -: «لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ لَكَلِكَةً» [الزخرف: ٦٠] أي: بَدَلَكُمْ.

وقوله: [الرجز]

٢٣١٦ - جَارِيَةً لَمْ تَأْكُلِ الْمُرَقَّعًا وَلَمْ تَذُقِ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتُقَا^(٢)

أي: بدل البُقُولِ، والمعنى: من أولاد قوم مُتَقَدِّمِينَ أَصْلَهُمْ آدَمَ.

وقال الرَّمَّحْسَرِيُّ^(٣): من أولاد قوم آخرين لم يَكُونُوا عَلَى مِثْلِ صِفَتِكُمْ، وهم أَهْلُ

سَفِينَةِ نُوحٍ.

وقرأ أبي بن كعب^(٤): «ذُرِّيَّةٌ» بفتح الذال، وأبان بن عثمان: «ذُرِّيَّةٌ» بتخفيف الراء

مَكْسُورَةً، ويروى عنه أيضًا: «ذَزِيَّةٌ». بزنة ضَرِيَّةٍ، وقد تقدَّم تحقيقه، وقرأ زيد بن ثابت: «ذِرِّيَّةٌ» بكسر الذال، قال الكسائي هُمَا لُغَتَانِ.

قوله: «إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ» «مَا» بِمَعْنَى الَّذِي وليست الكَافَّةُ، و «تُوعَدُونَ»

صلتها، والعائِدُ مَحْذُوفٌ، أي: إِنَّ مَا تُوعَدُونَهُ و «لَآتٍ» خبر مؤكَّد باللام.

قال الحسن: «مَا تُوعَدُونَ» من مَجِيءِ السَّاعَةِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَنْكِرُونَ الْحَشَرَ^(٥).

وقيل: يحتمل الوَعْدَ والوَعِيدَ، ولما ذكر الوَعْدَ، جزم بكَوْنِهِ آتِيًا، ولما ذكر

الوَعِيدَ، ما زاد على قوله: «وما أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ» وذلك يَدُلُّ عَلَى أَنَّ جَانِبَ الرِّخْمَةِ والإِخْسَانِ غَالِبٌ.

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٣٤٨.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: الكشف ٢/٦٧.

(٤) ينظر: الدر المصون ٣/١٨٣، البحر المحيط ٤/٢٢٨.

(٥) ذكره القرطبي في «تفسيره» (٥٨/٧) والرازي (١٣/١٦٦).

قوله تعالى: ﴿قُلْ يَقَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُ عَقِيبَةُ الدَّارِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ (١٣٥)

لما بين أن ما تُوعَدُونَ لآتٍ، أمر رُسوله بَعْدَهُ أن يُهَدَّدَ من يُنكر البعث من الكُفَّار.

قرأ أبو بكر^(١) عن عاصم «مَكَانَاتِكُمْ» بالجمع في كُلِّ الْفُرْآن، أي: على تَمَكُّنِكُمْ.

وقال عطاء: على خَالَاتِكُمْ التي أنْتُمْ عليها، والباقون: مَكَانَتِكُمْ.

قال الواحدي^(٢): والوجه الإفراد؛ لأنه مَصْدَر، والمصادرُ في أَكْثَرِ الْأَمْرِ مُفْرَدَةٌ،

وقد يُجْمَعُ في بعض الأحوال إلا أن الغالب هو الأول، فمن أَفْرَدَ فإِرَادَةُ الْجِنْسِ، ومن جَمَعَ فَلْيُطَابِقُ ما بَعْدَهُ، فإن المخاطبين جماعة، وقد أَضِيفَتْ إِلَيْهِمْ، وقد علم أن الكُلَّ وَاحِدٌ مَكَانَهُ.

قال الزمخشري^(٣): المَكَانَةُ تكون مَصْدَرًا؛ يقال: مَكَنَ مَكَانَةً إذا تَمَكَّنَ أَبْلَغَ التَّمَكَّنِ، وبمعنى المكان؛ يقال: مكان ومكانة، ومقام ومقامة، فقوله: «اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَاتِكُمْ» يحتمل «اعْمَلُوا» على تَمَكُّنِكُمْ من أَمْرِكُمْ وأَقْصَى اسْتَطَاعَتِكُمْ وإِمْكَانِكُمْ، ويحتمل أن يُرَادَ «اعْمَلُوا» على خَالَاتِكُمْ الَّتِي أنْتُمْ عليها، يقال للرجُل إذا أَمِرَ أن يَثْبُتَ على حاله: مَكَانَتَكَ يَا فُلَان، أي: اثْبُتْ على ما أنْتَ عليه لا تَتَحَرَّفْ عَنْهُ، واخْتَلَفَ في مِمَّ «مَكَانَ» و «مَكَانَةً»:

فَقِيلَ: هي أَصْلِيَّةٌ، وهما من مَكَنَ يَمَكُنُ، وقيل: هما من الْكَوْنِ فَالْمِيمُ زَائِدَةٌ،

فيكون الْمَعْنَى على الأول: اعْمَلُوا على تَمَكُّنِكُمْ من أَمْرِكُمْ وأَقْصَى اسْتَطَاعَتِكُمْ وإِمْكَانِكُمْ، قال مَعْنَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ الرَّجَّاجُ^(٤)، وعلى الثاني: اعْمَلُوا على جِهَتِكُمْ وَخَالَاتِكُمْ التي أنْتُمْ عليها.

قوله: «إِنِّي عَامِلٌ» على مَكَانَتِي الَّتِي أَنَا عليها، والمعنى: اثْبُتُوا على عِدَاوَتِكُمْ وَكُفْرِكُمْ، فَإِنِّي ثَابِتٌ على الإسلام وعلى مَضَارِيَّتِكُمْ، «فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ» إِنَّا يَنَالُ الْعَاقِبَةَ الْمُحْمُودَةَ، وهذا أَمْرٌ تَهْدِيدٌ؛ كَقَوْلِهِ: «اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ».

قوله: «مَن تَكُونُ لَهُ» يَجُوزُ في «مَن» هذه وجهان:

أحدهما: أن تكون موصولة وهو الظاهر، فهي في محل نصب مفعولاً به، و «عَلِمَ» هنا مُتَعَدِّيَةٌ لواحد؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى الْعِرْفَانِ.

(١) ينظر: الدر المصون ٣/ ١٨٤، البحر المحيط ٤/ ٢٢٨، السبعة ٢٦٩، النشر ٢/ ٢٦٣ الحجة لأبي زرععة

٢٧٢ الحجة لابن خالويه ١٤٩، الزجاج ٢/ ٣٢٣.

(٢) ينظر: الرازي ١٣/ ١٦٦.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٢/ ٣٢٣.

(٣) ينظر: الكشف ٢/ ٦٧.

الثاني: أن تكون استيفائية، فتكون في محل رفع بالابتداء، و «تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ» تكون واسمها وخبرها في محل رفع خبراً لها، وهي وخبرها في محل نصب: إما لسدها مسد مفعول واحد إن كانت «عِلْمٌ» عزفانية، وإما لسدها مسد أنين إن كانت يقينية.

وقرأ الأخوان: «مَنْ يَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ» هنا، وفي «القصص» [الآية: ٣٧] بالياء، والباقون: بالتاء من فوق^(١)، وهما واضحتان، فإن تأنيثها غير حقيقي، وقد تقدم ذلك في قوله: «وَلَا تَنْفَعُهَا شَفْعَةٌ» [البقرة: ١٢٣].

وقوله: «إِنَّهُ لَا يَفْلِحُ الظَّالِمُونَ».

قال ابن عباس: أي لا يسعد من كفر بي وأشرك.

وقال الضحاك: لا يفوز.

قوله تعالى: «وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِرْغِمِهِمْ وَهَذَا لَشُرْكَائِنَا فَمَا كَانَتْ لَشُرْكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَتْ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرْكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ» (١٣٦).

لما بين فبح طريقهم في إنكار البعث، ذكر بغده أنواعاً من جهالتهم؛ تنبيهاً على ضعف عقولهم وتغييراً للعقلاء عن الالتفات إلى كلماتهم، فمن جملتها أن يجعلوا لله من خزئهم ومن أنعامهم نصيباً.

و «جَعَلَ» هنا بمعنى «صَيَّرَ» فيتعدى لاثنتين: أولهما: «نَصِيباً»، والثاني: قوله «لِلَّهِ»، و «مِمَّا ذَرَأَ» يجوز أن يتعلق بـ «الجعل» وأن يتعلق بمحذوف؛ لأنه كان في الأصل صفة لـ «نَصِيباً» فلما قُدم عليه انتصب حالاً، والتقدير: وجعلوا نصيباً ممَّا ذَرَأَ [الله] و «مِنَ الْحَرْثِ» يجوز أن يكون بدلاً «مِمَّا ذَرَأَ» بإعادة العامل؛ كأنه قيل وجعلوا لله من الحرث والأنعام نصيباً، ويجوز أن يتعلق بـ «ذَرَأَ»، وأن يتعلق بمحذوف على أنه حال: إما من «مَا» الموصولة، أو من عائدها المحذوف، وفي الكلام حذف مفعول اقتضاه [التفسيـم]^(٢)، والتقدير: وجعلوا لله نصيباً من كذا، ولشركائهم نصيباً منه يدل عليه ما بعده من قوله: «فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِرْغِمِهِمْ وَهَذَا لَشُرْكَائِنَا» [و «هَذَا لِلَّهِ» جملة منصوبة المحل بالقول، وكذلك قوله: «وَهَذَا لَشُرْكَائِنَا»]^(٣) وقوله: «بِرْغِمِهِمْ» فيه وجهان:

أحدهما: أن يتعلق بـ «قَالُوا» أي: فقالوا ذلك القول بزعم لا يبين واستبصار.

(١) ينظر: الحجة لأبي زرع ٢٧٢ النشر ٢/٢٦٣ الحجة لابن خالويه (١٥٠) السبعة ٢٧١، الفراء ١/٣٥٦.

(٢) سقط في ب.

(٣) في أ: التقدير.

وقيل : هو متعلق بما تعلق به الاستقرار من قوله : «لِلَّهِ» .

وقرأ العامة بفتح الزَّاي من «زَعَمِهِمْ» في المؤنَّصين، وهذه لغة الحجاز وهي الفُضْحَى، وقرأ الكسائي : «بِرُعَمِهِمْ» بالضَّم وهو لغة بني أسد^(١)، وهل الفتح والضَّم بمعنى واحد، أو المفتوح مَصْدَر والمضموم اسم؟ خلاف مشهور .

وقرأ ابن أبي عبلة «بِرُعَمِهِمْ» بفتح الزَّاي والعين .

وفيه لغة رابعة لبعض قيس، وبني تميم وهي كسر الزَّاي، ولم يُقرأ بهذه اللغة فيما علمنا، وقد تقدَّم تحقيق «الرَّعَم» [في النساء آية ٦٠] .

وقوله : «لِشُرَكَائِنَا» يجوز فيه وجهان :

أحدهما : أن الشركاء من الشرك، ويعنون بهم : آلِهَتُهُم التي أشركوا بينها وبين الباري - تعالى - في العبادة، وليست الإضافة إلى فاعل ولا إلى مفعول، بل هي إضافة تَخْصِص، والمعنى : الشركاء الذين أشركوا بآلِهَتُهُم وبين الله - تعالى - في العبادة .

والثاني : أن الشركاء من الشركة، ومعنى كونهم سَمُوا آلِهَتَهُم شركاءهم : أنهم جَعَلُوهم شركاء في أموالهم، وزُرُوعِهِمْ، وأنعامهم، ومَتَاجِرِهِمْ وغير ذلك، فتكون الإضافة إضافة لَفْظِيَّة : إما إلى المفعول أي : شركائنا الذين شاركونا في أموالنا، وإما إلى الفاعل، أي : الَّذِينَ أَشْرَكْنَاهُمْ في أموالنا .

فصل في المراد بالآية

قال ابن عباس^(٢) : كان المشركون يَجْعَلُونَ لله من حُرُوبِهِمْ وأنعامهم نصيباً، وللأوثان نصيباً، فما كان للصَّيْم أنفقوه على الأضنام وحدها، وما جعلوه لله أطمعوه الضيَّان والمساكين، ولا يأكلون منه البتَّة، وإن سقط من نصيب الأوثان فيما جعلوه لله؛ ردَّوه إلى الأوثان، وقالوا : إنها مُحتَاجَة، وإن سقط شيء مما جعلوه لله في نصيب الأوثان، تركوه وقالوا : إنَّ الله غَنِيٌّ عن هذا^(٣) .

وقال الحسن والسُّدِّي : كان إذا هَلَكَ وانتَقَص شيء ممَّا جعلوه للأضنام خيروهم بما جعلوه لله ولا يفعلون مثل ذلك فيما لله - عزَّ وجلَّ^(٤) - .

وقال مجاهد : المعنى : أنه إذا انفَجَرَ من سَفَى ما جعلوه للشَّيْطَان في نصيب الله - تعالى - سدَّوه، وإن كان على صِدِّ ذلك، تركوه .

(١) ينظر : السبعة ٢٧٠ الحجة لأبي زرعة ٢٧٣ النشر ٢/٢٦٣ الدر المصون ٣/١٨٤ .

(٢) ينظر : الرازي ١٣/١٦٨ .

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥/٣٥٠) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/٨٨) وعزاه لابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي .

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥/٣٥١) .

وقال قتادة: إذا أَصَابَهُمُ الْقَحْطُ، اسْتَعَاثُوا بِاللَّهِ وَوَفَرُوا مَا جَعَلُوا لَشُرَكَائِهِمْ^(١).

وقال مقاتل: إن زَكَاَ ونَمَا نَصِيبُ الْآلِهَةِ ولم يَزُكْ نَصِيبُ اللَّهِ؛ تركوا نَصِيبَ الْآلِهَةِ، وإن زَكَاَ نَصِيبُ اللَّهِ وَلَمْ يَزُكْ نَصِيبُ الْآلِهَةِ، أخذوا نَصِيبَ اللَّهِ - تعالى - وقالوا: لا بُدَّ لآلِهَتِنَا من نفقة، فأخذوا نَصِيبَ اللَّهِ فأعطوه السَّدَنَةَ، فذلك قوله: «فَمَا كَانَ لَشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وما كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ»^(٢)، يعني: من نماء الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ، فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ - تعالى - يعني: إِلَى الْمَسَاكِينِ، وإِنَّمَا قَالَ: إِلَى اللَّهِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَفِرُّونَهُ لِلَّهِ - تعالى - ويسمونهُ نَصِيبَ اللَّهِ، وما كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَيْهِمْ.

قوله: «سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ» قد تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ، وقد أَعْرَبَهَا الْحَوْفِيُّ هُنَا، فقال: «ما» بمعنى الَّذِي، والتقدير: ساءَ الَّذِي يَحْكُمُونَ حُكْمَهُمْ، فيكون «حُكْمُهُمْ» مبتدأ وما قَبْلَهُ الخبر، وحذف لدلالة «يَحْكُمُونَ» عليه ويجوز أن تكون «ما» تَمْيِيزاً، على مَذْهَبٍ من يُجِيزُ ذَلِكَ في «بَشَمًا» فتكون في مَوْضِعِ نَصْبٍ، التقدير: ساءَ حُكْمًا حُكْمُهُمْ، ولا يكون «يَحْكُمُونَ» صِفَةً لـ «مَا» لأنَّ الغَرَضَ الْإِبْهَامَ، ولكن في الكلام حَذْفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ «مَا» والتقدير: ساءَ مَا يَحْكُمُونَ فحذف «ما» الثانية.

قال شهاب الدين^(٣): و «ما» هذه إن كانت مَوْضُوعَةً، فمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ حَذْفَ الْمَوْضُوعِ لَا يَجُوزُ وقد عَرَفَ ذَلِكَ، وإن كَانَتْ نَكْرَةً مَوْضُوعَةً، ففِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُغْهَذْ حَذْفُ «مَا» نَكْرَةً مَوْضُوعَةً.

وقال ابن عطية^(٤): و «مَا» في مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: سَاءَ الَّذِي يَحْكُمُونَ وَلَا يَتَّجِعْ عِنْدِي أَنْ تَجْرِيَ «سَاءَ» هُنَا مُجْرَى «نَعْمَ» و «بَشَسَ»؛ لِأَنَّ الْمَفْسَّرَ هُنَا مُضْمَرٌ، وَلَا بُدَّ مِنْ إِظْهَارِهِ بِاتِّفَاقٍ مِنَ الثُّخَاةِ وَإِنَّمَا اتَّجَعَ أَنْ يَجْرِيَ مُجْرَى «بَشَسَ» فِي قَوْلِهِ: «سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ» [الأعراف: ١٧٧] لِأَنَّ الْمَفْسَّرَ ظَاهِرٌ فِي الْكَلَامِ.

قال أبو حيان^(٥): «وهذا كلامٌ من لم تَرْسَخْ قَدَمُهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ، بَلْ شَدَّ فِيهَا شَيْئًا يَسِيرًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَرَتْ «سَاءَ» مُجْرَى «بَشَسَ» كَانَ حُكْمُهَا كَحُكْمِهَا سِوَاءً لَا يَخْتَلِفُ فِي شَيْءٍ أَلْبَتَّةَ مِنْ فَاعِلٍ ظَاهِرٍ أَوْ مُضْمَرٍ، أَوْ تَمْيِيزٍ وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ حَذْفِ الْمَخْصُوصِ بِالْمَذْحِ أَوْ الذَّمِّ، وَالتَّمْيِيزُ بِهَا لِذِلَّةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ».

فَقَوْلُهُ: «لِأَنَّ الْمَفْسَّرَ هُنَا مُضْمَرٌ، وَلَا بُدَّ مِنْ إِظْهَارِهِ بِاتِّفَاقٍ» قَوْلُهُ سَاقِطٌ وَدَعْوَاهُ الْإِتِّفَاقُ عَلَى ذَلِكَ - مع أَنَّ الْإِتِّفَاقَ عَلَى خِلَافِهِ - عَجَبٌ عَجَابٌ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣٥٠/٥). (٣) ينظر: الدر المنصور ٣/١٨٥.

(٢) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٦٨/١٣) عن (٤) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٣٤٩.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٤/٢٣١. مقاتل.

شُرَكَاءُ هُمْ يُزَادُهُمْ وَلَيْكَلِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْعَلُونَ ﴿١٣٧﴾

هذا نوع آخر من أخكايمهم الفاسدة ومذاهبهم الباطلة.

قوله: «وكذلك زَيْن» هذا في محل نصب نعتاً لمصدر محذوف كظائره، فقدّره الزمخشري^(١) تقديرين، فقال: «ومثل ذلك التزيين وهو تزئين الشرك في قسمة القرّبان بين الله والآلهة، أو: ومثل ذلك التزيين البليغ الذي علّم من الشياطين».

قال أبو حيّان^(٢): قال ابن الأنباري: ويجوز أن يكون «كذلك» مستأنفاً غير مُشارٍ به إلى ما قبله، فيكون المعنى: وهكذا زَيْن.

قال شهاب الدين^(٣): والمنقول عن ابن الأنباري أنه مُشارٌ به إلى ما قبله، نقل الواحدي عنه؛ أنه قال: «ذلك» إشارة إلى ما نَعَاه الله عليهم من قسّمهم ما قَسَمُوا بالجهل، فكأنه قيل: ومثل ذلك الذي أتوه في القسم جهلاً وخطأ زَيْن لكثير من المُشركين، فشبه تزئين الشركاء بخطابهم في القسم وهذا معنى قول الزّجاج، وفي هذه الآية قراءات كثيرة، والمتواتر منها ثنتان.

الأولى: قرأ العامة^(٤) «زَيْن» مبنياً للفاعل و «قَتْل» نصب على المفعولية و «أولادهم» خفض بالإضافة، و «شُرَكَاءُ هُمْ» رفع على الفاعلية، وهي قراءة واضحة المعنى والتّركيب.

وقرأ ابن عامر: «زَيْن» مبنياً للمفعول، «قَتْل» رفعاً على ما لم يسم فاعله، «أولادهم» نصباً على المفعول بالمصدر، «شُرَكَائِهِمْ» خفضاً على إضافة المصدر إليه فاعلاً، وهذه القراءة متواترة صحيحة، وقد تجرأ كثير من الناس على قارئها بما لا ينبغي، وهو أعلى القراء السبعة سنداً وأقدمهم هجرة.

أمّا علوّ سنده: فإنه قرأ على أبي الدرداء، وواثلة بن الأسقع، وفضالة بن عبيد، ومعاوية بن أبي سفيان، والمغيرة المخزومي، ونقل يحيى الدماري أنه قرأ على عثمان نفسه.

وأما قدّم هجرته فإنه وُلِدَ في حياة رسول الله ﷺ ونَاهِيكَ به أن هشام بن عمار أحد شيوخ البخاري أخذ عن أصحاب أصحابه وترجمته مُتسعة ذكرتها في «شرح القصيدة».

(٢) ينظر: البحر المحيط ٢٣١/٤.

(١) ينظر: الكشف ٦٩/٢.

(٣) ينظر: الدر المصون ١٨٦/٣.

(٤) ينظر: السبعة ٢٧٠ الحجة لأبي زرعة ٢٧٣ النشر ٢٦٣/٢ المشكل ٢٧١/١ - ٢٧٢ إتحاف فضلاء البشر ٣٢/٢ المصاحف لابن أبي داود (٤٥) الحجة لابن خالويه ١٥٠ تفسير الطبري ٣٣/٨ معاني الفراء ٣٥٧/١ التبيان ٥٤٠/١ الدر المصون ١٨٦/٣ إعراب القراءات ١٧١/١.

وإِنَّمَا ذَكَرْتَ هُنَا هَذِهِ الْمُعْجَالَةَ تَنْبِيْهَا عَلَى خَطَاٍ مِنْ رَدِّ قِرَاءَتِهِ وَنَسْبِهِ إِلَى لَحْنٍ، أَوْ اتِّبَاعِ
مَجْرَدِ الْمَرْسُومِ فَقَطْ.

قال أبو جَعْفَرِ النّحاس^(١): وهذا يَغْنِي أَنْ الْقَضْلَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ
بِالظَّرْفِ أَوْ غَيْرِهِ لَا يَجُوزُ فِي شِعْرِ وَلَا غَيْرِهِ، وهذا خطأ من أَبِي جَعْفَرٍ؛ لما سنذكره من
لِسَانِ الْعَرَبِ.

وقال أبو علي الفارسي: هذا قَبِيحٌ قَلِيلٌ فِي الْاسْتِعْمَالِ، وَلَوْ عَدَلَ عَنْهَا - يَعْنِي ابْنَ
عَامِرٍ -، كَانَ أَوْلَى؛ لَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْصَلُوا بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالظَّرْفِ فِي الْكَلَامِ مَعَ
اتِّسَاعِهِمْ فِي الظَّرُوفِ، وَإِنَّمَا أَجَازُوهُ فِي الشَّعْرِ قال: «وَقَدْ فَصَّلُوا بِهِ - أَيِ بِالظَّرْفِ - فِي
كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢]؛ وقال الشاعر
في ذلك: [المتقارب]

٢٣١٧ - عَلَى أَتْنِي بَعْدَمَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ - لِلْهَجْرِ - حَوْلًا كَمِيلًا^(٢)
وقول الآخر في هذا البيت: [الطويل]

٢٣١٨ - فَلَا تَلَحْنِي فِيهَا فَإِنْ - بِحُبِّهَا - أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلَةٍ^(٣)
ففصل بين «إِنْ» واسمها بما يتعلّق بخبرها، ولو كان يَغْيِرُ الظرف، لم يَجْزُ، أَلَا
تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: «إِنْ زَيْدًا عَمْرًا ضَارِبٌ» عَلَى أَنْ يَكُونَ «زَيْدًا» مَنْصُوبًا بِ «ضَارِبٍ» لَمْ
يَجْزُ، فَإِذَا لَمْ يُجِزُوا الْقَضْلَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الْكَلَامِ بِالظَّرْفِ مَعَ اتِّسَاعِهِمْ
فِيهِ فِي الْكَلَامِ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ؛ كقوله: [الوافر]

٢٣١٩ - كَمَا حُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ - يَوْمًا - يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ^(٤)
فإن لا يجوز بالمفعول الذي لم يُتَّسَعِ فِيهِ بِالْفَضْلِ أَجْدَرُ، وَوَجْهَ ذَلِكَ عَلَى ضَعْفِهِ
وَقَلَّةِ الْاسْتِعْمَالِ: أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ عَلَى حَدِّ مَا قَرَأَهُ قَالَ الطَّرْمَاحُ: [الطويل]

٢٣٢٠ - يَطْفَنُ بِحُوزِي الْمَرَاتِعِ لَمْ تَرُغْ بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعٍ - الْقَيْسِيِّ - الْكِنَائِيِّ^(٥)
وأنشد أبو الحسن: [مجزوء الكامل]

(١) ينظر: إعراب القرآن ٥٨٣/١. (٢) تقدم.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر ٢٣١/٢، وخزانة الأدب (٤٥٣/٨)، شرح الأشموني ١٣٧/١ الدرر ١٧٢/٢،
شرح شواهد المغني ٩٦٩/٢، شرح ابن عقيل ١٧٨، الكتاب ١٣٣/٢، مغني اللبيب ٦٩٣/٢، همع
الهوامع ١٣٥/١، المقرب ١٠٨/١، والمقاصد النحوية ٣٠٩/٢، الدر المصون ١٨٦/٣،

(٤) البيت لأبي حية النميري ينظر: الكتاب ٩١/١، الخصائص ٤٠٥/٢ أمالي الشجرى ٢٥٠/٢، الإنصاف
٤٣٢ والعيني ٤٧٠/٣، اللسان (عجم)، ابن يعيش ١٠٣/١، الدر المصون ١٨٦/٣.

(٥) ينظر: ديوانه ص ٤٨٦، شرح عمده المحافظ ٤٩٤ لسان العرب (خوز)، المقاصد النحوية ٤٦٢/٣،
الإنصاف ٤٢٩/٢، الخصائص ٤٠٦/٢، خزانة الأدب ٤١٨/٤، الدر المصون ١٨٧/٣.

٢٣٢١ - رَجَّ - الْقُلُوصَ - أَبِي مَرَادَةَ^(١)

وقال أبو عبيد: وكان عبد الله بن عامر، وأهل الشام يقرءونها: «زَيْن» بضم الزاي «قَتْل» بالرفع، «أولادهم» بالنصب، «شركائهم» بالخفض، ويتأولون «قَتْلُ شُرَكَائِهِمْ» أولادهم فيفرون بين الفعل وفاعله.

قال أبو عبيد: «ولا أحب هذه القراءة؛ لما فيها من الاستكراه والقراءة عندنا هي الأولى؛ لصحتها في العربية، مع إجماع أهل الحرمين والمصريين بالعراق عليها».

وقال سيبويه^(٢) في قولهم:

٢٣٢٢ - يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ^(٣)

بخفض «اللييلة» على التجوز وينصب «الأهل» على المفعولية، ولا يجوز «يا سارق اللييلة أهل الدار» إلا في شعر؛ كراهة أن يفصلوا بين الجار والمجرور، ثم قال: ومما جاء في الشعر قد فصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قميئة: [السريع]

٢٣٢٣ - لَمَّا رَأَتْ سَاتِدَمًا اسْتَغْبَرَتْ لِسُلَّةِ دُرٍّ - الْيَوْمَ - مَنْ لَامَهَا^(٤)

وذكر أبياتا أخر.

ثم قال: وهذا قبيح ويجوز في الشعر على هذا: «مرزت بخير وأفضل من ثم».

وقال أبو الفتح بن جني^(٥): «الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور كثير، لكنه من ضرورة الشاعر».

وقال مكي بن أبي طالب^(٦): «ومن قرأ هذه القراءة ونصب «الأولاد» وخفض «الشركاء» فهي قراءة بعيدة، وقد رويث عن ابن عامر، ومجازها على التفرقة بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وذلك إنما يجوز عند التحويين في الشعر، وأكثر ما يكون بالظرف».

(١) عجز بيت وصدره:

فَرَجَّجْنَاهَا بِمَرْجَةٍ

ينظر: الإنصاف ٤٢٧/٢، الكتاب ١٧٦/١، شرح المفصل ١٩/٣، المقرب ٥٤/١، تخلص الشواهد ٨٢، خزانة الأدب ٤/٤١٥، ٤١٦، ٤١٨، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، الخصائص ٤٠٦/٢، مجالس ثعلب ١٥٢، المقاصد النحوية ٤٦٨/٣، شرح الأشموني ٣٢٧/٢، الدر المصون ١٨٧/٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٩١/١.

(٣) ينظر: ابن عيش ٤٥/٢، ابن الشجري ٢٥٠/٢، الخزانة ١٠٨/٣، الدر المصون ١٨٧/٣، والكتاب ١٧٥/١ وشهادته على جعله اللييلة مسروقة فهو مفعول مضاف، وهذا من التوسع.

(٤) ينظر: ديوانه ٣٣٧، الكتاب ٢٨٥/١، المقتضب ٧٧/٤، الخزانة ٤٠٧/٤، ابن عيش ١٢٦/١، معجم البلدان (ساتيدما) الدر المصون ١٨٧/٣.

(٥) ينظر: المحتسب ٤٠٤/٢. (٦) ينظر: المشكل ٢٦١/١.

قال ابن عطية - رحمه الله^(١) - : وهذه قراءة ضَعِيفَةٌ في استِغْمَالِ العرب ، وذلك أنه أضاف الفعل إلى الفاعل ، وهو الشركاء ، ثُمَّ فصل بين المضاف والمُضاف إليه بالمفعول ، ورُؤساء العربِية لا يُجيزُونَ الفصل بالظُرُوف في مثل هذا إلا في شِغْرِ ؛ كقوله : [الوافر]

٢٣٢٤ - كَمَا خُطَّ - الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِي^(٢)

الْبَيِّنَتُ فكيف بالمفعول في أفصح كلام ؟ ولكن وجهها على ضَعْفِهَا : أنها وردت في بَيِّنَتٍ شَادُّ أُنْشَدَهُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ ، فقال : [مجزوء الكامل]

٢٣٢٥ - فَرَجَجْنَاهَا بِمَرْجَةٍ رَجَّ - الْقُلُوصَ - أَبِي مَرَّادَةَ^(٣)

وفي بيت الطرمّاح ، وهو قوله : [الطويل]

٢٣٢٦ - يَطْفَنُ بِحُوزِي الْمَرَاتِعِ لَمْ تَرْغِ بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ - الْقَيْسِيِّ - الْكِنَانِ^(٤)

وقال الزّمخشري^(٥) - فأغلظ وأساء في عبارته - «وأما قراءة ابن عامر - فذكرها - فشيء لو كان في مكان الضرورة وهو الشّعر ، لكان سَمِجاً مزدوداً كما سَمُجَ ورود : [مجزوء الكامل]

٢٣٢٧ - رَجَّ - الْقُلُوصَ - أَبِي مَرَّادَةَ^(٦)

فكيف به في الكلام المَثْنُور؟ وكيف به في الْفُرْآنِ الْمُعْجِزِ بِحُسْنِ نَظْمِهِ وَجَزَالَتِهِ؟ الذي حمله على ذلك : أن رأى في بَعْضِ الْمَصَاحِفِ «شُرَكَائِهِمْ» مَكْتُوباً بِالْيَاءِ ، ولو قرأ بجَرٍّ «الأولاد» و «الشركاء» - لأن الأولاد شُرَكَائِهِمْ في أموالهم - لوجد في ذلك مَنذُوحَةً عن هذا الارتكاب .

قال شهاب الدين^(٧) : «سَيَاتِي بيان ما تمنى أبو القاسم أن يقرأه ابن عامر ، وأنه قد قرأ به ، فكانَ الزّمخشري لم يَطْلُعْ على ذلك ، فلهذا تَمَنّاه .

وهذه الأقوال التي ذكرتها جميعاً لا يَنْبَغِي أن يُلْتَمَذَ إليها ؛ لأنها طَعَنٌ في الْمُتَوَاتِرِ ، وإن كانت صَادِرَةً عن أَثَمَّةٍ أَكْبَرٍ ، وأيضاً فقد انتَصَرَ لها من يُقَابِلُهُمْ وَأُورِدَ من لسانِ العربِ نَظْمُهُ وَنَثَرُهُ ما يَشْهَدُ لَصِحَّةِ هذه القراءة لُغَةً .

قال أبو بكر بن الْأَثْبَارِيِّ : «هذه قِرَاءَةٌ صَحِيحَةٌ وإذا كانت العرب قد فَصَلَتْ بين الْمُتَضَايِفِينَ بِالْجُمْلَةِ في قولهم : «هُوَ غَلَامٌ - إن شاءَ اللَّهُ - أَخِيكَ» يُرِيدُونَ : هو غلام أَخِيكَ ، فَأَنْ يُفْصَلَ بِالْمُفْرَدِ أَسهَلَ» انتهى .

وسمع الْكَسَائِي قول بعضهم : «إن الشَّأْءَ لتَجْتَرُ فَتَسْمَعُ صَوْتَ وَاللَّهِ رَبِّهَا» ، أي :

(١) ينظر : المحرر الوجيز ٢/ ٣٥٠ .

(٥) ينظر : الكشف ٢/ ٧٠ .

(٦) تقدم .

(٧) ينظر : الدر المصون ٣/ ١٨٨ .

(٢) تقدم .

(٣) تقدم .

(٤) تقدم .

صَوَّرَ رَبُّهَا وَاللَّهِ، ففصل بالقسم وهو في قُوَّةِ الْجُمْلَةِ، وقرأ بَغْضِ السَّلَفِ^(١) : «فَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ» [إبراهيم : ٤٧] بنصب «وَعْدَهُ» وخفض «رُسُلِهِ»، وفي الحديث عنه - عليه الصلاة والسلام - : «هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي، تَارِكُو لِي أَمْرَاتِي»^(٢) أي تاركو صَاحِبِي لِي، تَارِكُو أَمْرَاتِي لِي.

وقال ابن جَنِّي في كتاب «الخصائص» : باب ما يَرُدُّ عن الْعَرَبِيِّ مُخَالِفًا لِلْجُمْهُورِ، إِذَا اتَّفَقَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، نَظَرُ فِي ذَلِكَ الْعَرَبِيَّ وَفِيمَا جَاءَ بِهِ : فَإِنْ كَانَ قَصِيحًا وَكَانَ مَا جَاءَ بِهِ يَقْبَلُهُ الْقِيَاسُ، فَيَحْسُنُ الظَّنُّ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَدْ وَقَعَ إِلَيْهِ ذَلِكَ مِنْ لُغَةٍ قَدِيمَةٍ، قَدْ طَالَ عَهْدُهَا وَعَفَا رَسْمُهَا.

أخبرنا أَبُو بَكْرٍ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي الْحَجَّاجِ، عَنْ أَبِي خَلِيفَةَ الْفَضْلِ بْنِ الْحَبَابِ، قَالَ : قَالَ ابْنُ عَوْفٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ : قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : «كَانَ الشُّعْرُ عِلْمٌ قَوْمٌ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ عِلْمٌ أَصَحُّ مِنْهُ ؛ فَجَاءَ الْإِسْلَامُ فَتَشَاغَلَتْ عَنْهُ الْعَرَبُ بِالْجِهَادِ وَعَزَوْا فَارِسَ وَالرُّومَ، وَلَهَتْ عَنِ الشُّعْرِ وَرَوَايَتِهِ، فَلَمَّا كَثُرَ الْإِسْلَامُ وَجَاءَتْ الْفُتُوحُ، وَأَطْمَأْنَنَتِ الْعَرَبُ فِي الْأَمْصَارِ، رَاجِعُوا رَوَايَةَ الشُّعْرِ فَلَمْ يَقُولُوا إِلَى دِيَوَانٍ مُدَوِّنٍ، وَلَا إِلَى كِتَابٍ مَكْتُوبٍ، وَأَلْفَوْا ذَلِكَ وَقَدْ هَلَكَ مِنْ هَلَكٍ مِنَ الْعَرَبِ بِالْمَوْتِ وَالْقَتْلِ، فَحَفِظُوا أَقَلَّ ذَلِكَ وَذَهَبَ عَنْهُمْ كَثِيرُهُ». قَالَ : وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، عَنْ أَبِي خَلِيفَةَ عَنْ يُونُسَ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ . قَالَ : «مَا أَنْتَهَى إِلَيْكُمْ مِمَّا قَالَتِ الْعَرَبُ إِلَّا أَقَلُّهُ، وَلَوْ جَاءَكُمْ وَافِرًا لَجَاءَكُمْ عِلْمٌ وَشُعْرٌ كَثِيرٌ».

وقال أَبُو الْفَتْحِ : «إِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، لَمْ نَقْطَعْ عَلَى الْفَصِيحِ إِذَا سَمِعَ مِنْهُ مَا يُخَالِفُ الْجُمْهُورَ بِالْخَطِّ، مَا وَجَدَ طَرِيقًا إِلَى تَقْبُلِ مَا يُورَدُهُ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْقِيَاسُ يُعَاضِدُهُ».

قال شهاب الدين^(٣) : وقراءة هذا الإمام بهذه الحثيثة، بل بطريق الأولى والأخرى لو لم تكن مُتَوَاتِرَةً، فكيف وهي مُتَوَاتِرَةٌ؟ وقال ابن ذَكْوَانَ : سَأَلَنِي الْكَسَائِيُّ عَنْ هَذَا الْحَرْفِ وَمَا بَلَّغَهُ مِنْ قِرَاءَتِنَا، فَرَأَيْتُهُ كَأَنَّهُ أَعْجَبَهُ وَتَرَنَّمَ بِهَذَا الْبَيْتِ : [البسيط]

٢٣٢٨ - تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفِي - الدَّرَاهِيمِ - تَنْقَادِ الصَّيَارِفِ^(٤)

بنصب «الدَّرَاهِيمِ» [وَجَرَّ «تَنْقَادَ»]، وَقَدْ رُوِيَ بِخَفْضِ «الدَّرَاهِيمِ» وَرَفْعِ «تَنْقَادَ» وَهُوَ الْأَضْلُ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي الرُّوَايَةِ^(٥).

(١) ينظر: إتحاف فضلاء البشر ٣٣/٢ وهي قراءة شاذة الدر المصون ١٨٨/٣ البحر المحيط ٢٣٢/٤.

(٢) أخرجه البخاري (٢٢/٧) كتاب فضائل الصحابة: باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذاً خليلاً» حديث (٣٦٦١) من حديث أبي الدرداء.

(٤) تقدم.

(٣) ينظر: الدر المصون ١٨٨/٣.

(٥) سقط في ب.

وقال الكرمانى: «قراءة ابن عامر وإن ضَعَفَتْ في العَرَبِيَّةِ لِلإِحَالَةِ بين المُضَافِ والمُضَافِ إليه فَقَوِيَّةٌ في الرِّوَايَةِ عَالِيَةً» انتهى .

وقد سَمِعَ مِمَّنْ يُوثِقُ بعربيته: «تَرَكَ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا سَعْيِي فِي رَدَّاهَا» أي: تَرَكَ نَفْسِكَ يَوْمًا مَعَ هَوَاهَا سَعْيِي فِي هَلَاكِهَا .

وأما ما ورد في النُّظْم من الفَضْلِ بين المُتَضَايِفِينَ بِالظَّرْفِ، وَحَرْفِ الْجَرِّ، وبالمفعول فَكثِيرٌ، وبغير ذلك قَلِيلٌ، فمن الفَضْلِ بِالظَّرْفِ قول الشاعر: [الطويل]

٢٣٢٩ - فَرُسْنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَنَّ وَمِذْحَنِي كَنَاجِحٍ - يَوْمًا - صَخْرَةَ بِعَسِيلٍ^(١)

وتقديره: كَنَاجِحٍ صَخْرَةَ يَوْمًا؛ ومثله قول الآخر: [الوافر]

٢٣٣٠ - كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ - يَوْمًا - يَهُودِي^(٢)

وقول الآخر: [السريع]

٢٣٣١ - قَدْ سَأَلْتَنِي أَمْ عَمِرُوا عَنِ الْ- أَزْضِ الَّتِي تَجْهَلُ أَعْلَامَهَا

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيَدَمَا اسْتَفْبَرَتْ لِلَّهِ دُرٌّ - الْيَوْمَ - مَن لَامَهَا

تَذَكَّرَتْ أَرْضاً بِهَا أَهْلُهَا أَخْوَالَهَا فِيهَا وَأَعْمَامَهَا^(٣)

يريد: لِلَّهِ دُرٌّ مَن لَامَهَا الْيَوْمَ، و «ساتيدما» قيل: هو مَرْكَبٌ والأضل: «ساتي دما» ثم سَمِّيَ به هذا الجبل؛ لأنه قُتِلَ عنده، قيل: ولا تَبْرَحِ الْقَتْلَى عنده، وقيل: «ساتيد» كله اسمٌ و «ما» مَزِيدَةٌ؛ ومثال الفَضْلِ بالجار قوله: [الطويل]

٢٣٣٢ - هُمَا أَخَوَا - فِي الْحَزْبِ - مَن لَا أَحَالَه إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةَ قَدْعَاهُمَا^(٤)

وقال الآخر في ذلك: [البسيط]

٢٣٣٣ - لَأَنْتَ مُغْتَادٌ - فِي الْهَيْجَا - مُصَابِرَةٌ يَضْلِي بِهَا كُلُّ مَن عَادَاكَ نِيرَانًا^(٥)

وقوله أيضاً: [البسيط]

(١) ينظر: أوضح المسالك ١٨٤/٣، الدرر ٤٣/٥، شرح التصريح ٥٨/٢، شرح الأشموني ٣٢٨/٤ شرح عمدة الحافظ ٣٢٨، جمع الهوامع ٥٢/٢، المقاصد النحوية ٤٨١/٣، لسان العرب (عسل)، الدر المصون ١٨٩/٣.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) البيت لَدُرَّتْنَا بنت ععبة ينظر: الكتاب ١٨٠/١، والعيني ٤٧٢/٣ ابن عيش ١٩/٣، الخصائص ٢/٤٠٥، الإنصاف ٤٣٤/٢، اللسان (أبي) شرح الحماسة ١٠٨٢/٣، وفيها نسبته إلى عمرة الخثعمية تراثي ابنيتها، وهو الأصوب، الدر المصون ١٨٩/٣. والشاهد فيه الفصل بالجار والمجرور، وهو «في الحرب» بين المضاف والمضاف إليه.

(٥) ينظر: المقاصد النحوية ٤٨٥/٣، الدر المصون ١٨٩/٣.

مع تمكُّنِهِ من تركيَّهَا لا لِشَيْءٍ غَيْرِ الرُّغْبَةِ فِي إِضَافَةِ الْمُضَدِّ إِلَى الْفَاعِلِ دُونَ الْمَفْعُولِ،
وَمِنَ الْفَضْلِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ أَيْضاً قَوْلُ الْآخِرِ فِي ذَلِكَ: [الرجز]

٢٣٣٧ - وَجَلَّتِ الْمَادِي وَالْقَوَانِسِ قَدَاسَهُمْ دَوَسَ الْحَصَادَ الدَّائِسِ^(١)
أي: دوس الدائس الحصاد.

ومثله قول الآخر: [الرجز]

٢٣٣٨ - يَفْرُكُ حَبَّ السَّنْبِلِ الْكُثَافِجِ بِالقَاعِ فَرْكٌ - القُطْنُ - الْمُحَالِجِ^(٢)
يريد: فرك المحالج القطن، وقول الطرمّاح في ذلك: [الطويل]

٢٣٣٩ - بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعٍ - الْقَيْسِيِّ - الْكَثَائِنِ^(٣)
يريد: قَرْع الْكَثَائِنِ الْقَيْسِيِّ.

قال ابن جني في هذا البيت: «لم نجد فيه بدأ من الفصل؛ لأن القوافي مجرورة»
وقال في «رَجَّ الْقُلُوصِ» فصل بينهما بالمفعول به، هذا مع قدرته إلى آخر كلامه المتقدم،
يعني: أنه لو أنشد بيت الطرمّاح بخفض «القيسي» ورفع «الكتائين» لم يجز؛ لأن القوافي
مجرورة بخلاف بيت الأخفش؛ فإنه لو خفض «القلوص» ورفع «أبو مزادة» لم تختلف فيه
قافيته ولم يتكسر وزنه.

قال شهاب الدين^(٤): ولو رفع «الكتائين» في البيت، لكان جائزاً وإن كانت القوافي
مجرورة، ويكون ذلك إقواء، وهو أن تكون بغض القوافي مجرورة ويغضها مرفوعة؛
كقول امرئ القيس: [الكامل]

٢٣٤٠ - تَخْدِي عَلَى الْعِلَاتِ سَامَ رَأْسَهَا رَوْعَاءُ مَنَسِمُهَا رَثِيمٌ دَامَ^(٥)
ثم قال الفائل: [الكامل]

٢٣٤١ - جَالَتْ لِتَضْرَعَنِي فَقُلْتُ لَهَا أَفْصِرِي إِنِّي أَمْرُؤُ صَزْعِي عَلَيْكَ حَرَامٌ^(٦)
فالميم مخفوضة في الأول، مرفوعة في الثاني.
فإن قيل: هذا غيب في الشجر.

قيل: لا يتقاعد ذلك عن أن يكون مثل هذه للضرورة، والحق أن الإقواء أفحش

(١) البيت لعمر بن كلثوم ينظر: الأشموني ٢/٢٧٦، الخزانة ٣/٤٦١، شرح الكافية ٢/٩٨٦، الوساطة ٤٦٥، الدر المصون ٣/٣/١٩٠.

(٢) البيت لجندل بن المثنى ينظر: اللسان كنفج الوساطة (٤٦٥) الدر المصون ٣/١٩٠، والعين ٣/٤٥٧.

(٣) تقدم. (٤) ينظر: الدر المصون ٣/١٩٠.

(٥) ينظر: ديوانه (١١٦)، الدر المصون ٣/١٩١.

(٦) ينظر: ديوانه (١١٦)، ابن الشجري ١/٢٧، الدر المصون ٣/١٩١.

وأكثر عَيَاناً من الفضل المذكور، ومن ذلك أيضاً: [الوافر]

٢٣٤٢ - فَإِنْ يَكُنِ النِّكَاحُ أَحْلَ شَيْءٍ فَإِنْ نِكَاحُهَا مَطَرٌ حَرَامٌ^(١)

أي: فَإِنْ نِكَاحَ مَطَرٍ إِذَاهَا، فلما قَدَّمَ الْمَفْعُولَ قَاصِلاً بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَفَاعِلِهِ، اتَّصَلَ بِعَامِلِهِ؛ لَأَنَّهُ قَدَرَ عَلَيْهِ مُتَّصِلاً فَلَا يَغْدُلُ إِلَيْهِ مُتَفَصِّلاً، وقد وقع في شِعْرِ أَبِي الطَّيِّبِ الْفَضْلِ بَيْنَ الْمَصْدَرِ الْمُضَافِ إِلَى فَاعِلِهِ بِالْمَفْعُولِ؛ كقوله^(٢): [الطويل]

٢٣٤٣ - بَعَثْتُ إِلَيْهِ مِنْ لِسَانِي حَدِيثَةً سَقَاها الْحَيَا سَقِي - الرِّيَاضَ - السَّحَابُ^(٣)

أي: سَقَى السَّحَابُ الرِّيَاضَ، وأما الْفَضْلُ بغير ما تَقَدَّمَ فهو قَلِيلٌ، فمنه الْفَضْلُ بِالْفَاعِلِ.

كقوله: [الطويل]

٢٣٤٤ - غَلَّائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورُهَا^(٤)

فَقَصَلَ بَيْنَ «غَلَّائِلَ» وَبَيْنَ «صُدُورُهَا» بِالْفَاعِلِ وهو «عَبْدُ الْقَيْسِ»، وبِالْجَارِ وهو «مِنْهَا» كما تَقَدَّمَ بَيَانُهُ؛ ومثله قول الآخر: [الطويل]

٢٣٤٥ - نَرَى أَسْهُمًا لِلْمَوْتِ تُضْمِي وَلَا تُنْمِي وَلَا تَزْعَوِي عَنْ نَقْضٍ - أَهْوَاؤُنَا - الْعَزْمِ^(٥)

فَأَهْوَاؤُنَا فاعِلٌ بِالْمَصْدَرِ، وهو «نَقْضٍ» وقد فصل به بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَبَيْنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وهو الْعَزْمُ؛ ومثله قول الآخر: [المنسرح]

٢٣٤٦ - أُنْجِبَ أَيَّامٌ - وَالِدُهُ بِهِ - إِذْ نَجَلَاهُ فَنِغَمَ مَا نَجَلَا^(٦)

يريد: أَيَّامٌ إِذْ نَجَلَاهُ، ففصل بالفاعل وهو «وَالِدُهُ» المرفوع بـ «أُنْجِبَ» بَيْنَ الْمُتَضَافَيْنِ وهما «أَيَّامٌ - إِذْ وَلَدَهُ».

قال ابن خَرُوف: «يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالْمَفْعُولِ؛ لَكَوْنِهِ فِي غير محله، وَلَا يَجُوزُ بِالْفَاعِلِ لَكَوْنِهِ فِي محله وعليه قراءة ابن عَامِرٍ».

قال شهاب الدِّين^(٧): هذا فَرْقٌ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ حَيْثُ اسْتَحْسِنَ الْفَضْلُ بِالْمَفْعُولِ دُونَ الْفَاعِلِ، وَمِنَ الْفَضْلِ بغير ما تَقَدَّمَ أَيْضاً الْفَضْلُ بِالدَّاءِ؛ كقوله: [البسيط]

(١) البيت للأحوص ينظر: ديوانه ١٨٩، المقاصد النحوية ١٠٩/١، شرح شواهد المغني ٧٦٧/٢، شرح

التصريح ٥٩/٢ العقد الفريد ٨١/٦، أمالي الزجاجي ٨١، خزانة الأدب ١٥١/٢ أوضح المسالك ٣/

١٩٢، مغني اللبيب ٦٧٢/٢ وشرح الأشموني ٣٢٩/٢، الدر المصون ١٩١/٣.

(٢) في أ: كقول القائل.

(٣) ينظر: ديوانه يشرح العكبري ٢٨٦/١، البحر ٢٤٣/٤، الوساطة ٤٦٤/٤، العمدة لابن رشيق ٧٢/٢،

الدر المصون ١٩١/٣.

(٤) ينظر: الأشموني ٤٧٩/٢، الدر المصون ١٩١/٣.

(٥) تقدم.

(٦) ينظر: الدر المصون ١٩١/٣.

(٧) تقدم.

٢٣٤٧ - وَفَاقٌ - كَغَبٌ - بِجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ
وقول الآخر: [الطويل]

٢٣٤٨ - إِذَا مَا - أَبَا حَفْصٍ - أَتَتْكَ رَأَيْتَهَا
وقول الآخر في ذلك: [الرجز]

٢٣٤٩ - كَانَ بِرَدَّوْنَ - أَبَا عَصَامٍ -
زَيْدٍ حَمَارٌ ذُقْ بِاللَّجَامِ (٣)
يريد: «وفاق بجير يا كغب» و«إذا ما أتتك يا أبا حفص» و«كان برَدَّوْنَ زَيْدٌ يا أبا عَصَامٍ».

ومن الفضل أيضاً الفضل بالثَغْتِ؛ كقول معاوية يُخَاطِبُ به عمرو بن العاص: [الطويل]
٢٣٥٠ - نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِي سَيْفَهُ
مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ (٤)
وقول الآخر في ذلك: [الكامل]

٢٣٥١ - وَلَيْثٌ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأَخْلِفَنَ
بِيَمِينٍ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ (٥)
يريد: من ابن أبي طالب شَيْخُ الْأَبَاطِحِ، فشيخ الأباطح نعت لأبي طالب، فصل به
بَيْنَ أَبِي، وَبَيْنَ طَالِبٍ، ويريد: لِأَخْلِفَنَ بِيَمِينٍ مُقْسِمِ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ؛ فـ «أصدق» نعت
لِقَوْلِهِ بِيَمِينٍ، فصل به بَيْنَ «يَمِينٍ» وَبَيْنَ «مُقْسِمِ» ومن الفضل أيضاً الفضلُ بِالْفِعْلِ الْمُتَعَمِّقِ؛
كقوله في ذلك: [الوافر]

٢٣٥٢ - أَلَا يَا صَاحِبِي قِفَا الْمَهَارَى
نُسَائِلُ حَيٍّ بِثَنَّةٍ أَيْنَ مَارَا؟
أَلَدَّبَرَانِ أَمْ عَسَفُوا الْكِفَارَا؟ (٦)

(١) البيت لبجير بن زهير ينظر: الدرر ٤٨/٥، المقاصد النحوية ٤٨٩/٣، مع الهوامع ٥٣/٢، شرح
الأشُموني ٣٢٩/٢، شرح ابن عقيل ص ٤٠٥، الدر المصون ١٩١/٣.

وشهادته على الفصل بين المضاف وهو «وفاق»، وبيت المضاف إليه وهو «بُجَيْرٍ» بالنداء «كَغَبٌ».

(٢) ينظر: الدر المصون ١٩٢/٣.

(٣) ينظر: الخصائص ٤٠٤/٢، والعيني ٥٨٠/٣، الهمع ٥٣/٢، أوضح المسالك ٤١٢/١، التصريح ٢/٢،
٦، الأشُموني ٢٧٨/٢، الدر المصون ١٩٢/٣.

(٤) ينظر: الدرر ٤٦/٥، المقاصد النحوية ٤٧٨/٣، شرح التصريح ٥٩/٢، وشرح الأشُموني ٢٥٨/١،
شرح ابن عقيل ٤٠٤ مع الهوامع ٥٢/٢، شرح عمدة الحفاظ ٤٩٦، الدر المصون ١٩٢/٣.

والشاهد فيه على الفصل بين المضاف، وهو «أبي» والمضاف إليه، وهو «طالب» لنعته، وهو «شيخ
الأباطح» وأصل الكلام: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح.

(٥) البيت للفرزدق ينظر: ديوانه ٢٢٦/٢، المقاصد النحوية ٤٨٤/٣، وشرح ابن عقيل ص ٤٠٤، شرح
الأشُموني ٣٢٨/٢، الدر المصون ١٩٢/٣، والشاهد فيه كالشاهد قبله.

(٦) ينظر البيتان في: الدرر ٦٨/٢، الأشُموني ٢١١٩/٢، والهمع ٥٣/٢٣، التصريح ٦٠/٢، الدر
المصون ١٩٢/٣.

يريد: بأي الأرضين تراهم حلّوا، ففصل بقوله «تَرَاهُمْ» بين «أَيَّ» وبين الأرضين.
ومن الفضل أيضاً المفضل بمفعول «لَيْسَ» معمولاً للمصدر المضاف إلى فاعل؛
كقول الشاعر: [البسيط]

٢٣٥٣ - تَسْقِيْ افْتِيَا حَا نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيْقَتَهَا كَمَا تَضْمَنُ مَاءَ الْمُرْنَةِ الرِّصْفُ^(١)

أي: تسقي ندى ريقتها المسواك في «المسواك» مفعول به ناصبه «تسقي» فصل به بين «نَدَى» وبين «رِيْقَتَهَا»، وإذ قد عرفت هذا، فاعلم أن قراءة ابن عامرٍ صحيحة؛ من حيث اللغة كما هي صحيحة من حيث الثقل، ولا التفت إلى قول من قال: إنه اعتمد في ذلك على رسم مضعف الشام الذي أرسله عثمان بن عفان - رضي الله عنه -؛ لأنه لم يوجد فيه إلا كتابة «شركائهم» بالياء وهذا وإن كافياً في الدلالة على جرّ «شركائهم»، فليس فيه ما يدل على نصب «أولادهم»؛ إذا المضعف مهمل من شكل ونقط، فلم يبق له حجة في نصب الأولاد إلا الثقل المحض.

وقد نقل عن ابن عامر؛ أنه قرأ بجرّ «الأولاد» كما سيأتي بيانه وتخرجه، وأيضاً فليس رسمها «شركائهم» بالياء مختصاً بمضعف الشام، بل هي كذلك أيضاً في مضعف أهل الحجاز.

قال أبو البرهسم: «في سورة الأنعام في إمام أهل الشام وأهل الحجاز: «أولادهم شركائهم» بالياء، وفي إمام أهل العراق «شركاؤهم» ولم يقرأ أهل الحجاز بالخفض في «شركائهم»؛ لأن الرسم سنة متبعة قد توافقت التلاوة وقد لا توافق».

إلا أن الشيخ أبا شامة قال: «ولم ترسم كذلك إلا باعتبار قراءة تين: فالمضموم عليه قراءة معظم القراء» ثم قال: «وأما «شركائهم» بالخفض؛ فيحتمل قراءة ابن عامر» قال شهاب الدين^(٢): وسيأتي كلام أبي شامة هذا بتمامه في موضعه، وإنما أخذت منه [بقدر]^(٣) الحاجة هنا.

فقوله: «إن كل قراءة تابعة لرسم مضعفها» تشكل بما ذكرنا لك من أن مضعف الحجازيين بالياء، [مع أنهم لم يقرأوا بذلك].

وقد نقل أبو عمرو الداني أن: «شركائهم» بالياء^(٤)، إنما هو في مضعف الشام دون مصاحف الأمصار؛ فقال: «في مصاحف أهل الشام «أولادهم شركائهم» بالياء، وفي سائر المصاحف شركاؤهم بالواو».

(١) البيت لجرير ينظر: ديوانه ١/١١٧، المقاصد النحوية ٣/٤٧٤ شرح التصريح ٢/٥٨، الدرر ٥/٤٤،

أوضح المسالك ٢/١٨٧، مع الهوامع ٢/٥٢، شرح الأشموني ٢/٣٢٨، الدر المصون ٣/١٩٢.

(٢) ينظر: الدر المصون ٣/١٩٣.

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في ب.

قال شهاب الدين^(١): هذا هو المشهور عند الناس، أعني: اختصاص الباء بمصاحف الشام، ولكن أبو البرهسم ثقة أيضاً، فنقبل ما ينقله. وقد تقدم قول الزمخشري: «والذي حمّله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف «شركائهم» مكتوباً بالياء».

وقال الشيخ [شهاب الدين]^(٢) أبو شامة: «ولا بُغْد فيما استنَّعه أهل النخو من جهة المعنى؛ وذلك أنه قد عهد تقدم المفعول على الفاعل المرفوع لفظاً، فاستمرت له هذه المرتبة مع الفاعل المرفوع تقديرًا، فإن المصدّر لو كان متوناً لجاز تقديم المفعول على فاعله، نحو: «أعجبني ضرب عمرًا زيد» فكذا في الإضافة، وقد ثبت جواز الفضل بين حرف الجرّ ومجروره مع شدة الاتصال بينهما أكثر من شدته بين المضاف والمضاف إليه؛ كقوله - تعالى -: ﴿فِيمَا نَقُصُّهُمْ مَيْتَفَهُمُ﴾ [النساء: ١٥٥]، ﴿فِيمَا رَحِمَهُ﴾ [آل عمران: ١٥٩] فـ «ما» زائدة في اللفظ، فكأنها ساقطة فيه لسقوطها في المعنى، والمفعول المقدم هو غير موضعه معنى فكانه مؤخر لفظاً، ولا التيفات إلى قول من زعم أنه لم يأت في الكلام المنثور مثله؛ لأنه نافي، ومن أسند هذه القراءة مثبت، والإثبات مرجح على التقي بإجماع، ولو نقل إلى هذا الزاعم عن بغض العرب أنه استعمله في الثر، لرجع إليه، فما بآله لا يكتفي بناقل القراءة من التابعين عن الصحابة؟ ثم الذي حكاه ابن الأثيري يعني مما تقدم حكايته من قولهم: «هو غلام إن شاء الله أخيك» فيه الفضل في غير الشعر بجُملة».

وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي، والحسن البصري، وعبد الملك قاضي الجند صاحب ابن عامر: «زَيْن» مبنياً للمفعول، «قَتْل» رفعاً على ما تقدم، «أولادهم» خفضاً بالإضافة، «شركاؤهم» رفعاً، وفي رفعه تخريجان:

أحدهما - وهو تخريج سيبويه^(٣) - : أنه مرفوع بفعل مقدر، تقديره: زَيْنه شركاؤهم، [فهو جواب لسؤال] مقدر كأنه قيل: مَنْ زَيْنه لهم؟ فقيل: «شركاؤهم»؛ وهذا كقوله تعالى: ﴿يَسْخُ لَمْ فِيهَا بِالْعَذْرِ وَالْأَصَالِ يَجَالُ﴾ [النور: ٣٦] أي: يُسَبِّحُهُ.

وقال الآخر: [الطويل]

٢٣٥٤ - لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ^(٤)

والثاني: خرجهُ فُطْرِبَ - أن يكون «شركاؤهم» رفعاً على الفاعلية بالمصدر، والتقدير: زَيْن للمشرّكين أن قَتَلَ أولادهم شركاؤهم؛ كما تقول: «حُبِّ لي ركوبُ الفرسِ زَيْدٌ» تقديره: حُبِّ لي أن ركبَ الفرسَ زَيْد، والفرق بين التخرّيجين: أن التخرّيج

(٣) ينظر: الكتاب ١/١٤٦.

(١) ينظر: الدر المصنوع ٣/١٩٣.

(٤) تقدم.

(٢) سقط في ب.

الأول يؤدي إلى أن تكون هذه القراءة في المعنى، كالقراءة المنسوبة للعامة في كون الشركاء مُزَيَّنِينَ للقتل، وليسوا قَاتِلِينَ. [والثاني: أن يكون الشركاء قَاتِلِينَ] ^(١)، ولكن ذلك على سبيل المجاز؛ لأنهم لما زَيَّنُوا قَتْلَهُمْ لَأَبَائِهِمْ، وكانوا سَبَباً فيه، نُسِبَ إليهم القتل مجازاً.

وقال أبو البقاء ^(٢): «ويمكن أن يقع القتل منهم حقيقة»، وفيه نظر؛ لقوله - تبارك وتعالى -: «زَيْنَ» والإنسان إنما يُزَيَّنُ له فِعْلُ نَفْسِهِ؛ كقوله - تعالى -: «أَقْنِ زَيْنَ لَمْ سَوْءِ عَلَيْهِ قَرَاهُ حَسَنًا» [فاطر: ٨] وقال غير أبي عبيد: «وقرأ أهل الشام ^(٣) كقراءة ابن عامر، إلا أنهم خَفَضُوا «الأولاد» أيضاً، وتخرجوها سهل؛ وهو أن تجعل «شركائهم» بدلاً من «أولادهم» بمعنى أنهم يُشْرِكُونَهُمْ في النسب، والمال، وغير ذلك».

قال الزجاج: «وقد رويت «شركائهم» بالياء في بغض المصاحف، ولكن لا يجوز إلا على أن يكون «شركاؤهم» من نعت الأولاد؛ لأن أولادهم شركاؤهم في أموالهم».

وقال الفراء ^(٤) بعد أن ذكر قراءة العامة وهي «زَيْنَ» مبنياً للمفاعل، «شركاؤهم» مرفوعاً على أنه فاعل - «وقراءة «زَيْنَ» مبنياً للمفعول، «شركاؤهم» رفعا على ما تقدم من أنه بإضمار فعل، وفي مضعف أهل الشام «شركائهم» بالياء، فإن تكن مثبتة عن الأولين، فينبغي أن تقرأ «زَيْنَ» ويكون الشركاء هم الأولاد؛ لأنهم منهم في النسب والميراث. وإن كانوا يقرءون: «زَيْنَ» - يعني يفتح الزاي - فلست أعرف جهتها إلا أن يكونوا فيها آخِلِينَ بِلُغَةِ قَوْمٍ يَقُولُونَ: أَثْنَيْهَا عَشَائَانَا، ويقولون في تشنية حمراء: حَمَرَايَان، فهذا وجه أن يكونوا أَرَادُوا زَيْنَ لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم، يعني بياء مضمومة؛ لأن «شركاؤهم» فاعل كما مر في قراءة العامة.

قال: «وإن شئت جعلت «زَيْنَ» فعلاً إذا فتحت لا يلبس، ثم تخفص الشركاء باتباع الأولاد».

قال أبو شامة: «يعني تقدير الكلام: «زَيْنَ مُزَيَّنَ» فقد اتجه «شركائهم» بالجر أن يكون نعتاً للأولاد، سواء قرئ «زَيْنَ» بالفتح أو بالضم».

وقرأت فِرْقَةٌ ^(٥) من أهل الشام - ورويت عن ابن عامر أيضاً - «زَيْنَ» بكسر الزاي بعدها ياء ساكنة؛ على أنه فعل ماضٍ مبني للمجهول على حَدِّ قِيلَ وبيع.

وقيل: مرفوع على ما لم يُسَمَّ فاعله، و «أولادهم» بالنصب، و «شركائهم» بالخفض، والتوجيه واضح مما تقدم، فهي [و] القراءة الأولى سواء، غاية ما في الباب:

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: الإملاء ١/ ٢٦٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن ١/ ٣٥٧.

(٣) ينظر: الدر المصون ٣/ ١٩٤.

(٥) ينظر: الدر المصون ٣/ ١٩٤.

أَنَّهُ أَخَذَ مِنْ زَانِ الثَّلَاثِي، وَبَنِي لِلْمَفْعُولِ، فَأَعْلَلَ بِمَا قَدْ عَرَفْتُهُ فِي أَوَّلِ الْبَقَرَةِ^(١).
واللام من قوله «لِكثِيرٍ مِنَ الْمَشْرِكِينَ» متعلّقة بـ «زَيْنَ»، وكذلك اللّام في قوله: «لِيُزِدُوهُمْ».
فإن قيل: كيف تُعْلَقُ حرفي جر بلفظ واحد وبمعنى واحد بعامل واحد، من غير بدليّة ولا عطف؟.

فالجواب: أن مَعْنَاهُمَا مُخْتَلِفٌ؛ فَإِنِ الْأَوَّلَى لِلتَّعْدِيدِ وَالثَّانِيَةُ لِلْعِلَّةِ.
قال الزمخشري: «إن كان التّزيين من الشّياطين، فهي على حقيقة التّعليل، وإن كان من السّدنة، فهي للضّرورة» يعني: أن الشّيطان يَفْعَلُ التّزيين وعرَضُهُ بذلك الإزداء، فالتعليل فيه واضح، وأمّا السّدنة فإنهم لم يُزَيِّنُوا لَهُمْ ذَلِكَ، وعرَضَهُمْ إَهْلَاكَهُمْ، ولكن لما كان مَالُ خَالِهِمْ إِلَى الإزداء، أتى باللّام الدّالة على العاقبة والمآل.

فصل في بيان ما كان عليه أهل الجاهلية

كان أهل الجَاهِلِيَّةِ^(٢) يَذْفِقُونَ بَنَاتَهُمْ أَخْيَاءَ خَوْفًا مِنَ الْفَقْرِ وَالتَّزْوِيجِ، وَاخْتَلَفُوا فِي الْمِرَادِ بِالشُّرَكَاءِ.

فقال مجاهد: شُرَكَائُهُمْ شَيَاطِينُهُمْ أَمْرُوهُمْ بِأَنْ يَقْتُلُوا أَوْلَادَهُمْ خَشْيَةَ الْغَيْلَةِ، وَسُمِّيَتِ الشَّيَاطِينُ شُرَكَاءَ؛ لِأَنَّهُمْ اتَّخَذُوهَا شُرَكَاءَ لِقَوْلِهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -: ﴿إِنَّ شُرَكَاءَكُمْ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٢٢].

وقال الكلبي: الشركاء سَدَنَةُ آلِهَتِهِمْ وَخُدَمَاهُمْ، وَهُمْ الَّذِينَ كَانُوا يُزَيِّنُونَ لِلْكَفَّارِ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ، وَكَانَ الرَّجُلُ يَقُومُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَيَحْلِفُ بِاللَّهِ إِنْ وَلَدَ لَهُ كَذًا غُلَامًا لَيَنْحَرَنَّهُ أَحَدَهُمْ، كَمَا حَلَفَ عَبْدُ الْمُطَّلَبِ عَلَى ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ، وَسُمِّيَتِ السّدنة شُرَكَاءَ كَمَا سُمِّيَتِ الشَّيَاطِينُ شُرَكَاءَ^(٣) فِي قَوْلِ مُجَاهِدٍ، وَقَوْلِهِ «لِيُزِدُوهُمْ» الإزداء فِي لُغَةٍ^(٤) الْقُرْآنُ الْإِهْلَاكُ ﴿إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينَ﴾ [الصافات: ٥٦].

قال ابن عباس: «لِيُزِدُوهُمْ فِي الثَّارِ»^(٥) وَاللّامُ هَهُنَا لَامُ الْعَاقِبَةِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿فَالنَّفْطَةُ مَالٌ وَرَعْوَةٌ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

«وَلْيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ» أَي: يَخْلِطُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ.

قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: لِيُدْخِلُوا عَلَيْهِمُ الشُّكَّ فِي دِينِهِمْ، وَكَانُوا عَلَى دِينِ إِسْمَاعِيلَ فَرَجَعُوا عَنْهُ بِلِبْسِ الشَّيَاطِينِ.

قوله: «وَلْيَلْبِسُوا» عطف على «لِيُزِدُوا» علل التّزيين بشيئين:

(٢) ينظر: الرازي ١٣/١٦٩.

(١) الآية: ١١.

(٣) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٨٩/٣) وعزاه لعبد بن حميد وابن أبي شيبه وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

(٥) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٦٩/١٣) عن ابن عباس.

(٤) ينظر: الرازي ١٣/١٦٩.

بالإرداء وبالتخليط وإذْخَالَ الشُّبْهَةَ عَلَيْهِمْ فِي دِينِهِمْ.
والجمهور على «وليلبسوا» بكسر الباء مِنْ لَبَسْتُ عَلَيْهِ الْأَمْرَ أَلْبَسَهُ، بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع؛ إذا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ فِيهِ الشُّبْهَةَ وَخَلَطْتَهُ فِيهِ.

وقد تقدّم بيانه في قوله: ﴿وَلَلْبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلِيثُونَ﴾ [الأنعام: ١٩]. وقرأ النخعي^(١): «وليلبسوا» بفتح الباء ف قيل: هي لغة في المعنى المذكور، تقول: «لَبَسْتُ عَلَيْهِ الْأَمْرَ بفتح الباء وكسرها أَلْبَسَهُ وَأَلْبَسَهُ». والصحيح أن لَبَسَ بالكسر بمعنى لَبَسَ الثِيَابَ، وبالفَتْح بمعنى الْخَلْطِ، فالصحيح أنه استعار اللباس لشدة المخالطة الحاصلة بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ التَّخْلِيطِ؛ حتى كأنهم لَبَسُوا كَالثِيَابِ، وصارت مُحِيطَةٌ بِهِمْ.

قوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ والضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ لِلْكَثِيرِ وَالْمَنْصُوبُ لِلْقَتْلِ لِلتَّصْرِيحِ بِهِ، ولأنَّ الْمَسْئُوقَ لِلْحَدِيثِ عَنْهُ.

وقيل: الْمَرْفُوعُ لِلشُّرَكَاءِ وَالْمَنْصُوبُ لِلتَّزْيِينِ.
وقيل: الْمَنْصُوبُ لِلنِّسِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْفِعْلِ قَبْلَهُ وَهُوَ بَعِيدٌ.
وقال الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢): «لَمَّا فَعَلَ الْمُشْرِكُونَ مَا زَيَّنَ لَهُمْ مِنَ الْقَتْلِ، أَوْ لَمَّا فَعَلَ الشَّيَاطِينُ أَوْ السَّدَنَةُ التَّزْيِينَ أَوْ الْإِزْدَاءُ أَوْ اللَّبْسُ، أَوْ جَمِيعُ ذَلِكَ إِنْ جَعَلْتَ الضَّمِيرَ جَارِيًا مَجْرَى اسْمِ الْإِشَارَةِ».

قوله: «فَذَرْنَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ» تقدّم نظيره^(٣).

فصل في المراد من الآية

المعنى: ولو شاء الله لعصمهم حتى ما فَعَلُوا ذَلِكَ مِنْ تَحْرِيمِ الْحَزْثِ وَالْأَنْعَامِ، وَقَتْلِ الْأَوْلَادِ فَذَرَهُمْ يَا مُحَمَّدُ وَمَا يَفْتَرُونَ يَخْتَلِفُونَ فِي الْكَذِبِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَهُم بِالْمِرْصَادِ.
قال أهل السنة^(٤): وهذا يدلُّ على أن كُلَّ مَا فَعَلَهُ الْمُشْرِكُونَ - فهو بِمِثْلَةِ اللَّهِ - تبارك وتعالى -.

وقالت المعتزلة: إنه مَحْمُولٌ عَلَى مِثْلَةِ الْإِلْجَاءِ^(٥) كَمَا سَبَقَ.

قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرَّتْ جِجَرٌ لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ بِرَعْمِهِمْ وَأَنْعَمُ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَمُ لَا يَذْكُرُونَ أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا افْتِرَاءً عَلَيْهِ سِجْرُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ (١٣٨)

وهذا نوع ثالث من أحكامهم الفاسدة، وهو أَنَّهُمْ قَسَمُوا أَنْعَامَهُمْ أَفْسَامًا.

(١) ينظر: الدر المصون ٣/ ١٩٤ البحر المحيط ٤/ ٢٣٣، المحرر الوجيز ٢/ ٣٥٠.

(٢) ينظر: الكشاف ٢/ ٧٠. (٣) الآية: ١١٢ الأنعام.

(٤) ينظر: الرازي ١٣/ ١٦٩. (٥) ينظر: المصدر السابق.

فأولها: قولهم: هذه أنعام وحزت حنجر «لا يَطْعُمَهَا».

قرأ الجمهور^(١) «أنعام» بصيغة الجمع وأبان بن عثمان «نعم» بالافراد، وهو قريب لأن اسم الجنس يقوم مقام الجمع، وقرأ الجمهور^(٢): «حنجر» بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم.

وقرأ الحسن وقتادة والأعرج: بضم الحاء وسكون الجيم.

ونقل عن الحسن وقتادة أيضاً: فتح الحاء وسكون الجيم، ونقل عن أبان بن عثمان: ضم الحاء والجيم معاً.

وقال هارون: كان الحسن يضم الحاء من «حنجر» حيث وقع في القرآن إلا موضعاً واحداً [وهو]: «وَحَجَرًا تَحْجُرًا» [الفرقان: ٥٣].

والحاصل: أن هذه المادة تدل على المنع والحصر؛ ومنه: فلان في حنجر القاضي أي: في منعه، وفي حنجري، أي: ما يمنع من الثوب أن ينقلبت منه شيء، وقد تقدم تحقيق ذلك في النساء.

فقوله: «وَحَزَتْ حَنَجْرٌ» أي: ممنوع ف «فعل» بمعنى مفعول؛ كالذئب والنطح بمعنى مذبوح ومنطوح.

فإن قيل: قد تقدم شيان: وهما أنعام وحزت، وجيء بالصفة مفردة.

فالجواب: أنه في الأصل مضدر، والمصدر يُذكر ويُؤخذ مطلقاً.

قال الزمخشري^(٣): «ويستوي في الوصف به المذكر والمؤنث والواحد والجمع؛ لأن حكمه حكم الأسماء غير الصفات» يعني بكونه حكمه حكم الأسماء: أنه في الأصل مضدر لا صفة، فالاسم هنا يراد به المضدر^(٤)، وهو مُقَابِلُ الصفة.

وأما بقية القراءات: فقال أبو البقاء^(٥): «إنها لغات في الكلمة»، وفسر معناها بالمتنوع.

قال شهاب الدين^(٦): ويجوز أن يكون المضموم الحاء والجيم مضدراً، وقد جاء من المصادر الثلاثي ما هو عل وزن «فعل» بضم الفاء والعين، نحو: حُلْم، ويجوز أن يكون جمع «حنجر» بفتح الحاء وسكون الجيم، و «فعل» قد جاء قليلاً جمعاً «لفعل» نحو: سَفَف وسُقْف، ورَهْن ورُهْن، وأن يكون جمعاً لـ «فعل» بكسر الفاء، و «فعل» أيضاً قد جاء جمعاً «لفعل» بكسر الفاء وسكون العين، نحو: حِذَج وحُدَج، وأما حنجر

(١) ينظر: الدر المصون ١٩٥/٣، البحر المحيط ٢٣٣/٤.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٩٥/٣، البحر المحيط ٢٣٣/٤.

(٣) ينظر: الكشاف ٧١/٢. (٤) في ب: العدد.

(٥) ينظر: الإملاء ٢٦٢/١. (٦) ينظر: الدر المصون ١٩٥/٣.

بضمّ الحاء وسكون الجيم: فهو مخفّف من المضمومة، فيجوز أن يكون مصدراً وأن يكون جمعاً لحجر أو حجر.

وقرأ أبي بن كعب^(١)، وعبد الله بن العباس، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن الزبير، وعكرمة، وعمرو بن دينار، والأعمش: جرح بكسر الحاء وراء ساكنة مقدّمة على الجيم، وفيها تأويلان:

أحدهما: أنّها من مادة الحرج وهو التضييق.

قال أبو البقاء^(٢): وأصله «جرح» بفتح الحاء وكسر الراء، ولكنه خُفّف ونُقِل؛ مثل فخذ في فخذ.

قال شهاب الدين^(٣): ولا حاجة إلى ادّعاء ذلك، بل هذا جاء بطريق الأصالة على وزن فعل.

والثاني: أنه مقلوب من حجر، قدّمت لام الكلمة على عينها، ووزنه «فعل»؛ كقولهم: ناء في نأى، ومعيق في عَمِيق، والقلب قليل في لسانهم، وقد قدّمت منه جملة في المائدة عند قوله - تبارك وتعالى -: ﴿أَشْيَاءَ﴾ [المائدة: ١٠١].

قوله: «لا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَأَ» هذه الجملة في محل رفع نعتاً لـ «أنعام» وصفوه بوصفّين:

أحدهما: أنه حَجَرٌ.

والثاني: أنه لا يأكله إلا من نشأوا، وهم الرجال دون النساء، أو سدنة الأضنام.

قال مجاهد - رضي الله عنه -: يعني بالأنعام: البحيرة والسائبة والوصيلة والحامي، لا يَطْعَمُهَا ولا يأكلها إلا الرجال دون النساء.

وقال غيره: الأنعام ما جعلوها لله ولآلهتهم على ما تقدم [«وَمَنْ نَشَأَ» فاعل بـ «يَطْعَمُهَا» وهو استثناء مفرغ، و «بزعمهم»: حال كما تقدّم^(٤) في نظيره.

قوله: «وَأَنْعَامٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا» وهي البحائر والسوائب والحوامي، وهذا هو القسم الثاني وقد تقدّم في المائدة، والقسم الثالث: أنعام لا يذكرون اسم الله عليها بالذبح، وإنما يذكرون عليها أسماء الأضنام.

وقيل: لا يحجّون عليها، ولا يلبّون على ظهورها، ولا يزكّونها لفعل الخير؛ لأنه لما جرت العادة بذكر اسم الله على فعل الخير، عبر بذكر الله عن فعل الخير.

قوله: «أَفْتِرَاءً» فيه أربعة أوجه:

(١) ينظر: الدر المصون ٣/١٩٥.

(٢) ينظر: الدر المصون ٣/١٩٦.

(٣) ينظر: الإملاء ١/٢٦٢.

(٤) سقط في أ.

أحدها - وهو مذهب سيبويه^(١) -: أنه مَفْعُول من أَجْلِه، أي: قالوا ما تقدّم لأجل الافتراء على الباري - تبارك وتعالى - أي: يزعمون أن الله أمرهم به افتراء عليه.

الثاني: مَصْدَر على غير الصّدر؛ لأن قولهم المخكي عنهم افتراء، فهو تَظْيِير «قَعَد القُرْفَصَاء» وهو قول الرّجّاج^(٢).

الثالث: أنه مصدر عامله من لَفْظِه مُقَدَّر، أي: افترّوا ذلك افتراءً.

الرابع: أنه مَصْدَر في موضع الحال، أي: قالوا ذلك حال افتراءهم، وهي تَشْبِيهِ الحال المؤكدة؛ لأن هذا القول المخصوص لا يكون قائلاً إلا مُفْتَرِياً.

وقوله «عَلَى اللَّهِ» يجوز تعلّقه بـ «افتراء» على القول الأول والرابع، وعلى الثاني والثالث بـ «قالوا» لا بـ «افتراء»؛ لأن المصدر المؤكد لا يعمَل، ويجوز أن يتعلّق بمحذوف صِفَة لـ «افتراء» وهذا جائز على كل الأقوال

قوله: «سَيَجْزِيهِمْ بِمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ» والمقصود منه الوعيد، و «الباء» في قوله: «بِمَا» سببية، و «مَا» مَصْدَرِيَّة، أو مَوْضُوفَة، أو بِمَعْنَى الَّذِي.

قوله تعالى: «وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِلَّذِينَ كُونُوا وَمَحَرَّمَ عَلَىٰ أَرْوَاحِنَا وَإِنْ يَكُن مِّيسَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ سَيَجْزِيهِمْ وَصَفَهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ» ﴿١٣٩﴾

هذا نوع رابع من قضائاهم الفاسدة.

قال ابن عباس، وقتادة والشعبي: أراد أجنّة البحائر والسوائب، فما وُلِد منها حيّاً، فهو خَالِصٌ للرجال دون النساء، وما وُلِد منها ميّتاً، أكله الرجال والنساء جميعاً^(٣).

والجمهور^(٤) على «خَالِصَة» بالتأنيث مَرْفُوعاً على أنه خَبَر «مَا» الموصولة، والتأنيث: إمّا حَمَلاً على المَعْنَى؛ لأن الذي في بُطُونِ الْأَنْعَامِ أَنْعَامٌ، ثم حمل على لَفْظِهَا في قوله: «وَمَحَرَّمَ»، وإمّا لأنّ التّأنيث للمبالغة كهو في «عَلَامَة» و «نَسَابَة» و «رَاوِيَة» و «الخاصّة» و «العامة»، وإمّا لأنّ «خَالِصَة» مَصْدَر على وَزْن «فَاعِلَة» كَالْعَاقِبَة وَالْعَافِيَة؛ وقال - تبارك وتعالى -: «بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدّارِ» [ص: ٤٦] وهذا

(١) ينظر: الكتاب ١/ ١٦٤. (٢) ينظر: معاني القرآن ٢/ ٣٢٣.

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣٥٧/٥) عن ابن عباس ومجاهد والسدي.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٩١/٣) عن ابن عباس وعزاه لابن مردويه وأبي الشيخ وابن أبي حاتم.

وذكره أيضاً (٩٠/٣) عن مجاهد بمعناه وعزاه لابن أبي شبيب وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

(٤) المحرر الوجيز ٢/ ٣٥١، الدر المصون ٣/ ١٩٦، والبحر المحيط ٤/ ٢٣٤.

الْقَوْلُ قول الفراء^(١) والأوّل لَهُ ولأبي إسحاق الرّجّاج^(٢)، والثاني للكسائي، وإذا قيل إنها مَصْدَرٌ كان ذلك على حذف مُضَافٍ، أي: دُو خُلُوصٍ، أو على المُبَالِغَةِ، أو على وقوع المصدر مَوْقع اسمِ الفاعِلِ؛ كَنَظَائِرِهِ كقول الشاعر:

٢٣٥٥ - وَكُنْتُ أَمْنِيَّتِي وَكُنْتُ خَالِصَتِي وَلَيْسَ كُلُّ امْرِئٍ بِمُؤْتَمِنٍ^(٣)

قال الكسائي: خَالِصٌ وَخَالِصَةٌ واحد، مثل وَعَظَ وَمَوْعِظَةٌ.

وهو مستفيض في لسانهم: فلان خَالِصَتِي، أي: دُو خُلُوصِي.

و «لِذُكُورِنَا» متعلّق به، ويجوز أن يتعلّق بمحذوف على أنّه وَصَف لـ «خَالِصَةٌ»، وليس بالقويّ.

وقرأ عبد الله وابن جُبَيْر، وأبو العالية والضّحّاك، وابن أبي عبّلة: «خَالِصٌ» مَرْفُوعاً على ما تقدّم من غير هاء، و «لِذُكُورِنَا» متعلّق به، أو بمَحذُوفٍ كما تقدّم، وقرأ ابن جُبَيْر، نقله عنه ابن جني^(٤): «خَالِصاً» نصباً من غير تاء، ونصبه على الحال وفي صاحبه وجهان: أظهرهما: أنه الضمير المستتر في الصلّة.

الثاني: أنه الضمير المستتر في «لِذُكُورِنَا» فإن «لِذُكُورِنَا» على هذه القراءة: خبر المبتدأ، وهذا إنّما يجوز على مذهب أبي الحسن؛ لأنه يُجِيزُ تقديم الحال على عاملها المَعْتَوِي، نحو: «زَيْدٌ مَسْتَقَرٌّ فِي الدَّارِ» والجمهور يَمْنَعُونَهُ، وقد تقدّم تحقيقه.

وقرأ^(٥) ابن عباس أيضاً، والأعرج، وقناة: «خَالِصَةً» نصباً بالتأنيث، والكلام في نصبه وتأنيثه كما تقدّم في نظيره، وخَرَجَهُ الزمخشري على أنه مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ كَالْعَاقِبَةِ.

وقرأ ابن عباس أيضاً، وأبو رزّين، وعكرمة، وأبو خنّو: «خَالِصَةً» برفع «خالص» مُضَافاً إلى ضمير «مَا»، ورفعهُ على أحد وجهين:

إما على البدل من الموصول، بدل بَغَضٍ من كُلِّ، و «لِذُكُورِنَا» خبر الموصول.

وإما على أنّه مُبْتَدَأٌ، و «لِذُكُورِنَا» خبره، والجُمْلَةُ خبر الموصول، وقد عرفت ممّا تقدّم أنه حيث قلنا: إن «خَالِصَةً» مصدر أو هي للمبالغة، فليس في الكلام حَمْلٌ على مَعْنَى ثم على لَفْظٍ، وإن قلنا: إن التّأنيث فيها لأجل تَأنيث ما في البُطُونِ، كان في الكلام الحَمْلُ على المَعْنَى أَوَّلًا [ثم على اللَّفْظِ في قوله: «مُحَرَّمٌ» ثانياً، وليس لذلك في القرآن نظير، أعني: الحَمْلُ على المَعْنَى أَوَّلًا]^(٦) ثم على اللَّفْظِ ثانياً، إلّا أن مَكْبَأَ زَعَمٍ في غير

(١) ينظر: معاني القرآن ٣٥٩/١. (٢) ينظر: معاني القرآن ٣٢٤/٢.

(٣) ينظر: روح المعاني ٣٥/٨، الدر المصون ١٩٧/٣.

(٤) ينظر: المحتسب ٢٣٢/١.

(٥) ينظر: إتحاف فضلاء البشر ١٣٥/٢، الدر المصون ١٩٦/٣.

(٦) سقط في ب.

إِغْرَابِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، له : أَنَّ لِهَذِهِ الْآيَةِ نِظَائِرَ فِذِكْرَهَا^(١) وأما في إعرابه : فلم يَذْكُرْ أَنَّ غيرَها في الْقُرْآنِ شَارَكَهَا فِي ذَلِكَ ؛ فقال في إعرابه^(٢) : «وَلِئَمَّا أَنْتَ الْخَبَرُ ؛ لِأَنَّ مَا فِي بُطُونِ الْأَنْعَامِ أَنْعَامٌ ؛ فَحَمَلَ التَّائِيثَ عَلَى الْمَعْنَى ، ثُمَّ قَالَ : «وَمُحَرَّمٌ» فَذَكَرَ حَمَلًا عَلَى لَفْظِ «مَا» ، وَهَذَا نَادِرٌ لَا نَظِيرَ لَهُ ، وَلِئَمَّا يَأْتِي فِي «مَنْ» وَ «مَا» حَمَلَ الْكَلَامَ أَوَّلًا عَلَى اللَّفْظِ ثُمَّ عَلَى الْمَعْنَى بَعْدَ ذَلِكَ ، فَاعْرِفْهُ فَإِنَّهُ قَلِيلٌ» .

وقال في غير «الإغراب» : «هذه الآية في قراءة الجماعة أَثَتْ عَلَى خِلَافِ نِظَائِرِهَا فِي الْقُرْآنِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا يُحْمَلُ عَلَى اللَّفْظِ مَرَّةً وَعَلَى الْمَعْنَى مَرَّةً ، إِنَّمَا يَبْتَدِئُ أَوَّلًا بِالْحَمْلِ عَلَى اللَّفْظِ ثُمَّ يَلِيهِ الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى ، نَحْوُ : ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة : ٦٢] [ثم قال : «فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ» هَكَذَا يَأْتِي فِي الْقُرْآنِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ ، وَهَذِهِ الْآيَةُ تَقْدِّمُ فِيهَا الْحَمْلَ عَلَى الْمَعْنَى ، فَقَالَ «خَالِصَةً» ثُمَّ حَمَلَ عَلَى اللَّفْظِ ، فَقَالَ : «وَحُرْمٌ» وَمِثْلُهُ ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ﴾ [الإسراء : ٣٨] فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ وَمِنْ تَابِعِهِ ، فَأَثَتْ عَلَى مَعْنَى «كُلِّ» لِأَنَّهَا اسْمٌ لَجَمِيعٍ مَا تَقْدِّمُ مِمَّا نَهَى عَنْهُ مِنَ الْخَطَايَا ، ثُمَّ قَالَ : «عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا» فَذَكَرَ عَلَى لَفْظِ «كُلِّ» وَكَذَلِكَ ﴿مَا تَرْكَبُونَ لَتَسَوَّرْنَا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف : ١٣ ، ١٤] جَمَعَ الظُّهُورَ حَمَلًا عَلَى مَعْنَى «مَا» [وَوَحَّدَ الْهَاءَ حَمَلًا عَلَى لَفْظِ «مَا» ، وَحُكِيَ عَنِ الْعَرَبِ : «هَذَا الْجَرَادُ قَدْ ذَهَبَ فَأَرَاخَنَا مِنْ أَنْفُسِهِ» جَمَعَ الْأَنْفُسَ]^(٣) وَوَحَّدَ الْهَاءَ وَذَكَرَهَا .

قال شهاب الدين^(٤) : أما قوله : «هكذا أتى في القرآن» فصحيح ، وأما قوله : «وكلام العرب» فليس ذلك بمُسَلَّمٍ ؛ إِذْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْبَدَايَةُ بِالْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى ثُمَّ عَلَى اللَّفْظِ ، وَإِنْ كَانَ عَكْسُهُ هُوَ الْكَثِيرُ ، وَأَمَّا مَا جَعَلَهُ نَظِيرَ هَذِهِ الْآيَةِ فِي الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى أَوَّلًا ثُمَّ عَلَى اللَّفْظِ ثَانِيًا ، فَلَيْسَ بِمُسَلَّمٍ أَيْضًا ، وَكَذَلِكَ لَا تُسَلَّمُ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مِمَّا حُمِلَ فِيهَا عَلَى الْمَعْنَى أَوَّلًا ثُمَّ عَلَى اللَّفْظِ ثَانِيًا .

وبيان ذلك : أَنَّ لِقَائِلَ أَنْ يَقُولَ : صِلَةَ «مَا» جَارَ وَمَجْرُورٌ وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِمُحْذُوفٍ ، فَتَقْدَرُهُ مُسْتَنَدًا لِضَمِيرٍ مَذْكُورٍ ، أَيْ : مَا اسْتَقَرَّ فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ ، وَيَبْعَدُ تَقْدِيرُهُ بِاسْتَقَرَّتْ ، إِذَا عُرِفَ هَذَا ، فَيَكُونُ قَدْ حُمِلَ أَوَّلًا عَلَى اللَّفْظِ فِي الصِّلَةِ الْمَقْدَّرَةِ ثُمَّ عَلَى الْمَعْنَى ثَانِيًا ، وَأَمَّا «كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ» فَبَدَأَ فِيهِ أَيْضًا بِالْحَمْلِ عَلَى اللَّفْظِ فِي قَوْلِهِ : «كَانَ» فَإِنَّهُ ذَكَرَ ضَمِيرَهُ الْمُسْتَتِرَ فِي «كَانَ» ، ثُمَّ حَمَلَ عَلَى الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ : «سَيِّئُهُ» فَأَثَتْ ، وَكَذَلِكَ ﴿لَتَسَوَّرْنَا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف : ١٣] فَإِنْ قَبْلَهُ «مَا تَرْكَبُونَ» وَالتَّقْدِيرُ : مَا تَرْكَبُونَهُ ، فَحَمَلَ الْعَائِدَ الْمُحْذُوفَ عَلَى اللَّفْظِ أَوَّلًا ثُمَّ حُمِلَ عَلَى الْمَعْنَى ثَانِيًا ، وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ : «هَذَا الْجَرَادُ قَدْ ذَهَبَ» حَمَلَ عَلَى اللَّفْظِ فَأَفْرَدَ الضَّمِيرَ فِي «ذَهَبَ» ثُمَّ حَمَلَ عَلَى الْمَعْنَى

(١) ينظر : إعراب القرآن ١/ ٢٩٢ .

(٢) سقط في ب .

(٢) ينظر : المصدر السابق .

(٤) ينظر : الدر المنصون ٣/ ١٩٧ .

ثانياً، فجمع في قوله: «أَنْفُسِهِ» وفي هذه المواضع يكون قد حَمَلَ فيها أولاً على اللَّفْظِ، ثم على الْمَعْنَى ثم على اللَّفْظِ، وَكُنْتُ قد قَدَّمْتُ أن في الْقُرْآن من ذلك أيضاً ثلاثة مواضع: آية المائدة: ﴿وَعَبْدَ اللَّطْفُوتِ﴾ [المائدة: ٦٠]، ولقمان: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ [لقمان: ٦]، والطلاق: ﴿وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ﴾ [الطلاق: ١١].

قوله: «وإن يكن مِثَّةً» قرأ^(١) ابن كثير: «يَكُنْ» بياء الغيبة «مِثَّةً» رفعاً، وابن عامر: «تَكُنْ» بقاء التانيث، «مِثَّةً» رفعاً، وعاصم في رواية أبي بكر «تَكُنْ» بقاء التانيث، «مِثَّةً» نصباً، والباقون «تكن» كابن كثير «مِثَّةً» كأبي بكر والتذكير والتانيث واضحان؛ لأن المِثَّة تانيث مجازي؛ لأنها تقع على الذكر والأنثى من الحيوان، فَمَنْ أَنْتُ فباغتيال اللَّفْظِ، ومن دَكَّر فباغتيال المعنى، هذا عند من يرفع «مِثَّةً» بـ «تَكُنْ» أمّا من ينصبها، فإنه يسند الفعل حينئذٍ إلى ضمير فيذكر باغتيال لَفْظِ «مَا» في قوله: «مَا فِي بَطُونٍ» ويؤنث باغتيال مَعْنَاهَا، ومن نصب «مِثَّةً» فعلى خبر «كان» التاقصة، ومن رفع فيُحْتَمَل وجهين:

أحدهما: أن تكون التامة، وهذا هو الظاهر، أي: وإن وُجِدَ مِثَّةٌ أو حَدَثَتْ، وإن تكون الناقصة وحينئذٍ يكون خَبَرُهَا مَحْذُوفاً، أي: وإن تَكُنْ هُنَاكَ أو فِي الْبُطُونِ مِثَّةٌ وهذا رأي الأخفش، فيكون تقدير قراءة ابن كثير: وإن يَحْدُثْ حيوانٌ مِثَّةً، أو وإن يَكُنْ فِي الْبُطُونِ مِثَّةٌ على حَسَبِ التقديرين تماماً ونقصاناً، وتقدير قراءة ابن عامر كتقدير قراءته، إلا أنه أَنْتُ الْفِعْلُ باغتيال لفظ مَرْفُوعه، وتقدير قراءة أبي بكر: وإن تَكُنْ الْأَنْعَامُ أو الْأَجِنَّةُ مِثَّةً، فَأَنْتَ حَمَلًا على الْمَعْنَى، وقراءة الباقيين كتقدير قراءته، إلا أَنَّهُمْ ذَكَرُوا باعْتِبَارَ اللَّفْظِ.

قال أبو عمرو بن العلاء: وَيُقَوِّي هذه القراءة - يعني قراءة التذكير والنصب - قوله: «فَهُمْ فِيهِ» ولم يَثَلْ: «فِيهِ» ورَدَّ هذا على أبي عمرو: بَأَنَّ الْمِثَّةَ لِكُلِّ مِثٍّ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، فكَانَهُ قِيلَ: وإن يَكُنْ مِثًّا فَهَم فِيهِ، يعني: فَلَمْ يَصِرْ لَهُ فِي تَذْكِيرِ الضَّمِيرِ فِي «فِيهِ» حُجَّةٌ.

ونقل الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢) قراءة ابن عامر عن أهل مكة، فقال: «قَرَأَ أَهْلُ مَكَّةَ «وإن تَكُنْ مِثَّةً» بِالتَّانِيثِ وَالرَّفْعِ»، فإن عني بأهل مكة ابن كثير - ولا أظنه عَنَاءً - فليس كذلك، وإن عني غيره، فَيَجُوزُ على أنه يُجَوِّزُ أن يكون ابن كثير قرأ بالتانيث أيضاً لكن لم يَشْتَهَرْ عنه اشتهار التذكير.

وقرأ يزيد^(٣) «مِثَّةً» بِالتَّشْدِيدِ، وقرأ^(٤) عبد الله: «فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ» قال شهاب الدين^(٥): وَأَظُنُّهَا تَفْسِيرٌ لَا قِرَاءَةَ، لِمَخَالَفَتِهَا السَّوَادَ، وَقَوْلُهُ: «وَهُمْ فِيهِ» أَي: أَنَّ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ فِيهِ شُرَكَاءَ.

(١) ينظر: الحجة لأبي زرعة ٢٧٤/٢ النشر ٢٦٦/٢ إتحاف فضلاء البشر ٣٥/٢ الحجة لابن خالويه ٢٥١ المشكل ٢٧٣/١ السبعة ٢٧٠ الزواج ٣٢٤/٢، الأخفش ٥٠٥/٢.

(٢) ينظر: الكشف ٧٢/٢. (٣) ينظر: مصادر القراءات المواضع السابقة.

(٤) ينظر: الدر المصون ١٩٨/٣، المحرر الوجيز ٣٥٢/٢، والبحر المحيط ٢٣٥/٤.

(٥) ينظر: الدر المصون ١٩٨/٣.

قوله: «سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ» أي: بوصفهم أو على وَصْفِهِم بالكذب على الله سبحانه وتعالى. إنه حَكِيم عَلِيم.

قوله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ (١٤٠)

هذا جواب قسم مَحْذُوف وقرأ ابن كثير^(١) وابن عامر، وهي قراءة الحسن وأبي عبد الرحمن: «قَتَلُوا» بالتشديد؛ مَبَالِغَةً وتكثيراً، والباقون^(٢) بالتخفيف.

و «سَفَهًا» نصب على الحال، أي: ذوي سَفَهٍ أو على المَفْعُول من أَجْلِهِ، وفيه بُغْذٌ؛ لأنه ليس عِلَّةً بَاعِثَةً أو عَلَى أنه مصدر لِفَعْلٍ مَقْدَرٌ، أي: سَفَهُوا سَفَهًا أو على أنه مُضَدَّرٌ على غير الصُّدْر؛ لأن هذا القتل سَفَهٌ.

وقرأ^(٣) اليماني «سَفَهَاء» على الجَمْع، وهي حال وهذه تقوِّي كون قراءة العامة مُضَدَّرًا في موضع الحال، حيث صرح بها، و «بِغَيْرِ عِلْمٍ»: إما حال أيضاً وإما صِفَةٌ لـ «سَفَهًا» وليس بِذَلِكَ.

فصل في إلزام الكفار الخسران

واعلم أنه - تبارك وتعالى - ذكر فيما تقدَّم قَتْلَهُمْ أولادهم وتحريمهم ما رَزَقَهُم الله، ثم إنه - تبارك وتعالى - جمع هَذَيْنِ الأمرَيْنِ في هذه الآية الكريمة، وبيَّن ما لَزِمَهُم على هذا الحكم وهو الخُسْرَانُ والسَّفَاهَةُ وعدم العلم، وتَحْرِيم ما رَزَقَهُم الله والافتراء على الله، والضلال وعدم الاهتداء، فهذه أمور سَبْعَةٌ وكل واحد منها سَبَبٌ تامٌّ في حصول الذَّمِّ، أما الخُسْرَانُ: فلأن الولد نِعْمَةٌ عَظِيمَةٌ على العَبْد من الله، فمن سَعَى في إِبْطَالِهِ، فقد خَسِرَ خُسْرَانًا عَظِيمًا، لا سِيَّما يستحق على ذلك الإِبْطَال الذَّمَّ العَظِيم في الدُّنْيَا والعِقَاب في الآخرة، أما الذم في الدنيا: فلأن النَّاسَ يَقُولُونَ: قَتَلَ وَلَدَهُ خوفاً من أن يأكل طعامه، وليس في الدُّنْيَا ذَمٌّ أَشَدَّ منه.

وأما العِقَاب في الآخرة: فلأن قرابة الولادة أعظم مُوجِبَاتِ المحبَّة، فمع حُصُولِهَا إذا أقدم على إلحاق أعظم المَصَارِّ به، كان ذلك أعظم أنواع الذُّنُوب، فكان مُوجِباً لأعظم أنواع العقاب.

وأما السَّفَاهَةُ: فهي عِبَارَةٌ عن الخِفَّةِ المذمومة؛ وذلك لأن قَتْلَ الولد إنما يكون

(١) ينظر: إتحاف فضلاء البشر ٣/٣٩، السبعة ٢٧١ النشر ٢/٢٦٦. الحجة لأبي زرعة ٢٧٥ إعراب القراءات ١/١٧٢.

(٢) ينظر: الدر المصون ٣/١٩٩، المحرر الوجيز ٢/٣٥٣.

(٣) ينظر: الدر المصون ٣/١٩٩، والبحر المحيط ٤/٢٣٥.

لِلْخَوْفِ مِنَ الْفَقْرِ، والفقر وإن كان ضرراً إلا أن القتل أعظم منه، وأيضاً فهذا القتل ناجز وذلك الفقر مؤهوم، فالتزام أعظم المضار على سبيل القطع حذراً من ضرر مؤهوم لا شك أنه سفاهة.

وأما قوله: «يَغَيِّرِ عِلْمٌ» فالمقصود أن هذه السفاهة إنما تولدت من عدم العلم، ولا شك أن الجهل أعظم المنكرات والقبائح.

وأما تحريم ما رزقهم الله: فهو من أعظم أنواع الحماقة؛ لأنه يتبعه أعظم أنواع العذاب.

وأما الافتراء على الله: فلا شك أن الجزأة على الله، والافتراء عليه أعظم الذنوب وأكبر الكبائر.

وأما الضلال: فهو عبارة عن الضلال عن الرشد في مصالح الدين ومنافع الدنيا.

وأما قوله: «وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ» فالفائدة فيه أنه قد يفضل الإنسان عن الحق، إلا أنه يعود إلى الاهتداء، فبين - تبارك وتعالى - أنهم قد ضلوا ولم يحصل لهم الاهتداء قط، وهذا نهاية المبالغة في الذم^(١).

فصل في نزول الآية

قال المفسرون: نزلت هذه الآية في ربيعة ومضر وبغض من العرب وغيرهم، كانوا يذفئون البنات أخياء مخافة السبي والفقر، وكان بنو كنانة لا يفعلون ذلك وحرّموا ما رزقهم الله يعني بالبحيرة والسائبة والوصيلة والحامي افتراء على الله، حيث قالوا: إن الله أمرهم بهذا ﴿قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾.

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكْلُهُمْ وَالزُّيُوتَ وَالرُّمَانَ مُمْتَشِكِينَ وَغَيْرَ مُمْتَشِكِينَ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّكُمْ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (١٤١).

اعلم أنه - تعالى - لما جعل مدار هذا الكتاب الشريف على تقرير التوحيد والنبوة والمعاد، وإثبات القضاء والقدر، وإنه - تبارك وتعالى - بالغ في تقرير هذه الأصول، ثم شرح أحوال السعداء والأشقياء وانتقل إلى تهجين طريقة منكري البعث، ونبه على ضعف عقولهم، وتنفير الناس عن الالتفات إلى قولهم والاعتزاء بشبهاتهم، عاد بعدها إلى المقصود الأصلي، وهو إقامة الدلائل على تقرير التوحيد، فقال - تعالى -: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ﴾ وهذا الدليل قد سبق في هذه السورة، وهو قوله - تعالى -: ﴿وَهُوَ

الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ ثَبَاتٌ كُلٌّ شَيْءٍ ﴿٦٩﴾ [الأنعام: ٦٩] فالآية المتقدمة ذكر فيها خمسة أنواع: وهي الزُّرْع، والنخل، وجنَّات من أعْنَاب، والزيتون والرُّمَّان، وذكر في هذه الآية الكريمة [هذه الخمسة وقال: «مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ» وهنا «مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ» وذكر في الآية المتقدمة: «انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ» وذكر في هذه الآية: «كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ» فأذن في الانتفاع بها، وأمر بصرف جزءٍ منها إلى الفقراء، فالذي حصل به الامتياز بين الآيتين: أن هناك أمر بالاستدلال بها على الصانع الحكيم وههنا أذن في الانتفاع بها، وذلك تنبيه على أن الأمر بالاستدلال بها على الصانع الحكيم مقدَّم على الإذن في الانتفاع؛ لأن الاستدلال على الصانع يَحْضُلُ به سعادة أبدية، والانتفاع يَحْضُلُ به سعادة جُسمانيَّة سريعة الانقضاء والأول أولى بالتقديم.

وقال القرطبي^(١): ووجه اتِّصَال هذا بما قَبْلَهُ: أن الكُفَّار لما افْتَرَوْا على الله الكذب، وأشركوا معه وحلَّلُوا أو حرَّمُوا، دَلَّهم على وخدانيَّته بأنه خَالِقُ الأشياء، وأنه جَعَلَ هذه الأشياء أَرْزَاقاً لَهُمْ.

قوله: «أَنْشَأَ جَنَّاتٍ» أي: خَلَقَهَا، يقال: نَشَأَ الشَّيْءُ يَنْشَأُ نَشْأً وَنَشَاءً، إذا ظَهِرَ وارتفع، والله يُنْشِئُهُ إِنْشَاءً، أي: يُظْهِرُهُ ويرفعه.

وقوله: «مَعْرُوشَاتٍ» يقال: عَرَّشْتُ الْكَرَمَ أَغْرَشْتُهُ عَرْشاً وَعَرَّشْتُهُ تَعْرِشاً إذا عطفت العيدان التي تُشَالُ عليها قُضْبَانِ الْكَرَمِ، والواحدُ عَرْشٌ، والجمع عُروشٌ، ويُقَالُ: عَرِيشٌ وجمعه عُروشٌ، واعتُشِرَ الْعِشْبُ الْعَرِيشُ اغْتَرِشاً، وفيه أقوال:

أحدها: قال الضَّحَّاك: إن الْمَعْرُوشَاتِ وَغَيْرَ الْمَعْرُوشَاتِ كلاهما الْكَرَمُ^(٢)؛ فإن بَعْضَ الْأَعْنَابِ يُعْرَشُ وَبَعْضُهَا لَا يُعْرَشُ، بل يَنْتَقِي على وَجْهِ الْأَرْضِ مُنْبَسِطاً.

وثانيها: الْمَعْرُوشَاتِ: الْعِشْبُ التي يجعل لها عُروشٌ، وغير المعروشات: كُلُّ ما يَنْبُتُ مُنْبَسِطاً على وَجْهِ الْأَرْضِ؛ مثل الْقَرْعِ وَالْبَطِيخِ^(٣).

وثالثها: قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: الْمَعْرُوشَاتِ: ما يُخْتَاَجُ أن يَتَّخَذَ لَهُ عَرِيشٌ يَحْمِلُ عَلَيْهِ؛ مثل الْكَرَمِ وَالْبَطِيخِ وَالْقَرْعِ وَغَيْرِهَا، وغير الْمَعْرُوشِ: هو الْقَائِمُ على سَاقِهِ كَالنَّخْلِ وَالزَّرْعِ^(٤).

ورابعها: الْمَعْرُوشَاتِ: ما يَخْضُلُ في الْبَسَاتِينِ وَالْعِمْرَانَاتِ مما يَغْرُسُهُ النَّاسُ، وغير المعروشات: مما أُثْبِتَهُ اللَّهُ - تبارك وتعالى - وجني في الْبَرَارِي وَالْجِبَالِ.

(١) ينظر: تفسير القرطبي ٦٥/٧.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٧٣/١٣) عن ابن عباس.

(٤) ينظر: الرازي ١٧٣/١٣.

فصل في معنى الزرع والنخل

والزَّرع والنَّخل؛ فسر ابن عباس - رضي الله عنهما - الزَّرع ههنا: لجميع الخبُوب التي تَفْتَات^(١)، أي: وأنشأ الزَّرع، وأفردا بالذكر وهما داخلان في الثَّبات؛ لما فيهما من القُضَيْلَة على ما تقدّم بيانه في البقرة عند قوله - تعالى -: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ٩٨].

قوله - تعالى -: ﴿مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ﴾: منصوب على الحال وفيها قولان:

أحدهما: أنها حال مُقدَّرة؛ لأن النَّخل والزرع وَقت خروجهما لا أَكلَ فيهما؛ حتى يقال فيه: مُتَّفِقٌ أو مُخْتَلِفٌ؛ فهو كقوله - تبارك وتعالى -: ﴿فَادْخُلُوهَا خَلِيدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]، وكقولهم: «مررت برجلٍ معه صَفَرٌ صَائِدًا به غداً» أي: مُقدِّراً الاصطياد به.

والثاني: أنها حال مُقَارِنَة، وذلك على حَذَفِ مُضَافٍ، أي: وثمر النَّخل وَحَبُّ الزَّرع، و «أَكْلُهُ» مَرْفُوعٌ بِـ «مُخْتَلِفًا» [لأنه اسم فاعل، وشروط الإعمال مَوْجُودَة، والأكل: الشَّيْءُ الْمَأْكُول، وقد تقدّم أنه يُقرأ بضَمِّ الكافِ وسُكُونِهَا، ومضى تحقيقه في البقرة: [٢٦٥]، والضَّمِيرُ في «أَكْلُهُ» الظاهر أَنَّهُ يَعُودُ عَلَى الزَّرعِ فقط:

إِما لأنَّه حَذَفَ حالاً مِنَ النَّخلِ؛ لدلالة هذه عَلَيْهِ، تقديره: والنَّخلُ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ، والزَّرعُ مُخْتَلِفًا^(٢) أَكْلَهُ.

وإِما لأنَّ الزَّرعَ هو الظَّاهرُ فِيهِ الاختِلَافُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَأْكُولِ مِنْهُ؛ كَالْقَمْحِ وَالشَّعِيرِ وَالْفُولِ وَالْحِمَصِ وَالْعَدَسِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وقيل: إنها تعود عليهما.

قال الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣): والضَّمِيرُ لِلنَّخلِ والزَّرعِ داخل في حُكْمِهِ؛ لكونه مَعْطُوفاً عَلَيْهِ.

وقال أبو حَيَّان^(٤): وليس بِجَيِّدٍ؛ لأنَّ الْعَطْفَ بِالرَّوَاوِ، وَلَا يَجُوزُ إِفْرَادُ ضَمِيرِ الْمُتَعَاظِفِينَ.

وقال الحَوْفِيُّ: «والهَاءُ فِي «أَكْلُهُ» عَائِدَةٌ عَلَى ذِكْرِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْمُنْشَأَتِ». وعلى هذا الذي ذكره الحوفي: لا تَخْتَصُّ الْحَالُ بِالنَّخلِ وَالزَّرعِ، بَلْ يَكُونُ لِمَا تَقَدَّمَ جَمِيعِهِ.

قال أبو حَيَّان^(٥): «وَلَوْ كَانَ كَمَا زَعَمَ، لَكَانَ التَّرْكِيبُ: «أَكْلُهَا» إِلَّا إِنْ أَخَذَ ذَلِكَ عَلَى حَذَفِ مُضَافٍ، أَيْ: تَمَرَّ جَنَاتٍ، وَرَوَعِي هَذَا الْمَحْذُوفُ فَقِيلَ: «أَكْلُهُ» بِالْإِفْرَادِ عَلَى

(١) انظر المصدر السابق.

(٢) سقط في أ.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٣٨/٤.

(٥) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: الكشف ٧٢/٢.

مُرَاعَاتِهِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ: ﴿أَوْ كَطَلَمْتِ فِي بَحْرِ لَيْحٍ يَنْشَهُ مَوْجٌ﴾ [النور: ٤٠]، أي: أَوْ كَذَا ظَلَمَاتٍ، ولذلك أعَادَ الضمير فِي يَغْشَاهُ عَلَيْهِ.

قال شهاب الدين^(١): فَيَبْقَى التَّقْدِيرُ: مُخْتَلِفًا أَكُلَ ثَمَرِ الْجَنَّاتِ وَمَا بَعْدَهَا، [وهذا] يُلْزَمُ مِنْهُ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ الْأَكْلَ كَمَا تَقَدَّمَ غَيْرَ مَرَّةٍ أَنَّهُ الثَّمَرُ الْمَأْكُولُ.

قال الزمخشري^(٢) فِي الْأَكْلِ: «وَهُوَ ثَمَرُهُ الَّذِي يُؤْكَل».

وقال ابن الأثيري: إِنْ «مُخْتَلِفًا» نَصَبَ عَلَى الْقَطْعِ، فَكَانَهُ قَالَ: «وَالْمُخْلُ وَالزَّرْعُ الْمُخْتَلَفُ أَكْلُهُمَا» وَهَذَا رَأْيُ الْكُوفِيِّينَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ إِضَاحُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ.

وقوله: ﴿وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَرَيْبُوهُ إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ وَقَدْ تَقَدَّمَ إِضَاحُهُ [الأنعام: ٩٩].

قال القرطبي^(٣): «وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ» عَطَفَ عَلَيْهِ، «مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ» نَصَبَ عَلَى الْحَالِ، وَفِي هَذِهِ أَدَلَّةٌ ثَلَاثَةٌ:

أحدها: مَا تَقَدَّمَ مِنْ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْمَتَغَيِّرَاتِ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ مُغَيَّرٍ.

الثاني: أَنَّ الدَّلَالََةَ عَلَى الْجَمْعِ مِنْهُ - سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى - عَلَيْنَا، فَلَوْ شَاءَ إِذْ خَلَقْنَا أَلَّا يَخْلُقَ لَنَا غَدَاءً، وَإِذَا خَلَقَهُ أَلَّا يَكُونَ جَمِيلَ الْمَنْظَرِ طَيِّبَ الطَّعْمِ، وَإِذَا خَلَقَهُ كَذَلِكَ أَلَّا يَكُونَ سَهْلَ الْجَنِيِّ، فَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ ابْتِدَاءً؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

الثالث: الدَّلَالََةُ عَلَى الْقُدْرَةِ فِي أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ الرُّسُوبُ، يَصْعَدُ بِقُدْرَةِ عَلَامِ الْغُيُوبِ مِنْ أَسْفَلِ الشَّجَرَةِ إِلَى أَعَالِيهَا، حَتَّى إِذَا انْتَهَى إِلَى آخِرِهَا، نَشَأَ فِيهَا أَوْزَاقُ لَيْسَتْ مِنْ جَنْسِهَا، وَثَمَرٌ خَارِجٌ مِنَ الْجَزْمِ الْوَافِرِ، وَاللُّونُ الزَّاهِرِ، وَالْجَنَى الْجَدِيدِ، وَالطَّعْمُ اللَّذِيزِ؛ فَإِنَّ الطَّبَّاعَ وَأَجْنَاسُهَا؟ وَأَيْنَ الْفَلَاسِفَةُ وَأَنَاسُهَا؟ هَلْ فِي قُدْرَةِ الطَّبَّيعَةِ أَنْ تُثَقِّنَ هَذَا الْإِنْفَاقَ، أَوْ تُرَتِّبَ هَذَا التَّرْتِيبَ الْعَجِيبَ؟ كَلَّا لَمْ يَتِمَّ ذَلِكَ فِي الْعُقُولِ إِلَّا بِتَدْبِيرِ عَالِمٍ قَدِيرٍ مَرِيدٍ، فَسَبْحَانَ مَنْ لَّهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ آيَةٌ وَنَهَايَةٌ!

فصل في المقصود من خلق المنافع

لَمَّا ذَكَرَ كَيْفِيَّةَ خَلْقِهِ لِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ، ذَكَرَ مَا هُوَ الْمَقْصُودُ الْأَصْلِيُّ مِنْ خَلْقِهَا، وَهُوَ انْتِفَاعُ الْمَكْلُفِينَ؛ فَقَالَ: «كُلُّوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ» وَاخْتَلَفُوا مَا الْفَائِدَةُ مِنْهُ؟ قَالَ بَعْضُهُمْ: فَائِدَتُهُ الْإِبَاحَةُ.

وَقَالَ آخَرُونَ: الْمَقْصُودُ مِنْهُ إِبَاحَةُ الْأَكْلِ قَبْلَ إِخْرَاجِ الْحَقِّ؛ لِأَنَّهُ - تَعَالَى - لَمَّا أَوْجَبَ الْحَقَّ فِيهِ، كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَحْرَمَ عَلَى الْمَالِكِ تَنَاوُلَهُ لِمُشَارَكَةِ الْمَسَاكِينِ، بَلْ هَذَا هُوَ

(١) ينظر: الدر المصون ١٩٩/٣ - ٢٠٠.

(٣) ينظر: القرطبي ٧٥/٧.

(٢) ينظر: الكشاف ٧٢/٢.

الظَّاهِر، فَأَبَاحَ هَذَا الْأَكْلَ وَأَخْرَجَ وَجُوبَ الْحَقِّ فِيهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَانِعاً مِنْ هَذَا التَّصَرُّفِ^(١).

وقال بعضهم^(٢): بَلْ أَبَاحَ - تعالى - ذَلِكَ لِيَبَيِّنَ أَنَّ الْمَقْصِدَ بِخَلْقِ هَذِهِ النِّعَمِ الْأَكْلَ، وَأَمَّا تَقْدِيمُ ذِكْرِ الْأَكْلِ عَلَى التَّصَدُّقِ؛ لِأَنَّ رِعَايَةَ النَّفْسِ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى الْغَيْرِ؛ قَالَ: ﴿وَلَا تَسْكُ نَفْسِيكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ [القصص: ٧٧].

فصل في بيان الأصل في المنافع

تَمَسَّكَ بَعْضُهُمْ^(٣) بقوله: «كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ» بِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمَنَافِعِ: الْإِبَاحَةُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ - تعالى -: «كُلُوا» خُطَابٌ عَامٌّ يَتَنَاوَلُ الْكُلَّ، فَصَارَ كَقَوْلِهِ: «خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ» [البقرة: ٢٩] وَيُمْكِنُ التَّمَسُّكُ بِهِ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ: عَدَمُ وَجُوبِ الصَّدَقَةِ؛ لِأَنَّ مِنْ أَدْعَى إِجْبَائِهِ، كَانَ هُوَ الْمُخْتِاجُ إِلَى الدَّلِيلِ، فَيَتَمَسَّكُ بِهِ فِي أَنَّ الْمَجْتُونَ إِذَا أَفَاقَ فِي أَثْنَاءِ الشَّهْرِ، لَا يَلْزَمُهُ قَضَاءُ مَا قَضَى، وَفِي أَنَّ الشَّارِعَ فِي صَوْمِ الثَّقَلِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِتِمَامُ.

فصل

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ^(٤): قَوْلُهُ - تعالى -: «كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ» هَذَانِ بِنَاءٌ إِنْ جَاءَ بِصِيغَةِ أَفْعَلَ. أَحَدُهُمَا: لِلْإِبَاحَةِ؛ كَقَوْلِهِ: «فَأَنشَرُوا فِي الْأَرْضِ» [الجمعة: ١٠]. وَالثَّانِي: لِلْوَجُوبِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ فِي الشَّرِيعَةِ اقْتِرَانُ الْإِبَاحَةِ وَالْوَجُوبِ وَبَدَأَ بِذِكْرِ نِعْمَةِ الْأَكْلِ قَبْلَ الْأَمْرِ بِإِيْتَاءِ الْحَقِّ؛ لِيَبَيِّنَ أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ بِالنِّعْمَةِ كَانَ مِنْ فَضْلِهِ قَبْلَ التَّكْلِيفِ.

وَقَالَ ابْنُ الْخَطِيبِ^(٥): وَعَلَى أَنَّ صِيغَةَ الْأَمْرِ تَرُدُّ لِغَيْرِ الْوَجُوبِ وَالثَّدْبِ، وَعِنْدَ هَذَا، قَالَ بَعْضُهُمْ: الْأَصْلُ فِي الِاسْتِغْنَالِ: الْحَقِيقَةُ؛ فَوَجِبَ جَعْلُ هَذِهِ الصِّيغَةِ مَفِيدَةً لِرَفْعِ الْحَرَجِ؛ فَهَذَا قَالُوا: الْأَمْرُ يَقْتَضِي الْإِبَاحَةَ إِلَّا أَنْ نَقُولَ: يُعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ، أَنَّ هَذِهِ الصِّيغَةَ تُفِيدُ تَرْجِيحَ جَانِبِ الْفِعْلِ، فَحَمَلُهَا عَلَى الْإِبَاحَةِ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ مُتَفَصِّلٍ. قَوْلُهُ: «وَأَتَوْا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ» قَرَأَ أَبُو عَمْرٍ^(٦) وَابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ بِفَتْحِ الْحَاءِ: «حَصَادِهِ» وَالباقونَ بِكسرها، وهما لُغَتَانِ فِي الْمَصْدَرِ؛ كَقَوْلِهِمْ: جَدَادٌ وَجَدَادٌ، وَقَطَافٌ وَخَرَانٌ وَخِرَانٌ وَالصَّرَامُ وَالصَّرَامُ.

قَالَ سَيِّبُوه^(٧): جَاءُوا بِالْمَصْدَرِ حِينَ أَرَادُوا انْتِهَاءَ الزَّمَانِ عَلَى مِثَالِ: «فَعَالٌ» وَرَبِمَا

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٤) ينظر: القرطبي ٦٥/٧.

(١) ينظر: الرازي ١٧٤/١٣.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٥) ينظر: الرازي ١٧٤/١٣.

(٦) ينظر: الحجة لأبي زهرة ٢٧٥ السبعة ٢٧١، النشر ٢٦٦/٢ اتحاف فضلاء البشر ٣٦/٢ إعراب القراءات ١٧٢/١.

(٧) ينظر: الكتاب ٢١٧/٢.

قَالُوا فِيهِ: «فَعَالٍ» يعني: أَنَّ هَذَا مَضْدَرٌ خَاصٌّ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى زَائِدٍ عَلَى مُطْلَقِ الْمَضْدَرِّ؛ فَإِنَّ الْمَضْدَرَ الْأَصْلِيَّ إِنَّمَا هُوَ الْحَضْدُ، فَالْحَضْدُ لَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى انْتِهَاءِ زَمَانٍ وَلَا عَدَمِهَا؛ بِخِلَافِ الْحَصَادِ وَالْحِصَادِ.

ونسب الفراء الكسر لأهل الحجاز، والفتح لـ «تميم» و «تجد»، واختار أبو عبيد الفتح؛ قال: للفخامة، وإن كانت الأخرى «فأشبه غير مدفوعة»، ومكي^(١) الكسر؛ قال: «لأنه الأصل، وعليه أكثر الجماعة».

وقوله: «يَوْمَ حَصَادِهِ» فيه وجهان:

أحدهما: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِـ «آتُوا» أَي: أَعْطُوا وَاجِبَهُ يَوْمَ الْحَصَادِ، وَاسْتَشْكَلَ بَعْضُ النَّاسِ ذَلِكَ بِأَنَّ الْإِيْتَاءَ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ التَّضْفِيفِ؛ فَكَيْفَ يُوجِبُ الْإِيْتَاءُ فِي يَوْمِ الْحَضْدِ؟ وَاجِبٌ: بِأَنَّ تَمَّ مَحْذُوفًا، وَالتَّضْفِيرُ: إِلَى تَضْفِيفِهِ، قَالُوا: فَيَكُونُ الْحَصَادُ سَبَبًا لِلْوُجُوبِ الْمُوسَّعِ، وَالتَّضْفِيفُ سَبَبٌ لِلْإِدَاءِ، وَأَحْسَنُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: وَاهْتَمُّوا بِإِيْتَاءِ الْوَاجِبَةِ فِيهِ وَأَقْصِدُوهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ.

الثاني: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِلَفْظِ «حَقَّةٌ» عَلَى مَعْنَى: وَأَعْطُوا مَا اسْتَحَقُّ مِنْهُ يَوْمَ حَصَادِهِ، فَيَكُونُ الْاسْتِحْقَاقُ ثَابِتًا يَوْمَ الْحَصَادِ وَالْإِدَاءِ بَعْدَ التَّضْفِيفِ؛ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْمَحْذُوفِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ كَمَا قَدَّمْتُهُ، وَقَالَ فِي تَظْهِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ﴾ [الأنعام: ٩٩]، وَفِي هَذِهِ: «كُلُّوا» قِيلَ: لِأَنَّ الْأَوَّلَى سَقَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى كَمَالِ قُدْرَتِهِ، وَعَلَى إِعَادَةِ الْأَجْسَامِ مِنْ عَجَبِ الذَّنْبِ، فَأَمَرَ بِالنَّظَرِ وَالتَّفَكُّرِ فِي الْبَدَايَةِ وَالنَّهَايَةِ، وَهَذِهِ سَقَتْ فِي مَغْرَضٍ كَمَالِ الْإِمْتِنَانِ فَنَاسَبَ الْأَمْرُ بِالْأَكْلِ، وَتَحَصَّلَ مِنْ مَجْمُوعِ الْآيَتَيْنِ: الْإِنْتِفَاعُ الْآخِرِيُّ وَالْدُّنْيَوِيُّ، وَهَذَا هُوَ السَّبَبُ لَتَقَدُّمِ النَّظَرِ عَلَى الْأَمْرِ بِالْأَكْلِ كَمَا قَدَّمْنَا.

فصل في معنى الحق هنا

اِخْتَلَفُوا فِي هَذَا الْحَقِّ:

فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي رِوَايَةِ عَطَاءٍ وَطَاوُسٍ وَالْحَسَنِ وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّهَا الرِّكَاتُ الْمَفْرُوضَةُ مِنَ الْعُشْرِ فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ، وَنِصْفُ الْعُشْرِ فِيمَا سُقِيَ بِالْكَفْلَةِ^(٢). وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ وَعَطَاءٌ وَمُجَاهِدٌ وَحَمَّادٌ وَالْحَكَمُ هُوَ حَقٌّ فِي الْمَالِ سِوَى الرِّكَاتِ أَمْرٌ بِإِيْتَائِهِ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ مَكِّيَّةٌ وَفَرَضَتِ الرِّكَاتَ بِالْمَدِينَةِ^(٣).

(١) ينظر: المشكل ٤٥٦/١.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣٦٢/٥ - ٣٦٣) عن ابن عباس والحسن وجابر بن زيد وسعيد بن المسيب وقتادة وطاوس وانظر: «الدر المنثور» (٩٢/٣ - ٩٣).

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣٦٥/٥) عن علي بن الحسين وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/٩٣) عن الشعبي وعزاه لسعيد بن منصور وابن المنذر.

قال إبراهيم: هو الضَّغْبُ^(١) وقال الربيع: لقاط السُّبُلِ^(٢).
وقال مجاهد: كانوا يعلِّقون العذق عند الحَرَمِ، فيأكلُ منه كلُّ من مرَّ^(٣).
وقال يزيد بن الأصم: كان أهل المدينة إذا أحرَمُوا يجيئون بالعذق فيعلِّقونه في جانب المسجد، فيجيء المسكين فيضربه بعصاه فيسقط منه^(٤).
وقال سعيد بن جبير: كان هذا حقاً يؤمر بإيتائه في ابتداء الإسلام، فصار مشوْحاً بإيجاب العُشْرِ^(٥).

وقال مفسم عن ابن عباس: نسخت الزَّكَاةُ كُلَّ نفقة في القرآن^(٦).
والصَّحِيحُ الأوَّلُ؛ لأن قوله - تعالى -: ﴿وَمَا أَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ إنما يخص ذكره إذا كان ذلك الحقَّ معلوماً قبل ورود هذه الآية؛ لثلاث تبقى هذه الآية مجمَّلة.
وقال - عليه السلام -: «لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ» فوجب أن يكون المراد بهذا الحقَّ حق الزَّكَاةِ.

قوله: ﴿وَمَا أَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ بعد ذكر العنْبِ والتَّخْلِ والزَّرْعِ والزَّيْتُونِ والرُّمَّانِ يدلُّ على وجوب الزَّكَاةِ في الثَّمار كما يقوله أبو حنيفة، فإن لفظ الحَصَادِ قيل: هو مَخْصُوصٌ بِالزَّرْعِ.

فالجواب: لفظ الحَصْدِ في اللُّغة عبارة عن القَطْعِ، وذلك يتناول الكلَّ، وأيضاً فالضَّمِيرُ في قوله: «حَصَادِهِ» يجب عَوْدُهُ إلى أَقْرَبِ المَذْكُورَاتِ وذلك هو الزَّيْتُونِ والرُّمَّانِ، فوجب أن يعود الضَّمِيرُ.

فصل في بيان زكاة الزروع

قال أبو حنيفة: العُشْرُ واجبٌ في القليل والكثير لهذه الآية.
وقال الأكثرون: لا يجب إلا إذا بلغ خمسة أَوْسُقٍ؛ لأن الحديث عن الحقِّ الراجب ههنا ما هو^(٧).
قال القرطبي^(٨): وبهذه الآية استدللَّ من أوجب العُشْرَ في الخضرَاوات؛ لقوله

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣٦٦/٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣٦٦/٥، ٣٦٧).

(٤) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٩٢/٣) وعزاه لسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

(٥) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣٦٧/٥) عن سعيد بن جبير.

(٦) ذكره البغوي في «تفسيره» (١٣٧/٢) من طريق مفسم عن ابن عباس.

(٧) ينظر: الرازي ١٣/١٧٥. (٨) ينظر: القرطبي ٦٨/٧.

تعالى: ﴿وَأَنذَرْتُكُمْ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ والمذكور قبله الزَيْتُون والرُّمَّان، والمذكور عَقِب الجملة يَنْصَرِف إلى الأخيرة بلا خلاف قاله الكيا الطبري.

قوله: «ولا تُسْرِفُوا» قال أبو العباس عن ابن الأغراني: السَّرَف تجاوز الحد. وقال غيره: سَرَف المال: ما ذهب منه من غير مَنَفَعَةٍ^(١).

قال القرطبي^(٢): الإسْرَاف في اللُّغَة: الخطأ.

قال ابن عباس «وَحَقُّ اللَّهِ» في رواية الكلبي عنه؛ أن ثابت بن قيس بن شماس جَدَّدَ خمسائة نَخْلَة، وقَسَمَها في يوم واحد ولم يترك لأَهْلِهِ شَيْئاً؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ هذه الآية^(٣). وقال السُّدِّي: «لا تُسْرِفُوا؛ أي: لا تَغْطُوا أَمْوَالَكُمْ فَتَقْعُدُوا فَقَرَاءً»^(٤).

قال الرَّجَّاج - رحمه الله -: فعلى هذا إذن: إِعْطَاء الإنسان كل مَالِهِ، ولم يوصل إلى عياله شَيْئاً وقد أَسْرَف؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام -: «إِنْدَأُ بِنَفْسِكَ ثُمَّ يَمُنْ تَعُولُ».

وقال سعيد بن المسيَّب: مَعْنَاه: لا تَمْنَعُوا الصَّدَقَةَ^(٥) فعلى الأوَّل معنى الإسْرَاف؛ تجاوز [الحَد في الإِغْطَاء، وعلى هذا الإسْرَاف: تجاوز] ^(٦) الحَد في المَنع.

وقال مُقَاتِل: لا تُسْرِفُوا: لا تُشْرِكُوا الْأَصْنَامَ في الْحَزْثِ وَالْأَنْعَامِ^(٧).

وقال الزُّهْرِي: معناه: لا تُنْفِقُوا في مَعْصِيَةِ اللَّهِ - تعالى -.

قال مُجَاهِد^(٨): لو كان أَبُو قُبَيْسٍ ذَهَباً فَأَنْفَقَهُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَطَاعَةِ اللَّهِ، لم يكن مُسْرِفاً، ولو أَتَقَّى دِرْهَمَانِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، كان مسرفاً، وهذا المَعْنَى أرادَهُ الشَّاعِر بقوله: [الوافر]

٢٣٥٦ - ذَهَابَ الْمَالِ فِي جُهْدٍ وَاجِرٍ ذَهَابٌ لَا يُقَالُ لَهُ: ذَهَابٌ

قيل لِحَاتِمِ الطَّائِي: لا خير في السَّرَف، فقال: لا سَرَف في الْخَيْرِ^(٩).

وَرَوَى ابن وهب عن ابن زيد قال: الْخِطَابُ إِلَى السَّلَاطِين، يَقُول: لا تَأْخُذُوا فَوْق حَقِّكُمْ، قال - عليه الصَّلَاة والسلام -: «المعتدي في الصَّدَقَةِ كَمَا نَعِيهَا»^(١٠).

(١) ينظر: الفخر الرازي ١٣/١٧٥. (٢) ينظر: القرطبي ٧/٧٢.

(٣) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٣/١٧٦).

(٤) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/٩٤) وعزاه لأبي حاتم وأبي الشيخ عن السدي.

(٥) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥/٣٧١) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/٩٣) وعزاه لعبد الرزاق وابن أبي حاتم.

(٦) سقط في ب.

(٧) ذكره الفخر الرازي في «تفسيره» (١٣/١٧٦) عن مقاتل.

(٨) ينظر: القرطبي ٧/٧٢، الفخر الرازي ١٣/١٧٦.

(٩) ينظر: القرطبي ٧/٧٢، الفخر الرازي ١٣/١٧٦.

(١٠) أخرجه أبو داود ٢/١٠٥ كتاب الزكاة: باب في السائمة (١٥٨٥) والترمذي ٣/٣٨ الزكاة: باب ما

جاء في المعتدي في الصدقة (٦٤٦).

وقال أبو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: الإسراف ما لم يُقَدَّر على رَدِّه إلى الصَّلاح^(١).

وقال النَّضْر بن شميل^(٢): الإسراف: التَّبذِير والإفراط، والسَّرَف: الغفلة والجهلة، وقوله - عز وجل -: ﴿إِنَّكُمْ لَا تُحِبُّونَ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأنعام: ١٤١] المقصود منه الرَّجْر؛ لأن كل مَنْ لَا يُحِبُّهُ الله - تعالى - فهو من أهل النَّار؛ لقوله - تعالى -: ﴿قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ﴾ [المائدة: ١٨]، حين قالوا ﴿هَئِنَّا أَبْشَكْنَا اللَّهَ وَاجْتَوَيْنَا﴾ [المائدة: ١٨].

قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَفَرَسَاتٌ كَلُوا مِنَّا رِزْقَكُمْ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوبَ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ (١٤٢)

قوله - تعالى -: ﴿حَمُولَةٌ وَفَرَسَاتٌ﴾ منصوبان على أنَّهما نِسْقًا على «جَنَاتٍ» أي: وأنشأ من الأنعام حَمُولَةً، و «الأنعام» قيل: هي من الإبل خَاصَّةً، وقيل: الإبل والبقر والغنم. وقيل: ما أحلَّه الله - تعالى - من الحيوان؛ قاله أحمد بن يحيى^(٣)، قال القرطبي: وهذا أصحُّها.

وقال القرطبي: فَعُولَةٌ بفتح الفاء، إذا كانت بمعنى الفَاعِلِ اسْتَوَى فِيهَا الْمَذْكُورُ وَالْمَوْثُوتُ؛ نحو قولك: رَجُلٌ فَرُوقَةٌ وامرأةٌ فَرُوقَةٌ لِلجَبَانِ وَالخَائِفِ، وَرَجُلٌ صَرُورَةٌ وامرأةٌ صَرُورَةٌ إذا لم يَحْجَا؛ وَلَا جَمْعُ لَهُ فَإِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ، فَفَرْقٌ بَيْنَ الْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُوتِ بِالْهَاءِ؛ كَالْحَلْوَةِ وَالرُّكُوبَةِ، وَالْحَمُولَةُ بضم الحاء: أَخْمَالٌ وَأَمَّا الْحُمُولُ: بِالضَّمِّ بغير هاء فهي الإبل الَّتِي عَلَيْهَا الْهَوَادِجُ كَانَ فِيهَا نِسَاءٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ؛ قَالَ أَبُو زَيْدٍ^(٤).

وَالْحَمُولَةُ: مَا أَطَاقَ الْحَمْلَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْفَرَسُ: صِغَارُهَا هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي اللَّعَةِ.

وقيل الْحَمُولَةُ: كِبَارُ الْأَنْعَامِ، أَعْنَى: الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ، وَالْفَرَسُ: صِغَارُهَا قَالَ: «وَيَذُلُّ لَهُ أَنَّهُ أَبْدَلُ مِنْهُ قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ: «ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ» كَمَا سَيَأْتِي لِأَنَّهَا ذَانِيَةٌ مِنْ

= قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، وقد تكلم أحمد بن حنبل في سعد بن سنان، هكذا روى الليث عن سعد بن سنان، وقال عمرو بن الحارث وابن لهيعة عن يزيد أبي حبيب، عن سنان بن سعد، عن أنس. قال محمد بن إسماعيل: الصحيح سنان بن سعد. وابن ماجه في كتاب الزكاة (٥٧٨/١) باب ما جاء في عمال الصدقة (١٨٠٨). وأبو عبيد في الأموال ص ٣٦٤، كتاب الصدقة وأحكامها وسننها: باب ما يجب على المصدق من العدل في عمله وما في ذلك من الفضل (١٠٨٢).

والبغوي في «شرح السنة» (٣/٣٦٤) من طريق سعد بن سنان عن أنس بن مالك مرفوعاً. ومعنى الحديث: أن على المعتدي في الصدقة من الإثم ما على المانع، ولا يحل لرب المال كتمان المال وإن اعتدى عليه الساعي.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(١) ينظر: تفسير القرطبي ٧/٧٣.

(٤) ينظر: القرطبي ٧/٧٣ - ٧٤.

(٣) ينظر: القرطبي ٧/٧٣.

الأرض بسبب صغر أجرامها، مثل الفرش وهي الأرض المفروش عليها». وقال الزجاج^(١): أجمع أهل اللغة على أن الفرش صغار الإبل، وأنشد القائل:

[الرجز]

٢٣٥٧ - أَوْرَثَنِي حَمُولَةً وَفَرَشًا امْشُهَا فِي كُلِّ يَوْمٍ مَشًّا^(٢)

وقال الآخر: [الرمل]

٢٣٥٨ - وَحَوْنَنَا الْفَرَشَ مِنْ أَنْعَامِكُمْ وَالْحَمُولَاتِ وَرَبَاتِ الْحِجَالِ^(٣)

قال أبو زيد: «يحتمل أن يكون سُمِّيَتْ بالمَصْدَرِ؛ لأنَّ الْفَرَشَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ وَالْفَرَشَ لَفْظٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ مَعَانٍ كَثِيرَةٍ: مِنْهَا مَا تَقَدَّمَ، وَمِنْهَا: مَتَاعُ الْبَيْتِ وَالْفَضَاءِ الْوَاسِعِ، وَاتِّسَاعُ خُفِّ الْبَعِيرِ قَلِيلًا، وَالْأَرْضُ الْمَلْسَاءُ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ، وَنَبَاتٌ يُلْتَصِقُ بِالْأَرْضِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ: [الرجز]

٢٣٥٩ - كَمِثْفَرِ الثَّابِ تَلُوكُ الْفَرَشَا^(٤)

وقيل الحَمُولَةُ: كل ما حُمِلَ عليه من إبل وبقر وبغل وجمار. والفرش هنا: ما اتَّخَذَ مِنْ صُوفِهِ وَوَبَرِهِ وَشَعْرِهِ مَا يُفْتَرَشُ؛ وَأَنْشَدُوا لِلنَّابِغَةِ:

[الطويل]

٢٣٦٠ - وَحَلَّتْ بُيُوتِي فِي بَفَاجٍ مُمْتَعٍ تَخَالُ بِهِ رَاعِي الْحَمُولَةِ طَائِرًا^(٥)

وقال عنترة: [الكامل]

٢٣٦١ - مَا رَاعِنِي إِلَّا حَمُولَةٌ أَهْلِيهَا وَسَطَ الدِّيَارِ تَسْفُ حَبَّ الْخِمَجِمِ^(٦)

قوله: «كُلُّوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ» يريد: ما أَحَلَّهَا لَكُمْ.

قالت المعتزلة^(٧): إنه - تبارك وتعالى - أمر بأكل الرزق، ومنع من أكل الحرام ينتج أن الرزق ليس بحرام.

ثم قال - تعالى -: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ أي: التَّخْلِيلِ والتَّحْرِيمِ مِنْ عِنْدِ

(١) ينظر: معاني القرآن ٣٢٧/٢.

(٢) ينظر: القرطبي ١١٢/٧، البحر ٢٣٨/٤ الدر المصون ٢٠٠/٣.

وَمَشَّ النَّاقَةُ يَمْشُهَا مَشًّا مِنْ بَابِ «نَصَرَ» أَي: حَلَبَهَا.

(٣) ينظر: القرطبي ١١٢/٧، البحر ٢٣٧/٤، الدر المصون ٢٠١/٣، ورواية القرطبي: «وَرَبَاتِ الْحَجَلِ».

(٤) ينظر: اللسان (فرش)، البحر ٢٣٧/٤، الدر المصون ٢٠١/٣.

(٥) ينظر: ديوانه ص ٦٩ - ٧٠، الكتاب ٣٦٨/١، شرح أبيات سيويه ٣٠/١، شرح المفصل ٥٤/٢،

تخليص الشواهد ٤٣٧، شرح قطر الندى ص ١٧٢ لسان العرب (حمل) الدر المصون ٢٠١/٣.

(٦) ينظر: ديوانه (١٧)، شرح القصائد ٣٢٧، التهذيب ١٧/٧، تفسير القرطبي ١١٢/٧، الدر المصون ٢٠١/٣.

(٧) ينظر: الرازي ١٣/١٧٧.

أَنْفُسِكُمْ، كما فعله أهل الجاهلية، أي: لا تَسْلُكُوا طرائق الشَّيْطَانِ وَأَبَانِ «أَنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ» أي: بَيِّنُ العداوة أخرج آدم من الجنة، وقوله: ﴿لَا حَتِيكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٦٢].

قال الزجاج: في خُطُوات الشَّيْطَانِ ثلاثة أوجه: ضم الطاء^(١)، وفتحها، وإسكانها.

قوله تعالى: ﴿تَمَنِّيَ أَزْوَاجٌ مِنَ الصَّانِ أَتَيْنِ وَمِنَ الْمَعْرِ أَتَيْنِ قُلْ ءَالُكَرَمِ حَرَّمَ أَوْ الْإِنْسِيِّنِ أَمَّا اسْتَمَلْتُ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْإِنْسِيِّنِ نِيْعُوِي بِعَلِيٍّ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٤٣﴾ وَمِنَ الْإِبِلِ أَتَيْنِ وَمِنَ الْكَرَمِ أَتَيْنِ قُلْ ءَالُكَرَمِ حَرَّمَ أَوْ الْإِنْسِيِّنِ أَمَّا اسْتَمَلْتُ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْإِنْسِيِّنِ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّيْتُكُمْ اللَّهُ بِهِذَا فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنْ اللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴿١٤٤﴾﴾

قوله تعالى: ﴿تَمَنِّيَ أَزْوَاجٌ﴾ في نصبه ستة أوجه:

أحسنها: أن يكون بدلاً من «حمولة وفرشاً» لولا ما نقله الزجاج من الإجماع المتقدم، ولكن ليس فيه أن ذلك مَحْضُور في الإبل، والقول بالبدل هو قول الزجاج^(٢) والفرء^(٣).

والثاني: أنه منصوب بـ «كُلُوا» الذي قبله أي: كُلُوا ثمانية أزواج، ويكون قوله - تعالى -: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا﴾ إلى آخره كالمُعْتَرِض بين الفعل ومنصوبه، وهو قول علي بن سليمان، وقدره: كُلُوا لَحْمَ ثَمَانِيَةٍ.

وقال أبو البقاء - رحمه الله^(٤) -: هو منصوب بـ «كُلُوا» تقديره: كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ ثمانية أزواج، «ولا تسرفوا» مُعْتَرِضٌ بَيْنَهُمَا.

قال شهاب الدين^(٥): صوابه أن يقول: «وَلَا تَتَّبِعُوا» بدل «وَلَا تُسْرِفُوا»؛ لأن «كُلُوا» - الذي يليه «وَلَا تُسْرِفُوا» - ليس مُنْصَباً على هذا؛ لأنه بعيد منه، ولأن بعده ما هو أولى منه بالعمل، ويحتمل أن يكون الناسخ غَلَطَ عَلَيْهِ، وإنما قال هو: «وَلَا تَتَّبِعُوا»؛ وبدل على ذلك أنه قال: «تقديره: كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ». و «كُلُوا» الأول ليس بعده «مِمَّا رَزَقَكُمْ»، إنما هو بعد الثاني.

الثالث: أنه عطف على «جَنَاتٍ» أي: أَنشَأَ جَنَاتٍ وَأَنْشَأَ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ، ثم حُذِفَ الفعل وحُرِفَ العطف؛ وهو مذهب الكسائي.

قال أبو البقاء^(٦): «وهو ضعيف».

(١) ينظر: الرازي ١٣/١٧٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٢/٣٢٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن ١/٣٥٩.

(٤) ينظر: الإملاء ١/٢٦٣.

(٥) ينظر: الدر المصون ٣/٢٠١ - ٢٠٢.

(٦) ينظر: الإملاء ١/٢٦٣.

قال شهاب الدين^(١): الأمر كذلك وقد سُمِعَ ذلك في كلامهم تَثَرًا وَنَظْمًا: ففي الشر قولهم: «أَكَلْتُ لَحْمًا سَمَكًا تَمَرًا»، وفي نَظْمِهِمْ قول الشاعر: [الخفيف]
 ٢٣٦٢ - كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَزْرَعُ السُّودُّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ^(٢)
 أي: أَكَلْتُ لَحْمًا وَسَمَكًا وَتَمَرًا، وَكَيْفَ أَصْبَحْتَ وَكَيْفَ أَمْسَيْتَ، وَهَذَا عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ فِي ذَلِكَ.

والقول الثاني: أَنَّهُ بَدَلَ بَدَاءٍ؛ وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي الصَّلَاةَ، وَمَا كُتِبَ لَهُ نِصْفُهَا ثَلَاثُهَا رُبُعُهَا» إِلَى أَنْ وَصَلَ إِلَى الْعَشْرِ^(٣).
 الرابع: أَنَّهُ مَنصُوبٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ مَدْلُولٍ عَلَيْهِ بِمَا فِي اللَّفْظِ، تَقْدِيرُهُ: كُلُّوا ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ؛ وَهَذَا أَضْعَفُ مِمَّا قَبْلَهُ.

الخامس: أَنَّهُ مَنصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، تَقْدِيرُهُ: مُخْتَلَفَةٌ أَوْ مُتَعَدِّدَةٌ، وَصَاحِبُ الْحَالِ: «الْأَنْعَامُ» فَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ مَا تَعَلَّقَ بِهِ الْجَارُ وَهُوَ «مِنْ».
 السادس: أَنَّهُ مَنصُوبٌ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ مَحَلِّ «مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ».

فصل في بيان كلمة «زَوْج»

الوَاحِدُ^(٤) إِذَا كَانَ وَخْدَهُ فَزْدٌ، وَإِذَا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ مِنْ جِنْسِهِ سُمِّيَ زَوْجًا وَهَمَا زَوْجَانِ؛ قَالَ - تَعَالَى -: ﴿خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ [النجم: ٤٥] وَقَالَ: «ثَمَانِيَّةُ أَزْوَاجٍ» ثُمَّ فَسَّرَهَا بِقَوْلِهِ: «مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ».
 قال القرطبي^(٥): وَالزَّوْجُ: خِلَافُ الْفَرْدِ؛ يُقَالُ: زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ كَمَا يُقَالُ خَسًا أَوْ ذَكَاً، شَفْعٌ، أَوْ وَتَرٌ، فَقَوْلُهُ: «ثَمَانِيَّةُ أَزْوَاجٍ» يَعْنِي ثَمَانِيَةَ أَفْرَادٍ وَكُلُّ فَرْدٍ عِنْدَ الْعَرَبِ يَحْتَاجُ إِلَى آخَرٍ يُسَمَّى زَوْجًا، يُقَالُ لِلذَّكَرِ: زَوْجٌ وَلِلْأُنْثَى زَوْجٌ، وَيُقَعُّ لَفْظُ الزَّوْجِ لِلوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ، يُقَالُ: هُمَا زَوْجَانِ وَهَمَا: زَوْجٌ؛ كَمَا يُقَالُ: هُمَا سَيَّانٌ وَهَمَا سَوَاءٌ، وَتَقُولُ: اشْتَرَيْتَ زَوْجِي حَمَامٍ وَأَنْتَ تَعْنِي: ذَكَرًا وَأُنْثَى.

قَوْلُهُ: «مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ» فِي نَصَبِ «اثْنَيْنِ» وَجِهَانِ:
 أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ «ثَمَانِيَّةِ أَزْوَاجٍ» وَهُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ الرَّمَّخَشَرِيِّ^(٦)؛ فَإِنَّهُ قَالَ: وَالِدَلِيلِ عَلَيْهِ «ثَمَانِيَّةِ أَزْوَاجٍ» ثُمَّ فَسَّرَهَا بِقَوْلِهِ: «مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ» الْآيَةُ؛ وَبِهِ صَرَحَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٧) فَقَالَ: «وَإِثْنَيْنِ بَدَلٌ مِنَ الثَّمَانِيَةِ وَقَدْ غُطِفَ عَلَيْهِ بَقِيَّةُ الثَّمَانِيَةِ».

(١) ينظر: الدر المصون ٢٠٢/٣.

(٣) أخرجه أحمد (٣٢١/٤) وأبو داود (٧٩٦) وابن حبان (٥٢٨ - موارد) من حديث عمار بن ياسر.

وصححه ابن حبان.

(٥) ينظر: القرطبي ٧٥/٧.

(٤) ينظر: الرازي ١٣/١٧٧.

(٧) ينظر: الإملاء ٢٦٣/١.

(٦) ينظر: الكشاف ٧٣/٢.

والثاني: أنه منصوب بـ «أُنشأ» مقدراً؛ وهو قول الفارسيّ و «من» تتعلّق بما نصب «اثنتين».

والجُمهور^(١) على تسكين همزة «الضأن» وهو جمع ضائِن وضائنة؛ كتاجرٍ وتاجرة وتجر، وصاحبٍ وصاحبة وصحب، وراكب وراكبة وركب.

وقرأ الحسن وطلحة بن مُصَرِّف وعيسى بن عمر: «الضأن» بفتحها؛ وهو إمّا جمع تكسير لضائِن؛ كما يقال: خَادِمٌ وخَدَم، وحَارِسٌ وحَرَس، وطَالِبٌ وطَلَب، وإمّا اسم جمع، ويجمع الضأن على ضئِن؛ كما يقال: كَلْبٌ وكَلِيبٌ؛ قال القائل: [الطويل]

٢٣٦٣ - فَبَدَثَ تَبْلَهُمُ وَكَلِيبٌ^(٢)

وقيل: الضئِئِنُ والكَلِيبُ اسمًا جمع، ويقال: ضئِئِنٌ بكسر الضاد، وكأنها إتباع لكسر الهمزة؛ نحو: بَعِيرٌ وشَعِيرٌ بكسر الباء والشين لكسر العين، و «الضأن» معروف وهو ذو الصوف من الغنم، و «المعز»: ذو الشعر منها.

فصل فيما يقال في الجمع من النعم ونحوه

قال الجوهري: يقال: صِرْمَةٌ من الإبل، وقَطِيعٌ من الغنم، وكوكبةٌ من الفرسان، وكَبْكبةٌ من الرجال، وخِرقةٌ من الغلمان، ولمّةٌ من النساء، ورَعِيلٌ من الخيل، وسِرْبٌ من الظباء، وعَزْجَلَةٌ من السباع، وعَصَابَةٌ^(٣) من الطير، ورَجُلٌ من الجراد وحَشْرَمٌ من النحل وقال غيره: يقال أيضاً: سِرْبٌ من القَطَا.

قال الشاعر في ذلك: [الطويل]

٢٣٦٤ - أَسِرْبُ الْقَطَا هَلْ مَن يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى أَرْضِ الْحَبِيبِ أَطِيرُ^(٤)

وقرأ أبان بن عُثْمَان: اثنان بالرفع على الابتداء، والخبر الجارُّ قبله، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: «المعز» بفتح العين والباقون بسكونها، وهما لغتان في جمع ماعِز، وقد تقدّم أن فاعلاً يجمع على فَعْلٍ تارة، وعلى فَعْلٍ أخرى؛ كتاجرٍ وتجر وخَادِمٌ وخَدَم، وتقدّم تحقيقه، ويُجمع أيضاً على مِعْزَى وبها قرأ أبيّ؛ قال امرؤ القيس: [الوافر]

(١) ينظر: المحتسب ١/٢٣٤. الدر المصون ٣/٢٠٢.

(٢) تقدم.

(٣) في أ: عقابه.

(٤) نسب البيت للمجنون، وللعباس بن الأحنف، ينظر: ديوان الأول ص ١٠٦، وديوان الثاني ص ١٦٨، وتخليص الشواهد ص ١٤١، والدرر ١/٣٠٠، وشرح التصريح ١/١٣٣، والمقاصد النحوية ١/٤٣١، وأوضح المسالك ١/١٤٧، وشرح الأشموني ١/٢٦٩، وشرح ابن عقيل ص ٨٠، ٨١.

(٥) ينظر: النشر ٢/٢٦٦ اتحاف فضلاء البشر ٢/٣٦ إعراب القراءات ١/١٧٢. السبعة ٢٧١ الحجة لأبي زرعة ٢٧٥ الحجة لابن خالويه (١٥٢) التبيان ١/٥٤٤ الدر المصون ٣/٢٠٣.

٢٣٦٥ - أَلَا إِنَّ لَا تَكُنْ إِبِلَ فَمِغْرَى كَأَنَّ قُرُونًا جَلَّتْهَا الْعَصِي^(١)

وقال أبو زيد: إنه يَجْمَعُ على أَمْعُوزٍ؛ وأنشد: [الكامل]

٢٣٦٦ - كَالْتَّيْسِ فِي أَمْعُوزِهِ الْمُتَرْبِّل^(٢)

وَيُجْمَعُ أيضاً على مَعِيزٍ؛ وأنشدوا لامرئ القيس: [الوافر]

٢٣٦٧ - وَيَمْنَحُهَا بَنُو شَمَجَى بْنِ جَزِمٍ مَعِيزُهُمْ حَنَائِكَ ذَا الْحَنَانِ^(٣)

قال القُرْطُبِيُّ^(٤): والمغز من الغنم خلاف الضأن، وهي ذوات الأشعار والأذنان القصصار، وهو اسم جنس، وكذلك المغز والمعيز والأمعوز والمغزى، وواحد المغز: ماعز؛ مثل صاحب وصاحب، والأثنى ماعزة وهي العنز والجمع مَوَاعِز، وأمعز القوم: كثرت مغزاهم، والمغاز: صاحب المغزى والمغز: الصلابة من الأرض، والأمعز: المكان الصلب الكثير الحصى، والمعزاء أيضاً، واستمعز الرجل في أمر: جدّ، والإبل: اسم جمع لا واحد له من لفظه بل واجده جمل وناقّة ويغير، ولم يَجِءْ اسم على «فعل» عند سيبويه^(٥) غيره، وزاد غير سيبويه بكراً وإطلاً ووتداً ومشطاً، وسيأتي لهذا مزيد بيان في [سورة] العاشية - إن شاء الله تعالى - والنسبة إليه إبلِي بفتح الباء لثلاثاً يتوالى كسرتان مع ياءين.

قوله: «الذكرين حرم» المذكرين: منصوب بما بعده؛ وسبب إيلائه الهمزة ما تقدّم في قوله: ﴿وَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١٦] و «أم» عاطفة للأنثيين على الذكرين؛ وكذلك «أم» الثانية عاطفة «ما» الموصولة على ما قبلها، فمحلها نصب، تقديره: أم الذي اشتملت عليه أرحام، فلما التقت الميم ساكنة مع ما بعدها، وجب الإذغام.

قال القُرْطُبِيُّ: ووردت المدة مع ألف الوصل؛ لتفرق بين الاستيفهام والخبر، ويجوز حذف الهمزة؛ لأن «أم» تدل على الاستيفهام؛ كقوله: [المقارب]

٢٣٦٨ - تَرَوْحُ مِنَ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكَزْ وَمَاذَا يَضِيرُكَ لَوْ تَشْتَظِرْ^(٦)

و «أم» في قوله - تعالى -: «أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ» مُنْقَطِعَةٌ ليست عاطفة؛ لأن ما بعدها

(١) تقدم.

(٢) عجز بيت لربيع بن مكرم الضبي وصدره:

أَخْلَصْتُهُ ضُئْعاً فَاغْنِ مَحْمِلِجاً

ينظر: الدر المصون ٢٠٣/٣ النوادر (٧٧).

(٣) ينظر: ديوانه ١٤٣، المقضب ٢٢٤/٣، مجاز القرآن ٢/٢، التهذيب ٤٤٧/٣ (حن)، اللسان (حن)،

الدر المصون ٢٠٣/٣.

(٥) ينظر: الكتاب ١٧٩/٢.

(٤) ينظر: القرطبي ٧٥/٧.

(٦) البيت لامرئ القيس، ينظر: ديوانه ص ١٥٤، والأزهية ص ٣٧، واللسان (عبد)، ووصف المباني

ص ٤٥ والقرطبي ٧٥/٧.

جُمْلَةً مُسْتَقِيلَةً بِنَفْسِهَا فَتُقَدَّرُ بِـ «بَلْ» والهمزة، والتقدير: بل أَكُنْتُمْ شُهَدَاءَ، و «إِذْ» مَنصُوبٌ بِـ «شُهَدَاءَ» أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ مَا ادَّعَوْهُ، وَتَهَكَّمُ بِهِمْ فِي نِسْبَتِهِمْ إِلَى الْحُضُورِ فِي وَقْتِ الْإِيصَاءِ بِذَلِكَ، وَ «بِهَذَا»: إِشَارَةٌ إِلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ عِنْدَهُمْ.

فصل فيما كان عليه أهل الجاهلية

قال المفسرون: إن أهل الجاهلية كانوا يَقُولُونَ: هَذِهِ الْأَنْعَامُ حَرِثٌ حَجَرٌ، وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا، وَمَحْرُومٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا وَحَرَمُوا الْبَحِيرَةَ وَالسَّائِبَةَ وَالْوَصِيلَةَ وَالْحَامَ، وَكَانُوا يُحَرِّمُونَ بَعْضَهَا عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَبَعْضَهَا عَلَى النِّسَاءِ دُونَ الرِّجَالِ، فَلَمَّا قَامَ الْإِسْلَامُ [وَبَيَّنَّتْ] ^(١) الْأَحْكَامَ، جَادَلُوا النَّبِيَّ ﷺ وَكَانَ خَطِيبُهُمْ مَالِكُ بْنُ عَوْفٍ أَخُو الْأَحْوصِ الْخَيْثَمِيُّ؛ فَقَالُوا: يَا مُحَمَّدُ، بَلَّغْنَا أَنَّكَ تُحَرِّمُ أَشْيَاءَ مِمَّا كَانَ آبَاؤُنَا يَفْعَلُونَهُ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ حَرَمْتُمْ أَصْنَافًا مِنَ النَّعَمِ عَلَى غَيْرِ أَضَلِّ، وَإِنَّمَا خَلَقَ اللَّهُ هَذِهِ الْأَزْوَاجَ الثَّمَانِيَةَ لِلْأَكْلِ وَالِانْتِفَاعِ بِهَا، فَمَنْ أَيْنَ جَاءَ هَذَا التَّحْرِيمُ: مِنْ قَبْلِ الذَّكَرِ، أَمْ مِنْ قَبْلِ الْأُنْثَى؟» قَالَ: فَسَكَتَ مَالِكُ بْنُ عَوْفٍ، وَتَحَيَّرَ فَلَمْ يَتَكَلَّمْ، فَلَمَّا قَالَ: جَاءَ التَّحْرِيمُ بِسَبَبِ الذَّكُورَةِ؛ وَجِبَ أَنْ يُحَرَّمَ جَمِيعُ الذُّكُورِ، وَإِنْ كَانَ بِسَبَبِ الْأُنْثَى، وَجِبَ أَنْ يُحَرَّمَ جَمِيعُ الْإِنَاثِ، وَإِنْ كَانَ بِاشْتِمَالِ الرَّحْمِ عَلَيْهِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُحَرَّمَ الْكُلُّ؛ لِأَنَّ الرَّحِمَ لَا تُشْتَمِلُ إِلَّا عَلَى ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، أَمَّا تَخْصِيفُ الرَّحِمِ بِالْوَلَدِ الْخَامِسِ أَوِ السَّابِعِ، أَوْ بِالْبَعْضِ دُونَ الْبَعْضِ، فَمِنْ أَيْنَ؟

قال ابن الخطيب ^(٢) - رحمه الله -: وهذا عندي بعيد جداً؛ لِأَنَّ لِقَائِلَ أَنْ يَقُولَ: هَبْ أَنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعُ - أَعْنِي الضَّأْنَ، وَالْمَغْزَ، وَالْإِبِلَ، وَالْبَقَرُ مَحْضُورَةٌ فِي الذَّكَرِ وَالْإِنَاثِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عِلَّةُ تَحْرِيمٍ مَا حَكُّوا بِتَحْرِيمِهِ مَحْضُورَةٌ فِي الذَّكُورَةِ وَالْأُنْثَى؛ بَلْ عِلَّةُ تَحْرِيمِهَا لَكُونِهَا بِحِيرَةً أَوْ سَائِبَةً أَوْ وَصِيلَةً أَوْ حَامًا أَوْ سَائِرَ الْأَعْيَارَاتِ؛ كَمَا أَنَا إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ - تَعَالَى - حَرَّمَ ذَبْحَ بَعْضِ الْحَيَوَانِ لِأَجْلِ الْأَكْلِ.

فإذا قيل: إِنَّ ذَلِكَ الْحَيَوَانُ إِنْ كَانَ قَدْ حُرِّمَ لَكُونِهِ ذَكَرًا، وَجِبَ أَنْ يُحَرَّمَ كُلُّ حَيَوَانٍ ذَكَرٍ، وَإِنْ كَانَ قَدْ حُرِّمَ لَكُونِهِ أُنْثَى، وَجِبَ أَنْ يُحَرَّمَ كُلُّ حَيَوَانٍ أُنْثَى، وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ هَذَا الْكَلَامُ لِأَزْمٍ عَلَيْنَا، فَكَذَا هَذَا الْوَجْهَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُفَسِّرُونَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ، وَيَجِبُ عَلَى الْعَاقِلِ أَنْ يَذْكُرَ فِي تَفْسِيرِ كَلَامِ اللَّهِ وَجْهًا صَحِيحًا، فَأَمَّا تَفْسِيرُهُ بِالْوَجْهِ الْقَاسِدِ فَلَا يَجُوزُ، وَالْأَقْرَبُ عِنْدِي وَجْهَانِ:

أحدهما: أَنْ يَقَالَ: إِنْ هَذَا الْكَلَامُ مَا وَرَدَ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِذْلَالِ عَلَى بَطْلَانِ قَوْلِهِمْ، بَلْ هُوَ اسْتِفْهَامٌ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَارِ، يَعْنِي: إِنَّكُمْ لَا تَقْرَءُونَ بِنُبُوَّةِ نَبِيٍّ، وَلَا تَعْرِفُونَ شَرِيعَةَ شَارِعٍ، فَكَيْفَ تَحْكُمُونَ بِأَنَّ هَذَا يَحِلُّ، وَأَنَّ ذَلِكَ يُحَرَّمُ.

وثانيها: حُكْمُهُم بِالْبَحِيرَةِ وَالسَّائِبَةِ وَالْوَصِيلَةِ وَالْحَامِ مَخْصُوصٍ بِالْإِبِلِ، فَاللَّهُ - تبارك وتعالى - بَيَّنَّ أَنَّ النَّعَمَ عِبَارَةٌ عَنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ فَلَمَّا لَمْ يَحْكُمُوا بِهَذِهِ الْأَحْكَامِ فِي الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ، وَهِيَ: الضَّأْنُ وَالْمَغَزُ، وَالْبَقَرُ، فَكَيْفَ خَصَّصْتُمْ الْإِبِلَ بِهَذَا الْحُكْمِ دُونَ الْغَيْرِ، فَهَذَا مَا عِنْدِي فِي هَذِهِ الْآيَةِ^(١).

ثم قال: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّيْنَاهُ اللَّهُ بِهَذَا﴾.

أي: هل شاهدتُم الله حرم هذا، إن كنتم لا تؤمنون برسولٍ، وحاصل الكلام من هذه الآية: أَنتُمْ لَا تَقْرَءُونَ بِنَبْوَةِ أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَكَيْفَ تُثَبِّتُونَ هَذِهِ الْأَحْكَامَ الْمُخْتَلِفَةَ.

ولما بيَّن ذلك قال: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾.

قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: يريد عمرو بن لُحَيٍّ؛ لأنه هو الذي غير شريعة إسماعيل - عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(٢) -.

قال ابن الخطيب^(٣): «وَالْأَقْرَبُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مَحْمُولًا عَلَى كُلِّ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ عَامٌّ، وَالْعِلَّةُ الْمَوْجِبَةُ لِهَذَا الْحُكْمِ عَامَّةٌ، فَالْتَّخِصِيصُ تَحْكُمُ مَخْصُصٌ».

فصل في دحض شبهة للمعتزلة

قال القاضي: دَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ الْإِضْلالَ عَنِ الدِّينِ مَذْمُومٌ، وَذَلِكَ لَا يَلِيْقُ بِاللَّهِ - تبارك وتعالى -؛ لأنه إِذَا ذُمَّ الْإِضْلالُ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ إِلَّا تَحْرِيمُ الْمُبَاحِ، فَالَّذِي هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ أَوْلَى بِالذَّمِّ.

وأجيب: بأنه ليس كل ما كان مذمومًا منا كان مذمومًا من الله - تعالى -؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ، وَتَسْلِيْطَ الشَّهْوَةِ عَلَيْهِمْ، وَتَمَكِينَهُمْ مِنْ أَسْبَابِ الْفُجُورِ مَذْمُومٌ مِنَّا، وَلَيْسَ مَذْمُومًا مِنَ اللَّهِ فَكَذَا هَهُنَا.

قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾.

قال القاضي^(٤): «لَا يَهْدِيهِمْ إِلَى ثَوَابِهِ».

وقال أهل السُّنَّةِ^(٥): «المراد لَا يَهْدِي أَوْلَئِكَ الْمُشْرِكِينَ، أَيْ: لَا يَنْقُلُهُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْكُفْرِ إِلَى نُورِ الْإِيمَانِ»، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ الثَّانِي.

قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٤٥﴾ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمًا كُلَّ ذِي

(١) ينظر: الرازي ١٧٨/١٣.

(٤) ينظر: الرازي ٢٧٨/٣.

(٥) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

ظَفَرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْفَنَمِ حَرَّمَ عَلَيْهُمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا
أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِغَيْرِهِمْ وَإِنَّا لَصَدِيقُونَ ﴿١٤٦﴾ فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ رَبُّكُمْ
ذُو رَحْمَةٍ وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ وَلَا يَرُدُّ بَأْسَهُمُ مِنَ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ ﴿١٤٧﴾

قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ الآيات.

لَمَّا بَيَّنَّ فساد طريقة أهل الجاهلية فيما يُحِلُّ ويُحَرِّم من المطعومات - أَتْبَعَهُ بِالْبَيَانِ الصَّحِيحِ.

رَوِي أَنَّهُمْ قَالُوا: فَمَا الْمُحَرَّمُ إِذْنٌ؟ فنزل: قل يا محمد: «لا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ»
شيئاً «مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ» أي: أَكَل يَأْكُلُهُ.

قوله: «مُحَرَّمًا» منصوب بقوله: «لا أَجِدُ» وهو صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ محذوف؛ حذف
لدلال قوله: «على طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ»، والتقدير: لا أَجِدُ طعاماً مُحَرَّمًا، و «عَلَى طَاعِمٍ»
متعلق بـ «مُحَرَّمًا»، و «يَطْعَمُهُ» في محل جر صِفَةٌ لـ «طَاعِمٍ».

وقرأ^(١) الباقرون ونقلها مكِّي^(٢) عن أبي جعفر -: «يَطْعَمُهُ» بتشديد الطاء، وأصلها
«يَطْعَمُهُ» افتعال من الطعم، فأبدلت التاء طاء لوقوعها بعد طاء للتقارب، فوجب الإدغام.
وقرأت^(٣) عائشة، ومحمد بن الحنفية، وأصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله
عنهم: «تَطْعَمُهُ» بالتاء من فوق وتشديد العين فعلاً ماضياً.

قوله: «إِلَّا أَنْ يَكُونَ» مَنْصُوبٌ عَلَى الاستثناء، وفيه وجهان:

أحدهما: أَنَّهُ مُتَّصِلٌ. قال أبو البقاء^(٤): «استثناء من الجنس، وموضعه نصب، أي:
لا أَجِدُ مُحَرَّمًا إِلَّا الْمَيْتَةَ».

والثاني: أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ، قال مكِّي^(٥): «وَأَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الاستثناء
الْمُنْقَطِعِ».

وقال أبو حيان^(٦): و «إِلَّا أَنْ يَكُونَ» استثناء مُنْقَطِعٌ؛ دلالته كَوْنٌ، وما قَبْلَهُ عَيْنٌ،
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُهُ نَصْباً بَدَلاً عَلَى لُغَةِ تَمِيمٍ، وَنَصْباً عَلَى الاستثناء عَلَى لُغَةِ
الْحِجَازِ، يعني: أَنَّ الاستثناء الْمُنْقَطِعَ فِيهِ لُغَتَانِ:

إحدهما: لغة الْحِجَازِ، وهو وَجُوبُ النَّصْبِ مطلقاً.

وثانيتها: لغة التَّمِيمِيِّينَ - يجعلونه كَالْمُتَّصِلِ، فَإِنْ كَانَ فِي الْكَلَامِ نَفْيٌ أَوْ شُبْهَةٌ،

(١) ينظر: الدر المصون ٣/٢٠٤، البحر المحيط ٤/٢٤٢.

(٢) ينظر: المشكل ١/٢٩٦.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٤/٢٤٢، المحرر الوجيز ٢/٣٥٦، الدر المصون ٣/٢٠٤.

(٤) ينظر: الإملاء ١/٢٦٤.

(٥) ينظر: المشكل ١/٢٩٦.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٤/٢٤٢.

رُجِحَ البدل، وهُنَا الكلام نَفْيٌ فَيَتَرَجَّحُ نَضْبُهُ عِنْدَ التَّمْيِينِ عَلَى البدل، دُونَ النَّضْبِ عَلَى الاستِثْنَاءِ؛ فنضبه من وَجْهَيْنِ، وَأَمَّا الْحِجَازُ: فنضبه عِنْدَهُمْ من وَجْهِ وَاحِدٍ، وظاهر كلام أَبِي الْقَاسِمِ الرَّمْخُسَرِيُّ أَنَّهُ مُتَّصِلٌ؛ فَإِنَّهُ قَالَ^(١): «مُحَرَّمًا» أَي: طَعَامًا مُحَرَّمًا مِنَ الْمَطَاعِمِ الَّتِي حَرَّمْتُمُوهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً، أَي: إِلَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الْمُحَرَّمُ مَيْتَةً.

وَقَرَأَ ابْنُ^(٢) عَامِرٍ فِي رِوَايَةٍ: «أَوْحَى» بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالْحَاءِ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ؛ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَلَّا تَكْفُرُونَ﴾ وَقَوْلُهُ: «نَبِّئُونِي»، وَقَوْلُهُ أَيْضًا: «الَّذِكْرَيْنِ» ثَانِيًا، وَقَوْلُهُ: «أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ» جَمَلَ اغْتِرَاضٍ بَيْنَ الْمَعْدُودَاتِ الَّتِي وَقَعَتْ تَقْصِيلًا لِثَمَانِيَةِ أَزْوَاجٍ.

قَالَ الرَّمْخُسَرِيُّ^(٣): «فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ فَصَلَ بَيْنَ الْمَعْدُودِ وَبَيْنَ بَعْضِهِ وَلَمْ يُؤَالَ

بَيْنَهُ؟»

قُلْتَ: قَدْ وَقَعَ الْفَاصِلُ بَيْنَهُمَا اغْتِرَاضًا غَيْرَ أَجَنَبِيٍّ مِنَ الْمَعْدُودِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - مَنْ عَلَى عِبَادِهِ بِإِنْشَاءِ الْأَنْعَامِ لِمَنَافِعِهِمْ وَبِإِبَاحَتِهَا لَهُمْ، فَاعْتَرَضَ بِالِاخْتِجَاجِ عَلَى مَنْ حَرَّمَهَا، وَالِاخْتِجَاجُ عَلَى مَنْ حَرَّمَهَا تَأْكِيدٌ وَتَشْدِيدٌ لِلتَّحْلِيلِ، وَالِاغْتِرَاضَاتُ فِي الْكَلَامِ لَا تَسَاقُ إِلَّا لِلتَّوَكِيدِ

وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ^(٤): «إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَيْتَةً» بِالتَّأْنِيثِ وَرَفَعَ «مَيْتَةً» يَعْنِي: إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ مَيْتَةً؛ فَتَكُونَ تَامَّةً عِنْدَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ النَّاقِصَةَ وَالْخَبْرُ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مَيْتَةً، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ هَذَا مَثْبُوتٌ عَنِ الْأَخْفَشِ فِي قَوْلِهِ قَبْلَ ذَلِكَ ﴿وَلَنْ يَكُنَّ مَيْتَةً﴾ [الأنعام: ١٣٩].

وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٥): «وَيَقْرَأُ بَرَفَعٍ «مَيْتَةً» عَلَى أَنْ تَكُونَ تَامَّةً، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الْمَغْطُوفَ مَنْصُوبٌ».

قَالَ شَهَابُ الدِّينِ: كَيْفَ يُضَعَّفُ قِرَاءَةُ مُتَوَاتِرَةٌ؟ وَأَمَّا قَوْلُهُ: «لِأَنَّ الْمَغْطُوفَ مَنْصُوبٌ» فَذَلِكَ غَيْرُ لَازِمٍ؛ لِأَنَّ النَّضْبَ عَلَى قِرَاءَةٍ مَنْ رَفَعَ «مَيْتَةً» يَكُونُ نَسْقًا عَلَى مَحَلٍّ «أَنْ تَكُونَ» الْوَاقِعَةَ مُسْتَثْنَاءً، تَقْدِيرُهُ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً، وَإِلَّا دَمًا مَسْفُوحًا، وَإِلَّا لَحْمَ خِزِيرٍ.

وَقَالَ مَكِّي^(٦): وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ^(٧): «إِلَّا أَنْ تَكُونَ» بِالتَّاءِ، «مَيْتَةً» بِالرَّفْعِ ثُمَّ قَالَ: وَكَانَ يَلْزَمُ أَبَا جَعْفَرٍ أَنْ يَقْرَأَ «أَوْ دَمًا» بِالرَّفْعِ، وَكَذَلِكَ مَا بَعْدَهُ.

(٢) ينظر: الدر المصون ٣/٢٠٤.

(١) ينظر: الكشف ٢/٧٤.

(٣) ينظر: الكشف ٢/٧٤.

(٤) ينظر: الحجة لأبي زرع ٢٧٦ النسر ٢/٢٦٦ السبعة ٢٧٢ المشكل ١/٢٧٥ الفراء ١/٣٦٠ إعراب

القراءات ١/١٧٢ إتحاف ٢/٣٧ التبيان ١/٥٤٥ الدر المصون ٣/٢٠٤.

(٥) ينظر: الإملاء ١/٢٦٤.

(٦) ينظر: المشكل ١/٨٢٩٦.

(٧) ينظر: البحر المحيط ٤/٢٤٢، والدر المصون ٣/٢٠٤ والمحرم الوجيز ٢/٣٥٦.

قال شهاب الدين^(١): هذه قراءة ابن عامر، نَسَبَهَا لأبي جَعْفَرٍ يَزِيدُ بنِ القَعْقَاعِ المَدَنِيِّ شَيْخٍ نَافِعٍ؛ وهو مُحْتَمَلٌ، وقوله: «كَانَ يَلْزِمُهُ» إلى آخره هو معنى ما ضَعَفَ به أَبُو البَقَاءِ هذه القراءة، وتقدّم جواب ذلك، وأتفق أن ابن عامر يقرأ: «وَإِنْ تَكُنْ مَيْتَةً» بالتَّائِيثِ والرَّفْعِ وهنا كذلك.

وقرأ ابن كثير وحَمْزَةً: «تَكُونُ» بالتَّائِيثِ، «مَيْتَةً» بالنُّصْبِ على أن اسم «تَكُونُ» مُضَمَّرٌ عَائِدٌ على مُؤَنَّثِ أَيٍّ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ المَأْكُولُ أَوْ النَّفْسُ أَوْ الْجَنَّةُ مَيْتَةً، ويجوز أن يعود الضمير من «تَكُونُ» على «مُحَرَّمًا»، وإِنَّمَا أَثَرُ الفِعْلِ لتَأْيِثِ الخبر؛ كقوله: «كُنَّا نَكُونُ تَكُنْ وَفَتَنَهُمْ إِلَّا أَنْ» [الأنعام: ٢٣]، نصب «فَتَنَهُمْ» وتأْيِثِ «تَكُنْ».

وقرأ الباقر: «يَكُونُ» بالتَّكْثِيرِ، «مَيْتَةً» نصباً، واسم «يَكُونُ» يعود على قوله: «مُحَرَّمًا» أَيٍّ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ المُحَرَّمُ، وقدره أَبُو البَقَاءِ^(٢) وَمَكِّي^(٣) وغيرهما: «إِلَّا أَنْ يَكُونَ المَأْكُولُ»، أو «ذَلِكَ مَيْتَةً».

قوله: «أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا» «دَمًا» على قراءة العامة: معطوفٌ على خبر «يَكُونُ» وهو «مَيْتَةً»، وعلى قراءة ابن عامر وأبي جعفر: معطوفٌ على المُسْتَنْتَبِ، وهو «أَنْ يَكُونَ» وقد تقدّم تحرير ذلك.

و «مَسْفُوحًا» صفة لـ «دَمًا»، والسَّفْحُ: الصَّبُّ، وقيل: «السَّيْلَانُ»، وهو قريبٌ من الأول، و «سَفَحَ» يستعمل قاصراً ومتعدّياً؛ يقال: سَفَحَ زَيْدٌ دَمَهُ وَدَمَهُ، أَيٍّ: أَهْرَاقَهُ، وَسَفَحَ هُوَ، إِلَّا أَنْ الفَرْقَ بينهما وَقَعٌ باختلاف المصدر، ففي المُتَعَدِّي يقال: سَفَحَ، وفي اللَّازِمِ يقال: سَفُوحٌ، ومن التَّعَدِّي قوله تعالى: «أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا»؛ فإن اسم المفعول التَّامُّ لَا يَبْنَى إِلَّا مِنْ مُتَعَدٍّ، ومن اللُّزُومِ ما أنشده أَبُو عبيدة لِكُثْبَرِ عَزَّةَ: [الطويل]

٢٣٦٩ - أَقُولُ وَدَمْعِي وَاكِفٌ عِنْدَ رَسْمِهَا عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ وَالدَّمَعُ يَسْفَحُ^(٤)

فصل فيما كان محرماً بمكة

قال القرطبي^(٥): «هذه الآية الكريمة مَكِّيَّةٌ، ولم يكن في الشريعة في ذلك الوقت مُحَرَّمٌ غير هذه الأشياء، ثم نزلت سورة «المائدة» بـ «المدينة» وزيد في المُحَرَّمَاتِ؛ كالمُنْحَقَةِ، والمَوْفُودَةِ والمُتَرَدِّيةِ، والنُّطِيعَةِ، والخَمْرِ، وغير ذلك، وحرم رسول الله ﷺ بالمدينة أكل كل ذي نابٍ من السباع، ومِخْلَبٍ من الطير».

(١) ينظر: الدر المصون ٢٠٤/٣. (٢) ينظر: الإملاء ٢٦٣/١.

(٣) ينظر: المشكل ٢٩٦/١.

(٤) ينظر: ديوانه ٤٦٣، تفسير الفخر الرازي ٢٢٢/١٣، الدر المصون ٢٠٥/٣.

(٥) ينظر: القرطبي ٧٦/٧.

فصل في معنى الدم المسفوح

قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: يريد بالدم المسفوح: ما خرج من الحيوان وهي أحياء، وما يخرج من الأوداج عند الذبح، ولا يدخل فيه الكبد والطحال؛ لأنهما جامذات وقد جاء الشرح بإباحتهما، وما اختلط باللحم من الدم؛ لأنه غير سائل^(١).

قال عمران بن حدير: «سألت أبا مجلز عما يختلط باللحم من الدم، وعن القدر يرى فيها حُمْرة الدم، فقال: لا بأس به، إنما نُهي عن الدم المسفوح»^(٢).

قال إبراهيم: «لا بأس بالدم في عِزْق أو مُخ، إلا المسفوح الذي يتعمد ذلك»^(٣).

قال عكرمة: «لولا هذه الآية لاتبع المسلمون من العُرُوق ما تتبع اليهود»^(٤).

وقوله: «أَوْ لَحَمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ» أي: حرام، و الهاء في «فإنه» الظاهر عَوْدُهَا على «لَحَم» المضاف لـ «خَنْزِيرٍ».

وقال ابن حزم: إنها تعود على خنزير؛ لأنه أقرب مذکور.

ورُجِحَ الأول: بأن اللحم هو المحدث عنه، والخنزير جاء بعرضية الإضافة إليه، ألا ترى أنك إذا قلت: «رأيت غلام زيد فأكرمته» أن الهاء تعود على الغلام؛ لأنه المحدث عنه المقصود بالإخبار عنه، لا على زيد؛ لأنه غير مقصود.

ورُجِحَ الثاني: بأن التحريم المضاف إلى الخنزير ليس مختصاً بلحمه، بل شحمه وشعره وعظمه وظلفه كذلك، فإذا أعدنا الضمير على خنزير، كان وإفياً بهذا المقصود، وإذا أعدناه على لحم، لم يكن في الآية الكريمة تعرض لتحريم ما عدا اللحم ممّا ذكر.

وأجيب: بأنه إنما ذكر اللحم دون غيره، - وإن كان غيره مقصوداً بالتحريم -؛ لأنه أهم ما فيه، وأكثر ما يقصد منه اللحم كغيره من الحيوانات، وعلى هذا فلا مفهوم لتخصيص اللحم بالذكر، ولو سلمه، فإنه يكون من باب مفهوم اللقب؛ وهو ضعيف جداً.

وقوله: «فإنه رِجْسٌ» إمّا على المبالغة بأن جعل نفس الرجس، أو على حذف مضاف، وله نظائر.

قوله: «أَوْ فِسْقًا» فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه عطف على خبر «يكون» أيضاً، أي: إلا أن يكون فسقاً. و «أهل» في

(١) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٩٧/٣) وعزاه لابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ عن ابن عباس.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: القرطبي ٨١/٧.

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣٧٩/٥) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٩٧/٣) وعزاه لسعيد بن منصور وعبد الرزاق وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ عن عكرمة.

محل نَصَب؛ لأنه صِفَةٌ له؛ كأنه قيل: أو فُسِّقاً مُهْلأً به لِغَيْرِ اللَّهِ، جعل العَيْنَ المَحْرَمَةَ نَفْسَ الفِسْقِ؛ مُبَالِغَةً، أو على حَذَفِ مُضَافٍ، ويُفسَّره ما تقدَّم من قوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾.

الثاني: أنه مَنْصُوبٌ عَطْفاً على محلِّ المستثنى، أي: إلا أن يكون مَيْتَةً أو إلّا فُسِّقاً، وقوله: «فإنَّه رَجَسٌ» اعتراض بين المتعاطفين.

والثالث: أن يكون مَفْعُولاً من أَجْلِهِ، والعامِل فيه قوله: «أَهْلٌ» مقدَّم عليه، ويكون قد فَصَّلَ بين حَرْفِ العَطْفِ وهو «أو»، وبين المَعْطُوف وهو الجملة من قوله: «أَهْلٌ» بهذا المَفْعُول من أَجْلِهِ؛ ونظيره في تَقْدِيمِ المَفْعُولِ له على عامِلِهِ قوله: [الطويل]

٢٣٧٠ - طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبَ وَلَا لَعِباً مِنِّي وَدُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ^(١)

و «أَهْلٌ» على هذا الإِعْرَابِ عَطْفٌ على «يكون»، والضَّمير في «به» عائِدٌ على ما عَادَ عليه الضَّميرُ المُسْتَتِرُ في «يكون»، وقد تقدَّم تَحْقِيقُهُ، قاله الزمخشري^(٢).

إلا أن أبا حيان^(٣) تعقَّب عليه ذلك؛ فقال: «وهذا إِعْرَابٌ متكلَّفٌ جداً، وتركيبه على هذا الإعراب خارج عن القَصَاحَةِ، وغير جائزٍ على قراءة من قرأ: «إلا أن يكون مَيْتَةً» بالرُّفْعِ، فيبقى الضَّميرُ في «به» لئس له ما يعود عليه، ولا يجوز أن يُتَكَلَّفَ مَحْذُوفٌ حتى يعود الضَّميرُ عليه، فيكون التَّقْدِيرُ: أو شيءٌ أَهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ به؛ لأن مثل هذا لا يجوز إلّا في ضَرُورَةِ الشَّعْرِ».

قال شهاب الدين^(٤): يَغْنِي بِذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يُحْذَفُ المَوْصُوفُ والصِّفَةُ جُمْلَةً، إلا إذا كان في الكلام «مِنْ» التَّبْعِيضِيَّةُ؛ كقولهم: «مِثْلًا طَعَنَ وَمِثْلًا أَقَامَ» أي: منا فَرِيقٌ طَعَنَ، ومِنَّا فَرِيقٌ أَقَامَ فإن لم يكن فيه «مِنْ» كان ضَرُورَةً؛ كقوله: [الرجز]

٢٣٧١ - تَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرَمَى الْبَشَرِ^(٥)

أي: بِكَفِّي رَجُلٍ؛ وهذا رأي بعضهم، وأما غيره فيقول: متى دُلَّ على المَوْصُوفِ، حَذَفَ مُطْلَقاً، فقد يجوز أن يَرَى الزَّمْخَشَرِيُّ هذا الرَّأْيَ.

فصل في هل التحريم مقصور على هذه الأشياء؟

ذهب بغض أهل العلم إلى أن التَّحْرِيمَ مقصور على هذه الأشياء؛ يُزَوِّي ذلك عن عائشة وابن عباس - رضي الله عنهما - قالوا: ويدخل في المَيْتَةِ المُنْحَنَقَةُ والمَوْفُودَةُ وما

(٢) ينظر: الكشف ٧٥/٢.

(١) تقدم.

(٤) ينظر: الدر المصنوع ٢٠٥/٣.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٢٤٤/٤.

(٥) ينظر: الخصائص ٣٦٧/٢ المختص ٢٢٧/٢، ابن عيش ٥٩/٣، الإنصاف ١١٥، المغني ١/١٦٠، الدر المصنوع ٢٠٦/٣.

ذكر [في أول سورة المائدة، وأكثر العلماء على أن التحريم لا يختص بهذه الأشياء مما ذكر، فالمحرم بنص الكتاب ما ذكر]^(١) ههنا، وقد حرمت السنة أشياء:

منها: ما روى ابن عباس - رضي الله عنهما -؛ قال: «نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير».

ومنها: ما أمر بقتله بقوله: «خمس فوايق تقتل في الحلال والحرام»^(٢).

ومنها: ما نهى عن قتله؛ كنهيه عن قتل النحلة والنملة؛ فهو حرام، وما سوى ذلك فيرجع إلى الأغلب فيه من عادات العرب، فما يأكله الأغلب منهم، فهو حلال، وما لا يأكله الأغلب منهم، فهو حرام؛ لأن الله - تبارك وتعالى - خاطبهم بقوله: ﴿قُلْ أَجَلُ لَكُمْ أَطْيَبْتُ﴾ [المائدة: ٤] فما استطأبوه فهو حلال.

وقوله: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ عَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

أباح هذه المحرمات عند الاضطرار في غير العدوان، وتقدم الكلام على نظيرها في البقرة.

قوله: «وعلى الذين هادوا» متعلق بـ «حرمتنا»، وقد يفيد الاختصاص عند بعضهم؛ كالزمخشري^(٣) والرازي^(٤)، وقد صرح به الرازي هنا، أعني: تقديم المعمول على عامله. وفي «ظفر» خمس لغات:

أعلاها: «ظفر» بضم الظاء والفاء، وهي قراءة العامة^(٥).

و «ظفر»: بسكون العين، وهي تخفيف لمضمومها، وبها قرأ الحسن في رواية وأبي بن كعب^(٦) والأعرج.

و «ظفر»: بكسر الظاء والفاء، ونسبها الواحدي قراءة^(٧) لأبي السمال.

و «ظفر»: بكسر الظاء وسكون الفاء، وهي تخفيف لمكسورها، ونسبها الناس للحسن أيضاً قراءة^(٨).

(١) سقط في أ.

(٢) أخرجه البخاري (٤٠٨/٦) كتاب بدء الخلق: باب إذا وقع الذباب في إناء أحدكم (٣٣١٤) ومسلم (٨٥٦/٢) كتاب الحج: باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم حديث (٦٧/١١٩٨) من حديث عائشة وقد خرجنا هذا الحديث تخريجاً تفصيلياً في تعليقنا على بداية المجتهد لابن رشد وخرجنا له شواهد كثيرة.

(٣) ينظر: الكشاف ٧٥/٢. (٤) ينظر: الرازي ١٨٢/١٣.

(٥) ينظر: إتحاف ٣٧/٢، الدر المصون ٢٠٦/٣.

(٦) ينظر: الدر المصون ٢٠٧/٣، المحرر الوجيز ٣٥٧/٢.

(٧) ينظر: الدر المصون ٢٠٦/٣، المحرر الوجيز ٣٥٧/٢ والبحر المحيط ٢٤٥/٤.

(٨) ينظر: البحر المحيط ٢٤٥/٤، الدر المصون ٢٠٦/٣.

واللغة الخامسة: «أظْفُور» ولم يُقرأ بها فيما عَلِمْنَا؛ وأنشدوا على ذلك قول الشاعر: [البسيط]

٢٣٧٢ - مَا بَيْنَ لُفْمَتِهَا الْأُولَى إِذَا انْحَدَرَتْ وَبَيْنَ أُخْرَى تَلِيهَا قَيْدُ أَظْفُورٍ^(١)

وجمع الثلاثي: أظْفَار، وجمع أظْفُور: أظْفِير وهو القياس وأظْفِير من غير مَدٍّ، وليس بِقِيَاسٍ؛ وهذا كقوله: [الرجز]

٢٣٧٣ - الْعَيْنَيْنِ وَالْعَوَاوِرِ^(٢)

وقد تقدّم تحقيق ذلك في قوله: ﴿مَقَانِجُ الْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٥٩].

فصل في معنى «ذِي ظُفْرٍ»

قال الواحدي اختلفوا في ذِي الظُّفْرِ: فروى عطاء عن ابن عباس - رضي الله عنهما -: أنه الإبل فقط^(٣)، ورُوي عنه أيضاً: أنه الإبل والنَّعَامَةُ؛ وهو قول مُجَاهِدٍ^(٤). وقال عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ^(٥): «إنَّه كُلُّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ، وَكُلُّ ذِي حَافِرٍ مِنَ الدَّوَابِّ».

وقيل: هو كُلُّ مَا لَمْ يَكُنْ مَشْقُوقَ الْأَصَابِعِ مِنَ الْبَهَائِمِ وَالطَّيْرِ مِثْلَ الْبَعِيرِ وَالنَّعَامَةِ وَالْإِوَرِ وَالْبَطِّ؛ ثم قال: كذلك قال المفسرون.

وقال ابن الخطيب^(٦): «وَسُمِّيَ الْحَافِرُ ظُفْرًا عَلَى الْإِسْتِعَارَةِ»، قال ابْنُ الْخَطِيبِ^(٧) أَمَّا حَمَلُ الظُّفْرِ عَلَى الْحَافِرِ فَبَعِيدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ: الأول: أن الْحَافِرَ لَا يُسَمَّى ظُفْرًا.

والثاني: لو كان الأمر كذلك، لوجب أن يُقَالَ: إنه - تبارك وتعالى - حَرَّمَ عَلَيْهِمْ كُلَّ حَيَّوَانٍ لَهُ حَافِرٌ، وذلك باطلٌ؛ لأن الآية تدلُّ على أَنَّ الْغَنَمَ وَالْبَقَرَ مُبَاحَانِ لَهُمْ مَعَ حُصُولِ الْحَافِرِ لَهُمْ.

وإذا ثَبَتَ هذا، فَتَقُولُ: وجب حَمَلُ الظُّفْرِ عَلَى الْمَخَالِبِ وَالْبَرَاثِنِ؛ لأنَّ الْمَخَالِبَ آلَاتُ الْجَوَارِحِ فِي الْأَضْطِيَادِ، وَالْبَرَاثِنَ آلَاتُ السَّبَاعِ فِي الْأَضْطِيَادِ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ

(١) ينظر: اللسان (ظفر) التهذيب ٣٧٥/١٤. الدر المصون ٢٠٦/٣.

(٢) البيت لجندل بن المثنى ينظر: الكتاب ٣٧٤/٢، الخصائص ١٩٥/١، المحتسب ١٠٧/١، ابن يعيش ٧٠/٥، والتصريح ٢٦٩/٢، اللسان [عور]، الدر المصون ٢٠٦/٣.

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣٨٢/٥) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١٠٠/٣) وزاد نسبه لابن أبي حاتم والبيهقي عن ابن عباس.

(٤) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٨٢/١٣) وانظر التعليق السابق.

(٥) ينظر: الرازي (١٨٣/١٣). (٦) ينظر: الرازي ١٨٣/١٣.

(٧) ينظر: المصدر السابق.

يدخل أنواع الكلاب والسباع والسنائير، ويدخل فيه الطيور التي تُضطاد؛ لأن هذه الصفة تعمهم.

وإذا ثبت هذا؛ فنقول: قوله - تعالى -: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمًا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ﴾ تخصيص هذه الحُرمة بهم من وجهين:

الأول: أن قوله: «وعلى الذين هادوا حَرَّمًا» كذا وكذا يفيد الحظر في اللغة.

والثاني: أنه لو كانت هذه الحُرمة ثابتة في حق الكل، لم يبق لقوله: «وعلى الذين هادوا حَرَّمًا» فائدة؛ فثبت أن تحريم السباع، وذوي المخلب من الطير مختص باليهود، فوجب ألا تكون مُحَرمة على المسلمين، وعند هذا نقول: ما روي أنه - عليه الصلاة والسلام - حرم كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير ضعيف؛ لأنه خبر واحد على خلاف كتاب الله، فلا يكون مقبولاً، وهذا يقوي قول مالك في هذه المسألة.

قوله: «وَمِنَ الْبَقَرِ» فيه وجهان:

أحدهما: أنه مَعطوف على «كُلِّ ذِي»، فتعلق «مِنْ» بـ «حَرَّمًا» الأولى لا الثانية، وإنما جيء بالجملة الثانية مفسرة لما أبيهم في «مِنْ» التبعيضية من المحرم؛ فقال: «حَرَّمًا عَلَيْهِمْ شَحُومَهُمَا».

والثاني: أن يتعلق بـ «حَرَّمًا» المتأخرة، والتقدير: وحَرَّمنا على الذين هادوا من البقر والغنم شحومهما، فلا يجب هنا تقديم المجرور بها على الفاعل، بل يجوز تأخره على الفاعل كما تقدم، ولكن لا يجوز تأخيره عن المنصوب بالفعل؛ فيقال: حَرَّمنا عليهم شحومهما من البقر والغنم؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

وقال أبو البقاء^(١): «ولا يجوز أن يكون «مِنَ الْبَقَرِ» متعلقاً بـ «حَرَّمًا» الثانية».

قال أبو حيَّان^(٢): «وكأنه قد توهم أن عود الضمير مانع من التعلق؛ إذ رتبة المجرور بـ «مِنْ» التأخير، لكن عن ماذا؟ أما عن الفعل فمُسَلَّم، وأما عن المفعول فغير مُسَلَّم» يعني: أنه إن أراد أن رتبة قوله: «مِنَ الْبَقَرِ» التأخير عن شحومهما، فيصير التقدير: حرما عليهم شحومهما من البقر؛ فغير مُسَلَّم، ثم قال أبو حيَّان: «وإن سلَّمنا أن رتبته التأخير عن الفاعل والمفعول، فليس بممنوع، بل يجوز ذلك كما جاز: «ضرب غلام المرأة أبوها» و «غلام المرأة ضرب أبوها»، وإن كانت رتبة المفعول التأخير، لكنه وجب هنا تقديمه؛ لعود الضمير الذي في الفاعل الذي رتبته التقديم عليه، فكيف بالمفعول الذي هو والمجرور في رتبة واحدة؟ أعني في كونها فضلة. فلا يبالي فيهما بتقديم أيهما شئت على الآخر؛ قال الشاعر: [الطويل]

(٢) ينظر: البحر المحيط ٢٤٥/٤.

(١) ينظر: الإملاء ٢٦٤/١.

٢٣٧٤ - وَقَدْ رَكَدَتْ وَنَسَطَ السَّمَاءُ نُجُومَهَا^(١)

فقدّم الظرف وجوباً؛ لعود الضمير الذي اتّصل بالفاعل على المجرور بالظرف.
قال شهاب الدين^(٢): «لقاتل أن يقول: لا نُسَلِّم أن أبا البقاء إنما منع ذلك لما ذكرت، حتى يلزم بما ألزّمته، بل قد يكون منعه لأمر معنوي».

والإضافة في قوله: «شُحُومُهُمَا» تفيد الدلالة على تأكيد التخصيص والربط، إذ لو أتى في الكلام: «من البقر والغنم حرّمنا عليهم الشُحُوم» لكان كافياً في الدلالة على أنه لا يراد إلا شُحُوم البقر والغنم؛ هذا كلام أبي حيان، وهو بسط ما قاله الرّمخسري؛ فإنه قال^(٣): «ومن البقر والغنم حرّمنا عليهم شُحُومَهُمَا»؛ كقولك: «من زُيد أخذت ماله» تريد بالإضافة زيادة الربط.

قوله: «إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا» «ما» مَوْضُوعَةٌ في محل نصب على الاستثناء المتّصل من الشُحُوم، أي: إنه لم يُحرّم الشُحُم المَحْمُول على الظّهر، ثم إن شئت جعلت هذا المَوْضُول نعتاً لِمَحذُوف، أي: إلا الشُحُم الذي حَمَلَتْهُ ظُهُورُهُمَا؛ كذا قدّره أبو حيان^(٤)، وفيه نظر؛ لأنه قد نصّ على أنه لا يوصف بـ «ما» المَوْضُوعَةٌ وإن كان يوصف بالذي، وقد ردّه هو على غيره بذلك في مثل هذا التقدير، وإن شئت جعلته مَوْضُوعاً بشيءٍ محذوف، أي: إلا الذي حَمَلَتْهُ ظُهُورُهُمَا من الشُحُم، وهذا الجار هو وَصَفٌ معنوي لا صناعي، فإنه لو أظهر كذا، لكان إعرابه حالاً.

وقوله: «ظُهُورُهُمَا» يحتمل أن يكون من باب قوله: «فَقَدْ صَعَتِ قُلُوبُكُمَا» [التحریم: ٤]، بالنسبة إلى ضمير [البقر] والغنم من غير نظر إلى جَمْعِيَّتِهِمَا في المعنى، ويحتمل أن يكون جَمْعُ «الظهور» لأنّ المُضَافَ إليه جَمْعٌ في المعنى؛ فهو مثل: «قَطَعْتُ زُؤُوسَ الخرفان» فالثنية في مثل هذا مُمْتَنِعَةٌ.

فصل في تفسير الشحم

قال ابن عباس: «إِلَّا مَا عَلِقَ بِالظّهِرِ مِنَ الشَّحْمِ، فَإِنِّي لَمْ أَحْرَمُهُ»^(٥) وقال قتادة: «إِلَّا مَا عَلِقَ بِالظّهِرِ وَالْجَنْبِ مِنْ دَاخِلِ بَطُونِهَا»^(٦).

(١) صدر بيت لامرئ القيس وعجزه:

ركود فؤادي الرّيب المـتـورق

ينظر: ديوانه (١٧١)، الدر المصون ٢٠٧/٣.

(٢) ينظر: الدر المصون ٢٠٧/٣. (٣) ينظر: الكشف ٧٥/٢.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٢٤٦/٤.

(٥) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣٨٤/٥) من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس.

(٦) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٨٣/١٣).

قال ابن الخطيب^(١): «وأقول: ليس على الظَّهْر شَخْمٌ إلا اللحم الأبيض السمين المُلْتَصِق باللَّحْم الأَخْمَر، وعلى هذا التقدير فذلك اللحم السمين المُلْتَصِق يكون مُسَمًّى بالشَّخْم وبهذا التقدير لو حَلَفَ ألا يأْكُل الشَّخْم، وَجَبَ أن يَحْتَثَ إذا أَكَلَ ذلك اللَّحْم السمين».

قوله: «أو الحَوَايَا» في موضعها من الإغْرَاب ثلاثة أوجه:
أحدها - وهو قول الكسائي -: أنها في مَوْضِعِ رَفْعِ عَطْفًا على «ظُهُورَهُمَا» أي: وإلَّا الَّذِي حَمَلَتْهُ الحَوَايَا من الشَّخْم، فإنه أيضاً غير مُحَرَّم، وهذا هو الظَّاهِر.

الثاني: أنها في محل نَصْبٍ نَسَقًا على «شُحُومَهُمَا» أي: حَرَمْنَا عليهم الحَوَايَا أيضاً، أو ما اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ، فتكون الحَوَايَا والمُخْتَلِطُ مُحَرَّمَيْنِ، وإلى هذا ذهب جماعة قليلة، وتكون «أو» فيه كَالَّتِي في قوله - تعالى -: ﴿وَلَا تُطْعَمُهُنَّ أَثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] يُرَادُ بها: نَفْيُ ما يَدْخُلُ عليه بطريق الانفِرَادِ؛ كما تقول: «هؤلاءِ أَهْلٌ أن يُعْصُوا فاعْصِ هذا أو هذا» فالمعنى: حرم عليهم هذا وهذا.

وقال الزَّمَخْشَرِي^(٢): «أو بمنزلتها في قولهم: جَالِسِ الحَسَنَ أو ابنِ سِيرِينَ». قال أبو حَيَّان^(٣): «وقال الثَّوَيْلِيُّونَ: «أو» في هذا المِثَالِ للإِبَاحَةِ، فيجوز له أن يُجَالِسَهُمَا وأن يُجَالِسَ أَحَدَهُمَا، والأَخْسَنُ في الآية إذا قُلْنَا: إن «الحَوَايَا» معطوفٌ على «شُحُومَهُمَا»، أن تكون «أو» فيه للتفصيل؛ فَصُلِّ بِهَا ما حَرَّمَ عليهم من البَقَرِ والغنم».

قال شهاب الدين^(٤): هذه العبارة التي ذكرها الزَّمَخْشَرِي سبقه إليها الزَّجَّاج^(٥) فإنه قال: وقال قوم: حُرِّمَتْ عليهم الثُّرُوبُ، وأَجِلَّ لَهُم ما حَمَلَتْ الظُّهُورُ، وصارت الحَوَايَا أو ما اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ نَسَقًا على ما حَرَّمَ لا على الاستثناء، والمعنى على هذا القول: حُرِّمَتْ عليهم شُحُومُهُمَا أو الحَوَايَا أو ما اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ، إلا ما حَمَلَتْ الظُّهُورُ فإنه غير مُحَرَّم، وأدخلت «أو» على سَبِيلِ الإِبَاحَةِ؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمُهُنَّ أَثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] والمعنى: كل هؤلاء أَهْلٌ أن يُعْصَى فاعْصِ هذا أو اعْصِ هَذَا، و «أو» بليغة في هذا المَعْنَى؛ لَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «لا تُطْعَمُ زَيْدًا وَعَمْرًا» فَجَائِزٌ أن تَكُونَ تَهَيَّيْتَنِي عن طَاعَتِهِمَا معاً في حالة، فإذا أَطَعْتُ زَيْدًا على جِدَّتِهِ، لم أَكُنْ عَاصِيًا، وإذا قُلْتَ: لا تُطْعَمُ زَيْدًا أو عَمْرًا أو خَالِدًا، فالمعنى: أن كُلَّ هؤلاء أَهْلٌ ألا يُطَاعَ، فلا تُطْعَمُ واحداً منهم، ولا تُطْعَمُ الجماعة؛ ومثله: جَالِسِ الحَسَنَ أو ابْنَ سِيرِينَ أو الشَّعْبِيَّ، فليس المَعْنَى: أَنِّي أَمُرُّكَ بِمُجَالَسَةِ واحدٍ منهم، فإن جَالَسْتَ واحداً منهم فَأَنْتَ مُصِيبٌ، وإن جَالَسْتَ الجماعةَ فَأَنْتَ مُصِيبٌ.

وأما قوله: «فالأخسن أن تكون «أو» فيه للتفصيل» فقد سبقه إلى ذلك أبو البقاء^(٦)؛

(٤) ينظر: الدر المصون ٢٠٨/٣.

(٥) ينظر: معاني القرآن ٣٣١/٢.

(٦) ينظر: الإملاء ٣٣١/١.

(١) ينظر: الرازي ١٨٣/١٣.

(٢) ينظر: الكشف ٧٥/٢.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٢٤٦/٤.

فإنه قال: و «أُو» هنا بِمَعْنَى الواو؛ لتفصيل مذاهبهم أو لاختلاف أماكنها، وقد ذكرناه في قوله: ﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة: ١٣٥].

وقال ابن عطية^(١) ردّاً على هذا القول - أعني كون «الْحَوَايَا» نَسْقاً على شُحُومهما -: «وعلى هذا تدخل «الْحَوَايَا» في التَّحْرِيمِ، وهذا قَوْلٌ لَا يَعْضُدُهُ لَا اللَّفْظُ وَلَا الْمَعْنَى بَلْ يَدْفَعَانَهُ» ولم يبيّن وجه الدّفع فيهما.

الثالث: أن «الْحَوَايَا» في محلّ نَضِبٍ عطفاً على المستثنى وهو «ما حملت ظهورُهما»؛ كأنه قيل: إلا ما حَمَلَتِ الظُّهُورُ أو الْحَوَايَا أو إلا ما اخْتَلَطَ، نقله مكي^(٢)، وأبو البقاء^(٣) بدأ به ثم قال: «وقيل: هو مَعْطُوفٌ عَلَى الشُّحُومِ».

ونقل الواحدى عن الفراء^(٤)؛ أنّه قال: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَضِبٍ بِتَقْدِيرِ حَذْفِ الْمِصْصِافِ عَلَى أَنْ يُرِيدَ: أَوْ شُحُومِ الْحَوَايَا فَيَحْذِفُ الشُّحُومَ وَيَكْتَفِي بِالْحَوَايَا؛ كما قال - تعالى -: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] يريد أهلها، وحكى ابن الأنباريّ عن أبي عبيد؛ أنه قال: قلت للفراء: هو بمنزلة قول الشاعر:

٢٣٧٥ - لَا يَسْمَعُ الْمَرْءُ فِيهَا مَا يُؤْتِسُهُ بِاللَّيْلِ إِلَّا نَثِيمَ الْبُومِ وَالضُّوعَا^(٥)

فقال لي: نَعَمْ، يذهب إلى أن «الضُّوع» عَطَفَ عَلَى «النَّثِيمِ» ولم يَغْطَفْ عَلَى «الْبُومِ»؛ كما عَطِفتِ الْحَوَايَا عَلَى «مَا» ولم تُعْطَفْ عَلَى الظُّهُورِ.

قال شهاب الدين^(٦): فمقتضى ما حكاه ابن الأنباريّ: أن تكون «الْحَوَايَا» عَطْفاً عَلَى «مَا» الْمُسْتَثْنَاةِ، وفي معنى ذلك قلقٌ بَيِّنٌ.

و «الْحَوَايَا» قيل: هي الْمَبَاعِرُ، وقيل: الْمَصَارِبُ وَالْأَمْعَاءُ، وقيل: كل ما تَخْوِيهِ الْبَطْنُ فَاجْتَمَعَ وَاسْتَدَارَ، وقيل: هي الدَّوَارَةُ الَّتِي فِي بَطْنِ الشَّاةِ.

واختلف في مُفْرَدِ «الْحَوَايَا»: ف قيل: حَاوِيَةٌ كَ «ضَارِيَةٍ»، وقيل: حَوِيَّةٌ كَ «طَرِيفَةٍ»، وقيل: حَاوِيَاءٌ كَ «قَاصِعَاءَ».

وجوّز الفارسيّ أن يكون جَمْعاً لكل واحدٍ من الثلاثة، يعني: أنه صَالِحٌ لذلك، وقال ابن الأعرابي: هي الْحَوِيَّةُ وَالْحَاوِيَةُ ولم يذكر الْحَاوِيَاءَ. وذكر ابن السكيت الثلاثة فقال: «يُقَالُ: «حَاوِيَةٌ» وَ «حَوَايَا» مِثْلَ «زَاوِيَةٍ» وَ «زَوَايَا»، وَ «زَاوِيَةٌ» وَ «زَوَايَا»، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: «حَوِيَّةٌ» وَ «حَوَايَا»؛ مِثْلَ الْحَوِيَّةِ الَّتِي تُوضَعُ عَلَى ظَهْرِ الْبَعِيرِ وَيُزَكَّبُ فَوْقَهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ لِوَاحِدَتِهَا: «حَاوِيَاءَ» وَأَشْدَّ قَوْلَ جَرِيرٍ: [البسيط]

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٣٥٨. (٢) ينظر: المشكل ١/٢٩٧.

(٣) ينظر: الإملاء ١/٢٦٤. (٤) ينظر: معاني القرآن ١/٣٦٣.

(٥) البيت للأعشى ينظر: ديوانه ١٥٣، والتهذيب ١٣/٨٩ (أسن)، اللسان (أسن) الدر المصون ٣/٢٠٨.

(٦) ينظر: الدر المصون ٣/٢٠٩.

٢٣٧٦ - تَضْمُونُ الْحَتَايِصِ وَالْعَوْلُ الَّتِي أَكَلَتْ فِي حَاوِيَاءِ رُدُومِ اللَّيْلِ مِجْعَارٍ^(١)
وأنشد ابن الأثيري: [الطويل]

٢٣٧٧ - كَأَنَّ نَقِيقَ الْحَبِّ فِي حَاوِيَائِهِ فَحَبِخُ الْأَفَاعِي أَوْ نَقِيقُ الْعَقَارِبِ^(٢)
فإن كان مُفْرَدُهَا حَاوِيَةً، فوزنها فَوَاعِلٌ؛ كَضَارِبَةٍ وَضَوَارِبٍ ونظيرها في الْمُغْتَلِّ:
«زاوية» و «زَوَايَا»، و «زَاوِيَةٌ» و «زَوَايَا»، والأصل: حَوَاوِي كَضَوَارِبٍ، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ الَّتِي
هِيَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ هَمْزَةً؛ لَأَنَّهَا ثَانِي حَرْفِي لَيْنٍ، اكْتِنَفَا مَدَّةً مَفَاعِلٍ، فَاسْتَثْقَلَتْ هَمْزَةً
مَكْسُورَةً فَقُلِبَتِ يَاءٌ، فَاسْتَثْقَلَتِ الْكُسْرَةُ عَلَى الْيَاءِ فُجِعِلَتْ فَتَحَةٌ، فَتَحَرَّكَ حَرْفُ الْعِلَّةِ وَهُوَ
الْيَاءُ الَّتِي هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ بَعْدَ فَتَحَةٍ، فَقُلِبَتِ أَلِفًا [فصارت «حَوَايَا»]، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ:
قُلِبَتِ الْوَاوُ هَمْزَةً مَفْتُوحَةً، فَتَحَرَّكَ الْيَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَقُلِبَتِ أَلِفًا، فَصَارَتْ هَمْزَةً
مَفْتُوحَةً بَيْنَ أَلْفَيْنِ يُشْبِهَانِهَا فَقُلِبَتِ الْهَمْزَةُ يَاءً، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ هَذَا فِي قَوْلِهِ: «سَنَفِرُ لَكَ
حَطَائِكُمْ» [البقرة: ٥٨] وَاخْتِلَافُ أَهْلِ التَّصْرِيفِ فِي ذَلِكَ.

وكذلك إِذَا قُلْنَا: مُفْرَدُهَا «حَاوِيَاءَ»، كَانَ وَزْنُهَا فَوَاعِلٌ أَيْضًا؛ كَقَاصِعَاءَ وَقَوَاصِعَ،
وَرَاهِطَاءَ وَرَوَاطِيطَ، والأصل: حَوَاوِي أَيْضًا، فَقُعِلَ بِهِ مَا فُعِلَ فِي الَّذِي قَبْلَهُ.

وإن قلنا: إن مُفْرَدُهَا «حَوِيَّةٌ» فوزنها فعائل كَطَرَائِفٍ، والأصل: حَوَايِي فَقُلِبَتِ
الْهَمْزَةُ يَاءً مَفْتُوحَةً، وَقُلِبَتِ الْيَاءُ الَّتِي هِيَ لَامُ أَلِفًا، فَصَارَ اللَّفْظُ «حَوَايَا» أَيْضًا، فَالْلَفْظُ
مُتَّحِدٌ وَالْعَمَلُ مُخْتَلِفٌ.

قوله: «أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظَمٍ» فِيهِ مَا تَقَدَّمَ فِي «حَوَايَا» وَرَأَى الْفَرَاءَ^(٣) فِيهِ: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ
نَسَقًا عَلَى «مَا» الْمُسْتَثْنَاةِ فِي قَوْلِهِ: «إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا» وَالْمُرَادُ بِهِ الْأَلِيَّةُ.
وقيل: هُوَ كُلُّ شَخْمٍ فِي الْجَنْبِ وَالْعَيْنِ وَالْأُذُنِ وَالْقَوَائِمِ، وَالْمَحْرَمُ الثَّرْبُ وَشَخْمُ
الْكُلَيْتَةِ.

فصل

قال القرطبي^(٤): أَخْبَرَ اللَّهُ - تعالى - أَنَّهُ كَتَبَ تَحْرِيمَ هَذَا عَلَيْهِمْ فِي التَّوْرَةِ رَدًّا
لِكَذِبِهِمْ، وَنَصَّهُ فِيهَا: «حَرَمْتُ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَكُلَّ دَابَّةٍ لَيْسَتْ مَشْقُوقَةً
الْحَافِرِ، وَكُلَّ حَوْبٍ لَيْسَ فِيهِ سَفَاسِقٌ»، أَي: بِيَاضٍ، ثُمَّ نَسَخَ اللَّهُ ذَلِكَ كُلَّهُ بِشَرِيعَةِ مُحَمَّدٍ
ﷺ، وَأَبَاحَ لَهُمْ مَا كَانَ مُحَرَّمًا عَلَيْهِمْ مِنَ الْحَيَوَانِ، وَأَزَالَ الْحَرَجَ بِمُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -

(١) ينظر: ديوانه ٦٨، اللسان (جوا) شرح شواهد الشافعية ٤٤٣، التهذيب ٢٩٤/٨ (شق) الدر المصون ٣/٢٠٩.

(٢) ينظر: ديوانه ٢٣٩/١، التهذيب ٢٩٢/٥، (جوى)، اللسان (جوا) الدر المصون ٣/٢٠٩.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٣٦٣/١.

(٤) ينظر: القرطبي ٨٣/٧.

وألزم الخليفة دين الإسلام، بحله وحرمة وأمره ونهيه، فلو ذبحوا أنعامهم فأكلوا ما أحلّ لهم في التوراة وتركوا ما حرّم عليهم فهل يحلّ لنا؟

قال مالك في كتاب محمد: هي مُحَرَّمَةٌ وقال في سماع «المبسوط»: هي محللة؛ وبه قال ابن نافع.

وقال ابن القاسم: «أكرهه». والصحيح حله؛ لحديث جواب الشَّحْم الذي رواه عبد الله بن مغفل^(١).

قوله: «ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ» فيه أربعة أوجه:

أحدها: أنه خبر مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، أي: الأمر ذلك؛ قاله الحوفي؛ ومكي^(٢)، وأبو البقاء^(٣).

الثاني: أنه مُبْتَدَأٌ، والخبر ما بعده، والعائد مَحذُوفٌ، أي: ذلك جَزَيْنَاهُمُو، قاله أبو البقاء^(٤) - رضي الله عنه - وفيه ضعف؛ من حيث إنه حَذَفَ العائد المنصوب، وقد تقدّم ما فيه في المائة في قوله - تعالى -: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهَنَّمِ يَتَّبِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]، وأيضاً فقدّر العائد مَصِلًا، وَيَتَّبِعِي أَلَا يُقَدَّرُ إِلَّا مُنْقَصِلًا ولكنه يَشْكُلُ حذفه، وقد تقدّم تحقيقه في أول البقرة.

وقال ابن عطية: «ذلك في موضع رفع» ولم يُبَيَّنْ على أي الوجهين المتقدمين، ويتبني أن يُحْمَلَ على الأول؛ لضعف الثاني.

الثالث: أنه مَنْصُوبٌ على الْمَضْذِرِ، وهو ظاهر كلام الزَّمَخْشَرِيِّ؛ فإنه قال: «ذلك الجَزَاءُ جَزَيْنَاهُمْ وهو تَحْرِيمُ الطَّيِّبَاتِ»، إلا أن هذا قَدْ يَنْحَدِشُ بما نقله ابن مالك، وهو أن الْمَضْذِرَ إذا أُشِيرَ إليه، وجب أن يُتَّبَعَ بذلك الْمَضْذِرُ؛ فيقال: «ضَرَبْتُ ذَلِكَ الضَّرْبَ» و «قُمْتُ هَذَا الْقِيَامَ» ولو قُلْتُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا ذَلِكَ» و «قُمْتُ هَذَا» لم يَجْزُ، ذكر ذلك في الرَّدِّ على من أجاب عن قول الْمُتَنَبِّي: [الكامل]

٢٣٧٨ - هَذِي، بَرَزْتُ لَنَا فَهَجَتْ رَسِيْسَا ثُمَّ انْصَرَفَتْ وَمَا شَفِيتِ نَسِيْسَا^(٥)

فإنهم لَحَنُوا الْمُتَنَبِّي؛ من حيث إنه حَذَفَ حَرْفَ النَّدَاءِ من اسم الإشارة، إذ الأضل: يا هَذِي.

(١) قال: كنا محاصرين قصر خيبر، فرمى إنسان بحراب فيه شحم فنزوت لآخذه فالتفت فإذا النبي ﷺ فاستحييت منه. لفظ البخاري. ولفظ مسلم: قال عبدالله بن مغفل: أصبت جراباً من شحم يوم خيبر، قال فالتزمته وقلت: لا أعطي اليوم أحداً من هذا شيئاً، قال: فالتفت فإذا رسول الله ﷺ متبسماً.

(٢) ينظر: المشكل ٢٩٨/١.

(٣) ينظر: الإملاء ٢٦٤/١.

(٤) ينظر: المصدر السابق.

(٥) ينظر: ديوانه ٣٠١/٢، مغني اللبيب ٦٤١/٢، شرح الأشموني ٤٤٤/٢، المقرب ١٧٧/١، ابن يعيش ١٦/٢، الدر المصون ٣/٢١٠.

فأجابوا عنه: بأننا لا نُسَلِّمُ أن «هَٰذِي» مُنَادِي، بل [اسم] إشارة إلى المَصْدَر، كأنه قال: بَرَزْتَ هَٰذِي الْبَرَزَةَ.

فرد ابن مالك هذا الجواب: بأنه لا يَنْتَصِبُ اسْمُ الْإِشَارَةِ مُشَاراً به إلى المَصْدَر إلا وهو متبوعٌ بالمَصْدَر.

وإذا سُلِّمَ هذا فيكون ظاهر قول الزَّمَخْشَرِي: «إنه مَنْصُوبٌ على المَصْدَر» مردوداً بما رُدَّ به الجواب عن بِنْتِ أَبِي الطَّيِّبِ، إلا أن رد ابن مالك ليس بِصَحِيحٍ؛ لورود اسم الإشارة مُشَاراً به إلى المَصْدَر غير متبوع به؛ قال الشاعر: [الطويل]

٢٣٧٩ - يَا عَمْرُو إِنَّكَ قَدْ مَلِلْتَ صَحَابَتِي وَصَحَابَتِكَ إِخْصَالُ ذَاكَ قَلِيلٌ^(١)

قال التَّخَوُّيُّونَ: «ذاك» إشارة إلى مَصْدَر «خال» المؤكَّد له، وقد أنشده هو على ذلك.

الرابع: أنه مَنْصُوبٌ على أنه مَفْعُول ثانٍ قُدِّمَ على عَامِلِهِ؛ لأن «جَزَى» يتعدى لاثنتين، والتقدير: جَزَيْنَاهُمْ ذَلِكَ التَّحْرِيمَ، وقال أبو البقاء^(٢) ومكي^(٣): إنه في مَوْضِعٍ نَصَبٍ بـ «جَزَيْنَاهُمْ» ولم يَبَيَّنَا على أَيِّ وَجْهِ انْتَصَبَ: هل على المَفْعُول الثاني أو المصدر؟.

فصل في معنى قوله «جزيناهم بغيرهم»

والمعنى: إنما خَصَصْنَاهُمْ بهذا التَّحْرِيمِ جزاءً على بَغْيِهِمْ، وهو قتلهم الأنبياء، وأخذهم الرِّبَا، وأكلهم أموال الناس بالباطِل، ونظيره قوله - تعالى -: ﴿فَيُظْهِرُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِئَتْ أُغْلَتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠].

قوله: «وإنَّا لَصَادِقُونَ» مَعْمُولُهُ مَحْذُوفٌ، أي: لصادقون في إتمام جزائهم في الآخرة؛ إذ هو تَعْرِيفٌ بكذبهم حيث قالوا: نحن مُفْتَدُونَ في تحريم هذه الأشياء بإسرائيل، والمعنى: الصادقون في إخبارنا عنهم ذلك، ولا يُقَدَّرُ له مَعْمُولٌ، أي: من شَأْنِنَا الصَّدَق.

قوله: «فإن كَذَّبُوكَ» [الضَّمِيرُ في «كَذَّبُوكَ» الظاهر عودُه على اليهود؛ لأنهم أقرب مذكور.

وقيل: يعود على المُشْرِكِينَ، لتقدُّم الكلام معهم في قوله: ﴿يَتَّبِعُونَ بَعْلَهُ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، و «أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ» [الأنعام: ١٤٤]، والمعنى: فإن كَذَّبُوكَ في ادِّعَاءِ التَّبَوَّةِ

(١) ينظر: شرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٢، المقرب ١/ ١١٨، مغني اللبيب ٢/ ٦٤٢، الدر المنصور ٣/ ٢١٠.

(٢) ينظر: المشكل: ١/ ٢٩٨.

(٣) ينظر: الإملاء ١/ ٢٦٤.

والرَّسَالَةَ «فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ» فلذلك لا يُعْجَل عليكم بالعُقُوبَةِ، ثم أخبرهم بما أعدَّ لهم من العذاب في الآخرة، «ولا يَرُدُّ بِأَسْءٍ» أي عذابه إذا جاء الوقت.

وقوله: «ذُو رَحْمَةٍ» جيء بهذه الجملة اسميَّة، ويقول «ولا يَرُدُّ بِأَسْءٍ» فعلية [تنبيهاً على مُبالغة سعة الرَّحْمَةِ؛ لأن الاسمِيَّة أدلُّ على الثبوت والتوكيد من الفعلية].

قوله: «عن القَوْمِ الْمُجْرِمِينَ» يحتمل أن يكون من وَضَع الظَّاهِر موضع المضمَر^(١). تنبيهاً على التَّسْجِيلِ عليهم بذلك، والأصل: ولا يَرُدُّ بِأَسْءٍ عَنْكُمْ.

وقال أبو البقاء^(٢): «فإن كَذَّبُوكَ» شَرَطُ، جوابه: «فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ»، والتقدير: «فقل يَضْفَحُ عَنْكُمْ بِتَأْخِيرِ الْعُقُوبَةِ» وهذا تفسير معني لا إعراب.

قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَاسًا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾ قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِيغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٤٩﴾﴾

لما حكى عن أهل الجاهلية إقدامهم على الحكم في دين الله بغير دليل - حكى عُذْرَهُمْ في كُلِّ مَا يَقْدِمُونَ عليه من الكُفْرِيَّاتِ، فيقولون: لو شاء الله مِنَّا ألا نَكْفُرَ، لَمَنَعْنَا عن هذا الكُفْرِ، وحيث لم يَمْنَعْنَا عنه، ثبت أنه مُرِيدُ لذلك، وإذا أَرَادَهُ مِنَّا، امتنع مِنَّا تركه، فَكُنَّا مَعْدُورِينَ فيه.

واعلم أن الْمُعْتَرِلة استدلُّوا بهذه الآية على مذهبهم من سبعة أوجه^(٣):

أحدها: أنه - تعالى - حَكَّى عن الكُفَّارِ صَرِيحَ قول المُجْبِرَةِ، وهو قولهم: «لَوْ شَاءَ اللَّهُ مِنَّا ألا نُشْرِكَ، لم نُشْرِكْ»، وإِنَّمَا حَكَاهُ عنهم في مَعْرِضِ الذَّمِّ والقبح، فوجب كون هذا المذهب مذموماً باطلاً.

وثانيها: أنه - تبارك وتعالى - قال بَعْدَهُ: «كَذَّبَ» وفيه قراءتان: التَّخْفِيفُ والتَّثْقِيلُ.

أما قراءة التَّخْفِيفِ: فهي تَضْرِيحُ بأنَّهم قد كَذَّبُوا في ذلك القول، وذلك يَدُلُّ على أن قول المُجْبِرَةِ في هذه المسألة كَذِبٌ.

وأما قِراءة التَّشْدِيدِ: فلا يمكن حَمْلُهَا على أن القَوْمِ استَوْجَبُوا الذَّمَّ بسبب أنَّهم كَذَّبُوا هذا المذهب؛ لأنَّا لو حَمَلْنَا الآيةَ عليه، لكان هذا المعنى ضِدًّا للمعنى الذي يَدُلُّ عليه قراءة «كَذَّبَ» بالتَّخْفِيفِ، فتصير إحدى القراءتين ضِدًّا لِأُخْرَى، وإذا بطل ذلك، وجب حَمْلُهُ على أن المُراد مِنْهُ: على أن كُلَّ من كَذَّبَ نَبِيًّا من الأنبياء في الزَّمانِ

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: الإملاء ١/ ٢٦٤.

(٣) ينظر: الرازي ١٣/ ١٨٥.

المتقدم، فإنما كذبه بهذا الطريق؛ لأنه يقول: «الكل بِمَشِيئَةِ الله، فهذا الذي أنا عليه من الكُفْرِ إنما حَصَلَ بِمَشِيئَةِ الله - تعالى -، فلم يَمْنَعْنِي منه» وإذا حَمَلْنَا الآية على هذا الوجه، صارت القِرَاءَةُ بالتشديد مؤكدة للقِرَاءَةِ بالتخفيف، فيصير مجموع القِرَاءَتَيْنِ دالاً على إبطال قول المُجَبِّرة.

وثالثها: قوله - تبارك وتعالى - بعده: ﴿حَقِّقْ ذَاتُوهَا بِأَسْكَنًا﴾ وذلك يدل على أنهم استوجبوا الوعيد من الله؛ بلذاهبهم إلى هذا الوجه.

ورابعها: قوله - تعالى - بعده: ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا﴾، وهذا استيفهام على وجه الإنكار، وذلك يدل على أن هذا القائل بهذا القول ليس له فيه حُجَّة، فدل على قساده؛ لأن الحق على القول به دليل.

وخامسها: قوله - تعالى - بعده: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ مع أنه - تعالى - ذم الظن بقوله - تعالى -: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يَقِينُ مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [يونس: ٣٦]، ونظائره.

وسادسها: قوله: ﴿وَإِنْ أَنْتَ إِلَّا نَحْرُصُونَ﴾، والخرص أكبر أنواع الكذب، قال - تعالى -: ﴿قُلْ لِّلنَّحْرُصُونَ﴾ [الذاريات: ١٠].

وسابعها: قوله - تعالى - بعده: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾ وتقديره: أنهم احتجوا في دفع دعوى الأنبياء على أنفسهم بأن قالوا: كل ما حَصَلَ فهو بِمَشِيئَةِ الله - تعالى -، وإذا شاء الله ميتاً ذلك، فكيف يمكننا تركه؟ وإذا كنا عاجزين عن تركه، فكيف يأمرنا بتركه؟ وهل في وسعنا وطاقتنا أن نأتي بفعل على خلاف مشيئة الله - تعالى -، فهذا هو حُجَّة الكفار على الأنبياء، فقال - تعالى -: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾ وذلك من وجهين^(١):

الأول: أنه - تعالى - أعطاكم عقولاً كاملة، وأفهاماً وافية، وأذاناً سامعة، وعيوناً باصرة، وأقدركم على الخير والشر، وأزال الأعذار والموانع بالكلية عنكم، فإن شئتم ذهبتم إلى الخير، وإن شئتم ذهبتم إلى عمل المعاصي والمنكرات، وهذه القدرة والمكنة معلومة الثبوت بالضرورة، وزوال الموانع والعوائق معلوم الثبوت أيضاً بالضرورة، وإذا كان الأمر كذلك، كان ادعاءكم أنكم عاجزون عن الإيمان والطاعة دعوى باطلة، فثبت بما ذكرنا أنه ليس لكم على الله حُجَّة، بل لله الحجة البالغة عليكم.

الوجه الثاني: أنكم تقولون: لو كانت أفعالنا واقعة على خلاف مشيئة الله - تعالى -، لكنا قد غلبنا الله وقهرناه، وأتينا بالفعل على مضادته، وذلك يوجب كونه عاجزاً ضعيفاً، وذلك يقدح في كونه إلهاً، فأجاب الله - تبارك وتعالى - عنه: بأن العجز والضعف إنما يلزم إذا لم يكن قادراً [على حملهم على الإيمان والطاعة على سبيل القهر والإنجاء، وأنا قادر]^(٢) على ذلك، وهو المراد من قوله: «فلو شاء لهداكم أجمعين»، إلا أنني لا أحملكم على

(٢) سقط في ب.

(١) ينظر: الرازي ١٣/ ١٨٥ - ١٨٦.

الإيمان والطاعة على سبيل القهر والإنجاء؛ لأن ذلك يُبطل الحكمة المطلوبة من التكليف، فثبت بهذا البيان أن الذين يقولونه من أننا لو أتينا بعمل على خلاف مشيئة الله - تعالى -، فإنه يلزم منه كونه - تعالى - عاجزاً ضعيفاً، كلام باطل.

قال ابن الخطيب^(١): «والجواب المعتمد في هذا الباب أن نقول: إن هذه السورة من أولها إلى آخرها تدل على صحة قولنا ومذهبنا ونقلنا في كل آية ما يذكرونه من التأويلات، وأجبنا عنها بأجوبة واضحة قوية مؤكدة بالدلائل العقلية القاطعة.

وإذا ثبت هذا؛ فلو كان المراد من هذه الآية ما ذكرتم، لوقع التناقض الصريح في كتاب الله - تعالى - فإنه يوجب أعظم أنواع الطعن فيه.

وإذا ثبت هذا؛ فنقول: إنه - تبارك وتعالى - حكي عن القوم بأنهم قالوا: «لو شاء الله ما أشركنا» ثم ذكر عقيبه: «كذلك كذب الذين من قبلهم» فهذا يدل على أن القوم قالوا: لما كان الكل بمشيئة الله وتقديره، كان التكليف عبثاً، فكانت دعوة الأنبياء باطلة، وثبوتهم ورسالتهم باطلة، ثم إنه - تبارك وتعالى - بين أن التمسك بهذا الطريق في إبطال النبوة باطل؛ وذلك لأنه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، ولا اعتراض لأحد عليه، فهو - تبارك وتعالى - يشاء الكفر من الكافر، ومع هذا يبعث إليه الأنبياء، ويأمره بالإيمان، وورود الأمر على خلاف الإرادة غير مُمتنع.

فالحاصل: أنه - تبارك وتعالى - بين أن هذا الاستدلال فاسد باطل؛ فإنه لا يلزم من ثبوت المشيئة لله في كل الأمور على دفع دعوة الأنبياء، وعلى هذا الطريق فقط سقط هذا الاستدلال بالكلية، وجميع الوجوه التي ذكرتموها، والتفويض والتنهجين عائد إلى تمسكهم بثبوت المشيئة لله على دفع دعوة الأنبياء فيكون الحاصل: أن هذا الاستدلال باطل [وليس فيه ألبتة ما يدل على أن القول بالمشيئة باطل]^(٢).

فإن قالوا: إن هذا العذر إنما يستقيم إذا قرأنا قوله - تعالى -: «كذلك كذب» بالتشديد، وأما إذا قرأناه بالتخفيف، فإنه يسقط هذا العذر بالكلية، فنقول: فيه وجهان:

الأول: أنا نمنع صحة هذه القراءة؛ والدليل عليه أننا بيننا أن هذه السورة من أولها إلى آخرها تدل على قولنا، فلو كانت هذه الآية الكريمة دالة على قولهم لوقع التناقض، ويخرج القرآن عن كونه كلاماً لله - تعالى -، ويندفع هذا التناقض بالا نقبل هذه القراءة^(٣).

والثاني: سلمنا صحة هذه القراءة، لكن نخبرها على أن القوم كذبوا في أنه يلزم من ثبوت مشيئة الله - تعالى - في كل أفعال العباد، سقوط نبوة الأنبياء وبطلان دعوتهم،

(١) ينظر: الرازي ١٣/١٨٦.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: الرازي ١٣/١٨٦.

وإذا حَمَلْنَاهُ عَلَىٰ هَذَا الْوَجْهِ، لم يبقَ لِلْمُعْتَرِلة تَمَسُّكُ بهذه الآية.

ومما يُقَوِّي ما ذَكَرْنَاهُ: ما رُوِيَ عن ابن عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما -؛ قيل له بَعْدَ ذَهَابِ بَصَرِهِ: ما تقول فيمن يَقُول: لا قَدْر؟ فقال: إن كان في البَيِّنَتِ مِنْهُمْ أَحَدٌ أَتَيْتُ عَلَيْهِ، وَيْلَهُ أَمَا يَقُولُ اللَّهُ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتُومَ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآخَرَهُمْ﴾ [يس: ١٢].

وقال ابن عباس: «أول ما خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ، فقال له: اكتب، فَجَرَى الْقَلَمُ فَكُتِبَ بِمَا يَكُونُ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ» وقال - صلوات الله وسلامه عليه -: «الْمُكَذِّبُونَ بِالْقَدَرِ مَجْجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ»^(١).

قوله: «وَلَا أَبَاؤُنَا» عَطَفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ، وزعم سيويه: أن عطف الظَّاهِرِ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ فِي الْفِعْلِ قَبِيحٌ، فلا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: «قُمت وزَيْد»؛ لأنَّ الْمَغْطُوفَ عَلَيْهِ أَضَلُّ وَالْعَطْفُ فَرْعُ الْمُضْمَرِ، وَالْمُظْهَرُ قَوِيٌّ فَجَعَلَهُ فَرْعاً لِلضَّعِيفِ لَا يَجُوزُ، وإذا عُرِفَ هَذَا فَتَقُول: إن جَاءَ الْكَلَامُ فِي جَانِبِ الْإِثْبَاتِ؛ وَجِبَ تَأْكِيدُ الْمُضْمَرِ فَتَقُول: «أَنَا وَزَيْدٌ»، وإن جَاءَ فِي جَانِبِ النُّفْيِ قُلْتَ: «مَا قُمْتُ وَلَا زَيْدٌ»، وإذا ثَبَّتَ هَذَا؛ فَتَقُول: قوله: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ فعطف قوله: «وَلَا أَبَاؤُنَا» عَلَى فَاعِلِ الضَّمِيرِ فِي قوله: «مَا أَشْرَكْنَا»، ولم يَأْتِ هُنَا بِتَأْكِيدِ بِضَمِيرِ رَفَعِ مُنْفَصِلٍ، وَلَا فَاصِلٍ بَيْنَ الْمُتَعَاظِفَيْنِ اكْتِفَاءً بِوُجُودِ «لَا» الزَّائِدَةِ لِلتَّأْكِيدِ فَاصِلَةً بَيْنَ حَرْفِ الْعَطْفِ وَالْمَغْطُوفِ، وهذا هو عَلَى قَوَاعِدِ الْبَصَرِيِّينَ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَلَا يَشْتَرِطُونَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ إِنْقَانُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وفي هذه الآية لم يُؤَكَّدِ الضَّمِيرُ، وفي آية النُّحْلِ أَكَّدَ؛ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [النحل: ٣٥]. وهناك أيضاً قال: «مِنْ دُونِهِ» مَرَّتَيْنِ، وَهَذَا قَالَهَا مَرَّةً وَاحِدَةً، فَقَالَ أَبُو حَيَّانَ: «لأنَّ لَفْظَ «الْعِبَادَةِ» يَصِحُّ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى إِفْرَادِ اللَّهِ بِهَا، وَهَذَا لَيْسَ بِمُسْتَنَكِرٍ، بَلِ الْمُسْتَنَكِرُ عِبَادَةُ غَيْرِ اللَّهِ، أَوْ شَيْءٍ مَعَ اللَّهِ، فَنَاسَبَ هُنَا ذِكْرُ «مِنْ دُونِهِ» مَعَ الْعِبَادَةِ، وَأَمَّا لَفْظُ «مَا أَشْرَكْنَا»، فَالْإِشْرَاقُ يَدُلُّ عَلَى إِبْثَاتِ شَرِيكَ، فَلَا يَتَرَكَّبُ مَعَ هَذَا الْفِعْلِ لَفْظُ «مِنْ دُونِهِ» لَوْ كَانَ التَّرْكِيبُ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ: «مَا أَشْرَكْنَا مِنْ دُونِهِ» [لم يَصِحَّ الْمَعْنَى].

وَأَمَّا «مِنْ دُونِهِ» الثَّانِيَةِ، فَالْإِشْرَاقُ يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ أَشْيَاءَ وَتَحْلِيلِ أَشْيَاءَ، فَلَمْ يَخْتَجِ

(١) أخرجه أبو داود ٢٢٢/٤ كتاب السنة: باب في القدر (٤٦٩١) وابن ماجه ٣٥/١ المقدمة باب في القدر والحاكم في المستدرک ٨٥/١ وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إن صحَّ سماع أبي حازم من ابن عمر، وأقره الذهبي، وأحمد في المسند ٨٦/٢ - ١٢٥، وقد ذكره ابن حبان في المجروحين ضمن ترجمة زكريا بن منظور مستشهداً به على أنه «منكر الحديث جداً يروي عن أبي حازم ما لا أصل له من حديثه» المجروحين لابن حبان ٣١٠/١.

إلى لفظ «مِنْ دُونِهِ»^(١)، وأما لفظ العبادة فلا يَدُلُّ على تَحْرِيمِ شَيْءٍ كما يَدُلُّ عليه لفظ «أَشْرَكَ»، فَيُقَيَّدُ بقوله: «مِنْ دُونِهِ» ولما حَذَفَ «مِنْ دُونِهِ» هنا نَاسِبٌ أَنْ يُحَذَفَ «نَحْنُ» لِيُطْرَدَ التَّرْكِيبُ فِي التَّخْفِيفِ.

قال شهاب الدِّين^(٢): «وفي هذا الكلام نَظَرٌ لَا يَخْفَى».

قوله: «مِنْ شَيْءٍ» «مِنْ» زائدة في المفعول، أي: ما حَرَّمْنَا شَيْئاً، و «مِنْ دُونِهِ» متعلِّقٌ بـ «حَرَّمْنَا» أي: ما حَرَّمْنَا مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ لَنَا فِي ذَلِكَ.

قوله: «وكذلك» نعتٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، أي: مثل التَّكْذِيبِ المُشَارِ إليه في قوله: «فَإِنْ كَذَّبُوكَ».

وَقَرِئَ^(٣): «كَذَّبَ» بِالتَّخْفِيفِ.

وقوله: «حَتَّى ذَاقُوا» جاء به لامتداد التَّكْذِيبِ، وقوله: «مِنْ عِلْمٍ» يحتمل أن يَكُونَ مُبْتَدَأً، و «عِنْدَكُمْ» خبر مُقَدَّمٌ، وأن يَكُونَ فاعِلاً بِالظَّرْفِ؛ لاعتماده على الاستِفْهَامِ، و «مِنْ» زائدة على كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ.

وَقَرَأَ التَّخْمِي^(٤) وابن وثاب: «إِنْ يَتَّبِعُونَ» بِيَاءِ الغَيْبَةِ.

قال ابن عطية^(٥): وهذه قِرَاءَةٌ شاذَّةٌ يُضَعِّفُهَا قوله: «وَأِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ» يعني: أنه أتى بَعْدَهَا بِالْخِطَابِ فَبَعُدَتِ الغَيْبَةُ، وقد يُجَابُ عنه بأنَّ ذلك من بَابِ الالْتِفَاتِ.

قوله: «قُلْ فَلِلَّهِ» بين «قُلْ» وبين «فَلِلَّهِ» شَيْءٌ مَحْذُوفٌ، فَقَدَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٦) شرطاً، جوابه: فَلِلَّهِ؛ قال: «فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا زَعَمْتُمْ مِنْ كَوْنِكُمْ عَلَى مَشِئَةِ اللَّهِ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ».

وقَدَرَهُ غَيْرُهُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً، والتقدير: قل أَنْتُمْ لَا حُجَّةَ لَكُمْ عَلَى مَا ادَّعَيْتُمْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ عَلَيْكُمْ؛ والجحَّةُ البالغة: هي التي تَقْطَعُ عِذْرَ الْمَخْجُوجِ، وتطرُدُ الشَّكَّ عَمَّنْ نَظَرَ فِيهَا.

قوله: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَّيْتُكُمْ آجَمِينَ﴾.

احتج به أهلُ السُّنَّةِ على أن الكُلَّ بِمَشِئَةِ اللَّهِ - تعالى -؛ لأنَّ كلمة «لَوْ» في اللَّغَةِ تُفِيدُ انْتِفَاءَ الشَّيْءِ لانتفاء غَيْرِهِ، فدلَّ هنا على أَنَّهُ - تعالى - ما شَاءَ أَنْ يَهْدِيَهُمْ وما هَدَاهُمْ أَبْصَافاً، وتَقْرِيرُهُ بِالذَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ: أن قُدْرَةَ الْكَافِرِ عَلَى الْكُفْرِ إِنْ لَمْ تَكُنْ قُدْرَةُ عَلَى الْإِيمَانِ، فَاللَّهُ - تعالى - عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ ما أَقْدَرُهُ عَلَى الْإِيمَانِ، فَلَوْ شَاءَ الْإِيمَانُ مِنْهُ، فَقَدْ شَاءَ الْفِعْلُ مِنْ غَيْرِ قُدْرَةٍ عَلَى الْفِعْلِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ، وَمَشِئَةُ الْمُحَالِ مُحَالٌ، وَإِنْ كَانَتِ الْقُدْرَةُ

(١) سقط في ب. (٢) ينظر: الدر المصون ٢١١/٣.

(٣) ينظر: الدر المصون ٢١١/٣.

(٤) ينظر: الدر المصون الموضع السابق، والمحرر الوجيز ٣٦٠/٢، البحر المحيط ٢٤٨/٤.

(٥) ينظر: المحرر الوجيز ٣٦٠/٢. (٦) ينظر: الكشف ٧٧/٢.

على الكُفْرِ قُدْرَةٌ على الإيمان، تَوْفَّفَ رُجْحَانُ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ على حُصُولِ الدَّاعِيَةِ المُرْجَحَةِ.

فإن قلنا: إنه - تعالى - خلق تلك الدَّاعِيَةَ المُرْجَحَةَ مع القُدْرَةِ، وَمَجْمُوعَهُمَا للفعل، فَحَيْثُ لم يَخْصُلِ الفِعْلُ، عَلِمْنَا أن تِلْكَ الدَّاعِيَةَ لَمْ تَخْصُلْ، وإذا لم تَخْصُلْ، امْتَنَعَ منه فِعْلُ الإيمان، وإذا امْتَنَعَ ذلك منه، امْتَنَعَ أن يُرِيدَهُ اللَّهُ مِنْهُ؛ لأنَّ إِرَادَةَ المُحَالِ مُحَالٌ مُمْتَنِعٌ، فثبت أن ظَاهِرَ الْقُرْآنِ العَظِيمِ دَلٌّ على أَنَّهُ مَا أَرَادَ الإيمانَ مِنَ الْكَافِرِ، وَالْبُرْهَانَ الْعَقْلِيَّ الَّذِي قَرَّرْنَاهُ يدلُّ عليه أيضاً، قَبْلُ قولهم من كُلِّ الْوُجُوهِ^(١).

فإن قالوا: نَحْمِلُ هذه الآيةَ على مَشِيئَةِ الْإِلْجَاءِ.

فنقول: هذا التَّأْوِيلُ إنما يَحْسُنُ المَصِيرَ إليه، لو ثَبَتَ بِالْبُرْهَانِ الْعَقْلِيِّ امْتِنَاعَ الْحَمْلِ على [ظَاهِرِ هذا الكلام، أما لو قام الْبُرْهَانُ الْعَقْلِيُّ على]^(٢) أن الْحَقَّ ليس إلَّا مَا دَلَّ عليه هذا الظَّاهِرُ، فكيف يُصَارُ إلى التَّأْوِيلِ؟ ثم نقول: التَّأْوِيلُ بَاطِلٌ لوجوه:

الأول: أن هذا الكلامَ لا بُدَّ فيه من إضْمَارٍ، والتقدير: ولو شاءَ اللَّهُ الْهِدَايَةَ لَهَدَاكُمْ، وأنتم تَقُولُونَ: التقدير: لو شاءَ اللَّهُ الْهِدَايَةَ على سَبِيلِ الْإِلْجَاءِ لَهَدَاكُمْ، فَإِضْمَارُكُمْ أَكْثَرُ، فَكَانَ قَوْلُكُمْ مَرْجُوحاً.

الثاني: أنه - تبارك وتعالى - يُريدُ مِنَ الْكَافِرِ الإيمانَ الْاِخْتِيَارِيَّ؛ وَالْإِيمَانُ الْحَاصِلُ بِالْإِلْجَاءِ، غيرُ الْإِيمَانِ الْحَاصِلِ بِالْاِخْتِيَارِ، وعلى هذا التقدير: يلزم كَوْنُهُ - تعالى - عاجزاً عن تَحْصِيلِ مراده؛ لأنَّ مُرَادَهُ الْإِيمَانُ الْاِخْتِيَارِيَّ، وأنه لا يَقْدِرُ الثَّبَتُ على تَحْصِيلِهِ، فكان الْقَوْلُ بِالْعَجْزِ لَازِماً^(٣).

الثالث: أن هذا الكلامَ مَوْقُوفٌ على الْفَرْقِ بَيْنَ الْإِيمَانِ الْحَاصِلِ بِالْاِخْتِيَارِ، وبين الْإِيمَانِ الْحَاصِلِ بِالْإِلْجَاءِ.

أما الْإِيمَانُ الْحَاصِلُ بِالْاِخْتِيَارِ فإنه يَمْتَنِعُ حُصُولُهُ إِلَّا عِنْدَ دَاعِيَةٍ جَارِمَةٍ، وَإِرَادَةِ لَازِمَةٍ، فإن الدَّاعِيَةَ التي يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا حُصُولُ الْفِعْلِ؛ إِمَّا أن تكون بحيث يَجِبُ تَرْتُّبُ الْفِعْلِ عَلَيْهَا، أَوْ لا يَجِبُ، فإن وَجِبَ، فهي الدَّاعِيَةُ الصَّرُورِيَّةُ، وحيث لا يَبْقَى بينها وبين الدَّوَاعِيِ الْحَاصِلَةِ بِالْإِلْجَاءِ فَرْقٌ، وإن لم يَجِبْ تَرْتُّبُ الْفِعْلِ، فحيث يُمْكِنُ تَخَلُّفُ الْفِعْلِ عنها، فَلتَفَرِّضْ تَارَةَ ذلك الْفِعْلِ مُتَخَلِّفاً عنها، وتارة غير مُتَخَلِّفٍ، فامْتِنَاعُ الْوَقْتَيْنِ عن الْآخِرِ لا بُدَّ وأن يَكُونَ لِمُرْجَحِ زَائِدٍ، فَالْحَاصِلُ قَبْلَ ذلك ما كان تَمَامَ الدَّاعِيَةِ، وقد فَرَضْنَاهُ كَذَلِكَ، هذا خلف، ثم عند انضِمَامِ هذا الْقَيْدِ الزَّائِدِ وَجِبَ الْفِعْلِ، لم يبقَ بَيْنَهُ وبين الصَّرُورَةِ فَرْقٌ، فإن لم يَجِبْ، افْتَقَرَ إلى قَيْدِ زَائِدٍ، ولزم التَّسْلُسُ وهو مُحَالٌ؛ فَثَبَتَ

(١) ينظر: الرازي ١٣/١٨٧.

(٢) ينظر: الرازي ١٣/١٨٨.

(٣) سقط في ب.

أَنَّ الْفَرْقَ الَّذِي ذَكَرُوهُ بَيْنَ الدَّاعِيَةِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ وَبَيْنَ الدَّاعِيَةِ الضَّرُورِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ فِي الظَّاهِرِ مَعْتَبَرًا، إِلَّا أَنَّهُ عِنْدَ التَّحْقِيقِ وَالْبَحْثِ لَا يَبْقَى لَهُ مَخْضُولٌ^(١).

قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلَمْ شُهَدَاءُكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدُ مَعَهُمْ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِمَا لَيْسَ بِآيَاتِنَا وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُمْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ (١٥٠)

قوله: ﴿قُلْ هَلَمْ شُهَدَاءُكُمْ﴾ «هَلَمْ» هنا اسم فعل بمعنى «أخضروا»، و «شهداءكم» مفعول به؛ فإن اسم الفعل يعمل عملَ مَسَاءٍ من تعدُّ ولزوم.

واعلم أن «هَلَمْ» فيها لُغَان: لغة الْحِجَازِيِّينَ، ولغة التِّمِيزِيِّينَ:

فأما لغة الْحِجَازِ: فَإِنَّهَا فِيهَا بِصِغَةً وَاحِدَةً سَوَاءٌ أَسْنَدْتَ لِمُفْرَدٍ أَمْ مُثْنَى أَمْ مَجْمُوعٍ أَمْ مُؤَنَّثٍ، نَحْوُ: هَلَمْ يَا زَيْدَ، يَا زَيْدَانِ، يَا زَيْدُونَ، يَا هَيْدَ، يَا هَيْدَانِ، يَا هَيْدَاتِ، وَهِيَ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ عِنْدَ النَّحَاةِ اسْمُ فِعْلٍ؛ لَعَدِمَ تَغْيِيرَهَا، وَالتَّزَمَتِ الْعَرَبُ فَتَحَ الْمِيمِ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ، وَهِيَ حَرَكَةُ بِنَاءٍ بُنِيَتْ عَلَى الْفَتْحِ تَخْفِيفًا.

وَأَمَّا لُغَةُ تَمِيمٍ - وَقَدْ نَسَبَهَا اللَّيْثُ إِلَى بَنِي سَعْدٍ -: فَتَلَحَّظُهَا الضَّمَاوِيرُ كَمَا تَلَحُّقُ سَائِرِ الْأَفْعَالِ، فَيُقَالُ: هَلَمَّا، هَلَمُوا هَلَمِي، هَلُمْنِي.

وَقَالَ الْفَرَاءُ: «يُقَالُ هَلُمْنِي يَا نِسْوَةَ» وَهِيَ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ فِعْلٌ صَرِيحٌ لَا يَتَصَرَّفُ؛ هَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَقَدْ خَالَفَ بَعْضُهُمْ فِي فِعْلِيَّتِهَا عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ؛ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، وَالتَّزَمَتِ الْعَرَبُ أَيْضًا فِيهَا عَلَى لُغَةِ تَمِيمٍ فَتَحَ الْمِيمِ إِذَا كَانَتْ مُسْنَدَةً لِمُضْمِرِ الْوَاحِدِ الْمَذْكَرِ، وَلَمْ يُجِزُوا فِيهَا مَا أَجَازُوا فِي رَدِّ وَشَدِّ مِنَ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ.

وَاخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِيهَا: هَلْ هِيَ بَسِيطَةٌ أَوْ مَرْكَبَةٌ؟ ثُمَّ الْقَائِلُونَ بِتَرْكِيبِهَا اخْتَلَفُوا فِيمَا رُكِبَتْ مِنْهُ: فَجُمْهُورُ الْبُصْرِيِّينَ عَلَى أَنَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ «هَاءِ» الَّتِي لِلتَّنْبِيهِ، وَمِنْ «الْمَمِّ» أَمْرًا مِنْ لَمْ يَلَمْ، فَلَمَّا رُكِبَتْ حُذِفَتْ أَلْفُهَا لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، وَسَقَطَتِ هَمْزَةُ الْوَصْلِ؛ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهَا بِحَرَكَةِ الْمِيمِ الْمَنْقُولَةِ إِلَيْهَا لِأَجْلِ الْإِذْغَامِ، وَأَدْغَمَتِ الْمِيمُ فِي الْمِيمِ، وَبُنِيَتْ عَلَى الْفَتْحِ.

وَقِيلَ: بَلْ ثَقُلَتْ حَرَكَةُ الْمِيمِ لِلْأَمِّ، فَسَقَطَتِ الْهَمْزَةُ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهَا، فَلَمَّا جِيءَ بِ «هَاءِ» الَّتِي لِلتَّنْبِيهِ، التَقَى سَاكِنَانِ: أَلِفُ «هَاءِ» وَالْأَمُّ مِنْ «لَمْ»؛ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ تَقْدِيرًا، وَلَمْ يَغْتَدُوا بِهِذِهِ الْحَرَكَةَ؛ لِأَنَّ حَرَكَةَ الثَّقَلِ عَارِضَةٌ، فَحُذِفَتْ أَلِفُ «هَاءِ» لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ تَقْدِيرًا.

وَقِيلَ: بَلْ حُذِفَتْ أَلِفُ «هَاءِ» لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا جِيءَ بِهَا مَعَ الْمِيمِ، سَقَطَتِ هَمْزَةُ الْوَصْلِ فِي الدَّرَجِ، فَالتَقَى سَاكِنَانِ: أَلِفُ «هَاءِ» وَالْأَمُّ «الْمَمِّ»، فَحُذِفَتْ أَلِفُ

«هَا» فَبَقِيَ «هَلُمُّ»، فَنَقَلْتُ حَرَكَةَ الْمِيمِ إِلَى اللَّامِ وَأَدْغَمْتُ.

وذهب بعضهم إلى أنها مركبة من «هَا» التي للتثنية أيضاً، ومن «لَمْ» أمراً من «لَمْ» اللُّهُ شَعْنُهُ» أي: جَمَعَهُ، والمعنى عليه في هَلُمُّ؛ لأنه بمعنى: اجمع نفسك إلينا، فحذفت أَلِف «ها» لكثرة الاستعمال، وهذا سهل جداً؛ إذ ليس فيه إلا عَمَلٌ واحدٌ، هو حَذَفُ أَلِف «ها»؛ وهو مَذْهَبُ الْخَلِيلِ وسيبويه^(١).

وذهب الفراء إلى أنها مركبة من «هَلْ» التي هي للزجر، ومن «أَمْ» أمراً من «الْأَمْ» وهو الْقَضْد، وليس فيه إلا عَمَلٌ واحدٌ؛ وهو نَقْلُ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ إِلَى لَامِ «هَلْ» وقد رُدَّ كل واحد من هذه المذاهب بما يطول الكتاب بذكره من غير فائدة.

و «هلم»: تكون مُتَعَدِّية بمعنى أخضر، ولازمة بمعنى أقبل، فَمَنْ جَعَلَهَا مُتَعَدِّيةً، أَخَذَهَا مِنَ اللَّمِّ وهو الجمع، وَمَنْ جَعَلَهَا قَاصِرَةً، أَخَذَهَا مِنَ اللَّمِّ وهو الدُّنُو والقُرْب.

فصل في المقصود بإقامة الشهداء

اعلم أنه - تبارك وتعالى - نبه باستدعاء إقامة الشهداء من الكافرين؛ ليُظْهِرَ أن لا شاهد لهم على تخريم ما حرَّموه.

وقوله: «فإن شهدوا فلا تشهد معهم» تنبيهاً على كونهم كاذبين، ثم بين - تعالى - أنه إن وقعت مِنْهُمْ تلك الشهادة، فَعَنِ اتِّبَاعِ الْهَوَى، فَأَنْتَ لَا تَتَّبِعُ أَهْوَاءَهُمْ، ثم زاد في تَفْصِيح ذلك بأنهم لا يؤمنون بالآخرة، وكانوا ممن ينكرون البعث والثُّور، ثم زاد في تَفْصِيح ذلك بأنهم يَعْدِلُونَ بَرِيئِهِمْ، وَيَجْعَلُونَ لَهُ شُرَكَاءَ - سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً -.

قوله تعالى: ﴿قُلْ تَكَلَّوْا أْتِلْ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا أَلْفَاوِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنٌ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَٰلِكُمْ وَصَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥١﴾﴾

لما بين - تبارك وتعالى - فساد قول الكفار: «إن الله حرم علينا كذا وكذا» أردفه ببيان الأشياء التي حرَّمها عليهم.

قال الزمخشري^(٢): «تعال» من الخاص الذي صار عاماً، وأصله أن يقوله من كان في مكان عال لِمَنْ هو أسفل منه، ثم كثر وعم.

قال القرطبي^(٣): «وقوله تعالى: ﴿قُلْ تَكَلَّوْا أْتِلْ﴾ أي: تقدّموا وافرءوا حقاً يقيناً؛ كما أوحى إليّ ربّي، لا ظناً ولا كذباً كما زعمتم، ثم بين بعد ذلك فقال: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ﴾

(١) ينظر: الكتاب ١٥٨/٢.

(٢) ينظر: القرطبي ٨٥/٧ - ٨٦.

(٣) ينظر: الكشف ٧٨/٢.

شَيْئًا»، يقال للرجُل: تعال، أي: تقدّم، ويقال للمرأة: تعالي، ويقال للثنتين والاثنتين: تعالين، ولجماعة الرجال: تعالوا، ولجماعة النساء: تعالين؛ قال الله - تبارك وتعالى -: ﴿فَتَعَالَى أَمْرُكَ أَمْرُكَ وَسِرَّتُكَ سِرًّا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٨].

وجعلوا التَّقدُّم ضرباً من التَّعالي والارتفاع؛ لأنَّ المأمور بالتَّقدُّم في أضلِّ وضع هذا الفعل، كأنه كان قاعداً فقيل له تعال، أي: ارفع شخصك بالقيام وتقدم؛ ثم اتَّسَعُوا فيه حتى جَعَلُوهُ لِلوَاقِفِ وَالْمَاشِي؛ قاله الشَّجَرِيُّ^(١).

قوله: ﴿أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ في «ما» هذه ثلاثة أوجه:

أظهرها: أنها مَوْضُوعَةٌ بمعنى «الذي» والعائِد مَحْذُوفٌ، أي: الذي حَرَّمَهُ، والمَوْضُوع في محلِّ نصبٍ مفعولاً به.

الثاني: أن تكون مَضَرَّةً، أي: أتل تخريم ربكم، ونفس التَّخريم لا يُتَلَّى، وإنما هو مَضَرٌّ واقعٌ موقع المَفْعُول به، أي: أتل مُحَرَّم ربكم الذي حَرَّمَهُ هو.

والثالث: أنها استِفْهَامِيَّةٌ، في محلِّ نصبٍ بـ «حَرَّمَ» بعدها، وهي مُعَلِّقَةٌ لـ «أتل» والتفدير: أتل أي شَيْءٍ حَرَّمَ ربكم، وهذا ضعيف؛ لأنَّه لا تُعَلَّقُ إِلَّا أفعال القُلُوب وما حُمِلَ عليها.

فصل

قال القرطبي^(٢): هذه الآية أمرٌ من الله - تعالى - لنبيه - عليه السلام - بأن يدعُو جميع الخَلْقِ إلى سَمَاعِ تلاوة ما حَرَّمَ الله - تبارك وتعالى -، وهكذا يَجِبُ على من بَعْدَهُ من العُلَمَاءِ أَنْ يَبْلُغُوا النَّاسَ، وَيُبَيِّنُوا لَهُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ مِمَّا أَجَلَ؛ قال - تعالى -: ﴿لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

قال الرُّبَيْعُ بن خَيْثَمٍ لَجَلِيسٍ لَهُ: «أَسْرُكُ أَنْ تَقْرَأَ فِي صَحِيفَةٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَقَدْ كُتِبَ بِهَا؟ قال: نعم، قال: فافْرَأُوا: ﴿قُلْ مَكَالُوا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾ إلى آخر الثَّلَاثِ آيَاتِ»^(٣).

قال كَعْبُ الْأَخْبَارِ: وهذه السُّورَةُ مَفْتَتَحُ التَّوْرَةِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: ﴿قُلْ مَكَالُوا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ الآية الكريمة^(٤).

وقال ابن عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما -: هذه الآيَاتُ الْمُحْكَمَاتُ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ - تعالى - فِي سُورَةِ «آل عمران» أَجْمَعَتْ عَلَيْهَا شَرَائِعُ الْخَلْقِ، وَلَمْ تُنْسخْ قَطُّ فِي مِلَّةٍ، وَقَدْ قَبِلَ: إِنَّهَا الْعَشْرُ كَلِمَاتُ الْمُتَزَلَّةِ عَلَى مُوسَى - عليه الصلاة والسلام^(٥) -.

(١) ينظر: القرطبي ٨٦/٧.

(٢) ينظر: القرطبي ٨٦/٧.

(٣) ينظر: القرطبي ٨٦/٧.

(٤) تقدم من أول السورة.

(٥) ينظر: القرطبي ٨٦/٧.

و «عليكم» فيه وجهان :

أحدهما : أنه متعلّق بـ «حَرَّمَ» ؛ وهذا اختيار البصريين .

والثاني : أنه متعلّق بـ «أُتِلَ» ؛ وهو اختيار الكوفيّين ، يعني : أن المسألة من باب الإغمال ، وقد عرّفت أن اختيار البصريّين إعمال الثاني واختيار الكوفيين إعمال الأوّل .
قوله : «أَلَّا تُشْرِكُوا» فيه أوجه :

أحدها : أن «أَنَّ» تفسيرية ؛ لأنّه تقدّمها ما هو بمعنى القول لا حُرُوفه ، و «لا» هي ناهية ، و «تُشْرِكُوا» مجزوم بها ، وهذا وجه ظاهر ؛ وهو اختيار الفراء^(١) قال : «ويجوز أن يكون مجزوماً بـ «لَا» على التّهي ؛ كقولك : «أَمَرْتُكَ أَلَّا تَذْهَبَ إِلَى زَيْدٍ» بالنّصب والجزم» . ثم قال : والجزم في هذه الآية الكريمة أحبّ إليّ ؛ كقوله - تبارك وتعالى - : ﴿فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ﴾ [الأعراف : ٨٥] يعني : عطف هذه الجملة الأمرية بقوَي [أَنَّ] ما قبلها نهي ؛ ليتناسب طرّفا الكلام .

وهو اختيار الزّمخشري^(٢) أيضاً ؛ فإنه قال : «وَأَنَّ في «أَلَّا تُشْرِكُوا» مفسّرة ، و «لا» للّهي» ثم قال بعد كلام : «فإن قلّت : إذا جعلت «أَنَّ» مفسّرة لفعل التّلاوة ، وهو متعلّق بما حرّم ربّكم ، وجب أن يكون ما بعده منهيّاً عنه محرّماً كلّهُ ؛ كالشرك وما بعده مما دخل عليه حرف التّهي [فما تصنع] بالأوامر ؟» .

قال شهاب الدّين^(٣) : «لَمَّا وَرَدَت هذه الأوامر مع التّواهي ، وتقدّمهنّ جميعاً فعل التّخريم ، واشتركن في الدّخول تحت حكمه ، علّم أن التّخريم راجع إلى أضدادها ، وهي الإساءة إلى الوالدين ، وبخس الكيل والميزان ، وترك العدل في القول ، ونكث العهد» .

قال أبو حيّان^(٤) - رضي الله عنه - : «وكون هذه الأشياء اشتركت في الدّخول تحت حكم التّخريم ، وكون التّخريم راجعاً إلى أضداد الأوامر ؛ بعيد جداً ، والغاز في التّعامي ، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك» .

قال شهاب الدّين^(٥) : «ما استبعدّه ليس ببعيد ، وأين الإلغاز والتّعمي من هذا الكلام حتى يزيه به» .

قال ابن الخطيب^(٦) : فإن قيل : قوله : ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ كالتّفصيل لما أجمله في قوله - تبارك وتعالى - : «ما حرّم» وذلك باطل ؛ لأن ترك الشّرك والإحسان بالوالدين واجب لا محرم .

والجواب من وجوه :

(٤) ينظر : المحرر الوجيز ٢/ ٢٥٠ .

(٥) ينظر : الدر المصون ٣/ ٢١٣ .

(٦) ينظر : الرازي ١٣/ ١٨٩ .

(١) ينظر : معاني القرآن ١/ ٣٦٤ .

(٢) ينظر : الكشف ٢/ ٧٩ .

(٣) ينظر : الدر المصون ٣/ ٢١٣ .

الأول: أن المراد من التَّحْرِيم أن يَجْعَلَ له حَرِماً مَعِيناً، وذلك بأن يَبَيِّنَ بَيَّاناً مَضْبُوطاً مَعِيناً؛ فقلوه: ﴿أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ﴾ معناه: أتل عليكم ما بيَّنه بَيَّاناً شافِياً؛ بحيث يجعل له حَرِماً مَضْبُوطاً مُعِيناً، وعلى هذا التَّقْدِير السُّؤال زائِلٌ.

الثاني: أن الكلام تَمَّ وانْقَطَعَ عند قوله: ﴿أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ﴾ ثم ابتدأ فقال: «عليكم ألا تشركوا».

فإن قيل: فقلوه: «وبالوالدين إحساناً» معطوف على قوله: ﴿أَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾ [فوجب أن يكون قوله: «بالوالدين إحساناً» مفسراً لقوله: ﴿أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ﴾] فلزم أن يكون الإحسان بالوالدين حراماً؛ وهو باطل.

قلنا: لما أوجب الإحسان إليهما، فقدّم تحريم الإساءة إليهما، والله - تعالى - أعلم.

ثم قال أبو حيان: وأما عطف هذه الأوامر فيحتمل وجهين:

أحدهما: أنها مَعْطُوفَةٌ لا على الْمَنَاهِي قبلها، فيلزم انسحاب التَّحْرِيم عليها؛ حيث كانت في حَيْزٍ «أن» التَّفْسِيرِيَّة، بل هي مَعْطُوفَةٌ على قوله: ﴿تَكَلَّوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ﴾ أمرهم أولاً بأمر يترتب عليه ذِكْرُ مَنْاهٍ، ثم أمرهم ثانياً بأوامر؛ وهذا معنى واضح.

والثاني: أن تكون الأوامر مَعْطُوفَةٌ على الْمَنَاهِي، وداخله تحت «أن» التَّفْسِيرِيَّة، ويصح ذلك على تَقْدِيرٍ مَحْذُوفٍ، تكون «أن» مَفْسُورَةً له وللمَنْطُوق قبله الذي دلَّ على حَذْفِهِ، والتَّقْدِير: وما أَمَرَكُم به، فحذف وما أَمَرَكُم به لدلالة ما حَرَّمَ عليه؛ لأن معنى ما حَرَّمَ ربكم: ما نَهَاكُم ربكم عنه، فالمعنى: تعالوا أتل ما نَهَاكُم ربكم عنه وما أَمَرَكُم به، وإذا كان التَّقْدِير هكذا، صح أن تكون «أن» تَفْسِيرِيَّةً لِفِعْلِ النَّهْيِ، الدَّالُّ عليه التَّحْرِيمُ وَفِعْلُ الْأَمْرِ الْمَحْذُوفِ، ألا ترى أنه يَجُوزُ أن تقول: «أمرتك ألا تكريم جَاهِلاً وأكرم عالماً» إذ يجوز أن يُعْطَفَ الْأَمْرُ على النَّهْيِ والنَّهْيُ على الْأَمْرِ؛ كما قال: [الطويل]

٢٣٨٠ - يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَجَمَّلُ^(١)

وهذا لا نَعْلَمُ فيه خلافاً، بخلاف الجمل الْمُتَبَايِنَةِ بِالْخَبَرِ والاستِفْهَامِ وَالْإِنْشَاءِ؛ فإن في جوازِ الْعَطْفِ فيها خلافاً انتهى.

الثاني: أن تكون «أن» نَاصِبَةً لِلْفِعْلِ بعدها، وهي وما في حَيْزِهَا في محلِّ نَصْبٍ بدلاً من «ما حَرَّمَ».

(١) عجز بيت لأمرئ القيس وصدرة:

وقفوا بها صحبي علي مطيهم

ينظر: ديوانه ١٠، شرح القصائد للتبريزي (٥٥)، مجاز القرآن ١/١٧١، الدر المصون ٣/٢١٤.

الثالث: أنها النَّاصِبَةُ أيضاً، وهي وما في حَيْزِهَا بدلٌ من العَائِدِ المخذوف، إذ التَّقْدِير: ما حَرَّمَهُ، وهي في المَعْنَى كالذي قَبْلَهُ.

و «لا» على هذين الوجهين زائدة؛ لثلاث يَفْسُدُ المعنى كزِيَادَتِهَا في قوله - تعالى -: ﴿أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، و ﴿ثَلَاثَ يَلَعَلَّ﴾ [الحديد: ٢٩]، والتَّقْدِير: حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا.

قال أبو حَيَّان^(١): «وهذا ضَعِيفٌ؛ لانحصار عُومِ المحرَّم في الإِشْرَاك؛ إذ ما بعده من الأمر ليس دَاخِلًا في المُحَرَّم، ولا ما بعد الأمر مما فيه لا يمكن ادْعَاءُ زِيَادَةِ «لا» فِيهِ؛ لظهور أَنَّ «لا» فيه للنهي»، ولما ذكر مكي^(٢) كونها بدلاً من «مَا حَرَّمَ» [لم يَنْبَغِ على زيادة «لا» ولا بُدُّ منه].

وقد مَنَعَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَنْ تَكُونَ بدلاً من «مَا حَرَّمَ»^(٣) فقال^(٤): «فإن قلت: هلا قلت: هي الَّتِي تَنْصِبُ الفِعْلَ، وجعلت «أَلَّا تُشْرِكُوا» بدلاً من «مَا حَرَّمَ».

قلت: وجب أَنْ يَكُونَ: أَلَّا تُشْرِكُوا، و «لا تَقْرُبُوا»، و «لا تَقْتُلُوا» و «لا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ» نواهي؛ لانعطاف الأوامر عليها، وهي قوله - تعالى -: ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾؛ لأن التَّقْدِير: وَأَحْسِنُوا بالوالدين إِحْسَانًا، وَأَوْفُوا وإذا قلتم فاعدلوا، وبعهد الله أوفوا.

فإن قلت: فما تَضَنع بقوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٣] فيمن قرأ بالفتح؛ وإنما يستقيم عَطْفُهُ على «أَلَّا تُشْرِكُوا» إذا جعلت «أَنَّ» هي النَّاصِبَةُ، حتى يكون المَعْنَى: أثَلْ عَلَيْكُمْ نَفْيَ الإِشْرَاكِ، وأثَلْ عَلَيْكُمْ أَنَّ هذا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا؟

قلت: أَجْعَلُ قوله: «وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا» عِلَّةً لِلاتِّبَاعِ بتقدير اللام؛ كقوله: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الحج: ١٨]، بمعنى: ولأنَّ هذا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ؛ والدليل عليه القِرَاءَةُ بالكسْرِ، كأنه قيل: وَاتَّبِعُوا صِرَاطِي، لَأَنَّهُ مُسْتَقِيمٌ، أو: وَاتَّبِعُوا صِرَاطِي أَنَّهُ مُسْتَقِيمٌ.

واعترض عليه أبو حَيَّان^(٥) بعد السؤال الأول وجوابه، وهو: «فإن قلت: هلا قلت هي النَّاصِبَةُ» إلى: «وبِعهد الله أوفوا»؛ فقال: لا يَتَعَيَّنُ أَنْ تَكُونَ جَمِيعُ الأوامر معطوفة على ما دخل عليه «لا»؛ لأنَّا بَيَّنَّا جَوَازَ عَطْفِ «وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا» على «تَعَالَوْا» وما بَعْدَهُ معطوف عليه، ولا يكون قوله: «وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا» معطوفاً على «أَلَّا تُشْرِكُوا».

الرابع: أَنْ تَكُونَ «أَنَّ» النَّاصِبَةُ وما في حَيْزِهَا مَنْصُوبَةٌ على الإِغْرَاءِ بـ «عَلَيْكُمْ»، ويكون الكلامُ الأوَّلُ قد تَمَّ عند قوله: «رَبُّكُمْ»، ثم ابْتَدَأَ فقال: عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا، أي:

(١) ينظر: البحر المحيط ٢٥١/٤.

(٢) ينظر: الكشف ٧٩/٢.

(٣) ينظر: المشكل ٢٩٨/١.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٢٥١/٤.

(٥) سقط في ب.

الزُّمُوا نَفِي الْإِشْرَاكِ وَعَدَمِهِ، وَهَذَا - وَإِنْ كَانَ ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ كَمَا نَقَلَهُ ابْنُ الْأَثْبَارِيِّ - ضَعِيفٌ؛ لِتَفَكُّكِ التَّرْكِيبِ عَنْ ظَاهِرِهِ؛ وَلِأَنَّهُ لَا يَتَبَادَرُ إِلَى الذَّهْنِ.

الخامس: أَنَّهَا وَمَا فِي حَيْزِهَا فِي مَحَلِّ نَضْبٍ أَوْ جَرٍّ عَلَى حَذْفِ لَامِ الْعِلَّةِ، وَالتَّقْدِيرُ: أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ لَثَلَا تُشْرِكُوا، وَ [هَذَا] مَثْفُولٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ^(١)، إِلَّا أَنْ بَعْضُهُمْ اسْتَبَعَدَهُ مِنْ حَيْثُ إِنْ مَا بَعْدَهُ أَمْرٌ مَغْطُوفٌ بِالْوَاوِ، وَمِنْهُ مَعْطُوفَةٌ بِالْوَاوِ أَيْضًا، فَلَا يَنَاسِبُ أَنْ يَكُونَ تَبْيِينًا لِمَا حَرَّمَ، أَمَّا الْأَمْرُ فَمِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، وَأَمَّا الْمَنَاهِي فَمِنْ حَيْثُ الْعُطْفُ.

السادس: أَنْ تَكُونَ هِيَ وَمَا بَعْدَهَا فِي مَحَلِّ نَضْبٍ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ، تَقْدِيرُهُ: أَوْصِيَكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ مَحْمُولٌ عَلَى أَوْصِيَكُمْ بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي إِسْحَاقَ ^(٢) أَيْضًا.

السابع: أَنْ يَكُونَ «أَنْ» وَمَا فِي حَيْزِهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهَا خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، أَيْ: الْمَحْرَمُ أَلَّا تُشْرِكُوا، أَوْ الْمَثَلُ أَلَّا تُشْرِكُوا، إِلَّا أَنَّ التَّقْدِيرَ بِنَحْوِ الْمَثَلِ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُخَوِّجُ إِلَى زِيَادَةِ «لَا»، وَالتَّقْدِيرُ بِالْمَحْرَمِ أَلَّا تُشْرِكُوا، يُخَوِّجُ إِلَى زِيَادَتِهَا لَثَلَا يَفْسُدُ الْمَعْنَى.

الثامن: أَنَّهَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ أَيْضًا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَالْخَبَرُ الْجَارُّ قَبْلَهُ، وَالتَّقْدِيرُ: عَلَيْكُمْ عَدَمُ الْإِشْرَاكِ، وَيَكُونُ الْوَقْفُ عَلَى قَوْلِهِ: «رَبُّكُمْ» كَمَا تَقَدَّمَ فِي وَجْهِ الْإِعْرَاءِ، هَذَا مَذْهَبُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْأَثْبَارِيِّ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: «وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ [رَفْعٍ] بِـ «عَلَى» كَمَا نَقُولُ: «كُتِبَ عَلَيْكَ الصِّيَامُ وَالْحَجُّ».

التاسع: أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْفَاعِلِيَّةِ بِالْجَارِّ قَبْلِهَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ ابْنِ الْأَثْبَارِيِّ الْمُتَقَدِّمِ، وَالتَّقْدِيرُ: اسْتَقَرَّ عَلَيْكُمْ عَدَمُ الْإِشْرَاكِ.

وَقَدْ تَحَصَّلَتْ فِي مَحَلِّ «أَلَّا تُشْرِكُوا» عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: الرُّفْعُ، وَالنُّضْبُ، وَالْجَرُّ: فَالْجَرُّ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَى مَذْهَبِ الْخَلِيلِ وَالْكَسَائِيِّ، وَالرَّفْعُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ، وَالنُّضْبُ مِنْ سِتَّةِ أَوْجُهٍ، فَمَجْمُوعُ ذَلِكَ عَشْرَةُ أَوْجُهٍ تَقْدَمُ تَخْرِيضُهَا.

و «شَيْئًا» فِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ مُصَدَّرٌ، أَيْ: إِشْرَاكًا، أَيْ: شَيْئًا مِنَ الْإِشْرَاكِ.

وقوله: ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ تَقْدَمُ تَخْرِيضُهُ فِي الْبَقْرَةِ [الآيَةُ ٨٣].

قوله - تعالى - : ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾، الْإِحْسَانُ إِلَى الْوَالِدَيْنِ: بِرُّهُمَا وَحِفْظُهُمَا،

وَأَمَّا نِثَالُ أَمْرِهِمَا، وَإِزَالَةُ الرِّقِّ عَنْهُمَا، وَ «إِحْسَانًا» نَضَبٌ عَلَى الْمَضْدَرِّ، وَنَاصِبُهُ فَعْلٌ مُضْمَرٌ مِنْ لَفْظِهِ، تَقْدِيرُهُ: وَأَخْسِنُوا بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا.

قوله: «مِنْ إِمْلَاقٍ» «مِنْ» سَبَبِيَّةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْفِعْلِ الْمَنْهِي عَنْهُ، أَيْ: «لَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ لِأَجْلِ الْإِمْلَاقِ».

والإملاق: الفقر في قول ابن عباس.

وقيل: الجوع بلغة «لحم»، نقله مؤرج.

وقيل: الإسراف، أَمْلَقَ أَيْ: أَسْرَفَ فِي نَفَقَتِهِ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ نَعِيمٍ الْيَزِيدِيُّ^(١).

وقيل: الإنفاق، أَمْلَقَ مَالَهُ أَيْ: أَنْفَقَهُ، قَالَ الْمُنْذِرُ بْنُ سَعِيدٍ، وَالْإِمْلَاقُ: الْإِفْسَادُ أَيْضًا، قَالَه [شمر]^(٢)، قَالَ: «وَأَمْلَقَ يَكُونُ قَاصِرًا وَمَتَعْدِيًا، أَمْلَقَ الرَّجُلُ: إِذَا افْتَقَرَ فَهَذَا قَاصِرٌ، وَأَمْلَقَ مَا عِنْدَهُ الدَّهْرُ، أَيْ: أَفْسَدَهُ». وَأَنشَدَ النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ عَلَى ذَلِكَ قَوْلَ أَوْسٍ بْنِ حَجَرٍ: [الطويل]

٢٣٨١ - وَلَمَّا رَأَيْتَ الْعُدْمَ قَبْدَ نَائِلِي وَأَمْلَقَ مَا عِنْدِي خُطُوبَ تَنْبَلٍ^(٣)

أَيْ: تَذْهَبُ بِالْمَالِ، «تَنْبَلْتُ بِمَا عِنْدِي»: أَيْ ذَهَبْتُ بِهِ، مَعْنَى الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: لَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ الْعَيْلَةِ.

وفي هذه الآية الكريمة قال: «نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ» فَقَدَّمَ الْمُخَاطَبِينَ، وَفِي «الْإِسْرَاءِ»: قَدَّمَ ضَمِيرَ الْأَوْلَادِ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: «نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ» فَقِيلَ: لِلتَّفَنُّنِ فِي الْبَلَاغَةِ.

وَأَحْسَنَ مِنْهُ أَنْ يُقَالَ: الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ: «مِنْ إِمْلَاقٍ» حُصُولُ الْإِمْلَاقِ لِلْوَالِدِ لَا تَوْعُّهُ وَخَشْيَتُهُ، فَبُدِيَ أَوَّلًا بِالْعِدَّةِ بِرِزْقِ الْآبَاءِ؛ بِشَارَةِ لَهُمْ بِزَوَالِ مَا هُمْ فِيهِ مِنَ الْإِمْلَاقِ.

وَأَمَّا فِي آيَةِ «سَبْحَانَ» [الْإِسْرَاءِ: ١] فَظَاهَرَهَا أَنَّهُمْ مُوسِرُونَ وَإِنَّمَا يَخْشَوْنَ حُصُولَ الْفَقْرِ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ: خَشْيَةُ إِمْلَاقٍ، وَإِنَّمَا يُخْشَى الْأُمُورَ الْمُتَوَقَّعَةَ، [فَبَدَأَ فِيهَا بِضَمَانِ رِزْقِهِمْ، فَلَا مَعْنَى لِقَتْلِكُمْ إِيَّاهُمْ، فَهَذِهِ الْآيَةُ تُفِيدُ النَّهْيَ]^(٤) لِلآبَاءِ عَنْ قَتْلِ الْأَوْلَادِ، وَإِنْ كَانُوا مُتَلَبِّسِينَ بِالْفَقْرِ، وَالْآخَرَى عَنْ قَتْلِهِمْ وَإِنْ كَانُوا مُوسِرِينَ، وَلَكِنْ يَخَافُونَ وَقُوعَ الْفَقْرِ، وَإِفَادَةَ مَعْنَى جَدِيدِ أَوَّلَى مِنْ ادِّعَاءِ كَوْنِ الْآيَتَيْنِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ لِلتَّأْكِيدِ.

فصل في حكم العزل

قال القرطبي^(٥): استدل بَعْضُهُمْ بِهَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ عَلَى مَنَعِ الْعَزْلِ؛ لِأَن قَتْلَ الْأَوْلَادِ رَفْعٌ لِلْمَوْجُودِ، وَالْعَزْلُ مَنَعٌ لِأَصْلِ النَّسْلِ فَتَشَابَهَا، إِلَّا أَنَّ قَتْلَ النَّفْسِ أَعْظَمُ وَزَرًا، وَأَقْبَحُ فِعْلًا، وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «لَا عَلَيْكُمْ فِي

(١) فِي أ: الترمذي.

(٤) سَقَطَ فِي أ.

(٢) فِي ب: شَهْر.

(٥) يَنْظُرُ: الْقُرْطُبِيُّ ٨٧/٧.

(٣) يَنْظُرُ: دِيَوَانُهُ ٩٤، الدَّرُ الْمَصُونُ ٣/٢١٦.

العَزْلُ الْوَادُ الْخَفِيُّ^(١) الكراهة لا التَّحْرِيمَ، وقال به جماعة من الصَّحابة وغيرهم، وقال بإِباحَتِهِ أيضاً جماعة من الصَّحابة والتَّابعين والفُقهاء؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام - : «لَا عَلَيْكُمْ إِلَّا تَفْعَلُوا فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ» أي: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِي الْأَفْعَالِ»^(٢).

وقال جابر: «كُنَّا نَعَزِلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ لَوْ كَانَ شَيْءٌ مِنْهُيٌّ عَنْهُ لَنَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ»^(٣).

[قوله: «مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ» في محلِّ نصب بدلاً من الفواجِش بدلَ اشْتِمَالٍ]^(٤)، أي: لَا تَقْرَبُوا ظَاهِرَهَا وَبَاطِنَهَا؛ كقولك: ضَرَبْتُ زَيْدًا مَا ظَهَرَ مِنْهُ وَمَا بَطَنَ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «مَنْ» بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ.

و «مِنْهَا» متعلِّقٌ بِمَخْذُوفٍ؛ لَأَنَّهُ حَالٌ مِنْ فاعِلِ «ظَهَرَ»، وحذف «مِنْهَا» بعد قوله «بَطَنَ» لدلالة قوله «مِنْهَا» في الأوَّل عليه، قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: «كَانُوا يَكْرَهُونَ الزَّناَ عِلَانِيَةً وَسِرًّا»^(٥).

وقال الضَّحَّاكُ: «مَا ظَهَرَ: الْخَمْرُ، وَمَا بَطَنَ الزَّناُ»^(٦) والأوَّلَى أَنْ يُجْرَى النَّهْيُ عَلَى عُمُومِهِ فِي جَمِيعِ الْفَوَاحِشِ، ظَاهِرِهَا وَبَاطِنِهَا، وَلَا يُخَصُّ بِنَوْعٍ مُعَيَّنٍ.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ الآية.

فقوله: «إِلَّا بِالْحَقِّ» في محلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ فاعِلِ «تَقْتُلُوا» أي: لَا تَقْتُلُوهَا إِلَّا مُتَلَبِّسِينَ بِالْحَقِّ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَضْفاً لِمَصْدَرٍ مَخْذُوفٍ، أي: إِلَّا قَتْلًا مُتَلَبِّساً بِالْحَقِّ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْقَتْلُ لِلْقِصَاصِ، أَوْ لِلرَّذَّةِ^(٧)، أَوْ لِلزَّناِ^(٨) بشرطه، كما جاء مبيناً في السُّنَّةِ.

(١) أخرجه مالك في الموطأ ٥٩٤/٢، كتاب الطلاق: باب ما جاء في العزل (٩٥). وأخرجه البخاري ٥/٢٠٢، كتاب العتق: باب من ملك من العرب رقيقاً (٢٥٤٢). وأخرجه مسلم ١٠٦١/٢، كتاب النكاح: باب حكم العزل (١٢٥ - ١٤٣٨) وله لفظ آخر أنه مثل عن العزل فقال: ذلك الواد الخفي أخرجه مسلم (١٠٦٧/٢) كتاب النكاح: باب جواز الغيلة (١٤١ - ١٤٤٢).

(٢) تقدم.

(٣) أخرجه البخاري ٩/٢١٥، كتاب النكاح: باب العزل (٥٢٠٨)، ومسلم ١٠٦٥/٢، كتاب النكاح: باب حكم العزل (١٣٦ - ١٤٤٠).

(٤) سقط في أ.

(٥) أخرجه الطبري (٣٩٢/٥) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/١٠٤) وزاد نسبته لابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه.

(٦) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣٩٢/٥) عن الضحَّاك.

(٧) وهي لغة: الرجوع عن الشيء إلى غيره، وهي من أفحش الكفر وأغلظه، حكماً محبطة للعمل إن اتصلت بالموت، وإلا حبط ثوابه، كما نقله في «المهمات» عن نص الشافعي، وشرعاً: قطع من يصح طلاقه استمرار الإسلام ويحصل قطعه بأمور: بنية كفر، أو فعل مكفر، أو قول مكفر. ينظر: الإقناع ٢/٤٩٥.

(٨) الزنا يُمَدُّ ويقصر: مصدر زنى الرَّجُلُ يَزْنِي زَنًى وَزَنَاءً فَجَزَ وزنت المرأة تزني زنى وَزَنَاءً فَجَزَتْ. وزانى مَزَانَةً وَزَنَاءً، والمراة تزاني مَزَانَةً وَزَنَاءً أي تَبَاغَى وهو بالقصر لغة أهل الحجاز. قال تعالى: =

قال القرطبي^(١): «وَتَارِكِ الصَّلَاةِ، وَمَانِعِ الزَّكَاةِ، وَقَدْ قَتَلَ الصَّدِيقَ مَانِعَ الزَّكَاةِ، وَقَالَ - تعالى -: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥].

قوله: «وَلَا تَقْتُلُوا» هذه شبيهة بذكر الخاص بعد العام اعتناءً بِشَأْنِهِ؛ لأنَّ الفَوَاحِشَ يَنْدَرِجُ فِيهَا قَتْلُ النَّفْسِ، فَجَرَّدَ مِنْهَا هَذَا اسْتِغْطَاعاً لَهُ وَتَهْوِيلاً؛ ولأنَّه قد اسْتَثْنَى مِنْهُ فِي قَوْلِهِ: «إِلَّا بِالْحَقِّ» وَلَوْ لَمْ يَذْكُرْ هَذَا الْخَاصَّ، لَمْ يَصِحَّ الِاسْتِثْنَاءُ مِنْ عُمُومِ الْفَوَاحِشِ، لَوْ قِيلَ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ: «لَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ إِلَّا بِالْحَقِّ» لَمْ يَكُنْ شَيْئاً.

قوله: «ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ» فِي مَحَلِّهِ قَوْلَانِ:

أحدهما: أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَالْخَبَرُ الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ بَعْدَهُ.

والثاني: أَنَّهُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ الْمَتَأَخَّرِ عَنْهُ، وَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ مِنْ بَابِ الِاسْتِثْنَاءِ، وَالتَّقْدِيرُ: أَلَزَمَكُمْ أَوْ كَلَّفَكُمْ ذَلِكَ، وَيَكُونُ «وَصَّاكُمْ بِهِ» مَفْسُراً لِهَذَا الْعَامِلِ الْمَقْدَّرُ؛ كَقَوْلِهِ - تعالى -: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١]، وَنَاسَبَ قَوْلُهُ هُنَا: «لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ» لِأَنَّ الْعَقْلَ مَنَاطُ التَّكْلِيفِ وَالْوَصِيَّةِ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَيْلِ وَالْيَتِيمَ بِالْقِسْطِ لَا تَكْلَفْ نَفْسًا وَلَا وُسْعًا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (١٥٢)

هذا استثناء مُفْرَغٌ أَيْ: لَا تَقْرَبُوهُ إِلَّا بِالْخَصْلَةِ الْحُسْنَى، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالاً، وَأَنْ يَكُونَ نَعْتٌ مَصْدَرٌ، وَأَتَى بِصِيغَةِ التَّفْضِيلِ؛ تَنْبِيهاً عَلَى أَنَّهُ يَتَحَرَّى فِي ذَلِكَ، وَيَفْعَلُ الْأَحْسَنَ وَلَا يَكْتَفِي بِالْحَسَنِ.

قوله: «حَتَّىٰ يَبْلُغَ» هَذِهِ غَايَةٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، فَإِنَّ الْمَعْنَى: اخْفَظُوا مَالَهُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ، [وَلَوْ جَعَلْنَاهُ غَايَةً لِلْفِعْلِ، كَانَ التَّقْدِيرُ: لَا تَقْرَبُوهُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ]^(٢) فَاقْرَبُوهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مُرَاداً.

= «وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانَةَ» بِالْقَصْرِ وَلَوْ قَوَّعَ الْأَلْفُ ثَلَاثَةً قُلْتُ يَاءً.

وَالنِّسْبَةُ إِلَيْهِ زَنَوِيٌّ.

وَبِالْمَدِّ لُغَةٌ أَهْلُ نَجْدٍ، وَبَنِي تَمِيمٍ، وَأَنْشَدَ: (البيط)

أَمَّا الزَّانَةُ فَإِنِّي لَسْتُ قَارِبُهُ

وَالْمَالُ بَيْنِنِي وَبَيْنَ الْخَمْرِ نِصْفَانِ

وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ: [الطويل]

أَبَا حَاضِرٍ مَنْ يَزِنُ يُغْرِفُ زَنَاؤُهُ

وَمَنْ يَشْرَبُ الْخُرْطُومَ يَضْبِغُ مُسْكِرَا

وَالنِّسْبَةُ إِلَيْهِ زَنَائِيٌّ، وَزَنَاؤه نَسَبُهُ إِلَى الزَّانَةِ وَهُوَ ابْنُ زَيْنَةٍ بِالْفَتْحِ، وَالْكَسْرِ أَيْ ابْنُ زَنَا وَمَعْنَاهُ فِي كُلِّ مَا تَقْدَمُ

الْفَجُورُ.

وَأَمَّا زَنَى الْمَوْضِعَ زُنُوءاً فَمَعْنَاهُ ضَاقَ، وَوَعَاءٌ زَنِيٌّ أَيْ ضَيَّقَ. وَالاسْمُ مِنَ الزَّانَةِ بَفَتْحِ الرَّايِ.

(٢) سَقَطَ فِي ب.

(١) يَنْظُرُ: الْقُرْطُبِيُّ ٨٧/٧.

قال القرطبي^(١) : «وليس يُلَوِّغُ الأَشَدُّ مما يُبَيِّحُ به قُرْبُ ماله بغير الأَحْسَنِ ؛ لأن الحُرْمَةَ في حقِّ البَالِغِ ثَابِتَةٌ، وَخَصَّ الْيَتِيمَ بِالذِّكْرِ ؛ لِأَن حَصِيمَهُ اللهُ - تعالى -، والمعنى : لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ عَلَى الْآبِدِ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ، وفي الكلام حَذَفُ تقديره : فإذا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَأَوْنِسَ مِنْهُ الرُّشْدَ، فاذْفَعُوا إِلَيْهِ مَالَهُ».

والأَشَدُّ : اختلف التَّخَوُّيُونَ فيه على خمسة أوجه :

فقال الفَرَاءُ : «هو جمع لا وَاحِدَ لَهُ، والأَشَدُّ واحدُها «شَدٌّ» في القياس، ولم أَسْمَعْ لها بِوَاحِدٍ».

وقيل : هو مُفْرَدٌ لا جمع، نقل ابن الأَثَرِيِّ ذلك عن بعض أهل اللُّغَةِ، وأنه بِمَنْزِلَةِ «الآنكَ»، ونقل أبو حَيَّان عنه^(٢) : أن هذا الوجه مُخْتَارُهُ في آخرين، ثم قال : «وليس بِمُخْتَارٍ ؛ لِفَقْدَانِ أَفْعَلٍ في المُفْرَدَاتِ وَضْعاً».

وقيل : هو جَمْعٌ «شُدَّة»، و «فَعْلَةٌ» يُجْمَعُ عَلَى «أَفْعَلٍ» ؛ كِنِعْمَةٍ وَأَنْعَمَ، قاله أبو الهَيْثَمِ، وقال : «وكان الهَاءُ في الشُّدَّةِ وَالنِّعْمَةِ لم تكن في الحَرْفِ، إذ كانت زَائِدَةً، وكان الْأَصْلُ نِعْمَ وَشِدَّ فَجُمِعَا عَلَى «أَفْعَلٍ» ؛ كما قالوا : رَجُلٌ وَأَزْجَلٌ، وَقَذَحٌ وَأَقْدَحٌ، وَضُرْسٌ وَأَضْرُسٌ».

وقيل : هو جمع شُدٍّ [بضم الشَّينِ] نقله ابن الأَثَرِيِّ عن بعض البَصْرِيِّينَ ؛ قال كقولك : هو وُدٌّ، وهم أَوْدٌ^(٣).

وقيل : هو جمع شَدٍّ بفتحها، وهو مُخْتَمَلٌ.

والمراد هُنَا بِلَوِّغِ الأَشَدِّ : بِلَوِّغِ الحُلْمِ في قَوْلِ الْأَكْثَرِ ؛ لِأَنَّهُ مَظْنَّةٌ ذَلِكَ.

وقيل : هو مَبْلُغُ الرُّجَالِ مِنَ الْحِيلَةِ وَالْمَعْرِفَةِ.

وقيل : هو أن يَبْلُغَ خَمْسَةَ عَشَرَ إِلَى ثَلَاثِينَ.

وقيل : أن يَبْلُغَ ثَلَاثَةَ وَثَلَاثِينَ.

وقيل : أَرْبَعِينَ.

وقيل : سِتِّينَ، وهذه لَا تَلِيْقُ بِهَذِهِ الْآيَةِ، إِنَّمَا تَلِيْقُ بِقَوْلِهِ - تعالى - : ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ [الأحقاف : ١٥]، وتقدم منه طرف في النساء.

والأَشَدُّ مُشْتَقٌّ مِنَ الشُّدَّةِ ؛ وَهِيَ الْقُوَّةُ وَالْجَلَادَةُ، وَأَشَدُّ الْفَرَاءِ - رحمه الله تعالى - :

[البسيط]

٢٣٨٢ - قَدْ سَادَ وَهُوَ فَتَى حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ أَشُدَّهُ وَعَلَا فِي الْأَمْرِ واجْتَمَعَا^(٤)

(١) ينظر: القرطبي ٨٨/٧.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٢٥٢/٤.

(٣) سقط في ب.

(٤) ينظر: اللسان (جمع) التهذيب ٤٠١/١ (جمع)، الدر المنثور ٢١٧/٣.

وقال الآخرُ في ذلك: [الكامل]

٢٣٨٣ - عَهْدِي بِهِ شَدَّ النَّهَارُ كَأَنَّمَا خُضِبَ الْبَنَانُ وَرَأْسُهُ بِالْعِظْلَمِ^(١)

قوله: «وأوفوا الكَيْلَ والمِيزَانَ» «الكَيْل والمِيزَان» هما الآلة التي يُكَال بها وَيُوزَن، وأضل الكَيْل: المضدّر ثم أُطْلِق على الآلة، و «المِيزَان»: مِفْعَال من الوزن لهذه الآلة؛ كالمِضْبَاح والمِقياس لِمَا يُسْتَضَبَح به، وما يُقَاسُ به، وأصل ميزان: يوزان ففَعِلَ به ما فَعِلَ بِمِيقَاتٍ، وقد تقدم في البقرة^(٢).

و «بالقِسْطِ» حال من فاعِل «أوفوا» أي: أوفوهُمَا مقسطين، أي: مُتَلَبِّسِينَ بالقِسْطِ، ويجوز أن يكون حالاً من المفعول، أي: أوفوا الكَيْل والمِيزَانَ مُتَلَبِّسِينَ بالقِسْطِ، أي: تَامِينَ، والقِسْطُ العدل.

وقال أبو البقاء^(٣): «والكَيْل هنا مضدّر في مَعْنَى المَكِيل، وكذلك المِيزَان، ويجوز أن يكون فيه حَذْفُ مُضَافٍ، تقديره: مَكِيل الكَيْلِ وَمَوْزُونُ المِيزَانِ»، ولا حاجة إلى ما ادَّعَاه من وُقُوع المصدر موقع اسم المفعول، ولا من تقدير المضاف؛ لأن المعنى صحيح بدُونهما، وأيضاً فـ «مِيزَان» ليس مصدرأ، إلا أنه يُعْضَدُ قوله ما قاله الواحِدِيُّ، فإنه قال: «والمِيزَان، أي: وزن المِيزَان؛ لأن المُرَاد إِتْمَامُ الْوِزْنِ، لا إِتْمَامُ المِيزَانِ؛ كما أنه قال: «وأوفوا الكَيْلَ» ولم يقل المِكْيَالَ، فهو من بابِ حَذْفِ المُضَافِ انتهى.

والظَّاهر عدم الاحتِياج إلى ذلك، وكأنَّه لم يَعْرِف أن الكَيْلَ يُطْلَق على نَفْسِ المِكْيَالِ، حتى يقول: «ولم يقل المِكْيَال».

قوله: «لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا» مُعْتَرِضٌ بَيْنَ هَذِهِ الْأَوَامِرِ، واعلم أن كُلَّ شَيْءٍ بَلَغَ تَمَامِ الْكَمَالِ فَقَدْ وَفَى وَتَمَّ، يقال: دَرَهَمٌ وَافٍ وَكَيْلٌ وَافٍ، وَأَوْفَيْتُهُ حَقَّهُ وَوَفَيْتُهُ، إِذَا أَتَمَمْتَهُ، وَأَوْفَى الْكَيْلِ، إِذَا أَتَمَّهُ وَلَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ شَيْئاً؛ وَكَذَلِكَ وَفَى المِيزَانَ.

وقوله: «بالقِسْطِ» أي: بِالْعَدْلِ لَا بِخُسٍّ وَلَا تَقْصَانٍ فِيهِ.

فإن قيل: «أوفوا الكَيْلَ والمِيزَانَ» هو عَيْنُ الْقِسْطِ، فما فائِدَةُ التَّكْرِيرِ؟

فالجواب: أن اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَمَرَ الْمُعْطِي بِإِيفَاءِ ذِي الْحَقِّ حَقَّهُ مِنْ غَيْرِ نَقْصَانٍ، وَأَمَرَ صَاحِبَهُ أَنْ يَأْخُذَ حَقَّهُ مِنْ غَيْرِ طَلَبِ زِيَادَةٍ، وَلَمَّا كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَتَوَهَّمِ الْإِنْسَانُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى التَّحْقِيقِ، وَذَلِكَ صَغَبٌ شَدِيدٌ فِي الْعَدْلِ، أَتْبَعَهُ اللَّهُ - تَعَالَى - بِمَا يُرِيدُ هَذَا التَّنْذِيرَ، فَقَالَ: «لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا»، أي: الْوَاجِبُ [فِي إِيفَاءِ]^(٤) الْكَيْلِ

(١) ينظر: ديوانه، الخصائص ٨٦/١ شرح القصائد للتبريزي (٣٦٣)، اللسان (شدد) الدر المصون ٣/

٢١٧.

(٢) ينظر: الإملاء ١/٢٦٥.

(٣) الآية: ١٨٩.

(٤) سقط في ب.

وَالْوِزْنَ هُوَ الْقَدْرُ الْمُمْكِنُ، أَمَّا التَّحْقِيقُ فَغَيْرُ وَاجِبٍ.

قال القرطبي^(١) - رحمه الله تعالى - : في مُوطاً مالك عن يحيى بن سعيد - رضي الله عنه - ؛ أنه بلغه عن ابن عباس - رضي الله عنهما - ؛ أنه قال : « ما ظَهَرَ الْغُلُولُ فِي قَوْمٍ قَطُّ إِلَّا أَلْقَى اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ ، وَلَا فَشًا زَبًا فِي قَوْمٍ إِلَّا كَثُرَ فِيهِمُ الْمَوْتُ ، وَلَا نَقَصَ قَوْمٍ الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِلَّا قَطَعَ عَنْهُمْ الرِّزْقَ ، وَلَا حَكَمَ قَوْمٌ بِغَيْرِ الْحَقِّ إِلَّا فَشًا فِيهِمُ الدَّمُ ، وَلَا قَوْمٌ بِالْمَعْدِ إِلَّا سُلْطَ عَلَيْهِمُ الْعَدُوُّ » .

وقال ابن عباس : إنكم مَعْشَرُ الْأَعَاجِمِ قَدْ وَلِيتُمْ أَمْرَيْنِ بِهِمَا هَلَكُ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ، الْكَيْلُ وَالْمِيزَانُ .

فصل

قال القاضي^(٣) : « إذا كان الله - تعالى - قد خف على الْمُكَلَّفِ هذا التخفيف ، مع أن ما هُوَ التَّضْيِيقُ مَقْدُورٌ لَهُ ، فكيف يَتَوَهَّمُ مَتَوَهَّمٌ أَنَّهُ - تبارك وتعالى - يكلف الْكَافِرَ الْإِيمَانَ مع أَنَّهُ لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَيْهِ ؟ بل قالوا : إن الله - تعالى - يَخْلُقُ الْكُفْرَ فِيهِ ، وَيُرِيدُهُ مِنْهُ وَيَحْكُمُ بِهِ عَلَيْهِ ، وَيَخْلُقُ فِيهِ الْقُدْرَةَ الْمَوْجِبَةَ لَذَلِكَ الْكُفْرَ وَالِدَّاعِيَةَ الْمَوْجِبَةَ لَهُ ، ثُمَّ يَنْهَاهُ عَنْهُ ، فَهُوَ - تعالى - لَمَّا لَمْ يُجَازِ ذَلِكَ الْقَدْرَ مِنَ التَّشْدِيدِ وَالتَّضْيِيقِ عَلَى الْعَبْدِ ، وَهُوَ إِيقَاءُ الْكَيْلِ وَالْوِزْنِ عَلَى سَبِيلِ التَّحْقِيقِ ، فكيف يُجَازُ أَنْ يُضَيَّقَ عَلَى الْعَبْدِ مِثْلَ هَذَا التَّضْيِيقِ وَالتَّشْدِيدِ ؟ » .

وجوابه : الْمُعَارَضَةُ بِمَسْأَلَةِ الْعِلْمِ وَالِدَّاعِي .

قوله : « وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا » .

حمله الْمُفَسِّرُونَ^(٤) عَلَى أَدَاءِ الشَّهَادَةِ وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ .

قال القاضي^(٥) : وليس الأمر كذلك ، بل يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ مَا يَتَّصِلُ بِالْقَوْلِ مِنَ الدَّعْوَةِ إِلَى الدِّينِ ، وَتَقْرِيرِ الدَّلَائِلِ عَلَيْهِ ، وَيَدْخُلُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاقِعاً عَلَى الْوَجْهِ بِالْعَدْلِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ فِي الْإِبْدَاءِ وَالْإِيحَاشِ ، وَنُقْصَانِ عَنِ الْقَدْرِ الْوَاجِبِ ، وَيَدْخُلُ فِيهِ الْحِكَايَاتُ الَّتِي يَذْكُرُهَا الرَّجُلُ حَتَّى لَا يَزِيدَ فِيهَا وَلَا يَنْقُصَ عَنْهَا ، وَمَنْ جَمَلَتْهَا تَبْلِيغِ الرُّسَالَاتِ النَّاسِ وَحُكْمِ الْحَاكِمِ ، ثُمَّ إِنَّهُ - تبارك وتعالى - بَيَّنَّ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُسَوَّى فِيهِ بَيْنَ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ ، فَقَالَ : « وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى » ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ طَلَبُ رِضْوَانِ اللَّهِ - تعالى - ، وَذَلِكَ لَا يَخْتَلِفُ بِالْقُرْبِ وَالْبُعْدِ ، وَلَوْ كَانَ الْمَقُولُ لَهُ وَالْمَقُولُ عَلَيْهِ ذَا قُرْبَى .

قوله : « وَبِعَهْدِ اللَّهِ » يُجَازُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِفَاعِلِهِ ، أَيْ : بِمَا

(١) ينظر : القرطبي ٨٩/٧ .

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (٤٦٠/٢) كتاب الجهاد باب ما جاء في الغلول حديث (٢٦) .

(٣) ينظر : الرازي ١٩٢/١٣ .

(٤) ينظر : الرازي ١٩٣/١٣ .

(٥) ينظر : المصدر السابق .

عَاهَدَكُمْ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَأَنْ يَكُونَ [مُضَافاً لِمَفْعُولِهِ، أَي: بِمَا عَاهَدْتُمْ اللَّهَ عَلَيْهِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، ﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠] وَأَنْ تَكُونَ^(١) الإضافة لمجرد البيان، أُضِيفَ إِلَى اللَّهِ - تعالى - مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ الْآمِرُ بِحِفْظِهِ وَالْمُرَادُ بِهِ الْعَهْدُ الْوَاقِعُ بَيْنَ الْآيَتَيْنِ.

فإن قيل: ما السَّبَبُ فِي أَنْ خَتَمَ آيَةَ الْكَرِيمَةِ بِقَوْلِهِ: «تَذَكَّرُونَ»، وخاتمة الأولى «تَعْقِلُونَ».

فالجواب لأن الأربعة قَبْلَهَا خَفِيَّةٌ، تحتاج إلى إعمال فكر ونظر، حتى يقف مُتَعَاظِهَا عَلَى الْعَذَلِ، فَنَاسَبَهَا التَّذَكُّرَ، وهذا بخلاف الخمسة الأشياء فإنها ظاهرة تعقلها وتفهّمها؛ فلذلك ختمت بالفعل.

«تَذَكَّرُونَ» حيث وَقَعَ، يقرؤه الأخوان وعاصم في رواية حَفْصٍ بِالتَّخْفِيفِ، والباقون بِالتَّشْدِيدِ^(٢)، والأصل: «تَتَذَكَّرُونَ»، فَمِنْ خَفَّفَ، حَذَفَ إِحْدَى التَّاءَيْنِ، وَهَلْ هِيَ تَاءُ الْمُضَارَعَةِ أَوْ تَاءُ التَّفَعُّلِ؟ خِلافٌ مُشْهُورٌ، وَمِنْ ثَقُلَ، أَدْعَمَ التَّاءَ فِي الدَّالِ.

قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (١٥٣)

قوله: «وَأَنَّ هَذَا» قرأ الأخوان: بِكَسْرِ «إِنْ» عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ^(٣) أَوْ يَكُونُ «أَنْتَلِ» بِمَعْنَى: أَقُولُ إِنَّ هَذَا، وَ «فَاتَّبِعُوهُ»: جُمْلَةٌ مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْجُمْلَةِ قَبْلَهَا. وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ الْاسْتِثْنَائِيَّةُ تَفِيدُ التَّغْلِيلَ لِقَوْلِهِ: «فَاتَّبِعُوهُ»، وَلِذَلِكَ اسْتَشْهَدَ بِهَا الزُّمَخْشَرِيُّ^(٤) عَلَى ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْكَلَامُ فِي الْفَاءِ فِي «فَاتَّبِعُوهُ»: كَالْكَلَامِ فِيهَا فِي قِرَاءَةِ غَيْرِهَا، وَسَاتِي.

وقرأ ابن^(٥) عامر: «وَأَنَّ» بفتح الهمزة وتخفيف النون، والباقون^(٦) بالفتح أيضاً والتشديد.

فأما قراءة الجماعة ففيها أربعة وجوه:

أحدها - وهو الظاهر - : أنها في محل نصب نسقاً على ما حرّم، أي: أنل ما حرّم،

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إعراب القراءات ١٧٣/١ إتحاف ٣٨/٢ النشر ٢/٢٦٦، السبعة (٢٧٢) الكشف ١/٤٥٧.

(٣) ينظر: السبعة ٢٧٣ إعراب القراءات ١٧٣/١ النشر ٢/٢٦٦ الحجة لابن خالويه ١٥٢ ولأبي زرع ٢٧٧ التبيان ١/٥٤٩.

(٤) ينظر: الكشف ٢/٨٠.

(٥) ينظر: الدر المصون ٣/٢١٨، المحرر الوجيز ٢/٣٦٤، والبحر المحيط ٤/٢٥٤.

(٦) ينظر: الدر المصون ٣/٢١٨، المحرر الوجيز ٢/٣٦٤، والبحر المحيط ٤/٢٥٤.

وأُتِلَ أَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا، والمراد بِالْمُتَكَلِّمِ النَّبِيُّ ﷺ؛ لِأَنَّ صِرَاطَهُ صِرَاطُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -، وَهَذَا قَوْلُ الْفَرَاءِ^(١) - قَالَ: «بِفَتْحِ «أَنَّ» مَعَ وَقُوعِ «أُتِلَ» عَلَيْهَا، يَعْنِي: أُتِلَ عَلَيْكُمْ أَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا».

وَالثَّانِي: أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ الْمَحَلِّ أَيْضًا نَسَقًا عَلَى «أَلَّا تُشْرِكُوا» إِذَا قُلْنَا بِأَنَّ «أَنَّ» الْمَصْدَرِيَّةَ، وَأَنَّهَا وَمَا بَعْدَهَا بَدَلٌ مِنْ «مَا حَرَّمَ»، قَالَهُ الْخَوْفِيُّ.

الثَّالِثُ: أَنَّهَا عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ لَامِ الْعِلَّةِ، أَي: وَلَأنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ؛ كَقَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨].

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: مِنْ فَتْحِ «أَنَّ» قِيَاسَ قَوْلِ سَيَبَوِيه - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّهُ حَمَلُهَا عَلَى «فَاتَّبِعُوهُ» وَالتَّقْدِيرُ: وَلَأنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [المؤمنون: ٥٢].

قَالَ سَيَبَوِيه^(٢): «وَلَأنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ»، وَقَالَ فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى -: «وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ»: وَلَأنَّ الْمَسَاجِدَ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: «وَقَدْ صَرَّحَ بِهَذَا اللَّامُ فِي تَطْيِيرِ هَذَا التَّرْكِيبِ؛ كَقَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ إِذْ يُلْقُونَ رِجْلَهُ أَلْبِسَاءً وَالتَّصْيِيفَ فَلْيَعْبُدُوا﴾ [قريش: ١ - ٣]، وَالْفَاءُ عَلَى هَذَا كَهَيِّ فِي قَوْلِكَ: زَيْدًا فَاضْرِبْ، وَبَزِيدَ فَامْرُرْ، وَتَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ فِي الْبَقَرَةِ^(٣).

قَالَ الْفَارِسِيُّ: قِيَاسَ قَوْلِ سَيَبَوِيه فِي فَتْحِ الْهَمْزَةِ أَنَّ تَكُونَ الْفَاءُ زَائِدَةً كَهَيِّ فِي «زَيْدَ فَقَائِمٌ».

قَالَ شَهَابُ الدِّينِ^(٤) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: «سَيَبَوِيه لَا يَجُوزُ زِيَادَتُهَا فِي مِثْلِ هَذَا الْخَبَرِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَبُو عَلِيٍّ بِتَطْيِيرِهَا فِي مُجَرَّدِ الزِّيَادَةِ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ بِهِ، بَلْ قَالَ بِهِ غَيْرُهُ».

وَالرَّابِعُ: أَنَّهَا فِي مَحَلٍّ جَزْءٍ نَسَقًا عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ فِي «بِهِ» أَي: «ذَلِكَمُ وَصَاكُم بِهِ» وَبِأَنَّ هَذَا هُوَ قَوْلُ الْفَرَاءِ^(٥) أَيْضًا. وَرَدَّهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٦) بِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْجَارِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ يَصِيرُ الْمَعْنَى: وَصَاكُم بِاسْتِقَامَةِ الصِّرَاطِ، وَهَذَا فَاسِدٌ.

قَالَ شَهَابُ الدِّينِ^(٧): وَالْوَجْهَانِ مُرْدُودَانِ:

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ الْعَطْفِ عَلَى الْمُضْمَرِّ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْجَارِ؛ لِأَنَّ

(١) ينظر: معاني القرآن ١/٣٦٤.

(٢) ينظر: الكتاب ١/٤٦٤.

(٣) الآية: ٤٠.

(٤) ينظر: الدر المنصون ٣/٢١٩.

(٥) ينظر: معاني القرآن ١/٣٦٤.

(٦) ينظر: الإملاء ١/٢٦٥.

(٧) ينظر: الدر المنصون ٣/٢١٩.

الجارُّ هُنَا في قُوَّةِ الْمَنْطُوقِ بِهِ، وَإِنَّمَا حُذِفَ؛ لِأَنَّهُ يَطْرُدُ حَذْفَهُ مَعَ أَنَّ وَأَنَّ لَطَوِيلِهِمَا بِالضَّلَّةِ، وَلِذَلِكَ كَانَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّهَا فِي مَحَلٍّ جَرُّ بَعْدَ حَذْفِهِ لِأَنَّهُ كَالْمَوْجُودِ، وَيَدُلُّ عَلَى مَا قُلْتَهُ، مَا قَالَ الْحَوْفِيُّ؛ قَالَ: «حُذِفَتِ الْبَاءُ لِطَوِيلِ الضَّلَّةِ وَهِيَ مُرَادَةٌ، وَلَا يَكُونُ فِي هَذَا عَطْفٌ مُظْهِرٌ عَلَى مُضْمَرٍ لِإِرَادَتِهَا».

وَأَمَّا الثَّانِي: فَالْمَعْنَى صَحِيحٌ غَيْرُ قَائِدٍ؛ لِأَنَّ مَعْنَى تَوْصِيَّتِنَا بِاسْتِقَامَةِ [الصِّرَاطِ] أَلَّا نَتَعَاطَى مَا يُخْرِجُنَا عَنِ الصِّرَاطِ فَوْصِيَّتِنَا بِاسْتِقَامَتِهِ^(١) مَبَالِغَةٌ فِي اتِّبَاعِهِ.

وَأَمَّا قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ فَقَالُوا: «أَنَّ» فِيهَا مُحَقَّقَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَاسْمُهَا ضَمِيرُ الْأَمْرِ وَالشَّانِ، أَيِ: «وَأَنَّهُ»؛ كَقَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ﴾ [يونس: ١٠]، وَقَوْلُ الْأَغَشَى: [البسيط]

٢٣٨٤ - فِي فِتْنَةِ كَسْبِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ هَالِكَ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ^(٢) وَحِينَئِذٍ فِيهَا الْأَرْبَعَةُ أَوْجُهُ الْمَتَقَدِّمَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْمَشْدُودَةِ.

وَقَرَأَ ابْنُ^(٣) عَامِرٍ وَابْنُ كَثِيرٍ: «صِرَاطِي» بِالسَّيْنِ، وَحُمَزَةٌ: بَيْنَ الصَّادِ وَالزَّيِّ، وَالباقونَ: بِالصَّادِ صَافِيَةٍ، وَفِي مُضَخَّفِ عَبْدِ اللَّهِ: «وَهَذَا صِرَاطِي» بِدُونِ «أَنَّ»، وَ «هَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ».

قَوْلُهُ: ﴿فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾.

أَيِ: الطُّرُقِ الْمُخْتَلِفَةِ الَّتِي عَادَا هَذَا الطَّرِيقَ؛ مِثْلَ الْيَهُودِيَّةِ، وَالنَّصْرَانِيَّةِ، وَسَائِرِ الْمِلَلِ، وَقِيلَ: الْأَهْوَاءُ وَالْبِدَعُ.

﴿فَنَفَرَقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ أَيِ: فَتَفَقَّعُوا فِي الضَّلَالَاتِ.

رَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ خَطَّ خَطًّا عَنْ يَمِينِهِ، وَخَطًّا عَنْ شِمَالِهِ خُطُوطًا، ثُمَّ قَالَ: هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ، وَهَذِهِ سُبُلٌ، عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهَا، ثُمَّ تَلَا: «وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ»^(٤).

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -: هَذِهِ الْآيَاتُ مُحْكَمَاتٌ، لَمْ يَنْسَخْنَهُنَّ شَيْءٌ مِنْ

(١) سقط في ب. (٢) تقدم برقم ٢٠٢٥.

(٣) ينظر: إتحاف فضلاء البشر ٣٨/٢، الدرر المصون ٢١٩/٣.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٤٣٥/١، ٤٦٥، في مسند عبدالله بن مسعود رضي الله عنه والدارمي في السنن ٦٧/١، باب في كراهية أخذ الرأي. والنسائي في «السنن الكبرى» على ما ذكره المزني في تحفة الأشراف ٢٥/٧، الترجمة (٩٢١٥) و٤٩/٧ الترجمة (٩٢٨١).

والحاكم (٣١٨/٢) والبيهقي في «شرح السنة» (١٧٥/١) من حديث عبدالله بن مسعود.

وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي وذكره السيوطي في «الدرر المنثور» (١٠٦/٣) وزاد نسبه للبخاري وابن المنذر وابن مردويه وابن أبي حاتم.

جَمِيعِ الْكُتُبِ، مَنْ عَمِلَ بِهِنَّ، دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ تَرَكَهُنَّ، دَخَلَ النَّارَ^(١).

قوله: «فَتَفَرَّقَ» منصوب بإضمار «أَنْ» بعد الفَاءِ في جواب النَّهْيِ، وَالْجُمُهور^(٢) على «فَتَفَرَّقَ» بَاءٌ خَفِيفَةٌ، وَالْبَرْزُ بِتَشْدِيدِهَا^(٣)، فَمَنْ خَفَّفَ، حَذَفَ إِحْدَى التَّائِينَ، وَمَنْ شَدَّدَ أَذْغَمَ؛ وَتَقَدَّمَ هَذَا فِي «تَذَكُّرُونَ» [الأنعام: ٨٠].

و «بِكُمْ»: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ فِي الْمَعْنَى، أَيْ: فَيَفَرَّقُكُمْ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَالًا، أَيْ: وَأَنْتُمْ مَعَهَا؛ كَقَوْلِهِ الْقَائِلُ فِي ذَلِكَ: [الوافر]

٢٣٨٥ - تَلُوسُ بَنَا الْجَمَاجِمِ وَالتَّرِيبَا^(٤)

وختتم هذه الآية بالتَّفَقُّوْى وهي اتِّقاء النَّارِ؛ لِمُنَاسَبَةِ الْأَمْرِ بِاتِّبَاعِ الصِّرَاطِ، فَإِنْ مِنْ اتَّبَعَهُ وَفَى نَفْسَهُ مِنَ النَّارِ.

فصل في فضل هذه الآية

قال القرطبي^(٥) في هذه الآية الكريمة: «وهذه آية عظيمة عطفها على ما تقدم، فإنه لما نهى وأمر حذر هنا عن اتباع غير سبيله، فأمر فيها باتباع طريقه».

«مستقيماً»: نصب على الحال، ومعناه: مُسْتَوِيًّا قَائِمًا لَا اغْوَجَاجَ فِيهِ، وَقَدْ بَيَّنَّهَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ، وَنَشَأَتْ مِنْهُ طُرُقٌ، فَمَنْ سَلَكَ الْجَادَّةَ نَجَا، وَمَنْ خَرَجَ إِلَى تِلْكَ الطَّرِيقِ أَضْضَتْ بِهِ إِلَى النَّارِ. قَالَ - تَعَالَى -: «وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ» أَيْ: تَمِيلُ.

رَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا خَطًّا، ثُمَّ قَالَ: هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ، ثُمَّ خَطَّ خُطُوطًا عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: هَذِهِ سُبُلٌ، عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهَا، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ»^(٦).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي سَنَنِهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَخَطَّ خَطًّا وَخَطَّ خَطَّيْنِ عَنْ يَمِينِهِ وَخَطَّ خَطَّيْنِ عَنْ يَسَارِهِ ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ فِي الْخَطِّ الْأَوْسَطِ فَقَالَ: هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ - ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ - «وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ»^(٧).

وهذه السُّبُلُ هِيَ الْيَهُودِيَّةُ، وَالنَّصْرَانِيَّةُ، وَالْمَجُوسِيَّةُ، وَسَائِرُ أَهْلِ الْمِلَلِ وَالْبِدَعِ وَالضَّلَالَاتِ، مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالشُّذُودِ فِي الْفُرُوعِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ التَّعَمُّقِ فِي الْجَدَلِ

(١) ذكره الرازي في تفسيره ٤/١٤ عن ابن عباس.

(٢) ينظر: الحجة لأبي زرع ٢٧٨ السبعة (٢٧٤) الحجة لابن خالويه (١٥٢) النشر (٢/٢٦٦) التبيان ١/ ٥٥٢ معاني الفراء ١/٣٦٦.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٤/٢٥٤، الدر المصون ٣/٢١٩.

(٤) تقدم. (٥) ينظر: القرطبي ٧/٨٩.

(٦) تقدم. (٧) أخرجه ابن ماجة (١/١٠) المقدمة حديث (١١) من حديث جابر.

والخوض في الكلام، وهذه غرضة للزَّلَل. قاله ابن عطية^(١).

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَالَمٍ يَلْقَاءُ رَبَّهُمْ يُؤْمِنُونَ﴾ (١٥٤)

أصل «ثم»: المهلة في الزمان، وقد تأتي للمهلة في الإخبار.

وقال الزجاج^(٢): وهو مَعْطُوف على «أَتْلُ» تقديره: أتل ما حرّم ثم أتل ما آتينا.

وقيل: هو مَعْطُوف على «قُل» أي: على إضمار قل، أي: ثم قل: آتينا.

وقيل: تقديره: ثم أخبركم آتينا.

وقال الزمخشري^(٣): عطف على وصاكم به» قال: «فإن قلت: كيف صحّ عطفه

عليه بـ «ثم»، والإيتاء قبل التَّوْصِيَةِ به يَدُور طَوِيل؟

قال شهاب الدين^(٤): هذه التَّوْصِيَةُ قديمة لم يَزَلْ تتواصاها كل أُمَّة على لسان نبيها،

فكانه قيل: ذلكم وصاكم به يا بني آدَمَ قَدِيمًا وَحْدِيثًا، ثم أعظم من ذلك أنا آتينا موسى

الكتاب.

وقيل: هو مَعْطُوف على ما تقدّم قبل شَطْر السورة من قوله: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ﴾

[الأنعام: ٨٤].

وقال ابن عطية^(٥) - رحمه الله تعالى - : «مهلتها في تَرْتِيب القَوْلِ الذي أمر به محمّد

ﷺ كأنه قال: ثم ممّا وصّيناه أنا آتينا موسى الكتاب، ويدعو إلى ذلك أن موسى - عليه

السلام - مُتَقَدِّم بالزمان على محمّد - عليه الصلاة والسلام - ».

وقال ابن الفُشَيْرِي: «في الكلام حذف، تقديره: ثم كُنّا قد آتينا موسى الكتاب قبل

إنزالنا القرآن العظيم على محمّد - عليه الصلاة والسلام - ».

وقال أبو حيان^(٦): «والذي ينبغي أن يُسْتَعْمَلَ لِلْعَطْفِ كالواو من غير اعتبار مهلة،

وبذلك قال [بَعْضُ] التَّخَوُّيِّينَ».

قال شهاب الدين^(٧): وهذه استراحة، وأيضاً لا يلزم من انتفاء المهلة انتفاء الترتيب

فكان ينبغي أن يقول من غير اعتبار ترتيب ولا مهلة على أن الفرض في هذه الآية عدم

الترتيب في الزمان.

قوله: «تَمَامًا» يجوز فيه خَمْسَةُ أَوْجُه:

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٣٦٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٢/٣٣٦.

(٣) ينظر: الكشف ٢/٨٠.

(٤) ينظر: الدر المصون ٣/٢٢٠.

(٥) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٣٦٢.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٤/٢٥٥.

(٧) ينظر: الدر المصون ٣/٢٢٠.

أحدها: أنه مفعول من أجله، أي: لأجل تمام نعمته.

الثاني: أنه حال من الكتاب، أي: حال كونه تماماً.

الثالث: أنه نصب على المصدر؛ لأنه بمعنى: آتياء إيتاء تمام، لا نقصان.

الرابع: أنه حال من الفاعل، أي: مُتَمِّين.

الخامس: أنه مصدر منصوب بفعل مُقَدَّر من لفظه، ويكون مصدراً على حذف الزوائد، والتقدير: أتممتها إتماماً، و «على الذي» متعلق بـ «تماماً» أو بمحذوف على أنه صفة، هذا إذا لم يجعل مصدراً مؤكداً، فإن جعل، تعين جعله صفة. و «أحسن» فيه وجهان:

أظهرهما: أنه فعل ماضٍ واقع صلة للموصول، وفاعله مُضَمَّرٌ يعود على موسى - عليه الصلاة والسلام - أي: تماماً على الذي أحسن؛ فيكون الذي عبارة عن موسى.

وقال أبو عبيدة: على كل من أحسن، أي: أتممتنا فضيلة موسى - عليه الصلاة والسلام - بالكتاب على المُحْسِنِينَ، أي: أظهرنا فضله عليهم.

وقيل: على المُحْسِنِينَ من قومه، أي: على من أحسن من قومه، وكان فيهم مُحْسِنٌ ومُسيءٌ، وتدل عليه قراءة ابن مسعود: وعلى الذي أحسن.

وقيل: كل من أحسن، أي: الذي أحسنه موسى من العلم، والحكمة، والإحسان في الطاعة والعبادة، وتبليغ الرسالة.

وقيل: «الذي» عبارة عما عملهُ موسى - عليه الصلاة والسلام - وأتقنه، أي: تماماً على الذي أحسنه موسى - عليه الصلاة والسلام -.

والثاني: أن «أحسن» اسم على وزن أفعل، كـ «أفضل» و «أكرم»، واستغنى بوضف الموصول عن صليته، وذلك أن الموصول متى وُصِفَ بِمَعْرِفَةٍ، نحو: «مَرَزْتُ بِالَّذِي أَخِيكَ»، أو بِمَا يُقَارِبُ الْمَعْرِفَةَ، نحو: «مَرَزْتُ بِالَّذِي خَيْرٌ مِنْكَ، وبالذي أحسن منك»، جاز ذلك، واستغني به عن صليته، وهو مذهب الفراء، وأنشد قوله: [الرجز]

٢٣٨٦ - حَتَّى إِذَا كُنَّا هُمَا اللَّذَيْنِ مِثْلَ الْجَدِيلَيْنِ الْمُحْمَلَجَيْنِ^(١)

بنصب «مثل» على أنه صفة لـ «اللذين» المنصوب على خبر كان، ويجوز أن تكون «الذي» مصدرية، و «أحسن» فعل ماضٍ صليتها، والتقدير: تماماً على إحسانه، أي: إحسان الله - تعالى - إليه، وإحسان موسى إليهم، وهو رأي يونس، والفراء؛ كقوله: [البيضا]

(١) ينظر: معاني القرآن ٣٦٥/١، الدرر ٦٢/١ وخزانة الأدب ٨١/٦، سر صناعة الإعراب ٣٦٥/١، شرح المفصل ١٥٣/٣، مجمع الهوامع ٨٦/١ شرح الكافية الشافية ٢٦٧/١، ابن يعيش ١٥٣/٣، الدر المنصور ٢٢٠/٣.

٢٣٨٧ - فَثَبَّتَ اللَّهُ مَا آتَاكَ مِنْ حَسَنٍ تَثْبِيتَ عِيسَى وَتَضَرُّاً كَالَّذِي نُصِرُوا^(١)
وقد تقدّم تحقيق هذا.

وفتح نُون «أَحْسَنَ» قراءة العامة^(٢)، وقرأ يَحْيَى بن يَغْمَر، وابن أَبِي إِسْحَاق برفعها،
وفيهما وجهان:

أظهرهما: أَنَّهُ خَيْرٌ مُّبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، أَي: عَلَى الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ، فَحَذَفَ الْعَائِدُ، وَإِنْ
لَمْ تَطُلِ الصَّلَةُ، فَهِيَ شَادَّةٌ مِنْ جِهَةِ ذَلِكَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بِدَلَالَتِهِ عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿مَا بَعُوضَةٌ فَمَا
فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]، فِيمَنْ رَفَعَ «بَعُوضَةٌ».

الثاني: أَنْ يَكُونَ «الَّذِي» وَاقِعاً مَوْقِعَ الَّذِينَ، وَأَصْلُ «أَحْسَنَ»: أَحْسَنُوا بِوَاوِ الضَّمِيرِ،
حُذِفَتِ الْوَاوُ اجْتِزَاءً بِحِرْكَهَ مَا قَبْلُهَا، قَالَهُ التَّبْرِيزِيُّ؛ وَأُنْشِدَ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: [الوافر]

٢٣٨٨ - فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءَةُ^(٣)
وقال الآخر في ذلك هذا البيت: [الوافر]

٢٣٨٩ - إِنْ مَا شَاءَ ضَرُّوا مَنْ أَرَادُوا وَلَا يَأْلُوهُمْ أَحَدٌ ضِرَاراً^(٤)
وقول الآخر في ذلك: [الرجز]

٢٣٩٠ - شَبُّوا عَلَى الْمَجْدِ وَشَابُوا وَاكْتَهَلُوا^(٥)

يريد: اكْتَهَلُوا، فَحَذَفَ الْوَاوُ، وَسَكَنَ الْحَرْفَ قَبْلُهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَيْتَاتُ آخِرَ كَهْذِهِ فِي
غُضُونِ هَذَا الْكِتَابِ، وَلَكِنْ جَمَاهِيرُ التُّخَاةِ تَخْصُ هَذَا بِضُرُورَةِ الشَّعْرِ.

وقوله: «وَتَفْصِيلاً» وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ؛ مَنْصُوبٌ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي «تَمَاماً» [والمعنى:
بياناً لكلِّ شيءٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ شُرَائِعِ الدِّينِ. وَ «هَدَى وَرَحْمَةً» هَذَا فِي صِفَةِ السُّورَةِ.
«لَعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ».

قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: «كَيِ يُؤْمِنُوا بِالْبَيْعِثِ، وَيُصَدِّقُوا بِالشُّوَابِ
وَالْعِقَابِ»^(٦) [٧].

(١) البيت لعبدالله بن رواحة ينظر: ديوانه ٩٤، شرح الكافية ٢٦٦/١، العملة لابن رشيقي ٢١٠/١، الدر المصون ٢٢١/٣.

(٢) ينظر: المحتسب ٢٣٤/١ إتحاف فضلاء البشر ٣٨/٢، الدر المصون ٢٢١/٣.

(٣) ينظر: الهمع ٥٨/١، ابن يعيش ٥/٧، الإنصاف ٣٨٥/١، البحر ٢٥٦/٤، الخزانة ٢٢٩/٥، مجالس ثعلب ٨٨/١، الدر المصون ٢٢١/٣.

(٤) ينظر: الهمع ٥٨/١، الإنصاف ٣٨٦/١، معاني القراء ٩١/١، المغني ٥٥٢/٢، الدر ٣٤/١، الدر المصون ٢٢١/٣.

(٥) ينظر: البحر ٢٥٦/٤، الدر المصون ٢٢١/٣.

(٦) ذكره البغوي في تفسيره ١٤٣/٢. (٧) سقط في ب.

قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (١٥٥) أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَفَنَافِلِكُمْ (١٥٦) أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا سَعَجَرَى الَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ آيَاتِنَا سُوءَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يَصْدِفُونَ﴾ (١٥٧)

قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ الآية.

يجوز أن يكون «كِتَابٌ»، و «أَنْزَلْنَاهُ»، و «مُبَارَكٌ» إخباراً عن اسم الإشارة، عند مَنْ يُجِيزُ تعدُّ الخبر مطلقاً، أو بالتأويل عند مَنْ لَمْ يجوزْ ذلك، ويجوز أن يكون «أَنْزَلْنَاهُ»، و «مُبَارَكٌ»: وُضِفَيْنِ لـ «كِتَابٍ» عند مَنْ يُجِيزُ تقديم الوصف غير الصريح على الوصف الصريح، وقد تقدم تحقيق ذلك في السورة قبلها، في قوله - سبحانه - : ﴿يَقُولُ يُخَبِّرُهُمْ وَيُحْيِيهِمْ﴾ [المائدة: ٥٤].

قال أبو البقاء^(١): «ولو كان قرئ: «مُبَارَكًا» بالنصب على الحال، لجاز» ولا حاجة إلى مثل هذا، وقُدِّم الوصف بالإنزال؛ لأن الكلام مع مُنْكَرِي أَنْ اللَّهَ يُنْزِلَ عَلَى الْبَشَرِ كِتَابًا، وَيُرْسِلَ رَسُولًا، وَأَمَّا وَضِفَ الْبَرَكَةِ؛ فهو أمرٌ مُتَرَاخٍ عَنْهُمْ، وَجِيءَ بِصِفَةِ الْإِنْزَالِ بِجُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ أَسَدَ الْفِعْلِ فِيهَا إِلَى ضَمِيرِ الْمُعْظَمِ نَفْسَهُ مُبَالِغَةً فِي ذَلِكَ، بِخِلَافِ مَا لَوْ جِيءَ بِهَا اسْمًا مُفْرَدًا. والمراد بالكتاب: القرآن، وَوُضِفَ بِالْبَرَكَةِ، أَي: لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ النَّسْخُ، كَمَا فِي الْكِتَابَيْنِ، وَالْمُرَادُ: كَثِيرُ الْخَيْرِ وَالنَّفْعِ.

﴿فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾.

قيل: «اتَّقُوا مُحَاافَتَهُ عَلَى رَجَاءِ الرَّحْمَةِ».

وقيل: اتَّقُوا لِتَرْحَمُوا، أَي: لِيَكُونَ الْغَرَضُ بِالتَّقْوَى، رَحْمَةُ اللَّهِ - تعالى -.

قوله: «أَنْ تَقُولُوا» فيه وجهان:

أحدهما: أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ.

قال أبو حيان^(٢): «وَالْعَامِلُ فِيهِ «أَنْزَلْنَاهُ» مَقْدَرًا، مَذْلُولًا عَلَيْهِ بِنَفْسِ «أَنْزَلْنَاهُ» الْمَلْفُوظِ بِهِ، تَقْدِيرُهُ: أَنْزَلْنَاهُ أَنْ تَقُولُوا».

قال: «وَلَا جَائِزَ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ «أَنْزَلْنَاهُ» الْمَلْفُوظُ بِهِ؛ لِثَلَا يَلْزِمُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَمَعْمُولِهِ بِأَجْنَبِيٍّ، وَذَلِكَ أَنَّ «مُبَارَكٌ»: إِمَّا صِفَةٌ، وَإِمَّا خَبَرٌ، وَهُوَ أَجْنَبِيٌّ بِكُلِّ مِنَ التَّقْدِيرَيْنِ». وَهَذَا الَّذِي مَعَهُ هُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ الْكَسَائِيِّ، وَالْفَرَّاءِ^(٣).

(١) ينظر: الإملاء ١/ ٢٦٦.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٢٥٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن ١/ ٣٦٦.

والثاني: أَنَّهَا مَفْعُولٌ بِهِ، والعاملُ فيه: «وَاتَّقُوا» أي: وَاتَّقُوا قَوْلَكُمْ كَيْتَ وَكَيْتَ، وقوله: «لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ» معترضٌ جارٍ مُجْرَى التَّغْلِيلِ، وعلى كَوْنِهِ مَفْعُولاً مِنْ أَجْلِهِ، يكون تقديره عند البصريين على حَذْفِ مُضَافٍ، تقديره: كراهة أَنْ تَقُولُوا، وعند الكوفيين يكون تقديره: «أَلَا يَقُولُوا».

قال الكسائي^(١)، والفراء: والتقدير: أَنْزَلْنَاهُ لثَلَا تَقْرُلُوا، ثم حذف الجارَّ، وحذف النَّهْيَ، كقوله - تبارك وتعالى -: «يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا» [النساء: ١٧٦]، وكقوله: «رَوَيْتُ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ» [النحل: ١٥]، أي أَلَّا تَمِيدَ بِكُمْ، وهذا مُطَرِّدٌ عِنْدَهُمْ فِي هَذَا النَّحْوِ، وقد تقدَّم ذلك مراراً.

وقرأ الجمهور: «تَقُولُوا» بناءً الخطاب، وقرأ^(٢) ابن مُحَيِّصٍ: «يَقُولُوا» ببناء الغيبة، ومعنى الآية الكريمة: كراهة أَنْ يَقُولَ أَهْلُ مَكَّةَ: أَنْزَلَ الْكِتَابَ، وَهُوَ التَّوْرَةُ، وَالْإِنْجِيلَ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا، وَهُمْ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى.

قوله: «وَلِإِنْ كُنَّا» [«إِنْ»] مُحَقَّقَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَهِيَ هُنَا مُهْمَلَةٌ؛ وَلِذَلِكَ وَلِيَتْهَا الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ ذَلِكَ، وَأَنَّ الْكُوفِيِّينَ يَجْعَلُونَهَا بِمَعْنَى: «مَا» النَّافِيَةِ، وَاللَّامُ بِمَعْنَى: «إِلَّا»، وَالتَّقدير: مَا كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ إِلَّا غَافِلِينَ.

وقال الزَّجَّاجُ^(٣) بِمِثْلِ ذَلِكَ، فَتَحْنَا نَحْوَ الْكُوفِيِّينَ.

وقال قُطْرُبُ: «إِنْ» بِمَعْنَى «قَدْ» وَاللَّامُ زَائِدَةٌ.

وقال الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤) بَعْدَ أَنْ قَرَّرَ مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ كَمَا قَدَّمْنَا: «وَالْأَضْلُ: إِنَّهُ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِهِمْ» فَقَدَّرَ لَهَا اسْمًا مَحْذُوفًا، هُوَ ضَمِيرُ الشَّانِ، كَمَا يَقْدَرُ النَّحْوِيُّونَ ذَلِكَ فِي «أَنْ» بِالْفَتْحِ إِذَا خُفِّتْ، وَهَذَا مُخَالِفٌ لِتَضْوِصِهِمْ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ نَصُّوا عَلَى أَنَّ: «إِنْ» بِالْكَسْرِ إِذَا خُفِّتْ، وَلِيَتْهَا الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ النَّاسِخَةُ، فَلَا عَمَلٌ لَهَا، لَا فِي ظَاهِرٍ وَلَا مُضْمَرٍ.

و «عَنْ دِرَاسَتِهِمْ» مُتَعَلِّقٌ بِخَبَرِ «كُنَّا» وَهُوَ: «غَافِلِينَ»، وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى بُطْلَانِ مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ فِي زَعْمِهِمْ أَنَّ اللَّامُ بِمَعْنَى: «إِلَّا»، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ مَا بَعْدَ «إِلَّا» فِيمَا قَبْلُهَا؛ فَكَذَلِكَ مَا هُوَ بِمَعْنَاهَا.

قال أَبُو حَيَّانَ^(٥): «وَلَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوا عَنْهَا» مُتَعَلِّقًا بِمَحْذُوفٍ وَتَقَدَّمَ أَيْضًا خِلَافَ أَبِي عَلِيٍّ، فِي أَنَّ هَذِهِ اللَّامُ لَيْسَتْ لَامُ الْابْتِدَاءِ، بَلْ لَامٌ أُخْرَى، وَيدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ اللَّامَ لَامُ ابْتِدَاءٍ لَرِمَتْ لِلْفَرْقِ، فَجَازَ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُهَا عَلَيْهَا، لَمَّا وَقَعَتْ فِي غَيْرِ مَا هُوَ لَهَا

(١) ينظر: الفخر الرازي ٥/١٤.

(٢) ينظر: إتحاف فضلاء البشر ٣٩/٢، الدر المصون ٣/٢٢٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٣٣٨/٢. (٤) ينظر: الكشف ٨١/٢.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٢٥٧/٤.

أَصْلٌ، كما جاز ذلك في: «إِنَّ زَيْدًا طَعَامَكَ لِأَكْلٍ» حَيْثُ وَقَعَتْ فِي غَيْرِ مَا هُوَ لَهَا [أَصْلٌ] ^(١) وَلَمْ يَجْزُ ذَلِكَ فِيهَا إِذَا وَقَعَتْ فِيهَا هُوَ لَهَا أَصْلٌ، وَهُوَ دُخُولُهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ ^(٢) وَاللَّامُ فِي «لِغَافِلِينَ»: عِوَضٌ أَوْ فَارِقَةٌ بَيْنَ «إِنَّ» وَ «مَا». قَالَ شَهَابُ الدِّينِ ^(٣): قَوْلُهُ: «عِوَضٌ» عِبَارَةٌ غَرِيبَةٌ، وَأَكْثَرُ مَا يُقَالُ: إِنَّهَا عِوَضٌ عَنِ التَّشْدِيدِ الَّذِي ذَهَبَ مِنْ «إِنَّ» وَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

فصل في معنى الآية

قَالَ الْمَفْسَّرُونَ: «إِنَّ» هِيَ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَاللَّامُ هِيَ الْفَارِقَةُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الثَّاقِبَةِ، وَالْأَصْلُ: وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ غَافِلِينَ، وَالْمَعْنَى: إِثْبَاتُ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ بِإِنْزَالِ الْقُرْآنِ عَلَيْهِمْ، وَقَوْلُهُ: «وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَفِلِينَ» أَي: لَا نَعْلَمُ مَا هِيَ، لِأَن كِتَابَهُمْ لَيْسَ بِلُغَتِنَا.

قَوْلُهُ: «أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ».

أَي: لَيْتَ تَقُولُوا أَوْ تَخْتَرُوا بِذَلِكَ، ثُمَّ إِنَّهُ - تَعَالَى - قَطَعَ احتِجَاجَهُمْ بِهِذَا، فَقَالَ: «فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ» وَهُوَ الْقُرْآنُ الْعَظِيمُ بَيِّنَةٌ فِيْمَا يُعْلَمُ سَمْعًا، وَهُوَ هُدًى فِيْمَا يُعْلَمُ سَمْعًا وَعَقْلًا، فَلَمَّا اخْتَلَفَتِ الْفَائِدَةُ، صَحَّ هَذَا الْعَطْفُ، وَمَعْنَى «رَحْمَةً» أَي: نِعْمَةً فِي الدِّينِ.

قَوْلُهُ: «فَقَدْ جَاءَكُمْ»: جَوَابُ شَرْطِ مَقْدَرٍ فَقَدَرَهُ الزُّمَخْشَرِيُّ: إِنْ صَدَقْتُمْ فِيْمَا كُنْتُمْ تَعْدُونَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ، فَقَدْ جَاءَكُمْ، قَالَ: «وَهُوَ مِنْ أَحْسَنِ الْحَذُوفِ» وَقَدَرَهُ غَيْرُهُ: إِنْ كُنْتُمْ كَمَا تَزْعُمُونَ: أَنْكُمْ إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ كِتَابٌ، تَكُونُونَ أَهْدَى مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَقَدْ جَاءَكُمْ، وَلَمْ يُؤْنِثِ الْفِعْلُ؛ لِأَن التَّائِيثَ مُجَازِيًّا، وَلِلْفَضْلِ بِالْمَفْعُولِ، وَ «مِنْ رَبِّكُمْ» يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِ «جَاءَكُمْ» وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحْذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لـ «بَيِّنَةٌ».

وَقَوْلُهُ: «هُدًى وَرَحْمَةً»: مَحْذُوفٌ بَعْدَهُمَا: مِنْ رَبِّكُمْ.

قَوْلُهُ: «فَمَنْ أَظْلَمُ» الظَّاهِرُ أَنَّهَا جُمْلَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ جَوَابُ شَرْطِ مَقْدَرٍ، تَقْدِيرُهُ: فَإِنْ كَذَّبْتُمْ، فَلَا أَحَدَ أَظْلَمَ مِنْكُمْ. وَالْجُمْهُورُ ^(٤) عَلَى «كَذَّبَ» مُشَدَّدًا، وَبَيَّاتِ اللَّهِ مُتَعَلِّقٌ بِهِ، وَقَرَأَ يَحْيَى بْنُ ^(٥) وَثَابُ، وَابْنُ أَبِي عَبْلَةَ: «كَذَّبَ» بِالتَّخْفِيفِ، وَ «بَيَّاتِ اللَّهِ»: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا، وَأَنْ يَكُونَ

(١) سقط في ب. (٢) ينظر: الإملاء ١/٢٦٦.

(٣) ينظر: الدر المصون ٣/٢٢٢.

(٤) ينظر: المحتسب ١/٢٣٥ الدر المصون ٣/٢٢٣.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٤/٢٥٨، والدر المصون ٣/٢٢٣ والمحرر الوجيز ٢/٣٦٦.

حالاً، أي: كَذَّبَ ومعه آيات الله، و «صدف» مَفْعُولُهُ مَحْذُوفٌ، أي: «وصدف عنها غيره» وقد تقدّم تفسير ذلك [الأنعام: ١٥٧]. والمراد: تَعْظِيمُ كُفْرٍ مِنْ كَذَّبَ بِآيَاتِ اللَّهِ «وصدف عنها» أي مَنَعَ؛ لَأَنَّ الْأَوَّلَ ضَلَالٌ، والثاني مَنَعَ عَنِ الْحَقِّ وإِضْلالٌ.

ثم قال - تعالى -: ﴿سَنَجْزِي الَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ آيَاتِنَا سُوءَ الْعَذَابِ﴾ وهو كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ يَذَنَّبُوا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨].

قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ الْمَلَايِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامِنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا قُلِ انْظُرُوا إِنَّا مُنْظِرُونَ﴾ (١٥٨)

لَمَّا بَيَّنَّ أَنَّهُ إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ إِزَالَةً لِلْعُذْرِ، وَإِزَاحَةً لِلْعِلَّةِ؛ بَيَّنَّ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ الْبَتَّةَ، وشرح أخوَالاً تُوجِبُ الْيَأْسَ عَنْ دُخُولِهِمْ فِي الْإِيمَانِ، فقال - سبحانه وتعالى -: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ الْمَلَايِكَةُ﴾ أي: بالعذاب، أو عند الْمَوْتِ لِقَبْضِ أَرْوَاحِهِمْ، وَنَظِيرُ هَذِهِ الْآيَةِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠].

و «هل» استفهام، معناه: التَّفْهِي، ومعنى «ينظرون»: ينتظرون، والتقدير: أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ بِكَ، إِلَّا إِذَا جَاءَهُمْ أَحَدُ هَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ.

قوله: «أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ»: تقدّم أنه على حَذْفِ مُضَافٍ.

وقرأ^(١) الأخوان: «إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ الْمَلَايِكَةُ» بياء منقوطة من تحت؛ لأن التأنيث مجازي، وهو نظير: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَايِكَةُ﴾ [آل عمران: ٣٩].

وقرأ أبو العالية، وابن سيرين: «يَوْمَ تَأْتِي بَعْضُ» بالتأنيث؛ كقوله تعالى: ﴿تَلْقَيْتُهَا﴾ [يوسف: ١٠].

فإن قيل: «أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ» هل يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْمَجِيءِ وَالْغَيْبَةِ عَلَى اللَّهِ - تعالى - . فالجواب من وجوه:

الأول: أن هذا حكاية عن الكفار، واعتقاد الكافر ليس بِحُجَّةٍ.

والثاني: أَنَّ هَذَا مَجَازٌ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ - تعالى -: ﴿فَأَنذَرْتُهُمْ نَارَ الْآلِافِ﴾ [النحل: ٢٦].

والثالث: قيام الدلائل القاطعة على أَنَّ الْمَجِيءَ وَالْغَيْبَةَ عَلَى اللَّهِ مُحَالٌ، وَأَقْرَبُهَا قول إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - في الردّ على عبدة الكواكب: ﴿لَا أُحِبُّ إِلَّا فَلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦].

(١) ينظر: السبعة ٢٧٤، النشر ٢٦٦/٢، إتحاف ٣٩/٢، الكشف ٤٥٨/١، الحجة لأبي زرعة ٢٧٧، الدر

فإن قيل: قوله - تعالى -: ﴿أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ﴾ لا يمكن حمله على إثبات أثر من آثار قُدْرته؛ لأن على هذا التفسير يصير هذا عين قوله: ﴿أَوْ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ مكرراً؛ فوجب حمله على أن المراد منه: إثبات الرب.

قلنا: الجواب المعتمد: أن هذا حكاية مذهب الكفار؛ فلا يكون حجة.

وقيل: يأتي ربك بلا كيف؛ لفضل القضاء يوم القيامة؛ لقوله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

وقال ابن عباس - رضي الله عنهما -: «يأتي أمر ربك فيهم بالقتل أو غيره»^(١)، وقيل: يأتي ربك بالعذاب.

وقيل: هذا من المشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله.

«أو يأتي بعض آيات ربك»: وهو المعجزات القاهرة.

قوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾.

الجمهور على نصب «يوم»، وناصبه [ما] بفتح «لا»، وهذا على أحد الأقوال الثلاثة في «لا»، وهي أنها يتقدم معمول ما بعدها عليها مطلقاً، ولا يتقدم مطلقاً، ويفصل في الثالث: بين أن يكون جواب قسم، فيمتنع؛ أو لا، فيجوز.

وقرأ^(٢) زهير الفرقي: «يوم» بالرفع، وهو مبتدأ، وخبره الجملة بعده، والعائد منها إليه مخذوف، أي: لا تنفع فيه.

وقرأ الجمهور «ينفع» بالياء من تحت، وقرأ^(٣) ابن سيرين: «تنفع» بالتاء من فوق.

قال أبو حاتم: «ذكروا أنه غلط».

قال شهاب الدين^(٤): لأن الفعل مسند لمذكر، وجوابه: أنه لما اكتسب بالإضافة الثانية، أجري عليه حكمه؛ كقوله: [الطويل].

٢٣٩١ - وتُسْرِقُ بالقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ كَمَا سَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاقَةِ مِنَ الدَّمِ^(٥)

وقد تقدم تحقيق هذا أول السورة؛ وأنشد سيويه: [الطويل]

٢٣٩٢ - مَشِينٌ كَمَا اهْتَرَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهُتُ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ^(٦)

وقيل: لأن الإيمان بمعنى: العقيدة؛ فهو كقولهم: «أنته كتابي فاحتقرها» أي: صحيفتي، ورسالتي.

(١) ذكره القرطبي في «تفسيره» (٩٤/٧) عن ابن عباس والضحاك.

(٢) ينظر: المحتب ٢٣٦/١ الدر المصون ٢٢٣/٣.

(٣) ينظر: المحتب ٢٣٦/١ منسوبة لأبي العالية.

(٤) ينظر: الدر المصون ٢٢٣/٣. (٥) تقدم.

(٦) تقدم.

قال النَّحَّاسُ^(١): «في هذا شيءٌ دَقِيقٌ ذكره سيبويه^(٢): وذلك أن الإيمان، والنَّفْسَ كُلَّ منهما مُشْتَمِلٌ على الآخر، فأنتُ الإيمان، إذ هو من النَّفْسِ وبها» وأنشد سيبويه: [الطويل]

٢٣٩٣ - مَشِينٌ كَمَا اهْتَرَّتْ ... مَشِينٌ كَمَا اهْتَرَّتْ^(٣)

وقال الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤): «في هذه القراءة، يكون الإيمان مُضَافاً إلى ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ الذي هو بَعْضُهُ؛ كقولهم: ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ».

قال أبو حَيَّان^(٥): «وهو غَلَطٌ؛ لأن الإيمان ليس بَعْضاً من النَّفْسِ».

قال شهاب الدين^(٦): «وقد تقدَّم آيَفاً ما يَشْهَدُ لَصَحَّةِ هذه العبارة من كلام النَّحَّاسِ، في قوله عن سيبويه: «وذلك أن الإيمان والنَّفْسَ كُلَّ منهما مُشْتَمِلٌ على الآخر، فأنتُ الإيمان، إذ هو من النَّفْسِ وبها» فلا فَرْقَ بين هَاتَيْنِ العبَارَتَيْنِ، أي: لا فَرْقَ بين أن يقول: هو منها وبها، أو هو بَعْضُهَا، والمُرَادُ في العبَارَتَيْنِ: المَجَازُ».

فصل

أجمعوا على أنَّ المقصود بهذه الآية: علامة القيامة، عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: «كُنَّا نَتَذَكَّرُ السَّاعَةَ [إذْ أَشْرَفَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ] قال: ما تَتَذَكَّرُونَ؟ قُلْنَا: نَتَذَكَّرُ السَّاعَةَ»^(٧).

قال: إنها لا تقوم حتى تَرَوْا قبلها عشر آيات: الدُّخَانُ، ودَابَّةُ الْأَرْضِ، وخَسْفُ الْمَشْرِقِ، وخَسْفُ الْمَغْرِبِ، وخَسْفُ بَجْزِيرَةِ الْعَرَبِ، والدَّجَالُ، وَطُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَيَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ، ونُزُولُ عِيسَى - عليه السلام -، وناراً تَخْرُجُ مِنْ عَدَنَ^(٨).

وروى أبو هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا؛ فَإِذَا طَلَعَتْ وَرَأَاهَا النَّاسُ، آمَنُوا أَجْمَعِينَ، وَذَلِكَ حِينَ لَا يَنْفَعُ نَفْساً إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا»^(٩).

(١) ينظر: إعراب القرآن ١/ ٥٩٤.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٢٥.

(٣) تقدم.

(٤) ينظر: الكشف ٢/ ٨٢.

(٥) ينظر: الدر المصون ٣/ ٢٢٤.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٢٦٠.

(٧) سقط في أ.

(٨) أخرجه مسلم ٤/ ٢٢٢٥ - ٢٢٢٦ كتاب الفتن: باب الآيات التي تكون قبل الساعة (٣٩ - ٢٩٥١) وأبو داود ٤/ ١١٤ - ١١٥ كتاب الملاحم: باب أمارات الساعة (٤٢١١) وابن ماجه في المصدر السابق (٤٠٥٥).

(٩) والحديث أخرجه البخاري ٨/ ٢٩٧ في التفسير: باب لا ينفع نفساً إيمانها (٤٦٣٦) ومسلم ١/ ١٣٧ في الإيمان: باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان (١٥٧/ ٢٤٨).

وروى أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ - رضي الله عنه - قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَدُ اللَّهِ بُسْطَانٌ لِمَسِيءِ اللَّيْلِ، لِيَتُوبَ بِالنَّهَارِ، وَلِمَسِيءِ النَّهَارِ، لِيَتُوبَ بِاللَّيْلِ، حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا»^(١).

وعن أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله تعالى عنه - قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَابَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ»^(٢).

وعن زُرَّ بن حَبِيش، قال: أَتَيْتُ صفوان بن العَسَّالَ المرادي؛ فذكر عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ بِالْمَغْرِبِ بَاباً مَسِيرَةَ عَرْضِهِ سَبْعُونَ عَاماً، لَا يُغْلَقُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ قَبْلِهِ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ أَعْيَانِ رِبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْتَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾»^(٣).

وروى أَبُو هُرَيْرَةَ - رضي الله تعالى عنه - عن النبي ﷺ قال: «ثَلَاثٌ إِذَا خَرَجْتَ لَمْ يَنْفَعِ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا: الدُّجَالُ، والدَّابَّةُ، وَطُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا»^(٤).

قوله: «لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ».

في هذه الجملة ثلاثة أوجه:

أحدها: أَنَّهَا فِي مَحَلِّ نَضْبٍ؛ [لأنها] نَعَتْ لـ «نَفْسًا»، وفصل بالفاعل، وهو «إِيمَانُهَا» بَيْنَ الصِّفَةِ وَمَوْصُوفِهَا، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِأَجَنَبِيٍّ، إِذْ قَدْ اشْتَرَكَ الْمَوْصُوفُ الَّذِي هُوَ

(١) أخرجه مسلم ٢١١٣/٤ كتاب التوبة: باب قبول التوبة من الذنوب (٣١ - ٢٧٥٩).

(٢) أخرجه مسلم ٢٠٧٦/٤ كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار: باب استحياب الاستغفار والإكثار منه (٤٣ - ٢٧٠٣).

(٣) أخرجه من رواية صفوان بن عَسَّالَ رضي الله عنه، أبو داود الطيالسي في المسند ص ١٦٠ - ١٦١، الحديث (١١٦٨)، وأخرجه أحمد في المسند ٢٤١/٤ وأخرجه الترمذي في السنن ٥٤٦/٥ - ٥٤٧، برواية مطولة كتاب الدعوات: باب فضل التوبة الحديث (٣٥٣٦) وقال: (حسن صحيح) واللفظ له، وأخرجه النسائي، عزاه له المزي في تحفة الأشراف ١٩٢/٤، الحديث (٤٩٥٣) وأخرجه ابن ماجه في السنن ١٣٥٣/٢، كتاب الفتن: باب طلوع الشمس من مغربها، الحديث (٤٠٧٠)، وأخرجه الطبري في «تفسيره» جامع البيان ٧٢/٨ في تفسير سورة الأنعام، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٧٠/٨ الحديث (٧٣٦٠)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٨٢/١، كتاب الطهارة، باب رخصة المسح لمن لبس الخفين على الطهارة، وذكره السيوطي في «الدر المنثور» ٥٩/٣ وزاد عزوه لسعيد بن منصور، وعبد بن حميد، وابن المنذر، وأبي الشيخ وابن مردويه.

(٤) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه البخاري في الصحيح ١٨٢/١، كتاب العلم باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس الحديث (٨٥) وفي ١٣/١٣، كتاب الفتن (٩٢)، باب ظهور الفتن الحديث (٧٠٦١)، ومسلم في الصحيح ٢٠٥٧/٤ كتاب العلم: باب رفع العلم وقبضه الحديث (٥٧/١١) واللفظ له.

المفعول والفاعل في العامل، فعلى هذا يجوز: «ضَرَبَ هَذَا غَلَامُهَا الْقُرْشِيَّةَ»، وقوله «أَوْ كَسَبَتْ» عَطَفَ عَلَى «لَمْ تَكُنْ آمَنْتَ».

وفي هذه الآية بُحُوثٌ حَسَنَةٌ تَتَعَلَّقُ بِعِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ وَعَلَيْهَا تُبْنَى مَسَائِلُ مِنْ «أَصُولِ الدِّينِ»، وذلك أَنَّ الْمُعْتَزِلِيَّ يَقُولُ: «مُجَرَّدُ الْإِيمَانِ الصَّحِيحِ لَا يَكْفِي، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ انْضِمَامِ عَمَلٍ يَقْتَرِنُ بِهِ وَيُصَدِّقُهُ»، وَاسْتَدَلَّ بِظَاهِرِ هَذِهِ الْآيَةِ، وَذَلِكَ كَمَا قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: «لَمْ تَكُنْ آمَنْتَ مِنْ قَبْلُ»: صِفَةٌ لِقَوْلِهِ «نَفْسًا» وَقَوْلِهِ: «أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا» عَطَفَتْ عَلَى «آمَنْتَ» وَالْمَعْنَى: أَنَّ أَشْرَاطَ السَّاعَةِ إِذَا جَاءَتْ وَهِيَ آيَاتٌ مُلْحِجَةٌ مُضْطَرَّةٌ، ذَهَبَ أَوَّانُ التَّكْلِيفِ عِنْدَهَا؛ فَلَمْ يَنْفَعِ الْإِيمَانُ حِينَئِذٍ نَفْسًا غَيْرَ مُقَدِّمَةٍ إِيْمَانِهَا قَبْلَ ظُهُورِ الْآيَاتِ، أَوْ مُقَدِّمَةٍ إِيْمَانِهَا غَيْرَ كَاسِبَةٍ خَيْرًا فِي إِيْمَانِهَا؛ فَلَمْ يَفْرُقْ كَمَا تَرَى بَيْنَ النَّفْسِ الْكَافِرَةِ إِذَا آمَنْتَ فِي غَيْرِ وَقْتِ الْإِيمَانِ، وَبَيْنَ النَّفْسِ الَّتِي آمَنْتَ فِي وَقْتِهِ وَلَمْ تَكْسِبْ خَيْرًا، لِيَعْلَمَ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ جَمَعَ بَيْنَ قَرِينَتَيْنِ، لَا يَنْبَغِي أَنْ تَنْفَكَ إِحْدَاهُمَا عَنِ الْأُخْرَى حَتَّى يَفُوزَ صَاحِبُهَا وَيَسْعَدَ، وَإِلَّا فَالْشَّقْوَةُ وَالْهَلَاكُ.

وقد أَجَابَ بَعْضُ النَّاسِ هَذَا الظَّاهِرَ: بِأَنَّ الْمَعْنَى بِالْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: أَنَّهُ إِذَا أَتَى بَعْضُ الْآيَاتِ، لَا يَنْفَعُ نَفْسًا كَافِرَةً إِيْمَانُهَا الَّذِي أَوْفَعَتْهُ إِذْ ذَلِكَ، وَلَا يَنْفَعُ نَفْسًا سَبَقَ إِيْمَانُهَا وَمَا كَسَبَتْ فِيهِ خَيْرًا، فَقَدْ عَلِقَ نَفْيُ نَفْعِ الْإِيمَانِ بِأَحَدٍ وَضَفَيْنِ: إِمَّا نَفْيَ سَبَقِ الْإِيمَانِ فَقَطْ، وَإِمَّا سَبْقَهُ مَعَ نَفْيِ كَسْبِ الْخَيْرِ، وَمَقْهُومُهُ: أَنَّهُ يَنْفَعُ الْإِيمَانُ السَّابِقَ وَخَدَهُ أَوْ السَّابِقَ وَمَعَهُ الْخَيْرِ، وَمَقْهُومُ الصُّفَّةِ قَوِيٌّ. فَيُسْتَدَلُّ بِالْآيَةِ لِمَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ، فَقَدْ قَلَّبُوا دَلِيلَهُمْ دَلِيلًا عَلَيْهِمْ.

وقد أَجَابَ الْقَاضِي نَاصِرُ الدِّينِ بْنِ الْمُنِيرِ عَنْ قَوْلِ الزَّمَخْشَرِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَقَالَ: «قَالَ أَحْمَدُ: هُوَ يَرُومُ الِاسْتِدْلَالَ عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ وَالْعَاصِيَ فِي الْخُلُودِ سَوَاءٌ، حَيْثُ سَوَّى فِي الْآيَةِ بَيْنَهُمَا؛ فِي عَدَمِ الْإِنْتِفَاعِ بِمَا يَسْتَدْرِكَايِهِ بَعْدَ ظُهُورِ الْآيَاتِ وَلَا يَتِمُّ ذَلِكَ، فَإِنَّ هَذَا الْكَلَامَ فِي الْبَلَاغَةِ يُلْقَبُ بِـ «الْفَلِّ» وَأَصْلُهُ: يَوْمٌ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ مُؤَمِّنَةً قَبْلَ إِيْمَانِهَا بَعْدُ، وَلَا نَفْسًا لَمْ تَكْسِبْ خَيْرًا قَبْلَ مَا تَكْسِبُهُ مِنَ الْخَيْرِ بَعْدُ، فَلَقِيَ الْكَلَامِينَ؛ فَجَعَلَهُمَا كَلَامًا وَاحِدًا إِيجَازًا وَبَلَاغَةً، وَيُظْهَرُ بِذَلِكَ أَنَّهَا لَا تُخَالِفُ مَذْهَبَ الْحَقِّ فَلَا يَنْفَعُ بَعْدَ ظُهُورِ الْآيَاتِ اكْتِسَابُ الْخَيْرِ، وَإِنْ نَفَعَ الْإِيمَانُ الْمُتَقَدِّمُ مِنَ الْخُلُودِ، فَهِيَ بِالرَّدِّ عَلَى مَذْهَبِهِ أَوْلى مِنْ أَنْ تَدُلَّ لَهُ».

الثاني: أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ فِي مَحَلِّ نَضْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(١)، يَعْنِي: مِنْ «هَآ» فِي إِيْمَانِهَا.

الثالث: أَنَّ تَكُونَ مُسْتَأَنَفَةً. وَبِهَذَا بَدَأَ أَبُو الْبَقَاءِ، وَثَنَى بِالْحَالِ، وَجَعَلَ الْوَصْفَ

(١) ينظر: الإملاء ١/٢٦٦.

ضَعِيفًا؛ كَأَنَّهُ اسْتَشْعَرَ مَا ذَكَرَهُ الرُّمُخْشَرِي، فَفَرَّ مِنْ جَعْلِهَا نَعْتًا، وَأَبُو حَيَّانَ جَعَلَ ^(١) الْحَالُ بَعِيدًا، وَالِاسْتِثْنَاءُ أَبْعَدُ مِنْهُ.

ثم قال - تعالى -: ﴿قُلْ أَنْظِرُوا إِنَّا مُنْظِرُونَ﴾ وهذا وَعِيدٌ وَتَهْدِيدٌ.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ ^(١٥٩)

قرا الأخوان ^(٢): «فَارْقُوا»: مِنَ الْمُفَارَقَةِ.

قال القرطبي ^(٣) - رحمه الله عليه -: «وهي قِرَاءَةُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رضي الله عنه - مِنَ الْمُفَارَقَةِ وَالْفِرَاقِ، عَلَى مَعْنَى: أَنَّهُمْ تَرَكُوا دِينَهُمْ وَخَرَجُوا عَنْهُ، وَكَانَ عَلِيٌّ - كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ - يَقُولُ: وَاللَّهِ مَا فَرَّقُوهُ، وَلَكِنْ فَارَقُوهُ».

وقال شهاب الدِّين ^(٤): فِيهَا وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ «فَاعِلٌ» بِمَعْنَى: فَعَّلَ، نَحْوُ: ضَاعَفْتُ الْحِسَابَ، وَضَعَفْتَهُ.

وقيل: هِيَ مِنَ الْمُفَارَقَةِ، وَهِيَ التَّرْكَ، وَالتَّخْلِيَةُ، وَمَنْ فَرَّقَ دِينَهُ؛ فَأَمَّنَ بِنَعْضٍ وَكَفَرَ بِنَعْضٍ، فَقَدْ فَارَقَ الدِّينَ الْقِيمَ.

وقرأ الباقر: «فَرَّقُوا» بِالتَّشْدِيدِ، وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ، وَأَبُو صَالِحٍ، وَإِبْرَاهِيمُ: «فَرَّقُوا» مُخَفَّفَ الرَّاءِ.

قال أبو البقاء: «وَهُوَ بِمَعْنَى الْمُشَدَّدِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى: فَصَّلُوهُ عَنِ الدِّينِ الْحَقِّ» وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَى الشَّيْعِ، أَيِ: صَارُوا فِرْقًا مُخْتَلِفَةً.

قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: يَرِيدُ: الْمُشْرِكِينَ، بَعْضُهُمْ يَغْبُدُونَ الْمَلَائِكَةَ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ بَنَاتُ اللَّهِ، وَبَعْضُهُمْ يَغْبُدُونَ الْأَصْنَامَ، وَيَقُولُونَ: «هَؤُلَاءِ شَفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ» وَ«كَانُوا شِيعًا» أَيِ: فِرْقًا وَأَحْزَابًا فِي الضَّلَالَةِ.

وقال مُجَاهِدٌ، وَقَتَادَةُ: هُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؛ لِأَنَّ النَّصَارَى تَفَرَّقُوا فِرْقًا، وَيُكْفِّرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَالْيَهُودُ أَخَذُوا بِبَعْضِ الْكِتَابِ، وَتَرَكُوا بَعْضَهُ ^(٦).

وقيل: هُمُ أَهْلُ الْبِدْعِ وَالشُّبُهَاتِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَرَوَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رضي الله

(١) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٢٦٠.

(٢) ينظر: النشر ٢/ ٢٦٦ السبعة ٢٧٤ الحجة لأبي زرعة ٢٧٨ ولابن خالويه ١٥٢ ومعاني الفراء ١/ ٣٦٦ والدر المصون ٣/ ٢٥ إعراب القراءات ١/ ١٧٣.

(٣) ينظر: القرطبي ٧/ ٩٧.

(٤) ينظر: الدر المصون ٣/ ٢٢٥.

(٥) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٤/ ٧ - ٨).

(٦) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥/ ٤١٣) وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ١١٨) وعزاه لعبد الرزاق وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم.

عنه - أُنْ رُسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِعَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : «يَا عَائِشَةُ! إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا هُمْ أَصْحَابُ الْبَدْعِ وَأَصْحَابُ الْأَفْوَاءِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ»^(١).

وروى عبد الله بن عمر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَتَفَرَّقَتْ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً كُلُّهَا فِي الثَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً»، قال: مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»^(٢).
قوله: «لست منهم في شيء».

«لَسْتُ»: فِي مُحَلٍّ رَفَعَ خَبْرًا لـ «إِنَّ»، وَ «مِنْهُمْ»: هُوَ خَبَرٌ «لَيْسَ» إِذْ بِهِ تَتِمُّ الْفَائِدَةُ؛ كَقَوْلِ النَّابِغَةِ: [الوافر]

٢٣٩٤ - إِذَا حَاوَلْتَ فِي أَسَدٍ فُجُورًا فَلِئْسِي لَسْتُ بِمِثْلِكَ وَلَسْتُ بِمِثْلِي^(٣)
ونظيره [في الإثبات]^(٤): «فَمَنْ يَعْني فَلِئْسَ مِنِّي» [إبراهيم: ٣٦].

وعلى هذا، فيكون «في شيء» متعلقاً بالاستيفار الذي تعلق به مِنْهُمْ، أي: لست مُستَقَرًّا مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ، أَيْ مِنْ تَفْرِيقِهِمْ. [ويجوز أن يكون «في شيء»: الخبر، وَ «مِنْهُمْ»: حال مُقَدِّمَةٌ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَيْ: لَسْتُ فِي شَيْءٍ كَائِنٍ مِنْ تَفْرِيقِهِمْ]^(٥)، فَلَمَّا قُدِّمَتِ الصِّفَةُ نَصَبَتْ حَالًا.

فصل في المراد بالآية

فِي الْمَعْنَى قَوْلَانِ:

الأول: إِذَا أُريدَ أَهْلُ الْأَفْوَاءِ، فَالْمَعْنَى: أَنْتَ بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَهُمْ بِمِثْلِكَ بَرَاءٌ، أَيْ: إِنَّكَ بَعِيدٌ عَنْ أَفْوَائِهِمْ وَمَذَاهِبِهِمْ، وَالْعِقَابُ اللَّازِمُ عَلَى تِلْكَ الْأَبَاطِيلِ مَقْصُورٌ عَلَيْهِمْ لَا يَتَعَدَّاهُمْ. وَإِنْ أُريدَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى.

قال السُّدِّيُّ: «معناه: يَقُولُونَ يُؤْمَرُ بِقِتَالِهِمْ؛ فَلَمَّا أُمِرَ بِقِتَالِهِمْ تُسَيِّخُ» وَهَذَا بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: لَسْتُ مِنْ قِتَالِهِمْ فِي هَذَا الْوَقْتِ فِي شَيْءٍ؛ فَوُرُودُ الْأَمْرِ بِالْقِتَالِ فِي وَقْتٍ آخَرَ، لَا يُوجِبُ التُّسَيِّخَ. ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا أُمِرْهُمْ إِلَى اللَّهِ»، يَعْنِي: فِي الْجَزَاءِ، وَالْمُكَافَأَةِ، وَالْإِنْفِهَالِ، «ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ» وَالْمُرَادُ: الْوَعِيدُ.

قوله تعالى: «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَثْمَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ»^(١٦٠)

إنما ذكر العدد والمعدود مذكر؛ لأوجه:

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥/ ٤١٤). (٢) تقدم.

(٣) تقدم. (٤) سقط في ب.

(٥) سقط في ب.

منها: أن الإضافة لها تأثير كما تقدّم غير مرة؛ فاكْتَسَبَ المُذْكَرُ من المؤنث التَّائِيثَ، فأعْطِي حُكْمَ المؤنث من سُقُوطِ التَّاءِ من عَدَدِهِ؛ ولذلك يُؤنَّثُ فعله حالة إضافته لِمُؤنَّثِ نحو: «تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ» [يوسف: ١٠].

وقوله: [الطويل]

كَمَا سَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاءِ مِنَ الدَّمِ^(١) ٢٣٩٥

وقوله: [الطويل]

تَسَفَّهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرَّبِيعِ النَّوَاسِمِ^(٢) ٢٣٩٦

إلى غير ذلك مما تقدّم تحقيقه.

ومنها: أنَّ هذا المذكر عبارة عن مؤنث، فروعي المُرَادُ دُونَ اللَّفْظِ، وعليه قوله: [الطويل]

وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ^(٣) - وَإِنْ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ

لم يُلْحَقِ التَّاءُ في عددِ أبطن، وهي مُذَكَّرَةٌ؛ لأنها عبارة عن مؤنث، وهي القبائل؛ فكأنه قيل: «وإن كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ قَبَائِلٍ» ومثله قول عمر بن أبي ربيعة: [الطويل]

وَكَانَ مِجْنِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَاعِبَانَ وَمُغْصِرٍ^(٤) - ٢٣٩٨

لم تَلْحَقِ التَّاءُ في عدد «شخوص» وهي مُذَكَّرَةٌ؛ لما كانت عبارة عن النسوة، وهذا أحسن مما قبله؛ للتصريح بالمؤنث في قوله: «كاعبان» و «مُغْصِرٍ»، وهذا كما أنه إذا أُريدَ بلفظ مؤنث معنى مُذَكَّرٌ؛ فإنهم يَنْظُرُونَ إلى المُرَادِ دُونَ اللَّفْظِ، فَيُلْحِقُونَ التَّاءَ في عددِ المؤنث، ومنه قول الشاعر: [الوافر]

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ دُودٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي^(٥) - ٢٣٩٩

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) البيت للتراح الكلابي ينظر: الدرر ١٩٦/٦، المقاصد النحوية ٤/٤٨٤، الأشباه والنظائر ٢/١٠٥، ٥/٤٩، وأمالى الزجاجي ص ١١٨، وشرح عمدة الحفاظ ٥٢٠، الكتاب ٣/٥٦٥، هنع الهوامع ٢/١٤٩، ٢/٤١٧، شرح الأشموني ٣/٦٢٠، خزانة الأدب ٧/٣٩٥، الإنصاف ٢/٧٦٩، الدرر المصون ٣/٢٢٦.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/٥٦٦، شرح أبيات سيبويه ٢/٣٦٦، شرح التصريح ٢/٢٧١، شرح شواهد الإيضاح ص ٣١٣، المقاصد النحوية ٤/٤٨٣، الخصائص ٢/٤١٧، أمالي الزجاجي ١١٨، الإنصاف ٢/٧٧٠، الأغاني ١/٩٠، الأشباه والنظائر ٥/٤٨، ١٢٩، خزانة الأدب ٥/٣٢٠، ٣٢١، ٧/٣٩٤، ٣٩٦، ٣٩٨، وأوضح المسالك ٤/٢٥١، شرح الأشموني ٣/٦٢٠، شرح عمدة الحفاظ ص ٥١٩، المقرب ١/٣٠٧، المقتضب ٢/١٤٨، عيون الأخبار ٢/١٧٤، الدرر المصون ٣/٢٢٦.

(٥) البيت للحطينة. ينظر: ديوانه (١١٩)، الكتاب ٣/٥٦٥، الخصائص ٢/٤١٢، الإنصاف ٢/٧٧١، التصريح ٢/٢٧، الخزانة ٧/٣٦٧، الدرر المصون ٣/٢٢٦.

فَالْحَقُّ الثَّاءُ فِي عِدَدِ «أَنْفُسٍ» وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ؛ لِأَنَّهَا يَرَادُ بِهَا ذُكُورٌ، وَمِثْلُهُ: «أَتَلَقَّ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا» [الأعراف: ١٦٠] فِي أَحَدِ الرَّجْهَيْنِ، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي مَوْضِعِهِ.

ومنها: أَنَّهُ رَاعَى الْمُوصُوفَ الْمَحْذُوفَ، وَالتَّقْدِيرُ: فَلَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ أَمْثَالِهَا، ثُمَّ حَذَفَ الْمُوصُوفَ، وَأَقَامَ صِفَتَهُ مُقَامَهُ تَارِكاً الْعِدَدَ عَلَى حَالِهِ، وَمِثْلُهُ: «مَرَزَتْ بِثَلَاثَةِ نَسَابَاتٍ» أَلْحِقَتْ الثَّاءُ فِي عِدَدِ الْمُؤَنَّثِ مُرَاعَاةً لِلْمَوْصُوفِ الْمَحْذُوفِ، إِذَا الْأَصْلُ: بِثَلَاثَةِ رَجَالٍ نَسَابَاتٍ، وَيُؤَيَّدُ هَذَا: قِرَاءَةُ يَغْفُوبٌ^(١)، وَالْحَسَنُ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَالْأَعْمَشُ، وَعِيسَى بْنُ عُمَرَ: «عَشْرٌ» بِالثَّنَوَيْنِ «أَمْثَالُهَا» بِالرَّفْعِ صِفَةً لـ «عَشْرٍ» أَي: فَلَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ أَمْثَالِ تِلْكَ الْحَسَنَةِ، وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ سَالِمَةٌ مِنْ تِلْكَ التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ.

وقال أبو علي: اجْتَمَعَ هَاهُنَا أَمْرَانِ، كُلُّ مِنْهُمَا يُوجِبُ التَّأْنِيثَ، فَلَمَّا اجْتَمَعَا، قَوِيَ التَّأْنِيثُ:

احدهما: أَنَّ الْأَمْثَالَ فِي الْمَعْنَى: «حَسَنَاتٍ» فَجَازَ التَّأْنِيثُ كَقَوْلِهِ: [الطويل]

٢٤٠٠ - ثَلَاثُ فُخُوصٍ كَاعِبَانٍ وَمُعْصِرٍ^(٢)

أَرَادَ بِالشُّخُوصِ: النِّسَاءَ.

والآخر: أَنَّ الْمُضَافَ إِلَى الْمُؤَنَّثِ قَدْ يُؤَنَّثُ وَإِنْ كَانَ مُذَكَّرًا؛ كَقَوْلِهِ مِنْ قَالَ: «قَطَعْتُ بَعْضَ أَصَابِعِهِ»، «تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ» [يوسف: ١٠].

فصل في هل المراد في العدد التحديد

قال بعضهم: التقدير بالعشرة ليس المراد منه: التَّحْدِيدُ، بَلِ الْمُرَادُ مِنْهُ: الْإِضْعَافُ مُطْلَقًا؛ كَقَوْلِ الْقَائِلِ: «إِذَا أَسَدَيْتَ إِلَيَّ مَعْرُوفًا لَأَكْفِئَنَّكَ بِعَشْرِ أَمْثَالِهِ» وَفِي الْوَعِيدِ: «لَتَنْ كَلِّمَنِي» [كلمة]^(٣) وَاحِدَةً، لَأَكَلِّمَنَّكَ عَشْرًا» وَلَا يَرِيدُ التَّحْدِيدَ، فَكَذَلِكَ هُنَا، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ التَّحْدِيدُ، قَوْلُهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى -: «مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَكْبَتَتْ سَبْعَ سَاكِلٍ فِي كُلِّ سُبُلٍ يَأْتِي حَبُّهُ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ» [البقرة: ٢٦١].

وقال ابن عمر - رضي الله عنه -: «الآية في غير الصَّدَقَاتِ».

قوله: «وَمَنْ جَاءَ بِالسِّيَقَةِ فَلَا يُمِزُّهَا إِلَّا وَثْلَهَا».

أَي: إِلَّا جَزَاءً يُسَاوِيهَا.

روى أبو ذر - رضي الله تعالى عنه - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَشَرَفَ وَكَرَّمَ وَبَجَلَ وَمَجَّدَ وَعَظَّمَ قَالَ: قَالَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -: «الْحَسَنَةُ عَشْرَةٌ أَوْ أَزِيدُ، وَالسَّيِّئَةُ وَاحِدَةٌ، أَوْ عَفْوٌ، فَالْوَيْلُ لِمَنْ غَلَبَتْ أَحَادُهُ أَعْيَارُهُ»^(٤).

(١) ينظر: الدر المصون ٢٢٧/٣، النشر ٢٢٦/٢.

(٢) تقدم.

(٣) سقط في ب.

(٤) تقدم.

وقال - عليه أفضل الصلاة والسلام - وأتم حكاية عن الله - تبارك وتعالى سبحانه - :
 «إِذَا هُمْ عَبْدِي بِحَسَنَةٍ، فَاكْتُبُوهَا وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْهَا، فَإِنْ عَمِلَهَا، فَعَشْرَ أَمْثَالِهَا، وَإِنْ هُمْ
 بِسَيِّئَةٍ، فَلَا تَكْتُبُوهَا، فَإِنْ عَمِلَهَا، فَسَيِّئَةٌ وَاحِدَةٌ»^(١).

وروى أبو هريرة - رضي الله تعالى عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : «إِذَا أَحْسَنَ
 أَحَدُكُمْ إِسْلَامَهُ، فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةٍ، وَكُلُّ سَيِّئَةٍ يَعْمَلُهَا،
 تُكْتَبُ بِمِثْلِهَا، حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ -»^(٢).

ثم قال - تبارك وتعالى - : ﴿وَهُمْ لَا يَظْلُمُونَ﴾.

أي : لَا يَنْتَقِصُ مِنْ ثَوَابِ طَاعَتِهِمْ، وَلَا يَزَادُ عَلَى عِقَابِ سَيِّئَاتِهِمْ، وَهَاهُنَا
 سؤالان^(٣) :

السؤال الأول : كُفِّرَ سَاعَةً كَيْفَ يُوجِبُ عِقَابُ الْأَبَدِ عَلَى نَهَايَةِ التَّغْلِيظِ فَمَا وَجْهُ
 الْمُمَازَلَةِ؟

فالجواب : أن الكافر كان على عَزْمٍ أَنَّهُ لَوْ عَاشَ أَبَدًا لَبَقِيَ عَلَى ذَلِكَ الْإِعْتِقَادِ فَلَمَّا
 كَانَ ذَلِكَ الْعَزْمُ مَوْجِبًا غَوْقَ بِعِقَابِ الْأَبَدِ؛ بِخِلَافِ الْمُسْلِمِ الْمُذْنِبِ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَى عَزْمِ
 الْإِفْلَاحِ مِنْ ذَلِكَ الذَّنْبِ، فَلَا جَرَمَ كَانَتْ عُقُوبَتُهُ مُنْقَطِعَةً.

السؤال الثاني : اعتاق الرقبة الواحدة تارة جعلها بدلاً عن صِيَامِ سِتِّينَ يَوْمًا فِي كَفَّارَةِ
 الظَّهَارِ، وَالْجِمَاعِ فِي نَهَارِ رَضَمَانَ، وَتَارَةً جَعَلَهَا بَدَلًا مِنْ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ
 الْمُسَاوَاةَ غَيْرَ مُعْتَبَّرَةٍ؟

وجوابه : أَنَّ الْمُسَاوَاةَ إِنَّمَا تَخْصُلُ بِوَضْعِ الشَّرْعِ وَحُكْمِهِ.

السؤال الثالث : إِذَا أَوْضَحَ الْإِنْسَانُ مُوَضَّحَتَيْنِ^(٤)، وَجِبَ فِيهِمَا أَرْشَانِ فَإِنْ رُفِعَ

(١) أخرجه مسلم كتاب الإيمان باب إذا هم العبد بحسنة كتبت وإذا هم بسينة لم تكتب والترمذي (٥/

٢٤٧) كتاب التفسير باب سورة الأنعام حديث (٣٠٧٣) من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة

وقال الترمذي : حديث حسن صحيح

(٢) أخرجه أحمد (٣١٧/٢) من حديث أبي هريرة.

(٣) ينظر : الفخر الرازي ٩/١٤.

(٤) الموضحة لغة : هي الشجة التي توضح العظم، أي : تظهره.

انظر : الصحاح ٤١٦/١.

اصطلاحاً :

عرفها الحنفية بأنها : هي التي توضح العظم، أي : تبينه.

عرفها الشافعية بأنها : التي توضح العظم، وإن لم يشاهد من أجل الدم الذي يستره.

عرفها المالكية بأنها : ما أوضحت عظم الرأس، والجيبة، والخدین.

وعند الحنابلة : تطلق على الجراحة المخصوصة في الوجه والرأس. انظر : تبيين الحقائق ٦/١٣٢،

معني المحتاج ٢٦/٤، مواهب الجليل ٢٤٦/٦، المبدع ٥/٩.

الحاجزُ بينهما، صار الواجب أرضٌ مُوضَّحةٌ واحدة؛ فههنا ازدادت الجناية وقيل العقاب، فالمساواة غير مُغتَبَرة.

وجوابه أن ذلك من قصد الشرع وتحكماته.

السؤال الرابع: أنه يجب في مقابلة تفويت أكثر كل واحد من الأعضاء دية كاملة ثم إذا قتله وفوت كل الأعضاء وجب دية واحدة، وذلك يمنع القول من رعاية المماثلة.

وجوابه: أن ذلك من باب تحكيمات الشريعة.

قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِثْلَ مَا كُنَّا عَلَيْهِمْ حَنِيفًا وَمَا كَانُوا مِنَ الْمَشْرِكِينَ﴾ (١٦١)

لما علم رسول الله ﷺ وشرف وكرم وبجل ومجد وعظم دلایل التوحيد، والرد على القائلين بالشركاء والأضداد، وبالغ في تقرير إثبات القضاء والقدر، ورد على أهل الجاهلية في أباطيلهم أمره - عليه الصلاة والسلام - أن يختم الكلام بقوله: «قُلْ إِنِّي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»، وذلك يدل على أن الهداية لا تحصل إلا بالله - تبارك وتعالى سبحانه -.

وقال القرطبي^(١) - رحمه الله تعالى -: «لما بين أن الكفار تفرقوا، بين أنه - تعالى - هذاه إلى الصراط المستقيم، وهو ملة إبراهيم - عليه الصلاة وأتم التسليم».

قوله: «دينًا»: نصبه من أوجه:

أحدها: من نصب على الحال، قال قطرب وقيل: إنه مصدر على المعنى، أي: هَدَانِي هداية دين قيم، أو على إضمار: «عَرَفَنِي دينًا» أو الزموا دينًا.

وقال أبو البقاء^(٢) - رحمة الله عليه -: إنه مفعول ثانٍ لـ «هَدَانِي» وهو غلط؛ لأنَّ المفعول الثاني هُنَا هو المَجْرُور بـ «إِلَى» فاكْتَفَى بِهِ.

وقال مكي^(٣) - رحمة الله تعالى عليه -: «إنه منصوب على البدل من محل إلى صراط مستقيم».

وقيل: بـ «هَدَانِي» مقدرة لدلالة «هَدَانِي» الأولى عليها وهو كالذي قبله في المعنى.

قوله: «قِيَمًا» قرأ الكوفيون^(٤)، وابن عامر: بكسر القاف وفتح الباء خفيفة، والباقون بفتحها، وكسر الباء مشددة، ومعناه: القويم المستقيم، وتقدم توجيه إحدَى القراءتين في النساء والمائدة.

(٢) ينظر: الإملاء ١/ ٢٦٧.

(١) ينظر: القرطبي ٧/ ٩٨.

(٣) ينظر: المشكل ١/ ٣٠١.

(٤) ينظر: السبعة ٢٧٤ الحجة لابن خالويه ١٥٢ ولأبي زرع ٢٧٨ النشر ٢/ ٢٦٦.

قال الزَّمَخْشَرِيُّ^(١) - رحمة الله عليه - : القِيم : «فَعِيلٌ» من «قام» كسَيْدٌ من سَادَ، وهو أَبْلَغُ من الْقَائِمِ .

وأما قِرَاءَةُ أَهْلِ الْكُوفَةِ فقال الزَّجَّاجُ^(٢) - رحمة الله عليه - : هو مصدر بمعنى : الْقِيَامُ، كالصَّغَرُ والكِبَرُ والجُوعُ والشَّبَعُ، والتَّأْوِيلُ : ديناً ذا قِيَمٍ، ووصف الدين بهذا المصدر مُبالغة .

قوله تعالى : «مِلَّةٌ» بدلاً من «ديناً» أو مَنْصُوبٌ بإضمار أعني، و «حنيفاً» قد ذكر في البقرة^(٣) والنساء^(٤) .

والمعنى : هذان وعرفني ملَّةَ إبراهيم حال كونها موصوفة بالحنيفية . ثم وصف إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - بقوله : «وما كان من المُشْرِكِينَ» والمقصود منه : الردُّ على المُشْرِكِينَ .

قوله تعالى : ﴿قُلْ إِنْ صَلَّيْتُ وَنَسِيتُ وَنَحْيَا وَمَكَافٍ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (١٦٢) لَا شَرِيكَ لَمْ وَيَذَلِكَ أَمْرٌ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ (١٦٣)

لَمَّا عَرَفَهُ الدِّينَ الْمُسْتَقِيمَ، عَرَفَهُ كَيْفَ يَقُومُ بِهِ وَيُؤَدِّيهِ، وهذه الآية الكريمة تدلُّ على أنه - عليه الصلاة والسلام - مؤدِّي العبادة مع الإخلاص، وأكدته بقوله - تبارك وتعالى - : ﴿لَا شَرِيكَ لَمْ﴾ وهذا من أقوى الدلائل على أنَّ شَرْطَ صحة الصلاة : أن يُؤْتَى بها مقرونة بالإخلاص . واختلَفُوا في الْمُرَادِ بِالنُّسْكَ :

فَقِيلَ : الْمُرَادُ بِهِ : الذَّبِيحَةُ بعينها، وجمع بين الصلاة وبين النحر؛ كما في قوله - تبارك وتعالى - : ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنصِرْ﴾ [الكوثر: ٢]، فقيل : المراد بالصلاة هاهنا صلاة النحر، وقيل : صلاة اللَّيْلِ^(٥) .

وروي ثَعْلَبٌ عن ابن الأَعْرَابِيِّ^(٦) أنه قال : النُّسْكَ : سَيِّئَاتُ الْفِضَّةِ، كلُّ سَيِّئَةٍ مِنْهَا سَيِّئَةٌ، وقيل للمتعبَّد : نَاسِكَ، لأنه خَلَصَ نَفْسَهُ مِنْ دَنَائِسِ الْآثَامِ وصَفَّاهَا، كَالسَّيِّئَةِ الْمُخْلَصَةِ مِنَ الْخَبَثِ، وعلى هذا التَّأْوِيلُ فالنُّسْكَ : كلُّ ما يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ - تبارك وتعالى -، إِلَّا أَنَّ الْغَالِبَ عَلَيْهِ فِي الْعَرَفِ : الذَّبِيحُ .

قوله : ﴿وَنَحْيَا وَمَكَافٍ لِلَّهِ﴾ .

قرأ نافع^(٧) : «ومخياتي» بسكون ياء المتكلم، وفيها الجمع بين ساكتين .

(١) ينظر : الكشف ٨٣/٢ .

(٢) ينظر : الفخر الرازي ١٠/١٤ .

(٣) الآية : ١٣٥ .

(٤) ينظر : المصدر السابق .

(٥) ينظر : الفخر الرازي ١٠/١٤ .

(٦) ينظر : السبعة ٢٧٤ النشر ٢/٢٦٧ الحجة لأبي زرعة ٢٧٩ الكشف ١/٤٥٩ الدر المصنوع ٣/٢٢٧ .

الوسيط ٢/٣٤٤ .

قال الفارسي: كقوله: «التَّقَتْ حَلَقَتَا الْبَطَانِ» و «لِفُلَانٍ ثُلُثَا الْمَالِ» بثبوت الألفين .
وقد طَعَنَ بَعْضُ النَّاسِ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ بِمَا ذَكَرَتْ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ السَّاكِنِينَ، وَتَعَجَّبَتْ مِنْ
كَوْنِ هَذَا الْقَارِئِ يَحْرُكُ يَاءَ «مَمَاتِي» وَيُسْكِنُ يَاءَ «مَخَيَاتِي» وَقَدْ نَقَلَ بَعْضُهُمْ عَنْ نَافِعِ
الرُّجُوعَ عَنْ ذَلِكَ .

قال أبو شامة - رحمه الله عليه - : «فَيَنْبَغِي أَلَّا يَجْلُ ثَقُلُ تَسْكِينِ يَاءِ «مَخَيَاتِي» عَنْهُ» .
وقرأ^(١) نافع في رواية: «مَخَيَاتِي» بكسر الياءِ، وهي تشبه قراءة حَمْزَةَ فِي
«يَمُزِغُ» [إبراهيم: ٢٢]، وستأتي - إن شاء الله تعالى - .

وقرأ ابنُ أَبِي إِسْحَاقَ^(٢)، وَعِيسَى الْجَحْدَرِيُّ: «وَمَخَيَاتِي» بِإِبْدَالِ «الْأَلْفِ» «يَاءً»،
وَادْغَامِهَا فِي يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَهِيَ لُغَةٌ هَذِيلٌ، أَنْشَدَ عَلَيْهَا قَوْلُ أَبِي ذُؤَيْبٍ: [الكامل]

٢٤٠١ - سَبَقُوا هَوًى وَاعْتَقُوا لِهَوَاهُمْ فَخُشِرُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضْرَعٌ^(٣)

اعلم: أَنَّ الْمَخْيَا وَالْمَمَاتَ لِلَّهِ لَيْسَ بِمَعْنَى أَنَّهُمَا يُؤْتَى بِهِمَا لَطَاعَةُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ،
فَإِنَّ ذَلِكَ مُحَالٌ، بَلْ مَعْنَى كَوْنِهِمَا لِلَّهِ أَنَّهُمَا حَاصِلَانِ بِخَلْقِ اللَّهِ، وَذَلِكَ مِنْ أَدْلِ الدَّلَائِلِ
عَلَى أَنَّ طَاعَةَ الْعَبْدِ مَخْلُوقَةٌ مِنْهُ - تَعَالَى^(٤) - .

وقال بَعْضُ الْمَفْسِّرِينَ^(٥): «مَخَيَاتِي: بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَمَمَاتِي: إِذَا مِتُّ عَلَى
الإِيمَانِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ» .

واعلم: أَنَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَمَرَ رَسُولَهُ ﷺ بِأَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ صَلَاتَهُ، وَسَائِرَ عِبَادَاتِهِ،
وَحَيَاتِهِ، وَمَمَاتِهِ كُلُّهَا وَاقِعَةٌ بِخَلْقِ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - وَيَقْدَرُهُ، وَقَضَائِهِ، وَحُكْمِهِ .

وقال الْقُرْطُبِيُّ^(٦) - رحمه الله عليه - : قوله: «وَمَخَيَاتِي» أَي: مَا أَعْمَلَهُ فِي
حَيَاتِي، وَ «مَمَاتِي» أَي: مَا أَوْصِي بِهِ بَعْدَ وَفَاتِي «لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» أَي: أَفْرَدُهُ
بِالتَّقَرُّبِ بِهَا إِلَيْهِ، ثُمَّ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ فِي الْخَلْقِ، وَالتَّقْدِيرِ، ثُمَّ قَالَ:
«وَبِذَلِكَ أَمِرْتُ» وَبِهَذَا التَّوْحِيدِ أَمِرْتُ، ثُمَّ يَقُولُ: «وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ» أَي:
الْمُسْتَسْلِمِينَ لِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَيْسَ أَوَّلًا لِكُلِّ مُسْلِمٍ؛ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ
المراد: كَوْنُهُ أَوَّلًا لِمُسْلِمِي زَمَانِهِ .

فصل في استفتاح الصلاة بهذا الدعاء

قال القرطبي^(٧) - رحمه الله - : ذكر الطبري، عن الشافعي - رحمه الله - أن في قوله

(١) ينظر: البحر المحيط ٢٦٢/٤، الدر المصون ٢٢٧/٣، المحرر الوجيز ٣٦٩/٢ .

(٢) ينظر: البحر المحيط ٢٦٢/٤، الدر المصون ٢٢٧/٣، والمحرو الوجيز ٣٦٩/٢ .

(٣) تقدم . (٤) ينظر: الفخر الرازي ١١/١٤ .

(٥) ينظر: المصدر السابق . (٦) ينظر: القرطبي ٩٩/٧ .

(٧) ينظر: القرطبي ٩٩/٧ .

- تعالى :- ﴿قُلْ إِنِّي هَلَفْتُ بِرَبِّ إِلَهِ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ إلى قوله ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ما يدلُّ على افتتاح الصلاة بهذا الذكر؛ فإن الله - سبحانه وتعالى - أمر نبيه ﷺ به، وأنزله في كتابه، ثم ذكر حديث علي - رضي الله عنه - كان إذا افتتح الصلاة قال: وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفاً وما أنا من المُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لا شَرِيكَ لَهُ وبذلك أَمَرْتُ وأنا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ^(١).

قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغَى رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا نُزِدُ الْقُرْآنَ وَلَا نَزِدُ وَرْدَةً وَلَا نُزِدُ أُخْرَىٰ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخَفُونَ﴾ (١٦٤)

لما أَمَرَهُ - عليه الصلاة والسلام - بالتَّوْحِيدِ المَخْصُصِ، أَمَرَهُ أَنْ يَذْكُرَ مَا يَنْجِرِي مُجْرَى الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّةِ هَذَا التَّوْحِيدِ، وتقريره من وجهين:

الأول: أَنَّ أَصْنَافَ الْمُشْرِكِينَ أَرْبَعَةٌ؛ لِأَنَّ عِبَادَةَ الْأَصْنَامِ أَشْرَكُوا بِاللَّهِ، وَعِبَادَةُ الْكَوَاكِبِ أَشْرَكُوا بِاللَّهِ، وَالْقَائِلُونَ بِيَزْدَانَ وَأَهْرَمَنْ أَشْرَكُوا، وَالْقَائِلُونَ بِأَنَّ الْمَسِيحَ ابْنَ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةَ بَنَاتِ اللَّهِ أَشْرَكُوا، فَهَؤُلَاءِ هُمْ فِرْقُ الْمُشْرِكِينَ، وَكُلُّهُمْ يَغْتَرِفُونَ بِأَنَّ اللَّهَ - سبحانه وتعالى - هُوَ الْخَالِقُ لِلْكَلِّ؛ لِأَنَّ عِبَادَةَ الْأَصْنَامِ مَعْتَرِفُونَ بِأَنَّ اللَّهَ - تعالى - خَالِقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكُلِّ مَا فِي الْعَالَمِ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ وَهُوَ الْخَالِقُ لِلْأَصْنَامِ وَالْأَكْوَانِ بِأَسْرِهَا.

وَأَمَّا الْقَائِلُونَ بِيَزْدَانَ وَأَهْرَمَنْ فَهُمْ أَيْضاً مَعْتَرِفُونَ بِأَنَّ الشَّيْطَانَ مُخَدَّثٌ، وَأَنَّ مُخَدِّئَهُ هُوَ اللَّهُ - تبارك وتعالى -.

وَأَمَّا الْقَائِلُونَ بِالْمَسِيحِ وَالْمَلَائِكَةِ، فَهُمْ أَيْضاً مَعْتَرِفُونَ بِأَنَّ اللَّهَ - سبحانه وتعالى - خَلَقَ الْكَلَّ؛ فَبِتِ أَنَّ طَوَائِفَ الْمُشْرِكِينَ أَطْبَقُوا عَلَى أَنَّ اللَّهَ - تبارك وتعالى - خَلَقَ هَؤُلَاءِ الشُّرَكَاءَ.

وَإِذَا عُرِفَ هَذَا، فَاللَّهُ - سبحانه وتعالى - قَالَ لِرَسُولِهِ ﷺ: قُلْ يَا مُحَمَّدُ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغَى رَبًّا، مَعَ أَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا رَبًّا غَيْرَ اللَّهِ، أَقْرَبُوا بِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى خَالِقُ تِلْكَ^(٢) الْأَشْيَاءِ.

وَهَلْ يَدْخُلُ فِي الْعَقْلِ جَعَلَ الْمَرْبُوبَ شَرِيكاً لِلرَّبِّ، وَجَعَلَ الْعَبْدَ شَرِيكاً لِلْمَوْلَى^(٣)، وَجَعَلَ الْمَخْلُوقَ شَرِيكاً لِلْخَالِقِ؟ وَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، ثَبِتَ أَنَّ اتِّخَاذَهُمْ رَبًّا غَيْرَ اللَّهِ [قول] فاسدٌ، وَدِينٌ^(٤) بَاطِلٌ.

(١) أخرجه مسلم (١/ ٥٣٤، ٥٣٦) كتاب صلاة المسافرين: باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه حديث (٧٧١/٢٠١).

(٢) في أ: للمربي.

(٣) ينظر: الرازي ١١/١٤.

(٤) ينظر: الرازي ١١/١٤.

الثاني: أن الموجود إما واجب لذاته وإما ممكن لذاته، وثبت أن واجب الوجود واحد، وثبت أن ما سواه مُمكن لذاته، وثبت أن المُمكن لذاته لا يوجد إلا بإيجاد الواجب لذاته، وإن كان الأمر كذلك، كان الله - تعالى - رباً لكل شيء.

وإذا ثبت هذا، فنقول: صريح العقل يشهد بأنه لا يجوز جعل المربوب شريكاً للرب، وجعل المخلوق شريكاً للخالق، وهذا هو المراد من قوله - تعالى -: ﴿قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَبْنِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾.

قال ابن عباس - رضي الله عنه - معنى رباً: أي سيّداً وهو رب كل شيء، وذلك أن الكفار كانوا يقولون للنبي ﷺ: ارجع إلى ديننا^(١).

قال ابن عباس، قال الوليد بن المغيرة: اتبعوا سبيلي، أحمل عنكم^(٢) أوزاركم، فقال الله - تبارك وتعالى -: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ ومعناه: أن إثم الجاني عليه، لا على غيره «ولا تزر وازرة وزر أخرى» أي: لا يؤخذ أحد بذنب غيره.

قال القرطبي^(٣) - رحمه الله -: وأصل الوزر: الثقل، ومنه قوله - تعالى -: ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزْرَكَ﴾ [الأنعام: ٣١] وهو هنا: الذنب؛ كما قال - تعالى -: ﴿يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ﴾ [الأنعام: ٣١] وقد تقدم قول الأخفش: يُقال: وزر يوزر، ووزر يزر، ووزر يوزر وزراً.

قيل: نزلت رداً على العرب في الجاهلية من مؤاخذه الرجل بأبيه، وابنه، وبجيرة خليفه^(٤).

قال القرطبي^(٥): يحتمل أن يكون المراد بهذه الآية في الآخرة، وكذلك التي قبلها، فأما في الدنيا: فقد يؤخذ بعضهم بجزم بعض، ولا سيما إذا لم يته الطائع العاصي، كما تقدم في حديث أبي بكر - رضي الله عنه -: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] وقال - تعالى -: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُغِيِبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ حَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١].

وقالت زينب بنت جحش: يا رسول الله، أتهلك وفينا الصالحون؟ قال: نعم، إذا كثر الحَبث.

قال العلماء: معناه: أولاد الزنا، والخبيث بفتح الباء: اسم للزنا، وأوجب الله - تعالى - على لسان رسوله - عليه الصلاة والسلام - دية الخطأ على العاقلة، حتى لا يطل دم المسلم وذلك بالإجماع؛ فدل ذلك على ما قلناه. ثم بين - تعالى - أن رجوع هؤلاء

(١) ذكره القرطبي في «تفسيره» (١٠١/٧).

(٤) ينظر: القرطبي (١٠٢/٧).

(٥) ينظر: القرطبي (١٠٢/٧).

(٢) ينظر: القرطبي (١٠٢/٧).

(٦) ينظر: القرطبي (١٠٢/٧).

(٣) انظر المصدر السابق.

المشركين إلى موضع لا حاكم ولا أمير إلا الله، وهو قوله - تعالى - : ﴿ثُمَّ إِلَيْكَ مَرْجِعُكُمُ فَبَيِّنُوا لِي مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْلِفُونَ﴾ .

قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَسْأَلُوكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١٦٥) فيه وجوه :

أحدها : أن محمداً ﷺ خاتم النبيين، فَخَلَفَتْ أُمَّتُهُ سَائِرَ الْأُمَمِ، والخلائف : جمع خليفة؛ كالوصائف جمع وصيفة، وكل من جاء تبعاً له، فهو خليفة؛ لأنه يخلفه، أي : أهلك القرون الماضية، وجعلكم يا محمد ﷺ خُلَفَاءَ مِنْهُمْ، تَخْلِفُونَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَتَغْمُرُونَهَا بَعْدَهُمْ .

وثانيها : جعلهم يخلف بعضهم بعضاً^(١) .

وثالثها : أَنَّهُمْ خُلَفَاءُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ، يَخْلِفُونَهَا وَيَتَصَرَّفُونَ فِيهَا^(٢) .

قوله : ﴿وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ : في الشرف، والعقل والجمال، والجاه، والرزق، ﴿لِيَسْأَلُوكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾ ليختبركم فيما رَزَقَكُمْ، يَغْنِي : يَبْتَلِي الْغَنِيَّ، وَالْفَقِيرَ، وَالشَّرِيفَ، وَالْوَضِيعَ، وَالْبَحْرَ، وَالْعَبْدَ، لِيُظْهِرَ مِنْكُمْ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ الثَّوَابُ وَالْعِقَابُ، ثُمَّ قَالَ - تعالى - : ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ﴾ لأن ما هو آتٍ فهو سريع قريب . وقيل : هو الهلاك في الدنيا «وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ» .

قال عطاء : سَرِيعُ الْعِقَابِ لِأَعْدَائِهِ، غَفُورٌ رَحِيمٌ لِأَوْلِيَائِهِ رَحِيمٌ بِهِمْ^(٣)، وأكد قوله : «لَغَفُورٌ» [باللام]^(٤) دلالة على سِعة رَحْمَتِهِ، وَلَمْ يُوَكِّد سُرْعَةَ الْعِقَابِ بِذَلِكَ هُنَا، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَكَّدَ ذَلِكَ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ الْمَقَامَ مَقَامَ تَخْوِيفٍ وَتَهْدِيدٍ، وَبَعْدَ ذِكْرِ قِصَّةِ الْمُعْتَدِينَ فِي السَّبْتِ وَغَيْرِهِ، فَتَنَاسَبَ تَأْكِيدُ الْعِقَابِ هُنَاكَ، وَأَتَى بِصِغَتَيِ الْغُفْرَانِ وَالرَّحْمَةِ، لَا بِصِغَةِ وَاحِدَةٍ؛ دَلَالَةً عَلَى جِلْمِهِ، وَسِعة مغفرته، وَرَحْمَتِهِ .

روى جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال : مَنْ قَرَأَ ثَلَاثَ آيَاتٍ فِي أَوَّلِ سُورَةِ الْأَنْعَامِ إِلَى قَوْلِهِ : «وَيَعْلَمُ مَا تُكْسِبُونَ» وَكَلَّمَ اللَّهُ بِهِ أَرْبَعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ، يَكْتُبُونَ لَهُ مِثْلَ أَعْمَالِهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَيُنَزَّلُ مَلَكٌ مِنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، وَمَعَهُ مَرْزُوبَةٌ مِنْ حَدِيدٍ، فَإِنْ أَرَادَ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوسَّسَ أَوْ يُوجِي إِلَى قَلْبِهِ، ضَرَبَهُ بِهَا ضَرْباً، فَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ سَبْعُونَ حِجَاباً، فَإِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَقُولُ الرَّبُّ - سبحانه وتعالى - امش في ظِلِّي، وَكُلْ مِنْ ثَمَارِ جَنَّتِي، وَاشْرَبْ مِنْ مَاءِ الْكَوْثَرِ، وَاغْتَسِلْ مِنْ مَاءِ السَّلْسَلِ، وَأَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ^(٥) .

(١) ينظر : الفخر الرازي ١٤/١٢ . (٢) ينظر : المصدر السابق .

(٣) تقدم . (٤) سقط في ب .

(٥) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٥/٣) وقال : وأخرجه السلفي بسند واه عن ابن عباس مرفوعاً .

والله - سبحانه وتعالى - أعلم بالصواب، وإليه المَرْجِع والمآبُ، وكان اختتام هذا الجزء المبارك في يوم الأربعاء المبارك، الموافق لإحدى عشر يوماً خَلَّتْ من شهر مُحَرَّم، الَّذِي هو ابتداء شهور سنة ١٢٧١، إحدى وسبعين ومائتين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلوات، وأزكى السلام، على يد كاتبها أفقر العباد، وأحوجهم إلى ربِّه الغنيِّ المغْطِي إبراهيم مُحَمَّد الأزنؤوطي، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ، وَلِوَالِدَيْهِ، وَلِمَنْ دَعَا لَهُمَا بِالْمَغْفِرَةِ، وَلِلْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ الْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ وَالْأَمْوَاتِ، إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ مُجِيبُ الدَّعَوَاتِ.

آمين يا رب العالمين.

وصلَّى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

تمَّ الجزء الثامن، ويليه الجزء التاسع
وأوله: تفسير سورة الأعراف

فهرس المحتويات

تفسير سورة الأنعام

٤	 الآية: ١
٥	 فصل في بيان لفظ الحمد
٦	 فصل في بيان قوله: «الحمد لله» بالألف واللام
٧	 فصل في ورود «الحمد لله» في أوائل خمس سور
٨	 فصل في قوله: «الحمد لله»
١٠	 فصل في ورود لفظ الجعل في القرآن على خمسة أوجه
١١	 فصل في المراد بالظلمات والنور
١٣	 الآية: ٢
١٥	 فصل في بيان معنى «خلقكم من طين»
١٨	 فصل في معنى «قضى»
١٩	 الآية: ٣
٢٣	 فصل في معنى الآية
٢٤	 فصل في شبه إنكار الفوقية
٢٥	 فصل في بيان معنى «ما تكسبون»
٢٦	 الآية: ٤
٢٧	 الآية: ٥
٢٧	 فصل في بيان المراد «بالحق»
٢٧	 فصل في ترتيب أمور الكفار على ثلاث مراتب
٢٨	 الآية: ٦
٣٥	 فصل في أن المراد من قوله: «وجعلنا الأنهار تجري من تحتهم» كثرة البساتين
٣٦	 الآية: ٧
٣٧	 الآيتان: ٨، ٩
٣٨	 فصل في دحض شبهة منكري النبوة
٤٠	 الآية: ١٠
٤٣	 الآية: ١١

٤٤	 الآية: ١٢
٤٧	 فصل في الكلام على الآية
٤٧	 فصل في المراد بهذه الآية
٤٧	 فصل في الإخبار عن سعة رحمة الله
٥١	 الآية: ١٣
٥٢	 الآية: ١٤
٥٢	 فصل في نظم الآية
٥٧	 الآيتان: ١٥، ١٦
٦١	 الآية: ١٧
٦٣	 الآية: ١٨
٦٤	 الآية: ١٩
٦٦	 فصل في بيان معنى الآية
٦٧	 فصل فيما تفيد الآية
٦٨	 الآية: ٢٠
٦٩	 فصل في بيان المراد من ظاهر الآية
٧٠	 فصل في المراد بالخسران
٧٠	 الآية: ٢١
٧١	 الآية: ٢٢
٧٢	 الآيتان: ٢٣، ٢٤
٧٤	 فصل في معنى الفتنة في الآية
٧٤	 فصل في بيان لطيفة في الآية
٧٥	 فصل في الكلام على الآية
٧٨	 الآية: ٢٥
٨٠	 فصل في بيان سبب نزول الآية
٨١	 فصل في بيان الدلالة من الآية
٨٤	 الآية: ٢٦
٨٦	 فصل في المراد بالآية وسبب نزولها
٨٨	 الآية: ٢٧
٨٩	 فصل في معنى الوقوف على النار
٩٥	 فصل في تحرير معنى الرد
٩٦	 الآية: ٢٨
٩٦	 فصل في معنى «يخفون»
٩٧	 فصل في أنه - تبارك وتعالى - لو ردّهم لم يحصل منهم ترك التكذيب وفعل الإيمان

٩٨	الآية : ٢٩
١٠٠	الآية : ٣٠
١٠١	الآية : ٣١
١٠٣	فصل في تحرير معنى الخسران
١٠٥	الآية : ٣٢
١٠٦	فصل في ذم الحياة الدنيا
١٠٨	فصل في معنى الخيرية
١٠٩	فصل في المراد بقوله : «وللآخرة خير»
١١٠	الآية : ٣٣
١١١	فصل في سبب نزول الآية
١١٤	الآية : ٣٤
١١٧	الآية : ٣٥
١١٩	فصل في نزول الآية
١٢٠	الآية : ٣٦
١٢١	الآية : ٣٧
١٢٢	فصل في المراد بالآية
١٢٢	الآية : ٣٨
١٢٤	فصل في وجه النظم
١٢٤	فصل في أسئلة على الآية والإجابة عنها
١٢٩	الآية : ٣٩
١٣٠	فصل في بيان نظم الآية
١٣٢	فصل في أن الهداية والضلال من الله تعالى
١٣٣	الآيتان : ٤١ ، ٤١
١٤٣	فصل في المراد من الآية
١٤٧	فصل في أن أصل الدين هو الحجة
١٤٧	الآيتان : ٤٢ ، ٤٣
١٤٨	فصل في دلالة هذه الآية مع الآية التي قبلها على مذهب أهل السنة
	فصل : احتج الجبائي بقوله : «لعلهم يتضرعون» على أنه - تعالى - إنما أرسل
١٤٩	الرسول إليهم ، وإنما سلب البأساء والضراء عليهم لإرادة أن يتضرعوا أو يؤمنوا ..
١٤٩	الآيتان : ٤٤ ، ٤٥
١٥١	فصل في معنى الآية
١٥٢	فصل في المراد بالآية
١٥٢	الآية : ٤٦

١٥٣	 فصل في معنى الآية
١٥٣	 فصل في إثبات الصانع
١٥٤	 فصل في دفع شبهة للمعتزلة
١٥٤	 الآية: ٤٧
١٥٥	 الآيتان: ٤٨ ، ٤٩
١٥٦	 فصل في رد شبهة للقاضي
١٥٦	 الآية: ٥٠
١٥٧	 فصل في معنى الآية
١٥٧	 فصل في بيان فائدة هذه الأحوال
١٥٨	 فصل في رد شبهة الجبائي في تفضيل الملائكة
١٥٨	 الآية: ٥١
١٦٠	 الآية: ٥٢
١٦٠	 فصل في بيان شبهة الطاعنين في العصمة
١٦٤	 فصل في المراد بالآية
١٦٤	 فصل في الرد على شبهة المجسمة
١٦٩	 فصل في شبهة للكفار
١٦٩	 الآية: ٥٣
١٧٠	 فصل في تحرير معنى الفتنة في الآية
١٧٢	 فصل في بيان الدلالة من الآية
١٧٢	 الآية: ٥٤
١٧٣	 فصل في نزول الآية
١٧٤	 فصل فيما يطلق عليه لفظ «السلام»
١٧٤	 فصل في الكلام على «السلام»
١٧٥	 فصل في معنى «كتب»
١٧٥	 فصل في الدلالة في الآية
١٧٥	 فصل في دحض شبهة المعتزلة
١٧٩	 فصل في تحرير معنى الآية
١٧٩	 الآيتان: ٥٥ ، ٥٦
١٨٢	 الآية: ٥٧
١٨٤	 فصل في الاحتجاج بالآية لأهل السنة
١٨٤	 الآيتان: ٥٨ ، ٥٩
١٩٠	 فصل في المراد بالكتاب
١٩١	 الآية: ٦٠

١٩٣	 الآيتان: ٦١ ، ٦٢
١٩٥	 فصل في معنى الحفظة
١٩٦	 فصل في فائدة توكيل الملائكة علينا
١٩٧	 فصل في بيان أن الوفاة من الله
١٩٧	 فصل في بيان أن الحفظة لا شأن لهم بالموت
١٩٨	 فصل في عموم الآية
١٩٩	 فصل في رد شبهة حدوث الكلام
١٩٩	 الآيتان: ٦٣ ، ٦٤
٢٠١	 الآيات: ٦٥ - ٦٧
٢٠٢	 فصل في معنى الآية
٢٠٣	 فصل في مزيد بيان عن الآية
٢٠٣	 فصل في إثبات النظر والاستدلال
٢٠٤	 فصل في قراءة «يلبسكم»
٢٠٦	 فصل في المراد بالآية
٢٠٦	 الآية: ٦٨
٢٠٨	 الآية: ٦٩
٢١٠	 فصل في النزول
٢١١	 الآية: ٧٠
٢١٢	 فصل في معنى الآية
٢١٤	 فصل في معنى التبسل
٢١٦	 الآيتان: ٧١ ، ٧٢
٢٢٢	 فصل في أنه لا هدى إلا هدى الله
٢٢٣	 الآية: ٧٣
٢٢٨	 فصل في بيان المقصود من ذكر أحوال البعث
٢٢٨	 الآية: ٧٤
٢٣٢	 فصل في اختلاف المفسرين حول «آزر»
٢٣٣	 فصل في دحض شبهة الشيعة
٢٣٥	 فصل في تحرير معنى «الصنم»
٢٣٥	 الآية: ٧٥
٢٣٧	 فصل في المراد بالآية
٢٣٩	 فصل في تفسير الملكوت
٢٣٩	 الآية: ٧٦
٢٤٣	 فصل في بيان رؤية الملك

٢٤٨	فصل في الدلالة في الآية
٢٤٩	الآيتان: ٧٧، ٧٨
٢٥٠	فصل في بيان سبب تسمية العبرية والسريانية
٢٥١	الآية: ٧٩
٢٥٢	الآية: ٨٠
٢٥٦	فصل في بيان معنى الاستثناء
٢٥٧	الآيتان: ٨١، ٨٢
٢٥٩	فصل في تفسير الآية
٢٦٠	الآية: ٨٣
٢٦٠	فصل في الدلالة في الآية
٢٦٢	فصل في معنى الدرجات
٢٦٣	الآيات: ٨٤ - ٨٨
٢٦٣	فصل في المراد بالهداية
٢٦٥	فصل في بيان نسب بعض الأنبياء
٢٦٦	فصل فيما يستفاد من الآية
٢٦٩	فصل في تحرير معنى الهداية
٢٦٩	الآيتان: ٨٩، ٩٠
٢٦٩	فصل في معنى الآية
٢٧٢	فصل فيما يقتدى بهم فيه
٢٧٣	فصل في أفضلية نبينا محمد ﷺ
٢٧٤	الآية: ٩١
٢٧٤	فصل في معنى الآية
٢٧٦	فصل في بيان سبب النزول
٢٧٨	فصل فيما يستفاد من الآية
٢٨٢	الآية: ٩٢
٢٨٣	فصل في المقصود بالإنزال
٢٨٤	فصل في معنى التصديق في الآية
٢٨٥	فصل في تسمية «مكة»
٢٨٦	فصل في معنى الآية
٢٨٦	الآية: ٩٣
٢٨٨	فصل في نزول الآية
٢٩٢	الآية: ٩٤
٢٩٥	فصل في معنى الآية

٣٠١	 الآية : ٩٥
٣٠٢	 فصل في معنى الآية
٣٠٧	 فصل في إثبات خلق الأفعال لله
٣٠٧	 الآية : ٩٦
٣١٣	 الآية : ٩٧
٣١٣	 فصل في معنى الآية
٣١٤	 الآية : ٩٨
٣١٦	 فصل في تفسير الاستقرار
٣١٧	 الآية : ٩٩
٣١٨	 فصل في دحض شبهة للمعتزلة
٣٢٧	 فصل في معنى تقدم النخل على الفواكه في الآية
٣٢٩	 فصل في معنى «متشابه» في الآية
٣٣٢	 الآية : ١٠٠
٣٣٨	 الآيتان : ١٠١ ، ١٠٢
٣٤١	 فصل في إبطال نسبة الولد إلى الله تعالى عن ذلك
٣٤١	 فصل في رد شبهة النصارى
٣٤٣	 فصل في إثبات وحدانية الله تعالى
٣٤٥	 فصل في دحض شبهة للمعتزلة في الصفات وخلق القرآن
٣٤٥	 الآية : ١٠٣
٣٤٦	 فصل فيما تدل عليه الآية
٣٥٢	 الآية : ١٠٤
٣٥٤	 فصل في بيان عود المنافع للبشر
٣٥٤	 فصل في معنى الآية
٣٥٤	 الآية : ١٠٥
٣٥٩	 الآيتان : ١٠٦ ، ١٠٧
٣٦٢	 الآية : ١٠٨
٣٦٢	 فصل في المراد بالآية
٣٦٥	 فصل في دحض شبهة للمعتزلة
٣٦٦	 فصل في الاستدلال بالآية
٣٦٧	 الآيتان : ١٠٩ ، ١١٠
٣٦٧	 فصل في سبب النزول
٣٧٥	 فصل في المراد من الآية
٣٧٥	 فصل في بيان معنى التخليب

٣٧٦	فصل في فائدة تقديم ذكر تغليب الأفتدة على تغليب الأبصار
٣٧٨	فصل في معنى الآية
٣٧٨	الآية: ١١١
٣٨١	فصل في معنى الآية ودحض شبهة للمعتزلة
٣٨٢	فصل في دحض شبهة للمعتزلة
٣٨٣	الآية: ١١٢
٣٨٤	فصل في دلالة الآية
٣٨٥	فصل في معنى الآية
٣٨٦	فصل في معنى قوله: «يوحى»
٣٨٧	الآية: ١١٣
٣٩١	فصل في تقدير الآية
٣٩٣	فصل في معنى الإنسان
٣٩٣	الآية: ١١٤
٣٩٤	الآية: ١١٥
٣٩٦	فصل في معنى الآية
٣٩٦	الآية: ١١٦
٣٩٧	فصل في رد شبهة نفاة القياس
٣٩٨	الآية: ١١٧
٤٠٠	الآيتان: ١١٨، ١١٩
٤٠١	فصل في المراد من الآية
٤٠٣	الآية: ١٢٠
٤٠٤	الآية: ١٢١
٤٠٧	فصل في معنى الآية
٤٠٧	الآية: ١٢٢
٤٠٨	فصل في المراد بالآية
٤٠٩	فصل في بيان خلق الأفعال
٤١٠	الآية: ١٢٣
٤١٢	الآية: ١٢٤
٤١٦	الآية: ١٢٥
٤٢١	فصل في الدلالة من الآية
٤٢٥	فصل في بيان معنى الرجس
٤٢٦	الآيتان: ١٢٦، ١٢٧
٤٢٧	فصل في معنى السلام

٤٢٨	 الآية : ١٢٨
٤٣٠	 فصل في المراد بالآية
٤٣٣	 الآية : ١٢٩
٤٣٤	 الآية : ١٣٠
٤٣٦	 الآية : ١٣١
٤٣٧	 الآيات : ١٣٢ - ١٣٤
٤٣٨	 فصل في دحض شبهة للمعتزلة
٤٣٨	 الآيتان : ١٣٣ ، ١٣٤
٤٤٠	 الآية : ١٣٥
٤٤١	 الآية : ١٣٦
٤٤٢	 فصل في المراد بالآية
٤٤٤	 الآية : ١٣٧
٤٥٧	 فصل في بيان ما كان عليه أهل الجاهلية
٤٥٨	 فصل في المراد من الآية
٤٥٨	 الآية : ١٣٨
٤٦١	 الآية : ١٣٩
٤٦٥	 الآية : ١٤٠
٤٦٥	 فصل في إلزام الكفار الخسران
٤٦٦	 فصل في نزول الآية
٤٦٦	 الآية : ١٤١
٤٦٨	 فصل في معنى الزرع والنخل
٤٦٩	 فصل في المقصود من خَلَقَ المنافع
٤٧٠	 فصل في بيان الأصل في المنافع
٤٧١	 فصل في معنى الحق هنا
٤٧٢	 فصل في بيان زكاة الزروع
٤٧٤	 الآية : ١٤٢
٤٧٦	 الآيتان : ١٤٣ ، ١٤٤
٤٧٧	 فصل في بيان كلمة «زَوْج»
٤٧٨	 فصل فيما يقال في الجمع من النعم ونحوه
٤٨٠	 فصل فيما كان عليه أهل الجاهلية
٤٨١	 فصل في دحض شبهة للمعتزلة
٤٨٢	 الآيات : ١٤٥ - ١٤٧
٤٨٤	 فصل فيما كان محرماً بمكة

٤٨٥	فصل في معنى الدم المسفوح
٤٨٦	فصل في هل التحريم مقصود على هذه الأشياء؟
٤٨٨	فصل في معنى «ذي ظُفر»
٤٩٠	فصل في تفسير الشحم
٤٩٥	فصل في معنى قوله «جزئناهم بغيهم»
٤٩٦	الآيتان: ١٤٨، ١٤٩
٥٠٢	الآية: ١٥٠
٥٠٣	فصل في المقصود بإقامة الشهداء
٥٠٣	الآية: ١٥١
٥٠٩	فصل في حكم العزل
٥١١	الآية: ١٥٢
٥١٥	الآية: ١٥٣
٥١٨	فصل في فضل هذه الآية
٥١٩	الآية: ١٥٤
٥٢٢	الآيات: ١٥٥ - ١٥٧
٥٢٤	فصل في معنى الآية
٥٢٥	الآية: ١٥٨
٥٢٧	فصل في إجماعهم على أن المقصود بهذه الآية: علامة القيامة
٥٣٠	الآية: ١٥٩
٥٣١	فصل في المراد بالآية
٥٣١	الآية: ١٦٠
٥٣٣	فصل في هل المراد في العدد التحديد
٥٣٥	الآية: ١٦١
٥٣٦	الآيتان: ١٦٢، ١٦٣
٥٣٧	فصل في استفتاح الصلاة بهذا الدعاء
٥٣٨	الآية: ١٦٤
٥٤٠	الآية: ١٦٥